



818  
S/SIA









### سبب تأليف هذا الكتاب المسمى بالفتاوى العالمكيرية

ان السلطان محمد اورنگ زيب عالمكير رح لما كانت همته مصروفة الى امور الدين اراد ان يعمل الناس على المسائل المفتنى بها من الفروع الحنفية واذ اثبت عنده ان ذلك متعسر لاختلاطها بالخلافات والروايات الضعيفة وتفرقتها في الكتب الكثيرة وعدم اجتماعها في واحد من الكتب فامر مشاهير الهنود من العلماء بان يتبعوا الكتب المبسوطة وغيرها من الكتب المعبرة التي في دار كتبه واتخذوا منها المسائل مع ذكر المأخذ من الكتب ليكون دليلا عليها ورتبوا منها كتابا حاويا لجميع ما يحتاج اليه في الفتوى لتلايقه الى غيره من الفتاوى وفوض هذا الامر الى زبدة الفضلاء مولانا الشيخ نظام فشر والميرام السلطان وسعوا فيه غاية السعي حتى وفقهم الله لاتمام وصار كتابا جامعاً مغنيا عما سواه وسموه بالفتاوى العالمكيرية \* وصرف في تأليفه من مواهب المؤلفين ووظائفهم وغير ذلك من ضروراته ما تتي الفرص به تقريبا هكذا في الآثار العالمكيرية \* ولما بعد العهد من تأليفه كنز فيه الاغلاط والتحريف من الناسخين فامر اكبر رؤساء دار الامارة كلكتة من اهل المشورة في احوال السلطنة الانجليزية بتصحيفه وطبعه ليحفظ عن التحريف \* وكان الشروع في طبعه نهار الثالث والعشرين من الجمادى الثانية سنة ١٢٤٢ ألف ومائتين واثنين واربعين من السنين الهجرية \* موافقا ليوم الثاني والعشرين من جنوري سنة ١٨٢٧ الف وبملي مائة وسبعة وعشرين من السنين العيسوية \* وتم طبع الجلد الاول يوم الخامس والعشرين من الرجب المرجب سنة ١٢٤٣ الف ومائتين وثلاثة واربعين من السنين الهجرية \* موافقا ليوم الثاني عشر من فبروري سنة ١٨٢٨ الف وثمان مائة وثمانين وعشرين من السنين العيسوية في مطبع كميني المسمى بايديشن الواقع في دار الامارة كلكتة المصحح محمد سليمان الهروي والروح الامين البليائي



صفحة		صفحة
١٩	الباب الاول في الوضوء	٢١
١	الفصل الاول في فرائض الوضوء	٢١
٥	الفصل الثاني في سنن الوضوء	
٨	الفصل الثالث في المستحبات	٢٥
١٠	الفصل الرابع في المكروهات	٢٥
١٠	الفصل الخامس في نواقض الوضوء	٢٧
١٥	ومما يتصل بذلك مسائل الشك في الاصل	٢٧
١٥	الباب الثاني في الغسل	٢٩
١٥	الفصل الاول في فرائضه	٤٠
١٦	الفصل الثاني في سنن الغسل	٤٠
١٦	الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل	
١٩	ومما يتصل بذلك مسائل	٤٢
١٩	الباب الثالث في المياة	٤٤
١٩	الفصل الاول فيما يجوز به التوضي	٤٤
٢٦	الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي	٦٠
٢٩	ومما يتصل بذلك مسائل	٦١
٣٢	الباب الرابع في التيمم	٦٢
٣٢	الفصل الاول في امور لا بد منها في التيمم	٦٣
٣٧	الفصل الثاني فيما يتقضى التيمم	٦٦
٣٨	الفصل الثالث في المتفرقات	
		٢١
		٢١
		٢٥
		٢٥
		٢٧
		٢٧
		٢٩
		٤٠
		٤٠
		٤٢
		٤٤
		٤٤
		٦٠
		٦١
		٦٢
		٦٣
		٦٦

٩٩	الفصل الثالث في سنن الصلوة وآدابها	٦٨	كتاب الصلوة
	وكيفيتها	٦٩	الباب الاول في المواقيت
١٠٦	الفصل الرابع في القراءة		وما يتصل بها
١٠٩	الفصل الخامس في زلة القارئ	٦٩	الفصل الاول في اوقات الصلوة
١١٢	الباب الخامس في الامامة	٧٠	الفصل الثاني في بيان فضيلة الاوقات
١١٢	الفصل الاول في الجماعة	٧٠	الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا يجوز فيها الصلوة وتكررها فيها
١١٥	الفصل الثاني في بيان من هو احق بالامامة	٧٢	الباب الثاني في الاذان
١١٦	الفصل الثالث في بيان من يصلح اماما للغير	٧٢	الفصل الاول في صفته واحوال المؤذن
١٢٠	الفصل الرابع في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع	٧٥	الفصل الثاني في كلمات الاذان والافامة وكيفيتهما
١٢٢	الفصل الخامس في بيان مقام الامام والمأموم	٧٨	وما يتصل بذلك اجابة المؤذن
١٢٤	الفصل السادس في بيان ما يتبع الامام وفيما لا يتبعه	٧٨	الباب الثالث في شروط الصلوة
١٢٦	الفصل السابع في المسبوق واللاحق	٧٨	الفصل الاول في الطهارة وستر العورة
١٢٩	وما يتصل بذلك مسائل الاختلاف بين الامام والمأموم او بين القوم	٨١	الفصل الثاني في طهارة ما يستتر به العورة وغيره
١٣٠	الباب السادس في الحدث في الصلوة	٨٥	وما يتصل بذلك مسائل
١٣٣	فصل في الاستخلاف	٨٦	الفصل الثالث في استقبال القبلة
١٣٥	وما يتصل بذلك مسائل	٨٩	وما يتصل بذلك الصلوة في الكعبة
١٣٦	الباب السابع فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها	٨٩	الفصل الرابع في النية
١٣٦	الفصل الاول فيما يفسدها	٩٣	الباب الرابع في صفة الصلوة
١٣٧	الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره	٩٣	الفصل الاول في فرائض الصلوة
		٩٧	الفصل الثاني في واجبات الصلوة

وما يتصل بذلك مسائل	١٥٢	الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف	٢١٢
فصل كره غلق باب المسجد	١٥٣	وما يتصل بذلك الصلوة في خسوف القمر	٢١٢
الباب الثامن في صلوة الوتر	١٥٥	الباب التاسع عشر في الاستسقاء	٢١٥
الباب التاسع في التوافل	١٥٦	الباب العشرون في صلوة الخوف	٢١٦
ومن المندوبات صلوة الضحى	١٥٧	الباب الحادي والعشرون في الجنائز	٢١٩
وما يتصل بذلك مسائل	١٦١	الفصل الاول في المحتضر	٢١٩
فصل في التراويح	١٦١	الفصل الثاني في الغسل	٢٢٠
الباب العاشر في ادراك الفريضة	١٦٦	الفصل الثالث في التكفين	٢٢٣
الباب الحادي عشر في قضاء الفوائت	١٦٩	الفصل الرابع في حمل الجنازة	٢٢٦
الباب الثاني عشر في سجود السهو	١٧٥	الفصل الخامس في الصلوة على الميت	٢٢٨
واجباب الصلوة انواع	١٧٦	الفصل السادس في القبر والدفن والقل	٢٣٢
فصل سهو الامام الخ	١٧٩	من مكان الى آخر	
وما يتصل بذلك مسائل الشك	١٨٢	وما يتصل بذلك مسائل	٢٣٣
في مقدار المؤدى		الفصل السابع في الشهيد	٢٣٥
الباب الثالث عشر في سجود التلاوة	١٨٣	الباب الثامن والعشرون في السجودات	٢٣٧
وما يتصل بذلك مسائل سجدة الشكر	١٩٠	كتاب الزكاة	٢٣٩
الباب الرابع عشر في صلوة المريض	١٩٠	الباب الاول في تفسيرها وصفها وشرائطها	٢٣٩
الباب الخامس عشر في صلوة المسافر	١٩٣	الباب الثاني في صدقة السوائف	٢٤٨
وما يتصل بذلك الصلوة على الدابة والسفينة	١٩٩	الفصل الاول في المقدمة	٢٤٨
الباب السادس عشر في صلوة الجمعة	٢٠٢	الفصل الثاني في زكاة الابل	٢٤٨
ولادائها شرائط في غير المضلي	٢٠٣	الفصل الثالث في زكاة البقر	٢٤٩
الباب السابع عشر في صلوة العيدين	٢٠٩	الفصل الرابع في زكاة الغنم	٢٥٠
وما يتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق	٢١٣	الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكاة	٢٥٠

صفحة	صفحة
٢٥٠ الباب الثالث في زكاة الذهب والفضة	٣٠٤ الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته
والعروض	وشرائطه واركانه وواجباته وسننه وآدابه
٢٥٠ الفصل الاول في زكاة الذهب والفضة	ومحظوراته
٢٥٢ الفصل الثاني في العروض	٣١١ وما يتصل بذلك مسائل
٢٥٣ مسائل شتى	٣١١ الباب الثاني في المواقيت
٢٥٧ الباب الرابع فيمن يمر على العاشر	٣١٢ الباب الثالث في الاحرام
٢٥٩ الباب الخامس في المعادن والركاز	٣١٤ وما يتصل بذلك مسائل
٢٦٠ الباب السادس في زكاة الزروع والثمار	٣١٥ الساب الرابع فيما يفعله المحرم
٢٦٣ الباب السابع في المصارف	بعد الاحرام
٢٦٩ الباب الثامن في صدقة الفطر	٣١٦ الباب الخامس في كيفية اداء الحج
٢٧٢ كتاب الصوم	٣٢٨ والكلام في الرمي في مواضع
٢٧٤ الباب الاول في تعريفه وتقسيمه ومبنيه	٣٣٢ فصل في المتفرقات
ووقته وشرطه	٣٣٣ الباب السادس في العمرة
٢٧٧ الباب الثاني في روية الهلاك	٣٣٥ الباب السابع في القران والتمتع
٢٨٠ الباب الثالث فيما يكره للصائم وما لا يكره	٣٣٩ الباب الثامن في الجنائيات
٢٨٣ الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد	٣٣٩ الفصل الاول فيما يجب بالنظيب والتدهن
٢٨٩ وما يتصل بذلك مسائل	٣٤١ الفصل الثاني في اللبس
٢٩٠ الباب الخامس في الاعتذار التي نبيها لا تطار	٣٤٣ الفصل الثالث في حلق الشعر وقلم الاظفار
٢٩٣ الباب السادس في النذر	٣٤٣ مسائل تتعلق بالفصول السابقة
٢٩٦ الباب السابع في الاعتكاف	٣٤٥ الفصل الرابع في الجماع
٣٠٠ وما يتصل بذلك مسائل	٣٤٦ الفصل الخامس في الطواف والسعي
٣٠١ المتفرقات	والرمل وزمي الجمار
٣٠٢ كتاب المناسك	٣٤٩ الباب التاسع في الصيد

٣٥٦	شجر الحرم انواع اربعة	٣٩٠	القسم الثالث المحرمات بالرضاع
٣٥٧	الباب العاشر في مجاوزة الميقات	٣٩٠	القسم الرابع المحرمات بالجمع
	بغير احرام	٣٩٣	القسم الخامس الاماء المنكوحة
٣٥٨	الباب الحادي عشر في اضافة الاحرام		على الحرمة او معها
	الى الاحرام	٣٩٥	القسم السادس المحرمات التي يتعلق
٣٥٩	الباب الثاني عشر في الاحصار		بها حق الغير
٣٦١	الباب الثالث عشر في فوات الحج	٣٩٦	القسم السابع المحرمات بالشرع
٣٦٢	الباب الرابع عشر في الحج من الغير	٣٩٧	القسم الثامن المحرمات بالملك
٣٦٢	والعبادات ثلثة انواع	٣٩٨	القسم التاسع المحرمات بالطلاق
٣٦٣	الباب الخامس عشر في الوصية بالحج	٣٩٨	وما يتصل بذلك مسائل
٣٦٧	الباب السادس عشر في الهدى	٣٩٩	الباب الرابع في الاولياء
٣٧٠	الباب السابع عشر في النذر بالحج	٤٠٠	والضابط ان كل فرقة جاءت
٣٧١	مسائل شتى		من قبل المرأة لا يصعب الزوج فهي فسي
٣٧٣	خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله	٤٠٩	الباب الخامس في الاكفاء
	عليه وسلم	٤١٥	الباب السادس في الوكالة بالنكاح وغيره
٣٧٧	كتاب النكاح	٤٢٥	وما يتصل بذلك مسائل الفسج
٣٧٧	الباب الاول في تفسيره شرعا وصفته	٤٢٦	الباب السابع في المهر
	وركنه وشرطه وحكمه	٤٢٦	الفصل الاول في بيان أدنى مقدار المهر
٣٨١	الباب الثاني فيما ينقد به النكاح وما لا ينقد به		وبيان ما يصلح مهرا وما لا يصلح
٣٨٥	الباب الثالث في بيان المحرمات	٤٢٨	الفصل الثاني فيما يتأكد به المهر والمنعة
٣٨٥	القسم الاول المحرمات بالنسب	٤٣٢	الفصل الثالث فيما سمي مالا وضم
٣٨٦	القسم الثاني المحرمات بالصهرية		اليه ما ليس بمال
٣٨٨	وما يتصل بذلك مسائل	٤٣٣	الفصل الرابع في الشروط في المهر



صفحة	صفحة
٢٣٦	الفصل الخامس في المهر يدخله الجهالة
٢٣٩	الفصل السادس في المهر الذي يوجد
٢٩١	على خلاف المسمى
٢٩١	الفصل السابع في الزيادة في المهر
٢٩١	والخط عنه وفيما يزيد وينقص
٢٩٧	الفصل الثامن في السمعة
٢٩٧	الفصل التاسع في ملك المهر واستحقاقه
٣٠٠	الفصل العاشر في هبة المهر
٣٠٠	الفصل الحادي عشر في منع المرأة نفسها
٣١٦	بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما
٣٥٠	الفصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين
٣٥٦	في المهر
٣٥٦	الفصل الثالث عشر في تكرار المهر
٣٦٠	الفصل الرابع عشر في ضمان المهر
٣٦١	الفصل الخامس عشر في مهر الذمي
٣٦٢	والجبرني
٣٦٢	الفصل السادس عشر في جهاز البنت
٣٦٣	الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين
٣٦٣	في مناع البيت
٣٦٧	الباب الثامن في النكاح الفاسد وأحكامه
٣٦٧	الباب التاسع في نكاح الرقيق
٣٧٥	الباب العاشر في نكاح الصغار
٣٨١	الباب الحادي عشر في القسم
٣٨٢	وما يتصل بذلك مسائل
٣٨٣	كتاب الرضاع
٣٩١	كتاب الطلاق
٣٩١	الباب الاول في تفسيره وركنه وشرطه
٣٩١	وصفه وحكمه وتقسيمه وفي من يقع
٣٩٧	طلاقه وفيمن لا يقع
٣٩٧	فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه
٤٠٠	الباب الثاني في ايقاع الطلاق
٤٠٠	الفصل الاول في الطلاق الصريح
٤١٦	الفصل الثاني في اضافة الطلاق
٤٢٢	الى الزمان وما يتصل بذلك
٤٢٢	الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه
٤٢٦	الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول
٤٢٨	الفصل الخامس في الكنايات
٤٣٣	الفصل السادس في الطلاق بالكتابة
٤٣٣	الفصل السابع في الطلاق
٤٣٣	بالالفاظ الفارسية
٤٣٣	الباب الثالث في نفويض الطلاق
٤٣٣	الفصل الاول في الاختيار
٤٣٧	الفصل الثاني في الامر باليد
٤٦٣	الفصل الثالث في المشيئة
٤٧٩	الباب الرابع في الطلاق بالشرط ونحوه
٤٧٩	الفصل الاول في الفاظ الشرط

٨١	الفصل الثاني في تعليق الطلاق بكلمة	٦٩٣	الباب العاشر في الكفارة
	كل وكلمة	٦٩٨	الباب الحادي عشر في العان
٨٦	الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة	٧٠٧	الباب الثاني عشر في العين
	ان وهذا وغيرهما	٧١١	الباب الثالث عشر في العدة
٩٣٠	الفصل الرابع في الاستثناء	٧١٩	الباب الرابع عشر في الحداد
٩٣٨	الباب الخامس في طلاق المريض	٨٢٢	الباب الخامس عشر في ثبوت النسب
٩٤٦	الباب السادس في الرجعة وفيما تحل	٧٢٨	الباب السادس عشر في الحضنة
	به المطلقة وما يتصل به	٧٣١	فصل مكان الحضنة مكان الزوجين
٩٥٠	فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به	٧٣٢	الباب السابع عشر في النفقات
٩٥٤	الباب السابع في الإيلاء	٧٣٢	الفصل الاول في نفقة الزوجة
٩٦٨	الباب الثامن في الخلع وما في حكمه	٧٣٥	الفصل الثاني في السكنى
٩٦٨	الفصل الاول في شرائط الخلع وحكمه	٧٣٧	الفصل الثالث في نفقة المعتدة
٩٧٥	الفصل الثاني فيما جاز ان يكون	٧٥٠	الفصل الرابع في نفقة الاولاد
	بدلا عن الخلع وما لا يجوز	٧٥٥	الفصل الخامس في نفقة
٩٧٧	الفصل الثالث في الطلاق على المال		ذوى الارحام
٩٨٨	الباب التاسع في الطهار	٧٥٩	الفصل السادس في نفقة المالكين



## رب يسر فبسم الله الرحمن الرحيم وت

الحمد لله رب العالمين \* والصلوة والسلام على سيد المرسلين \* وعلى آله واصحابه اجمعين \*  
 كتاب الطهارة \* وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في الوضوء \* وفيه خمسة فصول \* الفصل الاول  
 في فرائض الوضوء \* قال الله تعالى بآيها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم  
 الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين \* وهي اربع \* الاول غسل الوجه \* الفصل  
 هو الاسالة والمسح هو الاصابة كذا في الهداية \* في شرح الطحاوي ان تسيل الماء في الوضوء شرط  
 في ظاهر الرواية فلا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء \* وعن ابي يوسف رحمه الله ان القاطر ليس  
 بشرط في مسئلة التلمح الا قوضا به ان قطر قطرتان فصاعدا يجوز اجماعا \* وان كان يتخلل على  
 قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا يجوز \* وعلى قول ابي يوسف رحمه الله يجوز كذا في  
 الذخيرة \* والصحيح قولهما كذا في المضمرات \* ولم يذكر هذا الوجه في ظاهر الرواية كذا في البدائع \*  
 في المعنى الوجه من منابت شعر الرأس الى ما يتحد من اللحية والذقن الى اصول الاذنين كذا  
 في العيني شرح الهداية \* ان زال شعر مقدم الرأس بالصلع الاصم انه لا يجب ايصال الماء اليه كذا  
 في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في الزاهد \* والافرع الذي ينزل شعره الى الوجه يجب  
 عليه غسل الشعر الذي ينزل من الحد الغالب كذا في العيني شرح الهداية \* وايصال الماء الى  
 داخل العينين ليس بواجب ولا سنة \* ولا يتكلف في الاغماض والغمغمة حتى يصل الماء الى الاشعار  
 وجوانب العينين كذا في الظهيرية \* وعن العقيه احمد بن ابراهيم ان غسل وجهه وغمض عينيه تغميضا  
 شديدا لا يجوز كذا في المحيط \* ويجب ايصال الماء الى الماء في كذا في الخلاصة \* ولور مدت عينه  
 فرمست يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا بتغميض العين والا فلا كذا في الزاهد \*  
 واما الشفة ما يظهر منها عند الانضمام فمن الوجه وما يكتنم عند الانضمام فهو ثقب الفم هو الصحيح كذا  
 في الخلاصة \* واليباض الذي بين العذار وبين شحمتي الاذن يجب غسله عند الوضوء هكذا

ذكر الطحاوي في كتابه قال هو الصحيح \* وعليه أكثر مشائنا كذا في الذخيرة \* ويفسل شعر الشارب والحاجبين وما كان من شعر اللحية على أصل الذقن \* ولا يجب إيفال الماء إلى منابت الشعر إلا أن يكون الشعر قليلا لا يدو المنابت كذا في فتاوى قاضيهان \* في النصاب وإذا كان شارب المتوضى طويلا ولا يصل الماء تحته عند الوضوء جاز وعليه الفتوى \* بخلاف الغسل كذا في المضمرات \* أما اللحية فعند أبي حنيفة رخص مسح ربعها فرض كذا في شرح الوفاة \* وروى عن أبي حنيفة ومحمد رخص أنه يجب إمرار الماء على ظاهر اللحية وهو الأصح كذا في التبيين \* وهو الصحيح هكذا في الزاهدي \* والشعر المسترسل من الذقن لا يجب غسله كذا في المحيطين \* وإن أمر الماء على شعر الذقن لم حلقه لا يجب عليه غسل الذقن وكذا لو حلق الحاجب والشارب أو مسح رأسه ثم حلق أو لم اظا فيرة لا يلزمه الاعادة كذا في فتاوى قاضيهان

### \* الثاني غسل اليدين \*

والمرفقان يدخلان في الغسل عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* ويجب غسل كل ما كان مركبا على أعضاء الوضوء من الأصبع الزائدة والكف الزائدة كذا في السراج الوهاج \* ولو خلق له يدان على المنكب فالناتئة هي الأصلية يجب غسلها والآخرى زائدة فما حاذى منها محل الغرض يجب غسله والأفلا كذا في فتح القدير \* بل يندب غسله كذا في البحر الرائق \* في فتاوى ما وراء النهران يقع من مواضع الوضوء قدر رأس ابرة أو لزق باصل ظفيرة طين يابس أو رطب لم يجز \* وإن تلطخ يده بخمير أو حناء جاز \* ومثل الدبوسى ممن صجن فاصاب يده عجين فيبس وتوضأ قال بجزيه إذا كان قليلا كذا في الزاهدي \* وما تحت الأظافر من أعضاء الوضوء حتى لو كان فيه عجين يجب إيفال الماء إلى ما تحته كذا في الإخلاصة وأكثر المعبرات \* ذكر الشيخ الإمام الزاهد أبو نصر الصفاري في شرحه أن الظفر إذا كان طويلا بحيث يستر رأس الأنملة يجب إيفال الماء إلى ما تحته وإن كان قصيرا لا يجب كذا في المحيط \* ولو طال اظفاره حتى خرجت من رؤس الأصابع وجب غسلها فلو لا حذا كذا في فتح القدير \* وفي الجامع الصغير مثل أبو القاسم من وأفر الظفر الذي يبقى في اظفاره الدرن أو الذي يعمل عمل الطين أو المرأة التي صبغت أصبعها بالحناء أو الصراة أو الصباغ قال كل ذلك سواء يجزيهم وضوءهم إذا لا يستطاع الامتناع عنه إلا بمرح \* والفتوى على الجواز من غير فصل بين المدني والقروى كذا في الذخيرة \* وكذا النخار إذا

كان واغفر الاظفار كذا في الزاهدي ناقلاً من الجامع الاصغر \* والخضاب اذا تجدد وليس يتبع تمام الموضوع والفعل كذا في السراج الوهاج ناقلاً من الوجيز \* وفي مجموع التوازل تعزبك الخاتم سنة ان كان واسعا وفرض ان كان ضيقا بحيث لم يصل الماء تحته كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* الثالث غسل الرجلين \* ويدخل الكعبان في الغسل عند ملأ ثلثي الثالثة \* والكعب هو العظم الثاني في الساق الذي يكون فوق القدم كذا في المحيط \* ولو قطعت يده او رجله فلم يبق من المرفق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب كذا في البحر الرائق \* وكذا غسل موضع القطع هكذا في المحيط \* وفي البيهقي مثل الخبث من رجل ز من رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الموضوع قل نعم كذا في التاتارخانية \* واذا ادهن رجله ثم توضأ وامر الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الموضوع كذا في الذخيرة \* في مجموع التوازل اذا كان برجله شقاق فجعل فيه الشمع وغسل الرجلين ولم يصل الماء الى ما تحته ينظر ان كان يضره ا يصل الماء الى ما تحته يجوز وان كان لا يضره لا يجوز كذا في المحيط \* فان خروجه جاز بكل حال كذا في الخلاصة \* وذكر خمس الائمة الحلواني اذا كان في اعضائه شقاق وقد عجز من غسله سقط عنه فرض الغسل ويلزمه امرار الماء عليه \* فان عجز من امرار الماء يكتفيه المسح \* فان عجز من المسح سقط عنه المسح ايضا فيغسل ما حوله ويترك ذلك الموضع كذا في الذخيرة \* ولو كان به فرجة فارتنع جلده اطراف الفرجة متصلة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه القبح فغسل الجلدة ولم يصل الماء الى ما تحت الجلدة جاز وضوءه لان ما تحت الجلدة غير ظاهر فلا يفترض غسله كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا كان على بعض اعضاء وضوئه فرجة نحو الدمل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتالم بذلك فعليه ان يغسل ذلك الموضع \* وان نزع قبل البرء بحيث يتالم بذلك ان خرج منها شيء وسال نقض وضوءه وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك الموضع \* والاشبه ان لا يلزمه الغسل في الوجهين جميعا \* وفي فوائد القاضي الامام ركن الاسلام على السفي اذا كان على بعض اعضاء وضوئه خرد باب او برغوث فتوضأ ولم يصل للماء الى ما تحته جاز لان التحرز منه غير ممكن \* ولو كان جلد سمك او خبز ممضوغ قد جف فتوضأ ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز

لان التحرز عنه ممكن كذا فى المحيط \* ولو بقيت على العضومة لم يصبها الماء فصرف البلل الذى على ذلك العضو الى اللمعة جاز كذا فى الخلاصة \* واذا حول بلة عضو الى عضو فى الوضوء لا يجوز وفى الفسل يجوز اذا كانت البلة متقاطرة كذا فى الظهيرية \* اذا اصاب الرجل المطرا وقع فى نهر جار جاز وضوءه وفسله ايضا ان اصاب الماء جميع بدنه وعليه المضضة والاستساق كذا فى السراجية

### \* الرابع مسح الرأس \*

والمغروطين فى مسح الرأس مقدار الناصية كذا فى الهداية \* والمختار فى مقدار الناصية ربع الرأس كذا فى الاختيار شرح المختار \* الواجب ان يستعمل فيه ثلث اصابع البدن على الاصح كذا فى الكفاية \* فلو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز فى ظاهر الرواية هكذا فى شرح الطحاوى \* ولو مسح بالسبابة والايتام مفتوحين فيضهما مع ما بينهما من الكف على رأسه فيعتد بجوز لانهما اصبعان وما بينهما من الكف قدر اصبع فيصير ثلث اصابع هكذا فى المحيط وفتاوى فاضيلان \* اذا مسح رأسه برؤس اصابعه فان كان الماء متطرا لا يجوز وان لم يكن متطرا لا يجوز كذا فى الذخيرة \* وان كان على رأسه شعر طويل فمسح بثلث اصابع الا ان مسح وقع على شعر ان وقع على شعر تحت رأسه يجوز عن مسح الرأس وان وقع على شعر تحت جبهة او رقة لا يجوز \* ولو كان له ذواتان مشدودتان تحول الرأس كما يقطعه النماء فوق مسح على رأس الذوابة بعض مشائخنا قالوا بالجواز اذا لم يرسلها لانه مسح على شعر تحت الرأس \* ما منهم على انه لا يجوز ان يرسلها اولم يرسلها كذا فى المحيط \* ومسح الاذنين لا ينوب من مسح الرأس كذا فى السراجية \* ولو كان فى كفه بلل فمسح به لجزءه سواء كان اخذ الماء من الاناء او غسل ذراعيه وبقي بلل فى كفه هو الصحيح بخلاف ما اذا مسح رأسه او خفه وبقي على كفه بلل فمسح به رأسه او خفه لا يجوز كذا فى الخلاصة \* واذا اخذ البلل من عضو من اعضاءه لا يجوز المسح به مفسولا كان ذلك العضو ومسوحا كذا فى الذخيرة \* ومن مسح رأسه بالثلج اجزاء مطلقا ولم يفصلوا بين بلل فاطر او غير فاطر كذا فى الفتاوى البرهانية \* واذا غسل الرأس مع الوجه اجزاء من المسح ولكن يكره لانه خلاف ما أمر به كذا فى المحيط \* وان كان بعض رأسه محلوفا فمسح على غير المحلوق جاز كذا فى الجوهرية النيرة \* وفى الحجة

ولولم يمسح مقدم رأسه ولكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز المسح على القنسرورة والعمامة \* وكذا الوضوء للمرأة على الخمار إلا أنه إذا كان الماء متقاطراً بحيث يصل إلى الشعر فمجاز ذلك من المسح كذا في الخلاصة \* وهذا إذا لم يكون الماء كذا في الظهيرية \* والأفضل أن يمسح تحت الخمار كذا في فتاوى قاضيخان \* وإن كان على رأسها خضاب فمسحت على الخضاب إذا اختلطت البلة بالخضاب وخرجت من حكم الماء المطلق لا يجوز المسح كذا في الخلاصة \* الفصل الثاني في سنن الوضوء \* وهي ثلث عشرة على ما ذكر في المتن \* منها التسمية \* التسمية سنتة مطلقاً فبر مقيد بالمستيقظ وتعتبر عند ابتداء الوضوء حتى لو نسيها ثم ذكر بعد غسل البعض وسمى لا يكون مقبلاً للسنة بخلاف الأكل ونحوه كذا في التبيين \* فإن نسيها في أول الطهارة أتى بها متى ذكرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء عنها كذا في السراج الوهاج \* ويسمى قبل الاستنجاء وبعده هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يسمى في حال الانكشاف ولا في محل النجاسة كذا في فتح القدير \* قال الطحاوي والاسناد العلامة مولانا فخر الدين الماترغي المتوفى من السلف في تسمية الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام \* وفي البخارية هو المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في معراج الدراية \* ولو قال في ابتداء الوضوء لا إله إلا الله والحمد لله أو أشهد أن لا إله إلا الله صامقياً لسنة التسمية كذا في القنية \* ومنها غسل اليدين إلى الرسغين ثلثاً ابتداء \* قبل أنه فرض وتقديمه سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والبخارية \* واليه يشير قول محمد في الأصل كذا في البحر الرائق \* وكيفيته أن كان الأناء صغيراً يأخذه بشماله ويصب الماء على يمينه ثلثاً ثم يأخذه بيمينه ويصب على يساره كذلك وإن كان الأناء كبيراً كالحب أن كان معه أناء صغير يفعل كما ذكرنا وإن لم يكن أدخل أصابع يده اليسرى مضمومة في الأناء ويصب على كفه اليمنى ويدلك الأصابع بعضها ببعض حتى يظهر ثم يدخل اليمنى في الأناء ويفسل اليسرى كذا في المضمرات \* وهذا إذا لم يكن على يده نجاسة \* فإن كانت بحال تحيلة أخرى كذا في الخلاصة \* واختلفوا أنه يغسل يديه قبل الاستنجاء أو بعده والأصح أنه يغسلهما مرتين مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده



كذا في فتاوى فاضلخان \* ومنها المضمضة والاستنشاق \* والسنة ان يتمضمض ثلثاً أولاً  
 ثم يستشق ثلثاً ويأخذ لكل واحد منهما ماءً جديداً في كل مرة كذا في محيط السرخسي \*  
 وحد المضمضة استيعاب الماء جميع الغم \* وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى العارن  
 كذا في الخلاصة \* ان ترك المضمضة والاستنشاق اثم على الصحيح لانهما من سنن الهدى  
 وتركها يوجب الاساءة بخلاف السنن الزوائد فان تركها لا يوجب الاساءة \* هكذا في  
 السراج الوهاج \* وان اخذ الماء بكفه ورفع منه بقبه ثلث مرات وتمضمض بجوز \* ولو  
 رفع الماء من الكف بانه ثلث مرات واستشق لاجوز لانه يعود الماء المستعمل في  
 الاستنشاق لا المضمضة \* هكذا في المحيط \* واذا اخذ الماء بكفه فتمضمض ببعضه واستشق  
 بالباقي جاز ولو كان على عكسه لاجوز كذا في السراج الوهاج \* ومنها السواك \*  
 وينبغي ان يكون السواك من اشجار مرة لانه يطيب نكهة الغم ويشد الاسنان ويقوى المعدة  
 وليكن رطباً في غلط الخضر وطول الشبر ولا يقوم الاصبع مقام الخشبة فان لم توجد الخشبة  
 فمح يقوم الاصبع من يمينه مقام الخشبة كذا في المحيط والظهيرية \* والملك يقوم مقامه  
 للمرأة كذا في البحر الرائق \* ويندب امساكه يمينه بان يحصل الخضر اسفله والابهام  
 اسفل رأسه وباتى الاصابع فوقه كذا في النهر الفائق \* ثم وقت الاستياك وهو وقت المضمضة  
 كذا في النهاية \* ويستاك اعلى الاسنان واسفلها ويستاك عرض اسنانه ويتدنى من الجانب  
 الايمن كذا في الجوهرة النيرة \* ومن خشي من السواك تحريك القى تركه \* وبكره  
 ان يستاك مضطجعا كذا في السراج الوهاج \* ومنها تغليل اللحية \* ذكر فاضلخان  
 في شرح الجامع الصغير تغليل اللحية بعد التلث سنة في قول ابى يوسف وبه اخذ كذا في  
 الزاهدى \* وفي المبسوط وهو الاصح كذا في معراج الدراية \* وكيفية ان يدخل اصابعه  
 فيها ويخلل من الجانب الاسفل الى فوق وهو المقول عن شمس الائمة الكردي  
 كذا في المضمرات \* ومنها تغليل الاصابع \* وهو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر  
 وهذا سنة مؤكدة اتفاقاً كذا في النهر الفائق \* هذا اذا وصل الماء الى اثنائها وان لم يصل  
 بان كانت منضمة فواجب كذا في التبيين \* ويقضى عنه ادخالها في الماء ولو غير جار \*  
 والاولى في البدن التشبيك وفي الرجلين ان يخلل بخضر يد اليسرى خضر رجله اليمنى

ويختتم بخصم رجليه اليسرى كذا في النهر الفائق \* ويدخل الاصبع من أسفل كذا في  
المضمرات \* ومنها تكرار الغسل ثلثاً فيما يفرض غسله نحو اليدين والوجه والرجلين كذا في  
المحيط \* المرة الواحدة السابقة في الغسل فرض كذا في الظهيرية \* والثنتان سنتان مؤكذتان  
على الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وتفسير السبوغ ان يصل الماء الى العضو  
ويسيل وفقاً لمرنه قطرات كذا في الخلاصة \* وفي فتاوى الحجة وينبغي ان يغسل الاعضاء  
كل مرة غسلاً يصل الماء اليه جميع ما يجب غسله في الوضوء فلو غسل في المرة الاولى وبقي  
موضع باسائه في المرة الثانية يصيب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصيب مواضع الوضوء فهذا  
لا يكون غسل الاعضاء ثلث مرات كذا في المضمرات \* ولتوضاً مرة مرة لغزة الماء  
او للبرد او للحاجة لا يكره ولا يأنم ولا يأنم ثم كذا في معراج الدراية \* ولوزاد على الثلث  
لطمانية القلب عند الشك او بنية وضوء آخر فلا بأس به كذا في النهاية والسراج الوهاج \*  
ومنها مسح كل الرأس مرة كذا في المنون \* والاظهار ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه  
ويدها على قفاه على وجه يستوجب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء  
مستعملاً بهذا كذا في التبيين \* وان داوم على ترك استيعاب الرأس بغير عذر يأنم كذا في القنية  
\* ومنها مسح الاذنين \* يمسح مقدمهما ومؤخرهما بالماء الذي يمسح به رأسه كذا في شرح  
الطحاوي \* ولو اخذ ماءً جديداً من غير فناء البلة كان حبساً كذا في البحر الرائق \* ولو مسح  
مقدمهما مع الوجه ومؤخرهما مع الرأس جاز ولكن الاغتسل هو الاول كذا في شرح  
الطحاوي \* ويمسح ظاهر الاذنين بياطن الايهامين وباطن الاذنين بياطن السوابتين كذا في  
السراج الوهاج \* ومنها النية \* والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة من العبادة او رفع  
الحديث كذا في التبيين \* وكيفيتها ان يقول نويت ان اتوضأ للصلاة تقر بالي الله تعالى  
او نويت رفع الحديث او نويت الطهارة او نويت استباحة الصلاة كذا في السراج  
الوهاج \* وما وقفها عند غسل الوجه ومحلها القلب \* والتلفظ بها مستحب كذا في الجوهرة النيرة  
\* ومنها الترتيب \* وهو ان يبدأ الله تعالى بذكره كذا في التبيين \* عد القدر والنية والترتيب  
والاستيعاب من المستحبات \* وعدا صاحب الهداية والمحيط والتخفة والايضاح والوالي من  
السنن وهو الاصح كذا في معراج الدراية \* ومنها الموالاة وهي التتابع \* وجده ان لا يجف الماء

على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمان معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر  
ايضا استواء حالة العضو في كذا في الجوهرة النيرة \* وانما يكره التريق في الوضوء اذا كان بغير عذر اما اذا  
كان بعد ريان فرفع ماء الوضوء فيذهب لطلب الماء لما شبه ذلك فلا بأس بالتريق على الصحيح  
وهكذا اذا فرق في الغسل والتيمم كذا في السراج الوهاج \* الفصل الثالث في المستحبات \*

والمذكور منها في المتن اثنان \* الاول التيامن وهو ان يدها باليد اليمنى قبل اليسرى  
وبالرجل اليمنى قبل اليسرى وهو فضيلة على الصحيح \* وليس في اعضاء الطهارة عضوان لا يستحب تقديم  
الايمن منهما على الايسر الا الاذنين \* ولولم يكن الايد واحدة او باحدى يديه حلة ولا يمكن مسحهما  
معاً بعد الاذن اليمنى ثم باليسرى كذا في الجوهرة النيرة \* والثاني مسح الرقبة وهو يظهر اليدين \* واما مسح  
الجلود فمدة كذا في البحر الرائق \* وههنا سن وأداب ذكرها المشائخ \* والسنة عند غسل رجليه  
ان يأخذ بالقدم اليمنى ويكب على مقدم رجله اليمنى ويدلكه يساره فيغسلها ثلثاً ثم يفيض الماء على مقدم  
رجله اليسرى ويدلكه كذا في المحيط \* ومن السن البداية من روى الاصابع في اليدين والرجلين كذا في  
فتح القدير \* وهكذا في المحيط \* والبداية من مقدم الرأس في المسح سنة هكذا في الزاهد \* والترتيب  
في المضمضة والاستنشاق سنة هكذا في الخلاصة \* والمبالغة فيها سنة ايضا كذا في الكافي وشرح  
الطحاوي \* الا ان يكون صائماً كذا في التاتارخانية \* وهي في المضمضة بالغرغرة كذا في الكافي \*  
وفي الاستنشاق ان يضع الماء على منخر يمججده حتى يصعد الى ما اشد من انفه كذا في المحيط \*  
وفي الاصل من الادب ان لا يسرف في الماء ولا يفتقر كذا في الخلاصة \* وهذا اذا كان ماء نهر او مملو كاله  
فان كان ماء موقوفاً على من يتطهر او يتوضأ حرمت الزيادة والاسراف بلا خلاف كذا في البحر الرائق \*

وان يقول عند غسل كل عضو اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً  
عبده ورسوله \* وان لا يتكلم فيه بكلام التامس كذا في المحيط \* فان دعت الى الكلام حاجة يخالف فونها  
بتركه لم يكن فيه ترك الادب كذا في البحر الرائق \* وان يقوم بامر الوضوء بنفسه \* وان يقول بعد الفراغ  
من الوضوء سبحانك اللهم ومحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرک واتوب اليک واشهد ان لا اله الا الله  
واشهد ان محمداً عبده ورسوله \* وان لا يمسح سائر اعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء \*  
وان يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء \* وان يقول بعد الفراغ من الوضوء وفي خلال  
الوضوء اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين \* وان يصلي ركعتين بعد الفراغ من الوضوء

وأن يملأ آتيته بعد الفراغ من الوضوء لصلوة أخرى كذا في المحيط \* ويشرب قطرة من فضل وضوءه مستقبل القبلة قائماً \* ويتوضأ بأنية الخرف \* ويتوضأ التقاطر على الثياب كذا في الزاهدى \* ولا ينفض يديه كذا في السراج الوهاج \* والمضمضة والاستنشاق باليمين والامتخاط باليسرى كذا في خزائن الفقه لا يبي اللبث \* وعن خلف بن أيوب أنه قال ينبغي للمتوضي في الشتاء أن يبل أعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لأن الماء يتجافى عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع \* ومن الأدب ذلك أعضائه وإن خال خضرة صماخى أذنيه وتقديم الوضوء على الوقت ونشر الماء على وجهه من غير طم \* والجلوس في مكان مرتفع كذا في التبيين \* وغسل صرورة الأناة ثلثاً وغسل بالأعضاء بالرفق ولا يستعمل في الوضوء ويستعمل في الغسل والتخليل والدلك \* ويجا وزحد الوجه واليدين والرجلين ليتيقن بغسل الحدود كذا في معراج الدربة \* ويبدأ في غسل الوجه من أعلاه كذا في النهر الفائق \* والتوضي في موضع طاهر لأن ماء الوضوء حرمة فكذا في النهر الفائق ناقلاً من المضممرات \* وجعل الأناة الصغير على يساره والكبير الذي يغرف منه على يمينه \* والجمع بين نية القلب وفعل اللسان \* وتسمية الله تعالى عند غسل كل عضو \* وليل عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك \* وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة ولا ترحنى رائحة النار \* وعند غسل الوجه اللهم يبيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه \* وعند غسل يدي اليمنى اللهم أعطني كتابي يميني وحاسبني حساباً يسيراً \* وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطيني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري \* وعند مسح رأسه اللهم اظلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل إلا ظلك \* وعند مسح عنقه اللهم أعق ربني عن النار \* وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم فزل الأقدام \* وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكوراً وتجارتي لن تبور \* ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو \* ولا ينقص ماء وضوئه من مذكاة في التبيين \* الوضوء أنواع ثلثة \* فرض وهو وضوء المحدث عند القيام إلى الصلوة \* وواجب وهو الوضوء للطواف \* إن طاف بالبيت بدونه جاز ويكون تاركاً للواجب \* ومندوب وذلك غير معدود \* فمنها الوضوء للنوم \* ومنها المحافظة على الوضوء \* وتفسيره أن يتوضأ كلما أحدث ليكون على الوضوء في الأوقات كلها \* ومنها الوضوء بعد العيبة وبعد انشاد الشعر \* ومنها الوضوء على الوضوء \* ومنها الوضوء إذا ضحك فقهقه \* ومنها الوضوء لغسل

## \* الفصل الرابع في المكروهات \*

الميت كذا في فتاوى قاضيان

منها التعنيف في ضرب الماء على الوجه \* والمضضة والاستنشق باليسار \* والامشاط باليمين  
 من غير منديل كذا في خزائن الفقه لامي الليث \* ومنها تليث المسح بماء جديد \* ولا بأس  
 بالمسح بالمندبل بعد الوضوء كذا في التبيين \* ويكره ان ينقص لنفسه اثناء يتوضأ به دون غيره كما يكره  
 ان يعين نفسه في المسجد مكانا كذا في الوجيز للكردي \* الفصل الخامس في نواقض الوضوء \*  
 منها ما يخرج من السبيلين من الفائط والبول والريح الخارجة من الدبر والودي والمذي  
 والغنى والدودة والجماعة \* الفائط بوجوب الوضوء قل او كثر وكذلك البول والريح الخارجة  
 من الدبر كذا في المحيط \* والريح الخارجة من الذكر وفرج المرأة لا ينقض الوضوء على الصحيح  
 الا ان تكون المرأة مضطاة فانه يستحب لها الوضوء كذا في الجوهرة النيرة \* به جافة فخرج منها ريح  
 لا ينقض الوضوء كالششاء المتين كذا في القنية \* ولو نزل البول الى قصبة الذكر لم ينقض الوضوء \*  
 ولو خرج الى القلفة نقض الوضوء كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* ولو خرج البول  
 من الفرج الداخل من المرأة دون الخارج ينقض الوضوء \* والمجبوب اذا خرج منه ما يشبه البول  
 فان كان قادرا على امساكه ان شاء امسكه وان شاء ارسله فهو بول ينقض الوضوء وان كان لا يقدر  
 على امساكه لا ينقض مالم يسيل كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الفتاوى اذا تبين ان الخشني رجل  
 فالفرج الاخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الخارج منه حتى يسيل كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في  
 فتاوى قاضيان والذخيرة ومحيط السرخسي واكثر المعبرات \* واكثرهم على ان يجلب الوضوء عليه  
 كذا في التبيين \* والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول كذا في النهر الفائق \* ولو كان لذكر الرجل  
 جرح له راسا ن اجد ما يخرج منه ما يسيل في مجرى البول والثاني يخرج منه ما لا يسيل في مجرى  
 البول فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على راسه ينقض الوضوء وان لم يسيل \* ولا وضوء  
 في الثاني مالم يسيل \* اذا خاف الرجل خروج البول فحشا احليله بقطعة ولو لا القطعة يخرج منه البول  
 فلا بأس به ولا ينقض وضوءه حتى يظهر البول على القطعة كذا في فتاوى قاضيان \* اذا خرج دبره  
 ان عالج يده او بحرقه حتى ادخله ينقض طهارته لانه يلتزق بيده شئ من النجاسة \* وذكر الشيخ  
 الامام شمس الائمة الحلواني رح ان ينفس خروج الدبر ينقض وضوءه كذا في الذخيرة \* المذي  
 ينقض الوضوء وكذا الودي والمني اذا خرج من غير شهوة بان حمل شيئا سبقه المنى او سقط من مكان

مرتفع يوجب الوضوء كذا في المحيط \* ومنى الرجل خائراً يرضى والحنة كراحة الطلع فيه ولو وجع  
ينكسر الذكرك عند خروجه \* ومنى المرأة رقيق أصفر \* والمذى رقيق يضرب الى البياض بيد وخروجه  
عند الملاعبة مع اهله بالشهوة \* ويقال به من المرأة القذى \* والودى بول غليظ وقيل ما يخرج بعد  
الافئسال من الجماع وبعد البول كذا في التبيين \* الدودة اذا خرجت من الدبر فهو حدث وان خرجت  
من قبل المرأة او الذكرك فذلك كذا في الحصة كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا اضر في احليله ثم خرج  
لا ينتقض كما في الصوم كذا في الظهيرية \* ولو احدثن بالدهن ثم سال منه بعد الوضوء كذا في  
محيط السرخسى \* وكل ما وصل الى الداخل من الاسفل ثم عاد نقض لعدم انفكاكه من بلة وان لم يمت  
الدخول بان كان طرفه في يده كذا في الجيز للكردي \* ومنها ما يخرج من غير السيلين  
ويسيل الى ما يظهر من الدم والقيح والصديد والماء لعلة \* حد السيلان ان يعلو فيخدر من رأس  
الجرح كذا في محيط السرخسى \* وهو الاصح كذا في النهر الفائق \* الدم اذا اهل على رأس  
الجرح لا ينتقض الوضوء وان اخذ اكثر من رأس الجرح كذا في الظهيرية \* والغتوى على انه  
لا ينتقض وضوءه في جنس هذه المسئلة كذا في المحيط \* الدم والقيح والصديد وماء الجرح  
والنظفة والسرقة والندى والعين والاذن لعلة سواء على الاصح كذا في الزاهدى \* ولو صب  
دهنا في اذنه فمكت في دماغه ثم سال من اذنه او من انفه لا ينتقض الوضوء \* ومن ابى يوسف راح  
ان يخرج من فمه نعليه الوضوء لانه لا يخرج من الفم الا بعد ما وصل الى المعدة وهي محل النجاسة  
فصار له حكم القي كذا في محيط السرخسى \* وان استعط فخرج السعوط من الفم وكان ملائم نقض \* وان  
خرج من الاذنين لا ينتقض كذا في السراج الوهاج \* ولو دخل الماء اذن رجل في الاغئسال ومكت ثم  
خرج من انفه لا وضوء عليه كذا في المحيط \* وفي النصاب وهو الاصح كذا في التا تاريخية \* الا اذا صار قحاً  
فحينئذ ينتقض كذا في المضمرة \* واذا خرج من اذنه قيح او صديد ينظر ان خرج بدون الوجع لا ينتقض  
وضوءه وان خرج مع الوجع ينتقض وضوءه لانه اذا خرج مع الوجع فالظاهر انه خرج من الجرح هكذا  
حكى فتوى شمس الائمة المحلوا في كذا في المحيط \* وهكذا في الذخيرة والتبيين والسراج الوهاج \* ذكر  
محمدي في الاصل اذا خرج من الجرح دم قليل فمسحه ثم خرج ايضاً ومسحه فان كان الدم بحال لترك  
ما قد مسح منه سال انتقض وضوءه وان كان لا يسيل لا ينتقض وضوءه وكذلك ان القى عليه رماً او تراباً ثم  
ظهر ثانياً وتوبه ثم فهو كذلك فيجمع كله كذا في الذخيرة \* ولينزل الدم من الرأس الى موضع يلحقه حكم

التطهير من الانف والأذنين نقض الوضوء كذا في المحيط \* والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الانف ما لأن منه كذا في الملتقط \* وأن خرج من نفس الغم تعتبر الغلبة بينه وبين الريق \* فان تساوى انتقض الوضوء ويعتبر ذلك من حيث اللون فان كان احمر انتقض وإن كان اصفر لا ينتقض كذا في التبيين \* المتوضي اذا عض شيئاً وجد فيه اثر الدم او استاك بسواك فوجد فيه اثر الدم لا ينتقض ما لم يعرف السيلان كذا في الظهيرية \* اذا كان في عينه قرحة ووصل الدم منها الى جانب آخر من عينه لا ينتقض الوضوء لانه لم يصل الى موضع يجب غسله كذا في الكفاية \* خرج دم من القرحة بالعصر ولولا ما خرج نقض في المختار كذا في الوجيز للكردي \* هو الاشبه كذا في القنية \* وهو الوجه كذا في شرح المنية للجلبي \* وان قشرت قطعة وسال منها ماء او صديد او غيره فان سال عن رأس الجرح نقض وإن لم يسال لا ينتقض \* هذا اذا قشرها فخرج بنفسه اما اذا عصرها فخرج بعصره لا ينتقض لانه مخرج وليس بخارج كذا في الهداية \* الرجل اذا استنثر فخرج من انفه معلق قدر العذمة لا ينتقض الوضوء كذا في الخلاصة \* الثرثار اذا مص عضو انسان فامتلاذ ما ان كان صغيراً لا ينتقض وضوءه كما لو مصت الذباب او البعوض وإن كان كبيراً ينتقض \* وكذا العلقه اذا مص عضو انسان حتى امتلأت من دمه انتقض الوضوء كذا في محيط السوحى \* والغرب في العين بمنزلة الجرح فما يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو كان في عينه رمد او عشم يسيل منها الدموع قالوا يؤمر بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال ان يكون صديداً الموقفاً كذا في التبيين \* الدودة الخارجة من رأس الجرح لا ينتقض الوضوء كذا في المحيط \* والعرق المدنى الذي يقال له بالغارسية رشته وهو بمنزلة الدودة \* فان كان الداء يسيل منه ينتقض الوضوء كذا في الظهيرية \* ومنها القي \* لو قلس ملائقيه مرة او طعماً او ماءً انتقض كذا في المحيط \* والجد الصبيح في ملائغم ان لا يمكنه امساكه الا بطعة ومشقة كذا في محيط السرخسى \* ولو شرب ماء ثم قاء صافياً انتقض الوضوء كذا في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى \* ان قاء ملائغم بلغما ان نزل من الرأس لم ينتقض \* وان صعد من الجوف لم ينتقض عندهما خلافاً لابي يوسف رح \* هذا اذا قاء بلغماً صرفاً فإن كان مخلوطاً بشئ من الطعام وغيره فان كان الطعام ملائغم يكون حدناً والا فلا كذا في محيط السرخسى \* وان قاء ما ان كان سائلاً نزل من الرأس ينتقض اتفاقاً \* وان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً \* وإن صعد من الجوف ان كان علقاً لا ينتقض اتفاقاً الا ان يملأ المغم وان كان سائلاً فلي قول ابي حنيفة ينتقض وإن لم يكن ملائغم كذا في شرح المنية \* وهو المختار

كذا في التبيين \* وصحبه جماعة المشايخ هكذا في البدائع \* وان ماء قليلاً قليلاً لو جمع يطبخ <sup>في القدر</sup> ~~في القدر~~  
 قال محمد بن الحسن السبب جمع ولا فلا وهذا هو كذا في المفهرات \* اذا جاء ثابها قبل سكوت  
 نفسه من الجاهل والثنيان كان السبب متحداً \* وان كان بعده كان السبب مختلفاً كذا في الكافي \*  
 ما يصرح من بدن الانسان اذا لم يكن حدثاً لا يكون نجساً كالقنقري والليل والدم اذا لم يسلم كذا  
 في التبيين \* وهو الصحيح كذا في الكافي \* منها النوم \* ينقضه النوم مضطجماً في الصلوة لو في غيرها  
 بلا خلاف بين الفقهاء \* وكذا النوم متوركاً بان نام على احد رجليه هكذا في البدائع \* وكذا النوم  
 مستلقياً على قفاه هكذا في البحر الرائق \* ولو نام قاعدا واضعا يتيه على صفيه شبه المنكب لا وضوء  
 عليه وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* ولو نام مستنداً الى ما لو ازيل عنه لسقط ان كانت مقعده  
 زائلة عن الارض نقض بالاجماع \* وان كانت غير زائلة فالصحيح انه لا ينقض هكذا في التبيين \*  
 ولا ينقض نوم القائم والقاعد ولو في السرج او المصبل ولا الراكع ولا الساجد مطلقاً ان كان في الصلوة  
 وان كان خارجاً فكذلك الا في السجود فانه يشترط ان يكون على الهيئة المستوية لو كان يكون  
 رافعاً يطنه من فخذه بهما هياضه من جنبه ولو لم يصب على هذه الهيئة انتقض وضوءه فكذا  
 في البحر الرائق \* ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين غلبته وقصده \* وعن ابي يوسف النقض في الثاني  
 والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* واختلعا في المرض اذا كان يصلي  
 مضطجماً قدام الصحيح ان وضوءه ينتقض هكذا في المحيط والتبيين والبحر الرائق \* وعليه  
 الفتوى هكذا في النهر الفائق \* وان نام جالساً او ساجداً ولم يزل مقعده من الارض قال  
 شمس الاثمة الحلواني ظاهر المذهب انه لا يكون حدثاً كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو نام  
 قاعداً سقط على وجهه او جنبه ان انتبه قبل سقوطه او حاله سقوطه او سقط قائماً وانتبه من ساعته  
 لا ينتقض وان استقر قائماً ثم انتبه ينتقض كذا في التبيين \* وان نام مترجماً لا ينتقض وضوءه وكذا  
 لو نام متوركاً بان يسقط قدميه من جانب ويلصق يتيه بالارض كذا في الخلاصة \* واذا نام راکباً  
 على دابة والدابة حريان فان كان في حالة الصعود والاسواء لا ينتقض وضوءه \* اما حالة الهبوط  
 يكون حدثاً كذا في المحيط \* وان نام على ظهر الدابة في اكاف لا ينتقض وضوءه \* وان نام  
 على رأس الثور وهو جالس قد ادلى رجله كان حدثاً كذا في فتاوى قاضيهان \*  
 واما النعاس في حالة الاضطجاع لا يخلوا ما ان يكون ثقبلاً او خفيفاً فان كان ثقبلاً فهو حدث وان كان



خفيفاً لا يكون حدثاً \* والفاصل بين الخفيف والتبيل انه ان كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف وان كان ينفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقل كذا في المحيط \* وهكذا حكى فتوى شمس الأئمة كذا في الذخيرة \* ومنها الاغماء والجنون والغشى والسكر \* الاغماء ينقص الوضوء قليله وكثيره وكذا الجنون والغشى والسكر \* وحد السكر في هذا الباب ان لا يعرف الرجل من المرأة عند بعض المشائخ وهو اختيار الصدر الشهيد \* والصحيح ما قل من شمس الأئمة المحلواني انه اذا دخل في بعض مشيته تحرك كذا في الذخيرة \* ومنها التفهمة \* وحد التفهمة ان يكون مسموعاً له ولجبراله \* والضحك ان يكون مسموعاً له ولا يكون مسموعاً لجبراله \* والنسم ان لا يكون مسموعاً له ولا لجبراله كذا في الذخيرة \* التفهمة في كل صلاة فيهار كوع وسجود تنقض الصلوة والوضوء عندنا كذا في المحيط \* سواء كانت مبدأاً او نسياناً كذا في الجلاصة \* ولا تنقض الطهارة خارج الصلوة \* والضحك يبطل الصلوة ولا يبطل الطهارة \* والنسم لا يبطل الصلوة ولا الطهارة \* ولو تهق في سجدة التلاوة او في صلاة الجنازة بطل ما كان فيها ولا تنقض الطهارة كذا في فتاوى فاضيلان \* والتفهمة من الصبي في حال الصلوة لا تنقض الوضوء كذا في المحيط \* ولو تهق نائماً في الصلوة فالصحيح انها لا تبطل الوضوء ولا الصلوة كذا في التبيين \* قال الحاكم ابو محمد الكوفي فسدت صلواته وضوءه جميعاً وبه اخذ عامة المتأخرين اجتهاداً كذا في المحيط \* ولو تهق في الصلوة المظنونة الاصح انه ينتقض وضوءه كذا في الظهيرية \* ولو تهق فيما يصلى بالاياء بعذر او راكباً يومى بالنفل والفرس بعد زانقض كذا في فتح القدير \* والفقهية تبطل التيمم كما تبطل الوضوء ولا تبطل طهارة الاغتسال \* وقد قيل تبطل طهارة الاغضاء الاربعة \* فالمغتسل في الصلوة اذا اقبله بطلت الصلوة ولا يجوز له ان يصلى بعده من غير وضوء جديد كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* ومنها المباشرة الفاحشة \* اذا باشر امرأته مباشرة فاحشة بتجرؤ وانتشار وملافاة الفرج بالفرج ففيه الوضوء في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح استسناً \* وقال محمد رح لا وضوء عليه وهو القياس كذا في المحيط \* وفي المنصاب هو الصحيح \* وفي الينايع وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* في الملاسة الفاحشة لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انتقاض طهارة المرأة كذا في الفتن \* مس الرجل المرأة والمرأة الرجل لا ينقض الوضوء كذا في المحيط \* مس ذكره أو ذكر غيره ليس يحدث عندنا كذا في الزاد \* والمباشرة الفاحشة بين المرأتين وبين الرجل والغلام الإمرء تنقض الوضوء عند الشيخين

هكذا في الفتبة \* وكذلك في الوجنتين كذا في معراج الدراية \* وما يتصل بذلك مما ذكره في  
في الاصل \* من شك في بعض وضوءه وهذائل ما شك غسل الموضع الذي شك فيه \* فان وقع ذلك  
كثيرا لم يلتفت اليه \* هذا اذا كان الشك في خلال وضوءه فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يلتفت  
اليه ذلك \* ومن شك في السجدة فهو على وضوءه \* ولو كان ممحدا فاشك في الطهارة فهو على  
حدثه \* ولا يعمل بالتحرى كذا في الخلاصة \* الباب الثاني في الغسل \*

وفيها ثلثة فصول \* الفصل الاول في فرائضه وهي ثلثة \* المضمضة  
والاستنشاق وغسل جميع البدن على ما في المتنون \* وحد المضمضة والاستنشاق كما مر في الوضوء  
من الخلاصة \* الجنب اذا شرب الماء ولم يمتعه لم يفسده ويجزيه من المضمضة اذا اصاب  
جميع فمه كذا في الظهيرية \* ولو كان منه مجوفا بقي فيه اربعين اسنانة طعام او درن رطب  
في انفه ثم غسله على الاصح كذا في الزاهدی \* والاحتياط ان يخرج الطعام عن تجويفه  
ويجري الماء عليه هكذا في فتح القدير \* والدرن اليابس في الانف يمنع تمام الغسل  
كذا في الزاهدی \* والعجين في الفم يمنع تمام الاغتسال والوسخ والدرن لا يمنع \*  
والقروزي والبدلي سواء \* والتراب والطين في الفم لا يمنع \* والصراخ والعياء ما في ظفرها  
يمنع تمام الاغتسال \* وقيل كل ذلك يجزيهم للحرج والضرورة وموضع الضرورة مستثناة  
من قوا عد الشرع كذا في الظهيرية \* وان كان على ظاهر بدنه جلد سمك او خبز ممضوغ  
قد جف فاغسل ولم يصل اليه ما تحته لا يجوز \* ولو كان مكانه خرو ذباب او يرغوث جاز كذا  
في المحيط \* ولو كان به جدري ارفع قشرها وجوانها متصلة ولم يصل الماء اليه ماتحت القشر  
لا بأس به \* فلوز الت القشرة لا يعيد الغسل كذا في الظهيرية \* ولا يجب اقبال الماء اليه داخل  
العينين كذا في محيط السرخسی \* وليس على المرأة ان تنفض ضفائرها في الغسل اذا بلغ الماء  
اصول الشعر وليس عليها بل ذوائبها هو الصحيح كذا في الهداية \* ولو كان شعر المرأة متقوصا يجب  
اقبال الماء اليه اتائه \* ويجب على الرجل اقبال الماء اليه اتائه للحيمة كما يجب اليه اصولها  
واليه اتاء شعرة وان كان صغيرا كذا في محيط السرخسی \* ولو اقرت المرأة رأسها بطيب بحيث  
لا يصل الماء اليه اصول الشعر وجب عليها ان تهلبصل الماء اليه اصوله كذا في السراج الوهاج \*  
ويجب تحريك القرط والخاتم الضيقين \* ولو لم يكن قرط فدخل الماء الثقب عند مروره اجزاء

والادخله \* ولا يتكلف في ادخاله حتى ينوي الماء من خشب ونحوه كذا في البحر الرائق \* ويجب  
ايصال الماء اليه واخذ القرة ويمنع ان يدخل اصبعه فيها للمبالغة كذا في محيط السرخسي \*  
الا تفتن اذا اغتسلت من الجنابة ولم يدخل الماء داخل الجبهة جاز كذا في المحيط \* وفي وقائع النافعي  
وهو المختار كذا في الثنا والحدود \* وقد اختلف العلماء في كذا في فتح القدير \* ويجب على المرأة  
غسل فرجها الخارج في الجنابة والحض والغاس \* ويسن في الوضوء كذا في محيط السرخسي \*  
وفي الفتاوى الغيابة ولا تدخل المرأة اصبعها في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في الثنا وخاتمة  
واذا ادهن فامر الماء فلم يقبل يجوز كذا في شرح الوفاة \* الفصل الثاني في سنن الغسل \*  
وهي ان يغسل يديه الى الوسخ ثلثاً ثم فرجه ويزيل النجاسة ان كانت على بدنهم بنوعاً وضوءه  
للخيل ولا لرجله هكذا في الملتقط \* وتديم غسل الفرج في الغسل سنة سواء كان فيه نجاسة او لا  
كما في البحر والفتح \* غسل باقي البدن سواء كان هناك حدث او لا كذا في المعنى \* ولا يمسح برأسه  
في رواية النفس \* والله اعلم \* كذا في الزاهدي \* وهكذا في فتاوى قاضيهان \*  
ثم يفيض الماء على رأسه وشعره ثلثاً كذا في الزاهدي \* الاول في فرض والتنان ستان  
على الصحيح كذا في النزاج الوهاج \* وكيفية الاغلة ان يفيض الماء على منكبيه الايمن ثلثاً ثم الايسر  
ثلثاً ثم على رأسه وما توجد ثلثاً كذا في معراج الدراية وهو لا يصح كذا في الزاهدي \* ثم يستحب  
من مقتضاه يغسل قد مبه كذا في المحيط \* هذا اذا كان في مستقع الماء \* اما اذا كان على لوح او حجر  
لا يؤخر غسلهما كذا في الجوهرية النيرة \* وهما سنن وآداب ذكرها بعض المشائخ \* يسن ان يبدأ بالنية  
بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة وللجنابة ثم يسمى الله تعالى عند غسل اليدين  
ثم يستحب كذا في الجوهرية النيرة \* وان لا يسرف في الماء ولا يقتصر \* وان لا يستقبل القبلة وقت  
الغسل \* وان يذكر كل اعضائه في المرأة الاولى \* وان يغتسل في موضع لا يراه احد \* ويستحب

ان لا يتكلم بكلام قط \* وان يمسح بمنديل بعد الغسل كذا في المنية \*  
\* الفصل الثالث في المعاني الموجبة للغسل \* وهي ثلثة \* منها الجنابة وهي تثبت بسببين \*  
احدهما خروج المنى على وجه الدقيق والشهوة من غير ابلاج باللمس او النظر او الاحتلام والاستمنا  
كذا في محيط السرخسي \* من الرجل والمرأة في النوم واليقظة كذا في الهداية \* وتعتبر الشهوة  
عند انفصاله عن مكانه لا عند خروجه من رأس الاحليل كذا في التبيين \* اذا احتلم او نظر الى

امراة فزال المنى من مكنته بجهوة فلمسك فذكره حتى مكنت شهوته ثم سأل النبي عليه السلام عن ذلك  
عندهما وعند ابى يوسف لا يجب هكذا في الخلاصة \* لو اغتسل من الجنابة قبل ان يبول او ينام  
وصلح ثم خرج ببقية المنى فعليه ان يغتسل عندهما خلافا لابي يوسف رح ولكن لا يجيد  
تلك الصلوة في قولهم جميعا كذا في الذخيرة \* ولو خرج بعد ما بال او نام او مشى لا يجب عليه الغسل  
اتفاقا كذا في المتبيين \* اذا احتلم الرجل والغسل المنى من موضعه الا ان لم يظهر على رأس الاحليل  
ولا يلزمه الغسل كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل بال فخرج من ذكره منى ان كان مستترا عليه  
الغسل وان كان منكسرا عليه الوضوء كذا في الخلاصة \* اذا اغتسلت بعد ما جاء معها زوجها ثم خرج  
منها منى الزوج فعليه الوضوء دون الغسل \* واذا استيقظ الرجل ووجد على فراشه او فخذة بللا  
وهو يتذكر احتلاما ان يقين انه منى او يقين انه مذى او شك انه منى او مذى فعليه الغسل  
وان يقين انه ودى لا غسل عليه \* وان رأى الا انه لم يتذكر الاحتلام فان يقين انه ودى لا يجب  
الغسل وان يقين انه منى يجب الغسل وان يقين انه مذى لا يجب الغسل \* وان شك انه منى  
او مذى قال ابو يوسف وج لا يجب الغسل حتى يقين بالاحتلام ولا يجب هكذا ذكر شيخ الاسلام \*  
قال القاضي الامام ابو علي النسفي ذكر هشام في نوادره عن محمد اذا استيقظ الرجل فوجد البلال  
في احليله ولم يتذكر حلما ان كان ذكره مستترا قبل النوم فلا غسل عليه الا ان يقين انه منى وان كان  
ذكرا ساكنا قبل النوم فعليه الغسل قال شمس الائمة الطحاوي هذه المسئلة يكثر وقوعها للناس فيها غافلون  
فيجب ان تحفظ كذا في المحيط \* ولو تذكر الاحتلام ولذة الانزال ولم يربللا لا يجب عليه الغسل والعراة  
كذلك في ظاهر الرواية لان خروج منيتهما الى فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليهما وعليه الفتوى  
هكذا في معراج الدراية \* اذا نام الرجل قاعدا او قائما او ماشيا ثم استيقظ ووجد بللا فهد او مالو نام  
مضطجعا سواء كذا في المحيط \* اذا وجد في الفراش منى ويقول الزوج من العراة وتقول العراة  
من الزوج الاصح ان يجب الغسل عليهما احتياطاً كذا في الظهيرية \* الرجل اذا صار مضجعا عليه  
ثم افاق ووجد مذيا على فخذة او ثوبه فلا غسل عليه \* وكذلك السكران وليس هذا كالتوم  
كذا في المحيط \* رجل استيقظ وهو يتذكر احتلاماً ولم يربللا ومكث ساعة فخرج مذى لا يلزمه  
الغسل \* احتلم ليلانم استيقظ ولم يربللا فتوضا وصلح صلوة الفجر ثم نزل المنى يجب عليه الغسل  
كذا في الذخيرة \* ولا يعيد الصلوة \* وكذا لو احتلم في الصلوة فلم ينزل حتى انتهها فنزل لا يعيده

ويغتسل كذا في فتح القدير \* السبب الثاني الإيلاج \* الإيلاج في إحدى السبيلين إذا انوارت الحشفة يوجب الغسل على الفاعل والمفعول به أنزل ولم ينزل وهذا هو المذهب لعلمائنا كذا في المحيط \* وهو الأصح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو كان مقطوع الحشفة يجب الغسل بالإيلاج مقدارها من الذكر كذا في السراج الوهاج \* والإيلاج في البهيمة والمبته والصغيرة التي لا يجمع مثلها لا يوجب الغسل بدون الانزال هكذا في المحيط \* والصحيح أنه إذا لم يكن الإيلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يفضها فهي ممن يجمع كذا في السراج الوهاج \* إذا جومت المرأة فيمادون الفرج ووصل المنى إلى رحمها وهي بكر أو تيب لا يغسل عليها فقد السبب وهو الانزال أو مواراة الحشفة حتى ترحلت كان عليها الغسل لوجوب الانزال كذا في فتاوى قاضيان \* وإذا اقبلت فأنما يجب عليها الغسل من وقت المجامعة حتى يجب عليها إعادة الصلوة من ذلك الوقت كذا في الملبط \* لو قالت امرأة معي جنني ياتيني وأجدني نفسي ما أجد إذا جاعني زوجي لا يغسل عليها كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن عشر سنين جامع امرأة بالغ فعليها الغسل ولا غسل على الغلام إلا أنه يؤمر بالغسل تطلقاً واعتقاداً كما يؤمر بالصلوة تطلقاً واعتقاداً \* ولو كان الرجل بالغاً والمرأة صغيرة يجمع مثلها فعلى الرجل الغسل ولا يغسل عليها \* وجماع النخعي يوجب الغسل على الفاعل والمفعول كذا في المحيط \* ولو لم يكن في ذكره خرقه وأولج ولم ينزل قال بعضهم يجب الغسل وقال بعضهم وهو الأصح إن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا \* والاحوط وجوب الغسل في الوجهين \* وإن أولج الخشن المشكل ذكره في فرج امرأة أو دبرها فلا يغسل عليهما وكذا في فرج خشن مثله \* وإن أولج رجل في فرج خشن مشكل لم يجب عليه الغسل وهذا كله إذا كان من غير انزال أما إذا أنزل وجب الغسل بالانزال كذا في السراج الوهاج \* ومنها الحيض والناس \* يجب الغسل عند خروج دم حيض أو نفاس ووصوله إلى فرجها الخارج والأفليس بخارج ولا يكون حيضاً كذا في التبيين \* المرأة إذا ولدت ولم تر الدم هل يجب عليها الغسل الأصح أنه يجب كذا في الظهيرية \* أما أنواع الغسل فتسعة \* ثلثة منها فريضة وهي الغسل من الجنابة والحيض والناس \* واحد واجب وهو غسل الموتى كذا في محيط السرخسي \* الكافر إذا اجنب ثم أسلم يجب عليه الغسل في ظاهر الزواجة \* لو انقطع دم الكافرة ثم أسلمت لا يغسل عليها \* الصبيبة

إذا بلغت بالحض عليها الفسل بعد الانقطاع \* وفي الصبي إذا بلغ بالاحتلام الأصح وجوب الغسل  
 كذا في الزاهد \* والاحوط وجوب الفسل في الفصول كلها كذا في فتاوى قاضيخان \* وأربعة سنة \*  
 وهو غسل يوم الجمعة ويوم العيدين ويوم عرفة وعند الاحرام \* وواحد مستحب وهو غسل الكافر إذا  
 أسلم ولم يكن جنباً كذا في محيط السرخسي \* وغسل يوم الجمعة للصلاة وهو الصحيح كذا في الهداية \*  
 حتى لو اغتسل بعد الفجر ثم أحدث وصلى الجمعة بالوضوء أو اغتسل بعد الجمعة لا يكون مستحباً \*  
 ولو اتفق يوم الجمعة يوم العيد وجامع ثم اغتسل ينوب عن الكل كذا في الزاهد \* في الكافي لو اغتسل  
 قبل الصبح وصلى به الجمعة نال فضل الغسل عند أبي يوسف وعند أبي الحسن لا كذا في فتح القدير \*  
 ومن المندوب على ما ذكره بعض المشائخ رح الاغتسال لدخول مكة والوقوف بمزدلفة ودخول  
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم والمجنون إذا أفاق والصبي إذا بلغ بالنس كذا في التبيين \* ومما اتصل  
 بذلك مسائل \* الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأنم كذا في المحيط \* قد نقل الشيخ  
 سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على المحدث والغسل على الجنب  
 والماتنض والغشاء قبل وجوب الصلاة أو إرادة الصلاة إلا به كذا في المحرر الرائق \* كالصلاة ومجدة  
 التلاوة ومس المصحف ونحوه كذا في محيط السرخسي \* ذكر في ظاهر الرواية وأدنى ما يكفي  
 من الماء للاغتسال صاع والتوضي مده \* قال بعض مشائخنا رحمهم الله كفاه صاع إذا ترك الوضوء  
 وأما إذا جمع بين الوضوء والغسل يتوضأ بالمد من غير الصاع ويفتسل بالصاع \* وقال عامة مشائخنا  
 رحمهم الله الصاع كاف للفسل والوضوء جميعاً وهو الأصح \* قال مشائخنا هذا بيان مقدار أدنى الكفاية  
 وليس بتقدير لازم بل إن كفاه أقل من ذلك نقص منه وإن لم يكف زاد عليه بقدر ما لا اسراف  
 ولا تقتير كذا في محيط السرخسي \* وكذلك لو توضأ بدون المد وأسبغ وضوءه جاز هكذا  
 في شرح الطحاوي \* والتقدير بالمد في الوضوء إذا كان لا يحتاج إلى الاستنجاء فإن احتاج إلى  
 ذلك استنجى برطل وتوضأ بمد \* وإن كان لا بأس للحن وهو لا يحتاج إلى الاستنجاء يكفي برطل  
 وكل هذا غير لازم لاختلاف طباع الناس كذا في شرح المبسوط \* ولا بأس بأن يغتسل الرجل  
 والمرأة من أثناء واحد كذا في المحيط \* ولا بأس للجنب أن ينام ويعاود أهله قبل أن يتوضأ وإن  
 توضأ فحسن \* فإن أراد أن يأكل ويقرب فينبغي أن يتمضمض ويفسل يديه كذا في السراج الوهاج \*  
 \* الباب الثالث في المياه \* وفيه فصلان \* الفصل الأول فيما يجوز به التوضي \* وهو ثلثة أنواع \*

الاول الماء الجارى \* وهو ما يذهب بهتة كذا في الكثر والعلامة \* وهذا هو الخد الذي ليس في دركه  
 حرج هكذا في شرح الوفاة \* وقيل ما ينفذ الناس جلوباً وهو الاصح كذا في التبيين \* وفي النصاب  
 والفتوى في الماء الجارى انه لا يتنجس ما لم يتغير طعمه ولونه او ريحه من النجاسة كذا في المضمرات \*  
 واذا أُلقي في الماء الجارى شيء نجس كالجيفة والخمر لا يتنجس ما لم يتغير لونه او طعمه او ريحه  
 كذا في منية المصطفى \* واذا سد كلب مرض النهر وجري الماء موقه ان كان ما يلائق الكلب اقل  
 مما لا يلاقه يجوز الوضوء في الاسفل والا لا \* قال الفقيه ابو جعفر ح علي هذا ادركت مشائني  
 كذا في شرح الوفاة \* وهكذا في المحيط \* وقد صححه في التنجيس لصاحب الهداية كذا في الصمد الرائق \*  
 وعند ابي يوسف لا بأس بالوضوء اذا لم يتغير احد اوصافه كذا في شرح الوفاة \* وفي النصاب  
 وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واذا كانت الجيفة تُرمل من تحت الماء لقله الماء  
 لاصفائه كان الذي يلاقيها اكثر اذا كان سه عرض السابقة \* وان كانت لا تُرمل او  
 لم تأخذ الا اقل من النصف لم يكن الذي يلاقيها اكثر كذا في المحيط \* ولو كان على  
 السطح مذرة وقع عليه المطر فالميزاب ان كانت النجاسة عند الميزاب وكان الماء كله يلاقي  
 الذرة او اكثر او نصفه فهو نجس والا فهو طاهر \* وان كانت الذرة على السطح في مواضع متفرقة  
 ولم يكن على رأس الميزاب لا يكون نجساً وحكمه حكم الماء الجارى كذا في السراج الوهاج \*  
 وفي بعض الفتاوى قال مشائني المطر مادام بمطره حكم الجريان حتى لو اصاب العذرات  
 على السطح ثم اصاب ثوباً لا يتنجس الا ان يتغير \* المطر اذا اصاب السقف وفي السقف نجاسة فوكف  
 وصاب الماء ثوباً فالصحيح انه ان كان المطر لم ينقطع بعد فما سال من الثقب طاهر هكذا في المحيط \*  
 وفي العناية اذا لم يكن متغيراً كذا في التاتارخانية \* واما اذا انقطع المطر وسال من الثقب شيء  
 فما سال فهو نجس كذا في المحيط \* وفي النوازل قال مشائني المتأخرون هو المختار كذا  
 في التاتارخانية \* ماء النهر والقناة اذا احتمل مذرة فاغترف انسان بقرب العذرة جاز والماء  
 طاهر ما لم يتغير طعمه ولونه او ريحه \* ماء النهر اذا انقطع من اعلاه لا يتغير حكم جريانه كذا في  
 فتاوى فاضل خان \* المسافر اذا كان معه ميزاب واسع ومعه دابة من ماء يحتاج اليه وهو على  
 طمع من وجود الماء ولكن لا يتيقن بذلك حكى عن الشيخ ابي المحسن انه كان يقول يا مراحمدا من  
 رقتاه حتى يصيب الماء في طرف من الميزاب وهو يتوضأ في الميزاب ويضع عند الطرف الاخر

من الميزاب اناء طاهراً يجمع فيه الماء فان الماء المجمع يكون طاهراً وطهوراً وهو الصحيح ~~في~~ في الذخيرة \* حوض صغير كرى منه رجل نهرًا واجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع ذلك الماء في مكان آخر فحصى منه رجل آخر نهرًا آخر واجرى فيه الماء وتوضأ جاز وضوء الكل اذا كان بين المكائين مسافة وان قلت \* وكذلك حفيرتان يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخرى فتوضأ فيما بينهما كذا في المحيط \* اذا جلس الناس صفوا على شط نهر وتوضأون جاز وهو الصحيح كذا في منية المصلى \* واذا كان الحوض صغيرا يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز الوضوء فيه من جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين ان يكون اربع اربع او اقل فيجوز او اكثر فلا يجوز كذا في شرح الوقاية \* وهكذا في الزاهدي ومعراج الدرابة \* حوض صغير يتنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب وسال ماء الحوض من جانب آخر كان الفقيه ابو جعفر يرح يقول كما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض وهو اختيار الصدر الشهيد ر كذا في المحيط \* وفي النوازل وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* وان دخل الماء ولم يخرج ولكن الناس يغترفون منه اغترف امتد اركا طهر كذا في الظهيرية \* وتفسير الغرف المتدارك ان لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كذا في الزاهدي \* ماء حوض الحمام طاهر عند دم مالم يعلم بوقوع النجاسة فيه \* فان ادخل رجل يده في الحوض وعليها نجاسة ان كان الماء ساكنا لا يدخل فيه شيء من انبوب ولا يغترف منه انسان بالقصة يتنجس \* وان كان الناس يغترفون من الحوض بقصاصهم ولا يدخل من الانبوب ماء او على العكس فكثرهم على انه يتنجس \* وان كان الناس يغترفون بقصاصهم ويدخل الماء من الانبوب فكثرهم على انه لا يتنجس هكذا في فتاوى قاضيان \* وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الجاري بعد ما تغير احدا وصفاته وحكم بنجاسته لا يحكم بطهارته مالم يزل ذلك التغير بان يرد عليه ماء طاهر حتى يزيله ذلك التغير كذا في المحيط \* الناني الماء الراكد \* الماء الراكد اذا كان كبيرا فهو بمنزلة الجاري لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه الا ان يتغير لونه او طعمه او ريحه وعليه هذا اتفق العلماء وبه اخذ عامة المشائخ ر كذا في المحيط \* وهل يتنجس موضع وقوع النجاسة ففي المربة يتنجس بالاجماع ويترك من موضع النجاسة قدر الحوض الصغير ثم يتوضأ وفي غير المربة عند مشائخ العراق كذلك \* وعند مشائخ بخارا يتوضأ من موضع وقوع النجاسة هكذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا



في السراج الوهاج \* ومقدار الحوض الصغير اربع اذرع في اربع اذرع هكذا في الكفاية ومن انى  
 يوسف رح ان القدير العظيم كالجارى لا يتنجس الا بالتغير من غير وصل هكذا في فتح القدير \* والماصل  
 بين الكثير والقليل انه اذا كان الماء بحيث يخلص بعضه الى بعض بان يصل الجاسة من الجزء  
 المستعمل الى الجانب الاخر فهو قليل والافكثر \* قال ابو سليمان الجوز جاني ان كان مشراً في  
 مشر فهو مالا يخلص وبه اخذ عامة المشائخ رحمهم الله هكذا في المحيط \* والمعتبر في عمقه  
 ان يكون بحال لا ينحسر بالاغتراف هو الصحيح كذا في الهداية \* والمعتبر ذراع الكرباس كذا  
 في الظهيرية وعليه الفتوى كذا في الهداية \* وهو ذراع العامة ست قبضات اربع ومثرون  
 اصبعاً كذا في التبيين \* وان كان الحوض مدوراً يعتبر ثمانية واربعون ذراعاً كذا في الخلاصة \*  
 وهو الاحوط هكذا في محيط السرخسى \* يجوز التوضى في الحوض الكبير المتين اذا لم يعلم  
 نجاسته كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي التناولى غدير كبير لا يكون فيه الماء في الصيف وتروث فيه  
 الدواب والناس ثم يملأ في الشتاء ويرفع منه الجمد ان كان الماء الذي يدخله يدخل على  
 مكان نجس فالماء والجمد نجس وان كثر بعد ذلك \* وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه  
 حتى صار مشراً في مشر ثم انتهى الى النجاسة فالماء والجمد طاهران كذا في فتح القدير \*  
 ولو توضأ في اجمة القصب او من ارض فيها زرع متصل بعضها ببعض ان كان مشراً في مشر يجوز \*  
 واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء \* ولو توضأ في حوض وعلى وجه جميع الماء  
 الطحلب الذي يقال له بالعربية جفز لاوه ان كان بحال لوحرك يتحرك بجوز كذا في الخلاصة \*  
 ولو توضأ في حوض الجمد ماؤه الا انه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز الوضوء فيه \* وان كان  
 الجمد على وجه الماء قطعاً قطعاً ان كان كثير الا يتحرك بتحريك الماء لايجوز الوضوء به \*  
 وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضى به كذا في المحيط \* ولو جدد حوض كبير  
 فقب فيه انسان فتوضأ فيه فان كان متصلاً بطا من القب لايجوز والا جاز كذا في فتح القدير \*  
 وان خرج الماء من القب وانسط على وجه الجمد بقدر ما لورفع الماء بكفه لا ينحسر ماتحته  
 من الجمد جاز فيه الوضوء والا فلا \* وان كان الماء في القب كالماء في الطست لايجوز فيه  
 الوضوء الا ان يكون القب مشراً في مشر كذا في فتاوى قاضيخان \* والمشرعة كالحوض اذا  
 انجند ماؤه لو كان الماء متصلاً بالواح المشربة وان قل بجوز التوضى فيه ولو كان متصلاً

لا يجوز هو المختار كذا في الخلاصة \* وان كان اعلى الحوض اقل من عشرة في عشرة وعشرة في عشرة وعشرون في عشرة واكثر فوقيت النجاسة في اعلى الحوض وحكم بنجاسة الاعلى ثم انتقص الماء وانتهى الى موضع هو عشرون في عشرة فالاصح انه يجوز التوضي والغتسال فيه كذا في المبطل \* الحوض اذا كان اقل من عشرون في عشرون عميق فوقيت فيه نجاسة ثم انبسط وصار عشرون في عشرون فهو نجس \* وان وقعت فيه وهو عشرون في عشرون ثم انتقص فصار اقل فهو طاهر هكذا في الخلاصة \* ولو ان الغدير اذا حكم بنجاسته ثم نصب ماء وجفى اسفله حكم بطهارته \* وان دخله ماء نائياً ففيه روايتان والاظهر انه لا يعود نجساً كذا في السراج الوهاج \* الثالث ماء الآبار \* ما ينزح ماء البئر بوقوعه قسماً \* الاول ما يجب نزع الماء بوقوعه \* اذا وقعت في البئر نجاسة نزلت وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها باجماع السلف رحمهم الله كذا في الهداية \* وبعر الابل والغنم اذا وقع في البئر لا يفسد ما لم ينكث هكذا في فتاوى فاضيلان \* وعن ابي حنيفة رح ان الكثير ما استكثره الناظر والقليل ما استقله وعليه الاحتياط هكذا في التبيين \* والبرك الكثير ما لا يظرون لونه والقليل بخلافه وهو الصحيح كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي والنهاية \* وفي الجامع الصغير الصحيح انه لا فرق بين الصحيح والمنكسر والرطب واليابس كذا في الخلاصة \* ولا فرق بين الروث والخني والبرك هكذا في الهداية \* ولا فرق بين آبار مصر والقنوات كذا في التبيين وهو الصحيح لان الضرورة قد تقع في الجملة في مصر ايضاً كما في الحمامات والرباطات كذا في محيط السرخسي \* وان مات فيها شاة او كلب او آدمي او تنفخ حيوان او تنسخ ينزح جميع ما فيها صغر الحيوان او كبر هكذا في الهداية \* وكذا اذا تمطت شعرة فهو كالنسخ كذا في السراج الوهاج \* وان وقع نحو مائة واخرج حياً فالصحيح انه اذا لم يكن نجس العين ولا في يده نجاسة ولم يدخل فاه في الماء لم يتنجس \* وان ادخل فاه فيه فمعتبر بسورة فان كان سورة طاهراً فالقاء طاهر وان كان نجساً فنجس فينزع كله \* وان كان منكوكاً فمشكوك فينزع جميعه \* وان كان مكروهاً فمكروه فيستحب نزعها \* وان كان نجس العين كالخنزير فانه يتنجس الماء وان لم يدخل فاه \* والصحيح ان الكلب ليس بنجس العين فلا يفسد الماء ما لم يدخل فاه هكذا في التبيين \* وهكذا سائر ما لا يוכל لحمه من سباع الوحش والطيور لا يتنجس الماء اذا اخرج حياً ولم يصل فاه

في الصحيح هكذا في محيط السرخسى \* الكافر الميت نجس قبل الغسل وبعده كذا في الظهيرية \*  
الميت المسلم اذا وقع في الماء ان كان قبل الغسل افسده وبعده لا وهو المختار هكذا في  
التأريخانية \* والسقط اذا استهل فحكمه حكم الكيوان وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسد وان لم  
يستهل يفسد الماء وان غسل غير مرة \* ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال  
منه الدم كذا في فتاوى قاضي خاين \* واذا وجب نزع جميع الماء ولم يمكن فرمها لكونها  
معياً ينزع ما يتأدلو كذا في التبيين وهذا ايسر كذا في الاختيار وشرح المختار \* والاصح  
ان يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في امر الماء فاي مقدار قال انه في البئر ينزع ذلك القدر  
وهو شبه بالفقه كذا في الكافي وشرح المبسوط للامام السرخسى والتبيين \* ان مات فيها  
الدجاجة والسنور والحمامة ونحوها ولم يكن منتخفا ولا متسخا ينزع اربعون او خمسون دلواً  
هكذا في محيط السرخسى \* وهو الاظهر كذا في الهداية \* اذا مات فأرة او مصفوري في بئر فاخرجت  
حين ماتت قبل ان تنتفخ فانه ينزع منها عشرون دلواً الى ثلثين بعد اخراج الفأرة والمصفور  
كذا في المحيط \* ولا مرة للنزع قبل اخراج الفأرة كذا في التبيين \* ولا فرق بين ان يموت  
الفأرة في البئر واخراجها ويلقى فيها وكذلك سائر الحيوانات كذا في البحر الرائق \* ولو  
قطع ذنب الفأرة والقي في البئر ينزع جميع الماء \* وان جعل على موضع القطع شمعاً لم يجب  
الاما في الفأرة كذا في الجوهرة النيرة \* وان وقع فيها حكمة ومات فيها ينزع منها في رواية  
عشرون او ثلثون دلواً \* اذا وقع في البئر سام ابرص ومات ينزع منها عشرون دلواً في ظاهر  
الرواية والصعوبة بمنزلة الفأرة \* والورشان بمنزلة السنور ينزع منها اربعون او خمسون  
كذا في فتاوى قاضي خاين \* وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة وما كان بين  
الدجاجة والشاء فهو بمنزلة الدجاجة وهذا ظاهر الرواية كذا في التأريخانية \* وهكذا  
يكون ابدأ حكمه حكم الاصغر كذا في الجوهرة النيرة \* ثم بطهارة البشر يطهر الدلو والرشاء  
والبكرة ونواحي البئر واليد هكذا في محيط السرخسى \* ولو وقعت في البئر خشبة نجسة  
او قطعة ثوب نجس وتعذر اخراجها وتقيت فيها طهرت الخشبة والثوب تبعاً لظاهرة البئر  
كذا في الظهيرية \* بشرط وجب فيها نزع عشرين دلواً فنزع الدلو الاول وصب في بئر طاهرة  
ينزع منها عشرون دلواً \* والاصح في هذا ان البئر الثانية تطهر بما تطهر الاولى حين كان

الدلو المصوب فيها ولو صب الدلو الثاني ينزح تسعة عشر دلوًا ولو صب الدلو البهيم  
 في رواية ابي حفص ينزح احدى عشر دلوًا وهو الاصح كذا في البدائع \* فان اخرجت الفأرة والقيت  
 في البئر الاخرى وُصِبَ فيها ايضا عشرون دلوًا فليهم اخراج الفأرة ونزح عشرين دلوًا مثل  
 ما كان عليهم في الاولى كذا في السراج الوهاج \* بئران وجب من كل واحدة منهما نزح  
 عشرين فتوح عشرون من احدى لهما وُصِبَ في الاخرى ينزح عشرون \* ولو وجب من احدى لهما  
 نزح عشرين ومن الاخرى نزح اربعين فنزح ما وجب من احدى لهما وُصِبَ في الاخرى  
 ينزح اربعون \* والاصل فيه ان ينظر الي ما وجب النزح منها والي ما صب فيها فان كانا  
 سواء نداخلا وان كان واحد اكثر دخل القليل في الكثير \* وعلى هذا ثلث آبار وجب  
 من كل واحدة نزح عشرين فنزح الواجب من البئرين وُصِبَ في الثالثة ينزح اربعون كذا  
 في البدائع \* وان صب فيها من احدى البئرين عشرون ومن الثانية عشرة ينزح منها ثلثون  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو وجب من احدى لهما نزح عشرين ومن الاخرى نزح  
 اربعين فصب الواجبان في بئر طاهرة ينزح اربعون لما قلنا من الامس \* ولو نزح دلو  
 من الاربعين وُصِبَ في العشرين ينزح اربعون كذا في البدائع \* وفي النوادر فأرة ماتت في  
 حب ماء فاريق الماء في البئر قل محمد رح ينزح الاكثر من المصوب ومن عشرين دلوًا وهو الاصح كذا  
 في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى اذا وقعت قطرة من ماء ذلك الحب في بئر ينزح منها عشرون دلوًا  
 كذا في السراج الوهاج \* وان تسخت في الحب ثم صب قطرة من ذلك الماء في البئر ينزح جميع  
 الماء كذا في خزائن المفتين \* بئر الماء اذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه  
 اولونه او ريحه كذا في الظهيرية \* ولا يقدح هذا بالذرعان حتى اذا كان بينهما عشرة اذرع وكان يوجد  
 في البئر اثر البالوعة فماء البئر نجس \* وان كان بينهما ذراع واحد ولا يوجد اثر البالوعة فماء  
 البئر طاهر كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* واذا وجد في البئر فأرة  
 او غيرها ولا يدري متى وقعت ولم تنتج اعاد واصلوة يوم ليلة اذا كانوا توضأوا منها وفسلوا كل  
 شيء اصابه ماؤها \* وان كانت قد انتجت او تسخت اعاد واصلوة ثلثة ايام ولها بها وهذا عند ابي  
 حنيفة رح \* وقال ليس عليهم اعادة شيء حتى يتحققوا متى وقعت كذا في الهداية \* وان علم  
 وقت وقوعها يعيدون الوضوء والصلوة من ذلك الوقت بالاجماع \* وما مجن من العجين

بذلك الماء ففي الاستحسان ان كانت متسججة لا يؤكل ما عجن بذلك مذ ثلثة ايام \* وان كانت غير متسججة لا يؤكل مذ يوم وبه اخذوا بحقيقة روح كذا في المحيط \* والثاني ما يستحب فيه نزع للماء \* اذا وقع في البئر فارة يستحب نزع مشرين دلوا \* وفي السور والدجاجة الضلالة نزع اربعين لان سور هذه الحيوانات مكروه والغالب ان الماء يصيب فم الواقع حتى لو بقيا ان الماء لم يصيب فم هذه الحيوانات لا ينزع شئ من الماء وان كانت الدجاجة غير مغللة لا ينزع منها شئ وهذا الذي ذكرنا كله ظاهر الرواية \* ثم في كل موضع كان النزع مستحباً لا ينقص من مشرين دلوا واليه اشار محمد في النوادر برواية ابراهيم عنه هكذا في المحيط \* ويستحب في الماء المكروه نزع عشر دلاء فكذا في الخلاصة والنهاية وفتح القدير \* وفي البدائع ناقلاً عن الثعالبي ولو وضعت الشاة وخرجت حبة بنزع عشرون دلوا تسكين القلب لا للتطهير حتى لو لم ينزع خرج من جوفها جمل كذا في فتاوى قاضيهان \* الفصل الثاني فيما لا يجوز به التوضي \* لا يجوز التوضي بماء البطيخ والبنجان والقند ولا بماء الورد ولا بشئ من الاشربة ولا بغيرها من المائعات نحو الحبل هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولا بماء الملح هكذا في الخلاصة \* ولا بماء الصابون والحشوش اذا ذهب ريقه وصار خضياً فان بقيت رقة ولم يطفئه جمل كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا بماء يسيل من الكرم كذا في التلخيص والمحيط وفتاوى قاضيهان \* وهو الاوجه هكذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وهو الاحوط كذا في شرح منية الفصلي لابراهيم الحلبي \* فان تغيرت او صاه الثلثة بوقوع اوراق الاشجار فبموت البحر في فانه يجوز به الوضوء عند عامة اصحابنا رحمهم الله كذا في السراج الوهاج \* والتوضي بماء الزعفران والزرديج والصفر يجوز ان كان رقيقاً والماء غالب \* وان غلبت الحمرة وصار متماسكاً لا يجوز التوضي كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا طرح الزاج او الغص في الماء جاز الوضوء به ان كان لا ينقش اذا كتب فاذا نقش لا يجوز كذا في البحر الرائق ناقلاً من النجيس \* ولو تغير الماء المطلق بالطين او بالتراب او بالحص او بالنورة او بطول المكث يجوز التوضي كذا في البدائع \* ولو توضأ بماء السبل بجوز وان خالطه التراب اذا كان الماء غالباً رقيقاً فرائناً او اجاجاً والكان خفيفاً كالطين لا يجوز به التوضي \* وكذا التوضي بالماء الذي التى فيه الحمص او الباقلاء ليتبل وتغير لونه وطعمه لكن لم يذهب ريقه \* ولو طبخ فيه الحمص او الباقلاء وريح الباقلاء يوجد فيه لا يجوز به التوضي كذا في فتاوى قاضيهان \* وان طبخ في الماء

ما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان والصابون جاز الوضوء به بالإجماع إلا إذا صار ~~تفخيماً~~  
فلا يجوز كذا في محيط المرخسى \* إذا بل الخبز بالماء وبقي رفته جاز التوضي به وإن صار  
تفخيلاً لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* الماء المطلق إذا خالطه شيء من المائعات الطاهرة  
كالخل واللبن وتقيع الزبيب ونحو ذلك على وجه زال عنه اسم الماء لا يجوز التوضي به \*  
ثم ينظر المكان الذي يخالطه مما يخالف لونه لون الماء كاللبن وماء الصقر والزعفران ونحو  
ذلك تعتبر الغلبة في اللون \* وإن كان لا يخالفه فيه ويخالطه في الطعم كصبر العنب الأبيض  
وخله تعتبر في الطعم \* وإن كان لا يخالفه فيهما تعتبر في الأجزاء \* وإن استويا في الأجزاء  
لم يذكر في ظاهر الرواية \* قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطاً هكذا في البدائع \*  
قال أبو حنيفة رح يتوضأ بنبذ التمر ولا يتم بالصعيد هكذا في الجامع الصغير \* كذا في شرح  
الطحاوي وهكذا في أكثر المنون \* وقال في كتاب الصلوة يتوضأ بنبذ التمر وإن تيمم معه أحب إلى \*  
وقال أبو يوسف رح يتيمم ولا يتوضأ بالنبذ بحال \* وقال محمد رح يجمع بينهما احتياطاً أيهما ترك  
لا يجوز وأيهما قدم وأخر جاز كذا في شرح الطحاوي \* وزوي رحمه الله يجمع ويخرج بين أي منيهما الحسن  
عن أبي حنيفة رح أنه رجع إلى قول أبي يوسف رح والصحيح قول أبي حنيفة رح الآخر أي يوسف رح  
كذا في شرح الجامع الصغير للإمام قاضيان \* والفتاوى على قول أبي يوسف رح كذا في  
العيني شرح الكنتز \* وهذا كله إذا كان حلواً أو قارصاً ما إذا غلوا واشتد وقذف بالزبد فانه  
لا يجوز التوضي به بالاتفاق لانه صار مسكراً هذا إذا كان نياً كذا في شرح الطحاوي \* وإن طبع  
أدنى طبخة يجوز الوضوء به حلواً كان أمراً ومسكراً وهو الأصح كذا في العيني شرح الهداية \*  
ناقلاً من المفيد والمزيد وقال أبو طاهر الدباس رح لا يجوز وهو الأصح كذا في المحيط \*  
وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيان \* قال في المفيد والمزيد الماء الذي ألقى فيه تمرات  
فصار حلواً ولم يزل عنه اسم الماء وهو رقيق يجوز الوضوء به بخلاف بين أصحابنا كذا في  
شرح منية المصلي لأمير الحاج \* لا يجوز التوضي بما سواه من الانذة كذا في الهداية \*  
وكذا إذا كان النبيذ غليظاً كالبدس لم يجز الوضوء به كذا في الكافي \* واختلف من أضاف إلى  
الاعتسال بالنبيذ عند أبي حنيفة رح الأصح انه يجوز كذا في شرح المبسوط \* وهكذا في الكافي  
وفي الفتاوى العتائية وهو الصحيح كذا في التاتارخانية \* وقال في المفيد والأصح انه لا يجوز

الاجتسال به لان الجنابة اغلظ الحدتين والضرورة في الجنابة دوتها في الوضوء فلا يقاس عليه  
 كذا في التبيين \* وفي الجامع الصغير الحسامي وهو الاصح كذا في التاخر خاتمة \* ويشترط  
 النية في الوضوء والاجتسال بنبيذ التمر كما في التيمم كذا في الظهيرية \* ولا يجوز الوضوء به مع وجود  
 ماء مطلق ولو توضأ به ثم وجد ماء مطلقا انتقض وضوءه كذا في شرح منية المصلي لامير الساج \*  
 ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ ولا يتوضأ بنبيذ التمر ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبيذ  
 التمر والصعيد يتوضأ بنبيذ التمر عند الاحتياط لا غير وعند ابي يوسف رح يتوضأ بالماء  
 المشكوك ويتمم ولا يتوضأ بنبيذ التمر وعند محمد رح يجمع بين الثلث ولو ترك واحدا لا يجوز  
 والتقديم والتأخير فيه سواء كذا في الظهيرية اتفق اصحابنا رح ان الماء المستعمل ليس بظهور  
 حتى لا يجوز التوضي به واختلفوا في طهارته قال محمد رح هو طاهر وهو رواية عن الاحتياط  
 رح وعليه الفتوى كذا في المحيط \* الماء الذي ازيل به حدث او استعمل على وجه القربة  
 فالصحيح انه كما زایل المضوضار مستعملا هكذا في الهداية \* سواء كان الحدث اكبر او اصغر  
 هكذا في المبني شرح الكنتز \* حتى اذا غسل ذراعيه فامسك انسان يده تحت ذراعيه  
 وغسلها بذلك الماء لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا ادخل المحدث او الجنب  
 او الحائض التي طهرت يده في الماء لا اغتراف لا يصير مستعملا للضرورة كذا في التبيين \*  
 وكذا اذا وقع الكوز في السبب فادخل يده فيه الى المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملا  
 بخلاف ما اذا دخل يده في الالة او رجليه للتبرد فانه يصير مستعملا لعدم الضرورة هكذا في  
 الخلاصة \* ويشترط ادخال وضوء تام لضرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابي يوسف  
 رح كذا في المحيط \* وبادخال الاصبع والاصبعين لا يصير مستعملا وبادخال الكف يصير  
 مستعملا كذا في الظهيرية \* والجنب اذا اغتسل في البئر لطلب الدلو فنجد ابي يوسف رح  
 الرجل يحاله والماء يحاله وعند محمد رح كلاهما طاهران ومن ابي حنيفة رح كلاهما  
 نجسان \* وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال وهو اوفق  
 الروايات هكذا في الهداية وهكذا في التبيين \* ولو انقصد للاغتسال للصلاة وقصد الماء بالاتفاق  
 كذا في النهاية \* ولو وقعت الحائض في البئر انكان بعد انقطاع الدم وليس على اعضائها نجاسة  
 فهي كالجنب وانكان قبل انقطاع الدم فهي كالرجل الطاهر لانها لا تنزع من الحيض بهذا

كذا في الخلاصة \* وهكذا في فتاوى قاضيان \* ولو غسل عضو أو أعضاء الوضوء كما لو قتل ~~الرجل~~ <sup>الرجل</sup> أو جنبه فالأصح أنه لا يصير مستعملاً بخلاف أعضاء الوضوء هكذا في الخلاصة \* وإذا غسل رأسه ليجعل شعرة وهو متوضئ لا يصير مستعملاً كذا في الظهيرية \* ولو توضأ الطاهر لازالة الطين أو العجين أو الدرن أو اغتسل الطاهر للتبريد لا يصير الماء مستعملاً كذا في فتاوى قاضيان \* المحدث إذا توضأ للتبريد والتطهير صار الماء مستعملاً عند حمود بن محمد لا يصير مستعملاً كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير الحسامي مبي توضأ هل يصير الماء مستعملاً المختار أنه يصير مستعملاً إذا كان الصبي عاقلاً والأفلا هكذا في المضمرة \* إذا غسل يده للطعام أو منه صار مستعملاً كذا في محيط السرخسي \* المرأة إذا وصلت شعرها بشعرها ثم غسلت الشعر الذي وصلت لم يصر الماء مستعملاً وإن غسلت شعرها صار مستعملاً كذا في السراج الوهاج والظهيرية \* ولو غسل رأس إنسان مقتول قد بان منه صار الماء مستعملاً كذا في محيط السرخسي \* جنب اغتسل فانقض من غسله شيء في أناته لم يفسد عليه الماء أما إذا كان يسيل منه سيلاناً فسد \* وكذا أحوض الحمام على قول محمد رح لا يفسد ما لم يغلبل عليه يعني لا يخرج من الطهورية كذا في الخلاصة \* غسالة الميت نجسة أطلقه محمد رح في الأصل والأصح أنه إذا لم يكن على بدنه نجاسة لا يصير الماء مستعملاً الآن محمد رح إنما أطلق لأن الميت لا يخلو عن النجاسة فإلّا كذا في الظهيرية \* ولو توضأ بالليل أو ماء الورد لا يصير مستعملاً عند الكل كذا في التاتارخانية \* الماء المستعمل إذا وقع في البئر لا يفسد إلا إذا غلب وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي \* ومما يتصل بذلك مسائل \* عرق كل شيء معتبر بسورة كذا في الهداية \* عرق الحمار والبغل ولما بهما إذا وقع في الماء القليل ففسده وإن قلّ كذا في المحيط \* وإن أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلوة وإن فحش في ظاهر الرواية هكذا في خزانة المفتين \* سور الآدمي طاهر ويدخل في هذا الجنب والمحاض والنساء والكافر الأسور شارب الخمر ومن دمي فوه إذا شرب على فور ذلك فانه نجس \* وإن ابتلع ريقه مراراً طهر فمه على الصحيح كذا في السراج الوهاج \* إذا كان شارب الخمر طويلاً يتجسس الماء وإن شرب بعد ساعة كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الحجة \* وكراهة سور المرأة للاجنبى كسورة لها ليس لعدم طهارته بل للاستلغاة كذا في النهر الفائق \* وسور الفرس طاهر بالإجماع في الأصح كذا في الزاهدى \* وكذا سور ما يؤكل لحمه من الدواب والطيور طاهر ما خلا الدجاجة



المخللة والابل والبقر الجلالة فعوه وليكروه حتى لو كانت الدجاجة محبوسة بحيث لا يميل متفارقا تحت قدميها لا يكروه وان وصل فهي بمعنى المخللة هكذا في محيط السرخسى \* وسور مالبس له خمس سائله مما يعيش في الماء او غيره طاهر هكذا في التبيين \* وسور حشرات البيت كالصبيحة والفأرة والقنور مكروه كراهة تنزيه هو الاصح كذا في الخلاصة \* ويكروه ان تلحس الهرة في كف الانسان ثم يمس على قبل فسلها او يأكل من بقية الطعام الذي اكلت منه كذا في التبيين \* وانما يكروه ذلك في حق الغنى لانه بقدر علي بدله اما في حق الفقير فلا يكروه للضرورة كذا في السراج الوهاج \* فان اكلت فأرة وشربت الماء في فورها يتجسس وان مكثت ساعة او ساعتين ثم شربت لا يتجسس هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وسور سباع الطير مكروه وعن ابي يوسف رح انها اذا كانت محبوسة يعلم ما يحبها انه لا قدز علي متفارقا لا يكروه واستحسن المشايخ هذه الرواية كذا في الهداية \* وكذا سور مالا يؤكل لحمه من الطير طاهر مكروه استحسننا هكذا في المبسوط \* الماء المكروه اذا توضع به مع وجود الماء المطلق كان مكروها وعند عدمه لا يكون مكروها كذا في الاختيار شرح المختار \* وسور الكلب والضئير وسباع البهائم نجس كذا في الكنز \* حب الماء اذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلحس الحب فالماء الذي في الحب طاهر كذا في الخلاصة \* ويفسل الاناء من ولوغ الكلب ثلثا كذا في الهداية \* وسور البغل والحمار مشكوك والصحيح انه طاهر وانما الشك في طهوريته هكذا في فتاوى فاضل بن \* وعليه الجمهور كذا في الكافي \* فان لم يجد غيرهما توضع بهما ونيمم وايهما فقم جاز كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز الاكتفاء باحدهما كذا في خزانة المفتين \* والافضل تقديم الوضوء والاغتسال به عندنا كذا في البصر الرائق \* اختلفوا في النية في الوضوء بعور الحمار والاحوط ان ينوي كذا في فتح القدير \* ولو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به مالم يقتلب عليه كالماء المستعمل كذا في محيط السرخسى \* بول الخفاش وخرؤه لا يفسد الماء والنوب كذا في فتاوى فاضل بن \* وموت مالبس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه كالبلع والذباب والزناير والعقارب ونحوها وموت ما يعيش في الماء فيه لا يفسده كالسمك والضفدع والسرطان وفي غير الماء فيل فبر السمكة يفسده وقيل لا وهو الاصح \* والضفدع المصري والبري سواء كذا في الهداية \* قال ابو القاسم الصنوبري نأخذ كذا في المضمرات \* ولا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارج الماء ثم يلقي فيه كذا في التبيين \* ويستوى

البواب بين المتسخ وهو إلا أنه يكره شرب الماء لانه لا يخلو من اجزائه وهو غير مأكول  
 كذا في محيط السرخسى \* وما يبش في الماء ما يكون تولده ومثواه في الماء \* وما نعى  
 المعاش دون مائى المولد يفسد كذا في الهداية \* ولا عبوة للغبار النجس اذا وقع في الماء  
 انما العبوة للتراب كذا في الثنية \* خشبة اصابتها نجاسة او سرقين فاحترقت فصار رماذ وقع  
 في الماء الا ليل لا يفسده عند محمد رح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* شعر الميتة وعظمها  
 طاهر وكذا المصب والحافر والنف والظلف والقرن والصوف والوبر والريش والسن والمنقار  
 والمخضب وكذا شعر الانسان وعظمه وهو الصحيح هكذا في الاختيار شرح المختار \*  
 هذا اذا كان الشعر ملحوقا او مجذوا اما اذا كان منتوفا فانه يكون نجسا كذا في السراج الوهاج \*  
 وانفحة الميتة ولها في ضرعها وقشر البيض الخارجة والسحلة الساقطة من امها وهي مبتلة  
 طاهرة عند ابى حنيفة رح كذا في محيط السرخسى \* ونافجة المسك ان كانت بحال لو اصابتها  
 الماء لم يفسد فهي طاهرة والاصح انها طاهرة بكل حال ومن الذكية طاهرة بالاتفاق كذا  
 في التبيين \* اما الخنزير فجميع اجزائه نجسة كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو وقع في البحر عظم الميتة  
 وعليه اللحم او دسم نجس والا لا كذا في معراج الدراية \* جلد الانسان اذا وقع في الماء او قشره  
 امكن قليلا مثل ما يتاثر من شقوق الرجل ونحوها لا يفسد الماء وان كان كثيرا يعني قدر الظفر  
 يفسده والظفر لا يفسد الماء كذا في الخلاصة \* كل اهاب دمع وبأغة حقيقية بالادوية او حكمية  
 بالتريب والنشيس والالقاء في الريح فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجلد الآدمى  
 والخنزير هكذا في الزاهدى \* ولو اصابه ماء بعد الدباغة الحقيقية لا يعود نجسا وبعد الحكمية  
 الاظهر انه لا يعود نجسا كذا في المضمرات \* وما طهر جلده بالدباغ طهر جلده بالذكوة وكذلك جميع  
 اجزائه يظهر بالذكوة الآدمى وهو الصحيح من المذهب كذا في محيط السرخسى \* الكوز الذي  
 يوضع في نواحي البيت ليغترف به من الحُب فان له ان يشرب ويتوضأ منه مالم يعلم ان به قذرا \*  
 اذا فترت المارة من الهرة وموت على فصعة ماء ذكر شمس الائمة الحلواتي رح ان الهرة  
 ان جرحتها تنجس القصعة والا لا \* وفي شرح الطحاوى تنجس مطلقا لانه يتبول غالبا من خوف  
 الهرة هكذا في المحيط \* وهو المختار هكذا في الخلاصة \* ويجوز للرجل ان يتوضأ من الحوض  
 الذي يخاف ان يكون فيه قذر ولا يتيقن به وليس عليه ان يسأل عنه ولا يدع التوضى منه حتى

يتيقن ان فيه قدراً لاثره كذا في المحيط \* ولو ظنه نجساً فتوضأ منه ثم ظهر انه طاهر يجوز هكذا في الخلاصة \* سبع مرات بالركبة وغلب على ظنه شربه منها يتنجس والآ فلا كذا في البحر الرائق ناقلًا من المبتغي \* في الفتاوى العاتية ولو وجد في الصحراء ماء قليلاً يجوز ان يأخذ منه ويتوضأ فان كان يده نجسة وليس معه ما يغترف منه فانه يوقع منديلاً واذا سال الماء على يده من المنديل ظهرت \* وان وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريباً من الماء بحيث يعلم انه يقدر على الشرب منه لا يتوضأ وان كان غير ذلك يجوز كذا في التاتارخانية \* ولوان الصبيان واهل الرستاق يضعون ايديهم على الدلو والرشاء فالدلو والرشاء طاهران كذا في الظهيرية \* ما لم يعلم تيقناً بالنجاسة كذا في فتح القدير \* اذا ادخل الصبي يده في كوز ماء او رجله فان علم ان يده طاهرة يقيم بجوز التوضي به وان كان لا يعلم انها طاهرة او نجسة فالمستحب ان يتوضأ بغيره ومع هذا الوضوء اجزاء كذا في المحيط \* واذا خاض الرجل في الماء المصوب على وجه الحمام بعد غسل قدميه وخرج فان لم يعلم ان في الحمام جنباً اجزاء وان لم يغسل قدميه وان علم ان فيه جنباً فادغسل فليروي رواية محمد رح لا يلزمه ان يغسل وهو الطاهر هكذا في المحيط \* اذا مسح اعضاءه بالمنديل وابتل حتى صار كثيراً او تقطر الماء من اعضاءه على ثوب مقدار الكثير الفاحش جازت الصلوة معه لان الماء المستعمل طاهر عند محمد رح وهو المختار \* وعندهما وان كان نجساً لكن سقط اعتبار نجاستها ههنا المكان الضرورة هكذا في البدائع \* وبكرة شرب الماء المستعمل كذا في الخلاصة \* في جامع الجوامع اذا تنجس الشاء القليل بوقوع النجاسة فيه ان تغيرت اوصافه لا ينتفع به من كل وجه كالبول والآجاز سقى الدواب وبول الطين ولا يطيق به المسجد كذا في التاتارخانية \* البول في الباء الجاري مكروه كذا في الخلاصة \* وبكرة البول في الماء الراكد هو المختار كذا في التاتارخانية \* حوض فيه عصير فوقع البول فيه النكاح عشاري مشر لا يفسد وان كان اقل افسد كما في الماء كذا في الخلاصة \* الباب الرابع في التيمم وفيه ثلثة فصول \* الفصل الاول في امور لا بد منها في التيمم \* منها النية \* وكيفيتها ان ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة \* ونية الطهارة او استباحة الصلوة تقوم مقام ارادة الصلوة ولا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز كذا في التبيين \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* لو تيمم لصلوة الجنائز او لصلوة

التلاوة اجزاء ان يصلى في المكتوبة بلا خلاف كذا في المحيط \* ولوتيمم لقراءة القرآن من ظهر المسجد  
او من المصحف او لزيارة القبور ولدفن الميت اول الاذان اول الاقامة اول دخول المسجد والخروج منه  
بان دخل المسجد وهو متوضئ ثم احدث اولمس المصحف وصلى بذلك التيمم قال عامة العلماء  
لا يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* ولوتيمم لسجدة الشكر على قول ابي حنيفة رح وابي  
يوسف رح لا يصلى المكتوبة بذلك التيمم \* وعند محمد رح يصلى بناء على ان السجدة  
قربة عند محمد خلافا لهما كذا في الذخيرة \* ولوتيمم للسلام اول رد السلام يجوز اداء الصلوة  
بذلك التيمم كذا في فتاوى قاضيان \* ولوتيمم يريد به تعليم الغير ولا يريد بها للصلوة لم يجز عند الثلاثة  
كذا في الخلاصة \* وهو ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان \* والكافران اتيتم للاسلام واسلم  
لا يجوز لمان يصلى بذلك التيمم عند ابي حنيفة رح ومحمد رح كذا في الخلاصة \* مريض يسميه غيره فالتيمم  
على المريض دون الميمم كذا في القنية \* ومنها الضربتان يمسح باحد لهما وجهه وبالاخرى يديه  
الى المرفقين كذا في الهداية \* ويمسح المرفق كذا في فتاوى قاضيان \* وفي الحاية يمسح من وجهه  
ظاهر البشرة وظاهر الشعر على الصحيح كذا في معراج الدراية \* وهكذا في فتح القدير \* مسح العذار  
شرط على ما حكى من اصحابنا والناس عنه غافلون كذا في الزاهدى \* وهل يمسح الكف الصحيح  
انه لا يمسح وضرب الكف يكفي كذا في المضمرات \* وان مسح وجهه وذراعيه بضرمة واحدة  
لا يجزئه كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مسح باحدى يديه وجهه وبالاخرى احدى يديه اجزاء في الوجه  
واليد الاولى وبعد الضرب لليد الاخرى كذا في السراج الوهاج \* واذا اراد التيمم فتمسك في التراب  
ودلك به جسده كله اكان التراب اصاب وجهه وذراعيه وكفيه جاز وان لم يصب لم يجز هكذا  
في الخلاصة \* مقطوع اليدين من الرمغ يمسح ذراعيه \* ومقطوع الذراعين يمسح موضع القطع \*  
واكان القطع فوق المرفق لا يجب المسح كذا في محيط السرخسى \* ولو شئت اداء بتمسك يده  
على الارض ووجهه على الحائط ويجزيه ولا بدع الصلوة هكذا في الذخيرة في الفصل الخامس  
قبيل فصل التيمم \* لو ضرب يديه قبيل ان يمسح احدث لا يجوز المسح بتلك الضربة كما لو احدث  
في الوضوء بعد غسل بعض الاغضاء وبه قال السيد ابو شجاع \* وقال القاضي الاسيحاى يجوز  
كمن ملأ كفيه ماء فحدث ثم استعمله \* وفي الخلاصة والاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا  
اختاره شمس الائمة كذا في فتح القدير \* ومنها الاستيعاب \* استيعاب العضوين بالتيمم واجب في

ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسى \* وهو المختار كذا في المضمرات \* حتى لو لم يمسح تحت  
 الساجين وفوق العيين لا يجوز كذا في محيط السرخسى \* ولا بد من نزع الخاتم والسوار كذا في  
 الخلاصة \* ويمسح الوثرة التي بين المنخرين \* ويجب تغليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار  
 كذا في التبيين \* ومنها الصعيد الطيب \* يتيمم بظاهر من جنس الارض كذا في التبيين \* كل ما احترق  
 فيصير ماداً كاللحطب والشمش ونحوهما او ما ينطبع ويلين كالحديد والصغرة والنحاس والزجاج وعين  
 الذهب والفضة ونحوها فليس من جنس الارض \* وما كان بخلاف ذلك فهو من جنسها كذا في  
 البدائع \* فجوز التيمم بالتراب والرمل والسمكة المنقعة من الارض دون الماء والجص والنورة والكحل  
 والزرنخ والمغرة والكبريت والنيروزج والعقيق والبخش والزمرد والزبرجد كذا في البحر الرائق \*  
 وبالياقوت والمرجان كذا في التبيين \* وبالآجر المشوي وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \*  
 وهو ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وبالخزف الا اذا كان عليه صبغ ليس من جنس الارض كذا في  
 خزائن الفتاوى \* وبالحجر عليه غبار اوله يكن بان كان مغسولاً او امس مدقوقاً او غير مدقوق  
 كذا في فتاوى فاضل خان \* وبالطين الاحمر والاسود والايض كذا في البدائع \* والاصفر كذا في  
 الخلاصة \* والاخضر كذا في اثنان وخاتبة \* وب الارض الندية والطين الرطب كذا في البدائع \*  
 وبالمردار سمع المعنى دون المتخذ من شئ آخر كذا في محيط السرخسى \* اما الملح فان كان ما تبا  
 فلا يجوز به انعام \* وان كان جبلياً ففيه زوايتان وصحح كل منهما \* ولكن الفتوى على الجواز هكذا  
 في البحر الرائق \* الارض اذا احترقت فتيمم بذلك التراب الاصحانه يجوز كذا في الظهيرية \*  
 ولو تيمم بالآلئ المدنونة او غير المدقوقة لا يجوز \* ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز \*  
 وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز كذا في محيط السرخسى \* ولا يجوز بالرماد  
 والغبر والكافور والمسك كذا في الظهيرية \* ولا بالماء المنجمد كذا في التبيين \* ويجوز بالغبار  
 مع القدرة على الصعيد كذا في السراج الوهاج وهو الصحيح \* وصورة التيمم بالغبار ان يضرب يديه ثوباً  
 اولدأ او سادة او ما شبهها من الايمان الطاهرة التي عليها غبار فاذ وقع الغبار على يديه تيمم او يفض ثوبه  
 حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم كذا في المحيط \*  
 ولو اصاب الغبار وجهه ويديه فمسح به ثوباً للتيمم يجوز وان لم يمسح لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولو  
 وضع يديه على حنطة او شعير او غير ذلك من المحبوب فلتقى يديه غباراً وان اثره جاز به التيمم

كذا في السراج الوهاج \* وان لم يكن لاجبوز هكذا في البحر الرائق \* واذا خالط التراب ما ليس من جسمه  
 فالعبرة للغبلة هكذا في الظهيرية \* ولو كان المسافر في طين وردغة لا يجد ماء ولا صعيدا وليس في  
 ثوبه مسرجه غبار يلطخ ثوبه او بعض جسده بالطين فاذا جف ثيمم به ولا ينبغي ان يثيمم ما لم يطفئ ذهاب  
 الوقت لان فيه تلطخ الوجه من غير ضرورة فيصير بمعنى المثلثة وان ثيمم به اجزاء عند ابى حنيفة ومحمد  
 رح لان الطين من اجزاء الارض وما فيه من الماء مستهلك هكذا في البدائع \* وان صار الطين مغلوبا  
 بالماء فلا يجبوز به التيمم هكذا في محيط السرخسى \* اذا تيمم بغبار الثوب النجس لاجبوز الا اذا وقع  
 التراب بعدما جف الثوب كذا في النهاية \* الارض اذا اصابها النجاسة فيست وذهب اثرها  
 لاجبوز التيمم بها كذا في فتاوى قاضى خان \* ومنها المسح بثلاث اصابع \* لاجبوز المسح باحد من ثلاث  
 اصابع كمسح الرأس والخفين كذا في التبيين \* ومنها عدم القدرة على الماء \* يجبوز التيمم لمن كان  
 بعيدا من الماء مالا هو الاختلاف في المقدار سواء كان خارج المصر او فيه وهو الصحيح وسواء كان  
 مسافرا او مقبلا هكذا في التبيين \* لاجبوز التيمم لعدم الماء في المصر وكذا القرى التي لا ينفارها  
 اهلها او اكثرهم نهارا \* وذكر عن السلمى جواز ذلك والصحيح عدم الجواز والخلاف بعد الطلب  
 واما قبله فلا يجبوز اجماعا كذا في السراج الوهاج \* واقرّب الاقوال ان الميل وهو ثلث الفرسنج  
 اربعة آلاف ذراع طول كل ذراع اربع وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع ست حبات شعير ملصقا  
 ظهر ابطى هكذا في التبيين \* والمعتبر المسافة دون خوف الوقت كذا في الهداية \* وتيمم لخوف  
 سبع امد وسواء كان خائفا على نفسه او على ماله هكذا في العناية \* او لخوف حية او نار هكذا  
 في التبيين \* وكذا لو كان عند الماء لص او ظالم يؤذيه تيمم كذا في القنية \* وفي التقى يثيمم لخوف  
 ضياع التوبة او قصد غريم لا وفاء بدينه كذا في الزهدى والكفاية \* وكذا اذا خافت المرأة  
 على نفسها بان كان الماء عند فاسق كذا في البحر الرائق والنهر الفائق \* وكذا اذا خافت العطش  
 على نفسه او رفيقه المتخالف له او آخر من اهل القافلة او دابته او كلابه لما شئته او صيده في الحال  
 او ثانی الحال \* وكذا اذا كان محتاجا اليه للعجن دون اتخاذ المرقعة \* ويجبوز التيمم اذا خاف  
 الجنب اذا اغتسل بالماء ان يقتله البرد او يمرضه \* هذا اذا كان خارج المصر اجماعا فان كان  
 في المصر فكذا عند ابى حنيفة خلافا لهما \* والخلاف فيما اذا لم يجد ما يدخل به الحمام فان  
 وجد لم يجز اجماعا وفيما اذا لم يقدر على تسخين الماء فان قدر لم يجز هكذا في السراج الوهاج \*

واذا خاف الحدث ان توضع ان يقتله البرد او يمرضه يتيمم هكذا في الكفا في \* واخاره في الاسرار \* لكن الاصح عدم جوازها كما كذا في النهر الفائق \* والصحيح انه لا يباح له التيمم كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيخان \* ولو كان يجد الماء الا انه مريض يخاف ان يستعمل الماء اشتد مرضه او باطأ بروه يتيمم لافرق بين ان يشتد بالتحرك كالمشتكى من العرق المدني والمبطون او بالاستعمال كالجدري ونحوه او كان لا يجد من يوضئه ولا يقدر بنفسه فان وجد خادما او ماسناجر به اجبرا او عنده من لو استعان به اعانه فعلى ظاهر المذهب انه لا يتيمم لانه قادر كذا في فتح القدير \* ويعرف ذلك الخوف اما بقلبة الظن عن اماره وتجربة او اخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق كذا في شرح منية المصلي لابراهيم الحلبي \* وان كان به جدري او جراحات يعتبر الاكثر محدثا كان او جنبا ففي الجنابة يعتبر اكثر البدن وفي الحدث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر صحيحا والاقل جريحا يفضل الصحيح ويمسح على الجريح ان امكنه وان لم يمكن المسح يمسح على الجائر اوفوق الخرقه ولا يجمع بين الغسل والتيمم \* وان كان نصف البدن صحيحا والنصف جريحا اختلف المشايخ فيه والاصح انه يتيمم ولا يستعمل الماء كذا في الخلاصة وهكذا في المحيط \* وفي جميع العلوم له التيمم في كل بقا او مطر او حر شديد كذا في الزاهدى والكفاية \* المسافر اذا انتهى الى بئر وليس معه دلو كان له ان يتيمم وكذا اذا كان معه دلو وليس معه رشاء \* قالوا هذا اذا لم يكن معه مندبل فان كان معه مندبل لا يتيمم ولو كان مع رفيقه دلو مملوك له وقال له رفيقه انتظر حتى استقي الماء ثم اده اليك فالمستحب له ان ينتظر فان تيمم ولم ينتظر جاز كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يتيمم عند وجود آلة التقوير في نهر جارد تحته ماء وقيل يتيمم وفي جمده او تلج ومعه آلة الذوب لا يتيمم والظاهر الاول منهما كما لا يخفى هكذا في البحر الرائق \* الاسير في دار الحرب اذا منه الكافر من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلي بالاياء ثم يبعد اذا خرج \* وكذا الرجل اذا غال لغيره ان توضع حبسك او قتلنك فانه يصلي بالتيمم ثم يبعد كذا في فتاوى قاضيخان \* المحبوس في السجن يصلي بالتيمم ويبعد بالوضوء لان العجز انما تحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى \* ولو حبس في السفر يتيمم ويصلي ولا يبعد لانه انضم عذر السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق عدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي \* والاصل انه متى امكنه استعمال الماء من غير لحوق ضرر

في نفسه او ماله وجب استعماله وما زاد على ثمن المثل ضرر فلا يلزمه بخلاف ثمن المثل كما  
 في البحر الرائق \* ومنها الطلب \* مسافر غلب على ظنه ان يقر به ماء وجب الطلب بقدر غلوة  
 ولا يجب الطلب عليه بغير غلبة ظن او اخبار كذا في الكافي \* واذا شك يستحب له الطلب وان  
 لم يشك يتيمم ولم يكن تاركاً للافضل هكذا في السراج الوهاج \* والغلوة اربع مائة ذراع كذا  
 في الظهيرية \* ولو بعث من يطلبه له كفاً عن الطلب بنفسه ولو تيمم من غير طلب وصلى ثم طلبه  
 بعد ذلك فلم يجده وجب عليه الامادة عندهما خلافاً لابي يوسف كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو قرب من الماء ولا يعلم به ولم يكن يحضرته من يسأله اجزاء التيمم وان كان يحضرته من يسأله  
 فلم يسأله حتى تيمم وصلى ثم سأل فاخبره بماء قريب لم يجز صلوته كالذي نزل بالعمران  
 ولم يطلب الماء لم يجز تيممه وان سأل في الابتداء فلم يخبره حتى تيمم وصلى ثم اخبر بماء قريب  
 جازت صلوته لانه فعل ما عليه كذا في محيط السرخسي \* لو كان مع رفيقه ماء فظن انه ان سأل  
 اعطاه لم يجز التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه يجوز التيمم \* وان شك في الاعطاء وتيمم وصلى  
 فسأله واعطاه بعيد كذا في الكافي وهكذا في شرح الزيادات للعتابي \* وان صلبه قبل شروعه واعطاه  
 بعد فسخه لم يعد وان ابى ان يعطيه الا بثمن المثل ان لم يكن معه ثمنه تيمم وان كان لم يتيمم  
 وان لم يبع الا بثمن فاحش وهو ضعف القيمة تيمم هكذا في الكافي \* ويعتبر قيمة الماء في اقرب  
 المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء كذا في فتاوى فاضل خان \* التيمم المصلي رأى  
 مع رفيقه ماء فان كان اكبر رآه انه يعطيه يقطع صلوته وان كان يشك فيه يمضي على صلوته \* فان اتم  
 يسأله فان اعطاه توضاً واحداً الصلوة وان ابى تمت صلوته \* وان اعطاه بعد ما ابى لم ينتقض  
 ما مضى كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثاني فيما ينتقض التيمم \* ينتقض التيمم كل شيء  
 ينتقض الوضوء كذا في الهداية \* وتنتقض القدرة على استعمال الماء الكافي الفاضل عن حاجته  
 كذا في البحر الرائق \* جنب اغتسل وبقي لمعة وفني ماؤه يتيمم لبقاء الجنابة فان احدث يتيمم  
 للحدث فان وجد ماء يكفيهما صرفه اليهما وان كفي معينا صرفه اليه والتيمم للآخر باق وان كفي  
 واحداً غير عين صرفه الى اللعة واعاد تيممه للحدث عند محمد رح وعند ابي يوسف رح  
 لا يعيد ولو صرفه الى الوضوء جاز وتيمم لجنابته اتفاقاً \* فان لم يكن يتيمم للحدث قبل وجود هذا الماء  
 فتيمم قبل غسل اللعة للحدث لم يجز عند محمد وعند ابي يوسف يجوز الاول اصح \*



وان لم يكف واحد ابقى تيممهما \* جنب على بدنه لمعة احدث قبل ان يتيمم تيمم لهما واحدا  
 ناولهما فان تيمم لهما ثم وجد ماء يكتفى لاحدهما فغير من صرته الى اللعة ويعيد التيمم للحدث  
 عند محمدرح هكذا في الكافي \* وان كفي لاحدهما بعينه فسله ويكفي التيمم في حق الآخر كذا في  
 شرح الوفاة \* ولو كان على ظهرة لمعة فدنسى اعضاء الوضوء والماء يكتفى لاحدهما صرته الى  
 ايها شاء لكن الصرف الى اعضاء الوضوء احب هكذا في شرح الزيادات للعنابي \* مسافر محدث  
 نجس الثوب معه ماء يكتفى لاحدهما يغسل به النجاسة ويتيمم للحدث \* ولو تيمم اولاً ثم غسل النجاسة  
 يعيد التيمم لانه تيمم وهو قادر على ماء يتوضأ به كذا في محيط السرخسي \* وان توضأ بالماء وصلح  
 في الثوب النجس جاز ويكون مسيطراً فاعل كذا في فتاوى قاضيان \* اذا زال المرض المصح ينتقض  
 تيممه \* المسافر اذا تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يصح له التيمم فلو كان مقيماً لم يجز له الصلوة بذلك  
 التيمم لان اختلاف اسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى من الثانية وتصير الاولى  
 كأن لم تكن كذا في الفصولي السائدة في احكام المرضى في كتاب الطهارة \* ولو مرتب ماء وهو قائم فالاصح  
 انه لا ينتقض عند الكل كذا في الزاهد \* وان مر على الماء وهو في موضع لا يستطيع النزول اليه  
 لضرب مدر أو سبع لم ينتقض كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا اتى بثراً ليس معه دلوور شاء او وجد ماء  
 وهو يخاف على نفسه العطش لا ينتقض \* والا صل فيه ان كل ما صنع وجوده التيمم لغض وجوده  
 التيمم ولا فلا كذا في البدائع \* ولو مر بالماء وهو متيمم لكنه نسي انه متيمم ينتقض تيممه كذا في خزائن  
 المفتين \* متيممون قال لهم رجل هذا الماء يتوضأ به اياكم شاء وهو يكتفى لواحد بطل تيممهم \* وقال  
 هذا الماء لكم وقضوه لا ينتقض تيممهم كذا في الكافي \* ولو ناولوا واحد منهم انتقض تيممه في قولهما \*  
 واما على قياس قول ابي حنيفة ررح فلا \* والصحيح فساد التيمم اجماعاً كذا في السراج الوهاج \*  
 المسافر اذا مر في الغلاة بماء موضوع في حب أو نحوه لا ينتقض تيممه وليس له ان يتوضأ منه الا  
 ان يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرته على انه للشرب والوضوء جميعاً كذا في فتاوى قاضيان \* المتيمم في  
 السفر اذا وجد من الماء قدر ما يكتفى لغسل اعضائه الفريضة مرة مرة ولو غسل على وجه السنة لا يكفي  
 انتقض تيممه هو المختار كذا في الخلاصة \* واعتراض الردة على المتيمم لا يطل التيمم حتى لو اسلم  
 وصلح بذلك التيمم يجوز عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* الفصل الثالث في المقررات \*  
 سنن التيمم سبع \* اقبال اليدين بعد وضعهما على التراب وادبارهما وتفضيها وترجيح الاصابع

والتمسكة في اوله والترقبه والموالاة كذا في البهر الرائق والنهر العائق \* وكيفية التيمم  
ان يضرب يديه على الارض يقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما ويغسل كذا في التبيين \* بقدر ما يتأثر  
التراب كذا في الهداية \* ويمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء ثم يضرب يديه على الارض  
كذلك ويمسح بهما ذراعيه الي المرفقين كذا في التبيين \* قال مشافهنا ويمسح بارع اصابع  
يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الاصابع الي المرفقين ثم يمسح بكنه اليسرى باطن  
يده اليمنى الي الرسغ ويمر باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى  
كذلك وهو الاحوط كذا في محيط السرخسى وهكذا في البدائع \* لو تيمم قبل دخول الوقت  
جاز عندنا هكذا في الخلاصة \* ويصلي بالتيمم الواحد ما شاء من الصلوة فرضا او نفلا هكذا  
في الاختيار شرح المختار \* ويستحب التأخير الى آخر الوقت لمن يغلب على ظنه انه يجد الماء  
في آخره اذا كان بينه وبين موضع يرجوه ميل هكذا في معراج الدراية \* قال الصنجدى يؤخر  
الي آخر وقت الجوارف غير الى آخر وقت الاستحباب وهو الصحيح كذا في المعراج الرابع \*  
وان لم يكن على طمع من وجوه الماء لا يؤخر ويتيمم ويصلي في الوقت المستحب كذا في البدائع \*  
وهكذا في شرح الطحاوي والكاظمي \* قلته في السفر جنب وحائض طهرت وصبت وثمة ماء مقدار  
ما يكفي لاحد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم فهو اولي به \* وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف  
الي احدهم ويباح التيمم للكل \* وان كان مباحا كان الجنب اولي به كذا في فتاوى قاضيهان \*  
وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* وكذا لو كان مكان الحائض محدث يصرف الي الجنب كذا  
في الخلاصة \* ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب اولي به كذا في فتاوى قاضيهان \*  
لو كان مع الجنب ماء يكفي للوضوء يتيمم ولا يجب التوضي به الا اذا كان مع الجنابة حدث  
يوجب الوضوء وكذا لو كان مع المحدث ماء يكفي لفصل بعض اعضاء الوضوء فانه يتيمم من  
غير غسله هكذا في شرح الوقاية \* تيمم في رحله ماء لا يعلم به او نسيه فصلى اجزأته عندهما خلافا لابي  
يوسف وح كذا في محيط السرخسى \* والخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامر او بغير  
امره بعلمه وان كان بغير علمه لا يعد اتعاقا كذا في التبيين \* والذكر في الوقت وبعده سواء كذا في الهداية \*  
وان اضرب خباء على رأس بشر قد غطي رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم وكان على شط النهر وهو لا يعلم فتيمم  
وصلّى به جاز عندهما خلافا لابي يوسف وح هكذا في المحيط \* انما شك او ظن ان ماء قد غشي ثم

وجده فانه يعيد اجماعاً \* ولو كان على ظهره او مطلقاً في عنقه او موضوعاً بين يديه فنسيه وتيمم لايحجز  
اجماعاً كذا في السراج الوهاج \* ولو كان الماء على الاكاف معلقاً ان كان راكباً والماء في مؤخر  
الرجل جاز وان كان في مقدمه لايحجز وان كان سائقاً فان كان في مؤخر الرجل لايحجز وان كان في  
مقدمه جاز وان كان قائداً جاز كيف ما كان هكذا في مصب السرخسي \* واذا لم يقدر المريض  
على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضئه ويُمِمُّه فانه لا يصلي عندهما \* قال الشيخ الامام  
محمد بن الفضل رح رأيت في الجامع الصغير للكرخي ان مقطوع اليدين والرجلين اذا كان  
بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يتيمم ولا يعيد وهذا هو الاصح كذا في الظهيرية \* ولو  
ان المعبوس لم يجد ماء ولا تراً بانطيقاً لا يصلي في قول ابى حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى  
فاضلهم \* وهذا اذا لم يمكنه ان ينقر الارض او الحائط بشئ فان امكنه يستخرج التراب  
ويتيمم كذا في الخلاصة \* وفي الايضاح اذا كان لوتوضاً سلس بوله وان تيمم لا يسلس جاز له التيمم  
كذا في السراج الوهاج \* رجل في الهادية معه ماء زمزم في القمعة وقدر ص رأسها لايحجز  
التيمم كذا في الخلاصة \* وبحجز التيمم اذا حضرته جنازة والولى غير غفاف ان اشغل بال طهارة  
ان يفوته الصلوة ولا يحجز للولى وهو الصحيح هكذا في الهداية \* ولا لمن امره الولى هكذا في الخلاصة \*  
وبحجز التيمم للولى اذا كان من هو مقدم عليه حاضر اتعاقلانه يغاف الموت \* وكذا يحجز  
له التيمم اذا اذني لغيره بالصلوة هكذا في البحر الرائق \* صلى على جنازة بتيمم ثم اتى باخرى فان كان  
بين الثانية والاولى مقدار مدة يذهب ويتوضأ ثم يأتي ويصلي اعاد التيمم وان لم يكن  
مقدار ما يقدر على ذلك صلى بذلك التيمم وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* التيمم  
لصلوة العيد قبل الشروع فيها لايحجز للامام اذا لم يخف خروج الوقت ولا يحجز هكذا في  
البحر الرائق \* ولا يحجز للمقتدى اذا لم يخف فوت الصلوة لوتوضأ ولا يحجز \* ولو احدث  
احدهما بعد الشروع فيها بالتيمم تيمم ونهى بلا خلاف \* وكذلك بعد الشروع بالوضوء ان  
خاف ذهاب الوقت بالاجماع وان لم يخف ذهابه فان كان يجرؤ ادراك الامام قبل الفراغ  
لا يباح له التيمم بالاجماع وان لم يرج ادراكه قبل الفراغ تيمم ونهى عند ابى حنيفة  
خلافهما هكذا في النهاية \* والاصل ان كل موضع يفوت فيه الاداء لالى خلف فانه يحجز  
له التيمم \* وما يفوت الى خلف لايحجز له التيمم كالجمعة كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تيمم

اثْنان من مكان واحد جاز كذا في محيط السرخسى \* وإذا تيمم مراراً من موضع واحد جاز  
 كذا في النار خافية \* ويجوز التيمم للجنب لصلوة الجنابة وصلوة العيد كذا في الظهيرية \* ومن  
 استيقن بالتيمم فهو على تيممه حتى استيقن بالحدث \* ومن استيقن بالحدث فهو على حدثه  
 حتى استيقن بالتيمم كذا في الخلاصة \* والتيمم على التيمم ليس بقرينة كذا في القنية \* وللمسافر  
 ان يداً جاريته وان علم انه لا يجد الماء كذا في الخلاصة \* المصلّى اذا قال له نصراني خذ الماء  
 فانه يمسى على صلوته ولا يقطع لان كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء فلا يقطع بالشك فاذا  
 فرغ من الصلوة سأله ان اعطاه اماد والا فلا كذا في فتاوى قاضيان \* الباب الخامس  
في المسح على الخفين \* المسح على الخفين رخصة ولو اتى بالعزيمة بعد ما رأى جواز  
 المسح كان اولي كذا في التبيين \* وهذا الباب يشتمل على فصلين \* الفصل الاول  
 في الامور التي لا بد منها في جواز المسح \* منها ان يكون الخف مما يمكن قطع السفر به وتتابع  
 المشي عليه وبستر الكعبين وستر ما فوقهما ليس بشرط هكذا في المحيط \* حتى لو ليس خفا  
 لاساق له يجوز المسح ان كان الكعب مستوراً ويمسح على الجيوب المجلدة وهو الذي وضع  
 الجلد على املاء واسفله هكذا في الكافي \* والمنعل وهو الذي وضع الجلد على اسفله كالنعل  
 للقدم هكذا في السراج الوهاج \* والخفين الذي ليس مجلداً ولا منعلاً بشرط ان يستمسك على  
 الساق بالربط ولا يزل مائحه وعليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* اذا لبس مكيلاً لا يزل من  
 كعبيه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح عليه وهو بمنزلة الخف الذي لاساق له كذا في  
 فتاوى قاضيان \* واذا لبس الجرموقين فان لبسهما وحدهما فان كانا من كرباس او ما يشبهه  
 لا يجوز المسح عليهما \* وان كانا من اديم او ما يشبهه يجوز \* وان لبسهما فوق الخفين فان كانا من  
 كرباس او ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما الا ان يكونا رقيقين يصل البلل اليهما \* وان كانا  
 من اديم او ما يشبهه اجمعوا انه اذا لبسهما بعد ما حدث قبل ان يمسح على الخفين او بعدما  
 احدث ومسح عليهما لا يجوز المسح عليهما \* وان لبسهما قبل ان يحدث جاز المسح عليهما  
 عندنا هكذا في المحيط \* ولو لبس الخفين ولبس احد الجرموقين جاز له ان يمسح على الخف  
 الذي لا جرموق عليه وعلى الجرموق كذا في فتاوى قاضيان \* والخف على الخف  
 كالجرموق كذا في الخلاصة \* ولو لبس خفاً طاقين له ان يمسح عليه كذا في الكافي \* والمسح

من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لان مواظبة المشى فيهما سفرهما ممكن كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* الجاروق انكان يسترا القدم ولا يروى من الكعب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز المسح \* وان لم يكن كذلك لكن يسترا القدم بالجلد انكان متصلا بالجاروق بالخرز جاز المسح عليه \* وان شدة بشى لا كذا في الخلاصة \* ولا يجوز المسح على الخف المتخذ من الحديد والزجاج والخشب هكذا في الجوهرية النبوة \* ومنها ان يكون الممسوح من ظاهر كل خف مقدار ثلث اصابع اليد على الاصم هكذا في محيط السرخسي \* اصغرها هكذا في فتاوى قاضخان \* ولا يجوز المسح على باطن الخف او عقبه اوساقه اوجوانبه او كعبه هكذا في التبيين \* ولو مسح على رجل قدر اصبعين وعلى اخرى قدر خمسة لم يجز كذا في فتى القدير \* ولا يعتبر المسح على موضع خالي عن القدم فلو جعل رجله في الخالي ومسح جاز \* وان ازال رجله بعد ذلك من ذلك الموضع اعاد المسح هكذا في السراج الوهاج \* ولو كانت باحدى رجليه جراحة لا يقدر بها على الفسل والمسح يجوز له المسح على الاخرى وكذا لو قطعت من فوق الكعب \* وان قطعت من دونها وبقي من موضع المسح مقدار ثلث اصابع يجوز المسح عليهما والا هكذا في المحيط \* ولو كان الجرم موق واسعا فادخل فيه يده ومسح على الخف لم يجز كذا في الفتية \* ومنها ان يكون المسح بثلث اصابع وهو الصحيح هكذا في الكافي \* حتى لو مسح باصبع واحدة من فيران يأخذ ماله جديدا لا يجوز ولو مسح بها ثلث مرات في ثلثة مواضع واخذ لكل مرة ماء جديدا جاز كذا في التبيين \* ولو مسح بالابهام والسبابة ان كانتا مفتوحتين جاز كذا في فتاوى قاضخان \* ولو مسح بثلث اصابع موضوعة غير ممدودة يجوز ويكون مخالفا للسنة كذا في منية المصلى \* واذا مسح خلفه برؤس اصابعه فان كان الماء متقاطرا بجوز والا لا هكذا في الذخيرة \* ولو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلث اصابع او مشى في حشيش مبتل بالمطر يجزيه \* والطل كالطمر على الاصم هكذا في التبيين \* ويجوز المسح ببلل الفسل سواء كانت متقاطرة او غيرها \* ولا يجوز ببلل بقيت على كفه بعد المسح هكذا في المحيط \* وكيفية المسح ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خلفه الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم خلفه الايسر ويدها الى الساق فوق الكعبين ويفرغ بين اصابعه هكذا في فتاوى قاضخان \* هذا بيان السنة

حتى لو بدأ من الساق الى الاصابع او مسح عليهما عرضاً اجزاء هكذا في الجوهرة النيرة \*  
ولو وضع الكف ومدّها او وضع الاصابع ومدّها كلاهما حسن \* والاحسن ان يمسح بجمع  
اليد \* ولو مسح بظاهر كفه جاز \* والمستحب ان يمسح بياطن كفه كذا في الخلاصة \*  
واظهار الخطوط في المسح ليس بشرط في ظاهر الرواية كذا في الزاهدي \* وهكذا في  
شرح الطحاوي \* ولكنه مستحب هكذا في منية المصلي \* ولا يسن فيه التكرار كذا في  
فتاوى قاضيهان \* ولا تشترط النية للمسح على الخفين وهو الصحيح هكذا في فتح القدير \*  
فلو توضأ ومسح على الخفين ونوى التعليم دون الطهارة يصح كذا في الخلاصة \* ومنها ان يكون  
الحدث بعد اللبس طارياً على طهارة كاملة كملت قبل اللبس او بعده هكذا في المحيط \* حتى  
لو غسل رجله أولاً ثم لبس خفيه او غسل احداهما ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل  
الآخرى ولبس الخف عليها ثم اكمل الطهارة قبل الحدث جاز هكذا في فتاوى  
قاضيهان \* ولو غسل رجله ولبس خفيه ثم احدث قبل الاكمال لم يجز المسح كذا  
في الكافي \* ولو لبس خفيه محدثاً وخاض الماء حتى دخل الماء وانسلت رجلاه وأتم سائر  
الاضغاء ثم احدث جاز المسح عليه كذا في التبيين \* توضأ بسور حمار وتيمم ولبس خفيه  
ثم احدث وتوضأ بسور الحمار وتيمم مسح على خفيه \* ولو كان مكانه نبيذ النمر والمثناة  
يصلها لا يمسح على الخف كذا في الكافي \* وفي الفتاوى اذا توضأ بسور الحمار ولبس  
الخفين فلم يتيمم حتى احدث فانه يتوضأ بسور الحمار ويمسح على خفيه ثم يتيمم ويصلي  
كذا في السراج الوهاج ومحيط السرخسي \* لا يجوز المسح للحدث المتيمم هكذا في  
خزانة المفتين \* ولا يجوز المسح لمن اجنب بعد لبس الخف او قبله الا اذا تيمم للجناية  
وتوضأ للحدث وغسل رجله ثم لبس خفيه فانه كلما توضأ بجوزله المسح في المدة فان عاد  
جنباً برؤية الماء فانه آجنب الآن هكذا في المضمرات \* الجنب اذا اغتسل وبقي على  
جسده لعة فلبس الخف ثم غسل اللعة ثم احدث يمسح كذا في الخلاصة \* ولو بقي من  
اعضاء الوضوء لعة لم يصبها الماء فاحدث قبل غسلها لا يمسح هكذا في التبيين \* ومنها  
ان يكون في المدة وهي للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلثة ايام وليلاتها هكذا في المحيط \* سواء  
كان السفر طاعة او معصية كذا في السراجية \* وابتداء المدة يعتبر من وقت الحدث

بعد اللبس حتى ان توضع في وقت العجز وليس الخفين ثم احدث وقت العصر فتوضأ ومسح على الخفين فمدة المسح باقية الى الساعة التي احدث فيها من الغدان كان مقبلا هكذا في المحيط \* ومن اليوم الرابع ان كان مسافرا هكذا في محيط السرخسي \* مقيم سافر في مدة الإقامة يستكمل مدة السفر كذا في الخلاصة \* واذا استكمل مسح الإقامة ثم سافر بنزع خفيه وبفسل رجله كذا في المحيط \* والمسافر اذا اقام بعد ما استكمل مدة الإقامة بنزع خفيه وبفسل رجله وان اقام قبل استكمال مدة الإقامة يتم مدتها كذا في الخلاصة \* المعذور اذا كان حذرة غير موجود وقت الوضوء وليس الخفين يجوز له المسح الى المدة كالاصحاء بخلاف ما اذا وجد العذر مقارنا للوضوء او لبس احدهما يجوز المسح في الوقت لاجراجه هكذا في البحر الرائق \* ومنها ان لا يكون الخرق في الخف كثير او هو مقدار ثلث اصابع الرجل اصغرها وهو الصحيح هكذا في الهداية \* وبشروط ان يبدو قدر ثلث اصابع بكمالها وهو الاصم سواء كان الخرق في باطن الخف او في ظاهره اوفى ناحية العقب كذا في المحيط \* ولو كان الخرق في ساق الخف لا يمنع جواز المسح كذا في الخلاصة \* وانما يعتبر الاصغر اذا انكشف موضع غير موضع الاصابع \* واما اذا انكشف الاصابع انفسها فالمعتبر ان ينكشف الثلث اثبتها كانت حتى لو انكشف الإبهام مع جارتها وهما قدر ثلث اصابع من اصغرها يجوز المسح \* وان كان مع جارتها لا يجوز وفي مقطوع الاصابع يعتبر الخرق باصابع غيره هكذا في الجوهرية البنية والنبيين \* ونجمع الخروق في خف واحد لافي خفين حتى اذا كان في احد الخفين خرق قدر اصبع وفي الاخر قدر اصبعين جاز المسح عليهما \* ولو كان في خف واحد خرق في مقدم الخف قدر اصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخف مثل ذلك لا يجوز هكذا في المحيط \* ثم الخرق الذي يجمع اقله ما يدخل فيه المسلة وما دونه لا يعتبر الحاقاله بمواضع الخرز \* والخرق المانع من المسح هو المنفرج الذي ينكشف مانعته او يكون منضمنا لكن ينفرج عند المشي ويظهر القدم \* اما اذا لم ينكشف مانعته فلا يمنع وان كان الخرق طويلا \* ولو انكشف الظهارة وفي داخلها بطانة من جلد او خرقه مخروطية بالخف لا يمنع هكذا في النبيين \* والخف او الجوب او الجاروق المشقوق على ظهر القدم وله ازرار وسيور يشده عليه فيستره فهو كغير المشقوق \* وان ظهر من ظهر القدم شيء

فهو كخروق الخف كذا في الزاهدي \* الفصل الثاني في نواقض المسح \*

ينقضه نقض الوضوء ونزع الخف وكذا نزع احدهما ونقض المدة هكذا في الهداية \* هذا اذا وجد الماء اما اذا لم يجد لم ينتقض مسحه بل يجوز له الصلوة حتى اذا انتقضت وهو في الصلوة ولم يجد ماء يمضي على صلوته وهو الاصح هكذا في المحيط وفتاوى فاضلخان والزاهدي والخيرى والنبيرة \* ومن المشائخ من قال تقصد صلوته وهو الاشبه كذا في التبيين \* واذا نزع الخف وهو ظاهر لا يجب عليه الافضل رجليه وكذا اذا انتقضت مدة مسحه هكذا في الهداية \* ولو خاف من نزع خفيه على ذهاب قدميه من البرد جاز له المسح وان طالت المدة كمسح الجبيرة هكذا في التبيين والبحر الرائق \* وخروج اكثر القدم الى الساق نزع وهو الصحيح هكذا في الهداية \* لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يخرج العقب واذا وضع عاد الى موضعه يجوز المسح عليه \* ولو كان الرجل امرج يمشى على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن موضع عقب الخف كان له ان يمسح مالم يخرج قدمه الى الساق هكذا في فتاوى فاضلخان \* واذا مسح على خف ذي طاقين نزع احدى الطاقين لا يبعد المسح على الطاق الآخر \* وكذا اذا مسح على خف مشعر ثم حلق الشعر هكذا في المحيط \* وكذا اذا مسح ففشر جلد ظاهرهما هكذا في محيط السرخسي \* وان نزع الجبر موقين بعدما مسحهما يبعد المسح على الخفين هكذا في المحيط \* ولو نزع احدهما مسح على الخف البادي واماد المسح على الجرموق الباقي في ظاهر الرواية هكذا في البدائع وفتاوى فاضلخان \* ولو لبس خفيه على طهارة كاملة ومسح عليهما ثم دخل الماء في احد خفيه ان بلغ الكعب حتى صار جميع الرجل مغسولا يجب عليه غسل الرجل الاخرى هكذا في الخلاصة \* وكذا ان ابتل اكثر القدم وهو الاصح هكذا في الطهيرية \* ولو توضأ وربط الجبيرة ومسح عليها وغسل رجليه ولبس الخفين ثم احدث يتوضأ ويمسح على الجبائر والخفين \* وان برأت الجراحة قبل ان ينتقض الطهارة التي لبس عليها الخف فانه يغسل ذلك ويمسح على الخفين \* وان برأت بعد ان انتقضت تلك الطهارة فعليه نزع الخف هكذا في السراج الوهاج والطهيرية \* ومما يتصل بذلك المسح على الجبائر وهو ليس بفرض بل واجب عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسي والبحر الرائق \* وانما يمسح اذا



لم يقدر على غسل ما تحتوى عليه يال تضرر باصابة الماء وحلها هكذا في شرح الوفاة \*  
 وعن بعض السلف ان يكون في مكان لا يقدر على ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها هكذا في  
 فتح القدير \* وان كان بضره الفسل بالماء البارد ولا يضره الفسل بالماء الحار يلزمه الفسل بالماء  
 الحار هكذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \* وان  
 لم يضره جاز تركه عند ابي حنيفة رح لا عند هما \* وفي الغنية الصحيح انه رجع الى  
 قولهما \* وذكر في العيون والحنائق ان الفتوى على قولهما احتياطاً هكذا في  
 شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* واذا زادت الجيرة على نفس الجراحة فان ضررها الحل  
 والمسح يمسح على ما يوازي الجراحة وما يوازي موضعاً صحيحاً \* وان ضررها المسح  
 لا الحل يمسح على الخثرة التي على رأسها وبفسل ماحولها \* وان لم يضره المسح ولا  
 الحل فسل ماحولها ومسحها نفسها \* وسوى في ذلك بين الجراحة وغيرها مثل الكى  
 والكسر هكذا في فتح القدير \* ويكتفى بالمسح على اكثر الجيرة هكذا في الهداية \*  
 وبه يعني كذا في المضمرات \* ولا يجوز على النصف فمادونه اجماً ما كذا في السراج الوهاج \*  
 وان مسح المقتصد على العصابة دون الخثرة اجزاء ايضاً وعليه الا اعتماد هكذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وفي المضمرات ان الفتوى اليوم على هذا كذا في شرح النقاية  
 للشيخ ابي المكارم \* العرجة التي تبقى من اليدين عقدت على العصابة يكفيها المسح وهو الاصح  
 هكذا في شرح الوفاة \* وفي الصغير وهو الاصح \* وعليه الفتوى كذا في النائر خانية \*  
 اذا سقطت الجبائر لامن برء لا يلزمه الفسل ولا يطل المسح وان سقطت عن برء بطل المسح  
 ويجب غسل ذلك الموضع خاصة هكذا في الكافي والمحيط \* اذا توضع امرأ الماء على  
 الدواء ثم سقط الداء من برء يلزم الفسل والا لا هكذا في المحيط \* ولو انكسر ظفرو فجعل  
 عليه دواء او ملأ فان كان بضره نزع مسح عليه وان ضره المسح تركه \* وشقوق اعضائه يمر  
 فيها الماء ان قدر والاسح عليها ان قدر والا تركه وغسل ماحولها كذا في التبيين \* مسح  
 على العصابة فسقطت فبدلها باخرى فالحسن ان يعيد المسح هكذا في الذخيرة \* رجل  
 باصبعه قرحة فادخل المرارة في اصبعه او المهرم فجاء وزموضع القرحة فتوضأ ومسح عليها جاز  
 اذا استوجب المسح العصابة وكذا في حق المقتصد وعليه الفتوى \* رجل على ذراعيه

جاءت فغمسها في اداء يورث المسمح عليها لم يجز وفسد الماء بخلاف ما اذا كان على اصابع اليد والكف فانه يجزيه ولا يفسد الماء وان اراد المسمح هكذا في الخلاصة \* والمسمح على الجبيرة وخرقة القرحة كالفضل لما تحتها وليس يبدل حتى لو كانت الجبيرة على احدى رجله مسمح عليها وغسل الاخرى هكذا في التبيين \* ولا يتوقت هذا المسمح بوقت ولا فرق بين ان يشده على الوضوء او على غير الوضوء كذا في الخلاصة \* ويستوى فيه الحدث الاصغر والاكبر ولا يشترط النية في مسحها باتفاق الروايات هكذا في البحر الرائق \* ويكتفى بالمسمح مرة وهو الصحيح كذا في المحيط \* واذا زالت العصابة الفوقانية لا يجب اعادة المسمح على الثانية هكذا في البحر الرائق \* ولا يجمع بين غسل القدم ومسح الخف كذا في الكافي \* رجل باحدى رجله جراحة وعليها جبيرة فتوضأ ومسح على الجبيرة وغسل الاخرى ثم لبس الخف على الصحيح لا يجوز المسمح على الخف \* ولو مسح على الجبيرة وليس الخفين جازله المسمح على الخفين كذا في محيط السرخسي \* رجل باحدى رجله بثرة فغسل رجله ولبس الخفين ثم احدث ومسح عليهما وصلى صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وهو لا يعلم انه منى انشقت حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل ان كان رأس الجرح قد عيس وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر ونزعه بعد العشاء لا يعيد الفجر ويعيد ما بعدها من الصلوات وان كان رأس الجرح مبتلاً بالدم لا يعيد شيئاً منها هكذا في المحيط \* ولو كانت جراحة فربطها فابطل ذلك الرباط ان نفذ البلل الى الخارج نقض الوضوء والا فلا \* ولو كان الرباط ذا طاقين فنفذ البعض دون البعض ينتقض الوضوء كذا في التاتارخانية في نواقض الوضوء \* ولا يجوز المسمح على القفازين كذا في الكافي \* ولو امر انسان ان يمسح خفيه جاز كذا في الخلاصة \* المرأة في المسمح على الخفين بمنزلة الرجل لامتنوا لهما في البغني الميجوز للمسمح كذا في المحيط

\* الباب السادس في الدماء المختصة بالسوء \* وهي ثلثة حيض ونفاس واستحاضة \*

وفيه اربعة فصول

\* الفصل الاول في الحيض وهودم من الرحم لالولادة كذا في فتح القدير \* فان رآته من الدبر لا يكون حيضاً \* ويستحب ان يقتل ضد انقطاع الدم كذا في الخلاصة \* ويتوقف كونه حيضاً على امور \* منها الوقت وهو من تسع سنين الى الابد كذا في البدائع \* الابداس مقدار خمس وخمسين سنة وهو المختار

كذا في الخلاصة \* وهو هل الاقوال كذا في المحيط \* وعليه الاعتماد كذا في النهاية  
 في السؤال الوهاج \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* فمارأت بعدها لا يكون حبضا  
 في ظاهر المذهب \* والمختاران مارأته ان كان دما قويا كان حبضا كذا في شرح المجمع لابن  
 الملك \* ومنها خروج الدم الى الفرج الخارج ولو يسقط الكرسف فما دام بعض الكرسف  
 حاثلا بين الدم والفرج الخارج لا يكون حبضا هكذا في المحيط \* طاهرة رأيت على  
 الكرسف اثر الدم يحكم بحبسها من حين الرفع \* والحائض اذا لم تجد عليه اثر الدم حكم  
 بالانقطاع من حين الوضع هكذا في شرح الوفاة \* ولا بشرط فيه السبلان هكذا في الخلاصة \*  
 ومنها ان يكون على لون من الالوان الستة السواد والحمرة والصفرة والكدرة والخضرة  
 والترية هكذا في النهاية \* وانما يعتبر اللون على الكرسف حين يرفع وهو طرى لا حين يجف  
هكذا في المحيط \* فلورأت يابسا خالصا على الخرقه مادام رطبا فاذا يبس اصفر فحكمه حكم  
 البياض \* وكذا لورأت حمرة او صفرة فاذا يبست ابيضت تعتبر حالة الروية لاحالة التغير  
هكذا في التبيين \* ومنها النصاب اقل الحيض ثلثة ايام وثلثة ليال في ظاهر الرواية هكذا  
 في التبيين \* واكثر عشرة ايام ولها ليها كذا في الخلاصة \* ومنها تقدم نصاب الطهر وفراغ  
 الرحم من الحمل هكذا في السراج الوهاج \* الطهر المتخلل بين الدمين والدماء في مدة  
 الحيض يكون حبضا ولو خرج اخذ الدمين من مدة الحيض بان رأيت يوما دما وتسعة طهرا  
 ويوما دما مثلا لا يكون حبضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض ولا ابتدئ الحيض  
 بالطهر على هذه الرواية ولا يختم به وهي رواية محمد من ابي حنيفة \* وروى ابو يوسف  
 رح عن ابي حنيفة رح ان الطهر المتخلل بين الدمين اذا كان اقل من خمسة عشر يوما  
 لم ينصل وكثير من المتأخرين اختلفوا بهذه الرواية لانها اسهل على المفتي والمستفتي هكذا  
 في التبيين \* وهكذا في الزاهدى \* والاخذ بهذا يسر كذا في الهداية \* وعليه استقرار رأي  
 صدر الشهيد حسام الدين وبه يفتي كذا في المحيط \* فان لم يجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما  
 حيض سواء كانت مبدئية او معتادة \* وان جاوز العشرة ففي المبدئية حيضها عشرة ايام  
 وفي المعتادة معروفتها في الحيض حبض والطهر طهر هكذا في السراج الوهاج \* ويجوز بداية  
 الحيض بالطهر اذا كان قبله دم وختمه به اذا كان بعده دم هكذا في التبيين \* اذا كان الطهر

خمسة عشريوما او اكثر يعتبر فاصلا فيجعل كل واحد من الدمين او احدهما بانقراة حيضا غيب ما امكن من ذلك هكذا في المحيط \* وقل الطهر خمسة عشريوما ولا غاية لاكثره الا اذا اختلج الى نصب العادة كما اذا بلغت مستمرة الدم فيقدر حيضها بعشرة ايام من كل شهر وباقيه طهر هكذا في الهداية

\* الفصل الثاني في النفاس \* وهو دم يعقب الولادة كذا في المتون \* ولو ولدت ولم ترد ما لا يجب الغسل عند ابى يوسف وهو رواية من محمد رح قال في المفيد هو الصحيح \* لكن يجب عليه الوضوء بخروج النجاسة مع الولد هكذا في التبيين \* وعند ابى حنيفة رح يجب الغسل \* واكثر المشائخ اخذوا بقوله وبه كان يقنى الصدر الشهيد هكذا في المحيط \* وقال ابو على الدقاق وبه نأخذ كذا في المضمرات \* وفي الفتاوى هو الصحيح هكذا في الجوهرة النيرة \* لو خرج اكثر الولد تكون نساء والا فلا وكذا لو تقطع فيها وخرج اكثر \* والسقط ان ظهر بعض خلقه من اصبع او ظفر او شعروا فتصير به نساء هكذا في التبيين \* وان لم يظهر شئ من خلقه فلا نفاس لها فان امكن جعل المرئي حيضا يجعل حيضا والا فهو استحاضة \* وان رأت دما قبل اسقاطه ودما بعده فان كان مستبين الخلق فمارأته قبله لا يكون حيضا وهي نساء فيما رآته بعده وان لم يكن مستبين الخلق فمارأته قبل الاسقاط حيض ان امكن جعله حيضا هكذا في النهاية \* ولو ولدت من قبل سرتها بان كان بطنها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفاس هكذا في الظهيرية والتبيين \* الا اذا خرج من الفرج دم عقيب خروج الولد من السرة فانه حينئذ يكون نفاسا هكذا في التبيين \* ونفاس التوامين من الاول كذا في الكافي \* وشرط التوامين ان يكون بين الولدين اقل من ستة اشهر واذا كان بينهما ستة اشهر او اكثر فهما حملان ونفاسان \* وان ولدت ثلثة بين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذلك بين الثاني والثالث لكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فالصحيح انه يجعل حملأ واحدا كذا في التبيين \* اقل النفاس ما يوجد ولو بساعة وعليه الفتوى واكثره اربعون يوما عندنا كذا في السراجية \* وان زاد الدم على الاربعين فالاربعون في المبتدأة والمعروفة في المعتادة نفاس هكذا في المحيط \* الطهر المتخلل في الاربعين بين الدمين نفاس عند ابى حنيفة رح وان كان خمسة عشريوما فصاعدا وعليه الفتوى \* ثم العادة

في النفاس تنتقل برؤية المخاض معتدة هذا في يوسف هكذا في الخلاصة \* في الفصل الثالث  
 في الاستحاضة \* لو رأيت الدم بعد احتكاك الحيض والنفاس في اقل مدة الطهر فمارأت  
 بعد الاحتكاك معتدة وبعد العادة انك انت معتدة استحاضة \* وكذا ما نقص عن اقل الحيض  
 وكذلك مارأته الكبيرة جداً والصغيرة جداً هكذا في المحيط \* وهكذا ما تراه الحامل يبتدئ  
لوحال ولادتها قبل خروج الولد كذا في الهداية \* الفصل الرابع في احكام

الحيض والنفاس والاستحاضة \* لا يثبت حكم كل منها الا بخروج الدم وظهوره وهذا  
 هو ظاهر مذهب اصحابنا وعليه عامة مشائخنا وعليه الفتوى هكذا في المحيط \* الاحكام التي  
يشترك فيها الحيض والنفاس ثمانية \* منها ان يسقط عن الحائض والنفساء الصلوة فلا تقضى  
 هكذا في الكفاية \* اذا رأت المرأة الدم ترك الصلوة من اول ما رأت قال الفقيه وبه نأخذ  
 كذا في التاتارخانية فاقلا من النوازل \* وهو الصحيح كذا في التبيين \* اذا حاضت في الوقت  
اولت سقط فرضه بقي من الوقت ما يمكن ان تصلي فيه اولا هكذا في الذخيرة \* لو افتتحت  
الصلوة في آخر الوقت ثم حاضت لا يلزمها قضاء هذه الصلوة بخلاف التطوع كذا في الخلاصة \*  
 ويستحب للحائض اذا دخل وقت الصلوة ان تتوضأ وتجلس عند مسجد بيتها تسبح وتهلل قدر  
 ما يمكنها اداء الصلوة لو كانت طاهرة كذا في السراجية \* وفي الصغرى الحائض اذا سمعت آية  
 السجدة لا سجدة عليها كذا في التاتارخانية \* ومنها ان يحرم عليهما الصوم فتضيانه هكذا  
 في الكفاية \* اذا شمرت في صوم ألغى ثم حاضت يلزمها القضاء احياناً هكذا في الظهيرية \*  
 ومنها انه حرم عليهما وعلى الجنب الدخول في المسجد سواء كان للجلوس او للعبور هكذا  
 في منية المصلى \* في التهذيب لا تدخل الحائض مسجد الجماعة \* وفي الحجية الا اذا كان  
 في المسجد ماء ولا تجد في غيره \* وكذا الحكم اذا خاف الجنب او الحائض سبعا او لصاً او برداً  
 فلا بأس بالمقام فيه \* والا ولي ان يتيمم تعظيماً للمسجد هكذا في التاتارخانية \* وسطح المسجد له  
حكم المسجد كذا في الجوهر النيرة \* المتخذ لصلوة الجنائز والعيد الاصح انه ليس له حكم المسجد  
 كذا في البحر الرائق \* ولا بأس للحائض والجنب بزيارة القبور هكذا في السراجية \* ومنها  
 حرمة الطواف لهما بالبيت وان طافا خارج المسجد هكذا في الكفاية \* وكذا يحرم الطواف  
 للجنب هكذا في التبيين \* ومنها حرمة قراءة القرآن \* لا تقرأ الحائض والنفساء والجنب شيئاً

من القرآن \* والآية وما دونها سواء في التحريم على الاصحح الا ان لا يقصد بما دون الآية ~~التحريم~~  
 مثل ان يقول الصمد لله يزيد المكر او بسم الله عند الإكحل او غيره فانه لا باس به هكذا  
 في الجوهرية النيرة \* ولا يحرم قراءة آية قصيرة تجري على اللسان عند الكلام كقوله ثم نظروا  
 ولم يولد هكذا في الخلاصة \* ان غسل الجنب فمه ليقرا لم يحل له ذلك هكذا في محيط السرخسي \*  
 وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* ويكره للحائض والجنب قراءة التوراة  
 والانجيل والزبور هكذا في التبيين \* واذا حاضت المعلمة فينبغي لها ان تعلم الصبيان كلمة كلمة  
 وتقطع بين الكلمتين ولا يكره لها التهجى بالقرآن كذا في المحيط \* ولا يكره قراءة الفتوى  
 في ظاهر الرواية كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التجنيس والظهيرية \* ويجوز للجنب  
 والحائض الدعوات وجواب الاذان ونحو ذلك كذا في السراجية \* ومنها حرمة مس  
 المصحف \* لا يجوز لهما والجنب والمحدث مس المصحف الابلغاف متجاف عنه كالخريطة  
 والجلد الغير المشترز لا باس هو متصل به هو الصحيح هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا  
 في الجوهرية النيرة \* والمبجج منع من خواش المصحف والبيض الذي لا كتابة عليه هكذا  
 في التبيين \* واختلوا في مس المصحف بما هذا أعضاء الطهارة وبما غسل من الأعضاء قبل اكمال  
 الوضوء والمنع اصح كذا في الزاهدي \* ولا يجوز لهم مس المصحف بالثياب التي هم لابسوها \*  
 ويكره لهم مس كتب التفسير والفقه والسنن ولا باس بمسها بالكم هكذا في التبيين \* ولا يجوز  
 مس شئ مكتوب فيه شئ من القرآن من لوح اودراهم او غير ذلك اذا كان آية قنامة هكذا  
 في الجوهرية النيرة \* ولو كان القرآن مكتوباً بالفارسية يكره لهم مسه عند ابي حنيفة رح وكذا  
 عندهما على الصحيح هكذا في الخلاصة \* ومس ما فيه ذكر الله تعالى سوى القرآن قد اطلقه  
 عامة مشائخنا هكذا في النهاية \* ولا يكره للجنب والحائض والنساء النظر في المصحف هكذا  
 في الجوهرية النيرة \* ويكره للجنب والحائض ان يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية  
 من القرآن وان كان لا يقرء ان القرآن \* والجنب لا يكتب القرآن وان كانت الصحيفة على الارض  
 ولا يضع يده عليها وان كان ما دون الآية \* وقال محمد احب الي ان لا يكتب به اخذ مشائخ  
 بخارا هكذا في الذخيرة \* ولا باس بدفع المصحف الى الصبيان وان كانوا محدثين وهو الصحيح  
 هكذا في السراج الوهاج \* ومنها حرمة الجماع هكذا في النهاية والكفاية \* وله ان يقبلها

وبضاجها ويستمتع بجميع بدلها ما خلا ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* فان جامعها وهو عالم بالتحريم فليس عليه إلا التوبة والاستغفار \* ويستحب ان يتصدق بدينار ونصف دينار كذا في محيط السرخسي \* ومنها وجوب الاغتسال عند الانقطاع هكذا في الكفاية \* اذا مضى اكثر مدة الحيض وهو العشرة يحل وطئها قبل الغسل مبتدأة كانت او معتادة ويستحب له ان لا يطأها حتى تغسل هكذا في المحيط \* واذا انقطع دم الحيض لاقل من عشرة ايام لم يجز وطئها حتى تغسل او يمضى عليها آخر وقت الصلوة الذي يسع الاغتسال والتحريم لان الصلوة انما تجب عليها اذا وجدت من آخر الوقت هذا القدر هكذا في الزاهدي \* واما مضى كمال الوقت بان يقطع دمها في اول الوقت ويدوم الانقطاع حتى يمضى الوقت فليس بمشروط هكذا في النهاية \* لو انقطع دمها دون عادتها يكره قربانها وان اغتسلت حتى تمضي عادتها وعليها ان تصلي وتضموم للاحتياط هكذا في التبيين \* ولو انقطع لاقل من عشرة ايام ولم تجد ماء فتيممت لم يحل وطئها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى حتى تصلي فان وجدت الماء بعده فحرم القراءة لا الوطئ عندنا كذا في الزاهدي \* قال الشيخ بندي وهو الاصم كذا في السراج الوهاج \* ومتى طهرت المبتدأة دون العشرة او المعتادة دون عادتها اخرجت الوضوء والاغتسال النبي آخر الوقت بحيث لا تدخل الصلوة في الوقت المكروه كذا في الزاهدي \* واما الاحكام المختصة بالحيض فخمسة \* انتضاء العدة والاستبراء والحكم ببلوغها والفصل بين طلاقى السنة كذا في الكفاية \* وعدم طلع التتابع في الصوم هكذا في التبيين والمضمرات في كفارة الطهار \* ودم الاستحاضة كالرحاف الدائم لا يمنع الصلوة ولا الصوم ولا الوطئ كذا في الهداية \* انتقال العادة يكون بمرة عند أبي يوسف ورح عليه الفتوى هكذا في الكافي \* فاذا رأت بين طهرين ثابتي دماً لا على عادتها بالزيادة او النقصان او بالتقدم او التأخر او بهملماً انتقلت العادة الى ايام دمها حقيقاً كان الدم او حكمياً \* هذا اذا لم يجاوز العشرة وان جاوز فعرفت بها حيض ومارأت على غيرها استحاضة فلا تنتقل العادة هكذا في محيط السرخسي \* وكذا النفاس فان رأت لا على العادة ولم يجاوز الاربعين انتقلت هكذا في المحيط \* واذا جاوز الاربعين ولها عادة في النفاس ردت الى ايام عادتها سواء كان ختم معروفتها

بالدم أو بالطمح عند ابن يوسف هكذا في السراج الوهاج \* المعتادة إذا استمر دمها واشتبه طليها كل من عدد أيام الحيض والمكان والدور تتحرى ومضت على ما استقر رأيها عليه وإن لم يكن لها رأي لا يحكم بشئ من الحيض والطمح على التعيين بل تأخذ بالاحوط فتجتنب ابتداء ما تجتنبه الحائض وتغتسل لكل صلاة هكذا في التبيين \* فتصلي المكتوبات والواجبات والسنن المؤكدة ولا تصلي تطوعاً وتقرأ القدر المفروض والواجب على الصحيح \* وتقرأ في الركعتين الأخيرتين من المكتوبات على الصحيح هكذا في البحر الرائق \* وإن اشتبه عليها البعض فإن ترددت بين الطهروين دخول الحيض صلت بالوضوء لوقت كل صلاة وإن ترددت بين الطهروين الخروج من الحيض اغتسلت لوقت كل صلاة استحساناً \* وقال نجم الدين النسفي والصحيح أنها تغتسل لكل صلاة هكذا في المحيط \* وهو الأصح هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* ولا تنظر في شئ من شهر رمضان وعليها قضاء أيام الحيض بعد مضي الشهر فإن علمت أن حيضها كان يبتدي بالليل فعليها قضاء عشرين وإن علمت أنه بالنهاة رقتضاه اثني عشرين احتياطاً وإن لم تدر أنه بالليل أو النهار فاكثر مشائخنا يقول يلزمها قضاء عشرين \* وكان الفقيه أبو جعفر يقول تقضى اثني عشرين احتياطاً قضتها موصولاً بالشهر أو مفصلاً عنه هذا إذا علمت أن دورها كان يكون في كل شهر مرة وإن لم تعلم فإن علمت أن حيضها كان يبتدي بالليل تقضى خمسة وعشرين احتياطاً قضتها موصولاً ومفصلاً وإن علمت أنه كان بالنهاة تقضى اثني وثلاثين احتياطاً لو قضتها موصولاً وإن قضتها مفصلاً فثمانية وثلاثين \* وإن لم تدر فإن قضت موصولاً فعليها قضاء اثني وثلاثين وإن قضت مفصلاً فثمانية وثلاثين هذا إذا كان رمضان كاملاً وإن كان ناقصاً فسبعة وثلاثين هكذا في المبسوط للامام السرخسي \* المعتادة إذا رأت بعد الولادة دمًا ونسيت عادتها فإن لم يجاوز دمها أربعين يوماً وطهرت هي بعد الأربعين طهرها كاملاً لم تعد شيئاً مما تركت من الصلوات \* وإن جاوز الدم الأربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر يوماً فعليها أن تتحرى فإن استقر رأيها على عدد كان عادة نقاسها ذلك مضت على ذلك وإن لم يكن لها رأي في ذلك احتاطت فقضت صلاة الأربعين كلها فإن كان دمها مستمر للحال انتظرت عشرة أيام ثم قضت صلاة هذه الأربعين ثانياً هكذا



في المحيط \* اسقطت في الخارج ما يشك في أنه مستبين الخلق أولا واستمر بها الدم ان  
اسقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر مادنها يقين لانها اما حائض او نساء ثم تفتسل  
وتصلي مادتها في الطهر بالشك لاحتمال كونها نساء او طاهرة ثم تترك الصلوة قدر مادتها  
في الحيض يقين لانها اما نساء او حائض ثم تفتسل وتصلي مادتها في الطهر يقين ان كانت  
استوفت اربعين من وقت الاسقاط والا فبالشك في القدر الداخل فيها ويقين في الباقي ثم  
تستمر على ذلك \* وان اسقطت بعد ايامها فانها تصلي من ذلك الوقت قدر مادتها في  
الطهر بالشك ثم تترك قدر مادتها في الحيض يقين \* وحاصل هذا كله انه لاحكم للشك  
ويجب الاحتياط كذا في فتح القدير \* ومما يتصل بذلك احكام المعذور \* شرط ثبوت  
العدر ابتداء ان يستوجب استمراره وقت الصلوة كاملا وهو الاظهر كالانقطاع لا يثبت  
ما لم يستوجب الوقت كله حتى لو سال دمه في بعض وقت صلوة فتوضأت وصلت ثم خرج الوقت  
ودخل وقت صلوة اخرى وانقطع دمه فيه اعادت تلك الصلوة لعدم الاستيعاب \* وان  
لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية حتى خرج لاعتدال الوجود استيعاب الوقت \* وشرط بقاء ان  
لم يمض عليه وقت فرض الا والحدث الذي اُبتلى به يوجد فيه هكذا في التبيين \* المستحاضة  
ومن به سلس البول او استطلاق البطن او انغلات الریح او راف دائم او جرح لا يرقأ ينوضون  
لوقت كل صلوة ويصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الغرائض والنوافل هكذا في  
البحر الرائق \* وان توضأ على السبلان وصلى على الانقطاع وتم الانقطاع باستيعاب الوقت الثاني  
اعاد كذا في شرح منية المصلي لا يراهم الحلبي \* وكذا اذا انقطع في خلال الصلوة وتم الانقطاع  
هكذا في المضمرات \* وبطل الوضوء عند خروج وقت المفروضة بالحدث السابق هكذا في الهداية \*  
وهو الصحيح هكذا في المحيط في نوافض الوضوء \* حتى لو توضأ المعذور لصلوة العبد له ان  
يصلي الطهر به عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح لانها بمنزلة صلوة الضحى \* ولو توضأ  
مرة للطهر في وقتها خري فيه للصبر فعند ما ليس له ان يصلي العصر به هكذا في الهداية \* وهو الصحيح  
هكذا في السراج الوهاج \* وانما ينقض طهارتها اذا توضأت والدم سائل او سال بعد الوضوء في  
الوقت حتى لو توضأت والدم منقطع ثم خرج الوقت وهي على وضوء لها ان تصلي بذلك  
ما لم يسأل او تحدث حدا آخر كذا في التبيين \* ان توضأ في وقته بلا حاجة فسال بتوضأ وكذا ان توضأ

لحدث أخر غير السيلان فقال كذا في الكافي \* رجل به جُدَرِيٌّ منها ما هو سائل فتوضأ ثم سأل  
الذي لم يكن ما ثلاث قص وضوء \* كذا في السراج الوهاج \* وكذا إذا سال الدم من أحد منخريه  
فتوضأ ثم سأل من المنخر الأخر عليه الوضوء هكذا في البحر الرائق \* المستحاضة إذا توضأت  
وافتححت الصلوة النافلة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلوة ولزمها القضاء احتياطاً  
هكذا في الظهيرية \* منى قدر المعذور على رد السيلان برباط أو حشوا وكان لو جلس لا يسبل  
ولو قام سأل وجب ردة \* ويخرج برده من أن يكون صاحب عذر بخلاف الحائض إذا اجبت الدور  
فإنها حائض كذا في البحر الرائق \* النفساء والمستحاضة إذا احتشيت لا تخرج من أن تكون  
نساء أو مستحاضة كذا في التنجيس \* ولو كان في عينه رمداً وعمش يسيل دمعها يؤمر بالوضوء  
لوقت كل صلوة لاحتمال كونه صديداً هكذا في التبيين \* إذا كان به جرح سائل وقد شد  
عليه خرقه فاصبها الدم أكثر من قدر الدرهم أو أصاب ثوبه ان كان بحال لو فصل يتنجس ثانياً  
قبل الفراغ من الصلوة جاز أن لا يغسله و صلى قبل أن يغسله والا فلا هذا هو المختار هكذا في  
المضمرات \* رجل رعى أو سال عن جرحه الدم ينتظر أخر الوقت فإن لم يقطع توضأ و صلى  
قبل خروج الوقت كذا في الذخيرة \* **الباب السابع في النجاسات وأحكامها \***

وفيه ثلثة فصول \* **الفصل الاول في تطهير الانجاس \*** ما يطهر به النجس عشرة \* منها  
الفسل يجوز تطهير النجاسة بالماء وبكل مائع طاهر يمكن إزالته به كالخل وماء الورد ونحوه  
مما إذا عصر انعصر كذا في الهداية \* وما لا ينصرف كالدهن لم يجز إزالته به هكذا في الكافي \*  
وكذا الدبس واللين والعصير كذا في التبيين \* ومن المائعات الماء المستعمل وهذا قول  
محمد وروح ورواية من أبي حنيفة وروح وعليه الفتوى هكذا في الزاهدى \* وإزالته كانت مرتبة بإزالة  
عينها وأثرها إن كانت شيئاً يزول أثره ولا يعتبر فيه العدد كذا في المحيط \* فلوزالت عينها برة  
اكتفى بها ولو لم تزل بثلث تغسل إلى أن تزول كذا في السراجية \* وإن كانت شيئاً لا يزول أثره إلا  
بمشقة بأن يحتاج إلى إزالة شيء آخر سوى الماء كالصابون لا يكفى بإزالته هكذا في التبيين \*  
وكذا لا يكفى بالماء المغلي بالنار هكذا في السراج الوهاج \* وعليه هذا قال الوصيف ثوبه أوبده بصبغ  
أو حناء نجسين فغسل إلى أن صفا الماء يظهر مع قيام اللون كذا في فتح القدير \* وإذا غمس  
الرجل به في السمن النجس أو أصاب ثوبه ثم غسل الأيدي والثوب بالماء من غير حرص

وانزال السمن باق على يده يطهر \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث وهو الاصح هكذا في الذخيرة \* وان كانت غير مريئة يغسلها ثلث مرات كذا في المحيط \* ويشترط العصر في كل مرة فيما ينصر ويبالغ في المرة الثالثة حتى لو عصر بعده لا يسيل منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته \* وفي غير رواية الاصول يكتفى بالعصر مرة وهو ارفق كذا في الكافي \* وفي النوازل وعليه الفتوى كذا في الناتارخانية \* والاول احوط هكذا في المحيط \* ولو عصره في كل مرة وقوته اكثر ولم يبلغ فيه صيانة للثوب لا يجوز هكذا في فتاوى قاضيان \* ان غسل ثلثا فعصر في كل مرة ثم تقاطر منه قطرة فاصابت شيئا ان عصره في المرة الثالثة وبالغ فيه بحيث لو عصره لا يسيل منه الماء فالثوب واليد وما تقاطر طاهر والا فاكل نجس \* هكذا في المحيط \* وما لا ينصر يطهر بالغسل ثلث مرات والتجفيف في كل مرة لان التجفيف اثر في استخراج النجاسة \* وحدا التجفيف ان يخليه حتى ينقطع التقاطر ولا يشترط فيه اليس هكذا في التبيين \* هذا اذا تشربت النجاسة كثيرا وان لم تشرب فيه او تشربت قليلا يطهر بالغسل ثلثا هكذا في محيط السرخسي \* امرأة طمخت الحنطة او اللحم في الخمر قال ابو يوسف رح بطبخ بالماء ثلث مرات ويجفف في كل مرة وقال ابو حنيفة رح لا يطهر ابدا وعليه الفتوى كذا في المصنوعات ناقلا عن النصاب والكبرى \* اذا تنجس ما لا ينصر بالعصر كما اذا تشربت النجاسة في المصاب بان موه السكين بقاء لجس او كان الخنزف والاجر جديدين وقد وقعت الخمر فيهما والحنطة اذا اصابتها خمر وتشربت فيها وانتخبت من الخمر عند ابي يوسف رح بموه السكين بالماء الطاهر ثلثا ويغسل الاجر والخنزف بالماء ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر والحنطة تقع في الماء حتى تشرب الماء كما تشربت الخمر ثم تجفف يفعل كذلك ثلث مرات ويحكم بطهارتها وان لم تستغ تطهر بالغسل ثلثا والتجفيف في كل مرة ويشترط ان لا يوجد طعام الخمر ولا ريحها هكذا في المحيط \* وان كان الاجر قد بدا يكتفي بالغسل ثلثا بدفعة واحدة كذا في الخلاصة \* تنجس العسل يلقي في طنجير ويصب عليه الماء ويغلي حتى يعود الى مقداره هكذا ثلثا طهر \* قالوا وعلى هذا الدبس \* الدهن النجس يغسل ثلثا بان يلفي في الخاية ثم يصب فيه مثله ماء ويحرك ثم يترك حتى يعلو الدهن فيؤخذ او يتقب اسفل الخاية حتى يخرج الماء هكذا ثلثا فيطهر كذا في الزاهدى \* نز - نجس غسل في ثلث جفان او في واحدة ثلثا وعصر في كل مرة طهر لجرى ان العادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر لضاق على الناس \*

وغسل عضوفى اوان وغسل جنب لم يستنج في آبار كالثوب ويتجسس الماء والاوانى والماء  
 الرابع مطهر في الثوب لا الضولانه اقيم به قربة كذا في الكافي \* والماء الثالثة نجسة متفاوتة فالاول  
 اذا اصاب شيأ يطهر بالثلث والثاني بالمتين والثالث بالواحد كذا في محيط السرخسى \*  
 وهو الصحيح كذا في التنوير \* ويكون حكمه في الثوب الثاني مثل حكمه في الاول كذا في  
 محيط السرخسى \* وتطهر الاجانة الثالثة تبعاً للمغسول كعروة القميمة وحب الخمر التى تحللت  
 فيه هكذا في الزاهدى \* خفى بطناً ساقه من كرباس فدخل في خروجه ماء نجس فغسل الخفى  
 وذلك باليد ثم ملأ الماء ثلثاً واراته الا انه لم يتهيأ له عصر الكرباس فقد تطهر الخفى كذا  
 في المحيط \* وفي النوازل المختار انه يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر كذا في التا تاريخية \*  
 الخفى الخراسنى الذى صرمة موشى بالغزل بحيث صار ظاهرة كله فزلا فاصابت النجاسة تحتها فانه  
 يغسل ثلثاً ويجفف كل مرة وقال بعضهم يغسل مرة ويترك حتى ينقطع التقاطر ثم يغسل ثانياً  
 وثالثاً كذلك هو هذا اصح والاول احوط كذا في الخلاصة \* الارض والشجر اذا اصابته النجاسة  
 فاصابها المطر ولم يبق لها اثر يصير طاهراً وكذا الخشب اذا اصابته النجاسة فاصابه المطر كان  
 ذلك بمنزلة الغسل \* الارض اذا اتجست ببول واحتاج الناس اليه غسلها فان كانت رخوة صب  
 الماء عليها ثلثاً فتنظف وان كانت صلبة فالواصب الماء عليها وتذلك ثم تنشف بصوف او خرقة  
 يفعل كذلك ثلث مرات فتنظف وان صب عليها ماء كثير حتى تفرقت النجاسة ولم يبق ريحها  
 ولالونها وتركت حتى جفت تطهر كذا في فتاوى فاضيلان \* حصير اصابته نجاسة فان كانت  
 النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى تلبس وان كانت رطبة ان كان الحصير من قصب او ما اشبهه  
 يطهر بالغسل ولا يحتاج فيه الى شئ آخر كذا في المحيط \* ويطهر بلا خلاف لانه لا ينشف النجاسة  
 كذا في فتاوى فاضيلان \* وان كان من برزى او ما اشبهه يغسل ويجفف في كل مرة خيطه  
 عند ابي يوسف كذا في منية المصلّى \* وعليه الفتوى كذا في شرحها لابراهيم الحلبي \*  
 البرزى اذا القى في الماء النجس في الابتداء على قول ابي يوسف وعليه المشائخ يغسل ثلث  
 مرات ويعصر في كل مرة ويجفف في كل مرة فيطهر كذا في فتاوى فاضيلان في فصل الحمام \*  
 وهكذا في الخلاصة \* البساط النجس اذا جعل في نهر وترك ليلة حتى جرى الماء عليه طهر  
 كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في شرح منية المهلى لابراهيم الحلبي \* الكوز

اذا كان فيه خمر فطهره ان يجعل فيه الماء ثلث مرات كل مرة ساعة ان كان الكوز جديداً  
وهذا عند ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة \* دنّ الخمر اذا غسل ثلثاً وكان متيقاً مستعملاً بطهر  
كذا في فتاوى فاضيلان \* اذا لم يبق رائحة الخمر كذا في التاتارخانية ناقلاً عن الكبري \*  
الجلد المدبوغ اذا اصابته نجاسة ان كان صلباً لا ينشئ النجاسة لصلابته بطهر بالفسل في قولهم \*  
وان كان ينشئ النجاسة ان امكن عصره يغسل ثلثاً ويصبر في كل مرة فيطهر \* وان كان  
لا يمكن عصره عند ابي يوسف يغسل ثلثاً ويجفف في كل مرة كذا في فتاوى فاضيلان \*  
اذا تجسس طرف من اطراف الثوب ونسبه فغسل طرفاً من اطراف الثوب من غير تحرر حكم  
بطهارة الثوب هو المختار \* فلو صلى مع هذا الثوب صلوات ثم ظهر ان النجاسة في الطرف  
الأخر يجب عليه اعادة الصلوات التي صلى مع هذا الثوب كذا في الخلاصة \* والاحتياط  
ان يغسل جميع الثوب \* وكذا اذا علم انه اصاب الحكم ولا يدري أي الكمين غسلهما  
هكذا في محيط السرخسي \* الثوب اذا تجسس ووجب غسله ثلث ممرات يغسل يوماً  
مرة و يوماً مرتين جاز لحصول المقصود كذا في فتاوى فاضيلان في غسل ثياباً يقع  
في البئر \* ومنها المسح \* اذا وقع على الحديد الصقل الغير الخشن كالسيف والسكين والمرآة  
ونحوها نجاسة من غير ان يموت بها فكما يطهر بالفسل يطهر بالمسح بخرقة طاهرة هكذا في  
المحيط \* ولا فرق بين الرطب واليابس ولا بين ماله جرم وماله جرم له كذا في التبيين \*  
وهو المختار للفتوى كذا في العناية \* ولو كان خشناً او منقوشاً لا يطهر بالمسح كذا في التبيين \*  
اذا مسح موضع المعجزة بثلاث خروقات رطاب نظاف اجزاء من الفسل لانه يعمل عمل الفسل  
كذا في محيط السرخسي \* ومنها الفرق في المنى المنى اذا اصاب الثوب فان كان رطباً  
يجب غسله وان جف على الثوب اجزأه الفرق استحصانا كذا في العناية \* والصحيح انه  
لا فرق بين منى الرجل والمرأة \* وبقاء اثر المنى بعد الفرق لا يضر كبقائه بعد الفسل هكذا  
في الزاهدی \* ولو كان راس ذكره نجساً بالبول لا يطهر بالفرق كذا في محيط السرخسي \*  
وان اصاب بدنه لا يطهر الا بالفسل رطباً كان او يابساً وهو مروى عن ابي حنيفة رح كذا  
في الكافي ناقلاً عن الاصل \* وهكذا في فتاوى فاضيلان والخلاصة \* قال مشائخنا يطهر  
بالفرق لان البول فيه اشد كذا في الهداية \* ولو نفذ المنى الى البطانة يكتفى بالفرق هو الصحيح

كذا في الجوهر النيرة \* وهكذا في التبيين \* خف اصابه منى ان كان باسا يجوز فيه الفرك كذا  
 في الكافي \* المعنى اذا فرك من الثوب وذهب اثره فاصابه ماء فيه روايتان المختار انه لا يعود نجسا  
 كذا في الخلاصة \* ومنها الحت والكت الخف اذا اصابته النجاسة ان كانت متجسدة كالعدرة  
 والروث والغنى يطهر بالحت اذا ايست وان كانت رطبة في ظاهر الرواية لا يطهر الا بالغسل  
 وعند ابي يوسف اذا مسح على وجه المبالغة بحيث لا يبقى لها اثر يطهر وعليه الفتوى لعموم  
 البلوى كذا في فتاوى قاضيهان \* وان لم تكن النجاسة متجسدة كالخمر والبول اذا التصق  
 به مثل التراب او ألقي عليها فمسحها يطهر وهو الصحيح هكذا في التبيين \* وعليه الفتوى  
 للضرورة كذا في معراج الداراية \* وفي فتاوى الحجة القروا اذا اصابته النجاسة المنجسدة ويست  
 يطهر بذلك كما يطهر الخف كذا في المصنعات \* ومنها الجفاف وزوال الاثر \* الارض تظهر  
 باليس وذهب الاثر للصلاة لا للتيمم هكذا في الكافي \* ولا فرق بين الجفاف بالشمس واليا،  
 والريح والظل كذا في البحر الرائق \* ويشارك الارض في حكمها كل ما كان ثابتا فيها كالحيطان  
 والاشجار والكلأ والنصب مادام قائما عليها \* فانا قطع الحشيش والخشب والنصب واصابته النجاسة  
 لا يطهر الا بالغسل كذا في الجوهر النيرة \* الآجرة اذا كانت مفروشة فحكمها حكم الارض تظهر  
 بالجفاف \* وان كانت موضوعة ثقيل وتحول لا بد من الغسل كذا في المحيط \* وكذا الحجر  
 واللينة كذا في منية المصلى \* فان قلع بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان كذا في فتاوى  
 قاضيهان \* الحصن حكمها حكم الارض اذا كان فيها واما اذا كان على وجه الارض لا يطهر  
 كذا في المحيط \* وهكذا في منية المصلى \* واذا اطهرت الارض بالجفاف ثم اصابها الماء الصحيح  
 انه لا تعود نجسا ولورش عليها الماء وجلس عليها لا بأس به كذا في فتاوى قاضيهان \* ومنها  
 الاحراق السرقين اذا احرق حتى صار رمادا عند محمد بحكم بطهارته وعليه الفتوى  
 هكذا في الخلاصة \* وكذا العذرة هكذا في البحر الرائق \* اذا احرق راس الشاة ملطحا بالدم  
 وزال عنه الدم بحكم بطهارته \* الطين النجس اذا جعل منه الكوزا والقدر فطبخ يكون طاهرا  
 هكذا في المحيط \* وكذا اللبن اذا لبس بالماء النجس واحرق كذا في فتاوى الغرائب \* اذا سعت  
 المرأة التورن مسحة بخرة مبهلة نجسة ثم خبزت فيه فان كان حرارة النار اكلت بللة الماء قبل  
 الصاق الخبز بالتور لا يتنجس الخبز كذا في المحيط \* سعال التبر بالاختاء والارواث بكرة الخبز

فيه ولورشه بالماء بطلت الصرامة كذا في القنية \* ومنها الاستحالة \* تخلل الخمر في خاية جديدة طهرت بالاتفاق كذا في القنية \* الخبز الذي عجن بالخمر لا يطهر بالغسل ولو صب فيه الخل وذهب اثرها يطهر كذا في الظهيرية \* الرفيف اذا القي في الخمر ثم صار الخمر خلا فالحكم انه طاهر اذا لم يبق رائحة الخمر \* وكذا البصل اذا القي في الخمر ثم تخلل لان ما فيه من اجزاء الخمر صار خلا هكذا في فتاوى قاضيان \* الخمر اذا وقعت في الماء او الماء في الخمر ثم صارت خلا يطهر كذا في الخلاصة \* واذا صب الخمر في المرقعة ثم الخل ان صارت المرقعة كالخل في الخموضة طهرت هكذا في الظهيرية \* فأروقت في الخمر ثم استخرجت قبل التفتت ثم صارت خلا لباس باكله \* وان تقسخت في الخمر ثم استخرجت ثم صار الخمر خلا لا يحل اكله \* وكذا الكلب اذا ولع في عصبر ثم تصبر ثم تخلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب قائم فيه وانه لا يصير خلا كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا اذا وقع البول في الخمر ثم تخلل هكذا في الخلاصة \* الخل النجس اذا صب في خمر صار خلا يكون نجسا لان النجس لم يتغير كذا في فتاوى قاضيان \* الجمار والخزير اذا وقع في المملحة فصار ملحاً او بقر البالوعة اذا صار طينا يطهر صندهما خلافا لابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* دن العصبر اذا غلا واشد وقذف بالزبد وسكن من الغليان وانقص ثم صار خلا ان ترك الخل فيه حتى طال مكثه وارفع بخار الخل الى رأس الدن يصير طاهرا وكذا الثوب الذي اصابه الخمر اذا غسل بالخل كذا في فتاوى قاضيان \* جعل الدهن النجس في المبايون يفتن بطهارته لانه تغير كذا في الزاهدي \* ومنها الدباغ والذكوة والنزع وقد مر كل منها بالتفصيل \* ومما يتصل بذلك مسائل \* اذا اصابته النجاسة بعض اعضائه ولحسها بلسانه حتى ذهب اثرها يطهر وكذا السكين اذا تنجس فلحسها بلسانه او مسحه بريقه هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو لحس الثوب بلسانه حتى ذهب الاثر فقد طهر كذا في المحيط \* اذا فاء ملاء النعم وتوضأ ولم يغسل فاه حتى صلى جازت صلواته لانه يطهر باليزاق \* العصبى اذا فاء على ندى الام ثم مص الندى مرارا يطهر كذا في فتاوى قاضيان \* المحلوج النجس اذا ندف ان كان الكلال والنصف نجسا لا يطهر وان كان يسيرا بحيث يحتمل ان يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته كالكدس اذا تنجس فقسم بين الدهقان والعامل يحكم بطهارته كذا في الخلاصة \* الحنطة تداس بالخمر تبول وتروث ويصيب بعض الحنطة ويختلط ما اصاب منها بغيرها قالوا الوعرل بعضها وغسل

ثم خلط الكل بالسم تناولها \* وكذلك لو عزل ووجهه من انسان او تصدق به عليه كذا في الظهير \*

اذيب القلبي النجس طهر بخلاف الموم كذا في القنية \* الفأرة لو ماتت في السمن ان كان جامداً  
قور ما حوله ورعى به والباقي طاهر يوكل وان كان مائعاً لم يوكل وينتفع به من غير جهة الاكل  
مثل الاستسباح وديغ الجلد كذا في الخلاصة \* واذا دبح به يومر بالفصل ثم ان كان ينصر فيسل و  
ينصر ثلث مرات \* وان كان لا ينصر عند ابي يوسف رح فيسل ثلث مرات ويجفى في كل مرة كذا  
في البدائع \* وحدها جامدانه اذا اخذ من ذلك الموضع لا يستوى من ساعته \* وان كان يستوى  
فهو مائع هكذا في فتاوى الغرائب . \* الفصل الثاني في الاعيان النجسة \* وهي نوعان \*

الاول المظلمة وعفى منها قدر الدرهم واختلفت الروايات فيه \* والصحيح ان يعتبر بالوزن  
في النجاسة المتجددة وهوان يكون قدر الدرهم الكبير المتقال وبالمساحة في غيرها  
وهو قد رخص الكف هكذا في التبيين والكافي واكثر الفتاوى \* والمقال وزنه عشرون  
قيراطاً \* وعن شمس الاثمة يعتبر في كل زمان بدرهمه والصحيح الاول هكذا في السراج الوهاج  
فان قلنا من الايضاح \* كل ما يخرج من بدن الانسان مما يوجب خروجه الوضوء والغسل فهو مظلم  
كالغائط والبول والمني والمذي والودي والقيح والصديد والقي اذا ملأ الفم كذا  
في البحر الرائق \* وكذلك دم الحيض والنفس والاستحاضة هكذا في السراج الوهاج \*

وكذلك بول الصغير والصغيرة اكلاً ولا كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذلك الخمر  
والدم المسفوح والميتة وبول ما لا يوكل والروث وابخاء البقر والغدرة ونحو الكلب  
وخرء الدجاج والبط والاوز نجاسة غليظة هكذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا خروء  
السباع والسنور والفأرة هكذا في السراج الوهاج \* بول الهرة والفأرة اذا اصاب  
الثوب قال بعضهم يفسد اذا زاد على قدر الدرهم وهو الطاهر هكذا في فتاوى قاضيهان  
والخلاصة \* خروء الحية وبولها نجس نجاسة غليظة وكذا خروء العلق كذا في النصارى خانية \*

ودم الحائمة والوزغة نجس اذا كان ما لا كذا في الظهير \* فاذا اصاب الثوب اكثر من قدر  
الدرهم يمنع جواز الصلوة كذا في المحيط \* والثاني المنخفة وعفى منها ما دون ربع الثوب  
كذا في اكثر المتنون \* اختلفوا في كيفية اعتبار الربع قبل المعتبر ربع طرف اصابته النجاسة كالذيل  
والصم والدخريص ان كان المصاب نوياً \* وربع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدناً



وصحبه صاحب التحفة والمحيط والبدائع والمجيب والسراج الوهاج \* وفي الحقائق و  
عليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* وبول ما يوكل لحمه والفرس وخره طيرا يوكل منق  
هكذا في الكنز \* وخفة التجاسة نظهر في الثوب دون الماء كذا في الكافي \* دم الشهيد مادام  
عليه طاهر وإذا أيس منه كان نجسا \* ومرارة كل شيء كبوله كذا في الطهيرة \* البول المنتقم  
قد ررؤس الابر مغول للضرورة وان امتلا الثوب كذا في التبيين \* وكذا مدر الجانِب الآخر  
هكذا في الكافي والتبيين \* هذا اذا كان الانتضاح على الثياب والابدان اما اذا انتضخ في الماء  
فانه ينجسه ولا يغني منه لان طهارة الماء أكد من طهارة الابدان والثياب والمكان كذا  
في السراج الوهاج \* ولو كان المنتقم مثل رؤس المسئلة منع كذا في البحر الرائق \* ومما يتصل  
بذلك مسائل \* جلد الحية نجس وانكاس مذبوحة لانه لا يستعمل الدباغة هكذا في الطهيرة \*  
يميص الحية الصحيح انه طاهر كذا في الخلاصة \* لعاب النائم طاهر سواء كان من الفم او منبعا  
من الجوف عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه الفتوى \* واما لعاب الميت فقد قيل انه  
نجس هكذا في السراج الوهاج \* ماء دود القز وعينه وخره طاهر كذا في الفقيه \* وذرق ما يوكل  
لحمه من الطير طاهر عندنا مثل الحمام والعصافير كذا في السراج الوهاج \* والصحيح ان لبن  
الان تان طاهر كذا في التبيين \* وهكذا في منية المصلى \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ولا يوكل  
كذا في النهاية والخلاصة \* وما يبقى من الدم في عروق المذكاة بعد الذبح لا يفسد الثوب  
وان فحش كذا في فتاوى فاضل \* وكذا الدم الذي يبقى في اللحم لانه ليس بمسفوح هكذا  
في محيط السرخسي \* وما لزم من الدم السائل باللحم فهو نجس كذا في منية المصلى \*  
دم الكبد والطحال ليس بنجس كذا في خزانة الفتاوى \* ودم البق والبراغيث والقمل والكتان  
طاهر وان كثر كذا في السراج الوهاج \* ودم السمك وما يعيش في الماء لا يفسد الثوب في قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في فتاوى فاضل \* برة الفأرة وقعت في قر الحنطة  
فطحنت والبرة فيها او وقعت في وتردهن لم يفسد الدقيق والدهن ما لم يتغير طعمهما \* قال  
الفقيه ابو الليث وبه نأخذ \* وفي مسائل ابي حنص في برة الفأرة اذا وقع في الرب او الخل  
انه لا يفسد هكذا في المحيط \* ولو اصاب الثوب دهن نجس اقله من قدر الدرهم ثم انبسط فصار  
اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يمنع جواز الصلوة وبه اخذ الاكثرون هكذا في السراج الوهاج \*

وبه يؤخذ كذا في منية المصلى \* اذا لم يتوب النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب  
 فظهرت ندوته في الثوب الطاهر لكن لم يصير رطبا بحيث لو صير سبيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح  
 انه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على ارض نجسة متبلة  
 واثرت تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصير رطبا بحيث لو صير سبيل منه شيء ولكن يعرف موضع  
 الندوة فالاصح انه لا يصير نجسا هكذا في الخلاصة \* ولو وضع رجله المبلولة على ارض نجسة  
 او بسط نجس لا يتنجس وان وضعها جافة على بساط نجس رطب ان ابتلت تنجس ولا تغير  
 الندوة هو المختار كذا في السراج الوهاج ناقلا عن الفتاوى \* واذا جعل السرقين في الطين  
 فطين به السقف فيس نوضع عليه مندبل مبلول لا يتنجس \* السرقين الجاف والتراب النجس  
 اذا هبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يرفيه اثر النجاسة هكذا في فتاوى فاضلخان \*  
 اذا مرت الريح بالعدرات واصابت الثوب المبلول يتنجس ان وجدت رائحة النجاسة وما  
 يصيب الثوب من بخارات النجاسات لا يتنجس بها وهو الصحيح هكذا في الطهيرة \* دخان  
 النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن الصحيح انه لا ينجسه هكذا في السراج الوهاج \*  
 وفي الفتاوى اذا احترقت العذرة في بيت فعلا دخانه وبخاره الى الطابق وانعد ثم ذاب او  
 عرق الطابق فاصاب ماؤه ثوبا لا يفسد استحسانا ما لم يظهر اثر النجاسة وبه افتى الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل كذا في الفتاوى الغيانية \* وكذا الاصطبل اذا كان حارا وعلى كونه طابق  
 او بيت البالوعة اذا كان عليه طابق فعرق الطابق وتقاطر \* وكذا الحمام اذا احرق فيه النجاسة  
 فعرق حيطانها وكواها وتقاطر كذا في فتاوى فاضلخان \* لو استجنى بالماء ولم يمسكه بالمندبل  
 حتى فساعا منهم على انه لا يتنجس ما حوله وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل السراويل بالعرق  
 او بالماء ثم فسا كذا في الخلاصة \* وكذا اذا دخل المريط في الشتاء وبدنه مبتل وادخل فيه شيء  
 مبتل نجس من حره لا يتنجس الا ان يظهر اثره كصغرة ظهرت في السراويل المبتل او في ذلك  
 الشيء اذا يس هكذا في الذخيرة \* اذا نام الرجل على فراش فاصابه مني ويس عرق الرجل  
 وابتل الفراش من حره ان لم يظهر اثر البلل في بدنه لا يتنجس وان كان العرق كثيرا حتى  
 ابتل الفراش ثم اصاب بلل الفراش جسده فظهر اثره في جسده يتنجس بدنه كذا  
 في فتاوى فاضلخان \* حمار بال في الماء فاصاب من ذلك الرشاش ثوب انسان لا يمنع جواز

الصلوة وان كثر حتى يستيقن انه بول \* وكذا لو رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب ثوباً ان ظهر اثره فيه يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقهاء ابو الليث سواء كان الماء جارياً او راكداً \* ومن ابي بكر محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة فمشى في الماء فاصاب منه رشاش ثوب الراكب صار نجسا سواء كان الماء راكداً او جارياً \* والاصح هو الاول للقاعدة المطردة ان اليقين لا يزول بالشك هكذا في شرح منية المصلّى لابيراهيم الحلبي \* ذهاب المستراح اذا جلس على ثوب لا يفسده الا ان يغلب ويكثر كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل اصابه طين او مشى فيه ولم يغسل قدميه وصلى بحرية مالم يكن فيه اثر النجاسة الا ان يحتاط كذا في فتاوى قراخاني ناقلا عن الواقعات الحسامية \* التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس او طلى العكس الصحيح ان الطين نجس كذا في فتاوى قاضيهان \* وبه اخذ الفقهاء ابو الليث كذا في الخلاصة \* التبن النجس اذا جعل في الطين اذا كان التبن قائما يرى عينه كان نجسا ان كان كثيراً والا فلا كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو يسر يحكم بطهارته كذا في المحيط \* الكلب اذا اخذ مضواسان او ثوبه لا يتنجس مالم يظهر فيه اثر اللبل رافضيا كان او مضبان كذا في منية المصلّى \* قال في الصيرفة هو المختار كذا في شرحها لابيراهيم الحلبي \* اذا نام الكلب على حصير المسجد ان كان باسلا يتنجس وان كان رطبا لم يظهر اثر النجاسة فكذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* عظم الفيل طاهر هو الاصح كذا في المحيط \* لعاب الفيل نجس كلعاب الفهد والاسد اذا اصاب الثوب بخرطومه بنجسه كذا في فتاوى قاضيهان \* جرة كل شئ مثل سرقينه كذا في السراج الوهاج \* والشعير الذي يوجد في بعر الابل والشاة بغسل ويؤكل بخلاف ما يوجد في خشي البقر لانه لاصلا فيه كذا في الظهيرية \* خبز وجد في خلالة بعر الفأرة ان كان البعر على صلابته يرمى البعر ويؤكل الخبز كذا في فتاوى قاضيهان \* وهكذا في السراج الوهاج \* البعرا اذا وقع في المحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا بأس به وان تفتت البعر في اللبن يصير نجسا لا يظهر بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا جعلت التكة من شعر الكلب لا بأس به كذا في الخلاصة \* اذا اصاب بول الشاة وبول الادمي جعل الخفيفة تبعا للغليظة كذا في الظهيرية \* الفصل الثالث في الاستبراء \* يجوز الاستبراء بنحو حجر منقح كالمدرور والتراب والعود والخرق والجلود وما اشبهها \* ولا فرق بين ان يكون

الخارج معتادا او غير معتاد في الصحيح \* حتى لو خرج من السيلين دم او نضح يطهر بالحجارة \* وكذا لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من الخارج يطهر بالاستنجاء بالحجارة ونحوها \* ومنه الاستنجاء بالحجارة ان يجلس معتد اعلى يساره منحرفا عن القبلة والريح والشمس والقمر ومعه ثلثة احجار يدبر بالاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث \* قال ابو جعفر هذا في الصيف اما في الشتاء يقبل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث \* والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل ما يفعل الرجل في الشتاء \* ثم اتفق المتأخرون على سقوط اعتبار ما بقي من النجاسة بعد الاستنجاء بالحجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعدة لا يتبسج \* ولو قعد في ماء قليل نجسه هكذا في التبيس \* وهو الصحيح كذا في الذخيرة \* وليس في الاستنجاء عدد مسنون كذا في التبيس \* وانما الشرط هو الانقاء حتى لو حصل بحجرا واحد يصير مقبلا للسنة ولو لم يحصل بثلثة احجار لا يصير مقبلا للسنة كذا في المضمرات \* ويستحب ان تكون الاحجار الطاهرة عن يمينه ويضع ما يستنجي بها من يساره ويجعل وجهه النجس الى تحت كذا في السراج الوهاج \* والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف العورة \* وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء كذا في فتاوى قاضيان \* والافضل ان يجمع بينهما كذا في التبيين \* قيل هوسنة في زماننا وقيل على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستنجاء بالاحجار انما يجوز اذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث \* فاما اذا تعدت موضعها بان حاوت الشرج اجمعوا على ان ما جاوز موضع الشرج من النجاسة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم يفترض غسلها بالماء ولا يكتفيها الازالة بالاحجار \* وكذلك اذا اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدرهم يجب غسله \* وان كان ما جاوز موضع الشرج اقل من قدر الدرهم او قدر الدرهم الا انه اذا ضم اليه موضع الشرج كان اكثر من قدر الدرهم فالزألها بالحجر ولم يغسلها بالماء يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يكره كذا في الذخيرة \* وهو الصحيح كذا في الزاد \* وان كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلافا بعضهم قالوا ان مسح بثلثة احجار واقفاء جازت قال وهو الاصح وبه قال الفقيه ابو الليث كذا في المحيط \* وهو المختار كذا في السراجية \* اذا كان على طرف اجليله نجاسة اقل من قدر الدرهم وعلى موضع آخر اقل من قدر الدرهم لكن

لوجمع الكل يزيد على قدر الدرهم يجمع كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في التنجيس \*  
واختلفوا فيما اذا كان مقعدته كبيرة وكان فيها نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم تجاوز المخرج \*  
عن ابي شجاع \* ومثله من الطحاوي يجزیه الاستبراء بالاحجار فهذا اشبه بقولهما وبه نأخذ  
كذا في التبيين \* وكيفية الاستبراء من البول ان يأخذ الذكر بشماله ويمره على جدار او حجر  
او مدرئاني من الارض ولا يأخذ الحجر يمينه وكذا لا يأخذ الذكر يمينه والحجر شماله \* وان  
اضطر بمسك مدرئين عقبه ويمر الذكر بشماله فان تعذر ذلك امسك الحجر يمينه ولا يحركه  
هكذا في الزاهدی \* والاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على انقطاع العود كذا في الظهيرية \*  
قال بعضهم يستجى بعد ما يخطو خطوات \* وقال بعضهم يركض برجله على الارض ويتحنن  
ويلف رجله اليمنى على اليسرى وينزل من الصعود الى الهبوط \* والصحيح ان طباع الناس  
مختلفة فممن وقع في قلبه انه تم اسقراغ ما في السيل يستجى هكذا في شرح منية المصلى  
لامير الحاج والمضمرات \* ولومرض له الشيطان كثيراً لا يلتفت الى ذلك كما في الصلوة  
وينضح برجه بماء حتى لو رأى بللاً حمله على بله الماء هكذا في الظهيرية \* وصفة الاستبراء  
بالباء ان يستجى يده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء اذا لم يكن صائماً يصعد اصبعه  
الوسطى على سائر الاصابع قليلاً في ابتداء الاستبراء ويفسل موضعها ثم يصعد بصره ويفسل  
موضعها ثم يصعد خصره ثم سبابة فيفسل حتى يطمئن قلبه انه قد طهر يقيناً او غلبة ظن ويبالغ فيه  
الا ان يكون صائماً \* ولا يقدر بالعدن الا ان يكون موسوا فيقدر في حقه بالثلث كذا في التبيين \*  
ولا يستعمل في الاستبراء الاكثر من ثلث اصابع ويستجى بعرض الاصابع لابرؤسها كذا  
في محيط السرخسى \* ويصب الماء بالرفق ولا يضرب بالنف كذا في المضرات \* ويدلك برفق  
وقال عامة المشايخ يكفيه الغسل بكفه من غير ان يرفع اصبعه \* وقال ما منهم تجلس المرأة  
منفرجة وتفسل ما ظهر بكنها ولا تدخل اصبعها كذا في السراج الوهاج \* وهو المختار هكذا  
في التاتارخانية نافلاً عن الصبرية \* وتكون افرج من الرجل كذا في المضمرات \* وفي الحجبة  
ثم عند ابي حنيفة رحمة الله يغسل دبره أولاً ثم يغسل قبله بعده وعندهما يغسل قبله أولاً كذا  
في التاتارخانية \* وعلى قولهما ممشى الفزوى وهو الاشبه كذا في شرح منية المصلى  
لامير الحاج \* وتظهر اليد مع طهارة موضع الاستبراء كذا في السراجية \* ويفسل يده

بعد الاستنجاء كما يكون يفضيها قبله ليكون اتقى وانظري \* وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل يده بعد الاستنجاء وذلك يده على الحائط كذا في النجيس \* من استنجى في الصيف يبالغ ولكن المبالغة في الشتاء أهم وأبلغ حتى يحصل النظافة وهذا اذا كان الماء بارداً واما اذا كان الماء مضمناً كان كمن استنجى في الصيف ولكن ثوابه دون ثواب المستنجى بالماء البارد كذا في المضمرات \* المستحاضة لا يجب عليها الاستنجاء لو فت كل صلوة اذا لم يكن منها بول او غائط كذا في السراجية \* لو شئت يده اليسرى ولا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصب الماء لا يستنجى وان قدر على الماء الجارى يستنجى يمينه كذا في الخلاصة \* الرجل المريض اذا لم يكن له امرأة ولا مائة وله ابن او اخ وهو لا يقدر على الوضوء فانه يوضئه ابنة او اخوة غير الاستنجاء فانه لا يمس فرجه وسطه منه الاستنجاء كذا في المحيط \* المرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وعجزت عن الوضوء ولها ابنة او اخت توضيها ويسقط عنها الاستنجاء كذا في فتاوى قاضيان \* وكرة استقبال القبلة بالفرج في الخلاء وامتد بارها وان غفل وقد مستقبل القبلة يستحب له ان ينصرف بقدر الامكان كذا في التبيين \* ولا يختلف هذا عندنا في البنيان والصمراء كذا في شرح الوفاة \* ويكره للمرأة ان تمسك ولدها للبول والتغوط نحو القبلة كذا في السراج الوهاج \* ويكره الاستنجاء بالطم والروث والرجيع والطعام واللحم والزجاج والخزف وورق العجروا والشعروكا باليمين هكذا في التبيين \* واذا كان باليسرى هذر يمنع الاستنجاء بها جازان يستنجى يمينه من غير كراهة كذا في السراج الوهاج \* ولا يستنجى بالاشياء النجسة وكذا لا يستنجى بحجر استنجى به مرة هو وغيره الا اذا كان حجراً احرف له ان يستنجى كل مرة بطرف لم يستنج به فيجوز من غير كراهة كذا في المحيط \* ولا يستنجى بكافؤ وان كانت يضاء كذا في المضمرات \* ويكره الاستنجاء بالأجر والفم وشئ له قيمة كخرقة الديباج كذا في الزاهدي \* الاستنجاء على خضبة اوجه \* واجبان احدهما غسل نجاسة المخرج في الفسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلاً تنقي في بدنه \* والثاني اذا تجاوزت مخرجها يجب عند محمد رح قل او كثر وهو الاحوط \* وعندهما يجب اذا تجاوز قدر الدرهم لان ما على المخرج سقط اعتباراً لجواز الاستنجاء فيه فيبقى المعتبر ما وراءه \* والثالث ستة وهو اذا لم تتجاوز النجاسة مخرجها \* والرابع مستحب وهو اذا بال

ولم يتقوٲ بفعل قبله \* والغاس بدعة وهو الاستبراء من الرجم كذا في الاختيار شرح المختار \*  
اذا اراد دخول الخلاء يستحب له ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصلي فيه ان كان له ذلك  
والافجته في حفظ ثوبه من اصابة النجاسة والماء المستعمل \* ويدخل مستورا الرأس \* ويكره  
ان يدخل في الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله اوشئ من القرآن كذا في السراج الوهاج \*  
ويستحب له عند الدخول في الخلاء ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث ويقدم  
رجله اليسرى وعند الخروج يقدم اليمنى كذا في التبيين \* ولا يكشف موره وهو قائم ويوسع  
بين رجليه ويميل على اليسرى ولا يتكلم ولا يذكر الله ولا يشمت عا طسا ولا يرد السلام  
ولا يجيب المؤذن \* فان طمس بحمد الله بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى موره الا ل الحاجة  
ولا ينظر الى ما يخرج منه ولا يزق ولا يمتخط ولا يتنخم ولا يكثر الالتفات ولا يبعث يديه  
ولا يرفع يصره الى السماء ولا يطيل القعود على البول والغائط كذا في السراج الوهاج \*  
ويقول اذا خرج الحمد لله الذي اخرج عني ما يؤذيني وابقى ما ينفعني كذا في التبيين \*  
ويكره البول والغائط في الماء جاريا كان او راكدا ويكره على طرف نهر او بئر او حوض  
او عين او تحت شجرة مثمرة او في زرع او في ظل ينتفع بالجلوس فيه \* ويكره تجنب المساجد  
ومصلى العيد وفي المقابر وبين البواب وفي طرق المسلمين \* ويكره ان يقعد في اسفل  
الارض ويبول الى اعلاها وان يبول في حجر فارة او حية او نمل او تبق \* ويكره ان يبول قائما  
او مضطجعا او متجردا من ثوبه من غير عذر فان كان بعذر فلا بأس به \* فاذا اراد ان يبول وكانت الارض  
صلبة د فيها شجرا وحفر حفيرة حتى لا يترشش عليه البول \* ويكره ان يبول في موضع يتوضأ  
فيه او يقتل كذا في السراج الوهاج \* كتاب الصلوة الصلوة فريضة محكمة لا يسع تركها  
ويكفر جاحدا كذا في الخلاصة \* ولا يقتل تارك الصلوة عا مدأ غير منكرو وجوبها بل  
يحبس حتى يحدث توبة كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* الوجوب يتعلق  
عندنا بأخر الوقت بمقدار التحريمة حتى ان الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا  
افاق والمخاض اذا ظهرت ان بقي مقدار التحريمة يجب عليه الصلوة عندنا كذا في المضرات \*  
واذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالاجماع كذا في مختار الفتاوى \*  
القابلة لو اشغلت بالصلوة تحذف موت الولد جازلها ان تؤخر الصلوة عن وقتها وتؤخر بسبب

الْبَيْتُ وَلِخَوِّهِ كَذَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنَ الْمَوَاقِيتِ \* وَفِيهِ اثْنَانِ وَعَشْرُونَ بَابًا \*  
 الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي الْمَوَاقِيتِ وَمَا يَتَصَلَّ بِهَا \* وَفِيهِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ \* الْفَصْلُ الْأَوَّلُ  
 فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ \* وَقْتُ الْعَجْرِ مِنَ الصُّبْحِ الصَّادِقُ وَهُوَ الْبَيَاضُ الْمُنْتَشِرُ فِي الْأَفْقِ إِلَى طُلُوعِ  
 الشَّمْسِ وَلَا عِبْرَةَ بِالْكَاذِبِ وَهُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَبْدُو طَوَّلًا ثُمَّ يَعْقِبُهُ الظَّلَامُ فَبِالْكَاذِبِ لَا يَدْخُلُ وَقْتُ  
 الصَّلَاةِ وَلَا يَحْرُمُ الْأَكْلُ عَلَى الصَّائِمِ هَكَذَا فِي الْكَافِي \* اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ فِي أَنَّ الْعِبْرَةَ لِأَوَّلِ  
 طُلُوعِ الْعَجْرِ الثَّانِي أَوْ لِمُنْتَظَرَتِهِ وَانْتِشَارِهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَالثَّانِي أَوْسَعُ وَإِلَيْهِ مَالَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ  
 هَكَذَا فِي مُخْتَارِ الْفَتَاوَى \* وَالْأَحْوَطُ فِي الصُّومِ وَالْعِشَاءِ اخْتِبَارُ الْأَوَّلِ وَفِي الْعَجْرِ اخْتِبَارُ الثَّانِي \*  
 كَذَا فِي شَرْحِ النَّقَائِصِ لِلشَّيْخِ أَبِي الْمَكَارِمِ \* وَوَقْتُ الظُّهْرِ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ  
 سِوَى النَّيِّ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَهُوَ الصَّحِيحُ هَكَذَا فِي مَجِيبِ السَّرْحِ \* وَالزَّوَالُ ظُهُورُ زِيَادَةِ  
 الظِّلِّ لِكُلِّ شَيْءٍ فِي جَانِبِ الْمَشْرِقِ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ زَوَالِ الشَّمْسِ وَفِي  
 الزَّوَالِ أَنْ تَغْرُزَ خَشَبَةٌ مُسْتَوِيَةٌ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ فَمَا دَامَ الظِّلُّ فِي الْإِنْتِقَاصِ فَالْشَّمْسُ فِي حَدِّ  
 الارتفاعِ وَإِذَا اخْتَذَ الظِّلُّ فِي الْإِزْدِيَادِ عَلِمَ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ زَالَتْ فَاجْعَلْ عَلَى رَأْسِ الظِّلِّ عَلَامَةً  
 فَمِنْ مَوْضِعِ الْعَلَامَةِ إِلَى الْخَشَبَةِ يَكُونُ فِي الزَّوَالِ فَإِذَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ وَصَارَتْ الزِّيَادَةُ  
 مِثْلِي ظِلِّ أَصْلِ الْعُودِ سِوَى فِي الزَّوَالِ يَخْرُجُ وَقْتُ الظُّهْرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَذَا  
 فِي فِتَاوَى فَاضِلِيَّانَ \* وَهَذَا الطَّرِيقُ هُوَ الصَّحِيحُ هَكَذَا فِي الظُّهْرِيَّةِ \* قَالُوا الْإِحْتِنَاطُ أَنْ يَصْلَى  
 الظُّهْرَ قَبْلَ صِبْرَةِ الظِّلِّ مِثْلِهِ وَيَصْلَى الْعَصْرَ حِينَ يَصِيرُ مِثْلِيهِ لِيَكُونَ الصَّلَوَتَانِ فِي وَقْتَيْهِمَا  
 يَتَّقِينَ \* وَوَقْتُ الْعَصْرِ مِنْ صِبْرَةِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ غَيْرُ فِي الزَّوَالِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ هَكَذَا  
 فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ \* وَوَقْتُ الْمَغْرَبِ مِنْهُ إِلَى غَيْبِ بَوْنِ الشَّفَقِ وَهُوَ الْحُمْرَةُ عِنْدَهُمَا وَبِهِ يَفْتَنِي هَكَذَا  
 فِي شَرْحِ الْوَقَايَةِ \* وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الشَّفَقُ هُوَ الْبَيَاضُ الَّذِي يَلِي الْحُمْرَةَ هَكَذَا فِي الْقُدُورِيِّ \*  
 وَقَوْلُهُمَا أَوْسَعُ لِلْبَاسِ وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِ احْطُطْ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي بَابِ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَثْبِتَ فِيهَا  
 رُكْنٌ وَلَا شَرْطٌ إِلَّا بِمَا يَتَّقِينَ كَذَا فِي النَّهْيَةِ نَافِلًا عَنْ الْأَسْرَارِ وَمَهْضُوطِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ \* وَوَقْتُ  
 الْعِشَاءِ وَالْوَتْرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّفَقِ إِلَى الصُّبْحِ كَذَا فِي الْكَافِي \* وَلَا يَقْدَمُ الْوَتْرُ عَلَى الْعِشَاءِ لَوْ جَوَّبَ  
 التَّرْتِيبَ لِأَنَّ وَقْتُ الْوَتْرِ لَمْ يَدْخُلْ حَتَّى لَوْ صَلَّى الْوَتْرَ قَبْلَ الْعِشَاءِ نَاسِيًا أَوْ صَلاَهُمَا فَظَهَرَ  
 فَسَادُ الْعِشَاءِ بِلَوْنِ الْوَتْرِ فَإِنَّهُ يَصْبِحُ الْوَتْرُ وَيَعْبُدُ الْعِشَاءَ وَحَدَّاهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِ لَأَنَّ التَّرْتِيبَ يَسْقُطُ



بمثل هذا العذر \* ومن لم يجد وقت العشاء والوتر بأن كان في بلد يطلع الفجر فيه كما يغرب الشفق

او قبل ان يغيب الشفق لم يجبا عليه هكذا في التبيين \* العصل الثاني في بيان

فضيلة الاوقات \* يستحب تأخير الفجر ولا يؤخرها بحيث يقع الشك في طلوع الشمس بل يسرها

بحيث لو ظهر فساد صلوته يمكنه ان يعيدها في الوقت بقراءة مستحبة كذا في التبيين \* وهذا

في الازمنة كلها الاصبحة يوم النحر للحاج بالمزدلفة فان هناك التقليل افضل هكذا في المحيط \*

ويستحب تأخير الظهر في الصيف وتعجيله في الشتاء هكذا في الكافي \* سواء كان يصلى

الظهر وحده او جماعة كذا في شرح المجمع لابن الملك \* ويستحب تأخير العصر في كل

زمان ما لم يتغير الشمس \* والعبرة لتغير القرص لا لتغير الضوء فمنى صار القرص بحيث لا تحار فيه

العين فقد تغيرت والا لا كذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* ولو شرع فيه قبل

التغير فمده اليه لا يكره كذا في البحر الرائق ناقلان غاية البيان \* ويستحب تعجيل المغرب

في كل زمان كذا في الكافي \* وكذا تأخير العشاء الى ثلث الليل والوتر الى آخر الليل لمن يثق

بالانتباه ومن لم يثق بالانتباه أو تر قبل النوم هكذا في التبيين \* وفي يوم القيم ينور الفجر كما

في حال الصحو \* ويؤخر الظهر لئلا يقع قبل الزوال \* ويعجل العصر خوفا من ان يقع في الوقت

المكروه \* ويؤخر المغرب حذرا من الوقوع قبل الغروب \* ويعجل العشاء كيلا يمنع مطر وتلج

من الجماعة هكذا في محيط السرخسى \* هذا في الازمنة كلها \* ولا يجمع بين الصلوتين في

وقت واحد في السفر ولا في الحضر بعدد ما عدا معرفة والمزدلفة كذا في المحيط \*

الفصل الثالث في بيان الاوقات التي لا يجوز فيها الصلوة وتكره فيها \* ثلث ساعات لا يجوز

فيها المكتوبة ولا صلوة الجنازة ولا سجدة التلاوة \* اذا طلعت الشمس حتى ترتفع \* وعند

الانقصاب الى ان تزول \* وعند احمرارها الى ان تغيب الا عصر يومه ذلك فانه يجوز اداءه عند

الغروب هكذا في فتاوى قاضيهان \* قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ما دام الانسان

يقدر على النظر الى قرص الشمس فهي في الطلوع كذا في الخلاصة \* هذا اذا وجبت صلوة

الجنازة وسجدة التلاوة في وقت مباح وأخرتا الى هذا الوقت فانه لا يجوز قطعاً اما لوجبتها في

هذا الوقت وادبائه جاز لانها ادبت نافعة كما وجبت كذا في السراج الوهاج \* وهكذا

في الكافي والتبيين \* لكن الافضل في سجدة التلاوة تأخيرها وفي صلوة الجنازة التأخير مكروه

هكذا في التبيين \* ولا يجوز فيها قضاء الفرائض والواجبات الفائتة من اوقاتها كالنوم ~~هـ~~  
 في المستصفي والصكا في \* والنظور في هذه الاوقات يجوز ويكره كذا في الكافي وشرح  
 الطحاوي \* حتى لو شرع في التطوع عند طلوع الشمس او غروبها ثم فهمه كان عليه الوضوء \* ولو  
 صلى فريضة سوى عصر يومه لا ينتقض طهارته بالقهقهة هكذا في فتاوى قاضيان في نوافض  
 الوضوء \* ويجب قطعه وقضاؤه في وقت غير مكروه في ظاهر الرواية \* واذا اتمه خرج عن عهدة  
 ما لزمه بذلك الشرع هكذا في فتح القدير \* وقد اساء ولا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو قضا في وقت مكروه جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي \* ولو نذر ان يصلي في  
 الوقت المكروه فادى فيه يصح ويأثم ويجب ان يصلي في غيره كذا في البحر الرائق \* اذا  
 نذر مطلقا او في غير هذه الاوقات فانه لا يجوز الاداء فيها وهو واجبه هكذا في شرح منية المصلي  
 لامير الحاج \* تسعة اوقات يكره فيها النوافل وما في معناها لا الفرائض هكذا في النهاية  
 والكفاية \* فيجوز فيها قضاء الفائتة وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة كذا في فتاوى قاضيان \*  
 منها ما بعد طلوع الفجر قبل صلاة الفجر كذا في النهابة والكفاية \* يكره فيه التطوع  
 باكثر من سنة الفجر \* ومن صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر كان الاتمام  
 افضل لان وقوفه في التطوع بعد الفجر لا من قصد ولا نويان من سنة الفجر على الاصح  
 هكذا في السراج الوهاج والتبيين \* ولو شرع اربعاً فالتشفع الذي بعد الطلوع بنوب  
 من سنة الفجر هو المختار كذا في خزانة الفتاوى \* ومنها ما بعد صلاة الفجر قبل طلوع  
 الشمس هكذا في النهاية والكفاية \* ولو افسد سنة الفجر ثم قضاها بعد صلاة الفجر لم تجز كذا في  
 محيط السرخسي \* ومنها ما بعد صلاة العصر قبل التغير هكذا في النهاية والكفاية \* لو افتتح صلاة  
 النفل في وقت مستحب ثم افسدها فقضاها بعد صلاة العصر قبل مغيب الشمس لا يجزيه  
 هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب وعند الافامة  
 يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء هكذا في النهاية  
 والكفاية \* ويكره التثقل عند خطبة الحج وخطبة النكاح هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \*  
 ويكره التطوع اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة كذا في منية المصلي \* اذا شرع في الاربعة  
 قبل الجمعة ثم خرج الامام للخطبة يتم اربعاً وهو الصحيح واليه مال الامام الصدر الاجل

الشهيد الاستاذ حسام الدين كذا في الظهيرية \* ويكره التنفل اذا اقيمت للصلاة الاسنة الفجر  
 ان لم يخف فوت الجماعة \* وقبل صلاة العيدين مطلقا وبعد ها في المسجد لا في البيت \* وبين  
 صلواتي الجمع بعرفة ومزدلفة هكذا في البحر الرائق \* ويكره جميع الصلوات سوى الوقتية  
 اذا ضاق وقت المكتوبة هكذا في شرح منية المصلي لامير الحاج نافلا عن الحواشي \* ويكره  
 الصلاة وقت مدافعة البول او الغائط \* ووقت حضور الطعام اذا كانت النفس شائقة اليه \*  
 والوقت الذي يوجد فيه ما يشغل البال من افعال الصلاة ويخل بالخشوع كالنماكان الشاغل  
 ويكره اداء العشاء ما بعد نصف الليل هكذا في البحر الرائق \* الباب الثاني في الاذان \*  
 وفيه فصلان \* الفصل الاول في صفته واحوال المؤذن \* الاذان سنة لاداء المكتوبات  
 بالجماعة كذا في فتاوى فاضيلان \* وقبل انه واجب والصحيح انه سنة مؤكدة كذا  
 في الكافي \* وعليه عامة المشايخ هكذا في المحيط \* والاقامة مثل الاذان في كونه سنة  
 للفرائض فقط كذا في البحر الرائق \* وليس لغیر الصلوات الخمس والجمعة نحو السنن والوتر  
 والتطوعات والترابيع والعيدين اذان ولا اقامة كذا في المحيط \* وكذا للمندورة وصلاة  
 الجنازة والاستسقاء والصحى والافزاع هكذا في التبيين \* وكذا للصلاة الكسوف والخسوف  
 كذا في العيني شرح الكنز \* وليس على النساء اذان ولا اقامة فان صلين بجماعة يصلين بغير  
 اذان واقامة وان صلين بهما جازت صلواتهن مع الاساءة هكذا في الخلاصة \* وندب الاذان  
 والاقامة للمعافرو المقيم في بيته \* وليس على العبيد اذان ولا اقامة كذا في التبيين \* تقديم  
 الاذان على الوقت في غير الصبح لا يجوز اتفاقا وكذا في الصبح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله \*  
 وان قدم يعادى الوقت هكذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* وعليه الفتوى هكذا  
 في التاتارخانية نافلا عن الصحة \* واجمعوا ان الاقامة قبل الوقت لا يجوز كذا في المحيط \*  
 حضر الامام بعد اقامة المؤذن بساعة او صلى سنة الفجر بعد هالا يجب اعادتها كذا في الفقيه \*  
 واهلية الاذان تعتمد بمعرفة القبلة والعلم بمواقيت الصلاة كذا في فتاوى فاضيلان \* وينبغي  
 ان يكون المؤذن رجلا عاقلًا صالحًا متقيًا عالمًا بالسنة كذا في النهاية \* وينبغي ان يكون مهيبا  
 وينفق احوال الناس ويزجر المتخلفين من الجماعات كذا في الفقيه \* وان يكون مواظبا  
 على الاذان هكذا في البدائع والتاتارخانية \* وان يكون محتسبا في اذانه كذا في هـ الفائق \*

والأحسن ان يكون اماماً في الصلوة كذا في معراج الدراية \* والأفضل ان يصحون التوضوء  
هو المقيم كذا في الكافي \* وان اذن رجل واقام آخران غاب الاول جاز من غير كراهة \*  
وان كان حاضراً ولم يسمع الوحشة باقامة غيره بكرة وان رضى به لا يكره عندنا كذا  
في المحيط \* اذان الصبي المائل صحيح من غير كراهة في ظاهر الرواية ولكن اذان البالغ  
افضل \* واذان الصبي الذي لا يعقل لا يجوز ويعاد وكذا المجنون هكذا في النهاية \*  
ويكره اذان السكران ويستحب اعادته كذا في التبيين \* وكرة اذان المرأة فباعتدالها كذا  
في الكافي \* ويكره اذان الفاسق ولا يعاد هكذا في الذخيرة \* وكرة اذان الجنب واقامة بتفاق  
الروايات والاشبه ان يعاد الاذان ولا يعاد الاقامة \* ولا يكره اذان المحدث في ظاهر الرواية  
هكذا في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* وكرة افامته ولا يعاد هكذا في محيط السرخسي \*  
ولو ارتد المؤذن بعد الاذان لا يعاد وان اعيد فهو افضل كذا في السراج الوهاج \*  
واذا ارتد في الاذان فالاولى ان يتدعى غيره وان لم يتدعى غيره وانه جاز كذا في فتاوى قاضيهان \*  
ويكره الاذان قاعداً وان اذن لنفسه قاعداً فلا بأس به \* والمسافر اذا اذن ركباً لا يكره وينزل  
للاقامة هكذا في فتاوى قاضيهان والخلاصة \* وان لم ينزل واقام اجزاء كذا في المحيط \*  
يجوز للمسافر ان يفتح الاذان على الدابة وان لم يكن وجهه الى القبلة كذا في فتاوى قاضيهان  
والخلاصة \* وفي الحضر يكره ان يؤذن ركباً في ظاهر الرواية كذا في محيط السرخسي \* ولا يعاد  
هكذا في الخلاصة \* ويجوز اذان العبد والقروى واهل المغارة وولد الزنا والاعمى ومن يؤذن  
في بعض الصلوة دون بعض بان كان في السوق نهاراً وفي السكة ليلاً من غير كراهة لكن غير هؤلاء  
اولى هكذا في المحيط \* ومنى كان مع الاعمى من يحفظ عليه اوقات الصلوة فتأذنه وتأذنين  
البصير سواء هكذا في النهاية \* ويكره اداء المكنونة بالجماعة في المسجد بغير اذان  
واقامة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولا يكره تركهما لمن يصلي في المصرا اذا وجد  
في المحلة ولا فرق بين الواحد والجماعة هكذا في التبيين \* والأفضل ان يصلي بالاذان  
والاقامة كذا في التمر تاشي \* واذا لم يؤذن في تلك المحلة بكرة لتركها ولو ترك الاذان وحده  
لا يكره كذا في المحيط \* ولو ترك الاقامة بكرة كذا في التمر تاشي \* ويكره للمسافر  
تركها وان كان وحده هكذا في المبسوط \* ولو ترك الاقامة اجزاء ولكنه يكره هكذا في

شرح الطحاوى \* فان اذنوا في وقت وجبت \* وكذلك ان اقلهم يؤذن هكذا في المبسوط \* ولو صلى في بيته في قرية لم يكن له الاقامة مسجد فيه اذان واقامة فحكمه حكم من صلى في بيتي في المصر وان لم يكن فيها مسجد فحكمه حكم المسافر كذا في الشمني شرح النقاية \* وان كان في كرم اوضيعة يكتب في اذان القرية او للبلدة ان كان قريبا والا فلا \* وحذا القريب ان يبلغ الاذان اليه منها كذا في مختار الفتاوى \* وان اذنوا كان اولي كذا في الخلاصة \* وان صلوا بجماعة في المفازة وتركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره كذا في فتاوى قاضيخان \* اهل المسجد اذا صلوا باذان وجماعة بكرة تكرر الاذان والجماعة فيه \* ولو صلى بعض اهل المسجد جماعة بجماعة ثم دخل المؤذن والامام وبقيت الجماعة فالجماعة المستسنة لهم والكراهة للاولي كذا في المضمرات \* ولو صلى فيه غير اهل بالجماعة فلا بأس لاهل ان يصلوا فيه بالجماعة كذا في محيط السرخسي \* جماعة من اهل المسجد اذنوا في المسجد على وجه المخافة بحيث لم يسمع غيرهم ثم حضر قوم من اهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الاول فاذنوا على وجه الجهر ثم علموا ما صنع الفريق الاول فلمهم ان يصلوا بالجماعة على وجهها ولا مرة للجماعة الاولى كذا في فتاوى قاضيخان في فصل الاذان \* مسجد ليس له مؤذن وامام معلوم صلى فيه الناس فوجاً فوجاً بجماعة فلا فضل ان يصلي كل فريق باذان واقامة على حدة كذا في فتاوى قاضيخان في فصل المسجد \* قوم ذكروا فساد صلوة صلوا في المسجد في الوقت قضاها بجماعة فيه ولا يعيدون الاذان ولا الاقامة \* وان قضاها بعد الوقت قضاها في غير ذلك المسجد باذان واقامة كذا في الزاهدی \* ومن فاته صلوة في وقتها فقصاها اذن لها واقام واحدا كان او جماعة كذا في المحيط \* وان فاته صلوات اذن للاولي واقام وكان مخيراً في الباقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على الاقامة كذا في الهداية \* وان اذن واقام لكل صلوة فحسن ليكون القضاء على سنن الاداء كذا في الكافي \* وهكذا في المبسوط للامام السرخسي \* والتخير في البواقي انما هو اذا قضاها في مجلس واحد اما اذا قضاها في مجالس يشترط كلاهما هكذا في البحر الرائق \* والضايلة مندنان كل فرض اداء كان او قضاء يؤذن له ويقام سواء اداء منفرداً او بجماعة الا الظهر يوم الجمعة في المصر فان اداء باذان واقامة مكروه كذا في التبيين \* وفي الجمع بين الصلوتين بعرفة ومزدلفة يؤذن ويقيم للاولي ويقيم للثانية ولا يؤذن \* اذا غشى على المؤذن

في الاذان او الإقامة يستقبل غير \* وكذا اذا مات في احدى \* ولوسيقته المحدث في \*  
 فذهب ليتوضأ يستقبل غير \* او هو اذا رجع هكذا في فتاوى قاضيخان \* قال مشائخنا رحمهم الله  
 الاول ان يتم الإنسان ان احدث فيه واتم الإقامة ان احدث فيها ثم يذهب ويتوضأ كذا  
 في المحيط \* اثنا حصر المؤذن في خلال الاذان او الإقامة ولم يكن هناك من يلقنه يجب  
 الاستقبال \* وكذا اذا خرس في احدى \* وعجز عن الاتمام يستقبل غير كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 اذا وقف في خلال الاذان بعيدة اذا كانت الوقت بحيث تعد فاصلته وان كانت يسيرة مثل القنص  
 والسعال لا يبعد هكذا في التاتارخانية نافلا من البيعة \* ويكره التنصيح في الاذان بغير مذر  
 فان كان بعد فلا بأس به هكذا في السراج الوهاج \* ويكره رد السلام في الاذان والإقامة  
 ولا يجب الرد بعده على الاصح كذا في الزاهدي \* ولا ينبغي للمؤذن ان يتكلم في الاذان  
 او في الإقامة او يمشی فان تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال \* واذا انتهى المؤذن في الإقامة  
 الى قوله قد قامت الصلوة له الخيار ان شاء اتمها في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلوة كذا  
 في فتاوى قاضيخان والمحيط \* الفصل الثاني في كلمات الاذان والإقامة وكليهما \*  
 الاذان خمس عشرة كلمة \* وآخرة عند لا اله الا الله كذا في فتاوى قاضيخان \* وهي الله اكبر  
 الله اكبر الله اكبر الله اكبر \* اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله \* اشهد ان  
 محمداً رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله \* حي على الصلوة حي على الصلوة \* حي  
 على الفلاح حي على الفلاح \* الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله هكذا في الزاهدي \* والإقامة سبع عشرة  
 كلمة \* خمس عشرة منها كلمات الاذان وكلمتان قوله قد قامت الصلوة مرتين كذا في فتاوى  
 قاضيخان \* ويزيد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين كذا في الكافي \* ولا يؤذن  
 بالغار سية ولا بلسان آخر غير العربية كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الاظهر والاصح كذا في الجوهرة  
 النيرة \* ومن السنة ان ياتي بالاذان والإقامة جهراً رافعاً بهما صوته الا ان الإقامة  
 اخفض منه هكذا في النهاية والبدائع \* وينبغي ان يؤذن على المئذنة او خارج المسجد  
 ولا يؤذن في المسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* والسنة ان يؤذن في موضع عال يكون اسمع  
 لجيرانه ويرفع صوته كذا في البحر الرائق \* ويكره للمؤذن ان يرفع صوته فوق الطاقة كذا في  
 المضمرات \* ويقع على الارض هكذا في القنية \* وفي المسجد هكذا في البحر الرائق \* ولا ترجع

في الاذان وهو ان ياتي بالشهادتين مرتين متخافتة ثم يرجع بعد قوله في المرة الثانية اشهد ان  
 محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله اشهد ان لا اله الا الله راضاً صوته فيكسر الشهادتين فيقول لكل  
 من الشهادتين اربع مرات مرتين على سبيل الاحتفاء ومرتين على سبيل البهر كذا في القبلية \*  
 وترسل في الاذان ويحذر في الإقامة وهذا بيان الاستحباب كذا في الهداية \* حتى لو ترسل فيهما  
 لم يحذر فيهما او ترسل في الإقامة وحذر في الاذان جاز كذا في الكافي \* وقبل يكره وهو الحق هكذا  
 في فتح القدير \* والترسل ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف \* ثم يقول مرة اخرى مثل \*  
 وكذلك يقف بين كل كلمتين الى آخر الاذان \* والمصدر الوصل والسرعة كذا في الثاقل خاتمة  
 نافلا من البنايع \* ويسكن كلمتهما على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة بنوى الوقف  
 كذا في التبيين \* والمدة في اول التكبير كثر وفي آخره خلة فاحش كذا في الزاهد \* ويرتب  
 بين كلمات الاذان والإقامة كما شرع كذا في محيط السرخسي \* واذا قدم في اذانه او في اقامته  
 بعض الكلمات على بعض نحو ان يقول اشهد ان محمد رسول الله قبل قوله اشهد ان لا اله الا الله  
 فالأفضل في هذا ان ماسبق على اوانه لا يعتد به حتى يعيده في اوانه وموضعه وان مضى على  
 ذلك جازت صلواتهم كذا في المحيط \* وبوالى بين كلمات الاذان والإقامة حتى لو اذن  
 فظن انه اقامة ثم علم بعد ما فرغ فالأفضل ان يعيد الاذان ويستقبل الإقامة مراعاة للموالاتة \* وكذا اذا  
 اخذ في الإقامة فظن انه اذان ثم علم فالأفضل ان يتدى بالامامة كذا في البدائع والغاية للسروجي \*  
 ويستقبل بهما القبلة ولو ترك الاحتفال جاز ويكره كذا في الهداية \* واذا انتهى الى الصلوة  
 والعلاج حول وجهه يميناً وشمالاً وقد مآه مكانهما سواء صلى وحده او مع الجماعة وهو الصحيح \*  
 حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود ينبغي ان يحول وجهه يمنة وبسرعة عند هاتين الكلمتين  
 هكذا في المحيط \* وكيفية ان يكون الصلوة في اليمين والفلاح في الشمال \* وفي الصلوة  
 في اليمين والشمال والعلاج كذلك والصحيح الاول كذا في التبيين \* وان استدرك في صومعته  
 عند انساها فحسن هكذا في البدائع \* فيستدبر المؤذن في المئذنة عند الحيعتين ويخرج راسه  
 من الكوة اليمنى ويقول حي على الصلوة مرتين ثم من الكوة اليسرى ويقول حي على الفلاح  
 مرتين \* وهذا ان لم يتم الاعلام مع بقاء المؤذن في مقامه كذا في شرح النفاية للشيخ ابي المكارم \*  
 واما اذا تم تحويل الرأس يميناً وشمالاً فيكتفى بذلك فلا يزال القدمان عن مكانهما كذا في

هاتان شرح الهداية \* وبكره التلحين وهو التلحين بحيث يؤدي الى تغيير محكماته ~~في~~   
 في شرح المجمع لابن الملك \* وتحسين الصوت للاذان حسن مالم يكن لحنا كذا في السراج ~~في~~   
 وهكذا في شرح الوقاية \* وجعل اصبعه في اذنيه وان لم يفعل فحسن لانه ليس بسنة اصلية   
 وانما شرح لابجل المبالغة في الاعلام \* وان جعل يديه على اذنيه فحسن هكذا في التبيين \*   
 وجعل اصبعه في اذنيه سنة الاذان ليرفع صوته بخلاف الاقامة كذا في الفقيه \* والتثويب   
 حسن عند المتأخرين في كل صلوة الا في المغرب هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \*   
 وهو رجوع المؤذن الى الاعلام بالصلوة بين الاذان والاقامة \* وتثويب كل بلدة على   
 ما تعارفوه اجابا لتخصيص او بالصلوة الصلوة او قامت قامت لانه للمبالغة في الاعلام وانما يحصل   
 ذلك بما تعارفوه كذا في الكافي \* ويؤذن للفجر ثم يقعد قدر ما يقرأ عشرين آية ثم يثوب ثم يقعد   
 مثل ذلك ثم يقوم كذا في التبيين \* ويفصل بين الاذان والاقامة مقدار ركعتين واربع يقرأ   
 في كل ركعة لسو من عشر آيات كذا في الزاهدي \* والوصل بين الاذان والاقامة مكروه   
 بالاتفاق كذا في معراج الدررية \* ولا يلازم المؤذن في الصلوة التي فعلها تلويح مسنون ولا يستحب   
~~ان يجلس بين الاذان والاقامة كذا في المحيط فان لم يصل يجلس بينهما \*~~   
 في المغرب فقد اتفقوا على ان الفصل لا بد منه فيه ايضا كذا في العنانية \* واختلفو في مقدار الفصل   
 فعند ابي حنيفة رح المستحب ان يفصل بينهما بسكتة يسكت قايما ساعة ثم يقوم \* ومقدار   
 السكتة عند قدماء يمتنع فيه من قراءة ثلث آيات قصار او آية طويلة \* وعند ما يفصل بينهما   
 بجلسة خفيفة مقدار الجلسة بين الخطبتين \* وذكر الامام الطوائفي الخلاف في الافضلية حتى   
 ان عند ابي حنيفة رح ان جلس جازوا افضل ان لا يجلس \* وعند ما على العكس كذا في   
 النهاية \* ويستحب ان يدعوي بين الاذان والاقامة كذا في السراج الوهاج \* وينظر المؤذن   
 الناس ويقوم للضعيف المستعجل ولا ينتظر رئيس الجماعة وكبيرها كذا في معراج الدرية \*   
 ينبغي ان يؤذن في اول الوقت ويقوم في اوسطه حتى يفرغ التوضي من وضوئه والمصلّي   
 من صلواته والمعتبر من قضاء حاجته كذا في التارخانة ناقلا من الحجّة \* اذا دخل الرجل   
 عند الاقامة بكرة له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن قوله حي على الفلاح   
 كذا في المضمرات \* ان كان المؤذن غير الإمام وكان القوم مع الإمام في المسجد فانه يقوم الإمام



والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة وهو الصحيح \* فاما اذا كان الامام خارج المسجد فان دخل المسجد من قبل الصفوف فكلمنا جازمنا فقام ذلكم الغضب واليه مال شمس الأئمة الحلواني والسرخسي وشيخ الاسلام خواهرزاده \* وان كان الامام دخل المسجد من قدامهم يقومون كما رأوا الامام \* وان كان المؤذن والامام واحدا فن اقام في المسجد فالقوم لا يقومون مالم يفرغ من الاقامة \* وان اقام خارج المسجد فمما نحن متفقوا على انهم لا يقومون مالم يدخل الامام المسجد \* وبكر الامام فيقول قوله قد قامت الصلوة \* قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني وهو الصحيح هكذا في المحيط \* ومما يتصل بذلك اجابة المؤذن يجب على السامعين عند الاذان الاجابة \* وهي ان يقول مثل ما قال المؤذن الا في قوله حتى على الصلوة وحتى على الفلاح فانه يقول مكان حتى على الصلوة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومكان قوله حتى على الفلاح ما شاء الله كان ومالم يشأ لم يكن كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في فتاوى الغرائب \* وكذا في قول المؤذن الصلوة خير من النوم لا يقول السامع مثله ولكن يقول صدقت وبررت كذا في محيط السرخسي \* سمع الاذان وهو يمشي فالاولى ان يبقى ساعة ويجب كذا في القبة \* واجابة الاقامة مستجابة كذا في فتح التدبير \* واذا بلغ قوله قد قامت الصلوة يقول السامع اقامها الله وادامها مادامت السموات والارض \* وفي سائر الكلمات يجب كما يجب في الاذان كذا في فتاوى الغرائب \* ولا ينبغي ان يتكلم السامع في خلال الاذان والاقامة ولا يشتغل بقراءة القرآن ولا بشئ من الاعمال سوى الاجابة \* ولو كان في القراءة ينبغي ان يقطع ويشتغل بالاستماع والاجابة كذا في الهدائع \* ولا بأس بان يشتغل بالدعاء عند الاقامة كذا في الخلاصة \* اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن واحدا نوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول كذا في الكفاية \*

الباب الثالث في شروط الصلوة \* وهي عندنا سبعة \* الطهارة من الاجداث والطهارة من الانجاس وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريم كذا في الزاهدى \* وفيه فصول اربعة \* الفصل الاول في الطهارة وستر العورة \* تطهير النجاسة من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه واجب هكذا في الزاهدى في باب الانجاس \* هذا اذا كانت النجاسة قسراً مانعا وامكن ازالتهما من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالتهما الا ابتداء صورته للناس

يصلّي معها \* ولو ابدأها للآلة فسق هكذا في السحر الرائق \* ويعتبر ظاهر البدن حتى لو انكشف  
بشكل نجس لا يجب عليه غسل مینه كذا في السراج الوهاج \* النجاسة ان كانت غليظة وهي  
اكثر من قدر الدرهم فصلها فريضة والصلوة فيها باطلة وان كانت مقدار درهم فصلها  
واجب والصلوة معها جائزة وان كانت اقل من قدر الدرهم فصلها حسنة وان كانت خفيفة  
فانها لا تمنع جواز الصلوة حتى تمسح كذا في المضمرات \* ستر العورة شرط لصحة الصلوة  
اذا قهر عليه كذا في محيط السرخسي \* العورة للرجل من تحت السرة حتى تجاوز ركبته فستره  
ليست بعورة عند علمائنا الثلاثة \* وركبته عورة عند علمائنا جميعاً هكذا في المحيط \* بدن الحرة عورة  
الوجهها وكتفها وقصبتها كذا في المتون \* وشعر المرأة ما على رأسها عورة واما المسترسل ففيه  
روايتان الاصح انه عورة كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح وبه اخذ الفقهاء ابو الليث وعليه الفتوى  
كذا في معراج الدراية \* والامة كالرجل وطنها وظاهرها عورة \* ويدخل في هذا الجواب  
ام الولد والمديرة والمكاتب كذا في التبيين \* والمستمعة بمنزلة المكاتبه عند ابي حنيفة  
رح كذا في الظهيرية \* والخشخاش المشكل اذا كان رفيقاً بعورته عورة الامة والكان  
حراً لا يجوز ان يستر جميع بدنه فان ستر ما بين سرتة الى ركبته قال بعضهم يلزمه الامة  
وقال بعضهم لا يلزمه كذا في السراج الوهاج \* مراقة صلب مريانه او غيره وضوء ثوبه بالاعادة  
وان صلت بغير ثوب فصلواتها تامة استحساناً كذا في محيط السرخسي \* وسر العورة في الصلوة  
من الغير فرض بالاجماع \* ومن نفسه في فرض عند عامة المشايخ كذا في الشاهان \* فاذا  
صلّى في قميص بغير ازار وكان لو نظر رأى عورته من زيقه عند عامة المشايخ لا تقسدها وهو الصحيح \*  
وان صلّى في بيت مظلم مريانه لو تابها لم يجز صلواته بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
والنوب الرفيق الذي يصف ما تحته لا يجوز الصلوة فيه كذا في التبيين \* ولو كان عليه قميص  
ليس عليه فيرة وكان اذا سجد لا يرى احد عورته لكن لو نظر اليه انسان من تحته رأى عورته  
فهذا ليس بشئ \* قليل الانكشاف مغفولان فيه بلوى ولا بلوى في الكثير فلا يجعل مغفولاً الربع  
وما فوقه كثير ومادون الربع قليل وهو الصحيح هكذا في المحيط \* والاصح ان التقدير  
في العورة الغليظة والخفيفة بالربع هكذا في الخلاصة \* انكشاف مادون الربع مغفولان  
في مغفول واحد وان كان في عضوين او اكثر وجميع وبلغ ربع ادنى عضو منها يمنع جواز الصلوة كذا

في شرح المجمع لابن الملك \* لا يعتبر المجمع بالاجزاء كالامداس والاتساع بل بالقدر حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومن الساق تسعها يمنع لان المكشوف قدر ربع الاذن هكذا في الفنية \* وان انكشف عورته في الصلوة فسترها بلامكت جازت صلوته اجماعا وان ادبى ركنها مع الانكشاف فسدت اجماعا \* وان لم يورده لكن مكث قدر ما يمكن الاداء فتسد عند ابي يوسف رح خلا فالجمد رح ولا نص من ابي حنيفة رح كذا في شرح التقاية للشيخ ابي المكارم \* امة صلت بغير قناع فأفقت في صلوتها فان لم تستمر من ساعتها فسدت صلوتها وان سترت من ساعتها بعمل قليل جازت كذا في محيط السرخسي \* والعمل القليل ان تأخذ بيد واحدة كذا في السراج الوهاج \* والذكر يعتبر بانفراد \* وكذا الاثنيان هو الصحيح هكذا في الهداية \* والايان كلوا احد منهما مورة على حدة والدبر ثالثهما هو الصحيح كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وهكذا في النيين \* والركبة الى آخر الفخذ عضو واحد حتى لو صلى والركبتان مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلوته وهو الاصح هكذا في التجنيس \* وكذا اكسب المرأة مع ساقها كذا في شرح المجمع لابن الملك \* وما بين سرتة وعانة عضو على حدة والمراد ما حوله من جميع البدن فاذا انكشف ربه فسدت صلوته كذا في الخلاصة \* والظهر بانفراده مورة والطن كذلك وكذا الصدر كذا في التاتارخانية ناقلا عن العاتية \* والجنب تبع للطن كذا في الفنية \* وندى المرأة ان كانت صغيرة ناهدة فهي تبع لصدرها وان كانت كبيرة فهي عضو على حدة كذا في الخلاصة \* ويعتبر كل واحد مورة بانفراده وكذا الاذنان حتى لو انكشف ربع واحدة منهما فسدت كذا في الزاهدي \* ومن لم يجد ثوبا صلى قاعدا يؤمى بالركوع والسجود او قائما بركوع وسجود الاول افضل هكذا في الكافي \* لئلا كان انهارا في بيت او صحراء وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* والمراد بالوجود القدرة فان ايس له فلا يصح انه يجب عليه استعماله هكذا في الجوهرة النيرة \* العاري اذا كان يحضرته من له كسوة فانه يسأله فان لم يعطه صلى عربا \* ولو وجد في خلال صلوته ثوبا استقبل كذا في التاتارخانية ناقلا عن السراجية \* وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان هكذا في الفنية \* ويصلى العراة وحداثتها عدين وان صلوا بجماعة بتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجله الى القبلة ويضع يديه بين فخذه يؤمى ايماء وان اومى القائم اوركع او سجد القاعد جاز

كذا في الزاهدي \* في العجبة اذا وجد العاري حصبوا او ساطا صلى فيه ولا يصلي ثوباً \*  
وكذا ان امكنه ان يستر عورته بالحشيش كذا في التلخيص \* عريان قد رعل على طين يطعم به  
عورته ان علم انه يمتلئ عليه لم يجز الا ذلك كما لو قد ران بخصف عليه ورق الشجرة كذا في القنية \*  
ولو وجد ما يستره بعض العورة وجب استعماله ويستره القبل والذراع بالاتفاق هكذا في  
معراج الدراية \* وان لم يجد الا ما يستره احد هما قال بعضهم يستره الله برلانه الفحش في حالة  
الركوع وقال بعضهم يستره القبل لانه يستقبل به القبلة هكذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز  
الصلوة في ثوب التحرير للرجال ونصح للنساء ولولم يجد غيره صلى فيه لا عرياناً كذا في فتح القدير \*  
ولو ان امرأة صلت قائمة يكشف من عورتها ما يمنع جوار الصلوة ولو صلت قاعداً لا يكشف شيئاً  
منها فانها تصلي قاعداً كذا في التبيين \* في العناية اذا انكشف ربع عورتها عند السجود تركت  
السجود كذا في التلخيص \* والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب قميص وازار  
وعمامة \* اما لو صلى في ثوب واحد متوشحاً بدنه يجوز صلوته من غير كراهة \* وان صلى  
في ازار واحد يجوز وبكره \* واما المرأة المستحب لها ان تصلي في ثلثة اثواب ايضاً قميص  
وازار وقلعة \* فان صلت في ثوبين جازت صلواتها كذا في الخلاصة \* وان صلت في ثوب واحد  
متوشحة به لا يجوز الا اذا سترت به رأسها وجميع جسدها كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى  
رجلان في ثوب واحد واستركوا احد بطرف منه اجزاء \* وكذا الواقعي احدى طرفيه على نائم  
اجزاء كذا في الجوهرة النيرة \* ولو كان الثوب يغطي جسداً وربع رأسها تركت تغطية الرأس  
لا يجوز \* ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضرها تركه والاستراخاض كذا في التبيين \* عريان وجد قطعة  
تستر ربع اصغر العورات فلم يستر فسدت والا فلا كذا في القنية \* وان صلى في الماء ان كان  
كدرا صحت وان كان صافياً يمكن رؤيته عورته لا تصح كذا في السراج الوهاج \* الفصل الثاني  
في طهارة ما يستره العورة وغيرها \* وجد ثوباً ربه طاهر وصلى عرياناً لم يجز \* وان كان اقل  
من ربه طاهراً او كله نجساً خبيرين ان يصلي عرياناً قاعداً باماء وبين ان يصلي فيه قائماً بركوع  
وسجود وهو افضل كذا في الكافي \* ولولم يجد الا جلد ميتة غير مدبوغ لا يجوز ان يستره عورته  
ولم يجز صلوته فيه كذا في السراج الوهاج \* ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما اكثر  
من قدر الدرهم يتخير ما لم يبلغ احد همارع الثوب لاستوائهما في المنع كذا في التبيين \*

والمستحب الصلوة في أقلهما نجاسة كذا في الخلاصة \* ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر أقل يصلى في أقلهما مأ ولا يجوز عكسه \* ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلثة أرباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء \* والأفضل ان يصلى في أقلهما نجاسة \* ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع يصلى في الذي ربعه طاهر ولا يجوز العكس هكذا في التبيين \* ولو كان الدم في ناحية من الثوب والطاهر منه بقدر ما يمكنه ان يتزيره لم يجز الا ان يصلى فيه لانه يمكنه ستر العورة بثوب طاهر \* ولم يفصل بين ما اذا تحرك الطرف الآخر ولم يتحرك كذا في محيط السرخسى \* الاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلى ببلتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء وإن اختلفتا فعليه ان يختار أهونهما كذا في البحر الرائق \* اذا اشتبه عليه الثوب الطاهر من النجس تحرّى وصلّى وإن كانت الغلبة للثياب النجسة كذا في السراجية \* ولو وقع تحرّيه على ثوب وصلّى فيه الظهر ثم وقع تحرّيه على ثوب آخر فصلّى فيه العصر فالعصر فاسدة \* ولو كان معه ثوبان لا يعلم فيهما نجاسة فصلّى الظهر في أحدهما ثم صلى العصر في الآخر ثم المغرب في الاول ثم العشاء في الثاني ثم رأى في أحدهما نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري أيهما الاول والثاني فالظهر والمغرب جائزان والعصر والعشاء فاسدان \* وهذا ما لو صلى الظهر في الاول بالتحرّى والعصر في الثاني وفي الاول المغرب وفي الثاني العشاء سواء ذكره الامام السرخسى كذا في الخلاصة \* واذا صلى في قوب وعدة انه نجس قلما فرغ من صلوته تبين انه طاهر يجوز صلوته كذا في المحيط \* اذا كان مع العريان ثوب ديباج وثوب كبراس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم يصلى في الديباج كذا في الخلاصة \* المصلّى اذا رأى على ثوبه نجاسة هي أقل من قدر الدرهم ان كان في الوتة سعة فلا فضل ان يغسل الثوب ويستقبل الصلوة \* وان كان تقوته الصلوة بجماعة ويجد في موضع آخر فكذاك \* وان خاف ان لا يجد الجماعة او يفوته الوقت مضى على صلوته كذا في الذخيرة \* هذا اذا كان في الصلوة وان لم يكن فيها لكن انتهى الى القوم وهم في الصلوة وهو يخشى ان غسله تقوته الجماعة أحب الى ان يدخل في الصلوة ولا يغسله كذا في الخلاصة \* ان وجد في ثوبه نجاسة مغلظة أكثر من قدر الدرهم ولا يدري متى اصابه لا يعيد شيئا من صلوته بالاجماع وهو الاصح كذا في محيط السرخسى والجوهرية النيرة \* ولو رأى في ثوب امامه

نجاسة اقل من قدر الدرهم فان كان من مذهب المقتدى ان النجاسة القليلة لا تمنع الصلوة و  
مذهب الامام انها تمنع فصلّى الامام وهو لا يعلم جازت صلوة المقتدى ولا يجوز صلوة الامام و  
ان كان مذهبهما على العكس فتحكمهما على العكس كذا فى فتاوى قاضيان فى باب النجاسات \*  
قال نصرّوبه تأخذ كذا فى الذخيرة \* النجاسة لو كانت على خفين وعلى الثوب وكل واحد  
منهما اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع بينهما صارت اكثر من قدر الدرهم يجمع ويمنع جواز  
الصلوة \* وكذا لو كانت فى ثوب المصلّى فى مواضع كذا فى الخلاصة \* ولو صلّى فى ثوب ذى طاق  
واحد كالقميص ونحوه وعليه نجاسة اقل من قدر الدرهم قد نفذت النجاسة الى الجانب الآخر ولو جمعا  
يكون اكثر من قدر الدرهم لا يمنع جواز الصلوة فى قولهم وليس كالنجاسة المتفرقة فى ثوب واحد \*  
ولو صلّى فى ثوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم ولو جمعا تكون اكثر من قدر الدرهم  
فانه يجمع بينهما ويمنع جواز الصلوة \* ولو صلّى فى ثوب ذى طاقين فاصابت النجاسة  
احد الطاقين ونفذت الى الآخر على قول ابى يوسف رح هو كوثب واحد لا تمنع جواز الصلوة وعلى  
قول محمد رح تمنع وقول ابى يوسف رح اوسع وقول محمد رح احوط كذا فى فتاوى قاضيان \* ولو  
صلّى ومعه درهم تنجس جانباه المختار انه لا يمنع الجواز كذا فى الخلاصة \* وهو الصحيح لان الكل  
درهم واحد هكذا فى فتاوى قاضيان \* اذا كان موضع الله نجسا وموضع جبهته طاهرا يجوز  
صلوته بلا خلاف \* وكذلك اذا كان موضع الله طاهرا وموضع جبهته نجسا وسجد على الله  
يجوز صلوته بلا خلاف \* وان كان موضع الله وجبهته نجسا ذكر الزندى فى نظمه قال ابو حنيفة  
سجد على الله دون جبهته ويجوز صلوته وان لم يكن بجبهته هذرو عندهما لا يجوز صلوته الا اذا  
كان بجبهته هذرا كذا فى المحيط \* وان سجد بهما لا يجوز على الاصح هكذا فى محيط السرخسى \*  
وان كانت النجاسة تحت قدمى المصلّى منع الصلوة كذا فى الوجيز للكردرى \* ولا يفرق  
الحال بين ان يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين ان يكون موضع الاصابع نجسا واذا  
كان موضع احدى القدمين طاهرا وموضع الاخرى نجسا فوضع قدميه اختلف المشائخ فيه \*  
الاصح انه لا يجوز صلوته \* فان وضع احدى القدمين التى موضعها طاهرا ورفع القدم الاخرى  
التي موضعها نجس وصلّى فان صلوته جائزة كذا فى المحيط \* وان كانت النجاسة تحت يديه  
او ركبتيه فى حالة السجود لم يفسد صلوته فى ظاهر الرواية \* واختارا بوالثب انها تفسد وصحّح فى

العيون كذا في السراج الوهاج \* اذا صلى على مكان طاهر وسجد عليه الا انه اذا سجد يقع  
 ثيابه على ارض نجسة يابسة او ثوب نجس جازت صلوته كذا في المحيط \* ان كانت النجاسة  
 تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم ولو جمعت تصهرا اكثر من قدر الدرهم فانها تجمع وتمنع جواز  
 الصلوة كذا في فتاوى فاضل في فصل النجاسة التي تصيب الثوب \* وفي المضمرات هو المختار \*  
 وفي الفتاوى العنايه وكذا يجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم كذا في التاتارخانية \*  
 واذا كان في ثوب المصلي اقل من قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم لكن لو جمع  
 يبلغ اكثر من قدر الدرهم لا يجمع كذا في الخلاصة \* اذا قام المصلي على مكان طاهر ثم تحول  
 الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على النجاسة مقدار ما يمكنه فيه اداء ادنى ركن  
 جازت صلوته والا فلا كذا في فتاوى فاضل في فصل النجاسة التي تصيب الثوب والمكان \*  
 ولو افتتح الصلوة على مكان نجس ثم انتقل الى مكان طاهر لا يصير ثابرا في الصلوة كذا في  
 الخلاصة \* ولو صلى على الدابة وعلى سرجها نجاسة مثل الدم والعذرة اكثر من قدر الدرهم فصلوته  
 فاسدة والصحيح انه يجزئه كذا في محيط السرخسى \* ولو صلى على بساط وفي ناحية منه نجاسة  
 ان لم تكن في موضع قدميه ولا في موضع سجوده لا تمنع اداء الصلوة سواء كان البساط كبيرا او  
 صغيرا بحيث لو حرك احد طرفيه يتحرك الطرف الآخر هو المختار كذا في الخلاصة في الفصل  
 الرابع في مسح الرأس \* وكذا الثوب والحصير هكذا في السراج الوهاج \* وفي الحجة البساط  
 اذا اصابته نجاسة ولا يدري في أى موضع هي فانه يجوز ان يتحرى فيصلّى في الموضع الذي  
 يطمين قلبه انه طاهر كذا في التاتارخانية \* ولو كانت النجاسة على بطانة مصلاة او في حشوها  
 جازت الصلوة عليها اذا لم يكن احدها مضطبا على صاحبه ولا مضربا \* وان كان احدهما مضطبا  
 على صاحبه يجوز على قول محمد لانه بالخطاة والنضرب لم يصروا باحد او عند ابي يوسف  
 لا يجوز هكذا في محيط السرخسى \* وقول ابي يوسف اقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى  
 فاضل \* ولو كانت النجاسة رطبة فالقبي عليها ثوبا وصلّى ان كان ثوبا يمكن ان يجعل من عرضه  
 ثوبان كالنهالي يجوز عند مجيب وان كان لا يمكن لا يجوز وان كانت يابسة جازت اذا كان يصلح  
 ساترا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى اذا انتهى ثوبه والاعلى طاهر دون الاسفل يجوز كذا في السراج  
 الوهاج وشرح المنية لامير الحاج ناقلا من المنهجي \* ولو قام على النجاسة وفي رجليه نعلان

او جوربان لم يجز صلوته هكذا في محيط السرخسي \* ولو خلع نعليه وقام عليهما جاز سواء  
 كان ما يلي الارض منه نجساً او طاهراً اذا كان ما يلي القدم طاهراً والآخر اذا كان احدهما  
 نجساً فقام على الوجه الطاهر وصلّى جاز مفرقة كانت او موضوعة هكذا في فتاوى قاضيان \*  
 واذا صلى على حجر الرحن او على باب او بساط غليظ او على مكعب ظاهرة طاهر وباطنه نجس  
 يجوز عند محمد بن حبه كان يعني الشيخ ابو بكر الاسكاف \* وهو الاشبه بالترجم \* هكذا في شرح  
 منية المصلي لامير الحاج \* وكذا البلد هكذا في المحيط \* وكذا الخشب اذا كان غلظه بحيث  
 يقبل القطع هكذا في الخلاصة \* اذا اراد ان يصلي على ارض عليها نجاسة فكسبها بالتراب  
 ينظر ان كان التراب قليلا بحيث لو استثمته بجذرائه النجاسة لا يجوز وان كان كثيراً لا يجد  
 الرائحة يجوز هكذا في التارخانية \* انا كان على الثوب المبسوط نجاسة وفرض عليه التراب لا يجوز  
 هكذا في السراج الوهاج \* ولو بسط كمّة على موضع النجاسة ومجد عليه الصحيح انه لا يجوز  
 هكذا في التارخانية \* ولو صلى في جبة مسحوة فوجد في حشوها بعد الفراغ فارة ميتة يابسة  
 ان كان للجبة ثقب او خرق اعاد صلوة ثلثة ايام وان لم يكن اعاد جميع ما صلى في تلك الجبة  
 كذا في السراج الوهاج \* وما يتصل بذلك مما نل اذا صلى وفي كمّة بيضة مذرة قد حال معها ما  
 جازت صلوته وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت كذا في فتاوى قاضيان \* في النصاب رجل صلى وفي  
 كمّة فارورة فيها بول لا يجوز الصلوة سواء كانت ممثلة او لم تكن لان هذا ليس في مظانّه ومعدنه بخلاف  
 البيضة المذرة لانه في معدنه ومظانه وعليه الفتوى كذا في المصنوعات \* ولو صلى والشهيد على  
 عاتقه وعلى ثوبه دم كثير يجوز صلوته ولو كان ثوب الشهيد على عاتقه دون الشهيد لا يجوز \* رجل  
 دخل في الصلوة وفي كمّة فرخة حية فلما فرغ من صلوته رآها ميتة فان كان غالب ظنه انها ماتت  
 في صلوته تجب عادة الصلوة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشكلاً لا يجب عليه الا عادة كذا  
 في الخلاصة \* اعاد سنّه جازت صلوته وان زاد على قدر الدرهم \* لا خلاف بين علما ثنائنا على ظاهر  
 المذهب وهو الصحيح ان من الادمى طاهر هكذا في الكافي \* ولو صلى وفي عتقه فلانة فيها من كلب  
 او ذئب يجوز صلوته \* اذا صلى ومعه فارة او هرة او حبة يجوز صلوته وقد اساء وكذا اكل ما يجوز  
 التوضي بسورة \* وان كان في كمّة نعل او جرد كلب او خنزير لا يجوز صلوته لان سورة نجس  
 كذا في فتاوى قاضيان \* اذا وضع في حجر المصلي الصبي الغير المستمسك وعليه نجاسة مانعة



ان لم يمكث قدر ما امكنه اداء ركن لا تقسد صلوته وان مكث تقسد بخلاف ما لو استمسك وان طال مكثه وكذا الجماعة المتبجعة اذا جلست عليه هكذا في الخلاصة وفتح القدير \* وكذا الجنب والمحدث اذا حمل المصلّي جازت صلوته هكذا في السراج الوهاج \* ويكره الصلوة في تسع مواطن \* في قوارع الطريق \* ومواطن الابل \* والمزبلة \* والمجزرة \* والمخرج \* والمفتل والحمام \* والمقبرة \* ومطبخ الكعبة \* ولا بأس بالصلوة والسجود على الخشيش والحصى والبسط والبوارى هكذا في فتاوى قاضيخان \* ولو كان الثوب المتجسّس معلقاً فوق راسه اذا قام المصلّي يصير على كتفه فصلّي ركنا معه تقسد صلوته وكذا الوضوء عليه فباء نجس هكذا في الخلاصة \* اذا رأى الرجل في ثوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم ان كان في قلبه انه لا خيرة بذلك يغسل النجاسة فانه يخبر وان كان في قلبه انه لا يلتفت اليه قوله وسعه ان لا خيرة والا امر بالمعروف واليها هذا كذا في فتاوى قاضيخان \* قال الامام السرخسي الامر بالمعروف واجب مطلقاً من غير هذا التفصيل كذا في الخلاصة \*

الفصل الثالث في استقبال القبلة \* لا يجوز لاحد اداء فريضة ولا نافلة ولا سجدة تلاوة ولا صلوة جنازة الا متوجّها الى القبلة كذا في السراج الوهاج \* اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة فيلزمه التوجه الى عينها كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا فرق بين ان يكون بينها وبينه حائل من جدار او لم يكن كذا في التبيين \* حتى لو صلّى مكّي في بيته ينبغي ان يصلّي بحيث لو ازيلت الجدران يقع استقباله على شطر الكعبة كذا في الكافي \* ولو صلّى مستقبلاً بوجهه الى الحطيم لا يجوز كذا في المحيط \* ومن كان خارجاً من مكة فقبلته جهة الكعبة وهو قول عامة المشايخ هو الصحيح هكذا في التبيين \* وجه الكعبة تعرف بالدليل \* والدليل في الامصار والقرى المحارِب التي نصبها الصحابة والتابعون فعلينا اتباعهم فان لم تكن فالسؤال من اهل ذلك الموضع \* واما في البحار والمغازي فدليل القبلة النجوم هكذا في فتاوى قاضيخان \* والمعتبر التوجه الى مكان البيت دون البناء \* وفي فتاوى الحجة الصلوة في الآثار العميقة والجبال والثلال الشامخة وعلى ظهر الكعبة جائزة لان القبلة من الارض السابعة الى السماء السابعة بحذاء الكعبة الى العرش كذا في المضمرات \* ولو صلّى في جوف الكعبة او على سطحها جاز الى أي جهة توجه ولو صلّى على جدار الكعبة فان كان وجهه الى سطح الكعبة يجوز والا فلا هكذا في المحيط \* مريض صاحب فراش لا يمكنه

ان يحول وجهه وليس بحضرته احد يوجهه بجزيه صلوته الي حيثما شاء كذا في الخلاصة \*  
وكذا اذا كان من يحوله ولكن يفسد التحويل هكذا في الظهيرية \* ومن كان خائفا يصلي الي  
اى جهة قدر كذا في الهداية \* ويستوى فيه الخوف من عدو واسع اولس \* وكذا اذا كان  
على خشبة في البحر وهو يخاف الفرق اذا انحرف الى القبلة هكذا في النبين \* وكذلك  
اذا صلى القريضة بالعدو على دابة والناقلة بغير عذر فله ان يصلي الي اى جهة توجه كذا في  
منية المصلي \* ومن اراد ان يصلي في سفينة تطوعا او فريضة فعليه ان يستقبل القبلة ولا يجوز له  
ان يصلي حينما كان وجهه كذا في الخلاصة \* حتى لو دارت السفينة وهو يصلي توجه الى القبلة  
حيث دارت كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* ان اشتهت عليه القبلة وليس بحضرته  
من يسأله عنها اجتهد وصلي كذا في الهداية \* فان علم انه اخطأ بعد ما صلى لا يعيدها \* وان  
علم وهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبنى عليها كذا في الزاهدى \* واذا كان بحضرته من يسأله  
عنها وهو من اهل المكان عالم بالقبلة فلا يجوز له التحري كذا في النبين \* ولو كان بحضرته من يسأله  
عنها فلم يسأله وتحري وصلي فان اصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي \* وهكذا  
في مخرج الطحاوى \* وحد الحضر ان يكون بحيث لو صاح به سمعه كذا في الجوهرية النيرة \*  
ولو اشتهت القبلة في المغازة فوقع اجتهدا الى جهة فاجزأ بعد لان ان القبلة الى جهة اخرى  
فان كانا مسافرين لا يلتفت الي قولهما اما اذا كانا من اهل ذلك الموضع لا يجوز له الا ان يأخذ  
بقولهما كذا في الخلاصة \* فان تحري وصلي الي غير جهة التحري بعد ها وان اصاب القبلة  
كذا في منية المصلي \* ولو صلى الي جهة من غير ان يشك في امر القبلة ثم شك بعد ذلك فهو  
على الجواز حتى يعلم فساد ييقن فيجب عليه الاعادة كذا في الخلاصة \* فان ظهر في خلال  
الصلوة انه اخطأ بلزمه الاستقبال وان ظهر انه اصاب القبلة اختلفوا فيه والصحيح انه يتم ولا يستقبل  
هكذا في فتاوى فاضلحان \* ولو شك ولم يتحرر وصلي من غير تحرر فان زال الشك في الصلوة  
بان اصاب او اخطأ يستقبل الصلوة والا فان ظهر الخطأ بعد الفراغ ولم يظهر شيء يعيد وان ظهر  
الاصابة مضى الامر هكذا في الخلاصة \* تحري فلم يقع تحريره على شيء قبل يؤخر وقبل  
يصلي الى اربع جهات وقيل بخبر كذا في البحر الرائق \* والاصوب الاداء كذا في المضمرة \* فان  
صلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وكذا ان ظهر انه اخطأ ولم يظهر شيء هكذا في الظهيرية \*

لودخل بلدة وعابى المماريب المنصوبة بصلّى اليها ولا يتحرى وكذا لو كان في المغارة والسماء مصحبة وله علم باستدلال النجوم على القبلة لا يتحرى كذا في محيط السرخسى \* رجل دخل مسجدا لا محراب له وقبلة مشكلة فصلّى بالتحرى ثم ظهر انه اخطأ كان عليه الاعادة لانه قادر على السؤال من الاهل وان تبين انه اصاب جازت صلوته كذا في فتاوى قاضيان \* ولو سألهم فلم يخبروه وتحرى وصلّى جاز وان تبين انه اخطأ كذا في محيط السرخسى \* رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحرى فتبين انه صلى الى غير القبلة جازت صلوته لانه ليس عليه ان يقرع ابواب الناس للسؤال من القبلة \* ولو صلى ركعة بالتحرى ثم تحول رأبه الى جهة اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تحول رأبه الى الجهة الاولى اختلف فيه المشايخ منهم من قال يتم صلوته الى الجهة الاولى ومنهم من قال يستقبل الصلوة كذا في فتاوى قاضيان \* رجل صلى في مغارة بالتحرى فاقتدى به رجل من غير تحرر ان اصاب الامام القبلة جازت صلوتهما وان اخطأ جاز صلوة الامام دون المقتدى كذا في الخلاصة \* رجل اشتبهت عليه القبلة بسكة بان كان مصبوسا ولم يكن يحضرته من يسأله فصلّى بالتحرى ثم تبين انه اخطأ روى عن مسدد رح انه لاعادة عليه وهو اقبس وكذلك اذا كان بالمدينة هكذا في الظهيرية \* ولو اشتبهت عليه القبلة فصلّى ركعة بالتحرى فتحول رأبه الى جهة فصلّى الثانية الى تلك الجهة هكذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات من مسدد رح انه يجوز كذا في فتاوى قاضيان \* ولو صلى ركعة بالتحرى الى جهة ثم تحول رأبه الى جهة اخرى فصلّى الركعة الثانية الى الجهة الثانية ثم تذكر انه ترك سجدة من الركعة الاولى اختلف المشايخ فيه والصحيح انه يفسد صلوته كذا في القبية \* رجل دخل في الصلوة بالتحرى واجتهاد كان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم في الصلوة فتحول وجهه الى القبلة فجاء رجل قدمه بحاله الاول ودخل في صلوته فصلوة الاول جائزة وصلوة الداخل فاسدة \* الاممى اذا صلى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل وحوله الى القبلة واقتدى به ان كان الاممى حين افتتح الصلوة وجد من يسأله عن القبلة فلم يسأل فسدت صلوة الامام والمقتدى وان لم يجد من يسأله جازت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ان قوما اشتبهت عليهم القبلة في ليلة مظلمة وهم في بيت ليس يحضرهم احد عدل يسألونه وليس ثمة علامة يستدل بها على جهة القبلة اركانوا في المغارة فتحرّوا جميعا وصلوا وان اخطأ واحد انا جازت صلوتهم اصابوا

القبلة اولو ولو صلوا بجماعة يجزئهم ايضا الاصلوة من تقدم صلى امامه او علم بمخالفته امامه في الصلوة \* وكذا لو كان منه انه تقدم على الامام او صلى الى جانب آخر غير ما صلى امامه \* قوم صلوا في مغارة بالتحري وفيهم مسبوق ولاحق فلما فرغ الامام من صلوته قاما يقضيان فظهر لهما القبلة خلاف ما رأى الامام امكن للمسبوق اصلاح صلوته بان يحول الى القبلة دون اللاحق كذا في الخلاصة \* ويجوز التحري لسجدة التلاوة كما يجوز للصلوة هكذا في السراج الوهاج \* وما يتصل بذلك الصلوة في الكعبة \* صح فرض الصلوة ونقلها في الكعبة \* ولو صلوا في جوف الكعبة بجماعة واستداروا حول الامام فمن جعل ظهره الى ظهر الامام او جعل وجهه الى ظهره جازت صلوته وكذا ان جعل وجهه الى وجهه الا انه يكره اذا لم يكن بينه وبين الامام سترة \* ومن جعل ظهره الى وجه الامام لم يجز هكذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ومن كان من يمين الامام او يساره جازاذا لم يكن اقرب الى الجدار الذي توجه اليه الامام من الامام كذا في الزاد \* وهكذا في المبسوط للامام السرخسي \* واذا صلى الامام في المسجد الحرام وتحلق الناس حول الكعبة وصلوا صلوة الامام فمن كان منهم اقرب الى الكعبة من الامام جازت صلوته اذا لم يكن في جانب الامام كذا في الهداية \* ولو قام الامام في الكعبة وتحلق المقتدون حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا كذا في التبيين \* وان وقفت امرأة يحذاء الامام ونوى الامام امامتها فان استقبلت الجهة التي استقبلها الامام فسدت صلوته وان استقبلت الجهة الاخرى لا تفسد كذا في الظهيرية \* من صلى في جوف الكعبة ركعة الى جهة وركعة اخرى الى جهة اخرى لا يجوز لانه صار مستديرا من الجهة التي صارت قبلة يمين من غير ضرورة كذا في البدائع \*

الفصل الرابع في النية \* النية ارادة الدخول في الصلوة \* والشرطان يعلم بقلبه اى صلوة يصلى وادناها ما لو سئل لامكنه ان يجيب على البديهة وان لم يقدر على ان يجيب الابتداء لم يجز صلوته ولا عبرة للذكر باللسان فان فعله لتجتمع عزيمة قلبه فهو حسن كذا في الكافي \* ومن عجز عن احضار القلب بكنهه اللسان كذا في الزاهد \* ويكتفي بطلق النية للنفل والسنن والتراويح هو الصحيح كذا في التبيين \* ومظاهر الجواب واختيار عامة المشائخ كذا في التنجيس \* والاحتياط في التراويح ان ينوي التراويح اوتة الوقت او قيام الليل كذا في منية المصلى \*

والاحتياط في السنن ان بنوى الصلوة متابعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في الذخيرة \*  
 الواجبات والفرائض لا تتأدى بمطلق النية اجماعاً كذا في الغاية \* فلا بد من التعمين فيقول  
 نويت ظهر اليوم او عصر اليوم او فرض الوقت او ظهر الوقت كذا في شرح مقدمة ابى الليث \*  
 ولا يكفي نية الفرض \* واذا نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة ولو نوى الظهر في غير الجمعة  
 قبل بجوز هو الصحيح \* وانما يجزئه ان بنوى فرض الوقت اذا كان يصلي في الوقت اما بعد  
 خروج الوقت اذا صلى وهو لا يعلم بخروجه فنوى فرض الوقت فانه لا يجوز كذا في السراج  
 الوهاج \* ولو نوى ظهر يومه بجوز ولو كان الوقت قد خرج وهو مخلص لمن يشك في  
 خروج الوقت كذا في التبيين \* وفي صلوة الجنائز بنوى الصلوة لله والدعاء للميت وفي العبدین  
 بنوى صلوة العبد وفي الوتر بنوى صلوة الوتر كذا في الزاهدي \* وفي الغاية انه لا بنوى  
 فيه انه واجب للاختلاف فيه كذا في التبيين \* وكذا يشترط التعمين في المنذور ورؤى الطواف  
 هكذا في البحر الرائق \* ولا يشترطية عدد الركعات هكذا في شرح الوقاية \* حتى لو نواها  
 خمس ركعات وقعد على رأس الرابعة اجزاء وبلغت الخمس كذا في شرح منية المصلي  
 لامير الحاج \* ونية الكعبة ليست بشرط هو الصحيح وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* ويحتاج  
 الى التعمين في القضاء ايضاً هكذا في فتح القدير \* ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء  
 يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما وبنوى ايضاً ظهر يوم كذا وعصر يوم كذا كذا في  
 فتاوى قاضى خان والظهريه \* وهو الاصح كذا في التبيين في مسائل شتى \* فان اراد تسهيل  
 الامر بنوى اول ظهر عليه كذا في فتاوى قاضى خان والظهريه \* وهكذا في التبيين في مسائل شتى \*  
 ويعين قضاء ما شرع فيه من النفل ثم انفسد كذا في التبيين \* وفي القضاء نوى انها سببة فاذا هي  
 احدى او على عكسه اختلاف المشائخ في الوقت بجوز كذا في الزاهدي \* فزم على الظهر  
 وجرى على لسانه العصر يجزئه كذا في شرح مقدمة ابى الليث \* وهكذا في القنية \* رجل  
 افتتح المكتوبة فلما تقطع فصل على نية التطوع حتى فرغ فالصلوة هي المكتوبة ولو كان  
 الامر بالعكس فالجواب بالعكس هكذا في فتاوى قاضى خان \* ولو افتتح الظهر ثم نوى التطوع  
 او العصر او الثالثة او الجنائز وكبر يخرج من الاول ويشرع في الثاني \* والنية بدون التكبير  
 ليس بمخرج كذا في التاتارخانية ناقلاً عن العناية \* واذا صلى ركعة من الظهر ثم كبر بنوى الظهر

قهى هي ويجزى بتلك الركعة هذا اذا نوى بقلبه اما اذا نوى بلسانه وقال نويت ان اصلى الظهر  
 ينتقض ظهره ولا يجزى بتلك الركعة كذا في الخلاصة \* ولو كبر للظهور ثم كبر بنوى به الفرض يصير  
 شارحاً في الفريضة كذا في فتاوى قاضي خان \* والمفتري يحتاج الى ثلث نيات \* الصلوة لله تعالى  
 وتعين انها آية صلوة \* وينوى القبلة حتى يكون جائزاً عند الكل كذا في الخلاصة \* والامام  
 بنوى ما ينوي المفرد ولا يحتاج الى نية الامامة حتى لو نوى ان لا يؤتم فلا نفعاً فلان واقتدى به  
 جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يصير اماماً للنساء الا بالنية هكذا في المحيط \* ولو كان  
 مقتدياً بنوى ما ينوي المفرد وينوى الاقتداء ايضاً لان الاقتداء لا يجوز بدون النية كذا في  
 فتاوى قاضي خان \* لو نوى الشروع في صلوة الامام او الاقتداء به في صلوة يجزى به وكذا  
 لو نوى الاقتداء به لا غير هو الاصح هكذا في معراج الداركة \* ولو نوى صلوة الامام او فرض الامام  
 لا يجزى به كذا في التبيين \* والا فضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر حتى يكون  
 مقتدياً بالصلى \* ولو نوى الاقتداء حين وقف الامام موقف الامامة يجوز نيته عند عامة العلماء مبره  
 كان يفتى الشيخ الامام الزاهد اسمعيل والحاكم عبد الرحمن الكاتب وهو جود كذا في المحيط \*  
 ولو نوى الشروع في صلوة الامام والامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارحاً في صلوة  
 الامام اذا شرع كذا في المحيط \* وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو نوى الشروع في صلوة  
 الامام على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع لم يجز كذا اخبرنا قاضي خان \* كذا في  
 شرح المنية لا مبر الحاح \* اذا اقتدى بالامام بنوى صلوة الامام ولا يعلم ان الامام في آية  
 صلوة في الظهر وفي الجمعة اجزاء ايها كانت ولو نوى الاقتداء بالامام ولكن لم ينو صلوة الامام  
 وانما نوى الظهر فاذا هي الجمعة لا يجوز \* واذا اراد المقتدى تفسير الامر على نفسه ينبغي  
 ان ينوى صلوة الامام والاقتداء به او ينوى ان يصلى مع الامام ما يصلى الامام كذا في  
 المحيط \* ولو نوى الاقتداء في صلوة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعاً بعضهم جوزوا ذلك  
 ورجحوا نية الجمعة بحكم الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام ولم يحطربا له انه زيد او عمرو او  
 يرى انه زيد فاذا هو عمرو وصح اقتداء \* كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان المقتدى يرى  
 شخص الامام فقال اقتديت بهذا الامام الذي هو عبد الله ولا يرى شخص الامام فقال اقتديت  
 بالامام الذي هو قائم في المعراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز كذا في المحيط \*

واذا التوى الاقتداء بزيد فاذا هو صوم ولم يجز كذا في التبيين \* وينبغي للمقتدى ان لا يبين  
 الامام عند كثرة القوم \* وكذلك في صلوة الجازة ينبغي ان لا يبين الميت كذا في الظهيرية \*  
 المصلون ستة من علم الفرائض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله  
 والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب بتركها فنوى الظهر والنجر اجزته  
 واغت نية الظهر من نية الفرض \* والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضاً ولكن لا يعلم  
 ما فيه من الفرائض والسنن يجزيه \* والثالث ينوى الفرض ولا يعلم معناه لا يجزيه \* والرابع علم  
 ان فيما يصلها الناس فرائض ونوافل فيصلّى كما يصلّي الناس ولا يميز الفرائض من النوافل  
 لا يجزيه \* والخامس اعتقاد ان الكل فرض جازب صلوته \* والسادس لا يعلم ان الله على  
 عباده صلوة مفروضة ولكنه كان يصلها لا وقاتها لم يجزئه كذا في القنية \* من لا يعلم الفرض من  
 النفل وينوى الفرض في كل ما يصلّى يصح الاقتداء به في صلوة لبس لها سنة قبلها مثلها كصلوة  
 العصر والمغرب والعشاء ولا يصح في كل صلوة قبلها سنة مثلها كصلوة النجر والظهر هكذا في  
 شرح المنية لامير الحاج وفتاوى قاضيخان \* اجمع اصحابنا على ان الافضل ان تكون النية  
 مقارنة للشروع هكذا في فتاوى قاضيخان \* والنية المتقدمة على التكبير كالقائمة عند التكبير  
 اذا لم يوجد ما يقطع وهو عمل لا يليق بالصلوة كذا في الكافي \* حتى لو نوى ثم توضأ ومشى  
 الى المسجد فكبر ولم يحضرة النية جاز ولا يعتد بالنية المتأخرة من التكبير كذا في التبيين \*  
 الرياء لا بدخل في الفرائض كذا في الخلاصة \* لو افتتح خالصاً لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء  
 فهو على ما افتتح \* والرياء انه لو خلا من الناس لا يصلّى ولو كان مع الناس يصلّى ليراني الناس \*  
 فاما لو صلى مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسنها فله ثواب اصل الصلوة دون الاحسان  
 كذا في المضمرات في باب النوافل ناقلاً من العناية \* رجل انتهى الى المسجد ليصلّى  
 الظهر فوجد الامام في القعدة ولم يدركها القعدة الاولى او الاخيرة فاقتدى به ونوى انه ان كانت  
 الاولى اقتديت به وان كانت الاخيرة ما اقتديت به لا يصح الاقتداء وكذا لو نوى ان كانت الاولى  
 اقتديت به في الفريضة وان كانت الاخيرة اقتديت به في التطوع لا يصح اقتداءه في الفريضة  
 كذا في التجنيس \* لو وجد الامام في الصلوة ولم يدركها الفريضة او التراويح فقال ان كانت  
 العشاء اقتديت به وان كانت التراويح ما اقتديت به لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء

او التراويح \* ولو قال ان كان في العشاء اقتديت وان كان في التراويح اقتديت به فظهر  
 انه في التراويح اوفى العشاء صح الاقتداء كذا في الخلاصة \* الباب الرابع في صفة الصلوة  
 وهذا الباب مشتمل على خمسة فصول \* الفصل الاول في فرائض الصلوة \* وهي ست \*  
 منها التحريم \* وهي شرط عندنا حتى ان من يحرم للفرائض كان له ان يؤدى بها النطوع هكذا  
 في الهداية \* ولكنه يكره لترك التحلل عن الفرض بالوجه المشروع \* واما بناء الفرض على  
 تحريمه فرض آخر لا يجوز اجماعاً \* وكذا بناء الفرض على تحريمه النفل كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو احرى حراماً للنجاسة فالتقاء عند فراغه منها او مكشوف العورة فسترها عند فراغه من التكبير  
 بعمل يسير او شرع في التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عند فراغه منها او منحرفاً عن القبلة فاستقبل  
 عند فراغه منها جاز هكذا في البحر الرائق \* ولو شرع بالتسبيح او بالتحليل صح ولكن الاول  
 ان يشرع بالتكبير كذا في التبيين \* وهل يكره الشروع بغيره اختلف المشايخ بعضهم قالوا يكره  
 وهو الاصح هكذا في الذخيرة والمحيط والتهذيب \* ثم الاصل عندنا ان يفتقر ح ان ما تجرد  
 للتعظيم من اسماء الله تعالى جاز الافتتاح به نحو الله وسبحان الله ولا اله الا الله كذا في التبيين \*  
 وكذا الحمد لله ولا اله غيره وتبارك الله هكذا في المحيط \* وكذا اذا قال الله اجل او اعظم او الرحمن  
 اكبر اجزاء مندهما \* اما اذا قال ابتداء اجل او اعظم او اكبر ولم يقرن اسم الله بهذه  
 الصفات لا يصير شارحاً بالاجماع هكذا في الجوهرية النيرة والسراج الوهاج \* ولو قال اللهم يصير  
 شارحاً عند الفقهاء كذا في الخلاصة وفتاوى قاضيان \* وهو الاصح كذا في المحيطين \*  
 ولو ذكر الاسم دون الصفة بان قال الله والرحمن او الرب ولم يزد عليه يصير شارحاً عند  
 ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* وهو الصحيح ثم اختلفت الروايات والمشايخ ان الشروع عنده  
 بالاسماء الخاصة او بها بالمشاركة كالرحيم والكريم \* والاظهر والاصح انه بكل اسم من اسمائه  
 كذا ذكره الصرخي وافتى به المرفعياني هكذا في الزاهدي \* ولو افتتح باللهم اغفر لي  
 لا يصح لانه ليس بتعظيم خالص بل هو مشوب بحاجة العبد كذا في محيط السرخسي \* واذا  
 قال استغفر الله او اعوذ بالله او اتأله او لاحول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله كان لا يصير شارحاً  
 هكذا في المحيط \* ولو كبر متعجباً ولم يرد به التعظيم او اراد به جواب المؤذن لم يجزئه وان  
 نوى كذا في التاتارخانية \* ولو قال بسم الله الرحمن الرحيم لا يصير شارحاً كذا في التبيين \*



ولو قال الله اكبر مع الف الاستسها. لم لا يصير شارعاً بالاتفاق كذا في التاتارخانية نافلاً  
 من الصيرفية \* ولو قال الله اكبر بالكاف الفارسية يصير شارعاً كذا في المحيط \* ولا يصير  
 شارعاً بالتكبير الا في حالة القيام او في ما هو اقرب اليه من الركوع هكذا في الزاهدى \*  
 حتى لو كبر قاعداً لم قام لا يصير شارعاً في الصلوة \* ويجوز افتتاح التطوع قاعداً مع القدرة على  
 القيام كذا في محيط السرخسى \* ويحرم مقارن الصلوة الامام عند ابى حنيفة \* وعندهما بعد  
 ما احرم والفنوى على قولهما هكذا في المعدن \* قيل لا خلاف في الجواز وهو الصحيح  
 وانما الخلاف في الاولوية هكذا في التبيين \* والمقارنة على قوله مقارنة حركة الغائم  
 والاصبع والبعدة على قولهما ان يوصل المقندى همزة الله براء الاكبر كذا في المصنف في باب  
 الحنفية \* فان قال المقندى الله اكبر ووقع قوله الله مع الامام وقوله اكبر ووقع قبل قول الامام  
 ذلك قال الفقيه ابو جعفر الاصم انه لا يكون شارعاً عندهم \* وكذا زادرك الامام في الركوع  
 فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر ووقع في ركوعه لا يكون شارعاً في الصلوة  
 واجمعوا على ان المقندى لو نزع من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعاً  
 في الصلوة في اظهر الروايات كذا في الخلاصة \* ان كبر قبل امامه فالصحيح انه ان نوى الاقتداء به  
 لا يصير شارعاً وان لم ينو الاقتداء به يصير شارعاً في صلوة نفسه هكذا في محيط السرخسى \*  
 اما فضيلة تكبيرة الافتتاح فنكلموا في وقت ادراكها \* والصحيح ان من ادرك الركعة الاولى  
 فقد ادرك فضيلة تكبيرة الافتتاح كذا في المحصر في باب ابى يوسف \* ولو ادرك الامام وهو  
 راكع فكبر قائماً وهو يريد تكبيرة الركوع جازت صلوته ولغت نيته هكذا في محيط السرخسى \*  
 ولو كبر بالفارسية جاز هكذا في المتون \* سواء كان يحسن العربية او لا الا انه اذا كان يحسنها  
 يكره \* وعلى قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله لا يجوز اذا كان يحسن العربية هكذا في المحيط \*  
 وعلى هذا الخلاف جميع اذكار الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسميات الركوع  
 والسجود وكذا اكل ما لبس بعربية كالتركية والزنجية والحشبية والنبطية هكذا في فتاوى قاضى خان \*  
 وفي المبسوط البربرى والاخرس والامى الذى لا يحسن شيئاً يصير شارعاً بالنية ولا يلزمه التحريك  
 باللسان كذا في التبيين \* ومنها القيام وهو فرض في صلوة الفرض والوتر هكذا في الجوهرة  
 النيرة والسراج الوهاج \* وفرضه يتأدى بادننى ما يطلق عليه الاسم كذا في التاتارخانية في آخر

بصل القراءة \* وحذ القيام ان يكون بحيث اذا مديده لا ينال ركبته \* ويكره القيام على  
احدى القه مين من غير عذر ويجوز الصلوة والعدو لا يكره كذا في الجوهرة النيرة والسراج  
الوهاج \* ومنها القراءة وفرضها عند ابي حنيفة ج ينأجل بآية واحدة وان كانت قصيرة كذا في  
المحيط \* وفي الخلاصة وهو الاصح كذا في التاتارخانية \* والمكثي بها مسمى كذا في الوافية \*  
ثم منه اذا قرأ آية قصيرة هي كلمات او كلمتان نحو قوله تعالى ثم قتل كيف قدر وتم نظري يجوز بلا  
خلاف بين المشائخ \* فلو قرأ آية هي كلمة واحدة كدها متان او آية هي حرف كصا دون فاف  
فيه اختلاف بين المشائخ كذا في المصنعي \* والاصح انه لا يجوز كذا في شرح المجمع لابن  
الملك \* وهكذا في الظهيرية والسراج الوهاج وفتح القدير \* اذا قرأ آية طويلة في الركعتين  
نحو آية الكرسي وآية المد اية البعض في ركعة والبعض في اخرى مأمته على انه يجوز كذا  
في المحيط \* وهو الاصح كذا في الكافي ومنبته المصلي \* واما حذ القراءة فنقول نصحيح الحروف امر  
لا بد منه فان صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه لا يجوز به اخذ عامة المشائخ هكذا في المحيط \*  
وهو المختار هكذا في السراجة \* وهو الصحيح هكذا في النقاية \* وعليه هذا نحو التسميه على الذبيحة  
والاستئذان في الميم والطلاق والعناق والابلاء والبيع \* واما حذ القراءة ففى الفرائض  
الركعتان هكذا في المحيط \* ثانيا كان اول ثلثا او رابعا سواء كانتا وليين او آخرين او مختلفتين  
هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* حتى لو لم يقرأ في واحدة منه او قرأ في واحدة  
فقط فقدت صلوته كذا في الشمني شرح النقاية \* وفي الوتر والفلب الركعات كلها هكذا في  
المحيط \* ولو قرأ في حالة النوم الاصح انه لا يجوز كذا في الظهيرية \* ولا يجوز القراءة بالفارسية  
الا بعد عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله به يقتضى هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \*  
وجوز عند ابي حنيفة ح بالفارسية وبأى لسان كان وهو الصحيح ويروى رجوعه الى قولهما وعليه  
الاعتماد هكذا في الهداية \* وفي الاسرار هو اختيارى \* وفي التحقيق هو مختار عامة المحققين  
وعليه الفتوى كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* وهو الاصح هكذا في مجمع البحرين \*  
ومنها الركوع وقدر الواجب من الركوع ما يتأوله الاسم بعد ان يبلغ حذ وهو ان يكون بحيث  
اذا مديده نال ركبته كذا في السراج الوهاج \* اذا لم يركع وذهب من القيام الى السجود  
بغير الستة بان خر كالجمل فذلك الانحاء يجزى من الركوع \* والا حذ اذا بلغت حد وبته

الركوع يشير برأسه للركوع كذا في الخلاصة والتبليس \* واما وقته فيبدا ما فرغ من القراءة وهو الاصح هكذا في المحيط \* ومنها السجود السجود الثاني فرض كالاول باجماع الامة كذا في الزاهدي \* وكمال السنة في السجود وضع الجبهة والانف جميعاً ولو وضع احدهما فقط ان كان من عذر لا يكره وان كان من غير عذر فان وضع جبهته دون انفه جازا جماعاً ويكره \* وان كان بالعكس فكذلك عند ابي حنيفة نحر \* وقال لا يجوز وعليه القنوي \* ولو وضع خذاه او ذقنه لا يجوز لافي حالة العذر ولا في غيرها الا انه في حالة العذر بهما يؤمى ايماء ولا يسجد كذا في خزائن المفتين \* وانما يجوز الاقتصار على الانف اذا سجد على ما صلب منه واما اذا سجد على ما لان منه وهو الارنية لا يجوز كذا في السراج الوهاج والجمهرة النيرة \* ولو سجد على الحشيش او الثبن او على القطن او الطنفسة او التلج ان استقر جبهته وانفه وسجد جميعه يجوز وان لم يستقر لا ولو سجد على العجلة ان كانت على البقرة لا يجوز وان كانت على الارض يجوز كالسجدة على السرير ولو سجد على العزال وهو بالفارسية كارة يجوز كالسرير هكذا في الخلاصة \* اذا سجد على الحنطة او الشعير جاز \* وان سجد على الذرة او الجوارس او الدخن والارز لا يجوز \* فان كان الارز او الجوارس او الذرة او الدخن او المحلوج في الجوالق جاز كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد على ظهر رجل هو في الصلوة يجوز فان لم يكن ذلك الرجل في الصلوة وليس في صلوته لا يجوز \* ولو سجد على فخذه ان كان بغير عذر المضار انه لا يجوز وان كان بعذر المضار انه يجوز ولو سجد على ركبته لا يجوز بعذر وبغير عذر كذا في الخلاصة \* ولو سجد على كفه وهي على الارض جاز على الاصح كذا في التبليس \* ولو سجد على ظهر الميت وعليه لبدان وجد حجم الميت لم يجزه وان لم يجد حجمه جاز كذا في محيط السرخسي \* اذا كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين بقدر لبنة او لبنتين منصوبتين جاز وان زاد لم يجز كذا في الزاهدي \* وحد اللبنة ربع ذراع كذا في السراج الوهاج \* في السجدة لو كان بموضع سجدة شوك كثير او قراضات زجاجة فرفع راسه من موضع السجود ووضع بموضع آخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل الكل سجدة واحدة كذا في التاتارخانية \* ولو ترك وضع اليدين والركبتين جازت صلوته بالا جماع كذا في السراج الوهاج \* ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض لا يجوز ولو وضع احديهما جاز مع الكراهة ان كان بغير عذر كذا في شرح منية المصلى لامير الحاج \* ووضع القدم موضع اصبعه وان وضع اصبعاً واحدة \*

فلو وضع ظهر القدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا ان وضع احد نهما دون الاخرى بجوز  
صلوته كما لو قام على قدم واحدة كذا في الخلاصة \* لو سجد وهوائه اعاد السجدة \* ولو نام في  
ركوعه وسجوده لا يعيد شيئا كذا في محيط السرخسى \* ولو وضع جبهته على حجر صغير ان وضع  
اكثر الجبهة على الارض بجوز والا فلا كذا في التجنيس \* وهكذا في المحيط \* ومنها القعود الاخير  
مقدار التشهد كذا في التبيين \* وهو من قوله التحيات لله الى عبدة ورسوله هو الصحيح حتى  
لو فرغ المقدي قبل فراغ الامام فتكلم فصلوته تامة كذا في الجوهرة النيرة \* والقعدة الاخيرة  
فرض في الفرض والنطوع حتى لو صلى ركعتين ولم يقعد في آخرهما وقام وذهب تعدد صلوته كذا  
في الخلاصة \* واما الخروج بصنع المصلي فليس بفرض هو الصحيح هكذا في التبيين والعيني  
شرح الكنز واكثر الكتب \* الفصل الثاني في واجبات الصلوة \* يجب تعيين الاولين  
من الثلاثة والرابعة المكتوبتين للقراءة المفروضة حتى لو قرأ في الاخرين من الرابعة  
دون الاولين او في احدى الاولين واحد من الاخرين ساهيا وجب عليه سجود السهو كذا  
في البحر الرائق \* ويجب قراءة الفاتحة وضم السورة او ما يقوم مقامها من ثلث آيات قصار او  
آية طويلة في الاولين بعد الفاتحة كذا في النهر الفائق \* وفي جميع ركعات النفل والوتر هكذا  
في البحر الرائق \* ويجب تقديم الفاتحة على السورة كذا في النهر الفائق \* اذا نسي الفاتحة  
في الركعة الاولى والثانية وقرأ السورة ثم تذكر فانه يبدء بفاتحة الكتاب ثم يقرأ السورة وهو  
ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ومن قرأ في العشاء في الاولين السورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب  
لم يعد الفاتحة في الاخرين \* وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة بجهر  
بهما هو الصحيح هكذا في الهداية \* اذا لم يقرأ بشي في الشفع الاول يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة  
الكتاب وسورة بجهر بهما في قولهم ويسجد للسهو كذا في فتاوى قاضيهان في فصل سجود  
السهو \* ويجب الانتصار على قراءة الفاتحة مرة واحدة في كل ركعة من الاولين هكذا  
في المنية \* ويجب مراعاة الترتيب في فعل مكرر في كل ركعة كالسجود وجميع الصلوة كعدد  
الركعات حتى لو نسي سجدة من الركعة الاولى وقضاها في آخر الصلوة جاز \* وكذا ما يقضيه  
المسبوق بعد فراغ الامام اول صلوته عندنا ولو كان الترتيب فرضا كان آخر \* اما ما شرع غير  
مكرر في كل ركعة كالقيام والركوع او في جميع الصلوة كالقعدة الاخيرة فالترتيب فيها فرض

حتى لو ركع قبل القيام أو سجد قبل الركوع ولا يجوز وكذا الوعد قدر التشهد ثم تذكر ان عليه  
سجدة أو نحوها بطل القعود كذا في التبيين \* اجمعوا على ان الاعتدال في قومة الركوع ليس  
بواجب عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية \* وكذا الكمانية في الجلسة هكذا  
في الكافي \* واما الاعتدال في الركوع والسجود وكل ركن هو اصل بنفسه ذكر الصرخي انه  
واجب على قولهما هكذا في الظهيرية \* وهو الصحيح كذا في شرح المنيقلا مير الجاج \* وتعديل  
الاركان هو تسكين الجوارح حتى تطمئن مفاصله واداءة قدر تسبحة كذا في العيني شرح الكنز  
والنهر الفائق \* ويجب القعدة الاولى قدر التشهد اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية  
في ذوات الاربع والثلاث هو الاصح هكذا في الظهيرية \* ويجب التشهد في القعدة الاخيرة وكذا  
في القعدة الاولى وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في مصب السرخسي \*  
والتشهدان يقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله و  
بركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمدا عبده و  
رسوله كذا في الزاهدى \* وهذا تشهد عبد الله بن مسعود والاخذ بهذا اولى من الاخذ  
بتشهد ابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية \* ولا بد من ان يقصد بالفاظ التشهد معانيها  
التي وضعت لها من عند الله تعالى ويسلم على النبي وعلى نفسه واولياء الله تعالى كذا  
في الزاهدى \* ويجب لفظ السلام هكذا في الكنز \* ويجب قراءة القنوت في الوتر وتكبيرات العيدين  
هو الصحيح حتى يجب سجود السهو وتركها \* ويجب الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت هكذا  
في التبيين \* ويجهر بالقراءة في الفجر وفي الركعتين الاولى من المغرب والعشاء اكان اما ما يخفيها  
فيما بعد الاولى كذا في الزاهدى \* ويخفيها الامام في الظهر والعصر و اكان يعرفه \* ويجهر بالجمعة  
والعيدين كذا في الهداية \* وكذا يجهر في التراويح والوتر اكان اما \* و اكان منفردا  
اكانت صلوة يخافت فيها يخافت حتما هو الصحيح و اكانت صلوة يجهر فيها فهو بالخيار \* والجهر  
افضل ولكن لا يبالغ مثل الامام لانه لا يسمع غيره كذا في التبيين \* ولا يجهد الامام نفسه  
بالجهر كذا في البحر الرائق \* واذا جهر الامام فوق حاجة الناس فقد اساء لان الامام انما  
يجهر لاسماع القوم ليذكر وافي قراءته ليحصل احضار القلب كذا في السراج الوهاج \* والذكر  
اكان وجب للصلوة فانه يجهر به كتكبيرة الافتتاح وما ليس بفرض فما وضع للعلامة فانه يجهر

به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع اذا كان اماماً \* واما المتفرد والمقتدى فلا يجهران به \*  
وان كان يخصص بعض الصلوة كتكبيرات الجدين جهر به وكذا القنوت في مذهب العراقيين  
واختار صاحب الهداية الاخفاء \* واما ما سوي ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وآمين  
والنسيجات كذا في البحر الرائق \* اذا ترك صلوة الليل ناسيا فمضاه في النهار وام فيها وخافت  
كان عليه السهو \* وان ام ليل في صلوة النهار يخافت ولا يجهر \* فان جهر ساهيا كان عليه السهو  
كذا في فتاوى فاضيل في سجود السهو \* والمتفرد اذا قضى هذه الصلوة قضى الجهر فيما يجهر اختلاف  
المشائخ والاصح ان الجهر افضل كذا في المحيط \* وهكذا في الكافي \* وهو اختيار شمس الائمة  
وفخر الاسلام وجماعة من المتأخرين وقال فاضيلان هو الصحيح \* وفي الذخيرة وهو الاصح  
كذا في التبيين \* وفي الخلاصة عن الاصل رجل يصلي وحده فجاء رجل واقتدى به بعدما قرأ الفاتحة  
او بعضها يقرأ الفاتحة ثانياً ويجهر كذا في البحر الرائق \* واما نوافل النهار فيخفي فيها حنا  
وفي نوافل الليل يتخير كذا في الزاهدي \* اختلفوا في حد الجهر والمخافة قال الفقيه ابو جعفر  
والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع  
نفسه \* وعليه هذا يعتمد كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في الرواية والنقابة \* وبه اخذ  
عامة المشائخ كذا في الزاهدي \* ولو كان بحيث تبا وزشغته حتى لو قرب انسان صامخه من  
فمه دخل صوته في اذنه وفهم ما يقرأ فهذا مجبى كذا في الخلاصة . \* الفصل الثالث

في سنن الصلوة وآدابها وكيفيتها \* سنن رفع اليدين للتخريمه ونشراصا به وجهر الامام  
بالتكبير والتأني والتعود والنسيق والتأمين سر ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير الركوع  
وتسيعة ثلاثا واخذ ركبتيه يديه وتفرج اصابعه وتكبير السجود والرفع وكذا الرفع نفسه وتسيعة  
ثلاثا ووضع يديه وركبتيه واقتراش رجله اليسرى ونصب اليمنى والقومة والجلبة كذا في  
البحر الرائق \* وكذا الطمانينة فيها قدر تسيعة كذا في شرح المنية لامير الحاج \* والصلوة على  
النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء \* وآدابها نظرة الى موضع سجود حال القيام والحي ظهر قدميه حالة  
الركوع والحي ارنبت حالة السجود والحي حجره حالة التعود وعند التسليمة الاولى الى منكبه  
الايمن وعند الثانية الى منكبه الايسر وكلم فمه عند التاوب واخراج كفيه من كفيه  
عند التكبير ورفع السعال ما استطاع هكذا في البحر الرائق \* وكيفيتها اذا اراد الدخول في الصلوة

كبر ورفع يديه حذاء اذنيه حتى يحاذي بابها مية شحمة اذنيه ويروم الاصابع فروع اذنيه كذا  
 في التبيين \* ولا يطأ طي رأسه عند التكبير كذا في الخلاصة \* قال الفقيه ابو جعفر يستقبل بيطون  
 كفيه القبلة ونشر اصابعه ويرفعهما \* فاذا استقرتا في موضع محللة الايهامين شحمتي الاذنين يكبر \*  
 قال شمس الائمة السرخسي عليه عامة المشايخ كذا في المحيط \* والرفع قبل التكبير هو الاصح  
 هكذا في الهداية \* وهكذا تكبيرات القنوت وصلوة العبدین ولا يرفعهما في تكبيرة سواها كذا  
 في الاختيار شرح المختار \* فلورفع عند الاقامة تصد صلوته على الصحيح كذا في السراج الوهاج \*  
 والمرأة ترفع حذاء منكبيها هو الصحيح كذا في الهداية والتبيين \* واذا رفع يديه لا يضم اصابعه  
 كل الضم ولا يفرج كل التفريق بل يتركها على ما كانت عليه بين الضم والتفريق هكذا في النهاية \*  
 وهو المعتمد هكذا في المحيط \* ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به \* وان ذكره  
 في اثناء التكبير يرفع \* وان لم يمكنه الى الموضع المسنون رفعهما قدر ما يمكن \* وان امكنه  
 رفع احداهما دون الاخرى رفعها وان لم يمكنه الرفع الا بزيادة على المسنون رفعهما كذا  
 في التبيين \* في المبسوط لومد الف الله لا يصير شارحاً وخيف عليه الكفران كان قاصداً \* وكذا  
 لومد الف اكبر او باء لا يصير شارحاً \* ولومد هاء الله فهو خطأ لغة وكذا لومد راء \* ومد لام الله  
 صواب وجزم الهاء خطأ كذا في فتح القدير \* واذا قال الله اكبر بمد همزة الله او همزة اكبر تفسد  
 صلوته لكان الشك \* واذا وسط الالف بين الباء والراء قال بعضهم تفسد صلوته وقال بعضهم لا تفسد  
 هكذا في النهاية \* ووضع يده اليمنى على اليسرى تحت السرة كما فرغ من التكبير هكذا  
 في المحيط ناقلاً من الامام خواهرزاده \* وهكذا في النهاية \* والمرأة تضعهما على نديها كذا  
 في المنية \* كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة النشاء والقنوت وصلوة الجنازة \*  
 وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العبدین فالسنة فيه الارسال كذا في النهاية \*  
 وهو الصحيح كذا في الهداية \* وبه كان يفتي شمس الائمة السرخسي والصدر الكبير برهان  
 الائمة والصدر الشهيد حسام الدين كذا في المحيط \* ويرسل اتفاقاً في قومة الركوع اذا ذكر سنة  
 الانتقال لا القومة كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* استحسن كثير من مشايخنا الجمع  
 بين الاخذ والوضع كذا في الخلاصة \* وفي المصنف هو الصحيح كذا في شرح النقاية  
 للشيخ ابي المكارم \* وذلك بان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وباخذ الرغ

بالخصر والابهام ويرسل اليائي على الذراع وينبهي ان يكون بين قدميه اربع اصابع  
 في قيامه كذا في الخلاصة \* ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك  
 ولا اله غيرك كذا في الهداية \* اما ما كان او مقتديا او منفردا كذا في التاتارخانية \* ولم يذكر  
 في الاصل ولا في النوادر رجل ثناء كذا في المحيط \* فلا يأتي به في الفرائض كذا في الهداية \*  
 ولا يوجه بعد التجرمة ولا بعد الثناء كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* والاولى ان لا يأتي  
 بالتوجيه قبل التكبير لينصل النية به وهو الصحيح كذا في الهداية \* ثم يتعوذ وصورته اعوذ بالله  
 من الشيطان الرجيم وهو المختار كذا في الخلاصة \* وبه يفتي هكذا في الزاهدي \* والسنة فيه  
 الاخفاء وهو المذهب عند علمائنا هكذا في الذخيرة \* ثم التعوذ تبع للقراءة دون الثناء عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى يأتي بها المسبوق اذا قام الى القضاء دون المقتدي \* ويؤخر  
 عن تكبيرات العبد هكذا في الهداية واكثر المنون \* والتعوذ عند افتتاح الصلوة لا غير \* فلما افتتح  
 الصلوة ونسى التعوذ حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة \* ثم يأتي بالنسبة  
 ويخفيها وهي من القرآن آية انزلت للفصل بين السور كذا في الظهيرية فيما يكره في الصلوة \*  
 ولا يتأدى بها فرض القراءة كذا في الجوهرة النيرة \* ويأتي بها في اول كل ركعة وهو قول  
 ابي يوسف رح كذا في المحيط \* وفي الحجة وعليه الفتوى هكذا في التاتارخانية \* ولا يسمى بين  
 الفاتحة والسورة كذا في الوقاية والنقاية \* وهو الصحيح هكذا في البدائع والجوهرة النيرة \* ثم يقرأ  
 فاتحة الكتاب كذا في السراج الوهاج \* اذا فرغ من الفاتحة قال آمين \* والسنة فيه الاخفاء  
 كذا في المحيط \* المنفرد والامام سواء وكذا المأموم اذا سمع هكذا في الزاهدي \* وفي امين  
 لغتان المد والقصر ومعناه استجب \* والتشديد خطأ فاحش \* ولو قال آمين بالمد والتشديد  
 لا تقصد صلوته وعليه الفتوى لانه موجود في القرآن هكذا في التبيين \* لو سمع المقتدي من الامام  
 ولا الضالين في صلوة لا يجهر فيها مثل الظهر والصر قال بعض مشائخنا لا يؤمن \* ومن الفقيه  
 ابي جعفر الهندي اني يؤمن كذا في المحيط \* وفي صلوة الجمعة والعيد من المقتدي  
 من المقتدين التأمين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا في السراج الوهاج فالا من الفتاوى \*  
 ثم يضم الى الفاتحة سورة او ثلث آيات هكذا في شرح النية لامير الحاج \* والآية الطويلة  
 تقوم مقامها كذا في التبيين \* ويركع حين يفرغ من القراءة وهو منتصب هو المذهب الصحيح



كذا في الخلاصة \* في الجامع الصغير ويكبر مع الانحطاط كذا في الهداية \* قال الطحاوي  
 وهو الصحيح كذا في معراج الدراية \* فيكون ابتداء تكبيره صداول الخرورو والغراغ عند  
 الاستواء للركوع كذا في المحيط \* ويجهر الامام بتكبيره الركوع وغيره وهو ظاهر الرواية كذا  
 في التارخانية \* وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ويجزم الرائ من التكبير كذا في النهاية \*  
 ويعتمد فيه على ركبته كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في البدائع \* وبفرج بين اصابعه  
 ولا يندب الى التفرج الا في هذه الحالة ولا الى الضم الا في حالة السجود وفيما وراء ذلك يترك  
 على العادة كذا في الهداية \* ويسط ظهره حتى لو وضع على ظهره قدح من ماء لاستقر \*  
 ولا ينكس رأسه ولا يرفع يديه سوى رأسه بجزء كذا في الخلاصة \* ويكره ان يحنى ركبته  
 شبه القوس \* والمرأة تحنى في الركوع يسيراً ولا تعتد ولا تفرج اصابعها ولكن تضم يديها  
 وتضع على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تبا في عضدها كذا في الزاهدي \* ويقول في ركوعه  
 سبحان ربى العظيم ثلاثاً وذلك ادناه فلوترك التسبيح اصلاً وانحى به مرة واحدة يجوز ويكره \*  
 فاذا اطمان راكعاً رفع رأسه فان ترك الطمانينة بجوز صلوته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله  
 كذا في الخلاصة \* فان كان اما يقول سمع الله لمن حمده بالاجماع \* وان كان مقتدياً بأتى  
 بالتحميد ولا يأتى بالتسبيح بخلاف \* وان كان منفرداً الاصح انه يأتى بهما كذا في المحيط \*  
 وعليه الاعتماد كذا في التارخانية \* وهو الاصح كذا في الهداية \* ثم في الرواية التي يجمع يأتي  
 بالتسبيح حال الارتفاع واذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد كذا في الزاهدي \* وهو الصحيح كذا  
 في القنية \* سئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع سمع الله لمن حمده  
 قال لا يأتى به بعد ما استوى قائماً \* وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال لا يؤتى به في غير  
 محله كالتكبير الذي يؤتى به عند الانحطاط من القيام الى الركوع او من الركوع الى السجود  
 وكذا الا يأتى ببقية تسبيحه السجود بعد رفع رأسه بل الواجب ان يراعى كل شئ في محله كذا  
 في التارخانية ناقلاً من البتية \* اذا قال سمع الله لمن حمده يقول الهاء بالجزم ولا يبين الحركة  
 في الهاء كذا في التارخانية ناقلاً من السجدة \* ثم اذا استوى قائماً كبر وسجد كذا في الهداية \*  
 ويكبر في حالة الخرورو ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وذلك ادناه كذا في المحيط \*  
 ويستحب ان يزيد على الثلث في الركوع والسجود بعد ان يختم بالوتر كذا في الهداية \* فالادنى

فيهما ثلث مراتب والاوسط خمس مراتب والاكمل سبع مراتب كذا في الزاد \* وان كان اماما لا يزيد على وجه يمل القوم كذا في الهداية \* قالوا اذا اراد السجود يضع أولا ما كان اقرب الى الارض \* فيضع ركبتيه أولا ثم يديه ثم انقه ثم جبهته \* واذا اراد الرفع يرفع أولا جبهته ثم انقه ثم يديه ثم ركبتيه \* قالوا هذا اذا كان حافيا اما اذا كان متخففا فلا يمكنه وضع الركبتين أولا فيضع اليدين قبل الركبتين ويقدم اليمنى على اليسرى كذا في التبيين \* ويضع يديه في السجود حذاء اذنيه \* ويوجه اصابعه نحو القبلة وكذا اصابع رجله ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه عن جنبه \* ولا يفرش ذراعيه كذا في الخلاصة \* ويجافي بطنه عن فخذه كذا في الهداية \* والمرأة لا تجافي في ركوعها وسجودها وتقع على رجلها وفي السجدة تنفرض بطنها على فخذيها كذا في الخلاصة \* والامة كالحرّة الا في رفع اليدين عند الاحرام فهي كالرجل كذا في السراج الوهاج \* ثم يرفع رأسه ويكبّر \* والسنة فيه ان يرفع رأسه حتى يستوى جالسا وليس في هذا الجلوس ذكر مسنون عندنا كذا في الجوهرة النيرة \* ولولم يستوجبالا وسجد اخرى اجزاء عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الهداية \* رفع الرأس من السجدة ليس بركن وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه اداء الثانية الا به الا انه لا يمكنه الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فلزمه رفعه حتى لو امكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان سجد على وسادة وازيلت الوسادة حتى وقع جبهته على الارض اجزاء هكذا في النهاية \* واختلفوا في مقدار الرفع فروى عن ابي حنيفة رح انه ان كان الى القعود اقرب جازوا ان كان الى الارض اقرب لا يجوز كذا في التبيين \* وهو الاصح هكذا في الهداية \* وروى ابو يوسف رح عنه اذا رفع رأسه مقدار ما يسمى رافعا جاز \* قال في المحيط وهو الاصح كذا في التبيين \* وهو الصحيح هكذا في البدائع \* ثم يكبر وينطق للسجدة الثانية ويسبح فيها مثل ما سبح في السجدة الاولى كذا في المحيط \* ثم اذا فرغ من السجدة ينتهض على صدره قدميه ولا يقعد ولا يعتمد على الارض يديه عند قيامه وانما يعتمد على ركبتيه هكذا في المحيط \* وترك الاعتماد مستحب لمن ليس به عذر عندنا على ما هو ظاهر في كثير من الكتب المشهورة كذا في البحر الرائق \* ولو تعدوا عندئذ يديه على الارض كما هو مذهب الشافعي لا بأس به هكذا في الظهيرية \* ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستفتح ولا يعوذ كذا في القدوري \* واذا رفع رأسه

من السجدة الثانية في الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً ووجهه  
اصابعه نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط اصابعه كذا في الهداية \* ولا يأخذ الركعة  
هو الاصح كذا في الخلاصة \* وان كانت امرأة جلست على اليمنى اليسرى واخرجت رجلها  
من الجانب الايمن كذا في الهداية \* ويقرأ تشهد ابن مسعود كذا في الكافي \* ولا يزيد  
على هذا كذا في محبب السرخسى \* واذا انتهى الى قوله اشهد ان لا اله الا الله يشير بالمسبحة \*  
والمختار انه لا يشير كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى كذا في المصمرات نافلاً عن الكبرى \*  
وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتى كذا في التبيين \* فاذا فرغ من  
قراءة التشهد قام كذا في المحيط \* وفي الجلابي والقيام من القعدة على صدور قدميه كالقيام  
من السجدة \* وقال الطحاوي لا بأس بان يعتمد يديه على الارض كذا في الزاهدى \* واذا قام  
يفعل في الشفع الثاني ما فعل في الشفع الاول من القيام والركوع والسجود كذا في المحيط \*  
ويقراً الفاتحة فقط كذا في الكافي \* وبكره الزيادة على ذلك كذا في السراج الوهاج  
نافلاً عن الاختيار شرح المختار \* وان ترك القراءة والتسبيح لم يكن عليه حرج ولا مسجدنا السهو  
ان كان ساهياً لكن القراءة افضل هذا هو الصحيح من الروايات هكذا في الذخيرة \* وعليه الاعتماد  
كذا في فتاوى قاضيان \* وهو الاصح كذا في المحيط في فصل القراءة \* وهو الصحيح وظاهر  
الرواية هكذا في البدائع \* والسكوت مكروه هكذا في الخلاصة \* ويجلس في الاخرة كما جلس في  
الاولى هكذا في الهداية \* ويتشهد فاذا فرغ من التشهد يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم كذا  
في المحيط \* ومثل محمد من كيفية الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل  
محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد \* وكره بعضهم ان يقول اللهم  
ارحم محمداً والصحيح انه لا يكره كذا في التبيين \* فاذا فرغ من الصلوة على النبي  
صلى الله عليه وسلم يستغفر لنفسه ولابويه وللمؤمنين والمؤمنات كذا في الخلاصة \* ويدعو لنفسه  
ولغيره من المؤمنين ولا يخص نفسه بالدعاء وهوسه هكذا في التبيين \* ثم يقول ربنا آتنا الى آخره كذا  
في الخلاصة \* ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس وما لا يستجيب سؤلهم من العباد كقولهم اللهم زوجني  
فلانة يشبه كلامهم وما يستجيب كقولهم اللهم اغفر لي ليس من كلامهم وقوله اللهم ارزقني من قنبيل

الاول كذا في الهداية \* فلامحور الدماء بهذا اللفظ هو الصحيح كذا في العيني شرح الهداية \*  
 ولو قال اللهم ارزقني ما لا عظميا تقصد \* ولو قال اللهم ارزقني العلم والرحمة ونحو ذلك لا تقصد كذا  
 في الضمير \* وفي الولو الجية ينبغي ان يدعوا في الصلوة بدعاء محفوظ لا يخاف ان يجرى  
 على لسانه ما يشبه كلام الناس فتقصد صلوته كذا في التاتارخانية \* وكل ما ذكرناه انه يفسد انما يفسد  
 اذا لم يقصد ر التشهد في آخر الصلوة واما اذا قصد فصلوته تامة يخرج به من الصلوة كذا  
 في التبيين \* ومن الادعية الماثورة ما روى من ابي بكر رضى الله عنه انه قال لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم علمني دعاء ادعوه في صلوتي فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا وانه  
 لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم \* وكان  
 ابن مسعود يدعوا بكلمات منها اللهم اني اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك  
 من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم كذا في النهاية \* ويستحب ان يقول المصلي بعد ذكر الصلوة  
 في آخر الصلوة رب اجعلني مقيم الصلوة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي  
 وللمؤمنين يوم يقوم الحساب كذا في التاتارخانية ناقلا من المحبة \* ثم يسلم تسليمين خاشعة  
 من يمينه ومسلحة من يساره وتحول في التسليمة الاولى وجهه من يمينه حتى يركل يباض خدة  
 اليمين \* وفي التسليمة الثانية من يساره حتى يركل يباض خدة اليسر \* وفي القنية هو الاصح  
 هكذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ويقول السلام عليكم ورحمة الله كذا في المحيط \*  
 المختار ان يكون السلام بالالف واللام وكذلك في التشهد كذا في الظهيرية \* ولا يقول  
 في هذا السلام في آخره وبركانه عندنا \* والسنة في السلام ان تكون التسليمة الثانية اخفض من  
 الاولى كذا في المحيط \* وهو الاحسن كذا في التبيين \* وان سلم من يمينه فقام فان لم يتكلم  
 ولم يخرج من المسجد بقعد وسلم كذا في التاتارخانية ناقلا من المحبة \* والصحيح انه اذا استدبر  
 القبلة لا يأتى بها كذا في القنية \* ولو سلم أولا من يساره فانه يسلم من يمينه ما لم يتكلم \* ولا يعبد السلام  
 من يساره \* ولو سلم تلقاء وجهه يسلم من يساره كذا في التبيين \* اختلفوا في تسليم المقتدى  
 قال الفقيه ابو جعفر المختار ان ينتظر اذا سلم الامام من يمينه يسلم المقتدى من يمينه واذا  
 فرغ من يساره يسلم المقتدى من يساره كذا في فتاوى قاضخان \* وبنوى من عدة من الحنفية  
 والمسلمين في جانيه كذا في الزاهد \* ولا يبنى النساء في زماننا ولا من لا شركة له في صلوته

هو الصحيح كذا في الهداية \* والمقتدى يحتاج الى نية الامام مع نية من ذكرنا \* فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم \* وان كان في الجانب الايسر نواه فيهم \* وان كان يحذاته نواه في الجانب الايمن صدابي يوسف وعند محمد بنويه فيهما كذا في المحيط \* وهو رواية من ابى حنيفة رح كذا في الكافي \* وفي الفتاوى هو الصحيح كذا في التاتارخانية \* والمنفرد بنوى الحنفية لا غير \* ولا بنوى في الملائكة مددا محصورا كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البدائع \* واذا سلم الامام من الظهر والمغرب والعشاء كره له المكث قاعدا لكنه يقوم الى الطوع \* ولا ينطوع في مكان الفريضة ولكن ينصرف يمينه ويسرة او يتأخر \* وان شاء رجع الى بيته ينطوع فيه \* وان كان مقتديا او يصلي وحده ان لبث في صلاة يدوم جاز \* وكذا ان قام الى الطوع في مكانه او تأخر وانصرف يمينه ويسرة جازوا الكل سواء \* وفي صلاة لا تطوع بعدها كالتجر والصبر كره المكث قاعدا في مكانه مستقبل القبلة \* والنبي عليه الصلوة والسلام سمي هذا بدعة \* ثم هو الخيار ان شاء ذهب وان شاء جلس في صحابه الى طلوع الشمس وهو افضل \* ويستقبل القوم بوجهه اذا لم يكن يحذاته مسبوق فان كان ينصرف يمينه او يسرة والصيف والشتاء سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفي الحجة الامام اذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء بشرع في السنة ولا يشتغل بادعية طويلة كذا في التاتارخانية \* الفصل الرابع في القراءة \* سنتها حالة الاضطراب في السفر وهو ان يدخله خوف او جهل في سيره ان يقرأ بفاتحة الكتاب وائى سورة شاء \* وحالة الاضطراب في الحضر وهو ضيق الوقت والخوف على نفس او مال ان يقرأ قدر ما لا يفوته الوقت والا من هكذا في الزاهدى \* وسنتها حالة الاختيار في السفر بان كان في الوقت سعة وهو في امنه وقرار ان يقرأ في التجر سورة البروج او مثلها ليحصل الجمع بين مراعاة سنة القراءة وتخفيفها المرخص في السفر كذا في شرح منية المصلي لامير الحاج \* وفي الظهر مثله وفي العصر والعشاء دونه وفي المغرب بالتصارجا هكذا في الزاهدى \* وسنتها في الحضر ان يقرأ في الفجر في الركعتين باربعين او خمسين آية سوي فاتحة الكتاب \* وفي الظهر ذكر في الجامع الصغير مثل الفجر \* وذكر في الاصل اودونه \* وفي العصر والعشاء في الركعتين عشرين آية سوي فاتحة الكتاب \* وفي المغرب يقرأ في كل ركعة سورة قصيرة هكذا في المحيط \* واستحبوا في الحضر طوال

المنفصل في الفجر والظهر \* وواسطه في العصر والعشاء وضار في المغرب كذا في الوفاة \*  
 وطوال المنفصل من الحجرات الى البروج \* والواسطه من سورة البروج الى لم يكن \* والقصار  
 من سورة لم يكن الى الآخر كذا في المحيط والوفاة ومنية المصلّي \* وفي البيعة اذا كان  
 يؤدى العصر في وقت مكروه فالصواب انه يستوفى القراءة المسنونة كذا في التاتارخانية \*  
 ولم يتوقت في الوتر شئ سوى الفاتحة كذا في معراج الدراية \* فما قرأ فيه فهو حسن كذا  
 في المحيط \* لكن من النبي عليه السلام انه اوتر بسبح اسم ربك الاعلى وقل يا أيها الكافرون  
 وقل هو الله احد فقرأ احيانا هذا للبترك و احيانا غير ذلك للتحرز عن هجران باقى القرآن كذا  
 في التهذيب \* ولا يزيد على القراءة المستحبة ولا يتقل على القوم ولكن يخفف بعد ان يكون  
 على التمام والاستحباب كذا في المضمرات ناقلاً عن الطحاوى \* واطالة القراءة في الركعة  
 الاولى على الثانية من الفجر مسنونة بالاجماع \* قال محمد راحب الى ان يطول الركعة  
 الاولى على الثانية في الصلوات كلها وعليه الفتوى كذا في الزاهدى ومعراج الدراية \*  
 وفي السجدة وهو المأخوذ للفتوى كذا في التاتارخانية \* وعلى هذا الخلاف الجمعة والعيدان  
 هكذا في البدائع \* وبعد هذا اختلف المشائخ بعضهم قالوا ينبغي ان يكون التفاوت بينهما بقدر  
 الثلث والنسب والتلمان في الاولى والثلاث في الثانية \* وفي شرح الطحاوى وينبغي ان يقرأ في الاولى  
 بثلثين آية وفي الثانية بقدر عشر آيات او عشرين كذا في المحيط \* هذا البيان الاول \* واما  
 لبيان الحكم فالتفاوت وان كان فاحشاً بان قرأ في الاولى سورة طويلة وفي الثانية ثلث آيات  
 لا بأس به كذا في الظهيرية \* وفي بعض شروح الجامع الصغير لا خلاف ان اطالة الركعة  
 الثانية على الاولى مكروهة ان كانت بثلث آيات او اكثر وان كانت باقل من ذلك لا يكره كذا  
 في الخلاصة \* قال المرفعي انى التطويل يعتبر بالآى ان كانت متقاربة وان كانت الآيات متفاوتة من  
 حيث الطول والقصر يعتبر بالكلمات والحروف كذا في التبيين \* ويكره ان يوقت شئاً من القرآن  
 لشئ من الصلوة قال الطحاوى والاسبغابى هذا اذا رافعتما وجبا بحيث لا يجوز غيره او رأى  
 قراءة غيره مكروهة واما اذا قرأ لاجل اليسر عليه او تبركاً بقراءة صلى الله عليه وسلم فلا كراهية في  
 ذلك ولكن بشرط ان يقرأ غيره احياناً لئلا يظن الجاهل ان غيره لا يجوز هكذا في التبيين \*  
 الافضل ان يقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة كاملة في المكتوبة \* فان عجز الآن يقرأ السورة في

الركعتين كذا في الصلاة \* ولو قرأ بعض السورة في ركعة والبعض في ركعة قبل يصكره وقبل لا يكره وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولكن لا ينبغي ان يفعل ولو نزل لأبأس به كذا في الخلاصة \* ولو قرأ في ركعة من وسط سورة أو من آخر سورة وقرأ في الركعة الاخرى من وسط سورة اخرى أو من آخر سورة اخرى لا ينبغي له ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية يقولون لو نزل ذلك لأبأس به كذا في الذخيرة \* في المسحبة لو قرأ في الركعة الاولى آخر سورة وفي الركعة الثانية سورة قصيرة كما لو قرأ آمن الرسول في ركعة وقل هو الله احد في ركعة لا يكره كذا في التاتارخانية \* قراءة آخر السورة في الركعتين افضل من قراءة السورة بنماها ان كان آخرها أكثر آية من السورة \* وان كانت السورة أكثر آية فقرأتها افضل كذا في الذخيرة \* واذا اراد ان يقرأ آية طويلة مثل آية الحمد آية اول ثلث آيات اختلغوا فيه \* والصحيح ان قراءة ثلث آيات الاولى اذا بلغت الآيات مقدار آخر سورة من القرآن كذا في التاتارخانية \* واذا جمع بين سورتين بينهما سوراً وسورة واحدة في ركعة واحدة يكره واما في الركعتين ان كان بينهما سوراً لا يكره وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره كذا في المحيط \* كما اذا كان بينهما سورتان قصيرتان كذا في الخلاصة \* وقال بعضهم لا يكره اصلاً واذا قرأ في ركعة سورة وفي الركعة الاخرى اولى تلك الركعة سورة فوق تلك السورة يصكره \* وكذا اذا قرأ في ركعة آية ثم قرأ في الركعة الاخرى اولى تلك الركعة آية اخرى فوق تلك الآية \* واذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة او في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السور كذا في المحيط \* هذا كله في الفرائض واما في السنن لا يصكره كذا في المحيط \* ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الركعة الاخرى سورة اخرى بينهما سورة او قرأ سورة فوق تلك السورة فالمختار انه يفضي في قراءتها ولا يترك كذا في الذخيرة \* افتتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية أو آيتين اراد ان يترك السورة ويفتح التي ارادها يكره \* وكذا لو قرأ نزل من آية وان كان حرفاً \* ولو كبر للركوع في الصلوة ثم بدأه ان يزيد في القراءة لأبأس به ما لم يركع كذا في الخلاصة \* واذا قرأ فاتحة وحدها في الصلوة او فاتحة ومعها آية أو آيتين فذلك مكروه كذا في المحيط \* من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة يركع ثم اذا قام الى الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب وشئ من البقرة كذا في الخلاصة \* في المسحبة قراءة القرآن بالقراءة السبعة والروايات كلها

جائزة ولكنى ارى الصواب ان لا يقرأ القراءة العجيبة بالامالات والروايات الغريبة ~~هكذا~~  
 فى التارخانية \* الفصل الخامس فى زلة القارئ \* منها وصل حرف من كلمة  
 بحرف من كلمة اخرى \* ان وصل حرفا من كلمة بحرف من كلمة اخرى نحو ان قرأ ياك  
 نعدو وصل الكاف بالتون او غير المنضوب عليهم ووصل الياء بالعين اوسع الله لمن حمد  
 ووصل الهاء من الله باللام فالصحيح انه لا يفسد ولو تعد ذلك هكذا فى الخلاصة \* ومنها  
 ذكر حرف مكان حرف \* ان ذكر حرفا مكان حرف ولم يغير المعنى بان قرأ ان المسلمون  
 ان الظالمون وما شبه ذلك لم تفسد صلوته \* وان غير المعنى فان امكن الفصل بين الحرفين  
 من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ الطالحات مكان الصالحات تفسد صلوته عند الكل \* وان كان  
 لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بمشقة كالطاء مع الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء  
 اختلف المشائخ قال اكثرهم لا تفسد صلوته هكذا فى فتاوى قاضيهان \* وكثير من المشائخ  
 افقوا به \* قال القاضى الامام ابو الحسن والقاضى الامام ابو عاصم ان تعد فسدت \*  
 وان جرى على لسانه او كان لا يعرف التميز لا تفسد وهو اعدل الاثاويل والمختار هكذا  
 فى الوجيز للكردرى \* ومن لا يحسن بعض الحروف ينبغي ان يجهد ولا يعذر فى ذلك \*  
 فان كان لا ينطق لسانه فى بعض الحروف ان لم يجد آية ليس فيها تلك الحروف يجوز صلوته  
 ولا يؤم غيره وان وجد آية ليس فيها تلك الحروف فقرأها جازت صلوته عند الكل \* وان قرأ  
 الآية التى فيها تلك الحروف قال بعضهم لا يجوز صلوته هكذا فى فتاوى قاضيهان \* وهو الصحيح  
 كذا فى المحيط \* ومنها حذف حرف \* ان كان الحذف على سبيل الاجاز والترخيم  
 فان وجد شرائطه نحو ان قرأ نادا ويا مالى لا تفسد صلوته \* وان لم يكن على وجه الاجاز والترخيم  
 فان كان لا يغير المعنى لا تفسد صلوته نحو ان يقرأ ولقد جاءهم رسلا بالبينات بترك التاء من  
 جاءت \* وان غير المعنى تفسد صلوته عند عامة المشائخ نحو ان يقرأ فما لهم يؤمنون فى لا يؤمنون  
 بترك الهمزة كذا فى المحيط وفى العناية هو الاصح كذا فى التارخانية \* ونحو ان يقرأ وهم لا يظلمون  
 فقرأت فحذف الالف من افرأيت ووصل نون يظلمون بقاء افرأيت \* وان يقرأ وهم يحسبون أنهم  
 يحسنون صنعا فحذف الالف من انهم ووصل النون بالنون لا تفسد الصلوة هكذا فى الذخيرة  
 . فى حذف ما هو مظهر وفى اظهار ما هو محذوف \* ومنها زيادة حرف \* ان زاد حرفا



فان كان لا يغير المعنى لا تقصد صلوته عند عامة المشائخ نحو ان قرأ وألهى من المنكر زيادة الياء  
هكذا في الخلاصة \* وكذا نحو ان يقرأ هم الذين كفروا فيجزم الميم من هم ويظهر الالف  
من الذين وكانت الالف محذوفة فلا تقصد الصلوة \* وكذا نحو ان يقرأ ما خلق الذكور والاثني  
فاظهر الالف وكانت محذوفة واظهر اللام وكانت مدغمة في الذال هكذا في المحيط \* وان غير  
المعنى نحو ان قرأ زراييب مكان وزرايى او مثنانين مكان مثنانى او الذكور والاثني وان  
سعيكم لشتى والقرآن الحكيم وانك زيادة الواو تقصد هكذا في الخلاصة \* ومنها ذكر كلمة  
مكان كلمة على وجه البديل \* ان كانت الكلمة التى قرأها مكان كلمة يقرب معناها وهى في القرآن  
لا تقصد صلوته نحو ان قرأ مكان العظيم الحكيم وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن لكن يقرب معناها  
من ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تقصد من ابي يوسف رح تقصد نحو ان قرأ التباين مكان  
التواين \* وان لم تكن تلك الكلمة في القرآن ولا تقارب ان في المعنى تقصد صلوته بخلاف اذا  
لم تكن تلك الكلمة تسيما ولا تحيداً ولا ذكراً \* وان كان في القرآن ولكن لا يقارب ان في المعنى نحو  
ان قرأ وعدا علينا انا كفا غافلين مكان فاعلين ونحوه مما لو اعتقد بكفر تقصد عند عامة مشائخنا  
وهو الصحيح من مذهب ابي يوسف رح هكذا في الخلاصة \* ولونسب اليه غير ما نسب اليه  
ان لم يكن المنسوب اليه في القرآن نحو مريم ابنة عمران تقصد بخلاف ولو كان في القرآن  
نحو مريم ابنة لقمان وموسى بن عيسى لا تقصد عند محمد رح وعليه عامة المشائخ ولو قرأ عيسى  
بن لقمان تقصد ولو قرأ موسى بن لقمان لا لان عيسى لا اب له وموسى له اب الا انه اخطأ في الاسم  
كذا في الوجيز للكردرى \* ومنها زيادة كلمة لعل وجه البديل \* الكلمة الزائدة ان غيرت  
المعنى ووجدت في القرآن نحو ان يقرأ والذين آمنوا وكفروا بالله ورسله اولئك هم  
الصدّيقون اولم يوجد نحو ان يقرأ انا نملى لهم ليزدادوا اثموا جميعا لا تقصد صلوته بخلاف \*  
وان لم يغير المعنى فان كانت في القرآن نحو ان يقرأ ان الله كان بعباده خبيراً بصيراً لا تقصد بالاجماع  
وان لم تكن في القرآن نحو ان يقرأ فيها فاكهة ونخل وتقاح ورومان لا تقصد عند عامة المشائخ  
هكذا في المحيط \* ومنها تكرار الحرف او الكلمة \* ان كرّر حرفاً واحداً فان كان ذلك اظهر  
تضعيف لم تقصد صلوته نحو ان يقرأ ومن يرتدد \* وان كان زيادة نحو ان يقرأ الحمد لله ثلاث  
لامات تقصد \* وان كرر الكلمة فان لم يتغير المعنى لا تقصد صلوته وان تغير نحو ان يقرأ

رب العالمين او مالك يوم الدين فالصحيح انه تقصد هكذا في الظهيرة \*  
 ومنها الخطاء في التقديم والتأخير \* ان قدم كلمة على كلمة واخران لم يتغير المعنى لا تقصد نحو  
 ان قرأ لهم فيها زفير وشهيق وقدم الشهيق هكذا في الخلاصة \* وان تغير المعنى نحو ان يقرأ  
 ان الابرار لنفي جهنم وان العجارج لنفي نعم فاكتر المشايخ على انه تقصد وهو الصحيح هكذا  
 في الظهيرة \* وان قدم كلمتين على كلمتين ففي ما يتغير به المعنى تقصد نحو ان قرأ انما ذلکم  
 الشيطان بخوف اولياءه فخافوهم ولا تخافون وفيما لا يتغير لا تقصد نحو ان قرأ يوم تسود وجوه  
 ونبيض وجوه \* ولو قدم حرفا على حرف ان تغير المعنى تقصد صلوته كحفص مكان مصف \*  
 وان لم يتغير لا تقصد كما اذا قرأ غناء اوحى مكان احوى هو المختار هكذا في الخلاصة \*  
 ومنها ذكر آية مكان آية \* لو ذكر آية مكان آية ان وقف وقفا تاما ثم ابتدأ بآية اخرى او ببعض آية  
 لا تقصد كما لو قرأ أو المصرا ان الانسان ثم قال ان الابرار لنفي نعم او قرأ والتين الى قوله  
 وهذا البلد الامين ووقف ثم قرأ فقد خلقنا الانسان في كيد او قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات  
 ووقف ثم قال اولئك هم شر البرية لا تقصد \* اما اذا لم يقف ووصل بان لم يتغير المعنى نحو ان  
 قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزاء الحسنى مكان قوله كانت لهم جنات الفردوس  
 لا تقصد اما اذا غير المعنى بان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية  
 ان الذين كفروا من اهل الكتاب الى قوله خالدون فيها اولئك هم خير البرية تقصد  
 عند عامة علمائنا وهو الصحيح هكذا في الخلاصة \* ومنها الوقف والوصل والابتداء  
 في غير موضعها \* اذا وقف في غير موضع الوقف او ابتداء في غير موضع الابتداء ان لم يتغير به  
 المعنى تغيرا فاحشا نحو ان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدأ بقوله اولئك  
 هم خير البرية لا تقصد بالاجماع بين علمائنا هكذا في المحيط \* وكذا ان وصل في غير  
 موضع الوصل كما لو لم يقف عند قوله اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تقصد  
 لكنه فيصح هكذا في الخلاصة \* وان تغير به المعنى تغيرا فاحشا نحو ان قرأ شهد الله انه لا اله الا الله ووقف  
 ثم قال الا هو لا تقصد صلوته عند عامة علمائنا وعند البعض تقصد صلوته \* والفتوى على عدم  
 التساوي في حال هكذا في المحيط \* وقال القاضي الامام المعبود النجيب ابو بكر اذا فرغت من القراءة  
 وترددت ان تكبر للركوع ان كان الختم بالثناء فالوصل بالله اكبر والحي ولو لم يكن بالثناء فالفصل

اولي كقوله تعالى ان شئتُك هو الا بتره كذا في التاخرانية \* ومنها الحسن في الاعراب \*  
اذا الحسن في الاعراب لعلنا لا يغير المعنى بان قرأ لا ترفعوا صوتكم برفع التاء لا تقصد صلوته بالا جماع  
وان غير المعنى تغيرا فاحشاً بان قرأ وعصى آدم ربه بصب الميم ورفع الرب وما شبه ذلك  
مما لو تعد به يكثر اذا قرأ خطأ فسدت صلوته في قول المتقدمين \* واختلف المتأخرون قال  
محمد بن مقاتل وابونصر محمد بن سلام وابوبكر بن سعيد البلخي والفقهاء ابو جعفر الهندي وابي  
وابوبكر محمد بن الفضل والشيخ الامام الزاهد وشمس الائمة الحلواني لا تقصد صلوته \*  
وما قاله المتقدمون احوط لانه لو تعد يكون كفراً وما يكون كفراً لا يكون من القرآن \* وما قاله  
المتأخرون اوسع لان الناس لا يميزون بين اعراب واعراب كذا في فتاوى قاضي خان \*  
وهو الاشبه كذا في المحيط \* وبه يقتضي كذا في العتائية \* وهكذا في الطهيرية \* ومنها ترك  
التشديد والمد في موضعهما \* لو ترك التشديد في قوله اياك نعبد واياك نستعين او قرأ الحمد لله  
رب العالمين واسقط التشديد على الهاء المختار انه لا يفسد وكذا في جميع المواضع وان كان  
قول عامة المشايخ انه يفسد \* واما ترك المدان كان لا يغير المعنى بان قرأ اولئك بلامد وانا  
اعطيتك بدون المد لا تقصد \* وان كان يغير بان قرأ سواء عليهم بترك المد وكذا في قوله دعاء  
ولداء المختار انه لا يفسد كما في تركه التشديد هكذا في الخلاصة \* وان شدد في ومن اعظم  
ممن كذب على الله قال بعضهم لا تقصد عليه الفتوى كذا في العتائية \* ومنها ترك الادغام  
والاثنان به \* اذا اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد من الناس ويقبح العبارة ويخرجها  
عن معرفة معنى الكلمة نحو ان يقرأ قل الذين كفروا استقلبوا بادغام العين في اللام فسدت صلوته  
وان اتى بالادغام في موضع لم يدغمه احد الا ان المعنى لا يتغير به ويفهم ما يفهم مع الاظهار  
نحو ان يقرأ نل سيروا بادغام اللام في السين لا تقصد صلوته \* واذا ترك الادغام نحو ان يقرأ  
واينما تكونوا يدرككم الموت بفتح الادغام لا تقصد صلوته وان فحش من حيث العبارة هكذا  
في المحيط \* ومنها الامالة في غير موضعها \* اذا قرأ بسم الله بالامالة او قرأ ما لك يوم الدين  
بالامالة وما شاكل ذلك لا تقصد صلوته كذا في المحيط \* ومنها القراءة بغير ما في المصحف الذي  
جمعه امير المؤمنين عثمان رضي الله عنه \* ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ بغير ما في المصحف  
المعروف بالايودي معناه تقصد صلوته بالاتفاق اذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه \* وان قرأ

ما يؤدى معناه فليقل قولهما لا تقصد وعلى قول ابى يوسف ربح تقصد \* والصحيح من الجواب  
 فى هذا انه اذا قرأ بما فى مصحف ابن مسعود او غيره لا يعتد به من قراءة الصلوة اما لا تقصد صلوته  
 حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً ما فى مصحف العامة مقدار ما يجوز به الصلوة يجوز صلوته هكذا  
 فى المحيط \* ومنها ذكر بعض الحروف من الكلمة \* اذا ذكر بعض الكلمة وما انتهائاً لا انقطاع  
 النفس اولانه نسي الباقي ثم تذكر فذكر الباقي نحو ان اراد ان يقرأ الحمد لله فلما قال ال انقطع  
 نفسه ونسى الباقي ثم تذكر وقال حمد لله ولم يذكر الباقي نحو ان اراد ان يقرأ فاتحة الكتاب  
 والسورة ثم نسي قراءته فاراد ان يقرأ فلما قال ال تذكرانه قد كان قرأ فترك ذلك وركع او ذكر  
 بعض الكلمة وترك تلك الكلمة وذكر كلمة اخرى ففى هذه الصور كلها او ما شاكلها تقصد صلوته  
 عند بعض المشائخ وبه كان يفتى الامام شمس الائمة الحلواتى \* ومن المشائخ من قال ان ذكر  
 شطر كلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد الصلوة فذكر شطرها يوجب فساد الصلوة \* وان ذكر شطر كلمة  
 لو ذكر كلها لا يوجب الفساد فذكر شطرها لا يوجب الفساد هكذا فى الذخيرة والمحيط \* وللشطر  
 حكم الكل هو الصحيح كذا فى فتاوى قاضى خان \* ومنهم من قال ان كان لما ذكر من الشطر  
 وجه صحيح فى اللغة ولا يكون لغواً لا يغير به المعنى ينفى ان لا يوجب فساد الصلوة \* وان كان الشطر  
 المقروء لا معنى له ويكون لغواً اولم يكن لغواً ولكن يكون مغيراً للمعنى يوجب فساد الصلوة \*  
 وعامة المشائخ على انه لا يفسدان هذا اما لا يمكن التحرز منه فصراً لا تتصح المدفوع فى الصلوة  
 هكذا فى الذخيرة والمحيط \* اذا خض بعض حروف الكلمة فالصحيح انه لا يفسد صلوته لان  
 فيه بلوى العامة كذا فى المحيط \* لو قرأ القرآن فى الصلوة بالالهام ان غير الكلمة تقصد \* وان كان  
 ذلك فى حروف المد واللين لا تقصد الا اذا نجش \* وان قرأ فى غير الصلوة اختلف المشائخ \*  
 وما منهم كرهوا ذلك كذا فى الخلاصة \* وهو الصحيح كذا فى الوجيز للكردى \* وكرهوا  
 الاستماع ايضاً كذا فى الخلاصة \* ونقل عن ابى القاسم الصغار البخارى ان الصلوة اذا  
 جازت من وجوه ونسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً الا فى باب القراءة لان للناس عموم  
 البلوى كذا فى الظهيرية \* ومنها ادخال التانيث فى اسماء الله تعالى \* اذا قرأ فى صلوته هل  
 ينظرون الا ان تأتيمهم الله فى ظلل من الغمام بالتاء قال محمد بن علي بن محمد الاديب تقصد  
 صلوته لان التانيث لا يجوز ادخاله فى اسماء الله تعالى كما لا يجوز فى قوله عز وجل الله لا اله الا

فوالحي القيوم وقوله لم يلد ولم يولد واشياء ذلك \* وجهي من الشئخ الامام أبي بصير محمد بن الفضل انه لا يفسد صلوته لان الاثان ههنا فعل غير الله تعالى \* وبض مسائلنا مذكورة الفضلي رحمه الله هكذا في المحيط والذخيرة \* ذكر في القوائد لوقرأ في الصلوة بخطاه فاهن ثم رجع وغرأ صحيحا قال عندي صلوته جائزة وكذلك الاعراب \* ولو نثره النصب مكان الرفع والرفع مكان النصب او الخفض مكان الرفع والنصب لا تفسد صلوته \* الباب الخامس في الامامة \* وفيه سبعة فصول \* الفصل الاول في الجماعة \* الجماعة سنة مؤكدة كذا في المتنون والخلاصة والمحيط ومحيط السرخسي \* وفي الغاية قال مائة مشائخا منها واجبة \* وفي المفيد وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة \* وفي البدائع تجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الصلوة بالجماعة من غير حرج \* واذا فاتت الجماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد آخر بخلاف بين اصحابنا لكن ان النبي سجداً آخر ليصلي بهم مع الجماعة فحسن وان صلى في مسجد حية فحسن \* وذكر القدوري انه يجتمع في اهله وصلى بهم \* وذكر خمس الائمة الاولى في زماننا اذا لم يدخل مسجد حية ان يتبع الجماعات وان دخله صلى فيه \* وتسقط الجماعة بالاعذار حتى لا تجب على المريض والمقعود والزمن ومقطوع اليد والرجل من خلاف ومقطوع الرجل والمفلوج الذي لا يستطيع المشي والشيخ الكبير العاجز والاعمى من ادبى خنيفة راح \* والصحيح انها تسقط بالمطروطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة كذا في التبيين \* وتسقط بالريح في الليلة المظلمة واما بالنهار فليست بالريح عذرا وكذا اذا كان يدافع الاخبثين او احدهما او كان اذا خرج يخاف ان يجسه فريسه في الدين او يريد سفر او اقيمت الصلوة فيمضي ان يعوته الغائلة او كان قريبا لمريض او يخاف ضياع ماله وكذا اذا حضر العشاء واقامت صلوته ونفسه تنوق اليه وكذا اذا حضر الطعام في غير وقت العشاء ونفسه تنوق اليه كذا في العراج الوهاج \* المسجد اذا كان له امام معلوم وجماعة معلومة في محلة فصلى اهله فيه بالجماعة لا يباح تكرارها فيه باذان ثان \* اما اذا صلوا بغير اذان يباح اجماعا وكذا في مسجد قاعة الطريق كذا في شرح المجمع للمصنف \* اذا زاد على الواحد في غير الجمعة فهو جماعة وان كان معه صبي او ولد كذا في السراجية \* التطوع بالجماعة اذا كان على سبيل التداوى بكرة \* وفي الامل الشهيد اما اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا بكرة \* وقال شمس الائمة

الصلواتى ان كان سوى الامام ثلاثة ويكره بالاتفاق \* وفي الاربع اختلف المشايخ \* والاصح انه  
يكره هكذا في الخلاصة \* الفصل الثاني في بيان من هو احق بالامامة \* الاولى  
بالامامة اعلمهم باحكام الصلوة هكذا في المضمرات \* وهو الظاهر هكذا في البحر الرائق \*  
هذا اذا علم من القراءة قدر ما يقوم به سنة القراءة هكذا في النبيين \* ولم يطعن في ديه كذا  
في الحكاية \* وهكذا في النهاية \* ويجتنب الفواحش الظاهرة وان كان غيره اوسع منه كذا  
في المعيط \* وهكذا في الزاهدى \* وان كان مستعيراً في علم الصلوة لكن لم يكن له حظ في غيره  
من العلوم فهو اولى كذا في الخلاصة \* فان تساوا فافترأهم اى اعلمهم بعلم القراءة يقف  
في موضع الوثق ويصل في موضع الوصل ونحو ذلك من النشيد والتذليل وغيرهما كذا  
في الكفاية \* فان تساوا فاوثرهم \* فان تساوا فاستهم كذا في الهداية \* فان كانوا سواء  
في السن فاحسنهم خلقا \* فان كانوا سواء فاحسبهم فلان كانوا سواء فاصبحهم وجهها كذا في فتح القدير \*  
اى اكثرهم صلوة بالليل كذا في الكافي \* فان استوا في الحسن فاشرفهم نسباً كذا في فتح القدير \*  
فكل من كان اكل فهو افضل لان الفصوص كثر البساعة ورغبة الناس فيه اكثر كذا في النبيين \*  
فان اجتمعت هذه النصال في رجلين يفرع بينهما او الضار الى القوم كذا في الخلاصة \* جماعة  
في دار اضياف فصاحب الدار اولى بان يتقدم الا ان يكون معه ذو سلطان او قاض \* فان  
قدم المالك واحد منهم وكبره فهو افضل \* وان تقدم احدهم جاز \* دار فيها مستاجر او مالكا  
وضيف فالمستاجر احق بالاذن والاستيذان منه هكذا في التارخانية \* وكذا المستعير اولى  
من المعير كذا في السراج الوهاج \* دخل المسجد من هو اولى بالامامة من امام المحلة  
فامام المحلة اولى كذا في القنية \* والاخرس اذا امّ قوماً فاصلوة الكل جائزة \* واذا  
امّ امياً ذكر في بعض المواضع لا يجوز عند علمائنا \* وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلوة  
ان الاخرس مع الامى اذا اراد الصلوة كان الامى اولى بالامامة \* والامى اذا امّ الاخرس  
فصلوتهما جائزة بخلاف كذا في التارخانية \* وفي مية المصلى للمفتى المتيمم من الجنابة  
اولى من المتيمم من الحدث كذا في النهر الفائق \* قوم جلوس في المسجد الداخل وقوم  
في المسجد الخارج اقام المؤذن قدام امام من اهل الخارج فاتهم وقام امام من اهل الداخل  
فاتهم من يسبق بالشروع فهو المقنون بلاكراهة في حقهم كذا في الخلاصة \* رجلا

في الفقه والصلاحي سواء الا ان احدهما اقر تقدم اهل المسجد غير الاقر اقتداءً وأ \* وان  
اختار بعضهم الاقره واختار بعضهم غيره فالعبرة للاكثر كذا في السراج الوهاج \* ليس في المعصية  
الا واحد يصلح للامامة لاتلزمه ولا ياثم بتركها كذا في القنية \* الفصل الثالث في بيان من  
يصلح اماماً للغيره \* قال المرغباني يجوز الصلوة خلف صاحب هوى وبدعة ولا يجوز  
خلف الرافضي والجهمي والقدرى والمشبّهة ومن يقول بخلق القرآن \* وحاصله ان كان  
هوى لا يكفر به صاحبه نجوز الصلوة خلفه مع الكراهة والا فلا هكذا في التبيين والخلاصة \*  
وهو الصحيح هكذا في البدائع \* ومن انكر المعراج بنظر ان انكر الاسراء من مكة الى بيت المقدس  
فهو كافر \* وان انكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر \* ولو صلى خلف مبتدع او فاسق  
فهو محرر زوابع الجماعة لكن لا ينال مثل ما ينال خلف تقي هكذا في الخلاصة \* والاقتداء  
بشاعى المذهب النابى يصح اذا كان الامام يتصامى مواضع الخلاف بان يتوضأ في الخارج النجس  
من غير السيليين كالقصد وان لا ينحرف عن القبلة انحرافاً حاشاً هكذا في النهاية والكفاية في  
باب الوتر \* ولا شك انه اذا جاوز المغارب كان فاحشاً كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يكون منعها  
ولا شاكاً في ايمانه وان لا يتوضأ في الماء الراكد القليل وان يغسل ثوبه من المنى ويفرك اليابس منه  
وان لا يقطع الوتر وان يرمي الترتيب في الفوائت وان يسمح برأسه هكذا في النهاية  
والكفاية في باب الوتر \* ولا يتوضأ بالماء القليل الذي وضعت فيه النجاسة كذا في فتاوى قاضيان \*  
ولا بالماء المستعمل هكذا في السراجية \* ذكر الامام الترمذى عن شيخ الاسلام المعروف  
بصواهر زادة انه اذا لم يعلم منه هذه الاشياء يقيّن بجوز الاقتداء به ويكره كذا في الكفاية  
والنهاية \* لو علم المقتدى من الامام ما يفسد الصلوة على رضى الامام كمس المرأة والذكر او ما  
اشبه ذلك والامام لا يدري بذلك نجوز صلوته على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز \* وجه الاول  
وهو الاصح ان المقتدى يرى جواز صلوة امامه والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازه كذا  
في التبيين \* قال الفضلى يصح اقتداء الحنفى في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف ومحمد  
رحمهما الله هكذا في الخلاصة \* ويجوز ان يؤم المتيمم المتوضئين عند ابي حنيفة وابى يوسف  
رحمهما الله هكذا في الهداية \* وذكر شيخ الاسلام هذا الخلاف فيما اذا لم يكن مع المتوضئين  
ماء فان كان معهم ماء فانه لا يؤم المتوضئين هكذا في النهاية \* وما اقتداء المتوضى بالمتيمم

في صلوة الجنائز فبما نزل خلاف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء المعذور بالمعذور وان ائحد  
 عذرهما وان اختلف فلا يجوز كذا في التبيين \* فلا يجوز ان يصلي من به اقلات ربح خلف من به سلس  
 البول كذا في البصر الرائق \* وكذا لا يصلي من به سلس البول خلف من به اقلات ربح وجرح لا يرفأ  
 لان الامام صاحب عذرين والمأموم صاحب عذر كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يصلي الطاهر  
 خلف من به سلس البول ولا الطاهرات خلف المستحاضة وهذا اذا قارن الوضوء المحدث  
 او طرأ عليه كذا في الزاهدي \* ويجوز اقتداء الفاسل بما سمح الخف وبالماسح على الجبيرة  
 وكذا امامة المقصد لغيره من الاصحاء اذا كان يأ من خروج الدم \* والراكب على الدابة  
 لمن كان معه على دابة والمومي لملته والعاري للعرأة كذا في الخلاصة \* والافضل  
 ان يصلي العرأة وحدها تعود بالايماء ويتابع بعضهم من بعض فان صلوا جماعة وقف الامام  
 وسطهم كالنساء كذا في الجوهرة النيرة \* وان تقدمهم جاز كذا في النهاية \* وصلواتهم بجماعة  
 مكروهة كذا في الجوهرة النيرة والسراج الوهاج \* ويصح اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع  
 ويسجد لا اقتداء الراكع والساجد بالمومي كذا في فتاوى قاضي خان \* ويؤتم الاحدب  
 القائم كما يؤتم القاعد كذا في الذخيرة \* وهكذا في الخانية \* وفي النظم ان ظهر قيامه  
 من ركوعه جاز بالاتفاق والافضل ذلك عذرهما وبه اخذ عامة العلماء خلافاً لمفسد كذا في الكفاية \*  
 ولو كان لقدم الامام وجو قام على بعضها يجوز وفيه اولى كذا في التبيين \* ويصلي المتقل  
 خلف المفترض كذا في الهداية \* وان لم يقرأ في الآخرين كذا في التاتارخانية ناقلاً عن  
 جامع الجوامع \* وان اقتدى بمتقل فافسده ثم اقتدى به في ذلك الغرض ونوى قضاء  
 ما لزمه بالافساد جاز عندنا قضاء كذا في الكافي \* ولا يصح الاقتداء بالمجنون المطبق  
 ولا بالسكران \* فان كان يجهل ويتيق يصح الاقتداء به في زمان الافاقة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 قال الفقيه وفي الروايات الظاهرة لا فرق بين ان يكون لافاقته وقت معلوم او لم يكن فهو بمنزلة  
 الصحيح في زمان الافاقة وبه تأخذ كذا في التاتارخانية \* ويصح اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت  
 وخارج الوقت وكذا اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت لا خارج الوقت \* المقيم اذا صلى ركعتين  
 من العصر فغربت الشمس فجاء مسافراً اقتدى به في هذا العصر لا يصح اقتداء \* ومصلي ركعتي  
 الظهر اذا اقتدى بمن يصلي الاربع قبل الظهر يجوز كذا في الخلاصة \* ويجوز امامة الاعرابي



والاممى والعبد وولد الزنا والفاسق كذا فى الخلاصة \* الا انها تكره هكذا فى المتن \* امامة  
الرجل للمرأة جائزة اذا نوى الامام امامتها ولم يكن فى الخطوة اما اذا كان الامام فى الخطوة  
فان كان الامام لهم او لبعضهم محرما فانه يجوز ويكره كذا فى النهاية فاعلم من شرح الطحاوى \*  
ويصح اقتداء المرأة بالرجل فى صلاة الجمعة وان لم ينو امامتها وكذا فى العبدين وهو الاصح كذا  
فى الخلاصة \* ولا يجوز اقتداء رجل بامرأة هكذا فى الهداية \* ويكره امامة المرأة للنساء  
فى الصلوات كلها من الفرائض والنوافل الا فى صلاة الجنازة هكذا فى النهاية \* فان فعل  
وقفت الامام وسطحين وقيامها وسطحين لا تنزل الكراهة وان تقدمت عليهن امامهن  
لم تسد صلواتهن هكذا فى الجوهرة النيرة \* وصلواتهن فرادى افضل هكذا فى الخلاصة \*  
وامامة الخشني المشكل للنساء جائزة ان تقدمهن وان قام وسطحين فسدت صلواتهن لوجود  
الصحادة ان كان الامام رجلا كذا فى محيط السرخسى \* وللرجال والخشني مثله لا يجوز \*  
وامامة الصبي المراهق لصبيان مثله يجوز كذا فى الخلاصة \* وعلى قول ائمة بلخ يصح الاقتداء  
بالصبيان فى التراويح والسنن المطلقة كذا فى فتاوى قاضيهان \* المختار انه لا يجوز فى الصلوات  
كلها كذا فى الهداية \* وهو الاصح هكذا فى المحيط \* وهو قول العامة وهو ظاهر الرواية هكذا  
فى البصر الرائق \* ويجوز صلاة الاخرس اذا صلى منفردا وان كان قادرا على الاقتداء بالقارى  
هكذا فى التاتارخانية \* وامامة الاممى قوماً معينين جائزة كذا فى السراجية \* اذا ام اممى  
امبا وقاراً فصلوة الجميع فاسدة عندنا بنى حنيفة رجم وقالوا صلاة القارى وحده \* واما اذا صلوا  
وحداً فانا نقول انه على الخلاف \* وقبل يصح وهو الصحيح هكذا فى شرح مجمع البحرين للمصنف \*  
لو افتتح الاممى ثم حضر القارى قبل نفسه وقال الكرخى لا \* ولو حضر الاممى على قارى يصلى  
فلم يفتد به وصلى اختلفوا فيه الاصح ان صلواته فاسدة \* القارى اذا كان على باب المسجد  
او بجوار المسجد والاممى فى المسجد يصلى وحده فصلوة الاممى جائزة بخلاف \* اذا كان  
القارى فى صلوة غير صلوة الاممى جاز للاممى ان يصلى وحده ولا ينتظر فراغ القارى بالاتفاق \*  
ذكر الامام الترمذى يجب ان لا يترك الاممى اجتهاده فى اثناء ليله ونهاره حتى يتعلم مقدار  
ما يجوز به الصلوة فان قصر لم يعذر عند الله تعالى كذا فى النهاية \* ولا يصح اقتداء القارى  
بالاممى ولا بالآخرس وكذا لا يصح اقتداء الاممى بالآخرس والكاسى بالقارى والمسبق

في قضاء ما سبق بمثله كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا اقتداء باللاحق واللاحق بالنازل بالراكب هكذا  
 في الخلاصة \* لا يصح اقتداء مصلي الظهر بمصلي العصر ومصلي ظهر يومه بمصلي ظهر امسه  
 وبمصلي الجمعة وكذا عكسه ولا اقتداء المفترض بالمتنفل والناذر بالناذر الا اذا نذر  
 احدهما صلوة صاحبه فاقته في احدهما بالآخر فانه يصح \* ولا اقتداء من افسد تطوعه بمن افسد  
 تطوعه الا اذا اشتركا في نافلة وافسداها ثم اقتدى احدهما بالآخر فانه يصح \* ويصح اقتداء  
 السالم بالحالف \* ولا يجوز اقتداء الناذر بالحالف ويصح اقتداء الحالف بالناذر هكذا  
 في محيط السرخسي \* القاري اذا اتم المرأة والابسين تجوز صلوة الامام والعارين ولا تجوز  
 صلوة الالبسين بالاجماع كذا في الخلاصة \* ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعدز  
 عليه فسله بالمبطل بالحدث الدائم كذا في التاتارخانية \* ولا يجوز امامة الاثغ الذي  
 لا يقدر على التكلم ببعض الحروف الالمثلة اذ لم يكن في القوم من يقدر على التكلم بتلك  
 الحروف فاما اذا كان في القوم من يقدر على التكلم بها سدت صلوته وصلوة القوم \*  
 ومن يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له ان يؤخر كذا من يتخلف عند القراءة  
 كثير او من كان له تمتمة وهوان يتكلم بالتمتمة او فاقة وهوان يتكلم بالفاء موارا \* واما الذي  
 لا يقدر على اخراج الحروف الا بالجهد ولم يكن له تمتمة او فاقة فاذا اخرج الحروف اخرجها  
 على الصحة لا بكرة ان يكون اما ما هكذا في المحيط في زلة القاري \* القاري اذا اقتدى  
 بالامى لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء هو الصحيح \* وكل جواب مرفته  
 في القاري اذا اقتدى بالامى ثم افسده على نفسه فهو الجواب في رجل يقتدى بالمرأة او الصبي  
 لو المحدث او الجنب ثم افسده على نفسه \* والاصل في هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل  
 حال المقتدى او فوقه جاز صلوة الكل \* وان كان دون حال المقتدى صحت صلوة الامام ولا يصح  
 صلوة المقتدى هكذا في المحيط \* الا اذا كان الامام اميا والمقتدى قارئا او كان اخرس والمقتدى  
 اميا فلا يصح صلوة الامام ايضا هكذا في فتاوى قاضي خان \* وذكر النقيب ابو عبد الله الجرجاني  
 انما تقصد صلوة الامى والاخرس عند ابي حنيفة رح اذا علم ان خلفه قارئا اما اذا لم يعلم لا تقصد  
 صلوته كما قال \* وفي ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وحالة الجهل كذا في النهاية \* رجلا  
 افتتخا الصلوة معا ونوى كل واحد ان يكون اما ما صاحبه فصلوتهما تامة \* وان نوى كل

ان يأتى لصاحبه فسلوتهما فائدة كذا فى محيط السرخسى \* لا بأس للرجل ان يؤتم الناس  
وعلى بدنه تصاوير لانها مسنورة بالثياب \* وكذا الوصلين وفى اصبعة خاتم فيه صورة صغيرة  
او صلبي ومعه دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة كذا فى فتاوى قاضى خان \* رجل يصلح للامامة  
ولا يؤتم اهل محله ويؤتم اهل محلة اخرى فى شهر رمضان ينبغى ان يخرج الى تلك  
المحلة قبل دخول وقت العشاء \* ولو ذهب بعد دخول وقت العشاء بكرة له ذلك كذا فى  
الخلاصة \* الفاسق اذا كان يؤتم يوم الجمعة وحجز القوم عن منعه قال بعضهم يقتدى به فى الجمعة  
ولا تترك الجمعة بامامته \* وفى غير الجمعة يجوز ان يتحول الى مسجد آخر ولا يأتى به هكذا  
فى الظهيرية \* رجل أم قومه له كارهون ان كانت الكراهة لفساد فيه اولانهم احق بالامامة  
بكره له ذلك والكان هو احق بالامامة لا بكرة هكذا فى المحيط \* وكرة تطويل الصلوة كذا  
فى التبيين \* وينبغى للامام ان لا يطول بهم الصلوة بعد القدر المسنون \* وينبغى له ان يراعى  
حال الجماعة هكذا فى الجوهرة النيرة \* رجل ام قوما شهرتهم قال كنت مجوسيا فانه يجبر  
على الاسلام ولا يقبل قوله وصلوهم جائزة ويضرب ضربا شديدا وكذا لو قال صليت  
بكم المدة على غير وضوء وهو ما جن لا يقبل قوله وان لم يكن كذلك واحتمل انه قال على  
وجه التورع والاحتياط اجاد وصلوهم \* وكذا اذا قال كان فى نوبى فذكر كذا فى الخلاصة \*  
وكذا اذا بان ان الامام كافرا ومجنونا وامرأة او خشي او امسى او صلى بغير احرام او  
معدنا او جنبا هكذا فى التبيين \*

#### الفصل الرابع فى بيان ما يمنع صحة الاقتداء

وما لا يمنع \* المانع من الاقتداء ثلثة اشياء \* منها طريق عام يمر فيه العجلة والاوراق هكذا  
فى شرح الطحاوى \* اذا كان بين الامام وبين المقتدى طريق الكان ضيقا لا يمر فيه العجلة  
والاوراق لا يمنع وان كان واسعا يمر فيه العجلة والاوراق يمنع كذا فى فتاوى قاضى خان والخلاصة :  
هذا اذا لم يكن الصفوف متصلة على الطريق اما اذا اتصلت الصفوف لا يمنع الاقتداء \* ولو كان  
على الطريق واحدا لا يثبت به الاتصال وبالثلث يثبت بالاتفاق وفى المتن خلاف على قوا  
ابى يوسف رح يثبت وعلى قول محمد رح لا كذا فى المحيط \* ولو قام الامام فى الطريق  
واصطف الناس خلفه فى الطريق على طول الطريق ان لم يكن بين الامام وبين من خلفه فى الطريق  
مقدار ما يمر فيه العجلة جازت صلواتهم \* وكذا فيما بين الصف الاول والثانى الى آخر الصفوف

كذا في فتاوى قاضي خان \* والمانع من الاقتداء في الثلوات قدر ما يسمع فيه ضحك  
 وفي مصلى العيد الفاصل لا يمنع الاقتداء وان كان يسمع فيه الضحك واكثر \* وفي المنع لصلوة  
 الجنابة اختلاف المشايخ \* وفي التوازل جلة كالسجدة كذا في الخلاصة \* ومنها نهر عظيم  
 لا يمكن العبور عنه الا بالعلاج كالغضيرة وغيرها كذا في شرح المحامى \* فان كان بينه وبين الامام  
 نهر كبير يجري فيه السفن والزوارق يمنع الاقتداء \* وان كان صغيرا لا تجري فيه لا يمنع الاقتداء  
 هو المختار كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاص \* وكذا لو كان في المسجد الجامع  
 هكذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان على النهر جسر وعليه صفوف متصلة لا يمنع صحة الاقتداء لمن  
 كان خلف النهر وللثلاثة حكم الصف بالاجماع \* وليس للواحد حكم الصف بالاجماع \* وفي القسطنطينية  
 اختلاف على ما روي الطريق \* ان كان بينهما بركة او حوض ان كان يحال لو وقعت النجاسة في  
 جانب يتجسس الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء \* وان كان لا يتجسس يمنع الاقتداء كذا في المحيط \*  
 ومنها صف قائم من النساء كذا في شرح الطحاوي \* اذا كان صف قائم من النساء خلف الامام  
 ووراء من صفوف من الرجال تعدت صلوة تلك الصفوف كلها استعانة كذا في المحيط \*  
 قوم صلوا على ظهر طلة في المسجد ونحسبهم قد اتموا نساء وطريق لا يجوز صلواتهم \* فان كن ثلثا  
 في ظاهر الرواية تعدد صلوة ثلثة من الرجال الى آخر الصفوف ويجوز صلوة الباقي \* وان كن  
 صفاً واحداً تعدد صلوة الكل وان كان الذين فوق الطلة يحدوا لهم من تحسبهم نساء جازت  
 صلوة من كان على الطلة كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مسائل الشك \* وفي فوائد  
 الشيخ الزاهد ابي الحسن الرستقي اذا كان في المسجد رفق وعلى الرف صف من النساء  
 اقتدين بالامام ونحت الرف صفوف من الرجال هل تعدد صلوة من وقف خلف النساء قال  
 لا تعدد \* امام يصلي برجال ونساء وصف النساء بعداء صف الرجال تعدد صلوة رجل واحد  
 الذي بين الرجال والنساء \* وصار ذلك كسنة او حائط بينهم وبينهم الا يري لو كان بين  
 صف النساء وصف الرجال ستره قدر مؤخر الرجل كان ذلك ستره للرجال ولا تعدد صلوة  
 واحد منهم \* وكذلك لو كان بينهم حائط قدر الذراع وان كان اقل من ذلك لا يكون ستره \*  
 فان كانت النساء من فوق ذلك الحائط الذي هو قدر الذراع فليس بستره وان كان قدر ثمانية  
 فهو ستره لمن كان على الارض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط كذا

في المحيط \* اذا كان بينهما حائط لا يصح الاقتداء ان كان كبيراً يمنع المقدس الوصول الى الامام  
 لو قصد الوصول اليه اشبه عليه حال الامام اولم يشبه هكذا في الذخيرة \* ويصح ان كان  
 صغيراً لا يمنع او كبيراً وله ثقب لا يمنع الوصول وهكذا اذا كان الثقب صغيراً يمنع الوصول اليه  
 لكن لا يشبه عليه حال الامام سماعاً او رؤيةً هو الصحيح \* وما اذا كان الحائط صغيراً يمنع  
 ولكن لا يغيث حال الامام فمنهم من قال يصح الاقتداء وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان كان  
 في الحائط باب مسدود قليل لا يصح الاقتداء لانه يمنع من الوصول \* وقيل يصح لان وضع الباب  
 للوصول فيكون المسدود كالمنفوح هكذا في محيط السرخسي \* والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل فيه  
 كذا في الوجيز للكردي \* ولو اقتدى بالامام في اقصى المسجد والامام في المحراب فانه يجوز  
 كذا في شرح الطحاوي \* وان قام على سطح داره المتصل بالمسجد لا يصح اقتداءه وان كان  
 لا يشبه عليه حال الامام كذا في فتاوى قاضيخان والخلاصة \* وهو الصحيح الا اذا كان  
 على رأس حائط المسجد كذا في محيط السرخسي \* وان قام على الجدار الذي بين داره  
 وبين المسجد ولا يشبه حال الامام صح الاقتداء \* ولو قام على دكان خارج المسجد متصل  
 بالمسجد يجوز الاقتداء لكن بشرط اتصال الصفوف كذا في الخلاصة \* ويجوز اقتداء جار المسجد  
 بامام المسجد وهو في بيته اذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام \* وان كان طريقاً عاماً ولكن  
 سدته الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بامام المسجد كذا في التا تاريخية ناقلاً عن المحجة \*  
 ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام في المسجد ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشبه عليه  
 حال الامام يصح الاقتداء \* وان اشبه عليه حال الامام لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وان لم يكن له باب في المسجد لكن لا يشبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضاً وكذا  
 لو قام في المئذنة مقتدياً بامام المسجد كذا في الخلاصة \* الفصل الخامس في بيان  
 مقام الامام والمأموم \* اذا كان مع الامام رجل واحد او صبي يعقل الصلوة قام عن  
 يمينه وهو المختار \* ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية هكذا في المحيط \* ولو وقف على  
 يساره جاز وقد اساء كذا في محيط السرخسي \* ولو وقف خلفه جاز \* ولم يذكر محمد الكراهة  
 نصاً \* واختلف المشائخ فيه قال بعضهم يكره هو الصحيح كذا في البدائع \* واذا كان معه اثنان فاما  
 خلفه وكذلك اذا كان احدهما صبياً \* وان كان معه رجل وامرأة اقام الرجل على يمينه

والمرأة خلفه وان كان رجلاً وامرأة افام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما \* وان كان معه رجلان وثلاث  
الامام وسطهما فصلوهم جائز \* رجلان صلياً في الصمراء وانتم احد هما بالآخر وثام من  
يمين الامام فجاء ثالث وجذب الموت الى نفسه قبل ان يكبر الافتتاح حكى عن الشيخ  
الامام ابي بكر طرخان انه لا يفسد صلوة الموتى ثم جذبه الثالث الى نفسه قبل التكبير او بعده كذا  
في المحيط \* وفي الفتاوى العنانية هو الصحيح كذا في التاتارخانية \* رجلان ام احد هما صاحبه  
في فلاة من الارض فجاء ثالث ودخل في صلواتهما فتقدم حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون  
بين الصف الاول وبين الامام لا تعد صلوته وان جاوز موضع سجوده كذا في المحيط \*  
ولو اجتمع الرجال والصبيان والخناث والاناث والصبيات المراهقات يقوم الرجل اقصي ما يلي  
الامام ثم الصبيان ثم الخناث ثم الاناث ثم الصبيات المراهقات كذا في شرح الطحاوي \*  
وكره لهم حضور الجماعة الا للمعوز في الفجر والمغرب والعشاء \* والفتوى اليوم على الكراهة  
في كل الصلوات لظهور الفساد كذا في الكافي \* وهو المختار كذا في التبيين \* وينبغي للقوم  
اذا قاموا الى الصلوة ان يترأصوا ويسدوا الخلل ويسووا بين مناهم في الصفوف \* ولا بأس  
ان يأمرهم الامام بذلك كذا في البحر الرائق \* وينبغي للامام ان يقف بازاء الوسط فان وقف  
في ميمنة الوسط او في يسيره فقد اساء لمخالفة السنة هكذا في التبيين \* وينبغي ان يكون  
بجذاء الامام من هو افضل كذا في شرح الطحاوي \* والقيام في الصف الاول افضل من  
الثاني وفي الثاني افضل من الثالث \* وان وجد في الصف الاول فرجة دون الصف الثاني  
يخرق الصف الثاني كذا في القنية \* وافضل مكان المأموم حيث يكون اقرب الى الامام \*  
فان تساوت المواضع ففي يمين الامام وهو الاحسن هكذا في المحيط \* محاذاة المرأة الرجل  
مفسدة لصلوته \* ولها شرائط \* منها ان تكون المحاذية مشتهية تصلح للجماع \* ولا عبرة للسن  
وهو الاصح كذا في التبيين \* حتى لو كانت صبية لا تشتهى وهي تعقل الصلوة فحادث لا تعد  
صلوته كذا في الكافي \* ومنها ان تكون الصلوة مطلقة وهي التي لها ركوع وسجود وان كانا  
صليان بالاياء \* ومنها ان تكون الصلوة مشتركة تحرمة واداء \* ونعني بالشركة تحرمة  
ان يكونا يائنين تحرمتها علي تحرمة الامام حقيقة ونعني بالشركة اداء ان يكون لهما امام فيما  
يؤديان تحقيقاً او تدبيراً \* فالمدرک بان تحرمة علي تحرمة الامام وبان اداءه علي اداؤه حقيقة \*

واللاحق بان نحر منه على نحر ربة الامام حقيقة وبان اداءه فيما يقضيه على اداء الامام تقديره \*  
 والمسبق بان في حق التجرية منفرد في ما يقضيه \* فلو حاذت الرجل المرأة فيما يقضيان  
 لا تقصد صلوة كذا في التبيين \* ومنها ان يكونا في مكان واحد حتى لو كان الرجل على الدكان  
 والمرأة على الارض والدكان مثل قامة الرجل لا تقصد صلوة \* ومنها ان يكونا باحائل  
 حتى لو كانا في مكان متحد بان كان على الارض وعلى الدكان الا ان بينهما اسطوانة لا تقصد صلوة  
 هكذا في الكافي \* وادنى الحائل قدر مؤخرة الرجل وغلظة الاصبع \* والفرجة تقوم  
 مقام الحائل \* وادناه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا في التبيين \* ومنها ان تكون ممن تصح منها  
 الصلوة حتى ان المجنونة اذا حاذته لا تقصد صلوة كذا في الكافي \* ومنها ان ينزى الامام امامتها او  
 امامة النساء وقت الخروج لابعده ولا يشترط حضور النساء لصحة ينيهن \* ومنها ان تكون المحاذاة  
 في ركن كامل حتى لو كبرت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلوة من من يمينها  
 ويسارها وخلفها من كل صف \* ومنها ان تكون جهنهما متحدة حتى لو اختلفت لا تقصد ولا يتصور  
 اخلاف الجهة الا في جوف الكعبة او في ليلة مظلمة وصلى كل بالنسرى الى جهة \* والمعتبر  
 في المحاذاة الساق والكعب على الصحيح هكذا في التبيين \* والمرأة تناول الاجنبية والمحرمه  
 والحليلة والصغيرة المشتهة والكبيرة التي يتفر منها الرجال هكذا في الكفاية \* ثم المرأة الواحدة  
 تقصد صلوة ثلثة واحد من يمينها وآخر من يسارها وآخر خلفها ولا تقصد اكثر من ذلك هكذا  
 في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في التا تاريخية \* والمرأتان صلوة اربعة واحد من يمينهما وآخر  
 من يسارهما واثنان خلفهما بحيثاهما \* وان كن ثلثا فسدن صلوة واحد من يمينهن وآخر  
 من يسارهن وثلثة ثلثة خلفهن الى آخر الصوف وهذا جواب الظاهر هكذا في التبيين \* ومحاذاة  
 الخشبي المشكل لا تقصد كذا في التا تاريخية في فصل بيان مقام الامام والمأموم \*

الفصل السادس في ما يتابع الامام وفيما لا يتابعه \* اذا ادرك الامام في التشهد وقام الامام  
 قبل ان يتم المقتدى او سلم الامام في آخر الصلوة قبل ان يتم المقتدى التشهد فالمختار ان يتم  
 التشهد كذا في الغياثة \* وان لم يتم اجزاء \* ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد  
 فانه يتم التشهد كما لو سلم \* ولو احدث الامام عمدا قبل فراغ المقتدى من التشهد تهجد صلوته  
 هكذا في الخلاصة \* الامام اذا تشهد وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فسعى بعض من

خلفه التشهد حتى قاموا جميعاً فطلى من لم يشهد ان يعود ويشهد ثم يتبع امامه وان خالف  
ان يفوته الركعة كذا في الكفاية \* ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون  
بعد التشهد وقبل ان يصلّي على النبي صلى الله عليه وسلم فانه يسلم مع الامام \* ولو رفع  
الامام رأسه من الركوع او السجود قبل ان يسبح المقتدى ثلثاً الصحيح انه يتابع الامام هكذا  
في فتاوى قاضيهان \* اذا رفع المقتدى رأسه من الركوع او السجود قبل الامام ينهي ان يعود  
ولا يصبر ركوعين وسجودين كذا في الخلاصة \* ولو اطال الامام السجود فرغ المقتدى رأسه  
بطن انه سجد ثانياً فبعد معه ان نوى الاول لم يكن له نية يكون من الاول وكذا ان نوى  
الثانية والمتابعة وان نوى الثانية لا غير كانت من الثانية \* فان شاركه الامام فيها جاز كذا  
في التبيين \* وان رفع المقتدى رأسه من السجدة الثانية قبل ان يضع الامام جبهته على الارض  
لا يجوز وكان عليه اعادة تلك السجدة ولو لم يعد تفسد صلوته هكذا في فتاوى قاضيهان  
والخلاصة \* ولو اطال المؤتم السجود وسجد الامام الثانية فرغ المؤتم رأسه وظن ان الامام  
في السجدة الاولى فسجد ثانياً يكون من الثانية وان نوى الاول لا غير لان النية لم تصادف  
محلها الا باعتبار فعله ولا باعتبار فعل الامام كذا في صيط السرخسي \* خمسة اشياء اذا ترك  
الامام ترك المقتدى ايضا وتابع \* تكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والسهو والقنوت  
اذا خاف فوت الركوع هكذا في الوجيز للكردي \* وان كان لا يخاف يقتت ثم يركع كذا  
في الخلاصة \* واربعه اشياء اذا تعبد به الامام لا يتابعه المقتدى \* زاد في صلوته سجدة عمد الوزاد  
عليه افاويل الصحابة رض في تكبيرات العيد وكبرى صلوة الجنازة خمساً وقام الى الخامسة  
ساعياً كذا في الوجيز للكردي \* فان لم يقيد الخامسة بالسجدة وعاد وسلم سلم المقتدى معه وان  
قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى \* ولو لم يقعد الامام على الرابعة وقام الى الخامسة ساعياً  
وتشهد المقتدى وسلم ثم قيد الامام الخامسة بالسجدة فسدت صلواتهم كذا في الخلاصة \*  
وتسعة اشياء اذا ترك الامام اتى به المؤتم \* ترك رفع اليدين في التحريمة والثناء ان كان الامام  
في الفاتحة وان كان في السورة لا عند مصدر خلاف للثاني وترك تكبيرة الركوع او السجود او التسبيح  
فيهما او التسميع او قراءة التشهد او ترك السلام او تكبيرات التثنية بالركوع والسجود  
قبل الامام في الركعات كلها قضى ركعة بلا قراءة كذا في الوجيز للكردي \* واذا سجد قبل الامام



وادركه الامام فيها جاز ولكن بكرة للمقتدى ان يفعل ذلك كذا في المحيط في صفة الصلوة \*  
 الفصل السابع في المسبوق واللاحق \* المسبوق من لم يدرك الركعة الاولى مع الامام  
 وله احكام كثيرة كذا في البحر الرائق \* منها انه اذا ادرك الامام في القراءة في الركعة التي يجهر  
 فيها الا يأتى بالتاء كذا في الخلاصة \* هو الصحيح كذا في التبيين \* وهو الاصح كذا في  
 الوجيز للكردي \* سواء كان قريبا او بعيدا ولا يسمع لصممه كذا في الخلاصة \* فاذا قام الى قضاء  
 ما سبق يأتى بالتاء ويتعد للقراءة كذا في فتاوى فاضلhxان والخلاصة والظهيرية \* وفي صلوة المخافة  
 يأتى به كذا في الخلاصة \* وان ادرك الامام في الركوع او السجود يتحرى ان كان اكبر رآه  
 انه لو اتى به ادركه في شئ من الركوع او السجود يأتى به قائما والأتابع الامام ولا يأتى به  
 واذا لم يدرك الامام في الركوع او السجود لا يأتى بهما \* وان ادرك الامام في القعدة لا يأتى  
 بالتاء بل يكبر للافتتاح ثم للانحطاط ثم يقعد كذا في البحر الرائق في صفة الصلوة \* ومنها انه يصلي  
 اولاما ادرك مع الامام ثم يقضى ما سبق كذا في محيط السرخسى \* واذا بدأ بقضاء ما فاته  
 قيل تفسد صلوته وهو الاصح كذا في الظهيرية \* وذكر في جامع الفتاوى انه يجوز عند  
 بعض المتأخرين وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* والظاهر القول بالفساد كذا في البحر الرائق \*  
 ومنها انه لا يقوم قبل السلام بعد قدر التشهد الا في مواضع \* اذا خاف المسبوق الماسح زوال  
 مدته او صاحب العذر خاف خروج الوقت او خاف المسبوق في الجمعة دخول وقت العصر او  
 دخول وقت الظهر في العيدين او في الفجر طلوع الشمس او خاف ان يسبقه المحدث له ان لا ينتظر  
 فراغ الامام ولا سجود السهو \* اما اذا كان لا تفسد الصلوة بخروج الوقت يتابع وكذا اذا خاف  
 المسبوق ان يمر الناس بين يديه لو انتظر سلام الامام قام الى قضاء ما سبق قبل فراغه كذا  
 في الوجيز للكردي \* ولو قام في غير ما بعد قدر التشهد صح وبكرة تحريرا كذا في فتح القدير  
 والبحر الرائق \* وان قام قبل ان يقعد قدر التشهد لم يجز \* ولو فرغ المسبوق قبل سلام الامام  
 وتابع الامام في السلام قيل تفسد وقيل لا تفسد به يفتى كذا في الخلاصة وفتح القدير \*  
 ومنها انه لا يقوم الى القضاء بعد التسليمين بل ينتظر فراغ الامام كذا في البحر الرائق \* ويمكن  
 حتى يقوم الامام الى تقويعه ان كان صلوة بعد ما تطوع او يستدير المحراب ان لم يكن او ينتفل  
 عن موضعه او يمضي من الوقت مقدارا لو كان عليه سهو لسجد كذا في التمرناشي في باب صلوة العيد \*

ومنها ان المسبوق ببعض الركعات يتابع الامام في التشهد الاخير واذا اتم التشهد لا يفتلن  
بما بعده من الدعوات ثم ماذا يفعل تكلموا فيه ومن ابن شجاع انه يكرر التشهد اى قوله اشهد ان  
لا اله الا الله وهو المختار كذا في الغيبة \* والصحيح ان المسبوق يتمثل في التشهد حتى يفرغ  
عند سلام الامام كذا في الوجيز للكردي وفتاوى قاضى خان \* وهكذا في الخلاصة و  
فتح القدير \* ومنها انه لو سلم مع الامام ساهيا وقبله لا يلزمه سجود السهو وان سلم بعده لزمه  
كذا في الظهيرية \* هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وان سلم مع الامام على ظن  
ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عمد افتسد كذا في الظهيرية \* واذا سلم مع الامام  
ناسيا فظن ان ذلك مفسد فكبر ونوى الاستقبال يصير خارجا بخلاف المنفرد اذا شك فكبر بنوى  
الاستقبال كذا في فتاوى قاضى خان \* ومنها انه يقضى اول صلوته في حق القراءة وآخرها في  
حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب قضى ركعتين وفصل بقعدة فيكون بثلاث قعدات  
وقرأ في كل فائضة وسورة \* ولو ترك القراءة في احدهما تفسد \* ولو ادرك ركعة من الرباعية  
فعليه ان يقضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ويقضى ركعة اخرى كذلك ولا يتشهد  
وفي الثالثة بالخيار والقراءة افضل هكذا في الخلاصة \* ولو ادرك ركعتين قضى ركعتين بقراءة  
ولو ترك في احدهما فسدت \* ولو كان الامام يقضى قراءة تركها في الشفع الاول في الشفع  
الثانى فادركه فيه واقتدى به يأتى بالقراءة فيما يقضى حتى لو تركها فيه تفسد كذا في الوجيز  
للكردي \* ومنها انه منفرد فيما يقضى الا في اربع مسائل احدها انه لا يجوز اقتداء  
ولا الاقتداء به \* فلو اقتدى مسبوق بمسبوق فسدت صلوة المقتدى فقرأ اوله بقرأ دون الامام كذا في  
البحر الرائق \* ولو نسي احد المسبوقين المتساويين كعبية ما عليه قضى مالا خلا للآخر  
بلا اقتداء به صح كذا في الخلاصة \* ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد السهو فتابعه المسبوق  
فيه ثم علم انه لم يكن عليه سهو فاشهر الروابيتين ان صلوة المسبوق تفسد لانه اقتدى  
في موضع الانفراد قال الفقيه ابو الليث في زماننا لا تفسد هكذا في الظهيرية \* وان لم يعلم  
لا تفسد صلوته في قولهم كذا في فتاوى قاضى خان \* هو المختار وبه يفتى ابو حفص الكبير  
وهو لما خذ به كذا في الغيبة \* ولو قام الامام الى الخامسة فتابعه المسبوق ان قعد الامام  
على رأس الرابعة تفسد صلوة المسبوق وان لم يقعد لم تفسد حتى يقيد الخامسة بالسجدة فاذا جـ

قُبِدَها بالسجدة فسدت صلوة الكل هكذا في فتاوى فاضيلان \* ثانيها انه لو كبرنا وبالاستيناف  
 يصير مستأنفا قاطعاً للاولى بخلاف المنفرد \* ثالثها انه لو قام الى قضاء ما سبق وعلى الامام سجدة سهو  
 قبل ان يدخل معه كان عليه ان يعود ويسجد معه ما لم يقيد الركعة بسجدة فان لم يعد حتى  
 سجد بمضى وعليه ان يسجد في آخر صلوته بخلاف المنفرد لا يلزمه السجود لسهو غيره رابعها انه  
 يأتي بتكبير التشريق انما فاختلاف المنفرد لا يجب عليه عند أبي حنيفة رحمه الله كذا في فتح القدير  
 والبحر الرائق \* ومنها انه يتابع الامام في السهو ولا يتابعه في التسليم والتكبير والتلبية فان تابعه  
 في التسليم والتلبية فسدت وان تابعه في التكبير وهو يعلم انه مسبوق لا تقصد صلوته اليه مال  
 شمس الائمة السرخسي كذا في الظهيرية \* والمراد من التكبير تكبير التشريق كذا في البحر الرائق \*  
 ومنها ان الامام لو نذر سجدة تلاوة وعاد الى قضاائها لم يقيد المسبوق ركعة بسجدة يرفس  
 ذلك ويتابع فيها ويسجد معه للسهو ثم يقوم الى القضاء ولو لم يعد فسدت صلوته \* ولو تابعه بعد  
 تقيد ها بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه ففي رواية كتاب الاصل تقصد ايضاً كذا  
 في فتح القدير \* وهكذا في البدائع والتأريخية ناقلاً عن الطحاوي والمصمرات وشرح المبسوط  
 للامام السرخسي والسراج الوهاج والخلاصة \* ولو ان الامام لم يعد الى سجدة التلاوة  
 فصلوة المسبوق تامة في الاحوال كلها وعليه ان يقضى ما عليه كذا في التأريخية \* ولو  
 نذر الامام سجدة صلواته وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه فسدت \* وان قيدر ركعة بالسجدة تقصد  
 في الروايات كلها ما دام لم يعد \* والاصل انه اذا اقتدى في موضع الافراد او منفرد في موضع  
 الاقتداء فسد كذا في البحر الرائق \* اللاحق هو الذي ادرك اولها وفاته الباقي لنوم  
 او حدث او بقي قائماً للزحام او العاطفة الاولى في صلوة الضوف كانه خلف الامام لا يقرأ ولا  
 يسجد للسهو كذا في الوجيز للكردي \* ولو سجد الامام للسهو لا يتابعه اللاحق قبل قضاء  
 ما عليه بخلاف المسبوق كذا في الخلاصة \* اللاحق اذا عاد بعد الوضوء ينبغي له ان يشتغل  
 أولاً بقضاء ما سبقه الامام بغير قراءة يقوم مقدار قيام الامام وركوعه وسجوده ولو زاد ونقص  
 فلا يضره هكذا في شرح الطحاوي \* واذا اكبر مع الامام ثم نلم حتى صلى الامام ركعة ثم انتبه فانه يصلي  
 الركعة الاولى وان كان الامام يصلي الركعة الثانية هكذا في الذخيرة \* ولو لم يشتغل بقضاء ما سبقه  
 الامام ولكن يتابع الامام ولان قضى ما سبقه الامام بعد تسليم الامام جازت صلوته ههنا هكذا

في شرح الطحاوي \* المسافر اللاحق اذا نوى الإقامة في حال اداء ما فات مع الامام لو احدث  
 فدخل مصره يتم صلوته المسافر في خلاف الزفر فرح هذا اذا فرغ الامام من الصلوة اما اذا  
 لم يفرغ بعد يصلي اربعاً بالاتفاق كذا في المصنف \* والامام اذا ترك القعدة الاولى في ذوات  
 الاربع ناسياً وظل في لاحق بان نام فانتبه اوسبقه حدث فذهب وتوضأ ثم جاء وقد سبقه الامام  
 بركعات لا يقعد في موضع القعود عندنا خلافاً لفرح بخلاف المسبوق هكذا في العصر \*  
 المسبوق يخالف اللاحق في القضاء في ستة اشياء \* في محاذاة المرأة والقراءة والسهو والقعدة الاولى  
 اذا تركها الامام وفي ضحك الامام في موضع السلام وفي نية الامام الإقامة اذا قيد المسبوق  
 الركعة بالسجدة كذا في الظهيرية \* رجل سبق بركعة في صلوته هي من ذوات الاربع ونام  
 خلف الامام في الثلث الباقي ثم انتبه بانى بما عليه في حال نومه ولا يقرأ فيها ثم يقعد متابعاً  
 للامام ثم يقوم ويصلي ركعة بقراءة ويقعد ويتم صلوته \* ولو نام في ركعتين وشك في ركعة هل  
 ادركها مع الامام بانى بالركعة التي هوشاك فيها في آخر الصلوة كذا في الخلاصة \*

---

وما يتصل بذلك مسائل للاختلاف بين الامام والمأموم اربعين القوم \* لو وقع الاختلاف  
 بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثاً وقال الامام صليت اربعاً ان كان الامام على اليقين  
 لا يعيد الصلوة بقولهم وان لم يكن على يقين يعيد الصلوة بقولهم \* ولو اختلف القوم قال  
 بعضهم صلي ثلاثاً وقال بعضهم صلي اربعاً والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان  
 معه واحد كذا في الخلاصة \* واذا لم يكن مع الامام واحد واعاد الامام الصلوة واعاد القوم  
 معه مقتدين به صح اقتداءهم به كذا في المحيط \* ولو استيقن واحد من القوم انه صلي ثلاثاً  
 واستيقن واحد انه صلي اربعاً والامام والقوم في شك ليس على الامام والقوم شيء  
 كذا في الخلاصة \* ولا يستحب للامام الاعادة وعلى المتيقن بالنقصان الاعادة \* ولو كان  
 الامام استيقن انه صلي ثلاثاً وواحد استيقن بالتمام كان عليه ان يعيد بالقوم ولا اعادة  
 على الذي تيقن بالتمام كذا في المحيط \* ولو استيقن واحد من القوم بالنقصان وشك  
 الامام والقوم فان كان ذلك في الوقت اعادوها احتياطاً وان لم يعيدوا فلا شيء عليهم الا اذا  
 استيقن هذان بالنقصان واخبر بذلك كذا في الخلاصة \* امام صلي بقوم وذهب قال بعضهم  
 هي الظهر وقال بعضهم هي العصر فان كان في وقت الظهر فهي الظهر وان كان في وقت العصر

فهى العصور ان كان مشكلاً جاز للفرقيين كذا فى الظهيرية \* الباب السادس فى الحدث فى الصلوة \*  
من صفة حدث ترضاً وبني كذا فى الكتز \* والزجل والمرآة فى حق حكم البناء سواء كذا فى المحيط \*  
ولا يمتد إلى حدث فيها ولا بد من الاعادة هكذا فى الهداية والكلبى \* والاستيناف افضل  
هكذا فى المتنون \* وهذا فى حق الكل ضد بعض المشائخ وقيل هذا فى حق المنفرد قطعاً \*  
واما الامام والمأموم ان كانا يجعلان جماعة فلاستيناف افضل ايضا وان كانا يجعلان فالباء افضل  
صيانة لفضيلة الجماعة \* وصحح هذا فى العناوى كذا فى الجوهرة النيرة \* ثم لجواز البناء  
شروط \* منها ان يكون الحدث موجبا للوضوء ولا يندر وجوده وان يكون مساوياً للاختيار  
للعبدية ولا فى سببه هكذا فى البحر الرائق \* فاذا احدث فى الصلوة من بول او غائط او ريح  
او رماى متعمداً فسدت صلوته ولا يبنى \* وان لم يتعمد فان كان الحدث موجبا للفعل فكذلك  
وان كان موجبا للوضوء فالكان بفعل الآدمى فكذلك خلافاً لابي يوسف رخص كذا فى الخلاصة \*  
واذا ذرعه القى ملأ الفم من غير قصد يتوضأ ويبنى ما لم يتكلم \* وفى الثقب لا يبنى هكذا  
فى المحيط \* ولو اصاب المصلى حدث بغير فعله كمالواصابته بندقه او رماى انسان بسجراً ومدر  
فشج رأسه او شئ احد قرعته فادماه لا يجوز له البناء فى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا  
فى شرح الطحاوى \* ولو سقط من السطح مدر او لوح فشج رأسه ان كان يمرور الماء واستقبل الصلوة  
خلافاً لابي يوسف رخص \* وان كان لا يمرور الماء فمن مشائنا من قال يبنى بلا خلاف ومنهم  
من قال على الاختلاف هو الصحيح \* وكذلك لو كان تحت شجرة فسقط منها ثمرة فجرحت \*  
ولو دخل الشوك فى رجل المصلى او مسجد فدخل الشوك فى جبهته فسال منه الدم من غير  
قصد لا يبنى وكذلك لو عضه زبور فسال منه الدم \* ولو عطس فسبقه الحدث من عطاسه  
او تخنخ فخرج بقوة ريح قيل لا يبنى وهو الصحيح كذا فى الظهيرية \* ولو سقط من المرأة  
الكرسى بغير صنعها مبلولاً لبست فى قولهم جميعاً وتحرى كما تبنى عند ابي يوسف رخص وعندها لا يبنى  
كذا فى التبيين \* وان سال من دمل به دم ترضاً وفسل وبني \* ولو عصر الدمل حتى سال  
او كان فى موضع ركبته دمل فافتح من اعتماد على ركبته فى سجود فهذا بمنزلة الحدث  
العمد فلا يبنى على صلوته كذا فى المحيط \* اذا اغشى فى صلوته او جئ او فقه يتوضأ  
ويستقبل الصلوة \* وكذلك اذا نام فى صلوته واحتلم يستقبل ولا يبنى استحساناً \* واذا نظر الى

فخرج امرأة فانزل لا ينبي أو انضج البول على ثوب المصلي أكثر من قدر الدرهم فانفسخ غسلها لا ينبي في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \* ومنها ان يصرف من ساعته حتى لو أدى ركعة مع الحدث أو مكث مكانه قدر ما يؤدى وكفا فسدت صلوته \* ولو قرأ ذهاباً نفسه وآتياً لا وقبله بالمكس والصحيح القصاد فيهما \* والتسبيح والتلهيل لا يمنع البناء في الأصح كذا في التبيين \* ولو أحدث الإمام وهو راكع رفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده أو رفع رأسه من السجود وقال الله أكبر مردياً به أداء ركعتين فسدت صلوة الكل \* وإن لم يرد به الأداء الركعتين فيه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله هكذا في الثاني \* إمام سجد الحدث في السجود فرفع رأسه مكبراً فسدت \* وإن رفع بلا تكبير لا تقصد فيستغنى كذا في الوجيز للكردي \* ولو أحدث قائماً ثم انتبه بعد ساعة ينبي وإن مكث يقظاً ساعة تقصد كذا في معراج الدراية \* ومنها ان لا يفعل بعد الحدث فعلاً منافياً للصلوة لو لم يكن أحدث إلا ما لا بد منه أو كان من ضرورات ما لا بد منه أو من توابعه وتناثره حتى إذا سجد الحدث ثم تكلم أو أحدث متعمداً أو فقهه أو أكل أو شرب أو نحو ذلك لا يهرزه القضاء \* وهكذا إذا أجس أو غشي عليه أو اجنب هكذا في البدائع \* أو نظر إلى فروج امرأة فانفسخ هكذا في شرح الطحاوي \* ولو استقي من الإماء أو البهائم أو غيرها وجعتاج إليه فتوضأ جازله الباء \* ولو استسجن فان كان مكشوف العورة بطل الباء هكذا في البدائع \* المصلي إذا سجد الحدث فذهب له توضأ فأنكشف عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي أبو علي النسفي ان لم يجد بداً من ذلك لم تقصد صلوته كذا في النهاية \* وإذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء بطلت صلوتها وهو الصحيح \* وإذا توضأ بتوضأ ثلثاً وثلاثاً يستوعب رأسه بالمسح ويتمضيض ويستشقي ويأتي بسائر السنن وهو الأصح كذا في التبيين \* أما لو غسل أرباعاً بما يستقبل الصلوة كذا في التناثر خاتمة \* ان أحدث والماء بعيد والثر قريب اختار اهل مؤنة من الامرين من الذهاب والنزع \* والصحيح انه اذا نزع استأنف كذا في المضمرات \* هو المختار كذا في الخلاصة \* أحدث وفي منزله ماء فلم يتوضأ وقصد الحوض والبيت اقرب من الحوض ان كان بينهما قليل من قدر صفتين لم تقصد صلوته وان كان أكثر منه تقصد \* ولو كان في بيته ماء ان كان عادته التوضي من الحوض فنسي الماء الذي في البيت وذهب إلى حوض وتوضأ بنبي على صلوته هكذا في الخلاصة \* ولو وجد في الحوض

موضع التوضي فنجاوز الى موضع انكان بعد ركضيق المكان الاول بينى والا كذا  
 في الوجيز للكردي \* ولو توضأ وتذكر كراهه لم يمسح برأسه فذهب ومسح جازله البناء \* ولو  
 لم يتذكر حتى قام الى الصلوة ثم تذكر استقبل هكذا في الخلاصة \* ولو نسي ثوبه فرجع ورفع  
 استقبل الصلوة كذا في التاتارخانية \* اذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في اثناء فتوضأ بذلك  
 الماء وحمل الاثناء الى موضع صلوته جازله البناء ان كان حمل الاثناء على يد واحدة كذا  
 في المحيط \* رجل دخل منزله وبابه مغلق ففتحه وتوضأ فاذا خرج يطلع ان خاف السارق والا فلا  
 كذا في التاتارخانية \* وان ملأ الاثناء وحمله يدين لاي يني وان حملة بيد واحدة جازله البناء كذا  
 في الجوهرية النيرة \* وان اصابته نجاسة مائعة من جواز الصلوة فسلها فان كانت من سبق الحدث  
 منه بنى وان كانت من خارج لاي يني خلافا لابي يوسف رح \* ولو كانت من خارج ومن  
 سبق الحدث لاي يني وان كانت في موضع واحد كذا في المشيبي \* ولو اصابته ثوبه نجاسة  
 ان امكنه التزع بان وجد ثوبا آخر فترع من ساعته اجزاه وان لم يمكنه التزع من ساعته بان لم يجد ثوبا  
 آخر فان ادلى جزء من الصلوة مع ذلك الثوب فقد صلوته بالاجماع وان لم يؤد جزء من الصلوة  
 ولكن مكث كذلك لم تسد وان طال \* وان امكنه التزع من ساعته بان كان يجد ثوبا  
 آخر فلم يتزع ولم يؤد جزء من الصلوة اختلف اصحابنا قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله  
 تسد صلوته كذا في المحيط \* ولو سبقه الحدث في الصلوة فأنصرف ليتوضأ فحدث متعمدا  
 لا يجوز له البناء كذا في فتاوى قاضيخان \* ومنها ان لا يظهر حدثه السابق بعد الحدث السماوي  
 كذا في البحر الرائق \* فالما سمح على الخفين لو احدث وذهب ليتوضأ فذهب وقت مسحه  
 في خلال وضوئه يستقبل الصلوة هو الصحيح كما لو احدث المنيتم في الصلوة فذهب فوجد الماء  
 لم يمسح وكذا المستحاضة اذا حدثت في الصلوة ثم ذهبت هكذا في محيط السرخسي \*  
 وكذا ما سمح الجبيرة اذا برأت جراحته او صاحب البحر السائل اذا خرج وقت الصلوة  
 هكذا في التاتارخانية \* ومنها اذا كان مقتديا ان يعود الى الامام ان لم يكن فراغ الامام  
 وكان بينهما حائل يمنع جواز الاقتداء ولو فرغ اماه لا يعود \* ولو احدثا في فساد صلوته \*  
 ولو لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود هكذا في البحر الرائق \* والمتنرد  
 بعد ما توضأ بتخير بين اتمام الصلوة في بيته والرجوع الى مصلاة والرجوع افضل هكذا

في الكافي \* والامام كالمفرد ان فرغ امامه والاعداد ويتم خلف خليفة كذا في شرح الوافية \*  
ومنها ان لا يبتدئ كذا فائتة عليه بعد الحدث السماوي وهو صاحب ترتيب كذا في البحر الرائق \*  
ومنها اذا كان اما ما ان لا يستخفى من لا يصلح للامامة فلوا استخفى امرأة مستقبل كذا  
في البحر الرائق \* فصل في الاستخلاف \* في كل موضع جاز له البناء فلا امام  
ان يستخلف وما لا يصح له معه البناء فلا استخلاف فيه \* وكل من يصلح اما بالامام الذي  
سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له ومن لا يصلح اما ما في الابتداء لا يصلح خليفة كذا  
في المحيط \* وصورة الاستخلاف ان يتأخر محدوداً واخصايدة على انفه يوم انه قد عرف  
ويقدم من الصف الذي يليه ولا يستخلف بالكلام بل بالاشارة \* وله ان يستخلف مالم يجاوز  
الصفوف في الصحراء وفي المسجد مالم يخرج منه كذا في التبيين \* اذا احدث واستخلف رجلا  
من خارج المسجد والصفوف متصلة بصوف المسجد لم يصح استخلافه \* وتفسد صلوة القوم  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح \* وفي فساد صلوة الامام روايتان \* والاصح هو الفساد  
كذا في فتاوى قاضيهان \* والاولى للامام ان لا يستخلف المسبوق وان استخلفه ينبغي له  
ان لا يقبل وان قبل جاز كذا في الظهيرية \* ولو تقدم يتدى من حيث انتهى اليه الامام \*  
واذا انتهى الى السلام يقدم مدر كايسلم بهم \* فلوانه حين اتم صلوة الامام قهقهة او احدث  
منعدا او تكلم او خرج من المسجد فسدت صلوته وصلوة القوم تامة والامام الاول ان كان  
فرغ لا تفسد صلوته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح كذا في الهداية \* ولو ترك ركوعاً يشير بوضع يده  
على ركبته او سجوداً يشير بوضعها على جبهته او قراءه يشير بوضعها على فمه كذا في البحر الرائق \*  
وان بقي عليه ركعة واحدة يشير باصبع واحد وان كان اثنين فباصبعين \* ولسجدة التلاوة يضع  
اصبعه على الجبهة واللسان والسهم على قلبه هكذا في الظهيرية \* هذا اذا لم يعلم الخليفة  
ذلك اما اذا علم فلا حاجة كذا في التائارخانية \* رجل اقتدى بالامام في ذوات الاربع  
فاحدث الامام وقدم هذا الرجل والمقتدى لا يدري انه كهم صلى الامام وكهم بقي عليه  
فان المقتدى يصلي اربع ركعات ويقعد في كل ركعة احتياطاً كذا في فتاوى قاضيهان في فصل  
المسبوق \* ولوا استخلف لاحقا للخليفة ان يشير للقوم حتى يؤدى ما عليه من الصلوة ثم يتم بهم  
الصلوة ولولم يفعل ذلك ومضى على صلوة الامام واخر ما عليه حتى انتهى الى موضع السلام



واستخلف من سلم بهم جاز عندنا هكذا في المضمرات \* والامام السجدة عليه السلام  
 مالم يخرج من المسجد او يستخلف رجلاً ويقوم الخليفة في مقامه بنوى ان يؤم الناس  
 او يستخلف القوم غيره حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضاً من جانب المسجد والقوم  
 ينتظرونه ورجع الى مكانه واتم صلوته بهم اجزاهم وان لم يستخلف الامام ولا القوم حتى خرج  
 من المسجد فسدت صلاة القوم \* ويتوضاً الامام ويبنى لانه في حق نفسه كالمعرد كذا في  
 المحيط \* وان تقدم رجل من غير تقدم احد فام مقام الامام قبل ان يخرج الامام من المسجد  
 جاز ولو خرج الامام من المسجد قبل ان يصل هذا الرجل الى المحراب ويقوم مقامه  
 فسدت صلاة الرجل والقوم ولا تنفس صلاة الاول هكذا في فتاوى فاضل خان \* اذا كان  
 خلف الامام شخص واحد وحدث الامام تعين ذلك الواحد للامامة عنه الامام بالنية او  
 لهيئته \* ولو قدم الامام رجلاً والقوم رجلاً فالامام من قدمه الامام الا ان بنوى القوم ان يأتوا  
 بالاخير قبل ان بنوى ذلك ولو قدم كل طائفة رجلاً فالعبرة للاكثر وعند الاستواء تنفس صلاة الكل  
 وان تقدم رجلان فالسابق الى مكان الامام تعين وان استويا في التقدم واقتدى  
 بعضهم بهذا وبعضهم بهذا فصلاة الذي يأتى به الاكثر صحيحة وصلاة الاول فاسدة وعند  
 الاستواء لا يمكن الترجيح فتفسد صلاة الطائفتين هكذا في التبيين \* ولو استخلف من آخر  
 الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار ما فسد صلاة من كان  
 يتقدمه دون صلاة الامام الاول ومن من يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى ان يكون  
 اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة اليه مكانه وقبل ان بنوى الامامة  
 فسدت صلواتهم \* وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج  
 الامام من المسجد كذا في البحر الرائق \* ولو استخلف فاستخلف الخليفة غيره قال الفضلي  
 ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز وبصير كان الثاني تقدم بنفسه  
 او قدمه الاول والا لم يجز هكذا في الخلاصة \* لو احدث وليس معه احد فلم يخرج حتى جاء  
 من ائتم به ثم خرج كان الثاني خليفة الاول عند اصحابنا راجح هكذا في الظهيرية \* اذا حصر  
 عن القراءة له ان يستخلف وهذا اذا لم يقرأ فدر ما يجوز به الصلوة واعتراه خجل  
 او خوف فحصر عن القراءة من غير نسيان اما اذا قرأ ما يجوز به الصلوة فلا يستخلف بل يركع

ويمضي على صلوته فلو استخلف فسدت صلوته لانه لا حاجة اليه هكذا في التبيين \*

واذا نسى القراءة أصلاً فاجوز الاستخلاف بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* مسافر اقتدى.

بمسافر فحدث الامام فاستخلف مقيماً لم يلزم المسافر الانمام ولو استخلف مسافر افتوى

الخليفة الاقامة لم يلزم القوم الانمام كذا في محيط السرخسي في فصل صلوة المسافر \* ومما يتصل

بذلك مسائل \* من ظن انه احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبل الصلوة

وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقي كذا في الهداية \* وهذا بخلاف ما لو ظن انه افتتح

على غير وضوء او كان ماسحاً على الخفين وظن ان مدة مسحه قد انقضت او كان متيمماً فرأى

سراباً فظنه ماء او كان في الظهر فظن انه لم يصل الفجر او رأى حمرة في نوبه فظنها نجاسة فانصرف

حيث تقصد صلوته \* والدار والجبانة ومصلى الجنائز بمنزلة المسجد ومكان الصفوف في

الصرى له حكم المسجد ولو تقدم قدّامه ولم يكن له منعة يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان

بين يديه منعة فالحد السترة كذا في التبيين \* وان كان يصلي وحده فموضع سجوده ككونه

في المسجد وكذلك يمينه وشماله وظن كذا في المحيط \* والمرأة ان نزلت من مصلاها

فسدت صلوتها لانه بمنزلة المسجد في حق الرجل ولهذا تعكف فيه كذا في التبيين \* ولو

خاف المصلي سبق الحدث فانصرف ثم سبقه ليس له ان يني كذا في فتاوى قاضيان \*

وبطلت الصلوة في مسائل \* اذا طلع الشمس في الفجر \* او دخل وقت الصر في الجمعة \*

او سقطت جبيرته من برء \* او زال عذر المعذور \* او استخلف امياً \* او قدر مومئ على الركوع

والسجود \* او كان ماسحاً على الخفين فنمت مدة مسحه وكان واجداً للماء واما اذا لم يكن

واجداً له لا تبطل وقبل تبطل \* او نزع خفيه بعمل يسير بانكافا وسعين لا يحتاج فيهما الى المعالجة

في الترع \* واما اذا كان الترع بفعل عفيف نمت صلوته بالاجماع \* وتعلم امي سورة بان تذكرها

او حفظها بالسمع ممن يقرأ من غير اشتغال بالتعلم اما لو تعلم حقيقة نمت صلوته هذا اذا كان

منفرداً او اماماً حيث يجوز امامته اما اذا كان يصلي خلف قارئ فعند عامتهم انها تقصد

واختار ابو الليث انها لا تقصد هكذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الظهيرية \* او وجد

عائزاً يجوز فيه الصلوة بان لم يكن فيه نجاسة مانعة من الصلوة او كانت فيه وعندة ما يزيل به النجاسة

او لم يكن عندة ما يزيل به النجاسة ولكن ربه او كثر من طاهر وهو سائر للعورة او كان المصلي متيمماً

فقد رُعلَى استعمال الماء أو تذكر فائتة عليه ولم يسقط الترتيب بعد فلو كان متوضعا يصلى خلى  
منبهم فرائض الموترم الماء أو موتا وعلى الامام فائتة فند ذكر الموترم الفائتة بطلت صلوة  
القوم **وجده هكذا في التبيين \*** ثم اذا بطلت الصلوة في هذه المسائل لا تغلب تقلا الا في ثلث  
مسائل وهو ما اذا تذكر فائتة او طلعت الشمس او خرج وقت الظهر في يوم الجمعة هكذا في  
الجمهورية النبيرة \* فهذه اثنا عشرة مسئلة في الروايات المشهورة وقد زيد عليها مسائل \*  
منها اذا كان يصلى بالثوب النجس فوجد ما يغسل به \* ومنها اذا كان يصلى القضاء قد دخل  
عليه الاوقات المكروهة من الزوال او تغير الشمس للغروب او طلوعها \* ومنها اذا صلحت  
الامة بغير قناع فاصتقت في هذه الحالة ولم تستر عورتها من ساعتها \* فهذه المسائل كلها اذا  
مرض له واحد منها بعد ما قد قدر التشهد او في سجود السهو بطلت صلوته و صلوة من كان خلفه  
لو كان اماما \* ولو سلم وعليه سجود السهو فمرض له واحد منها فان سجد بطلت صلوته والا فلا \*  
ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم مرض له واحد منها بطلت صلوته دون القوم \*  
وكذا اذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم مرض له هكذا في التبيين \* الباب السابع  
فيما يفسد الصلوة وما يكره فيها \* وفيه فصلان الفصل الاول فيما يفسد ها \* المفسد للصلوة  
لومان \* قول وفعل النوع الاول في الاقوال \* اذا تكلم في صلوته ناسيا او عامدا خاطئا  
او قاصدا قليلا او كثيرا تكلم لاصلاح صلوته بان قام الامام في موضع القعود فقال له المقتدى اقم  
او قعد في موضع القيام فقال له قم او لا لاصلاح صلوته ويكون الكلام من كلام الناس استقبال  
الصلوة مدنا كذا في المحيط \* هذا اذا تكلم قبل ان يقعد قدر التشهد هكذا في فتاوى  
فاضلهم \* وهذا اذا تكلم على وجه يسمع منه فاما اذا تكلم على وجه لا يسمع منه ان كان بحيث  
يسمع نفسه تفسد صلوته كذا في المحيط \* وان لم يسمع وصحح الحروف لا تفسد كذا في الزاهدى \*  
وفي النوازل اذا تكلم في الصلوة وهو في النوم تفسد صلوته وهو المختار كذا في المحيط \* يفسد ها السلام  
للصلوة عمدا او ما غيره فان كان على ظن ان الصلوة تامة فغير منسد وان كان ناسيا للصلوة فمفسد \*  
ولو سلم على رجل تفسد مطلقا كذا في شرح ابى المكارم \* المسبوق اذا سلم على ظن ان عليه ان يسلم  
مع الامام فهو سلام عمدا يمنع البناء كذا في الخلاصة في مما يتصل بمسائل الاقتداء  
مسائل المسبوق \* وهكذا في فتاوى فاضلهم في فصل فيمن يصح الاقتداء به \* ولو سلم

المسبوق مع الامام ينظر ان كان ذا كراً لما عليه من القضاء فسدت صلوته \* وان كان من غير كره عليه  
من القضاء لا تفسد صلوته لانه سلام الساهى فلا يخرج من حرمة الصلوة كذا في شرح الطحاوى  
فى باب سجود السهو \* رجل صلى العشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن انها تروحة او سلم فى  
الظهر على رأس الركعتين على ظن انها جمعة او المقيم سلم على رأس الركعتين على ظن انه  
مسافر فانه يستقبل الصلوة \* ولو سلم على رأس الركعتين على ظن انها رابعة فانه يمضى على صلوته  
ويسجد للسهو كذا فى فتاوى قاضى خان \* والضابطة ان السهو من السلام ان وقع فى اصل الصلوة  
يوجب فسادها وان وقع فى وصف الصلوة لا يوجب الفساد هكذا فى المحيط فى الفصل السابع  
عشر فى سجود السهو \* ولو اراد ان يسلم على انسان ساهياً فلما قال السلام تذكر انه لا ينبغي له  
ان يسلم وهو فى الصلوة فسكت تفسد صلوته كذا فى المحيط \* ولو صافح بنية السلام تفسد صلوته  
لانه كلام معنى ولا يرد بالاشارة \* ولو اشار يريد به رد السلام او طلب من المصلى شيئاً فاشاء رده  
او برأه بنعم او بلا لا تفسد صلوته هكذا فى التبيين \* ويكره كذا فى شرح منية المصلى  
لامير الجاج \* رجل عطس فقال المصلى یرحمک الله تفسد صلوته كذا فى المحيطين \* ولو قال  
العاطس یرحمک الله وحاطب نفسه لا يضره كذا فى الخلاصة \* ولو عطس فى الصلوة فقال  
آخر یرحمک الله فقال المصلى آمین تفسد كذا فى منية المصلى \* وهكذا فى المحيط \* ولو عطس  
فقال له المصلى الحمد لله لا تفسد لانه ليس بجواب وان اراد به جواباً واستنهماه فالصحيح انه يفسد  
هكذا فى التمر تاشى \* ولو قال العاطس لا تفسد صلوته وينبغي ان يقول فى نفسه والاحسن  
هو السكوت كذا فى الخلاصة \* فان لمحمد فهل يصمد اذا فرغ فالصحيح انه يصمد \* فان كان مقتدياً  
لا يصمد سراً ولا علناً فى قولهم كذا فى التمر تاشى \* رجلان يصليان فطس احدهما فقال رجل خارج  
الصلوة یرحمک الله فقالا جميعاً آمین تفسد صلوة العاطس ولا تفسد صلوة الآخر لانه لم يدع له هكذا فى  
الطهريّة وفتاوى قاضى خان \* فى الفتاوى ولو قال له یرحمک الله وقال الآخر آمین لا تفسد صلوة  
من قال آمین لانه لم يدع له هكذا فى السراج الوهاج \* اذا قرأ القرآن او ذكر الله تعالى يريد خطاب  
انسان امره بشئ او نهاء عن شئ تفسد صلوته فان اراد تنبيه من يشغله انه فى الصلوة لا تفسد  
كذا فى التهذيب \* ولو مرض للامام شئ فسبح المأموم لا بأس به لان القصد به اصلاح الصلوة \*  
ولا يستحب للامام اذا قام الى الاخيرين لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب

فلم يكن النسيح مفيداً كذا في البحر الرائق نافلاً من البدائع \* ولو فتح على غير امامه تفسد الا اذا اذن به التلاوة دون التعليم كذا في محيط السرخسي \* وتفسد صلوته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضيخان \* وان فتح غير المصلي على المصلي فاخذ بنفسه تفسد كذا في منية المصلي \* وان فتح على امامه لم تفسد \* ثم قيل ينوي الفاتح بالفتح على امامه التلاوة \* والصحيح ان ينوي الفتح على امامه دون القراءة \* قالوا هذا اذا ارجح عليه قبل ان يقرأ قدر ما يجوز به الصلوة او بعد ما قرأ ولم يتحول الى آية اخرى وما اذا قرأ وتحوّل ففتح عليه تفسد صلوة الفاتح والصحيح انه لا يفسد صلوة الفاتح بكل حال ولا صلوة الامام لو اخذ منه على الصحيح هكذا في الكافي \* ويكره للمقندي ان يفتح على امامه من ساعته لجواز ان يتذكر من ساعته فيصير قارئاً خلف الامام من غير حاجة كذا في محيط السرخسي \* ولا ينبغي للامام ان يلجئهم الى الفتح لانه يلجئهم الى القراءة خلفه وانه مكروه بل يركع ان قرأ قدر ما يجوز به الصلوة ولا ينتقل الى آية اخرى كذا في الكافي \* وتفسير الالهاء ان يرد الآية او يقف ساكناً كذا في النهاية \* ارجح على الامام ففتح عليه من ليس في صلوته وتذكر فان اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد والاتساع لان تذكره مضاف الى الفتح \* وفتح المراهق كالبالغ \* ولو سمعه الموتى ممن ليس في الصلوة ففتحته على امامه يجب ان تبطل صلوة الكل لان التلقين من خارج كذا في البحر الرائق نافلاً من الغنية \* اخبر بما يسهل فحمد الله تعالى واراد به جوابه تفسد صلوته وان لم يرد جوابه واراد به اعلامه انه في الصلوة لم تفسد بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* واذا اخبر بما يعجبه فقال سبحان الله والاله الا الله والاله اكبر ان لم يرد به الجواب لا تفسد صلوته عند الكل وان اراد به الجواب فسدت عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في الخلاصة \* ولولدفته مقرب فقال بسم الله تفسد صلوته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في الظهيرية \* وتبطل لا تفسد لانه ليس من كلام الناس \* وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* ولو قال عند روية الهلال ربي وربك الله تفسد صلوته عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله \* ولو هو نفسه بشئ من القرآن للحسين ونحوها تفسد عندهم هكذا في الظهيرية \* مريض صلى فقال عند قيامه او عند انحطاطه بسم الله لما يلحقه من المشقة والوجع لا تفسد صلوته وعليه الفتوى هكذا في المضمرات \* في الجامع الصغير للصدر الشهيد وفي قوله ان الله وانما اليه راجعون اذا اراد

الجواب تفسد صلوته عند الكل \* ولو قال اللهم صل على محمد أو قال الله اكبر لا تفسد صلوته  
بالاجماع ان لم يؤدبه الجواب اما اذا اراد الجواب قال بعضهم تفسد صلوته عند الكل وهو  
الظاهر \* ولو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة ان لم يكن جوابا لغيره لا تفسد صلوته \*  
وان سمع اسم النبي عليه السلام فقال جوابا له تفسد \* ولو قرأ رجل ما كان محمد ابا احد  
من رجالكم صلى عليه رجل في الصلوة لا تفسد صلوته وكذا لو قرأ ذكر الشيطان فقال هو في  
الصلوة لعنه الله لا تفسد صلوته \* ولو نادى رجل فقال اغروا الفاتكة لاجل المهمات فقرأ  
المسبوق تفسد صلوته وبه يفتي هكذا في الخلاصة \* ولو انشد شعرا يوجد منه في القرآن مثل قول  
الشاعر \* ارايت الذي يكذب بالدين \* فذلك الذي يدع البيت \* وقولهم ويخزهم ويضرم  
عليهم \* ويشق صدور قوم مؤمنين \* واراد به انشاد الشعر تفسد هكذا في محيط السرخسي \*  
ولو انشأ شعرا او خطبة ولم يتكلم بلسانه لا تفسد وقد اساء كذا في منية المصلي \* في الفتاوى  
ولو تفكر في صلوته فتذكر حديثا او شعرا او خطبة او مسئلة يكره ولا تفسد صلوته  
كذا في السراج الوهاج \* ولو جري على لسانه نعم فان كان يعتقد ان يجري في كلامه تفسد  
صلوته والا فلا لانه يجعل ذلك من القرآن كذا في محيط السرخسي \* وان قال بالفارسية  
أرى فهو بمنزلة نعم ان كان ذلك عادة له تفسد والا فلا كذا في فتاوى قاضى خان \* ان دما  
بما يستحيل سؤاله من العباد مثل العافية والمغفرة والرزق بان قال اللهم ارزقنى الحج او اغفر لى  
لا تفسد \* ولو دما بما لا يستحيل سؤاله من العباد مثل قوله اللهم اطعمنى او اقض دينى او زوجنى  
فانه يفسد \* ولو قال اللهم ارزقنى فلانة فالصحيح انه يفسد لان هذا اللفظ ايضا مستعمل  
فيما بين الناس \* ولو قال اللهم اغفر لى ولوالدى لا تفسد لانه موجود في القرآن ولو قال  
اللهم اغفر لى ذكر الشيخ ابو الفضل البخارى انه يفسد \* والصحيح انه لا يفسد  
لانه موجود في القرآن كذا في محيط السرخسي \* وان قال اغفر لى ولعمى او لخالى  
او لزيد فسدت صلوته كذا في السراج الوهاج \* ولو قرأ الامام آية الترفيب والترهيب  
فقال المقصدى صدق الله وبلغت رسله فقد اساء ولا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضى خان \*  
وهكذا في الظهيرية \* المصلى كلما يقرأ آياها الذين اُمنوا رفع رأسه وقال ليك سيدى فالاحسن  
ان لا يفعل ولو فعل قيل لا تفسد صلوته كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في

فتاوى فاضى خان فى المسائل المتعلقة بقراءة القرآن \* ولو تيسر الحاج فى صلوة تفسد كذا  
 فى الخلاصة \* ولو قال فى ايام التشريق الله اكبر لا تفسد صلوة كذا فى فتاوى فاضى خان \*  
 واذا اذن فى الصلوة واراد به الاذان فسدت فى قول ابى حنيفة رح كذا فى المصيط \* واذا  
 سمع الاذان فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد به جوابه تفسد والا فلا وان لم يكن له نية تفسد هكذا  
 فى مصيط السرخسى \* ولو وسوسه الشيطان فقال لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان كان  
 ذلك فى امر الآخرة لا تفسد وان كان فى امر الدنيا تفسد كذا فى التمراتشى \* اذ انسى التشهد  
 فى آخر الصلوة فسلم ثم تذكر واشتغل بقراءة التشهد فلما قرأ البعض سلم قبل ان تمام التشهد فسدت  
 صلوة فى قول ابى يوسف رح لان العودة الاول ارتفض بالعود الى قراءة التشهد فاذا سلم  
 قبل ان تمام التشهد تفسد صلوة \* وقال محمد رحمه الله لا تفسد صلوة لان عودة الاول لا يرتفض  
 كله بالعود الى قراءة التشهد وانما ارتفض بقدر ما قرأ اولم يرتفض اصلا لان محل قراءة  
 التشهد الفعدة ولا ضرورة الى رفضها عليه الفتوى \* ومن هذا اختلف المشائخ فى مسئلة  
 لا رواية لها اذ انسى العائنة والسورة حتى ركع فتذكر فى ركوعه فانتصب قائما للقراءة ثم ندم  
 فسجد ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد صلوة لانه لما انتصب قائما للقراءة ارتفض ركوعه فاذا  
 لم يعد الركوع تفسد صلوة وقال بعضهم لا يرتفض كل الركوع اولم يرتفض اصلا لان الرفض  
 كان لا جل القراءة فاذا لم يقرأ ما ركاه لم يكن كذا فى فتاوى فاضى خان \* ولو ان فى  
 صلوة او تاوة او بكنى فارتفع بكاوة فحصل له حروف فان كان من ذكر الجنة او النار فصلوته قامة  
 وان كان من وجع او مصيبة فسدت صلوة ولو تاوة لكثرة الذنوب لا يقطع الصلوة \* ولو بكنى  
 فى صلوة فان سال دمه من غير صوت لا تفسد صلوة \* وتفسير الالين ان يقول آه آه \* وتفسير  
 التاوة ان يقول اوه كذا فى النافارخانية \* ولو قال اخ اخ تفسد بالاجماع وان لم يكن مسموعا  
 لا تفسد وبكرة لانه ليس بكلام كذا فى مصيط السرخسى \* ولو نفع التراب من موضع سجدة  
 ان كان غير مسموع لا تفسد صلوة كالتنفس لكن ان تعمد بكرة \* وان كان مسموعا بان يكون له حروف  
 مهجاء فهو بمنزلة الكلام ويقطع الصلوة هكذا فى الخلاصة \* اذا ساق الدابة بقوله هرا ساق  
 الطيب نقوله هو يقطع وان ساقها بيا ليس له حروف مهجاء لا يقطع الصلوة \* وكذا اذا دما  
 الهرة بيا له حروف مهجاء يقطع الصلوة واذا دماها بيا ليس له حروف مهجاء لا يقطع الصلوة وكذا

اذا نقرأها بماله حروف مهيأة قطع هكذا في الذخيرة \* ويفسد الصلوة التنجيم بالخطي  
 بان لم يكن مدفوعا اليه وحصل منه حروف هكذا في التبيين \* ولولم يظهر له حروف فانه لا يفسد  
 اتفاقا لكنه مكروه كذا في البحر الرائق \* وان كان بعذر وان كان مدفوعا اليه لا تفسد لعدم امكان الاحتراز عليه .  
 وكذا الايهن والتأوه اذا كان بعذر بان كان مريضا لا يملك نفسه فصار كالطاس والجشاء \*  
 ولو طس او نجسا فحصل منه كلام لا تفسد كذا في محيط السرخسي \* ولو تنجيم لاصلاح صوته وتصحيحه  
 لا تفسد على الصحيح وكذا الواخط الامام فتصحح المقتدى ليهتدى الامام لا تفسد صلوة يذكرك في الفاتحة ان  
 التنجيم لاعلام انه في الصلوة لا يفسد كذا في التبيين \* ويفسد ما قرأته من مصحف عند ابي خيفة رح  
 وقال لا يفسد له ان حمل المصحف وتقلب الاوراق والنظر فيه عمل كثير للصلوة عنه بدو على  
 هذا لو كان موضوعا بين يديه على رحل وهو لا يحمل ولا يقلب او قرأ المكتوب في المحراب لا تفسد \*  
 ولان التلقن من المصحف تعلم ليس من اعمال الصلوة \* وهذا يوجب التسوية بين المجمول  
 وغيره فتفسد بكل حال وهو الصحيح هكذا في الكافي \* ولو كان يحفظ القرآن وقرأه من مكتوب  
 من غير حمل المصحف فالوا لا تفسد صلوته لعدم الامرين \* ولم يفصل في المختصر ولا في الجامع  
 الصغير بين ما اذا قرأ قليلا أو كثيرا من المصحف \* وقال بعض المشايخ ان قرأ مقدار آية تفسد صلوته  
 والا فلا \* وقال بعضهم ان قرأ مقدار الفاتحة تفسد والا فلا كذا في التبيين \* ولو نظر الى مكتوب  
 هو قرآن وفهمه لا خلاف فيه لحد انه يجوز كذا في النهاية \* وفي الجامع الصغير الحسامي  
 لو نظر في كتاب من الفقه في صلوته وفهم لا تفسد صلوته بالاجماع كذا في التاخر خاتمة \* اذا  
 كان المكتوب على المحراب غير القرآن فنظر المصلي الى ذلك وتأمل وفهم فعلى قول  
 ابي يوسف رحمه الله لا تفسد وبه اخذ مشائخنا وعلى قياس قول محمد رح تفسد كذا في الذخيرة \*  
 والصحيح انه لا تفسد صلوته بالاجماع كذا في الهداية \* ولا فرق بين المستفهم وغيره على  
 الصحيح كذا في التبيين \* ولو قرأ من الانجيل او التوراة او الزبور وهو يحسن القرآن ولا يحسن  
 فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيخان \* النوع الثاني في الافعال المفسدة للصلوة \*  
 العمل الكثير يفسد الصلوة والقليل لا كذا في محيط السرخسي \* واختلفوا في الفاصل بينهما  
 على ثلثة اقوال \* الاول ان ما يقام باليدين عادة كثيرا وان فعله يدا واحدة كالنعم وليس القميص  
 وشد السراويل والرمي عن القوس وما يقام يدا واحدة قليل وان فعل يدين كنزع القميص



وحل السراويل وليس الفلتسوة ونزع اللجام هكذا في التبيين \* وكل ما يقام بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر كذا في فتاوى قاضيان \* والثاني ان يفوض الى رأى المبتلى به وهو المملى \* فان استكثر كان كثير وان استقله كان قليلاً \* وهذا اقرب الاقوال الى رأى ابي حنيفة رح \* والثالث انه لو نظر اليه ناظر من بعيدا نكاح لا يشك انه في غير الصلوة فهو كثير مفسد وان شك فليس بمفسد وهذا هو الاصح هكذا في التبيين \* وهو حسن كذا في محيط السرخسى \* وهو اختيار العامة كذا في فتاوى قاضيان والخاصة \* ان تقلد سيفاً او نزع لا تفسد صلوته \* وكذا اذا تردى برداء او حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة او حمل صبيّاً او نوا على ما تقدم لم تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيان \* وان حمل شيئاً بحيث يتكلف بحمله وله مؤنة فسدت صلوته كذا في الطهيرية \* وان اكل او شرب عامداً او ناسياً تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيان \* اذا كان بين اسنانه شئ من الطعام فابتلعه ان كان قليلا دون الحمصة لم تفسد صلوته الا انه يكره وان كان مقدار الحمصة فسدت كذا في السراج الوهاج فالا من الفتاوى \* وهكذا في التبيين والبدائع وشرح الطحاوى \* ذكر الباقى وهو الاصح هكذا في البرجندى \* ولو ابتلع دما بين اسنانه لم تفسد اذا كانت الغلبة للريق كذا في السراج الوهاج \* في النصاب رجل اكل او شرب قبل المشرق في الصلوة ثم شرع في الصلوة وبقي في فمه فضل طعام او شراب فاكل او شرب ما بقى فيده لا تفسد صلوته وعليه الفتوى وكذا لو كان بين اسنانه شئ وهو في الصلوة فابتلع لم تفسد صلوته وان كان مقدار الحمصة وهو قول ابي حنيفة وابى يوسف رحمهما الله كذا في المضمرات \* ولو ابتلع دما خرج من اسنانه لم تفسد صلوته اذا لم يكن ملائماً كذا في فتاوى قاضيان والخاصة والمحيط \* ولو اخذ سمسة من خارج وابتلعها فسدت وهو الاصح \* ولو اكل شيئاً من الحلاوة وابتلع عينها فدخل في الصلوة فوجد حلاوته في فيه فابتلعها لا تفسد صلوته \* ولو ادخل الفانيذ او السكر في فيه ولم يعضه لكن بصلى والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلوته كذا في الخلاصة \* وهو المختار كذا في الطهيرية \* ولو مضغ العلك كثيراً فسدت كذا في محيط السرخسى \* اذا لاک الفوفلة فلم يتفصل منه شئ ان كثر فسدت من اجل انه عمل كثير وان انفصل عنها شئ ودخل حلقه فسدت ولو قلّ واما ان لم يلكها ودخل ريقه لم تفسد \* ولو وقع في فمه بردة او قطرة او ثلج فابتلع فسدت كذا

في السراج الوهاج \* ولو رفع المصلي القبلة في المسرعة لا تفسد صلوته كذا في ~~فتاوى~~  
 قاضيهان \* ولو وضع القبلة في السراج وهو يصلي لا تفسد صلوته لانه قليل كذا في السراج الوهاج  
 ناقلاً من الفتاوى \* اذا قام ملاً الفم ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وان قام اقل من ملاً الفم  
 لا ينتقض طهارته ولا تفسد صلوته وان قام ملاً الفم وابتلعه وهو يقدر على ان يعجه تفسد صلوته وان  
 لم يكن ملاً الفم لا تفسد صلوته في قول ابي يوسف رحمه الله وتفسد في قول محمد رحمه الله \* والاحوط  
 قوله كذا في فتاوى قاضيهان \* وان تقياً فان كان اقل من ملاً الفم لم تفسد صلوته وان كان  
 ملاً الفم تفسد صلوته كذا في المحيط \* المشي في الصلوة اذا كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا  
 لم يكن متلاحقاً ولم يخرج من المسجد وفي الغشاء ما لم يخرج من الصفوف كذا في المنية \*  
 واذا استدبر القبلة فسدت كذا في الظهيرية \* لو مشى في صلوته مقدار صف واحد لم تفسد  
 صلوته ولو كان مقدار صفين ان مشى دفعة واحدة فسدت صلوته وان مشى الى صف ووقف  
 ثم الى صف لا تفسد كذا في فتاوى قاضيهان \* رفع اليدين لا يفسد الصلوة \* اما سوق الجمار  
 بمد الرجلين يفسد ويرجل واحد لا كذا في الخلاصة \* وان حرك رجلاً واحداً على الدوام  
 لا تفسد صلوته وان حرك رجله تفسد \* واعتبر هذا القائل العمل بالرجلين بالعمل باليدين  
 والعمل برجل واحد بالعمل بيد واحدة \* وقال بعضهم ان حرك رجله قليلاً لا تفسد صلوته كذا  
 في المحيط \* وهو الوجه كذا في البحر الرائق \* ولو حول القادر صدره عن القبلة فسدت  
 صلوته ولو حول وجهه دون صدره لا تفسد كذا في الزاهدني \* هذا اذا استقبل من ساعته  
 كذا في الذخيرة \* ولو ركب الدابة فسدت صلوته لانه لا يتم الايديان وان نزل من الدابة لم تفسد  
 كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل رفع المصلي من مكانه ثم وضعه من غير ان يحوله عن القبلة  
 لا تفسد صلوته وان وضعه على الدابة تفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو تقدم على الامام  
 من غير عذر فسدت صلوته كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي فتاوى الفضلي في الصحراء  
 رجل يصلي فتأخر من موضع قيامه مقدار سجدة لا تفسد صلوته ويعتبر مقدار سجدة من خلفه  
 ومن يمينه ومن يساره \* ويعطى هذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة فما لم يتأخر عن هذا الموضع  
 لم يتأخر من المسجد ولا يعتبر الخط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج من الخط ولكن  
 تأخر عما ذكرنا من المواضع فسدت صلوته كذا في المحيط في بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع \*

ولو كان في الصف فربما تدخل رجل في تلك الفرجة فتقدم المصلي حتى وضع عليه المكان  
فسدت صلوته **كذا في خزانة الفتاوى** \* وهكذا في القنية \* رجل صلى المغرب في منزله  
فجاء رجل واخذ يده يصلي المغرب تطوعا قام الامام الى الرابعة ناسيا ولم يقد على الثالثة  
وقامه المقتدى قالوا فسدت صلوة الامام والمقتدى **كذا في فتاوى قاضيان** في فصل في  
من يصح الاقتداء به \* قتل المغرب والحبة في الصلوة لا يفسد الصلوة سواء حصل بضربة او  
بضربات وهو الاظهر \* وفي مجموع النوازل فان وقع هذا المقتدى فاخذ النعل بيده وشحن اليه  
لا تفسد وان صار قد ام الامام **كذا في الخلاصة** \* ويستوى فيه جميع انواع الحيات هو الصحيح **كذا**  
في الهداية \* وانما يباح قتل الحبة والمغرب في الصلوة اذا مرّين بيده وخاف ان يؤذيه فاما  
اذا كان لا يخاف الاذى فيكره **كذا في المبطل** \* ولو رمى ثلثة احجار على الولاء او قتل القملات  
على الولاء او تنقث ثلث شعرات على الولاء او اكتمل تفسد صلوته **كذا في الظهيرية** \* وفي  
الحجة قال بعض المشايخ اذا رمى حجرا وسط ذراعيه ومدّ يدايه ورمى نحو الهواء فسدت صلوته  
بحجر واحد **كذا في التاتارخانية** \* ومن الحسن رحمه الله في المصلي على الدابة اذا ضربها  
لا تستخرج السير فسدت صلوته وبعضهم قالوا ان ضربها مرة او مرتين لا تفسد صلوته وان ضربها  
ثلاثا في ركعة واحدة تفسد صلوته يريه اذا ضربها على الولاء **كذا في المبطل** \* ولو ضرب انسانا بيد  
واحدة او بسوط تفسد **كذا في منية المصلي** \* ولو رمى طائرا بحجر لم تفسد لكنه يكره **كذا**  
في الخلاصة \* ولو خلع الخف وهو واسع لا تفسد **كذا في محيط السرخسي** \* ولو لبس الخف  
فسدت صلوته \* ولو االجهم دابته او اسرجها ونزع السرج فسدت صلوته **كذا في فتاوى قاضيان** \*  
ولو كتب قدر ثلث كلمات في صلوته تفسد صلوته وان كان اقل لا \* وفي الفتاوى تقدّر ثلث كلمات  
في مجموع النوازل **كذا في الخلاصة** \* وان كتب على الهواء او على بدنه شيئا لا يستبين لا تفسد  
وان كثر **كذا في السراج الوهاج** \* ولو اغلق الباب لا تفسد صلوته وان فتح الباب المغلق لا تفسد  
**كذا في فتاوى قاضيان** \* صبي مصّ ثدي امرأة مصلية ان خرج اللبن فسدت والا فلا  
لانه متى خرج اللبن يكون ارضا ما ويدونه لا **كذا في محيط السرخسي** \* وان مصّ ثلث مصّات  
تفسد صلوتها وان لم ينزل اللبن **كذا في فتاوى قاضيان** والخلاصة \* ولو كانت المرأة  
في الصلوة فجاء معها زوجها بين الفخذين فسدت صلوتها وان لم ينزل منها بلة وكذا لو قبلها بشهوة

او بغير شهوة او مسها بشهوة اما لو قبلت المرأة المصلى ولم يشتهها لم تفسد صلوته \* ولو نظر الى فرج المطلقة طلاقا رجعا عن شهوة يصير مرجعا ولا تفسد صلوته في رواية هو المختار كذا في الخلاصة \* ولو ادهن رأسه او لحيته او جعل ماء الورد على رأسه فسدت صلوته \* قيل هذا اذا تناول القارورة فصب الدهن على رأسه ولو كان في يده فصيح برأسه او لحيته لم تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضخان \* ولو سرح لحيته تفسد صلوته كذا في محيط السرخسي \* اذا حك ثلثا في ركن واحد تفسد صلوته \* هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد ولو كان المحك مرة واحدة يكره كذا في الخلاصة \* ولو مر مار في موضع سجدة لا تفسد وان اثم \* وتكلموا في الموضع الذي يكره المرور فيه \* والاصح انه موضع صلوته من قدمه الى موضع سجدة كذا في التبيين \* قال مشائخنا اذا صلى راما بصره الى موضع سجدة فلم يقع بصره عليه لم يكره وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في البدائع \* وهو الاشبه الى الصواب كذا في النهاية \* هذا حكم الصحراء \* فان كان في المسجد ان كان بينهما حائل كانسان او اسطوانة لا يكره \* وان لم يكن بينهما حائل والمسجد صغير كره في اى مكان كان \* والمسجد الكبير كالصحراء كذا في الكافي \* ولو كان يصلى في الدكان فان كان اعضاء المار تحاذي اعضاء المصلى يكره والا فلا كذا في محيط السرخسي \* ولو مر رجلان متحاذيان فالكره ان تلحق الذي يلي المصلى كذا في السراج الوهاج \* قالوا حيلة الراكب اذا اراد ان يمر ان يصبر وراء الدابة ويمر فصبوا الدابة سترة ولا يأنم كذا في النهاية \* ولو مر اثنان يقوم احدهما امامه ويمر الآخر ويفعل الآخر هكذا ويمر ان كذا في القنية \* وينبغي لمن يصلى في الصحراء ان يتخذ امامه سترة طولها ذراع وغلظها غلظ الاصبع ويقرب من السترة ويجعلها على حاجبه الايمن والايسر والايمن افضل هكذا في التبيين \* وان تعذر غرز العود لا يلحق كذا في الكافي \* وصححه جماعة منهم قاضخان في شرح الجامع الصغير كذا في البحر الرائق \* وفي الخلاصة هو الاصح \* وفي القنية هو المختار كذا في شرح ابى المكارم \* فان وضعها وضعها طولها لا عرضا كذا في التبيين \* واذا لم يكن معه خشبة او شئ يغرر او يضع بين يديه هل يخط خطا عامة المشائخ على انه لا يخط وهو رواية عن محمد وقال بعض مشائخنا يخط وهو رواية عن محمد ايضا \* والذين قالوا بالخط اختلفوا في كيفية الخط قال بعضهم يخط طولها وقال بعضهم يخط كالمراب كذا في المحيط \* ولزأس بترك السترة اذا امن المرور

ولم يواجه الطريق هكذا في التبيين \* ومترعة الامام سترة اللقوم \* ويدره المار اذا لم يكن بين يديه سترة لورثته وبين الستر بالاشارة او بالتسليم كذا في الهداية \* قالوا هذا في حق الرجال اما النساء فانهن يصفقن \* وكيفيته ان يضرب بظهر الاصابع اليمنى على صفحة الكف من اليسرى كذا في البحر الرائق ثاقلاً من غاية البيان \* والجمع بين الاشارة والتسليم بكرة \* والاشارة بالرأس او العين او غيرهما كذا في الكافي \* اذا زاد في صلوته ركوعاً او سجوداً ذكر في ظاهر الرواية انه لا يفسد \* وكذلك اذا زاد سجدتين او اكثر لا تفسد صلوته \* وكذلك الركوعان وما زاد على ذلك \* ولو زاد فيها ركعة تامة قبل ان تمام صلوته فسدت صلوته \* ولو ركع الامام وسجد سجدة ورفع رأسه منها فجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدتين فانه يفسد صلوته لانه ادخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وانه يفسد الصلوة هكذا في المحيط \* اذا كان يصلي الظهر مثلاً فافتتح العصر او التطوع بتكبيرة جديدة فان صلوته تفسد لانه صح شروعه في غير ما هو فيه وهو التطوع فيما اذا نواه او نوى العصر وكان صاحب ترتيب اولم يكن بان سقط الترتيب بكثرة الفرائض او مضى الوقت فخرج مما هو فيه ضرورة \* وكذا لو كان يصلي التطوع فافتتح الغرض او كان يصلي الجمعة فافتتح الظهر او بالعكس يخرج مما هو فيه لما ذكرنا كذا في التبيين \* ولو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى الاستيناف للظهر بعينه فلا يفسد ما اداءه فيحسب بتلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلوة كذا في البحر الرائق \* هذا اذا نوى بقلبه حتى لو قال نويت ان اصلي الظهر بطل الظهر ولا يحسب بتلك الركعة هكذا في الكافي \* ولو افتتح منفرداً ثم اقتدى به رجل فافتتح ثانياً لاجله فهو على الافتتاح الاول الا ان يكون له ادخل امرأة كذا في النهاية \* ولو افتتح الظهر ثم كبر بنوى الاقتداء بالامام فيها بطل الاول \* ولو صلى الظهر في بيته ثم صلاها بجماعة لم يطل المؤدى كذا في الكافي \* اذا صلى الظهر اربعاً فلما سلم تذكر انه ترك سجدة منها ما هيائتم قام واستقبل الصلوة وصلى اربعاً وسلم فسد ظهرة لان نية دخوله في الظهر ثانياً وقع لغواً فاذا صلى ركعة واحدة فقط خلط المكتوبة بالنافلة قبل الفراغ من المكتوبة كذا في البحر الرائق \* وهكذا في الخلاصة \* ومن صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وزعم انه اتىها فسلم ثم قام فكبر ونوى الدخول في سنة المغرب وقد سجد للسنة او لافصلوة المغرب فاسدة لانه صار منتقلاً

من الغرض الى النفل قبل فراغها \* اما اذا سلم وتذكر انه لم يتم فحسبان صلواته لم يمت  
فقام وكبر للمغرب ثانياً وصلى ثلاثاً ثم صلى ركعة وقعد قدر التشهد اجزاء المغرب والا فلا ولو  
افتتح المغرب وصلّى ركعة ظن انه لم يكبر للافتتاح فافتتحها وصلى ثلث ركعات جازت  
صلوته ولو صلى ركعتين ظن انه لم يفتتح فافتتحها وصلّى ثلث ركعات لا يجوز صلوته \* وفي  
كتاب رزين هذا اذا لم يقعد بعد ركعة بعد الافتتاح لانه ترك القعدة الاخيرة وانتقل  
الى النفل قبل تمام الغرض كذا في الخلاصة \* الفصل الثاني فيما يكره في الصلوة وما لا يكره \*  
بكرة للمصلي ان يبعث بثوبه او لحيته او جسده وان يكف ثوبه بان يرفع ثوبه من بين يديه  
او من خلفه اذا اراد السجود كذا في معراج الدراية \* ولا بأس بان ينفض ثوبه كيلا يلتصق بجسده  
في الركوع \* ولا بأس بان يمسح جبهته من التراب والحشيش بعد الفراغ من الصلوة وقبله اذا كان  
يضره ذلك ويشغله من الصلوة واذا كان لا يضره ذلك يكره في وسط الصلوة ولا يكره قبل التشهد  
والسلام كذا في فتاوى قاضيان \* والترك افضل كذا في محيط السرخسي \* ولا بأس بان يمسح  
العرق من جبهته في الصلوة كذا في فتاوى قاضيان \* كل عمل هو مفيد لا بأس به للمصلي \*  
وقد صح من النبي صلى الله عليه وسلم انه سلت العرق من جبهته وكان اذا قام من سجود ينفض  
ثوبه يمناً او يسرة \* وما ليس بمفيد يكره كذا في الخلاصة \* وهكذا في النهاية \* ظهر من الله ذنبن  
في الصلوة فمسحه اولى من ان يقطر منه على الارض كذا في القنية \* ويكره عد الآي والتسبيح باليد \*  
ومن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس بذلك \* ثم قيل الخلاف في الفرائض ويجوز  
في النوافل بالاجماع وقيل الخلاف في النوافل ولا يجوز في الفرائض بالاجماع  
والاظهاران الخلاف في الكل كذا في التبيين \* قال مشائخنا وان احتاج المرأ الى العد  
عدة اشارة لا انصاها ويعمل المضطر فقولهما كذا في النهاية \* قالوا ان فمزبروس الاصابع  
لا يكره كذا في فتاوى قاضيان \* واختلفوا في عد التسبيح خارج الصلوة قال في المستصفى  
لا يكره خارج الصلوة في الصحيح هكذا في التبيين \* ويكره عد السور لان ذلك ليس من اعمال  
الصلوة كذا في الهداية \* وكرة تقليب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فيسويه مرة او مرتين \*  
وفي ظاهر الرواية يسويه مرة كذا في المنية \* وتركه احب الى كذا في الخلاصة \* ويكره ان يشبك  
اصابعه وان يفرقع كذا في فتاوى قاضيان \* والفرقة ان بغضها او يمدحها حتى تصوت

كذا في النهاية \* والفرقة خارج الصلوة كرها كثير من الناس كذا في الزاهدي \* وبكرة مقص  
 شعره وهو جمع الشعر على الرأس وشدة بشي حتى لا ينحل كذا في التبيين \* واختلف الفقهاء فيه  
 على اقول \* فقبل ان يجتمع وسط رأسه ثم يشده \* وقيل ان يلف ذوائبه حول رأسه كما يفعله النساء \*  
 وقيل ان يجتمع من قبل القفا ويمسكه بخيط او خرقة \* وكل ذلك مكروه كذا في البحر الرائق  
 ناقلاً من غاية البيان \* وبكرة ان يضع يده على خصرته كذا في فتاوى قاضيان \* وبكرة  
 التخصير ايضاً خارج الصلوة كذا في الزاهدي \* وبكرة ان يلتفت يمنة ويسرة بان يحول بعض وجهه  
 من القبلة \* فاما ان ينظر بموق عينه ولا يحول وجهه فلا بأس به كذا في فتاوى قاضيان \*  
 وبكرة ان يرفع بصره الى السماء كذا في التبيين \* وبكرة ان يقعي في التشهد او بين السجدين  
 كذا في فتاوى قاضيان \* والاقعاء ان يضع اليته على الارض وينصب ركبته نصباً هو الصحيح  
 كذا في الهداية \* وهو الاصح كذا في الكافي والنهاية ناقلاً عن المبسوط \* والاقعاء ان يبعد  
 على عقبه وذلك على اطراف اصابعه وقيل ان يجمع ركبته الى صدره وقيل هذا ويعتمد يديه  
 على الارض وهو الاشبه بانعاء الكلب وكل ذلك مكروه كذا في الزاهدي \* وبكرة  
 رد السلام بيده والربع بلا عذر كذا في التبيين \* وبكرة ان يفرش ذراعيه وان يرفع يديه  
 عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه كذا في المنية \* وهو ان يجعل ثوبه  
 على رأسه او كتفيه فيرسل جوانبه \* ومن السدل ان يجعل القباء على كتفيه ولم يدخل يديه  
 كذا في التبيين \* سواء كان نسيته قميص او لا كذا في النهاية \* في الخلاصة والنصاب المصلي  
 اذا كان لابس شقلاً وفرجى ولم يدخل يديه في الكمين اختلف المتأخرون واختار انه لا يكره  
 كذا في المفمرات \* فالواو من صلى في قباء ينهي ان يدخل يديه في كميه ويشده بالمنطقة  
 مخافة السدل كذا في فتاوى قاضي خان \* واختلف المشائخ في كراهة السدل خارج الصلوة  
 كما في الدر ابد \* وصح في الفتية في باب الكراهة انه لا يكره كذا في البحر الرائق \* وبكرة الصلوة  
 حاسر اراسه اذا كان يجعد العصامة وقد فعل ذلك نكاساً لاثنها وتابا للصلوة ولا بأس به اذا فعله  
 ندلاً وخشوعاً بل هو حسن كذا في الذخيرة \* ولو صلى مع السراويل والقميص عنده يكره  
 كذا في الخلاصة \* وفي العناوى العتائية وبكرة الصلوة مع البرنس ولا يكره لبسه في الحرب كذا  
 في التاتار خانية \* ولو صلى رافعا كفيه الى المرفقين كره كذا في فتاوى قاضيان \* وبكرة

الصَّامَ وَهَوَانٍ يَشْتَمَلُ بِثَوْبِهِ فَيَجْلِسُ بِهِ جَسَدَهُ كُلَّهُ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى قَدَمِهِ وَلَا يَرْفَعُ جَانِبَهُ يُخْرِجُ  
يَدَهُ مِنْهُ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَيَكْرَهُ لِبَسَةَ الصَّمَاءِ وَهَوَانٍ يَجْعَلُ الثَّوْبَ نَحْتَ الْإِبْطِ الْإِيسِ وَيَطْرَحُ  
جَانِبَهُ عَلَى مَا تَحْتَ الْإِيسِ كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانٍ \* وَيَكْرَهُ الْأَعْتِجَارَ وَهَوَانٍ يَكُونُ مَا مَعَهُ  
وَيَتْرَكَ وَسْطَ رَأْسِهِ مَكْشُوفًا كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* قَالَ الْأَمَامُ الْوَلَوَالِيُّ وَهُوَ يَكْرَهُ خَارِجَ  
الصَّلَاةِ أَيْضًا كَذَا فِي الْمَعْرِ الرَّائِقِ \* وَيَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي ثِيَابِ الْبَذْلَةِ كَذَا فِي مَعَارِجِ الدَّرَايَةِ \*  
وَيَكْرَهُ التَّلْثُمَ وَهُوَ تَغْطِيَةُ الْأَنْفِ وَالْفَمِ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّثَاوُبُ فَإِنْ غَلَبَهُ قَلْبُكُمْ مَا اسْتَطَاعَ  
فَإِنْ غَلَبَهُ وَضَعُ يَدِهِ أَوْ كَمَّهُ عَلَى فِيهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَيَكْرَهُ تَرْكَ تَغْطِيَةِ الْفَمِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ  
هَكَذَا فِي خَزَائِنِ الْفَقْهِ \* ثُمَّ إِذَا وَضَعَ يَدَهُ يَضَعُ ظَهْرَ يَدِهِ كَذَا فِي الْمَعْرِ الرَّائِقِ نَاقِلًا مِنْ مَضَنَاتِ  
النَّوْزَلِ \* وَيُغْلَى فَاةٌ يَمِينُهُ فِي الْقِيَامِ وَفِي غَيْرِهِ بِالْيَسَارِ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* وَيَكْرَهُ التَّسْلِيَّ  
وَتَغْيِيزَ مِيزَانِهِ وَإِنْ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ يَدْفَعُ الْأَخْبَثِينَ وَإِنْ شَفَلَهُ قَطْعُهَا وَكَذَا الرِّبْحَ  
وَإِنْ مَضَى عَلَيْهَا أَجْزَاءٌ وَقَدْ أَسَاءَ وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوَاسْتَقِلَّ بِالْوَضْعِ بِقَوْتِهِ يَصَلِّي  
لَا أَنْ لَا دَاءَ مَعَ الْكُرَاهَةِ أَوَّلِيٍّ مِنَ الْفَضْلِ \* وَيَكْرَهُ أَنْ يَرْوَحَ عَلَى نَفْسِهِ بِمِرْوَحَةٍ أَوْ كَمَّهُ  
وَلَا يَقْدِرُ بِهِ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يَكُنْ كَذَا فِي التَّبْيِينِ \* وَيَكْرَهُ السَّحَالَ وَالتَّصْنِيعَ قَصْدًا لَوْ أَنَّ كَانَ  
مَدْفُوعًا أَيْ لَا يَكْرَهُ كَذَا فِي الزَّاهِدِيِّ \* وَيَكْرَهُ أَنْ يَبْزُقَ فِي الصَّلَاةِ \* وَكَذَا تَرْكَ الطَّمَانِينَةِ  
فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَهَوَانٍ لَا يَقِيمُ صَلَاتَهُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَكَذَا فِي الْوُضُوءِ الَّتِي بَيْنَهُمَا فِي الْجُلُوسِ  
الَّتِي بَيْنَ السُّجُودَيْنِ كَذَا فِي شَرْحِ مَنِةِ الْمَصَلِّي لِأَمِيرِ الْحَاجِّ \* وَيَكْرَهُ الْمُنْفَرِدَ أَنْ يَقُومَ فِي خِلَالِ  
صُفُوفِ الْجَمَاعَةِ فِيمَا لَفْهَمَ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَكَذَا لِلْمُقْتَدِيِّ أَنْ يَقُومَ خَلْفَ الصُّفُوفِ  
وَحَدَّهُ إِذَا وَجَدَ فُرْجَةً فِي الصُّفُوفِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً فِي الصُّفُوفِ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ شُبَّاعٍ  
وَحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ \* فَإِنْ جَرَّ أَحَدٌ مِنَ الصَّفِّ إِلَى نَفْسِهِ  
وَقَامَ مَعَهُ فَذَلِكَ أَوَّلِيٌّ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَا لَهَا حَتَّى لَا يَفْسُدَ الصَّلَاةُ عَلَى نَفْسِهِ  
كَذَا فِي خَزَائِنِ الْفَتَاوَى \* وَفِي الْحَاوِي وَاتَّكَانَتِ الْقُبُورُ مَا وَرَاءَ الْمَصَلِّي لَا يَكْرَهُ فَإِنَّهُ أَتَكَانَ  
بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْرِ مَقْدَارُ مَا لَوْ كَانَ فِي الصَّلَاةِ وَبِمَرِّ انْسَانٍ لَا يَكْرَهُ فَبِهَا أَيْضًا لَا يَكْرَهُ كَذَا  
فِي النَّاتِقِ خَاتِمَةٍ \* وَيَكْرَهُ أَنْ يَصَلِّيَ وَيَمِينُ يَدَيْهِ أَوْ فَوْقَ رَأْسِهِ أَوْ عَلَى يَمِينِهِ أَوْ عَلَى يَسَارِهِ أَوْ فِي ثَوْبِهِ  
تَصَاوِيرَ \* وَفِي الْبَسَاطِ وَابْتِنَانِ وَالصَّحِيحِ أَتَى لَا يَكْرَهُ عَلَى الْبَسَاطِ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى التَّصَاوِيرِ وَهَذَا إِذَا



كانت الصورة كبيرة تهد وللناظر من غير تكلف كذا في فتاوى فاضل بن \* ولو كانت صغيرة بحيث لا تبدو للناظر الا بتأمل لا يكره وان قطع الرأس فلا بأس به و قطع الرأس ان يسمى رأسها يضبط بغطاء عليها حتى لم يبق للرأس اثر اصلا ولو خيط بين الرأس والجسد لا يعتبر لان من الطيور ما هو مطوق واشدها كراهة ان تكون امام المصلّي ثم فوق رأسه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه هكذا في الكافي \* وفي التهذيب ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ولو كانت ملقاة على الارض لا يكره كذا في التاتارخانية \* ولا يكره تمثال غير ذي الروح كذا في النهاية \* ويكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض ولا بأس بذلك في التطوع كذا في فتاوى فاضل بن \* واذا كرر آية واحدة مرارا فان كان في التطوع الذي يصلي وحده فذلك غير مكروه وان كان في الصلوة المفروضة فهو مكروه في جالة الاختيار واما في حالة العذر والنسيان فلا بأس هكذا في المحيط \* ويكره ان يقرأ سورة فيها سجدة في صلوة الجمعة وكذا في كل صلوة يخاف فيها بالقراءة كذا في الخلاصة في الفصل السادس ملخص في السهو \* ويكره وضع اليد قبل الركبتين اذا سجد ورفعهما قبلهما اذا قام الا من عذر كذا في المنية \* ويكره للمأموم ان يسبق الامام بالركوع والسجود وان يرفع رأسه قبلهما قبل الامام كذا في محيط السرخسي \* ويكره الجهر بالنسبية والتأمين وانما القراءة في الركوع والاذكار بعد تمام الانتقال والانتكاه على العصا من غير عذر في الفرائض دون التطوع على الاصح كذا في الزاهدی \* صلي وهو حامل صبي اجازت صلوته ويكره ولولم يكن هناك من يحفظ ويتعهد وهو يركي فلا يكره هكذا في محيط السرخسي \* ويكره نزع القميص والتنسوة ولبسهما وخلع الخفي في الصلوة بعمل يسير كذا في المحيط \* وان رفع العمامة من رأسه ووضعها على الارض او رفعها من الارض ووضعها على رأسه لا يفسد ولكنه يكره كذا في السراج الوهاج \* ويكره ان يسجد على كور عمامته كذا في الذخيرة \* انما يكره اذا لم يمنع وجد ان حجم الارض فانه لو منع ذلك لم يجز اصلا كذا في البرجندی \* اذا بسط كفه وسجد عليه ان بسط ليقى التراب من وجهه كره وان بسط ليقى التراب عن عمامته وثيابه لا يكره كذا في البحر الرائق \* رجل يصلي على الارض ويسجد على خرقة وضعوها بين يديه ليقى بها الحر لا بأس به كذا في الظهيرية \* ولو ستر قدميه في السجدة يكره كذا في الخلاصة \* ولا بأس للمتطوع المنفرد ان يتعوذ من النار

ويستل الرحمة عند آية الرحمة أو يستغفر وإن كان في الفرض بكرة وأما الإمام والمقتدى فلا يفعل ذلك في الفرض ولا في النفل كذا في النية \* ويكره التمايل على يمناه مرة وعلى يساره أخرى كذا في الذخيرة \* ويكره التراخي بين القدمين في الصلوة إلا بعدد ركعات القيام بأحدى القدمين كذا في الظهيرية \* ويكره تقديم إحدى الرجلين عند النهوض \* ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال كذا في التبيين \* ويكره أن يشم طيباً أو ريحاً كذا في الذخيرة \* ويكره أن يحرف أصابع يديه أو رجله من القبلة في السجود وغيره كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره قيام الإمام وحده في الطاق وهو السجود ولا بكرة سجدة فيه إذا كان قائماً خارج السجود هكذا في التبيين \* وإذا ضاق المسجد بمن خلف الإمام فلا بأس بأن يقوم في الطاق كذا في الفتاوى البرهانية \* ويكره أن يكون الإمام وحده على الدكان وكذا القلب في ظاهر الرواية كذا في الهداية \* وإن كان بعض القوم معه فالأصح أنه لا يكره كذا في محيط السرخسي \* ثم قدر الارتفاع فامة ولا بأس بما دونها ذكره الطحاوي \* وقيل إنه مقدر بما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع اعتباراً بالستره وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* وفي غاية البيان هو الصحيح كذا في السمر الرائق \* ويكره الصلوة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم \* ويكره للإنسان أن يخص نفسه مكاناً في المسجد يصلي فيه كذا في الثنا تاريخية \* ولو صلى إلى وجه إنسان بكرة كذا في المعدن \* ولو صلى إلى وجه إنسان وبينهما ثالث ظهره إلى وجه المصلي لم يكره كذا في التمرقاشي \* الاستقبال إلى المصلي مكروه سواء كان المصلي في الصف الأول أو في الصف الأخير كذا في النية \* ولو صلى إلى ظهر رجل يتحدث لا يكره وإن كان بالقرب منه إلا إذا رفعوا أصواتهم بحيث يخاف المصلي أن يزل في القراءة فمح يكره هكذا في الخلاصة \* ويكره أن يصلي وبين يديه نيام كذا في فتاوى قاضيان \* ومن توجه في صلوته إلى تورفيه نار تنوقد أو كان فيه نار يكره ولو توجه إلى قنديل أو إلى سراج لم يكره كذا في محيط السرخسي \* وهو الأصح كذا في خزائن الفتاوى \* ولا بأس بأن يصلي وبين يديه أو فوق رأسه مصحف أو سيف معلق أو ما أشبه ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* إذا سمع الإمام حساً جاءه في الركوع فطول ليدرك الجائي فإن صرف الذي يجي بكرة وإن كان لا يعرفه فلا بأس بذلك مقدار تسبيحة أو تسبيحتين كذا في مختار الفتاوى \* وقيام الإمام في

غير سحابة الصف مكره ~~هكذا~~ في السر الرائق \* ويكره ان يصلي وفي غير ذراهم او ذناير  
وان كان لا يمنه من القراءة \* ويكره لو صلى وفي يده مال بمسكه هكذا في فتاوى قاضيهان \*  
ويكره ان يصلي وقد امه عذرة هكذا في محيط السرخسي \* ويكره ان يخطو خطوات من غير  
مذرووف بعد كل خطوة وان كان بعد لا يكره هكذا في المصيط \* ويكره ان يكر خلف الصف  
ثم يلحق به كذا في محيط السرخسي \* ويكره ان لا يضع يديه على الركبتين في الركوع او على الارض  
في السجود من غير عذر كذا في فتاوى قاضيهان \* ويكره القراءة خلف الامام عند ابي حنيفة  
وابي يوسف رحمهما الله هكذا في الهداية \* يكره تنكيس الرأس ورشته ومجاورة اليدين  
عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين والصاق البطن بالعضدين وقيام القوم الى الصف  
عند الاقامة والامام غائب هكذا في خزانة الفتوة \* ويكره ان يجعلهم عن اكمال السنة كذا  
في المنية \* في السجدة ويكره ان يذبح يده الذباب والبوض الا عند الحاجة بعمل قليل كذا في  
التاريخانية \* وكل عمل قليل بغير عذر فهو مكره كذا في السر الرائق \* ولا بأس ان يصلي  
متقلداً للقوس والنجبة الا ان ينحر كالمحكمة تحمله فم مكره ويجزئه كذا في السراج الوهاج \*  
الصلوة في ارض منصوبة جائزة ولكن يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين الله تعالى ثياب وما كان  
بينه وبين العباد يعاقب كذا في مختار الفتاوى \* الصلوة جائزة في جميع ذلك لاستبصار  
شرائطها واركائها وتعاد علي وجه غير مكره وهو الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة كذا في  
الهداية \* فان كانت تلك الكراهة تحريم فتجب الامادة وتزيره فتستحب فان الكراهة  
التحريمية في رتبة الواجب كذا في فتح القدير \* وما يتصل بذلك مسائل \* المصلي اذا دعا  
احداً بوجه لا يجيب المالم يفرغ من صلوته الا ان يستغث به لشي لان قطع الصلوة لا يجوز الاضرورة  
وكذا الاجنبى اذا خاف ان يسقط من سطح او بحر فالتأخر او يفرق في الماء واستغاث بالمصلي وجب عليه  
قطع الصلوة \* رجل قام الى الصلوة فسرقت منه شيء قيمته درهم له ان يقطع الصلوة ويطلب السارق سواء  
كانت فريضة او تطوعا لان الدرهم مال \* امواة تصلي ففارقوها جاز لها قطع الصلوة لاصلاحها \*  
وكذا المسافر اذا ندت دابته او خاف الراعى على غنمه الذئب \* ولورأى اعمى عند  
البئر فخاف عليه ان يقع فيها قطع الصلوة لاجله كذا في السراج الوهاج \* ولو جاء ذمى فقال  
للمصلي اعرض على الاسلام يقطع وان كان في الفريضة كذا في الخلاصة \* ويكره الكلام بعد انشاق

الغير الا بذكر الغير كذا في محيط السرخسي \* الصلوة بنية الخصوصية لا تنسل كذا في المحلى \*  
 فصل كره خلق باب المسجد وقيل لا بأس بخلق المسجد في غيرا وان الصلوة صيانة لمة ح  
 المسجد وهذا هو الصحيح \* وكرة الموطأ فوق المسجد والبول والتفلى لا فوق بيت فيه مسجد \*  
 واختلفوا في مصلي المهد والجنائز الاصح انه لا يأخذ حكم المسجد \* وان كان في حق جواز  
 الاقتداء بالمسجد لكونه مكانا واخذ كذا في التبيين \* وفناء المسجد له حكم المسجد حتى لو قام  
 في فناء المسجد واقتدى بالامام صح اقتداؤه وان لم تكن الصفوف متصلة ولا المسجد ملائ  
 اليه اشار محمد رحمه الله في باب الجمعة فقال يصح الاقتداء في الطاقات والبدد وان لم تكن  
 الصفوف متصلة \* ولا يصح في دار الصيارفة الا اذا كان الصفوف متصلة وعلى هذا يصح  
 الاقتداء لمن قام على الدكاكين التي تكون على باب المسجد لانها من فناء المسجد متصلة  
 بالمسجد كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يكره نقش المسجد بالجص وماء الذهب كذا في التبيين \*  
 وهذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى يفعل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء  
 دون ما يرجع الى النقش حتى لو فعل بضمين كذا في الهداية \* وان اجتمعت اموال المسجد  
 وخاف الضياع بطبع الطلبة لا بأس \* جيتن كذا في التلخيص \* وليس بمسنن كتابة القرآن  
 على السجاريب والجدان لما يخاف من منقوطة الكتابة وان توطأ \* وفي جمع النسخي مصلي  
 او بساط فيه اسماء الله تعالى يكره بسطه واستعماله في شيء وكذا يكره اخراجه من ملكه اذا  
 لم يأمن من استعمال الغير فالواجب ان يوضع في اعلى موضع لا يوضع فوقه شيء وكذا يكره كتابة  
 الرقاع والماقها بالابواب لما فيه من الاهانة كذا في الكفاية \* ويكره المضمضة والوضوء  
 في المسجد الا ان يكون منه موضع اعد لذلك ولا يصلي فيه وله ان يتوضأ في اثناء صلاته في  
 فتاوى قاضيخان \* ولا يزق على حيطان المسجد ولا بين يديه على الحصص ولا فوق البواري  
 ولا تحتها وكذا المخاط ولكن يأخذ بثوبه وان كان فعل فعله ان يرفعه كذا في محيط السرخسي \*  
 فان اضطر الى ذلك كان الالتقاء فوق الحصر اهورن من الالتقاء تحته لان البواري ليس  
 بمسجد حقيقة وما تحتها مسجد حقيقة وان لم يكن فيه البواري يدقنه في التراب ولا يتركه  
 على وجه الارض كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو مشى في الطين كره ان يمسحه بباطل المسجد  
 او باسطوانته وان مسح بحصير المسجد لا بأس به والاولى له ان لا يفعل \* وان مسح بتراب

في المسجد فان كان الثواب مجموعا لا بأس به وان كان منبسطا بكرة وهو المختار وان مسح بفضة موضوعة في المسجد لا بأس به كذا في محيط السرخسى \* ولا يحقر في المسجد بقرماد ولو كان البئر قد يمتلئ بترك كثير من زم \* وبكرة غرس الشجر في المسجد لانه يشبه بالبيعة ويشغل مكان الصلوة الا ان يكون فيه منفعة للمسجد بان كان الارض نرة لا يستقر اساطينها فيغرس فيه الشجر ليقال التزكذافي فتاوى قاضيان \* ولا بأس بان يتخذ في المسجد بيتا يوضع فيه البواري كذا في الخلاصة \* مسجد بنى على سور المدينة فالوا لا يصلي فيه لان السور حق العامة وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان كان البلدة فتحت عنوة وبني مسجد باذن الامام جازت الصلوة فيه لان للامام ان يجعل الطريق مسجدا فهذا هو الاولى \* رجل يمر في المسجد ويتخذ طريقا ان كان بغير عذر ولا يجوز وبغير عذر \* ثم اذا جاز يصلي في كل يوم مرة لا في كل مرة \* الضباط اذا كان يحيط في المسجد بكرة الا اذا جلس لدفع الصبيان وميانة المسجد فح لا بأس به وكذا الكاتب اذا كان يكتب باجر بكرة وبغير اجر لا \* واما المعلم الذي يعلم الصبيان باجر اذا جلس في المسجد يعلم الصبيان لضرورة الحرا وغيره لا بكرة \* وفي نسخة القاضي الامام وفي اقرار العيون جعل مسئلة المعلم كمسئلة الكاتب والضباط كذا في الخلاصة \* دار فيها مسجد اتكنت الدار اذا اطلقت كان للمسجد جماعة ممن كان في الدار فهو مسجد جماعة تثبت فيها احكام المسجد من حرمة البيع وحرمة الدخول للجنب اذا كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه وان كانت الدار اذا اطلقت لم يكن فيها جماعة واذا فتح بابها كان لها جماعة فليس هذا مسجد وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلوة فيه كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يحمل الرجل سراج المسجد الى بيته ويحمل من بيته الى المسجد كذا في الخلاصة \* ولا بأس بان يترك سراج المسجد في المسجد الى ثلث الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الوافق ذلك لو كان ذلك معتادا في ذلك الموضع كذا في فتاوى قاضيان \* اذا تعلق بشئ به بعض ما يلقى في المسجد من البواري فاخرجه ليس عليه الرد اذا لم يعتمد كذا في الخلاصة \* رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو حق الناس بمرمته وعملته وبسط البواري والحصرو القناديل والاذان والامامة والامامة ان كان اهلا لذلك فان لم يكن فالرأى في ذلك اليه كذا في فتاوى قاضيان \* ولا بأس بالجلوس في المسجد لغير الصلوة لكن لو تلف به

شئ يضمن كذا في الخلاصة \* الباب الثامن في صلوة الوتر \* من أجهى حنيفه  
رضي الله تعالى عنه في الوتر ثلث روايات \* في رواية فريضة \* وفي رواية سنة مؤكدة \*  
وفي رواية واجب \* وهي آخر أقواله \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو كان منه  
تبعا للمشاء لكراهة تأخيرها إلى آخر الليل كما يكره تأخير سنتها تعالىها كذا في التبيين \* ولا يجوز  
أن يوترق أحد مع القدرة على القيام وعليه راحته من غير عذر كذا في محيط السرخسي \*  
ويجب القضاء بتركه ناسيا أو عامداً وإن طالت المدة \* ولا يجوز بدون نية الوتر كذا في الكفاية \*  
ومنى قضى الوتر قضى بالقنوت كذا في المحيط \* والوتر ثلث ركعات لا يفصل بينها بسلام  
كذا في الهداية \* والقنوت واجب على الصحيح كذا في الجوهرية النيرة \* إذا فرغ من القراءة  
في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه هذا أذنيه وبقنت قبل الركوع في جميع السنة \* ومقدار القيام  
في القنوت قدر أذنا السماء انشقت كذا في المحيط \* واختلفوا أنه يرسل يديه في القنوت أم يعتمد  
والمختار أن يعتمد كذا في فتاوى قاضيخان \* والمختار في القنوت الإخفاء في حق الإمام  
والقوم كذا في النهاية \* وبخلافه المنفرد وهو المختار كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \*  
وليس في القنوت دعاء مؤقت كذا في التبيين \* والأولى أن يقرأ اللهم أنا نستعينك ويقرأ  
بعد اللهم اهدنا فيمن هديت \* ومن لم يحسن القنوت يقول ربنا آتني الدنيا حسنة وفي الآخرة  
حسنة وقنا عذاب النار كذا في المحيط \* أو يقول اللهم اغفر لنا ويكرر ذلك ثلثا وهو اختيار  
ابن الليث كذا في السراجية \* ولو نسي القنوت فذكر في الركوع فالصحيح أنه لا يقبض في الركوع  
ولا يعود إلى القيام كذا في التاتارخانية \* فإن عاد إلى القيام وقت لم يعد الركوع لم تعد صلوته  
كذا في البحر الرائق \* أما إذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر أنه لا يعود إلى قراءة مانسي  
بالإتفاق كذا في المضمرات \* وإن قرأ الفاتحة وترك السورة فانه يرفع رأسه ويقرأ السورة  
ويعيد القنوت والركوع ويسجد للسهو \* وكذا إذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يقرأ الفاتحة  
ويعيد السورة والقنوت ويعيد الركوع ولو أنه لم يعد الركوع أجزأه كذا في السراج الوهاج \*  
الإمام إذا تذكر في الركوع في الوتر أنه لم يقبض لا ينبغي أن يعود إلى القيام ومع هذا أن عاد  
وقت لا ينبغي أن يعيد الركوع ومع هذا أن أعاد القوم ما تابعوه في الركوع الأول وأنا  
تابعوه في الركوع الثاني أو على القلب لا تعتمد صلواتهم كذا في الخلاصة \* ولا يصلي

على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت وهو اختيار مشائخنا كذا في الظهيرية \* المقندى  
يتابع الامام في القنوت في الوتر فلوركع الامام في الوتر قبل ان يفرغ المقندى من القنوت لانه يتابع  
الامام \* ولوركع الامام ولم يقرأ القنوت ولم يقرأ المقندى من القنوت شيئا ان خاف فوت  
الركوع فانه يركع وان كان لا يخاف بقنت ثم يركع كذا في الخلاصة \* ذكر الناطقي في اجنابه  
لوشك انه في الاول او الثانية او الثالثة فانه يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يقعد ثم يقوم فيصلي  
ركعتين بقعدتين ويقنت فيهما احتياطا وفي قول آخر لا يقنت في الكل اصلا والاول اصح  
لان القنوت واجب وما ترددين الواجب والبدعة يأتي به احتياطا كذا في محيط السرخسي \*  
المسبوق يقنت مع الامام ولا يقنت بعده كذا في المنية \* فاذا قنت مع الامام لا يقنت ثانيا  
فيما يقضى كذا في محيط السرخسي \* في قولهم جميعا كذا في المضمرات \* واذا ادركك في الركعة  
الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى كذا في المحيط \* ولا يقنت في غير الوتر كذا  
في المنون \* ولو صلى الوتر من يقنت في الوتر بعد الركوع في القنوة والمقندى لا يركع ذلك  
تابعه فيه هكذا في فتاوى فاضل \* ان قنت الامام في صلاة الفجر سكنت من خلفه كذا  
في الهداية \* ويقف قائما وهو الصحيح كذا في النهاية \* الباب التاسع في النوافل \*  
سن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان \* وقبل الظهر والجمعة وبعد اربع كذا  
في المنون \* والاربع بتسليم واحدة عندنا حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد به من السنة \*  
اقول السن ركعتا الفجر ثم سنة المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر  
ككذا في النبين \* قال مشائخنا العالم اذا صار مرجعا في الفتوى يجوز له ترك سائر السنن  
لحاجة الناس الى فتواه الاسنة الفجر كذا في النهاية \* ولو صلى ركعتين وهو يظن ان الليل باق  
فاذا تبين ان الفجر قد كان طلع ذكر القاضي علاء الدين محمود النسفي في شرح المختلفات انه  
لا رواية في هذه المسئلة \* وقال المتأخرون يجزيه عن ركعتي الفجر \* وذكر الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الصلوة ظاهر الجواب انه يجزيه عن ركعتي الفجر لان  
الاداء حصل في الوقت كذا في المحيط \* ولا يجوز ان يصلحها ناعدا مع القدرة على القيام \*  
ولهذا قيل انها قربة من الواجب كذا في التاتارخانية ناغلا من المنافع \* ولا يجوز ادائها  
من غير عذر كذا في السراج الوهاج \* السنة لركعتي الفجر ان يقرأ في الاولى الكاء ..

وفي الثانية الاخلاص \* وان يأتي بهما في اول الوقت وفي بيته هكذا في الخلاصة \* ولا يجوز  
اداءهما قبل طلوع الفجر \* ولو وافق شروعه فيهما طلوع الفجر يجوز ولو شك في الطلوع لا يجوز \*  
ولو صلى ركعتين مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرهما لانه اقرب الى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلوة  
والسنة ما تؤدى منصلاً بالمكتوبة والسنة اذا فانت من وقتها لم يقضها الا ركعتي الفجر اذا فانتا  
مع الغرض يقضيها بعد طلوع الشمس الى وقت الزوال ثم يسقط هكذا في محيط السرخسي \*  
وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* واذا فانتا بدون الغرض لا يقضى عندهما خلافاً لمحمد ح كذا  
في محيط السرخسي \* واما الاربع قبل الظهر اذا فانتا وحدها بان شرع في صلوة الامام  
ولم يشتغل بالاربع فاعا منهم على انه يقضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقياً وهو الصحيح  
هكذا في المحيط \* وفي السقايق يقدم الركعتين عندهما وقال محمد ح يقدم الاربع وعليه الفتوى  
كذا في السراج الوهاج \* ثم قيل لا بأس بترك سنة الفجر والظهر اذا صلى وحده وقيل لا يجوز تركهما  
بكل حال وهذا الحوط \* رجل ترك سنن الصلوة ان لم يبر السن حقا فقد كفر لانه تركها استخفاً فأولن رآها  
حقاً فالصحيح انه يأتى ثم لانه جاء الوعيد بالترك كذا في محيط السرخسي \* ولو صلى الاربع قبل الظهر  
ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استمسكاً كذا في المحيط \* ونذب الاربع قبل العصر والعشاء  
وبعدا والسنة بعد المغرب كذا في الكنز \* وخير محمد ح بين الاربع والركعتين قبل العصر  
وبعد العشاء والافضل الاربع في كليهما هكذا في الكافي \* ومن المندوبات صلوة الضحى \*  
واقطعها ركعتان واكثرها تسعة ركعة \* وقتها من ارتفاع الشمس الى زوالها \* ومنها  
نحية المسجد وهي ركعتان ومنها ركعتان عقب الوضوء \* ومنها صلوة الاستخارة وهي ركعتان \*  
ومنها صلوة الحاجة وهي ركعتان \* ومنها صلوة الليل كذا في البحر الرائق \* ومنتهى نهجده  
عليه السلام ثمانى ركعات واقطع ركعتان كذا في فتح القدير ناقلاً عن المبسوط \* اما صلوة التسبيح  
ذكرها في الملتقط بغير ايقار التناء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر خمس عشرة  
مرة ثم يتعوز ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقرأ هذه الكلمات عشراً وفي الركوع عشراً وفي القيام عشراً  
وفي كل سجدة عشراً وبين السجدة عشراً ويتمها اربع ركعات \* قيل لابن عباس هل تعلم  
لهذه الصلوة السورة قال نعم الهكُم التكاثر والعصر وقيل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد قال  
المعلى ويصلها قبل الظهر كذا في المضمرة \* التطوع المطلق يستحب ادائه في كل وقت



كذا في محيط السرخسي \* وكرة الزيادة على أربع في نوافل النهار وعلى ثمانٍ ليلًا بتسليمه واحدة والافضل فيهما رابعٌ لانه ادم تحرمةً فيكون اكثر مشقة وازيد فضيلة ولهذا الوذر ان يصلي اربعًا بتسليمه لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج كذا في التبيين \* الافضل في السنن والنوافل المنزل لقوله عليه السلام صلوة الرجل في المنزل افضل الا المكتوبة ثم باب المسجد ان كان الامام يصلي في المسجد ثم المسجد الخارج ان كان الامام في الداخل والداخل ان كان في الخارج وان كان المسجد واحدًا فغلب اسطوانة وكرة خلف الصفوف بلا حائل واشد هاجرة ان يصلي في الصف مخالفًا للقوم وهذا كله اذا كان الامام في الصلوة اما قبل الشروع فيأتى بها في المسجد في اى موضع شاء فاما السنن التي بعد الفرائض فيأتى بها في المسجد في مكان يصلي فيه فرضه والاولى ان يتخطى خطوة والامام يتأخر من مكان يصلي فيه فرضه لا محالة كذا في الكافي \* وذكر الحلواني الافضل ان يؤدى كله في البيت الا التراويح \* ومنهم من قال يجعل ذلك احبات في البيت \* والصحيح ان كل ذلك سواء ولا يختص الفضيلة بوجه دون وجه ولكن الافضل ما يكون ابعد من الرياء واجمع للاخلاص والخشوع كذا في النهاية \* وفي الاربع قبل الظهر والجمعة وبعد هال يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة بخلاف سائر زوات الاربع من النوافل كذا في الزاهدى \* ولو صلى ركعتي الفجر والاربع قبل الظهر واشغل بالبيع والشراء والاكل او الشرب فانه بعيد السنة اما بكل لقمة وشربة لا تبطل السنة كذا في الخلاصة \* ولو تكلم بعد الفريضة هل تسقط السنة قيل لا ولكن نوابه انقص من نوابه قبل التكلم كذا في النهاية \* يقرأ في كل ركعة من التطوع بفاتحة الكتاب وسورة فلو ترك القراءة في ركعة او ركعتين فسد ذلك الشفع كذا في المضمرات \* وان شرع في التافلة على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافسدها لم ينقص كذا في الزاهدى \* وانفق اصحابنا رحمهم الله ان الشروع في التطوع بمطلق النية لا يلزمه اكثر من ركعتين والاختلاف فيما اذا نوى الاربع كذا في الخلاصة \* نوى انه يتطوع اربعًا وشرع فهو شارع في الركعتين عند التعذبة ومحمد رحمهما الله كذا في القنية \* رجل صلى اربع ركعات تطوعًا ولم يقعد على رأس الركعتين عامدًا اتفسد صلوته استحسانًا وهو قولهما \* وفي القياس تفسده وهو قول محمد رح \* ولو صلى التطوع ثلث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين الاصح انه تفسد صلوته \* ولو صلى ست

ركعات أو ثمانى ركعات بقعدة واحدة لاختلاف المشايخ فيه والاصح انه على هذا القياس والاستحسان \*  
 وذكر الامام الصفاقى نسخته من الاصل انه ان لم يقعد حتى قام الى الثالثة على قياس  
 قول محمد رح يعود ويقعد وعندهما لا يعود ويلزمه سجود السهو كذا فى الخلاصة \* والاربع  
 قبل الظهر حكمه حكم التطوع عند محمد رحمه الله واما عند ابى حنيفة رح فيه قياس واستحسان \*  
 وفى الاستحسان لا تقصد وهو المأخوذ كذا فى المضمرات \* والوتر حكمه حكم التطوع عند  
 محمد رح واما عند ابى حنيفة رحمه الله فيه قياس واستحسان وفى الاستحسان لا يفسد وفى القياس  
 يفسد عنده وهو المأخوذ كذا فى الخلاصة \* واذا افتتح التطوع على غير وضوء او فى ثوب  
 نجس لم يكن داخل فى صلوة فاذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء كذا فى المحيط \* ويجوز  
 ان يتفل القادر على القيام قاعداً بلا كراهة فى الاصح كذا فى شرح مجمع البحرين لابن الملك \*  
 واذا افتتح التطوع قائماً ثم اراد ان يقعد من غير عذرفة ذلك عند ابى حنيفة رح استحساناً  
 كذا فى المحيط \* اذا تطوع قائماً فامضى لا بأس بان يتوكل على عصا او حائط هكذا فى  
 شرح الجامع الصغير الحسامى \* ولو صلى التطوع بالايما من غير عذر لا يجوز \* ولو شرع  
 فى التفل ثم افسده ان خرج به من التسمية كمالواحد ثا وتكلم لا يصح بناء الاخرين  
 وان لم يخرج كمالوترك القراءة يصح بناء الاخرين عليه كذا فى التارخانية \* ولو صلى  
 قاعداً فى التطوع او الفريضة وهو لا يقدر على القيام فانه بالخيار ان شاء جلس محتبياً فى حالة  
 القراءة وان شاء جلس متربعا كذا فى التارخانية ناقلاً عن شرح الطحاوى \* والخضار انه يقعد  
 كما يقعد فى حالة التشهد كذا فى الهداية \* ولو افتتح التطوع وادّلى البعض قاعداً ثم بدأ له  
 ان يقوم فقام وصلى البعض قائماً اجزاء عندهم جميعاً كذا فى المحيط \* ولا يكره كذا فى  
 محيط السرخسى \* ومن صلى التطوع قاعداً فاذا اراد الركوع قام وركع فلا فضل ان يقرأ  
 شيئاً اذا قام فان قام مستويا ولم يقرأ شيئاً وركع اجزاء وان لم يستوف ثما وركع لا يجزئه كذا  
 فى الخلاصة \* وقضى ركعتين لى نوى اربعاً وافسده بعد القعود الاول او قبل كذا فى الحكر \*  
 وعلى هذا سنة الظهر لانها نافلة \* وقيل يقضى اربعاً احتياطاً لانها بمنزلة صلوة واحدة كذا  
 فى الهداية والكافى \* وهو الاصح كذا فى المضمرات \* ونص صاحب النصاب على  
 انه الاصح كذا فى البحر الرائق \* ولو قام المتطوع الى الثالثة فنذكر انه لم يقعد يعود

وان كانت سنة الظهر \* وعن عليّ الزدويّ رحمه الله انه لا يعود وان لم ينو اربعا و  
قام الى الثالثة يعود اجماعا وتفسدان لم يعد هكذا في البرجندی \* ولو تعدى الشفع الاول  
وسلم او تكلم لا يلزمه شيء \* وعن ابي يوسف رحمه الله انه يلزمه قضاء الاخرين ولو لو لم يقرأ  
ولم يقرأ فيهن شيئا او قرأ في احدى الاخرين فقط يلزمه قضاء الاولين عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله \*  
وعند ابي يوسف رحمه الله يقضى اربعا \* ولو قرأ في احدى الاولين واحدى الاخرين او قرأ  
في احدى الاولين لا غير فعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله يقضى اربعا  
وعند محمد رحمه الله يقضى الاولين \* ولو قرأ في الاولين لا غير او قرأ في الاولين واحدى الاخرين  
فعليه قضاء الاخرين بالاجماع ولو قرأ في الاخرين لا غير او قرأ في الاخرين واحدى الاولين  
فعليه قضاء الاولين بالاجماع \* والاصل فيها عند محمد رحمه الله ان ترك القراءة في الاولين  
او في احديهما يبطل التحريم اذا قيد الركعة بالسجدة فلا يصح البناء عليها وعند ابي يوسف رحمه الله  
ترك القراءة في الشفع الاول لا يوجب بطلان التحريم لان القراءة ركن زائد بدل وجوب الصلوة  
بدونها في السجدة كصلوة الاممي والاخرس والمقتدى لكن يوجب فساد الاداء وهو لا يزيد  
على تركه فلا يبطل التحريم فيصح شروعه في الشفع الثاني وعند ابي حنيفة رحمه الله  
ترك القراءة في الاولين يوجب بطلان التحريم لاجماع الامّة على وجوبها فلا يصح البناء عليه \*  
وفي احديهما مختلف فيه فحكمنا ببطلانها في حق لزوم القضاء وببطلانها في حق لزوم الشفع الثاني  
احتياطاً هكذا في التبيين \* الداخلة مع الامام في الاولين من التطوع اذا تكلم قبل ان يدخل  
امامه في الاخرين لا يلزمه الا الاوليان عندهما ولو تكلم بعد ما قام الامام الى الاخرين وقرأ  
في الرابع يقضى اربعا ولو اقتدى به في الاخرين وصلاهما مع الامام قضى الاولين \* اقتدى  
بالتطوع بمصلي الظهر في اوله او آخره ثم تكلم قضى اربعا \* اقتدى بالتطوع بمصلي الظهر  
ثم ذكر انه لم يصل الظهر طمعا واستأنف التكبير للظهر ولا قضاء عليه \* رجل يصلي الظهر  
فقال آخر لله عليّ ان اصلي خلف هذا الرجل هذه الصلوة تطوعاً ثم ذكر انه لم يصل الظهر فدخل  
معه بنو الظهر اجزته من الظهر ولا يلزمه قضاء شيء \* رجل صلى اربعا تطوعاً فاقترى به رجل  
في الخامسة ثم اسد ها يقضى المقتدى ستاً ولو اقتدى به بعد ما صلى ركعتين فرغ المقتدى  
فاطلق يتوضأ فصلى امامه ثلثاً ثم تكلم المقتدى ثم اتى الامام الصلوة متابقي المقتدى اربعا كذا

في محيط السرخسى \* وما يتصل بذلك مسائل لوند بالنسبة والتي بالمندوبه فهو السنة  
وقال تاج الدين صاحب المحيط لا يكون آتيا بالسنة لانه لما التزمها صارت اخرى فلا تنوب  
مناب السنة كذا في البحر الرائق \* لو قال لله على ان اصلى يوما فطليه ركعتان كذا في الفقيه \*  
ولوند صلوات شهر فطليه صلوات شهر كالمفروضات مع الوتر دون السنة لكنه يصلى الوتر  
والمغرب اربعا كذا في البحر الرائق \* رجل قال لله على ان اصلى ركعتين بغير وضوء لا يلزمه  
شئ كذا في السراجية \* ولو قال بغير قراءة يلزمه صلوة بقراءة عند علمائنا الثلثة رحمهم الله \* ولو قال لله  
على ان اصلى نصف ركعة او ركعة يلزمه ركعتان وهذا قول ابى يوسف رحمه الله وهو المختار \*  
ولو قال ثلث ركعات يلزمه اربع ركعات \* ولو قال لله على ان اصلى الظهر ثمانى ركعات ليس عليه  
الا الظهر اربع ركعات هكذا في الخلاصة \* نذر ان يصلى ركعتين فصلاهما قاعداً جاز  
وعلى الدابة لا كذا في السراجية \* ولوند ان يصلى قائما يلزمه قائما ويكره الاعتماد على شئ  
كذا في محيط السرخسى \* اذا قال لله على ان اصلى ركعتين اليوم فلم يصلهما تضاهما \*  
ولو قال لله لاصلي اليوم ركعتين فلم يصلهما كفر من يمينه ولا قضاء عليه \* اذا نذر ان يصلى  
في المسجد الحرام او في مسجد بيت المقدس فصلاهما في مكان دونه جاز خلافاً لفر رحمه الله  
كذا في السراجية \* فصل في التراويح \* وهي خمس ترويعات كل ترويع اربع  
ركعات بتسليمين كذا في السراجية \* ولو زاد على خمس ترويعات بالجماعة يكره عندنا هكذا  
في الخلاصة \* والصحيح ان وقتها ما بعد العشاء الى طلوع الفجر قبل الوتر وبعده حتى لو تبين  
ان العشاء صلاها بلا طهارة دون التراويح والوتر اعاد التراويح مع العشاء دون الوتر لانها  
تبع للعشاء هذا عند ابى حنيفة رحمه الله فان الوتر غير تابع للعشاء في الوقت عنده والتقديم  
انما وجب لاجل الترتيب وذلك يسقط بعد النسيان فيصبح اذا أدى قبل العشاء بالنسيان بخلاف  
التراويح فان وقتها بعد اداء العشاء فلا يعتد بما أدى قبل العشاء وعندهما الوتر سنة العشاء كالتراويح  
فابتداء وقتها بعد اداء العشاء فتجب الاعادة اذا أدى قبل العشاء وان كان بالنسيان عندهما كالتراويح  
وبالجملة اعادة الوتر مختلف فيه واما اعادة التراويح ومائت من العشاء فمتفق عليه اذا كان الوقت  
باقيا هكذا في التبيين \* ويستحب الجلوس بين الترويعتين قدر ترويعتين وكذا بين الخامسة والوتر  
كذا في الكافي \* وهكذا في الهداية \* ولو علم ان الجلوس بين الخامسة والوتر يثقل على القوم

لا يجلس هكذا في السراجية \* ثم هم مخبرون في حالة الجلوس ان شاءوا وسبحوا وان شاءوا  
قعدوا ساكنين \* واهل مكة يطوفون اسبوعا ويصلون ركعتين واهل المدينة يصلون اربع  
ركعات فوادي كذا في التبيين \* والاستراحة على خمس تسليمات يكره عند الجمهور كذا  
في الكافي \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه \*  
واختلفوا في ادائها بعد النصف الاصح انه لا يكره \* وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
وقبل هي سنة عمر رضي الله عنه والاول اصح كذا في جواهر الاخلاط \* وهي سنة للرجال  
والنساء جميعا كذا في الزاهد \* ونفس التراويح سنة على الاعيان عندنا كما روى الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله \* وقيل يستحب والاول اصح والجماعة فيها سنة على الكفاية كذا  
في التبيين \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* لو ادى التراويح بغير جماعة والنساء  
وحدانا في بيوتهن يكون تراويح كذا في معراج الدراية \* ولو ترك اهل المسجد كلهم الجماعة  
فقد اساءوا وانما كذا في محيط السرخسي \* وان تطلق واحد من الناس وصلها في بيته  
فقد ترك الفضيلة لا يكون مسيئا ولا تاركا للسنة \* واما اذا كان الرجل ممن يقتدى به وكثر الجماعة  
بحضوره وتقل عند فبيته فانه لا ينبغي له ترك الجماعة كذا في السراج الوهاج \* وان صلى بجماعة  
في البيت اختلف فيه المشائخ \* والصحيح ان للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد  
فضيلة اخرى فاذا صلى في البيت بجماعة فقد حاز فضيلة ادائها بالجماعة وترك الفضيلة الاخرى  
هكذا قاله القاضي الامام ابو علي النسفي \* والصحيح ان اداءها بالجماعة في المسجد افضل  
وكذلك في المكتوبات \* ولو كان الفقيه فارثا لافضل والاحسن ان يصلي بقراءة نفسه  
ولا يقتدى بغيره كذا في تناولي قاضيخان \* قال الامام اذا كان اماما لمحال بالاس بان يترك مسجد  
ويطوف وكذلك اذا كان غيره اخف قراءة واحسن صوتا وبهذا تبين انه اذا كان لا يستقيم  
في مسجد حيد له ان يترك مسجد حيد ويطوف كذا في المحيط \* لا ينبغي للقوم ان يقدوا  
في التراويح المنيوخوان ولكن يقدوا الدرستخوان فان الامام اذا قرأ بصوت حسن يشغله عن  
الخشوع والتدبر والتفكير كذا في فتاوي قاضيخان \* ويوتر بجماعة في رمضان فقط طيه  
اجماع السليدين كذا في التبيين \* الوتر في رمضان بالجماعة افضل من ادائها في منزله  
وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* وقال بعضهم الافضل ان يوتر في منزله منفردا

وهو المختار هكذا في التبيين \* ويكره للرجال ان يستأجروا رجلا يؤمهم في بينهم لان  
استيجار الامام فاسد \* ولو صلى التراويح مرتين في مسجد واحد بكرة كذا في فتاوى قاضيخان \*  
امام يصلي التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز كذا في محيط السرخسي \*  
والفتوى على ذلك كذا في المضمرات \* والمقتدى اذا صلاها في مسجدين لا بأس به ولا ينبغي  
ان يوتر في المسجد الثاني \* ولو صلى التراويح ثم اراد ان يصلوا ثانيا يصلون فرادى كذا  
في التارخانية \* ولو صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أم قوما آخرين في التراويح  
ونوى الامامة كره ولا يكره للقوم ولولم ينو الامامة او لا شرع في الركوع واقتدى به الناس  
في التراويح لم يكره لواحد منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* والافضل ان يصلي التراويح بامام  
واحد فان صلوا بها مامين فالمستحب ان يكون انصراف كل واحد على كمال التروية  
فان انصرف على تسليمه لا يستحب ذلك في الصحيح \* واذا حازت التراويح بامامين على هذا  
الوجه جاز ان يصلي الفريضة احدهما يصلي التراويح الآخر \* وقد كان عمر رضي الله تعالى عنه  
يؤمهم في الفريضة والوتر وكان أبي يؤمهم في التراويح كذا في السراج الوهاج \* وامامة  
الصبي المائل في التراويح والنوافل المطلقة يجوز عند بعضهم ولا يجوز عندها منهم كذا  
في محيط السرخسي \* اذا فاتت التراويح لا تقضى بجماعة ولا يغبرها وهو الصحيح هكذا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا تذكروا انه فسد عليهم شفع من الليلة الماضية فارادوا القضاء بنية  
التراويح بكرة ولونذكروا تسليمه بعد ان صلوا الوتر قال محمد بن الفضل لا يصلونها بجماعة  
وقال الصدر الشهيد يجوز ان يصلوها بجماعة كذا في السراج الوهاج \* اذا سلم الامام في تروية  
فقال بعض القوم صلى ثلاث ركعات وقال بعضهم صلى ركعتين ياخذ الامام بما كان عنده في قول  
ابي يوسف رح وان لم يكن الامام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا هذه كذا في  
فتاوى قاضيخان \* واذا شكوا في عدد التسليمات اختلف المشايخ في الاعادة وعدمها بجماعة  
او فرادى والصحيح ان يعيدوا فرادى هكذا في المحيط \* صلى العشاء وحده فله ان يصلي  
التراويح مع الامام \* ولوتر كوا الجماعة في الغرض ليس لهم ان يصلوا التراويح بجماعة \*  
واذا صلى معه شيئا من التراويح اوله يدرك شيئا منها او صلها مع غيره له ان يصلي الوتر معه وهو الصحيح  
كذا في القنية \* واذا فاتته تروية او ترويتان فلوا شغل بها يفوته الوتر بالجماعة يشتغل بالوتر

ثم يصلي ما فاتته من التراويح ويهتدى بها كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ فهد الدين كذا في الخلاصة \*  
ولو صلى التراويح مقدما بمن يصلي مكتوبة او تقرأ او نافلة الاصح انه لا يصح الاقتداء به لانه  
مكروه مخالف لعمل السلف \* ولو اقتدى من يصلي التسليمة الاولى بمن يصلي التسليمة الثانية  
فالصحيح انه يجوز كما لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يصلي الرابع قبله هكذا في  
محيط السرخسي \* ولو اقتدى من لم يصل السنة بعد العشاء بمن يصلي التراويح ونوى سنة العشاء  
جاز \* وهل يحتاج لكل شفع من التراويح ان ينوي التراويح الاصح انه لا يحتاج لان الكل بمنزلة  
صلوة واحدة هكذا في فتاوى فاضل خان \* فاذا صلى التراويح مع الامام ولم يجدد لكل  
شفع نية جاز كذا في السراجية \* اذا لم يسل في العشاء حتى ينهي عليه التراويح الصحيح انه  
لا يصح وهو مكروه \* واذا انهي التراويح على سنة العشاء الاصح انه لا يجوز هكذا في الخلاصة \*  
السنة في التراويح اما هو الختم مرة فلا يترك لكسل القوم كذا في الكافي \* بخلاف ما بعد النشهد  
من الدعوات فانه يتركها اذا علم انه يتكسل على القوم لكن ينبغي ان يأتي بالصلوة  
على النبي عليه السلام هكذا في النهاية \* والختم مرتين فضيلة \* والختم ثلث مرات افضل كذا  
في السراج الوهاج \* الافضل تعديل القراءة بين التسليمات فان خالف لا بأس به \* اما بالتسليمة  
الواحدة فلا يستحب تطويل القراءة في الركعة الثانية كما لا يستحب في سائر الصلوات \* ولو طول  
الاولى على الثانية في القراءة لا بأس به كذا في فتاوى فاضل خان \* ويستحب التسوية بين الركعتين  
عندهما وعند محمد ربح بطول القراءة في الاولى على الثانية هكذا في محيط السرخسي \*  
روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح  
كذا في التبيين \* وبكره الاسراع في القراءة وفي اداء الarkan كذا في السراجية \* وكلما رتل  
فهو حسن كذا في فتاوى فاضل خان \* والافضل في زماننا ان يقرأ بما لا يؤدي الى تقصير القوم  
عن الجماعة لكسلهم لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة كذا في محيط السرخسي \*  
والمناخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلث آيات صاروا آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم  
تعطيل المساجد وهذا احسن كذا في الزاهدى \* وينبغي للامام اذا اراد الختم ان يختم  
في ليلة السابع والعشرين كذا في المحيط \* وبكره ان يعجل لختم القرآن في ليلة احدى وعشرين  
او ثلثها \* وحكى ان المشايخ رحمهم الله جعلوا القرآن على خمسمائة واربعين ركوعا \*

وَأَعْلَمُوا ذَلِكَ فِي الْمَصَاحِفِ حَتَّى يَحْصَلَ الْخُتْمُ فِي لَيْلَةِ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ \* وَفِي غَيْرِ هَذِهِ الْبِلَادِ  
كَانَتْ الْمَصَاحِفُ مُعَلَّمةً بِبَعْضِ مِنَ الْآيَاتِ وَجُطُوا ذَلِكَ رُكُوعًا يَبْقَى فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنَ التَّرَاوِيحِ  
الْقَدَرُ الْمُسَوونُ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَان \* لَوْ حَصَلَ الْخُتْمُ لَيْلَةَ النَّاسِعِ عَشْرًا وَالْحَادِي  
وَالْعِشْرِينَ لَا يَتْرَكَ التَّرَاوِيحُ فِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ لِأَنَّهَا سَنَةٌ كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبِيَّةِ \* الْأَصَحُّ  
أَنَّهُ يَكْرَهُ لَهُ التَّرَكُّ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَإِذَا غُلِظَ الْقِرَاءَةُ فِي التَّرَاوِيحِ فَتُرِكَ سُورَةُ آيَةٍ  
وَقُرَأَ مَا بَعْدَهَا فَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَبْقَى الْمَرْكُوعَةُ ثُمَّ الْمَرْكُوعَةُ لِيَكُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ كَذَا  
فِي فِتَاوَى قَاضِيخَان \* وَإِذَا فَسَدَ الشَّفْعُ وَقُدِّرَ فِيهِ لِأَيِّدٍ بِمَا قُرِئَ فِيهِ وَيَعِيدُ الْقِرَاءَةَ لِيَحْصَلَ لَهُ الْخُتْمُ  
فِي الصَّلَاةِ الْجَائِزَةِ \* وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَعْتَدُّ بِهَا كَذَا فِي الْجَوْهَرَةِ النَّبِيَّةِ \* وَالنَّاسُ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ تَرَكُوا  
الْخُتْمَ لِنَوَائِلِهِمْ فِي الْأُمُورِ الدِّينِيَّةِ ثُمَّ بَعْضُهُمْ اخْتَارُوا قُلَّ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَبَعْضُهُمْ اخْتَارُوا  
قِرَاءَةَ سُورَةِ الْفِيلِ إِلَى آخِرِ الْقُرْآنِ وَهَذَا أَحْسَنُ الْقَوْلَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَبُهَ عَلَيْهِ عَدَدُ الرُّكْعَاتِ وَلَا يَشْتَقِلُ  
قَلْبُهُ بِحِفْظِهَا كَذَا فِي التَّجْنِيسِ \* اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِدَاءَ التَّرَاوِيحِ قَاعِدُ الْإِسْتِحْبَابِ بِغَيْرِ عَذْرِ \* وَاخْتَلَفُوا  
فِي الْجَوَازِ فَالْبَعْضُ يَقُولُ بِجَوَازِ الصَّحِيحِ الْأَنْوَاعِ لِيَكُونَ عَلَى النِّصْفِ مِنْ صَلَاةِ الْقَائِمِ \* فَالْأَمَامُ صَلَّيَ الْأَمَامُ  
التَّرَاوِيحَ قَاعِدًا بَعْدَ رَاوِيهِمْ مَعَهُ وَاقْتَدَى بِهِ قَوْمٌ قِيَامُ قَالِ بَعْضُهُمْ بِصَحِّهِ عِنْدَ الْكُلِّ وَهُوَ الصَّحِيحُ \* وَإِذَا  
صَحَّ اقْتِدَاءُ الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ اخْتَلَفُوا فِيمَا يَسْتَحَبُّ لِلْقَوْمِ قَالِ بَعْضُهُمُ الْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْعُدُوا احْتِرَازًا  
مِنْ سُورَةِ الْمُخَالَفَةِ كَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَان فِي ضَمْلِ إِدَاءِ التَّرَاوِيحِ قَاعِدًا \* فِي الْفِتَاوَى وَلَوْ صَلَّيَ  
أَرْبَعًا بِتَسْلِيمَةٍ وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الثَّانِيَةِ فَفِي الْإِسْتِحْسَانِ لَا تَقْسُدُ وَهُوَ الظَّاهِرُ الرَّوَابِغِينَ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي  
يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ \* وَإِذَا لَمْ تَقْسُدْ قَالِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ تَنْوِبُ الْإِرْبَعُ عَنْ تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ  
وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ \* وَهَكَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَان \* وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَسْكَافِ أَنَّهُ  
مَثَلُ مَنْ رَجَلَ قَامَ إِلَى الثَّلَاثَةِ فِي التَّرَاوِيحِ وَلَمْ يَقْعُدْ فِي الثَّانِيَةِ قَالَ أَنْ تَذْكُرَ فِي الْقِيَامِ يَنْبَغِي  
أَنْ يَعُودَ وَيَقْعُدَ وَيَسْلَمَ وَأَنْ تَذْكُرَ بَعْدَ مَا سَجَدَ لِلثَّلَاثَةِ فَإِنْ أَضَافَ إِلَيْهَا رُكْعَةً أُخْرَى كَانَتْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ  
مِنْ تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ وَأَنْ ضَدَّ فِي الثَّانِيَةِ قَدْرَ التَّشْهَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَعَلَى قَوْلِ الْعَامَّةِ يَجُوزُ مِنْ تَسْلِيمَتَيْنِ  
وَهُوَ الصَّحِيحُ هَكَذَا فِي فِتَاوَى قَاضِيخَان \* وَإِذَا صَلَّيَ التَّرَاوِيحَ عَشْرَ تَسْلِيمَاتٍ كُلُّ تَسْلِيمَةٍ ثَلَاثُ  
رُكْعَاتٍ وَلَمْ يَقْعُدْ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ عَلَى رَأْسِ الثَّانِيَةِ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ وَاحِدِي الرَّوَابِغِينَ مِنْ  
أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ قَضَاءُ التَّرَاوِيحِ لِأَفِيرٍ \* وَمَا فِي الْإِسْتِحْسَانِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ عَلَى



قول من لا يجوز ذلك من التراويح عليه قضاء التراويح \* وهل يلزمه الثالثة شيء على قول أبي حنيفة رَح  
لا يلزمه ساهياً كان أو عامداً وعلى قول أبي يوسف رَح ان كان ساهياً فكذلك وان كان عامداً فعليه  
مع التراويح عشرون ركعة أخرى لكل ثالثة قضاء ركعتين وعلى قول من قال يجوز من التراويح  
في قولهما هل يلزمه قضاء شيء آخر ان كان ساهياً لا يلزم وان كان عامداً فعليه قضاء عشرين ركعة كذا  
في الظهيرية \* وهكذا في فتاوى فاضيلان \* ولو صلى ست ركعات أو ثمانى أو عشر ركعات  
بتسليمه واحدة وقعد في كل ركعتين فعلى قول العامة يجوز كل ركعتين من تسليمه واحدة وهو الصحيح  
هكذا في فتاوى فاضيلان \* ولو صلى التراويح كلها بتسليمه واحدة ان قعد في كل ركعتين  
يجوز من الكل وان لم يقعد في كل ركعتين وقعد في آخرها ففي الاستحسان على القول الصحيح  
يجزئه من تسليمه واحدة كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في فتاوى فاضيلان \* ويكره للمقننى  
ان يقعد في التراويح فاذا اراد الامام ان يركع يقوم \* وكذا اذا غلبه النوم بركعه ان يصلى  
مع القوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم نهاؤاً وغفلة وترك التدبر كذا  
في فتاوى فاضيلان \* رجل شرع في صلوة التراويح مع الامام فلما قعد الامام نام هو وسلم الامام  
فانتهى بالشفع الآخر وقصد للتشهد فانتبه الرجل ان علم ذلك يسلم ويدخل مع الامام ويوافقه  
في التشهد فاذا سلم الامام يقوم ويأتى بالركعتين سريعا ويسلم ويدخل مع الامام في الشفع الثالث  
كذا في الخلاصة \* الباب العاشر في ادراك الفريضة \* ان صلى ركعة من الفجر  
او المغرب فاقبم يقطع ويقننى وكذا يقطع الثانية مالم يقبها بالسجدة واذا قيدها بها لم يقطعها  
واذا انتهى لم يشرع مع الامام لكرهه التل بعد صلوة الفجر ولما فيه من الاتيان بالوتر في التل  
بعد المغرب او مخالفة امامه كذا في التبيين \* وكل ذلك بدعة فان شرع انتهى اربعا لان  
موافقه السنة احق من موافقة الامام هكذا في الكافي \* وهو مسمى كذا في صحيح السرخسى \*  
ولو سلم مع الامام تفسد صلوته فيقضى اربعا لانها لزمته بالاقتداء كذا في الشمنى \* ولو اقتدى  
هذا المتفلس بمن يصلى المغرب ولم يقرأ في الثالثة ان قرأ المقننى يجوز صلوته ولو لم يقرأ  
فكذلك بتبعية الامام كذا نقل من الشيخ الامام الاستاذ خاني \* ولو نام الامام الى الرابعة  
على ظن انها الثالثة فتابعه المقننى في الرابعة تفسد صلوة المقننى قعد الامام على رأس الثالثة  
اولم يقعد هو المختار وان صار صلوة الامام نفلا عندهما لكن كانت فرضا ثم صار نفلا من الفرض

الى النفل فصار كانه صلى صلوتهين بتحرير مئين فيصير بالمقتدى مصليا صلوته واحدة بما بين من غير  
 منذر الحدوث فلا يجوز \* ولو شرع في النفل ثم اقيمت المختار انه لا يقطعها قيد الركعة بالسجدة  
 اوله بقيد وكذا الوشرع في المندورة واقضاء الفوائت هكذا في الخلاصة في الاقتداء بالامام  
 وفيما يفعل المقتدى \* ومن صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت ركعة ثم يدخل مع الامام  
 وان لم يقيد الاولى بالسجدة يقطع ويشرع مع الامام هو الصحيح كذا في الهداية \* اراد  
 بالاقامة شروع الامام في الصلوة لا اقامة المؤذن فانه لو اخذ المؤذن في الاقامة والرجل  
 لم يقيد الركعة الاولى بالسجدة فانه يتم بالركعتين بلا خلاف بين اصحابنا كذا في النهاية \*  
 ولو اقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت مثلا فاقامت في المسجد او كان يصلي في  
 مسجد فاقامت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا \* ولو صلى ثلثا من الظهر ثم يقعد منظوما بخلاف  
 ما اذا كان في الثالثة بعد ولم يقيد بها بالسجدة حيث يقطعها ويتخير ان شاء عاد الى القعود ليسلم  
 وان شاء كبر قائما بنوى الشروع في صلوته الامام ولم يسلم قائما هكذا في التبيين \* والتخير  
 هو الاصح هكذا في معراج الدراية \* وقيل يقطع قائما بتسليمه واحدة وهو الاصح لان القعدة  
 مشروطة للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فان التحلل من الظهر لا يكون على رأس الركعتين \*  
 ويكفيه تسليمه واحدة كذا في محيط السرخسي \* وكذلك في العشاء والعصر غير انه لا يدخل  
 معهم تطوعا في العصر بعد الفراغ \* اذا ادرك ركعة من الظهر مع الامام فانه لم يصل الظهر  
 بجماعة في قولهم جميعا ويكون مدركا فضل الجماعة في قولهم جميعا \* وان ادرك ثلثا مع الامام  
 كان مصليا مع الامام كذا في السراج الوهاج \* ولو شرع في التطوع ثم اقيمت المكتوبة  
 اتم الشفع الذي فيه ولا يزيد عليه كذا في محيط السرخسي \* ولو كان في الستة قبل الظهر والجمعة  
 فاقبم او خطب يقطع على رأس الركعتين يروى ذلك من ابي يوسف رح \* وقد قيل ينهها  
 كذا في الهداية \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح هكذا في السراج الوهاج \*  
 ومن انتهى الى الامام في صلوته التجرد ولم يصل ركعتي الفجر ان خشى ان يفوته ركعة  
 ويدرك الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يدخل وان خشى فوتهما دخل  
 مع الامام كذا في الهداية \* ولم يذكر في الكتاب انه ان كان يرجو ادراك القعدة كيف يفعل  
 فظاهر ما ذكر في الكتاب انه ان خاف ان يفوته الركعتان بدل على انه يدخل مع الامام \*

وَحُكِيَ مِنَ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّهُ قَالَ عَلِيُّ بْنُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِصَلَاةِ  
 رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ إِنْ أَدْرَكَ التَّشَهُّدَ عِنْدَ هَذَا كَادَرَكَ الرُّكْعَةُ كَذَا فِي الْكَفَايَةِ \* وَامَّا بَقِيَّةُ السَّنَنِ إِنْ امْكَنَهُ  
 أَنْ يَأْتِيَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ الْإِمَامُ اتَّبِعْ بِهَا خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَأَنْ خَافَ فَوْتَ رَكْعَةٍ شَرَعَ مَعَهُ كَذَا  
 فِي النَّبِيِّينَ \* وَلَوْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ وَلَمْ يَدْرَأْهُ فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ أَوِ الثَّانِي يَتْرَكَ السَّنَةَ  
 وَيَتَابِعُ الْإِمَامَ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ \* دَخَلَ مَسْجِدًا قَدْ أَذِنَ فِيهِ بِكُورِهِ لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى يَصَلِّ فَإِنْ كَانَ  
 رَجُلًا مُؤَذِّنًا أَوْ إِمَامًا مَسْجِدًا وَتَتَفَرَّقُ الْجَمَاعَةُ بِسَبَبٍ فَيَسْتَلِمْ لَأَسَاسَ الْخُرُوجِ هَذَا إِذَا لَمْ يَصِلْ فَإِنْ كَانَ  
 قَدْ صَلَّى مَرَّةً فَقَيَّ الْجِشَاءَ وَالظُّهْرَ لَأَسَاسَ الْخُرُوجِ مَا لَمْ يَأْخُذِ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ فَإِنْ أَخَذَ فِي الْإِقَامَةِ  
 لَمْ يَخْرُجْ حَتَّى قُضِيَ قَضَاهُمَا تَطَوُّعًا وَفِي الْحَصْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْفَجْرِ يَخْرُجُ فَإِنْ مَكَثَ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمْ بِكُورِهِ  
 كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحِيِّ \* وَمَنْ انْتَهَى إِلَى الْإِمَامِ فِي رُكُوعِهِ فَكَبَّرَ وَنَفَسَ حَتَّى رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ  
 مِنَ الرُّكُوعِ لَا يَصِيرُ مَدْرَكَ لَتِلْكَ الرُّكْعَةِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ \* سَوَاءٌ تَمَكَّنَ مِنَ الرُّكُوعِ أَوْ لَمْ يَتَمَكَّنْ \* وَكَذَا  
 لَوْ انْحَطَّ وَلَمْ يَقِفْ لَكِنْ رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ قَبْلَ أَنْ يَرْكَعَ \* قَالَ الصَّبِيُّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ  
 فَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا يَنْبَغِي أَنْ يَكْبُرَ وَيَرْكَعَ ثُمَّ يَمْشِي حَتَّى يَلْتَصِقَ بِالْصَّفِّ كَيْلَا يَفُوتَهُ الرُّكُوعُ \*  
 وَعِنْدَنَا لَوْ مَشَى ثَلَاثَ خُطَوَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ نَبِطَلَ وَالْإِكْبَرُ وَآكُرَ مَشَائِخُنَا عَلَيَّ أَنَّهُ لَا يَكْبُرُ كَيْلَا يَحْتَاجَ  
 إِلَى الْمَشْيِ فِي الصَّلَاةِ \* ذَكَرَ الْجَلَالِيُّ فِي صَلَوَتِهِ إِدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ فَكَبَّرَ فَأَتَمَّهُ ثُمَّ شَرَعَ  
 فِي الْإِنْحِطَاطِ وَشَرَعَ الْإِمَامُ فِي الرُّفْعِ الْأَصَحُّ أَنْ يَعْتَدَّ بِهَا إِذَا وَجَدَتْ الْمَشَارِكَةَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَقِيمَ فَأَمَّا  
 وَإِنْ قُلَّ هَكَذَا فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ \* أَجْمَعُوا أَنَّهُ لَوْ انْتَهَى إِلَى الْإِمَامِ وَهُوَ قَائِمٌ فَكَبَّرَ وَلَمْ يَرْكَعَ  
 مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ ثُمَّ رَكَعَ يَصِيرُ مَدْرَكَ لَتِلْكَ الرُّكْعَةِ \* وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ  
 فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ لَمْ يَكُنْ مَدْرَكَ لَتِلْكَ الرُّكْعَةِ كَذَا فِي الْمَصْرِ الْرَّائِقِ \* إِدْرَكَ إِمَامُهُ رَاكِعًا يَحْرَمُ فَأَمَّا  
 وَكَبَّرَ وَيَأْتِي بِالنِّسَاءِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ فَأَمَّا أَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ ظَنُّهُ أَنَّهُ يَدْرِكُ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ  
 وَإِنْ خَشِيَ أَنْ يَفُوتَهُ الرُّكُوعَ يَرْكَعَ وَلَا يَأْتِي بِالنِّكْبِيرَاتِ وَكَبَّرَ فِي رُكُوعِهِ كَذَا فِي النَّبِيِّينَ فِي بَابِ  
 صَلَاةِ الْعِيدِ \* وَمَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَكْبِيرَتَيْنِ خِلَافَ الْبَعْضِ \* وَلَيْسَ نَوْيُ  
 بِتِلْكَ التَّكْبِيرَةِ الْوَاحِدَةِ الرُّكُوعَ لَا الْإِفْتِتَاحَ جَازٌ وَلَفَتْ نِيَّتُهُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ \* الْمُقْتَدَى إِذَا اتَّبَعَ  
 بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي الرُّكْعَاتِ كُلِّهَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصَلِّيَ رَكْعَةً وَاحِدَةً بِنِيَّةٍ قِرَاءَةٍ  
 وَيَتِمَّ صَلَوَتَهُ وَإِنْ رَكَعَ مَعَ الْإِمَامِ وَمَسْجِدُهُ يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَكْعَتَيْنِ \* وَإِنْ رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ

وسجد معه يجب عليه قضاء أربع ركعات بغير قراءة \* وإن ركع بعد الإمام وسجد بعده جازيت <sup>بغير قراءة</sup> ~~بغير قراءة~~ وإن أدرك الإمام في الركوع والسجود في آخرهما يجوز هكذا في فتاوى قاضي خاين \* ومن أتى مسجداً قد صلى فيه لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدأه مادام في الوقت سنة وإن كان فيه ضيق بتركه قيل هذا في غير سنة الظهر والعصر هكذا في الهداية \* وهو اختيار همس الأئمة السرخسي وصاحب المحيط وفاضل خان والنمر تاشي والمحبوبى كذا في الكفاية \* وهكذا في النهاية \* وقيل هذا في الجميع كذا في الهداية \* وهو اختيار صدر الإسلام كذا في الكفاية \* والاولى أن لا يتركها في الأحوال كلها كذا في الهداية \* سواء صلى الفرض بجماعة أو لا إلا إذا خاف فوت فرض الوقت كذا في الكفاية \* الباب الحادى عشر في قضاء الفوائت \* كل صلوة فاتت من الوقت بعد وجوبها فيه يلزمه قضاءها سواء ترك عمداً أو سهواً أو بسبب نوم وسواء كانت الفوائت كثيرة أو قليلة \* فلا قضاء على مجنون حالة جنونه لما فاتته في حالة عقله كما لا قضاء عليه في حالة عقله لما فاتته حالة جنونه ولا على مرتد ما فاتته زمن رده ولا على مسلم أسلم في دار الحرب ولم يصل مدة لجهله بوجوبها ولا على مغيص عليه ومريض مجرم من الأيمان ما فاتته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة \* ومن حكمه أن الجماعة تقضى على الصفة التي فاتت منه إلا العذر وضرورة \* فيقضى مسافر في السفر ما فاتته في الحضر من للفرض الرباعى أربعة \* والمقيم في الإقامة ما فاتته في السفر منها ركعتين \* والقضاء فرض في الفرض واجب في الواجب وسنة في السنة \* ثم ليس للقضاء وقت معين بل جميع أوقات العمر وقت له إلا ثلاثة وقت طلوع الشمس ووقت الزوال ووقت الغروب فإنه لا يجوز الصلوة في هذه الأوقات كذا في البحر الرائق \* رجل صلى فارتد فأسلم في الوقت بعد كذا في الكافي \* صلى على العشاء ثم نام واحتلم وانتبه قبل طلوع الفجر يقضى العشاء بخلاف الصبي إذا بلغت بالحيض قبل طلوع الفجر لا يلزمها قضاء العشاء لأن الحيض لو طرأ على الوجوب أسقط الوجوب فإذا قرأه ولو لم يمنع \* وإن بلغت بالنسب يلزمها العشاء \* وإن لم ينتبه حتى طلع الفجر قبل يقضى العشاء كذا في محيط السرخسى في باب ما يتعلق به الوجوب من الوقت \* هو المختار كذا في فتاوى قاضى خان \* ومتى قضى الفوائت أن قضاها بجماعة فإن كانت صلوة يجهر فيها بجهر فيها الإمام بالقراءة \* وإن قضاها وحده يتخير بين الجهر والخفاة والجهر أفضل كما في الوقت ويخاف فيما يخاف فيه حتماً وكذا الإمام كذا

في الطهيرة \* الترتيب بين الفائتة والوقتية وبين الفوائت مستحق كذا في الكافي \* حتى لا يجوز اداء الوقتية قبل قضاء الفائتة كذا في محيط السرخسي \* وكذا بين الفروض والوتره كذا في شرح الوفاية \* ولوصلّي الفجر وهو ناكرا انه لم يوتر فحى فاسدة عند ابي حنيفة ر \* ولو تذكر فائتة في تطوعه لم يفسد تطوعه لان الترتيب عرف واجب في الفرض بخلاف القياس فلا يلحق به غيره كذا في محيط السرخسي \* وفي النساء في العتايبة الصبي اذا بلغ وصلّي صلوة في وقتها يصير صاحب ترتيب كالمرأة اذا بلغت ورأت دما صحيحا يصير صاحب مائة مرة واحدة كذا في التاتارخانية \* واما الترتيب في بعض اعمال الصلوة فليس بفرض عندنا كذا في المحيط \* حتى ان من ادرك الامام في اول الصلوة ونام خلفه او سبقه لحدث فسبقه الامام ثم انتبه او توضأ وعاد فعليه ان يقضى او لا مسبقه الامام ثم يتابع اصامه اما اذا دركه فلواتبع الامام اولاً ثم قضى بعد تسليم الامام جاز عند علمائنا الثلاثة \* وكذلك في صلوة الجمعة اذا زاحمه الناس فلم يقدر على اداء الركعة الاولى مع الامام بعد الاقتداء وبقي قائماً وامكته اداء الركعة الثانية فادى اول الركعة الثانية فبل ان يؤدى الاولى ثم قضى الاولى بعد تسليم الامام جاز عندنا كذا في شرح الطحاوي في فصل ستر العورة \* ثم الترتيب بسقط النسيان وبما هو في معنى النسيان كذا في المضمرات \* ولو تذكر صلوة قد نسبها بعد ما ادّى وقتية جاز الوقتية كذا في فتاوى قاضيهان \* ولوصلّي الظهر على ظن انه متوضي ثم توضأ وصلّي العصر ثم تبين انه صلّي الظهر من غير وضوء يعيد الظهر خاصة لانه بمنزلة الناسي في حق الظهر بخلاف ما لوصلّي الظهر يوم عرفه على ظن انه متوضي ثم صلّي العصر بوضوء ثم تبين بعيد هما لان العصر ثم تبع للظهر كذا في محيط السرخسي \* واذا صلّي الظهر وهو ناكرا انه لم يصل الفجر فسد ظهره ثم قضى الفجر وصلّي العصر وهو ناكرا للظهر يجوز العصر لانه لا فائتة عليه في ثلثه اداء العصر وهو ظن معتبر كذا في التبيين \* ولو شك في الظهر انه هل صلّي الفجر ام لا فلما فرغ تبين انه لم يصل الفجر بعيد الفجر ثم الظهر كذا في محيط السرخسي \* ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلوة فقد حكي من الفقيه ابي جعفر رحمته الله ان مذهب علمائنا رحمهم الله ان تقصد صلواته قال ولكن لا تقصد حين ذكرها بل يتمها ركعتين وبعدهما تطوعا سواء كان الفائت فديما او حديثا كذا في المحيط \* ولو ان مصلي الجمعة تذكر ان عليه الفجر فان كان بحيث لو قطعها واستغل بالفجر يفوته الجمعة ولا يفوته الوقت فعند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله

يقطع الجمعة ويصلى الفجر ثم يصلى الظهر \* وعند محمد ربح يتم الجمعة \* ولو كان يوم الجمعة  
قضى الفجر أدرك الجمعة مع الإمام فانه يشتغل بالفجر اجماً \* وان كان بحيث اذا قطع الجمعة  
واشتغل بالفجر فبوتة الوقت اتم الجمعة اجماً ثم يصلى الفجر بعدها كذا في السراج الوهاج \*  
ويستطاع الترتيب منه ضيق الوقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قدم الفائتة جازوا ثم هكذا في النهار الفائق \*  
ثم تفسير ضيق الوقت ان يكون الباقي منه ما لا يسع فيه الوقتية والفائتة جميعاً حتى  
لو كان عليه قضاء العشاء مثلاً وعلم انه لو اشتغل بقضائه ثم صلى الفجر تطلع الشمس قبل ان يقعد  
قدر التشهد صلى الفجر في الوقت وقضى العشاء بعد ارتفاع الشمس كذا في التبيين \* ويراعى  
الترتيب وان كان لا يؤدى الوقتية على وجه الافضل كما لو ضاق الوقت بحيث لا يمكنه ان يصلى  
الوقتية الا مع تخفيفها وقصر القراءة والافعال فيها فانه لا بد من الترتيب والاقتصار على اقل  
ما يجوز به الصلوة كذا في التمر ناشى \* ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية  
مع تذكر العائنة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لا يجوز صلواته الا ان يقطعها ويشرع فيها \*  
ولو شرع ناسياً والمسئلة بحالها ثم تذكرها عند ضيق الوقت جازت صلواته ولا يلزمه القطع  
كذا في التبيين \* يعتبر ضيق الوقت في نفس الامر لا بحسب ظنه هكذا في البحر الرائق \* حتى  
لو ظن من عليه العشاء ان وقت الفجر قد ضاق فصلى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سنة بطل الفجر  
فاذا بطل ينظر فان كان الوقت يسعهما صلاهما والا اعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد اخرى \*  
ولو اشتغل بالعشاء ولم يعد الفجر طلعت الشمس قبل ان يقعد قدر التشهد في العشاء صح فجرة هكذا  
في التبيين \* وكذا اذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه ان الوقت لا يحتمل الصلوتين  
فافتتح الظهر فصلّاها وقد بقي من وقت الظهر بعضه نظريه فان كان ما بقي من وقت الظهر ما يمكنه  
ان يصلى فيه الفجر ثم الظهر لم يجزئه التي صلى وعليه ان يقضى الفجر ثم يعيد الظهر وكذلك ان  
بقي من الوقت مقدار ما يصلى الفجر ويصلى من الظهر ركعة كذا في التاتارخانية ناقلاً من الصحجة \*  
وان كانت المتروكة اكثر من واحد والوقت يسع فيه بعضها مع الوقتية لا يجوز الوقتية ما لم يقض  
ذلك البعض حتى لو تذكر في وقت الفجر انه لم يصل العشاء والوتر وبقي من الوقت ما لا يسع  
فيه الا خمس ركعات ملحق قول ابي حنيفة ربح يقضى الوتر ثم يصلى الفجر ثم يقضى العشاء بعد  
طلوع الشمس وهكذا لو تذكر في وقت العصر انه لم يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت

الامايصع فيه ثمانى ركعات فانه يقضى الظهر ثم يصلى العصر \* وان كان لا يصع فيه الاست ركعات فانه يصلى المغرب ثم العصر ثم الثالثة هكذا فى فتاوى قاضيخان \* والعبرة فى العصر لآخر الوقت هنداى حنفية وابى يوسف رحمهما الله كذا فى التبيين \* وذكر شمس الائمة السرخسى رحمه الله فى المبسوط ان امكنه اداء الظهر والعصر قبل تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب وان كان لا يمكنه اداء الصلوتين قبل غروب الشمس فعليه اداء العصر وان كان يمكنه اداء الظهر قبل تغير الشمس وبقع العصر كلها وبعضها بعد تغير الشمس فعليه مراعاة الترتيب الاصلى قول حسن بن زياد فان جده ما بعد تغير الشمس ليس بوقت العصر كذا فى النهاية \* ولو كان بقى من الوقت المستحب قدر ما لا يصع فيه الظهر سقط الترتيب بالاجماع كذا فى التبيين \* ولو افتتح العصر فى اول الوقت وهو لا يعلم ان عليه الظهر وطالها حتى دخل وقت الكراهة ثم تذكر ان عليه الظهر فله ان يقضى على صلوته كذا فى الجوهرة النيرة \* ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الاصح حتى لو خرج فى خلال الوقتة لا تعسد على الاصح وهو مؤدى على الاصح لا فاض كذا فى الزاهدى \* ولا يظهر حكم الترتيب عند النسيان مادام ناسيا واذا تذكر يلزمه هكذا فى التاتارخانية قال من الخلاصة الخانية \* ويسقط الترتيب ضد كثر الفوائت وهو الصحيح هكذا فى محيط السرخسى \* وجد الكثرة ان تصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلوة السادسة \* ومن محمد رحمه الله انه اعتبر دخول وقت السادسة والاول هو الصحيح كذا فى الهداية \* ثم المعتبر فيه ان تبلغ الاوقات المتخللة مذ فاته سنة وان ادعى ما بعدها فى اوقاتها \* وقيل يعتبر ان تبلغ الفوائت ستا ولو كانت متفرقة \* وثمرة الاختلاف تظهر فيما اذا ترك ثلث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري ايها الاولى فعلى الاول يسقط الترتيب لان المتخللة بين الفوائت كثيرة وعلى الثانى لا يسقط لان الفوائت بنفسها يعتبر ان تبلغ ستا فيصلى سبع صلوات الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر والاول اصح كذا فى التبيين \* وهو اوسع والثانى قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو احوط هكذا فى فتاوى قاضيخان \* وكثرة الفوائت كما تسقط الترتيب فى الاداء تسقط فى القضاء حتى لو ترك صلوة شهر ثم قضى ثلثين فجزا ثم ثلثين ظهر انهم هكذا اصح هكذا فى محيط السرخسى \* الترتيب اذا سقط بكثرة الفوائت ثم يقضى بعض الفوائت ويثبت الفوائت اقل من ستة الاصح

انه لا يعود هكذا في الخلصة \* قال الشيخ الامام الزاهد ابو حفص الكبير وعليه الفتوى يجوز هذا في المحيط \* حتى لو ترك صلوة شهر قضاها الا صلوة واحدة ثم صلى الوقتية وهوذا كرها جاز كذا في محيط السرخسي \* والفوائت نومان قديمة وحديثة \* فالحدیثة تسقط الترتيب اتفاقا \* وفي القديمة اختلاف المشايخ رح وذلك كمن ترك صلوة شهر ثم صلى مدة ولم يقض تلك الصلوات حتى ترك صلوة ثم صلى اخرى ذاك الفائتة الحديثة لم يجز عند البعض وقيل يجوز وعليه الفتوى كذا في الكافي \* واذا اخر الصلوة الفائتة من وقت التذکر مع القدرة على القضاء هل بكرة فالمدکور في الاصل انه يكره لان وقت التذکر انما هو وقت الفائتة وتأخير الصلوة من وقتها مكروه بلا خلاف كذا في المحيط \* في الاصل رجل صلى العصر وهوذا كرها لم يصل الظهر فهو فاسد الا ان يكون في آخر الوقت لكن اذا فسد الغريضة لا يبطل اصل الصلوة عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يبطل \* والمسئلة معروفة \* ثم عند ابي حنيفة رحمه الله فرضية العصر تقسد فساداً موقوفاً حتى لو صلى ست صلوات او اكثر ولم يعد الظهر ماد العصر جائز الا يجب عليه اعادته وعندهما تقسد فساداً باناً لا يجوز ارجاؤها بحال \* خلاص ان عند ابي حنيفة رحمه الله مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المودعي كذا في المحيط \* رجل نسي صلوة ولا يدريها ولم يقع تحريره على شيء بعد صلوة يوم وليلة عندنا كذا في الظهيرية \* قال الفقيه وبه تأخذ كذا في التاتارخانية فاعلام النبايع \* وكذا لو نسي صلوتين من يومين ولا يدري اي صلوتين اعاد صلوة يومين \* وعلى هذا القياس لو نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام او خمس صلوات من خمسة ايام \* ولو ترك الظهر والعصر من يومين ولا يدري ايتهما ترك ولا تحري فان لم يكن له رأى بعد ما ادلى اول امرأة اخرى عند ابي حنيفة رحمه الله اذ يمكنه مراعاة الترتيب بطريق الاحتياط والاحتياط واجب في العبادات \* وقالوا لانا مرة الا بالتحري ويسقط عنه الترتيب لعجزه فلا يلزمه الاداء مرتين هكذا في محيط السرخسي \* فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان افضل وان بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز ايضاً \* مصلى العصر ان تذكر انه ترك سجدة واحدة ولا يدري انها من صلوة الظهر او من صلوة العصر التي هو فيها فانه يتحرى فان لم يقع تحريره على شيء بنم العصر ويسجد سجدة واحدة لا احتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر \* وان لم يعد لا شيء عليه



كذا في المحيط \* مسائل متفرقة في البيعة سئل والدي عن شرع في العصر ثم غربت الشمس  
 في خلا له ثم اقتدى به انسان في هذا العصر هل يصح اقتداءه فقال نعم ان لم يكن الامام مقيما  
 والمقتدى مسافرا كذا في التارخانية \* شافعي المذهب اذا صار حنفيا المذهب وقد فاته  
 صلوات في وقت كان شافعيًا ثم اراد ان يقضيها في الوقت الذي صار حنفيا يقضى على مذهب  
 ابي حنيفة رحمه الله كذا في الخلاصة \* رجل يروح التيمم الى الرغ والوتر ركعة ثم رأى  
 التيمم الى المرفق والوتر ثلثا لا بعيد ما صلى وان صلى كذلك من جهل من غير ان يسأل  
 احدا ثم سأل وأمر بالثلث بعيد ما صلى كذا في الذخيرة \* وفي الصيرفة امرأة تركت صلوة  
 فحاضت وطهرت فصلت مع تذكر الغائبة قال لا يجوز كذا في التارخانية \* حربي أسلم  
 في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلوة ونحوهما ثم دخل دار الاسلام او مات  
 لم يكن عليه قضاء الصوم والصلوة قياسا واستحسانا \* ولا يعاقب عليه اذا مات \* ولو أسلم  
 في دار الاسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحسانا كذا في فهاوي فاضحان في آخر باب  
 ما يكون اسلا من الكافر وما لا يكون \* فان بلغه رجل في دار الحرب يلزمه \* وروى الحسن  
 عن ابي حنيفة رحمه الله ما لم يخبره رجلان او رجل وامرأتان لا يلزمه كذا في محيط السرخسي \*  
 في العناية من أبي نصر رحمه الله فيمن يقضى صلوات عمرة من غير ان فاته شيء يريد الاحتياط  
 فان كان لاجل نقصان والكرهه فحسن وان لم يكن لذلك لا يفعل والصحيح انه يجوز الا  
 بعد صلوة العجر والعصر \* وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد كذا في المضمرات \*  
 ويقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة كذا في الظهيرية \* وفي العتاول رجل يقضى  
 الفوات فاته يقضى الوتر وان لم يستيقن انه هل بقي عليه وتر او لم يبق فانه يصلي ثلث ركعات  
 وبقت ثم يقعد فدر تشهد ثم يصلي ركعة اخرى فان كان وترًا قد آذاه وان لم يكن فقد صلى  
 الثلث اربعا ولا يضره القنوت في التطوع \* وفي الحجة والاستئصال بالفوائت الاولى واهم من  
 النوافل الا السنن المعروفة وصلوة النحر وعلية النسيب والصلوة التي رويت في الاخبار فيها  
 سورة مدودة واذا كان معهودة فلك بنية النفل وغيرها بنية النساء كذا في المضدرات \* ولا يقضى  
 السرائت في المسجد وانما يتضميه في بيته كذا في الوجيز الكردي \* في الملتقط لو امر الاب  
 لانه ان يقضى منه صلوات وصيام ايام لا يجوز عندنا كذا في التارخانية \* اذا سات الرجل

وعليه صلوات فائتة فاوصى بان يعطى كفارة صلوة يعطى لكل صلوة نصف صاع من تمر <sup>أو زبيب</sup> ~~أو تمر~~ نصف صاع ولصوم يوم نصف صاع من ثلث ماله وان لم يترك مالا يستقرض ورثته نصف صاع ويدفع الى مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض ورثته ثم يتصدق بم و ثم حتى يتم لكل صلوة ما ذكرنا كذا في الخلاصة \* وفي الفتاوى السجدة وان لم يوص لورثته وتبرع بعض الورثة بجوز ويدفع عن كل صلوة نصف صاع حنطة منوين ولودفع جملة الى فقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار \* وفي الولو الحجة ولودفع من خمس صلوات تسع اثناء لفقير واحد وصا لفقير واحد اختار الفقيه انه يجوز من اربع صلوات ولا يجوز من الصلوة الخامسة \* وفي البيضة سئل الحسن بن علي رضي الله عنهما من الغدية من الصلوات في مرض الموت هل يجوز فقال لا \* وسئل حمير الوبري وابو يوسف بن محمد عن الشيخ الفاني هل يجب عليه الغدية من الصلوة كما يجب عليه من الصوم وهو حي فقال لا كذا في التارخانية \* في فتاوى اهل سمرقند رجل صلى خمس صلوات ثم علم انه لم يقرأ في الاولين من احدى الصلوات الخمس ولا يعلم نك فانه يبعد الفجر والمغرب احتياطاً ولوتذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من اية صلوة تركها فالوا يبعد صلوة الفجر والوتر \* ولوتذكر انه ترك القراءة في الركعتين يبعد صلوة الفجر والمغرب والوتر \* ولوتذكر انه ترك القراءة في اربع ركعات يبعد صلوة الظهر والعصر والعشاء ولا يبعد الوتر والفجر والمغرب كذا في المحيط \* تارك الصلوة عمداً لا يقتل كذا في الكافي في باب قضاء الفوائت \* الباب الثاني عشر في سجود السهو \*

وهو واجب كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في الهداية \* والوجوب مقيد بما اذا كان الوقت صالحاً حتى ان من عليه السهو في صلوة الصبح اذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط منه السجود \* وكذا اذا سها في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت \* وكل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام سقط السهو كذا في البحر الرائق \* وفي القية لوبني النفل على فرض سها فيه لم يسجد كذا في النهر الفائق \* ومحلّ بعد السلام سواء كان من زيادة او نقصان \* ولو سجد نبل السلام اجزاء عندنا كذا رواية الاصول \* ويأتي بتسليمتين هو الصحيح كذا في الهداية \* واعراب ان يسلم تسليمية واحدة وعليه الجمهور واية اشار في الاصل كذا في الكافي \* ويسلم عن يمينه كذا في الزا هدى \* وكيفية ان يكبر بعد سلامه الاول ويغتر ساجداً أو يسلم

في سجود ثم بفعل ثانٍ كذلك ثم يشهد ثانياً ثم يسلم كذا في المحيط \* ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح \* وقيل يأتى بهما في القعدة الاولى كذا في التبيين \* والاحوط ان يصلى في القعتين كذا في فتاوى قاضيخان \* وحكم السهو في الفرض والنفل سواء كذا في المحيط \* قال في الفتاوى القعدة بعد سجدة السهو ليس بركن وانما أمر بها بعد سجدة السهو ليقع ختم الصلوة بها حتى لو تركها فقام وذهب لا تفسد صلوته كذا قاله الحلواني كذا في السراج الوهاج \* وفي الولوالجية الاصل في هذا ان المنزلة ثلاثة انواع فرض وستة وواجب \* ففي الاول ان امكنه التدارك بالقضاء يقضى ولا تفسد صلوته \* وفي الثاني لا تفسد لان قيامها باركانها وقد وجدت ولا يجبر بسجدة السهو \* وفي الثالث ان ترك ساهياً يجبر بسجدة السهو وان ترك عامداً كذا في التاتارخانية \* وظاهر كلام الجيم الغفير انه لا يجب السجود في السهو وانما يجب الاعادة جبراً لقصانه كذا في البحر الرائق \* ولا يجب السجود الا بترك واجب او تأخير او تأخير ركن او تقديم او تكرار او تغيير واجب بان يجهر فيما يخافت وفي الحقيقة وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب كذا في الكافي \* ولا يجب بترك التعمد والبسطة في الاولى والثاء وتكبيرات الانتقالات الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلوة العيد \* ولا يجب بترك رفع اليدين في العيدين وغيرهما من ذلك ما لو سلم عن الشمال او لاساهيا ولو ترك القومة ساهياً بان انحط من الركوع ما جدد في فتاوى قاضي خان ان عليه السجود عند اي حنيقة ومصدره هكذا في فتح القدير \* ثم واجبات الصلوة انواع منها قراءات الفاتحة والسورة اذا ترك الفاتحة في الاولين او احديهما يلزمه السهو \* وان قرأ اكثر الفاتحة ونسى الباقي لاسهو عليه وان بقي الاكثر كان عليه السهو اما ما كان او منترداً كذا في فتاوى قاضيخان \* وان تركها في الآخرين لا يجب ان كان في الفرض وان كان في النفل او لو ترك واجب عليه كذا في البحر الرائق \* ولو كررها في الاولين يجب عليه سجود السهو بخلاف ما لو اعادها بعد السورة او كررها في الآخرين كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة الاخر فاقرأ اكثرها ثم اعادها ساهياً فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين كذا في الظهيرية \* ولو قرأ الفاتحة وحدها وترك السورة يجب عليه سجود السهو \* وكذا لو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة كذا في التبيين \* ولو قرأ الفاتحة وآيتين فحضر ركعاهما ثم تذكر اعادوا ثم ثلث آيات وعليه سجود السهو

سجود السهو كذا في الظهيرية \* ولو آخر الفائقة من السورة فله سجود السهو كذا في القليبي \* ولو  
 قرأ في الآخرين الفائقة والسورة لا يلزمه السهو وهو الأصح \* ولو قرأ في ركوعه أو سجوده أو في  
 تشهده يلزمه وهذا إذا بدأ بالقراءة ثم بالتشهد وإن بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو لم يقرأ الفائقة في الشفع الثاني لسهو عليه في ظاهر الرواية كذا  
 في السراج الوهاج ناقلاً عن الفتاوى \* ولو لم يقرأ شيئاً من القرآن في الشفع الثاني ولم يستمع  
 من أبي حنيفة رح انه قال إن كان منعمداً فقد أساء وإن كان ساهياً كان عليه سجود السهو \* وروى  
 أبو يوسف من أبي حنيفة رح انه لا حرج عليه في العمد ولا سجود عليه في السهو وعليه الاعتماد  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* وإن سها من فائقة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد  
 ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفائقة ثم بالسورة قال الفقيه أبو الليث يلزمه سجود السهو وإن كان  
 قرأ حرفاً من السورة وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع أو بعد ما رفع رأسه  
 من الركوع فإنه يأتي بالفائقة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو \* وفي الخلاصة إذا ركع ولم يقرأ السورة  
 ورفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع وعليه السهو وهو الأصح كذا في التاتارخانية \* وإذا قرأ  
 في الركعة الأولى سورة وقرأ في الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه كذا في المحيط \* وفي اللؤلؤة  
 المصلى إذا تلا آية السجدة ونسى أن يسجد لها ثم ذكرها وسجد وجب عليه سجود السهو  
 لأنه تارك للوصل وهو واجب وقيل لسهو عليه والأول أصح كذا في التاتارخانية \* وإذا اراد أن يقرأ في  
 صلوته سورة فخطأ فقرأ سورة أخرى لسهو عليه كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها تعيين القراءة  
 في الأولين كذا في البحر الرائق \* ومنها رعاية الترتيب في فعل مكرر فلو ترك سجدة من ركعة فذكرها  
 في آخر الصلوة وسجد لها وسجد للسهو وترك الترتيب فيه وليس عليه إعادة ما قبلها \* ولو قدم الركوع  
 على القراءة لزمه السجود لكن لا يعتد بالركوع فيفرض إعادته بعد القراءة كذا في البحر الرائق \*  
 ومنها تعديل الأركان وهو الطمانينة في الركوع والسجود وقد اختلف في وجوب السجود بتركه  
 بناء على أنه واجب أو سنة والمذهب الوجوب ولزوم السجود بتركه ساهياً وصححه في البدائع  
 كذا في البحر الرائق \* ومنها القعدة الأولى حتى لو تركها يجب عليه السهو كذا في التبيين \*  
 ومنها التشهد فإذا تركه في القعدة الأولى أو الأخيرة وجب عليه سجود السهو كذا إذا ترك  
 بعضه كذا في التبيين \* سواء كان في الغرض أو النقل كذا في البحر الرائق \* ولو قرأ التشهد

في القيام ان كان في الركعة الاولى لا يلزمه شيء وان كان في الركعة الثانية اختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يجب كذا في الظهيرة \* ولو تشهد في قيامه قبل قراءة الفاتحة فلا سهو عليه وبعد هابلزمه سجود السهو هو الاصح لان بعد الفاتحة محل قراءة السورة فاذا تشهد فيه فقد اُخِرَ الواجب وقبلها محل الناء كذا في التبيين \* ولو تشهد في الآخرين لا يلزمه السهو كذا في محيط السرخسي \* واذا قرأ الفاتحة مكان التشهد فعليه السهو كذا في المحيط \* ولو كرر التشهد في القعدة الاولى فعليه السهو \* وكذا الزاد على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* واختلفوا في قدر الزيادة فقال بعضهم يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وقال بعضهم لا يجب عليه حتى يقول وعلى آل محمد والاول اصح \* ولو كرره في القعدة الثانية فلا سهو عليه كذا في التبيين \* واناسى قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر عاد وتشهد فعليه السهو في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح كذا في المحيط \* ويجب اذا قعد فيما يقام او قام فيما يجلس فيه وهو امام أو منفرد اراد بالقيام اذا استتم قائما وكان الى القيام اقرب فانه لا يعود الى القعدة كذا في فتاوى قاضي خان \* واما الى القعدة ففسد صلوته على الصحيح كذا في التبيين \* وان لم يكن كذلك بقعد ولا سهو عليه كذا في فتاوى فاضيل خان \* وهو الاصح هكذا في الهداية والتبيين \* ويعتبر ذلك بالنصف الاسفل من الانسان ان كان النصف الاسفل مستويا كان الى القيام اقرب والا كذا في الكافي \* وفي رواية اذا قام على ركبته لينهض بقعد وعليه السهو ويستوى فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد \* وان رفع البتة وركبته على الارض لم ير فعهما ولا سهو عليه هكذا روى من ابى يوسف رح كذا في فتاوى فاضيل خان \* وكذا اذا سجد في موضع الركوع او ركع في موضع السجود او كرر ركعا وقدم الركن او اخره ففي هذه الفصول كلها يجب سجود السهو \* وفي التدوير ومن ترك من صلوته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو لان الفعل اذا وضع فيه ذكر فذلك اماراة كونه مقصودا في نفسه فتمكن بتركه النقص في صلوته فيجب جبره بسجدة السهو \* وان كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو كوضع اليمين على الشمال والقومة التي بين الركوع والسجود \* واذا قعد المصلي في صلوته قدر التشهد ثم شك انه صلى لنا واربعاً حتى شغله ذلك عن التسليم ثم استيقن انه صلى اربعا فانم صلوته فعليه سجود السهو وان شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو

عليه \* واذا حدث في صلوته وذهب لينوضاً فوقع له هذا الشك حتى شغله من الوضوء مصلحة  
فعليه سجد تا السهو كذا في المحيط \* ومنها القنوت \* فاذا تركه يجب عليه السهو وتركه يتحقق  
برفع رأسه من الركوع \* ولو ترك التكبيرة التي بعد القراءة قبل القنوت سجد للسهو لانها  
بمنزلة تكبيرات العيد كذا في التبيين \* ومنها تكبيرات العيدين \* قال في البدائع اذا تركها  
اونقص منها وزاد عليها واتى بها في غير موضعها فانه يجب عليه السجود كذا في البحر الرائق \*  
ويستوى في الزيادة والنقصان القليل والكثير فقد روى من الحسن من ابى حنيفة رح اذا  
سها الامام من تكبيرة واحدة في صلاة العيد بسجد للسهو كذا في النخبة \* وذكر في كشف الاسرار  
ان الامام اذا سها عن التكبيرات حتى ركع فانه يعود الى القيام بخلاف المسبوق  
اذا ادرك الامام في الركوع فانه باتى بالتكبيرات في الركوع كذا في البحر الرائق \* ولو  
ترك تكبيرة الركوع الثاني في صلاة العيد وجب عليه السهو لانها واجبة تبعاً لتكبيرات العيد  
بخلاف تكبيرة الركوع الاول لانها ليست ملحقه بها كذا في التبيين \* السهو في الجمعة والعيدين  
والمكتوبة والطوع واحد الا ان مشائخنا قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة لتلايق الناس  
في فتنه كذا في المضمرات ناقلاً عن المحيط \* ومنها الجهر والاختفاء \* حتى لو جهر فيما يخافت  
او خافت فيما يجهر وجب عليه سجود السهو \* واختلفوا في مقدار ما يجب به السهو منهما قيل  
يعتبر في الفصلين بقدر ما يجوز به الصلوة وهو الاصح ولا فرق بين الفاتحة وغيرها \* والمفرد  
لا يجب عليه السهو بالجهر والاختفاء لانها من خصائص الجماعة هكذا في التبيين \* وان  
جهر بالنعوذ او بالتسمية او بالتأمين لا سهو عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* فصل سهو الامام  
يوجب عليه وعلى من خلفه السجود كذا في المحيط \* ولا يشترط ان يكون مقدماً به وقت  
السهو حتى لو ادرك الامام بعده ما سها يلزمه ان يسجد مع الامام تبعاً له \* ولو دخل معه بعد ما  
سجد سجدة السهو يتابعه في الثانية ولا يقضى الاولى وان دخل معه بعد ما سجد هما لا يقضيها  
كذا في التبيين \* سهو المؤتمن لا يوجب السجدة ولو ترك الامام سجود السهو فلا سهو على  
المؤتمن كذا في المحيط \* والمسبوق يتابع الامام في سجود السهو ثم يقوم الى قضاء ما سبق به  
ولا يعيد في آخر صلوته \* واللاحق اذا سجد للسهو مع الامام لا يعتد به ويسجد في آخر صلوته \*  
وينبغي للمسبوق ان يمكث ساعة بعد سلام الامام لجواز ان يكون على الامام سهو هكذا

في محيط المرحسى \* ولولم يتابع الامام في سجود السهو وفام الى القضاء لا يسقط عنه ويسجد  
 في آخر صلوة \* ولو سلم الامام فقام المسبوق ثم تذكر الامام ان عليه سهوا وسجد له قبل  
 ان يقيد المسبوق الركعة بسجدة فليبه ان يرفض ذلك ويعود الى متابعتة ثم اذا سلم الامام  
 قام الى القضاء ولا يعتد بما فعل من القيام والقراءة والركوع ولولم يعد الى متابعة الامام  
 ومضى على قضائه فانه يجوز صلوته ويسجد للسهو بعد فراغه استسنا \* ولو سجد الامام  
 بعد ما قيد هذا المسبوق الركعة بسجدة فانه لا يعود فان عاد الى متابعتة فسدت صلوته كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو سها الامام في صلوة الخوف سجد للسهو وتابعه فيها الطائفة الثانية  
 واما الطائفة الاولى فانما يسجدون بعد الفراغ من الاتمام كذا في البحر الرائق \* واللاحق لا يسجد  
 للسهو فيما يقضى والمسبوق يسجد للسهو فيما يقضى \* ولو سها امامه ولم يسجد المسبوق معه وسها هو  
 فيما يقضى بكليه سجدتان \* والمقيم خلف المصلي حكمه حكم المسبوق في سجدتي السهو \*  
 الامام اذا سها ثم احدث فقد تم سهوا تامها الا السلام فانه يقدم رجلا ادرك اول الصلوة فسلم  
 ويسجد للسهو ويسجد معه المسبوق فان لم يكن فيهم من ادرك اول الصلوة قام كل واحد الى  
 قضاء ما سبق به ويسجد كل واحد للسهو في آخر صلوته هكذا في محيط المرحسى \* رجل صلى الظهر  
 خسا وقعد في الرابعة قدر التشهد ان تذكر قبل ان يقيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة عاد الى  
 القعدة وسلم كذا في المحيط \* ويسجد للسهو كذا في السراج الوهاج \* وان تذكر بعد ما  
 قيد الخامسة بالسجدة انها الخامسة لا يعود الى القعدة ولا يسلم بل يضيف اليها ركعة اخرى  
 حتى يصير شفعاء وتشهد ويسلم كذا في المحيط \* ويسجد للسهو استسنا كذا في الهداية \*  
 وهو المختار كذا في الكفاية \* ثم تشهد ويسلم كذا في المحيط \* والركعتان نافلة ولا تنوبان  
 عن منه الظهر على الصحيح كذا في الجوهرة البيرة \* فالواقي العصر لا يضم اليها سادسة وقيل يضم  
 وهو الاصح كذا في التبيين \* وعليه الاعتماد لان الطلوع انما يكره بعد العصر اذا كان من اختيار  
 واما اذا لم يكن من اختيار فلا يكره كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الفجر اذا قام الى الثالثة  
 بعد ما تعد قدر التشهد وقيد بها بالسجدة لا يضم اليها الرابعة كذا في التبيين \* وصرح في التبيين  
 بان الفتوى على رواية حشاش من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم كذا في  
 البحر الرائق \* واذا لم تعد قدر التشهد في الفجر بطل فرضه بترك التعمد على الركعتين \* والتفل

قبل الفجر بأكثر من ركعتي الفجر مكروه بخلاف ما إذا قام إلى الخامسة في العصر قبل أن يركع في الرابعة وقبدها بالسجدة حيث يضم إليها سادسة لأن التنقل قبل العصر ليس بمكروه هكذا في التبيين \* وإن لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام إلى الخامسة ان تذكر قبل أن يقعد الخامسة بالسجدة عاد إلى القعدة هكذا في المحيط \* وفي الخلاصة الخانية ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو كذا في التآخراخانية \* وإن قبدا الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا كذا في المحيط \* وتحولت صلوته فلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف روح ويضم إليها ركعة سادسة ولو لم يضم فلا شيء عليه كذا في الهداية \* ثم اختلف أبو يوسف ومحمد روح في وقت الفساد فقال أبو يوسف روح كما وضع رأسه للسجود تفسد صلوته وقال محمد روح لا تفسد صلوته حتى يرفع رأسه من السجود ففرض السجود عند أبي يوسف روح يتأدى بوضع الرأس وعند محمد روح بالوضع والرفع كذا في المحيط \* قال فخر الإسلام في الجامع الصغير والمختار للفتوى قول محمد روح كذا في النهاية \* وفائدة الاختلاف يظهر فيما إذا حدث في هذه السجدة عند أبي يوسف روح لا يمكنه أصلا حها وعند محمد روح يمكنه قبدها ويتوضأ كذا في المحيط \* ويقعد ويتشهد ويسلم كذا في فتح القدير \* والأصح أنه لا يسجد للسهو كذا في النهاية \* وإن سلم بنية القطع من وجب عليه السهو فهو في الصلوة أن يسجد للسهو والآلا عندهما وهو الأصح وعند محمد وزفر روح هو فيها وإن لم يسجد فعبد السلام أن اقتدى به رجل صح عند محمد روح مطلقا وعندهما صح أن يسجد للسهو \* وإن فهمه انتقض الوضوء هذه خلافا لهما وصلوته تأمة أجماعا وسقط عنه سجود السهو \* ولونوي الإقامة انقلب فرضه أربعا عنده ويسجد في آخر الصلوة وعندهما لا ينقلب أربعا وسقط عنه سجود السهو إذا اجبا به يوجب إبطاله كذا في شرح التقاية للشيخ أبي المكارم \* ومن صلى ركعتين تطوعا فسها فيهما ويسجد للسهو ثم أراد أن يصلي آخرين لم يبين كذا في الهداية \* ولونوي صح لبقاء التحريم بعيد سجود السهو في المختار \* وكذا المسافر لونهوي الإقامة بعد ما يسجد للسهو يلزمه أربع ركعات ويعيد سجود السهو كذا في التبيين \* رجل صلى العشاء فسها فيها وقرأ سجدة الثلاث فلم يسجد ها وترك سجدة من ركعة ثم سلم فالمسئلة على أربعة أوجه أكان ناسيا للكل أو عامدا للكل أو ناسيا للثلاثة أو عامدا للصليبة أو على العكس ففي الوجه الأول لا تفسد صلوته بالاتفاق لأن هذا سلام السهو وسلام السهو لا يخرج من حرمة الصلوة \* وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلوته بالاتفاق لأن سلام العمد



يخرجه من حرمة الصلوة \* وفي الوجه الرابع في ظاهر الرواية تفسد صلوته كذا في المحيط \*  
 السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لانه لا يتأهل كذا في التهذيب \* ولو سها في سجود السهو  
 صمل بالتحري ولو سها في صلوته مراراً يكفيه سجدة واحدة كذا في الخلاصة \* ولو أم في التطوع  
 في الليل فخافت من تعدد افتد اسماء وان كان ساهياً فعليه السهو كذا في فتاوى فاضل خان \*  
 وفي البيضة اذا ترك الجهر في الوتر وفي التراجم يلزمه السهو كذا في النائر خانية \* اذا  
 احدث الامام وندها فاستخفى رجلاً يسجد خليفته للسهم بعد السلام وان سها خليفته فيما يتم  
 ايضاً كناه سجدة واحدة وسهو الاول كما لو سها الاول مرتين وان لم يكن الاول سها وانما سها  
 الخليفة لزم الاول سجود السهو لسهو خليفته ولو سها الاول بعد الاستخلاف لا يوجب سهوة شيئاً  
 كذا في الذخيرة \* وفي الاصل اذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدراً للشهد ولم يقرأ الشهد  
 فان عليه ان يعود الى قراءة الشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يشهد ويسلم كذا في المحيط \*  
 ومما يتصل بذلك مسائل الشك في مقدار المؤدى \* من شك في صلوته فلم يدرك ثلثاً صلى  
 ام اربعاً وكان ذلك اول ما عرض له استأنف الصلوة كذا في السراج الوهاج \* ثم الاستقبال  
 لا يتصور الا بالخروج من الاول وذلك بالسلام والكلام او ممل آخر ما ينال في الصلوة \* والسلام  
 قاعداً او لم يسجد الثانية يخلو بالخروج من الصلوة كذا في التبيين \* ثم اختلف المشايخ في  
 معنى قوله اول ما عرض له قال بعضهم ان السهو ليس بعادة لانه لم يسه في عمرة قط وقال بعضهم  
 معناه انه اول سهو وقع له في تلك الصلوة والاول اشبه كذا في المحيط \* وان كثر شكه تحرى  
 واخذ بالكبر رآيه كذا في التبيين \* وان لم يترجم عنده شئ بعد الطلب فانه ينسئ على الافل  
 فيجعلها واحدة فيباليوشك انها ثمانية وثانية لوشك انها ثلثة وثالثة لوشك انها رابعة وعند البناء  
 على الافل يتعد في كل موضع يتوهم انه محل قعود نرسا كان القعود او واجبا كيلا يصير تركا  
 فرض التعدد او واجبا \* فان وقع في رباعية ايها الاربع او الثانية يجعلها الاولى ثم يتعد ثم يقوم  
 فيصلّى ركعة اخرى - يتعد ثم يقوم فيصلّى ركعة اخرى - يتعد ثم يقوم فيصلّى ركعة فيأتي بربع فعدت  
 فعدتان مفروعتان وهي الثالثة والرابعة فعدتان واجبتان كذا في البحر الرائق \* واذا شك بعد السلام  
 او قبل السلام لكن بعد ما فرغ من الشهد يحكم بالجواز ولا يعتبر هذا الشك كذا في الخلاصة \*  
 رجل شك في صلوته انه صلاه ام لا فان كان في الوقت فعليه ان يعود وان خرج الوقت

ثم شك فلاشئ عليه كذا في المحيط \* ولو شك في صلوة الفجر وهو في القيام انها الثالثة والاولى  
لا يتم ركعة بل يقعد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يقوم فيصلى ركعتين ويقرأ في كل ركعة فاتحة  
الكتاب وسورة ثم يتشهد ثم يسجد سجدتي السهو \* وان شك وهو ساجد فان شك في انها الركعة  
الاولى او الثانية فانه يمضي فيها سواء شك في السجدة الاولى او الثانية لانها ان كانت الاولى  
لزمه المضي فيها وان كانت الثانية يلزمه تكميلها \* واذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد  
قدر التشهد ثم يقوم فيصلى ركعة \* ولو شك في صلوة الفجر في سجوده انه صلى ركعتين او ثلثا  
ان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلوته لانه ان كان صلى ركعتين كان عليه اتمام  
هذه الركعة لانها ثانية فجز \* ولو كانت ثالثة من وجه لا تقسد صلوته عند محمد رحمه الله  
لانه لما تذكر في السجدة الاولى ارتفعت تلك السجدة وصارت كانه لم تكن كما لو سبقه  
الحديث في السجدة الاولى من الركعة الخامسة وهي مسئلة زه وان كان هذا الشك في السجدة الثانية  
فسدت صلوته \* ولو شك في الفجر انها ثانية ام ثالثة فان لم يقع تحريره على شئ فان كان  
قائما يقعد في الحال ثم يقوم ويصلى ركعة ويقعد وان كان قاعدا والمسئلة بحالها يتحرى  
ان وقع تحريره انها ثانية مضى على صلوته وان وقع تحريره انها ثالثة تحرى في القعدات  
ان وقع تحريره انه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلوته وان لم يقع تحريره على شئ  
فسدت صلوته ايضا وكذا في ذوات الاربع اذا شك انها الرابعة او الخامسة \*  
ولو شك انها ثالثة او خامسة فعلى ما ذكرنا في الفجر فيعود الى القعدة ثم يصلى ركعة اخرى  
ويتشهد ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى ويقعد ويسجد للسهو \* ولو شك في الوتر وهو قائم  
انها ثانية ام ثالثة يتم تلك الركعة ويقت فيها ويقعد ثم يقوم فيصلى ركعة اخرى ويقت  
فيها ايضا هو المختار الى هنا عبارة الخلاصة ومما لا ينبغي اغفاله انه يجب سجود السهو  
في جميع صور الشك سواء عمل بالتحرى او بنى على الاقل كذا في البحر الرائق  
نافلا من فتح القدير \* واذا شك في صلوته فلم يدرك ثلثا صلى ام اربعاً وتفكر في ذلك كثيراً  
ثم استيقن انه صلى ثلث ركعات فان لم يكن تفكره شغل عن اداء ركعتين بان يصلى  
ويتفكر فليس عليه سجود السهو وان طال تفكره حتى شغله من ركعة او سجدة او يكون في ركوع  
او سجود فيطول تفكره في ذلك وتغير من حاله بالتفكر فعليه سجود السهو استحسانا هكذا في المحيط \*

ولو غلب على ظنه في الصلوة انه حدث او انه لم يسمح تبين بذلك لا شك له فيه ثم تبين انه لم يحدث او انه قد مسح قال ابو بكر ان كان ادعى ركنا حال التيقن بالحدث او بعدم المسح فانه يستقبل الصلوة والا يمسى فيها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو علم انه ادعى ركنا وشك انه خبر للافتتاح او لا او هل احدث او لا او هل اصابته النجاسة فوبه او لا او مسح رأسه ام لا استقبل ان كان اول مرة والا مضى ولا يلزم الوضوء ولا غسل نوبه كذا في فتح القدير \* وفي النوازل العناية لو شك في صلوته انه مسافر او مقيم صلى اربعاً ويقعد على الثانية احتياطاً كذا في النوازل الثانية \* وجل صلى يقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك انه صلى ركعة او ركعتين او شك في الرابعة والثالثة فليحظ الى من خلفه ليعلم بهم ان قاموا هم معهم وان قعدوا فقد يعتمد بذلك فلا بأس به ولا سهو عليه كذا في المحيط \* اذا شك الامام باخبره عدلان يأخذ بقولهما \* رجل صلى وحده او صلى يقوم فلما سلم اخبره رجل عدل انك صليت الظهر ثلث ركعات قالوا ان كان عند المصلي انه صلى اربع ركعات لا يلتفت الى قول المخبر كذا في المحيط \* وفي الظهيرية قال محمد بن الحسن رح اما اننا فاعيد بقول واحد عدل بكل حال كذا في النوازل الثانية \* وان شك المصلي في المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد رح انه يعيد الصلوة احتياطاً وان شك في قول رجلين عدلين اعاد صلوته وان لم يكن المخبر عدلاً لا يقبل قوله كذا في المحيط \* الباب الثالث عشر في سجود اللاوة \* سجود التلاوة في القرآن اربعة عشر ركعة في الهداية \* اى آخر الاعراف عند قوله ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسجدون لله يسجدون ٢ والرد عند قوله والله يسجد من في السموات والارض لمواكروا ولا لهم بالهدى والاتصال ٣ والخل عند قوله والله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة واللائكة وهم لا يستكبرون ٤ وصى اسرائيل عند قوله ان الذين اتوا العلم من قبله اذ ابتلى عليهم تجربون للاذنان سجدوا وبقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ٥ ومريم عند قوله اذ نطق عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكبا ٦ والاولى في الحج عند قوله ثم نزل الله يسجد لمن في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء ٧ والعرقان عند قوله واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا ٨ والصل عند قوله ويعلم

مَا يَخْفُونَ وَمَا يُنْفُونَ ٩ وَالَمْ تَزَلْ عِنْدَ قَوْلِهِ إِنَّمَا يُرْمِى بِمَا تُنَادُّونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهِ أَخْرُوا وَسَجَدُوا سُجُودًا لَهُمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ أَوْسَ عِنْدَ قَوْلِهِ فَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَأَكْبَاهُ وَأَنَابَ الْوَحْمَ السَّجْدَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا وَأَنَابَ الْوَحْمَ السَّجْدَةَ عِنْدَ قَوْلِهِ فَأَسْجُدْ وَاللَّهُ وَاعْبُدْ وَأَنَابَ السَّمَاءَ أَنشَقَّتْ عِنْدَ قَوْلِهِ فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ \* ١٤ وَإِنَّمَا بِاسْمِ رَبِّكَ عِنْدَ قَوْلِهِ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ هَكَذَا فِي الْعِبَادَةِ \*  
 والسجدة واجبة في هذه المواضع على التالي والسامع سواء قصد سماع القرآن أو لم يقصد كذا في الهداية \* رجل قرأ آية السجدة لا يلزمه السجدة بتحرريك الشفتين وإنما يجب إذا صحح الحروف وحصل صوت سمع هو وغيره إذا قرب أذنه إلى فمه كذا في فتاوى فاضل خان \*  
 ولو قرأ آية السجدة إلا الحرف الذي في آخرها لا يسجد ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة بحرف السجدة \* وفي مختصر البحر لو قرأ أو أسجد وسكت ولم يقل واقترّب يلزمه السجود كذا في التبيين \* رجل سمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرف ليس عليه أن يسجد لأنه لم يسمعها من تالٍ كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 والأصل في وجوب السجدة لكل من كان من أهل وجوب العلية ما أداه أو قضاء كان أهلاً لوجوب سجدة التلاوة ومن لا فلا كذا في الخلاصة \* حتى لو كان التالي كافراً أو مجنوناً أو صبيّاً أو حائضاً أو نساء أو عقيب اليهود والعشرة والأربعين لم يلزمهم وكذا السامع كذا في الزاهد \* ولو سمع منهم مسلم عاقل بالغ نجب عليه لسماعه ولو قرأ المحدث أو الجنب أو سمعاً نجب عليهما وكذا المريض \* ولا نجب إذا سمعها من طير أو الخنزير \* ومن النائم الصحيح أنها نجب \* وإن سمعها من الصديق لا نجب عليه كذا في الخلاصة \* النائم إذا أخبر أنه قرأ آية السجدة في حال النوم نجب عليه \* وفي النصاب هو الأصح كذا في التاتارخانية \*  
 ولو قرأها سكران نجب عليه وعلى من سمعها كذا في محيط السرخسي \* المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلواتها لم تسجد لها حتى حاضت سقط عنها السجدة كذا في المحيط \* مصلّي الطوع إذا قرأ آية السجدة وسجد لها ثم فسدت صلواته وجب عليه قضاءها لا تلزمه إعادة تلك السجدة \* وكذا المسلم إذا قرأ آية السجدة ثم ارتد والعياذ بالله ثم أسلم لم تجب عليه تلك السجدة \* ولا نجب السجدة بكتابة القرآن كذا في فتاوى قاضي خان \* إذا قرأ آية السجدة بالفارسية فليحذر من سماعها السجدة فهم السامع أو إذا أخبر السامع أنه قرأ آية السجدة \*

وعند هـ ان كان السامع يعلم انه يقرأ القرآن بلزمه والا فلا كذا في الخلاصة \*  
وقيل تجب بالاجماع هو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* ولو قرأ بالعربية بلزمه مطلقا لكن  
يعذر بالتأخير ما لم يعلم \* وان تلاها وهو أصم فلم يسمع وجب عليه السجدة كذا في الخلاصة \*  
اذ انقرأ آية السجدة بالهجاء لم تجب السجدة كذا في السراجية \* واذا تلا الامام آية السجدة  
سجدها وسجد المأموم معه سواء سمعها منه ام لا وسواء كان في صلوة الجهر او المخافتة الا انه  
يستحب ان لا يقرأها في صلوة المخافتة \* ولو سمعها من الامام اجنبى ليس معهم في الصلوة  
ولم يدخل معهم في الصلوة لزمه السجود كذا في الجوهرة النيرة \* وهو الصحيح كذا في الهداية \* يسمع من  
امام قد دخل معه قبل ان يسجد سجد معه وان دخل في صلوة الامام بعد ما سجد الامام لا يسجد بها وهذا  
اذا ادركه في آخر تلك الركعة اما لو ادركه في الركعة الاخرى يسجد بها بعد الفراغ كذا في الكافي \*  
وهكذا في النهاية \* وان تلا المأموم لم يلزم الامام ولا الموت السجود لا في الصلوة ولا بعد الفراغ  
منها كذا في السراج الوهاج \* ولو سمع المصلي من اجنبى يسجد بعد الفراغ ولو سجد في الصلوة  
لا يجزئه ولا تفسد صلوته كذا في التهذيب \* هو الصحيح كذا في الخلاصة \* هذا اذا لم يقرأ المصلي  
السلم غير الموت فان قرأها أو لم سمعها فسجد هالم بعد ها في ظاهر الرواية \* وان سمعها أو لم  
تلاها ففيه روايتان وجزم في السراج بانه لا يبعد ها كذا في النهر النائق \* وان قرأ آية السجدة  
في الصلوة فان كانت في وسط السورة فلا فضل ان يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد  
وركع ونوى السجدة يجزئه قباؤه فأخذ ولو لم يركع ولم يسجد وان السورة ثم ركع ونوى السجدة  
لا يجزئه ولا يستطع منه بالركوع وعليه قضاءها بالسجود مادام في الصلوة \* وذكر الشيخ الامام المعروف  
بخوارزاده انه اذا قرأ بعد آية السجدة ثلث آيات ينقطع الفور ولا ينوب الركوع عن السجدة  
وقال شمس الائمة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من ثلث آيات كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو كانت تختم السورة فلا فضل ان يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد من ان يقرأ شيئا  
من السورة الاخرى بعد ما رفع رأسه من السجود \* ولو رفع ولم يقرأ شيئا وركع جاز وان لم يركع  
ولم يسجد وتجاوز الى موضع آخر فليس له ان يركع بها وعليه ان يسجد مادام في الصلوة  
ولو كانت السجدة في آخر السورة وبعد ها آيتان أو ثلث فهو بالخيار ان شاء ركع بها وان شاء سجد  
فادا اراد ان يركع بها جاز له ان يختم السورة ويركع ولو سجد بها ثم قام يختم السورة ويركع فان

وصل إليها شيئاً آخر من سورة أخرى فهو أفضل هكذا في المضمرات \* وإذا سجد ركعها على حدة على الفور يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلث آيات ثم يركع كذا في شرح منية المصلّي لأمير الحاج \* ولو قرأ آية السجدة في الصلوة فإراد أن يركع بها يحتاج إلى النية عند الركوع فإن لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزئه عن السجدة \* ولونوى في ركوعه اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يجزئه وقال بعضهم لا يجزئه هكذا في المضمرات \* والأظهر أنه لا يجوز كذا في شرح أبي المكارم \* وفي البدائع ولونوى بعد رفع الرأس عن الركوع لا يجزئه بالاجماع كذا في البحر الرائق \* ولونواها في الركوع عقيب التلاوة ولم ينوها المقننى لا ينوب عنه ويسجد إذا سلم امامه وبعد القعدة ولو تركها تسعد صلوته كذا في الفقيه \* اجتمعوا أن سجدة التلاوة تتأدى بسجدة الصلوة وإن لم ينل التلاوة كذا في الخلاصة \* المصلّي إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم ذكرها في الركوع أو السجود أو في القعود فانه يضرّها ما جدد ثم يعود إلى ما كان فيه ويبعد استحساناً وإن لم يعد جازت صلوته كذا في الظهيرية في فصل السهو \* إذا قرأ الإمام آية السجدة وبض القوم في الرحمة فكبر الإمام للسجدة وحسب من كان في الرحمة أنه كبر للركوع فركعوا ثم قام الإمام من السجدة فكبر فطن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورفعوا رؤسهم أن لم يزيد وأعلى ذلك لم تسعد صلوتهم \* المصلّي إذا سمع آية السجدة من غيره وسجد مع التالي أن قصد به اتباع التالي تسعد صلوته \* والمستحب في غير الصلوة أن يسجد السامع مع التالي ولا يرفع رأسه قبله كذا في الخلاصة \* ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصنّف القوم خلفه فيسجدون \* وذكر أبو بكر أن المرأة تصلح اماماً للرجل فيها كذا في البحر الرائق \* ومن حكم هذه السجدة التداخل حتى يكفئ في حق التالي بسجدة واحدة وإن اجتمع في حقه التلاوة والسماح \* وشرط التداخل اتحاد الآية واتحاد المجلس حتى لو اختلف المجلس وانعدت الآية وانعد المجلس واختلفت الآية لا تتداخل كذا في المحيط \* ولو تبدل مجلس السامع دون التالي ينكر الوجوب عليه \* ولو تبدل مجلس التالي دون السامع ينكر الوجوب عليه لا على السامع على قول أكثر المشايخ وبه نأخذ كذا في العناية \* والمجلس واحد وإن طال أو اكل لقمة أو شرب شربة أو قام أو مشى خطوة أو خطوتين أو انتقل من زاوية البيت أو المسجد إلى زاوية الأداة كانت الدار كبيرة كدار السلطان \* وإن انتقل في المسجد الجامع من زاوية إلى زاوية لا ينكر الوجوب

وان انتقل فيه من دار الى دار فلي كل موضع يصح الاقتداء بجعل مكان واحد وسير السجدة لا يقطع المجلس بخلاف سير الدابة اذا لم يكن ركبها في الصلوة كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اشتغل بالنسيب والتهيل او القراءة لا يقطع حكم المجلس ولو قرأها ثم ركب على الدابة ثم نزل قبل السير لم يقطع ايضا ولو قرأها فسجد ثم قرأ القرآن بعد ذلك طويلا ثم اعاد تلك السجدة لا تجب عليه اخرى ولو قرأها في مكان ثم قام فركب الدابة ثم قرأها مرة اخرى قبل ان تسير فعليه سجدة واحدة يسجد ها على الارض \* ولو سارت ثم تلاها يلزمه سجدة ثان وكذا اذا قرأها رابعا ثم نزل قبل ان تسير فقرأها فعليه سجدة واحدة يسجد ها على الارض كذا في الجوهرة النيرة \* واعتبر تبدل المجلس دون الامراض حتى لو قال لا اقرأ ثانيا ثم قرأ في مجلسه كتبت سجدة \* ويكرر في تسدية الثوب والدياسة وركب الارض هكذا في الكافي \* وفي الانتقال من فصن الى فصن في اسم الاقوال هكذا في الضمرات \* ولو قرأها وهو ماش يلزمه بكل قراءة سجدة وكذا ان كان يسبح في الماء في بحر او نهر عظيم \* اما اذا كان يسبح في حوض او حدير له حد معلوم فالصحيح انه يتكرر وكذلك لو قرأها حول الرحن في الطاحونة الصحيح انه يتكرر هكذا في الخلاصة \* وان حصل صلا كثيرا بان اكل كثيرا او نام مضطجعا او باع او نوه تجب استئصالان المجلس تبدل بهذه الاعمال اسما فصار مضافا اليها عرفا كذا في محيط السرخسي \* والسجدة التي وجبت في الصلوة لا تودي خارج الصلوة كذا في السراجية \* وهكذا في الكافي \* ويكون انما يتركها هكذا في البحر الرائق \* هذا اذا لم يفسد ها قبل السجود فان افسد ها قضاها خارجها \* ولو بعد ما سجد ها لا يعيد ها كذا في القنية \* ولو قرأ القرآن في الركوع او السجود لا يلزمه سجدة التلاوة \* قال رحمه الله عنه وعندي انها تجب ولكن تنادي فيه كذا في الطهيرية \* ولو قرأها فسجد ثم افتتح الصلوة مكانه ثم قرأها نائبا عليه سجدة اخرى وان كان لم يسجد للاولى عليه سجدة واحدة حتى لو لم يودها تسقط ولو تلاها في ركعة فسجد هانم اعادها في تلك الركعة لا تجب نائبا كذا في محيط السرخسي \* الصالحى اذا قرأ آية السجدة في الاولى ثم اعادها في الركعة الثانية والثالثة وسجد للاولى ليس عليه ان يسجد ها وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسجد ثم قرأها بعد السلام في مكانه مرة اخرى يسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية قيل هذا اذا سلم وتكلم ثم قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد حتى سلم فقرأها مرة اخرى

مسجد سجدة واحدة ومنقطت عنه الاولى كذا في فتاوى قاضيهان \* قرأ آية السجدة في ركعة  
ثم احدث فانصرف فتوضأ ثم عاد وسمعها من غيره عليه سجدتان كذا في محيط السرخسي \*  
ولو تلا آية السجدة في الصلوة وسمعها من غيره فمسجد لها ثم احدث فتوضأ وبنى ثم سمعها منه  
وجبت عليه سجدة اخرى ويسجد اذا فرغ من الصلوة بخلاف ما اذا تلا آية السجدة في الصلوة  
ثم احدث فتوضأ وبنى ثم تلا تلك الآية لم تجب عليه سجدة اخرى كذا في الظهيرية \* ولو تلاها  
في وقت مباح فمسجد لها في اوقات مكروهة لم تجز ولو تلاها في اوقات مكروهة فمسجد في هذه الاوقات  
جاز ولو قرأها نازلاً لم اصابه خوف فركب فمسجد اجزاء في حالة الخوف ولا يجزيه في حالة الامن  
كذا في محيط السرخسي \* وشرائط هذه السجدة شرائط الصلوة الا التحريم \* وركها وضع الجبهة  
على الارض او ما يقوم مقامه من الركوع او الایاء للمرض او الركوب على الدابة في السفر \*  
وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة لا يجوز على الارض  
ويفسد ما يفسد الصلوة من الحدث المعدل للكلام والقهقهة وعليه عادت كما لو وجدت في سجدة الصلوة  
الا انه لا وضوء عليه في القهقهة \* وكذا اذا المرأة لا تفسد حلوانها فيها لا تنقش طهارت على الصحيح  
كذا في البحر الرائق \* وستهما التكبير ابتداء وانتهاء كذا في محيط السرخسي \* هو المظهر كذا في التبيين \*  
فلذا اراد السجود كبر ولا يرفع يديه ويسجد ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد عليه ولا سلام كذا في الهداية \*  
ويقول في سجود سبحان ربی الاعلى ثلثاً ولا ينقص عن الثلث كما في المكتوبة كذا في الخلاصة \*  
وهو الصحيح هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولولم يذكر فيها شيئاً يجزيه كما في المكتوبة كذا في الخلاصة \*  
ويرفع صوته بالتكبير \* والمستحب انه اذا اراد ان يسجد للتلاوة يقوم ثم يسجد واذا رفع رأسه  
من السجود يقوم ثم يقعد كذا في الظهيرية \* ثم اذا اراد السجود ينويها بقلبه ويقول بلسانه  
اسجد لله تعالى سجدة التلاوة الله اكبر كذا في السراج الوهاج \* وفي الغيابة وادواها  
ليس على الفور حتى لو اداه في اي وقت كان يكون مؤد بالاقاضيا كذا في التناثر خانية \*  
هذا في غير الصلوة اما الصلوة اذا اخرها حتى طالت القراءة تصبر قضاء ويأثم هكذا  
في البحر الرائق \* القارئ اذا كان عدوه قوم انكاً نواصاً هيب للسجود ويقع في قلبه انه  
لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ جهراً او كانوا محدثين او يظن انهم يسمعون ولا يسجدون  
او يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأ في نفسه سواء كان في الصلوة او خارج الصلوة كذا



في الخلاصة \* ويكره ان يقرأ السورة ويدع آية السجدة وان قرأ آية السجدة وحدها في غير الصلوة  
لا يكره \* والمستحب ان يقرأ معها آية أو آيتين كذا في تتويعي قاضي خان \* وان لم يقرأ  
معها شيئا لم يضره كذا في الخلاصة \* وما ينصل بذلك مسائل سجدة الشكر وسجدة الشكر  
لا عبرة لها عند أبي حنيفة رحمه الله وهي مكروهة عند لا يثاب عليها وتركها أولى \* وقال أبو يوسف ومحمد رحم  
هم قربة يثاب عليها وصورتها عندهما ان من تجددت عنده نعمة ظاهرة او رزقه الله تعالى  
ولدا او مالا او وجد ضالاً او اندفعت عنه نقمة او شفي مريض له او قدم له فائز يستحب له ان يسجد  
شكر الله تعالى مستقبل القبلة بحمد الله فيها ويستحب ان يكبر آخرى فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة  
كذا في السراج الوهاج \* قال في الحجة ولا يمنع العباد من سجدة الشكر لما فيها من الخضوع  
والتعبد وعليه الفتوى كذا في التارخانية \* ويكره ان يسجد شكر بعد الصلوة في الوقت الذي  
يكره فيه النفل ولا يكره في غيره كذا في القنية \* واما اذا سجد بغير سبب فليس بقربة  
ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة مكروه لان الجهال يعتقدونها سنة او واجبة وكل مباح  
يؤدي اليه فمكروه هكذا في الزاهدي \* الباب الرابع عشر في صلوة المريض \*

اذا عجز المريض عن القيام صلى قاعداً يركع ويسجد كذا في الهداية \* واصح الاقوال في  
تفسير العجز ان يلحقه بالقيام ضرر وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية \* وكذلك اذا خاف  
زيادة المرض او ابطاء البرء بالقيام او دوران الرأس كذا في التبيين \* او يجد وجعا لذلك  
فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك القيام كذا في الكافي \* ولو كان قادراً على بعض القيام دون تمامه  
يؤمر بان يقوم قدر ما يقدر حتى اذا كان قادراً على ان يكبر قائماً ولا يقدر على القيام للقراءة  
او كان قادراً على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر بان يكبر قائماً ويقرأ قدر ما يقدر عليه  
قائماً ثم يتعد اذا عجز فالشمس الائمة الحلواني رحمه الله هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا  
خفت ان لا تجوز صلواته كذا في الخلاصة \* ولو قدر على القيام متكئاً الصحيح انه يصلي قائماً  
متكئاً ولا يجزيه غير ذلك \* وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا او على خادم له فانه يقوم ويتكى  
كذا في التبيين \* المريض اذا صلى في بيته يستطيع القيام واذا خرج لا يستطيع اختلف المشايخ  
رحمهم الله فيه المختار انه يصلي في بيته قائماً وبه يفتي هكذا في المضمرات \* ثم اذا صلى المريض  
قاعداً كيف يتعد الاصح ان يتعد كيف يتيسر عليه هكذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح هكذا

في العيني شرح الهداية \* واذا لم يقدر على القعود مستويا وقدر متكئا او مستندا الى حائط او  
 انسان يجب ان يصلي متكئا او مستندا كذا في الذخيرة \* ولا يجوز له ان يصلي مضطجعا  
 على المختار كذا في التبيين \* وان عجز عن القيام والركوع والسجود وقدر على القعود يصلي  
 قاعدا بايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع كذا في فتاوى قاضي خان \* حتى لو سجد  
 لم يصح كذا في البحر الرائق \* وكذا لو عجز عن الركوع والسجود وقدر على القيام فالمستحب  
 ان يصلي قاعدا بايماء وان صلى قائما بايماء جاز عندنا هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
 والمومي يسجد للسجود بالاياء كذا في المحيط \* ويكره للمومي ان يرفع اليه عودا او  
 وسادة ليسجد عليه فان فعل ذلك ينظر ان كان يحفف رأسه للركوع ثم للسجود اخفض من الركوع  
 جازت صلوته كذا في الخلاصة \* ويكون مسيئا هكذا في المضمرات \* وان كان لا يحفف  
 رأسه لكن يوضع العود على جبهته لم يجز هو الاصح فان كانت الوسادة موضوعة على الارض  
 وكان يسجد عليها جازت صلوته كذا في الخلاصة \* وان كان يجبهته جرح لا يستطيع السجود عليه  
 لم يجزه الايماء وعليه ان يسجد على انفه وان لم يسجد على انفه او ما لم يجز صلوته كذا  
 في الذخيرة \* وان تعذر القعود او ما بالركوع والسجود مستلقيا على ظهره وجعل رجله الى القبلة  
 وينبغي ان يوضع تحت رأسه وسادة حتى يكون شبه القاعد ليتمكن من الايماء بالركوع والسجود \*  
 وان اضطجع على جنبه ووجهه الى القبلة او ما جاز الاول والى كذا في الكافي \*  
 وان لم يستطع على جنبه الايمن فعلى الايسر كذا في السراج الوهاج \* ووجهه الى القبلة  
 كذا في القنية \* ولو شرع صحيح في الصلوة قائما فحدث به مرض يمنعه من القيام صلى قاعدا  
 يركع ويسجد وان لم يستطع فمومئا قاعدا فان لم يستطع فمضطجعا كذا في التبيين \*  
 ومن صلى قاعدا يركع ويسجد ثم صح بنى على صلوته قائما عند الشك في رحمة الله \*  
 وان صلى بعض صلوته بالاياء ثم قدر على الركوع والسجود استأنف عندهم جميعا كذا  
 في الهداية \* هذا اذا قدر على ذلك بعد ما ركع وسجد اما اذا قدر بعد الافتتاح قبل الاداء صح  
 له البناء كذا في الجوهرة النيرة \* واذا عجز المريض عن الايماء بالرأس في ظاهر الرواية  
 يسقط عنه فرض الصلوة ولا يعتبر الايماء والعينين والحاجبين ثم اذا خف مرضه هل يلزمه القضاء  
 اختلفوا فيه قال بعضهم ان زاد عجزه على يوم وليلة لا يلزمه القضاء وان كان دون ذلك

بإزمه كما في الاغماء وهو الاصح هكذا في فتاوى قاضي خان \* والفتوى عليه كذا  
في الظهيرية \* وان مات من ذلك المرض لاشئ عليه ولا يلزمه فدية كذا في المحيط \*  
رجل صلى أربع ركعات جالساً فلما قعد في الركعة الرابعة منها قرأ وركع قبل ان يشهد فهو بمنزلة القيام  
وبمضى كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الحاوي وبمسجد للسوء كذا في التاتارخانية \*  
ولو كان حين رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية نوى القيام ولم يقرأ ثم علم يعود  
ويتشهد كذا في فتاوى قاضي خان \* مريض صلى جالساً فلما رفع رأسه من السجدة الأخيرة  
في الركعة الرابعة ظن انها نالته فقرأ وركع وسجد بالايحاء فسدت صلواته ولو كان في الثالثة  
وظن انها ثانية فاخذ في القراءة ثم علم انها نالته لا يعود الى التشهد بل يمضي في قراءة تدوير مسجد للسوء  
في آخر صلواته هكذا في المحيط \* وفي التبريد وبفعل المريض في صلواته من القراءة والنسيب  
والتشهد ما يفعله الصحيح وان هجر من ذلك كله تركه كذا في التاتارخانية \* مفارقة المريض  
الصحيح فيما هو عاجز عنه فاما فيما يقدر عليه فهو الصحيح \* فان كان يعرف القبلة ولكن لا يستطيع  
ان يتوجه الى القبلة ولم يجد احداً يحولّه الى القبلة في ظاهر الرواية انه يصلي كذلك ولا يبعد  
فان وجد احداً يحولّه الى القبلة ينبغي ان يأمره حتى يحولّه فان لم يأمره وصلى على غير القبلة لا يجوز  
وكذلك اذا كان على فراش نجس ان كان لا يجد فراشاً طاهراً او يجده لكن لا يجد احداً يحولّه  
الى فراش طاهر يصلي على الفراش النجس وان كان يجد احداً يحولّه الى فراش طاهر ينبغي  
ان يأمره حتى يحولّه فان لم يأمره وصلى على الفراش النجس لا يجوز هكذا في المحيط \* مريض تحته  
ثياب نجسة كان يحال لا يسطوئ الا يتجسس من ساعته يصلي على حاله وكذا اذا لم يتجسس الثاني  
لكن يلحقه زيادة مستقة بالتحويل كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن أغمى عليه خمس صلوات  
فصلى ولو كثر لا يفتى والاجنون كالاغماء وهو الصحيح \* ثم الكثرة تعتبر من حيث الاوقات  
عند محمد ربح وهو الاصح \* هذا اذا دام الاغماء ولم يبق في المدة اما اذا كان يفيق ينظر فان كان  
لا فائدة رتبته لم يعلم ان يغف عنه المرض عند الصبح مثلاً فيفتى قليلاً ثم يعاوده فيغمى عليه  
تعتبر هذه الافاقه فيظل ما قبلها من حكم الاغماء اذا كان اقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته  
ونمت معلوم لكنه ينبغي بقائه فيكلم بكلام الاصحاء ثم يغمى عليه فلا عبوة بهذه الافاقه كذا في التبيين \*  
ولو أغمى عليه من مبع أو آدمي أكثر من يوم وليلة يستقط عنه الغناء بالاجماع ولو شرب الخمر

حتى ذهب عقله أكثر من يوم وليلة لا يستطيع ولو شرب البسج أو الماء حتى ذهب عقله أكثر من يوم  
وليلة لا يستطيع عند الشيقين رح كذا في الخلاصة \* ولو نام أكثر من يوم وليلة يقضى \* رجل ان علم  
في رمضان صلى قاعداً وان افطر يصلي قائماً يصوم ويصلي قاعداً كذا في محيط السرخسى \*  
وان صلى المريض قبل الوقت عمداً او خطأ مخافة ان يشغله المرض عن الصلوة لم يجزه  
وكذلك لو صلى بغير قراءة او بغير وضوء لم يجزه ايضا فان عجز عن القراءة يومئذ ايماء بغير قراءة \*  
رجل له عبد مريض لا يقدر على الوضوء فعلى المولى ان يوضئه ولو كان له امرأة مريضة  
ليس عليه ان يوضئها كذا في المحيط \* كل من لا يقدر على اداء ركن الا يحدث يستطع عنه  
ذلك الركن كذا في فتاوى قاضيان \* حتى لو كان به جراحة لا يستطيع ان يسجد الا ونسب  
جراحته وهو صحيح فيما سوى ذلك بقدر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعداً يومئذ  
ايماء ولو صلى بالركوع وقعد او ما بالسجود اجزاء الاول افضل هكذا في المحيط \*  
وكذا ان صلى قائماً سلس بوله او سال جرحه او لم يقدر على القراءة ولو صلى قاعداً لم يصبه شيء  
يصلي قاعداً كذا في السراجية \* ومن خاف العدو وان صلى قائماً او كان في خفاء لا يستطيع  
ان يقيم صلبه فيه وان خرج لم يستطع ان يصلي من الطين والمطر يصلي قاعداً \* المريض اذا فاتته  
الصلوة ففشاها في حالة الصحة فعل كما يفعل الاصحاء ولو قضاها كفافت لا تجوز كذا  
في محيط السرخسى \* وان قضى في المرض فوائت الصحة ففشاها كما قدر قاعداً او موطأ كذا  
في السراجية \* مصل اقدم عند نفسه انساناً فيخبره اذا سها عن ركوع او سجود يجزيه اذا لم يمكنه  
الا بهذا كذا في الفتية \* ويستحب للمريض ان يؤخر الصلوة الى ان يفرغ الامام من صلوة  
الجمعة وان لم يؤخر يكره وهو الصحيح كذا في المضمرات الباب الخامس عشر في صلوة المسافرين \*  
اقل مسافه تغير فيها الاحكام مسيرة ثلاثة ايام كذا في التبيين \* هو الصحيح كذا في جواهر الاخلاطى \*  
الاحكام التي تغير بالسفر هي قصر الصلوة واباحة الفطر وامتداد مدة المسح الى ثلثة ايام  
وسقوط وجوب الجمعة والعيدين والاضحية وحرمة الخروج على الحرة بغير محرم كذا  
في العناية \* والمعتبر السير الوسط كذا في السراجية \* وهو سير الابل ومشى الانعام  
في انصر ايام السنة كذا في التبيين \* وهل بشرط سير كل يوم الى الليل اختلفوا فيد الصحيح انه  
لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الاول ومشى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل وبات فيها ثم بكر

في اليوم الثاني كذلك ثم في اليوم الثالث كذلك يصير مسافرا كذا في السراج الوهاج \*  
 ولا معتبر بالفراخ هو الصحيح كذا في الهداية \* ولا يعتبر السير في البر بالسير في البحر ولا السير  
 في البحر بالسير في البر وإنما يعتبر في كل موضع منهما ما يليق بحاله كذا في الجوهرة النيرة \*  
 وتعتبر المدة من أي طريق اخذ فيه كذا في البحر الرائق \* فاذا قصد بلدة والى مقصد طريقان  
 احدهما مسيرة ثلاثة ايام ولها بها والآخرونها فسلك الطريق الابعد كان مسافرا عندنا هكذا  
 في فتاوى قاضيان \* وان سلك الاقصر يتم كذا في البحر الرائق \* ولو كان في موضع له  
 طريقان احدهما في الماء وهو يقطع في ثلاثة ايام والثاني في البر وهو ينقطع في يومين فانه  
 اذا ذهب في طريق الماء بقصر في البر لا يقصر \* ولو كان اذا سار في البر وصل في ثلاثة  
 ايام واذا سار في البحر وصل في يومين قصر في البر ولا يقصر في البحر \* والمعتبر في البحر ثلاثة  
 ايام في ربح مستوية غير خالصة ولا ساكنة كما في الجبل يعتبر فيه ايضا ثلاثة ايام وان كان في السهل  
 تقطع في اقل منها \* ولو كانت المسافة ثلثا بالسير المعتاد فصار اليها على الفرس جريا حيثما فوصل  
 في يومين او اقل قصر كذا في الجوهرة النيرة \* وفرض المسافر في الرباطية ركعتان كذا  
 في الهداية \* والقصر واجب عندنا كذا في الخلاصة \* فان صلى اربعاً ونعد في الثانية قدر التشهد  
 اجزته والاخران نافله ويصير مسبباً لتأخير السلام وان لم يتعد في الثانية قدرها بطلت كذا  
 في الهداية \* وهكذا اذا ترك القراءة في الاولين او في ركعة منهما تسد صلواته عندنا كذا  
 في التاتارخانية \* القصر ثابت في حق كل مسافر \* سفر الطاعة والمعصية في ذلك سواء كذا  
 في المحيط \* وكذا الراكب والماشى هكذا في التهذيب \* ولا قصر في السنن كذا في محيط السرخسي \*  
 وبعضهم جوزوا المسافر ترك السنن والمختار انه لا ياتي بها في حال الخوف ويأتي بها في حال  
 النور والامن هكذا في الوجيز للكردي \* قال محمد ربح بقصر حين يخرج من معبر ويختلف  
 دور المصر كذا في المحيط \* وفي الغاية هو المختار وعليه المتولي كذا في التاتارخانية \*  
 الصحيح ما ذكرناه بتعبير مجاوزة عبران المصر لا غير الا اذا كان منه قرية او قرية متصلة  
 بربض المصر فحينئذ تعتبر مجاوزة الترمي بخلاف القرية التي تكون متصلة ببناء المصر فانه  
 بقصر الصلوة وان لم يجاوز تلك القرية كذا في المحيط \* وكذا اذا عاد من سفره الى مصر  
 لم يتم حتى يدخل العمران \* ولا يصير مسافرا بالنية حتى يخرج ويصير مقيما بمجرد النية كذا

في مجبأ السرخسى \* ثم المعتبر المجاوزة من الجانب الذي خرج منه حتى لوجاوز كلفران  
المصر قسروا ان كان بعدائه من جانب اخر اينية كذا في التبيين \* وان كان في الجانب الذي  
خرج منه محطة متصلة من المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا بقصر الصلوة حتى يجاوز  
تلك المحطة كذا في الخلاصة \* ولا بد للمساقر من قصد مسافة مقدرة بثلاثة ايام حتى  
ينرخص برخصة المسافرين والا لا ينرخص ابدأ ولو طاف الدنيا جميعها بان كان طالب آبق  
وغيره او نحو ذلك \* ويكفي في ذلك القصد غلبة الظن يعني اذا غلب على ظنه انه يسافر قصر  
ولا يشترط فيه التيقن كذا في التبيين \* ويصبر ان يكون من اهل النية حتى ان صيياً ونصراً انما اذا  
خرجا الى السفر وماريوهين ثم بلغ الصبي واسلم النصراني فالصبي يتم والمسلم يقصر كذا  
في الزاهدى \* ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي الإقامة في بلدة او قرية خمسة عشر يوماً  
او اكثر كذا في الهداية \* هذا اذا سار ثلاثة ايام اما اذا لم يسر ثلاثة ايام فعزم على الرجوع  
او نوى الإقامة يصير مقبلاً وان كان في المفازة \* ونية الإقامة انما تنجز بنمى شرائط \* ترك  
السير حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لم يصح \* وصلاحة الموضع حتى لو نوى الإقامة  
في بر او بحر او جزيرة لم تصح \* واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالمرأى هكذا في  
معراج الدراية \* قال شمس الأئمة المحلوا في مسكر المسلمين اذا قصدوا موضعاً معهم خيئهم  
وخيامهم وفساطيطهم فنزلوا مفازة في الطريق ونصبوا الاخبية وفساطيط وعزموا فيها على إقامة  
خمس عشرة يوماً لم يصبروا مقيمين لانها حملت ولو ليست بمساكن كذا في المحيط \* اختلف المتأخرون  
في الذين يسكنون في الخيام والاخبية في المفازات من الاعراب والتراكية هل صاروا  
مقيمين بالنية من ابي يوسف فيه روايتان في احدهما لا وفي الاخرى قال يصبرون مقيمين  
وعليه الفتوى كذا في الغياثة \* وان نوى الإقامة اقل من خمسة عشر يوماً قصر هكذا في الهداية \*  
ولو بقي في المصر سنين على عزم انه اذا قضى حاجته يخرج ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً قصر  
كذا في التهذيب \* الحجاج اذا وصلوا بغداد ولم ينووا الإقامة وعزموا ان لا يخرجوا الا  
مع القافلة ويعلمون ان بين هذا الوقت وبين خروج القافلة خمسة عشر يوماً فصاعداً يتم اربعاً  
ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوماً في موضعين فان كان كل منهما صلاباً بنفسه نحو مكة ومنى  
والكوفة والبحيرة لا يصبر مقبلاً \* وان كان احدهما تبعاً للآخر حتى تعجب الجمعية على مكانه

يصير مقيماً \* ولو نوى الإقامة خمسة عشر يوماً بقرنين النهار في أحدهما والليل في الآخر  
 يصير مقيماً إذا دخل التي نوى البتة فيها هكذا في محيط السرخسى \* ولا يصير مقيماً بدخوله  
 أولاً في القرية الاخرى كذا في الخلاصة \* ذكر في كتاب المناسك ان الحاج اذا دخل مكة  
 في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا تصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق الشرط  
 وقيل كان سبب تفقه عيسى بن امان هذه المسئلة وذلك انه كان مشغولاً بطلب الحديث قال  
 فدخلت مكة في اول العشر من ذي الحجة فاجتمع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهراً  
 فجعلت اتم الصلوة فلقيني بعض اصحاب ابي حنيفة رح فقال اخطأت فانك تخرج الى منى  
 وعرفات فلما رجعت من منى بدأ صاحبى ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت  
 اقصر الصلوة فقال لى صاحب ابي حنيفة رح اخطأت فانك مقيم بمكة فمالم تخرج منها  
 لاتصير مسافراً فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس من مدرج واشتغلت  
 بالفتنة كذا في البحر الرائق \* حاصر قوم مدينة في دار الحرب واهل البنى في دار الاسلام  
 في غير مصر ونوا الإقامة خمسة عشر يوماً فصر والان حالهم متردد بين فرار وفرار فلا تصح بينهم  
 وان نزلوا في بيوتهم كذا في التمر تاشي \* ولهذا قال اصحابنا رح في تاجر دخل مدينة للحاجة نوى  
 ان يقيم خمسة عشر يوماً لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيماً لانه متردد بين ان يقضى حاجته فيرجع  
 وبين ان لا يقضى فيقيم فلا يكون فيه مستقرة وهذا الفصل حجة على من يقول من اراد الخروج  
 الى مكان ويريد ان يترخص برخص السفر بنوى مكانا بعده وهذا غلط كذا في البحر الرائق  
 ناقلاً عن معراج الدراية \* ومن دخل دار الحرب بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة  
 صححت نيته كذا في الخلاصة \* اذا اسلم الرجل من اهل الحرب في دارهم فعلوا باسلامه  
 وطلبوه ليقتلوه فخرج هارباً يريد مسيرة ثلاثة ايام فهو مسافر وان اقام في موضع مختفياً شهراً او اكثر  
 لانه صار محارباً بهم وكذا المستامن اذا غدر وطلبوه ليقتلوه \* وان كان واحداً من هؤلاء مقيماً بمدينة  
 من دار الحرب فلما طلبوه ليقتلوه اختفى فيها فانه يتم الصلوة لانه كان مقيماً بهذه البلدة فلا يصير  
 مسافراً ما لم يخرج منها وكذلك لو كان اهل مدينة من اهل الحرب اسلموا فان تلهم اهل الحرب  
 وهم يقيمون في مدينتهم فانهم يتمون الصلوة وكذلك ان قابهم اهل الحرب على مدينتهم فخرجوا  
 منها يريدون مسيرة يوم فانهم يتمون الصلوة وان خرجوا يريدون مسيرة ثلاثة ايام قصر الصلوة

فان عادوا الى مدينتهم ولم يكن المشركون عرضوا لمدينتهم انموافها الصلوة \* وان كن المشركون  
غلبوا على مدينتهم وانما صافها ثم ان المسلمين رجعوا اليها وظل المشركون عنها فان كانوا  
اتخذوها دارا ومنزلا لا يرحونها فصارت دار الاسلام يمتون فيها الصلوة وان كانوا لا يريدون  
ان يتخذوها دارا ولكن يقيمون فيها شهرتهم يخرجون الى دار الاسلام يقصرون الصلوة فيها كذا  
في المحيط \* والاسير في دار الحرب اذا انقلت منهم ووطن على الاقامة خمسة عشر يوما في  
غارا ونحوه لم يصير مقيما كذا في الخلاصة \* وفي التجنيس عسكر المسلمين اذا دخلوا دار الحرب  
وغلبوا في مدينة ان اتخذوها دارا يمتون الصلوة وان لم يتخذوها دارا ولكن ارادوا الاقامة بها  
شهرًا او اكثر فانهم يقصرون كذا في البحر الرائق \* وكل من كان تبعا لغيره يلزمه طاعته  
يصير مقيما باقامته ومسا فرانيته وخروجه الى السفر كذا في محيط السرخسي \* فبصير الجندی  
مقيما في الفيا في بنية اقامة الامير في المصر كذا في الكافي في نواض الضوء \* الاصل  
ان من يمكنه الاقامة باختياره يصير مقيما بنية نفسه ومن لا يمكنه الاقامة باختياره لا يصير مقيما  
بنية نفسه حتى ان المرأة اذا كانت مع زوجها في السفر والريق مع مولاه والتلميذ مع استاذة  
والاجير مع مستاجر والجندي مع امرؤه فهؤلاء لا يصيرون مقيمين بنية انفسهم في ظاهر الرواية  
كذا في المحيط \* ثم المرأة الماتكون نية للزوج اذا اوفاهامهرها العجل ولما اذا لم يوف  
فلا تكون تبعا له قبل الدخول والجندي إنما يكون تبعا لامير اذا كان يرزق من الامير كذا  
في التبيين \* اما اذا كان ارزاقهم من اموال انفسهم فالعبرة لبيتهم كذا في الطهريه \* المحبوس  
بالدين والملازم به يعتبر فيه نية صاحب الدين ان كان المطلوب معسرا وان كان موسرا يعتبر فيه  
نية المطلوب حتى لو مزم ان لا يقضى دينه فهو كالمعسر كذا في المضمرات \* العبد اذا كان  
بين الموليين في السفر فتوى احدهما الاقامة دون الآخر فان كانا تاهيا في خدمته فالعبد يتم  
يوم خدمته ويقصر يوم خدمه الآخر وان لم يكونا تاهيا قالوا ينبغي ان يصلي اربعا اعتبارا للاصل  
ويقعد على رأس الركعتين لامحالة احتياطا كذا في الغياثية \* ان لم يعلم التبع باقامة الاصل قيل  
يصير مقيما وقيل لا يصير مقيما وهو الاصح لان في لزوم الحكم قبل العلم به حرجا وضرا وهو مدفوع  
شرعا \* العبد اذا خرج مولاه سألهم ان لم يخبروا ثم صلواته وان صلى اربعا ايا ما ولم يقعد في الثانية ثم اخبره  
مولاه انه قصد مسيرة سفر حين خرج الاصح انه لا يعيد ها لما يتأكد في محيط السرخسي \* اذا ام العبد



مولاه ومعهما جماعة من المسافرين فلما صلى ركعة نوى المولى الإقامة فصحت نيته في حقه وفي حق العبد ولا يظهر في حق القوم في قول محمد بن فضال العبد ركعتين ويقدم واحدا من المسافرين ليسلم بالقوم ثم يقوم المولى والعبد ويتم كل واحد منهما صلوته اربعاً ثم بماذا يعلم العبد ان المولى نوى الإقامة قال بعضهم يقوم المولى بازاء العبد فينصب اصبعيه اولاً ويشير باصبعيه ثم ينصب اربع اصابع ويشير باصبعه الرابع كذا في المحيط \* ولو نوى المسافر الإقامة في الصلوة في الوقت اتمها منفرداً كان او مقعداً مسبوقاً كان او مدركاً فان كان لاحقاً فنوى الإقامة بعد فراغ امامه لم يتمها بخلاف ما لو نوى الإقامة قبل فراغ الامام فان تكلم الاحق بعد ما نوى الإقامة صلى اربعاً ان كان في الوقت وان خرج الوقت صلى ركعتين كذا في محيط السرخسى \* ولو خرج الوقت وهو في الصلوة فنوى الإقامة فإنه لا يتحول فرضه الى الرابع في حق تلك الصلوة كذا في الخلاصة \* المسافر اذا نوى الإقامة بعد ما سلم وعليه سهو لم تصح نيته في هذه الصلوة لانه نوى الإقامة بعد الخروج ويسقط عنه سجود السهو في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله لانه لو ماد اليه سجود السهو تصح نيته الإقامة وينقلب فرضه اربعاً وتصير السجدة في خلال الصلوة فيبطل وان سجد لسهو ثم نوى الإقامة فصح نيته وتصير صلوته اربعاً سواء سجد سجدتين او سجدة واحدة ونوى الإقامة في السجدة لانه لما سجد للسهو عاد حرمة الصلوة فنصار كما لو نوى الإقامة فيها \* ولو كان مسافراً في اول الوقت ان صلى صلوة السفر ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه وان لم يصل حتى اقام في آخر الوقت ينقلب فرضه اربعاً وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلوة وان اقام بعد الوقت يقضى صلوة السفر كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل صلى الظهر ثم سافر في الوقت ثم صلى العصر في وقته ثم ترك السفر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلى الظهر والعصر بغير وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر اربعاً ولو صلى الظهر والعصر وهو مقيم ثم سافر قبل غروب الشمس ثم ذكر انه صلاهما بغير وضوء صلى الظهر اربعاً والعصر ركعتين كذا في محيط السرخسى \* مسافر اتم قوماً مسافرين فحدث واستخلف مسافراً فنوى الثاني الإقامة لا يتغير فرض من خلفه \* وان نوى الامام الإقامة بعدما احدث قبل ان يخرج من المسجد يصير فرضه وفرض القوم اربعاً كذا في الظهيرية \* مسافر اقتدى بمسافر فحدث الامام فاستخلف متقيماً لم يلزم المسافر الا اتمام كذا في محيط السرخسى \* وان اقتدى مسافر بمقيم اتم اربعاً وان افسده صلى ركعتين بخلاف

ما لو اقتدى به بنية النقل ثم افسد حيث يلزم الاربع كذا في التبيين \* وان صلى المسافر بالمقيمين  
 ركعتين سلم وانتم المقيمون صلواتهم كذا في الهداية \* وصاروا منفردين كالسبوق الا انهم  
 لا يقرؤن في الاصحح هكذا في التبيين \* ويستحب للامام ان يقول انما وصلونكم فان قوم سفر  
 كذا في الهداية \* الخليفة اذا سافر صلى صلوة المسافرين كذا في النخبة \* ولا يكره الخروج للسفر  
 يوم الجمعة قبل الزوال وبعدة وان كان يعلم انه لا يخرج من مصره الا بعد مضي الوقت يلزمه  
 ان يشهد الجمعة ويكره له الخروج قبل ادائها كذا في محيط السرخسى \* ولا تسافر المرأة  
 بغير محرم ثلثة ايام وما فوقها \* والصبي الذي لم يدرك ليس بمحرم وكذا المعنوة \* والشخص  
 الكبير الذي يعقل محرم هكذا في المحيط في كتاب الاستحسان والكره \* واذا دخل المسافر  
 مصره اتم الصلوة وان لم ينو الإقامة فيه سواء دخله بنية الاختيار او دخله لقضاء الحاجة كذا  
 في الجوهرية النيرة \* عبارة هامة المشايخ ان الاوطان ثلثة وطن اصلي وهو مولد الرجل  
 او البلد الذي تاهل به \* ووطن سفر وقد سمي وطن اقامة وهو البلد الذي ينوي المسافر الإقامة  
 فيه خمسة عشر يوما او اكثر \* ووطن سكنى وهو البلد الذي ينوي الإقامة فيه دون خمسة  
 عشر يوما \* وعبارة المحققين من مشايخنا ان الوطن ووطنان وطن اصلي ووطن اقامة ولم يعتبروا  
 وطن السكنى وطنا وهو الصحيح هكذا في الكفاية \* ويطلق الوطن الاصلي بالوطن الاصلي  
 اذا انتقل من الاول باهله واما اذا لم ينتقل باهله ولكنه استحدث اهلا ببلدة اخرى فلا يطلق  
 وطنه الاول ويتم فيها ولا يطلق الوطن الاصلي بانشاء السفر ووطن الإقامة \* ووطن الإقامة  
 يطلق بوطن الإقامة وبانشاء السفر بالوطن الاصلي هكذا في التبيين \* ولو انتقل باهله ومناحه  
 الى بلد وبقي له دور وعقار في الاول قبل بقى الاول وطنه واليه اشار محمد رح في الكتاب  
 كذا في الزاهدى \* ثم تقدم السفر ليس بشرط لثبوت الوطن الاصلي بالاجماع كذا في المحيط \*  
 وهل من شرط وطن الإقامة تقدم السفر عليه فيه روايتان احدهما لا يكون الا بعد السفر ثلثة ايام  
 والثانية يكون وطنا وان لم يتقدمه سفر ولم يكن بينه وبين اهله ثلثة ايام كذا في السراج الوهاج \*  
 وهو ظاهر الرواية هكذا في البحر الرائق وشرح منية المصلي لامير الحاج \* المسافر اذا خاف اللصوص  
 او قطع الطريق ولا ينتظر الرفقة جاز له تاخير الصلوة لانه بعد منته كذا في فتاوى الغرائب \*  
 ومما ينصل بذلك الصلوة على الدابة والسفينة \* يجوز التطوع على الدابة خارج المصر

ويومئى حيث توجهت الدابة كذا فى محيط السرخسى \* فان صلى الى غير ما توجهت الدابة  
لا يجوز كذا فى السراج الوهاج \* ولا يجوز فى المصر عند ابي حنيفة رح كذا فى محيط السرخسى \*  
والصحيح ان المسافر وغيره المافر فى ذلك سواء بعد ان يكون خارج المصر حتى ان من خرج  
الى طياعه جاز له ان يصلى التطوع على الدابة وان لم يكن مسافرا كذا فى المحيط \* تكلموا  
فى حد خارج المصر والاصح انه مقدر بما يجوز للمسافر القصر فيه كذا فى السراج الوهاج \*  
وكيفية الصلوة على الدابة ان يصلى بالايام كذا فى الخلاصة \* وفى الحجبة ويصلى قاعدا  
على السرج او الاكاف ويقرأ ويركع ويسجد ويشهد وسلم هكذا فى التارخانية \* ويجعل السجود  
اخفض من الركوع من غير ان يضع رأسه على شئ سائرة دابته او واقفه كذا فى الخلاصة \*  
ولو سجد على شئ وضع يده او على سرجه لا يجوز كذا فى البحر الرائق \* ويجوز ان يومئ  
على اى الدواب شاء كذا فى السراج الوهاج \* ويستوى الجواب عندنا بين ان يفتح الصلوة  
مستقبل القبلة وبين ان يفتحها مسته بالقبلة كذا فى المحيط \* وفى الحجبة هو المختار كذا  
فى التارخانية \* ويصلون فرادى فان صلوا جماعة فصلوة الامام تامة وصلوة القوم فامدة كذا  
فى الخلاصة \* واذا صلى على الدابة خارج المصر هل له ان يسوق الدابة ذكر شيخ الاسلام  
فى شرح السيران المسئلة على التفصيل ان كانت الدابة تساق بنفسها ليس له ان يسوقها فاما  
اذا كانت لا تساق بنفسها فساقها هل تفسد صلوته قال ان كان معه سوط فتهيها ونفسها به لا تفسد  
لانه عمل قليل كذا فى الذخيرة \* والسنن الرواتب نوافل حتى تجوز على الدابة كذا فى التبيين \*  
افتتح التطوع على الدابة خارج المصر ثم دخله قبل الفراغ اكثرهم على انه ينزل وينهاى لا  
وهو المأخوذ به كذا فى الغيانية \* واذا افتتح التطوع على الارض فاتها راكبا لم يجوزوا افتتاحها  
راكبا فاتها نازلا جاز كذا فى المنون \* رجلان فى محمل اقتدى احدهما بالآخر فى التطوع  
اجزاها وكذلك فى الفرض حالة الضرورة كذا فى السراجية \* سواء كان فى شق او شقين  
لانه ليس بينهما حائل يمنع صحة الاقتداء \* فان كان كل واحد على دابة لم يجوز صلوة المقتدى  
لان بين الدابتين طريقا مستطرا فانه مانع صحة الاقتداء كذا فى محيط السرخسى \* ولا يجوز  
المكتوبة على الدابة الا من هذر كذا فى فتاوى قاضى خان \* وكذا الواجبات مثل  
الوتر والمندور والمشروع الذى اعمده وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة التى تليت على الارض

هكذا في العيني شرح الكنز \* ومن الاعذار ان يخاف لو نزل من الدابة على نفسه او ملئ ثيابه او دأبته لصا او سبعا او عدوا او كانت الدابة جفوحا لو نزل منها لا يمكنه الركوب الابعين او كان شيخا كبيرا لا يمكنه ان يركب ولا يجرد من يركبه او كان في طين وردغة لا يجد على الارض مكانا يابس هكذا في المحيط \* هذا اذا كان الطين بحال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض ندية مبتلة صلى هناك كذا في الخلاصة \* ولا يلزمه الاعادة اذا استطاع النزول كذا في السراج الوهاج \* المعذور ان امكنه ايلاف الدابة يوقف ويصلي بالايماء ولو لم يوقفه لا يجوز كذا في المضمرات \* واما الصلوة على العجلة فان كان طرفها على الدابة وهي تسير ولا تسير فهي صلوة على الدابة وقد مر حكمها وان لم يكن فهي بمنزلة السرير وكذا لو ركز تحت المحمل خشة حتى بقي فراره على الارض لا على الدابة يكون بمنزلة الارض كذا في التبيين \* ولا يضر النجاسة على الدابة وقيل ان كانت على السرج او الركابين تمنع وقيل ان كانت على الركابين لا تمنع والاصح عدم المنع مطلقا كذا في العيني شرح الكنز \* اما الصلوة في السفينة فالمستحب ان يخرج من السفينة للفريضة اذا قدر عليه كذا في محيط السرخسي \* واذا صلى فامد في السفينة وهي تجري مع القدرة على القيام تجوز مع الكراهة من اداني حيف رحمه الله وعند هذا لا تجوز ولو كانت السفينة مشدودة لا تجري لا تجوز اجماعا كذا في التهذيب \* ولو صلى فيها فان كانت مشدودة على الجدمستقرة على الارض صلى قائما اجزاء وان لم يكن مستقرة ويمكنه الخروج منها لم تجز الصلوة فيها كذا في محيط السرخسي \* وان كانت موقفة في لجة البحر وهي تضرب فالاصح انه ان كان الريح تحركها تحريكاً شديدا فهي كالسائرة وان حركتها قليلا فهي كالواقفة كذا في التمرثاشي \* اجمعوا انه لو كان بحال يدور رأسه لو قام تجوز الصلوة فيها فامدا كذا في الخلاصة \* ويلزمه التوجه الى القبلة عند افتتاح الصلوة كذا في الكافي في باب صلوة المريض \* وكلما دارت السفينة تحول وجهه اليها ولو ترك تحويل وجهه الى القبلة وهو قادر عليه لا يجزيه ولو صلى فيها بالايماء وهو قادر على الركوع والسجود لا يجزيه في قولهم جميعا هكذا في المضمرات في باب صلوة المسافر \* ولا يصير مقيما بنية الإقامة فيها وكذلك صاحب السفينة والملاح الا ان تكون السفينة بقرب من بلدته او قريته فمخ يكون مقيما باقامته الاصلية كذا في المحيط \* وفي الوالوجية افتتح الصلوة في السفينة حالة اقامته

في طرف البحر فتلقاها الريح وهو في السفينة فنوى السفر يتم صلوة المقيم عند ابي يوسف رحمه الله  
وفي الحجة الفصول على قول ابي يوسف رحمه الله احتياطاً \* وفي العتابة ولو كان مسافراً  
وشرع في الصلوة في السفينة خارج المصر فحجرت السفينة حتى دخل المصر يتم اربعاً هكذا  
في التارخانية \* ولا يجوز ان يأتم رجل من اهل السفينة بامام في سفينة اخرى فالكائت السفينتان  
مقرونتين يجوز كذا في الخلاصة \* وفي النوازل اذا كان يحال بقدر ان يشب من احدهما  
الى الاخرى من غير عصف فهما بمنزلة المقرونتين وتجاوز صلوة الطائفتين كذا في التارخانية \*  
ومن اقتدى على المجد بامام في السفينة او على العكس فله ينظر ان كان بينهما طريق او طائفة من النهر  
لم يجوز الاقتداء وان كان على العكس يجوز \* واذا وقف على الاطلال يقتدى بالامام في السفينة صح  
اقتداءه الا ان يكون امام الامام كذا في المحيط \* واذا استوفى السفينة وهو في الصلوة  
استعملها لانه جعل كثير كذا في محيط السرخسي \* المهاب السامس مشرف في صلوة الجمعة \*  
وهي فرض من كذا في التهذيب \* ثم لوجوبها هراً على الصلوة وهي الحرة والذكورة  
والاقامة والصحة كذا في الكافي \* والقدرة على المشي كذا في السير الرائق \* والبصر هكذا  
في النمر تاشي \* حتى لا تجب الجمعة على العبيد والنسوان والمسافرين والمرضى كذا في  
محيط السرخسي \* ولا على المقعد بالاجماع كذا في المحيط \* وان وجد من يحمله كذا في الزاهد \*  
ولا على الاعشى وان وجد قائداً كذا في السراجية \* والشخ الكبير الذي ضعف ملحق بالمرضى  
ولا تجب عليه \* والمطر الشديد والاختفاء من السلطان الظالم مسقط كذا في فتح القدير \* وللمولى  
ان يمنع عبده عن الجمعة والجماعات والعيد \* وعلى المكنب الجمعة وكذلك معتك البض  
اذا كان يسعى وليس على العبد المأذون ولا على العبد الذي يؤدي الضريبة جمعة كذا في  
فتاوى قاضي خان \* وفي العبد الذي حضر باب الجامع مع مولاه لحفظ الدابة خلاف الاصم  
انه يصلي اذا لم يحل يحفظ ابته كذا في العيني شرح الهداية \* وللمستاجر ان يمنع الاجير  
من حضور الجمعة وهذا قول الامام ابي حفص رحمه الله قال ابو طي الدقاق ليس له ان يمنعه  
في المصر ولكن يسقط عنه الاجر بقدر اشتغاله بذلك ان كان بعيداً وان كان قريباً لا يسقط عنه شيء  
وليس للاجير ان يطالب من المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلوة هكذا في المحيط \* وظاهر المتنون  
بشهاد للدقاق كذا في البحر الرائق \* ومن لا جمعة عليه ان اذا ما جاز من فرض الوقت كذا

في الكنز \* ولادتها شراطة في غير المصلى منها المصير هكذا في الكافي \* والمصير في المصلى رتبة  
الموضع الذي يكون فيه مفتوحا وفي الحدود ويقعد الاحكام وبلغت ابنته ابيه مني  
هكذا في الظهيرية وفتاوى قاضي خان \* وفي الخلاصة وعليه الاعتماد كذا في التاتار خانية \*  
ومعنى اقامة الحدود القدرة عليها هكذا في النهاية \* وكما يجوز اداء الجمعة في المصير يجوز  
اداءها في قضاء المصير وهو الموضع المعد لمعالم المصير متصلا بالمصير ومن كان مقيما بموضع بين  
وبين المصير فرجة من المزارع والمراعي نحو القطع ليعمار الجمعة على اهل ذلك الموضع  
وان كان النداء يلغهم \* والظلة والميل والامبال ليس بشئ هكذا في الخلاصة \* هكذا روى  
الغنية ابو جعفر عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وهو اختيار شمس الانمة السطواني كذا  
في فتاوى قاضي خان \* القروي اذا دخل المصير ونوى ان يمكث يوم الجمعة لزمه الجمعة  
لانه صار كواحد من اهل المصير في حق هذا اليوم \* وان نوى ان يخرج في يومه ذلك قبل  
دخول الوقت وبعد الدخول لاجتماع طبعه لوملي مع ذلك كان ماجورا كذا في فتاوى قاضي خان  
والجنس والمصيط \* ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى والبلد لم يلزم ان يصلوا الظهر  
بجما عليهم الجمعة لان وقامة \* ولما عروا اذا حضر وايقوم الجمعة في مصر يصلون فرادى  
وكذلك اهل مصر اذا كانتهم الجمعة واهل السجن والمرضى ويكره لهم الجماعة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وجازت بمنى في الموسم للخطبة ولا مير الحجاز لا لا مير الموسم كذا  
في الوقاية \* سواء كان امير الموسم مقيما او مسافرا الا اذا كان مأذونا من جهة امير العراق  
او امير مكة وقيل ان كان مقيما تجوز وان كان مسافرا لا تجوز والصحيح الاول هكذا في البدائع \*  
ولا تجوز في غير هذه الايام كذا في حيط السرخسي \* ولا الجمعة بعرفات اتفاقا كذا في الكافي \*  
وتؤدى الجمعة في مصر واحد في مواضع كثيرة وهو قول ابي حنيفة ومحمد وهو الاصح \*  
 وذكر الامام السرخسي انه الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى كذا في البحر الرائق \*  
اذا اصحاب الناس مطر شديد يوم الجمعة فهم في سعة من التخليق كذا في الخلاصة \* ثم في كل موضع  
وقع الشك في جواز الجمعة لوقوع الشك في المصرا وخبره واقام اهل الجمعة ينبغي ان يصلوا  
بعد الجمعة اربع ركعات وينووا بها الظهر حتى لو لم تقع الجمعة موقفها يخرج من عهدة  
فرض الوقت يقيمن كذا في الكافي \* وهكذا في المحيط \* ثم اختلفوا في نيتها قيل بنوى

آخر ظهر عليه وهو الاحسن \* والاحوط ان يقول نوبت آخر ظهر اد ركت وقته ولم اصله بعد كذا في القنية \* وفي فتاوى آهويني ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع الذي يصلي بعد الجمعة في ديارنا كذا في التاتارخانية \* ومنها السلطان عادل كان اوجا ثرا هكذا في التاتارخانية نافلا من النصاب \* او من امره السلطان وهو الامير والقاضي والخطباء كذا في العيني شرح الهداية \* حتى لا يجوز اقامتها بغير امر السلطان وامر نائبه كذا في محيط السرخسى \* رجل خطب يوم الجمعة بغير اذن الامام والامام حاضر لا يجوز ذلك الا ان يكون الامام امره بذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* مرض الامير ف صلى الشرطي لم يجز الا باذنه كذا في التاتارخانية نافلا من جامع الجوامع \* العبد اذا قلد عمل ناحية ف صلى بهم الجمعة جاز كذا في الخلاصة \* صلوة الجمعة خلف المتغلب الذي لا منشور له من الخليفة يجوز ان كان سيرته سيرة الامراء يحكم فيما بين رعيته يحكم الولاية \* المرأة اذا كانت سلطانة يجوز امرها باقامة الجمعة لا اقامتها هكذا في فتح القدير \* الصحيح في زماننا ان صاحب الشرط وهو الذي يسمى شحنة والوالي والقاضي لا يقيمون الجمعة لانهم لا يولون ذلك الا اذا جعل ذلك في عهدهم وكتب في منشورهم كذا في الغياثة \* والى مصر مات ف صلى بهم خليفة الميت او صاحب الشرط والقاضي جاز فان لم يكن ثم واحد منهم واجتمع الناس على رجل ف صلى بهم جاز كذا في السراجية \* ولو تعذر الاستيذان من الامام فاجتمع الناس على رجل صلى بهم الجمعة جاز كذا في التهذيب \* ولومات الخليفة وله ولاية وامراء على امور المسلمين فهم على ولايتهم يقيمون الجمعة ما لم يعزلوا كذا في محيط السرخسى \* اذن الامير في الخطبة اذن في الجمعة واذنه في الجمعة اذن في الخطبة \* ولو قال اخطب لهم ولا تصل اجزاء ان يصلى بهم كذا في الزاهدى \* ولو استعمل صبي او نصراني على مصر فاسلم هذا ابلغ ذلك لا يقيم ان الجمعة الا بامر جدي الا اذا قال لهما الخليفة اذا اسلمت فصل واذ ابغقت فصل كذا في التهذيب \* الخليفة اذا سافر وهو في القرى ليس له ان يجتمع بالناس ولو مر بمصر من امصار ولايته فجمع بها وهو مسافر جاز لان صلوة قبرة تجوز باذنه فصلوته الاولى ولو ان اماما مصر مصراتم نقر الناس عنه ليجوف عدوا وما اشبه ذلك ثم عادوا اليه فانهم لا يجمعون الا باذن مستأنف من الامام \* اذا منع اهل المصر ان يجمعوا لم يجمعوا قال القنية ابو جعفر رح هذا اذا انهاهم مجتهدا بسبب من السلب واراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون

مصر اقاموا اذ انهم متغنا وانصرأوا بهم فلم ان يجتمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة فخطبوا  
 في الظهيرة \* الامام اذا عزل كان له ان يصلى الجمعة بالناس الى ان ياتيه الكتاب بعزله  
 او يقدم عليه الامير الثانى فاذا جاء الكتاب بعزله او علم بقدم الامير صلوته باطله كذا  
 فى فتاوى قاضى خان \* ولوا فتح الامام الجمعة ثم حضر والى آخر فانه يضى فى صلوته  
 كذا فى الخلاصة \* بلاد عليها ولاية كفا رجوز للمسلمين اقامة الجمعة ويصير القاضى قاضيا  
 بتراضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتزموا بالاسلام كذا فى معراج الدراية \* ومنها وقت الظهر \*  
 حتى لو خرج وقت الظهر فى خلال الصلوة تسد الجمعة وان خرج بعد ما قد قدر التشهد فكذا  
 عند ابي حنيفة رحمه الله كذا فى المحيط \* وليس له ان يبنى الظهر عليها لاختلاف الصلوتين  
 كذا فى التبيين \* المقتدى اذا نام فى صلوة الجمعة ولم ينتبه حتى خرج الوقت فسدت صلوته  
 ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائم اتمها جمعة كذا فى المحيط \* ومنها الخطبة قبلها \*  
 حتى لو صلوا بالخطبة او خطب قبل الوقت لم يجز كذا فى الكا فى \* الخطبة تشتمل على فرض  
 وسنة \* فالفرض شيان الوقت وهو ما بعد الزوال وقبل الصلوة حتى لو خطب قبل الزوال او  
 بعد الصلوة لا يجوز هكذا فى العيني شرح الهداية \* والثانى ذكر الله تعالى كذا فى البحر الرائق \*  
 وكفت تحميدة او تهليلة او تسبيحة كذا فى المنون \* هذا اذا كان على قصد الخطبة اما اذا  
 عطس فحمد الله او سبح او هلل منعجا من شئ لا يوجب عن الخطبة اجماعا كذا فى الجوهرة البيرة \*  
 خطب وحده او بحضرة النساء الصحيح انه لا يجوز هكذا فى معراج الدراية \* ولو حضر واحد  
 او اثنان وخطب وصلى با لثلاثة جاز كذا فى الخلاصة \* ولو خطب والقوم نيام او صم جازت كذا  
 فى العيني شرح الهداية \* واماستها فخمسة عشر \* احدها الطهارة حتى كرهت للمحدث والجنب  
 وتاثيرها القيام كذا فى البحر الرائق \* ولو خطب قاعدا او مضطجعا جاز كذا فى  
 فتاوى قاضى خان \* وتاثيرها استقبال القوم بوجهه \* ورابعها التعزى فى نفسه قبل الخطبة وخامسها  
 ان يسمع القوم الخطبة \* وان لم يسمع اجزاء وسادسها البداية بحمد الله وسابعها التناء عليه بما هو اهل  
 وتاثيرها الشهادتان وتاسعها الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام وعاشرها العظة والتذكير  
 والحادى عشر قراءة القرآن \* وتاركها مسمى كذا فى البحر الرائق \* ومقدار ما يقرأ فيها من القرآن  
 ثلث آيات نصار او آية طويلة كذا فى الجوهرة البيرة \* والثانى عشر اعادة التحميد والتناء



على الله تعالى والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام في الخطبة الثانية والثالثة مشروطة بزيادة الدعاء للمسلمين والسلامات والرابع عشر تخفيف الخطبتين بقدر سورة من طوال المفصل ويكره التطويل والخامس عشر الجلوس بين الخطبتين هكذا في البصر الرائق \* ومقدار الجلوس بينهما مقدار ثلث آيات في ظاهر الرواية هكذا في السراج الوهاج ناقلا من الفتاوى \* قال شمس الأئمة السرخسي في تقدير الجلسة بين الخطبتين انه اذا تمكن في موضع جلوسه واستقر كل عضو منه في موضعه قام من غير مكث ولبت كذا في التاتارخانية \* والمختار ما قاله شمس الأئمة السرخسي كذا في الغيانية \* والاصح انه يكون مسيئا بترك الجلسة بين الخطبتين كذا في القنية \* والعود قبل الخطبة سنة هكذا في المبني شرح الكنز \* واما الخطيب فيشترط فيه ان يتأهل للامامة في الجمعة كذا في الزاهدى \* ومن السنة ان يكون الخطيب على منبر اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم \* ومن المستحب ان يرفع الخطيب صوته وان يكون الجهر في الثانية دون الاولى كذا في البصر الرائق \* وينبغي ان تكون الخطبة الثانية المصد لله لصدده ولستعينه الخ \* وذكر الخلفاء الراشدين والعلمين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين مستحسن \* بذلك جرى التوارث كذا في التجنيس \* ويكره للخطيب ان يتكلم في حال الخطبة الا ان يكون امرا بمعروف كذا في فتح القدير \* ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب كذا في الكافي \* واذا احدث الامام بعد الخطبة فاستخلف رجلا ان شهد الخليفة الخطبة جازوا والا فلا \* ولو احدث بعد الدخول في الصلوة جاز كيف ما كان كذا في التهذيب \* واذا اخرج الامام فلا صلوة ولا كلام وقال لا بأس اذا اخرج الامام قبل ان يخطب واذا فرغ قبل ان يشتغل بالصلوة كذا في الكافي \* سواء كان كلام الناس او التسبيح او تسميت العاطس او رد السلام كذا في السراج الوهاج \* واما دراسة الفقه والنظر في كتب الفقه وكتابته فمن اصحابنا راجح من كراهة ذلك ومنهم من قال لا بأس به واذا لم يتكلم بلسانه ولكنه اشار بيده او برأسه او بعينه نحو ان رأى منكرا من انسان فنهاه بيده او اخبر بغيره فاشار برأسه الصحيح انه لا بأس به كذا في المحيط \* ويكره الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام كذا في شرح الطحاوى \* والثاني عن الامام في استماع الخطبة كالقريب والانصاف في حقه هو المختار كذا في جواهر الاخلاطى \* وهو الاحوط كذا في التبيين \* وقيل يقرأ القرآن وقيل يسكت وهو الاصح كذا في محبة السرخسي \* ويحرم في الخطبة ما يحرم في الصلوة حتى لا ينبغي ان يأكل

او يشرب والامام في الخطبة هكذا في الخلاصة \* ويستحب للرجل ان يستقبل الخطيب بوجهه  
 هذا اذا كان امام الامم فان كان من يمين الامام او من يساره قريبا من الامام ينحرف الى الامام  
 مستعدا للسماع كذا في الخلاصة \* والذي عليه عامة مشائخنا ان على القوم ان يسمعوا الخطبة  
 من اولها الى آخرها \* والدنوس امام افضل من التباعد عنه وهو الصحيح من الجواب  
 من مشائخنا راجع هكذا في المحيط \* ولا يتخطى رقاب الناس للدنوس امام \* وذكر الفقيه  
 ابو جعفر من اصحابنا راجع انه لا بأس بالتخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذ  
 لان المسلم ان يتقدم ويدنوس المحراب اذا لم يكن الامام في الخطبة لبسع المكان على من  
 يجي بعده وينال فضل القرب من الامام فاذا لم يفعل الاول فقد ضيع ذلك المكان  
 من غير عذر فكان للذي جاء بعده ان يأخذ ذلك المكان وامام جاء والامام بخطبة فعليه  
 ان يستقر في موضعه من المسجد لان مشيه وتقدمه عمل في حالة الخطبة كذا في فتاوى فاضلخان \*  
 فاما يتخطى السؤال فمكره بالاجماع في جميع الاحوال كذا في البحر الرائق \* المختار  
 ان السائل اذا كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس ولا يستل الناس الحافا  
 ويسأل الامرا بدنه لا بأس بالسؤال والاعطاء \* ولا يحل اعطاء سؤال المسجد اذا لم يكونوا  
 على تلك الصفة المذكورة كذا في الوجيز للكردي \* انما شهد الرجل عند الخطبة ان شاء  
 جلس محتثا او مترعا او كما ينسب لانه ليس بصلوة عملا وحقيقة كذا في المضمرات \* ويستحب  
 ان يقعد فيها كما يقعد في الصلوة كذا في معراج الدراية \* ان كان في الثقل ثم شرع الخطيب  
 في الخطبة يقطع قبل السجدة وبعد هاتين الركعتين هكذا في القنية \* ويكره ان يخطب متكئا  
 على قوس او عصا كذا في الخلاصة \* وهكذا في المحيط \* ويتقلد الخطيب السيف في كل بلدة  
 فتحت بالسيف كذا في شرح الطحاوي \* ومنها الجماعة \* واقلاها ثلثة سوى الامام كذا  
 في التبيين \* ولا يشترط كونهم ممن حضر الخطبة كذا في فتح القدير \* ولو خطب الامام يوم الجمعة  
 ونفر الناس وجاء آخرون وصلى بهم الجمعة اجزاهم كذا في محيط السرخسي \* والشرط فيهم  
 ان يكونوا صالحين للإمامة اما اذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبيان لا تصح الجمعة كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وتنعقد الجمعة بايتام العبيد والمسافرين والمريض وكذا بالاميين والمحرس  
 كذا في محيط السرخسي \* اذا كبر الامام للجمعة والقوم حضور ولم يشرعوا معه ذكر في الاصل

انهم اذا كبروا قبل رفع الامام رأسه من الركوع صحت الجمعة والاستقبلها ولم يذكروا خلافا  
 كذا في الثبائية \* ولو كبروا مع الامام ثم نكروا وخرجوا من المسجد ثم جاؤا وكبروا وقبلوا  
 رفع الامام رأسه من الركوع اجزاهم الجمعة كذا في محيط السرخسي \* اذا كبر الامام  
 ومعه قوم منوضون فلم يكبروا معه حتى احدثوا ثم جاء آخرون وذهب الاولون جاز استحسانا \*  
 ولو كانوا محدثين فكبر ثم جاء آخرون استقبل التكبير كذا في فتاوى قاضي خان \* ان نكروا  
 بعد الافتتاح قبل التقيد بالسجدة لم يجمع عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في النمر تاشي \*  
 وان نكروا بعد ما ابتدئ الركعة بالسجدة صلى الجمعة عند علمائنا الثلاثة كذا في المضمرات \*  
 ومنها الاذن العام وهو ان تفتح ابواب الجامع فيؤذن للناس كافة حتى ان جماعة لولجتموه  
 في الجامع واغلقوا ابواب المسجد على انفسهم وجمعوا لم يجز \* وكذلك السلطان اذا اراد  
 ان يجمع بحشمته في بلدة كان فتح باب الدار واذن اذا ما اجازت صلوة شهدها العامة ولم يشهدوها  
 كذا في المحيط \* ويكره كذا في التاتار خانية \* وان لم يفتح باب الدار واجلس البوابين عليها  
 لم يجزهم الجمعة كذا في المحيط \* ويجوز للمسافر والعبد والمريض ان يؤموا في الجمعة كذا  
 في الندوي \* ومن لا مذر له لو صلى الظهر قبلها كره كذا في الكنز \* ويستحب للمريض والمسافر  
 واهل السجن تاخير الظهر الى فراغ الامام من الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح كذا  
 في الوجيز المذكور \* ان ادعى الظهر ثم سعى الى الجمعة فادركها مع الامام بطلت ظهره  
 سواء كان معذورا كالسافر والمريض والعبد او غيره وان لم يدركها فان خرج من بيته  
 والامام فرغ منها لا يبطل اجماعا وان خرج من بيته والامام فيها فقبل ان يصل اليه فرغ منها  
 بطلت ظهره عند ابي حنيفة رح خلافا لهما وان خرج لا يريد الجمعة لا يبطل اجماعا كذا  
 في الكافي \* وان سعى الى الجمعة وكان سعيه مقارنا لفراغه لا يبطل كذا في التبيين \*  
 ولو صلى الظهر في منزله ثم توجه اليها ولم يؤدّها الامام بعد الا انه لا يرجو ادراكها بعد المسافة  
 بطلت ظهره في قول البخاريين وهو الصحيح \* فان توجه اليها ولم يصل الامام بعذر او بغير عذر  
 احتلوا في بطلان ظهره الصحيح انه لا يبطل \* واختلفوا فيما اذا توجه اليها والناس فيها الا انهم  
 خرجوا بل انما هم بالمائة الصحيح انه يبطل ظهره كذا في الكفاية \* ثم المعتمد في السعي الانتصا  
 من دارة فلا يبطل قبله على المختار كذا في فتح القدير \* ولو كان جالسا في المسجد

بعد ما صلى الظهر لا يطل حتى يشرع مع الامام اتفاقا كذا في البحر الرائق \* والعريض اذا وجد خفة بعد ما صلى الظهر في بيته ثم راح الى الجمعة فصلح الجمعة انتقض ظهره واثقل فلا كذا في النهاية \* ومن ادركها في التشهد او في سجود السهواتم الجمعة عند الشمين رح \* وكرة في المصر ظهر المعذور وغيره كالمسجون والمسافر جماعة قبل فراغ الامام وبعده \* وكرة جماعة الظهر لاهل المصر اذا لم يجمعوا المانع \* واما اهل القرى فلهم ذلك بالاذان والاقامة من غير كراهة ذكره فاضيل وغيره هكذا في شرح مختصر الوفاة لابي المكارم \* ويجب السعي وترك البيع بالاذان الاول \* وقال الطحاوي يجب السعي ويكره البيع عند اذان المنبر \* وقال الحسن بن زياد المعنبر هو الاذان على المنارة والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر او على الزوراء كذا في الكافي \* وسرعة المشي والدوالي المسجد لا تجب عندنا وعند مائة الفقهاء \* واختلف في استحبابه والاصح ان يمشى على السكينة والوقار كذا في القنية \* واذا جلس على المنبر اذن بين يديه واقبم بعد تمام الخطبة \* بذلك جرى التوارث كذا في البحر الرائق \* وصلوة الجمعة ركعتان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب واي سورة شاء ويجهر بالقراءة فيهما كذا في محيط السرخسي \* واذا اكبر ولم يستطع ان يسجد على الارض للزحام فانه ينتظر حتى يقوم الناس فان وجد فرجة سجد \* وان سجد على ظهر رجل آخر اجزاء وان وجد فرجة ومع هذا سجد على ظهر رجل آخر لم يجزه هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زحمة الناس فلم يستطع السجود فوقف حتى سلم الامام فهو لاحق حتى يمضي في صلوته بغير قراءة كذا في البحر الرائق \* لو سبق رجل يوم الجمعة ثم قام لقضاء ما فاته كان بالخيار ان شاء جهروا ان شاء خافت كالمفرد في صلوة النجركذا في الخلاصة \* ويستحب لمن حضر الجمعة ان يدهن وبمس طيباً ان وجد \* وليس احسن ثيابه ان كان \* ويستحب الثياب البيض ويجلس في الصف الاول كذا في معراج الدراية \* الباب السابع عشر في صلوة العيدين وهي واجبة وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* ويستحب يوم الفطر للرجل الاغتسال والسواك وليس احسن ثيابه كذا في القنية \* جديد ان كان او غسلا كذا في محيط السرخسي \* ويستحب التختيم والتطيب والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار وهو المسارعة الى المصلي واداء صدقة الفطر قبل الصلوة \*

وصلوة الغداة في مسجد حبه والخروج الى المصلّى ماشياً والرجوع في طريق آخر كذا في القنية \* ولا بأس بالركوب في الجمعة والعيد والمشي افضل في حق من يقدر عليه كذا في الظهيرية \* واستحب في عيد الفطر ان ياكل قبل الخروج الى المصلّى تمرات ثلثاً وخمسة او سبعة او اقل او اكثر بعد ان يكون وتراوا الاماشاء من اى حلوان كذا في العيني شرح الكنز \* ولولم ياكل قبل الصلوة لا يأتهم ولولم ياكل بعده الى العشاء ربما يعاتب عليه \* والاضحى كالفطر فيها الا انه يترك الاكل حتى يصلى العيد كذا في القنية \* وفي الكبرى الاكل قبل الصلوة يوم الاضحى هل هو مكروه فيه روايتان والمختار انه لا يكره لكن يستحب له ان لا يفعل كذا في التاتارخانية \* ويستحب ان يكون اول تناولهم من لحوم الاضاحى التى هي ضيافة الله كذا في العيني شرح الهداية \* الخروج الى الجبّة في صلوة العيد سنة وان كان يسعهم المسجد الجامع على هذا اامة المشائخ وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* ويجوز اقامة صلوة العيد في موضعين اما اقامتها في ثلثة مواضع فعند مصدرح يجوز وعند ابي يوسف رح لا يجوز كذا في المحيط \* ولا يخرج المنبر الى الجبّة يوم العيد واختلف المشائخ في بناء المنبر في الجبّة قال بعضهم لا يكره وقال بعضهم يكره كذا في فتاوى قاضيخان \* والصحيح انه لا يكره كذا في الغرائب \* وينبغي ان يخرج الناس الى المصلّى على السكينة والوقار مع فسخ البصر عما لا ينبغي ان يصر كذا في المضمرات \* ويكره في الطريق في الاضحى جهراً ويقطعه اذا انتهى الى المصلّى وهو لما خوذ به \* وفي الفطر المختار من مذهبه انه لا يجهر وهو لما خوذ به كذا في الغياثية \* اما سراف مستحب كذا في الجوهرة النيرة \* تجب صلوة العيد على كل من تجب عليه صلوة الجمعة كذا في الهداية \* ويشترط للعيد ما يشترط للجمعة الا الخطبة كذا في الخلاصة \* فانها سنة بعد الصلوة ويجوز الصلوة بدونها وان خطب قبل الصلوة جاز ويكره كذا في محيط السرخسى \* ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في فتاوى قاضي خان \* المستحب ان يصلى اربعا بعد الرجوع الى منزله كذا في الزاد \* اذا قضى صلوة الفجر قبل صلوة العيد لا بأس به ولولم يصلى صلوة الفجر لا يمنع جواز صلوة العيد وكذا يجوز قضاء الفوائت القديمة قبلها لكن لو قضى بعدها فهو احب واولى هكذا في التاتارخانية ناقلاً عن الحجة \* ووقت صلوة العيدين من حين تبيض الشمس الى ان تزول كذا في السراجية \* وهكذا

في التيسين \* والافضل ان يعجل الاصحى ويؤخر الفطر كذا في الخلاصة \* ويصلى الامام ركعتين  
 فيكبر تكبيرة الافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلثاً ثم يقرأ جهراً ثم يكبر تكبيرة الركوع فاذا قام الى الثانية  
 قرأ ثم كبر ثلثاً وركع بالاربعة فتكون التكبيرات الزوائد ستاً ثلثاً في الاولى وثلثاً في الاخرى  
 وثلث اصليات تكبيرة الافتتاح وتكبيرتان للركوع فيكبر في الركعتين تسع تكبيرات ويوالي  
 بين القراءتين وهذا رواية ابن مسعود وبه اخذ اصحابنا كذا في محيط السرخسى \* ويرفع يديه  
 في الزوائد وسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسيحات كذا في التيسين \* وبه افتنى مشائنا  
 كذا في الغبائية \* ويرسل اليدين بين التكبيرتين ولا يضع هكذا في الظهرية \* ثم يخطب بعد الصلوة  
 خطبتين كذا في الجوهرة النيرة \* ويجلس بينهما جلسة خفيفة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 واذا صعد المنبر لا يجلس عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* ويخطب يوم الفطر  
 بالتكبير والتسبيح والتهليل والتحميد والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في التارخانية \*  
 ويستحب ان يفتتح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات تترى والثانية بسبع كذا في الزاهدي \*  
 ويعلم الناس صدقة الفطر واحكامها وهي خمسة على من تجب ولمن تجب ومنى تجب وكم  
 تجب ومما تجب كذا في الجوهرة النيرة \* وفي عيد النحر يكبر الخطيب ويسبح ويخطب الناس  
 ويعلمهم احكام الذبح والنحر والقربان كذا في التارخانية \* ويعلم تكبير التشريق كذا  
 في الزاد \* واذا كبر الامام في الخطبة يكبر القوم معه واذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يصلى الناس في انفسهم امتثالاً للامر والسنة الانصات كذا في التارخانية فافلا من الحجّة \*  
 اذا اقتدى بمن لا يرى رفع اليدين في تكبيرات العيدين يرفع يديه لان هذه مخالفة يسيرة  
 فلا تخل بالمنابعة كذا في الغبائية \* قال محمدرح في الجامع اذا دخل الرجل مع الامام  
 في صلوة العيد وهذا الرجل يرى تكبير ابن مسعود رض فكبر الامام غير ذلك اتبع الامام  
 الا اذا كبر الامام تكبير الم يكبره احد من الفقهاء فحين لا يتابعه كذا في المحيط \* لكن هذا اذا كان  
 بقرب الامام يسمع التكبيرات منه فاما اذا كان بعد منه يسمع من المكبرين بانى بجميع ما يسمع  
 وان خرج من اقاويل الصحابة لجواز ان الغلط من المكبرين فلو ترك شيئاً منها ما كان المتروك  
 ما اتى به الامام كذا في البدائع \* قال محمدرح في الكبير ولوان رجلاً دخل مع الامام  
 في صلوة العيد في الركعة الاولى بعد ما كبر الامام تكبير ابن عباس رضى الله عنهما ست تكبيرات

فدخل معه وهو في القراءة والرجل يرحل تكبيراًين مسعودرض فانه يكبر برأى نفسه  
في هذه الركعة حال ما يقرأ الامام وفي الركعة الثانية يتبع رأى الامام كذا في التاخر خاتمة \*  
ولو انتهى رجل الى الامام في الركوع في العيدين فانه يكبر للافتتاح قائماً فان امكنه ان يأتى  
بالتكبيرات ويدرك الركوع فعل ويكبر على رأى نفسه وان لم يمكنه ركن واشغل بالتكبيرات  
عند ابى حنيفة ومحمد ربح هكذا في السراج الوهاج \* ولا يرفع يديه اذا اتى بتكبيرات العيد في الركوع  
كذا في الكافي \* ولورفع الامام رأسه بعد ما ادلى بعض التكبيرات فانه يرفع رأسه ويتابع الامام  
ويسقط منه التكبيرات الباقية كذا في السراج الوهاج \* ولو ادركه في القومة لا يقضى فيها لانه يقضى  
الركعة الاولى مع التكبيرات \* واللاحق يكبر برأى امامه كمن شرع مع الامام وثام فانتبه يكبر  
برأى الامام لانه كانه خلف الامام بخلاف المسبوق كذا في الكافي \* اذا ادرك الامام  
في صلوة العيد بعد ما تشهد الامام قبل ان يسلم او بعد ما سلم قبل ان يسجد للسجود وبعد ما سجد  
للسجود ولم يسلم الامام فانه يقوم ويقضى صلوة العيد \* ومن المشائخ من قال المذكور قول  
ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله فاما على قول محمد ربح لا يصير مذركا كصلوة الجمعة ومنهم  
من قال هذا بخلاف وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* في الانفع تكبيرة الركوع في صلوة العيدين  
من الواجبات لانها من تكبيرات العيد وتكبيرات العيد واجبة \* وفي المنافع وكذا تجب رعاية  
لفظ التكبير في الافتتاح حتى يجب سجود السهو اذا قال الله اجل واعظم في صلوة العيد  
دون غيرها \* واذا نسي الامام تكبيرات العيد حتى قرأ فانه يكبر بعد القراءة او في الركوع  
مالم يرفع رأسه كذا في التاخر خاتمة \* وتؤخر صلوة عيد الفطر الى الغد اذا منعهم من اقامتها  
عذراً بان غم عليهم الهلال وشهد هذا الامام بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس  
قبل الزوال او صلاحها في يوم غيم فظهر انها وقعت بعد الزوال \* ولا تؤخر الى بعد الغد \* والامام  
لو صلاحها مع الجماعة وفات من بعض الناس لا يقضيها من فاته خرج الوقت ولم يخرج هكذا  
في النبيين \* واذا حدث عذر يمنع من الصلوة في يوم الاضحى صلاحها من الغد وبعد الغد  
ولا يصليها بعد ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* ثم العذر ههنا التقى الكراهة حتى لو اخرها الى ثلثة ايام  
من غير عذر جازت الصلوة وقد أساءوا في الفطر للجواز حتى لو اخرها الى الغد من غير عذر  
لا يجوز هكذا في النبيين \* ووقتها من الغد كوقتها من اليوم الاول كذا في التاخر خاتمة \*

امام صلى بالناس صلاة العيد يوم الفطر على غير وضوء وعلم بذلك قبل الزوال اعادة الصلاة وان علم بعد الزوال خرج من الغد وصلى فان لم يعلم حتى زالت الشمس من الغد لم يخرج وان كان ذلك في ميد الاضحى فعلم بعد الزوال وقد ذبح الناس جاز ذبح من ذبح ويخرج من الغد ويصلى وكذا ان علم في اليوم الثاني صلى بالناس ما لم تنزل الشمس فان زالت يخرج من الغد ويصلى ما لم تنزل الشمس فان علم بعد ما زالت في اليوم الثالث لا يصلى بعد ذلك فان علم يوم النحر قبل الزوال نادى في الناس بالصلاة وجاز ذبح من ذبح قبل العلم ومن ذبح بعد العلم لا يجوز ذبحه حتى تنزل الشمس كذا في فتاوى قاضيخان \* وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة اذا اجتمعنا وتقدم صلاة الجنازة على الخطبة كذا في الفقيه \* والتعريف وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشبها بالواقفين بعرفة ليس بشئ كذا في التبيين \* وما يتصل بذلك تكبيرات ايام التشريق الكلام في تكبيرات التشريق في مواضع الاول في صفته والثاني في عدده وما هيته والثالث في شروطه والرابع في وقته اما صفته فانه واجب \* واما عدده وما هيته فهو ان يقول مرة واحدة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله اكبر \* واما شروطه فاقامة مصر ومكتوبة وجماعة مستحبة كذا في التبيين \* ولا تقتصر الحرية والسلطان عند ابي حنيفة رح على الاصح هكذا في معراج الدراية \* واما وقته فاوله فقيب صلاة الفجر من يوم عرفة واخره في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله فقيب صلاة العصر من آخر ايام التشريق هكذا في التبيين \* والعنوى والعمل في عامة الامصار وكافة الامصار على قولهما كذا في الزاهدي \* وينبغي ان يكبر متصلا بالسلام حتى لو تكلم واحداث متعديا سقط كذا في التهذيب \* ولا يكبر عقب النوتر وعقب صلاة العيد \* ومن نسي صلاة من ايام التشريق فذكرها في ايام التشريق من تلك السنة قضاها وكبر كذا في الخلاصة \* واذا فاتته صلاة قبل هذه الايام فقضها فيها لا يكبر وكذا لو فاتته صلاة في ايام التشريق قضاها في غير ايام التشريق او قضها في ايام التشريق من قابل لا يكبر عقبها \* وبالاقتداء يجب على المرأة والمسافر \* والمرأة تخافت بالتكبير وكذا يجب على المسبوق ويكبر بعد ما قضى ما فاتته \* ولو ترك الامام التكبير يكبر المقتدى وينظر المقتدى الامام حتى ياتي بشئ يقطع التكبير وهي الاشياء التي تقطع البناء كالخروج من المسجد والحدث العدد والكلام كذا في التبيين \* واذا حدث الامام



بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة كذا في الخلاصة \*

الباب الثامن عشر في صلوة الكسوف \* وهي ستة هكذا في الذخيرة \* واجمعوا انها تؤدى بجماعة \* واختلفوا في صفة ادائها قال علماؤنا يصلى ركعتين كل ركعة بكروك ومجدتين كسائر الصلوات يقرأ فيها ما احب كذا في المحيط \* والافضل ان يطول القراءة فيهما كذا في الكافي \* ويدعو بعد الصلوة حتى تجلى الشمس كمال الانجلاء كذا في السراج الوهاج \* ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وتطويل الدعاء وتخفيف القراءة فاذا خفف احد هما طول الآخر كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يصلى هذه الصلوة بجماعة الا الامام الذي يصلى الجمعة \* قال شمس الائمة الحلواني فان عدم الامام الذي يصلى الجمعة والعديد فانهم يصلون وحدانا في مساجدهم الا اذا كان الامام الاعظم الذي يصلى الجمعة والعديد امرهم بذلك فيجئ بجماعة يصلون فيها امامهم في مسجدهم ولا يجهر بالقراءة في صلوة الجماعة في كسوف الشمس في قول ابي حنيفة رحمة الله عليه كذا في المحيط \* والصحيح قوله كذا في المضمرات \* وليس في هذه الصلوة خطبة وهذا مذهبنا كذا في المحيط \* والموضع الذي يصلى فيه الجبانة أو المسجد الجامع \* ولو صلوا في منزل أخرجوا والاول افضل \* ولو صلوا وحدانا في منازلهم جاز \* ولو اجتمعوا ودعوا من غير ان يصلوا اجزاهم كذا في خزائن المفنين \* ولا يصعد الامام المنبر للدعاء كذا في التاتارخانية \* ثم الامام في هذا الدعاء بالخيار ان شاء جلس مستقبل القبلة ودعا وان شاء قام ودعا وان شاء استقبل الناس بوجهه ودعا ويؤمن القوم \* قال شمس الائمة الحلواني وهذا احسن \* ولو قام واعتمد على عصاه او على قوس له ودعا كان ذلك حسنا ايضا كذا في المحيط \* وان لم يصل حتى تجلت لم يصل بعد ذلك وان تجلى بعضها جاز ان يتدعى الصلوة فان سترها سحب او حائل وهي كاسفة صلي وان غربت كاسفة امسك من الدعاء واشغل بصلوة المغرب \* وان اجتمع الكسوف والجنابة بدأ بالجنابة وان كسفت في الاوقات المنهى عن الصلوة فيها لم يصل كذا في الجوهرة النيرة \* ومما يصل بذلك الصلوة في خسوف القمر يصلون ركعتين في خسوف القمر وحدانا هكذا في محيط السرخسي \* وكذا لك اذا اشتد الاهوال والافزاع كالريح اذا اشتدت والسماء اذا دامت مطرا او ثلجا واحمرت والنهار اذا اظلم وكذا

اذا هم المرض كذا في السراجية \* وكذا في الزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والنجوم والمهازل  
بالليل والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك كذا في التبيين \* وذكر في البدائع انهم يصلون  
في منازلهم كذا في البحر الرائق \* الباب التاسع مشرق الاستسقاء \* قال ابو حنيفة رح  
ليس في الاستسقاء صلوة مسنونة في جماعة كذا في الهداية \* ولا خطبة فيه ولكنه دعاء واستغفار \*  
وان صلوا وحدا فلابأس به كذا في الذخيرة \* وليس فيه قلب رداء عند ابي حنيفة رح هكذا  
في التبيين \* وقال يخرج الامام ويصلي بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة كذا في المضمرات \*  
الافضل ان يقرأ سمح اسم ربك الاعلى في الاولى وهل انتك حديث الغاشية في الثانية كذا  
في المعنى شرح الهداية \* ويخطب خطبتين بعد الصلوة ويستقبل الناس بوجهه قائما على الارض  
لا على المنبر ويفصل بين الخطبتين بجلسة وان شاء خطب خطبة واحدة ويدعو الله ويستحبه  
ويستغفر للمؤمنين والمؤمنات وهو متكئ قوما فاذا مضى صدر من خطبة قلب رداء كذا  
في المضمرات \* وصيغة قلب الرداء ان كان مربعا جعل اسفله اعلا واعلاه اسفله وان كان مدورا  
جعل الجانب الايمن على اليسر واليسر على الايمن ولكن القوم لا يقلبون اريدتهم كذا  
في الكافي والمحيط والسراج الوهاج \* وفي التنجئة واذا فرغ الامام من الخطبة بجعل ظهره  
الى الناس ووجهه الى القبلة وقلب رداء ثم يشتغل بدعاء الاستسقاء قائما والناس قعود مستقبلون  
ووجههم الى القبلة في الخطبة والدعاء في دعاء الله تعالى ويستغفر للمؤمنين ويجددون التوبة  
ويستغفرون \* ثم عند الدعاء ان رفع يديه نحو السماء فحسن وان ترك ذلك واشار باصبعه السبابة  
فحسن وكذا الناس يرفعون ايديهم ايضا لان السنة في الدعاء بسط اليدين كذا في المضمرات \*  
وينصت القوم لخطبة الاستسقاء كذا في المحيط \* ثم المستحب ان يخرج الامام بالناس  
ثلاثة ايام متتابعات كذا في الزاد \* ولم يتقل اكثر من ذلك ولا يخرج فيه المنبر ويخرجون مشاة  
في ثياب خلق او فسيلة او مرقعة مثل الذين خاضعين متواضعين لله عز وجل ناكسي رؤسهم \*  
ثم في كل يوم يقدمون الصدقة قبل الخروج ثم يخرجون كذا في الظهيرية \* وفي التجريد  
وان لم يخرج الامام امر الناس بالخروج وان خرجوا بغير اذنه جاز \* ولا يخرج اهل الذمة  
في ذلك مع اهل الاسلام كذا في التاتارخانية \* وان خرجوا مع انفسهم الى يعهم او الى كنائسهم  
او الى الصحراء لم يمنعوا من ذلك كذا في المعنى شرح الهداية \* وانما يكون الاستسقاء

في موضع لا يكون لهم اودية ولا انهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم ووزروهم ويكون  
ولا يكفى لهم ذلك \* فاما اذا كانت لهم اودية وآبار وانهار فان الناس لا يخرجون الى الاستسقاء  
لانها انما تكون عند شدة الضرورة والحاجة كذا في المحيط \* الباب العشرون في صلوة الخوف \*  
لا خلاف ان صلوة الخوف كانت مشروعة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم اما بعده  
فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله بقيت مشروعة وهو الصحيح هكذا في الزاد \*  
واذا اشند الخوف جعل الامام الناس طائفتين طائفة الى وجه العدو وطائفة خلفه كذا  
في القدوري \* وصورة اشداد الخوف ان يحضر العدو ويحيث يرونه يخافوا ان اشتغلوا جميعا  
بالصلوة يحمل عليهم كذا في الجوهرة النيرة \* فلوراً واسوداً وظنوه عدوا وصلوها فان تبين  
كما ظنوا جازت وان ظهر خلافه لم يجز الا اذا ظهر بعد ما انصرفت الطائفة من نوبتها في الصلوة  
قبل ان يتجاوز الصفوف فان لهم ان ينووا استحسانا كذا في فتح القدير \* وهذا كله في حق القوم  
واما الامام فصلوته جائزة بكل حال لعدم المفسد في حقه كذا في البحر الرائق \* وكيفية صلوة الخوف  
اكان الامام والقوم مسافرين فان لم يتنازع القوم في الصلوة خلفه فالأفضل للامام ان يجعل القوم  
ثلاثين فيأمر طائفة ليقوموا بازاء العدو ويصلي بالطائفة التي معه تمام الصلوة ثم يأمر رجلا  
من الطائفة التي بازاء العدو ان يصلي معهم تمام صلوتهم ايضاً وان تنازع كل طائفة فقالوا  
اننا نصلي معك يجعل القوم طائفتين يقف احداهما بازاء العدو ويصلي مع الطائفة التي معه ركعة  
ثم تذهب هذه الطائفة الى العدو وتجيئ الطائفة التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظرهم  
فيصلي بهم الركعة الاخرى ثم يشهد ويسلم ولا يسلم معه من خلفه ولكن يذهبون الى العدو  
ثم تجيئ الطائفة الاولى مكان صلوتهم فيقضون ركعة بغير قراءة فاذا صلوا ركعة تعدوا قدر الشاهد  
ويسلمون ويذهبون الى العدو ثم تجيئ الطائفة الاخرى مكان صلوتهم فيقضون ركعة بقراءة \*  
وان كان الامام والقوم مقيمين والصلوة من ذوات الاربعة تقوم طائفة بازاء العدو وتفتتح الصلوة بالطائفة  
التي معه فيصلي بهم ركعتين ويقعد قدر الشاهد ثم تذهب هذه الطائفة بازاء العدو وتجيئ الطائفة  
الاخرى التي كانت بازاء العدو والامام قاعد ينتظر مجيئهم فيصلي بهم ركعتين ثم يشهد ويسلم ولا يسلم  
معه الطائفة الثانية بل يذهبون بازاء العدو ثم تجيئ الطائفة الاولى فيصلون ركعتين بغير قراءة ويسلمون  
ويقفون بازاء العدو ثم تجيئ الطائفة الثانية فيصلون ركعتين بقراءة \* وان كان الامام مقيما والقوم

مسافرين او مقيمين ومسافرين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا كان الكل مقيمين \* وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين صلى بالطائفة التي معه ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وصلى بالطائفة الثانية ركعة وسلم ثم تجب الطائفة الاولى فيصلون ثلث ركعات بغير قراءة لانهم مدركون فاذا اتت الطائفة الاولى صلوتهم انصرفوا بازاء العدو وتجب الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فيصلون ثلث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانهم مسبوقون فيها والآخرين بفاتحة الكتاب \* وان كان الامام مسافرا والقوم مقيمين ومسافرين صلى الامام بالطائفة الاولى ركعة ثم انصرفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة الثانية وصلى بهم ركعة فمن كان مسافرا خلف الامام بقى الى تمام صلوته ركعة ومن كان مقيما بقى الى تمام صلوته ثلث ركعات ثم ينصرفون بازاء العدو وترجع الطائفة الاولى الى مكان الامام فمن كان مسافرا يصلى ركعة بغير قراءة لانه مدرك اول الصلوة ومن كان مقيما يصلى ثلث ركعات بغير قراءة في ظاهر الرواية فاذا اتت الطائفة الاولى صلوتهم ينصرفون بازاء العدو وتجب الطائفة الثانية الى مكان صلوتهم فمن كان مسافرا يصلى ركعة بقراءة لانه مسبوق ومن كان مقيما يصلى ثلث ركعات الاولى بفاتحة الكتاب وسورة لانه كان مسبوقا فيها وفي الآخرين بفاتحة الكتاب على الروايات كلها ولا فرق بين ان يكون العدو مستقبلا القبلة او مستدبرا هاكذا في المحيط \* ولو صلى بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا ثم بالاولى ركعة فانصرفوا ثم بالثانية ركعة فانصرفوا فاسد \* واصله ان الانحراف في غير اوانه مقسود وتركه في اوانه غير مقسود \* فعلى هذا الوجه لهم اربع طوائف فصلى بكل طائفة ركعة فصلوة الاولى والثالثة فاسدة وصلوة الثانية والرابعة صحيحة \* وان عادت الطائفة الثانية صلوا الركعة الثالثة والرابعة بغير قراءة ثم يقضون الركعة الاولى بقراءة ثم ترجع الطائفة الرابعة فتصلى ثلثا بقراءة فيصلون ركعة بالفاتحة وسورة ويقعدون ثم يقومون فيصلون اخرى بالفاتحة وسورة ولا يقعدون ثم يصلون ركعة ثالثة بالفاتحة لا غير ويقعدون ويسلمون كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في قسم غيره صار حكمه حكم ذلك الغير الا اذا دخل بعد ما فرغ من قسم نفسه فان صلى الظهر بالطائفة الاولى ركعتين وانصرفوا الارجل بقى حتى صلى الثالثة ثم انصرف فصلوته تامة لانه وان دخل في قسم الثانية لكن لم يصبر منها لانه فرغ من قسمه كذا في محيط السرخسي \* وفي المغرب يصلى بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة \* ولو اخطأ

وصلّى بالاولى ركعة فاصرفوا وبالثانية ركعتين فسدت صلواتهم جميعا \* ولو صلّى بالاولى ركعة فاصرفوا ثم بالثانية ركعة فاصرفوا ثم بالاولى الثالثة فسلوة الاولى فاسدة وصلوة الثانية جائزة ويقضون ركعتين احدهما بغير قراءة والثانية بقراءة \* ولو جعلهم في المغرب ثلث طوائف فصلّى بكل طائفة ركعة فصلوة الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة جائزة \* وتقضى الثانية ركعتين الركعة الثانية بغير قراءة والطائفة الثالثة تقضى ركعتين بقراءة كذا في الجوهرية النيرة \* ثم الخوف من العدو ومن سبّ سواه \* والخوف لا يوجب قصر الصلوة الا انه يباح له المشي في الصلوة كذا في المضمرات \* ولا يفتلون في حال الصلوة فان قائلوا بطلت صلواتهم لان القتال ليس من اعمال الصلوة \* وكذا من ركب حال انصرافه كذا في الجوهرية النيرة \* سواه كان انصرافه من القبلة الى العدو او من العدو الى القبلة \* ولا يصلّى ما يحيا في البحر ولا ما حيا كذا في المضمرات \* وان كان ماشيا هارباً من العدو فحضر الصلوة ولم يمكنه الوقوف لصلّى فانه لا يصلّى ماشيا عندنا بل يؤخر \* واذا سها في صلوة الخوف وجب عليه مسجد تا السهو كذا في المحيط \* فان اشتد الخوف صلوا ركبا نافرادي يومنون بالركوع والسجود الى اى جهة شاء واذا لم يقدر وعلى التوجه الى القبلة كذا في الهداية \* واشتداد الخوف هناك لا يدعهم العدو بان يصلوا نازلين بل يجمعوهم بالحجارة كذا في الجوهرية النيرة \* ولا يصلون بجماعة ركبا الا ان يكون الامام والمقتدى على دابة فيصح اقتداء المقتدى به \* واذا صلّى بالاياء لم يلزمه الاعادة بعد زوال العذر في الوقت وخارج الوقت والراجل يومى اذا لم يقدر على الركوع والسجود \* والراكب اذا كان طالبا لا يصلّى على الدابة وان كان مطلوبا لا بأس بان يصلّى على الدابة كذا في المحيط \* ثم كل من كان يمكنه ان ينزل فصلّى راكبا تفسد صلواته عندنا كذا في المضمرات \* ولو حصل الامن في وسط الصلوة بان ذهب العدو لا يجوز ان يتموا صلوة الخوف ولكن يصلون الصلوة الامن ما بقى من صلواتهم ومن حول منهم وجهه من القبلة بعدما انصرف العدو فسدت صلواته ومن حول منهم وجهه قبل انصراف العدو لاجل الصلوة ثم ذهب العدو ونهى على صلواته كذا في التاخرانية \* قال محمد ربح في الزيادات امام صلّى الظهر بالناس صلوة الخوف وهم مقيمون فلما صلّى بطائفة ركعتين انصرفوا الا واحد منهم لم تفسد صلواته ولكن لا يستحب له ذلك \* فان صلّى مع الامام الركعة الثالثة

معلوم انه اساء في ما صنع وانحرف بعد الثالثة او بعد الرابعة قبل ان يقعد الامام قدر التشهد  
 فصلوته صحيحة وكذلك لو انحرف بعد ما قعد مع الامام قدر التشهد قبل التسليم فصلوته تامة  
 فان افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مسافرون فلما صلى ركعة اقبل العدو وانحرفت طائفة  
 من المصلين ووقفوا بازاء العدو وبقيت طائفة مع الامام حتى اتموا صلواتهم تامة \* اما صلوة  
 من بقي مع الامام فظاهروا مصلوة من انحرف فلان هذا الانحراف في اوانه والضرورة متحققة \*  
 ولو افتتح الامام بهم صلاة الظهر وهم مقيمون فاقبل العدو وانحرفت طائفة من المصلين  
 بعد الركعتين لم تفسد صلواتهم \* وان انحرفوا بعد مصلوا ركعة فسدت صلواتهم ولو حضر العدو  
 بعد ما صلى الظهر ثلث ركعات وانحرفت طائفة ليقفوا بازاء العدو ولا ذكر لهذا الفصل في الكتاب \*  
 وقد اختلف المشايخ فيه \* قال بعضهم لا تفسد صلواتهم لان بعد اداء الشطر الى ان يفرغ الامام  
 او ان الانحراف للطائفة الاولى كذا في المحيط \* صلاة الخوف تجوز في الجمعة والعيدين  
 كذا في السراجية \* فاذا قابل الامام العدو يوم العيد في المصفر ارادوا ان يصلوا بالباس  
 صلاة الخوف يجعل الناس طائفتين ويصلي بكل طائفة ركعة فان كان الامام يرى مذهب  
 ابن مسعود تابعه للطائفة الاولى ولي في الركعة الاولى والطائفة الثانية في الركعة الثانية \*  
 وان كان رأى كل واحد من الطائفتين خلاف رأي الامام الا اذا اتفقا يخطأ الامام  
 ولم يقل به احد من الصحابة \* فاذا فرغ الامام من صلوته وانحرفت الطائفة الثانية وجاءت  
 الاولى يقضون الركعة الثانية بغير قراءة فيقفون قدر قراءة الامام او اقل او اكثر ثم يكبرون  
 الزوائد ويركعون بالركعة كما فعله الامام واذا اتموا انحرفوا وجاءت الطائفة الثانية ويقضون  
 الركعة الاولى بقراءة ويبدون بالقراءة ثم بالتكبير في رواية الزيادات والجامع والسير الكبير  
 واحمد بن رواحة النوادر وهو الاصحان كذا في المحيط \* الباب الحادي والعشرون في الجنائز \*  
 وفيه سبعة فصول \* الفصل الاول في المحتضر اذا احتضر الرجل وجهه الى القبلة على شقة اليمين  
 وهو السنة كذا في الهداية \* وهذا اذا لم يشق عليه فاذا شق ترك على حاله كذا في الزاهد \*  
 وعلامات الاحتضار ان يسترخي قدماء فلا تنصبان ويتعوج انفه وينخسف صداه ويمتد  
 جلدة الخنصية كذا في النبيين \* وتمت جلدة وجهه فلا يرى فيها نطف هكذا في السراج الوهاج \*  
 ولقن الشهادتين \* وصورة التلحين ان يقال عدة في حالة التزع قبل الغرغرة جهراً وهو يسبح

اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً رسول الله \* ولا يقال له قل ولا يفتح عليه في قولها مخافة ان يضجر فاذا قالها مرة لا يعيدها عليه الملك الا ان ينكلم بكلام غيرها كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا التلقين مستحب بالاجماع \* واما التلقين بعد الموت فلا يلقن عندنا في ظاهر الرواية كذا في الغيني شرح الهداية ومعراج الدراية \* ونحن نعمل بهما عند الموت وعند الدفن كذا في المضمرات \* ويستحب ان يكون الملك غير متهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير كذا في السراج الوهاج \* قالوا واذا اظهرت من المحتضر كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره ويعامل معاملة موتى المسلمين كذا في فتح القدير \* وحضور اهل الخير والصلاح مرغوب فيه \* ويستحب قراءة سورة يس عند كذا في شرح منية المصلّي لامير الحاج \* ويحضر عند من الطبيب كذا في الزاهدي \* ولا بأس بجلوس الخاضع والجنب عند وقت الموت كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا مات شدوا الجية وضموا عينيه \* ويتولى ارفق الله به اغماضه باسهل مما يقدر عليه ويشد لحياءه بعصابة عربضة يشدها في لحيته الاسفل ويربطها فوق رأسه كذا في الجوهرة النيرة \* ويقول مغبضه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده واسعد له بقا تك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه كذا في التبيين \* ويلين مفاصله ويرد ذراعيه الى عضديه ثم يمد يدهما ويرد اصابع يديه الى كعبيه ثم يمد هاترين فخذه الى بطنه وساقيه الى فخذه ثم يمدها كذا في الجوهرة النيرة \* ويستحب ان ينزع عنه ثيابه التي مات فيها ويسجى جميع بدنه بثوب ويترك على شيء مرتفع من لوح او سرير لئلا يصيبه ندوة الارض فيتغير ريحه ويجعل على بطنه حديدة او طين رطب لئلا ينتفخ كذا في السراج الوهاج \* ويستحب ان يعلم جيرانه واصدقائه حتى يودوا حقه بالصلوة عليه والدعاء له كذا في الجوهرة النيرة \* وكرة بعضهم النداء في الاسواق والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* ويستحب ايضا ان يسارع الى قضاء دينه وابرامه منه ويبادر الى تجهيزه ولا يؤخر فان مات فجاء ترك حتى يتيقن بموته كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره قراءة القرآن عند كذا في التبيين \* امرأة ماتت والولد يضطرب في بطنها قال محمد رحمه الله يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* الفصل الثاني في الغسل \* غسل الميت حق واجب على الاحياء بالسنة واجماع الامة كذا في النهاية \* ولكن اذا قام به البعض

مقطع من الباقي كذا في الباقي \* والواجب هو الغسل مرة واحدة والكرارسة حتى لو لم يكتفي بغسله واحدة أو غسسه واحدة في ماء جارٍ جاز كذا في البدائع \* ويجزئ الميت إذا اراد غسله وهذا مذهبنا كذا في الظهيرية \* ويوضع على سريره مجمر وترا قبل وضع الميت عليه \* وكيفيته أن يدار المجمره حوالي السرير أمامه أو ثلثا أو خمسا ولا يزال عليه هكذا في التبيين والعيني شرح الكنز \* وكيفية الوضع عند بعض اصحابنا الوضع طولا كما في حالة المرض إذا اراد الصلوة بإيماء \* ومنهم من اختار الوضع كما يوضع في القبر \* والأصح أنه يوضع كما تبسّر كذا في الظهيرية \* ويستحب أن يسير الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه إلا غسله ومن يعينه كذا في السراج الوهاج \* ويستعروته بخرفة من السرة الى الركبة كذا في محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا في المحيط \* ظاهر المذهب أن يستعروته الغليظة دون الفخذين كذا في الخلاصة \* هو الصحيح كذا في الهداية \* ويستحب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسي \* وصورة استنجائه أن يلقى الغاسل على يديه خرقه ويغسل السوء لأن مسّ العورة حرام كالنظر اليها كذا في المجموعه النيرة \* ولا ينظر الرجل الى فخذه الرجل عند الغسل وكذا المرأة لا تنظر الى فخذه المرأة كذا في التاتارخانية \* ثم يوقها وضوءه للصلوة إلا إذا كان صغيرا لا يصلح فلا يوقها كذا في فتاوى قاضي خان \* ويبدأ بغسل وجهه لا بغسل اليدين كذا في المحيط \* ويبدأ بالميا من اعنبراً بما لو اغتسل في حيوته \* ولا يعضض ولا يستشق كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن العلماء من قال بجعل الغاسل على اصبعه خرقه رقيقة ويدخل الاصبع في فيه ويمسح بها اسنانه وشفتيه ولها نه ولثته ويقيها ويدخل في منخريه ايضا هكذا في الظهيرية \* قال شمس الائمة الحلواني وعليه عمل الناس اليوم كذا في المحيط \* واختلفوا في مسح رأسه والصحيح أنه يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه كذا في التبيين \* والغسل بالماء الحار أفضل عندنا كذا في المحيط \* ويغلى الماء بالسدرا أو بالحرض فان لم يكن فالماء القراح كذا في الهداية \* ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي وان لم يكن فبالصابون ونحوه لانه يعمل عمله هذا اذا كان في رأسه شعرا اعتبارا بحالة الحيوة كذا في التبيين \* فان لم يكن فيكفيه الماء القراح كذا في شرح الطحاوي \* ثم يضيّع على شقه الايسر فيغسل بالماء والسدر حتى يبرئ ان الماء قد وصل الى ما يلي النخلة منه ثم يضيّع على شقه الايمن فيغسل بالماء والسدر حتى يبرئ ان الماء قد وصل الى ما يلي النخلة منه



لان السنة هي البداية بالعباس \* ثم تجلسه ويسند اليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً تحريراً  
 عن تلويث الكفن فان خرج منه شيء فسله ولا يعيد فسله ولا وضوء ثم يشقه بثوب كيلا ينزل اكفانه \*  
 ولا يسرح شعر الميت ولا لحية ولا يقص ظفيرة ولا شعرة كذا في الهداية \* ولا يقص شاربه ولا ينتن  
 ابطنه ولا يحلق شعر عانته ويدفن بجميع ما كان عليه كذا في محيط السرخسي \* وان كان ظفيرة  
 منكسراً فلا بأس بان يأخذ كذا في المحيط \* ولا بأس بان يجعل القطن على وجهه وان يحشى به  
 مخارقه كالدبر والقيل والاذنين والفم كذا في التبيين \* الميت اذا وجد في الماء لا بد  
 من فسله لان الخطاب بالفسل توجه على بنى آدم ولم يوجد من بنى آدم فعل الا ان يحركه  
 في الماء بنية الفسل عند الاخراج كذا في التجنيس \* وهكذا في البدائع ومحيط السرخسي \*  
 ولو كان الميت متفسخاً بتعذر مسحه كفى صب الماء عليه كذا في التاتار خانية ناقلاً من العناية \*  
 وحكم المرأة في الفسل تحكم الرجل \* ولا يرسل شعرها على ظهرها كذا في التاتار خانية  
 ناقلاً من شرح الطحاوي \* ومن استهل بعد الولادة سسى وغسل وصلى عليه وان لم يستهل  
 ادرج في خرقه ولم يصل عليه ويغسل في غير الظاهر من الرواية وهو المختار كذا في الهداية \*  
 والا استهل ما يعرف به حيوة الولد من صوت او حر كفة \* ولو شهدت القابلة او الام  
 على استهلال الولد فان قولهما مقبول في جواز الصلوة عليه كذا في المضمرات \* السقط الذي  
 لم يتم اعضاؤه لا يصل على باق الروايات \* والمختاران يغسل ويدفن ملفوفاً في خرقه  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وجد اكثر البدن او نصفه مع الرأس يغسل ويكفن  
 ويصل على كذا في المضمرات \* واذا صلى على الاكثر لم يصل على الباقي اذا وجد  
 كذا في الايضاح \* وان وجد نصفه من غير الرأس او وجد نصفه مشقوقاً طولاً فانه لا يغسل  
 ولا يصل على ويلقى في خرقه ودفن فيها كذا في المضمرات \* ومن لا يدري انه مسلم او كافر  
 فان كان عليه سيماء المسلمين او في بقاع دار الاسلام يغسل والا فلا كذا في معراج الدراية \*  
 موتى المسلمين اذا اختلط بموتى الكفار او قتلوا المسلمين يقتل الكفار ان كان للمسلمين  
 علامة يعرفون بها يميز بينهم \* وعلامة المسلمين الختان والخضاب ولبس السواد فيصل على عليهم  
 وان لم تكن علامة ان كانت الغلبة للمسلمين يصل على الكل وينوى بالصلوة الدعاء للمسلمين  
 ويدفنون في مقابر المسلمين وان كانت الغلبة للمشركين فانه لا يصل على الكل ولكن يغسلون

ويكفون ولكن لا على وجه غسل موتى المسلمين وتكفينهم \* ويدفنون في مقابر المشركين  
وانكاسوا فلا يصلى عليهم ايضا \* واختلف المشائخ في دفنهم قال بعضهم في مقابر المشركين  
وقال بعضهم في مقابر المسلمين وقال بعضهم يتخذ لهم مقبرة على حدة كذا في المصبرات \*  
وان سبى صبي مع احدا بويه او بعده ثم مات لا يغسل حتى يقر بالاسلام وهو يغفل او يسلم  
احدهما وفي الاجداد اختلاف \* وان سبى وحده غسل وصلى عليه كذا في الزاهدى \*  
ولو مات الرجل في السفينة يغسل ويكفن كذا في المصبرات \* ويصلى عليه ويقتل ويرمى في البحر  
كذا في معراج الدراية \* ومن قتل بغى او قطع طريق لا يغسل ولا يصلى عليهم \* وقيل هذا اذا  
قتل في حالة المجاربة قبل ان يضع الحرب اوزارها ما اذا قتل بعد ثبوت يد الامام عليهما فانهما  
يغسلان ويصلى عليهما وهذا حسن اخذ به الكبار من المشائخ رحمهم الله \* ومن يقتل الناس خنقا لا يغسل  
ولا يصلى عليهم ومشائخنا رحمهم الله جعلوا حكم المقتولين بالعصبة حكم اهل البغى على  
هذا التصيل كذا في محيط السرخسى \* والمكابرون في المصرا بالسلح بالليل بمنزلة قطع الطريق كذا  
في النخبة \* وينبغي ان يكون غاسل الميت على الطهارة كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو كان الغاسل  
جنباً او حائضاً او كافراً جاز وبكره كذا في معراج الدراية \* ولو كان محدثاً لا بكره اتفاقاً كذا  
في القية \* ويستحب للغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يعلم الغسل فاهل الامانة  
والورع كذا في الزاهدى \* يستحب ان يكون الغاسل ثقة يستوفى الغسل ويكنم ما يرى من فيسح  
ويظهر ما يرى من جميل \* فان رأى ما يعجبه من تهلل وجهه وطيب رائحته واشباه  
ذلك يستحب له ان يحدث به الناس \* وان رأى ما يكره من اسوداد وجهه وشتر رائحته  
وانقلاب صورته وتغير اعضائه وغير ذلك لم يجز له ان يحدث به احد كذا في الجوهرة النيرة \*  
فان كان الميت مبتدما مظهر البدعة ورأى الغاسل منه ما يكره فلا بأس بان يحدث به الناس  
ليكون زجر الهمم من البدعة كذا في السراج الوهاج \* ويستحب ان يكون بقرب الغاسل  
مجبرة فيها بخور لئلا يظهر من الميت رائحة كريهة فتضعف نفس الغاسل ومن يبينه كذا  
في الجوهرة النيرة \* والافضل ان يغسل الميت متجانبا وان ابتغى الغاسل الاجر فان كان هناك  
غيره يجوز اخذ الاجر والالم بجز هكذا في الطهيرية \* ويغسل الرجال الرجال والنساء النساء  
ولا يغسل احدهما الآخر فان كان الميت صغيرا لا يشتهى جاز ان يغسله النساء وكذا اذا كانت

صغيرة لا تشتهي جاز للرجال غسلها \* والمحبوب والحصى في ذلك كالفحل \* ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها اذا لم يحدث بعد موته ما يوجب البينة من تقبيل ابن زوجها او ابيه وان حدث ذلك بعد موته لم يجزها غسله \* واما هو فلا يغسلها عندنا كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها رجلاً مات منها وهي معتدة تغسله كذا في محيط الرخسى \* فان مات في آخر عدتها قبل الانقضاء ثم انقضت بعد الوفاة للمرأة ان تغسله كذا في شرح الطحاوى \* والاصل فيه ان كل من يحل له وطئها لو كان حياً بالكاح يحل لها ان تغسله والا فلا كذا في التاتارخانية ناقلاً من العناية \* واليهودية والنصرانية كالمسلمة في غسل زوجها الكنه اقم كذا في الزاهدى \* اذا كان للمرأة محرم يُمسها باليد واما الاجنبى فمحرقة على يده ويغسل بصره من ذراعيها \* وكذا الرجل في امرأته الا في غش البصر \* ولا فرق بين الشابة والعجوز كذا في فتاوى قاضى خان \* ولوماننت ام ولده او مدبرته او مكاتبته او جارية لا يغسلها المولى وكذا على العكس \* ولومات رجل بين النساء يُسمه ذات رحم محرم منه وزوجه او امته غير ثوب وغير هابثوب كذا في معراج الدراية \* ولومات الرجل في السفر ومعنساء ورجل كافر فانهن بطمئه الغسل ويخلين بينهما حتى يغسله وان لم يكن معهن رجل وكانت صبية صغيرة لا تشتهي واطاقت ان تغسله علمنها الغسل ويخلين بينهما حتى تغسله وان ماتت المرأة في السفر ومعها امرأة كافرة او صبى لم يبلغ حد الشهوة فانه يفعل بها كما ذكرنا في حق الرجال هكذا في المضمرات \* والخنثى المشكل المراهق لا يغسل رجلاً ولا امرأة ولم يغسلها رجل ولا امرأة ويميم وراء ثوب كذا في الزاهدى \* وان مات الكافر وله مولى مسلم يغسله ويكفنه ويدفنه ولكن يغسل غسل الثوب النجس ويلقى في خرقه ويحفر حفرة من غير مراعاة سنة التكفين والحد ولا يوضع فيه بل يلقى كذا في الهداية \* وينبغي ان لا يمكن الاب الكافر من القيام بغسل ابنه المسلم اذا مات بل يفعله المسلمون هكذا في النهاية في فصل الصلوة على الميت \* واذا مات الرجل في السفر وليس هناك ماء طاهر يميم ويصلى عليه هكذا في المحيط \* رجل مات ولم يجد ماء فيميموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء غسل ويصلى عليه ثانياً في قول ابى يوسف رحمه الله كذا في فتاوى قاضى خان \* الفصل الثالث في التكفين \* وهو فرض على الكفاية كذا في فتح القدير \* كف الرجل سنة ازار وقميص ولعانة وكفاية ازار ولعانة وضرورة ما وجد

هكذا في الكتز \* والا زار من القرن الى القدم واللفافة كذلك والقميص من اصل النقي الى القدم كذا في الهداية \* بلا جب ودخريص وكمين كذا في الكافي \* وليس في الثمن صامة في ظاهر الرواية \* وفي الفتاوى استحسنها المتأخرون لمن كان عالما وجعل ذنبها على وجهه بخلاف حال الحيوة كذا في الجوهرة النيرة \* وكفن المرأة سنة درع وازار وخمار ولفافة وخرقة تربط بها ذباها وكفاية ازار ولفافة وضار هكذا في الكتز \* ومرض الخرقه ما بين الندي الى السرة هكذا في العيني شرح الكتز والتبيين \* والا ولى ان تكون الخرقه من التدين الى الفخذ كذا في الجوهرة النيرة \* ويكره الاقتصار على ثوبين لها وكذا للرجل على ثوب واحد الا للضرورة كذا في العيني شرح الكتز \* والصبي المراهق في التكفين كالبالغ والمراهقة كالبالغة وادنى ما يكن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثوبان كذا في التبيين \* والخصي يكن كما تكفن المرأة احتياطاً ويجتنب الحرير والمصفر والمزفر كذا في الجوهرة النيرة \* ويكفن بكفن مثله وهوان ينظر الى مثل ثيابه في الحيوة لخروج العيدين وفي المرأة ينظر الى ما تلبس اذا خرجت الى زيارة بوبها كذا في الزهادي \* ولا بأس بالبرود والكتان والقصب وفي حق النساء بالحرير والابرسم والمصفر والمزفر ويكره للرجال ذلك \* واحب الاكاثان الثياب البيض هكذا في النهاية \* والخلق والجديد في التكفين سواء كذا في الجوهرة النيرة \* وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحيوة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحيوة لا يباح تكفينه بعد الوفاة كذا في شرح الطحاوي \* وان كان بالمال كثرة وبالورقة قلّة فكفن السنة ولى وان كان على العكس فكفن الكفاية ولى كذا في الظهيرية \* واذا اختلفت الورقة في التكفين فقال بعضهم يكن في ثوبين وقال بعضهم في ثلثة يكن في ثلثة لانه المسنون كذا في الجوهرة النيرة \* وكيفية التكفين ان يسط للرجل اللفافة ثم يسط عليها ازار ثم يوضع الميت على الازار ويقص ويوضع الخنوط في رأسه ولحيته وسائر جسده كذا في المحيط \* ولا بأس بسائر الطيب غير الزعفران والورس في حق الرجل كذا في الايضاح \* ويوضع الكافور على جبهته واثقه ويديه وركبتيه وقد ميه ثم يطف الازار عليه من قبل اليسار ثم من قبل اليمين ثم اللفافة كذلك كذا في المحيط \* وان خفي انتشار الكفن بعد بشي كذا في محيط السرخسي \* واما المرأة تسط لها اللفافة الازار على نحو ما يسط للرجل ثم توضع على الازار

وتلبس الدرع ويجعل شعرا صغيرتين على صدرها فوق الدرع ثم يجعل الخمار فوق ذلك ثم يطفئ الازار واللغافة كما يتناهى الرجل ثم الخرقعة بعد ذلك تربط فوق الاكفان فوق الثديين كذا في المحيط \* ويجبر الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وتروا واحدة او ثلثا وخمسا ولا يزيده على ذلك كذا في العيني شرح الكنز \* وجميع ما يجبر فيه الميت ثلثة مواضع عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجبر خلفه كذا في التبيين \* والمحرم وغير المحرم في ذلك سواء يطيب ويغسل وجهه ورأسه وتجمر الامة كما تجمر الحرة هكذا في المحيط \* والكفن من ماله ائكان له مال ويقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة مالم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني هكذا في التبيين \* ومن لم يكن له مال فالكفن علي من يجب عليه النفقة الا الزوج في قول محمد بن علي قول ابي يوسف رحمه الله يجب الكفن على الزوج وان تركت مالا وعليه الفتوى هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو مات الزوج ولم يترك مالا ولم امرأه موسرة فليس عليها كفنه بالاجماع كذا في المحيط \* وان لم يكن له من يجب عليه نفقته فكفته في بيت المال فان لم يكن فعلى المسلمين تكفينه فان عجزوا سألوا الناس كذا في الزاهدي \* وفي العناية وان لم يوجد ذلك غسل وجعل عليه الإذخر ودفن ويصل على قبره كذا في التاتارخانية \* ر جل مات في مسجد قوم فقام احدهم وجمع الدراهم ففضل من ذلك شئ ان عرف صاحب الفضل رده عليه وان لم يعرف كفن به محسنا جاأخروا ان لم يقدر على صرفه الى الكفن يتصدق به على الفقراء كذا في فتاوى قاضي خان \* وان سرق كفنه وهو طري كفن كفننا نأبأ من ماله فان قسم فعلى الورثة دون الغرماء واصحاب الوصايا ولو لم يفضل التركة من الدين فان لم يقبض الغرماء ديونهم بدأ بالكفن وان قبضوا لا يسترد منهم شئ وان تفسخ كفاه ثوب واحد وان اكله السبع وبقي الكفن ما دالى التركة ولو كفنه اجنبي او قريه من مال نفسه يعود الى المكفن كذا في معراج الدراية \* الفصل الرابع في حمل الجنازة \* من في حمل الجنازة اربعة من الرجال كذا في شرح الثقاية للشيخ ابي المكارم \* اذا حملوه على سرير اخذوه بقوائم الاربع به وردت السنة كذا في الجوهرة النيرة \* ثم ان في حمل الجنازة شعبين نفس السنة وكما لها اما نفس السنة فهي ان تأخذ بقوائمها الاربع على طريق التعاقب بان تحمل

من كل جانب عشر خطوات وهذا يتحقق في حق الجمع واما كمال السنة فلا يتحقق الا في واحد  
 وهو ان يبدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة كذا في التاتارخانية \* فيحمله على عاتقه الا يمين  
 ثم المؤخر الا يمين على عاتقه الا يمين ثم المقدم الا يسر على عاتقه الا يسر ثم المؤخر الا يسر  
 على عاتقه الا يسر هكذا في التبيين \* وبكرة حملها يمين العمود يمين بان يحملها رجلان احدهما  
 مقدمها والاخر مؤخرها الا عند الضرورة مثل ضيق المكان وما اشبه ذلك ولا بأس بان يأخذ السرير  
 بيده او يضع على المنكب \* وبكرة له ان يضع نصفه على المنكب ونصفه على اصل العنق هكذا  
 في شرح الطحاوي \* وذكر الاستسجائي ان الصبي الرضيع او القطيع اوفوق ذلك قليلا اذا مات  
 فلا بأس بان يحمله رجل واحد على يديه ويتداوله الناس بالحمل على ايديهم ولا بأس بان يحمله  
 على يديه وهو راكب وان كان كبير الحمل على الجنازة كذا في البحر الرائق \* ويسرع بالميت  
 وقت المشي بلا خب \* وحده ان يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة كذا  
 في التبيين \* الا فضل للمشي للجنازة المشي خلفها ويجوز اما معها الا ان يتباعد عنها او يتقدم  
 الكل في بكرة ولا يمشي من يمينها ولا من شمالها كذا في فتح القدير \* وفي حالة المشي  
 بالجنازة يقدم الرأس كذا في المضمرات \* واتباع الجنازة افضل من التوافق اذا كان  
 لجوار او قرابة او صلاح مشهور كذا في البحر الرائق \* ولا بأس بالركوب في الجنازة  
 والمشي افضل \* وبكرة ان يتقدم الجنازة راكبا كذا في فتاوى قاضي خان \* وبكرة النوح  
 والصياح وشق الجيوب في الجنازة ومنزل الميت \* فاما البكاء من غير رفع الصوت فلا بأس به \*  
 والصبر افضل كذا في التاتارخانية \* ولا يتبع بنار في مجمرة ولا شمع كذا في البحر الرائق \*  
 ولا ينبغي للنساء ان يخرجن في الجنازة \* واذا كان مع الجنازة نائمة او صائحة زجرت \*  
 فان لم تنزجر فلا بأس بان يمشي معها لان اتباع الجنازة سنة فلا يتركه لبدعة من غيره \*  
 ولا يقوم للجنازة الا ان يريد ان يشهدا كذا في الايضاح \* وكذا اذا كان القوم في المصلى  
 وجب للجنازة قال بعضهم لا يقومون اذا راواها قبل ان توضع الجنازة عن الاعناق وهو الصحيح  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* وعلى منعى الجنازة الصمت وبكرة لهم رفع الصوت  
 بالذكر وقراءة القرآن كذا في شرح الطحاوي \* فان اراد ان يذكر الله يذكره في نفسه  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا وضعت الجنازة على الارض عند القبر فلا بأس بالجلوس

وانما يكره قبل ان يوضع من منكب الرجال كذا في الخلاصة \* والاغفل ان لا يجلس  
 مالم يسووا عليه التراب كذا في محيط السرخسي \* واذا نزلوا به للصلوة يوضع برضا للقبلة  
 كذا في التاتارخانية \* ويجوز الاستنجار على حمل الجنابة كذا في فتاوى قاضي خان \*

الفصل الخامس في الصلوة على الميت \* الصلوة على الجنابة فرض كفاية اذا قام به البعض  
 واحد اكان او جماعة ذكرا كان او انثى سقط من الباقيين واذا ترك الكل اثموا هكذا  
 في التاتارخانية \* والصلوة على الجنابة تنادي باداء الامام وحده لان الجماعة ليست  
 بشرط الصلوة على الجنابة كذا في النهاية \* وشرطها اسلام الميت وطهارته مادام الفصل  
 ممكنا وان لم يمكن بان دفن قبل الفصل ولم يمكن اخرجه الا بالنش تجوز الصلوة  
 على قبرة للضرورة \* ولو صلى عليه قبل الفصل ثم دفن بعاد الصلوة لفساد الاولى هكذا في التبيين \*

وطهارة مكان الميت ليس بشرط هكذا في المصنوعات \* ويصلي على كل مسلم مات بعد الولادة  
 صغيرا كان او كبيرا ذكرا كان او انثى حرا كان او عبدا الا البغاة وقطاع الطريق ومن يمثل حالهم \*

وان مات حال ولادته فان كان خرج اكراه صلى عليه وان كان اقله لم يصل عليه وان خرج نصفه  
 لم يذكر في الكتاب ويجب ان يكون هذا على قياس ما ذكرنا من الصلوة على نصف الميت  
 كذا في الهدايع \* والصبي اذا وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وحده ومات هناك  
 صلى عليه تبعاً لصاحب اليد كذا في المحيط \* قال ابو يوسف رح لا يصلي على كل من يقتل  
 على متاع ياخذ هكذا في الايضاح \* ومن قتل احدا بوجه لا يصلي عليه اهانة له كذا في التبيين \*

ومن قتل نفسه خطأ بان ناول رجلا من العدو وليضر به بالسيف فخطأ واصاب نفسه ومات  
 غسل وصلى عليه وهذا بخلاف كذا في النخبة \* ومن قتل نفسه عمدا يصلي عليه عند  
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو الاصح كذا في التبيين \* ومن قتل بحق بسلاح او غيره كما  
 في القود والرجم يغسل ويصلي عليه ويصنع به ما يصنع بالموتى كذا في النخبة \* والذي صلبه الامام  
 من ابي حنيفة رح فيه روايتان \* روى ابو سليمان منه انه لا يصلي عليه كذا في فتاوى قاضي خان \*

ولوي الناس بالصلوة عليه السلطان ان حضر فان لم يحضر فالقاضي ثم امام الحي ثم الولي هكذا في  
 اكثر المتنون \* ذكر الحسن عن ابي حنيفة رح ان الامام الاعظم وهو الخليفة الولي ان حضر فان  
 لم يحضر فامام المصنفان لم يحضر فالقاضي فان لم يحضر فصاحب الشرط فان لم يحضر فامام الحي

فان لم يحضر فالاقرب من ذوى قرابته وبهذه الرواية اخذ كثير من مشائخنا رحمهم الله كذا في الكفاية والنهاية ومعراج الدراية والعناية \* والاولياء على ترتيب العصابات الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن كذا في خزائن المفتين \* قيل هذا قول محمد بن علي وعندهما الابن والولي والصحيح انه قول الكل كذا في التبيين \* وهكذا في الغاية وفتح القدير \* ولاحق النساء في الصلوة على الميت ولا للصغار \* والاقرب ان يقدم على الابعد من شاء فان غلب الاقرب في مكان نفوت الصلوة بحضوره فلا بعد اوليى فان قدم الغائب غيره بكتاب كان لا بعد ان يمنعه \* والمريض في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من يشاء وليس لا بعد ان يمنعه فان تساوى وليان في درجة فأكبرهم سنا اوليى وليس لاحدهما ان يقدم غير شريكه الا باذنه فان قدم كل واحد منهما رجلا كان الذى قدمه الاكبر اوليى كذا في الجوهرة النيرة \* وفي الكبرى الميت اذا وصى بان يصلى عليه فلان فالوصية باطلّة وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* عبد مات واختصم في الصلوة عليه المولى وابو العبد وابنه وهما حران فالمولى احق بالصلوة عليه كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* ولا ولاية للزوج عند الانقطاع الوصلة بالموت كذا في الجامع الصغير لقاضيخان \* فان لم يكن للميت ولي فالزوج اوليى ثم الجيران اوليى من الاجنبى كذا في التبيين \* ولومات امرأة ولها زوج والجن عاقل بالغ منه فالولاية للابن دون الزوج لكن يكره للابن ان يتقدم اباة وينبغي ان يقدمه فان كان لها ابن من زوج آخر فلا بأس بان يتقدم لانه هو الولي وتعظيم زوج امه غير واجب عليه كذا في البدائع \* ولا يصلى على ميت الامرة واحدة والتفيل بصلوة الجنائز غير مشروع كذا في الايضاح \* ولا يعبد الولي ان صلى الامام الاعظم او السلطان او والى او القاضي او امام الحى لان هؤلاء اوليى منه وان كان غير هؤلاء لانه بعيد كذا في الخلاصة \* وان صلى عليه الولي لم يجز لاحد ان يصلى بعده \* ولو اراد السلطان ان يصلى عليه فله ذلك لانه مقدم عليه \* ولو صلى عليه الولي وللميت اولياء اخر بمنزلته ليس لهم ان يعبدوا كذا في الجوهرة النيرة \* فان صلى غير الولي او السلطان اعاد الولي ان شاء كذا في الهداية \* رجل صلى صلوة الجنائز والولي خلفه ولم يرض به ان تابعه فصلّى معه جاز ولا يعبد الولي \* ولو كان الامام على غير الطهارة تعاد \* وان كان الامام على طهارة والقوم على غير طهارة صحّت صلوة الامام ولا تعاد الصلوة عليه كذا في الخلاصة \* اذا صلى المريض



على جنازة فاعدا وهو وليها والقوم خلفه قيام جاز \* رجل مات في غير بلدة ثم جاء اهله فصلوة  
الى منزله انصرفت الصلوة باذن السلطان او القاضي لاتعاد كذا في فتاوى فاضى خان \*  
حضرت وقت صلوة المغرب جنازة تقدم صلوة الجنازة على ستة المغرب كذا في الفقيه \*  
ولا يجوز الصلوة على الجنازة راكبا كذا في المحيط \* وكل ما يعتبر شرطا لصحة سائر الصلوة  
من الطهارة الحقيقية والحكمية واستقبال القبلة وسر العورة والنية يعتبر شرطا لصحة صلوة الجنازة  
هكذا في البدائع \* فالامام والقوم ينون ويقولون نويت اداء هذه الفريضة مباداة لله تعالى  
متوجها الى الكعبة مقتديا بالامام ولونفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلوة الجنازة يصح \*  
ولو قال المقتدى اقتديت بالامام يجوز كذا في المضمرات \* ومن الشروط حضور البيت  
وضعه وكونه امام المصلى فلا يصح على غائب ولا على محمول على دابة ولا على موضوع خلفه  
هكذا في النهر الفائق \* وتفسد صلوة الجنازة بما تفسد به سائر الصلوة الا مسح اذ المرأة كذا  
في الزاهدى \* اذا كان القوم سبعة فاموالثة صفوف يتقدم واحد وثلاثة بعده واثنان بعدهم  
واحد بعدهما كذا في التاتارخانية \* يقوم للرجل والمرأة بمحذاه الصدر وهذا احسن  
مواقف الامام من الميت للصلوة عليه وان وقف في غير جاز \* وصلوة الجنازة اربع  
تكبيرات \* ولو ترك واحدة منها لم يجز صلوته هكذا في الكافي \* فيكبر للافتتاح  
ويقول سبحانك اللهم الخ ثم يكبر اخرى ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر اخرى  
ويدعو للميت وجميع المسلمين \* وليس فيها دعاء موقت \* ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انه كان يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا هذا ناولها تبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا اللهم من احببته  
منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان \* فان كان الميت صغيرا عن ابى حنيفة ر  
انه يقول اللهم اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا واجرا اللهم اجعله لنا شافعا ومشفعا \* هذا  
اذا كان بحسن ذلك فان كان لا يحسن يأتي باى دعاء شاء \* ثم يكبر الرابعة ثم يسلم  
تسليمتين \* وليس بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام دعاء هكذا في شرح الجامع الصغير  
لنفاصيحان \* وهو ظاهر المذهب هكذا في الكافي \* ويخاف في الكل الا في التكبيرة كذا  
في التبيين \* ولا يقرأ فيه القرآن ولو قرأ الفاتحة بنية الدعاء فلا بأس به \* وان قرأ هابنية القراءة  
لا يجوز لانها محل الدعاء وفي القراءة كذا في محيط السرخسى \* ولا يرفع يديه الا في التكبيرة

الاول في ظاهر الرواية كذا في العيني شرح الكنز \* والامام والقوم فيه سواء كذا في الكافي \*  
 ولا ينوي الميت في التسليمين بل ينوي بالاولى من من يمينه وبالثانية من من شماله كذا  
 في السراج الوهاج \* وهكذا في فتاوى فاضلخان والطهيري \* ولو كبر الامام خمسا فالتعدي  
 لا يتابع ثم ماذا يصنع في رواية من ابى حنيفة رح يمكث حتى يسلم معه وهو الاصح هكذا  
 في محيط السرخسي \* واذا جاء رجل وقد كبر الامام التكبير الاول ولم يكن حاضرا انتظره  
 حتى يكبر الثانية ويكبر معه \* فاذا فرغ الامام كبر المسبوق التكبير التي فاته قبل  
 ان ترفع الجنازة وهذا قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله \* وكذا ان جاء وقد كبر الامام تكبيرين  
 او ثلثا كذا في السراج الوهاج \* وان جاء رجل وقد كبر الامام اربعا ولم يسلم لا يدخل معه  
 في رواية من ابى حنيفة رح \* والاصح انه يدخل وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*  
 ثم يكبر ثلاثا قبل ان ترفع الجنازة متابعا لادعاء فيها كذا في الخلاصة وفتاوى فاضلخان \*  
 ولورفت بالايدى ولم توضع على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا يأنى كذا في الطهيري \*  
 وان كان مع الامام فتغافل ولم يكبر مع الامام لو كان في النية بعد فخر التكبير فانه يكبر ولا ينتظر  
 تكبير الامام الثانية في قولهم لانه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشار كذا  
 في شرح الجامع الصغير لفاضلخان \* وان كبر مع الامام التكبير الاول ولم يكبر الثانية والثالثة  
 يكبرهما ثم يكبر مع الامام كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو سلم الامام بعد الثالثة ساكرا كبر الرابعة  
 ويسلم كذا في التاتارخانية \* ولو اجتمعت الجنازة بخير الامام ان شاء صلى على كل واحد  
 على حدة وان شاء صلى على الكل دفعة بالنية على الجميع كذا في معراج الدراية \* وهو في كيفية  
 وضعهم بالخيار ان شاء وضعهم بالطول سطورا واحدا او وقف عند افضلهم وان شاء وضعهم واحدا  
 وراء واحد الى جهة القبلة \* وترتيبهم بالنسبة الى الامام كترتيبهم في صلواتهم خلفه حالة الحيوة  
 فيقرب منه الافضل فالافضل فيصنف الرجال الى جهة الامام ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء  
 ثم المراهقات \* ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله يوضع افضلهم واستهم  
 مما يلي الامام \* ولو اجتمع حرو عبد فالمشهور تقديم الحر على كل حال كذا في فتح القدير \*  
 واذا كبر الامام على جنازة فجبى باخرى مضى على صلواته على الاول \* فاذا فرغ استأنف  
 على الثانية \* وان كان لما وضعوا كبر التكبير الاخرى بنوهم ابى الاول ايضا ولا يكون للثانية \*

وان كبر الثانية بنوى الثانية وحدها فهي للثانية وقد خرج من الاولى فاذا فرغ اعاد الصلوة على الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو احدث الامام في صلوة الجنازة قدم غيره جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولودفن الميت قبل الصلوة او قبل الفصل فانه يصلي على قبره الى ثلثة ايام \* والصحيح ان هذا ليس بتقدير لازم بل يصلي عليه ما لم يعلم انه قد تمزق كذا في السراجية \* والصلوة على الجنازة في الجبابة والامكنة والدور سواء كذا في المحيط \* وصلوة الجنازة في المسجد الذي يقام فيه الجماعة مكروه سواء كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقي في المسجد او الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هو المختار كذا في الخلاصة \* ولا يكره بذر المطر ونحوه كذا في الكافي \* ويكره في الشارع وارضى الناس كذا في المضمرات \* اما المسجد الذي بنى لاجل صلوة الجنازة فلا يكره فيه كذا في التبيين \* ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلي عليه وبعد ما صلى لا يرجع الا باذن اهل الجنازة قبل الدفن \* وبعد الدفن يسمعه الرجوع بغير اذله كذا في المحيط \*

الفصل السادس في القبر والدفن والنقل من مكان الى آخر \* دفن الميت فرض على الكفاية كذا في السراج الوهاج \* والسنة هو اللحد دون الشق كذا في محيط السرخسى \* وصفة اللحد ان يحفر القبر بتمامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيه الميت كذا في المحيط \* ويجعل ذلك كالبيت المسقف كذا في البحر الرائق \* فان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق كذا في فتاوى قاضخان \* وصفة الشق ان تحفر حفرة كالنهر وسط القبر يبنى جانبا به بالبن او غيره \* ويوضع الميت فيه ويسقف كذا في معراج الدراية \* وينبغي ان يكون مقدار عمق القبر الى صدر رجل وسط القائمة وكما زاد فهو افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وروى الحسن بن زيد عن ابي حنيفة رحمه الله طول القبر على قدر طول الانسان وعرضه قدر نصف قامة كذا في المضمرات \* وحكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله انه جوز اتخاذ التابوت في بلاد الرخوة الارض قال ولو اتخذ تابوت من حديد لا بأس به لكن ينبغي ان يفرش فيه التراب ويطين الطبقة العليا ما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على يمين الميت وعلى يساره ليصير بمنزلة اللحد \* ويكره الاجر في اللحد اذا كان يلي الميت كذا

في فتاوى قاضي خان \* ويكره الدفن في الأماكن التي تسمى فسا في كذا في فتح العزيز \*  
 والشفع كالوتر في من دخل كذا في الكافي \* ويستحب أن يكونوا اقرباء ائمة وصالحاء كالحسين  
 في التارخانية \* وذو الرحم المحرم أولى بأدخل المرأة من غيرهم كذا في الجوهرة النيرة \*  
 وكذا ذو الرحم غير المحرم أولى من الاجنبي فان لم يمكن فلا بأس للاجانب وضعها كذا  
 في البحار الرائق \* ولا يدخل احد من النساء القبر كذا في محيط الصرخي \* ويدخل الميت  
 مما يلي القبلة وذلك ان يوضع في جانب القبلة من القبر ويحمل الميت منه ويوضع في اللحد  
 فيكون الآخذ له مستقبل القبلة حاله الاخذ كذا في فتح القدير \* ويقول واضعه بسم الله وعلى ملة  
 رسول الله كذا في المتون \* ويوضع في القبر على جنبه الايمن مستقبل القبلة كذا في الخلاصة \*  
 وتحمل العقدة ويسوي اللبن والقصب لا الآجر والخشب \* ويسجي قبره لا بقبره ويهاال القراب  
 كذا في الحنون \* ولا بأس بان يهيلوا بايديهم او بالمساحي وبكل ما يمكن كذا في الجوهرة النيرة \*  
 ويكره ان يزداد على التراب الذي اخرج من القبر كذا في العيني شرح الكنز \* ويستحب  
 لمن شهد دفن الميت ان يحثو في قبره ثلث حثبات من التراب يديه جميعا ويكون  
 من قبل رأس الميت ويقول في الحثبة الاولى منها خلقناكم وفي الثانية وفيها نعبدكم وفي الثالثة  
 ومنها نضر جكم تارة اخرى كذا في الجوهرة النيرة \* ولا بأس بالدفن بالليل ولكنه بالنهار امكن  
 كذا في السراج الوهاج \* ويسم القبر قدرا الشبر ولا يربع ولا يصحص \* ولا بأس برش الماء  
 عليه \* ويكره ان يبنى على القبر او يقعد او بنام عليه او يوطأ عليه او يقضى حاجة الانسان  
 من بولي او غائط او يعلم بعلامه من كتابة ونحوه كذا في التبيين \* واذا خربت القبور فلا بأس  
 بتطينها كذا في التارخانية \* وهو الاصح وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاط \*  
 ومن حفر قبر نفسه فلا بأس به ويؤجر عليه كذا في التارخانية \* رجل حفر قبره فاراد دفن ميت  
 آخر فيه ان كانت المقبرة واسعة يكره وان كانت ضيقة جاز ولكن يضمن ما اذنت صاحبه فيه كذا  
 في المضمرات \* والا فضل الدفن في المقبرة التي فيها قبور الصالحين ويستحب اذا دفن الميت  
 ان يجلسوا ساعة عند القبر بعد الفراغ بقدر ما ينصر جزور ويقسم لحماها بتلون القرآن ويدعون الميت  
 كذا في الجوهرة النيرة \* قراءة القرآن عند القبر عند محمد رحمه الله لا تكرة ومشائخنا رحمهم الله  
 اخذوا بقوله وهل ينفع والمختار انه ينفع هكذا في المضمرات \* ويكره ان يبنى على القبر مسجدا

او غيره كذا في السراج الوهاج \* ويكره عند القبر مال لم يعمد من السنة \* والمعهود منها ليس الا زيارته والدعاء عنده قائما كذا في البحر الرائق \* ولا يدفن اثنان او ثلثة في قبر واحد الا عند الحاجة فيوضع الرجل ما يلي القبلة ثم خلفه الغلام ثم خلفه الخشن ثم خلفه المرأة ويجعل بين كل ميتين حاجز من التراب كذا في محيط السرخسي \* وان كانا رجلين يقدم في اللحد افضلهما هكذا في المحيط \* وكذا اذا كانتا امرأتين هكذا في التاتارخانية \* ولو بلى الميت وصار ترابا جازدفن غيره في قبره وزرعه والبناء عليه كذا في التبيين \* ويستحب في القنيل والميت دفنه في المكان الذي مات في مقابر اولئك القوم وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس به كذا في الخلاصة \* وكذا لومات في غير بلدة يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به \* ولا ينبغي اخراج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض منصوبة او اخذت بشفعة كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا دفن الميت في ارض غيره بغير اذن مالکها فالمالك بالخيار ان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فيها كذا في التبيين \* ولو وضع الميت لغير القبلة او على شقة الايسر او جعل رأسه موضع رجله واهيل عليه التراب لم ينبش \* ولو سوى عليه اللبن ولم يهل عليه التراب نزع اللبن وروى السنة كذا في التبيين \* وان وقع في القبر متاع فلم بذلك بعد ما اهلوا عليه التراب ينبش كذا في فتاوى قاضيهان \* قالوا لو كان المال درهما كذا في البحر الرائق \* ويكره قطع الطيب والحشيش من المقبرة فلو كان يابس لا بأس به كذا في فتاوى قاضي خان \* والمشي في المقابر ينعين لا يكره عندنا كذا في السراج الوهاج \* ومما يتصل بذلك مسائل التعزية لصاحب المصيبة حسن كذا في الظهيرية \* وروى الحسن بن زياد اذا عزى اهل الميت مرة فلا ينبغي ان يعزبه مرة اخرى كذا في المضمرات \* ووقتها من حين يموت الى ثلثة ايام ويكره بعدها الا ان يكون المعزى او المعزى اليه غائبا فلا بأس بها \* وهى بعد الدفن ولي منها قبله \* وهذا اذا لم ير منهم جرع شديد فان رأى ذلك قدمت التعزية \* ويستحب ان يعم التعزية جميع اقارب الميت الكبار والصغار والرجال والنساء الا ان يكون امرأة شابة فلا يعزها الا محارمها كذا في السراج الوهاج \* ويستحب ان يقال لصاحب التعزية غفر الله تعالى لميتك ونجّاز عنه وتغمد به رحمة وورثك الصبر على مصيبته واجرك على موته كذا في المضمرات نافلا من الحجة \* واحسن ذلك تعزية

رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لله ما اخذ وله ما اعطي وكل شئ عنده باجل معلوم \*  
ويقال في تعزية المسلم بالكافر اعظم الله اجر كوفي تعزية الكافر بالكافر بالمسلم احسن الله  
مزاك وغفر لمينك ولا يقال اعظم الله اجر كوفي تعزية الكافر بالكافر اخفى الله عليك ولا تقص  
عدد كذا في السراج الوهاج \* ولا بأس لاهل المصيبة ان يجلسوا في البيت او في مسجد  
ثلاثة ايام والناس ياتونهم ويعزونهم \* ويكره الجلوس على باب الدار \* وما يصنع  
في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطرق من اقيم القبائح كذا في الظهيرية \*  
وفي خزانة الفتاوى والجلوس للمصيبة ثلاثة ايام رخصة وتركه احسن كذا في معراج الدراية \*  
واما النوح العالي لا يجوز \* والبكاء مع رقة القلب لا بأس به ويكره للرجال تسويد الثياب و  
تمزيقها للتعزية ولا بأس بالتسويد للنساء واما تسويد اليدود والايدى وشق الجيوب وخدش الوجه  
ونشر الشعور وتثر التراب على الرؤس والضرب على الفخذ والصدر وابقاد النار على القبور  
فمن رسوم الجاهلية والباطل والغرور كذا في المضمرات \* ولا بأس بان يتخذ لاهل الميت طعام  
كذا في التبيين \* ولا يباح اتخاذ الضيافة عند ثلاثة ايام كذا في التاتارخانية \* الفصل السابع  
في الشهيد \* وهو في الشرع من قتله اهل الحرب والبغي وفتاع الطريق او وجد في معركة  
وبه جرح او يخرج الدم من عينه او اذنه او جوفه او به انزل الحرق او وطئته دابة العدو وهوراكيها  
او ساقها او كدمته او صدمته بيدها او برجلها او ثقل رواد ابنه بضرب او زجر فقتله او طعنوه بالقوة  
في ماء او نار او رموه من سورا او اسقطوا عليه حائطا او رموا نارافينا او هبت بها ريح البناء وجعلوها  
في طرف خشب راسها عند نار او اسلوا اليناماء فاحترق او غرق مسلم او قتله مسلم ظلم ولم يجب به دية  
كذا في الكافي \* وكذا ان قتله اهل الذمة او المستأمنون هكذا في العيني شرح الهداية \*  
ولو وجبت الدية بصلح او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة لان الواجب القصاص لكنه  
سقط بالصلح او الشبهة كذا في العيني شرح الكنز \* ومن قتل مدافعا عن نفسه او ماله او عن المسلمين  
او اهل الذمة باي آلة قتل بحديد او حجر او خشب فهو شهيد كذا في محيط السرخسي \*  
ولو كان المسلمون في سفينة فرماهم العدو بالنار فاحترقوا من ذلك وتعدى الى سفينة اخرى  
فيها المسلمون فاحترقوا فهم كلهم شهداء كذا في الخلاصة \* وحكمه ان لا يغسل ويصلى عليه  
كذا في محيط السرخسي \* ويدفن بدمه وثيابه كذا في الكافي \* ولو كان في نوب الشهيد نجاسة تغسل

كذا في العنابية \* وينزع منه ملابس من جنس الكفن نحو السلاح والجلود والقرو والحشور والخف  
 والقلنسوة والسراويل ولم يذكر محمد بن حمر السراويل الا في السير \* وكان الشيخ ابو جعفر الهندواني  
 يقول للاشبه ان لا ينزع السراويل ووافقه في ذلك كثير من مشايخنا رحمهم الله هكذا في المحيط \*  
 ويزاد حتى يتم الكفن وينقص ان كان زيادة على سنة الكفن كذا في الكافي \* ويجعل الحنوط للشهيد  
 كما في الميت كذا في البحر الرائق \* ويفصل ان قتل جنبا او صبيا او مجنونا عند ابي حنيفة رجم  
 هكذا في التبيين \* وكذا تفصل ان قتل حائضا او نفسا ان طهرت او تم الانقطاع فان لم يقطع تفصل  
 ان صلح المرئي حبضا في الاصح هكذا في الكافي \* اما لو رأت يوما او يومين ثم قتلت لا تفصل  
 بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية \* ويفصل من ارتت وهو من صار خلقا في حكم الشهادة  
 لنهل مرافق الحبوة وهوان ياكل او يشرب لو نيام او يداوى او ينقل من المعركة حيا الا اذا حمل  
 من مصرعة كيلا يطأه الحيول \* ولو اواء فسطاط او خيمة او بقي جيا حتى مضى وقت الصلوة  
 وهو يقتل فهو مرتة هكذا في الهداية \* ومن الارثاثة ان يبيع او يشتري او ينكح بكلام كثير  
 وهذا كله اذا وجد بعد انتضاء الحرب واما قبل انتضاءها فلا يكون مرتا كذا في التبيين \*  
 ويفصل ان اوصى با مرد باوى او قتل في المصرو لم يعلم انه قتل بعدد ظلمسا كذا  
 في العيني شرح الكنز \* وكذا الوقام من مكانه او تحول الى مكان آخر هكذا في الخلاصة \*  
 وان انقلبت دابة مشرك وليس عليها احد فوطئت مسلما او رمي مسلم الى المشركين  
 فاصاب مسلما او قرت دابته من دابة مشرك فرمته او هربوا المسلمين فاجأهم الكفار  
 الى نار او خندق او جعل المسلمون الحسك حولهم فمشوا عليها وماتوا يغسلون خلافا  
 لابي يوسف رجم كذا في محيط السرخسى \* وان عثرت دابة رجل من المسلمين في القتال  
 فرمته به فقتله غسل عند ابي حنيفة رجم \* ولو رأت دابة المسلمين رايات المشركين فقترت  
 من ذلك دابة من غير تغيير المشركين ومات صاحبها فقتله غسل عند ابي حنيفة ومحمد بن حنبلهما الله  
 وكذا لو ان المشركين تحصنوا في مدينة فصعد المسلمون بسورها فمالت رجل انسان منهم فوق  
 ومات غسل عند هما وكذلك لو انهزم المسلمون فوطئت دابة مسلم مسلما وصاحبها عليها  
 او سائق او قائد غسل وكذلك لو ان المسلمين تقبوا الحائط فوق عليهم من تقبهم غسلوا  
 الاعلى قول ابي يوسف رجم كذا في المحيط \* وكذلك اذا حمل على العدو فسقط من فرسه

كذا في البدائع \* وان تراعى الفرقان ولم يتعائلا غسل من وجد ميتا حتى يعلم انه قتل <sup>بغيره</sup> ~~بغيره~~ <sup>فقط</sup> ~~فقط~~ كذا في التاتارخانية \* ولو وجد في المعركة ولم يكن به اثر القتل من جراحة او خنق او ضرب او خروج دم لم يكن شهيدا وكذا لو خرج الدم من موضع يخرج منه من غير آفة في البطن كالأنف والذکر والدبر وكذا لو خرج من فمه نازلا من رأسه هكذا في البدائع \* والاصل ان كل من صار مقتولا في قتال ثلث اهل الحرب او البغاة او قطاع الطريق بمعنى مضاف الى العدو سواء كان بالباشرة او التسبيب كان شهيدا وكل من صار مقتولا بمعنى غير مضاف الى العدو لا يكون شهيدا كذا في المحيط \* الباب الثاني والعشرون في السجدة \*

مسائله مبنية على اصول منها السجدة متى أدت في محلها تصح بغير النية ومعنى فانت من محلها لانصح الا بالنية \* ثم انما تصير فائتة من محلها اذا تخلل بينها وبين محلها ركعة تامة ومنها متى وقع الشك في ترك الركعة او السجدة فانه يجمع بينهما ليخرج عما عليه يقين ويقدم السجدة على الركعة ولو قدم الركعة عليها فسدت ضلونه ومنها انه ما تردده بين الواجب والبدعة بأني به احتياط ما تردده بين البدعة والسنة ترك ومنها انه ينظر الى المعركة من السجدة والى المودة فأيها اقل فالعبادة لان اعتبار الاقل اسهل كذا في محيط السرخسي والظهرية \* رجل صلى صلاة الفجر فتذكر في آخرها قبل السلام او بعد انه ترك منها سجدة فعليه ان يسجدها ثم يشهد ويسلم ويسجد للسهو فان علم انها من الركعة الاولى وغالب رأيه ذلك بنوى القضاء وكذا لو لم يعلم انها من الاولى او الثانية ولم يقع تحريم على شيء وان علم انها من الثانية لا ينوي القضاء ولو تذكر انه ترك منها سجدتين ان علم انه تركهما من الركعتين او من الركعة الاخيرة فعليه ان يسجد هما ويشهد ويسلم ثم يسجد للسهو ولو علم انه تركهما من الركعة الاولى فعليه ان يصلي ركعة ولولم يعلم انه كيف تركهما يسجد سجدتين بنوى القضاء من الاولى ثم يصلي ركعة \* ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون صدركا لترك الركعة لان السجدة تين تضمنان الى الركوع الاول هذا في رواية وفي رواية تضمنان الى الركوع الثاني فيصير صدركا على هذه الرواية وان كان لا يعلم من أيهما ترك فانه يسجد سجدتين او لا ويشهد ولا يسلم ثم يقوم ويصلي ركعة ويشهد ويسلم ويسجد للسهو ولو تذكر انه ترك منها ثلث سجدة فانه يسجد سجدتين ويصلي ركعة ثم يشهد ولا ينوي القضاء في السجدة \* ولو تذكر انه ترك منها اربع سجدة فانه يسجد سجدتين ويضم الى الركوع الاول في رواية



وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى هكذا في الخلاصة \* واذا أصلى  
صلوة المغرب وترك منها سجدة يأتي بالسجدة وحدها وينوي ما عليه ويتشهد ويسلم ويسجد  
سجدة تي السهو وان ترك سجدة من سجدة يومر بالعمل بالتحري ان لم يدر انهما من ركعتين  
او واحدة وان لم يقع تحريمه على شئ يأخذ بالاحتياط ويسجد سجدة ينوي بهما جميعا ما عليه  
او القضاء ويتشهد بعد هاتين يصلي ركعة اخرى ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة تي السهو ثم  
يتشهد ويسلم \* وان ترك ثلث سجدة يومر بالتحري على ما بينا \* وان لم يقع تحريمه على شئ  
يسجد ثلث سجدة ويجلس بعد هاتين مستحقاً لو تركه تفسد صلوته ثم يقوم فيصلي ركعة  
ثم يتشهد ويسلم ويسجد سجدة تي السهو بعد السلام \* وان ترك اربع سجدة ولم يدر كيف  
تركهن من ركعتين او ثلث سجدة سجدة من ركعتين ويجلس جلسة مستحقة ثم يقوم فيصلي ركعة ويتشهد  
ثم يصلي ركعة اخرى ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة تي السهو \* وان ترك خمس سجدة  
فالمودى سجدة واحدة فيضيف اليها اخرى فتم له ركعة ثم يصلي ركعة ويتشهد ثم يصلي الثالثة  
ويتشهد ثم يسجد سجدة تي السهو \* قال شيخ الاسلام المعروف بخوارزاده هذا اذا نوى  
بها من الركعة التي قبلها بالسجدة الواحدة حتى لا تلحق بركوع آخر بعد تلك الركعة اما اذا سجد  
مطلقاً ولم ينبسب ان تفسد صلوته \* وحكم ذوات الاربع كحكم ذوات الاثنين والثلث لو ترك واحدة  
او اثنتين وانما هكذا في الظهيرة \* وان ترك اربع سجدة ولا يدرى كيف ترك يسجد اربع سجدة  
ويجلس جلسة مستحقة ولو تركها تفسد صلوته ثم يصلي ركعة ويقعد ويتشهد ثم يقوم ويصلي اخرى  
ويتشهد ويسلم ويسجد سجدة تي السهو وان ترك خمس سجدة يسجد ثلثاً ولا يقعد بعد هاتين ركعتين  
ويقعد بين الركعتين احتياطاً وان ترك ستاً يسجد تسعين ثم لا يقعد ثم يصلي ركعتين ثم يقعد ثم يصلي  
ركعة \* وان ترك سبعاً يسجد سجدة وصلّى ثلث ركعات قالوا هذا اذا نوى بالسجدة الركعة التي قبلها  
بالسجدة وان سجد بغيرية ما هيانم تذكر يأتي بسجدة من وينوي باحد بهما ما عليه حتى تلحق  
احدهما بالركعة الاولى والثانية بالركعة الثانية فصا مصلين ركعتين ثم اذا أصلى ثلثاً وتشهد في الثانية  
من الثلث ثم يصلّي الرابعة جازت صلوته \* ولو ترك ثمانى سجدة يسجد تسعين ويصلّي ثلث ركعات  
ولو صلى الفجر ثلث ركعات ولم يقعد في الثانية واقعد وترك سجدة وهو لا يعلم كيف ترك فسدت صلوته  
ولو ترك سجدة من ففيه قولان والاصح انها تفسد وكذلك لو ترك ثلث سجدة ولو ترك اربعاً

لا تقصد ويسجد سجدتين ثم يقعد ثم يصلي ركعة \* ولو صلى الظهر خمسا وترك سجدة واحدة  
وكذا لو ترك سجدتين في الاصح او ترك ثلثا او ربا او خمسا ولو ترك سائلا لم تقصد وهو كمن  
صلى الظهر اربعا وترك اربع سجعات كما مر ولو ترك سبعا لم تقصد ويسجد ثلث سجعات ويصلي  
ركعتين ولو ترك ثمانى سجعات سجد سجدتين ويصلي ثلث ركعات كذا في محيط السرخسى \*  
وان ترك تسع سجعات يسجد سجدة ثم يصلي ركعة ثم يقعد وهذه القعدة سنة ثم يصلي ركعتين  
ويقعد مستحفا وان ترك منها عشر سجعات يسجد سجدتين ثم يصلي ثلث ركعات ويسجد للسجدة هكذا  
في الظهيرية \* ولو صلى المغرب اربعا تقصد صلواته ولو ترك سجدتين فيه قولان وكذلك لو ترك  
ثلثا او اربعا ولو ترك خمسا لا تقصد ويسجد ثلث سجعات ويصلي ركعة ولو ترك سبعا  
سجدتين ويصلي ركعتين كما لو صلى المغرب ثلثا وسجد سجدتين كذا في محيط السرخسى \*

### \* كتاب الزكاة \*

وفيه ثمانية ابواب \* الباب الاول في تفسيرها وصفتها وشراؤها اما تفسيرها فهي تملك المال  
من فقير مسلم غير هاشمى ولا مولا بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى هذا  
في الشرع كذا في التبيين \* واما وصفها فهي فريضة محكمة يكفر جاهدا ويقتل مانعا هكذا  
في محيط السرخسى \* وتجب على الفور عند تمام الحول حتى يأنم بتأخير من غير عذر  
وفي رواية الرازى على التراخي حتى يأنم عند الموت والاول اصح كذا في التهذيب \*  
واما شرط اداؤها فنية مقارنة للاداء او لعزل ما وجب هكذا في الكنز \* فاذا نوى ان يؤدى  
الزكاة ولم يعزل شيئا فجعل يتصدق شيئا فشيئا الى آخر السنة ولم يحضره النية لم يجز عن الزكاة كذا  
في التبيين \* اذا كان في وقت التصديق محال لو سئل عما اذا تؤدى يمكنه ان يجيب من غير فكرة  
فذلك يكون نية منه ولو قال ماتصدقت الى آخر السنة فتدبوت عن الزكاة لم يجز كذا في السراجية \*  
اذا وكل في اداء الزكاة اجزته النية عند الدفع الى الوكيل فان لم ينو عند التوكيل ونوى  
عند دفع الوكيل جاز كذا في الجوهرة النيرة \* وتعتبر نية الموكل في الزكاة دون الوكيل كذا  
في معراج الدراية \* فلو دفع الزكاة الى رجل وامره ان يدفع الى الفقراء دفع ولم ينو عند الدفع  
جاز ولو دفعها الى الذمى ليدفعها الى الفقراء جاز لوجود النية من الامر هكذا في محيط السرخسى \*  
فان تجد للموكل نية اخرى بعد الدفع الى الوكيل قبل دفع الوكيل الى الفقير كان عانا نوى اخيرا

حتى لو دفع اليه دراهم يتصدق بها من زكوة ماله فلم يدفع المأموه حتى يتوصل الامر  
 ان يكون من نذره وقعت من ذلك كذا في السراج الوهاج \* ولو قال ان دخلت هذه الدار  
 فلله على ان اتصدق بهذه المأية فدخل وهو بنوى عند الدخول ان يتصدق بها  
 عن الزكوة لم يجزه عن الزكوة كذا في محيط السرخسي \* واذا هلك الوديعة  
 عند المودع فدفع القيمة الي صاحبها وهو فقير لدفع الخصومة يريد به الزكوة لاجزه كذا  
 في فتاوى قاضي خان في فصل اداء الزكوة \* واذا دفع الى الفقير بلانية ثم نواه من الزكوة  
 فان كان المال قائما في يد الفقير اجزاء والا فلا كذا في معراج الدراية والزاهدى  
 والبحر الرائق والعيني شرح الهداية \* زجل ادنى زكوة غيره من مال ذلك الغير فاجازه  
 المالك فان كان المال قائما في يد الفقير جاز والا فلا كذا في السراجية \* ومن تصدق بصنيع نصابه  
 ولا ينوى الزكوة سقط فرضها عنه وهذا استخصان كذا في الزاهدى \* ولا فرق بين ان ينوى النفل  
 او لم تحضره النية \* ولو دفع جميع النصاب الى الفقير ينوى به من النذر او واجب آخر يقع مما نوى  
 ويضمن قدر الواجب \* ولو وهب بعض النصاب من الفقير يسقط عنه زكوة المودع عند محمد رح  
 كذا في التبيين \* ومن ابى حنيقة رح مثله وهو الاشبه كذا في الزاهدى \* ولو كان له دين  
 على فقير فابزأ عنه سقط عنه زكوة نوى به من الزكوة اولالا انه كالهلاك ولو ابرأه من البعض  
 سقط زكوة ذلك البعض لما قلنا وزكوة الباقي لا تسقط ولو نوى به الاداء من الباقي كذا في التبيين \*  
 ولو كان من عليه الدين غنيا فوجهه منه بعد الحول ففي رواية الجامع يضمن قدر الزكوة وهو الاصح  
 هكذا في محيط السرخسي \* ولو امر فقير بقبض دين له على آخر ونواه من زكوة مبن عنده  
 جاز كذا في البحر الرائق \* ولو وهب دينه من فقير ونوى زكوة دين آخر له على رجل  
 آخر ونوى زكوة مبن له لم يجز كذا في الكافي \* واداء العين من العين ومن الدين جائز  
 واداء الدين من العين وعن دين يقبض لاجوز واداء الدين من دين لا يقبض يجوز كذا  
 في محيط السرخسي \* اذا اراد الرجل اداء الزكوة الواجبة قالوا الافضل الاعلان والاطهار  
 وفي الطواعات الافضل هو الاخفاء والاسرار كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن اعطى مسكينا  
 دراهم وسماها هبة او قرضا ونوى الزكوة فانها تجزى به وهو الاصح هكذا في البحر الرائق ناقلا  
 عن المبتغى والفتية \* واما غرط وجوبها فمنها الحرية حتى لا تنصب الزكوة على العبد وان كان مأذونا

في التجار وكذا المدبر والمالك \* ولما المستعير فحكمه حكم المالك بقوله في حقه **فإنه يبيع الله**  
**كذا في البدائع \* ومنها الاسلام حتى لا تجب على الكافر كذا في البدائع \* ثم الاسلام كملو شرط البلوغ**  
**شرط لبقاء الزكاة** منذ فاتحتى لوارته بعد وجوبها سقطت كما في الموت فلو بقي على ارتداد سنين بقده  
 اسلامه لا تجب عليه شيء لتلك السنين كذا في معراج الدراية \* قال الصيرفي فيما اذا اسلم الكافر  
 في دار الحرب واقام سنين هناك ثم خرج اليه لم يكن للامام الاخذ منه لانه لم يكن في ولايته  
 وهل تجب عليه الزكاة حتى يفتي بالدفع ان كان علم بالوجوب وجبت عليه ويفتي بالدفع  
 وان لم يعلم لا تجب عليه ولا يفتي بالدفع بخلاف الذي اذا اسلم في دارنا فانه تجب عليه الزكاة  
 علم اولم يعلم كذا في السراج الوهاج \* ومنها العقل والبلوغ فليس الزكاة على صبي ومجنون  
 اذا وجد منه الجنون في السنة كلها كذا في الجوهرة النيرة \* فلو افاق في جزء من السنة بعد  
 ملك النصاب في اولها وآخرها قل ذلك او كثر يلزمه الزكاة كذا في العيني شرح الهداية \*  
 وهو ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* قال صدر الاسلام ابو اليسر وهو الاصح كذا في شرح الثقات  
 للشيخ ابي المكارم \* هذا في الجنون المأزى بان جئ بعد البلوغ اما في الاصل بان بلغ  
 مجنوناً فعند ابي حنيفة رحمه الله يعتبر ابتداء الحول من وقت الاقامة كذا في الكافي \*  
 وكذا الصبي اذا بلغ يعتبر ابتداء الحول من وقت بلوغه هكذا في التبيين \* وتجب على الممغن عليه  
 وان استوجب الاغناء حولا كاملا كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها كون المال نصابا  
 فلا تجب في اقل منه هكذا في العيني شرح الكنز \* رجل ادلى خمسة من المائتين بعد الحول  
 الى الفقير او الى الوكيل لاجل الزكاة ثم ظهر فيها درهم ستوة لم يكن تلك الخمسة  
 زكاة لنقصان النصاب \* واذا اراد ان يسترد الخمسة من الفقير ليس له ذلك وله ان يسترد  
 من الوكيل ان لم يتصدق بها كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها الملك التام وهو ما اجتمع  
 فيه الملك واليد وما اذا وجد الملك دون اليد كالصداق قبل القبض او وجد اليد دون  
 الملك كملك المالك والمديون لا يجب فيه الزكاة كذا في السراج الوهاج \* واما المبيع  
 قبل القبض قيل لا يكون نصابا والصحيح انه يكون نصابا كذا في محيط الرخسى \* ولا تجب  
 على المولى في عبده المعد للتجارة اذا ابق كذا في شرح المجمع لابن الملك \* ولا على الزوج  
 لو خالها على الف ولم يقبضها سنين كذا في المضمرات \* ولا على الرهن اذا كان الرهن

في يدا لمرتهن هكذا في البحر الرائق \* واما العبد المأذون ان كان عليه دين يخط بكسبه فلا زكوة فيه على احد بالاتفاق وان لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى زكوة اذا تم الحول كذا في معراج الدراية \* قيل ينبغي ان يلزمه الاداء قبل الاخذ والصحيح انه لا يلزمه الاداء قبل الاخذ كذا في محيط السرخسى \* وعلى ابن السبيل زكوة ماله لانه قادر على التصرف بنائبه كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة \* ومنها فراغ المال من حاجته الاصلية فليس في دور السكنى وثلب البدن واثاث المنازل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وسلاح الاستعمال زكوة وكذا اطعام اهله وما يتجمل به من الاواني اذ لم يكن من الذهب والفضة وكذا الجوهر واللؤلؤ والياقوت والبلخش والزمرد ونحوها اذ لم يكن للتجارة وكذا لو اشترى فلوسا للنفقة كذا في العيني شرح الهداية \* وكذا كتب العلم ان كان من اهله وآلات المحترفين كذا في السراج الوهاج \* هذا في آلات التي يتتبع بنفسها ولا يبقى اثرها في المعول واما اذا كان يبقى اثرها في المعول كما لو اشترى الصباغ عصفا او زعفرانا ليصبغ ثياب الناس باجر وحال عليه الحول كان عليه الزكوة اذ بلغ نصابا وكذا كل من اتباع عينا يعمل به ويبقى اثره في المعول كالنقص والدهن لدبغ الجلود فحال عليه الحول كان عليه الزكوة وان لم يبق لذلك العين اثر في المعول كالصابون والحرير لا زكوة فيه كذا في الكفاية \* ومنها الفراغ من الدين قال اصحابنا رحمهم الله كل دين له مطالب من جهة العباد يمنع وجوب الزكوة سواء كان الدين للدين للعباد كالقرض ومن المبيع وضمان المتلفات واراض الجراحة وسواء كان الدين من النقود او المكيل او الموزون او الثياب او الحيوان وجب بخلع او صلح من دم معد وهو حال او مؤجل والله تعالى كدين الزكوة فان كان زكوة سائمة يمنع وجوب الزكوة بخلاف بين اصحابنا رحمهم الله سواء كان ذلك في العين بان كان العين قائما وفي الذمة باستهلاك النصاب \* وان كان زكوة الاثمان وزكوة عروض التجارة ففيها خلاف بين اصحابنا فمن ادعى حنيفة ومحمد رحمهما الله الجواب فيه كالجواب في السوائم ولو كان الدين خراج ارض يمنع وجوب الزكوة بقدره وهذا اذا كان خراجا يؤخذ بحق وكان تمام الحول بعد ادراك الغلق وما اذا كان قبل ادراكها فلا وما يؤخذ بغير حق لا يمنع وجوب الزكوة مالم يؤخذ منه قبل الحول وكذلك الارض العشرية اذا اخرجت طعاما واستهلكه ضمن مثله دينافي الذمة وذلك قبل تمام الحول على الدراهم

ثم تم الحول على الدراهم فليس عليه الزكاة هكذا في التاتارخانية \* وكذلك المهر يمنع موجلا  
كان او معجلا لانه مطالب به كذا في محيط السرخسى \* وهو الصحيح على ظاهر المذهب \*  
وذكر البزدوى في شرح الجامع الكبير قال مشائخنا رحمهم الله في رجل عليه مهر مؤجل لأمه  
وهو لا يريد اداءه لا يجعل ما بها من الزكاة لعدم المطالبة في العادة وانه حسن ايضا هكذا  
في جواهر الفتاوى \* واما نفقات الزوجات فمالهم تصدينا اما بغرض القاضي او بالتراضي  
لا تمنع ونسقط اذا لم يوجد قضاء القاضي او التراضي وكذا نفقة المحارم اذا فرضها القاضي  
في مدة قصيرة نحو ما دون الشهر وما اذا كانت المدة طويلة فلا تصدينا بل تسقط كذا في البدائع \*  
وهذا كله اذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة اما اذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة  
لم تسقط الزكاة هكذا في البجوة النيرة \* واما الدين المعترض في خلال الحول ذكر في العيون  
ان عند محمد رحمه الله يمنع وجوب الزكاة وعند ابى يوسف رحمه الله لا يمنع كذا  
في محيط السرخسى \* رجل له عبد للتجارة وعلى العبد دين لا يجب عليه زكاة العبد بقدر الدين \*  
رجل له على رجل الف درهم دين وكفل بهما رجل بامر المديون او بغير امره ولكل واحد  
من الاميل والكنيل الف درهم فقال الحول على مالهما لازكاة على واحد منهما \*  
ولو اغتصب رجل الفاه من رجل فجاء آخر واغصب الالف من الغاصب واستهلكها ولكل واحد  
منهما الف فقال الحول على مال الغاصبين كان على الغاصب الاول زكاة الفه ولا زكاة  
على الغاصب الثاني هكذا في فتاوى قاضى خان \* رجل له الف درهم وعليه الف درهم وله  
دار وخادم لغير التجارة وقيمتها عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لان الدين مصروف الى المال الذى  
في يده فانه فاضل عن حاجته معد للقلب والتصرف فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم  
مشغولة بحاجته فلا يصرف الدين اليه وملك الدار والخادم لا يحرم عليه اخذ الصدقة لانه  
لا يزيل حاجته بل يزيد فيها وهو معنى قول الحسن البصرى ان الصدقة كانت تحل للرجل  
وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف ذلك قال يكون له الدار والخادم والسلاح كانوا ينفون  
عن بيع ذلك ومن هذا قال مشائخنا رحمهم الله ان الفقيه اذا كان يملك من الكتب ما يساوى  
مالا عظيما ولكنه محتاج اليها لحل له اخذ الصدقة الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوى مائتى درهم  
هكذا في شرح المبسوط للامام السرخسى \* والفاضل عن حاجته من كل تصنيف نسختان

وقبل ثلث والمضطر الأول هكذا في فتح القدير \* وإذا سخط الدين كان أبر الدائن من عليه الدين  
اعتبر ابتداء الحول من حين سقوطه وعند مصدر حجب الزكاة عند تمام الحول الأول كذا  
في فتح القدير \* وهكذا في الكافي \* وكل دين لا مطالب له من جهة العباد كديون الله تعالى  
من النذور والكفارات وصدقة الفطر وجوب الحج لا يمنع كذا في محيط السرخسي \*  
و ضمان اللقطة لا يمنع وكذا ضمان الدرك قبل الاستحقاق لا يمنع كذا في التاتارخانية \*  
وقالوا في من ضمن الدرك فاستحق المبيع انه ان كان في الحول ينع وان استحق بعد الحول لا يمنع  
هكذا في البدائع \* وان كان له نصب كما اذا كان له دراهم ودنانير ومروض التجارة وسوائم  
وعليه دين صرف الدين الى الدراهم والدنانير اولافان فضل منهما صرف الى العروض  
فان فضل منها غالى السوائم فان كانت السوائم اجناسا مختلفة صرف الى اهلها زكاة  
وان استوت فيها صرف الى ايما شاء هكذا في التبيين \* وهذا اذا حضر المصدق فان لم يحضره  
فالتجار لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من السائمة لان في حق  
صاحب المال هما سواء وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية ان يأخذ من السائمة  
دون الدراهم فلهذا صرف الدين الى الدراهم واخذ الزكاة من السائمة كذا في شرح المبسوط  
للإمام السرخسي \* لهما ثلثان ووصيف ونزوح على مثله واستقرض بر الحاجة وبقي لا نجب  
لان الدين صرف الى التقود والمال الفارغ وقال زفرنجي صرف الدين الى الجنس كذا  
في الكافي \* ومنها كون النصاب ناصبا حقيقة بالنوال والناسل والتجارة وتقدر بان يتمكن من الاستملاء  
يكون المال في يده اوفى يد نائبه وينقسم كل واحد منهما الى قسمين خلقي وفلعي هكذا في التبيين \*  
فالخلقي الذهب والفضة لانهما لا يصلحان للانتفاع بهما بينهما في دفع السوائم الاصلية فتجب الزكاة  
فيهما نوى التجارة اولم ينو املا ونوى الثقة \* والفلعي ما سواه وما يكون الاستملاء فيه بنية التجارة  
او الامامة \* ونية التجارة والامامة لا تعتبر ما لم تنصل بفعل التجارة او الامامة \* ثم نية التجارة  
قد يكون صريحا وقد يكون دلالة فالصرح ان ينوي عند عقد التجارة ان يكون المملوك للتجارة  
سواء كان ذلك العقد شراء او اجارة وسواء كان ذلك الثمن من التقود او العروض \* وما الدلالة  
فهى ان يشتري عبدا من الاعيان بعروض التجارة او يؤجر دارة التي للتجارة بعرض من العروض  
فتصير للتجارة وان لم ينو للتجارة صريحا لكن ذكر في البدائع الاختلاف في بدل منافع من

معدة للتجارة ففي كتاب الزكاة من الاصل انه للتجارة بلانية \* وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية فكان في المستقر وايتان ومشائخ بلخ كانوا يصححون رواية الجامع \* وما ملكه بغيره ليس فيه مبادله اصلا كالهبته والوصية والصدقة او ملكه بعقد هو مبادلة مال بغير مال كالمهر وبدل الخلع والصلح من دم العدو وبدل العتق فانه لا يصح فيه نية التجارة وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* ولو ورثه فتوى للتجارة لا يكون لها كذا في التبيين \* وفي السائمة ومال التجارة ان نوى الورثة الاسامة او التجارة بعد الموت نجب وان لم ينو اقبل نجب وقيل لا تجب كذا في محيط السرخسي \* ومن اشترى جارية للتجارة ونواها للخدمة بطلت عنها الزكاة كذا في الزاهدى \* ويشترط ان يتمكن من الاستماء بكون المال في يده او دنائه فان لم يتمكن من الاستماء فلا يكون زكاة عليه وذلك مثل مال الضمار كذا في التبيين \* وهو كل ما بقي اصله في ملكه ولكن زال من يده واللاذرجي هو \* في الغالب كذا في المحيط \* ومن مال الضمار الدين المبحود والمقصوب اذا لم يكن عليهما بيعة فان كانت عليهما بيعة وجبت الزكاة الا في غصب السائمة فانه ليس على صاحبها الزكاة وان كان الغاصب مقرا \* ومنه المفقود والآبق والمأخوذ مصادرة والساقط في المهر والمدفون في الصمراء المنسى مكانه \* واما المدفون في حرز لود او رهوة اذا نسبه فليس منه كذا في البحر الرائق \* وان كان مدفونا في ارضه او كرمه قبل نجب الزكاة لان حفر جميع الارض المملوكة له ممكن وقيل لا تجب لان حفر جميعها متعسر بخلاف البيت والدار حتى لو كانت الدار عظيمة لا ينعقد نصا بها \* وان كان الدين على جاحد وعليه بيعة فبرعادة قيل لا تجب والصحيح انها تجب كذا في الكافي \* والدين المبحود اذا لم يكن عليه بيعة ثم صارت له بعد سنين بان اقر عند الناس لا يجب عليه الزكاة هكذا في التبيين \* وان كان القاضى عالما بالدين فعليه زكاة ما مضى \* وفي مقربه نجب مطلقا سواء كان مليا او معسرا او مفلما كذا في الكافي \* وان كان الدين على مفلس فله القاضى فوصل اليه بعد سنين كان عليه زكاة ما مضى في قول ابي حنيفة واي يوسف رحمهما الله كذا في الجامع الصغير لقاضى خان \* وان كان المدين يقر في السر ويحسد في العلانية لم يكن نصا بها وان كان مقرا فلما قدمه الى القاضى جمده وقامت عليه البيعة ومضى زمان في تعديل اليهود ثم عدلوا سقطت عنه الزكاة من يوم جمده عند القاضى الى ان عدل اليهود كذا في فتاوى قاضى خان \* ولو هرب فريبه وهو يقر على طلبه او التوكيل



بذلك فعليه الزكوة وإن لم يقدر فلا زكوة عليه كذا في محيط السرخسى \* وأما سائر الديون المقر بها فهي على ثلث مراتب عند البيهقي رحمه الله ضعيف وهو كل دين ملكه بغير ضلع لا بدلا من شيء نحو الميراث أو بفعله لا بدلا من شيء كالوصية أو بفعله بدلا عما ليس بمال كالمهر وبدل الخلع وأصلح من دم العمد والدية وبدل الكفاية لا زكوة فيه عنده حتى يقبض نصبا ويحول عليه الحول \* ووسطو هو ما يجب بدلا من مال ليس للتجارة كعبادة الخدمه وثياب البدلة إذا قبض مائتين زكى لما مضى في رواية الأصل \* وقوى وهو ما يجب بدلا من سلخ التجارة إذا قبض أربعين زكى لما مضى كذا في الزاهدى \* ومنها حولان الحول على المال العبرة في الزكوة للحول القمري كذا في التقيّة \* وإذا كان النصاب كاملا في طرفي الحول فنقصانه فيما بين ذلك لا يسقط الزكوة كذا في الهداية \* ولو استبدل مال التجارة أو النقدين بجنسها أو بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بجنسها أو بغير جنسها ينقطع حكم الحول كذا في محيط السرخسى \* ومن كان له نصاب فاستفاد في أثناء الحول مالا من جنسه ضمه إلى ما له من ذلك سواء كان المستفاد من ثمنه أو لوابي وجه استفادته سواء كان بميراث أو هبة أو غير ذلك \* ولو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الأبل فإنه لا يضم كذا في الجوهرة النيرة \* فان استفاد بعد حولان الحول فإنه لا يضم ويستأنف له حول آخر بلا اتفاق كذا في شرح المطحوى \* ثم انما يضم المستفاد عندنا إلى أصل المال إذا كان الأصل نصبا فاما إذا كان أنل فإنه لا يضم إليه وإن كان يتكامل به النصاب وينعقد الحول عليهما حال وجود النصاب كذا في البدائع \* ولو كان معه نصاب من السائمة وحال عليه الحول فزكاها ثم باعها بدراهم ومعه نصاب من الدراهم قد مضى عليه نصف الحول فعند البيهقي رحمه الله لا يضم إليه ثمن السائمة بل يستأنف حولاً جديداً وعندهما يضمه ويتركها جميعاً وهذا إذا كان ثمن السائمة يبلغ نصبا بانفرادها ما إذا كان لا يبلغ نصبا ضمه بالاجماع كذا في الجوهرة النيرة \* وأما ثمن الطعام المعشور و ثمن العبد الذي أدى صدقة فطرة فإنه يضم إجماعاً \* ولو باع الماشية قبل الحول بدراهم وبماشية ضم الثمن إلى جنسه بالاجماع بان يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية \* وإن جعل الماشية بعد ما زكها طوفة ثم باعها ضم ثمنها إجماعاً كذا في السراج الوهاج \* وإن كان له أرض فادى خراجها ثم باعها ضم ثمنها إلى أصل النصاب كذا في البدائع \* قال أبو حنيفة رح لو أدى زكوة الدراهم

ثم اشترى بها ثمانية وعنده من جنسها ما تمكلم يضمها اليها بدل مال ادبت الزكاة عنه \* ولو ذهب له الف ثم افاد الف قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضاء قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائضة حتى يمضي حول منذ ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع \* رجل له مائتا درهم فحال عليه ثلثة احوال الا يوم ثم افاد خمسة يزكى الحول الاول خمسة لا غير لانه انتقص النصاب في الحول الثاني والثالث يدين الزكاة كذا في محيط السرخسى \* رجل له غنم للتجارة تساوى مائتي درهم فماتت قبل الحول فسلخها وبيع جلد ها حتى بلغ جلد ها نصابا فتم الحول كان عليه الزكاة \* ولو كان له عصير للتجارة فتخمر قبل الحول ثم صار خلا يساوى نصابا فتم الحول لا زكاة فيه قالو الان في الفصل الاول الصوف الذي بقى على ظهر الشاة مقوم فيبقى الحول يقاتلوه في الفصل الثاني هل كل المال يبطل حكم الحول كذا في فتاوى قاضى خان \* ويجوز تعجيل الزكاة بعد ملك النصاب ولا يجوز قبله كذا في الخلاصة \* وانما يجوز التعجيل بثلثة شروط احدها ان يكون الحول منعقدا عليه وقت التعجيل والثاني ان يكون النصاب الذى ادبى منه كاملا في آخر الحول والثالث ان لا يفوت اصله فيما بين ذلك فاذا كان له النصاب من الذهب او الفضة او اموال التجارة اقل من المائتين فبطلت الزكاة ثم كمل النصاب او كانت له مائتا درهم او مروض للتجارة تيمتها مائتا درهم فتصدق بالخمسة من الزكاة وانتقص النصاب حتى حال عليه الحول والنصاب ناقصا وكان النصاب كاملا وقت التعجيل ثم هلك جميع المال صار ما عجل به تطورا هكذا في شرح الطحاوى \* وكما يجوز التعجيل بعد ملك نصاب واحد يجوز عن نصب كثيرة كذا في فتاوى قاضى خان \* فلو كان عنده مائتا درهم فبطلت زكاة الف فان استفاد مالا وبيع حتى صار الفان ثم الحول وعنده الف فان يجوز التعجيل وسقط عنه زكاة الالف وان ثم الحول ولم يستقد شيئا ثم استفاد فالمعجل لا يجزى عن زكوتها فاذا تم الحول من حين الاستفادة كان له ان يزكى كذا في البحر الرائق \* ويجوز التعجيل لاكثر من سنة لوجود السبب كذا في الهداية \* ولو سجل زكاة الفين وله الف فقال ان اصبحت الف اخرى قبل الحول فهمى عنهما والا فهمى عن هذه الالف في السنة الثانية اجزاء \* رجل له اربع مائة درهم فظن ان عنده خمسة ائة فادى زكاة خمسة ائة ثم علم انه ان يحسب الزيادة للسنة الثانية كذا في محيط السرخسى \* رجل له نصابان ذهب وفضة معجل عن احد هما يقع بينهما لان التعيين لقول اتحاد الجنس بدليل انضم

وان هلك احد هاتين الآخر كذا في الكافي \* ولو ملك نصبا من حيوانات مختلفة فعجل زكوة البعض فهلك المودى عنه لا ينع من الباقي كذا في محيط السرخسى \* ولو عجل اداء الزكوة الى فقير ثم ايسر قبل الحول اومات او ارتد جاز ما دفعه من الزكوة كذا في السراج الوهاج \* قال اصحابنا رحمهم الله اذا مات من عليه الزكوة سقط الزكوة بموته كذا في المحيط \*

الباب الثاني في صدقة السوائم وفيه خمسة فصول الفصل الاول في المقدمة تجب الزكوة في ذكورها واناثها ومختلطهما \* والسائمة هي التي تسام في البرارى لقصد الدر والنسل والزيادة في الثمن والسمن حتى لو اسيمت للحمل والركوب لالدر والنسل فلا زكوة فيها كذا في محيط السرخسى \* وكذا لو اسيمت للحم \* ولو اسيمت للتجارة ففيها زكوة التجارة دون السائمة هكذا في البدائع \* فان كانت تسام في بعض السنة وتلف في البعض فان اسيمت في اكثرها فهي سائمة والا فلا كذا في محيط السرخسى \* حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة ولا تجب فيه الزكوة كذا في التبيين \* وان كانت للتجارة فزكوة سائمة اشهر واكثر لم تكن سائمة الا ان ينوي ان يجعلها سائمة بمنزلة عبد التجارة اذا اراد ان يخدمه سنين فيستخدمه فهو التجارة على حاله الا ان ينوي ان يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة كذا في الخلاصة \* وان اراد صاحب السائمة ان يستعملها او يعلفها فلم يفعل حتى حال عليه الحول كان فيها زكوة السائمة كذا في فتاوى قاضخان \* ولو اشترى لها للتجارة ثم جعلها سائمة يعتبر الحول من وقت الجعل كذا في محيط السرخسى \* الفصل الثاني في زكوة الابل \* ليس في اقل من خمس ذود صدقة كذا في الهداية \* ويجب فيما دون خمس وعشرين في كل خمس شاة هكذا في المعنى شرح الكنتز \* والشاة من الغنم ماله سنة وطعنت في الثانية كذا في الجوهرية النبوية \* فاذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض وهي التي طعنت في الثانية الى خمس وثلاثين فاذا كانت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة الى خمس واربعين فاذا كانت ستا واربعين ففيها حقة وهي التي طعنت في الرابعة الى ستين واذا كانت احدى وستين ففيها جذعة وهي التي طعنت في الخامسة الى خمس وسبعين فاذا كانت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون الى تسعين فاذا كانت احدى وتسعين ففيها حقتان الى مائة وعشرين كذا في الهداية \* ثم تجب في كل خمس يزيده على مائة وعشرين شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها حقتان

وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلث حقائق ثم تسبب في شكل خمس يزيد <sup>في</sup> ~~في~~ مائة وخمسين شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلث حقائق وينبت مخاض وفي مائة وسبعة وثمانين ثلث حقائق وبنت لبون وفي مائة وستة وتسعون اربع حقائق الى مائتين هكذا في العيني شرح الكنز \* ان شاء ادلى عن المائتين اربع حقائق عن شكل خمسين حقة وان شاء ادلى خمس بنات لبون عن كل اربعين بنت لبون هكذا في فتاوى قاضيخان \* ثم تستأنف الفريضة ابدأ كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا عندنا \* والنسب والعراة سواء كذا في الهداية \* وادفع السن الذي ينطبق به وجوب الزكوة في الابل البائمة بنت مخاض فصاعدا في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في شرح الطحاوي \* ونسب الصغير والاعمى في العدد ولا يؤخذان في الزكوة \* ولا يأخذ الرئي وهي المربية ولد هار الاكولة التي تمنى للاكل والحامل والفحل وخيار البائمة ويؤخذ من او ساطها هكذا في مسيطر العرسي \* وجب من ولم يوجد دفع اعلى منها واخذ الفضل او دنها ورد الفضل او دفع القيمة الا ان في الوجه الاول للمصدق ان لا يأخذ ويطلب من الواجب اقيمة لانه شراء ولا يبيع على الشراء وفي الوجه الثاني يبيع حتى يجعل قابضا بالخطبة لانه لا يبيع بل هو دفع بالقيمة هكذا في الكافي \* الفصل الثالث في زكوة البقر في اقل من ثلثين من البقر صدقة \* فاذا كانت ثلثين مائة ففيها يبيع او تبعة وهي التي طعت في الثاقبة كذا في الهداية \* ثم ليس في الزيادة شئ حتى يبلغ اربعين كذا في شرح الطحاوي \* وفي اربعين من ايسة وهي التي طعت في الثالثة \* فاذا زادت على الاربعين وجبت في الزيادة بقدر ذلك الى ستين صد ابي حنيفة رحمه الله ففي الواحدة الزائدة ربع مئة وفي الاثنتين نصف مئة وهذا رواية الاصل \* ثم في الستين تبعا او تبعتان كذا في الهداية \* وبعد الستين يعتبر الاربعينات والثلاثينات فيجب في كل اربعين من ايسة وفي كل ثلثين تبعا او تبعة \* ففي سبعين من وتبيع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلثة ابيعة وفي مائة مئة وتبعتان هكذا في شرح الطحاوي \* وان احتمل تقدير المئة والتبعة فهو مختار هكذا في عشرين مثلا ان شاء ادلى ثلث مئتين وان شاء ادلى اربع ابيعة كذا في اللينين \* والجاموس كالبقر وعند الاختلاف يجب من

بعضها إلى بعض لتكميل النصاب ثم تؤخذ الزكوة من أغلبها ان كان بعضها أكثر من بعض وان لم يكن يؤخذ أغلب الأدنى وادنى الأعلى كذا في البحر الرائق \* وفي المنافع المذكور والاشئ في هذا الباب سواء \* وفي الفتاوى العتبية الأفضل في البقران يؤدى من الذكر للتيب ومن الأنثى التبعة كذا في التمار خاتمة \* وادنى السن الذى يتعلق به وجوب الزكوة في البقرتين في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوى \*

الفصل الرابع في زكوة الغنم \* ليس في أقل من أربعين من الغنم السائمة صدقة فاذا كانت أربعين سائمة وحال عليها الحول ففيها شاة إلى مائة وعشرين \* فاذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فاذا زادت ففيها ثلث شياه فاذا بلغت أربع مائة ففيها أربع شياه ثم في كل مائة شاة شاة هكذا وردا لبيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتاب ابى بكر الصديق رضى الله عنه وعليه انعقد الإجماع \* وادنى السن الذى يتعلق به وجوب الزكوة في الغنم هو الثنى وهذا قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في شرح الطحاوى \* والمتولد بين الغنم والطاء يعتبر فيه الأم فان كانت غنما وجبت فيه الزكوة ويكمل به النصاب والا فلا وكذا المتولد بين البقر والأهلى والوحشى كذا في محيط السرخسى \* الفصل الخامس فيما لا تجب فيه الزكوة \* لاشئ في الخيل وهذا عندنا وهو المختار للفتوى الا ان تكون للتجارة كذا في الكافى \* فان كانت للتجارة لمحكمها حكم العروض يعتبران تبلغ قيمتها نصابا مواء كانت سائمة او لوفة كذا في المضمرات \* والحمير والبغال والهدد والكلب المعلم اما تجب فيها الزكوة اذا كانت للتجارة كذا في السراجية \* ليس في الحملان والفصلان والعجائيل صدقة عند ابى حنيفة رحمه الله وهو آخر اقواله وهو قول محمد رحمه الله \* واذا كان فيها واحد من المسان جعل الكل تبعاله في انعقادها نصابا دون تأدية الزكوة كذا في الهداية \* حتى لو كان له اربعون حملا او واحدة مسنة تجب شاة وسط \* فان كانت المسنة وسطا ودونه اخذ وان هلك بعد الحول سقطت الزكوة عندهما وكذا لو كان له خمسون فصلا الا حقة وسطا تجب هي فان هلك نصف الفصلان سقط نصف الحقة وبقي نصفها كذا في الكافى \* ولا يجزئه اخذ واحدة من الصغار كذا في الجوهرة النيرة \* وليس في العوامل والحوامل واللوفى صدقة كذا في الهداية \*

الباب الثالث  
في زكوة الذهب والفضة والعروض \* وفيه فصلان \* الفصل الاول في زكوة الذهب والفضة \*

تجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل عشرين مثقال ذهب نصف مثقال <sup>من الذهب</sup> ~~من الفضة~~ ولم يكن مصوغا ولا غير مصوغ حليا كان للرجال والنساء قبرا كان أو سبيكة كذا في الخلاصة \*  
ويعتبر فيهما ان يكون المودى قدر الواجب وزنا ولا يعتبر فيه القيمة عند التصنيق <sup>من الذهب</sup> ~~من الفضة~~ واني يوسف رح  
حتى لو ادعى عن خمسة دراهم جيا د خمسة زبوا قيمتها اربعة دراهم جيا د جاز عندهما ويكره  
ولو ادعى اربعة جيا د قيمتها خمسة ردية من خمسة ردية لا يجوز \* ولو كان له ابريق فضة وزنه  
مائتان و قيمته لصياغته ثلثمائة ان ادعى من العين يودى ربع عشرة وهو خمسة قيمتها سبعة  
ونصف وان ادعى خمسة قيمتها خمسة جاز ولو ادعى من خلاف جنسه يعتبر القيمة بالاجماع  
كذا في التبيين \* وكذا في حق الوجوب يعتبر ان يبلغ وزنها مائتا بالاولا يعتبر فيه القيمة بالاجماع  
حتى لو كان له ابريق فضة وزنها مائة وخمسون و قيمتها مائتان لا تجب فيها الزكاة كذا  
في العيني شرح الكنز \* وفي البنايع ان كملت المائتان في العدد وتقصت في الوزن لا تجب فيها  
الزكاة وان قل النصفان كذا في التارخاية \* ويعبر في الذهب وزن المناقل وفي الدراهم وزن سبعة \*  
وتفسر بان تزين كل عشرة منها سبع مثاقيل كذا في فتاوى قاضيخان \* والمناقل هو الدينار  
عشرون قيراطا والدراهم اربعة عشور قيراطا والقيراط خمس شعيرات كذا في التبيين \* الدراهم  
اذا كانت مغشوشة فان كان الغالب هو الفضة فهي كالدرهم الخالصة وان غلب الفس  
فليس كالفضة كالستوة في نظر النكاح رابحة او نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت مائتا  
من ادنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فضتها وجبت فيها الزكاة والا فلا  
وان لم يكن اثنا عشر رابحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي  
درهم بان كانت كثيرة ويتخلص من الفس فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه كذا  
في كثير من الكتب \* وحكم الذهب المغشوش كالفضة المغشوشة ولو استويا ففيه اختلاف \*  
واختار في الخفية والخلاصة الوجوب احتياطا كذا في البحر الرائق \* والذهب المخلوط بالفضة  
ان بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وان بلغت الفضة نصاب الفضة  
وجبت فيه زكاة الفضة \* وهذا اذا كانت الفضة غالبية واما اذا كانت مغلوبة فهو كله ذهب لانه  
اعزوا على قيمة كذا في التبيين \* واما الفلوس فلا زكاة فيها اذا لم تكن للتجارة وان كانت للتجارة  
فان بلغت مائتين وجبت الزكاة كذا في المحيط \* وليس في الزيادة على مائتي درهم

وعشرين مثقالاً زكاة في قول أبي حنيفة رح هلم تبلغ الزيادة أربعين درهماً أو ثلث مائة مثقال كذا  
 في فتاوى قلبي خان \* ثم في كل أربعين درهماً درهم وفي كل أربعة مثاقيل قيراطان هكذا  
 في الهداية \* وتضم قيمة العروض إلى الثمنين والذهب إلى الغضة قيمة كذا في الصكوك \*  
 حتى لو ملك مائة درهم وخمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنده خلافاً لهما ولو ملك مائة  
 درهم وعشرة دنانير أو مائة وخمسين درهماً وخمسة دنانير أو خمسة عشر ديناراً وخمسين درهماً  
 تضم أجمعاً كذا في الصكافى \* ولو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم  
 تجب الزكاة عندهما وعند أبي حنيفة رح اختلفوا فيه والصحيح أنه تجب كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو فضل من النصابين أقل من أربعة مثاقيل وأقل من أربعين درهماً فله تضم إحدى الزادتين  
 التي للآخرى حتى يتم أربعين درهماً أو أربعة مثاقيل ذهب كذا في المضمرات \* ولو ضم أحد النصابين  
 إلى الآخر بقي يود على كل من الذهب أو من الغضة لا بأس به لكن يجب أن يكون التقويم بما هو  
 انفع للفقراء قدر أوروأجأو الأفيو دى من كل واحد مع عشرة مثقال كذا في محيط السرخسي \*  
 الفصل الثاني في العروض \* الزكاة واجبة في عروض التجارة كائنة ما كانت  
 إذا بلغت قيمتها نصاباً من الورق والذهب كذا في الهداية \* ويقوم بالمضروبة كذا  
 في النسيب \* ويأخذ القيمة عند حلول الحول بعد أن تكون قيمتها في ابتداء الحول مائتي درهم  
 من الدراهم الغالب عليه الغضة كذا في المضمرات \* ثم في تقويم عروض التجارة للتخير  
 يقوم بأيها شاء من الدراهم أو الدنانير إذا كانت لا تبلغ بأحد هاتين نصاباً فعين للتقويم  
 بما يبلغ نصاباً هكذا في الصر الرائق \* إذا كان له مائتا قفيز حنطة للتجارة تساوى مائتي درهم  
 فتم الحول ثم زاد السعر وانتقص فإن أدى من مئتي درهم خمسة اقفزة وإن أدى القيمة  
 يعتبر قيمتها يوم الوجوب لأن الواجب أحدهما ولهذا يجبر المصدق على قبوله وعندهما  
 يوم الأداء وكذلك كل مكيل أو موزون أو معدود وإن كان الزيادة في الذات بأن ذهبت وطوبته  
 تعتبر القيمة يوم الوجوب أجمعاً لأن المستقل بعد الحول لا يضم وإن كان النقصان ذاتاً بأن إهتلت  
 تعتبر يوم الأداء عندهم كذا في الباقي \* ويقومها المالك في البلد الذي فيه المال حتى لو بعث  
 عبداً للتجارة إلى بلد آخر فحال الحول يعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مغازة يعتبر قيمته  
 في أقرب الأمصار إلى ذلك الموضع كذا في فتح القديرة فاعلم في الفتاوى \* ويضم بعض العروض

التي بعض وان اختلف اجناسها \* واما البواقي والآلي والحوار فلا زكاة فيها وان كان لها حظا  
الا ان تكون للتجارة كذا في الجوهر النيرة \* ولو اشترى قدورا من صغرى مسكها ويواجر لا تجب  
فيها الزكاة كما لا تجب في بيوت الغلة ولو دخل من أرضه حقله تبلغ قيمته قيمة نصاب ونوى ان يمسكها  
او يبيعها فامسكها حولا لا تجب فيه الزكاة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو ان نخلها اشترى دواب  
او يبيعها فاشترى جلاجل او مقادير او رافع فان كان مع هذه الاشياء مع الدواب ففيها الزكاة  
وان كانت هذه لحفظ الدواب بها فلا زكاة فيها كذا في الذخيرة \* وكذلك العطار لو اشترى  
القوارير \* ولو اشترى جوالق ليؤجرها من الناس فلا زكاة فيها لانه اشترىها للغة لا للمبايعة  
كذا في محيط السرخسي \* والخباز اذا اشترى حطبا او ملحلاجل للخبز فلا زكاة فيه واذا اشترى  
سمسا يجعل على وجه الخبز ففيه الزكاة كذا في الذخيرة \* مضارب ابتاع عبدا او ثوبه  
وحمولته زكمت الكل بخلاف رب المال حيث لا يزكى الثوب والحملولة لانه يملك الشراء لغير التجارة  
كذا في الكافي \* ولو اشترى المضارب طعاما للفقراء عبيد التجارة وحال عليه الحول وجبت  
فيه الزكاة \* والهالك لو اشترى طعاما للفقراء عبيد التجارة ولا تجب فيه الزكاة كذا في محيط السرخسي \*  
المال الذي يجلب فيه الزكاة ان ادخل زكوة من خلاف جنسه ادخل قدر قيمة الواجب اجماعا \*  
وكذا اذا ادخل زكوة من جنسه وكان مما لا يجري فيه الربو او اما اذا ادخل من جنسه وكان ربويا  
فاو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يعتبران القدر لا القيمة هكذا في شرح الطحاوي \*

مسائل شتى \* ولو شك رجل في الزكاة فلم يدرك زكته او لم يرك فانه بعيدا كذا  
في المحيط والسراجية والبحر الرائق ناقلا من الوافعات \* الزكاة عند ابي حنيفة قوامي يوسف رحمهما الله  
في النصاب دون الغنوي لو هلك الغنوي بقي النصاب بقي كل الواجب لان الغنوي للنصاب  
ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله يصرف الهالك بعد الغنوي الى النصاب الاخير ثم الى الذي يليه الى  
ان ينتهي \* وان هلك المال بعد وجوب الزكاة سقطت الزكاة وفي هلاك البعض يسقط بقدره  
هكذا في الهداية \* ولو استهلك النصاب لا يسقط هكذا في السراجية \* واستبدال مال التجارة  
بمال التجارة ليس استهلاكا بل خلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا انه اذا احتاج فيه  
بما لا يتقارب الناس في مثله فانه يضمن زكاة قدر المعايضة \* واذا اض النصاب بعد الحول ليس  
باستهلاك وان نوى المال على المستقرض كذا في البحر الرائق \* وان حبس السائمة



من العلف والماء حتى هلكت غنيل فلو استهلكه فيض من قبل لا يضمن \* ولو زال ملك النصاب بعد الحول بغير عوض كالهبة أو بعوض ليس بمال كالأهوار وليس بمال الزكوة كصيد الخدمة صار مستهلكا ضامنا قدر الزكوة بقى العوض في يده أو لم يبق \* ولورجع في الهبة بقضاء وقضى زال الضمان وكذا بغير قضاء على الأصح كذا في الزاهدي \* ويؤخذ من سائمة بنى تغلب ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولا يؤخذ من فقراءهم ولا من موالهم إلا الجزية كذا في محيط السرخسي \* وليس على الصبي من بنى تغلب في سائمته شيء وعلى المرأة ما على الرجل منهم كذا في الهداية \* قال في الكتاب لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق كذا في فتاوى قاضي خان \* فإذا كان لرجل ثمانون شاة نجب فيها شاة ولا يفرق كانها لرجلين فيؤخذ شاتان وإن كان لرجلين وجهت شاتان ولا يجمع كانها لرجل واحد فيؤخذ شاة واحدة هكذا في محيط السرخسي \* الضليلان في المواشي كغير الضلطين فان كان نصيب كل واحد منهما يبلغ نصابا وجبت الزكوة والأفلاسوا كان شركتهما عانا أو معاوضة أو حركة ملك بالارث أو غيره من أسباب الملك وسواء كانت في مرعى واحد أو في مراعى مختلفة فان كان نصيب أحد هما يبلغ نصابا ونصيب الآخر لا يبلغ نصابا وجبت الزكوة على الذي يبلغ نصيبه نصابا دون الآخر وان كان أحدهما ممن يجب عليه الزكوة دون الآخر فأنجب على من يجب عليه إذا بلغ نصيبه نصابا ولو كان بينه وبين ثمانية رجلا ثمانون شاة كل شاة بينه وبين رجل على حدة فصار له من كل شاة نصفها حتى صار له أربعون شاة فعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا شيء عليه وهكذا إذا كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة كذا في السراج الوهاج \* وما كان بين الضلطين يتراجعا بالسوية فإذا كان بين الرجلين أحدهما وستون من الإبل لأحد هما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فآخذ المصدق منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل واحد يرجع على شريكه بحصة ما آخذ السامي من ملكه زكوة شريكه هكذا في فتاوى قاضيخان \* الرجل إذا كان له سوائم فجاءه المصدق يريد أخذ الصدقة فقال ليس هي لي فالتقول قوله مع اليمين كذا في شرح الطحاوي \* ولو طلب الإمام الزكوة فممنعه حتى هلك المال لا يضمن وهو الصحيح وعليه عامتهم كذا في التبيين \* وإذا أخذ الخوارج الخراج ومدة السوائم لا يتن على عليهم كذا في الهداية \* وفي النخعة الواجب في الإبل الألوثة حتى لا يجوز سوى الإناث ولا يجوز الذكور إلا بطريق القيمة كذا في التاتارخانية \* ويؤخذ من زكوة الغنم الذكور

والاثاث لان اسم الشاة يتظمهما بخلاف الابل لان الاسم خاص وهو بنت مخاض وبنت لبون **في السراج الوهاج** \* ويجوز دفع القيمة في الزكوة صدقاً وكذا في الكفارات وصدقة الفطر والعشروا **الذبح** كذا في الهداية \* فلو ادعى ثلث شياء سمان من اربع وسط او بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز كذا في فتح القدير \* واذا كانت لرجل مائتا قفيز حقة قيمتها مائتا درهم فصاحبها بالخيار ان شاء ادعى زكوتها من العين وهي خمسة اقفة حقة وان شاء ادعى زكوتها من القيمة كذا في شرح الطحاوى \* اذا باع السائمة فان كان المصدق حاضر فهو بالخيار ان شاء اخذ قيمة الواجب من البائع وتم البيع في الكل وان شاء اخذ الواجب من العين المشترقة وبطل البيع في القدر المأخوذ وان لم يكن حاضر وقت البيع وحضر بعد التفريق من المجلس فله لا يأخذ من المشتري وانما يأخذ قيمة الواجب من البائع \* ولو باع طعاما وجب فيه العشر فالمصدق بالخيار ان شاء اخذ من البائع وان شاء اخذ من المشتري سواء حضر قبل الافتراق او بعده كذا في البصر الرائق وشرح الطحاوى \* رجل آجر لرضه ثلث سنين كل سنة ثلثمائة درهم فحين مضى ثمانية اشهر ملك مائتي درهم فينقذ عليه الحول فاذا مضى حول بعد ذلك فعليه زكوة خمسمائة فلزم مضى حول بعد ذلك يزكى ثمانى مائة لا ما وجب عليه من زكوة خمسمائة \* رجل له الف درهم لا مال له في غيرها استأجر بها دارا عشر سنين لكل سنة مائة فدفع الالف ولم يسكنها حتى مضت السنون والدار في يد الاجري يزكى الاجرى في السنة الاولى من تسعمائة وفي الثانية من ثمانى مائة الا زكوة السنة الاولى ثم يسقط لكل سنة زكوة مائة اخرى وما وجب عليه بالسنين الماضية ولا زكوة على المستأجر في السنة الاولى والثانية بنقصان نصابه في الاولى وعدم تمامه في الثانية ويزكى في الثالثة ثلثمائة ثم يزكى لكل سنة مائة اخرى وما استفاد قبلها الا انه يرفع عنه زكوة السنين الماضية \* ولو كان آجر الدار بجارة للتجارة قيمتها الف والمستأجر يحالها فلا زكوة على الآجر لان عين التجارة صارت مستحقة والاستحقاق بمنزلة الهلاك وعلى المستأجر زكوة كما وصفنا \* ولو كان الاجرة مكبلا او موزنا بغير عينه فهو بمنزلة الدراهم وان كان بعينه فهو بمنزلة التجارية ولو سلم الدار ولم يقبض الاجرة ينقلب فيصير حكم المستأجر حكم المؤجر وحكم المؤجر حكم المستأجر كذا في محيط السرخسى \* رجل اشترى عبد للتجارة يساوى مائتي درهم بمائتين ونقد الثمن ولم يقبض العبد حتى حال الحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكوة المائتين وكذلك على المشتري

وان كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين ولا زكاة على المشتري كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* باغ مبد الخدمة بالف فحال الحول على الثمن فزديعيب بقضاء  
 اورضاء زكمتي الثمن ولو باع بعرض للتجارة فرد يعيب بعد حول بقضاء لم يزك البائع العرض  
 والعبد ولم يزك المشتري العرض وزكمتي البائع العرض ان رد بلا قضاء لانه كالبيع الجديد  
 وان نوى الخدمة ضمن زكاة العرض لانه استهلك كذا في الكافي \* ولو اخر زكاة المال  
 حتى مرض بموتى سرامن الورثة وان لم يكن عنده مال واراد ان يستقرض لاداء الزكاة  
 فان كان في اكبر رأيه انه اذا استقرض وادى الزكاة واجتهد لقضاء دينه بقدر على ذلك  
 كان الافضل له ان يستقرض فان استقرض وادى ولم يقدر على قضاء الدين حتى مات يرجي  
 ان يقضى الله تعالى دينه في الآخرة وان كان اكبر رأيه انه اذا استقرض لا يقدر على قضاء الدين  
 كان الافضل له ان لا يستقرض لان خصومة صاحب الدين كان ابتد هكذا في محيط السرخسي \*  
 رجل تزوج امرأة على الف ودفع اليها لم يعلم انها مائة فحال الحول عندها ثم علم انها كانت مائة  
 زوجت نفسها بغير اذن المولى ورد الالف على الزوج روى من ابى يوسف رح انه لازكاة  
 على واحد منهما وكذلك رجل حلق لحية انسان قضى عليه بالدية ودفع الدية فحال الحول  
 ثم نبتت لحية وردت الدية لاركة على واحد منهما وكذلك رجل اقر لرجل بدين الف درهم  
 ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذلك  
 رجل وهب لرجل الفا ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء  
 واسترد الالف لازكاة على واحد منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل وجبت عليه زكاة المائتين  
 فافر زخمسة من ماله ثم ضاعت منه تلك الخمسة لا يسقط عنه الزكاة ولو مات صاحب المال  
 بعد ما افر زكمت الخمسة ميراثا عنه كذا في التاتارخانية ناقلا من الظهيرية \* ولو تزوج امرأة  
 على اربعين شاة سائمة وقبضت وحال عليها الحول ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه  
 زكاة النصف الباقي كذا في فتاوى قاضي خان في فصل مال التجارة \* واذا وجبت الزكاة  
 على رجل وهو لا يؤد بها لالحلل للعقير ان يأخذ من ماله بغير علمه وان اخذ كان لصاحب المال  
 ان يسترد ان كان قائما وان كان هالكا يضمن كذا في التاتارخانية \* السلطان اذا اخذ الجبايات  
 او ما لا طريق المصادرة ونوى صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلغوا فيه والصحيح انه يسقط

كذا قال الامام السرخسى \* هكذا فى المضمرات \* وللبدل حكم المبدل حتى لو تفاضا  
عبداً بعد ولم ينو اي شيئاً فان كانا للتجارة فهما للتجارة وان كانا للخدمة فهما للخدمة وان كان احدهما  
للتجارة والآخر للخدمة فبدل ما كان للتجارة للتجارة وبدل ما كان للخدمة للخدمة \* تفاضا عبداً  
بعبداً فى نصف الحول وهما للتجارة وقيمة احدهما الف وقيمة الآخر مائتان وتم حولهما فظهر  
بالاوكس صيب ينقصه ما تقلم يزك واحد منهما لعدم كمال النصاب فى طرفي الحول فان تم الحول  
بعد الشراء زككى سيد الاربع لانه بقى فى يده الف حول ولم يزك الآخر لعدم النصاب فان رد المعيب  
بلاقصاء لم يزك الراد وان حال الحول بعد الشراء وزككى المردود عليه العال لا يبيع جدياً بفصل مستهلكا  
وان رد بقضاء زككى المردود ولو ظهر عيب بالاربع ينقص مائتين بعد نصف حول من وقت الشراء  
ولا عيب بالآخر فرب بقضاء او برضاء زككى الراد المردود وزككى المردود عليه المأخوذ كذا  
فى الكافى \* رجلان دفع كل منهما زكوة ماله الى رجل ليؤدى عنه فخطب ما لهما ثم تصدق  
ضمن الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه كذا فى فتاوى فاضل \* ولو وضع الزكوة  
على كفة فالتفتها الفقراء جاز ولو سقط ماله من يده فرفضه فقير فرضى به جاز ان كان يعرفه والمال  
قائم كذا فى الخلاصة \* الباب الرابع فىمن يمر على العاشر \* وهو من نصبه الامام  
على الطريق لياخذ الصدقات ويأمن التجار به من اللصوص \* وكما يأخذ العاشر  
صدقات الاموال الظاهرة يأخذ صدقات الاموال الباطنة التى تكون مع التجار كذا فى الكافى \* ويشترط  
فى العامل ان يكون حراً مسلماً غير هاشمى كذا فى البحر الرائق نافلاً من الغاية \* واذا مر  
عليه المسلم بمال التجارة اخذ منه ربع العشر على شرائط الزكوة من النصاب والحول  
ويضعه موضع الزكوة \* وان مر عليه الذمى يأخذ منه نصف العشر ويضعه موضع الجزية والخراج  
ولا يسقط عنه جزية رأسه فى تلك السنة ولا يأخذ منه أكثر من مرة فى الحول كذا فى السراج الوهاج \*  
ومن مر على العاشر باقل من مائتى درهم لم يأخذ منه شيئاً مسلماً مطلقاً او ذمياً او حراً يعلم ان له مالاً  
آخر فى منزله او لم يعلم كذا فى صحيح السرخسى \* مر على العاشر بمال فقال لم يحل عليه الحول  
ولم يكن فى يده مال آخر من جنس هذا المال قد حال عليه الحول او قال على دين مطالب  
من العباد او آديتها انا الى الفقراء قبل اخراجها الى السفراء او آديت الى عاشر آخر وكان  
فى تلك السنة عاشر آخر وحلف صدق \* ولم يشترط فى الجامع الصغير اخراج البراءة

وهو الأصح فان لم يكن في تلكه السنة مصدق آخر لا يصدق وكذا اذا ادعى الاداء الى الفقراء بعد الاخراج الى السفر هكذا في الكافي \* واذا اتى بالبراءة على خلاف اسم ذلك المصدق يقبل قوله مع يمينه على جواب ظاهر الرواية لان البراءة ليس بشروط كذا في البدائع \* وان حلف انه ادعى الى ساع آخر فظهر كذبه بعد سنين يؤخذ منه هكذا في التاتارخانية ناقلان عن جامع الجوامع \* وكل شئ صدق فيه المسلم صدق فيه الذمي كذا في الكنز \* ولا يمكن اجراؤه على عمومته فان ما يؤخذ من الذمي جزية وفي الجزية لا يصدق اذا قال ادبتها انا لان فقراء اهل ذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين \* ولو قال في السوائم ادبت انا الى الفقراء في المصر لا يصدق بل يؤخذ منه ثانيا وان علم الامام بادائه والزكوة هو الثاني والاول يتقلب نفسا هو الصحيح هكذا في التبيين \* وفي جامع ابى اليسر لو اجاز الامام اعطاء لم يكن به بأس لانه لو اذن الامام في الابتداء ان يعطى الفقراء بنفسه جاز فكذا اذا اجاز بعد الاعطاء كذا في البحر الرائق \* مرسوائم او نقود فقال ليست هي لي صدق كذا في السراج الوهاج \* مرمى العاشر يعرض فقال ليست هي للتجارة فالقول قوله كذا في شرح الطحاوي \* ولو مر بمائتي درهم بضاعة لم يعشروها وكذا المضاربة الا ان يكون في المال ربح يبلغ نصيبه تصا بما فيؤخذ منه لانه مالك له كذا في الهداية \* وكذا لو مر بمد مأذون بمال فان كان المال للمولى لا يأخذ وان كان كسبه فكذلك وهو الصحيح \* وان كان مولا معه يأخذ منه الا اذا كان على العبد بن يحيط بماله كذا في الكافي \* ولو مر الذمي بالخمر والخنزير بنية التجارة وهما يساويان مائتي درهم فصاعداً عشر الخمر من قيمتها ولم يعشر الخنازير في ظاهر الرواية وهو قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله هكذا في السراج الوهاج \* ولم يذكر محمد رحمه الله حكم جلود الميتة اذا مر بها الذمي على العاشر قالوا وينبغي للعاشر ان يعشروها هكذا في المحيط \* وبأخذ من الحربي العشر الا ان يأخذوا من تجارنا اكثر او اقل فيؤخذ منهم كذلك وان لم يأخذوا شيئا لم يأخذ منهم شيئا مجازاة لهم على صنيعهم \* وان اخذوا من جميع المال يؤخذ منهم جميع المال الا قدر ما يبلغه الى ما منه ولا يؤخذ من مكاتب الحربي وصبيانهم الا اذا اخذوا من صبياننا ومكاتبنا كذا في محيط السرخسي \* ولا يصدق الحربي في شئ الا ان يدعى في الجوارى انهن امهات اولادى وفي الغلمان انهم اولاد لان اقراء

بالنسب وأموية الولد صحيح فاندعت صفة العالفة فان قال هم مدبرون لم يصدق لا في الحديث  
 لا يصح منه فان مرتفعين درهم لم يؤخذ منه الا ان يكونوا يأخذون من تجارنا من غنمها  
 وان لم نعلم هل بعثوا ام لا او نعلم ولكن لانظم قدر ما يأخذون مناخذنا منهم العشر كذا  
 في السراج الوهاج \* وان من الحربى على العاشر عشرة ثم مرمرة اخرى لم بعثه حتى  
 يحول الحول وان عشرة فرجع الى دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك عشرة ايضا كذا  
 في الهداية \* ولو من حربى بعاشرو لم يعلم به العاشر حتى خرج ودخل دار الحرب ثم خرج  
 لم بعثه لما مضى كذا في التبيين \* ولو من المسلم والذمى على العاشر لم يعلم بهما ثم علم  
 في الحول الثانى يأخذ منهما كذا في محيط السرخسى والسراج الوهاج \* ولو من عليه باربعين شاة  
 وقد حال عليها حولان اخذ منه للأول دون الثانى كذا في السراج الوهاج \* ويؤخذ من بنى  
 تغلب نصف العشر والمأخوذ منه عوض عن الجزية ولو من صبي او امرأة من بنى تغلب بمال  
 فليس على الصبي شئ وعلى المرأة ما على الرجل كذا في السراج الوهاج \* ومن مرمرة باشر  
 الخوارج وعشروا ثم مر على عاشر اهل العدل عشرة ثانياً بخلاف ما اذا غلب الخوارج على بلد  
 واخذوا زكوة سوائهم فانه لا شئ عليهم كذا في الكافي \* مر على العاشر بما يتسارع اليه الفساد  
 كالقواكه والرطاب والبقول واللبن وقيمه نصاب لم بعثه عند ابى خنيفة رح وعندهما بعثه  
 كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في محيط السرخسى والكافي \* ولو من بمواشى سائمة دون النصاب  
 وفي بيته ما يكمله نصاباً اخذ منه الواجب لان الكل داخل تحت الحماية كذا في السراج الوهاج \*

الباب الخامس في المعادن والركاز \* ما يخرج من المعادن ثلثة منطع بالنار  
 ومائع وما ليس بمنطع ولا مائع \* اما المنطع كالذهب والنفضة والحديد والرصاص والنحاس  
 والصفر ففيه الخمس كذا في التهذيب \* سواء اخرجته حراً او عبد او ذمى او صبي او امرأة  
 وما بقى فلاخذ \* والحربى المستأمن اذا عمل بغير اذن الامام لم يكن له شئ وان عمل باذنه فله  
 ما شرط وسواء وجد في ارض عشيرة او خراجية كذا في محيط السرخسى \* اذا عمل رجلان  
 في طلب الركاز فاصابه احدهما كان للواجد واذا استأجرا جراً للعمل في المعدن فالنصاب  
 للمستأجر كذا في البحر الرائق \* واما المائع كالقير والنفط والملح \* وما ليس بمنطع ولا مائع  
 كالنورة والجص والجواهر والبواقيت فلا شئ فيها كذا في التهذيب \* ويجب الخمس في الزبيق

كذا في محيط السرخسى \* ولا يجب فيما وجد في داره وارضة من المعدن عند ابي حنيفة رح  
 وقال يجب كذا في التبيين \* ومن وجد كنز في دار الاسلام في ارض غير مملوكة كالغلاة فان كان  
 علي ضرب اهل الاسلام كالمكتوب عليه كلمة الشهادة فهو بمنزلة اللقطة وان كان علي ضرب  
 اهل الجاهلية كالدرهم المنقوش عليها الصليب والصنم فيه الخمس واربعة اخماسه للواجد  
 كذا في محيط السرخسى \* ولو اشتهى الضرب بان لم يكن فيه شيء من العلامات يجعل جاهلياً  
 في ظاهر المذهب كذا في الكافي \* ويستوى ان يكون الواجد صغيراً او كبيراً حراً او عبداً مسلماً  
 او ذمياً وان كان حراً مستأثماً لا يعطى له شيء الا ان يكون الحربى ممل باذن الامام وشرطه  
 ومقاطعة فعلية ان يفي بالشرط كذا في المحيط \* وان وجد في ارض مملوكة انتقوا جميعاً علي  
 وجوب الخمس فيه واختلفوا في اربعة اخماسه قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هي لصاحب الخطة  
 كذا في شرح الطحاوى \* وفي الفتاوى العنانية اذا كان صاحب الخطة ذمياً فلا شيء له فان لم يعرف  
 الخطة له ولورثته يصرف الى اقصي مالك في الاسلام يعرف له كذا في التاتارخانية \* ولورثته كذا  
 في البحر الرائق ناقلاً عن البدائع وشرح الطحاوى \* والا يكون لبيت المال كذا في محيط السرخسى \*  
 ولو وجد مسلم ركازاً او معدناً في دار الحرب في ارض غير مملوكة لاحد فهو للواجد ولا خمس فيه  
 ولو وجد في ملك بعضهم فان دخل عليهم بامان ردة عليهم ولو لم يردوا اخرجهم الى دار الاسلام  
 يكون ملكاً له الا انه لا يطيب له ولو باعه بجوزيعة ولكن لا يطيب للمشتري ايضاً كذا في شرح الطحاوى \*  
 وسيله التصديق به كذا في البحر الرائق \* وان دخل بغير امان يكون له من غير خمس  
 كذا في محيط السرخسى \* والمتاع من السلاح والآلات واثاث المنازل والفصوص والقماش  
 في هذا كالكنز حتى يخمس كذا في التبيين \* ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعنبر  
 واللؤلؤ والسمك كذا في فتاوى قاضي خان والخلاصة \* ولو اخرج التقدين من البحر  
 لاشي فيهما كذا في التهذيب \* وليس في الغير وزج الذي يوجد في الجبال خمس كذا في الهداية \*  
 الباب السادس في زكاة الزروع والثمار \* وهو فرض وسببه الارض النامية بالخارج حقيقة  
 بخلاف الخراج فان سببه الارض النامية حقيقة او تقديرًا بالتمكن فلو تمكنت ولم يزرع  
 وجب الخراج دون العشر \* ولو اصاب الزرع آفة لم يجب وركنه التملك وشرط ادائه  
 ما رمى الزكاة \* وشرط وجوبه نوعان الاول شرط الاهلية وهو الاسلام فانه شرط ابتداء

فلا يتبدأ الأعلى مسلم بخلاف \* والعلم بالفرضية \* وما العقل والبلوغ فليسا من شروط العشر \*  
حتى يجب العشر في ارض الصبي والعجنون لان فيه معنى الموثقة ولهذا جاز للامام ان يأخذ  
جبراً أو يمسق من صاحب الارض الا انه لا نواب له وهكذا لو مات من عليه العشر والطعام  
قائم يؤخذ منه بخلاف الزكاة وكذا ملك الارض ليس بشرط الوجوب لوجوده في الاراضي  
الموقوفة ويجب في ارض المأذون والمكاتب والنوع الثاني شروط الملكية وهو ان تكون  
عشرية فلا عشر في الخارج من ارض الخراج ووجود الخراج وان يكون الخارج منها  
سما يقصد بزراعتها نماء الارض هكذا في البحر الرائق \* فلا عشر في الحطب والحشيش والنصب  
والطرفاء والسفح لان الاراضي لا تستعمل بهذه الاشياء بل تقسم ما حتى لو استعملت بقوائم الخراف  
والحشيش والنصب وفصول النخل او فيها دُلب او صنوبر ونحوها وكان يقطعه ويبيعه يجب  
فيه العشر كذا في محيط السرخسي \* ويجب العشر عند ابي حنيفة رحمه الله في كل ما يخرج من الارض  
من الحنطة والشعير والنخيل والارز واصلات الحبوب والبقول والرباحين والاوراد والرتاب  
وقصب السكر والزريعة والبطيخ والقناء والخيار والباذنجان والصغور واشياء ذلك مما له ثمرة  
باقية او غير باقية قل او كثر هكذا في فتاوى قاضيخان \* سواء يسقى بماء السماء او سقايع  
في الوسق اولاً يقع هكذا في شرح الطحاوي \* ويجب في الكتان وبذرة لان كل واحد منهما  
مقصود كذا في شرح المجمع \* ويجب في الجوز واللوز والكمون والكزبرة هكذا في المصمرات \*  
ويجب العشر في العسل اذا كان في ارض العشر وكذا العن اذ اسقط على الشوك الاخضر  
في ارضه كذا في خزائن المفتين \* وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بملوكة كاشجار الجبال  
يجب فيها العشر كذا في الظهيرية \* ولا عشر فيما هو تابع للارض كالنخل والاشجار وكل ما يخرج  
من الشجر كالصمغ والطران لانه لا يقصد به الاستقلال كذا في البحر الرائق \* ولا يجب  
في البذور التي لا تصلح للزراعة والنداءى كبدن البطيخ والنافخاء والسونيز كذا في المصمرات \*  
ولا يجب في القنب والصنوبر وشجر القطن والباذنجان والكندر والموز والبن هكذا  
في خزائن المفتين \* ولو كان في دار رجل شجرة مثمرة لا عشر فيها كذا في شرح المجمع  
لابن الملك \* وما سقى بالدولاب والدالية ففيه نصف العشر وان سقى سحابة الية يعتبر  
اكثر السنة فان استويا يجب نصف العشر كذا في خزائن المفتين \* ووقته وقت خروج الزرع



وظهور الثمر عند الخفيف ح كذا في البصر الرائق \* فلو مجل عشاره قبل الزرع لا يجوز ولو مجل  
 بعد الزراعة بعد الثبات فانه يجوز ولو مجل بعد الزراعة قبل الثبات فالأظهر انه لا يجوز ولو مجل عشار الثمار  
 ان كان بعد طلوعها يجوز وان كان قبل طلوعها لا يجوز في ظاهر الرواية هكذا في شرح الطحاوي \*  
 ويسقط بهلاك الخراج من غير منعه وبهلاك البعض يسقط بقدره وان استهلكه غير المالك اخذ الضمان  
 منه وادخل عشرة وان استهلكه المالك ضمن عشرة وصار ديناً في ذمته \* ويسقط بالردة  
 وبموت المالك من غير وصية اذا كان قد استهلكه هكذا في البصر الرائق \* تغلبى له ارض  
 عشرية عليه العشر مضاعفاً وان اشتراها ذمي من تغلبى نهى على حالها عندهم وكذا اذا  
 اشتراها منه مسلم او اسلم التغلبى عندها بي خفيف ح سواء كان التضييف اصلياً او حادثاً \*  
 ولو كانت الارض لمسلم بائناً من ذمي غير تغلبى وقبضها عليه الخراج عندها بي خفيف ح فان  
 اخذها منه مسلم بالشفعة اوردت على البائع لفساد البيع فهي عشرية كما كانت وفي ارض الصبي  
 والمرأة التغلبيين ما في ارض الرجل \* وليس على المجوسى في داره شيء هكذا في الهداية \* وان جعل  
 مسلم داره بستاً فمؤنته تدور مع مائه فان سقاه بماء العشر فهو عشرينى وان سقاه بماء الخراج فهو  
 خراجى بخلاف ما اذا جعل الذمى داره بستاً حيث يجب عليه الخراج كيف ما كان وداره حرّة  
 كذا في النبيين \* وكذا المقابر كذا في البصر الرائق \* ولو ان المسلم والذمي سقاه مرة  
 بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والذمي بالخراج كذا في معراج الدراية \*  
 ثم ماء العشر ماء البئر التي حفرت في ارض العشر وماء العين التي تظهر في ارض العشر و  
 كذلك ماء السماء وماء البحار العظام عشرينى كذا في المحيط \* وماء انهار شتى عجم وماء بئر  
 حفرت في ارض خراجية خراجى واماماء سبحون ودجله والعرات فخراجى عندها بي خفيف  
 وابي يوسف رحمهما الله كذا في الكافي \* ولو آجر ارضاً عشرية كان العشر على الآجر  
 عندها بي خفيف ح وعندها على المستأجر كذا في الخلاصة \* ولو هلك الخراج قبل الحصاد  
 لا يجب العشر على الآجر وان هلك بعد الحصاد لا يسقط عن الآجر وعندها لو هلك قبل الحصاد  
 او بعده فانه يهلك بما فيه كذا في شرح الطحاوي \* ولو آجر ارضاً مسلم فزرعها فالعشر  
 على المستعير ولو آجرها من كافراً فالعشر على المعير عندها بي خفيف ح وعندها على الكافر ولكن  
 عند محمد ح عشر واحد وعشرون ابى يوسف رحمه الله عشرين كذا في محيط السرخسى \*

وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصة وعلى قوله على رب الأرض لكل يجب في حصته في عينه وفي حصة المزارع يكون ديناً في ذمته كذا في البحر الرائق \* ولو هلك الخارج سقط العشر عنهما عندهما وعند أبي حنيفة ربح قبل الحصاد كذلك وبعده لا يسقط منه عشر حصة المزارع ويسقط في حصته ولو استهلكه رجل بعد الاستقصاء قبل الحصاد أو سرقه فلا مشر حتى يؤدى المستهلك الضمان فيجب على رب الأرض عشر البذل وعندهما عليهما كذا في محيط السرخسى \* ولو غصب أرضاً مشربة فزرعها ان لم تقصها الزرعة فلا عشر على رب الأرض وان تقصها الزرعة كان العشر على رب الأرض كذا في الخلاصة \* واذا باع الأرض العشرية وفيها زرع قد ادرك مع زرعها أو باع الزرع خاصة فعشرة على البائع دون المشتري ولو باعها والزرع بقل ان فصله المشتري في الحال يجب على البائع ولو تركه حتى ادرك فعشرة على المشتري كذا في شرح الطحاوى \* واذا باع الطعام المعشور فللمصدق ان يأخذ عشرة من المشتري وان تفرقا وان شاء اخذه من البائع ولو باعه باكر من قيمته ولم يقبضه المشتري فللمصدق ان يأخذ عشرة الطعام وان شاء اخذ عشرة الثمن وان كان البائع حايي فيه بما لا يتقارب الناس فيه فليس للمصدق الا اخذ عشرة الطعام وان استهلكه اخذ من البائع عشرة طعام مثله الا ان يطيه مقدار قيمته من الثمن \* وان كان المشتري استهلكه فالصدق بالخيار ان شاء ضمن البائع وان شاء ضمن المشتري مثل عشرة لان كل واحد منهما متلف حقه ولو باع الغنم اخذ العشر من ثمنه وكذلك لو اتخذه صغيراً ثم باعه فطيه عشر ثمن الصغير كذا في محيط السرخسى \* ولا تحسب اجرة العمال وثقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ وغير ذلك فمجب اخراج الواجب من جميع ما خرجته الأرض عشراً أو نصفاً كذا في البحر الرائق \* ولا يأكل شيئاً من طعام العشر حتى يؤدى عشرة كذا في الظهيرية \* وان افرز العشر يصل له اكل الباقي وقال ابو حنيفة ربح ما اكل من الثمرة أو اطعم غيره ضمن عشرة كذا في محيط السرخسى في باب ما يحسب لمصاحب الأرض \* الباب السابع في المصارف \* منها الفقير وهو من له ادنى شئ وهو ماديون النصاب او قدر نصاب غير نام وهو مستغرق في الحاجة فلا يخرج منه من الفقر ملك نصب كثيرة غير نامية اذا كانت مستغرقة بالحاجة كذا في فتح القدير \* التصديق على الفقير العالم افضل من التصديق على الجاهل كذا في الزاهدى \* ومنها المسكين

وهومن لاشئ له فيحتاج الى المسئلة لقوته او ما يوارى بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول  
حيث لا يحل المسئلة له فانها لا يحل لمن يملك قوت يومه بعد ستره بدنه كذا في فتح القدير \*  
ومنها العامل وهو من نصبه الامام لاستيفاء الصدقات والعشور كذا في الكافي \* ويطيه ما يكتبه  
واعوانه بالوسط مدة ذهابهم ويايهم مادام المال باقيا الا اذا استقرت كفاية الزكاة فلا يزداد  
على النصف كذا في البحر الرائق \* وان حمل رجل زكاة ماله بنفسه الى الامام لا يستحق العامل  
من ذلك كذا في البناء \* وهكذا في محيط السرخسي \* ولا يحل للعامل الهاشمي تنزيها  
لقربة النبي صلى الله عليه وسلم من شبهة الوسخ وتحل للغير كذا في التبيين \* فان عمل الهاشمي  
عليها ورزق من غيرها لا بأس به كذا في الخلاصة \* ولو هلك المال في يد العامل اوضاع سقط حقه  
واجزا من الزكاة من المودين كذا في السراج الوهاج \* المصدق اذا اراد ان يعمل حق عماله  
قبل الوجوب جاز له الاخذ والافضل ان لا يأخذ كذا في الخلاصة \* ومنها الرقاب هم المكاتبون \*  
ويعاونون في فك رقابهم كذا في محيط السرخسي \* ويجوز الدفع الى مكاتب غني علم بذلك  
اولم يعلم كذا في الخلاصة ومحيط السرخسي \* ولا يجوز لمكاتب هاشمي لان الملك يقع للمولى  
من وجه الشبهة ملحقة بالحقيقة كذا في محيط السرخسي \* ومنها الغارم وهو من لزمه دين  
ولا يملك نصبا فاضلا من دينه او كان له مال على الناس لا يمكنه اخذه كذا في التبيين \*  
والدفع الى من عليه الدين اولى من الدفع الى الفقير كذا في المضمرات \* ومنها في سبيل الله  
وهم منقطع الغزاة الفقراء منهم صدأى يوسف رح وعند محمد رح منقطع الحاج الفقراء منهم  
كذا في التبيين \* والصحيح قول ابى يوسف رح كذا في المضمرات \* ومنها ابن السبيل  
وهو الغريب المنقطع عن ماله كذا في البدائع \* جاز له الاخذ من الزكاة قدر حاجته  
ولم يحل له ان يأخذ اكثر من حاجته وألحق به كل من هو غائب عن ماله وان كان في بلده  
لان الحاجة هي المعبرة ثم لا يلزمه ان يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير  
اذا استغنى كذا في التبيين \* والاستقراض لابن السبيل خير من قبول الصدقة كذا  
في الظهيرية \* فهذه جهات الزكاة وللمالك ان يدفع الى كل واحد وله ان يقتصر على منى واحد  
كذا في الهداية \* وله ان يقتصر على شخص واحد كذا في فتح القدير \* والدفع الى الواحد  
افضل اذا لم يكن المدفوع لصا با كذا في الزا هدى \* وبكره ان يدفع الى رجل مائتي درهم

فصاعداً وان دفعه جاز كذا في الهداية \* هذا اذا لم يكن الفقير مديوناً فكان مديوناً دفع اليه مقدار ما لو قضى به دينه لا يبقى له شيء او يبقى دون المائتين لا بأش به وكذا لو كان ميلاً جاز ان يعطى له مقدار ما لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم دون المائتين كذا في فتاوى قاضيهان \*  
 وندب الاغناء من السؤال في ذلك اليوم كذا في التبيين \* واما اهل الذمة فلا يجوز صرف الزكاة اليهم بالاتفاق ويجوز صرف صدقة التطوع اليهم بالاتفاق واختلوا في صدقة الفطر والندور والكفارات قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز الا ان قراء المسلمين احب الينا كذا في شرح الطحاوى \* واما الحرى المستأمن فلا يجوز دفع الزكاة والصدقة الواجبة اليه بالاجماع ويجوز صرف التطوع اليه كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز ان يبنى بالزكاة المسجد وكذا القاطير والسقايات واصلاح الطرقات وكري الانهار والسمج والجهاد وكل ما لا تملك فيه \* ولا يجوز ان يكتن بها ميت ولا يقضى بها دين الميت كذا في التبيين \* ولا يشتري بها عبداً يعتق ولا يدفع اليه اصله وان علا فروعها وان سفل كذا في الكافي \* ولا يعطى للولد المنفى ولا المخلوق من ماله بالزكاة في التمرثاشي \* ولا يدفع اليه امرأته للاشتراك في المنافع مادية ولا تدفع المرأة اليه زوجها عند ابي حنيفة كذا في الهداية \* ولا يجوز الدفع الى عبده ومكاتبه ومدبرة وام ولده ولا اليه معتق البعض عند ابي حنيفة كذا في التبيين \* ولا يجوز دفع الزكاة الى جزء اشائاً عامنه او بعقه شريكه فيستسعيه الساكت فيكون مكاتبه اما اذا اختار الضمين او كفن اجنبياً من العبد جاز له ان يدفع الزكاة اليه لانه ككاتب الغير كذا في التبيين \* ولا يجوز دفع الزكاة الى من يملك نصيباً من مال كان دنائبر او درهم او سوائم او عرضاً للتجارة او لغير التجارة فاضلاً من حاجته في جميع السنة هكذا في الزاهدى \* والشرط ان يكون فاضلاً من حاجته الاصلية وهي مسكنه واثاث مسكنه وتبائه وخادمه ومركبه وملاحه ولا يشترط النماء ان هو شرط وجوب الزكاة لا الحرمان كذا في الكافي \* ويجوز دفعها الى من يملك اقل من النصاب وان كان صحيحاً مكنتها كذا في الزاهدى \* ولا يدفع الى مملوك غنى غير مكاتبه كذا في معراج الداربة \* ولا يجوز دفعها الى ولد الفنى الصغير كذا في التبيين \* ولو كان كبيراً فقيراً جاز ويدفع الى امرأة غنى اذا كانت فقيرة وكذا الى البنت الكبيرة اذا كان ابوها غنياً لان قدر الثقة لا يفنيها وبغنى الاب والزوج لا تعد غنية كذا في الكافي \* ويجوز صرفها الى الاب المعسر وان كان ابنه موسراً

كذا في شرح الطحاوي \* ويجوز صرفها الى من لا يحل له المال اذ الم يهلك لمساويا وان كانت له كتب تساوي مائتي درهم الا انه يحتاج اليها للتدريس او التحفظ او التصحيح يجوز صرف الزكوة اليه كذا في فتاوى قاضيخان \* سواء كانت فقها او محدثا او اديبا كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو كان عبدا من المصاحف وهو يحتاج اليه وان كان لا يحتاج اليه وهو يساري مائتي درهم لا يجوز صرف الزكوة اليه ولا يجوز له اخذها وكذا لو كان له حوائث او دارعة تساوي ثلثة آلاف درهم وقلتها لا تكفي لقوته وقوت عياله يجوز صرف الزكوة اليه في قول محمد بن حنبل ولو كان له ضيعة تساوي ثلثة آلاف ولا يخرج ما يكفي له ولعياله اختلفوا فيه قال محمد بن مقاتل يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له دار فيها بستان وهو يساري مائتي درهم قالوا ان لم يكن في البستان ما فيه مرافق الدار من المطبخ والمغسل وغيره لا يجوز صرف الزكوة اليه وهو بمنزلة من يستاع وجواهره والذي لغيره مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له ان يأخذ الزكوة قدر كتابته الى حلول الاجل واطلق الدين غير مؤجل فاذا كان من عليه الدين معسرا يجوز له اخذ الزكوة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحل له اخذ الزكوة وكذا اذا كان جاحدا وله على الدين بيعة مائة وان لم يكن بيعة مائة لا يحل له اخذها لم يرفع الامر الى القاضي فيسقطه فاذا حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذها هكذا في فتاوى قاضيخان \* رجل له دار يسكنها يحل له الصدقة وان لم يسكن الكل هو الصحيح كذا في الزاهد \* ولا يدفع الى بنى هاشم وهم آل علي وآل عباس وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب كذا في الهداية \* ويجوز الدفع الى من عداهم من بنى هاشم كذرية ابي لهب لانهم لم ينامروا النبي صلى الله عليه وسلم كذا في السراج الوهاج \* هذا في الواجبات كالزكوة والصدقة والعشر والكنافة فاما التطوع فيجوز الصرف اليهم كذا في الكافي \* وكذا لا يدفع الى موالهم كذا في العيني شرح الكنز \* ويجوز صرف خمس الركاز والمعدن الى فقراء بنى هاشم كذا في البحر رة البيرة \* والوكيل اذا اعطى ولده الكبير والصغير وامراة وهم محايض جاز ولا يمسك شيئا كذا في الخلاصة \* اذا شك وتحرى فوق في اكبر رايه انه محل الصدقة فدفع اليه واسأل منه فدفع اورأه في صف الفقراء فدفع فان ظهر انه محل الصدقة جاز بالاجماع وكذا ان لم يظهر حاله عنده واما اذا ظهر انه فني او هاشمي او كافر او مولى الهاشمي او الوالدان او المولودون او الزوج او الزوجة فانه

يجوز ويستقل عنه الزكوة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ظهر أنه عبث أو قبيح أو لم  
 ولد أو مكانه فإنه لا يجوز وعليه أن يعد بها بالاجماع وكذا المستعنى عند أبي حنيفة رحمه الله  
 في شرح الطحاوي \* وإذا دفعها ولم يحضرها له أنه مصرف أم لا فهو على الجواز إلا إذا تبين أنه  
 غير مصرف وإذا دفعها إليه وهو شاك ولم يصر أو تحرى ولم يظهر له أنه مصرف أو غلب على ظنه أنه  
 ليس بمصرف فهو على الفساد إلا إذا تبين أنه مصرف هكذا في التبيين \* وبكره نقل الزكوة  
 من بلد إلى بلد إلا أن ينقلها الإنسان إلى قرابته أو إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده  
 ولو نقل إلى غيرهم أجزاء وإن كان مكروهاً وما يكره نقل الزكوة إذا كان الإخراج  
 في حينها بأن أخرجهما بعد التحول أما إذا كان الإخراج قبل حينها فلا بأس بالنقل \*  
 والأفضل في الزكوة والفقير والذو النور الصرف أو إلى الأخوة والأخوات ثم إلى أولادهم  
 ثم إلى الأعمام والعمات ثم إلى أولادهم ثم إلى الأخوال والحالات ثم إلى أولادهم ثم إلى  
 ذوى الأرحام ثم إلى الجيران ثم إلى أهل حرفته ثم إلى أهل مزرعته أو قريته كذا  
 في السراج الوهاج \* ثم المعتبر في الزكوة مكان المال حتى لو كان هو في بلد أو في بلد آخر يفرق  
 في جوبجوع المال \* وفي نسخة القطر يعتبر مكانه لا مكان أولاده الصغار ومبيد في الصحيح كذا  
 في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في المضمرات \* وما أخذت ظلمة زماناً من الصدقات والعشور  
 والخراج والجبابات والمصادرات فلا يصح أنها تنسق جميع ذلك من أرباب الأموال إذا  
 نواخذت الدفع التصديق عليهم كذا في التارخانية في الفصل الثامن من الزكوة \* ولو قضى  
 دين الفقير بزكوة ماله أن كان بامرء يجوز وأن كان بغير امرء لا يجوز وسط الدين \* ولو دفع  
 إليه دار يسكنها من الزكوة لا يجوز كذا في الترهدي \* فويل الزكوة بما يدفع لصبيان أقرابه  
 أو لمن يأتيه بالشارة أو يأتي بالهاكورة أجزاء \* ولو نوى الزكوة بما يدفع للمعلم إلى الخليفة  
 ولم يستأجره إن كان الخليفة يحال لولم يدفعه يعلم الصبيان أيضاً أجزاءً والأفلا وكذا ما يدفعه  
 إلى الخدم من الرجال والنساء في الأعياد وغيرها بنية الزكوة كذا في معراج الدراية \*  
 إذا دفع الزكوة إلى الفقير لا يتم الدفع مالم يقبضها أو يقبضها للفقير من له ولاية عليه نحو الأب  
 والوصى يقبضان للصبي والمجنون كذا في الخلاصة \* أو من كان في عياله من الأقارب  
 أو الأجانب الذين يعولونه والمملوك يقبض للقيط \* ولو دفع الزكوة إلى مجنون أو صغير لا يقبل

فدفع الى ابويه او وصيه فالوالا يجوز كما لو وضع على ذك ان ثم قبضها فقير لا يجوز \* ولو قبض المصنف  
وهو راق جاز وكذا لو كان يعقل القبض بان كان لا يرعى ولا يندع عنه ولد دفع الى فقير  
معونه جاز كذا في فتاوى قاضى خان \* فصل ما يوضع فى بيت المال اربعة انواع الاول  
زكاة السوائم والمشور وما اخذه العاشر من تجار المسلمين الذين يمرون عليه ومجمله  
ما ذكرنا من المصارف والثانى خمس الغنائم والمعادن والركاز \* ويصرف اليوم الى ثلاثة  
اصناف اليتامى والمساكين وابن السبيل والثالث الخراج والجزية وما صولم عليه بنو تيجران  
من الحسل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما اخذه العاشر من المستأمنين وتجار اهل الذمة  
كذا فى السراج الوهاج \* ويصرف تلك الى عطايا مقاتلة وسد الثغور وبناء الحصون منه  
والى مراد الطريق فى دار الاسلام حتى يقع الامن من قطع اللصوص الطريق والى اصلاح  
القناطر والجسور كذا فى محيط السرخسى \* والى كرى الانهار العظام التى لا ملك لاحد فيها  
كالبحون والفرات ودجلة كذا فى شرح الطحاوى \* والى بناء الرباطات والمساجد  
وسد البنى وتحصين ما يخاف عليه البنى والى ارضاق الولاية واعوانهم والقضاة والمفتين  
والمحسنين كذا فى محيط السرخسى \* والمعلمين والمتعلمين كذا فى السراج الوهاج \*  
ويصرف الى كل من تقلد شيئاً من امور المسلمين والى ما فيه صلاح المؤمنين كذا  
فى محيط السرخسى \* والرابع اللقطات كذا فى محيط السرخسى \* وما اخذ من تركه  
الميت الذى مات ولم يترك وارثاً وترك زوجة وهذا النوع يصرف الى نفقة المرضى  
وادويتهم وهم فقراء والى كفن الموتى الذين لا مال لهم والى اللقيط وعقل جنائنه والى نفقة  
من هو عاجز من الكسب وليس له من يجنب عليه نفقته وما اشبه ذلك كذا فى شرح الطحاوى \*  
فعلى الامام ان يجعل بيت المال اربعة لكل نوع بيتان لكل نوع حكماً يختص به لا يشاركه  
مال آخر فيه فان لم يكن فى بعضها شئ فلا مام ان يستقرض عليه مما فيه مال فان استقرض  
من بيت مال الصدقة على بيت مال الخراج فاذا اخذ الخراج يقضى المستقرض من الخراج  
الا ان يكون المقاتلة فقراء لان لهم حظاً فيها فلا يصير قرضاً وان استقرض على بيت مال  
الصدقات من بيت مال الخراج وصرفه الى الفقراء لا يصير قرضاً عليهم لان الخراج  
له حكم الفى والقيمة والفقراء حظ فيها وانما لا يعطى لهم لاستغناهم بالصدقات

كذا في محيط السرخسى \* والواجب على الائمة ان يوصلوا الحقوق الى اربابها ولا يجسونها منهم \* ولا يحل للامام واعوانه من هذه الاموال الا ما يكتفيهم وعائلتهم ولا يجعلونها كنوزا \* وما فضل من هذه الاموال قسم بين المسلمين فان قصر الائمة في ذلك فوباله عليهم \* والافضل للامام والمصدق ان لا يتعجل رزقه لشهر ثاني بل يأخذ رزقه في كل شهر يدخل كذا في السراج الوهاج \* ولا شيء لاهل الذم في بيت المال الا ان يروى للامام ذميا يهلك جوفا عليه ان يعطيه من بيت المال لانه من اهل دار الاسلام وكان عليه احياء كذا في محيط السرخسى \* ومن له حظ في بيت المال فغير ما هو وجه لبيت المال فله ان يأخذ ديانة وللامام الخيار في المنع والاعطاء في الحكم كذا في القنية \* الباب الثامن في صدقة الفطر \* وهي واجبة على الحر المسلم المالك لمقدار النصاب فاضلا من حوائجه الاصلية كذا في الاختيار شرح المختار \* ولا يعتبر فيه وصف النماء ويتعلق بهذا النصاب وجوب الاضحية وجوب نفقة الاقارب هكذا في فتاوى قاضيان \* وانما تجب صدقة الفطر من اربعة اشياء من السطة والشعر ~~والزبيب~~ كذا في خزائن المفتين وشرح الطحاوى \* وهي نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو تمر \* ودقيق السطة والشعر وسوقيهما مثلهما والخبز لا يجوز الا باعتبار القيمة وهو الاصح \* واما الزبيب فقد ذكر في الجامع الصغير نصف صاع عند تصنيفه رح لانه يؤكل بجميع اجزائه \* وروى من ابى حنيفة رح صاع وهو قولها ثم قبل بجوز اداؤه باعتبار العين والاحوط ان يراعى فيه القيمة هكذا في محيط السرخسى \* ثم الدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة \* وما سواه من الحبوب لا يجوز الا بالقيمة \* وذكر في الفتاوى ان اداء القيمة افضل من عين المنصوص عليه وعليه الفتوى كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ادى ربع صاع من حنطة جيدة يبلغ قيمته قيمة نصف صاع منها ونصف صاع من شعير جيد مكان صاع من شعير لا يجوز من الكل بل يقع من نفسه وعليه تكميل الباقي وكذا لا يجوز ربع صاع من حنطة عن صاع من شعير هكذا في محيط السرخسى \* فان ادى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر ونصف صاع من تمر ومثلا واحدا من الحنطة او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا كذا في البحر الرائق \* والصاع ثمانية ارطال بالبغدادى والوطل البغدادى عشرون اسنار كذا في التبيين \* والاسنار اربعة مثاقيل ونصف مثقال كذا في شرح الوقاية \*



ثم يعتبر نصف صاع من بواصاع من غيرة بالوزن فيما روى أبو يوسف عن حنيفة رحمهما الله  
 لان اختلاف العلماء في الصاع بانه كمر طلاء هو اجماع منهم بانه معتبر بالوزن كذا في المتبيين \*  
 ووقت الوجوب بعد طلوع الفجر الثاني من يوم الفطر من مات قبل ذلك لم يجب عليه الصدقة  
 ومن ولد او اسلم قبله وجبت ومن ولد او اسلم بعده لم يجب وكذا الفقير اذا ايسر قبله تجب  
 ولو افتقر الغني قبله لم يجب كذا في محيط السرخسي \* ومن مات بعد طلوع الفجر نهى واجبة  
 عليه وكذا اذا افتقر بعد يوم الفطر كذا في الجوهرة النيرة \* وان قدموها على يوم الفطر جاز  
 ولا تفصيل بين مدة ومدة وهو الصحيح وان اخرجوها من يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها  
 كذا في الهداية \* ولو جعل صدقة الفطر قبل النصاب ثم ملكه صح كذا في البصر الرائق \*  
 وفي تجنيس الملتقط من سقط عنه صوم الشهر لكبر او لمرض لا يسقط منه صدقة الفطر كذا  
 في المضمرات \* والمسنحب للناس ان يخرجوا الفطرة بعد طلوع الفجر يوم الفطر قبل الخروج  
 الى المصلي كذا في الجوهرة النيرة \* واما وقت اداها فتجميع العر عند مائة مشائخا رحمهم الله  
 كذا في البدائع \* وتجب من نفسه وطفله الفقير كذا في الكافي \* والمعنوة والمجنون بمنزلة الصغير  
 سواء كان الجنون اصليا او عارضا وهو الظاهر من المذهب كذا في المحيط \* ثم اذا كان  
 للولد الصغير او المجنون مال فان الاب او وصيه او جد هما او وصيه يخرج صدقة فطر انفسهما  
 وريقتهما من مالهما عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله ولا يؤدى من الجنين لانه لا يعرف  
 حيوته هكذا في السراج الوهاج \* وليس على الاب ان يؤدى الصدقة من ماله كانه ابنه الصغير  
 من مال نفسه وكذا المعنوة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وليس على الجد ان  
 يؤدى الصدقة من اولاد ابنه الممسر اذا كان الاب حيا وكذا لو كان الاب ميتا في ظاهر الرواية  
 كذا في فتاوى فاضيل \* والوديين الابوين على كل واحد منهما صدقة تامة كذا  
 في الظهيرية \* وان كان احدهما موسرا والاخر معسرا او ميتا فعلى الآخر صدقة تامة ولا صدقة على  
 واحد منهما لاجل ام هذا الولد كذا في الخلاصة \* زوج ابنته الصغيرة من رجل وسلمها اليه  
 ثم جاء يوم الفطر لا يجب على الاب صدقة الفطر كذا في التاتارخانية \* ويؤدى من مملوكه  
 للخدمة مسلما كان او كافرا ويجب من مدبرته وامهات اولاده عندنا وتجب عليه صدقة فطر  
 عبده المستأجر وعبده المأذون وان كان على العبد دين مستغرق \* ولو كان العبد موصيا بخدمة

كان صدقة الفطر على مالك الرقة وكذا عبد العارية والوديعة والعبد الجاني عمداً أو خطأ **فلا**  
 ملك الملك انما يزول بالدفع الى المجنى عليه **فصور** اولى الحال لاقبله كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ومن المهر من يجب في الشهران فضل بعد الدين قدر الثما ب وكذا بسببه يجب عليه  
 من نفسه كذا في التبيين \* ولا يجب من عيده للتجارة عندنا ولا من عيده المأذون كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولا يخرج من مكاتبه لصور الملك فيه ولا يخرج المكاتب ايضا من نفسه  
 لفقره ولا يخرج المولى من رقيق مكاتبه ولا يخرج المكاتب ايضا عنه واما المعتق بضعة فعند  
 ابي حنيفة رخص هو كالمكاتب فلا يلزم المولى فطرته وعندهما هو كعبد مديون فان كان غنيا وجبت  
 عليه والا فلا كذا في السراج الوهاج \* واذا اصبح المكاتب ورد في الرق لا يجب على المولى  
 زكاة السنين الماضية ولا صدقة الفطر اذا كان للخدمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولا يجب  
 من عبداً وعبيد مشتركين اثنين ولو كان له عبداً بقى او مأسوراً ومضروباً **م**مجرد ولا يجب  
 على المولى فطرته ولا يجب عليه ايضا من نفسه بسببهم كذا في التبيين \* فان عاد الابق  
 من الابق او رد المصوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو اشترى عبداً بشرط الخيار البائع او المشتري او لهما جميعاً او شرط الخيار  
 لغيره فمر يوم الفطر في مدة الخيار فان صدقة الفطر موقوفة ان تم البيع يجب على المشتري وان فسخ  
 على البائع \* ولورده المشتري على البائع بخيار روية او صلب ان رده قبل القبض يجب  
 على البائع وان رده بعد القبض يجب على المشتري كذا في خزائن المفتين \* ولو اشترى  
 بعقد بات فمر يوم الفطر قبل القبض فعلى المشتري ان قبض وان مات العبد قبل القبض  
 فلا يجب على احد منهما كذا في السراج الوهاج \* ولو كان العبد مبيعاً بيعاً فاسداً فمر يوم الفطر  
 قبل قبض المشتري ثم قبضه المشتري واعتقه فالصدقة على البائع وكذا اذا مر يوم الفطر وهو مقبوض  
 للمشتري ثم استرده البائع وان لم يسترده البائع واعتقه المشتري فصدقة الفطر على المشتري كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ويجب من عبدة المندور بالتصدق كذا في التا تاريخانية \* والعبد المجهول  
 مهراً ان كان بعينه يجب على المرأة قبضه اولم تقبض لانها ملكته بنفس المقد وان طلقها  
 قبل الدخول بها ثم مر يوم الفطر ان لم يكن المهر مقبوضاً فلا صدقة على احد وان كان مقبوضاً  
 فكذلك على الاصم كذا في خزائن المفتين \* وان كان بغير عينه فلا صدقة على احد كذا

في التاتارخانية \* ولو قال العبد إذا جاء يوم الفطر فانت حر فجاء يوم الفطر هتق العبد وتجب على المولى فطرته قبل العتق بلا فصل كذا في الجوهرة النيرة وفتاوى قاضيجان \* ولا يؤدى من زوجته ولا من اولاده الكبار وان كانوا في ماله \* ولو أدى عنهم او من زوجته بغير امرهم اجزأهم استئسانا كذا في الهداية \* وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيجان \* ولا يجوز ان يعطى من غير ماله الا بامره كذا في المحيط \* ولا يؤدى من اجداده وجداته ونوافله كذا في التبيين \* ولا يلزم الرجل الفطرة من ابيه وامه وان كانا في ماله لانه لا ولاية له عليهما كالاولاد الكبار كذا في الجوهرة النيرة \* ولا يجب ان يؤدى من اخوته الصغار ولا من قرابته وان كانوا في ماله كذا في فتاوى قاضيجان \* والاصل ان صدقة الفطر متعلقة بالولاية والمؤنة فكل من كان عليه ولاية ومؤنته ونفقته فانه يجب عليه صدقة الفطر فيه والا فلا كذا في شرح الطحاوى \* ويجب دفع صدقة فطر كل شخص الى مسكين واحد حتى لو فرقه على مسكينين او اكثر لم يجز \* ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى مسكين واحد كذا في التبيين \* واذا مات من عليه زكاة او فطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه \* وان اوصى بذلك يجوز وينفذ من ثلث ماله كذا في الجوهرة النيرة \* المرأة اذا امرها زوجها باداء صدقة الفطر فخلطت حنطته بحنطتها بغير اذن الزوج قد دعت الى الفقير جاز منها لا من الزوج مندا يصحيفة رحمه الله كذا في الظهيرية \* رجل له اولاد وامرأة فكال الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم يجوز عنهم \* ومصرف هذه الصدقة ما هو مصرف الزكاة كذا في الخلاصة \*

### \* كتاب الصوم \*

وفيه سبعة ابواب \* الباب الاول في تعريفه وتقسيمه وسببه ووقته وشرطه اما تفسيره فهو عبارة عن ترك الاكل والشرب والجماع من الصبح الى غروب الشمس بنية التقرب من الاله كذا في الكافي \* وانواعه فرض وواجب ونفل \* والفرض نوعان معين كرمضان \* وغير معين كالكتفارات وقضاء رمضان \* والواجب نوعان \* معين كالنذر المعين \* وغير معين كالنذر المطلق \* والنفل كله نوع واحد كذا في التبيين \* وسببه مختلف ففي المنذور النذر وفي صوم الكفارة اسبابها من الحنث والقتل \* وسبب القضاء هو سبب وجوب الاداء هكذا

في فتح القدير \* واما سبب صوم رمضان فذهب القاضي الامام ابو زيد وفخر الاسلام وغيرهم  
 الاسلام ابو اليسر الى انه الجزء الاول الذي لا يتجزئ من كل يوم كذا في الكشف الكبير \*  
 قال في ضاية البيان وهو الحق هندي وصححه الامام الهندي كذا في النهر الفائق \* فاذا افاق  
 في الليلة الاولى ثم اصبح مجنوناً واستوجب الشهر كله ذكر شمس الائمة المحلوائى لا قضاء عليه  
 وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* وعليه الفتوى هكذا في معراج الدراية \* وعليه هذا اذا افاق في ليلة  
 في وسط الشهر ثم اصبح مجنوناً لا قضاء عليه كذا في المحيط والبحر الرائق \* والافاقة بزوال جميع ما به  
 من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا كذا في الزا هدى \* ووقته من حين يطلع الفجر الثاني  
 وهو المستطير المنتشر في الافق الى غروب الشمس \* وقد اختلف في ان العبرة بالاول طلوع الفجر الثاني  
 او لاستطارته وانتشاره فيه قال شمس الائمة المحلوائى القول الاول احوط والثاني اوسع هكذا  
 في المحيط \* واليه مال اكثر العلماء كذا في خزانة الفتاوى في كتاب الصلوة \* تسحر على ظن  
 ان الفجر لم يطلع وهو طالع او افطر على ظن ان الشمس قد غربت ولم تغرب قضاء ولا كفارة عليه لانه  
 ما تعذر الا فطر كذا في محيط الرخسى \* اذا شك في الفجر فلا فضل ان يدع الاكل \*  
 ولو اكل فصومه تام مالم يتبين انه اكل بعد الفجر فيقضى حبه ذكدا في فتح القدير \* وان كان  
 اكبر رايه انه تسحر والفجر طالع فعليه قضاء مملأ بالغالب الرأي وفيه الاحتياط وعليه ظاهر الرواية  
 لا قضاء عليه كذا في الهداية \* وهو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا لم يظهر  
 له شيء ولو ظهر انه اكل والفجر طالع يجب عليه القضاء ولا كفارة عليه كذا في التبيين \* واذا  
 شهد اثنان على طلوع الفجر وشهد اثنان على انه لم يطلع فافطر ثم ظهر انه قد طلع عليه القضاء  
 والكفارة بالاتفاق \* وتقبل الشهادة على الاثبات ولا يعارضها الشهادة على النفي كما في  
 حقوق العباد \* وان شهد واحد على طلوع الفجر وشهد آخر ان انه لم يطلع فاكل ثم ظهر انه  
 قد كان طلع لا يجب الكفارة لان شهادة الواحد على الطلوع ليس بحجة تامة كذا  
 في فتاوى فاضل \* ولو دخل عليه جماعة وهو يتسحر فقالوا الفجر طالع فقال الرجل اذا  
 لم اصر صاماً وصرت مفطراً فاكل بعد ذلك ثم ظهر ان اكله الاول كان قبل طلوع الفجر واكله الثاني  
 بعد طلوع الفجر قال الحاكم ابو محمد رح ان كانوا جماعة وصدهم لا كفارة عليه وان كان واحداً  
 فعليه الكفارة عدلاً كان او غير عدل لان شهادة الواحد لا تقبل في مثل هذا كذا في الخلاصة \*

اذا قال الرجل لا يريد انظرى ان العجر طالع او لا فنظرت ورجعت وقالت لم يطلع فجامعها  
 زوجها ثم ظهر ان العجر كان طالما قال بعضهم ان صدقها وهى ثقة لا كفارة عليه والصحيح  
 انه لا كفارة عليه مطلقا وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع هكذا فى فتاوى قاضيهان  
 والخلاصة \* ولو شك فى غروب الشمس لاحتل له الفطر كذا فى الكافى \* ولو اكل ولم يتبين  
 له شئ فعليه القضاء وفى الكفارة روايتان هكذا فى التبيين \* ومختار الفقيه ابى جعفر رح  
 لزوم الكفارة هكذا فى فتح القدير \* وان تبين انه اكل قبل الغروب نجب عليه الكفارة  
 كذا فى التبيين \* وان افطروا كبر رأيه ان الشمس لم تغرب عليه القضاء والكفارة لان النهار  
 كان ثابتا وقد انضم اليه اكبر رأيه فصارت بمنزلة اليقين كذا فى فتاوى قاضى خان \* سواء  
 تبين انه اكل قبل الغروب او لم يتبين له شئ هكذا فى التبيين \* اذا شهد اثنان ان الشمس  
 غابت وشهد آخر ان انها لم تغب فافطروا ثم ظهر انها لم تغب عليه القضاء دون الكفارة بالاتفاق  
 كذا فى فتاوى قاضى خان \* ولو اراد ان يتسحر بالتحرى فله ذلك اذا كان بحال لا يمكنه  
 مطالعة العجر بنفسه او بغيره وذكر الشيخ شمس الائمة الحلوانى ان من تسحر باكبر الراى لا بأس به  
 اذا كان الرجل ممن لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله ان يدع الاكل \*  
 وان اراد ان يتسحر بصوت الطبل السحري فان كثرتلك الصوت من كل جانب وفى جميع  
 اطراف البلدة فلا بأس به وان كان يسمع صوتا واحدا فان علم عدلته يعتمد عليه وان لم يعرف  
 حاله يحاط ولا يأكل وان اراد ان يعتمد بصباح الديك فقد انكر ذلك بعض مشائخنا وقال بعضهم  
 لا بأس به اذا كان قد جر به مرارا وظهر له انه يصيب الوقت وذكر شمس الائمة الحلوانى  
 ان ظاهر مذهب اصحابنا رحمهم الله فى ظاهر الرواية انه يجوز الاطعام بالتحرى كذا فى المحيط \*  
 اما شروطه فثلاثة انواع \* شرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ \* وشرط وجوب الاداء للصحة  
 والاقامة \* وشرط صحة الاداء النية والطهارة عن الحيض والنفس كذا فى الكافى والنهاية \*  
 والنية معرفته بقلبه ان يصوم كذا فى الخلاصة ومحيط السرخسى \* والسنة ان يتلف بها كذا  
 فى النهر الفائق \* ثم عندنا لا بد من النية لكل يوم فى رمضان كذا فى فتاوى قاضيهان \*  
 والتسحر فى رمضان نية ذكره نعيم الدين النسيفى وكذا اذا تسحر لصوم آخر وان تسحر على انه  
 لا يصح ما لا يكون نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع العجر صح رجوعه

في الصيامات كلها كذا في السراج الوهاج \* ولو قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله تعالى  
 صحمت نيته هو الصحيح كذا في الظهيرية \* وان نوى ان يفطر غدا ان دُعي الى دعوة وان  
 لم يدع يصوم لا يصير صائما بهذه النية \* فان اصبغ في رمضان لا ينوي صوما ولا فطرا وهو  
 يعلم انه من رمضان ذكر شمس الائمة الحلواني من التقيہ ابی جعفر من اصحابنا رحمهم الله  
 في صيرورته صائما روايتين والاظهر انه لا يصير صائما كذا في المحيط \* اذ انوى الصائم الفطر  
 ولم يحدث شيئا غير النية فصومه تام كذا في ايضاح الكرماني \* ووقت النية كل يوم بعد  
 غروب الشمس ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولو نوى قبل ان تغيب الشمس  
 ان يكون صائما غدا ثم اغمى عليه او غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى  
 بعد غروب الشمس جاز كذا في الخلاصة \* جاز صوم رمضان والنذر المعين والنفل بنية  
 ذلك اليوم او بنية مطلق الصوم او بنية النفل من الليل الى ما قبل نصف النهار وهو المذكور  
 في الجامع الصغير \* وذكر القندوزي ما يشوب الزوال والصحيح الاول ولا فرق بين المسافر  
 والمقيم والصحيح والمقيم كذا في التبيين \* واما يجوز النية قبل الزوال اذا لم يوجد  
 قبل ذلك بعد طلوع الفجر ما ينال في الصوم واذا وجد قبله ما ينال من الاكل والشرب والجماع  
 حامدا او ناسيا فلا يجوز النية بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* واذا نوى من النهار ينوي  
 انه صائم من اوله حتى لو نوى انه صائم من حين نوى لا يصير صائما كذا في الجوهرة النيرة  
 والسراج الوهاج \* ولو اغمى عليه في ليلة من رمضان او في يوم منه فان افاق قبل الزوال  
 ونوى الصوم اجزا وكذا المجنون كذا في محيط السرخسي \* وكذا اذا ارتد رجل  
 من الاسلام اول اليوم من رمضان ثم رجع الى الاسلام فنوى الصوم قبل الزوال فهو صائم  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* والافضل ان يبيت النية في موضع يجوز نيته من النهار كذا  
 في الخلاصة \* وان يعين النية كذا في الاختيار شرح المختار \* واذا نوى واجبا آخر في يوم رمضان  
 يقع عن رمضان ولا فرق بين المسافر والمقيم عند ابی يوسف ومحمد رحمهما الله وعند ابی حنيفة  
 اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه \* ولو نوى النفل فقيه روايتان كذا في الكافي \* والاصح  
 انه يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \* واما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان  
 كذا في الكافي \* ولو نوى المسافر والمريض مطلقا يقع عن رمضان كذا في محيط السرخسي \*

النذر المعين اذا صامته بنية واجب آخر قضاء رمضان والكفارة كان من الواجب وعليه قضاء ما نذر كذا في السراج الوهاج \* وهو الاصح كذا في البحر الرائق \* وشرط القضاء والكفارات ان يبيت ويعين كذا في النقابة \* وكذا النذر المطلق هكذا في السراج الوهاج \* ولو اشتبه على المأسور شهر رمضان فصام متحرياً جاز ان كان بعده ونوى من الليل سوى يوم العيد وايام التشريق ولا يجوز قبله كذا في محيط السرخسي \* ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان هكذا في البدائع \* فاذا وافق صومه شوالاً فان كان كاملياً او ناقصين فعليه قضاء يوم وان كان رمضان كاملاً وشوال ناقصاً فعليه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصاً وشوال كاملاً لم يلزمه شيء ولو وافق صومه ذالحجة فان كان كاملياً او ناقصين فعليه قضاء اربعة ايام وان كان ناقصاً وذو الحجة كاملاً فثلاثة ايام وان كان كاملاً وذو الحجة ناقصاً فخمسة ايام وان وافق صومه ذالقعدة او شهر آخر فان كان كاملياً او ناقصين او الشهر الآخر كاملاً لم يلزمه شيء وان كان كاملاً والآخر ناقصاً فيوم هكذا في السراج الوهاج \* ولو صام رمضان في دار الحرب قبل رمضان سنين لا يجوز صوم السنة الاولى بالاتفاق وهل يجوز صوم السنة الثانية قضاء من الاولى والثالثة قضاء عن الثانية قال الفقيه ابو جعفران نوى صوم رمضان منهما يجوز وان نوى من الثانية مفسراً لا يجوز وهو الاصح هكذا في محيط السرخسي \* اذا وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد ينبغي ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاءه من هذا رمضان وان لم يعين الاول يجوز وكذا لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين هو المختار ولو نوى القضاء لا غير يجوز وان لم يعين كذا في الخلاصة \* اذا اضطر رمضان متعمداً وهو فقير فصام احدى وستين يوماً للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز كذا ذكره الفقيه ابو الليث كذا في فتاوى فاضلخان \* ومنى نوى شيئين مختلفين متساويين في الكفارة والغريضة ولا رجحان لاحدهما على الآخر بطلا ومتى ترجع احد هما على الآخر ثبت الراجح كذا في محيط السرخسي \* فاذا نوى عن قضاء رمضان والنذر كان من قضاء رمضان استحساناً وان نوى النذر المعين والتطوع ليلاً او نهاراً او نوى النذر المعين وكفارة من الليل يقع من النذر المعين بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو نوى قضاء رمضان وكفارة الظهار كان من القضاء استحساناً كذا في فتاوى فاضلخان \* واذا نوى قضاء بعض رمضان والتطوع

يقع من رمضان في قول أبي يوسف رح وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله كذا في الذخيرة \*  
ولونوى الصوم عن كفارة الظهار والقتل أو من قضاء رمضان وعن كفارة القتل يقع عن القتل  
بالاتفاق كذا في محيط السرخسى \* ولونوى عن كفارة ونطوع جاز من الواجب استحساناً  
كذا في الذخيرة \* ولونوى المرأة في الحيض ثم طهرت قبل الفجر صح صومها كذا  
في السراج الوهاج \* ولونوى صوم القضاء وكفارة اليمين لم يكن من واحد منهما  
عند أبي يوسف رح للتعارض وعند محمد رح لكان الثاني ولكن يصير تطوعاً كذا في المحيط \*  
واذا نوى الصوم للقضاء بعد طلوع الفجر حتى لا يصح نيته عن القضاء يصير شارعاً في التطوع  
فإن افطر بلزمه القضاء كذا في الذخيرة \* الباب الثاني في روية الهلال يجب  
أن يلتبس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب فإن رأوه صاموه  
وإن غم أكملوه ثلثين يوماً كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ينبغي أن يلتبسوا هلال  
شعبان أيضاً في حق تمام العدد وهل يرجع إلى قول أهل الخبرة العدول ممن يعرف علم  
النجوم الصحيح أنه لا يقبل كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز للمنيح أن يعمل بحساب  
نفسه كذا في معراج الدراية \* وبكرة الإشارة صندروية الهلال كذا في الظهيرية \* وإذا  
رأوا الهلال قبل الزوال أو بعده لا يصام به ولا يفطر وهو من الليلة المستقبلة هو المختار  
كذا في الخلاصة \* إن كان بالسماء حلة فشهادة الواحد على هلال رمضان مقبولة إذا كان  
عدلاً مسلماً عاقلاً بالغاً حراً كان أو عبداً ذكرًا كان أو أنثى وكذا شهادة الواحد على شهادة  
الواحد وشهادة المحدود في القذف بعد التوبة في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيهان \*  
وأما مستور الحال فالظاهر أنه لا تقبل شهادته \* وروى الحسن من أبي حنيفة رح أنه تقبل  
شهادته وهو الصحيح كذا في المحيط \* وبه أخذ الحلواني كذا في شرح التتابة للشيخ  
أبي المكارم \* وتقبل شهادة عبد على شهادة عبد في هلال رمضان وكذا المرأة على امرأة \*  
ولا تقبل شهادة المراهق \* ولا يشترط في هذه الشهادة لفظ الشهادة ولا الدعوى ولا الحكم الحاكم  
حتى أنه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وظاهرة العداثة وجب على  
السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم وهل يستفسر في روية الهلال قال أبو بكر الإسكافي  
إنما تقبل إذا فسر بان قال رأيت خارج مصر في الصحراء أو في البلد بين خلل السحاب



وحتى ظاهر الرواية انه تقبل بدون هذا واذا رأى الإمام أو القاضي هلال رمضان وحده  
 فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال الفطر  
 والأصح كذا في السراج الوهاج \* اذا رأى الواحد العدل هلال رمضان يلزمه  
 ان يشهد بهافي ليلة حرا كان او عبدا ذكر كان او انثى حتى التجارية المستدرة تخرج ونشهد  
 بغير اذن مولاها والفاسق اذا رآه وحده يشهد لان القاضي ربما يقبل شهادته لكن القاضي  
 يرد كذا في الوجيز للكردي \* هذا في المصر واما في السواد اذا رأى احد هم هلال رمضان  
 يشهد في مسجد قريبه وعلى الناس ان يصوموا بقوله بعد ان يكون عدلا اذا لم يكن هناك  
 حاكم يشهد عنده كذا في المحيط \* رجل رأى هلال رمضان وحده فشهد ولم تقبل شهادته  
 كان عليه ان يصوم وان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة وان افطر قبل  
 ان يرد القاضي شهادته فالصحيح انه لا يجب عليه الكفارة كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو شهد  
 فاسق وقبلها الإمام وأمر الناس بالصوم فافطروا واحد من اهل بلدة قال عامة المشائخ  
 يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ولو اكمل هذا الرجل ثلثين يوما لم يفطر الامام كذا في الكافي \*  
 وان لم يكن بالسما لم تقبل الا الشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وهو مفوض الى رأى الإمام  
 من غير تقدير هو الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار \* وسواء في ذلك رمضان وشوال  
 وذو الحجة كذا في السراج الوهاج \* وذكر الطحاوي انه تقبل شهادة الواحد اذا جاء  
 من خارج المصر وكذا اذا كان عليه مكان مرتفع كذا في الهداية \* وعلى قول الطحاوي  
 اعتمد الإمام المرفياني وصاحب الاقضية والفتاوى الصغرى لكن في ظاهر الرواية لا ترق  
 بين خارج المصر والمصر كذا في معراج الدراية \* ويلمس هلال شوال في تاسع وعشرين  
 من رمضان فمن رآه وحده لا يفطر اخذ بالاحتياط في العبادة فان افطر قضاء ولا كفارة عليه كذا  
 في الاختيار شرح المختار \* رجل رأى هلال الفطر وشهد ولم تقبل شهادته كان عليه ان يصوم  
 فان افطر في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو شهد هذا  
 الرجل عند صدق له فاكل لكفارة عليه ان صدقه كذا في فتح القدير \* ولو رأى الإمام وحده  
 أو القاضي وحده هلال شوال لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهرا  
 كذا في السراج الوهاج \* وان كان بالسما لم تقبل الا الشهادة رجلين او رجل وامرأتين

ويشترط فيه الحرية ونظر الشهادة هكذا في خزائن المغنين \* وإذا أخبر رجلان في هلال شوال  
 في السواد والسماء متبعة وليس فيه وال ولا فاض فلا بأس للناس ان يفطروا كذا في الزاهدى \*  
 ويشترط العدد هكذا في القاية \* ولا يشترط الدعوى ولا تقبل شهادة المحدثين في الغد في  
 وان تاب \* وكانت مصحبة لا يقبل الا قول الجماعة كما في هلال رمضان كذا في خزائن المغنين \*  
 وهكذا في الكافي \* وذكر شيخ الاسلام ان شهادة الاثنين تقبل ايضا اذا جاء من مكان آخر  
 هكذا في الذخيرة \* والاصح كالفطر في ظاهر الرواية وهو الاصح كذا في الهداية \*  
 وكذا غيرهما من الالهة لا تقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول احرار  
 غير محدودين هكذا في البحر الرائق \* اذا صاموا بشهادة الواحد واكملوا ثلثين يوما ولم يروا  
 هلال شوال لا يفترون فيما روى الحسن من ابي حنيفة رحمهما الله للاحتياط من محمد ر ح  
 انهم يفترون كذا في التبيين \* وفي غاية البيان قول محمد اصح كذا في النهر العائق \*  
 وقال شمس الائمة المحلوائى هذا الاختلاف فيما اذا لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما  
 اذا كانت متبعة فانهم يفترون بخلاف كذا في الذخيرة \* وهو الاشبه هكذا في التبيين \*  
 واذا شهد علي هلال رمضان شاهدان والسماء متبعة وقبل القاضي شهادة صاموا ثلثين يوما  
 فلم يروا هلال شوال ان كانت السماء متبعة يفترون من الغد بالاتفاق وان كانت مصحبة يفترون  
 ايضا على الصحيح كذا في المحيط \* واذا شهد الشهود علي هلال رمضان في اليوم التاسع  
 والعشرين انهم رأوا الهلال قبل صومكم بيوم ان كانوا في هذا المصر ينبغي ان لا تقبل شهادتهم  
 لانهم تركوا الحسبة وان جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لانتفاء النهمه كذا في الخلاصة \*  
 ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* وعليه فتوى النقيب  
 ابي الليث وبه كان يفتي شمس الائمة المحلوائى قال لورأى اهل مغرب هلال رمضان  
 يجب الصوم على اهل مشرق كذا في الخلاصة \* ثم انما يلزم الصوم على متأخرى الروية  
 اذا ثبت عندهم روية او لك بطريق موجب حتى لو شهد جماعة ان اهل بلدة قدرأوا هلال  
 رمضان قبلكم بيوم فصاموا وهذا اليوم ثلثون بحسابهم ولم يروا هلال لا يباح فطرغد  
 ولا يترك التراخي في هذه الليلة لانهم لم يشهدوا بالروية ولا على شهادة غيرهم وانما حكوا روية  
 غيرهم ولو شهدوا ان فاضى بلدة كذا شهد عنه انسان بروية الهلال في ليلة كذا وضي

بشهادتهما جاز لهذا القاضي أن يحكم بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة وقد شهدوا به كذا  
 في فتح القدير \* إذا صام أهل مصر شهر رمضان على غير روية ثمانية وعشرين يوماً ثم رأوا هلال  
 شوال أن عدوا شعبان برويته ثلثين يوماً ولم يروا هلال رمضان قضا يوماً واحداً وأن صاموا تسعة وعشرين  
 يوماً ثم رأوا هلال شوال لأقضاء عليهم فإن عدوا هلال شعبان ثلثين يوماً من غير روية هلال شعبان  
 ثم صاموا رمضان قضا يومين كذا في الخلاصة \* إذا صام أهل مصر تسعة وعشرين  
 يوماً للرؤية وفيهم مريض لم يصم فعليه القضاء تسعة وعشرين يوماً فإن لم يعلم هذا الرجل ما صنع  
 أهل مصر صام ثلثين يوماً ليخرج عن العهد يبين كذا في المحيط \* الباب الثالث  
 فيما يكره للصائم وما لا يكره بكرة مضغ العلك للصائم كذا في فتاوى قاضيهان \* وهكذا في المتون \*  
 قال مشائخنا المستقلة على التفصيل أن لم يكن العلك ملتصقاً بمصلحاً فطره وإن كان مصلحاً ملتصقاً  
 فإن كان اسود فطره وإن كان أبيض لم يفطره إلا أن في الكتاب لم يفصل كذا في المحيط \* وكره  
 ذوق شيء ومضغه بلا عذر كذا في الكثر \* ومن العذر في الأول ما لو كان زوج المرأة وسببها  
 سبب الخلق فذاقت المرفة ومن العذر في الثاني أن لا يجد من يمضغ الطعام لصبيها من حائض  
 أو نقساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم يجد طبيباً ولا لبناً حليماً كذا في النهر الفائق \* وذكر  
 في التجنيس أن كراهة الذوق في صوم الفرض وأما في التطوع فلا بأس كذا في النهاية \* ويكره  
 للصائم أن يذوق العسل والدهن ليعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في فتاوى قاضيهان \*  
 وقيل لا بأس به إذا لم يجد بدلاً من شرائه ونجاف الغبن كذا في الزاهد \* ويكره له المبالغة في الاستنجاء  
 كذا في السراج الوهاج \* وكذا المبالغة في المضضة والاستنشاق قال شمس الأئمة الحلواني  
 وتفسير ذلك أن يكثر مساك الماء في فمه ويملأ فمه لأن يغرق كذا في المحيط \* ولو فسا الصائم  
 أو ضط في الماء لا يفسد الصوم ويكره له ذلك هكذا في معراج الدراية \* وعن أبي حنيفة رح  
 أنه يكره للصائم المضضة والاستنشاق بغير وضوء \* وكراهة الاغتسال وصب الماء على الرأس  
 والاستنقاغ في الماء والتلف بالثوب المبلول وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأظهر كذا  
 في محيط السرخسي \* ويكره للصائم أن يجمع ريقه في فمه ثم يبتلع كذا في الطهيرية \* ولا بأس بالسواك  
 الرطب واليابس في الغداة والعشي عندنا قال أبو يوسف رحمه الله يكره المبلول بالماء \* وفي  
 ظاهر الرواية لا بأس بذلك وأما الرطب الأخضر فلا بأس به عند الكل كذا في فتاوى قاضيهان \*

ولا بكرة كحل ولادهن شارب كذا في الكنز \* هذا اذا لم يقصد الزينة فان قصد العكر كذا في النهر الفائق \* ولا فرق بين ان يكون مفطرا وصائما كذا في التبيين \* ولا بأس بالجماعة ان امن على نفسه الضعف اما اذا خاف فانه بكرة وينبغي له ان يؤخر الى وقت الغروب وذكر شيخ الاسلام شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه الى الفطر والفسد نظير الجماعة هكذا في المحيط \* ولا بأس بالقبلة اذا امن على نفسه من الجماع والانزال ويكره ان لم يأمن والمس في جميع ذلك كالقبلة كذا في التبيين \* واما القبلة الفاخرة وهي ان بمص شفتيها فيكرة على الاطلاق \* والجماع فيما دون الفرج والمباشرة كالقبلة في ظاهر الرواية \* قيل ان المباشرة الفاخرة تكره وان امن هو الصحيح كذا في السراج الوهاج \* والمباشرة الفاخرة ان تعانقا وهما متجردان ويمس فرجه فرجها وهو مكروه بخلاف كذا في المحيط \* ولا بأس بالمعانقة اذا يأمن على نفسه او كان شيخا كبيرا كذا في السراج الوهاج \* ومن اصبح جنبا واحتلم في النهار لم يضروه كذا في محيط السرخسي \* السحر مستحب وقته آخر الليل قال الفقيه ابو الليث وهو السدس الاخير كذا في السراج الوهاج \* ثم تأخير السحور مستحب كذا في النهاية \* ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك كذا في السراج الوهاج \* وتعييل الاطوار افضل فيستحب ان يفطر قبل الصلوة \* ومن السنة ان يقول عند الاطوار اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وما اخرت كذا في معراج الدراية في فصل المترقات \* وصوم يوم الشك وهو اليوم الذي شك فيه انه من رمضان او من شعبان ان نواه عن رمضان او عن واجب آخر كرهه كذا في فتاوى قاضيخان \* والثاني دون الاول في الكراهة كذا في الهداية \* ثم ان ظهر انه من رمضان اجزأ عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا في الوجه الاول وان افطر لا قضاء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي الوجه الثاني يصح مما نوى وهو الصحيح كذا في الكافي \* وان لم يظهر في الوجه الثاني انه من شعبان او من رمضان لا يقع مما نوى بخلاف كذا في المحيط \* وان نوى التنوع فالصحيح انه لا بأس به فان ظهر انه من رمضان كان صائما عنه وان ظهر انه من شعبان كان متطوعا فان افطر كان عليه القضاء لانه شرع ملتزما كذا في فتاوى قاضي خان \* وان اعلق النية

فهو مكروه فان ظهر ان هذا اليوم من شعبان كان صومه تطوعاً وان ظهر انه من رمضان جاز عن رمضان كذا في المحيط \* وان ضجع في اصل النية بان ينوي ان يصوم غذا ان كان من رمضان ولا يصوم ان كان من شعبان ففي هذا الوجه لا يصير صائماً وان ضجع في وصف النية بان ينوي ان كان الغد من رمضان يصوم عنه وان كان من شعبان فعن واجب آخر او ينوي ان يصوم عن رمضان ان كان الغد منه وعن التطوع ان كان من شعبان فهو مكروه ايضاً ثم ان ظهر انه من رمضان يقع عنه في كلا الوجهين وان ظهر انه من شعبان لا يسقط الواجب في الاول وصار تطوعاً غير مضمون فيهما كذا في التبيين \* اما يوم الشك فهو اذا لم ير علامة ليلة الثلثين والسماء متغيمة كذا في التبيين \* او شهد واحد فردت شهادته او شاهدان فاسقان فردت شهادتهما فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس بيوم الشك كذا في الزاھدي \* اختلف العلماء في يوم الشك هل صومه افضل ام الفطر قالوا ان كان صام شعبان او وافق صوماً كان يصومه فصومه افضل كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا ان صام ثلثة ايام من آخر شعبان كذا في التبيين \* ولو لم يوافق اختلفوا فيه والمختار ان يفتي بالتطوع في حق الخواص كذا في التهذيب \* ويقتى العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم كذا في الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضل \* والفصل بين الخاصة والعامة هو ان كل من يعلم نية الصوم يوم الشك فهو من الخواص والا فهو من العوام \* والنية ان ينوي التطوع من لا يعتاد بصوم ذلك اليوم ولا يخطر بباله ان كان من رمضان فمن رمضان كذا في معراج الدراية \* رجل اصبح يوم الشك منلوماً ثم اكل ناسياً ثم ظهر انه من رمضان ونوى الصوم ذكر في الفتاوى انه لا يجوز كذا في الظهيرية في باب انية \* ويكره صوم يوم العيدين و ايام التشريق وان صام فيها كان صائماً عندنا كذا في فتاوى فاضل \* ولا قضاء عليه ان شرع فيها ثم افطر كذا في الكنز \* هذا في ظاهر الرواية عن الثلثة وعن الشيخين وجوبه كذا في النهر الفائق \* ويكره صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة رح متفرقا كان او متتابعاً \* وعن ابي يوسف كراهته متتابعاً لا متفرقاً لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً كذا في البحر الرائق \* والاصح انه لا بأس به كذا في محيط السرخسي \* ويستحب الستة متفرقة كل اسبوع يومان كذا في الظهيرية

في فصل الاوقات التي يكره فيها الصوم ويستحب \* ويكره صوم الوصال وهو ان يصوم السبعة كلها ولا يفطر في الايام المنهى عنها واذا افطر في الايام المنهية المختار انه لا بأس به كذا في الخلاصة \* ويكره ان يصوم اياما لا يفطر فيهن ليلا ونهارا هكذا في السراج الوهاج \* والافضل ان يصوم يوما ويفطر يوما كذا في الخلاصة \* واما صوم يوم السبت ويوم الاحد فذكر شمس الائمة المحلواني لا بأس به اذا كان لا يعتقد تعظيم ذلك اليوم كذا في الذخيرة \* ويكره صوم يوم النيروز والمهرجان اذا نعمة ولم يوافق صوما كان بصومه قبل ذلك اما الكلام في افضلية الصوم في هذا اليوم فان كان يصوم قبله تطوعا فلا فضل له ان يصوم والا فلا فضل ان لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام هكذا في الظهيرية \* وهو المختار هكذا في محيط السرخسي \* ويكره صوم الصمت وهو ان يصوم ولا يتكلم كذا في فتاوى قاضيان \* ويكره ان تصوم المرأة تطوعا بغير اذن زوجها الا ان يكون مريضا او صائما او محرما بحج او عمرة \* وليس للعبد والامة ان يصوم تطوعا الا باذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمدبرة وام الولد فان صام احد من هؤلاء فللزوجة ان يفطر المرأة وللمولى ان يفطر العبد والامة وتغضى المرأة اذا اذن لها زوجها او بانت ويقضى العبد اذا اذن له المولى او اعتق فاما اذا كان الزوج مريضا او صائما او محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها ان تصوم وانهاها وليس كذلك العبد والامة فان للمولى منعهما على كل حال كذا في الجوهرة النيرة \* وكل صوم وجب على المملوك بسبب بشاره كالتطوع الا صوم الظهار كذا في الخلاصة \* ولا يصوم الاجبر تطوعا الا باذن المستأجر ان كان صومه يضربه في الخدمة وان كان لا يضره فله ان يصوم بغير اذنه كذا في محيط السرخسي \* واما بنت الرجل وامه واخته فيفطر من بغير اذنه كذا في السراج الوهاج \* ويكره للمسافر ان يصوم اذا اجهدته الصوم فان لم يكن كذلك فالصوم افضل اذا لم يكن رقاؤه او اعانهم مفطرين فان كان رقاؤه او اعانهم مفطرين والنقمة مشتركة بينهم فلا فطر افضل كذا في الظهيرية \* واذا اصبح المسافر صائما فدخل مصر او مصر آخر فتوى الائمة كره له ان يفطر كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يكره صوم التطوع لمن عليه قضاء رمضان كذا في معراج الدرية \* ويستحب صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كذا في فتاوى قاضيان \* وصوم يوم الجمعة بانفراد مستحب عند العامة كالاتين والخميس كذا في البحر الرائق \* ويستحب

صوم يوم الخميس والجمعة والسبت من كل شهر حرام \* والاشهر الحرم اربعة ذوالقعدة  
وذوالحجة والمحرم ورجب ثلثة سردو واحد فرد \* ويستحب صوم تسعة ايام من اول  
ذى الحجة كذا في السراج الوهاج \* وبكرة صوم عرفة للعاج ان اضعفه كذا في البحر الرائق \*  
وكذا صوم يوم التروية لانه يعجزه عن افعال الحج \* المرفوعات من الصيام انواع اولها صوم  
المحرم والثاني صوم رجب والثالث صوم شعبان وصوم عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم  
عند عامة العلماء والصحابة رض كذا في الظهيرية \* المسنون ان يصوم عاشوراء مع التاسع كذا  
في فتح القدير \* وبكرة صوم عاشوراء مفردا كذا في محيط السرخسى \* وصوم ايام الصيف لطولها  
وحرها دب كذا في الظهيرية \* الباب الرابع فيما يفسد وما لا يفسد والمفسد على  
نوعين النوع الاول ما يوجب القضاء دون الكفارة \* اذا اكل الصائم او شرب او جامع  
ناسيا لم يفسد ولا يفرق بين الغرض والنقل كذا في الهداية \* ولو قيل لرجل ياكل انك صائم  
وهو لا يتذكر فالصحيح انه يفسد صومه كذا في الظهيرية \* رجل نظر الى صائم ياكل  
ناسيا ان رأى فيه قوة يمكنه ان يتم الصوم الى الليل فالمختار انه بكرة ان لا يذكره وان كان  
يضعف في الصوم بان كان شخصا كبيرا يسهه ان لا يخبره كذا في الظهيرية في فصل الامذارا لمبيحة \*  
لو اكل مكرها ومخطئا عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيهان \* المخطى هو الذي اكل للصوم  
غير القاصد للفطر اذا اكل او شرب كذا في النهر الفائق \* والناسى مكره كذا في النهاية  
والبحر الرائق \* وان تمضمض او استنشق فدخل الماء جوفه ان كان ذاكر الصوم فسد صومه  
وعليه القضاء وان لم يكن ذاكر لا يفسد صومه كذا في الخلاصة \* وعليه الاعتماد \* ولورمى رجل الى  
صائم شيئا فدخل حلقه فسد صومه لانه بمنزلة المخطى وكذلك اذا اغتسل فدخل الماء حلقه كذا  
في السراج الوهاج \* النائم اذا شرب فسد صومه وليس هو كالناسى لان النائم اذا ذهب العقل اذا نسي  
لم يؤكل ذبيحته ويؤكل ذبيحة من نسي كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا ابتلع ما لا يتقضى به  
ولا يتداوى به عادة كالسجور والتراب لا يوجب الكفارة كذا في التبيين \* ولو ابتلع حصة او نواة  
او حجرا او مدرا او قطنا وحشيشا او كاغذة فعليه القضاء ولا كفارة كذا في الخلاصة \* ولا كفارة  
في السفر جل اذا لم يدرك ولم يكن مطبوخا ولا في ابتلاع الجوزة الرطبة كذا في النهر الفائق \*  
ولو ابتلع جوزة يابسة او لوزة يابسة لا كفارة عليه ولو ابتلع بيضة بقشرها او مائة بقشرها لا كفارة عليه

كذا في الخلاصة \* والفستق اثنان رطباً فهو بمنزلة الجوز وان كان يابساً ان مضغه عليه الفستق  
 اذا كان فيه لب وان ابتلعه فلا كفارة عليه عند الكل وان كان مشقوق الرأس فكذلك  
 عند العامة لا كفارة عليه هكذا في فتاوى قاضيان \* ولو اكل قشر البطيخ ان كان يابساً او كان  
 بحال يتقدّم منه فلا كفارة عليه وان كان طرياً بحال لا يتقدّم منه عليه الكفارة كذا في الظهيرية \*  
 ولو اكل الارز والجاورس لا يجب الكفارة كذا في الذخيرة \* ولا كفارة باكل العدس والماش  
 هكذا في الزاهدی \* ولو اكل الطين الذي يغسل به الرأس فسد صومه وان كان يتناول اكل  
 هذا الطين فعليه القضاء والكفارة هكذا في الظهيرية \* وان اكل ما بين اسنانه لم يفسد ان كان قليلاً  
 وان كان كبيراً يفسد والحمصة وما فوقها كثير ومدونها قليل وان اخرجها وخذ بيدك ثم اكل ينفي ان يفسد  
 كذا في الكافي \* وفي الكفارة اقول قال الفقيه رحمه الله والاصح انه لا تجب الكفارة كذا  
 في الخلاصة \* واذا ابتلعها مسممة بين اسنانه لا يفسد صومه لانه قليل وان ابتلع من الخارج  
 يفسد وتكلموا في وجوب الكفارة والمختار انها تجب اذا ابتلعها ولم يمضغها كذا في الغياثة  
 وفتاوى قاضيان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسی \* وان مضغها لا يفسد الا  
 ان يجد طعمها في حلقه وهذا احسن جداً فليكن الاصل في كل قليل مضغه كذا في فتح القدير \*  
 ولو مضغ حبة حظة لا يفسد صومه لانها تنلاشي كذا في فتاوى قاضيان \* ولا كفارة في الظاهر  
 في ابتلاع اللقمة المضمومة لغيره كذا في الوجيز للكردي \* اذا بقيت لقمة السجور في فيه  
 فطلع الفجر ثم ابتلعها او اخذ كسرة خبز لياكلها وهوناس فلما مضغها ذكر انه صائم فابتلعها مع  
 ذكر الصوم قال بعضهم ان ابتلعها قبل ان يخرجها عليه الكفارة وان اخرجها ثم اعادها لا كفارة  
 عليه وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* ولو ابتلع بزاق غيره فسد صومه بغير كفارة الا  
 اذا كان بزاق صديقه فح يلزمه الكفارة كذا في المحيط \* وان ابتلع بزاق نفسه من يده فسد صومه  
 ولا يلزمه الكفارة كذا في الوجيز للكردي \* تربط شفتاه ببزاقه عند الكلام وغيره  
 فابتلعه لا يفسد للضرورة كذا في الزاهدی \* ولو سال لعابه من فيه الى ذقنه من غير ان ينقطع  
 من داخل فمه ثم رده الى فيه وابتلعه لا يفطر لانه لا يتم الخروج بخلاف ما اذا انتقطع كذا  
 في الظهيرية في المنقطعات \* في السحبة رجل لمعة يخرج الماء من فمه ثم يدخل ويدع في السحبة  
 لا يفسد صومه كذا في التاتارخانية \* ولو بقي بلل بعد المضغ فابتلعه مع البزاق لم يفطره



ولودخل المخاط انفه من رأسه ثم استشمه فادخل حلقه صمدا لم يبطر لانه بمنزلة ريقه كذا  
في محيط السرخسى \* ولو اكل دما في ظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لانه مما  
يستقذره الطبع كذا في الظهيرية \* الدم اذا خرج من الانسان ودخل حلقه اكانت الغلبة للبراق  
لايضره وان كانت الغلبة للدم يفسد صومه وان كانا سواء افسد ايضا استحسانا \* صائم عمل عمل الابرسم  
فادخل الابرسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ او صفرة او حمرة واخطط بالريق فصار الريق  
اخضر او اصفر او احمر فابتلعه وهوذا كرم صومه فسد صومه هكذا في الخلاصة \* ولو مص الملبس  
فدخل البراق حلقه لم يفسد مالم يدخل فيه كذا في الظهيرية \* ولو مص سكر احنى  
وصل الماء حلقه فعليه الكفارة كذا في محيط السرخسى \* وما ليس بمقصود بالاكل ولا يمكن الاحتراز عنه  
كالذباب اذا وصل الى جوف الصائم لم يبطره كذا في ايضاح الكرمانى \* ولو اخذ الذباب  
واكله يجب عليه القضاء دون الكفارة كذا في شرح الطحاوى \* ولو تئب فرفع رأسه فوقع  
في حلقه فطرة ماء انصب من ميزاب فسد صومه هكذا في السراج الوهاج \* والمطر والتلج  
اذا دخل حلقه يفسد صومه وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولودخل حلقه قبار الطاحونة او  
طعم الدوية او غبار الهرس واشباهه او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالريح او نحوها فالدواب  
واشياء ذلك لم يبطره كذا في السراج الوهاج \* الدموع اذا دخلت فم الصائم اكان قليلا  
كالقطرة والقطرتين او نحوها لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحتة في جميع فمه واجتمع  
شيء كبير فابتلعه يفسد صومه وكذا عرق الوجه اذا دخل فم الصائم كذا في الخلاصة \*  
وما يدخل من مسام البدن من الدهن لا يبطر هكذا في شرح المجمع \* ومن اغتسل في ماء  
وجد برده في باطنه لا يبطره كذا في النهر الفائق \* ولو اظفر شيئا من الدواء في عينه لا يفسد صومه  
عنه وان وجد طعمه في حلقه \* واذا بزق فرأى ان الكحل ولونه في بزاقه عامة المشائخ  
على انه لا يفسد صومه كذا في الذخيرة \* وهو الاصح هكذا في التبيين \* اذا قاء واستقاء  
ملأ الفم ودونه ما بنفسه او اعاد او خرج فلا فطر على الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط  
ملأ الفم كذا في النهر الفائق \* وهذا كله اذا كان القي طعما او ماء او مرة فان كان بلغما  
فغير مفسد للصوم عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رح اذا ملأ الفم \* وقوله  
هذا احسن من قولهما هكذا في فتح القدير \* ومن احتقن واستعط او فطر في اذن دحنا فطر لا كفارة

عليه هكذا في الهداية \* ولو دخل الدهن بغير صفة فطره كذا في محيط السرخسى \* ولو فطر  
 في اذنه الماء لا يفسد صومه كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في محيط السرخسى \* واذا افطر  
 في احبليه لا يفسد صومه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط \* سواء افطر فيه الماء  
 او الدهن وهذا الاختلاف فيما اذا وصل المئانة واما اذا لم يصل بان كان في قسبة الذكر بعد  
 لا يفطر بالاجماع كذا في التبيين \* وفي الاطراف اقبال النساء يفسد بلا خلاف وهو الصحيح  
 هكذا في الظهيرية \* وفي دواء الجائفة والآمة اكثر المشايخ على ان العبرة للوصول الى الجوف  
 والداغ لا لكونه رطباً او يابساً حتى اذا علم ان اليابس وصل يفسد صومه ولو علم ان الرطب  
 لم يصل لم يفسد هكذا في العناية \* واذا لم يعلم احدهما وكان الدواء رطباً فعند ابي حنيفة رحمه الله  
 يفطر للوصول عادة وقالوا لالعدم العلم به فلا يفطر بالشك وان كان يابساً فلا فطر اتفاقاً هكذا  
 في فتح القدير \* ولو طعن برمح او اصابه سهم وبقي في جوفه فسد وان بقي طرفه خارجاً  
 لا يفسد كذا في التبيين \* ومن ابتلع لحماً مربوطاً على خيط ثم انتزعه من ساعته لا يفسد وان تركه  
 فسد كذا في البدائع \* ولو ابتلع خشبة وطرفها في يده ثم اخرجها لا يفسد صومه ولو ابتلع كلها  
 فسد صومه كذا في الخلاصة \* ولو ادخل اصبعه في استه او المرأة في فرجها لا يفسد وهو المختار  
 الا اذا كانت مبتلة بالماء او الدهن فيحتسب يفسد للوصول الماء او الدهن هكذا في الظهيرية \*  
 هذا اذا كان ذا كراً للصوم وهذا تنبيه حسن يجب ان يحفظ لان الصوم انما يفسد في جميع  
 الفصول اذا كان ذا كراً للصوم والا فلا هكذا في الزاهدى \* واذا خرج دبره وهو صائم ينبغي  
 ان لا يقوم من مقامه حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه كيلا يدخل الماء جوفه فيفسد صومه  
 ولهذا قالوا لا يتنفس في الاستنجاء اذا كان صائماً كذا في محيط السرخسى في باب الاستنجاء \*  
 والصائم اذا استقصى في الاستنجاء حتى بلغ الباء مبلغ الحققة يفسد صومه هكذا في البحر الرائق \*  
 واذا جامع مكرهاً في نهار رمضان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان \*  
 وعليه الفتوى وكذا لو اكرهته المرأة كذا في الخلاصة \* اذا اولى قبل طلوع الفجر فمأخى الصبح  
 اخرج وامني بعد الصبح لا قضاء عليه وان بدا بالجماع فاسياؤا ولم قبل طلوع الفجر ثم طلع الفجر  
 والناسي تذكر ان نزع نفسه في فورة لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضيان \*  
 وان بقي على ذلك فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية هكذا في البدائع \* واذا نظر الى

امرأة بشهوة في وجهها او فرجها كرا النظر والا لا ينظر اذا انزل كذا في فتح القدير \* وكذا لا ينظر بالفكر اذا امنى هكذا في السراج الوهاج \* واذا قبل امرأته وانزل فسد صومه من غير كفارة كذا في المحيط \* وكذا في تقبيل الامه والعلام وتقبيلها زوجها اذا رأت بلالا وان وجدت لذة ولم تر بلا فسد عند ابي يوسف رحمه الله خلا فالمحسد رحمه الله كذا في الزاهدى \* ولو قبل بهيمة فانزل لا يفسد كذا في المحيط \* والمس والمباشرة والمصافحة والمعانقة كالقبلة كذا في البحر الرائق \* ولومس المرأة وراء بابها فامنى فان وجد حرارة جلد فسد والا فلا كذا في معراج الدراية \* ولومست المرأة زوجها حتى انزل لم يفسد صومه ولو كان يكفى بذلك فقبه اختلاف المشائخ كذا في المحيط \* وان مس فرج بهيمة فانزل لا يفسد صومه كذا في السراج الوهاج \* واذا جامع بهيمة او ميتة او جامع فيما دون الفرج ولم ينزل لا يفسد صومه وان انزل في هذه الوجوه كان عليه القضاء دون الكفارة كذا في فتاوى قاضيان \* الصائم اذا عالج ذكره حتى امنى عليه القضاء وهو المختار وبه قال عامة المشائخ كذا في البحر الرائق \* واذا عالج ذكره بيد امرأته فانزل فسد صومه كذا في السراج الوهاج \* ولو جرمعت البائنة او المجنونة جنونا عارضا بعد نيتها حاله الافاقه يفسد صومها عند البلية كذا في الخلاصة \* فان عدلت امرأتان بالسقم ان افترقا نظرتا والا فلا كذا في السراج الوهاج \* ولا كفارة مع الانزال كذا في فتح القدير \* النوع الثاني ما يوجب القضاء والكفارة من جامع عمد في احد السيلين فعليه القضاء والكفارة ولا يشترط الانزال في المحلين كذا في الهداية \* وعلى المرأة مثل ما على الرجل ان كانت طاهرة وان كانت مكروهة عليه القضاء دون الكفارة وكذا اذا كانت مكروهة في الابتداء ثم طهرته بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيان \* ولو مكنت نفسها من صبي او مجنون فزنى بها فعليها الكفارة بالاتفاق كذا في الزاهدى \* اذا اكل متعمدا ما ينزل به او يتداوى به يلزمه الكفارة وهذا اذا كان مما يؤكل للغذاء والدواء فاما اذا لم يقصد لهما لا كفارة وعليه القضاء كذا في خزائن المفتين \* فالصائم اذا اكل الخبز او الاطعمة او الاشربة او الادهان او الالبان او اكل اهل الجنة او مسكا وزعفرانا وكافورا او غالية عليه القضاء والكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا اذا اكل الخمر والمُرِّي وماء العصفور ماء الزعفران وماء البلاء والطبخ وماء القناء والقند وماء الزرجون والمطر والسيح والبرد اذا تعمد ذلك \*

وكذا اذا اكل طينا يؤكل للدواء كالطين الارمنى او الطين الندي يقتل فيؤكل او فيحرق **الذرة**  
 اذا الله بسمن او ابتلع بطيخة صغيرة وكذا اذا اكل لحما غير مطبوخ او شحما غير مطبوخ على المختار  
 كذا في خزانة المفتين \* وان ابتلع شعيرا ان كان مقلبا يلزمه الكفارة وان كان غير مقلبي  
 لا يلزمه لان المقلبي يؤكل عادة وغير المقلبي لا كذا في محيط السرخسي \* وفي دقيق الذرة  
 اذا الله بالسمن او الدبس نجس الكفارة وكذا لو اكل الحنطة هكذا في الخلاصة \* وان اكل  
 قوائم الذرة قال الزندوبسي ارى ان عليه الكفارة لان فيها حلاوة وبلت بها كذا في السراج الوهاج \*  
 وان اكل ورق الشجر فان كان صابوا كل كورق الكرم فعليه القضاء والكفارة وان كان مما  
 لا يؤكل كورق الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة كذا في البحر الرائق \* وعلى هذا  
 التفصيل النباتات كلها كذا في التبيين \* ولو اكل حبة عنب ان مضغها فعليه القضاء والكفارة  
 وان ابتلعها كما هي ان لم يكن معها ثمرؤها فعليه القضاء والكفارة بالاتفاق وان كان معها  
 ثمرؤها قال عامة العلماء عليه القضاء والكفارة وقال ابو سهيل لا كفارة وهو الصحيح  
 كذا في الظهيرية \* ولو ابتلع لوزة رطبة يلزمه الكفارة كذا في محيط السرخسي \* ولو مضغ لوزة  
 او جوزة رطبة او باسة وابتلعها كثر كذا في معراج الدراية \* وفي الملح لا تجب الكفارة  
 الا اذا اعتاد اكله وحده كذا في التبيين \* ولو اكل الملح نجس الكفارة هو المختار كذا  
 في الخلاصة \* قال صدر الشهيد هو الصحيح كذا في شرح النفاية للشيخ ابي المكارم \*  
 ومما يتصل بذلك مسائل لو اكل او شرب او جامع ناسيا وظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا لا كفارة عليه  
 وان علم ان صومه لا يفسد بالنسيان عند ابي حنيفة رح لا تلزمه هو الصحيح كذا في الخلاصة \*  
 ولو ذرعه القى فظن انه يفطره فافطر لا كفارة عليه وان علم ان ذلك لا يفطره فعليه الكفارة كذا  
 في البحر الرائق \* واذا احتلم فظن ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة عليه كذا  
 في المحيط \* وان علم حكم الاحتلام كثر كذا في الظهيرية \* ولو احتجم فظن ان ذلك يفطره ثم اكل  
 متعمدا عليه القضاء والكفارة الا اذا افتاء فقيه بالعماد ولو بلغه الحديث واعتمده فكذا عند محمد رح  
 وعن ابي يوسف رح خلاف ذلك وان عرف تأويله يجب الكفارة كذا في الهداي \* واذا اكتحل  
 او ادهن نفسه او شارب ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فانه لا يتنظر فلا يلزمه الكفارة  
 هكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا دخل المسافر مصر وقبل الزوال ولم يتناول شيئا ونوى الصوم ثم جامع

متعمداً لا كفارة عليه كذا في الحاق النجس قبل الزوال فتوى الصوم ثم جامع كذا في الحج والواجب  
 واذا أصبح في اليوم ثم نوى قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه كذا في الكشف **والصحيح**  
 والصحيح انما افطر ثم مرض مرضاً لا يستطيع معه الصوم يسقط الكفارة عندنا كذا في فتاوى قاضي خان  
 وهو الاصح هكذا في الظهيرية \* فالاصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار ملحقاً بصفة لو كان عليها  
 في اول اليوم يباح له الفطر يسقط عنه الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استاك فطن ان ذلك فطره  
 فاكله **باب في من مضى له القضاء والكفارة كذا في الخلاصة** \* ولو اغتاب انسانا فطن  
 ان ذلك فطره ثم اكل بعد ذلك **باب في من مضى له القضاء والكفارة** \* وان استغنى فقيهاً او تأول حديثاً كذا  
 في البدائع \* وبه قال عامة العلماء **باب في من مضى له القضاء والكفارة** \* ولو افطرت المرأة متعمدة  
 ثم حاضت او مرضت يومها ذلك قضت ولا كفارة عليها **باب في من مضى له القضاء والكفارة** \* ولو اكل  
 في محيط السرخسى \* ولو جرح نفسه حتى صار **باب في من مضى له القضاء والكفارة** \* ولو اكل  
 وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* ولو جامع بهيمة او ميتة فطن ان ذلك فطره فاكل متعمداً  
 فعليه الكفارة ان كان عالماً وان كان جاهلاً فعليه القضاء دون الكفارة وكذا لو ادخل اصبعه في دبره  
 او سلكه قد ابتلعها ولم يغبها من يده ثم اكل بعد ذلك متعمداً \* ولو نظر الى محاسن المرأة فطن  
 ان ذلك فطره فاكل بعد ذلك متعمداً فهو كالقبي كذا في الخلاصة \* وان اكل ميتة قد تدودت  
 فسد صومها ولا كفارة فان لم تكن تدودت فعليه القضاء والكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولو ان رجلاً قدم ليقول في نهار رمضان فاستسقى رجلاً فسقا فشربه ثم عفى عنه قال الشيخ الامام  
 ظهير الدين يجب عليه الكفارة \* اذا جامع امرأته طوعاً نهيلاً متعمداً ثم اكرهه السلطان على السفر  
 في ظاهر الاصول لا يسقط الكفارة كذا في الظهيرية \* **الباب الخامس في الاذكار التي**  
**تيسر الاطعام منها السفر الذي يسهل الفطر** \* وهو ليس بعذر في اليوم الذي انشأ السفر فيه كذا  
 في الغياثة \* فلو سافر نهاراً لا يباح له الفطر في ذلك اليوم وان افطر لا كفارة عليه بخلاف ما لو افطر ثم  
 سافر كذا في محيط السرخسى \* ولو اكل في اول النهار متعمداً ثم اكرهه السلطان على السفر  
 لا يسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية \* ولو سافر باختياره لا تسقط عنه باتفاق الروايات كذا  
 في الخلاصة \* ولو سافر في شهر رمضان ثم رجع الى اهله ليحمل شيئاً نسيه فاكل بمنزله ثم  
 خرج القياس ان نجب عليه الكفارة لانه رفض سفره قال الفقيه وبه تأخذ كذا في الغياثة \* ومنها

يصبر من المريض اذا خاف على نفسه التلف او ذهاب عضو يفطر بالاجماع وان خاف ~~على نفسه~~  
 وامتنادة فكذلك ~~مكتنا~~ وطاع القضاء اذا انظر كذا في الحيط \* ثم معرفة ذلك باجتهاد الموقنين  
 والاجتهاد غير مجرب الوهم بل هو غلبة ظن من اشارة وتجربة لوبخار طبيب مسلم غير طاهر  
 النسق كذا في فتح القدير \* والصحيح الذي ينبغي ان يفرق بين الصوم فهو كالمريض كذا  
 في المتنين \* ولو كان له نوبة الحمى فاكل قبل ان يظهر الحمى لا يلزم به كذا في فتح القدير \*  
 ومن كان له حمى غلب عليها كاليوم المعتاد افطر على يثوم ان الحمى يعاودة ويضعفه  
 فاخلى الحمى يلزمه الكفارة كذا في الخلاصة \* ومنها حمل المرأة وارضاعها \* الحامل  
 والمرضع اذا خافا على انفسهما اولدهما افطرا وتضا ولا كفارة عليهما كذا في الخلاصة \*  
 ومنها الحيض والنفس اذا حاضت المرأة ونفست اطرت كذا في الهداية \* المرأة اذا اطرت  
 على انة يوم الحيض ثم انه لم تحص في يومها ذلك الاظهر ان عليها الكفارة كذا في الظهيرية \*  
 ولو طهرت ليلا صامت الغدان كان ايام حيضها عشرة وان كانت دونها فان ادركت من الليل  
 مقدار النسل وزادة ساعة لم ينفه تصبر وان طلع اليوم مع فراغها من النسل لا تصوم ~~للقن~~  
 مدة الاغتسال من جملة النجس ~~فهي كانت ايامها~~ في الشهر كذا في حيط السرخسي \*  
 ومنها العطش والجوع كذا اذا خيف منهما الهلاك ونقصان العقل كالامة اذا ضعفت  
 من العمل وخشيت الهلاك بالصوم \* وكذا الذي ذهب به مؤكل السلطان الى العماره  
 في الايام الحارة اذا خشي الهلاك ونقصان العقل كذا في فتح القدير \* ومنها كبر السن  
 فالشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر ويطعم لكل يوم مسكينا كما يطعم في الكفارة كذا  
 في الهداية \* والعجز مثله كذا في السراج الوهاج \* وهو الذي كل يوم في نقص الى ان يموت  
 كذا في البحر الرائق \* ثم ان شاء اعطى القدية في اول رمضان بمرة وان شاء اخرها الى آخره  
 كذا في النهر العائق \* ولو قدر على الصيام بعد ما قد بطل حكم القداء الذي فداه حتى  
 يجب عليه الصوم كذا في النهاية \* ولو كان صوم كفارة اليمين او صوم كفارة القتل فعجز عنه  
 وصار شيخا فانيا فاراد ان يطعم عنه لم يجز \* والاصل فيه ان كل صوم اذا كان اصلا بنفسه ولم يكن  
 بدلا عن غيره جاز الاطعام بدلا عنه اذا وقع اليأس من الصوم وكل صوم كان بدلا عن غيره  
 ولم يكن اصلا بنفسه لم يجز الاطعام عنه وان وقع اليأس من الصوم كفارة اليمين لانه بدل

من غيره فلا يجزى الاطعام عنه واما في كفارة الظهار وكفارة الاطفار في شهر رمضان اذا اعجز  
 من الاثاق لفقره وعجز من الصوم لكبره جاز له ان يطعم ستين مسكينا لان هذا صار بدلا  
 من الصيام بالنص كذا في شرح الطحاوي \* ولو فات صوم رمضان بعذر المرض او السفر  
 واستدام المرض والسفر حتى مات لا قضاء عليه لكنه ان اوصى بان يطعم عنه صحته وصيته  
 وان لم يجب عليه ويطعم عنه من ثلث ماله \* فان برى المريض او قدم المسافر وادرك من الوقت  
 بقدر ما فاتة فيلزمه قضاء جميع ما ادى ركة فان لم يصم حتى ادركه الموت فعليه ان يوصى بالقديرة  
 كذا في البدائع \* ويطعم عنه ولية لكل يوم مسكينا نصف صاع من براوصاها من تمر او صاها  
 من شعير كذا في الهداية \* فان لم يوص وتبرق عنه الورقة جاز ولا يلزمهم من غير ايصاء كذا  
 في فتاوى فاضيلان \* ولا يصوم عنه الولي كذا في التبيين \* فان صح المريض او اقام المسافر  
 ثم ما تالمهما القضاء بقدر الصحة والقامة وهذا قولهم جميعا من غير خلاف هذا هو الصحيح  
 كذا في السراج الوهاج \* وان جاء رمضان الثانى ولم يقض الاول قدم الاداء على القضاء  
 كذا في النهر العاتق \* ذكر الرازي من اصحابنا ان الاطفار بغير عذر في صوم التطوع لا يصل  
 هكذا في الكافي \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسى \* وهو ظاهر الرواية هكذا في النهر العاتق \*  
 والضيافة فيما روى من ابي يوسف ومحمد رحمهما الله عذر وهو الاظهر هكذا في الكافي \*  
 قالوا والصحيح من المذهب انه ان كان صاحب الدعوة ممن يرضى بمجرد حضوره ولا يتأذى  
 بترك الاطفار لا يفطرون ان كان يعلم انه يتأذى بترك الاطفار يفطر ويقضى \* وقال الشيخ الاجل  
 شمس الائمة الحلواني احسن ما قيل في هذا الباب انه ان كان يثق من نفسه بالقضاء  
 يفطر فعلا لا ذلى من اخيه المسلم وان كان لا يثق من نفسه بالقضاء لا يفطر وان كان في ترك الاطفار  
 اذلى المسلم وهذا اذا كان الاطفار قبل الزوال فاما بعده فلا يفطر الا اذا كان في ترك الاطفار  
 حقوق الوالدين كذا في المحيط \* وتكون عذرا في حق المضيف والضيف هكذا في شرح الوقاية \*  
 الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب هكذا في النهاية \* المجنون اذا افاق في بعض الشهر يلزمه  
 قضاء ما مضى وان استوعب جنونه كل الشهر لم يقضه \* وفي ظاهر الرواية لم يفصل  
 بين المجنون الطارى على البلوغ والمقارن له كذا في محيط السرخسى \* ولو افاق بعد الزوال  
 من اليوم الاخير من شهر رمضان لا يلزمه القضاء هو الصحيح كذا في الكتابة والنهاية \*

ولو أغشى عليه رمضان كله قضاء وهذا بالاجماع كذا في معراج الدراية \* أغشى عليه أي لم يدر  
بعد ما غربت الشمس وبقي كذلك أي ما لم يقض يوم تلك الليلة لأنه إن كان يعلم أنه نوى الصوم  
فظاهر وإن لم يعلم فظاهر حاله النية والعمل بظاهر الحال واجب حتى لو كان مسافرا أو متهتكا  
بعتاد الفطر في رمضان قضاء لأن ظاهر حاله لم يدل على النية ولم ينو كذا في الزاهدى \*  
الغازي إذا علم أنه يقاتل العدو في رمضان وهو يخاف الضعف فله أن يفطر كذا في محيط  
السرخسي \* فإن لم يتفق القتال فلا كفارة عليه لأن في القتال يحتاج إلى تقديم الأضطرار ليتقوى  
ولا كذلك المرض كذا في الظهيرية في المقطعات \* المحترف المحتاج إلى نفقته علم أنه  
لو اشتغل بحرفته بلحقه ضرر مبيع للفطر يحرم عليه الفطر قبل أن يمرض كذا في الفقيه \*

**الباب السادس في النذر** \* الأصل أن النذر لا يصح إلا بشروط أحدها أن يكون الواجب  
من جنسه شرعا فلذلك لم يصح النذر بعبادة المريض والثاني أن يكون مقصودا لا وسيلة  
فلم يصح النذر بالوضوء وسجدة التلاوة والثالث أن لا يكون واجبا في الحال وفي ثاني الحال  
فلم يصح بصلوة الظهر وغيرهما من المفروضات كذا في النهاية \* والرابع أن لا يكون المنذور  
معصية باعتبار نفسه كذا في البصر الرائق \* فإذا قال لله علي صوم يوم النحر اضطر وقصص  
وهذا النذر صحيح لأنه مشروع بنفسه منهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى وإن صام فيه  
يخرج من العهدة كذا في الهداية \* ولا بد من شرط آخر وهو أن لا يكون مستحب الكون  
فلو نذر صوم أمس لم يصح نذره كذا في البصر الرائق \* ولو قال لله علي أن أصوم اليوم الذي  
يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما أكل أو بعد ما حاضت لا يجب شيء في قول محمد رح  
كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو المختار كذا في السراجية \* وإن قدم بعد انزوال  
لا يلزمه شيء في قول محمد رح ولا رواية فيه من غيره كذا في الخلاصة \* ولو قال لله علي  
أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليلا لا يلزمه شيء ولو قدم قبل انزوال  
ولم يأكل صام كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لله علي صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان  
أبدأ فقدم فلان في يوم قد أكل فيه لم يلزمه صوم ذلك اليوم ويلزمه صوم كل يوم مثله فيما  
يستقبل كذا في السراج الوهاج \* وهكذا في المحيط \* وإن جعل علي نفسه أن يصوم اليوم الذي  
يقدم فيه فلان وجعل علي نفسه أن يصوم اليوم الذي يعاين فيه فلان أبدأ فعوفي فلان في



اليوم الذي قدم فيه فلان فاعلمه صوم ذلك اليوم وحده ابدأ ولا شئ عليه فبذلك كذا في المحيط \*

اذا قال لله علي ان اصوم يوماً فانه يلزمه صوم يوم وتعيين الاداء اليه وهو على التراخي بالا جماع \*

ولو قال لله علي صوم نصف يوم لا يصبح ولو قال لله علي ان اصوم يومين او ثلاثة او عشرة لزمه ذلك ويعين وقتا يؤدى فيه فان شاء فرق وان شاء تابع الا ان ينوى التتابع عند النذر فم يلزمه متابعا فان نوى فيه التتابع وافطر يوماً فيه او حاضت المرأة في مدة الصوم استأنف واستأنفت كذا في السراج الوهاج \*

ولو اوجب على نفسه متفرقا فصام متابعا اجزاء كذا في فتاوى قاضيخان \*

ولو قال لله علي ان اصوم عشرة ايام متتابعات فصام خمسة عشر يوماً وافطر يوماً لا يدري ان يوم الافطار من الخمسة او من العشرة فانه يصوم خمسة ايام آخر متتابعات فيوجد عشرة متتابعة كذا في الظهيرية \*

ولو قال لله علي ان اصوم يوماً ويوما فاعلمه صوم يوم واحد الا ان ينوى بذلك الا بد ولو قال لله علي صوم لزمه صوم يوم واحد ولو قال صوم ايام لزمه ثلثة ايام الا ان ينوى الاكثر \*

ولو قال صوم ايام كثيرة ولا نية له فعليه صوم عشرة ايام عند ابى حنيفة رح وعندهما سبعة ايام كذا في السراج الوهاج \*

ولو قال لله علي صوم الايام ولا نية له فعليه صيام عشرة ايام وعندهما سبعة ايام كذا في السراجية \*

ولو قال بضعة عشرة يوماً فهو على ثلثة عشر يوماً كذا في فتح القدير \*

وكذا لو قال لله علي ان اصوم كذا ايوماً يلزمه صوم احد عشر يوماً ولو قال كذا وكذا يلزمه صوم احد وعشرين كذا في فتاوى قاضيخان \*

رجل قال لله علي صوم جمعة لزمه سبعة ايام الا ان ينوى يوم الجمعة خاصة والتعيين اليه كذا في السراج الوهاج \*

ولو قال صوم الجمعة فعند ابى حنيفة رح هذا على عشر جمع وعندهما على جميع جمع العمر ولو قال جمع هذا الشهر فعليه ان يصوم كل يوم جمعة يمر في هذا الشهر قال شمس الائمة السرخسي هذا هو الاصح كذا في الظهيرية في المقطعات \*

اذا قال لله علي ان اصوم يوم الخميس فهو على اقرب خميس اليه فيجب عليه صومه وحده ولا يجب كل خميس يأتي الا ان ينوى ذلك \*

ولو قال لله علي ان اصوم يوم السبت ثمانية ايام فعليه ان يصوم سبتين وان قال سبعة ايام لزمه سبع سبوت لان السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحمل كلامه على العدد بخلاف الاول كذا في السراج الوهاج \*

اذا نذر يصوم كل خميس يأتي عليه فافطر خميساً واحداً فعليه قضاءه كذا في المحيط \*

ولو اخر القضاء حتى صار شيخافانيا او كان النذر بصيام الا بد فعجز لذلك او باشتغاله بالعميشة

لكون صناعته شائعة له ان يفطرو يطعم لكل يوم مسكينا على ما تقدم وان لم يقدر على ذلك لمصروفه  
يستغفر الله انه هو الغفور الرحيم ولولم يقدر لشدّة الزمان كالبحر له ان يفطر وينظر لثناء فيقضى كذا في  
فتح القدير \* هذا اذا لم يكن نذره بالابد هكذا في الخلاصة \* ولو اراد ان يقول لله على صوم يوم  
فجبرى على لسانه صوم شهر لزمه صوم شهر لان النذر يستوى فيه القصد وغيره \* اذا قال لله  
على صوم شهر لزمه ثلثون يوما وتعين الشهر اليه ولا يلزمه الاداء عقيب النذر حتى لا يأنم بالنأخير  
كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لله على ان اصوم الشهر فليبه ان يصوم بقية الشهر الذي  
هو فيه واذا نوى شهر فهو على ما نوى كذا في المحيط \* ولو قال لله على ان اصوم شهر امتثل لزمه التتابع  
وان اطلق بخبر وان مبن الشهر فانطرو يوما قضا ولا يستقبل وان اطر كله بخبر في القضاء  
بين التفريق والتتابع كذا في الزايدى \* ولو قال لله على صوم شوال وذى القعدة  
وذى الحجة فصامهن بالالهة وكان ذى القعدة وذى الحجة ثلثين ثلثين وشوال تسعة وعشرين  
عليه صوم خمسة ايام يوم الفطر والا صمى واياهم التشريق كذا في فتاوى فاضيل \* ولو قال لله  
على صوم ثلثة اشهر فعين للصوم شوالا وذا القعدة وذا الحجة وكان ذى القعدة وذى الحجة ثلثين  
ثلثين يوما وشوال تسعة وعشرين فليبه قضاء ستة ايام كذا في الخلاصة \* ولو قال لله على ان اصوم شهرا  
مثل شهر رمضان ان نوى المماثلة في التتابع يلزمه صوم شهر متتابع وان نوى المماثلة في العدد  
اولم يكن له نية يلزمه ان يصوم ثلثين يوما ان شاء صام متفرقا وان شاء متتابعاً كذا في المحيط \*  
وفي النوازل وبمأخذ كذا في التاتارخانية \* وكذا الوارد مثل في الوجوب له ان يفرق هكذا في فتاوى  
فاضل خان \* ولو قال لله على صوم هذه السنة اطر يوم الفطر ويوم النحر واياهم التشريق وقضاها كذا  
في الهداية \* هذا اذا قال ذلك قبل يوم النظر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم النظر  
وكذا الوفا بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء العيدين واياهم التشريق كذا في فتح القدير  
نافلا من غاية البيان \* ولو قال لله على صوم سنة ولم يعين بصوم سنة بالالهة ويقضى خمسة  
وثلثين يوما ثلثين يوما لرمضان وخمسة ايام قضاء عن يوم الفطر والنحر واياهم التشريق \*  
ولو قال لله على صوم سنة متتابعة فهو كقول الله على صوم هذه السنة بعينها لا يلزمه قضاء شهر رمضان  
لان السنة المتتابعة لا تخلو من شهر رمضان كذا في الخلاصة \* واذا اوجبت المرأة على نفسها  
صوم سنة بعينها قضت ايام حيضها لان تلك السنة قد تخلو عن ايام الحيض فصح الاجاب

هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دهر انه على سنة اشهر او الدهر على العمر كذا  
 في فتح القدير \* وهكذا في فتاوى قاضيخان \* اذا علق النذر بالصوم بشرط واداه قبل وجوده  
 لا يجوز اجماعا واذا كان مضافا الى وقت واداه قبل مجيئ الوقت بان قال لله علي ان اصوم  
 رجبا فصام ربيع الاول مكانه فعلى قول ابي يوسف ربح يجوز وهو قول ابي حنيفة ربح \*  
 وعلى قول محمد ربح لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال ان عوفيت صمت كذا لم يجب حتى  
 يقول لله علي وهذا قياس وفي الاستحسان يجب وان لم يكن تعليق لا يجب عليه قياسا  
 ولا استحسانا كذا في الظهيرية \* واذا اوجب على نفسه صوم شهر فمات قبل ان يمضي شهر يلزمه  
 صوم شهر حتى يلزمه ان يوصى بذلك فيقطع عنه لكل يوم نصف صاع من الخنطة سواء كان الشهر  
 بعينه او بغيره نص عليه في باب الاعتكاف \* المريض لو قال لله علي ان اصوم شهر فمات  
 قبل ان يصح لا يلزمه شي ولو صح يوم لزمه ان يوصى بجميع الشهر وقال محمد ربح يلزمه الا بصاء  
 بقدر ما صح كذا في الخلاصة \* ولو قال لله علي ان اصوم يومين متتابعين من اول الشهر  
 و آخره كان عليه ان يصوم الخامس عشر والسادس عشر كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لله  
 علي ان اصوم رجباً ثم صام من كفارة ظهارة شهرين متتابعين احد هما رجب اجزاء ويجب عليه  
 قضاء رجب وهو الاصح هكذا في الظهيرية في المقطعات \* الباب السابع في الاعتكاف \*  
 لا بد من معرفة تفسيره وتقسيمه وركنه وشروطه وآدابه ومحاسنه ومفسداته ومطلوباته \*  
 اما تفسيره فهو اللبث في المسجد مع نية الاعتكاف كذا في النهاية \* وينقسم الى واجب  
 وهو المندور تنجيذا او تعليقاً والى سنة مؤكدة وهو في العشر الاخير من رمضان والى مستحب  
 وهو ما سويهما هكذا في فتح القدير \* واما شروطه فمنها النية حتى لو اعتكف بلانية لا يجوز  
 بالاجماع كذا في معراج الدراية \* ومنها مسجد الجماعة فيصح في كل مسجد له اذان واقامة  
 هو الصحيح كذا في الخلاصة \* وفضل الاعتكاف ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجد  
 النبي عليه الصلوة والسلام ثم في بيت المقدس ثم في الجامع ثم في ما كان اهلته اكرؤا وفر كذا  
 في التبيين \* والمرأة تعتكف في مسجد بينها \* اذا اعتكفت في مسجد بينها فلك البقعة في حقها  
 كمسجد الجماعة في حق الرجل لانخرج منه الحاجة الانسان كذا في شرح المبسوط  
 للامام السرخسي \* ولو اعتكفت في مسجد الجماعة جاز ويكره كذا في محيط السرخسي \*

والاول افضل ومسجد حيا افضل لها من المسجد الا عظم ولها ان تعتكف في غير موضع <sup>عليها</sup> ~~عليها~~ من بينها اذا اعتكفت فيه كذا في التبيين \* ولولم يكن في بيتها مسجد تجعل موضعا منه <sup>مسجدا</sup> فتعتكف فيه كذا في الزاهدى \* ومنها الصوم وهو شرط الواجب منه رواية واحدة \* وظاهر الرواية من ابي حنيفة رح وهو قولهما ان الصوم ليس بشرط في التطوع \* وليس لاقلة تعد ير على الظاهر حتى لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج منه صح هكذا في التبيين \* ولو نذر اعتكاف ليلة او يوم قداكل فيه لم يصح ولو قال لله على ان اعتكف شهرا بغير صوم فعليه ان يعتكف ويصوم كذا في الظهيرية \* ويشترط وجود ذات الصوم لا الصوم بجهة الاعتكاف حتى ان من نذر باعتكاف رمضان صح نذره كذا في الذخيرة \* فان صام رمضان ولم يعتكف كان عليه ان يقضى اعتكاف شهر آخر متتابعاً ويصوم فيه هكذا في المحيط \* وان لم يعتكف حتى دخل رمضان آخر فاعتكف فيه لم يجزه لان الصوم صار ديناً في ذمته لما فات من وقته وصار مقصوداً بنفسه والمقصود لا يتأدى بغيره حتى لو نذر اعتكاف شهر ثم اعتكف رمضان لا يجزيه ولو اظطر وقضى صوم الشهر مع الاعتكاف اجزاه لان القضاء مثل الاداء هكذا في محيط السرخسى والخلاصة \* اذا اصبح الرجل صائماً منظوماً ثم قال في بعض النهار لله على ان اعتكف هذا اليوم فلا اعتكاف في قياس قول ابي حنيفة رح لان الاعتكاف الواجب لا يصح الا بالصوم الواجب والصوم في اول اليوم انعقد تطوعاً فلا يمكن جعله واجباً بعد ذلك كذا في المحيط \* ومنها الاسلام والعقل والطهارة عن الجنابة والحبض والنقاس لان الكافر ليس من اهل العبادة والمجنون ليس من اهل النية والجنب والحائض والنفساء ممنوعون من المسجد \* واما البلوغ فليس بشرط لصحة الاعتكاف فبصح من الصبي العاقل ولا بشرط الذكورة والحرية فيصح من المرأة والعبد باذن المولى والزوج ان كان لها زوج كذا في البدائع \* فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن له ان يمنعها بعد ذلك وان منعها لا يصح منه والمولى اذا منع المملوك بعد الاذن صح منه ويكون مسيئاً في ذلك والمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى وليس للمولى ان يمنعه كذا في فتاوى قاضيخان \* وان نذرت المرأة بالاعتكاف فللزواج ان يمنعها من ذلك وكذا العبد والامة اذا نذرا به فللمولى ان يمنع كذا في المحيط \* فاذا اعتق فعليه ان يئذنت نذرت هكذا في فتح القدير \* ذكر في المنتقى

ولو اذن لها في الاعتكاف شهر افارادت ان تعتكف متتابعاً فلزوج ان يأمرها بالتقريب  
ولو اذن لها في اعتكاف شهر بعينه فاعتكفت فيه متتابعاً ليس له ان يمنعها كذا في محيط السرخسي \*  
وأما آدابها فان لا يتكلم الا بخبر وان يلزم بالاعتكاف عشرة من رمضان وان يختار افضل المساجد  
كالمسجد الحرام والمسجد الجامع كذا في السراج الوهاج \* ويلزم التلاوة والحديث والعلم  
وتدريسه وسير النبي صلى الله عليه وسلم والانبياء عليهم السلام واخبار الصالحين وكتابة  
امور الدين كذا في فتح القدير \* ولا بأس ان يتحدث ما لا اثم فيه كذا في شرح الطحاوي \*  
وأما محاسنه فظاهرة فان فيه تسليماً المعتكف كلبته الى عبادة الله تعالى في طلب الزلفى  
وتبديد النفس من شغل الدنيا التي هي مانعة مما يستوجب العبد من القربى واستغراق المعتكف  
اوقاته في الصلوة اما حقيقة او حكماً لان المقصد الاصلى من شريعته انتظار الصلوة بالجماعات  
ونشيطه المعتكف نفسه بمن لا يصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وبالدن يسعون الليل  
والنهار وهم لا يسأمون ومنها اشتراط الصوم في حقها والصائم ضعيف الله تع هكذا  
في النهاية \* واما مفسداته فمنها الخروج من المسجد فلا يخرج المعتكف من معتكفه ليلاً ونهاراً  
الا بعد ان خرج من غير عذر ماسة فسد اعتكافه في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط \*  
سواء كان الخروج عامداً او ناسياً هكذا في فتاوى قاضيان \* ولا تخرج المرأة من مسجد  
ينها الى المنزل هكذا في محيط السرخسي \* ولو كانت المرأة معتكفة في المسجد فطلقت لها  
ان ترجع الى بيتها وتبنى على اعتكافها كذا في التبيين \* ومن الاعذار الخروج للغائط  
والبول واداء الجمعة فاذا خرج لبول او غائط لا بأس بان يدخل بيته ويرجع الى المسجد كما  
فرغ من الوضوء \* ولو مكث في بيته فسد اعتكافه وان كان ساعة عند ابي حنيفة رح كذا  
في المحيط \* ولو كان يقرب المسجد بيت صديق له لم يلزم قضاء الحاجة فيه وان كان له بيتان قريب  
وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه كذا في السراج الوهاج \*  
وان كان خرج لحاجة الانسان له ان يمشى على التؤدة كذا في النهاية \* وهكذا في العناية \*  
وأما الاكل والشرب والنوم فيكون في معتكفه لانه يمكنه قضاء هذه الحاجة في المسجد  
فلا ضرورة في الخروج كذا في الهداية \* ويخرج للجمعة حين تزول الشمس ائكان معتكفه قريباً  
من الجامع بحيث لو انتظر زوال الشمس لا يفوته الخطبة والجمعة واذا كان بحيث تقوته لم ينتظر

زوال الشمس لكنه يخرج في وقت يمكثه ان يأتي الجامع فيصلي اربع ركعات قبل الانطوار  
 عند المنبر وبعد الجمعة يمكث بقدر ما يصلّي اربع ركعات او سنا على حسب اختلافهم  
 في سنة الجمعة كذا في الكافي \* فان مكث يوماً وليلة او اتم اعتكافه لا يفسده ويكره كذا  
 في السراج الوهاج \* فان خرج من المسجد بعد زمان انهدم المسجد او اخرج مكرها فدخل  
 مسجداً آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استسماً ناهكذا في البدائع \* وكذا لو خاف على نفسه  
 احواله فخرج هكذا في التبيين \* ولو خرج لبول او غائط فحسبه الغريم ساعة فسد اعتكافه هذا في حقيقه  
 وعندهما لا يفسد قال الامام السرخسي قولهما ايسر على المسلمين هكذا في الخلاصة \*  
 ولا يخرج لعبادة المريض كذا في البحر الرائق \* ولو خرج لجنائز يفسد اعتكافه وكذا صلواتها  
 ولو تعينت عليه اولانجاء الغريق والحريق والجهاد اذا كان النيران ما اولاداء الشهادة هكذا  
 في التبيين \* وكذا اذا خرج ساعة بعد المرض فسد اعتكافه هكذا في الظهيرية \* ولو شرط  
 وقت النذر والالتزام ان يخرج الى عبادة المريض وصلوة الجنائز وحضور مجلس العلم بجوزله  
 ذلك كذا في القاتار خانية فافلأمن الجمعة \* ولو صد المعتكف لم يفسد اعتكافه بخلاف وان كان باب  
 المعتكف خارج المسجد كذا في البدائع \* والمؤذن وغيره فيه سواء هو الصحيح هكذا في الخلاصة  
 وفتاوى قاضيخان \* ولا بأس ان يخرج رأسه الى بعض اهله ليفسده كذا في التاتارخانية \*  
 هذا كله في الاعتكاف الواجب اما في النفل فلا بأس بان يخرج بعد زغرة في ظاهر الرواية \*  
 وفي التحفة لا بأس فيه بان يعود المريض ويشهد الجنائز كذا في شرح القاية للشيخ ابي المكارم \*  
 ومنها الجماع ودوامه فيحرم على المعتكف الجماع ودوامه نحو المباشرة والتقبيل واللمس  
 والمعانقة والجماع فيما دون الفرج والليل والنهار في ذلك سواء \* والجماع حامداً وناسيلاً والنهاراً  
 يفسد الاعتكاف انزل اولم ينزل وما سواه يفسد اذا انزل وان لم ينزل لا يفسد هكذا في البدائع \* ولو اضنى  
 بالتفكر والنظر لا يفسد اعتكافه كذا في التبيين \* وكذا لو احتلم كذا في فتح القدير \* ثم ان امكنه الاغتسال  
 في المسجد من غير ان يتلو في المسجد فلا بأس به والا فخرج يقتسل ويعود الى المسجد ولو توضأ في المسجد  
 في ناء فهو على هذا التفصيل هكذا في البدائع وفتاوى قاضيخان \* ومنها الافعاء والجنون نفس الاعماء  
 والجنون لا تقصد بخلاف حتى لا ينقطع التسابع وان اُغشى عليه اياماً او اصابهم بفسد اعتكافه وعليه  
 اذا برئ ان يستقبل فان تطاول الجنون وبقي سنين ثم افاق يجب عليه ان يقضي هكذا في البدائع \*

وان صار معنوها ثم افاق بعد سنين يجب عليه القضاء كذا في فتاوى قاضيهان \* واما محظورات  
فمنها الصمت الذي يعتقد عبادة فانه يكره هكذا في النبيين \* واما اذا لم يعتقد قربة فلا يكره  
كذا في البحر الرائق \* واما الصمت من معاصي اللسان فمن اعظم العبادات كذا في الجوهرة النيرة \*  
ولا يفسد الاعتكاف سبب ولا جدال كذا في الخلاصة \* اذا اكل المعتكف نهراً ناسياً لا يفسد  
لان حرمة الاكل لاجل الصوم لا لاجل الاعتكاف كذا في النهاية \* والاصل ان ما كان  
من محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجله لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمد والسهر  
والنهار والليل كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم  
يختلف فيه العمد والسهر والنهار والليل كالاكل والشرب كذا في البدائع \* ولا بأس للمعتكف  
ان يبيع ويشترى الطعام وما لا بد منه واما اذا اراد ان يتخذ متجراً فيكره له ذلك هكذا  
في فتاوى قاضيهان والذخيرة \* وهو الصحيح هكذا في النبيين \* ويجوز للمعتكف ان يتزوج  
وبرأى كذا في الجوهرة النيرة \* ويلبس المعتكف ويتطيب وبدن رأسه كذا في الخلاصة \*  
واذا سكر المعتكف ليلاً لم يفسد اعتكافه لانه تناول محظور الدين لا محظور الاعتكاف كما لو  
اكل مال الغير كذا في فتاوى قاضيهان \* واذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه فان كان  
اعتكاف شهر بعينه اذا اخطأ يوماً يقضى ذلك اليوم وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه  
الاستقبال سواء افسده بصدقه من غير مدرك بالخروج والجماع والاكل في النهار او بمدر  
كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغير صدقه كالحيض والجنون والافشاء الطويل كذا  
في فتح القدير \* ومما يتصل بذلك مسائل اذا اراد ايجاب الاعتكاف على نفسه ينبغي  
ان يذكر بلسانه ولا يكفي لاجابه النية بالقلب ذكره شمس الائمة كذا في النهاية \*  
وهكذا في الخلاصة \* وهذا اصلان احدهما انه اذا ذكر الايام بلفظ الجمع او التثنية يتناول  
ما بازاها من الليالي وكذا الليالي يتناول ما بازاها من الايام كذا في الكافي \*  
ولو ذكر اعتكاف ثلثة ايام او اكثر او يومين او ثلث ليال او اكثر او ليلتين لزمه الايام بليا لها  
والليالي بايامها ان لم يكن له نية فان نوى بالايام الايام خاصت بالليالي الليالي خاصة  
صحت نيته ويلزمه في الايام اعتكاف الايام دون الليالي ولا شيء عليه في الليالي هكذا  
في البدائع \* ولو ذكر اعتكاف يوم لم يدخل الليل هكذا في فتح القدير \* وثانيهما انه منى

لم يدخل في وجوب اعتكافه الليل جازله التفريق وصلى دخل الليل والنهار فانه يلزمه متتابعاً  
هكذا في البدائع \* ولو نذر اعتكاف شهر بعينه او بغير عينه او ثلثين يوماً لزمه متتابعاً ومتنقلاً  
ان لم يعين الشهر كذا في الظهيرية \* ومتنقلاً دخل في اعتكافه الليل والنهار فابتداءً من الليل  
لان الاصل ان كل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها كذا في الكافي \* فلو قال لله صلى الله عليه وآله وسلم ان اعتكف  
يومين يدخل المسجد قبل غروب الشمس ويمكث تلك الليلة ويومها واللييلة الثانية ويومها  
ويخرج بعد غروب الشمس وكذا في الايام الكثيرة يدخل قبل غروب الشمس هكذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو نذر اعتكاف يوم البعد قضاء في وقت آخر وعليه كفارة اليمين ان نوى  
اليمين فلو اعتكف فيه اجزاء واساء كذا في الخلاصة \* ولو اعتكف الرجل من غير ان يوجب  
عليه نفسه ثم خرج من المسجد لاشئ عليه كذا في الظهيرية \* ولو نذر اعتكاف يوم او شهر معين  
فاعتكف قبله او نذر الاعتكاف في المسجد الحرام فاعتكف في غيره فانه يجوز كذا في البحر الرائق \*  
ولو نذر اعتكاف شهر مضى لم يصح نذره هكذا في البحر الرائق في باب النذر بالصوم \*  
ولو نذر اعتكاف شهر ثم اردت ان تسلم لم يلزمه شئ كذا في محيط السرخسى \* ولو نذر اعتكاف شهر  
فمات اطعم لكل يوم نصف صاع من براوصا عا من تمر او شعيران او صاع كذا في السراجية \*  
ويجب عليه ان يوصي هكذا في البدائع \* وان لم يوص واجازت الورثة جاز ذلك ولو نذر  
اعتكاف شهر وهو مريض فلم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان ضم يوماً ثم مات اطعم عنه  
من جميع الشهر كذا في السراجية \* المتفرقات رجل افطر في شهر رمضان سنة تسعين  
وخمسائة فصام شهر اثنى عشر من الشهر الذي عليه وهو يرى انه رمضان سنة احدى  
وتسعين وخمسائة قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى يجزيه وان صام شهر اثنى عشر من رمضان  
سنة احدى وتسعين وخمسائة وهو يرى انه افطر ذلك قال لا يجزيه كذا في الظهيرية في باب النية \*  
وهكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اسلم الكافر في دار الحرب وعلم بوجود الصوم بعد رمضان  
لاقضاء عليه ولو علم في خلاله فالظاهر انه والمجنون فيه سواء كذا في اثر احدى \* وان اسلم  
في دار الاسلام فعليه قضاء ماضى علم بذلك اوله يعلم كذا في فتاوى قاضي خان في فصل  
روية الهلال \* ولو اسلم قبل الزوال ولم يأكل فصام تطوعاً في ظاهر الرواية لا يصح صومه لعدم  
الاهلية في اول النهار والصوم لا يجزى كذا في محيط السرخسى في باب من يلزمه الامساك \*



وان بلغ الصبي قبل الزوال والاكل ونوى الطوع كان متطوعاً على الصحيح هكذا في الجوهرية النيرة  
والسراج الوهاج \* قال الرازي يؤمر الصبي اذا اطاعه وذكر ابو جعفر اختلاف مشايخ  
بفتح رح فيه والاصح انه يؤمر وهذا اذا لم يضر الصوم بيده فان اضر لا يؤمر به واذا امر فلم يصم  
لا قضاء عليه وسئل ابو حفص يضرب ابن عشرين على الصوم قال اختلفوا فيه والصحيح انه  
بمترلة الصلوة هكذا في الزاهدی \* كل من كان له عذر في صوم رمضان في اول النهار مانع  
من الوجوب او صبح للفطر ثم زال عذره وصار يحال لو كان عليه من اول النهار لوجب عليه الصوم  
كما نصبت اذا بلغ في بعض النهار واسلم الكفار وفاق المجنون وطهرت الحائض وقدم المسافر  
مع قيام الاهلية يجب عليه الامساك بنية اليوم وكذا من وجب عليه الصوم في اول النهار  
لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المضي فيه بان اضر متعمداً او اصبح يوم الشك  
مفطراً ثم تبين انه من رمضان او تسحر على ظن ان الفجر لم يطلع ثم تبين انه طالع فانه  
يجب عليه الامساك في بقية اليوم تشبهاً بالصائمين كذا في البدائع في فصل حكم الصوم الموقت \*  
وكذا الذي اكل وهو يرى ان الشمس قد غابت فظهر انها لم تغب وكذا من اضر خطأ او مكرهاً  
هكذا في الخلاصة \* وقيل الامساك مستحب لا واجب والصحيح الوجوب كذا في فتح القدير \*  
واجمعوا على انه لا يجب التشبه بالصائم على الحائض والنساء والمريض والمسافر كذا  
في الخلاصة \* وهل تأكل الحائض سرّاً او جهراً قيل سرّاً وقيل جهراً والمسافر والمريض  
الاكل جهراً رواية واحدة كذا في السراج الوهاج \* ومن دخل في صوم التطوع ثم افسده قضاء  
كذا في الهداية \* سواء حصل الفساد بصدقه او بغير صدقه حتى اذا حاضت الصائمة المتطوعة  
يجب القضاء في اصح الروايتين كذا في النهاية \* اختلف اصحابنا في الصوم المطنون اذا افسده  
بان شرع في صوم او صلوة على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فافطر متعمداً قال اصحابنا الثلاثة  
لا قضاء عليه لكن الافضل ان يمضي فيه وعلى هذا الخلاف اذا شرع في صوم الكفارة ثم ايسر  
في خلاله فافطر متعمداً كذا في البدائع \* اذا نوى صوم القضاء بعد طلوع الفجر ولم يصح  
من القضاء هل يصح من التطوع قال الامام النسفي انه يصح وان افطر بنية القضاء كذا  
في الخلاصة \* ومن لم ينو رمضان كله صوماً ولا فطراً فاعليه قضاء كذا في الهداية \* ولا كفارة  
بصد صوم غير رمضان كذا في الكنز \* كفارة الفطر وكفارة الطهارة واحدة وهي عتق رقبة

مؤمنة وكافرة فان لم يقدر على العتق فعليه صيام شهرين متتابعين وان لم يستطع فليطعم  
سنتين مسكينا كل مسكين صاعا من تمر او شعير او نصف صاع من حنطة وانما يعتبر حال المكفر  
في جميع الكفارات وقت الاداء لا وقت وجوبها فان كان وقت الاداء معسرا يجوز به الصيام وان كان  
موسرا وقت الوجوب كذا في الخلاصة \* ولو جلع مرارا في ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه  
كفارة واحدة ولو جامع وكفر ثم جامع عليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية كذا في فتح القدير \* ولو اظفر  
في يوم فاعتق ثم اظفر في اليوم الثاني فاعتق ثم اظفر في اليوم الثالث فاعتق ثم استحققت الرقبة  
الاولى فلا شئ عليه وكذا لو استحققت الثانية \* ولو استحققت الثالثة فعليه اعتاق رقبة  
واحدة لان ما تقدم لا يجزى عما تأخر ولو استحققت الثانية ايضا فعليه اعتاق رقبة واحدة  
لليوم الثاني والثالث ولو استحققت الاولى ايضا فعليه كفارة واحدة ولو استحققت الاولى  
والثالثة اعتق رقبة واحدة لليوم الثالث \* ولو جامع في رمضانين ولم يكفر للاول  
فعليه لكل جماع كفارة في الظاهر كذا في البدائع \* اذا نذر الكفارة على السلطان وهو موسر  
بما له الحلال وليس عليه تبعه لا حد يفتى باعتاق الرقبة كذا في البحر الرائق \* شهر رمضان  
اذا جاء يوم الخميس ويوم مرفق جاء يوم الخميس ايضا كان ذلك اليوم يوم مرفق لا يوم الاصحى  
حتى لا تجوز القصبة في هذا اليوم اعتمادا على قول علي رضي الله عنه يوم نحر كرم يوم صومكم لانه  
يحتمل انه اراد به ذلك العام دون الابد كذا في فتاوى فاضلخان في فصل رتبة الهلال \*  
اعلم ان الصيامات اللازمة فرضا ثلثة عشر \* سبعة منها يجب فيه التتابع وهي رمضان وكفارة القتل  
وكفارة الظهار وكفارة اليمين وكفارة الاظفار في رمضان والنذر المعين وصوم اليمين المعين  
وسنة لا يجب فيه التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الحلق وصوم جزاء العبد  
وصوم النذر المطلق وصوم اليمين بان قال والله لا صوم من شهر ا كذا في البحر الرائق \*  
ثم اذا كان مخيرا في قضاء رمضان فالمتابعة مستحبة مسارعة الى اسقاطه من ذمته كذا  
في السراج الوهاج \* اعلم ان ليلة القدر يستحب طلبها وهي افضل ليالى السنة هكذا  
في معراج الدراية \* وعن ابي حنيفة رح انها في رمضان ولا تدري اية ليلة هي وقد تقدم  
وتأخر وعندهما كذا لك الا انها معينة لا تتقدم ولا تأخر هكذا نقل عنهم في المنظومة  
وشروحه كذا في فتح القدير في باب الاعتكاف \* حتى لو زال لبعده انت حر ليلة القدر فان قال

قبل دخول رمضان عنق اذا انسلخ الشهر وان قال بعد مضى ليلة منه لم يعتق حتى ينسلخ رمضان من العلم القابل عنده لجوازها كانت في الشهر الماضي في الليلة الاولى وفي الشهر الآتي في الليلة الاخرة وعندهما اذا مضى ليلة منه عنق كذا في الكافي \* وفي ملتقى البحار قول امي حنيفة رح راجع كذا في معراج الدربة \* وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسى \* والندرا الذي يقع من اكثر العوام بان يأتى الى قبر بعض الصالحين ويرفع متره قائلاً يا سيدي فلان ان قضيت حاجتي فلك منى من الذهب مثلاً كذا باطل اجماً ما نعم لو قال يا الله انى نذرت لك ان شفيت مريضى او نحو ان اطعم الفقراء الذى يباب السيدة نفيسة او نحوها واشترى حصيراً المسجد او زيناً لوقودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها مما يكون فيه تقع الفقراء والندرا لله وذكر الشيخ انما هو محل صرف النذر لمستحقه يجوز لكن لا يحل صرفه الا الى الفقراء لا الى ذى علم لعلمه ولا لخاصته الشيخ الا ان يكون واحداً من الفقراء واذا صرف هذا فمأخوذ من الدراهم ونحوها وينقل الى ضرر الخ الاولياء تقرباً اليهم فحرام بالاجماع ما لم يقصد بصرفها الفقراء الاحياء قولاً واحداً وقد أبكى الناس بذلك هكذا في النهر الفائق والبحر الرائق \* وكرة مجاهدان يقال جاء رمضان وذهب وقال لا ادري لعل رمضان اسم من اسماء الله تعالى ولكنه يقال جاء شهر رمضان وقد قيل بانه يكره فان محمداً لم يرد على مجاهد قوله والاصح انه لا يكره كذا في محيط السرخسى \*

### \* كتاب المناسك \*

وفيه سبعة عشر باباً الباب الاول في تفسير الحج وفرضيته ووقته وشوائطه واركانه وواجباته وسننه وآدابه ومحظوراته \* اما تفسيره فهو انه عبارة عن الافعال المخصوصة من الطواف والوقوف في وقته محرماً بنية الحج ما بقا كذا في فتح القدير \* اما فرضيته فالحج فريضة محكمة ثبتت فرضيتها بدلائل متطوعة حتى يكفر جاحداً وأنه لا يجب في العمر الامر كذا في محيط السرخسى \* وهو مرض على الثور وهو الاصح فلا يباح له التأخير بعد الامكان الى العام الثانى كذا في خزائن المغنين \* فاذا آخرة وادى بعد ذلك وقع اداء كذا في البحر الرائق \* وعند محمد رح يجب على التراخي والتعجيل افضل كذا في الخلاصة \* والخلاف فيما اذا كان غالب شه السلام اما اذا كان غالب ظنه الموت اما بسبب الهرم او المرض فانه يتضيق عليه الوجوب

اجماعا كذا في الجوهر النيرة \* وثمرة الخلاف تظهر في حق المأثم حتى يفسق وتروى شهادته  
 عند من يقول على الفور ولو حج في آخر عمره فليس عليه الاثم بالاجماع ولومات ولم يحج اثم  
 بالاجماع كذا في التبيين \* واما وقت فاشهر معلومات والاشهر المعلومات شوال وذو القعدة  
 وعشر من ذي الحجة واذا عمل شيئا من اعمال الحج من طواف ومعى قبل اشهر الحج لا يجوز  
 واذا عمل فيها يجوز كذا في الظهيرية \* واما شرائط وجوبه فمنها الاسلام حتى لو ملك ماله  
 الاستطاعة حال كونه ثم اسلم بعد ما اقتصر لا يجب عليه شيء بتلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلما  
 فلم يحج حتى اقتصر حيث يتقرر الحج في ذمته دينيا عليه كذا في فتح القدير \* ولو حج ثم ارتد  
 ثم اسلم لزمه اخرى اذا استطاع كذا في السراجية \* ومنها العقل فلا يجب على المجنون  
 وفي المعتوه خلاف كذا في البحر الرائق \* ومنها البلوغ فلا يجب على الصبي كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو ان الصبي اذا حج قبل البلوغ فلا يكون ذلك من حجة الاسلام  
 ويكون تطوعا ولو احرم ثم بلغ قبل الوقوف بعرفة ان مضى على احرامه بكون تطوعا وان  
 جدد التلبية واستأنف الاحرام بعد الادراك ثم وقف بعرفة يكون من حجة الاسلام بالاجماع  
 كذا في شرح الطحاوى \* وكذا المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم قبل الوقوف بعرفة  
 فجدد الاحرام كذا في الهداي \* ولو جاوز الميقات بغير احرام ثم احتلم بمكة واحرم  
 من مكة اجزاء من حجة الاسلام ولم يكن عليه لمجاوزة الميقات بغير احرام شيء كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ومنها الحرية فلا حج على عبد ولو مدبرا او ام ولد او مكاتبا او مبعضا  
 او مأذونا له في الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه كذا في البحر الرائق \* ولو حج قبل العتق مع المولى  
 لا يجزيه من حجة الاسلام وعليه حجة الاسلام اذا اعتق ولو اعتق في الطريق قبل الاحرام  
 واحرم وحج اجزاء من حجة الاسلام ولو احرم قبل العتق ثم جدد الاحرام بعد العتق لا يجزيه  
 ذلك من حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضي خان \* ومنها القدرة على الزاد والراحلة  
 بطريق الملك او الاجارة دون الاعارة والاباحة سواء كانت الاباحة من جهة من لائمة له عليه  
 كالوالدين والمولودين او من غيرهم كالاخايب كذا في السراج الوهاج \* ولو وهب له  
 مال لحج به لا يجب عليه قبوله سواء كان الواهب ممن يعتبر منته كالاخايب او لا يعتبر كالاويين  
 والمولودين كذا في فتح القدير \* وتفسير ملك الزاد والراحلة ان يكون له مال فاضل عن حاجته

وهو ما سوى مسكنه وليس له وخدمته واثاث بيته قدر ما يبلغه الى مكة ذاهبا وجائيا راكبا لا ماشيا  
وسوى ما يقضى به دينه ويمسك نفقة عياله ومروءة مسكنه ونحوها الى وقت انصرافه كذا  
في محيط السرخسي \* ويصير في نفقة ونفقة عياله الوسط من غير تمييز ولا تقييد كذا في التبيين \*  
والعمال من يلزمه نفقته كذا في البحر الرائق \* ولا يترك نفقة لما بعد اياه في ظاهر الرواية كذا  
في التبيين \* والراحلة تعتبر في حق كل انسان ما يبلغه فمن قدر على رأس زاملة وامكنه السفر  
عليه وجب والا فان كان مترافلا بد من ان يقدر على شق حمل ولا يثبت الاستطاعة  
بعقبة الاجر وهو ان يكتري رجلا ن بعبراً واحداً ابتعا قبان في الركوب يركب احدهما مرحلة  
او فرسخا ثم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكتري به مرحلة ويمشي مرحلة لم يكن موسرا كذا  
في فتاوى قاضيان \* وفي التبايع يجب الحج على اهل مكة ومن حولها من كان بينه وبين مكة  
اقل من ثلاثة ايام اذا كانوا قارين على المشى وان لم يقدروا على الراحة ولكن لا بد ان يكون لهم  
من الطعام مقدار ما يكفيهم وعيالهم بالمعروف الى مودهم كذا في السراج الوهاج \*  
الغني اذا حج ماشيا ثم اسرلاح عليه هكذا في فتاوى قاضيان \* اذا وجد ما يحج به وقد قصد التزوج  
يحج به ولا يتزوج لان الحج فريضة واجبها الله تعالى على عبده كذا في التبيين \* اذا كان له دار يسكنها  
وعبد يستخدمه وثياب بلبسها ومتاع يحتاج اليه لا يثبت به الاستطاعة \* وفي التجريد ان كان له  
دار لا يسكنها وعبد لا يستخدمه فعليه ان يبيعه ويحج به وان لم يكن له مسكن ولا شيء من ذلك  
وعنده دراهم يبلغ به الحج ويبلغ ثمن مسكن وخدام وطعام وقوت فعليه الحج فان جعلها  
في غير الحج اثم كذا في الخلاصة \* وكذا من كان له ثياب لا يمتنها كان عليه ان يبيع ويحج  
بشئها ان كان بشئها وفاء بالحج ولو كان له منزل يكفيه بعضه لا يلزمه بيع الفاضل لاجل الحج كذا  
في فتاوى قاضيان \* اذا كان له منزل يسكنه ويمكنه ان يبيع ويشترى بشئ منه مزلا دون منه ويحج  
بالفضل لم يلزمه ذلك كذا في المحيط \* وان اخذ به فهو افضل كذا في الايضاح \* ولا يجب  
بيع مسكنه والاقصاء على السكنى بالاجارة انما كذا في البحر الرائق \* قالوا في كتب الفقه  
اذا كانت نفقته وهو يحتاج الى استعمالها لا يثبت بها الاستطاعة وان كانت لجاهل يثبت بها الاستطاعة  
وان كانت كتب الطل والنجوم يثبت الاستطاعة سواء كان يحتاج الى استعمالها والنظر فيها  
ولا يحتج كذا في المحيط \* قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا يعيش بالتجارة فملك

مالا مقدار ما لرفع منه الزاد والراحلة لذهابها وإيابه ونفقة أولاده ومياله من وقت خروجه  
 إلى وقت رجوعه ويبقى له بعد رجوعه رأس مال التجارة التي كانت يتجر بها كان عليه الشيخ  
 والأفلاوا كان محترفا يشتغل بوجوب الحج أن يملك الزاد والراحلة ذهابا وإيابا ونفقة عياله  
 وأولاده من وقت خروجه إلى رجوعه ويبقى له آلات حرفته وإن كان صاحب ضيعة أن كان له  
 من الضياع ما لوباع مقدار ما يكفي الزاد والراحلة ذهابا وإيابا ونفقة عياله وأولاده ويبقى له  
 من الضيعة قدر ما يعيش بقلة الباقي يفترض عليه الحج والأفلاوان كان حرا أو كافرا فملك مالا  
 يكفي الزاد والراحلة ذهابا وإيابا ونفقة عياله وأولاده من خروجه إلى رجوعه ويبقى  
 له آلات الحرائين من البقر ونحو ذلك كان عليه الحج والأفلاكذا في فتاوى قاضي خانبخشا \*  
 ومنها العلم بكون الحج فرضا والعلم المذكور ثبت لمن في دار الإسلام بمجرد الوجود فيها  
 سواء علم بالفرضية أو لم يعلم ولا فرق في ذلك بين أن يكون نشأ على الإسلام أو لا فيكون علما  
 حكما أو لمن في دار الحرب بأخبار رجلين أو رجل وامرأتين ولو مستورين أو واحد عدل  
 وعندهما لا يشترط العدالة والبلوغ والحرية فيه كذا في البحر الرائق \* ومنها سلامة البدن حتى أن المقعد  
 والزمن والمفلوج ومقطوع الرجلين لا يجب عليهم حتى لا يجب عليهم الإحجاج أن ملكوا الزاد  
 والراحلة ولا الإيلاء في المرض وكذلك الشيخ الذي لا يثبت على الراحلة وكذلك المريض  
 كذا في فتح القدير \* هذا ظاهر المذهب عن أبي حنيفة رحمه الله وهو رواية عنهما وظاهر الرواية عنهما  
 أنه يجب عليهم فإن أحجموا أجزاءهم مادام العجز مستمر بهم فإن زال فعليهم الإعادة بأنفسهم \*  
 وظاهر ما في النخبة اختياره فإنه اقتصر عليه وكذا الاستيعابي وقوة المحقق في فتح القدير  
 كذا في البحر الرائق \* والحق بهم المكيوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس  
 من الخروج إلى الحج وكذا لا يجب الإحجاج عنهم كذا في أشهر الثائق \* والأعمى  
 إذا ملك الزاد والراحلة أن لم يجد قائد إلا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الإحجاج بالمال  
 فعند أبي حنيفة لا يجب وعندهما يجب وإن وجد قائد أعند أبي حنيفة رحمه الله لا يجب الحج  
 بنفسه ومن صاحبه فيه روايتان كذا في فتاوى قاضي خانبخشا \* ولو ملك الزاد والراحلة  
 وهو صحيح البدن ولم يحج حتى صار زنا أو مفلوجا لزمه الإحجاج بالمال بلا خلاف كذا في المحيط \*  
 ولو تكلف هؤلاء الحج بأنفسهم سقط منهم حتى لو صحوا بعد ذلك لا يجب عليهم الأداء هكذا

في فتح القدير \* ومنها امن الطريق قال ابواليث انكان الغالب في الطريق السلامة يجب  
 وانكان خلاف ذلك لايجب وعليه الاعتماد كذا في التبيين \* قال الكرمانى انكان الغالب  
 في طريق البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والافلا هو الاصح وسيمون وجيكون  
 والفرات ونيل انهار لايجاز كذا في فتح القدير \* وكذا دجلة هكذا في فتاوى قاضى خان \*  
 ومنها المحرم للمرأة شاة كانت او مجوزة اذا كان بينهما وبين مكة مسيرة ثلثة ايام هكذا  
 في المحيط \* وان كان اقل من ذلك حجت بغير محرم كذا في البدائع \* والمحرم الزوج  
 ومن لا يجوز مناكنهتا على التاييد بغربة او رضاع او مصاهرة كذا في الخلاصة \* ويشترط ان يكون  
 مأمونا عاقلا بالغرا كان او عبدا كذا في فتاوى قاضى خان \* والعجوى اذا كان  
 يعتقد باحة مناكنهتا لايسافر معها كذا في محيط السرخسى \* والمرأى كالبالغ وعبد المرأة  
 ليس بمحرم لها كذا في الجوهرة النيرة \* ولا عبوة المصى الذى لا يستلم والمجنون الذى لا يفقه كذا  
 في محيط السرخسى \* ويجب عليها النفقة والراحلة في مالها المحرم للحم يهلوه من وجوب المحرم كل عليها  
 ان يحجم بحجة الاسلام لم بأذن لهما زوجها وفي النافذة لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم  
 لايجب عليها ان تنزوي للحم كذا في فتاوى قاضى خان \* ثم تكلموا وان امن الطريق وسلامة البدن  
 على قول ابي حنيفة رح ووجود المحرم للمرأة شرط لوجوب اللحم ام لا دانه بعضهم جعلوها  
 شرطا للوجوب وبضهم شرطا للاداء وهو الصحيح \* ونمرة الخلاف فيما اذا مات قبل اللحم فلهي  
 قول الاولين لا يلزمه الوصية وعلى قول الآخرين تلزمه كذا في النهاية \* ومنها عدم قيام العدة  
 في حق المرأة عدة وفات كانت او عدة طلاق والطلاق بائن او رجعى هكذا في شرح الطحاوى \*  
 فلا تخرج المرأة الى اللحم في عدة طلاق او موت وكذا لو وجبت العدة في الطريق في مصر  
 من الامصار وبينها وبين مكة مسيرة سفر لا تخرج من ذلك المصر ما لم تقض عدتها كذا  
 في فتاوى قاضى خان \* وان لزمتها العدة بعد الخروج الى اللحم وهى مسافرة فان كان الطلاق  
 رجعا لم تقارن زوجها والا فضل لزوجها ان يراجعها وانكان الطلاق بائنا فهو كالا جنبي كذا  
 في السراج الوهاج \* ثم ما ذكر من شرائط لوجوب اللحم من الزاد والراحلة وغير ذلك يعتبر  
 وجودها وقت خروجها لبلدة الى مكة حتى لو ملك الزاد والراحلة في اول السنة قبل  
 اشهر اللحم وقبل ان يخرج اهل بلدة الى مكة فهو في سعة من صرف ذلك الى حيث احب

واذا صرف ماله ثم خرج اهل بلدة لا يجب عليه الحج فاما اذا جاء وقت خروج اهل بلدة  
 فيلزمه التأهب فلا يجوز له صرفه الى غيره فان صرفه الى غير الحج اثم وعليه الحج كذا في البدائع \*  
 واما شرائط صحة ادائه فثلاثة \* الاحرام والمكان والزمان هكذا في السراج الوهاج \* واما ركنه  
 فشيئان الوقوف بعرفه وطواف الزيارة لكن الوقوف اقوى من الطواف كذا في النهاية \* حتى يفسد الحج  
 بالجماع قبل الوقوف ولا يفسد بالجماع قبل طواف الزيارة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \*  
 واما واجباته فخمسة السعي بين الصفا والمروة والوقوف بمزدلفة ورمي الجمار والخلق  
 او التقصير وطواف الصدر كذا في شرح المحاوي \* واما سنة طواف القدوم والرمل فيه  
 اولى بالطواف الغرض والسعي بين المبلين الاخضرين والبيوتة بمنى في ليالى ايام النحر  
 والدفع من منى الى عرفه بعد طلوع الشمس ومن مزدلفة الى منى قبلها كذا في فتح القدير \*  
 والبيوتة بمزدلفة سنة والترتيب بين الجمار الثلث سنة هكذا في البحر الرائق \* واما آدابه  
 فانه اذا اراد الرجل ان يحج قالوا ينبغي ان يقضى دينه كذا في الظهيرية \* ويشاور ذارأى  
 في سفره في ذلك الوقت لافي نفس الحج فانه خبر وكذا يستخير الله تعالى في ذلك \* وسننها  
 ان يصلي ركعتين بسورة الاخلاص ويدعو بالدعاء المعروف للاستخارة عنه عليه السلام  
 ثم يبدأ بالتوبة و اخلاص النية ورد المطالم والاستئصال من خصومه ومن كل من عامله كذا  
 في فتح القدير \* وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والتندم على تقربته في ذلك والعزم على  
 عدم العود الى مثل ذلك كذا في البحر الرائق \* ويتجرد عن الرياء والسمعة والتغرير وذاكرة  
 بعض العلماء الركوب في السحبل وقيل لا بكرة اذا تجرد عن قصد ذلك \* ويجتهد في تحصيل نفقة  
 حلال فانه لا يقبل الحج بالنفقة المحرام مع انه يسقط الغرض معها وان كانت مفصولة كذا  
 في فتح القدير \* اذا اراد الرجل ان يحج بمال حلال فيه شبهة وانه يستدين للحج ويقضى دينه  
 من ماله كذا في فتاوى قاضي خان في المقطعات \* ولا بد له من رفيق صالح يذكره اذا نسي  
 ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز وكونه من الاجانب اولي من الاقارب بعدا من ساحة التلبية  
 كذا في فتح القدير \* وفي الينابيع ويترك نفقة عياله ويخرج بنفس طيبة وبتى الله في طريقه  
 ويكثر ذكر الله ويجتنب الغضب ويكثر الاحتمال عن الناس ويستعمل السكينة ويؤثر  
 بترك ما لا يعنيه كذا في التارخانية في تعليمه اعدل الحج \* ويرى الكاوي ما يحمله ولا يحمل



اكثر منه كذا في فتح القدير \* ويحترز من تحميلها فوق ما تطيقه ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة  
 ولو مملوكة له \* وتجريد السفر من التجارة احسن ولو اتجر لا ينقص ثوابه كذا في البحر الرائق \*  
 ولا يماكس في شراء الادوات ولا يشارك في الزاد \* واجتماع الرفقة كل يوم على طعام احدهم  
 اخل \* ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس اقتداء به عليه السلام والا في يوم الاثنين في اول النهار  
 والشهر ويودع اهله واخوانه ويستحلهم ويطلب دعاءهم ويأتيهم لذلك وهم باثونه اذا قدم  
 كذا في فتح القدير \* ويخرج خروج الخارج من الدنيا ويصلي ركعتين قبل ان يخرج من بيته  
 وكذا بعد الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انتشرت واليك توجهت  
 وبك اعتصمت وعليك توكلت اللهم انت تقني وانت رجائي اللهم اكفني ما اهنى وما لا اهتم به  
 وما انت اعلم به مني عز جارك ولا اله غيرك اللهم زدني التقوى واغفر لي ذنوبي ووجهني  
 الى الخير اينما توجهت اللهم الى اعوذ بك من وعاء السفر وكاية المنقلب والحرور بعد الكور  
 وسوء المنظر في الال والمال واذا خرج يقول بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 توكلت على الله اللهم وفقني لما تحب وترضى واحفظني من الشيطان الرجيم وقرأ آية الكرسي  
 وسورة الاخلاص والمعوذتين مرة كذا في الظهيرية \* الحج راكبا افضل وعليه الفتوى كذا  
 في السراجية في المنقرقات \* وفي النوازل والمختار ان الطريق ان كان قريبا فالأفضل ان يحج  
 ماشيا وان كان بعيدا فالأفضل ان يحج راكبا كذا في التاتارخانية في المنقرقات \* وبكرة الحج  
 على الحمار والجمل افضل كذا في فتاوى قاضي خان في المنقرقات \* واذا ركب الدابة  
 يقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا للاسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بحمد صلى الله عليه وسلم  
 الحمد لله الذي جعلني في خيرامة اخرجت للناس سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين  
 واننا انما كنا لملقون والحمد لله رب العالمين كذا في الظهيرية \* الاحسن للخارج ان يبدأ بسكته  
 فاذا قضى نسكه اتى الى المدينة \* في الكبرى لو كان غير حجة الاسلام يبدأ بأيام شاء  
 وان بدأ بالمدينة مع هذا في الاول جاز كذا في التاتارخانية في الفصل الثالث من الحج \*  
 ثم الركن لا يجزى منه البذل ولا يتخلص عنه بالدم الابا تيان عينه والواجب يجزى منه البذل  
 اذا تركه ولو ترك السنن والآداب فلا شيء عليه وقد اساء كذا في شرح الطحاوي \*  
 وما يحظره فروعان احدهما ما يفعله في نفسه وذلك ستة الجماع والخلق وقلم الاظفار

والنظيب وتغطية الرأس والوجه وليس المخطيط والثاني ما ينعطه في غيره وهو التعرض للبيد في الحلال والحرم وقطع شجر الحرم كذا في الجامع الصغير لقاضي خان والتخفة وغيرها كذا في النهاية \* وما يتصل بذلك مسائل وبكرة الخروج الى الحج اذا كره احد ابويه ان كان الوالد محتاجا الى خدمة الولد وان كان مستغنيا عن خدمته فلا بأس والاجداد والجدات عندهم الابوين بمنزلة الابوين كذا في فتاوى قاضيهان في المقطعات \* ذكر في السير الكبير اذا كان لا يخاف عليه الضيعة فلا بأس بالخروج وكذا ان كره خروجه وزوجه واولاده او من سواهم ممن يلزمه نفقته وهو لا يخاف الضيعة عليهم فلا بأس بان يخرج ومن لا يلزمه نفقته لو كان حاضرا فلا بأس بالخروج مع كراهته وان كان يخاف الضيعة عليهم كذا في المحيط \* ذكر في فتاوى الشيخ ابي الليث رحمه الله اذا كان الولد امر دصيح الوجه فلا باء ان يمنعه من الخروج حتى يلبس \* في الملتطح الغرض اولى من طاعة الوالدين وطاعتها اولى من حج النعل \* وفي الكبرى لو كان السفر مخوفامثل البحر لا يخرج الاباذن الوالدين كذا في التاتارخانية \* وبكرة الخروج الى الغزو والحج لمن عليه الدين وان لم يكن هذه مال مالم يقص دينه الاباذن الغرماء فان كان بالدين كفى ان كل باذن الغريم لا يخرج الاباذنهما وان كل بغير اذن الغريم لا يخرج الاباذن الطالب وجده وله ان يخرج بغير اذن الكفيل كذا في فتاوى قاضيهان في المقطعات \* الباب الثاني في المواقيت المواقبت التي لا يجوز ان يجاوزها الانسان الا محرما خمسة \* لاهل المدينة ذوالحليفة ولاهل العراق ذات عرق ولاهل الشام جحفولاهل نجد قرن ولاهل اليمن بللم \* وفائدة التأقيت المنع من تاخير الاحرام عنها كذا في الهداية \* فان قدم الاحرام على هذه المواقيت جاز وهو افضل اذا امن موافقة المحظورات والا فالتأخير الى الميقات افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وكل واحد من هذه المواقيت وقت لاهلها ولمن مربها من غير اهلها كذا في التبيين \* ومن جاوز ميقاته غير محرم ثم انى ميقاتا آخر فاحرم منه اجزاه الا ان احرامه من ميقاته افضل كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا في غير اهل المدينة لان اهل المدينة اخص بوقته كذا في السراج الوهاج \* وكل من قصد مكة من طريق غير مسلوک احرى اذا حاذى ميقاتا من هذه المواقيت كذا في محيط السرخسي \* ومن حج في البحر فوقته اذا حاذى موضعا من البر لا يجاوز الا محرما كذا في السراج الوهاج \*

وان سلك بين الميقاتين في البحر والبر اجتهدوا حرم اذا حاذى ميقاتا منهما وابتعدهما والى  
بالاحرام منه كذا في النبيين \* فان لم يكن بحيث يحاذى على مرحلتين الى مكة كذا في البحر الرائق \*  
ومن كان اهله في الميقات او داخل الميقات الى الحرم فيمقتلهم للحج والعمرة الحل الذي  
بين المواقيت والحرم ولو اخرج الاحرام الى الحرم جاز كذا في المحيط \* وقت المكي للاحرام  
بالحج الحرم وللعمرة الحل كذا في الكافي \* فخرج الذي يريد العمرة الى الحل  
من اى جانب شاء كذا في المحيط \* والتعميم افضل كذا في الهداية \* ولا يجوز للآفاني  
ان يدخل مكة بغير احرام نوى النكاح او لولد خلفه حجة او عمرة كذا في محيط السرخسى  
في باب دخول مكة بغير احرام \* ومن كان داخل الميقات كالبيستانى له ان يدخل مكة لحاجته  
بلا احرام الا اذا اراد النكاح فالتكليف لا يتأدى الا بالاحرام ولا حرج فيه كذا في الكافي \*  
وكذلك المكي اذا خرج الى الحل للاخطاب والاحتشاش ثم دخل مكة يباح له الدخول  
بغير احرام وكذلك الآفاني اذا صار من اهل البستان كذا في محيط السرخسى \*

الباب الثالث في الاحرام \* وله ركن وشرط فالركن ان يوجد منه فعل من حصائص الحج وهو  
نومان احدهما قول بان يقول ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك الخ وهي مرة شرط والزيادة سنة  
ويلزمه بتركه الإساءة كذا في محيط السرخسى \* ولو كان مكان التلبية تسبيح او تمجيد او تحليل  
او تمجيد او ما اشبه ذلك من ذكر الله تعالى ونوى به الاحرام صار محرما سواء كان بحسن التلبية  
ولا يحسنها بالاجماع وكذا اذا اتى بلسان آخر اجزاء سواء كان بحسن العربية او لا يحسنها  
كذا في شرح الطحاوى \* والعربية افضل \* ولو قال اللهم ولم يزد عليه فمن قال يصبر به  
شارعا في الصلوة يقول يصبر محرما وعلى قول من لا يصبر به شارعا في الصلوة لا يصبر محرما هكذا  
في فتاوى فاضلخا \* والثاني فعل وهو ان يقلد بدنة وساقها وتوجه معها يريد الحج يصبر محرما  
وان لم يلبس سواء قلد بدنة تطوعا او نذرا او جزاء صيد او نحوه وان بعث بها على يدى رجل  
ولم يتوجه معها ثم توجه لم يكن محرما حتى يلحقها الاهدى متعة او قران فانه يصبر محرما حين  
توجه قبل ان يلحقها كذا في محيط السرخسى \* فاذا ادركها وساقها او ادركها فقد اقترنت  
بينه بعمل هو من خصائص الاحرام فيصبر محرما كما لو ساقها في الابتداء كذا في الهداية \*  
لو اشترك قوم في بدنة وهم يؤمون البيت فقلد احدهم باصرهم فقد احرصوا وبغير اصرهم صار هو

محرم ما دونهم وصفة التقليدان يربط على عنق بدنة قطعة نعل او مروءة مزادة او لحاء شجر هكذا  
في محيط السرخسى \* ولو جَلَّ بدنة او قد شاة ونوى بهما الاحرام فتوجه معهما لم يصح مجئها  
وكذلك اذا اشرب بدنة ونوى به الاحرام في قولهم جميعا كذا في المضمرات \* ويستحب التجليل  
والتصدق بالجل \* والتقليد احب من التجليل كذا في فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر  
كذا في الهداية \* والاشعار ان يطعن في سنامها من الجانب الايسر حتى يسيل منه الدم  
وهو مكروه في قول ابى حنيفة رح وقالوا حسن كذا في المضمرات \* والتجليل ان يلبس  
بدنه الجل هكذا في شرح الطحاوى \* واما شرطه فالثبة حتى لا يصير محرما بالتلبية بدون  
نية الاحرام كذا في محيط السرخسى \* ولا يصير شارعا بمجرد الثبة ما لم يأت بالتلبية او ما يقوم  
مقامها من الذكرا وسيق الهدى او تقليد البدنة كذا في المضمرات \* واذا اراد الاحرام اغتسل  
او توضأ والفعل افضل الا ان هذا الفصل للتطيف حتى يؤمر به الحائض كذا في الهداية \*  
ويستحب في حق النساء والصبي \* ويستحب كمال التطيف من قص الاشارة والشارب  
وحلق الابطين والعانة والرأس لمن اعتاده من الرجال او ارادة والا فترحمه وازالة الشعر  
والوسخ منه ومن بدنه بفسله بالخطمي والاشان ونحوهما \* ومن المستحب عند ارادة الاحرام جماع  
زوجته او جاريته ان كانت معه ولا مانع من الجماع فانه من السنة هكذا في البحر الرائق \* وتزعم المحيطة  
والخف وليس ثوبين ازار او رداء جديدين او فضيلين والجديد افضل كذا في فتاوى قاضيان \*  
ولو لبس ثوبا واحدا يستمر عورته جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* والازار من السرة  
الى ما تحت الركبة والرداء على الظهر والكتفين والصدر ويشده فوق السرة وان غرز طرفه  
في ازاره فلا بأس به ولو ظلله بخلال او مسلة او شدة على نفسه يجعل اساء ولا شيء عليه كذا  
في البحر الرائق \* ويدخل الرداء تحت بيمينه وبلقيه على كتفه اليسرى ويبقى كتنه  
الايمن مكشوفاً كذا في خزانة المفتين \* ويدهن باى دهن شاء مطيبا كان او غير مطيب  
واجمعوا على انه يجوز التطيب قبل الاحرام بما لا يبقى منه بعد الاحرام وان ثبت رائحته  
وكذا التطيب بما يبقى عنه بعد الاحرام كالمسك والغالية عندنا لا يكره في الروايات  
الظاهرة كذا في فتاوى قاضى خان \* وهو الصحيح هكذا في المحيطة \* ولا يجوز التطيب  
في الثوب بما يبقى منه على قول الكل طلى احدى الزوايتين عنهما فالنواو به نأخذ

كذا في البحر الرائق \* ثم صلى ركعتين وقرأ فيهما ما شاء وان قرأ في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب  
 وقل يا أيها الكافرون وفي الثانية بفاتحة الكتاب وقل هو الله احد تبر كذا بفعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فهو افضل كذا في المحيط \* وكثير من علمائنا يقرؤون بعد الفراغ من سورة  
 قل يا أيها الكافرون ربنا لاترغ قلوبنا الآية وبعد الفراغ من سورة الاخلاص ربنا اتنا من لدنك  
 رحمة وهي لنا من امرنا شدا كذا في خزائن المغنين \* ولا يصلحها في الوقت المكروه ويجزئه المكتوبة  
 كذا في البحر الرائق \* ثم اذا فرغ من صلوته بطلب من الله التيسير ويدعو اللهم اني  
 اريد الحج فيسره لي وتقبله مني كذا في المحيط \* ثم يلبى في دبر الصلوة او بعد ما استوت به راحلته  
 والتلبية في دبر الصلوة افضل عندنا كذا في فتاوى قاضيخان \* وصفة التلبية ان يقول ليك اللهم  
 ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وقوله ان النعمة  
 لك يروى بفتح الالف وبكسر هاو بالكسر امتح قال الكرخي يأنى بها ولا ينقص منها كذا  
 في المحيط \* وان زاد عليها فهو حسن بان يقول ليك اله الخلق ليك غفار الذنوب ليك  
 وسعديك والخبر كله يدريك والرباء البك كذا في محيط السرخسي \* واما التنصص فمكروه اتفاقا  
 كذا في البحر الرائق \* ثم اذا لبى صلى على النبي المعلم للخيرات ودعا بما شاء الا انه  
 يخفض صوته اذا صلى عليه كذا في فتح القدير \* ويكثر التلبية ما استطاع في اذبار الصلوات كذا  
 في المحيط \* وهو ظاهر الرواية وقال الطحاوي في اذبار المكتوبات دون الغائبات والنافلات  
 هكذا في شرح الطحاوي \* وكذا كلما لقي ركبا او ملاشرا او هبط وادياو بالاسمار وحين استيقظ  
 من منامه كذا في المحيط \* واستعطف راحلته وعند كل ركوب ونزول كذا في التبيين \*  
 ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت من غير ان يبلغ الجهد في ذلك كذا في فتح القدير \*  
 ومما ينصل بذلك مسائل وان البهي وهو يريد القرآن او الافراد فهو كما نوى وان لم يتكلم بهما  
 في احرامه كذا في الايضاح \* من محمد اذا خرج الرجل الى السفر يريد الحج فاحرم  
 ولم يحضره التبية قال هو حج قيل له فان خرج ولا تية له واحرم ولم ينوشيا قال له ان يجعله ما شاء  
 ما لم يطف بالبيت كذا في فتاوى قاضي خان \* فاذا طاف شوطا واحدا كان احرامه احرام عمرة  
 كذا في محيط السرخسي \* وكذا لو لم يطف حتى جامع او احصر كانت عمرة لان القضاء قد وجب  
 فاجبنا ما هو الاقل والمتيقن وهو العمرة كذا في الايضاح \* واذا احرم بحجة وعليه حجة

الاسلام ولم ينفرضوا ولا تطوعا فهي عن حجة الاسلام تنادي بطلاق النية كذا في **التهذيب** \*  
 ولوا حرم تحميمين عند الميقات او عند قبره لزمناه جميعا في قول البيهقي واى يوسف رحمهما الله  
 وكذا الوا حرم بعمرتين عند الميقات او عند قبره لزمناه كذا في فتاوى قاضى خان \* احرم ولم ينوحجة  
 ولا عمرة ثم احرم بحجة فالاولى عمرة وان احرم بعمرته فالاولى حجة وان لم ينو بالا حرام الثانى شبا  
 فهو قارن ولولم يحنى بالحج وهو ينوى العمرة او لم يحنى بالعمرة وهو ينوى الحج فهو كما نوى ولولم يحنى بحجة  
 وهو ينوى العمرة والحجة كان قارنا كذا في محيط السرخسى \* واذا احرم الرجل بشى  
 ونسيه يلزمه حجة وعمرة وان احرم بشيئين ونسيهما فى الاستحسان يلزمه حجة وعمرة ويحصل امره  
 على القران كذا في فتاوى قاضى خان \* ولوا حرم بحجة ينصرف الى حجة هذه السنة كذا  
 فى محيط السرخسى \* ولوا حرم نذرا ونفلا كان نفلا ونوى فرضا وتطوعا كان تطوعا عنده وكذا  
 عند ابي يوسف رح فى الاصح كذا فى فتح القدير \* الباب الرابع فيما يفعله المحرم بعد الاحرام \*  
 واذا احرم يتقى ما نهى الله تعالى عنه من الرفث والفسوق والجدال \* والرفث الجماع \*  
 والفسوق هى المعاصى والخروج عن طاعة الله تعالى \* والجدال هى المخاصمة مع رفقاته  
 هكذا فى محيط السرخسى \* ولا يقتل صيدا كذا فى الهداية \* ويتقى تعرض الصيد  
 باخذا واشارة او دلالة او امانة ولا يلبس مخيطا قميصا او قباء او سراويل او عمامة او قلنسوة او خفا  
 الا ان يقطع الخف اسفل من الكعبين كذا فى فتاوى قاضى خان \* والكعب هنا المفصل الذى  
 فى وسط القدم عند مفصل الشراك كذا فى التبيين \* ويتقى ستر الرأس والوجه ولا يغطى فاه  
 ولا ذقنه ولا عارضه ولا بأس بان يضع يده على انفه كذا فى البحر الرائق \* ولا يلبس الجوربين  
 كما لا يلبس الخفين كذا فى المحيط \* والحرام من لبس المخيط هو اللبس المعتاد حتى لو اتزر  
 بالقميص والسراويل او وضع القباء على كتفه وادخل منكبيه ولا يدخل يديه لا بأس به كذا  
 فى فتاوى قاضى خان \* ولا بأس بشدة الهميان او المنطقة للمحرم سواء كان فى الهميان ثقته او ثقته  
 غيره وسواء كان شد المنطقة بالا برسم او بالسيور هكذا فى البدائع والسراج الوهاج \* ولا يشد طيلبته  
 بالزراو بالخلخال لانه يشبه المخيط ولا يكره لبس الخنزرو القصب اذا لم يكن مخيطا كذا  
 فى فتاوى قاضى خان \* ولا يلبس ثوبا مصبوغا بعضه اوزعفران او غيره الا ان يكون مسيلا بحيث  
 لا ينفض فلا بأس به قيل فى النفض ان يتانر صبغه على البدن وقيل لا يفوح رائحته وهو الاصح

كذا في محيط السرخسى \* ولا يعلق رأسه ولا شعره به ويستوى في ذلك السلق بالموسى  
 والورة والطلع بالاسنان وغيره ولا يقص من لحيته كذا في السراج الوهاج \* ولا يأخذ من غفيرة  
 شيئا كذا في محيط السرخسى \* ولا يمس طباييده وان كان لا يقصد به الطيب كذا  
 في فتاوى قاضيان \* ولا بد من كذا في الهداية \* وليس له ان يختضب بالحناء لانه طيب  
 كذا في الجوهرة النيرة \* ولا بأس بان يكتحل بكحل ليس فيه طيب ولا يقبل المحرم امرأته  
 ولا يمسها بشهوة كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يغسل رأسه ولا لحيته بالحطمي ولا يحك  
 رأسه واذا حك فليفرق بحكه خوفا من تثار الشعر وقتل الثقل وهو ممنوع وان لم يكن على رأسه  
 شعر او اذى فلا بأس بالحك الشديد كذا في محيط السرخسى \* ولا بأس بان يستظل بالبيت  
 والحمل كذا في الكافي \* ولا بأس بان يستظل بالنسطة كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا  
 لو دخل تحت شتر الكعبة حتى غطاه والستر لا يصيب رأسه ولا وجهه لا بأس به فان كان يصيب رأسه  
 او وجهه كره ذلك لكان التغطية كذا في المحيط \* ولا بأس للمحرم ان يحتمج او يقصد  
 او يجبر الكسر او يختن كذا في فتاوى قاضيان \* ولا يقطع شجر الحرم غير الاذخر وكذلك  
 التحلل كذا في شرح الطحاوى \* الباب الخامس في كيفية اداء الحج \* يستحب  
 ان يغسل لدخول مكة وهو مستحب للحائض والنفساء ويدخل مكة من الثنية العليا وهي ثنية كداء  
 من اعلى مكة على درب المطلى ولا يصره ليلادخلها ونهارا في حجة وكذا في عمرته كذا  
 في التبيين \* والمستحب ان يدخلها نهارا كذا في فتاوى قاضيان \* فاذا دخل مكة ابتداء  
 بالمسجد بعد ما حط ثقاله كذا في الجوهرة النيرة \* ويستحب ان يكون ملبيا في دخوله حتى يأتي  
 باب بنى شيبه ويدخل المسجد الحرام منه متواضعا خاشعا ملبيا ملاحظا لجلالة البقعة مع اللطف  
 بالمرام كذا في البحر الرائق \* ويدخل المسجد خافيا الا ان يضطر به كذا في الاختيار \*  
 ويقدم رجليه اليمنى في دخوله ويقول بسم الله والحمد لله والصلوة على رسول الله اللهم افتح  
 لى ابواب رحمتك وادخلنى فيها اللهم انى اسألك فى مقامى هذا ان تصلى على سيدنا محمد  
 عبدك ورسولك وان ترحمنى وتبلى عثرتى وتغفر ذنوبى وتضع عنى وزرى كذا في التبيين \* فاذا  
 ماين البيت كبر وهلل ويقول لا اله الا الله والله اكبر اللهم انت السلام ومنك السلام  
 واليك يرجع السلام حينا ربنا بالسلام اللهم زد دينك هذا تعظيما وتشريفا ومهابة وزدنا من تعظيمه

وتشريفه من حجه واعظمه تعظيماً وتشريفاً ومهابة كذا في السراج الوهاج \* ويدعو بياضاً له  
 كذا في التبيين \* ثم يبدأ بالحجر ولا يبدأ بغيره الا ان يكون القوم في الصلوة فيدخل في الصلوة  
 كذا في الظهيرية \* ويستقبله ويكر رافعاً يديه كما يكبر للصلوة ثم يرسلهما كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وفي البدائع وغيره والصحيح انه يرفع حذاء منكبيه كذا في النهر الفائق \* ويستلمه وصنفة الاستلام  
 ان يضع كفيه على الحجر ويقبله بفعل ذلك ان امكنه من غير ان يؤذي احداً ويقول عند الاستلام به  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ اغفر لي ذنوبي وطهر لي قلبي وشرح لي صدري  
 ويسر لي امري وعافني كيمن عافيت كذا في المحيط \* والآمس الحجر يديه وقبل بدنه وان  
 لم يستطع ذلك امس الحجر شيئاً في يده من عرجون وغيره ثم قبل ذلك الشيء كذا في الكافي \*  
 فان لم يستطع شيئاً من ذلك يستقبله ويرفع يديه مستقبلاً بياضتهما اياه ويكبر ويهلل ويحمد ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم كذا في فتح القدير \* وهذا الاستقبال مستحب وليس بواجب  
 كذا في السراج الوهاج \* ولا يجعل باطن كفيه الى السماء كما يفعل في سائر الادعية كذا  
 في النهاية \* ويقول الله اكبر الله اكبر اللهم اعطني ايما ناولاً تصديقا بكتابك ووفاء بعهدك واتبأها  
 لنبيك وستة نبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمداً عبده ورسوله آمن  
 بالله وكهرت بالجبت والطاغوت كذا في المحيط \* ثم اخذ باصن يمينه ما يلي باب الكعبة  
 فيطوف سبعة اشواط وقد اضطلع قبل ذلك كذا في الكافي \* وينبغي ان يبدأ بالطواف  
 من جانب الحجر الذي يلي الركن اليماني فيكون ما رآه على جميع الحجر بجميع بدنه فيخرج  
 من خلاف من يشترط المرور كذلك عليه \* وشرحه ان يقف مستقبلاً على جانب الحجر  
 بحيث يصير جميع الحجر من يمينه ثم يمشي كذلك مستقبلاً حتى يجاوز الحجر فإذا جاوز  
 انقل وجعل يساره الى البيت وهذا في الافتتاح خاصة كذا في فتح القدير في فروع يتعلق  
 بالطواف \* ولواخذ من يساره فهو جائز مع الاساءة كذا في السراج الوهاج \* والاضطباع  
 هو ان يلتقي طرف ردائه على كتفه اليسر ويخرجه تحت ابطه الايمن ويلقي طرفه الآخر  
 على كتفه اليسر ويكون كتفه الايمن مكشوفة واليسر مغطاء بطرف الرداء كذا في التبيين \*  
 ثم الشوط من الحجر الاسود الى الحجر الاسود كذا في الكافي \* وافتتاح الطواف من الحجر الاسود  
 ستة عند عامة مشائخنا حتى لو افتتح الطواف من غير الحجر جاز ويكر كذا في محيط السرخسي \*



ويجعل طوافه من وراء الحطيم حتى لو دخل القرعة التي ينوي من البيت لا يجوز كذا في الهداية \*  
 فيعيد الطواف فان اعاده على الحطيم وحده اجزاء كذا في الاختيار شرح المختار \* وكما مر  
 بالحجر في الطواف يستلزم ان استقام من غير ان يؤذى احدا وان لم يستطع يستقبل الحجر  
 ويكبر ويهلل كذا في فتاوى فاضيل \* ويضم الطواف بالاستلام كذا في الهداية \* وان  
 افتتح الطواف بالاستلام بالحجر وختم به وترك الاستلام فيما بين ذلك اجزاء واذا ترك رأسا فقد  
 اساء كذا في شرح الطحاوى \* ويستلم الركن اليماني وهو صن في ظاهر الرواية كذا في الكافي \*  
 وان تركه لا يضرك ولا يستلم الركن العراقي ولا الشامي كذا في محيط السرخسي \* ويرمل في الثالثة  
 الاول من الانواط ويمشي في الباقي على هيئته كذا في الكافي \* وكذا في كل طواف بعده سعى فانه  
 يرمل فيه كذا في فتاوى فاضيل \* وتفسير الرمل ان يشرع في المشي ويهز كتفه شبه المبارز  
 ينتخزين المصنوع ويكون الرمل من الحجر الى الحجر كذا في المحيط \* فان زاحمه الناس  
 في الرمل فام فاذا وجد مسلكا رمل كذا في محيط السرخسي \* لو ترك الرمل في الشوط الاول  
 لا يرمل الا في الشوطين بعده وبنيانه في الثالثة الاول لا يرمل في الباقي ولو رمل في الكل  
 لم يلزمه شيء كذا في البحر الرائق \* ولا يرمل في طواف القدوم ان اخر السعي الى طواف  
 الزيارة كذا في التبيين \* وهذا الطواف يسمى طواف القدوم والتسمية واللقاء وليس  
 على اهل مكة طواف القدوم كذا في الكافي \* فان لم يدخل الحرم مكته وتوجه الى عرفات  
 ووقف بها سقط عنه طواف القدوم كذا في الهداية \* واذا فرغ من الطواف يأتي مقام ابراهيم  
 عليه السلام ويصلي ركعتين وان لم يقدر على الصلوة في المقام بسبب المزا حمة يصلي حيث  
 لا يسرع عليه من المسجد كذا في الظهيرية \* وان صلى في غير المسجد جاز كذا في فتاوى فاضيل \*  
 وهاتان الركعتان واجبتان عندنا يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد  
 ولا يجزيه المكتوبة عن ركعتي الطواف عندنا كذا في الزا هدى \* ويستحب له ان يد موبعد صلوته  
 خلف المقام بما يحتاج اليه من امور الدنيا والآخرة كذا في التبيين \* ويصلي ركعتي الطواف  
 في وقت يباح له اداء النطوع فيه كذا في شرح الطحاوى \* ويستحب ان يأتي زمزم بعد الركعتين  
 قبل الخروج الى الصفا فيشرب منها ويضع ويفرغ الباقي في البئر ويقول اللهم اني استلكت  
 رزقا وسعيا وعلما فانه وشفاء من كل داء ثم يأتي الملتزم قبل الخروج الى الصفا كذا

في فتح القدير \* ثم اذا اراد ان يسعى بين الصفا والمروة عاد الى الحجر الاسود فاستلمه كذا في القميين \*  
 ان استطاع وان لم يستطع يستقبل الحجر ويكبر ويهلل فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السعي بين الصفا  
 والمروة لا يبعد الى الحجر بعد ركعتي الطواف كذا في فتاوى قاضيهان \* والا صل في كل طواف بعده  
 سعي العود الى استلام الحجر بعد ركعتي الطواف اما كل طواف ليس بعده سعي فلا عود فيه الى  
 استلام الحجر كذا في الظهيرية \* ثم يخرج الى الصفا \* والافضل ان يخرج من باب الصفا وهو  
 باب بنى مخزوم وليس ذلك سنة عندنا ولو خرج من غيره جاز كذا في الجوهرية النيرة \* ويندم  
 رجله اليسرى في الخروج كذا في التبيين \* فيبدأ بالصفا فيصعد عليها والصعود على الصفا  
 والمروة سنة حتى يذكر ان لا يصعد عليهما كذا في محيط السرخسى \* وانما يصعد بقدر ما يصير البيت  
 بهر أى منه كذا في الهداية \* ويستقبل البيت ويرفع يديه ويكبر ثلثا كذا في الظهيرية \*  
 ويهلل ويحمد الله ويتنّى عليه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله الحاجته  
 كذا في محيط السرخسى \* ويرفع يديه عند الدعاء نحو السماء كذا في السراج النواج \*  
 ثم يهبط منها نحو المروة ويمشى على هبته حتى يأتي بطن الوادي فاذا كان عند المبل الاخضر  
 يسعى في بطن الوادي معباً حتى يجاوز المبل الاخضر فاذا خرج منه بمشى على هبته حتى  
 يأتي المروة فيصعد عليها ويقوم مستقبل القبلة فيحمد الله ويكبر ويهلل ويتنّى عليه ويصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويفعل ما فعل على الصفا ويطوف بهما هكذا سبعة اشواط يبدأ  
 بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط كذا في محيط السرخسى \*  
 والسعي من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط وهو المختار كذا في السراجية \*  
 وهو الصحيح كذا في شرح الطحاوى \* اذا سعى معكوساً بان بدأ بالمروة فمن اصحابها  
 من قال يعتد به ولكن بكرة والصحيح انه لا يعتد بالشوط الاول كذا في الذخيرة \* وشرط السعي  
 ان يكون بعد الطواف حتى لو سعى ثم طاف اعاد السعي ان كان بمكة ولو سعى بعد الاحلال  
 فبالاجماع يجوز وكذا بعد الاشهر والحجض والجنابة لا يمنع صحة السعي كذا في محيط السرخسى \*  
 والا صل ان كل عبادة تؤدى لافى المسجد من احكام المناسك فالطهارة بس من شرطها  
 كالسعي والوقوف بعرفة والمزمنة ورمى الجمار ونحوها وكل عبادة في المسجد فالطهارة  
 من شرطها والطواف يؤدى في المسجد كذا في شرح الطحاوى \* المفرد بالصحيح اذا اني

بطواف القدوم فلا فضل ان لا يسعى بعده ولكن يسعى بعد طواف الزيارة \* وروى من  
 يستنيفة روح انه اذا حرم بالحج يوم التروية وقبله فان طاف وسعى قبل ان يأتي منى فهو افضل  
 الا ان يكون اهل بعد الزوال يوم التروية كذا في محيط السرخسي \* ولو اقيمت للصلوة  
 والرجل يطوف او يسعى بترك الطواف والسعى ويصلي ثم يني بعد الفراغ من الصلوة  
 واذا اقيمت الجيزة خرج من سعيه اليها فاذا فرغ وحادي يني على ما كان هكذا في فتح القدير \*  
 وبكره الحديث في البيع والشراء في الطواف والسعى كذا في التاتارخانية \* واذا فرغ  
 من السعى بدخل المسجد وصلى ركعتين ثم يقيم بمكة حراما الى يوم التروية ولا يحل له  
 شيء من المظورات فمادام بمكة يطوف بالبيت ما بدا له كل طواف سبعة اشواط كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* لكنه لا يسعى عقب هذه الاطوفة في هذه المدة كذا في المحيط \* ويصلي  
 لكل اسبوع ركعتين في الوقت الذي يباح فيه التطوع كذا في شرح الطحاوي \* وبكره انه  
 الجمع بين الاسبوعين بغير صلوة بينهما في قول المستنيفة ومحمد رحمهما الله سواء انصرف من شفع  
 او تركه كذا في السراج الوهاج \* وطواف التطوع افضل من صلوة التطوع للغرباء ولا اهل مكة الصلوة  
 افضل كذا في شرح الطحاوي والسراج الوهاج \* وعند الطواف الذكر افضل من القراءة كذا  
 في السراجية \* واذا كان قبل يوم التروية يوم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخروج  
 الى منى والصلوة بعرفات والوقوف والاغاضة وفي الحج ثلث خطب اولها ما ذكرنا والثانية  
 بعرفات يوم عرفة والثالثة بمنى في اليوم الحادي عشر فيفصل بين كل خطبتين يوم كذا  
 في الهداية \* كلها خطبة واحدة فلا يجلس في وسطها الا خطبة يوم عرفة فانها خطبتان فيجلس  
 بينهما وكلها خطب بعد الزوال بعد ما صلى الظهر الا يوم عرفة فانها بعد الزوال قبل ان يصلي  
 الظهر كذا في التبيين \* ثم يروح مع الناس الى منى يوم التروية بعد صلوة النجر وطلوع الشمس  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* وهو الصحيح ولو ذهب قبل طلوع الشمس جازو الاول والى  
 هكذا في البدائع \* ثم لا يترك التلبية في احواله كلها في مكة وفي المسجد الحرام وفيه  
 يلبي عند الخروج من مكه يردع بما شاء ويهلل كذا في التبيين \* ويبيت بمنى ويصلي ثم  
 صلوة النجر يوم عرفة بغلس ثم يتوجه الى عرفات ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج  
 منها وبات بمنى لا بأس به كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو بات بمكة وصلى بها النجر يوم

عرفة ثم توجه الى عرفات ويمر بمنى اجزاء ولكن اساء بترك الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم ولو وافق يوم التروية يوم الجمعة له ان يخرج الى منى قبل الزوال لعدم وجوبه الجمعة عليه في ذلك الوقت وبعده لا يخرج مالم يصلها لوجوبها عليه كذا في التبيين \* فاذا انتهى الى عرفات بنزل في اى موضع شاء كذا في فتاوى قاضيهان \* وقرب الجبل افضل كذا في التبيين \* ولا ينزل على الطريق كيلا يضر بالمارّة هكذا في المحيط \* واذا زالت الشمس اغتسل ان احب ويصعد الامام المنبر ويؤذن المؤذن وهو عليه كذا في محيط السرخسى \* وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \* ثم يخطب بعد الاذان خطبتين قائما ويجلس بينهما كما في يوم الجمعة كذا في محيط السرخسى \* وان خطب قاعدا اجزاء ولكن القيام افضل وان ترك او خطب قبل الزوال اجزاء وقد اساء كذا في الجوهرية النيرة \* ويعلم الناس في الخطبة الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة ورمى جمرة العقبة في يوم النحر والنحر والخلق وطواف الزيارة وجميع المناسك الى اليوم الثاني من ايام النحر كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ثم ينزل فيصلّى الإمام الظهر والعصر في وقت الظهر باذان واقامتين ولا يجهر فيهما كذا في محيط السرخسى \* ولا ينطوع بين الصلوتين في سنة الظهر فلو نطوع بينهما كره واعاد اذان العصر في ظاهر الرواية هكذا في الكافي \* وكذا اذا اشتغل بينهما بعمل آخر من اكل او شرب هكذا في السراج الوهاج \* ثم لجواز الجمع اعنى تقديم العصر على وقتها واداءها في وقت الظهر شرائط منها ان تكون مرتبة على ظهر جائز استحسانا كذا في البدائع \* فلو صلى الظهر قبل الزوال على ظن ان الشمس زالت والعصر بعده اعاد الخطبة والصلوتين استحسانا كذا في محيط السرخسى \* ومنها 'وقت' وهو ان يكون يوم عرفة والمكان وهو عرفات كذا في الكفاية \* ومنها 'احرام' الحج قالوا ينبغي ان يكون محرما بالحج عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالعمرة عند اداء الظهر ومحرما بالحج عند اداء العصر لا يجوز له الجمع كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم لا بد من الاحرام بالحج قبل الزوال في رواية تقديم الاحرام على وقت الجمع وفي اخرى يكفي بالتقديم على الصلوة لان المقصود هو الصلوة كذا في الهداية \* وهو الصحيح هكذا في البحر الرائق \* ومنها 'جماعة' عند 'يحيق' رح ويعد هاليس بشرط من صلى الظهر وحده في رحله صلى العصر في وقته عند 'يحيق' رح وقالوا لا يجمع

بينهما المنفرد كذا في الهداية \* والصحيح قول الشيخية رحمه الله كذا في الزايد \* ولو فاتتاه  
 مع الامام او فاتته واحدة منهما صلى العصر لوقته ولا يجوز له تقديم العصر على قول الشيخية روح  
 كذا في شرح الطحاوي \* ولا يشترط الامام لجميع اداء الظهر كذا في البحر الرائق \* فاذا ادرك  
 مع الامام ركعة واحدة من الصلوتين او شيئاً من الصلوتين جاز الجمع اجمالاً كذا  
 في الجوهرة النيرة \* ولو نفر الناس من الامام صلى وحده الصلوتين جاز ذكره مطلقاً لكن ان كان  
 بعد الشروع يجوز بالاتفاق وان كان قبل الشروع اختلفوا فيه قيل يجوز عند هؤلاء عند الشيخية روح  
 لا يجوز وقيل يجوز عندهم جميعاً كذا في محيط المرعى \* لو احدث الامام في الظهر فاستخفى  
 غيره بجمع المستخفى بينهما ولو جاء الامام بعد ما خرج الخليفة من العصر صلى العصري وقتها  
 ولا يجوز له الجمع كذا في التبيين \* ولو احدث الامام بعد ما خلب وامر رجلاً بالصلوة والمأمور  
 لم يشهد الخطبة جاز له ان يصلي بهم الصلوتين جميعاً ولو لم يأمر احد لكن تقدم واحد من الناس  
 وصلى بهم جميعاً لم يجز في قول الشيخية رحمه الله لان المذهب عنده ان الامام او من يقوم مقامه  
 شرعاً يجوز الجمع ولو كان المتقدم من ذى سلطان كالقاضي وصاحب الشرط وغيرهما  
 اجزاءهم بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ومنها ان يكون الامام هو الامام الاعظم وانائبه  
 وهو شرط عند الشيخية روح هكذا في الجوهرة النيرة \* فلو صلى الظهر بجماعة لامع الامام والعصر  
 مع الامام لم يجز العصر عند الشيخية روح والصحيح قوله هكذا في البدائع \* ولو مات الامام  
 وهو الخليفة جمع نائبه او صاحب شرطه ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلوا كل واحد  
 منهما في وقتها كذا في التبيين \* واذا فرغ الامام من العصر راح الى الموقف كذا في المحيط \*  
 وعرفات كلها موقف الا بطن مرة كذا في الكنز \* ويقف في اي موضع شاء كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 والوقوف شرطه شيان احدهما كونه في ارض عرفات والثاني ان يكون في وقته وليس القيام  
 من شرطه ولا من واجباته حتى لو كان جالساً جاز وكذا النية ليست من شروطه هكذا  
 في البحر الرائق \* والافضل ان يقف مستقبل القبلة هكذا في المحيط \* وواجه الامتداد  
 الى المغرب \* واماسته فالاعتسال والخطبتان والجمع بين الصلوتين وتعجيل الوقوف  
 تنبيه وان يكون مفطراً وان يكون متوضئاً وان يقف على راحلته وان يكون وراء الامام بالقرب منه  
 وان يكون حاضر القلب فارغاً من الامور الشاغلة عن الدعاء وينبغي ان يجتنب في موقفه

طريق القوافل وغيرهم لتلازمهم بهم وان يقف عند المصبرات السود موقف رسول الله صلى الله عليه وسلم وان تعذر يقرب منه بحسب الامكان كذا في البحر الرائق \* ووقوف الحائض والجنب ومن لم يصل الصلوتين يجزيه ولا يلزمه شيء كذا في محيط الرخصي \* ويرفع الابدى بسطا ويستقبل كما يستقبل الداعي يده ووجهه كذا في البدائع \* وبدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ويعلم الناس المناسك ويجتهد في الدعاء ويلبى في موقفه ساعة فساعة كذا في الكافي \* ويكثر الاستغفار لنفسه وللوالدين والمؤمنين والمؤمنات هكذا في الظهيرية \* ولا يزالون في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله تعالى بالخشوع والتذلل والاخلاص والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لحوائجهم الى فروب الشمس كذا في المصبرات \* وليس من اصحابنا فيه دعاء موقف لان الانسان يدعو بما شاء كذا في البدائع \* وليكن عامة دعائه بعرفات لا اله الا الله وحده الا شريك له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا نعبد الاياه ولا نعرف ربا سواه اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي امري اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار اجري من النار بعفوك وادخلني الجنة برحمتك يا ارحم الراحمين اللهم اذهب عني الاسلام فلا تنزع عني ولا تنزعني عنه حتى تقبضني وانا عليه كذا في المحيط \* والسنة ان يخفي صوته بالدعاء كذا في الجوهر النيرة \* ثم وقت الوقوف بعرفة بعد زوال الشمس من يوم عرفة الى طلوع الفجر من اول النحر فمن حصل في هذا الوقت فيها وهو عالم بها او جاهل او نائم او يظن مقية او مجنون او معي عليه فوقف بها او مرار ولم يقف صار مدركا للحج ولا يجزى عليه الفسا بعد ذلك كذا في شرح الطحاوي \* وان وقف في غير هذا الوقت لا يكون مدركا الا اذا اشتبه على الناس هلال ذي الحجة واكملوا ذا القعدة ثلثين ثم تبين ان اليوم الذي وقف فيه كان يوم النحر جاز استحسانا واثباتا ان لا يجوز كمالونيين ان يومهم كان يوم التروية كذا في فتاوى قاض خان \* وان لم يدرك عرفات حتى طلع الفجر من اول يوم النحر فقد فاته الحج وسقط عنه افعال الحج ونحوها حرامه الى العمرة فيأتي بافعال العمرة ويحل ويجب عليه قضاء الحج من قابل كذا في شرح الطحاوي \* واليالي كلها تابعة لالايام المستقبلة لالايام الماضية الا في الحج فانها في حكم ايام ماضية

في حكم ايام مستبلة \* ليلة عرفة تابعة ليوم التروية حتى لا يجوز للحاج الوقوف فيها كما لا يجوز  
 في يوم التروية وليلة النحر تابعة ليوم عرفة حتى يجوز الوقوف فيها كما يجوز في يوم عرفة  
 وكذلك لا يجوز التخصية فيها كما لا تجوز في يوم عرفة كذا في محيط السرخسي \* واذا غربت الشمس  
 افاض الامام والناس معه على هينهم حتى يأتوا بمزدلفة كذا في الهداية \* والافضل ان يمشى  
 على هينته فاذا وجد فرجة اسرع كذا في التبيين \* وينبغي ان يدفع مع الامام ولا يتقدم عليه  
 الا اذا تأخر الامام من غروب الشمس فيدفع الناس قبله لدخول الوقت كذا في الاختيار  
 شرح المختار \* ويكبر ويهلل ويحمد ويلبي ساعة وساعة ويكثر الاستغفار في طريقه كذا في التبيين \*  
 وان خاف الزحام فتعجل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود عرفة  
 قبل غروب الشمس كذا في المحيط \* والافضل ان يقف في مكانه كيلا يكون آخذا في الاداء  
 وهو الافاضة قبل لوانه وكبلا يكون مخالفا لسنة كذا في التبيين \* ولو مكث قليلا بعد غروب الشمس  
 وافاضة الامام لصوف الزحام فلا بأس به كذا في الهداية \* ولو صلى المغرب بعد غروب الشمس  
 قبل ان يأتي المزدلفة فعليه ان يعيدها اذا اتى بمزدلفة في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله  
 وكذلك لو صلى العشاء في الطريق بعد دخول وقتها ولو صلى الفجر قبل ان يعيدها بمزدلفة  
 عادتا الى الجواز في قولهم جميعا كذا في شرح الطحاوي \* ولو خشى طلوع الفجر قبل ان يصل  
 المزدلفة فصلاهما في الطريق جاز كذا في التبيين \* ولو قدم العشاء بمزدلفة على المغرب  
 صلى المغرب ثم يعيد العشاء فان لم يعد العشاء حتى انقبر الصبح عاد العشاء الى الجواز  
 كذا في الظهيرية \* ويحسب ان يدخل المزدلفة ماشيا كذا في التبيين \* واذا اتوا المزدلفة  
 نزلوا حيث شاؤوا ولا ينزلون على قارعة الطريق كذا في محيط السرخسي \* والنزول بقرب  
 الجبل الذي يقال له قرح افضل كذا في فتاوى قاضين \* فاذا دخل وقت العشاء يؤذن المؤذن  
 ويقيم فيصلي الامام بهم صلاة المغرب في وقت صلاة العشاء ثم يصلي بهم صلاة العشاء باذان  
 واقامة واحدة في قول اصحابنا السنة كذا في البدائع \* ولا يتطوع بينهما ولو تطوع بينهما  
 واشتغل بشئ اعاد الاقامة ولا يشترط الجماعة لهذا الجمع عند البيهقي رح هكذا في الكافي \*  
 ومن صلى المغرب او العشاء وحده اجزاء بخلاف الصلوتين بعرفة على اصل البيهقي رح  
 والافضل ان يصلي مع الامام بالجماعة كذا في الايضاح \* ذكر الامام المصنوعي ولا يشترط

في جمع المزدلفة البضطة والسُلطان والجماعة والاحرام كذا في الكفاية \* واذا فرغ من الجشاء  
 بيت ثم كذا في المحيط \* وينبغي ان يحصى هذه الليلة بالصلوة والقراءة والذكر والذماء  
 والنصر كذا في التبيين \* فان مرتبها ما بعد طلوع الفجر من غير ان يبيت بها فلا شيء عليه  
 ويكون مسيئاً بتركه السنة كذا في البدائع \* فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بفلس  
 ثم وقف ووقف الناس معه كذا في القدوري \* ويقف الناس وراء الامام او حيث شاؤا كذا  
 في محيط السرخسي \* والافضل ان يكون وقوفهم خلف الامام على الجبل الذي يقال له قزح  
 كذا في شرح الطحاوي \* ويحمد الله ويتنّى عليه ويهلل ويكبر ويلبى ويصلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم كذا في الزاد \* ويدعو الله حاجته رافعاً يديه الى السماء كذا في المحيط \* والمزدلفة كلها  
 موقوف الابلطن محصر كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا بلغ بطن محصر اسرع ان كان ماشياً  
 وحرك دابته ان كان راكباً قدر مئة ذكوة الكرمانى وهو اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*  
 ثم وقت الوقوف فيها من حين طلوع الفجر الى ان يسفر جداً فاذا طلعت الشمس خرج وقته  
 ولو وقف فيها في هذا الوقت او مرتبها جاز كذا في الوقوف بعرفة وقبله او بعده لا يجوز كذا  
 في التبيين \* ولو جاوز حد المزدلفة قبل طلوع الفجر فعليه دم لترك الوقوف بها الا اذا كانت به  
 هالة او مرض او ضعف فخاف الزحام فدفع منها لافلاشي عليه كذا في السراج النواج \*  
 فاذا اسفر جداً دفع منها قبل طلوع الشمس والناس معه حتى يأتمنئ كذا في البراد \*  
 روى عن محمد بن الحسين رحمه الله انه حدث الاسفار قال اذا اسفر بحيث لم يبق الى خارج الشمس  
 الا مقدار ما يصلى ركعتين يذهب كذا في المحيط \* فان دفع بعد طلوع الشمس وقبل ان يصلى  
 الناس الفجر فقد اساء ولا شيء عليه كذا في البدائع \* ثم يأتي جمره اعقبته قبل التروال  
 فيرميها سبع حصيات في بطن الوادي من اسفل الى اعلى مثل حصاة الخذف ويكرمع كل حصاة  
 ولا يرمى يومئذ من الجمار غيرها ولا يقف عند هاهنا كذا في شرح الطحاوي \* ولو جعل بدل الشكبير  
 تسبيحاً او تهليلاً جاز ولا يكون مسيئاً كذا في البدائع \* ويقطع الثلثية عند اول حصاة يرميها  
 في الصحيح من الرواية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا فرق بين المفرد والمتنع والقارن  
 كذا في البحر الرائق \* والمعتذر يقطع اذا استلم الحجر فائت الحج اذا اتصل بالعمرة يقطع الثلثية  
 حين يأخذ في الطواف فان كان قارناً يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني ويقطع المحصر



الاذنيح هديه ولوحاق الحاج قبل ان يرمى جمرة العقبة قطع التلبية وان زار البيت قبل الرمي  
 والحق والذبح قطعها عند التخصير ومحمد رحمهما الله كذا في محيط السرخسى \* ثم يرجع الى منى  
 فان كان معه نسك ذبحه وان لم يكن فلا يضرب لانه مفرد بالحج ولو كان قارنا او متمتعاً فلا بد له  
 من الذبح ثم يعلق او يقصروا الحلق افضل كذا في شرح الطحاوى \* هذا في غير الحصر  
 فاما الحصر فلا حلق عليه كذا في النهار الفائق \* ثم التخصير بين الحلق والتقصير انما هو عند عدم العذر  
 فلو تذر الحلق لعارض نعين التقصير او التخصير نعين الحلق كان لبدء بصمغ فلا يعمل فيه المقراض  
 ومنى تقص تنائر بضع شعرة لا بالحلق ولا بالتقصير وليس للمحرم ازالة شعرة بغيرها كذا  
 في البحر الرائق \* والتقصير ان يأخذ الرجل والمرأة من رؤس الشعرة ربع الرأس مقدار الانملة  
 كذا في التبيين \* وفي البدائع قالوا يجب ان يزيد في التقصير على قدر الانملة اذا طراف الشعر  
 غير متساوية عادة فوجب ان يزيد على قدر الانملة حتى يستوفي قدر الانملة في التقصير يقبنا  
 كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* وحلق الكل افضل اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 كذا في الكافي \* ثم الحلق موقت بايام النحر هو الصحيح وافضل هذه الايام اولها كذا  
 في غاية السروجى شرح الهداية \* واذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بان حلق  
 قبل ذلك او بسبب آخر ذكر في الاصل انه يجزى موسى على رأسه لانه لو كان على رأسه شعر  
 كان المأخوذ عليه اجراء موسى وازالة الشعر مما عجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه \*  
 ثم اختلف المشايخ في اجراء موسى انه واجب او مستحب والاصح انه واجب هكذا  
 في المحيط \* قال محمد ربح لو كان برأسه قروح لا يستطيع معها ان يرمى موسى على رأسه  
 ولا يصل الى تقصيره فقد حل بمنزلة من حلق رأسه لانه عجز عن الحلق والتقصير فسقط عنه  
 والاحسن لمن يؤخر الاحلال الى آخر الوقت من ايام النحر وان لم يؤخر لا شئ عليه وان لم يكن به  
 قروح ولكنه خرج الى بعض البوادي ولا يجد موسى او من يحلقه فلا يجزى الا الحلق او التقصير  
 وليس هذا بعذر كذا في محيط السرخسى \* ولو حلق بالنورة اجزاء كذا في السراج الوهاج \*  
 ويعتبر في سنة الحلق الابتداء يمين الحائق لا المخلوق ويدأ بشقه الا يسر كذا في فتح القدير \*  
 ويستحب دفن شعرة والدعاء عند الحلق وبعد الفراغ مع التكبير وان رمى الشعر فلا بأس به  
 وكراهة القارعة في الكنيف والمغسل كذا في البحر الرائق \* ويستحب قص اطرافه وشاربه

واستعداداً بعد طق رأسه كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولا يأخذ من الحلق باليد  
 ولو فعل لا يجب عليه شئ كذا في التبيين \* ثم اذا حلق او قصر حلقه كل شئ حرم عليه  
 بالاحرام الا النساء كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا توابع الوطى كاللمس والقبلة لا يحل له  
 كذا في السراج الوهاج \* ولا يحل الجماع في مادون الفرج عندنا كذا في الهداية \*  
 ولو لم يحلق حتى طاف بالبيت لم يحل له شئ حتى يحلق كذا في التبيين \* ثم يطوف بالبيت  
 في يومه ذلك طواف الزيارة ان استطاع او من الغدا بعد الغد ولا يؤخر من ذلك ويطوف سبعة  
 اشواط وراء العظيم ويصلى بعد الطواف ركعتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ويحل له النساء  
 بالحلق السابق لا بالطواف واذا طاف منه اربعة اشواط حل له النساء لانها هي الركن وما زاد  
 واجب بنجر بالدم وهو الصحيح كذا في التبيين \* ولو لم يطف اصل لم يحل له النساء وان طال  
 ومضت سنون وهذا اجماع كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولو طاف طواف الزيارة  
 عندنا وجنبا خرج من احرامه ويحل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يفسد حجه كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* واذا طاف بالبيت منكوماً بان اخذ من يملأ الكعبة وطاف كذلك سبعة  
 اشواط بعد بطوافه في حق التحلل وعليه الاعادة مادام بمكة ولو طاف منكشاً العورة قدر ما  
 لا يجوز الصلوة معه اجزاء واذا طاف طواف الزيارة في ثوب كله نجس فهذا هو الطواف صواباً سواء  
 فاذا كان من الثوب قدر ما يوارى عورته طاهر او الباقي نجساً جاز طوافه ولا شئ عليه كذا  
 في الظهيرية \* ولو لم يجعل طوافه من وراء العظيم بل طاف في وسطه في الطواف الواجب  
 فان كان بمكة اعاد الطواف جميعه لئلا يأتى به على ترتيبه فان لم يجعل واعاده على العظيم  
 اجزاء عندنا كذا في السراج الوهاج \* وهذا الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن  
 وطواف يوم النحر كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الحجة ويقال له طواف الواجب كذا  
 في التاتارخانية \* فان كان سعي بين الصفا والمروة مقبب طواف القدوم لم يوصل في هذا الطواف  
 ولم يسمع والارمل وسعى كذا في الكافي \* والافضل تاخيرهما لطواف الركن ليصير تبعاً للفض  
 دون السنة كذا في البحر الرائق \* ثم يعود الى منى فيقيم به لرمي الجمار في بقية الايام  
 ولا يبيت بمكة ولا في الطريق كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ويكره ان يبيت  
 في غير منى في ايام منى كذا في شرح الطحاوى \* فان بات في غير منى متعمداً فلا شئ عليه عندنا

كذا في الهداية \* سواء كان من اهل العقابة وغيره كذا في السراج التَّحَاج \* وعندنا  
 الحطبة في يوم النحر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني  
 من ايام النحر رمى الجمار الثلث فيبدأ بالتى تلى معبد الخيف فيرميها بسبع حصيات  
 ويكبر مع كل حصة ثم بما يليها وهو الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات كذلك  
 ثم يأتي جمرة العتبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات ويكبر مع كل حصة  
 ولا يقف بعدها ويقف عند الجمرة الاولى والوسطى في المقام الذي يقف فيه الناس كذا  
 في الكافي \* والمقام الذي يقوم فيه الناس اعلى الوادي كذا في المحيط \* كل رمى بعده  
 رمى فانه يقف بعده وكل رمى ليس بعده رمى فانه لا يقف بعده لان العبادة قد انتهت كذا  
 في الجوهرة النيرة \* وبطيل القيام ويتصرع كذا في النسيين \* فيحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل  
 ويكبر ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو لحاجته ويرفع يديه هذاه منكبيه ويجعل باطن كفيه  
 نحو السماء كما هو السنة في الادعية وينبني للحاج ان يستغفر المؤمنين في دعائه في هذه المواقف  
 كذا في الكافي \* فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من يوم النحر يرمى الجمار الثلث كذلك  
 حين نزول الشمس ثم يقرأ ان احب في يومه ذلك ويسقط عنه الرمي في اليوم الرابع وان احب  
 ان يمكث هناك تلك الليلة فمكث حتى طلع الفجر لا يمكنه ان ينقر في هذا اليوم حتى يرمى  
 بعد الزوال كذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* والكلام في الرمي في مواضع الاول  
 في اوقات الرمي وله اوقات ثلثة يوم النحر وثلثة من ايام التشريق اولها يوم النحر ووقت الرمي فيه  
 ثلثة انواع مكروه ومسنون ومباح فما بعد طلوع الفجر الى وقت الطلوع مكروه وما بعد طلوع الشمس  
 الى زوالها وقت مسنون وما بعد زوال الشمس الى غروب الشمس وقت مباح والليل  
 وقت مكروه كذا في محيط السرخسى \* ولورمى قبل طلوع الفجر لم يصح اتفاقاً كذا  
 في البحر الرائق \* واما وقت الرمي في اليوم الثاني والثالث فهما بعد الزوال الى طلوع الشمس  
 من الغد حتى لا يجوز الرمي فيهما قبل الزوال الا ان ما بعد الزوال الى غروب الشمس  
 ومن مسنون وما بعد الغروب الى طلوع الفجر وقت مكروه هكذا روى في ظاهر الرواية \*  
 واما وقت في اليوم الرابع فعند التحنيق يخرج من طلوع الفجر الى غروب الشمس الا ان ما قبل الزوال  
 وقت مكروه وما بعد مسنون كذا في محيط السرخسى \* الثاني انه يجوز الرمي بكل ما كان

من جنس الارض بشرط وجود الاستهالة حتى لا يجوز بالغير وزج واليخوت كذا في السراج **الوجه** \*  
وهكذا في النهاية والنهاية ومغراج الدراية \* ويجوز بالسحج والمدروا الطين والمغرة والنورة  
والزرنج والملح الجبلي والكحل وقبضة من تراب بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة  
هكذا في غاية السروجي شرح الهداية \* الثالث في مقدار ما يرمى به فتقول يرمى بالصغار مثل حصتي  
الخذف كذا في المحيط \* واختلفوا في مقدارها والمختار قدر الباقلاء ولورمي بحجر اكبر او اصغر  
جاز كذا في الاختيار شرح المختار \* وليس بمستحب كذا في التاتارخانية \* الرابع في صفة الرمي به  
فتقول ينبغي ان تكون مفسولة كذا في السراج الوهاج \* ولورمي بمتجسة يقين كره واجزاء  
كذا في فتح القدير \* ويستحب ان يأخذ حصي الجمار من المزدلفة او من الطريق ولا يرمى بحصاة  
اخذها من عند الجمرة فان رمي بها جاز وقد اساء كذا في السراج الوهاج \* ويكره ان يلبط حجرا  
واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا كما يفعله كثير من الناس اليوم كذا في فتح القدير \* الخامس في  
كيفية الرمي وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم ياخذ الحصي بطرفي ابهامه وسبابته كأنه عائد  
نثنين ويرميها كذا في المحيط \* وفي اللؤلؤ الجبة وهو الاصح كذا في التاتارخانية \* قالوا  
وينبغي ان يكون بينه وبين وقوع الحصي خمسة اذرع فصاعدا وذكر في الاصل لو قام  
عند الجمرة ووضع الحصي عندها وضعا لا يجزيه ولو طرحها طرعا اجزاء لكنه سمي لمخالفته  
فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في المحيط \* السادس في صفة الترامي \* كل رمي بعد رمي  
فالاصل ان يكون ماشيا والانرا كما هكذا في المتن \* السابع في محل الرمي فتقول  
محل رمي الجمار الثلث اولها تلي مسجد الخيف والوسطى اثني عشرين والاخيرة هي جبرة  
العقبة كذا في المحيط \* الثامن انه من اي موضع يرمى فتقول يرمى من بين الزودي  
يعني من اسفله الى اعلاه هكذا في السراج الوهاج \* ويقذف جانبه الايمن هكذا في شرح المحرري \*  
ولورميها من اعلاه جاز والاوّل السنة الا من عذر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \*  
ويستقبل في الرمي جمرة العقبة يجعل مني عن يمينه والكعبة عن يساره ويقوم حيث يرى  
موقع حصياته كذا في فتاوى فاضل خان \* التاسع في موضع وقوع الحصي فتقول ينبغي  
ان يقع الحصاة عند الجمرة او قريبها منها حتى لو وقعت بعيدا منها لم يجز كذا في المحيط \*  
ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على محمل وثبت عليه اعاد بها وان سقطت من المحمل

ومن ظهر الرجل في ستهافلك اجزاء كذا في الظهيرة \* الماشي في عدد الحصاة فتقول يرمى كل جمرة بسبع حصيات \* وفي الينايع يرميها يمينه كذا في النار خائبة \* ولورمى احد الجمار بسبع حصيات رمية واحدة فهي بمنزلة حصاة واحدة وكان عليه ان يرمى ستة اخرى كل واحدة برمية طلي حدة ومن زاد على السبع لم يضره كذا في محيط السرخسى \* الحادي عشر انه يكبر عند كل حصاة فيقول بسم الله والله اكبر رغم الشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل حبي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا كذا في المحيط \* الثاني عشر انه في اليوم الاول يرمى جمرة العقبة لاغير وفي بقية الايام يرميها يد بالاولى ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة كذا في المحيط \* وان بدأ في اليوم الثاني بجمرة العقبة فرماها ثم بالوسطى ثم بالنى تلى المسجد ان اعاد الوسطى والعقبة فحسن كذا في محيط السرخسى \* رجل رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى والثالثة ولم يرم الاولى فان رمى الاولى ثم عاد على الثانية والثالثة فحسن مراعاة للترتيب وان رمى الاولى وحدها اجزاء عندنا هكذا في النار خائبة \* فان رمى كل جمرة بثلاث الاولى باربع ثم اعاد الوسطى بسبع ثم العقبة بسبع وان رمى كل واحدة باربع اتم كل واحدة بثلاث وان استقبل رميها فهو افضل \* وفي مناسك الحسن اذا رمى بالجمرة الاولى بحصاة ثم رمى بالجمرة الوسطى بحصاة ثم رمى بالجمرة الاخيرة بحصاة ثم رجع فرمى بحصاة حصاة حتى رمى كل واحدة منهم بسبع طلي ما وصفت لك فقد تم رمية على الجمرة الاولى ورمى اربع حصيات على الجمرة الوسطى فليبه ان ينمها برمي ثلث حصيات ورمى جمرة العقبة بحصاة فينمها برمي ست هكذا في المحيط \* وعن محمد ربح لورمى الجمار الثلاث فاذا في يده اربع حصيات لا يدري من اينهن هي يرميهم من الاولى ويستقبل الجمرتين الباقيتين ولو كان ثلثا اعادها على كل جمرة واحدة وكذلك لو كانت حصاة او حصاتين اعاد كل حصاة ويجزيه كذا في محيط السرخسى \* ويكره ان يقدم الرجل ثقله الى مكة ويقف حتى يرمى كذا في الهداية \* ثم يأتي المحصب وهو الاطمح فينزل فيه ساعة والاصح عندنا انه سنة فيصير مسياتر كه ثم يدخل مكة ويطوف للصدر سبعة اشواط ولا رمل فيه كذا في الكافي \* ويسمى هذا طواف الصدر وطواف الوداع وطواف الافاضة وطواف آخر عهد بالبيت وطواف الواجب كذا في التبيين \* وله وقتان وقت الجواز ووقت الاستحباب

فالاول اوله بعد طواف الزيارة اذا كان على عزم السفر حتى لو طاف لذلك ثم اطلق <sup>الطواف</sup> بمكة ولو سئى ولم ينو الاقامة بها ولم يتخذ دارا راجا طوافه وانما آخره فليس بموقت مادام متبعا حتى لو اقام عاما لا ينوى الاقامة فله ان يطوف ويقعد اداء <sup>والثاني</sup> ان يوقته عند ارادة السفر حتى روى عن <sup>الشيخ</sup> الحنفية رحمه الله انه لو طافه ثم اقام الى العشاء فاجب الى ان يطوف طوافا آخر ليكون توديع البيت آخر عهده من مودة كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شئ بالتأخير من ايام النحر بالا جماع كذا في البدائع \* وطواف الصدر واجب على الحاج اذا اراد الخروج من مكة فليس على المعتمر طواف الصدر ولا يجب على اهل مكة واهل المواقيت ومن دونهم كذا في الايضاح \* ولا يجب على الحائض والنفساء ولا على فانت الحج كذا في محيط السرخسى \* كوفي فرغ من افعال الحج واتخذ مكة دارا فليس عليه طواف الصدر لانه واجب على من يصدر لا على من يسكن هذا اذا عزم على السكنى قبل ان يحل النحر الاول \* والنحر الاول بعد يوم النحر بيومين اما اذا عزم بعده فقد لزمه طواف الصدر ولا يطل باختياره السكنى وهذا عند الحنفية ومحمد رحمه الله فكذا في شرح البجا مع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين \* كوفي حج واتخذ مكة دارا ثم خرج منها لم يكن عليه طواف الصدر لانه لما استوطنها صار من اهلها فيلحق بالمكي والمكي اذا خرج من مكة لا يجب عليه طواف الصدر فكذا هذا \* حائض طهرت قبل ان تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وان جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها ان تعود وكذا لو انقطع دمها فلم تغتسل ولم يذهب وقت الصلوة حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود وان خرجت وهي حائض ثم اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميقات فعليه الطواف كذا في محيط السرخسى \* ومن تقرو لم يطوف للصدر فانه يرجع ماله بجواز العتات فان ذكر بعد مجاوزة الميقات لم يرجع فان رجع بعمرة وان عاد بعمرة ابتداء بطوافها فادا فرغ من عمرته طاف للصدر كذا في السراج الوهاج \* قال الشيخ الامام انكر حتى من ابى حنيفة رحمه الله اذا فرغ من طواف الصدر اثنى المقام وصلى مائة ركعتين ثم اثنى زمزم فيشرب من مائها كذا في الظهيرية \* وكيفية ان باتى زمزم فيسئى بعسة الماء فيشربه مستقبل القبلة يتصلع منه ويتنفس فيه عرات ويرفع بصره في كل مرة ينظر الى البيت ويسمى

به وجهه ورأسه وجسده وبصّب عليه ان يسر ويستحب ان يأتي البيت اولاً ويقبل العتبة  
 ويدخل البيت حافياً ثم يأتي الملتزم كذا في التبيين \* وهو ما بين الحجر الى الباب فيضع  
 صدره ووجهه عليه ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك يسألك  
 من فضلك ومعروفك ويرجو رحمتك كذا في الظهيرية \* ويلتزمه ساعة يكي كذا  
 في الكافي \* ويتثبت باسثار الكعبة ان كانت قرية بحيث ينالها والوضع يديه فوق رأسه  
 مبسوطين على الجدار قائمتين كذا في البحر الرائق \* ويلصق خده بالجدار ان تمكن  
 من ذلك كذا في الكافي \* ويكبر ويهمل ويحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ويدعو حاجته كذا في فتاوى قاضيهان \* ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى فان امكنه  
 ان يدخل البيت فحسن وان لم يدخل اجزاء كذا في محيط السرحى \* ثم ينصرف وهو  
 يمشي وراءه ووجهه الى البيت متباكياً متصراً على فراق البيت حتى يخرج من المسجد  
 كذا في الكافي \* واذا خرج من مكة يخرج من الثنية اليمنى من اسفل مكة كذا في فتح القدير \*  
 والمرأة في جميع ذلك كالرجل غير انها لا تكشف رأسها وتكشف وجهها ولو اسدلت  
 على وجهها وجافته عنه جاز ولا ترفع صوتها بالتلبية كذا في الهداية \* بل تسمع نفسها لا غير  
 لاجماع العلماء على ذلك كذا في التبيين \* ولا ترمل ولا تسعي بين المبلين ولا تحلق  
 رأسها ولكن تنصركذا في الهداية \* وتلبس من المخيط ما بدأ لها من الدرع والقميص والخمار  
 والخف والقفازين ولكن لا تلبس المصبوغ بورس ولا زعفران ولا عصفر الا ان يكون قد فصل  
 كذا في الكفاية \* ولا بأس للمرأة المحرمة ان تلبس المخيط من حرير او غيره وتلبس الحلوى  
 ولا تستلم الحجر اذا كان هناك جمع الا ان تجد الموضع خالياً كذا في الهداية \* وفي الحججة  
 وليس عليها ان تصد الصف والمروة الا اذا وجدت خلوة كذا في التارخانية \* والخضى المشكل  
 كالمرأة في جميع ما ذكرنا احتياطاً كذا في التبيين \* فصل في المقررات ومن اُغمر  
 عليه ما هل عنه وفقاً جاز صدأى حنيفة رح وقال لا يجوز ولو امر انساناً بان يحرم عنه اذا  
 اُغمر عليه وانما فاحرم المأمور منه صح بالاجماع حتى لو افاق واستيقظ واتى بفعل الحج  
 ح كذا في الهداية \* ولا يلزم النائب التجرد عن المخيط حال احرامه عن المغني عليه كذا  
 في البحر الرائق \* اختلفوا في مالوا ستمر مغني عليه الى وقت اداء الافعال هل يجب

ان يشهد وابه المشاهد فطاف به وسعى ويوقف اولاً بل مباشرة الرقعة لذلك عنه ~~في~~ فاختار طائفة الاول واختار آخرون الثاني وجعله في الميسر الاصح كذا في فتح القدير \* وان احرم عنه وطاف به او رمى عنه من ليس من رفقته اختلفوا فيه قبل لاجزائه عنه وقبل تجزئه كذا في محيط السرخسي \* في المنتقى عيسى ابن ابان من محمدرح رجل احرم بالحج وهو صحيح ثم اصابه عنه فقصى به اصحابه المناسك ووقوفه فلبث كذلك سنين ثم افاق اجزاء ذلك من حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح او مريض الا انه يعقل فاغشى عليه بعد ذلك فحمله اصحابه وهو مغشى عليه وطافوا به فلما قضوا الطواف او بعضه افاق وقد اغشى عليه ساعة من نهار ولم يمت ذلك يوماً اجزاء ذلك من طوافه كذا في المحيط \* ذكر الاستسباحي ومن طيف به محمولاً اجزأ ذلك الطواف من الحامل والمحمول جميعاً سواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول او لم يكن كذلك بل طواف العمرة والمحمول طواف الحج او بالعكس ولو كان الحامل يس بمحرم فلا محمول عما وجه احرامه كذا في البحر الرائق \* وهكذا في شرح الطحاوي \* مريض لا يستطيع الطواف فطاف به اصحابه وهو قائم ان كان لم يأمرهم لاجزائه وان كان امرهم ثم نام اجزاء وكذلك اذا دخلوا به الطواف او وجهوه نحوه فلما طافوا به اجزاء كذا في المحيط \* مريض لا يستطيع الرمي فوضع الحصاة في كف يده او يرمى به او يرمى عنه فبمرة كذا في محيط السرخسي في صفة الترامي \* ولو قال بعض من عنده استأجر لي من يحملني فيطوف بي ثم غلبته عيناه ونام ولم يمس النسي امره بذلك من فورة بل تشاغل بغيره طويلاً ثم استأجر قوماً فتوة فحملوه وهدو ثم طافوا به قال استحسن اذا كان في فورة ذلك انه يجوز فاما اذا حال ذلك ونام فتوته واحتسبوه وهو ثم لاجزائه من الطواف ولكن الاجر لازم كذا في المحيط \* استأجر وارحالا فحملوا امرأة ما توجب ونوا الضراف اجزاهم ولهم الاجرة واجزأ المرأة ان نوى الحاملون طبع مريم لهم والمحمول يعقل وقد نوى ان يراف اجزأ المحمول دون الحاملين وان كان مغشى عليه ثم حازه كذا في فتح القدير \* كل طواف وجد في وقته يكون عنه وان نواه تطوعاً او من غير ذلك فاحرم بحجة اذا قدم بسكته وطاف به الحائض وكان للقدم وان كان محرماً بالعمرة ففارة تكون للعمرة وان كان فارة بطوافه



لذلك ولا بد من النية ولا تعتبر الجهة حتى لو طاف بالبيت طالب للغريم أو هارباً من العدو ولا يعتبر طوافه بخلاف الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفاً ولم ينو هكذا في فتاوى فاضل خان في فصل كيفية أداء الحج \* البصبي لو أحرم بنفسه أو أحرم منه صار محرماً كذا في التبيين \* وفي الأصل البصبي الذي يحج به أبوه يقضى المناسك ويرمي الجمار إذا كان صبياً لا يعقل الأداء بنفسه كذا في المحيط \* ولو ترك الجمار والوقوف بالمزدلفة لا يلزمه شيء كذا في محيط السرخسي \* وإن كان يعقل الأداء بنفسه يقضى المناسك كلها يفعل ما يفعله البالغ ولو ترك بعض أعمال الحج نحو الرمي وما أشبه ذلك لم يكن عليه شيء \* ثم الأب إذا أحرم من ابنه الصغير وأرتكب بعض مخطورات الأحرام لم يلزمه شيء كذا في المحيط في الحج عن الغير \* وينبغي لمن أحرم من الصبيان أن يجرده ويلبسه ثوبين أزاراً ورداءً ويجنبه ما يجنبه المحرم في إحرامه فإن فعل شيئاً من مخطورات الأحرام لأشئ عليه ولا على وليه لاجله ولو أفسده لأقضاء عليه وكذلك إذا أصاب صيداً في الحرم فلا شيء عليه كذا في شرح الطحاوي \* وإذا حج الرجل بأهله وولده الصغير قالوا يحرم من الصغير من كان أقرب إليه حتى لو اجتمع والدوا وحرم عنه الوالدون إلا كذا في فتاوى فاضل خان في كيفية أداء الحج \* الباب السادس في العمرة \* وهي في الإسراع زيارة البيت والسعي بين الصفا والمروة على صفة مخصوصة وهوان يكون مع الأحرام هكذا في محيط السرخسي \* العمرة عندنا سنة وليست بواجبة ويجوز تكرارها في السنة الواحدة ووقتها جميع السنة الخمسة أيام بكرة فيها العمرة لغير الفارن كذا في فتاوى فاضل خان \* وهي يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق والأظهر من المذهب ما ذكرنا ولكن مع هذا لو أداها في هذه الأيام صح ويبقى محرماً بها فيها كذا في الهداية \* في المنتقى بتسرّع من أبي يوسف رح في المال إلى رجل أهل بعمرة في أول العشرة ثم قدم في أيام التشريق فاحب إلى أن يؤخر الطواف حتى يمضي أيام التشريق ثم يطوف وليس عليه أن يرض أحرامه ولو طاف بها في تلك الأيام أجزاءً ولادماً عليه ولو أهل بعمرة في أيام التشريق فإنه يؤمر بأن يرضها وإن لم يرض ولم يطف حتى يمضي أيام التشريق ثم طاف لها أجزاءً ولادماً عليه كذا في المحيط \* وأما ركها فالطواف \* وأما واجباتها فالسعي بين الصفا والمروة والتمتع أو التمتع كذا في محيط السرخسي \* وأما شرائطها فشرائط الحج إلا الوقت هكذا

في البدائع \* واما استنهاؤاذيها فاما هو من الحج وآدابه الى الفراغ من السعي \* واما مفئفئها  
 فالجماع قبل طواف الاكر من السبعة كذا في البحر الرائق في باب فوات الحج ناقلا من البدائع \*  
 المفرد بالعمرة يحرم للعمرة من الميقات او قبل الميقات في اشهر الحج او في غير اشهر الحج  
 ويذكر العمرة بلسانه عند التلبية مع قصد القلب فيقول ليك بالعمرة او يقصد بقلبه ولا يذكرها  
 بلسانه والذكر باللسان افضل كذا في المحيط \* ويجتب المحرم بالعمرة ما يجتب المحرم  
 بالحج ويفعل في احرامه وطوافه وسعيه بين الصفا والمروة ما يفعله الحاج فاذا طاف وسعى  
 وحلق يخرج من احرام العمرة ويقطع التلبية كما استلم المحج في اصح الروايات كذا  
 في الظهيرية \* الباب السابع في القران والتمتع \* القارن هو ان يجمع بين احرامى الحج  
 والعمرة من الميقات او قبله في اشهر الحج او قبلها هكذا في معراج الداراية \* سواء احرم بهما معا  
 او احرم بالحجة وازاد اليها العمرة او احرم بالعمرة ثم اضاف اليها الحج ، لانه اذا احرم بالحج  
 وازاد اليها العمرة فقد اساء فيما صنع كذا في المحيط \* اذا اراد الرجل نقرا  
 يتأهب للاحرام كما يتأهب المفرد يتوضأ او يغسل ويصلى ركعتين ويقول بعد السلام اللهم اني  
 اريد العمرة والحج ثم يلبى فيقول ليك بعمرة وحج معا كذا في فتاوى قاضيان \* ويذكرهما بلسانه  
 عند التلبية مع قصد القلب او يقصد هما بالقلب ولا يذكرهما باللسان والذكر باللسان افضل واللبى  
 على هذا الوجه يصير محرما باحرامين فيعتمر في اشهر الحج او قبله ويحج من حاه ذلك كذا في المحيط  
 في تعليم اعمال الحج \* وبأتى القارن بفعل العمرة ثم يأتى بفعل الحج كذا في محبة السرخسى \*  
 فيطوف طواف القدوم سبعة اشواط ويسعى كذا في الهداية \* ونحو ذلك للحج والعمرة طواف  
 متوالين من غير ان يسعى بينهما ثم يسعى سبعين جزءا كذا في التبيين \* اذا طاف القارن لعمرة  
 ثلثة اشواط وسعى لها ثم طاف للحجته كذا في فتاوى عرفة فله طواف للحجته محسوب من طواف لعمرة  
 ويقضى شوطا واحدا ثم طواف العمرة وبعد السعي لهما للحجته وجوبا للعمرة استحبابا للحج  
 في محبة السرخسى \* ان طاف القارن وسعى او لا للحج ثم طاف وسعى لعمرة الاول لعمرة الثاني  
 للحج كذا في الجوهرة النيرة \* قرن طواف لعمرة وحجته وسعى بنوى ان يكون حجته من سبعة من المحرم  
 كذا في المحيط \* ولا يخلق بين الحج والعمرة كذا في الهداية \* اذا رمى جمره النعبة  
 يوم النحر يذبح دم القارن وهذا الدم منك من المأكل كذا في دوى وصيدان \* ويحلال

بالخلق مندنا بالذبح كذا في الهداية \* وان كان الفارن ساق الهدى مع نفسه كان افضل  
ثم يحلق او يصر كذا في فتاوى قاضيان \* والمتنع من يأتي بأعمال العمرة في اشهر الحج  
او يطوف اكثر طوافاتها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج ويحج من عامه ذلك قبل ان يلم باهله  
بينهما الما ما صحها كذا في فتاوى قاضيان \* سواء حل من احرامه الاول والا كذا  
في محيط السرخسي \* وليس من شرط التمتع وجود الاحرام بالعمرة في اشهر الحج بل ادائها  
فيها او اداء اكثر طوافاتها فلوطاف ثلثة اشواط في رمضان ثم دخل شوال فطاف الاربعة الباقية  
ثم حج في عامه كان متمتعاً كذا في فتح القدير \* فلوطاف التمتع اكثر طواف عمرته  
قبل اشهر الحج وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويكون مفرداً بعمره ومفرداً بالحجة ولا يجب  
عليه الهدى كذا في الظهيرية \* ولا يشترط ان يكون من عام الاحرام بالعمرة بل من عام  
فطها حتى لو احرم في رمضان واقام على احرامه الى شوال من العام المقابل ثم طاف لعمرته  
من المقابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً كذا في البحر الرائق \* والالمام الصحيح ان يرجع  
الى اهله ولا يكون العود الى مكة مستحقاً عليه كذا في المحيط \* والالمام الصحيح ان يكون  
في التمتع الذي لا يسوق الهدى اما اذا ساق الهدى فالعامه فاسد ولا يمنع صحة التمتع  
كذا في السراج الوهاج \* واذا اعتمر في اشهر الحج ثم حل منها ورجع الى اهله ثم حج  
من عامه ذلك لم يكن متمتعاً واذا اعتمر في اشهر الحج وطاف له ثلثة اشواط وحل ورجع الى اهله  
ثم رجع الى مكة وقضي ما بقي عليه من عمرته وحل وحج من عامه فهو متمتع ولو كان  
طاف اربعة اشواط ثم رجع والمسئلة بحالها لم يكن متمتعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو اعتمر  
في اشهر الحج ثم عاد الى اهله قبل ان يحل منها والم باهله وهو محرم بذلك الاحرام فاقم  
عمرته ثم حج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالاجماع وهو ما اذا طاف بعمرته ثلثة اشواط واول ثم عاد  
الى اهله وهو محرم ولو انه رجع الى اهله بعد ما طاف اكثر الطواف لعمرته او كله فلم يحل  
ولم يدره عمرته ثم عاد واتم بقية عمرته وحج من عامه ذلك فانه يكون متمتعاً في قول  
ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وفي قول محمد رحمه الله لا يكون متمتعاً كذا في الظهيرية \*  
والتمتع على وجهين متمتع بسوق الهدى ومتمتع لا يسوق الهدى وصفة التمتع الذي  
لا يسوق الهدى ان يبتدى من الميقات فيحرم بعمره ويدخل مكة ويطوف لها ويسعى

ويحلق أو يقصر وقد حل من هموته كذا في السراج الوهاج \* والاحرام من البهائم يحل بشرط للعمرة ولا تمتنع حتى لو احرم بها من ذبيرة اهلها وغيرها جاز وصار منمتعا وكذا المطلق بعد الفراغ منها ليس يعتنم بل له الخيار ان شاء تحلل وان شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج كذا في التبيين \* ويقطع التلبية اذا ابتداء الطواف وذلك عند استلام الحجر كذا في السراج الوهاج \* ثم يقيم بمكة حلالا كذا في الهداية \* وليس الاقامة بمكة شرط بل معنى انه اذا اراد ان يقيم للحج من عامه ذلك فليقم حلالا الى وقت احرام الحج ولو اقام بمكة حراما جاز كذا في السراج الوهاج \* فاذا كان يوم التروية اجزم بالحج من المسجد والشرطان يحرم من الحرم اما المسجد فليس بلام كذا في الهداية \* والمسجد افضل ومكة افضل من غيرها من الحرم هكذا في فتح القدير \* وهذا الوقت ليس بلام حتى لو احرم يوم عرفة جاز كذا في الجوهرة النيرة \* ولو احرم قبل يوم التروية حاز وهو افضل كذا في التبيين \* وكذا اجل فهدى افضل كذا في الجوهرة النيرة \* ويفعل ما يفعله الحاج المفرد غير انه لا يطوف طواف النخبة ويرمل في طواف الزيارة ويسعى بعده ولو كان هذا الممتنع بعد ما احرم بالحج طواف القدوم وسعى لم يرمل في طواف الزيارة سواء رمل في طواف القدوم او لم يرمل ولا يسعى بعده هكذا في النهاية وفتح القدير \* ويجب الدم على الممتنع شكر لما انعم الله تعالى عليه بتيسير الجمع بين العبادتين كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يحلق رأسه حتى يذبح وان كان معسرا لا يجزئ من الهدى فانه يصوم ثلاثة ايام في الحج وانما يجوز له ان يصوم ثلاثة ايام بعد احرام العبرة الى يوم عرفة ولا يجوز قبل ذلك ولا بعد يوم عرفة \* والافضل ان يصوم هذه الايام الثلاثة يوم عرفة ويوم التروية ويوما قبلها حتى يكون آخرها يوم عرفة كذا في الظهيرية \* ولا يجزئ صومها الا بنية من الليل كسائر الكفارات وهو مختير في الصوم ان شاء تابعه وان شاء فرقه كذا في الجوهرة النيرة \* فاذا فعل ذلك ثم جاء يوم الحلق اطلق او قصر ثم يصوم سبعة ايام بعد ما مضى ايام التشريق عندنا كذا في الظهيرية \* وان صامها بمكة بعد فراغه من الحج جاز عندنا كذا في القدوري \* قال ابو حنيفة رح ومن لم يصم الثلاثة فليس عليه صوم السبعة كذا في محيط اسرخصي \* ولو قدر على الهدى قبل ان يكمل صوم ثلاثة ايام او بعد ما كمل قبل ان يحلق او يحل وهو في ايام الذبح يطل صومه ولا يحل الا بالهدى \* ولو وجد الهدى بعد ما حلق وحل وقبل

ان يصوم سبعة ايام صح صومه ولا يلزمه ذبح الهدى ولو صام ثلثة ايام ولم يحل حنى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدى فصومه ماض ولا شئ عليه هكذا رواه الحسن عن ابي خنيفة رحمهما الله \* ولولم يصم الايام الثلثة لم يجزه الصوم بعد ذلك ولا يجزيه الا الدم فان لم يجد هديا وحل ضليعه ذم للمنع ودم لاحلاله قبل ان يذبح ولا دم عليه لترك الصوم كذا في الظهيرية \* واذا اعجز عن الاداء او مات واوصى لم يجزه الغدبة انما يلزمه الدم منه كذا في التاتارخانية \* ولو صام مع وجود الهدى بنظر فان بقى الهدى الى يوم النحر لم يجزه وان هلك قبل الذبح جاز كذا في التبيين \* وحكم الفارن كحكم المنع في وجوب الهدى ان وجده والصيام ان لم يقدر عليه كذا في الظهيرية \* فاذا اراد المنع ان يسوق الهدى احرم وساق هديه كذا في القدوري \* وهو افضل من الاول الذي لم يسق كذا في الجوهرة النيرة \* ولو كان ساق الهدى ومن نبته التمتع فلما فرغ من العمرة بدأ له ان لا يمتنع كان له ذلك ويفعل بهديه ماشاء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* القران في حق الاتاقى افضل من التمتع والافراد والتمتع في حقه افضل من الافراد وهذا هو المذكور في ظاهر الرواية كذا في المحيط \* وليس لاهل مكة تمتع ولا قران وانما لهم الافراد خاصة كذا في الهداية \* وكذلك اهل المواقيت ومن دونها الى مكة في حكم اهل مكة كذا في السراج الوهاج \* اذا خرج المكي الى الكوفة وقرن صح قرانه ولو خرج الى الكوفة واهل بالعمرة واعتزم ثم حج لم يكن متمعا ولو ان المكي خرج الى الكوفة واحرم بعمرة وساق الهدى لم يكن متمعا وصح امامه مع سوق الهدى بخلاف الكوفي كذا في المحيط \* لو احرم لعمرة قبل اشهر الحج فقضاها وتحلل واقام بمكة فاحرم لعمرة ثم حج من عامه ذلك لم يكن متمعا فان كان حين فرغ من الاولى خرج فجاوز الميقات قبل اشهر الحج فاهل منه لعمرة في اشهر الحج وحج من عامه فهو متمتع وان كان جاوز الميقات في اشهر الحج لم يكن متمعا الا اذا خرج الى اهله ثم اعتزم ثم حج من عامه عند البخينة رجوع عندهما هو متمتع جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها كذا في محيط السرخسى \* ولو اعتزم كوفي في اشهر الحج واقام بمكة او بصرة وحج من عامه ذلك صار متمعا كذا في المنون \* ولو اعتزم في اشهر الحج ثم فسد هاتمها على النساء وحج من عامه ذلك لا يكون متمعا ولو قضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك ان قضاها قبل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمعا في قولهم ولو قضى الفاسدة بعد

ما رجع الى المبقات يكون متمتعاً ولولم يقض الفاسدة حتى رجع الى موضع لاهله **الحجة**  
 والقران ثم عاد وقضى العمرة الفاسدة وحج من عامه ذلك قال ابو حنيفة رح لا يكون متمتعاً  
 الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محرماً بالعمرة كذا في فتاوى قاضيهان \* هذا اذا انصرف في اشهر الحج  
 وفسد هاولاته اعتمر قبل اشهر الحج وفسد هائماته على الفساد ولم يخرج من المبقات حتى دخل  
 اشهر الحج وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً بالا جماع ولو عاد  
 الى غير اهله ولحق بموضع لاهله التمتع والقران ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج  
 من عامه ذلك قضى قول ابى حنيفة رح ان رأى هلال شوال خارج المبقات ولحقه اشهر الحج  
 وهو من اهل التمتع ثم عاد وقضى عمرته في اشهر الحج وحج من عامه ذلك يكون متمتعاً  
 وان رأى هلال شوال داخل المبقات ولحقه اشهر الحج وهو ليس من اهل التمتع وتوجه اليه انتهى  
 من التمتع فلا يرتفع عنه انتهى حتى يلحق بالله وعند ابى يوسف ومحمد رحمهما الله يكون متمتعاً  
 في التوجهين هكذا في شرح الطحاوى \* ومن اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه فأيهما اسد مضى  
 فيه وسقط دم المتعة كذا في الهداية \* ولو تمتع وقضى لم يجزه من المتعة كذا في الكنز \*  
 الباب الثامن في الجنائيات \* وفيه خمسة فصول \* الفصل الاول فيما يجب بالطيب والتدهن \*  
 الطيب كل شئ له رائحة مستلذة وبعدة العقلاء طيباً كذا في السراج الوهاج \* قال اصحابنا  
 الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة انواع \* نوع هو طيب محض معد للطيب به كالمسك  
 والكافور والغير وغير ذلك تجب به الكفارة على اى وجه استعمل حتى في نواته ونى عيه  
 بطيب يجب عليه الكفارة \* ونوع ليس بطيب بنفسه ولا فيه معنى الطيب ولا بصبر طيباً بوجه ما  
 كاستحم فسواء اكل او ادهن او جعل في شق الرجل لا يجب الكفارة \* ونوع ليس بطيب بمسك  
 ولكنه اصل للطيب يستعمل على وجه الطيب ويستعمل على وجه الدواء كالزيت والشبج  
 ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل  
 في ما كحل او شق رجل لا يعطى له حكم الطيب كذا في البدائع \* ولا فرق في تسعير بين  
 وازارة وفراشه كذا في فتح القدير \* فاذا استعمل الطيب فان كان كثيراً فاحسنه ثم  
 وان كان قليلاً ففيه الصدقة كذا في المحيط \* واختلف المشايخ في الحد المتعدي بين التليل  
 والكثير فبعض مشايخنا اعتبروا الكثرة بالعضو الكبير نحو الفخذ والساق وبعضهم اعتبروا الكثرة

برع العضو الكبير \* والشمخ الامام ابو جعفر اعتبر القلقوا الكثرة في نفس الطيب ان كان الطيب في نفسه  
 بحيث يستكثره الناس ككفن من ماء الورد وكف من الغالية والمسك بقدر ما استكثره الناس  
 فهو كبير وما لا فلا والصحيح ان يوفق ويقال ان كان الطيب قليلا فالبيرة للعضو الطيب حتى لو طيب به  
 عضوا كما لا يكون كثيرا يلزمه دم وفيما دونه صدقه وان كان الطيب كثيرا فالبيرة للطيب لا للعضو  
 حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم هكذا في محيط السرخسي والتبيين \* هذا في البدن وما الثوب  
 والفرش اذا التزق به طيب اعتبر فيه القلة والكثرة على كل حال وكان الفارق هو العرف  
 والافيا يقع عند المبطل كذا في النهر الثاقق \* ويستوى في وجوب الجزاء بالطيب الذكر  
 والنسبان والطوع والكراهة والرجل والمرأة هكذا في البدائع \* ولو طيب جميع اعضائه فعليه  
 دم واحد لان اتحاد الجنس كذا في التبيين \* وان طيب كل عضو في مجلس على حدة فعندهما  
 عليه لكل عضو كفارة وعند مصدريه اذا كفرا لاول فعليه دم آخر للثاني وان لم يكفرا لاول كفارة  
 دم واحد كذا في السراج الوهاج \* وان غضب رأسه بسوء نية الدم وهذا اذا كان مائما  
 وان كان ملبدا فعليه دم من دم اللطيف ودم لتغطية الرأس كذا في الكافي \* ولو غضب رأسه  
 بالوسمة لاشئ عليه ومن ابى يوسف راح اذا غضب رأسه بالوسمة لاجل المعالجة من الصداع  
 فعليه الجزاء باعتبار انه يغفل رأسه وهذا صحيح كذا في الهداية \* ولا يفصل رأسه ولحميته بالخطمي  
 فان فصل فعليه دم في قول الشيخين راح ولو فصل المعصوم بلسان فيه طيب فان كان من رأسه اشانا  
 كان عليه الصدقة وان كان سماء طيبا كان عليه الدم كذا في فتاوى فاضل خان في فصل  
 ما يجب بلبس المخيط \* ولو مس طيبا فلزق به مقدار عضو كامل وجب الدم سواء قصد التطيب  
 او لم يقصد وان كان اقل من ذلك صدقة وان لم يلزق به فلاشئ عليه وعن محمد بن فضال  
 اكتمل بكل مطيب مرة او مرتين فعليه صدقة وان كان مرارا كثيرة فعليه دم كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو كان الطيب في اعضائه متفرقة يجمع ذلك كله فان بلغ عضوا كما لا فعليه دم والا فصدقة  
 ولود اولى فرحة بدواء فيه طيب ثم خرجت فرحة اخرى فدواها مع الاولى فليس عليه الكفارة  
 ما لم تبرأ الاولى كذا في البحر الرائق \* ولو كان الطيب في طعام طبخ وتغير فلاشئ على المعصوم  
 في اكله سواء كان يوجد رائحته ولا كذا في البدائع \* وان خطه بما يوكل بلا طيب فان كان مغلوبا  
 فلاشئ عليه فبراه ان وجدت معه الرائحة كره وان كان غالبا وجب الجزاء ولو خطه بما يشرب

فان كان غلبا قدم والافسدة الا ان يشرب مرارا فيجب دم كذا في التهرات \*  
وان اكل عين الطيب غير مخلوط بالطعام فعليه الدم اذا كان كثيرا كذا في البدائع \*  
لودخل بيتا فدا جمر فعلق بثوبه رائحة فلاشئ عليه لانه غير متنتع بعينه بخلاف ما لو استجمر ثوبه  
فعلق بثوبه فان كان كثيرا فعليه دم وان كان قليلا فعليه صدقة لانه متنتع بعينه وان لم يعلق به  
شئ منه فلاشئ عليه كذا في محيط السرخسى \* ولو ادھن بدن فان كان الدھن مطبعا  
كدھن البنفسج وسائر الادھان التي فيها الطيب فعليه دم اذا بلغ عضوا كاملا وان كان غير مطيب  
بان ادھن بزيت وبشیرج فعليه دم في قول الصحيفة رح كذا في البدائع \* واذا وجب الجزء  
بالطيب فلا بد من ازالته من بدنه او ثوبه فلو لم يزل بعد ما كثر له اختلافوا في وجوب دم آخر لقائه  
واظهر القولين الوجوب كذا في البحر الرائق \* ولا يلزمه شئ بشم الریحان والطيب  
والنمار الطيبة مع كراهة شمه كذا في غایة السروجی شرح الهدایة \* ولو ربط مسكا وكافورا  
او عنبر في طرف ازاره لزمته الغدقة وان ربط العود فلاشئ عليه ولو كان بجدر رائحته \* ولا بأس ان يعمد  
في دكان مطار او موضع يتنفس فيه الا انه يكره اذا كان جلوسه هناك لاستنشام الرائحة ولا بأس  
باكل المبیص للمحرم وهو الحلواء المزفر كذا في السراج الوھاج \* ولو تطيب قبل الاحرام  
ثم انتقل بعده من مكان الى آخر من بدنه فانه لاشئ عليه اتفاقا كذا في البحر الرائق \*

**الفصل الثاني في اللبس \*** اذا لبس المحرم المخیط على الوجه المعتاد وما  
الى الليل فعليه دم وان كان اقل من ذلك فصدفه كذا في المحيط \* سواء كان ناسيا او  
عامدا عالما او جاهلا مختارا او مكرا هكذا في البحر الرائق \* اذا دخل كعبة المشرفة  
ان يدخل يديه في الكمين لاشئ عليه وكذا اذا لبس الخيشان من غير رز و ان زر رز  
او الطباسان يوما لزمه دم بخلاف ما لو فقد الرداء او ضا ائزازا جعل يومه تركه ونسي عليه نذا  
في فتح القدير \* ولو لبس المحرم المخیط بما فان لم يزع له لالا نهائين يتيه دم وحده لا حاص  
وان ذبح الهدى ودام على لبسه يوما كاملا فعليه دم آخر بالاجماع من دون عيب لبس  
مبتدأ الا ترى انه لو احرم وهو مشتمل على المخیط ودام على تركه من يومه كاملا  
فعليه دم ولو نزع وعزم على تركه ثم لبس ان كثر الاول فسيه كذا في احرى بالاجماع  
وان لم يكثر فعليه كذا في قول ابی حنیفة و ابی یوسف رحمهما اللہ وان كان بلبسه بالنهار ونزع



بالليل من غير ان يعزم على تركه فلا يجب عليه الادم واحد بالاجماع هكذا في شرح الطحاوى \*  
وليس قميصا بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة  
كذا في محيط السرخسى \* ولو غطى المحرم رأسه او وجهه يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك  
فعليه صدقة كذا في الخلاصة \* وكذا اذا غطاء لبنة كاملة سواء غطاء حامد او ناسيا او نائما  
كذا في المراج الوهاج \* اذا غطى ريع رأسه فصاعدا يوما فعليه دم وان كان اقل من ذلك  
فعليه صدقة هكذا ذكر في المشهور \* وعن محمد رح انه قال لا يجب الدم حتى يغطي الاكثر  
من الرأس والصحيح ما ذكر في المشهور كذا في المحيط \* ويكره له ان يعصب رأسه  
او وجهه بغير حلة وان فعل ذلك يوما كاملا فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوى \* ولو عصب  
مرمعا آخر من جسده لاشئ عليه وان كثرت لكنه يكره من غير عذر كذا في فتح القدير \* ولو  
حمل المحرم شيئا على رأسه فان كان من جنس ما لا يغطي به الرأس كالطست والاجانة وعدل بر  
ولحوا فلا شئ عليه وان كان من جنس ما يغطي به الرأس من الثياب فعليه الجزاء كذا  
في المحيط \* واذا لبس المحرم محرما او حلالا مخيطا او مطيبا بطيب فلا شئ عليه بالاجماع  
كذا في الظهيرية \* ولو اضطر المحرم الى لبس ثوب فليس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة  
فعليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة بان اضطر الى قميص واحد فلبس قميصين او قميصا وجبة  
او اضطر الى القلنسوة فلبس قلنسوة وعمامة وان لبسهما على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغيرة  
كما اذا اضطر الى لبس العمامة او القلنسوة فلبسهما مع القميص او غير ذلك فعليه كفارتان  
كثرة الضرورة وكثرة الاختيار ولو لبس ثوبا للضرورة ثم زالت الضرورة فداوم على ذلك يوما او يومين  
فمداوم في شك من زوال الضرورة لا يجب عليه الا كفارة الضرورة وان يقن بزوال الضرورة فعليه  
كفارتان كفارة ضرورة وكفارة اختبار هكذا في البدائع \* والاصل في جنس هذه المسائل  
ان الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر حايطة مبتدئة بل يجعل الكل للضرورة والزيادة في غير موضع  
الضرورة تعتبر حايطة مبتدئة كذا في المحيط والذخيرة \* والمحرم ان امرض او اصابه الحمى وهو يحتاج  
الى لبس النوب في وقت ويستغني عنه في وقت فعليه كفارة واحدة ما لم يزل عنه تلك العلة وان زالت  
عنه تلك الحمى وصابته حمى اخرى او زال عنه ذلك المرض وجاء مرض آخر فعليه كفارتان  
في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح هكذا في شرح الطحاوى \* ولو حضر عدو فاحتاج الى لبس الثياب

فليس ثم ذهب فنزع ثم عادوا كان العدو لم يرح مكانه فكان بليس السلاح فيقاتل بللهما ~~الوجه~~  
بالليل فعليه كفارة واحدة مالم يذهب هذا العذر \* والاصل في هذه المسائل انه ينظر في  
اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس كذا في البدائع \* الفصل الثالث في حلق الشعر  
وقلم الاظفار ان حلق رأسه من غير ضرورة فعليه دم لا يجزيه غيره كذا في شرح الطحاوي \*  
سواء حلق في الحرم او غيره في قول ابي حنيفة ومحمد رحم وقال ابو يوسف رحم في غير الحرم  
لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذلك اذا حلق ربع رأسه اولئك يجب عليه الدم  
ولو حلق دون الربع فعليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* واذا حلق ربع لحيته فصاعداً  
فعليه دم وان كان اقل من الربع فصدة كذا في السراج الوهاج \* وان حلق الرقبة كلها فعليه دم  
كذا في الهداية \* وان حلق عانته او باطنه او نقهما واحداً فعليه دم كذا في السراج الوهاج \*  
وان حلق من احدى الابطين اكثرها يجب عليه الصدقة كذا في شرح الطحاوي \* ولو حلق  
موضع النجاسة كان عليه الدم في قول ابي حنيفة رحم كذا في فتاوى قاضيخان \* وان اخذ  
من شارب ينظر ان هذا المأخوذ كم يكون من ربع اللحية فيجب عليه الطعام بحسب ذلك  
حتى لو كان مثلاً مثل ربع الربع يلزمه ربع قيمة الشاة كذا في الهداية \* واذا حلق عضواً  
كاملاً فعليه الدم وان حلق بعضه فعليه الصدقة اراد به الفخذ والساق والابطدون الرأس واللحية  
كذا في المحيط \* وان نشف من رأسه او من انقه او لحيته شعرات ففي كل شعرة كف من الطعام  
كذا في فتاوى قاضيخان \* اصلع وشعره اقل من الربع فعليه صدقة في حلقه وان بلغ الربع  
فعليه دم كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* واذا خبز المحرم فاحترق بعض شعره  
تصدق له واذا حك المحرم رأسه او لحيته فانتشر منها شعر فعليه صدقة كذا في السراج ورح  
اذا حلق رأسه واخذ لحيته وابططه وكل بدنه فان فعل ذلك في مقام واحد فعليه دم واحد  
وان فعل كل شيء من ذلك في مقام فعليه في كل شيء من ذلك دم وهذا قول ابي حنيفة وبي يوسف  
رحم \* وان حلق رأسه فارق لذلك دماً وهو يعد في مقام واحد ثم حلق لحيته فعليه دم آخر ولو حلق  
في مجلس واحد ربع رأسه وفي مجلس آخر ربعه ثم وثم حتى حلق كله في اربعة مجلس يلزمه دم  
واحد انما مالم يكفر الاول هكذا في فتح القدير \* حلق رأس محرم او حلال وهو محرم  
عليه صدقة سواء كان بأمرة او بغير أمره وانما كان المحلوق رأسه ومكروه كذا في غاية السروجي

شرح الهداية \* ولو سلق الحلال رأس محرم بامرء أو بغير امرء كانت الكفارة على المحرم ولا يرجع بذلك على الجالح كذا في فتاوى قاضيخان \* وعلى الجالح الحلال صدقة كذا في شافية السروجي شرح الهداية \* وإن أخذ من شارب حلال أو قلم أظفاره أطعم ما شاء كذا في الهداية \* من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم كذا القارن والمنتمتع إذا أخر الذبح حتى هلت أيام النحر كذا في المحيط \* قارن حلق قبل الذبح فعليه دمان دم للحلق قبل الذبح ودم للقرآن منه إبي حنيفة رح هكذا في التبيين \* وليس للمحرم أن يقص أظفاره فأنقص أظافر بدو واحدة أو رجل واحدة من غير ضرورة فعليه دم وكذلك إذا قلم أظافر يديه ورجليه في مجلس واحد يكفيه دم واحد \* ولو قلم ثلاثة أظافر من بدو واحدة أو رجل واحدة يجب عليه الصدقة وكل ظفر نصف صاع من حنطة إلا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو قلم خمسة أظافر من بدو واحدة ولم يكثر ثم قلم أظافر يديه الأخرى انكان في مجلس واحد فعليه دم وإن كان في مجلسين فيلزمه دمان ولو قلم خمسة أظافر من بدو واحدة في مجلس واحد وحلق ربيع الرأس وطيب عضوا في مجلس واحد أو مجالس مختلفة فعليه بكل جنس دم على حدة ولو قلم خمسة أظافر من الأمضاء الأربعة المتفرقة تجب الصدقة لكل ظفر نصف صاع في قول إبي حنيفة وإبي يوسف رحمهما الله وكذلك لو قلم من كل عضو من الأعضاء الأربعة أظافر تجب عليه الصدقة وإن كان جملتها ستة مشرفي كل ظفر نصف صاع من حنطة إلا إذا بلغت قيمة الطعام دما فينقص منه ما شاء كذا في شرح الطحاوي \* أنكر ظفر المحرم وتعلق فاخذه فلا شيء عليه كذا في الكافي \* وحكم التنف والقص والإطلاء بالنورة والقلع بالأسنان حكم الحلق كذا في السراج الوهاج \* مسائل تتعلق بالفصول السابقة في كل موضع إذا فعل مختارا يلزمه الدم كاللبس والحلق والتطيب والقلم إذا فعل ذلك بعلقة أو ضرورة فعليه أي الكفارات شاء كذا في شرح الطحاوي \* وذلك إما النسك أو الصدقة أو الصوم فإن اختار النسك ذبح في الحرم كذا في المحيط \* وإن ذبح في غير الحرم لا يجوز من الذبح إلا إذا صدق بلحمه على ستة مساكين على كل واحد منهم قيمة نصف صاع من الحنطة كذا في شرح الطحاوي \* وإن اختار الصوم صام ثلاثة أيام في أي مكان شاء كذا في المحيط \* إن شاء تابع وإن شاء فرق كذا في شرح الطحاوي \* وإن اختار الصدقة تصدق بثلاثة أصوع حنطة على ستة مساكين لكل مسكين

نصف صاع والا فضل ان يتصدق على فقراء مكة ولتصدق على غير فقراء ~~بمكة~~ حجاز  
 كذا في المحيط \* ويجوز فيه التملك وطعام الاباحة على قول ابي حنيفة وابي يوسف ~~يخرج~~  
 ومنه محمد رح لا يجوز فيه الا التملك كذا في البدائع والظهيرية وشرح الطحاوى \*

الفصل الرابع في الجماع \* الجماع فيما دون الفرج والممس والقبلة بشهوة لا يفسد النجم  
 والعمره انزل اوله ينزل وعليه دم كذا في محيط السرخسى \* وكذا الوعايقها بشهوة ولو اتى بهيمة  
 فاولجها فلا شيء عليه الا اذا انزل فجب عليه الدم ولا يفسد حبه ولا عمرته هكذا في شرح الطحاوى  
 في باب الحج والعمره \* وان نظر الى فرج امرأة بشهوة فامتنع لاشئ عليه كمالوتفكر فامتنع  
 كذا في الهداية \* وكذا ان اطال النظر او كرر كذا في غاية السروجي شرح الهداية \*

وكذا الاحتلام لا يوجب شيئا سوى الفصل وان استمنى بكفه فانزل فعليه دم صداى حنيفة رح  
 كذا في السراج الوهاج \* اذا كان مفردا بحبة وجامع امرأته قبل وفوفه بعرفة وهما محرمان  
 فسد حبهما اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وعليهما المضى والائتمام على الفساد  
 وعلى كل واحد منهما الدم ويجزى الشاة في ذلك وعليهما قضاء الحجة من قابل ولا يجب  
 عليهما العمره كذا في شرح الطحاوى \* ويستوى فيه الوطئ من نسيان وعمد واكراه  
 ونوم ومن المبتى والمجنون كذا في محيط السرخسى \* ولو كان الزوج صبيًا بجامع مثله  
 فسد حبهما بدنه ولو كانت هي مبيية او مجنونة انعكس الحكم كذا في فتح القدير \* ولو جامع  
 قبل الوقوف بعرفة ثم جامع فانه ينظر ان كان في مجلس واحد لا يجب الا دم واحد وان كان  
 في مجلسين مختلفين فعلى كل واحد منهما دم ان في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو جامع مرة  
 بعد اخرى على وجه الرفض والاحلال فلا يلزمه لذلك اكثر من دم واحد سواء كان في مجلس  
 واحد او مجلس متعددة كذا في شرح الطحاوى \* ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة  
 لا يفسد حبه جامع ناسيا او عامدا كذا في فتاوى قاضي خان \* ويجب على كل واحد منهما بدنه  
 ولو جامعها مرة بعد اخرى ان كان في مجلس واحد لا يجب عليه الا بدنه واحدة وان كان  
 في مجلسين يجب عليه بدنه للاول وشاة للثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الله كذا  
 في شرح الطحاوى \* وان كان الجماع الثاني على وجه الرفض فلا دم عليه للثاني كذا  
 في المحيط \* وان جامع بعد التحلق فعليه شاة كذا في الكافي \* ولو جامع بعد ما طاف طواف الزيارة

كله او اكثره لاشئ عليه ولو طاف لهما ثلث اشواط تجب بدنه وحجته تامة كذا في شرح الطحاوى \*  
ولولم يحلق للزيارة ثم جلع قبل الحلق فعليه شاة كذا في التبيين \* وان جامع في العمرة  
قبل ان يطوف اربعة اشواط قسدت عمرته فيمضى فيها ويقضيها وعليه شاة وان جامع بعد ما طاف اربعة  
اشواط واكثر فعليه شاة ولا تقسد عمرته كذا في الهداية \* واذا جامع المعتمر مرة بعد اخرى  
في مجلسين فعليه بالتالي شاة وكذلك لو جامع بعد ما فرغ من السعي كذا في الايضاح \*  
هذا اذا كان قبل الحلق وان كان بعد الحلق فلا شئ عليه هكذا في شرح الطحاوى \* وان كان  
قارنا لو جامع قبل ان يطوف بعمرته فسد عمرته وحجته ويمضى فيهما وعليه حجة وعمره من قابل  
وسقط دم القران كذا في المحيط \* وعليه شاتان كذا في محيط السرخسى \* وان جامع  
بعد ما طاف لعمرته قبل الوقوف فسد حجته ولم تقسد عمرته وعليه دمان وعليه قضاء الحج من قابل  
وسقط عنه دم القران وكذلك اذا جامع بعد ما طاف لعمرته اربعة اشواط وان جامع بعد ما وقف  
بعرفة لا تقسد عمرته ولا حجته وعليه جزور لحجته وشاة لعمرته ولزم دم القران كذا في المحيط \*  
ولو جامعها بعد ما طاف طواف الزيارة واكثره فلا شئ عليه الا اذا طاف طواف الزيارة قبل الحلق  
او التقصير يجب عليه شاتان لبقاء الاحرام لهما جميعا ولو جامع مرة اخرى فان كان في المجلس  
الاول فلا يجب عليه شئ غير ذلك وان كان في مجلس آخر فعليه دمان وبجزه شاتان هكذا  
في شرح الطحاوى \* وان كان متمتعا فان لم يسبق الهدى مع نفسه فالجواب فيه كالجواب  
في المفرد بالحج والمفرد بالعمرة وان ساق الهدى مع نفسه فهو والقارن سواء في بعض الاحكام  
وهو سقوط دم المتعة منهي جامع قبل الطواف لعمرته او قبل الوقوف بعرفة ولزوم الدمين منهي  
جامع بعد الوقوف بعرفة هكذا في المحيط \* والمرأة والرجل في ذلك سواء وكذا اذا جومت  
ثائمة او مكرهة او جامعها صبي او مجنون كذا في فتاوى قاضيان \* الفصل الخامس  
في الطواف والسعي والرمل ورمى الجمار ولو طاف طواف الزيارة محدثا فعليه شاة وان كان  
جنبنا فعليه بدنة وكذا الطواف اكثره جنبنا ومحدثا والافضل ان يعبد الطواف مادام بمكة  
ولا ذبح عليه والاصح ان يعبد في الحدث ندبا وفي الجنبه وجوبا ثم ان اعاده وقد طاف محدثا  
لادم عليه وان اعاده بعد ايام النحر \* وان اعاده وقد طاف جنبيا في ايام النحر لاشئ عليه  
وان اعاده بعد ايام النحر يجب الدم عندا بضعيفة رح بالتأخير كذا في الكافي \* وسقط عنه البدنة

كذا في السراج الوهاج \* ولورجع الى اهله وقد طاف جنباً يجب ان يعود ويعود باحزان ~~من~~  
 وان لم يعد وبعث بدنة اجزاء الا ان العود هو الافضل \* ولورجع الى اهله وقد طاف ~~من~~  
 ان عاد وطاف جاز وان بعث بالشاة فهو افضل كذا في التبيين \* ومن ترك من طواف الزيارة  
 ثلثة اشواط فماد ونها فعليه شاة فلورجع الى اهله اجزاء ان لا يعود ويبيع بشاة كذا في الهداية \*  
 ولو طاف الاقل من طواف الزيارة محدثاً ان رجع الى اهله تجب عليه الصدقة لكل شوط نصف  
 صاع من حنطة الا اذا بلغ قيمته ما فانه ينقص منها ما شاء ولو طاف اقله جنباً ورجع الى اهله  
 يجب الدم ويجزئه الشاة وان كان بمكة فاعادها طاهر اسقط ما وجب عليه وعند ابي حنيفة ر  
 ان اعادها في ايام النحر اسقط وان اعادها بعد ما يجب عليه الصدقة لكل شوط نصف صاع من حنطة  
 هكذا في شرح الطحاوي في باب الحج والعمرة \* ولو طاف طواف الزيارة وفي ثوبه نجاسة  
 اكثر من قدر الدرهم اجزاء ولكن مع الكراهة ولا يلزمه شيء كذا في المحیط \* ومن طاف  
 طواف الصدر محدثاً فعليه صدقة وهذا هو الاصح \* وان طاف اقله محدثاً فعليه صدقة في الروايات  
 كلها ويسقط بالاعادة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف طواف الصدر كله جنباً  
 او اكثره يجب عليه الدم ويجزئه الشاة ان كان رجع الى اهله وان كان بمكة واعادها سقط  
 ولا يجب عليه للتأخير شيء بالاتفاق ولو طاف اقله جنباً ان رجع الى اهله يجب عليه الصدقة  
 لكل شوط نصف صاع من الحنطة وان كان بمكة واعادها سقط بالاجماع كذا في شرح الطحاوي  
 في باب الحج والعمرة \* ولو ترك طواف الصدر او اكثره يجب عليه شاة ولو ترك ثلثة اشواط  
 من طواف الصدر فعليه ان يطعم ثلثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من برك كذا في الكافي \*  
 اذا طاف للزيارة جنباً ووجب عليه الاعادة فان طاف للصدر في آخر ايام التشريق على الطهارة  
 وقع طواف الصدر عن طواف الزيارة فصار تاركاً طواف الصدر فيجب عليه دم لتركه  
 وهذا بخلاف ويجب عليه دم آخر لتأخير طواف الزيارة عند ابي حنيفة ر كذا في المحیط \*  
 ولو طاف طواف الزيارة محدثاً وطواف الصدر في آخر ايام التشريق طاهر فعليه دم هكذا في التبيين \*  
 وان طاف طواف الزيارة على غير وضوء وطاف طواف الصدر جنباً فعليه دمان في قولهم  
 دم لطواف الزيارة ودم لطواف الصدر وان ترك كلا الطوافين فهو حرام على النساء ابداناً وعليه  
 ان يرجع ويطوف طواف الزيارة وطواف الصدر وعليه دم لتأخير طواف الزيارة في قول ابي حنيفة ر

ولاشئ عليه لتأخير طواف الصدر لانه غير موقت \* واذا ترك طواف الزيارة خاصة وطاف طواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة وعليه لتركه طواف الصدر ومن ترك من طواف الزيارة اكثر من طواف ثلثة اشواط وطاف طواف الصدر كانت اربعة الاشواط من طواف الصدر لطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول ابي حنيفة رحمه الله ترك اربعة اشواط من طواف الصدر في قولهم فان ترك من طواف الزيارة ثلثة اشواط فعليه صدقة للتأخير وصدقة لترك الثلثة من طواف الزيارة وان ترك من كل واحد منهما اربعة اشواط صار لكل الزيارة وهي ستة اشواط وعليه لتركها في من طواف الزيارة دم ولترك طواف الصدر دم وان طاف لكل واحد منهما اربعة اشواط فان نقصان طواف الزيارة يجبر بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ونقصان طواف الصدر صدقة وان طاف الزيارة اربعة اشواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شاة لنقصان تمسك في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر يبعث بهما فيذبحان في العام الثاني بمنى كذا في فتاوى قاضيخان \* ومن طاف طواف القدوم مسددا فعليه صدقة وان كان جنباً فعليه شاة كذا في السراج الوهاج \* وذكر في غاية البيان ان طاف مسددا وسعى ورمى عقبه فهو جائز والافضل ان يعبد هما عقيب طواف الزيارة وان طاف له جنباً وسعى ورمى عقبه فانه لا يعتد به ويجب عليه السعي عقيب طواف الزيارة ويرمى فيه كذا في البحر الرائق \* اذا طاف للعمرة مسدداً وجنباً فمادام بمكة بعيد الطواف فان رجع الى اهله ولم يعد ففى المسدث يلزمه الشاة وفي الجنب يكفيه الشاة استحساناً هكذا في المحيط \* ومن طاف لعمرة وسعى على غير وضوء فمادام بمكة يعبد هما فاذا اعادهما لاشئ عليه فان رجع الى اهله قبل ان يعد فعليه دم لترك الطهارة فيه ولا يؤمر بالعود لوقوع التحلل باداء الركن وليس عليه في السعي شئ وكذا اذا اعاد الطواف ولم يعد السعي في الصحيح كذا في الهداية \* وان طاف للزيارة وعورته مكشوفة اعاد ما دام بمكة وان لم يعد فعليه دم كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجه تام كذا في القدوري \* وان سعى جنباً او جافاً او نساء فسعيه صحيح وكذا الوسعي بعد ما حل وجامع وكذا بعد الا شهر كذا في السراج الوهاج \* ولو طاف راكباً او محمولا او سعى بين الصفا والمروة راكباً او محمولا ان كان ذلك من غير يجوز ولا يلزمه شئ وان كان من غير عذر فمادام بمكة فانه يعبد واذا رجع الى اهله فانه يريق لذلك دم عندنا كذا في المحيط \* ومن افاض

من العرفات قبل الامام وقبل الغروب فليعدم امام الغروب فلا شيء عليه فان عاد قبل الغروب سقط منه الدم على الصحيح وان عاد بعد الغروب لا يسقط في ظاهر الرواية لافرق بين ان يفتي باختياره او نذبه بعيره هكذا في السراج الوهاج \* ومن ترك الوقوف بمزدلفة فعليه دم كذا في الهداية \* ولو ترك الجمار كلها او رمى واحدا او حمره العقبة يوم النحر فعليه شاة وان ترك اقلها تصدق لكل حصة نصف صاع الا ان يبلغ قيمته شاة فينقص ما شاء كذا في الاختيار شرح المختار \* ويجب شاة بناخير النسك من مكانه كما اذا خرج من الحرم وحلق رأسه سواء كان الحلق للحج او للعمرة عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويجب دمان عند ابي حنيفة رح بتقديم القارن والمتنع الحلق على الذبح وعندهما يلزمه دم واحد هكذا في البحر الرائق \* الباب التاسع في الصيد الصيد هو الحيوان الممتنع المتوحش في اصل الخلقة وهو نوعان برى وهو ما يكون تولده وتناسله في البر وبحرى وهو ما يكون تولده في الماء لان المولد هو الاصل والتبعش بعد ذلك عارض فلا يتغير به وبحرم الاول على المحرم دون الثاني كذا في النبين \* ان قتل محرّم صيد افعليه الجزاء كذا في المتنون \* ويستوى في ذلك العائد والناسى والخاطى والمبتدئ بقتل الصيد والعائد الى قتل صيد آخر هكذا في السراج الوهاج \* والمبتدئ في الحج والعائد فيه سواء كذا في النبين \* المملوك والمباح سواء كذا في المحيط \* والجزاء قيمة الصيد بان يقومه عدلان في المكان الذي قتله فيه في زمان القتل لاختلاف القيم باختلاف الاماكن والازمنة وان كان في بركة لا يباع فيها الصيد يعتبر اقرب المواضع منه مما يباع فيه هكذا في النبين \* ثم هو مخير في القيمة ان شاء اشترى بها هديا او نذبه ان بلغت القيمة هديا وان شاء اشترى طعاما وتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعا من تمر أو شعير وان شاء صام كذا في الكافي \* فان اختار الصوم قوم المقتول طعاما وصام من كل نصف صاع يوما وان فضل من الطعام اقل من نصف صاع كان مخيرا ان شاء صام عنه يوما وان شاء اخرج طعاما كذا في الايضاح \* وان كان الواجب دون طعام مسكين فاما ان يطعم القدر الواجب او يصوم يوما كاملا كذا في الكافي \* وان اختار الذبح فعليه الذبح في الحرم والتصدق بلحمه على الفقراء ويجوز الاطعام في اى موضع شاء وكذا الصوم هكذا في النبين \* وان ذبحها في الحل لم تجزى من الهدى واجزاء من الطعام اذا تصدق بلحمه على الفقراء على كل فقير قدر قيمة نصف صاع من حنطة



اذا بلغ قيمته والا فيكمل واذا سرق لحمه بعد الذبح وقد كان الذبح في الحرم فليس عليه بدله  
 وان كان الذبح خارج الحرم فعليه بدله هكذا في المحيط \* وان اختار الهدى وقضى منه شئ  
 لا يبلغ الهدى فهو بالخيار بالفضل ان شاء صام عن كل نصف صاع من بر يومه وان شاء  
 تصدق به واتى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبض وبصوم بالبض وعليه هذا  
 لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء ذبحهما وتصدق بهما او صام عنهما او ذبح احدهما  
 وادى بالآخر **المصغرات** \* ماء اوجع بين الثلث كذا في التبيين \* ولو قتل المحرم  
 صيدا في الحرم فعليه ما على المحرم الذي كان خارج الحرم ولا يجب عليه شئ لاجل الحرم  
 كذا في النهاية \* **اللال** اذا قتل صيدا في الحرم فعليه ما ذكر الا ان الصوم لا يجوز فيه  
 والقارن اذا قتل صيدا فعليه جزاء ان كذا في شرح الطحاوي \* ومن قتل ما لا يؤكل لحمه  
 من الصيد كالسباع ونحوها فعليه الجزاء ولا يتجاوز قيمتها شاة وان صال السبع على محرم فقتله فلا شئ  
 عليه وكذا اذا صال الصيد كذا في السراج **الوهاج** \* المحرم اذا قتل بازا معلما فانه يجب عليه قيمته  
 بازا معلما بالغة ما بلغت لصاحبه ويجب عليه قيمته غير معلم لله تعالى وكذا في كل صيد مملوك قد اوى  
 وعلم فقتله يجب عليه قيمته معلما لصاحبه وغير معلم لله تعالى كذا في شرح الطحاوي \* وكذا الواتلى  
 حلال صيدا مملوكا في الحرم معلما هكذا في محيط السرخسي في باب قتل الصيد \* محرم  
 جرح صيدا فان مات منه بضمن قيمته وان برى منه ولم يبق له اثر لا بضمن وان بقى له اثر  
 بضمن التقصان وان لم يعلم انه مات او برى في الاستحصان يلزمه جميع القيمة هكذا  
 في محيط السرخسي في قتل المحرم الصيد \* فان وجده بعد الجرح ميتا وعلم ان موته كان بسبب آخر  
 ضمن الجرح فقط كذا في النهر العائق \* ولو جرح صيدا او نتف شعرة او قطع عضوا منه ضمن ما نقصه  
 ولو نتف ريش طائر او قطع قوائم صيد فخرج من حيز الامتاع فعليه قيمة كاملة كذا في الهداية \*  
 محرم كسر بيضة من بيض الصيد فان كانت مدرة فلا شئ عليه وان كانت صحيحة ضمن قيمتها عند  
 كذا في النهاية \* وكذا اذا شوى بيض صيد هكذا في المحيط ومحيط السرخسي \* ولو جرح صيدا ففكر  
 ثم قتله كفرا اخره ولو لم يكثر حتى نثله لزمه كفارة بالقتل وتقصان بالجراحة كذا في المحيط \*  
 وان قتل الصيد بعد ما أخرجه من حيز الامتاع هل يجب عليه جزاء آخر فال في الوجيز لا يجب عليه  
 اذا كان قبل ان يؤدى الجزاء كذا في السراج **الوهاج** \* حلال جرح صيد المحرم ثم ازدادت قيمته

بشعر لو بدن فمات من الجراحة ضمن نقصان الجراحة وقيمته يوم مات وان انتقصت قيمته ~~بشعر~~  
 ثم مات ضمن قيمته يوم جرح ولو ادلى الجزء ثم ازدادت قيمته في الحرم بشعر او بدن ثم مات  
 من الجرح ضمن الزيادة كما قبل التكفير \* محرم جرح صيد في الحل ثم حل من الاحرام فزاد شعره  
 او بدننا ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان فد على قبل الزيادة لا يضمنها فان كان محرما  
 بعد ضمن الزيادة بعد الغداء وان كان الصيد في يده فد على ثم مات ضمن قيمته مستقلة يوم مات \*  
 حلال جرح صيد الحرم ولم يخرجه عن الصيدية وجرح حلال آخر مثل ذلك ومات منهما فعلى الاول  
 ما نقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني ما نقصه جرحه وهو جريح وما بقى من قيمته فعليهما  
 نصفان فان قطع الاول يده او رجله واخرجه من الصيدية ثم قطع الاخر يده او رجله ضمن الاول  
 قيمته كاملة مات الاول ضمن الثاني ما نقصه بقطعه فان مات ضمن الثاني نصف قيمته وبه الجنابتان  
 ولو زاد بينهما ضمن الاول ما نقصه جناية غير زائدة وقيمتها زائدة يوم مات وبه الجنابة الثانية  
 وضمن الثاني ما نقصه جناية زائدة ونصف قيمته يوم مات وبه الجنابتان ولو قتله الثاني او قاعينه  
 ضمن كل قيمته وبه الجنابة الاولى ولو جرحه الاول غير مستهلك والثاني قطع يده او رجله  
 ومات منهما ضمن الاول ما نقصته جنايته صحيحا ونصفي قيمته وبه الجنابتان وضمن الثاني قيمته  
 وبه جرح الاول مات الاول وكذا لو كانا محرمين الا في تصفيف القيمة كذا في الكافي \* المحرمان  
 اذا قتل صيدا في الحل او في الحرم فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وكذلك لو اشترك  
 عشرة من المحرمين في قتل صيد فعلى كل واحد منهم جزاء كامل كذا في شرح الطحاوي \*  
 ولو كان شريك المحرم صبيّا او كافرا الاشئ على الصبي والكافر وعلى المحرم جزاء كامل \*  
 حلالان قتل صيدا في الحرم بضربة كان على كل واحد نصف قيمته وكذا لو قتله جماعة يتقسم الغرم  
 على عدد الرؤس وان ضربه احد هما ثم ضربه الآخر كان على كل واحد منهما ما نقصه ضربه  
 ثم على كل واحد منهما نصف قيمته مضروبا بضربتين ولو كان شريك الحلال محرما من  
 على المحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصف قيمته مضروبا بضربتين \* حلال اصطاد صيدا في الحرم  
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل وبرجع الآخذ على القاتل بما غرم كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* ولو ان حلالا وفارنا قتل صيدا في الحرم فعلى الحلال نصف الجزاء  
 وعلى القارن جزاء ان ولو ان حلالا ومفردا وتارنا اشتركوا في قتل صيد في الحرم فعلى الحلال ثلث جزاء

وعلى المفرد جزء كامل وعلى القارن جزاءان وعلى هذا القياس تجرى هذه المسائل كذا في شرح الطحاوى \* ولابد الحلال وتثنى المفرد وثلاث القارن ومات فعلى الحلال ما نقصته جراحته صححنا من قيمته وثلاث قيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى المفرد ما نقصته جراحته وبه الجرح الاول وقيمته وبه الجراحات الثلاث وعلى القارن ما نقصته جراحته وبه الاوليان وقيمتان وبه الجراحات ولو كانت الاولى قطع يداورجل او كسر جناح والثانية فقا العينين فعلى الاول قيمته صححا وعلى الثانى قيمته وبه الجرح الاول وعلى القارن قيمتان وبه الجنائتان كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* محرم بعمره جرح صيد اجرح لا يستهلكه ثم اضاف اليها حجة ثم جرحه ايضا فمات من الكل فعليه للعمره قيمته صححا وقيمته للحج وبه الجرح الاول ولو حل من العمره ثم احرى بالحجة ثم جرحه الثانية ضمن للعمره قيمته وبه الجرح الثانى والحج قيمته وبه الجرح الاول \* ولو كان حين حل من العمره قرن بحجة وعمره ثم جرح الصيد فمات ضمن للعمره القيمة وبه الجرح الثانى وضمن للقران قيمتين وبه الجرح الاول فلو كان الجرح الاول استهلاكا بان قطع يده والمستلة بها لغرم للاول قيمته صححا وغرم للقران قيمتين وبه الجرح الاول ولو كان الثانى ايضا قطع يد فهذا والجرح الاول سواء كذا في محيط السرخسى \* مفرد بعمره جرح صيد اجرحه حلال ايضا ثم اضاف المفرد الى العمره حجة فمات جرحه ايضا فمات الصيد من ذلك كله ضمن للعمره قيمته وبه جرح الحلال وقيمته للحج وبه الجرحان وضمن الحلال ما نقصه جرحه وبه الجرح الاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث ولو حل من عمرته بعد ما جرحه ثم جرحه الحلال ثم قرن ثم جرحه فمات ضمن للعمره قيمته وبه الجنائتان الاخيران وللقران قيمتين وبه الجنائتان الاوليان وحكم الحلال لا يختلف ولو كانت الجنائات مستهلكات كقطع يدورجل وفقاً العينين فعليه للعمره قيمته صححا وللقران قيمتان وبه الجنائتان الاوليان وعلى الحلال ما نقصه جرحه مجروحاً بالاول ونصف قيمته وبه الجراحات الثلاث كذا في الكافى \* ثم اعلم ان الجزاء يتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل \* صاد المحرم صيدا كبيرا فعليه قصد الاحلال والرفض لا حرامه فعليه لذلك كله دم لانه قاصد الى تحليل لا الى جناية على الاحرام وتعجيل الاحلال يوجب دما واحدا كذا في البحر الرائق \* اذا قتل الصيد تسبيها فان كان متعديا في التسبيح يضمن والا فلا فاذا نصب شبكة فتعلق بها صيد فمات لوجع حفرة للماء

فوقع فيها صيد ومات لاشئ عليه ولو امان محرم محرما او حلالا على صيد ضمن كذا في البدائع \*

كما يحرم على المحرم قتل الصيد يحرم عليه الدلالة على الصيد ويتعلق بها من الجوار \*

ما يتعلق بالقتل كذا في المحيط \* وصفة الدلالة الموجبة للجزاء ان لا يكون المدلول عالما بالصيد وان يصده في الدلالة حتى لو كذب به وصدق غيره لاضمان على المكذب وان يبقى الدال على احرامه حتى يقتله المدلول اما لو تحلل قتل المدلول بعد ذلك لاشئ عليه وبأنتم وان بأخذ المدلول الصيد قبل ان ينقل من مكانه حتى انه لو انقلبت من مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله لاشئ على الدال كذا في السراج الوهاج \* محرم دل محرما على صيد فعلى كل واحد منهما جزء كامل \* محرم دل حلالا فقتله المدلول فعلى الدال قيمته ولاشئ على الحلال كذا في المحيط \* حلال دل محرما او حلالا على صيد الحرم فلاشئ على الدال وعلى القاتل الجزء كذا في محيط السرخسي \* ولو اشار اليه فان كان المشير يرى الصيد او يعلم به من غير اشارته فلاشئ على المشير الا انه يكره ذلك هكذا في البدائع \* امر المحرم محرما بقتل الصيد ودله عليه فامر الثاني ثالثا بقتله فعلى كل واحد منهم جزء كامل \* ولو اخبر محرم محرما بصيد فلم يره حتى اخبره محرم آخر فلم يصدق الاول ولم يكذب به ثم طلب الصيد وقتله كان على كل واحد الجزء ولو ارسل محرم محرما الى محرم فقال قل له ان فلانا يقول لك في هذا الموضع صيد فذهب فقتله فعلى الرسول والمرسل والقاتل على كل واحد قيمة الصيد وان كان المرسل اليه يراه ويعلم به فلاشئ على احدا الا القاتل فان عليه الجزء ولو ان محرما اشار الى صيد فقال لرجل خذ ذلك الصيد من وكرة والمشير يرى صيد او احدا فانطلق ذلك الرجل واخذ ذلك الصيد وصيدا آخر كان في الكوفة ان على الامر الجزء في الذي امر فيه ولاشئ عليه في الآخر \* لو رأى محرم صيدا في موضع لا يقدر عليه بوجه من الوجوه الا ان يرميه فدله محرم على قوس ونشاب ودفع ذلك اليه فرماه وقتله فعلى كل واحد منهما الجزء هكذا في المحيط \* وان استعار من محرم سكينا فقتل به صيدا فلا جزء على المحرم ويكره له ذلك هذا اذا قدر على ذبحه بغيره وان لم يقدر على ذبحه بغيره فانه يضمن كذا في محيط السرخسي \* محرمون نزلوا بمكة بيتا وفيه نواض وحمام فامر ثلثة منهم رايعهم باغلاق الباب فاغلقه وخرجوا الى منى فلما رجعوا وجدوا طيورا قد ماتت عطاشا فعلى كل واحد منهم الجزء كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* المحرم

اذا اخذ الصيد يجب عليه ارساله سواء كان في يده اوفى قصص معه لوفى بيته فان ارساله محرم من يده  
 فلاشئ على المرسل لان الصائد ما ملك الصيد وان قتله فطلى كل واحد منهما جزاء ولا يأخذ  
 ان يرجع بما ضمن على الثقاتل عند اصحابنا التلقرح ولو اصاب الحلال صيد اثم احرم به صيدا  
 آياه يده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى هلك في يده يضمن كذا في البدائع \* ولا يزول ملكه  
 بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان بمرتدة اذا تحلل من احرامه كذا في شرح النجيم  
 لابن الملك \* وان ارسله انسان من يده ضمن له قيمته في قول ابى حنيفة رح وعند ابى يوسف رح  
 لا يضمن وان كان الصيد في قصص معه اوفى بيته لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في البدائع \*  
 ومن دخل الحرم بصيد فعليه ان يرسله فيه اذا كان في يده حقيقة حتى اذا كان في رحله او قصصه  
 لا يجب عليه الا ارسال كذا في الكفاية \* ولو احرم وفي يده صيد في قصص او احرم وفي قصصه صيد  
 ولم يدخله في الحرم لا يجب عليه ارساله عندنا كذا في شرح الطحاوى \* ولو ادخل الحرم  
 معه بازيا فارسله فقتل حمام الحرم فلاشئ عليه هكذا في محيط السرخسى في باب قتل الصيد \*  
 حلال فصب من حلال صيد اثم احرم الفاصب والصيد في يده يلزمه ارساله ويضمن قيمته لملكه  
 وان دفعه الى المصوب منه برى من الضمان وقد اساء وعليه الجزاء كذا في محيط السرخسى  
 في فصل ازالة الامن من الصيد \* اذا باع الصيد بعد ما دخل به الحرم يجب رد بيعه ان كان  
 باقيا في يده وان كان فالتا يجب قيمته كبيع المحرم الصيد ولا فرق في ذلك بين ان يبيعه  
 في الحرم او بعد ما اخرج منه فباعه خارج الحرم \* ولو تباع الحلالان وهما في الحرم والصيد  
 في الحل جاز عند ابى حنيفة رح وعند محمد رح لا يجوز وكذا ان ذبح الحلال صيد الحرم  
 يتصدق بقيمته ولا يجزئه صوم \* واختلفوا في جواز الذبح منه فليل لا يجزئه وفي ظاهر الرواية يجزئه  
 هكذا في التبيين \* الحلال اذا ذبح صيدا في الحرم لم يؤكل \* المحرم اذا ذبح صيدا في الحل  
 او الحرم بصير ميتة وعلى المحرم الجزاء كذا في السراجية \* المحرم اذا رمى صيدا فقتله  
 او ارسل كلبه او بازيه المعلم فقتله فلا يحل اكله وعليه جزاءه ولو اكل من صيد ذبح بنفسه ان كان  
 قبل ان يؤدى جزاءه دخل ضمان ما اكل في الجزاء وعليه جزاء واحد وان اكل بعد ما ادبى  
 الجزاء فعليه قيمة ما اكل في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحهما الله ليس عليه  
 الا الاستغفار والتوبة وان اكل منه حلال او محرم آخر فلاشئ عليه الا الاستغفار والتوبة بالا جماع كذا

في شرح الطحاوي \* ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد ما طاده حلال وذبحه اذا لم يبدل المحرم عليه ولا امره بذبحه ولا صيده كذا في الهداية \* ولو كسر المحرم بيض صيد فادخله جزاءه ثم شواه فأكله لا يلزمه شيء كذا في غاية السروجي \* ولورمى صيداً بضعة في الحل وبضعة في الحرم فالعبرة لقوائمه كذا في المحيط \* فان كانت قوائمه في الحرم ورأسه في الحل فهو من صيد الحرم وان كانت في الحل ورأسه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان بعض قوائمه في الحرم وبعضها في الحل فهو من صيد الحرم احتياطاً وهذا اذا كان قائماً اما اذا كان مضطجماً على الارض فالعبرة لرأسه لا لقوائمه حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو من صيد الحل ولو كان على شجرة اصلها في الحرم واغصانها في الحل وهو على الاغصان فالعبرة لمكان الصيد لا للشجرة كذا في السراج الوهاج \* ولو حصل احد الطرفين في الحرم اما الرامي واما المرمى يجب عليه الجزاء ولو خلا الطرفان من الحرم من غير ان يجري السهم في الحرم فلا شيء عليه اذا قتله وهو حلال وكذلك البازي والكلب اذا ارسلهما \* وفي الولو الجبة ولو رماه وهما في الحل فدخل الصيد الحرم بعد ما جرحه فمات فيه لم يكن عليه جزاء ويكره اكله كذا في التاتارخانية \* واذا ارسل الحلال كلبه على صيد في الحل فاقبضه الكلب واخذ في الحرم لم يكن على المرسل شيء ولكن لا يؤكل الصيد ولورمى الحلال الى الصيد في الحل فدخل الصيد الحرم واصابه السهم في الحرم لا يلزمه الجزاء كذا في المحيط \* وفي الخانية قال عليه الجزاء في قول ابي حنيفة رحمه الله فيما اعلم كذا في التاتارخانية \* ولو ارسل في الحرم كلباً على ذئب واصاب صيداً وانصب شبكة للذئب ووقع فيها صيد لا شيء عليه كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو غر بتقيرة فوقع في بئر او صدم على شيء فعليه الجزاء وكذا لو كان راكباً او سائقاً او قائداً فالتفت الدابة بيد هار وجعلها او فمها صيداً فعليه الجزاء كذا في معراج الدراية \* ومن اخرج طيئة من الحرم فولدت اولاداً فماتت هي واولادها فعليه جزاءه \* حلال اخرج طيئة من الحرم وجب عليه ارسالها وتكون مضمونة عليه الى ان تصل الى الحرم فان ولدت او زادت في بدنها او شعرها قبل وصولها الى الحرم فماتت قبل التكفير ضمن الكل وبعد التكفير ضمن الاصل دون الزيادة ولو باعها فولدت في يد المشتري او زادت في بدنها او شعرها ثم مات الكل ان لم يكن البائع ادعى جزاءها ضمن الكل

وان كان آدمي جزاءه ثم حدث الولد والزيادة ضمن الاصل دون الولد والزيادة كذا  
في غايه المروجي \* ومن قتل قملة تصدق بما شاء مثل كف من طعام وهذا اذا اخذ القملة من بدنه  
اورأسه او ثوبه اما اذا اخذها من الارض فقتلها لاشي فيه سواء قتل القملة او القفا على الارض  
ويقتل قملتين او ثلثا تصدق بكف من طعام وفي الزيادة على ذلك نصف صاع من حنطة وكما لا يجوز  
ان يقتل القمل لا يجوز ان يدفعه الي غيره ليقته فان فعل ذلك ضمن وكذا لا يجوز له ان يشير  
الي القمل ولا ان يلقى ثيابه في الشمس ليموت القمل ولا ان يفسل ثيابه ليموت القمل فان القمل ثيابه  
في الشمس فمات منه القمل فعليه نصف صاع اذا كان كثيرا فان القمل ثيابه في الشمس للتجفيف  
فمات منه شئ ولم يكن ذلك من ثيابه لاشي عليه وان دفع ثوبه الي حلال ليقتل قملة فقتله  
فعلى الآمر الجزء ولو اشار الي قملة فقتلها المدلول كان عليه جزاؤها ولا شئ في قتل الكلب العقور  
والذئب والحدأة والغراب الابقع وما ياكل الجيف اما ما ياكل الزرع فهو صيد ولا شئ  
في الحية والعقرب والقارعة والزنبور والنمل والسرطان والذباب والبق والبعوض والبرغوث  
والقرد والسحفاة ولا شئ في هوام الارض كالقنفذ والخنفساء هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
وكذا الحلم والاوزاغ وصباح الليل كذا في السراج الوهاج \* والضبع والثعلب الذي لا يتدنى  
بالاذى غالباً فله قتله ولا شئ عليه كذا في غايه المروجي \* المحرم ممنوع من قتل صيد البر  
الا الفواسق وهي التي تتدنى بالاذى كذا في جامع الصغير لقاضي خان \* والمحرم ذبح شاة  
وبقرة وبعير ودجاجة وبها هلي كذا في الكنز \* واعلم ان شجر الحرم انواع اربعة \* ثلث منها يحل قطعها  
والانتفاع بهما من غير جزاء وهي كل شجر انبته الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجر انبته الناس  
وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجر ينبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت الناس وواحد منها  
لا يحل قطعها ولا الانتفاع بها فاذا قطعها رجل فعليه الجزاء وهو كل شجر نبت بنفسه وهو ليس  
من جنس ما ينبت الناس ويستوى في هذا الواحد ان يكون مملوكا لانس او لم يكن حتى قالوا  
في رجل نبت في ملكه ام فبلان فقطع انسان فعليه قيمته لما لكه وعليه قيمة اخرى لحق الشرع  
هكذا في المحيط \* اذا قطع شجر الحرم وهو رطب في حد النماء والزيادة فاذا كان القاطع  
مخاطبا بالشرائع ان اشترى بقيمتها طعما تصدق على الفقراء على كل مسكين نصف صاع  
من حنطة في اى مكان شاء وان شاء اشترى بها هدبا ويذبح في الحرم ولا يجوز فيه الصوم

كان محرماً ولو لا ذلك لكان الحرام بالاحتياط بالملوك والانتفاع بالملوك  
وتصدق قيمته ولو كان من اشجار الحرم فغيره من اشجار الحرم والزيادة فلا بأس بقلمه  
والانتفاع به كذا في شرح الطحاوي \* ولو قطع الشجر في الحرم لصلواته وانقصانها فان كان اصلها  
في الحرم واغصانها في الحل فهو من شجر الحرم وان كان بعض الاصل في الحرم وبعضه  
في الحل فهو من شجر الحرم احتياطاً ويجوز اخذ الورق من شجر الحرم ولا ضمان فيه اذا كان  
لا يضر الشجر كذا في البراج الوهاج \* ولو قطع شجرة في الحرم فغير قيمتها ثم فرسها مكانها  
ثم نهبت ثم قطعها ثانياً فلا شيء عليه لانه ملكها بالضمان كذا في البصر الرائق \* ولو اشترك  
في قطع شجرة الحرم محرمان او حلالان او محرّم وحلال فليهما قيمة واحدة كذا في غاية السروحي \*  
ولو اشترك حشيش الحرم وهو رطب وجب عليه قيمته ولا شيء عليه في اخذ الياض كذا  
في شرح الطحاوي \* ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر ولا بأس باخذ الكفاية في الحرم  
كذا في الكافي \* الباب العاشر في مجاوزة الميقات بغير احرام اذا دخل الآفاني مكة  
بغير احرام وهو لا بد من الحج والعمره فعليه لدخول مكة ما حجة او عمره فان احرم بالحج  
او بالعمره فغير احرام الى الميقات فليدبره لم يترك حق الميقات \* وان عاد الى الميقات  
واحرم فهذا عليه وجهان فان احرم بحجة او عمره مما لزمه خرج من العهد وان احرم  
بحجة الاسلام او عمره كانت عليه ان كان ذلك في عامه اجزاء مما لزمه لدخول مكة بغير احرام  
استحساناً كذا في المحيط \* وكذا ان حج من عامه ذلك حجة نذرها كذا في النهاية \* وان  
تحوّل السنة وباقي المسئلة لمحالها لم يجزئه مما لزمه لدخول مكة بغير احرام كذا في المحيط  
في بيان مواقيت الاحرام \* ومن جاوز الميقات وهو يريد الحج والعمره غير محرّم فلا يخلو  
اما ان يكون احرم داخل الميقات او عاد الى الميقات ثم احرم فان احرم داخل الميقات بنظران  
خاف فوت الحج متني ما دافاته لا يعود ويمضي في احرامه ولو زعمه دم وان كان لا يخاف  
فوات الحج فانه يعود الى الوقت واذا عاد الى الوقت فلا يخلو اما ان يكون حلالاً او محرماً فان عاد  
حلالاً ثم احرم سقط عنه الدم وان عاد الى الوقت محرماً قال ابو حنيفة رحمه الله ان لم يمسك  
عنه الدم وان لم يلبس لا يسقط وعندهما يسقط الوجهين \* ومن جاوز وقته غير محرّم ثم اتى  
وقتا آخر اقرب منه واحرم جاز ولا شيء عليه ولو جاوز الميقات ويريد بستان بنى عامردون مكة



فلاشئ عليه \* كوفي جاوز الميقات بغير احرام واهل بعرة ثم اهل بحجة فهذا هو الوجه اما ان يحرم بالعمرة اولاً ثم بالحجة او احرم بالحجة اولاً ثم بالعمرة من الحرم او يكون بينهما فان احرم بالعمرة ثم بالحجة او قرن بينهما فطهروا واحداً استحصانا وان احرم بالحجة اولاً ثم بالعمرة فمن الحرم فعليه دمان احد هما ترك احرام الحج من الوقت والثاني ترك احرام العمرة من الحل \* رجل جاوز الميقات فاحرم بحجة فامسدها او فاتته الحجية قضاهما سقط عنه الدم الذي وجب للوقت واذا جاوز الميقات بغير احرام ثم اذن له مولاه ان يحرم فاحرم لزمه دم الوقت اذا اعتق واما الكافر يدخل مكة ~~فما سلم~~ ثم يحرم فلاشئ عليه وكذلك الفلام يجاوز ثم يحتلم ويحرم بمتزلة الكافر كذا في مسيطر الرضخى \* ولو جاوز الميقات فامسكه بغير احرام مراراً فانه يجب عليه لكل مرة اما حجة او عمرة فان خرج من عامه ذلك الى الميقات فاحرم بحجة الاسلام او غيرها فانه يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة الاخيرة ولا يسقط عنه ما وجب عليه لاجل المجاوزة قبلها لان الواجب قبل الاخيرة صار ديناً فلا يسقط الابتسبب النية كذا في شرح الطحاوى في باب ذكر الحج والعمرة \* مكى خرج من الحرم يريد الحج واحرم ولم يعد الى الحرم حتى وقف بعرفة فعليه شاة وان لم يشتغل باعمال الحج حتى عاد الى الحرم ان عاد ملياً سقط عنه الدم بلا خلاف وان عاد فغير ملب لا يسقط عنه دمايى حنيفة رح خلاهاهما كذا في التاتارخانية \* وان خرج المكى الى الحل لحاجة ثم احرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فلاشئ عليه \* والمنع اذا فرغ من عمرته ثم خرج من الحرم فاحرم بالحج من الحل ووقف بعرفة فعليه دم فان رجع الى الحرم محرراً فاحرم محرراً ما ملياً عند ابي حنيفة رح سقط عنه الدم وان رجع الى الحرم واهل منه قبل الاحرام فلاشئ عليه بالاتفاق كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*

الباب الثانى عشر في اضافة الاحرام الى الاحرام يجب ان يعلم بان الجمع بين احرامى الحج او احرامى العمرة بدعة ولكن اذا جمع بينهما لزمناه عند ابي حنيفة واى يوسف رح وعند محمد رح يلزمه احداهما الا انه لا بد من رفض احدهما عند ابي حنيفة واى يوسف رح فاذا فرغ من الاولين في فصل الحج بقضى الثانية في العام الثانى وفي فصل العمرة يقضى الثانية في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج وكذلك بناء اعمال العمرة على اعمال الحج بدعة واما بناء احرام الحج على احرام العمرة فليس بدعة حتى ان من احرم بحجة وطاف لها شوطاً لم يهل

بعمرة رفض العمرة هكذا في المحيط \* ولزمه دم الرض وقضاء العمرة كذا في النهاية \* **ولو طاف**  
 بحجة ثم احرم بعمرة قبل ان يطوف بالحجة شوطا فانه لا يرض العمرة كذا في المحيط \* قال ابو حنيفة ر<sup>ح</sup>  
 اذا احرم المكي بعمرة وطاف لها شوطا ثم احرم بالحج فانه يرض الحج وعليه ارضه دم وعليه  
 حجة وعمرة كذا في الهداية \* ولو احرم بالعمرة ثم بالحج ولم يأت بشئ من افعال العمرة  
 فانه يرض العمرة اتفاقا هكذا في الكافي \* فان طاف لعمرة اربعة اشواط ثم احرم بالحج  
 رفض الحج بلا خلاف وعليه دم بالرض ايها رضه الا ان في رفض العمرة قضا وهاوي رفض  
 الحج قضا ورمرة وان مضى عليهما اجزاء وعليه دم لجمعه بينهما كذا في الهداية \* كوفي احرم  
 بالحج ثم احرم بعمرة لزما \* وبصير بذلك فانما لكانه اساء فلو وقف بعرفات ولم يأت بافعال العمرة  
 فهو راض لعمرة فان توجه اليها لم يرتض حتى يقف فان طاف للحج التحية ثم احرم لعمرة لزما  
 ولو مضى عليهما جاز وعليه دم لجمعه بينهما وهو دم كفارة لانسك ويستحب ان يرض عمرته  
 كذا في الكافي \* اذا احرم بحج وفرغ منه ثم احرم بحج آخر يوم النحر لزمه الثاني ثم ان كان  
 حلق في الحج الاول قبل ان يحرم بالثاني فلا شئ عليه وان كان لم يعلق بينهما فليده دم سواء حلق  
 بعد الاحرام الثاني او لم يعلق كذا في التبيين \* ومن فرغ من عمرته الا التحصير فاحرم باخرى فليده  
 دم لاحرامه قبل الوقت وهو دم جبر وكفارة كذا في الهداية \* الحاج اذا اهل بعمرة في يوم النحر  
 او ايام التشريق لزمته ويلزمه رفضها فان رفضها يجب دم لرفضها وعمرة مكانها وان مضى عليها  
 جازو عليه دم كفارة \* واذا حلق للحج ثم احرم لا يرضها كذا في الاصل وقال مشايخا يرضها  
 وان فاته الحج ثم احرم بعمرة رفضها وان احرم بحج رفضه ايضا واذا رفس لزمه الدم وعليه  
 في العمرة قضا وهاوي بالحجة مرة وحجة كذا في الكافي \* **الباب الثاني عشر في الاحصار** \* المحصر  
 من احرم ثم منع من مضى في موجب الاحرام سواء كان المنع من الدواء والمرض او الحبس  
 او الكسر او القرح او غيرها من الموانع من اتمام ما احرم به حقيقة او شرعا وهذا قول اصحابنا ر<sup>ح</sup>  
 كذا في البدائع \* وحد المرض الذي يثبت به الاحصار عندنا ان يقعد عن الذهاب والركوب  
 الا لزيادة مرض والعدو ينظم المسلم والكافر والسبع هكذا في السراج الوهاج \* لو سرقت نفقته  
 او هلكت راحلته فان كان لا يقدر على المشي فهو محصر وان كان يقدر على المشي فليس بمحصر  
 واذا احرمت ولا زوج لها ومعه محرم فمات محرمها او احرمت ولا محرم معها ولكن معها زوجها

حمت زوجها فانها محصورة هكذا في البدائع \* واذا مات محرم المرأتى الطريق وبينها وبين مكة مسيرة  
 ثلثة ايام فضاها ففى بمنزلة المحصر وكذا اذا حجت تطوعا بغيران زوجها فمنعها من الذهاب  
 ففى بمنزلة المحصر وكذا العبد والامة اذا احرم ما جاز لمولاهما ان يحللهما ويكونا محصرين  
 هكذا في السراج الوهاج \* وان احرمت بحجة الاسلام ولا محرم لها ولا زوج ففى محصورة  
 وان كان لها محرم وزوج ولها استطاعة عند خروج اهل بلدها فليست بمحصورة وان كان لها زوج  
 ولا محرم معها ففتحها الزوج ففى محصورة وهل للزوج ان يحلها روى من ابى حنيفة رح  
 ان له ان يحلها ثم الاحصار كما يكون من الحج يكون من العمرة عند مائة العلماء واما حكم الاحصار  
 فهو ان يبعث بالهدى او يثمنه ليشترى به هديا يذبح عنه وما لم يذبح لا يحل وهو قول مائة العلماء  
 سواء شرط عند الاحرام الاللال بغير ذبح عند الاحصار ولم يشترط ويجب ان يواعد يوما معلوما  
 يذبح عنه فيحل بعد الذبح ولا يحل قبله حتى لو فعل شيئا من مسطورات الاحرام قبل ذبح الهدى  
 يجب عليه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا \* واما الحلق فليس بشرط للتحلل  
 في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وان حلق فحسن كذا في البدائع \* المحصر اذا كان  
 لا يجد الهدى ولا ثمنه لا يحل بالصوم عندنا كذا في السراج الوهاج \* ان حل في يوم  
 وعدة على ظن انه ذبح هديه عنه في ذلك اليوم ثم علم انه لم يذبحه كان محرما وعليه دم لاحلاله  
 قبل وقته ولو ذبح الهدى قبل يوم الوعد جاز استئصالا كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*  
 ثم اذا تحلل المحصر بالهدى وكان مفردا بالحج فعليه حجة وعمرة من قابل وان كان مفردا  
 بالعمرة فعليه عمرة مكانها وان كان قارنا فاما يتحلل بذبح هديين وعليه عمرتان وحجة كذا في المحيط \*  
 ولو بعث هديين وهو مفرد فانه يحل من احرامه بذبح الاول منهما ويكون الآخر تطوعا وان كان  
 قارنا لا يحل الا بذبحهما كذا في البدائع \* ولو بعث بهدى واحد ليتحلل من الحج ويتقن  
 في احرام العمرة لم يتحلل من واحد منهما كذا في التبيين \* ولو بعث بهديين ولم يعين احدهما للحج  
 او للعمرة لم يضره كذا في محيط السرخسى \* وان دخل قارنا فطاف لعمرة وحجته فخرج  
 فاحصر قبل ان يقف بعرفة فانه يبعث الهدى ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجة وليس عليه  
 عمرة مكان عمرة وعليه دم لتقصير في غير الحرم عند ابى حنيفة ومحمد رح \* والمحصر اذا قضى  
 حجه في عامه فلا عمرة كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولو احرم بشئ لا ينوى حجة

ولا عمرة ثم احصر محل يهدى واحد وعليه عمرة استحسانا \* ولو احرم بشئ وسماه نفسه واحصر  
 محل يهدى واحد وعليه حجة وعمرة كذا في البدائع \* ولو احرم نجبتين او عمرتين ثم احصر  
 بتحلل بدمين عند ابي حنيفة رح وعندهما يهدى واحد كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*  
 ومن اهل بصريتين وسار الى مكة ليؤديهما فان احصر يلزمه هدى واحد من عمرة واحدة  
 ولو لم يسرح حتى احصر يلزمه هديان عند ابي حنيفة رح وعليه عمرتان عندهما خلا فالمصدرح \*  
 محصر بعث بالهدى ثم زال الاحصار فان علم انه يدرك الهدى والحيج لزمه الذهاب وان  
 علم انه لم يدركهما لا يلزمه وان علم انه يدرك احدهما فان كان يدرك الهدى دون الحيج  
 لا يلزمه الذهاب وان كان يدرك الحيج دون الهدى يلزمه الذهاب قياسا ولا يلزمه استحسانا  
 كذا في محيط السرخسى \* واذا ادرك هديه صنع به ما شاء كذا في المحيط \* المنرد بالحيج  
 اذا تحلل ثم زال الاحصار عنه فاحرم وحج من عامه فليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه كذا  
 في غاية السروجى شرح الهداية \* رجل احصر نجبة او عمرة فبعث يهدى الاحصار ثم زال  
 الاحصار وحدث احصار آخر فان علم انه يدرك الهدى ونوى ان يكون للاحصار الثانى  
 جاز وحل به وان لم ينو حتى تحرل بجزء كذا في محيط السرخسى \* ومن وقف بعرفة ثم احصر  
 لا يكون محصر او من احصر بمكة وهو ممنوع من الطواف والوقوف فهو محصر هكذا في التبيين \*  
 قال الجصاص هو الصحيح هكذا في البدائع \* وان قدر على احدهما فليس بمحصر لانه اذا  
 قدر على الوقوف امن من الفوات واما اذا قدر على الطواف فلان فائت الحيج يتحلل به  
 هكذا في التبيين \* ومن احصر بعد الوقوف حتى مضت ايام التشريق فعليه لترك الوقوف  
 بمزدلفة دم ولترك الرمي دم ويطوف طواف الزيارة وعليه لتأخير دم ولتأخير الحلق دم  
 في قول ابي حنيفة رح وعندهما ليس لتأخير الحلق والطواف شئ كذا في المحيط \* هدى  
 الاحصار لا يجوز ذبحه الا في الحرم عندنا ويجوز ذبحه قبل يوم النحر وبعده عندا بخنيفة رح  
 وعندهما لا يجوز واجمعوا ان هدى الاحصار من العمرة يجوز ذبحه في أى وقت كان بعد ان كان  
 في الحرم هكذا في السراج الوهاج \* الباب الثالث عشر في فوات الحيج من احرم بالحيج  
 فرضا كان او منذورا او تطوعا صححوا ان افساد اسواء طرا فسادا او انقضاء فسادا كما اذا احرم  
 مجامعا وفاته الوقوف بعرفة حتى طلع النجر من يوم النحر فقد فاته الحيج وعليه ان يطوف ويسعى

ويتحل ويضى من قابل ولادم عليه كذا في الهداية \* وان كان فائت الحج قارنا فانه بطوف  
 للعمرة ويسعى لهما ثم يطوف طوافاً آخر لقوات الحج ويسعى له ويطلق او يقصر وقد بطل عنه دم القران  
 ويقطع التلبية اذا اخذ في الطواف الذي يتحل به كذا في البدائع \* وان كان فائت الحج  
 متمتعاً ساق الهدى بطل تمتعه ويصنع يهديه ماشاء كذا في المحيط \* اختلف اصحابنا فيما يتحل به  
 فائت الحج من الطواف انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة قال ابو حنيفة ومحمد رحم  
 باحرام الحج وقال ابو يوسف رحم باحرام العمرة وينقلب احرامه احرام العمرة كذا في البدائع \*  
 وفائدة هذا الاختلاف تظهر فيما اذا احرم بحجة اخرى على قول ابي حنيفة رحم يرضها حتى لا يصير  
 محرماً بحجتين وعند ابي يوسف رحم لا يرضها بل يمضي فيها كذا في المحيط \* وليس على فائت الحج  
 طواف الصدر كذا في فتاوى قاضخان \* الباب الرابع عشر في الحج من الغير الاصل  
 في هذا الباب ان الانسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة كان او صوما او صدقة او غيرها  
 كالحج وقراءة القرآن والاذكار وزيارة قبور الانبياء عليهم الصلوة والسلام والشهداء والاولياء  
 والصالحين وتكفين الموتى وجميع انواع البر كذا في فاية السروجي شرح الهداية \*  
 والعبادات ثلثة انواع \* مالية محضة كالزكاة وصدقة الفطر \* وبدنية محضة كالصلوة والصوم \*  
 ومركبة منهما كالحج \* والابانة تجري في النوع الاول في حالتي الاختيار والاضطرار ولا تجري  
 في النوع الثاني وتجرى في النوع الثالث عند العجز كذا في الكافي \* ولجواز النيابة في الحج  
 شرائط \* منها ان يكون المحجوج عنه عاجزاً عن الاداء بنفسه وله مال فان كان قادراً على الاداء بنفسه  
 باتكان صحيح البدن وله مال او كان فقيراً صحيح البدن لا يجوز حج غيره عنه ومنها استدامة العجز  
 من وقت الاحجاج الى وقت الموت كذا في البدائع \* حتى لو اجم من نفسه وهو مريض  
 يكون مراعى فان مات اجزاء وان تعافى بطل وكذا لو اجم من نفسه وهو مجنون كذا  
 في التبيين \* فان اجم الرجل الصحيح من نفسه رجلاً ثم عجزت الحجبة كذا في السراج الوهاج \*  
 وانما شرط عجز المنوب للحج الفرض لا النقل كذا في الكنز \* ففي الحج النقل يجوز النيابة  
 حالة القدرة لان باب النقل اوسع كذا في السراج الوهاج \* ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج الغير  
 عنه بغير امره الا الوارث يحج عن مورثه بغير امره فانه يجوز له ومنها نية المحجوج عنه عند الاحرام  
 والافضل ان يقول بلسانه ليكن من فلان ومنها ان يكون حج المأمور به مال المحجوج عنه

فان تطوع الحاج منه بمال نفسه لم يجز منه حتى يحج بماله وكذا اذا اوصى ان يحج بماله وطعت  
فقطوع منه وارثه بمال نفسه كذا في البدائع \* واذا دفع الى رجل مالا للحج من ميت فانفق المأمور  
شيئا من مال نفسه فان كان في ماله وفاء بالنفقة لا يصير مخالفا ويرجع بما انفق من مال الميت  
استحسانا ولا يرجع قياسا وان لم يكن في مال الميت وفاء بالنفقة فانفق شيئا من ماله ينظر ان كان  
اكثر النفقة من مال الميت جاز وقوع الحج عن الميت والا فلا وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز  
هكذا في محيط السرخسي \* ومنها ان يحج راكبا حتى لو امره بالحج فحج ماشيا يضمن النفقة  
ويحج عنه راكبا كذا في البدائع \* ثم الصحيح من المذهب فيمن حج من غيره ان اصل الحج  
يقع عن المحجوج منه ولهذا لا يسقط به الفرض عن المأمور وهو الحاج كذا في التبيين \*  
والافضل للانسان اذا اراد ان يحج رجلا من نفسه ان يحج رجلا دفع حج من نفسه مع هذا الواجب  
رجلا لم يحج من نفسه حجة الاسلام يجوز عندنا وسقط الحج عن الامر كذا في المحيط \* وفي الكرمانى  
الافضل ان يكون عالما بطريق الحج وفعاله ويكون حراما فلا ينافى كذا في غاية السروجى شرح الهداية \*  
ولو احج عنه امرأة او عبدا او امة باذن السيد جاز ويكره هكذا في محيط السرخسي \* واذا امره  
رجلان كل واحد منهما ان يحج منه حجة فاهل بحجة واحدة منهما جميعا فهدء الحجة عن نفسه  
ولا يقع لواحد منهما ويضمن النفقة ولا يمكنه بعد ذلك جعله من احدى مخالفا ما اذا حج  
عن ابويه فان له ان يجعله من ايهما شاء واذا ابهم الاحرام فجعله عن احدهما ولم يعين فان مضى  
على ذلك الابهام صار مخالفا وان من احدهما قبل المضى قال ابو يوسف رح هو مخالف  
ويقع الحج من نفسه وقال ابو حنيفة ومحمد رح يقع ممن عينه وهذا بخلاف ما اذا ابهم الاحرام  
فلم يعين حجة او عمرة فان له ان يعين ماشاء هكذا في شرح المجمع للمصنف \* وان اطلق  
بان سكت من ذكر المحجوج عنه معينا ومبهما قال في الكافي لانه فيه وينبغي ان يصح التبيين  
هنا جبا لعدم المخالفة كذا في التبيين \* واذا امر فريء بالافراد بحجة او عمرة فقرن فهو مخالف  
ضامن في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يجزى عن الامر استحسانا وهذا الخلاف  
فيما اذا قرن من الامر المالنوى باحد هما عن شخص آخر او من نفسه فهو مخالف ضامن  
بلا خلاف ولو امره بالحج فاعتذر ثم حج من مكّة فهو مخالف في قولهم جميعا كذا في المحيط \*  
وفي الغانية ولا يجوز ذلك من حجة الاسلام كذا في التاتارخانية \* ولو امره بالعمرة فاعتذر ولا ثم حج

من نفسه لم يكن مخالفاً والكان حج اولاً ثم اعترف فهو مخالف في قولهم جميعاً كذا في المحيط \* ولوامر  
 احد هما بالحج والآخر بالعمره ولم يأمره بالجمع فجمع يرد مالهما وان امره بالجمع جاز كذا  
 في محيط السرخسى \* المأمور بالحج يتفق من مال الأمر ذاهباً وجائياً كذا في السراجية \*  
 ولو اخرج رجلاً يؤدى الحج ويقوم بمكة جاز والافضل ان يحج ويرجع واذا فرغ المأمور بالحج  
 من الحج ونوى الاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً اتفق من مال نفسه ولو اتفق من مال الأمر يضمن  
 فان اقام بها اباً مالم يغير نية الاقامة قال اصحابنا انه ان اقام اقامة معتادة ما يقيم الناس بها  
 عادة فالنفقة في مال المحجوج عنه وان اقام اكثر من ذلك فالنفقة في ماله وهذا كان في زمانهم  
 فاما في زماننا فلا يمكن الخروج للافراد والاحاد والجماعة قليلة من مكة الامع القافلة فمادام  
 منتظراً خروج القافلة فنقته في مال المحجوج عنه وكذا في اقامته ببغداد والتحويل في الذهاب  
 والاياب ملحق ذهاب القافلة وابايهم فان نوى الاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً حتى سقطت نفقته  
 من مال الأمر ثم رجع بعد ذلك هل يعود نفقته في مال الأمر ذكر القندورى في شرح مختصر الطحاوى  
 ان ملحق قول محمد راجع يعود وهو ظاهر الرواية وعنادى يوسف راجع لا يعود هذا اذا لم يكن انقضت مكته ارا  
 وان انقضت مكته داراً ثم عاد لا يعود النفقة في مال الأمر بلا خلاف كذا في البدائع \*  
 ولو خرج المأمور بالحج قبل ايام الحج بنفى ان يتفق من مال الأمر الى بغداد او الى الكوفة  
 ثم يقيم بها ويتفق من مال نفسه حتى جاء او ان الحج ثم يرتحل ويتفق من مال البيت حتى  
 يتحقق السبب وهو الاتفاق في الطريق من مال البيت كذا في محيط السرخسى \*  
 ولو ان الحاج من الغير تشاغل بحوائج نفسه حتى فاته الحج ضمن المال فان حج بماله نفسه  
 من البيت من عام قابل اجزاه وان فاته الحج بأفقه مساوية وسقط من البعير قال محمد راجع لا يضمن  
 النفقة الماضية ونفقته في رجوعه في ماله خاصة كذا في السراج الوهاج \* والمأمور بالحج اذا  
 اخذ طريقاً آخر بعدوا اكثر نفقة فان كان الحاج يسلكه فله ذلك كذا في محيط السرخسى \*

الباب الخامس عشر في الوصية بالحج \* من عليه الحج اذا مات قبل ادائه فان مات من غير  
 وصية يأثم بلا خلاف وان احب الوارث ان يحج عنه حج وارجوان يجزيه ذلك ان شاء الله تعالى  
 كذا ذكر ابو حنيفة راجع \* وان مات من وصية لا يسقط الحج عنه واذا حج عنه يجوز عندنا باستجماع  
 شرائط الجواز هي نية الحج وان يكون الحج بماله الموصى او باكثره لانطوعاً وان يكون ركباً لا ماشياً

ويصح عنه من ثلث ماله سواء قيد الوصية بالثلث بان اوصى ان يصح عنه بثلث ماله او اطلق بان اوصى بان يصح عنه هكذا في البدائع \* فان لم يبين مكانا يصح عنه من وطنه عند علمائنا وهذا اذا كان ثلث ماله يكفي للصح من وطنه فاما اذا كان لا يكفي لذلك فانه يصح عنه من حيث يمكن الاحجاج عنه بثلث ماله كذا في المحيط \* ولو لم يكن له وطن فانه يصح عنه من الموضع الذي مات فيه كذا في شرح الطحاوي \* واذا كان له او طان شئ يصح عنه من اقرب اوطانه الى مكة بلا خلاف لامن ابعداوطانه هكذا في التاخرانية \* وان اوصى ان يصح عنه من موضع كذا من غير بلدة يصح عنه من ثلث ماله من ذلك الموضع الذي بين قرب من مكة او بعد منها وما فضل في بد الحاج من الميت بعد النفقة في ذهابه ورجوعه فانه يرد على الورثة لاسمه ان يأخذ شيئا مما فضل هكذا في البدائع \* ولو اوصى عنه من غير وطنه مع امكان الاحجاج من وطنه من ثلث ماله فان الوصى يكون ضامنا ويكون الصح له ويصح من الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي اوصى عنه قريبا الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع اليه وطنه قبل الليل فحين لا يكون ضامنا ولو اوصى عنه من موضع وفضل عنه من ثلث ماله وتبين انه كان يبلغ ابعده من فان الوصى يكون ضامنا ويصح عنه من حيث يبلغ الا اذا كان الفضل سيرا من زاد وكسوة فلا يكون مخالفا ويرد الفضل على الورثة كذا في الظهيرية \* فان خرج من بلدة الى بلد اقرب من مكة فان خرج لغيا لم يصح حج عنه من بلدة في قولهم جميعا وان خرج للصح فمات في بعض الطريق واوصى ان يصح عنه فذلك في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رحمها الله يصح عنه من حيث بلغ كذا في البدائع \* وفي الزاد والصح قول ابي حنيفة رح كذا في المضرات \* واذا اخرج للصح واقام في بعض البلاد حتى تحوكت السنة فمات به واوصى بان يصح عنه من بلدة في قولهم جميعا كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا اوصى بان يصح عنه فمات الحاج في طريق الصح يصح عنه من منزله بثلث ما بقي من ماله وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* هذا اذا كان الثلث يكفي للصح من منزله فان لم يكفي حج عنه من حيث بلغ استحصانا كذا في النهر الفائق \* اوصى يصح فاحج الوصى عنه رجلا وهلك النفقة او سرق قبل الخروج او في الطريق او في بد الوصى قبل ان يدفع اليه قال ابو حنيفة رح يصح من ثلث ما بقي من المال كذا في التمراشي \* وهكذا في التاخرانية \* وان اوصى بحججه وماله يكفي لحجة واحدة ولا يكفي للثانية يصح عنه واحدة



وترد الزيادة الى الورقة كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* اذا اوصى ان يحج منه بثلاث ماله وثلثه يبلغ حجبا فان قال احبوا عنى بثلاث مالى حجة واحدة او قال حجة ولم يقل واحدة يحج عنه حجة واحدة وان قال احبوا عنى بثلاث مالى ولم يزد على هذا يحج عنه حجبا الى ان لا يبقى من ثلث ماله شئ والوصى بالخيار ان شاء احج منه حجبا في سنة واحدة وان شاء احج رجلا في كل سنة مرة والاول افضل \* فان احج الوصى بالثلث حجبا وبقي شئ قليل لا يفي للحج من وطنه وبقي للحج من اقرب المواقيت او من مكة وما اشبه ذلك بأنى بذلك ولا يرد الباقي على الورقة كذا في المحيط \* وان اوصى ان يحج عنه بثلاث ماله في كل سنة حجة لم يذكره في الاصل روى من مصدره انه كالثاني هكذا في غاية السروجى شرح الهداية \*

ولو قال الميت للوصى ادفع المال الى من يحج عنى لم يكن للوصى ان يحج بنفسه ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان للوصى ان يحج بنفسه فان كان الوصى وارث الميت او دفع المال الى وارث الميت لم يحج من الميت فان اجازت الورقة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز \*

واذا اوصى بان يحج عنه بما له فتهرع عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز واذا اوصى الرجل بان يحج عنه فان احج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جاز وله ان يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك اجنبى لا يجوز ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا ليرجع عليه جاز للميت من حجة الاسلام كذا في فتاوى قاضيخان \*

واذا اوصى الميت للحاج بما فضل في يده بعد الرجوع يجوز وصيته له ويحل له الفضل بالوصية وهو الاصح \* ولو اوصى بان يحج عنه بمائة درهم فانه يحج عنه من حيث يبلغ ولو كانت المائة لا تخرج من ثلث ماله فانه يحج عنه بقدر ثلث ماله من حيث يبلغ ولا تبطل الوصية وكذلك اذا اوصى بان يحج عنه بهذه المائة بعينها وقد هلك منها درهم او اكثر فانه يحج عنه بالباقي ولا تبطل الوصية هكذا في شرح الطحاوى \* ولو اوصى لرجل بالف واوصى بالف للمساكين واوصى بان يحج عنه بالف حجة الاسلام وثلثه يبلغ الفى درهم يقسم الثلث بينهم اثلاثا ثم ينظر الى حصة المساكين فيضاف الى حجته حتى يكمل فما فضل فهو للمساكين \* ولو اوصى بان يحج عنه بالف درهم وذلك التذلل يروج في الحج فللوصى ان يصرفها الى الدراهم التى تروج في الحج وان شاء يدفع الدنانير بقيمتها \* لو امر الوصى رجلا ان يحج من الميت في هذه السنة

واعطاء النفقة فلم يحج حتى مضت السنة وحج من قابل جاز من الميت ولا يضمن النفقة كذا في محيط السرخسي \* الحاج من الميت اذا مات بعد الوقوف بعرفة اجزاء من الميت ولولم يمت ورجع قبل طواف الزيارة فهو حرام عن النساء فيرجع بغير احرام بنفقته ويقضى ما بقي كذا في الذخيرة في فصل المامور بالحج \* وان افسد حجه بجماع قبل الوقوف رد ما بقي في يده من المال وضمن ما اتفق في الطريق ويقضى الحاج من مال نفسه حجة وعمرة واما اذا جامع بعد الوقوف لا يفسد حجه ولا يضمن النفقة وعليه الدم في ماله كذا في السراج الوهاج \* اوصى ان يحج عنه فلان فمات فلان فعن محمد بن يحيى عنه غيره الا ان يقول لا يحج الا فلان ولا يحج غيره ولو مرض المامور في الطريق فدفع النفقة الى غيره للحج من الميت لم يجز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك وينبغي للوصي ان يأذن له في ان يحج غيره اذا مرض هكذا في السراج الوهاج في فصل الحج عن الغير \* الحاج من الميت اذا مرض وانفق المال كله فليس على الوصي ان يبعث بالنفقة اليه ليرجع \* اذا قال الوصي للحاج ان فنى المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز كذا في المحيط \* ولو احرص من الميقات او دونه فباع المال فانفق من مال نفسه حتى قضى المناك ورجع الى اهله لم يرجع به على الوصي الا بامر القاضى في نفقته كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* ولو ضاع مال النفقة بمكة او قرب منها لم يبق من مال النفقة فانفق المامور من مال نفسه كان له ان يرجع من مال الميت كذا في التارخانية \* اذا استأجر المامور بالحج خادما لخدمته ان كان مثله يخدم نفسه فهو من مال نفسه وان كان مثله لا يخدم نفسه فهو من مال الميت وللمامور بالحج ان يدخل الحمام ويعطى اجر الحارس وغير ذلك مما يفتله الحاج \* الوصى اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج به عن الميت ثم اراد ان يسترد المال عنه كان له ذلك ما لم يحرم فاذا استرد وطلب المامور نفقة الرجوع الى بلده بنظر ان استرد المال لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لضعف رأيه او لجهله بامور المناك فالنفقة في مال الميت وان استرد لخيانة ولا تهمة فالنفقة في مال الوصى هكذا في المحيط \* لو حج عن الميت ثم اعتمر لنفسه لا يضمن النفقة ومادام مشغولا بالعمرة فنفقته في مال نفسه فاذا فرغ منها فنفقته في مال الميت كذا في غاية السروجى شرح الهداية \* الباب السادس عشر في الهدى \* وهو مشتمل على امور الاول معرفة الهدى وهو ما يهدى من النعم الى الحرم هكذا في التبيين \*

ويكون هدبا بجله هدبا صريحا ودلالة وهي اما بالنية او بسوق بدنة الى مكة وان لم ينوا استحسانا  
كذافي البحر الرائق \* وهو من ثلثة انواع الابل والبقر والغنم كذافي الهداية \* وعندنا  
الافضل الابل ثم البقر ثم الغنم كذافي فتح القدير \* والبدن من الابل والبقر خاصة كذا  
في محيط السرخسي \* والثاني ما يجوز فيه وما لا يجوز \* لا يجوز في الهدايا الا ما جاز في الصحبا  
والشاة جائزة في كل شئ الا في موضعين من طواف طواف الزيارة جنبا ومن جامع بعد الوقوف  
كذافي الهداية \* والثالث ما يسن وما يكره \* تقليد الهدى مسنون كذافي محيط السرخسي \*  
يقلد هدى التطوع والمتعة والقران وكذا الهدى الذي اوجهه على نفسه بالذبح \* ولا يقلد دم الاحصار  
ولادم الجبايات ولو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كذافي السراج الوهاج \*  
ولا يسن تقليد الشاة عندنا هكذا في الهداية \* والرابع ما يفعل بالهدى وما لا يفعل \* ولا يركب الهدى  
الا في حال ضرورة وكذا الحمل لان تعظيم الهدى واجب وفي الحمل والركوب استدلاله وبذاله  
فيما في التعظيم فحرم كذافي محيط السرخسي \* ولور كعبها وحمل عليها فتقصت فعليه ضمان  
ما نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنياء كذافي البحر الرائق \* وان كان لها لبن لم يحلبها  
ويضخ ضرعها بالماء البارد حتى ينقطع لبنها ان كان قريبا من وقت الذبح فان كان بعيدا منه ويضر  
ذلك بالبدنة يحلبها ويتصدق بلبنها وان صرفه الى حاجته تصدق بمثله او بقيته كذافي الكافي \*  
وكذا اذا صرفه الى غنى هكذا في البحر الرائق \* ان ولدت تصدق به او ذبحه معها وان باعه  
تصدق بثمنه كذافي التبيين \* فان استهلك الولد ضمن قيمته وان اشترى بها هدبا فحسن كذا  
في البحر الرائق \* ومن ساق هدبا فغضب فان كان تطوعا فليس عليه غيرة وان كان واجبا فام غيرة  
مقامه وان اصابه عيب كثير يقيم غيرة مقامه وصنع بالمعيب ما شاء كذافي الكافي \* هذا اذا  
كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب كذافي السراج الوهاج \* واذا عطبت البدنة  
في الطريق فان كان تطوعا نحرها وصبغ نعلها بدمها وضرب صفحة سنامها ولم يأكل هو منها شيئا  
ولا غيرة من الاغنياء بل يتصدق به وذلك افضل من ان يتركه جزر السباع وان كانت واجبة  
اقام غيرها مقامها وصنع بها ما شاء كذافي الكافي \* اذا بلغ هدى التطوع الحرم وعطب فيه  
قبل يوم النحر فان كان قد تمكن فيها نقصان يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه ولا يأكل منه  
وان كان النقصان المتبكين يسيرا بحيث لا يمنع اداء الواجب ذبحه وتصدق بلحمه واكل وهذا

بخلاف هدى المنعة فإنه لو مضى في الحرم قبل يوم النحر فذبحه لا يجزئه وإذا سرق هدى رجل فاشترى مكانه أخرى فقلدها ووجهها ثم وجد الأول فان نحرهما فهو أفضل وإن نحر الأول وباع الآخر جزاءه وإن نحر الآخر وباع الأول فان كان قيمة الآخر مثل قيمة الأول أو أكثر فلا شيء عليه وإن كان أقل يتصدق بفضل ما بينهما كذا في المحيط \* ويجوز ذبح دم التطوع قبل يوم النحر في الصحيح كذا في الكافي \* وذبحه يوم النحر أفضل كذا في التبيين \* ولا يجوز ذبح هدى المنعة والقران إلا في يوم النحر كذا في الهداية \* حتى لو ذبح قبله لا يجوز إجماعاً وبعده كان تاركاً للواجب عند الإمام فيلزمه دم كذا في البحر الرائق \* ويجوز ذبح بقية الهدايا في أي وقت شاء ولا يجوز ذبح الهدايا إلا في الحرم كذا في الهداية \* ويجوز أن يتصدق بها على مساكين الحرم وغيرهم إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أحوج منهم كذا في الجوهرة النيرة \* كل دم يجوز له أكله لا يجب عليه التصديق به بعد الذبح بل يستحب أن يتصدق بالثلث وما لا يجوز له أكله يجب عليه التصديق به فلو هلك بعد الذبح لأضمان عليه في الكل وإن استهلكه بعد الذبح إن كان مما يجب عليه الصدقة به بغير قيمته ويتصدق بها وإن كان مما لا يجب عليه الصدقة به لا يغرماً شيئاً ويجوز بيعه سواء كان مما يجوز أكله ولا يجوز ويجب عليه صدقته كذا في السراج الوهاج \* ويستحب لصاحبه أن يأكل من هدى التطوع إذا بلغ الحرم ومن هدى المنعة والقران كذا في التبيين \* ويجوز له أن يطعم الفنى ولا يجوز الأكل من بقية الهدايا كدماء الكفارات والذور وهدى الإحصار والتطوع إذا لم يبلغ ماله يبلغ ماله كذا في السراج الوهاج \* ولا يجب تعريف الهدى وهو أن يذهب به إلى عرفات ولو عرف بهدى المنعة والقران فحسن \* والأفضل في الجزور النحر وفي البقر والغنم الذبح ونحر الأبل قياماً وله أن يضجعهما والأول أفضل ولا يذبح البقر والغنم قائماً ويضجعهما واستحب الجمهور استقبال القبلة والأولى أن يتولى ذبحها بنفسه إذا كان بحسن ذلك كذا في التبيين \* ويتصدق بجلالها وظامها ولم يبطأ جرة الجزاء منه كذا في الكنز \* ويجوز أن يتصدق على الجزاء منها سوى أجرته عند الأكثر وإن أعطاه شيئاً منها لجزأته ضمنه كذا في غابة السروجي شرح الهداية \* والخامس النذر بالهدى أن قال لله على هدى فان نوى شيئاً من الأنواع الثلاثة فهو على ما نوى وإن لم ينو شيئاً ينصرف إلى الشاة عندنا وإن قال لله

على بدنة فان نوى شيئا من النوعين فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا فله ان يختار اي النوعين شاء  
 كذا في المحيط \* البدنة اذا اوجبها بالنذر فانه ينحرها حيث شاء الا اذا نوى ان ينحر بمكة فلا يجوز  
 نحرها الا بمكة وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف رح اري ان ينحر  
 البدن بمكة ولو اوجب جزورا فهو من الابل خاصة كذا في البدائع \* ولو نذر هديا يختص  
 ذبيحه بالحرم اتقاها ولو نذر جزورا يجوز في غير الحرم اتقاها كذا في شرح مجمع البحرين  
 لابن الملك \* ولو قال لله على ان اهدي شاة فاهدي جزورا جاز \* واذا نذر مثل ما عينه  
 في نذره او افضل منه او اهدى قيمته اجزاء هكذا في المبسوط للامام السرخسي \*

الباب السابع عشر في النذر بالحج \* الحج كما هو واجب بايجاب الله تعالى ابتداء على من استجمع  
 شرائط الوجوب وهو حجة الاسلام فقد يجب بايجاب الله تعالى بناء على وجود سبب الوجوب  
 من العبد وهو بان يقول لله على حجة وكذا لو قال على حجة سواء كان النذر مطلقا ومعلقا بشرط  
 بان قال ان فعلت كذا فله على ان احم حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج بالكفارة  
 في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* واذا علق الحج بشرط ثم ملقه بشرط  
 آخر وجد الشرطان بكفيه حجة واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج كذا  
 في فتاوى فاضلخان \* ولو قال لله على احرام او قال على احرام حج فعليه حجة او عمرة والتعيين  
 اليه وكذا اذا قال لفظا يدل على التزام الاحرام بان قال لله على المشي الى بيت الله  
 او الى الكعبة او الى مكة جاز وعليه حجة او عمرة كذا في البدائع \* وهو الاستحسان هكذا  
 في محيط السرخسي \* فان عين حجة او عمرة كان عليه ان يحج او يعتمر ماشيا ثم اذا حج واعتمر  
 ماشيا متى يدي بالشى ومتى يترك المشى ففي الحج يترك المشى متى طاف للزيارة  
 وفي العمرة متى طاف وسعى \* وفي البداية اختلف المشايخ بعضهم قالوا يمشى من حيث يحرم  
 ومنهم من قال يمشى حين يخرج من بيته كذا في المحيط \* وهو الصحيح هكذا في فتاوى فاضلخان \*  
 فلوركب اراقدا ما وكذا اذا ركب في اكره وان ركب الاقل يجب عليه بحسبه من الدم  
 وفي الاصل خيرة بين الركوب والمشى فالواو الصحيح هو الاول كذا في التبيين \*

ولو قال لله على المشي الى الحرم او الى المسجد الحرام لم يصح ولم يلزمه شيء في قول  
 ابي حنيفة رح وعندهما يصح ويلزمه حجة او عمرة ولو قال الى الصفا والمروة لا يصح

في قولهم جميعا ولو قال عليّ ذهاب الى بيت الله والخروج او السفر او الايتان لا يصح في قولهم  
ولو قال هذه الشاة هدى الى بيت الله او الى الكعبة او الى مكة او الى الحرم او الى المسجد الحرام  
او الى الصفا والمروة فالجواب فيه كالجواب في قوله لله عليّ المشي الى بيت الله والى  
كذا وكذا على الاتفاق والاختلاف كذا في البدائع \* ولو قال لله عليّ حجة الاسلام  
مرتين لا يلزمه شيء كذا في المحيط \* ولو قال لله عليّ حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان  
وكذا لو قال عليّ عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشرين سنة وكذا لو اوجب  
عليه نفسه مائة حجة لزمته ولو قال لله عليّ نصف حجة قال محمد ربح يلزمه حجة كاملة وكذا لو قال  
لبنيك بحجة لا اطوف فيها طواف الزيارة ولا اقي بعرفة يلزمه حجة كاملة كذا في فتاوى ناصيفان \*  
اذا قال لله عليّ ثلثون حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة فان مات قبل ان يحج  
وقت الحج جاز الكل وان جاء وقت الحج وهو حيّ قادر على الحج بطلت حجة واحدة  
وعلى هذا كل سنة تحج كذا في المحيط \* ولو قال المريض ان ما فاني الله من مرضي هذا  
فعليّ حجة فبرأ لزمته حجة وان لم يقل عليّ حجة لله لان الحجة لا تكون الا لله ولو قال ان برئت  
فعليّ حجة فبرأ وحج جاز ذلك من حجة الاسلام ولو نوى في حجة الاسلام صحته فيته هكذا  
في الخلاصة \* مسائل شتى \* اهل عرفة وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا قبل يوم الوقوف  
بان شهدوا انهم وقفوا يوم التروية تقبل وعليهم الاعادة \* ولو شهدوا بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف  
بان شهدوا انهم وقفوا يوم النحر لا تقبل ويجزيهم حجتهم وهذا استحسان \* وان شهدوا يوم التروية  
ان هذا اليوم يوم عرفة فان امكن للامام ان يقف مع الناس او كثرهم نهارا قلت  
شهادتهم قياسا واستحسانا وان لم يقفوا عشية فاتهم الحج فان امكنه ان يقف معهم ليلة التروية  
فكذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الحج وان لم يمكنه ان يقف ليلا مع اكثرهم لا تقبل  
شهادتهم وبأمرهم ان يقفوا من الغداة استحسانا والشهود في هذا كواحد من الناس حتى لو نفر  
بما رأوا ولم يقفوا مع الناس فاتهم الحج كذا في التبيين \* وعليهم ان يحلوا بعمرتهم وعليهم الحج من قبل \*  
الشهود اذا شهدوا في زمان يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا تقبل شهادة شاهدين عدلين واذا شهدوا  
في زمان لا يمكنهم الوقوف بعرفة نهارا ويحتاجون الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة عدلين  
لان الوقوف يتحول بشهادتهم حتى يوقف بالليل مكان النهار فلا يقبل فيه الا الامر لظاهر كذا

في المحيط \* والحامل ان في كل موضع لو قبلت الشهادة لغات الحج على الكل لا يقبل الامام الشهادة وان كثر الشهود \* وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لغات الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة كذا في غاية السروجي شرح الهداية \* اذا احرمت بغير حجة الاسلام وكان معها محرم فان لم يكن لها زوج فانها تمضي على ذلك هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* وان كان لها زوج فاذن لها في الحج فاحرمت بالحج قبل اشهر الحج فله ان يحللها وان احرمت في اشهر الحج فليس له ان يحللها وان كانت في بلاد بعيدة ويخرجون منها قبل اشهر الحج فاحرمت في وقت خروج اهل بلادها لم يكن لغان يحللها وان احرمت قبل ذلك كان له ان يحللها الا ان يكون احرامها قبل ذلك بايام يسيرة هكذا في المحيط \* وان احرمت بغير اذنه فلزوجها ان يمنعها ويحللها بغير هدى ولا يثبت التحليل بقول الزوج حالتيك بل يفعل بها ادنى ما هو من محظورات الاحرام من قص ظفر او تقصير شعر او تطيبها بطيب او ثقليلها او تعانقها فتحل بذلك وعليها هدى الاحصار وقضاء حجة وعمرة فاذا اذن لها زوجها بالا حرام في عامها ذلك فاحرمت ونوت القضاء ولم تنويكون قضاء وسقطت عنها تلك الحجة ولا تجب عليها عمرة ويجب عليها دم لرخص الاول وان تحولت السنة فلا الابنية وعليها حجة وعمرة ودم هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو احرمت بحج نفل ثم تزوجت فلزوج ان يحللها عندنا بخلاف ما اذا احرمت بالعرض فليس له ان يحللها ان كان لها محرم وان لم يكن لها فان له منعها كذا في البحر الرائق \* ولو جامع زوجته او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها لم يكن تحليلا وفسد حجها وان علمه كان تحليلا ولو حللها ثم بدأ له ان ياذن لها بعد مضي السنة كان عليها عمرة مع الحج ولو حللها فاحرمت فحللها فاحرمت هكذا مرارا ثم حجت من عامها اجزاها من كل التحليلات تلك الحجة الواحدة ولو لم يحج بعد التحليلات الا من قابل كان عليها لكل تحليل عمرة كذا في فتح القدير \* العبد والامة اذا احرا ما بغير اذن السيد له ان يمنعهما ويحللها بغير هدى وعلى كل واحد منهما هدى الاحصار وقضاء حج وعمرة بعد العتق \* ولو احصر العبد والامة بعد ما اذن السيد لهما كان للمولى ان يبعث عنه هدا فيذبح عنه في الحرم فتحل هكذا في شرح الطحاوي في باب الفدية \* ولو اذن لعدة او امته جاز له ان يحللها مع الكراهة واذا اراد المولى ان يحلل عبده صنع به ادنى ما يحظره الاحرام من قص ظفر او تقصير شعر

او تطيبه او غير ذلك ولا يكون محلالة بالنهي فقط ولا بقوله حللتك هكذا في السراج الوهاج \*

اذا احرم العبد والامة باذن السيد ثم باعها بجوز البيع والمشتري ان يمنعها ويحللها عندنا  
 كذا في شرح الطحاوى في باب الفدية \* ذكر الاستيجابى انه لا يجوز الاستيجار على الحج  
 ولا على شئ من الطاعات والمعاصى ولو استوجر على الحج ودفع اليه الاجرة فحج من الميت فانه  
 يجوز من الميت وله من الاجر مقدار نفقة الطريق في الذهاب والمجيء في طعامه وشرابه وثيابه ومركوبه  
 وما لا بد منه نفقة وسط من غير اسراف ولا تقتير فما فضل في يده بعد رجوعه يرد على الورثة ولا يحل له  
 ان يأخذ الفضل لنفسه الا اذا تبرع الورثة بترك الفضل للحاج وهم من اهل التبرع حل له  
 بتسليم الورثة اياه هكذا في شرح الطحاوى في اوائل كتاب الحج \* المأمور بالحج من الميت  
 اذا رجع من الطريق وقال منعت وقد اتفق من مال الميت في الرجوع لم يصدق وهو ضامن  
 لجميع النفقة الا ان يكون امرا ظاهرا يدل على صدق مقالته \* المأمور بالحج اذا قال حجبت  
 من الميت وانكر الورثة او الوصى فالقول قوله مع يمينه الا ان يكون الميت على المأمور دين  
 فقال حج منى بهذا المال حجة فحج منه بعد موته فعليه ان يقيم البيعة على انه حج به كذا  
 في المحیط \* لا بأس باخراج حجارة الحرم وترا به الى الحل عندنا وكذا ادخال  
 تراب الحل الى الحرم \* واجمعوا على اباحة اخراج ماء زمزم ولا يأخذ شيئا من استار الكعبة  
 وما سقط منها يصرف الى الفقراء ثم لا بأس بان يشتري منهم كفا في غاية السروجى شرح الهداية \*

ولا يجوز اتخاذ المساويك من اراك الحرم وسائر شجرة ولا يجوز اخذ شئ من طيب الكعبة  
 لا للتبرك ولا لغيرة ومن اخذ شيئا منه لزمه ردّه اليها فان اراد التبرك اتبع بطيب من عنده فمسحه  
 بهاء ثم اخذه كذا في السراج الوهاج \* خاتمة في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال مشيختنا  
 انها افضل المندوبات وفي مناسك الفارسي وشرح المختار انها قريبة من الوجوب لمن نه  
 سعة \* والحج ان كان فرضا فالاحسن ان يبدأ به ثم ينتهي بالزيارة وان كان تفلانا بالخيار فذا انوي  
 زيارة القبر فليومعه زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه احد المساجد الثلاثة التي  
 يشد اليها الرحال وفي الحديث لا يشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا  
 والمسجد الانصبي \* اذا توجه الى الزيارة بكنز من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم  
 مدة الطريق كذا في فتح القدير \* وصلى في طريقه في المساجد الثلاثة مكة والمدننة وهي



مشرون مسجد اذ كر ذلك الكرمانى فى مناسكه فاذا وقع بصره على اشجار المدينة زاد  
 فى الصلوة والتسليم كذا فى غاية السروجى شرح الهداية \* واذا عاين حيطان المدينة يصلى عليه  
 ويقول اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من النار واما من العذاب وسوء الحساب ويقتل  
 قبل الدخول او بعده ان امكنه ويظيب ويلبس احسن ثيابه ويدخلها متواضعا عليه السكينة  
 والوقار كذا فى الاختيار شرح المختار \* وما يفعله بعض الناس من النزول بقرب من المدينة  
 والمشى الى ان يدخلها حسن وكل ما كان ادخل فى الادب والاجلال كان حسنا  
 كذا فى فتح القدير \* واذا دخل المدينة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين  
 وما اظللن ورب الرياح وما ذرين اسئلك خير هذه البلدة وخير اهلها وخير ما فيها واعوذ بك  
 من شرها وشر ما فيها وشر اهلها اللهم هذا حرم رسولك فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار  
 واما من العذاب وسوء الحساب كذا فى فتاوى قاضى خان \* واذا دخل المسجد فعل ما هو السنة  
 فى دخول المساجد من تقديم اليمنى كذا فى فتح القدير \* ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل  
 محمد اللهم اغفر لى ذنوبى واقم لى ابواب رحمتك اللهم اجعلنى اليوم من اوجه من توجه  
 اليك واقر عينى من تقرب اليك والنج من دعاك وابقى مرضاتك كذا فى فتاوى قاضى خان \* ويكون  
 دخوله المسجد من باب جبرئيل او غيره كذا فى غاية السروجى شرح الهداية \* ويصلى عند  
 منبره ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر بحداء منكبه الايمن وهو موقفه عليه السلام وهو بين قبره  
 ومنبره ثم يسجد شكراً لله تعالى على ما وقفه ويدعو بما يحب ثم ينهض فيتوجه الى قبره  
 صلى الله عليه وسلم فيقف عند رأسه مستقبل القبلة ثم يدنونه ثلثة اذرع او اربعة ولا يدنونه اكثر  
 من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو اهيى واعظم للحرمة ويقف كما يقف فى الصلوة  
 ويمثل صورته الكريمة البهية كانه نائم فى لحدة عالم به يسمع كلامه كذا فى الاختيار شرح المختار \*  
 ثم يقول السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد انك رسول الله قد بلغت الرماله  
 وادبت الامانة ونصحت الامة وجاهدت فى امر الله حتى قبض روحك حميدا محمودا  
 فجزاك الله من صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء وصلى عليك افضل الصلوة واذا كاها وانم التحية  
 وانماها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة اقرب النبين واسقنا من كاسه وارزقنا من شفاعته واجعلنا  
 من رفقاءه يوم القيمة اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال

والاكرام كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ولا يرفع صوته ولا يقتصد كذا  
في غاية السروجي شرح الهداية \* ويبلغه سلام من اوصاء فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان  
بن فلان يستشفع بك الى ربك فاشفع له ولجميع المسلمين ثم يقف عند وجهه مستند برا القبله  
ويصلي عليه ما شاء ويحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضي الله تعالى عنه ويقول  
السلام عليك يا خليفة رسول الله السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار السلام عليك  
يا رفيقه في الاسفار السلام عليك يا امينه على الاسرار جزاك الله منا افضل ما جزى اماما من امة  
نبيه ولقد خلفته باحسن خلف وسلكت طريقه ومنهاجه خير مسلك وقالت اهل الردة والبدع  
ومهدت الاسلام ووصلت الارحام ولم تنزل قائلا للحق ناصر الا لهه حتى اتاك البقين والسلام عليك  
ورحمة الله وبركاته اللهم امتنا على حبه ولا تخيب سعينا في زيارته برحمتك يا كريم \*  
ثم يحول حتى يحاذي قبر عمر رضي الله تعالى عنه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك  
يا مظهر الاسلام السلام عليك يا مكسر الاصنام جزاك الله منا افضل الجزاء ورضي عنك استغفر  
فقد نظر للاسلام والمسلمين حيا وميتا فكثرت الايتام ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام  
وكنيت للمسلمين اماما مرضيا وهاذا يا مهد يا جمعت شملهم واغثيت فقيرهم وجبرت كسيرهم  
فالسلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول السلام عليك يا ضجيجي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام في الدين  
والفائمين بعده بمصالح المسلمين جزاك الله احسن جزاء جتنا كما نتوسل بكما الى رسول الله  
لبشفع لنا ويسأل ربنا ان يقبل سعينا ويحسينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا في زمرة ثم يدع نفسه  
ولوايديه ولمن اوصاء بالدعاء ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه صلى الله عليه وسلم كالاول  
ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولوانهم اذ ظلموا انفسهم جاؤك الآتية وقد جتناك  
سامعين قولك طائعين امرك مستشفعين بنبيك البك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا  
بالايمان الآتية ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة الآتية سبحان ربك رب العزة عما يصفون  
الى آخر السورة ويزيد في ذلك ما شاء وينقص ان شاء ويدعو بما يحضره من الدعاء ويوفق  
له ان شاء الله تعالى ثم يأتي اسطوانة ابى لباية التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه وهي  
بين القبر والمنبر يصلي ركعتين ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ثم يأتي الموضوعة وهي كالخوض

المربع وفيها يصلي امام الموضع اليوم فيصلى فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم يضع يده عليها اذا خطب لينا له بركة الرسول صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسأل الله ما شاء ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ثم يأتي الاسطوانة الحنافة وهي التي فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه وسلم حين نركعه وخطب على المنبر فنزل صلى الله عليه وسلم واحتضنه فسكن وبجنته ان يحسب ليلة مدة مقامه بقراءة القرآن وذكر الله والدعاء عند المنبر والقبر بينهما سرا وجهراً كذا في الاختيار شرح المختار \* ويكثر الصلوة بالمدينة مادام فيها كذا في المحيط في آخر فصل تعليم اعمال الحج \* ويستحب ان يخرج بعد زيارته عليه السلام الى البقيع فيأتي المشاهد والزارات خصوصاً قبر سيد الشهيد آية حمزة رضي الله تعالى عنه ويؤثر في البقيع قبة العباس وفيها معه الحسن بن علي وزين العابدين وابنه محمد الباقر وابنه جعفر الصادق وقبة امير المؤمنين عثمان وقبة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمنه صفيق كثير من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم اجمعين ويصلي في مسجد فاطمة رضي الله تعالى عنها بالبقيع ويستحب ان يزور شهداء احدى يوم الخميس ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنبه عفي الدار سلام عليكم دار قوم مؤمنين وان شاء الله بكم لاحقون ويقرأ آية الكرسي وسورة الاخلاص ويستحب ان يأتي مسجد قبا يوم السبت كذا ورد عنه عليه السلام ويدعو بما صرخ المستصرخين وبأغياث المستغيثين بالمفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطربين صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربى وحزنه في هذا المقام يا حنان يا منان يا كثير المعروف ويا دائم الاحسان يا ارحم الراحمين كذا في الاختيار شرح المختار \* قالوا ليس في هذه المواقف دعاء موقت فبأي دعاء دعا جاز كذا في فتاوى قاضيان \* ويستحب له مدة مقامه بالمدينة ان يصلي الصلوات كلها بمسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم \* واذا اراد الرجوع الى بلدة استحب له ان يودع المسجد بركعتين ويدعو بما احب ويأتي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعيدا السلام عليه كذا في السراج الوهاج \*

## رَبِّ يَسْرُ وَلَا تَعْسَرَ لِي سُبْحَانَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَنَمَّ بِالْخَيْرِ

كتاب النكاح \* وفيه أحد عشر بابا \* الباب الأول في تفسيره شرعا وصفته وركنه وشرطه وحكمه \* أما تفسيره فهو عقد يرد على ملك المنعة قصدا كذا في الكنز \* وأما صفته فهو أنه في حالة الاعتدال سنة مؤكدة وحالة التوفيق واجب وحالة خوف الجور مكروه كذا في الاختيار شرح المختار \* وأما ركنه فلايجاب والقبول كذا في الكافي \* واليجاب ما ينلف به أو لمن أي جانب كان والقبول جوابه هكذا في العناية \* وأما شرطه فمنها العقل والبلوغ والحرية في العاقد إلا أن الأول شرط لا انعقاد فلا ينعقد نكاح المجنون والصبي الذي لا يعقل والاخيرين شرطان فإنا نكاح الصبي العاقل يتوقف نفاذه على إجازة وليه هكذا في البدائع \* ومنها المحل القابل وهي المرأة التي أحلها الشرع بالنكاح كذا في النهاية \* ومنها سماع كل من العاقلين كلام صاحبه هكذا في فتاوى قاضيهان \* ولو عقد النكاح بلفظ لا يفهمان كونه نكاحا ينعقد هو المختار هكذا في مختار الفتاوى \* ومنها الشهادة قال عامة العلماء إنها شرط جواز النكاح هكذا في البدائع \* وشرط في الشاهد أربعة أمور الحرية والعقل والبلوغ والإسلام فلا ينعقد بحضرة العبيد ولا فرق بين القن والمدبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصبيان ولا بحضرة الكفار في نكاح المسلمين هكذا في البحر الرائق \* ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانوا موافقين لها في الملة أو مخالفين كذا في السراج الوهاج \* وإسلام الشاهدين ليس بشرط في نكاح الكافرين فينعقد نكاح الزوجين الكافرين بشهادة الكافرين سواء كانوا موافقين لهما في الملة أو مخالفين كذا في البدائع \* وبصح شهادة الفاسقين والاعميين كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا بشهادة المحدودين في الذنوب وإن لم يتوبوا كذا في البحر الرائق \* وكذا يصح شهادة المحدود في الزنا هكذا في الخلاصة \* وينعقد بحضور من لا يقبل شهادته له أصلا كما إذا تزوج امرأة بشهادة ابنه معها وكذا إذا تزوج

بشهادة ابنيه لامنها وابنيها لأمته هكذا في البدائع \* والاصل في هذا الباب ان كل من  
 يصلح ان يكون وليا في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهداً ومن لا فلا كذا في الخلاصة \*  
 ويشترط العدد فلا ينعقد النكاح بشاهد واحد هكذا في البدائع \* ولا يشترط وصف الذكور حتى  
 ينعقد بحضور رجل وامرأتين كذا في الهداية \* ولا ينعقد بشهادة المرأتين بغير رجل وكذا الخشيين  
 اذا لم يكن معهما رجل هكذا في فتاوى قاضيان \* ومنها سماع الشاهدين كلامهما معاً هكذا .  
 في فتح القدير \* فلا ينعقد بشهادة نائمين اذا لم يسمع كلام العاقدين كذا في فتاوى قاضيان \*  
 وتكلموا في الاصمين اللذين لا يسمعان والصحيح انه لا ينعقد كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيان \*  
 وينعقد النكاح بشهادة المعتقل والاخرس ان كان يسمع كذا في الخلاصة \* ولو سمعا  
 كلام احدهما دون الآخر او سمع احدهما كلام الآخر كلاهما والآخر كلام الآخر لا يجوز النكاح  
 هكذا في البدائع \* ولو كان بحضرة الرجلين واحدهما اصم فسمع السميع دون الاصم فصاح السميع  
 او رجل آخر في اذن الاصم لا يجوز حتى يكون سماعهما كذا في فتاوى قاضيان \* وفي نظم الزندوسري  
 اذا سمع احد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج ثم اعاد العقد  
 فالذي سمع كلام الزوج في العقد الاول سمع كلام المرأة في العقد الثاني لا غير والذي سمع  
 كلام المرأة في العقد الاول سمع كلام الزوج في العقد الثاني لا غير فان كان العقدان في مجلسين  
 مختلفين لا يجوز بالاتفاق وان كانا في مجلس واحد قال عامة العلماء لا ينعقد وقال بعضهم مثل ابني سهل  
 ينعقد وقال الزندوسري لا تأخذ بقول ابني سهل كذا في الذخيرة \* وان سمعا كلام العاقدين  
 ولم يعرفا تفسيره قبل بانه يصح والظاهر خلافه وعن محمد رح اذا تزوج امرأة بحضرة تركيين  
 او هندیين قال ان امكنهما ان يعبرا ما سمعا جاز والا فلا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهل يشترط  
 فهم الشاهدين العقد ذكر في الفتاوى ان الاعتبار السماع دون الفهم حتى لو تزوج بشهادة الاجميين  
 جاز قال الظهير والظاهر انه يشترط الفهم ايضاً كذا في السراج الوهاج \* وهو الصحيح كذا  
 في الجوهرة النيرة \* ولو تزوج امرأة بحضرة السكارى وهم عرفوا امر النكاح غير انهم لا يذكرونه  
 بعد ما صحوا انقذ النكاح هكذا في خزائن المفتين \* وفي فتاوى ابني الليث رجل قال لقوم  
 اشهدوا اني تزوجت هذه المرأة التي في هذا البيت فقالت المرأة قبلت فسمع الشهود مقالتها  
 ولم يروا شخصها فان كانت في البيت وحدها جاز النكاح وان كانت في البيت معها اخرى

لا يجوز رجل زوج ابنته من رجل في بيت وقوم في بيت آخر يسمعون ولم يشهد هم ان كان  
من هذا البيت الى ذلك البيت كوة رأوا الاب منها تقبل شهادتهم وان لم يروا الاب لا تقبل  
كذا في الذخيرة \* رجل بعث اقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال الاب زوجت وقبل من الزوج  
واحد من القوم لا يصح النكاح وقيل يصح النكاح وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي  
والتنجيس \* ومن تزوج امرأة بشهادة الله ورسوله لا يجوز النكاح كذا في التنجيس \*  
امرأة وكلت رجلا ليزوجها من نفسه فقال الوكيل بحضرة الشهود تزوجت فلانة ولم يعرف الشهود  
فلانة لا يجوز النكاح ما لم يذكر اسمها واسم ابيها وجد هالانها غائبة والغائبة تعرف بالتسمية  
كذا في محيط السرخسي \* وكان القاضي الامام ركن الاسلام علي السعدي في الابتداء  
لم يشترط ذكر الجدة ثم رجع في آخر عمره وكان يشترط وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في المضمرات \*  
وان كانت حاضرة متتقة ولا يعرفها الشهود جاز النكاح وهو الصحيح وان اراد الاحتياط يكشف وجهها  
حتى يراها الشهود او يذكر اسمها واسم ابيها وجدها ولو كان الشهود يعرفونها وهي غائبة  
فذكر الزوج اسمها لا غير وعرف الشهود انه اراد به المرأة التي يعرفونها جاز النكاح كذا  
في محيط السرخسي \* ومن امر رجلا ان يزوجه صغيرته فزوجها عند رجل والاب حاضر صريح والا فلا كذا  
في الكنز \* قالوا اذا زوج ابنته البكر بالغة بامرأها وبخضرتها ومع الاب شاهد آخر صريح النكاح وان كانت  
غائبة لا يصح كذا في محيط السرخسي \* ولو وكل رجلا ان يزوجه عبده فزوج الوكيل العبد امرأة بشهادة  
رجل او امرأتين والعبد حاضر لا يجوز كذا في التبيين \* واذا اذن الرجل لعبده في النكاح فزوج العبد  
بحضرة المولى بشهادة رجل واحد سوى المولى الصواب انه يجوز عند اصحابنا كذا في التنجيس \*  
ولو زوج المولى عبده البالغ امرأة بحضرة رجل واحد والعبد حاضر صريح وان كان العبد غائبا  
لم يجوز علي هذا الامة وقال المرفعياني لا يجوز كذا في التبيين \* ومن هذا الجنس مسئلة  
ذكرت في مجموع النوازل امرأة وكلت رجلا بان يزوجه رجلا فزوجها بحضرة امرأتين  
والموكلة حاضرة قال الامام نجم الدين يجوز النكاح هكذا في الذخيرة \* وقت حضور الشهود  
وقت الاجاب والقبول لا وقت الاجازة حتى لو كان العقد موقوفا على الاجازة ولم يحضر عند العقد  
لم يحز هكذا في البدائع \* ومنها رضا المرأة اذا كانت بالغة بكر كانت اوثيا فلا يملك المولى  
اجبارها على النكاح عندنا كذا في فتاوى قاضيهان \* ومنها ان يكون الاجاب والقبول في

مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين فاجب احدهما فقام الآخر من المجلس قبل القبول او اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس لا ينعقد وكذا اذا كان احدهما غائبا لم ينعقد حتى لو قالت امرأة بحضرة شاهدتين تزوجت نفسي من فلان وهو غائب فبلغه الخبر فقال قبلت او قال رجل بحضرة شاهدتين تزوجت فلانة وهي غائبة فبلغها الخبر فقالت تزوجت نفسي منه لم يجوز وان كان القبول بحضرة ذينك الشاهدين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولو ارسل اليها رسولا او كتب اليها بذلك كتابا قبلت بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة جاز لا لحاد المجلس من حيث المعنى وان لم يسمعا كلام الرسول وقراءة الكتابة لا يجوز عندهما وعند ابي يوسف رح يجوز هكذا في البدائع \* واذا بلغها الكتاب وقرأته ولم تزوج نفسها منه في ذلك المجلس وانما تزوجت نفسها منه في مجلس آخرين يدي الشهود وقد سمع الشهود كلامها وما في الكتاب يجوز النكاح كذا في الخلاصة \* ولو قالت ان فلانا كتب اليي بخطبي فاشهد وانني قد تزوجت نفسي منه صح النكاح لان الشهود سمعوا كلامها بيجاب العقد وسمعوا كلام الخطاب باسمها اياهم هكذا في الذخيرة \* والحر والعبد والصغير والكبير والعدل والفاسق في الرسالة سواء لانها تبليغ عبارة المرسل هكذا في الخلاصة \* ولو عقد او هما بيشان او يسيران على الدابة لم يجوز وان كانا في سفينة سائرة جاز كذا في البحر الرائق \* والفور في القبول ليس بشرط عندنا كذا في العيني شرح الهداية \* ومنها ان لا يخالف القبول الايجاب فاذا قال لاخر زوجتك ابنتي على الف درهم فقال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر كان باطلا ولو قبل النكاح وسكت عن المهر ينعقد النكاح بينهما ذكره في فتاوى ابي الليث \* وفي مجموع النوازل عبد تزوج امرأة على رقبته بغيرا ذن سيدة فقال السيد اجزت النكاح ولا اجيز على رقبته فان النكاح جائز ولها الاقل من مهر مثلها ومن قيمة العبد يباع فيه كذا في الذخيرة \* ولو تزوجت نفسها منه بالف فقبله بالعين او بغيره صح وتوقف لزوم الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى كذا في النهر الفائق \* ومنها ان يضيف النكاح الى كلها او ما يقربه من الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل ولو اضاف النكاح الى ظهرها او بطنها ذكر الحلواني قال مشائخنا الاشبه من مذهب اصحابنا انه ينعقد كذا في البحر الرائق \* ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة فيه روايتان والصحيح انه لا يصح كذا في فتاوى فاضل

والظهيرية \* وفي التاريق تزوج نصفها فقد ذكر بعضهم انه يجوز هو المختار وكذا  
في مختار الفتاوى \* ومنها ان يكون الزوج والزوجة معلومين فلوزوج بنته وله بنتان لا يصح الا اذا  
كانت احداهما متزوجة فينصرف الى الفارغة كذا في النهر الفائق \* جارية سميت في صغرها  
باسم فلما كبرت سميت باسم آخر قال تزوج باسمها الآخر اذا صار متزوجة باسمها الآخر  
والاصح مندي ان يجمع بين الاسمين كذا في الظهيرية \* رجل له بنت واحدة اسمها  
فاطمة قال لرجل زوجت منك ابنتي عائشة ولم تقع الاشارة الى شخصها ذكر  
في فتاوى الفضلي انه لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت ابنتي منك ولم يزد على هذا وله  
بنت واحدة جاز كذا في المحيط \* ولو كان لرجل بنتان كبيرى اسمها عائشة وصغرى اسمها  
فاطمة واراد ان يزوج الكبرى وعقد باسم فاطمة ينعقد على الصغرى \* ولو قال زوجت  
ابنتي الكبرى فاطمة لا ينعقد على احدتهما كذا في الظهيرية \* ابو الصغرة اذا قال زوجت ابنتي  
فلانة من ابن فلان وقال فلان قبلت لابني ولم يسم الابن اتان له ابنتان لا يجوز وان كان له  
ابن واحد يصح ولو ذكر ابو البنت اسم الابن فقال زوجت ابنتي من ابك فلان فقال ابو الابن  
قبلت صح \* ختيان صغيران قال ابو واحد هما لابي الآخر بمحض من الشهود زوجت ابنتي  
هذه من ابك هذا وقبل الآخر ثم ظهران الجارية كانت غلاما والغلام كان جارية كان  
النكاح جائزا كذا في الظهيرية وفتاوى فاضيلان \* ولو قال ابو الصغرة لابي الصغير  
زوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئا وقال ابو الصغير قبلت يقع النكاح للاب هو المختار كذا  
في مختار الفتاوى \* وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* واما احكامه فجعل استمتاع كل منهما  
بالآخر على الوجه المأذون فيه شرعا كذا في فتح القدير \* وملك الحبس وهي صبرورتها  
منوعة من الخروج والبروز \* وجوب المهر والنفقة والكسوة عليه وحرمة المصاهرة  
والارث من الجانيين وجوب العدل بين النساء وحقوقهن وجوب اطاعته عليها اذا عاها  
الى الفراش وولاية تاديبها اذا لم تقعه بان نشزت واستحباب معاشرتها بالمعروف هكذا  
في البحر الرائق \* وتحريم الجمع بين الاختين ومن في معناهما كذا في 'سراج الوهاج' \*  
الباب الثاني فيما ينعقد به النكاح وما لا ينعقد به ينعقد بالاجاب والقبول وضع المضي او وضع  
احدهما للمضي والآخر لغيره مستقبلا كان كلاما او حلالا بضارعا كذا في 'نهر الدائق' \*



فإذا قال لها اتزوجك بكذا فقالت قد قبلت يتم النكاح وإن لم يقل الزوج قبلت كذا  
 في الذخيرة \* ولو قال تزوجيني نفسك فقبلت انعقد إن لم يقصده الاستقبال هكذا في النهر الفائق \*  
 وكما ينعقد بالبارعة ينعقد بالآشارة من الآخر إن كانت آشارته معلومة كذا في الهدائع \*  
 ولا ينعقد بالتعاطي كذا في النهاية \* ولا ينعقد بالكتابة من الحاضرين فلو كتب تزوجتك فكتبت  
 قبلت لم ينعقد هكذا في النهر الفائق \* وما ينعقد به النكاح فهو نوعان صريح وكناية فالصريح  
 لفظ النكاح والتزويج \* وما هذا هو ما يفيد ملك العين في الحال كتابة كذا في النهر الفائق  
 نأفلأ من المبسوط \* فينعقد بلفظ الهبة هكذا في الهداية \* ولو قالت وهبت نفسي منك فقال الرجل  
 أخذت قالوا لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال وهبت بنتي لحد منك  
 وقبل الآخر لا يكون نكاحاً كذا في الذخيرة \* إذا طلب الرجل من امرأة زنا فقالت وهبت  
 نفسي منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيهان \* وينعقد بلفظ  
 التملك والصدقة ولفظ البيع هو الصحيح هكذا في الهداية \* وكذا بلفظ الشراء في الصحيح  
 كذا في فتاوى قاضيهان \* وكذا بلفظ الجعل على الصحيح كذا في المبني شرح الكنز  
 والنبيين \* ولو قال لامرأة كنت لي أو صرت لي فقالت نعم أو صرت لك كان نكاحاً كذا  
 في الذخيرة \* وكذا لو قال كوني امرأتى بمائة فقبلت أو أعطيتك مائة على أن تكوني امرأتى  
 فقبلت كان نكاحاً كذا في الوجيز للكردي \* إذا قال ثبت حقى في منافع بضعتك بالف  
 فقالت قبلت صح النكاح كذا في الذخيرة \* ولو قالت امرأة مررتك نفسي فقال قبلت  
 يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قالت المبانة رددت نفسي إليك فقال الزوج قبلت  
 بحضرة الشاهدين يكون نكاحاً كذا في محيط السرخسي \* وفي اجناس الناطقي إذا طلق امرأته ثلثاً  
 أو بائنات قال لها راجعتك على كذا ورضيت المرأة بذلك وكان بمحض من الشهود كان نكاحاً  
 صحيحاً وإن لم يذكر المال فإن أجمعاً على أن الزوج أراد به النكاح كان نكاحاً وإن أفلأ كذا  
 في الذخيرة \* ولو قال ذلك لاجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من الشهود فقالت المرأة رضيت  
 لا يكون نكاحاً كذا في فتاوى قاضيهان \* رجل قال لامرأة مرا باشيدي فقالت باشيدم  
 لا ينعقد إلا إذا قال لها باشيدي بزني فقالت باشيدم يكون نكاحاً وقيل ينعقد النكاح وهو الظاهر  
 بحكم العرف كذا في الخلاصة \* إذا قال لغيرة دختر خویش مراده فقال دام ينعقد النكاح

وان لم يقل الخاطب بذير قتم ولو قال مراد ادي فقال دادم لا ينعقد النكاح ما لم يقل الخاطب  
بذير قتم الا اذا اراد بقوله دادي التحقيق دون السوم فح ينعقد وان لم يقل الخاطب بذير قتم \*  
وفي مجموع النوازل من الشيخ الامام نجم الدين السفي ان في قوله دختر خویش مراده  
لا بد ان يقول بزني ويقول الآخر بزني دادم فاما بدون ذلك لا ينعقد النكاح عند بعض المشائخ  
وعند بعضهم ينعقد فلا بد من هذه الزيادة لتصير المسئلة متقفا عليها كذا في المحيط \* قيل لامرأة  
خويشتن را بفلان بزني دادي فقالت داد و قبل للزوج بذير قتم فقال بذير قتم ينعقد النكاح  
وان لم تقل المرأة دادم والزوج بذير قتم \* قيل لامرأة خويشتن رازن من كردي فقالت كردم  
ينعقد النكاح \* وكذا لو قال خويشتن رازن من كرد انيدي فقالت كرد انيدم هكذا في الذخيرة \*  
قيل لامرأة هل زوجت نفسك من فلان فقالت لائم قالت في اثناء الكلام من وبر اخواسم  
وقال الرجل قبلت صبح النكاح كذا في الخلاصة \* مثل نجم الدين ممن قال لامرأة خويشتن را  
بهزار درم كاين بمن بزني دادي فقالت بالسمع والطاعة قال ينعقد النكاح ولو قالت سپاس دارم  
لا ينعقد لان الاول اجابة والثاني وعد كذا في المحيط \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك  
فقال الرجل بخداوند كاري بذير قتم صبح النكاح ولو لم يقل الرجل ذلك لكنه قال لها ما باش  
ان لم يقل بطريق الطنز يصح النكاح كذا في الخلاصة \* ولا ينعقد بلفظ الاجارة في الصحيح والامارة  
والاباحة والاحلال والتمتع والاجارة والرضاء ونحوها كذا في التبيين \* ولا بلفظ الافالة والخلع  
والصالح والبراءة هكذا في فتاوى قاضخان \* ولا بلفظ الشركة والكتابة هكذا في محيط السرخسي \*  
ولا بلفظ الاعناق والولاء والاياد كذا في غاية السروجي \* ولا بلفظ العداء كذا في البحر الرائق \*  
ولا ينعقد بلفظ الوصية لانها توجب الملك مضافا الي ما بعد الموت كذا في الهداية \* وهكذا  
في الكافي \* وان قال اوصيت بوضع امتي للحال بالف درهم وقبل الآخر ينعقد النكاح كذا في النهاية \*  
رجل قال لا خرز زوج بنتك فلانة مني بكذا فقال ابو الصغيرة ارفعها واذ هب حيث شئت  
لا ينعقد النكاح كذا في الخلاصة \* امرأة قالت لرجل زوجت نفسي منك وارادت ان تقول  
بمائة دينار فقيل ان قالت المرأة بمائة دينار قال الزوج قيلت لا ينعقد النكاح كذا في الذخيرة \*  
رجل بعث جماعة الي رجل ليخطبوا ابنته فقالوا دختر خويشتن فلانة را باد ادي فقال دادم  
وقالوا بذير قتم لا ينعقد النكاح لانهم لم يضيفوا الي الخاطب \* رجل وامرأة اقرا بالساكنين

يدي الشهود وقال بالفارسية ما زن وشوئيم لا ينقد النكاح بينهما هو المختار كذا في الخلاصة \*  
ولو قال اين زن من است بمحضر من الشهود وقالت المرأة اين شوي من است ولم يكن  
بينهما نكاح سابق اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يكون نكاحا كذا في الظهيرية \*  
وفي شرح الجصاص المختار انه ينقد اذا قضى بالنكاح او قال الشهود لهما جملتما هذا نكاحا  
فقال نعم ينقد هكذا في مختار الفتاوى \* وفي البتية مثل علي السعدي من رجل سلم  
على امرأة فقال سلام عليك بازوجتي فقالت وعليك السلام بازوجي وسمع ذلك الشاهدان  
فال لا ينقد كذا في التاتارخانية \* قيل لرجل دختر خوشتن رابه پسر من ارزاني داشني  
فقال داشتم لا ينقد النكاح بينهما كذا في الذخيرة \* اذا قال ابو الصغير اشهدواني قد زوجت  
بنت فلان الصغيرة ابني فلا نابهر كذا قبل لابي الصغيرة اليس هكذا فقال ابو الصغير هكذا  
ولم يزد على ذلك فالاولى ان يجدد النكاح وان لم يجدد جاز هكذا في فتاوى قاضيان  
والظهيرية \* ولو قال بالفارسية خويشتن را بزني دادم بتو بهزار درهم فقالت پذيرفتم لا ينقد النكاح  
لان لفظه بزني بالفارسية لا تقع على الرجل كذا في التجنيس \* واذا قال لابي البنت زوجتي  
ابنتك وقال ابو البنت زوجت او قال نعم لا يكون نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك قبلت  
لان قوله زوجتي استخبار كذا في فتاوى قاضيان \* وفي لفظ القرض والرهن اختلاف المشائخ  
والصحيح عدم الانقاد كذا في فتاوى قاضيان \* وقيل بلفظ القرض ينقد على قياس قول  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لان نفس القرض تملك عندهما وهو المختار كذا  
في مختار الفتاوى \* ولفظ السلم قيل ينقد وقيل لا وكذا الصرف فيه قولان كذا في العيني  
شرح الكنز \* النكاح المضاف كقوله زوجتها غد غير صحيح اما المعلق فان كان على امر مضي  
صحيح لانه معلوم الحال فلو خطبت بنته فاخبر انه زوجها من فلان قبل هذا فكذب فقال ان لم اكن  
زوجتها منه فقد زوجتها من ابنتك وقيل ابو الابن عند الشهود فبان انه لم يكن زوجها من احد  
صح النكاح كذا في النهر الفائق \* وان قال لامرأة بحضرة الشاهدين تزوجتك على كذا  
ان اجازاني ارضي فقالت قبلت لا يصح \* رجل تزوج امرأة على انها طالق او على ان امرها  
في الطلاق بيد هاذكر محمد ربح في الجامع انه يجوز النكاح والطلاق باطل ولا يكون الامر بيدها  
وقال الفقيه ابو الليث ربح هذا اذا بدأ الزوج فقال تزوجتك على انك طالق وان ابتدأت المرأة

فقلت زوجت نفسي منك على اني طالق وعلى ان يكون الامر يدي اطلق نفسي كلما شئت فقال الزوج قبلت جاز النكاح ويقع الطلاق ويكون الامر يدها وكذا المولى اذا زوج امته من عبده ان بدأ العبد فقال زوجني امك هذه على الف على ان امرها يديك تطلقها كلما شئت فزوجها منه يصح النكاح ولا يكون الامر يده المولى ولو ابدا المولى فقال زوجتك امني على ان امرها يدي اطلقها كلما يريد فقال العبد قبلت جاز النكاح ويكون الامر يده المولى \* ولو قال العبد لمولاة اذا تزوجتها فامرها يديك ابد اثم تزوجها يكون الامر يده المولى ولا يمكن اخراجه ابد اكذا في فتاوى قاضيهان \* ذكر خمس الائمة السرخسي اذا تزوج امرأة على الف الى الحصاد والدياس اختلف مشائخنا في هذه المسئلة والمختار عندي انه ينقذ ويثبت هذا الاجل في المهر كذا في مختار الفتاوى \* ولا يثبت في النكاح خبار الروية والعيب والشرط سواء جعل الخيار للزوج او المرأة اولهما ثلثة ايام او اقل او اكثر حتى انه اذا فعل ذلك فالنكاح جائز والشرط باطل الا اذا كان العيب هو الحب والخصمي والعتة فان المرأة بالخيار وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا في شرح الطحاوي \* فاذا شرط احدهما لصاحبه السلامة من العمي والشلل والزمانة او شرط صفة الجمال او شرط الزوج عليها صفة البكارة فوجد بخلاف ذلك لا يثبت له الخيار هكذا في التاتارخانية \* رجل تزوج امرأة على انه مدني فاذا هو فروي يجوز النكاح ان كان كتموا ولا خيار لها كذا في فتاوى قاضيهان \* وفي فتاوى ابي الليث تزوج امرأة على ان اباء بالخيار صح النكاح ولا خيار كذا في الذخيرة \*

#### الباب الثالث في بيان المحرمات وهي تسعة اقسام القسم الاول المحرمات بالنسب

وهن الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ وبنات الاخت فهن محرمات نكاحا ووطئا ودواعيه على التايد \* فالامهات ام الرجل وجدته من قبل ابيه وامه وان ملعن واما البنات فبنته الصلبية وبنات ابنة وبنته وان سفلن واما الاخوات فالاخت لاب وام والاخت لاب والاخت لام وكذا بنات الاخ والاخت وان سفلن واما العمات فثلث عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وكذا عمات ابيه وعمات اجداده وعمات امه وعمات جدته وان سفلن اما عمه العمة فانه ينظر ان كانت العمة القرين عمه لاب وام او اب فعمه العمة حرام وان كانت القرين عمه لام فعمه العمة لا تحرم واما الخالات فخاتمة لاب وام

كذا وجد في جميع النسخ الحاضرة والمتماد يقتضي ان يذال وان علون

وخالة لاب وخالة لام وخالات آباءه وأمهاته وأما خالة الخالة فان كانت الخالة القرين  
خالة لاب وام اولاد فخالها تحرم عليه وان كانت القرين خالة لاب فخالها لا تحرم عليه  
هكذا في محيط السرخسي \* القسم الثاني المحرمات بالصهرية وهى اربع فرق  
الاولى امهات الزوجات وجدّاتهن من قبل الاب والام وان ملون والثانية  
بنات الزوجة وبنات اولادها وان سفلن بشرط الدخول بالام كذا في الحاوي للقدسي \*  
سواء كانت الابنة في حجره او لم تكن كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهان \* واصحابنا  
ما اقاموا الخطوة مقام الوطى في حرمة البنات هكذا في الذخيرة في نوع ما يستحق به  
جميع المهر \* والثالثة حليلة الابن وابن الابن وابن البنت وان سفلوا دخل بها الابن او لا  
ولا تحرم حليلة الابن المتبني على الاب المتبني هكذا في محيط السرخسي \* والرابعة نساء الآباء  
والاجداد من جهة الاب والام وان علوا فهو لاء محرمات على التاييد نكاحاً ووطئاً  
كذا في الحاوي للقدسي \* وبشئ حرمة المصاهرة بالنكاح الصحيح دون الفاسد كذا  
في محيط السرخسي \* فلون تزوجها نكاحاً فاسداً لا تحرم عليه امها بمجرد العقد بل بالوطى هكذا  
في البحر الرائق \* وثبت بالوطى حلالا كان او من شبهة او زناً كذا في فتاوى قاضي خان \* فمن  
زنى بامرأة حرمت عليه امها وان ملت وابنتها وان سفلت وكذا تحرم المزني بها على آباء الزاني  
واجدادها وان علوا وابنائها وان سفلوا كذا في فتح القدير \* ولو وطئها فاضاها لا تحرم عليه  
امها لعدم ثبوت كونه في الفرج الا اذا حبلى وعلم كونه منه كذا في البحر الرائق \* وكما ثبتت  
هذه الحرمة بالوطى ثبتت بالمس والتقبيل والنظر الى الفرج بشهوة كذا في الذخيرة \*  
سواء كان بنكاح او فجور عندنا كذا في الملتقط \* قال اصحابنا الربيعه وغيره في ذلك  
سواء هكذا في الذخيرة \* والمباشرة من شهوة بمنزلة القبلة وكذا المعانقة هكذا  
في فتاوى قاضيهان \* وكذا الوضوء بشهوة هكذا في الخلاصة \* فان نظرت المرأة الى ذكر  
رجل ولمسته بشهوة او قبلته بشهوة تعلقت به حرمة المصاهرة كذا في الجوهرة النيرة \* ولا ثبت  
بالنظر الى سائر الاعضاء الآبشهوة ولا بمس سائر الاعضاء الا عن شهوة بخلاف كذا في البدائع \*  
والمعتبر النظر الى الفرج الداخلى هكذا في الهداية \* وعليه الفتوى هكذا في الظهيرية  
وجواهر الاخلاطي \* قالوا والنظر الى فرجها وهي قائمة لا تثبت حرمة المصاهرة وانما يقع النظر

في الداخل اذا كانت قاعدة متكينة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة وراء  
ستر رقيق او زجاج يستبين فرجها ثبت حرمة المصاهرة \* ولو نظر في امرأة ورأى فيها فرج امرأة  
فنظر من شهوة لا تحرم عليه امها وابنتها لانه لم يفرجها وانما رأى مكرس فرجها ولو كانت المرأة  
على شط حوض او على قطرة فنظر الرجل في الماء فرأى فرجها فنظر من شهوة لا تثبت الحرمة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل  
فرجها ونظر من شهوة ثبت الحرمة كذا في فتاوى قاضيان \* واذا نظر الرجل فرج ابنته بغير شهوة  
فتمنى ان يكون له جارية مثلها فوقعت منه شهوة مع وقوع بصره قالوا ان كانت الشهوة وقعت  
على ابنته حرمت عليه امرأته وان كانت الشهوة وقعت على التي تمنأها لا تحرم لان نظره  
في هذه الصورة الى فرج ابنته لم يكن من شهوة كذا في فتاوى قاضيان والذخيرة \* ثم لا فرق  
في ثبوت الحرمة بالمس بين كونه عامداً او ناسياً او مكرهاً او مضطراً كذا في فتح القدير \* وانما  
هكذا في معراج الدراية \* فلما يكثر وجهه ليجامعها فوصلت يده الى بنته منها ففرصها بشهوة وهي  
ممن تشتهى بطن انها ما حرمت عليه الا حرمة مؤبدة كذا في فتح القدير \* ولو لمس شعرها  
بشهوة ان مس ما اتصل براسها ثبت وان مس ما استرسل لا تثبت واطلق الناطقي اطلاقاً من غير  
هذا التفصيل كذا في الطهيرة \* وهكذا في وجيز الكردري والسراج الوهاج \* ولو لمس ظفرها  
بشهوة ثبت كذا في الخلاصة \* ثم المس انما يوجب حرمة المصاهرة اذا لم يكن بينهما  
نوب اما اذا كان بينهما نوب فان كان صفيقاً لا يجد الماس حرارة الممسوس لا تثبت حرمة المصاهرة  
وان انتشرت آله بذلك وان كان رقيقاً بحيث يصل حرارة الممسوس الى يده تثبت كذا في الذخيرة \*  
وكذا لو لمس اسفل الخف الا اذا كان منعزلاً لا يجد الماس القدم كذا في فتاوى قاضيان \* انما قبل الرجل المرأة  
وبينهما نوب فان كان يجد برد الثياب او برد الشفة فهو تنكيل ولمس كذا في المحيط \* والدوام على المس  
ليس بشرط ثبوت الحرمة حتى قيل اذا مد يده الى امرأة بشهوة فوقعت على انف ابنتها  
فازدادت شهوته حرمت عليه امرأته وان نزع من ساعته كذا في الذخيرة \* ويشترط  
ان تكون المرأة مشتبهة كذا في التبيين \* والفتوى على ان بنت تسع محل الشهوة لا مادونها كذا  
في معراج الدراية \* وقال الفقيه ابو الليث مادون تسع سنين لا تكون مستبهة وعليه الفتوى  
كذا في فتاوى قاضيان \* وحكي من الشيخ الامام ابي بكر رحمة الله عليه بقول ينبغي للمفتي

ان يفتي في السبع والثمان انها لا تحرم الا ان بالغ السائل انها غيلة ضخمة جسيمة فمح يفتي بالحرمة كذا في الذخيرة والمضمرات \* فلو جامع صغيرة لا تشتهى لاثبت الحرمة كذا في الصر الرائق \* ولو كبرت المرأة حتى خرجت عن حد المشتهى يوجب الحرمة لانها دخلت تحت الحرمة فلم تخرج بالكبر ولا كذلك الصغيرة كذا في التبيين \* وكذا يشترط الشهوة في الذكر حتى لو جامع ابن اربع سنين زوجة ابيه لا يثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتح القدير \* ووطئ الصبي الذي يجامع مثله بمنزلة وطئ البالغ في ذلك \* قالوا والصبي الذي يجامع مثله ان يجامع وبشتهي وتسمي النساء من مثله كذا في فتاوى قاضيخان \* والشهوة تعتبر عند المس والنظر حتى لو وجد اغير شهوة ثم اشتهى بعد الترك لا يتعلق به الحرمة \* وحد الشهوة في الرجل ان تنتشر آله وتزداد انتشاراً ان كانت منتشرة كذا في التبيين \* وهو الصحيح كذا في جواهر الاخلاقي \* وبه يفتي كذا في الخلاصة \* فمن انتشرت آله فطلب امرأته واولها من فحذي ابتها لا تحرم عليه امها ما لم تزد انتشاراً كذا في التبيين \* هذا الحد اذا كان شاباً قادراً على الجماع فان كان شيخاً او عيناً فحد الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتهاء ان لم يكن متحركاً قبل ذلك ويزداد الاشتهاء ان كان متحركاً كذا في المحيط \* وحد الشهوة في النساء والمجبوب هو الاشتهاء بالقلب والتلذذ به ان لم يكن وان كان فزاد كذا في شرح النقاية للشيخ ابي المكارم \* ووجود الشهوة من احدهما يكفي وشرطه ان لا ينزل حتى لو انزل عند المس والنظر لم يثبت به حرمة المصاهرة كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في الشمني شرح النقاية \* ولو مس فانزل لم يثبت به حرمة المصاهرة في الصحيح لانه تبين بالانزال انه غير دافع الى الوطئ كذا في الكافي \* ولو نظر الى دبر المرأة لا يثبت به حرمة المصاهرة كذا في فتاوى قاضيخان \* وكذا الوطئ في دبرها لا يثبت به الحرمة كذا في التبيين \* وهو الاصح كذا في المحيط \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاقي \* واذا جامع ميتة لا يثبت به الحرمة كذا في فتاوى قاضيخان \* وما يتصل بذلك مسائل لو اقر بحرمة المصاهرة يواخذ به ويفرق بينهما وكذلك اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح بان قال لامرأته كنت جامعك امك قبل نكاحك يواخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهر حتى يجيب المسمى من العقر والاصرار على هذا الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت

فالقاضي لا يصدق له ولكن فيما بينه وبين الله تعالى ان كان كاذباً فيما اقر لانحرم عليه امراته \*  
 وذكر محمد درج في كتاب النكاح اذا قال الرجل لامرأة هذه امني من الرضاة ثم اراد  
 ان يتزوجها بعد ذلك فقال اخطأت في ذلك فلان يتزوجها استسنا ووجه الفرق بينهما انه ههنا اخبر  
 من فعله والخطاء فيما هو فعله نادر فلا يصدق فيه واما في الرضاة ما اخبر عن فعل نفسه في زمن  
 يتذكر وهو انما سمع من غيره والخطاء فيه ليس بنادر كذا في التجنيس والمزيد \* واذا قبلها  
 ثم قال لم يكن من شهوة او لمسه او نظرا الى فرجها ثم قال لم يكن بشهوة فقد ذكر الصدر الشهيد درج  
 في التقبيل يفتي بثبوت الحرمة ما لم يتبين انه قبل بغير شهوة وفي المس والنظر الى الفرج لا يفتي  
 بالحرمة الا اذا تبين انه فعل بشهوة لان الاصل في التقبيل الشهوة بخلاف المس والنظر كذا  
 في المحيط \* هذا اذا كان المس على غير الفرج واما اذا كان على الفرج لا يصدق ايضا  
 كذا في الظهيرية \* وكان الشيخ الامام الاجل ظهير الدين المرغيناني يفتي بالحرمة  
 في القبلة في الغم والخدو الرأس وان كان على مقنعة وكان يقول لا يصدق في انه لم يكن بشهوة  
 وفي البقالي ويصدق اذا انكر الشهوة في المس الا ان يقوم كآلة منتشرة فبعانقتها كذا في المحيط \*  
 ولو اخذ ثديها وقال ما كان من شهوة لا يصدق لان الغالب خلافه وكذا الوركب معها  
 على دابة بخلاف ما اذا ركب على ظهرها وعبر بها الماء كذا في الوجيز للكردي \* وتقبل الشهادة  
 على الاقرار بالمس والتقبيل بشهوة كذا في جواهر الاخلاطي \* وهل تقبل الشهادة  
 على نفس اللبس والتقبيل بشهوة المختار انه تقبل واليه ذهب فخر الاسلام عليّ البزدوي كذا  
 في التجنيس والمزيد \* وهكذا ذكر محمد درج في نكاح الجامع لان الشهوة ما يوتى عليها في الجملة  
 اما يتحرك العضو من الذي يتحرك عضوة او بآثار اخر من لا يتحرك عضوة كذا في الذخيرة \*  
 وهو المعمول كذا في جواهر الاخلاطي \* سئل القاضي علي السفدي عن سكران باشارته وقبلها  
 وقصد ان يجامعها فقالت الابنة انا بئنك فتركها هل نحرم امها قال نعم كذا في التاتارخانية \*  
 قيل لرجل ما فعلت بامرأتك قال جامعها قال ثبت حرمة المصاهرة قيل ان كان السائل  
 والمستول هازلين قال لا يتفاوت ولا يصدق انه كذب كذا في المحيط \* رجل له جارية فقال قد  
 وطئها لا تحل لابنه وانكنت في غير ملكه فقال قد وطئتها لابنه ان يكذب بوطئها لان الظاهر يشهد له  
 ولو تسرى جارية ميراث ابيه يسهه ان يطأها حتى يعلم ان الاب وطئها كذا في محيط السرخسي \*



رجل تزوج امرأة على انها عذراء فلما اراد وقاعها وجدها قد افقت فقال لها من انتك  
فقال ابوك ان صدقها الزوج بانث منه ولا مهر لها وان كذبها فهي امرأة كذا في الظهيرة \*  
لو اذمت المرأة ان مس ابن الزوج اباها كان من شهوة لم تصدق والقول قول ابن الزوج  
كذا في السراج الوهاج \* رجل قبل امرأة ابيه بشهوة او قبل الاب امرأة ابنه بشهوة  
وهي مكروه وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالقول قول الزوج وان صدقه الزوج وقعت الفرة  
ويجب المهر على الزوج ويرجع بذلك على الذي فعل ان تعد الفاعل الفساد وان لم يتعد  
لا يرجع وفي الوطى لا يرجع وان تعد بالوطى الفساد لانه وجب الحد والمال مع الحد  
لا يجمع \* تزوج بامه رجل ثم ان الامة قبلت ابن زوجها قبل الدخول بها فادعى الزوج  
انها قبلته بشهوة وكذبه المولى فانها تبين من زوجها لاقرار الزوج انها قبلت بشهوة ويلزمه  
نصف المهر بتكذيب المولى اباء انها قبلته بشهوة ولا يقبل قول الامة في ذلك لو قالت  
قبلته بشهوة كذا في المحيط \* ولو اخذت ذكر الختن في الخصومة وقالت كان من غير شهوة  
صدقت كذا في خزائن الفتاوى \* ذكر محمد ربح في نكاح الاصل ان النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة  
والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشتهبه عليه او لم يشتهبه  
كذا في الذخيرة \* واذا فجر بامرأة ثم تاب يكون محرما لابنتها لانه حرم عليه نكاح ابنتها  
على التاييد وهذا دليل على ان المحرمية تثبت بالوطى الحرام وبما يثبت به حرمة المصاهرة  
كذا في فتاوى قاضيخان \* لا بأس بان يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه ابنتها وامها كذا  
في محيط السرخسي \* وفي الفتاوى الصغرى اذا الف ذكره في خرقه وجامعها كذلك  
ان كانت خرقه لا تمنع وصول الحرارة الى ذكره تحل المرأة على الزوج الاول وان كانت تمنع  
كالمنديل لا تحل كذا في الخلاصة \* القسم الثالث المحرمات بالرضاع \* كل من تحرم  
بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع على ما عرف في كتاب الرضاع كذا في محيط السرخسي \*  
القسم الرابع المحرمات بالجمع وهنوعان الجمع بين الاجنبيات \* والجمع بين ذوات الارحام  
اما الجمع بين الاجنبيات فانه لا يحل للرجل ان يجمع بين اكثر من اربع نسوة كذا في محيط السرخسي \*  
ولا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر مننتين كذا في البدائع \* المكاتب والمدبر وابن ام الولد  
في هذا كالعبد كذا في الكفاية \* ويجوز للحر ان ينسرى من الاماء ما شاء من العدد وان كثر

وليس للعبدان ينسرى وان اذن له مولا فيكذا في الحاوي \* والحران يتزوج اربعا من الحرائر  
والاماء كذا في الهداية \* وللعبدان يتزوج اثنتين حرتين كانتا او امتين كذا في البحر الرائق \* واذا  
تزوج الحر خمسا على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ولا يجوز نكاح الخامسة وان تزوج خمسا  
في عقدة فسد نكاح الكل وكذا العبد اذا تزوج ثلثا ولو تزوج الحر بي خمسا ثم اسلموا ان تزوجهن  
على التعاقب جاز نكاح الاربع الاول ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل وان تزوجهن جملة  
ففرق بينه وبين الكل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله واذا تزوج واحدة ثم اربعا  
جاز نكاح الواحدة لا غير كذا في فتاوى قاضيان \* رجل تزوج امرأة في عقدة وتبين في عقدة  
وثلثا في عقدة ولا يعلم اما الاول فصح نكاحها على كل حال وله المسمى واما الفرعان فالبيان  
الى الزوج حال حيوتها او موتها فعلا او قولاً فمن ظهر فسادها لامهر لها ولا ميراث كذا  
في التاتارخانية \* ولو تزوجت امرأة زوجين في عقد واحد فان كان لاحدهما ربع نسوة  
جاز نكاح الآخر كذا في محيط السرخسي \* واما الجمع بين ذوات الارحام فانه لا يجمع بين  
اختين بنكاح ولا بوطى بملك يمين سواء كانتا اختين من النسب او من الرضاع هكذا  
في السراج الوهاج \* والاصل ان كل امرأتين لو صورنا احديهما من ابي جانب ذكرنا  
لم يجز النكاح بينهما برضاع او نسب لم يجز الجمع بينهما هكذا في المحيط \* فلا يجوز الجمع بين امرأة  
ومعتها نسبا او رضاعا وخالئها كذلك ونحوها ويجوز بين امرأة وبنت زوجها فان المرأة  
لو فرضت ذكرنا حل له تلك البنت بخلاف العكس وكذا يجوز بين امرأة وجارتها اذ عدم  
حل النكاح على ذلك الفرض ليس لقراءة او رضاع كذا في شرح التكاية للشيخ ابي المكارم \*  
فان تزوج الاختين في عقدة واحدة يفرق بينهما لو بينه فان كان قبل الدخول فلا شيء لهما وان كان  
بعد الدخول يجب لكل واحدة منهما الاقل من مهر مثلها ومن المسمى كذا في المضمرات \*  
وان تزوجهما في عقدتين فنكاح الاخيرة فاسد ويجب عليه ان يعارفا وتعلم القاضي بذلك  
يفرق بينهما فان فارقتا قبل الدخول لا يثبت شيء من الاحكام وان فارقتا بعد الدخول فلها المهر  
ويجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل وعليها العدة وثبت النسب ويعتزل من امرأته  
حتى تنقضي مدة اختها كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدري ايتهما  
اسبق فانه يوم الزوج بالبيان فان بين فعلين ما بين وان لم يبين فانه لا ينحرى في ذلك ويفرق بينه

وبينهما كذا في شرح الطحاوي \* ولهما نصف المهر اذا كان مهرهما متساويين وهو مسمى في العقد وكان الطلاق قبل الدخول وان كانا مختلفين يقضي لكل واحدة منهما بربع مهرها وان لم يكن مسمى في العقد تجب متعة واحدة لهما بديل نصف المهر وان كانت الفرقة بعد الدخول يجب لكل واحدة المهر كاملاً كذا في التبيين \* قال ابو جعفر الهندواني معنى المسئلة اذا ادمت كلواحدة الواحدة ولا حجة لهما فيقضي بنصف المهر لهما اما اذا قالنا لا ندري اي العقد بين اول فلا يقضي بشي حتى تصطلحا كذا في غاية السروجي \* وصورة الاصطلاح هي ان تقول عند القاضي لنا عليه المهر وهذا الحق لا بعدونا فنصطلح على اخذ نصف المهر فيقضي القاضي كذا في النهاية \* واذا برهنت كلواحدة على السبق فعليه نصف المهر بينهما بالاتفاق في رواية كتاب الكاح وهو ظاهر الرواية كذا في الكافي \* وكل هذه الاحكام المذكورة بين الاختين ثابتة بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم كذا في فتح القدير \* وان اراد ان يتزوج احد بهما بعد التفريق فله ذلك ان كان التفريق قبل الدخول وان كان بعد الدخول فليس له ذلك حتى تنقضي مدتهما وان انقضت مدة احد بهما دون الاخرى فله ان يتزوج المعتدة دون الاخرى مالم تنقض مدتها وان دخل باحد بهما فله ان يتزوجها دون الاخرى مالم ينقض مدتها وان انقضت مدتها جاز له ان يتزوج بايتهما شاء كذا في التبيين \* ولا يجوز الجمع بين الاختين استمتاعاً كما لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً واذا ملك اختين كل له ان يستمتع بايتهما شاء فاذا استمتع باحد بهما فليس له ان يستمتع بالاخرى بعد ذلك وكذلك لو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى اختها كان له ان يطأ الاولى وليس له ان يطأ الاخرى بعد ذلك مالم يحرم الاولى على نفسه ونحرمة اياها اما بالتزويج من رجل او بالاخراج عن ملكه اما باعتاق او هبة او بيع او صدقة او كتابة كذا في شرح الطحاوي \* واعتاق البعض كاعتاق الكل وكذا تملك البعض كتمليك الكل كذا في التبيين \* ولو فال هي علي حرام لا بعل له الاخرى كالحيض والنفس والاحرام والصيام كذا في غاية السروجي \* وان وطئهما ليس له ان يطأ واحدة منهما حتى يحرم فرج الاخرى بما قلنا \* وان باع واحدة منهما او زوج او وهب ثم ردت اليه المبيعة بيعت او رجعت في الهبة او طلق المنكحة زوجها وانقضت عدتها لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى على نفسه كذا في فتاوى فاضلخان \* ولو تزوج جارية فلم يطأها حتى اشترى اختها فليس له ان يستمتع بالمشتراة

لان الفراش يثبت لها بنفس النكاح فلو وطئ التي اشتراها كان جامعاً بينهما في الفراش كذا  
 في شرح الطحاوي \* فان تزوج اخت امة له قد وطئها صح النكاح واذا جاز لا يباح الا امة وان كان  
 لم يباح المنكوحة ولا يباح المنكوحة الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب فح  
 يباح المنكوحة ويباح المنكوحة ان لم يكن وطئ المملوكة كذا في الهداية \* ولو تزوج اخت  
 امته نكاحاً فاسد لم تحرم عليه امته الموطوءة الا اذا دخل بالمنكوحة فح تحرم الموطوءة هكذا  
 في البحر الرائق \* اختان قالت كلوا واحدة منهما لرجل واحد قد زوجت نفسي منك بكذا  
 وخرج الكلامان منهما ما قبل الزوج نكاح احدتهما فهو جائز ولو بدأ الزوج فقال قد زوجتكما  
 كلوا واحدة منكما بالف درهم فقالت احدتهما رضيت وابت الاخرى ان ترضى فنكاحهما باطل  
 كذا في الذخيرة \* قال محمد ربح في الجامع رجل وكل رجلان بزوجه امرأة وكل رجل آخر  
 بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة بغير امرها واما اختان من الرضاة وخرج الكلامان  
 معاً فباطلان وكذلك لو كان احد النكاحين برضا المرأة او كان كلاهما برضاها كذا في المحيط \*  
 قال محمد ربح رجلان لم يوكلا بنكاح وكانا فضولين زوجا رجلا اختين في عقدتين متترتين  
 برضا الاختين وخطب من كل واحدة منهما خاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج  
 واجاز نكاح احدتهما جاز ولو انهما زوجاه في عقدة بان قال كل واحد منهما زوجت فلانة وفلانة  
 وخطب منهما رجلان لا يجوز شي من ذلك كذا في الذخيرة \* تزوج اختين واحدهما  
 معتدة الفير او منكوحة يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي \* ولا يجوز ان يتزوج اخت  
 معتدة سواء كانت العدة من طلاق رجعي او بائن او نكاح او من نكاح فاسد او من شبهة وكما  
 لا يجوز ان يتزوج اختها في عدتها كذا لا يجوز ان يتزوج احد من ذوات المحارم التي  
 لا يجوز الجمع بينهما وكذا لا يحل ان يتزوج اربعاً سواها هكذا في الكافي \* ولو اعتق ام ولد  
 لم يحل له تزوج اختها حتى تنقضي عدتها ويحل اربع سواها عنده وعند ما تحل الاخت ايضاً  
 كذا في فتح القدير \* فان قال الزوج اخبرني ان عدتها قد انقضت فان كان ذلك في مدة  
 لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها ان اخبرني الا ان تفسره بما هو محتمل من اسقاط سقط  
 مستبين الخلق او نحوه وان كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة ان صدقته او كانت ساكنة وغائبة  
 فله ان يتزوج اخرى او اختها ان شاء ذلك وكذلك ان كذبت في قول علماً كذا في المبسوط \*

وبجوز لزواج المولدة اذ الحقت بدار الحرب تزوج اختها قبل انقضاء عدتها كما اذا ماتت فان  
 عادت مسلمة فاما بعد تزوج الاخت او قبله ففي الاول لا يفسد نكاح الاخت لعدم مودعة  
 وفي الثاني كذلك عند ابي حنيفة رح لان المدة بعد سقوطها لا تعود بلاسبب جديد وعندهما ليس  
 للمتزوج الاخت وعودها مسلمة يصير خراً لحاقها كالغيبه الا يرى انه يعاد اليها مالها وتعود معتدة  
 كذلك في فتح القدير \* ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما ممة للحرى ولا بين امرأتين كل منهما  
 خالة للآخرى وصورة ذلك ان يتزوج كل من رجلين ام الآخر يولد لها بنتا فيكون كل واحدة من البنين  
 ممة للآخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر او ولدها كانت بنت كل واحد منهما خالة  
 للآخرى كذلك في الهداية \* رجل تزوج المضمومة الى محرمة وصورة ان يتزوج امرأتين  
 احداهما لا يحل له نكاحها بان كانت محرمة له او ذات زوج او وثبة والآخرى يحل له  
 نكاحها صح نكاح من تحل وبطل نكاح الآخرى والمسمى كله للتي جاز نكاحها وهذا  
 عند ابي حنيفة رح كذلك في التبيين \* ولودخل بالتي لا تحل فالمذكور في الاصل ان لها  
 مهر المثل بالغاً ما بلغ والمسمى كله للمحكمة قال في المبسوط وهو الاصح على قول ابي حنيفة رح  
 هكذا في فتح القدير \* القسم الخامس الاماء المنكوحة على الحرية ومعها لا يجوز نكاح الامه  
 على الحرية ولا معها كذا في محيط السرخسي \* وكذا المدبرة وام الولد كذا في فتح القدير \*  
 ولوجمع بين الامه والحرى في عقد واحد صح نكاح الحرية وبطل نكاح الامه وهذا اذا كان يصح  
 نكاح الحرية وحدها فان لم يصح فمضتها الى الامه لا يوجب بطلان نكاح الامه كذا في الخلاصة \*  
 ولو نكح الامه ثم الحرية صح نكاحهما كذا في فتاوى قاضيان \* فان تزوج امه على حرى في عدة  
 من طلاق بائن او ثلث لم يجز عند ابي حنيفة رح وعندهما يجوز وان كانت معتدة من طلاق  
 رجعي لم يجز بالاتفاق كذا في الكافي \* ولو تزوج امه وحرى في عدة عن نكاح فاسد  
 او من وطئ بشبهة ذكر الحسن انه على الخلاف بينه وبينهما وغيره قال بجوز نكاح الامه  
 ههنا بالاتفاق وهو الاظهر والاشبه \* واذا تزوج الرجل حرى في عدة امه من طلاق رجعي ثم راجع الامه  
 جاز هكذا في الذخيرة \* بعد تزوج حرى ودخل بها بغير اذن مولاه ثم تزوج امه بغير اذن مولاه  
 فاجاز المولى نكاحهما بجوز نكاح الحرية دون الامه كذا في محيط السرخسي في فصل  
 نكاح العبد والاماء \* ولو تزوج امه بغير اذن مولاه ولم يدخل بها ثم تزوج حرى ثم اجاز المولى

لم يجز \* ولتزوج ابنتها وهي حرة قبل الاجازة جاز كذا في محيط السرخسي \* رجل له بنت كبيرة وامه كبيرة فقال الرجل قدزوجنيكهماكلواحدة منهما بكذا فقبل الزوج نكاح الامة كان باطلاً فان قبل بعد ذلك نكاح الحرة جاز كذا في المحيط \* ويجوز تزوج الامة مسلمة كانت او كتائية وان قدر على حرة كذا في الكافي \* وبكره نكاح الامة مع طول الحرة هكذا في البدائع \* ولتزوج اربعاً من الامة وخساً من الحر ائري مقدّم نكاح الامة كذا في محيط السرخسي \* القسم السادس المحرمات التي يتعلق بها حق الغير لا يجوز للرجل ان يتزوج زوجة غيره وكذلك المعتدة كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت العدة عن طلاق او وفاة او دخول في نكاح فاسد او شبهة نكاح كذا في البدائع \* ولتزوج بمنكوحة الغير وهو لا يعلم انها منكوحة الغير موطنها تجب العدة وان كان يعلم انها منكوحة الغير لا تجب حتى لا يحرم على الزوج وطئها كذا في فتاوى فاضلن \* ويجوز لصاحب العدة ان يتزوجها كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا لم يكن هناك مانع آخر سوى العدة كذا في البدائع \* وقال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يجوز ان يتزوج امرأة حامل من الزنا ولا يبطأها حتى تضع وقال ابو يوسف رخص لا يصح والفتوى على قولهما كذا في المحيط \* وكما لا يباح وطئها لا يباح دواصيه كذا في فتح القدير \* وفي مجموع النوازل اذا تزوج امرأة قد زنى هو بها وظهر بها حمل فالتكاح جائز عند الكل وله ان يبطأها عند الكل وتستحق النفقة عند الكل كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استبان خلقه فان جاءت به لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت به لاثقل من ذلك لم يجز لان خلقه لا يستبين الا في مائة وعشرين يوماً كذا في الظهيرية \* وحبلان ثابت النسب لا يجوز نكاحهما اجماعاً ومن ابني حنيفة رخص ان كان الحمل من حربي كالمهاجرة والمسيبة يجوز التكاح ولا يبطأها حتى تضع حملها رواها ابو يوسف رخص عنه واعتمدها الطحاوي والمنع رواية محمد رخص واعتمدها الكرخي وهو الاصح المتعمد عليه هكذا في التبيين \* رجل زوج ام ولده وهي حامل منه فالتكاح باطل وان لم يكن حاملاً صح نكاحها كذا في شرح الجامع الصغير لفاضلن \* ومن وطئ جاريته ثم زوجها جاز النكاح الا ان عليه ان يستبرئها صيانة لمائه كذا في الهداية \* وهذا الاستبراء على المولى بطريق الاستحباب دون الحتم هكذا في شرح الهداية \* واذا جاز التكاح فللزوجة ان يبطأها قبل الاستبراء

عند أبي حنيفة وأبي يوسف رخ وقال محمد رخ لا حب له ان يطأها حتى يستبرئها كذا في الهداية \*  
وقال الفقيه أبو الليث قول محمد رخ اقرب الى الاحتياط وبه تأخذ كذا في النهاية \* وهذا الخلاف  
فيما اذا زوجها المولى قبل ان يستبرئها فلو استبرأها قبل ان يزوجهما جاز وطى الزوج  
بلا استبراء اتفاقا كذا في فتح القدير \* واذا رأى أى امرأة تزني فترجها حل وطئها قبل ان يستبرئها  
عندهما وقال محمد رخ لا حب له ان يطأها ما لم يستبرئها كذا في الهداية \* الاب اذا تزوج  
بجارية ابنة يجوز عندنا كذا في التاتارخانية \* ويجوز نكاح المسبية لغير السابي اذا سببت وحدها  
دون زوجها واخرجت الى دار الاسلام بالاجماع ولا عدة عليها وكذلك المهاجرة يجوز نكاحها  
ولا عدة عليها في قول أبي حنيفة رخ \* وقال أبو يوسف ومحمد رخ عليها المدة ولا يجوز نكاحها  
ولا خلاف في انه لا يحل وطئها قبل الاستبراء بمحضة كذا في البدائع \* القسم السابع المحرمات بالشرك  
لا يجوز نكاح المجوسيات ولا الوثنيات وسواء في ذلك الحرائر منهن والاماء كذا في السراج الوهاج \*  
وبدخل في عبدة الاوثان عبدة الشمس والنجوم والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة  
والباطنية والاباحية وكل مذهب يكفر به معتدة كذا في فتح القدير \* ولا يطأ المشرك والمجوسية  
بملك اليمين ويجوز للمسلم نكاح الكتائية الحرية والذمية حرة كانت او امه كذا في محيط السرخسي \*  
والاولى ان لا يفعل ولا يؤكل ذبيحتهم الا للضرورة كذا في فتح القدير \* ثم اذا تزوج المسلم الكتائية  
فله منها من الخروج الى البيعة والكنيسة كذا في السراج الوهاج \* ومن اخذ الخمر في منزله  
كذا في النهر الفائق \* ولا يجبرها على الغسل من دم الحيض والنفاس والجنابة كذا  
في السراج الوهاج \* واذا تزوج المسلم كتائية حربية في دار الحرب جاز وبكرة فان خرج بها  
الى دار الاسلام بقيا على النكاح كذا في فتاوى قاضي خان \* وان خرج وتركها في دار الحرب  
وقعت الفرقة بتباين الدارين كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* والمبعض اذا تزوج مبينة  
بشهود وولي ثم اسلما جميعا وتركا ما كانا يعتقدانه من التفاق في باطنهما وكن الزوج خلاها  
ولم يكن دخل بها ثم ان المرأة تزوجت بزواج آخر بعد اسلامها قبل ان يقع الفرقة بينها  
وبين زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رخ انكانا يظهران الاسلام  
ويعتقدان الكفر كان نكاحهما جائزا ولا يجوز نكاح المرأة مع الزوج الثاني وانكانا يظهران الكفر  
واحدهما كانا بمنزلة المرتدين لم يصح نكاحهما وبصح نكاح المرأة مع الثاني كذا

في فتاوى فاضلي خان \* وكل من يعتقد ديناً سماوياً وله كتاب منزل كصحف ابراهيم عليه السلام  
وشيث وزبور اؤد عليه السلام فهو من اهل الكتاب فيجوز منا كتحتهم واكل ذبائهم كذا  
في التبيين \* واما الصابئات فيجوز للمسلم عند انبي حنيفة رح ويكره ولا يجوز عندهما وكذلك  
ذبائهم وهذا الاختلاف بناء على انه وقع عند انبي حنيفة رحمه الله انهم قوم من النصارى  
يقرون الزبور ويعظمون بعض الكواكب كعظيمنا القبله وهما جعلتا عظيمهم لبعض الكواكب  
عبادة منهم لها فكانوا عبدة الاوثان كذا في الكافي \* وهكذا في اكثر شروح الهداية \* ومن كان  
احدا بويه كتابيا والآخر مجوسيا كان حكمه حكم اهل الكتاب كذا في البدائع \* ولو تزوج المسلم  
كناية فتمسجت حرمت عليه وانفسخ نكاحها وان تزوج يهودية فتصرت اونصرانية فهودت  
لا يفسد نكاحها ولو تصابأت فعند انبي حنيفة رح لا يفسد وعندهما يفسد كذا في الجوهر النيرة \*  
قال الخجندى والاصل في هذا ان احد الزوجين اذا صار الى حال لو استأنف العقد لا يجوز  
فالجائز يطل ثم اذا فسد النكاح بالتجسس ان كان من قبلها فانه يحصل التقريق ولا شيء لها من الصداق  
ولا منعة ان كان قبل الدخول بها وان جاء من قبله ان كان قبل الدخول فلها نصف الصداق  
ان كان مسمى وان لم يكن مسمى فتجب المنعة وان كان بعد الدخول يجب جميع المهر كذا  
في السراج الوهاج \* ولا يجوز للمرتدان يتزوج مرتدة ولا مسلمة ولا كافرة اصلية وكذلك  
لا يجوز نكاح المرتدة مع احد كذا في المبسوط \* ولا يجوز تزوج المسلمة من مشرك ولا كتابي  
كذا في السراج الوهاج \* وتحل الوثنية والمجوسية لكل كافر الا للمرتد هكذا في فتاوى فاضلي خان \*  
وجوز نكاح اهل الذمة بعضهم ببعض وان اختلفت شرائعهم كذا في البدائع \* ويجوز  
نكاح الكناينة على المسلمة والمسلمة على الكناينة وهما في التقسيم سواء لانسوائهما في محليتهما نكاح كذا  
في شرح الجامع الصغير لفاضلي خان \* القسم الثامن المحرمات بالملك لا يجوز للمرأة  
ان تتزوج عبدا ولا العبد المشترك بينها وبين غيرها واذا اعترض ملك اليمين على النكاح  
يطل النكاح بان ملك احد الزوجين صاحبه او شقصا منه كذا في البدائع \* اذا تزوج الرجل  
امته او مكاتبته او مدبرته او ام ولده او امه يملك بعضها لم يكن ذلك نكاحا كذا  
في فتاوى فاضلي خان \* وكذا لا يجوز النكاح بجارة له فيها حق ملك كجارة من اكساب مكاتبه  
واكساب عبده المأذون والمأذون كذا في محبط السرخسي \* قالوا في هذا الزمان الاولين



ان يتزوج جارية نفسه حتى لو كانت حرة كان الوطى حلالا بحكم النكاح كذا في السراجية \*  
المأفون والمذموم اذا اشترى ما يسكر ويحتمل لا يبطل النكاح وكذا المكاتب اذا اشترى منكوحته  
لا يفسد النكاح ولو اشترى المكاتب امة فتروجها لا يصح كذا في فتاوى قاضيخان \* واما المعتق  
بعينه فعند ابي حنيفة ر. ح هو في حكم المكاتب فاذا اشترى زوجته لا يفسد نكاحها وعلى قولهما  
هو حر عليه دين يفسد كذا في السراج الوهاج \* ولو اشترى الحر امرأة بشرط الخبر لا يبطل نكاحه  
في قول ابي حنيفة ر. ح \* والمكاتب اذا تزوج مولاته لا يصح فان وطئها كان عليه العقر وكذا الرجل  
اذا نكح مكاتبه لا يصح فان وطئها كان عليه العقر ولو اعتق المكاتب بعد ما تزوج مولاته  
لا يقلب النكاح جائزا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج المكاتب او العبد بنت مولاه  
بأنه جاز النكاح فان مات المولى فسد نكاح العبد فاما نكاح المكاتب لا يفسد بموت المولى  
عندنا كذا في المبسوط \* وبعد ذلك ان اعتق المكاتب بقرار النكاح وان عجز ورد في الرق  
يبطل نكاح البنت ويستقط كل المهر ان كان قبل الدخول وان كان بعد الدخول فبقدر حصنها  
من رقة الزوج يسقط المهر ويقيم حصه غيرها من الورقة ولو تزوج المكاتب ابنة المولى  
بعد موت المولى لا ينعقد كذا في فتاوى قاضيخان \* القسم التاسع المحرمات بالطلاق  
لا يحل للرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلاثا قبل اصابته الزوج الثاني ولا امة طلقهانتين وكما  
لا يجوز له نكاحها لا يحل له وطئها بملك اليمين كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو تزوج امة  
ثم طلقهانتين ثم اشترىها واعتمها لا يحل له ان يتزوجها حتى يتزوج غيره وطأها ويطلقها وينقضي  
عدنها كذا في السراج الوهاج \* ومما يتصل بذلك مسائل نكاح المتعة باطل لا يفيد الحمل  
ولا يقع عليها طلاق ولا ايلاء ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه كذا في فتاوى قاضيخان  
في الفاظ النكاح \* وهو ان يقول لامرأة خالية من الموانع اتمتع بك كذا مدة عشرة ايام مثلا  
او يقول اياما او معيني نفسك اياما او عشرة ايام اولم يذكر اياما بكذا من المال كذا  
في فتح القدير \* والنكاح الموقت باطل كذا في الهداية \* ولا فرق بين طول المدة وقصرها  
على الاصح ولا بين المدة المعلومه والجهولة كذا في النهر الفائق \* قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة الحلواني وكثير من مشائخنا فالواذا اسميا ما يعلم يقينا انهما لا يعيشان اليه كافي سنة  
ينعقد ويبطل الشرط كما لو تزوجها الى قيام الساعة او خروج الدجال او نزول عيسى عم وهكذا

روى الحسن من ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* ولو تزوجها مطلقا في بيته ان يقعد معها مدة  
 فواها فالنكاح صحيح كذا في التبيين \* ولو تزوجها على ان يطلق بعد شهر فانه جائز كذا في البحر الرائق \*  
 ولا بأس بتزوج الهاربات وهوان يتزوجها على ان يقعد معها ان رادون الليل كذا في التبيين \*  
 ويجوز للمحرّم والمحرمة ان يتزوجا في حال الاحرام وكذا تزويج الولي المحرم وليته \* ومن ادعت  
 عليه امرأة نكاحا واقامت بيته فجعلها القاضي امرأته ولم يكن تزوجها وسعها المقام معه وان  
 ندعه بجامعها وهذا عند ابي حنيفة رح وهو قول ابي يوسف رح وأولاً وفي قوله الآخر وهو قول  
 محمد رح لا يسه ان يطأها كذا في الهداية \* ثم يجعل قضاء القاضي انشاء ولهذا يشترط  
 ان تكون المرأة محلا لانشاء حتى لو كانت ذات زوج او في عدة غيره او مطلقة منه ثلاثا  
 لا ينفذ قضاؤه ويشترط حضور الشهود عند القضاء في قول العامة هكذا في التبيين \* وكذا  
 لو ادعى عليها النكاح فحكمه كذلك وكذلك لو قضى بالطلاق بشهادة الزور مع علمها  
 حل لها التزوج بآخر بعد العدة وحل للشاهد تزوجها وحرمت على الاول وعند ابي يوسف رح  
 لا يحل للاول ولا للثاني وعند محمد رح يحل للاول ما لم يدخل بها الثاني فاذا دخل بها حرمت  
 عليه لوجوب العدة واما الثاني فلا يحل له ابد كذا في البحر الرائق \* ادعى رجل على امرأة  
 نكاحا فجددت فصالحها على مائة على ان تقر بذلك فاقرت فهذا المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة  
 انشاء النكاح فان كان بمحض من الشهود صح النكاح وسعها المقام مع زوجها فيما بينها وبين زوجها  
 والا لا ينفذ النكاح ولا يسه المقام مع زوجها هو الصحيح كذا في المحيط \*

الباب الرابع في الاولياء \* ثبت الولاية باسباب اربعة بالقرابة والولاء والامانة والملك  
 كذا في البحر الرائق \* واقرب الاولياء الى المرأة الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب  
 ثم الجد ابوالاب وان علا كذا في المحيط \* فاذا كان للمجنونة اب وابن او جد وابن فالولاية  
 للابن عندهما وعند محمد رح للاب كذا في السراج النواج \* والا فضل ان يأمر الاب الابن  
 بالنكاح حتى يجوز بخلاف كذا في شرح الطحاوي \* ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب  
 ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وان سفلوا ثم العم لاب وام ثم العم لاب  
 ثم ابن العم لاب وام ثم ابن العم لاب وان سفلوا ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب  
 ثم بنوهما على هذا الترتيب ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم بنوهما على هذا الترتيب

ثم رجل هو بعد العصباء الى المرأة وهو ابن عم بعد كذا في التارخانية \* وكل هؤلاء لهم ولاية الاجبار على البنات والذكور في حال صغرهما وحال كبرهما اذا اجأ كذا في البحر الرائق \* ثم مولى العنافة يستوي فيه الذكور والانثى ثم عصبة المولى كذا في التبيين \* وعند عدم العصبة كل قريب يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام يملك تزويجهما في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح وقال محمد رح لولاية لذوى الارحام وقول ابي يوسف رح مضطرب ولا قرب عند ابي حنيفة رح الام ثم البنات ثم بنت الابن ثم بنت البنات ثم بنت الابن ثم بنت بنت بنت البنات ثم الاخت لاب وام ثم الاخت لاب ثم الاخ والاخت لام ثم اولادهم هكذا في فتاوى فاضيلان \* وبعد اولاد الاخوات العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنت الاعمام ثم بنت العمات والجدة الفاسداولى من الاخت عند ابي حنيفة رح كذا في فتح القدير \* ثم مولى المولاة ثم السلطان ثم القاضي ومن نصبه القاضي كذا في المحيط \* القاضي انما يملك انكاح من يحتاج الى الولي اذا كان ذلك في عهده ومشورة وان لم يكن ذلك في عهده لم يكن ولياً فان زوجها القاضي ولم يأذن السلطان له بذلك ثم اذن له بذلك فجاز القاضي ذلك النكاح جازاً استحساناً كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* القاضي اذا زوج صغيرة من نفسه فهو نكاح بغير ولي لانه رعية في حق نفسه وانما الحق للذي هو فوته وهو الوالي وهو في حق نفسه ايضا رعية وكذلك الخليفة في حق نفسه رعية كذا في المحيط \* ويجوز لابن العم ان يزوج ابنة عمه من نفسه كذا في الحاوي \* والقاضي اذا زوج الصغيرة من ابنة لا يجوز بخلاف سائر الاولياء كذا في التبيين والمزيد \* الوصي لولاية له في انكاح الصغير والصغيرة سواء اوصى اليه الاب او لم يوص الا اذا كان الوصي وليهما فتح يملك الانكاح بحكم الولاية لا بحكم الوصاية كذا في المحيط \* ولو كان الصغير والصغيرة في حجر رجل يعولهما كالمعتق ونحوه فانه لا يملك تزويجهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا ولاية للمملوك على احد ولا للمكاتب على ولده كذا في محيط السرخسي \* ولا ولاية لصغير ولا مجنون ولا كافر على مسلم ومسلمة كذا في الحاوي \* ولا لمسلم على كافر وكافرة كذا في المضمرات \* قالوا وينبغي ان يقال الا ان يكون المسلم سيداً كافراً او سلطاناً كذا في البحر الرائق \* والكافر ولاية على مثله كذا في التبيين \* ولا ولاية للمرتد على احد لا على مسلم

ولا على كافر ولا على مرتد مثله كذا في البدائع \* والفسق لا يمنع الولاية كذا في فتاوى فاضلخان \*  
واذا جن الولي جنونا مطبقا يزول ولايته وان كان بجن ويفيق لا يزول ولايته وينفذ تصرفاته  
في حالة الافاقة كذا في الذخيرة \* وقد رآنا امام الاطباق في رواية بشهر وبه يفتى كذا  
في الوجيز للكردي \* وهكذا في البحر الرائق \* واذا بلغ الابن معنوها ومجنونا بقي  
ولاية الاب عليه في ماله ونفسه كذا في فتاوى فاضلخان \* وفي فتاوى ابي الليث رجل زوج  
ابنه الكبير امرأة فلم يجر حتى جن جنونا مطبقا فاجاز الاب ذلك النكاح بجوز وذكر الفقيه ابو بكر  
في غير هذه الصورة خلافا فقال الابن اذا بلغ عاقلان من اوصته ضل عن قول ابي يوسف رح لا يعود  
ولاية الاب فيا ساحتى لو تصرف في ماله وزوجه امرأة لا يجوز بل يعود الولاية الى القاضي وعلى  
قول محمد رح يعود الولاية الى الاب استحسانا قال الفقيه ابو بكر المبداني يعود ولاية الاب  
عند علمنا التلذذ كذا في الذخيرة \* والاب اذا جن اوصته لا يثبت للابن الولاية في حق التزويج ثبت  
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في الوجيز للكردي \* وهو الصحيح هكذا في الغاية \*  
واذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان مستويان كالاخوين والعيمين فايهما زوج جاز عندنا كذا  
في فتاوى فاضلخان \* سواء اجاز الآخر أو فسخ بخلاف الجارية بين الاثنين زوجها احدهما  
لا يجوز الا باجازه الآخر قال في الفتاوى والجارية بين الاثنين اذا جاءت بولد فادماه  
حتى ثبت النسب من كل واحد منهما يتقرن كل واحد منهما بالتزويج كذا في السراج الوهاج \* وان  
زوجها على التعاقب جاز الاول دون الثاني وان زوجها كل واحد منهما من رجل آخر  
فوقعا معا ولا يعلم ايهما اول بطل العقدان كذا في فتاوى فاضلخان \* وان زوج الصغير  
او الصغيرة ابعد الاولياء فان كان الاقرب حاضرا وعمن اهل الولاية توقف نكاح لا يعود  
عليه اجازته وان لم يكن من اهل الولاية بان كان صغيرا او كان كبيرا مجنونا جاز وان كان الاقرب غائبا  
غيبة منقطعة جاز نكاح الا بعد كذا في المحيط \* والامة اذا غاب مولاه ليس للاقرب التزويج  
كذا في انسراج الوهاج \* ثم قدر الغيبة بمسافة القصر وهو اختيار اكثر المتأخرين وعليه الفتوى \*  
وقال شمس الائمة السرخسي ومحمد بن الفضل الاصم انه مقدور بفوات الكفو الحاضر الخاضع  
الى استطلاع ربه وهذا حسن كذا في التبيين \* وعليه الفتوى كذا في جواهر الاخلاص \*  
حتى لو كان مختفيا في البلدة لا يوقف عليه يكون غيبة منقطعة كذا في شرح مجمع البحرين \*

ولوزجها الابد حال قيام الاقرب حتى توفى على اجازة الاقرب ثم غاب الاقرب وتحولت الولاية الى الابد لا يجوز ذلك النكاح الذي باشره الابد الابا اجازة منه بعد تحول الولاية اليه كذا في الظهيرية \* واحتلف مشائخنا في ولاية الاقرب انها تنزل بالغبية ام بقيت قال بعضهم انها باقية الا انه حدث للابد ولاية بغبية الاقرب فتصير كان لها وليين فستويين في الدرجة كالآخرين والعين وقال بعضهم يزول ولايته وتنقل الى الابد وهو الاصح كذا في البدائع \* فلوزجها حيث هو لا رواية فيه وينبغي ان لا يجوز لا تقطاع ولايته كذا في محيط السرخسي \* وان زوجه الاقرب حيث هو اختلفوا فيه والظاهر هو الجواز كذا في فتاوى فاضلخان والظهيرية \* فان وقع عقد الاقرب والابد عافلا يجوز كلاهما وكذلك اذا كان لا يدري السابق من اللاحق كذا في شرح الطحاوي \* وبطل ولاية الابد بمجي الاقرب لا ما قلده لانه حصل بولاية تامة كذا في التبيين \* واجمعوا ان الاقرب اذا فضل ينتقل الولاية الى الابد كذا في الخلاصة \* غاب الولي او عضل او كان الاب والجدة فاسفا فللقاضي ان يزوجهما من كفوكذا في الوجيز للكردي \* لولي الصغير والصغيرة ان ينكهما وان لم يرضيا بذلك كذا في البرجندي \* سواء كانت بكرا او ثيبا كذا في العيني شرح الكنز \* المعتبه والمعتوهة والمجنون والمجنونة كالصغير والصغيرة فللولي انكاهما اذا كان الجنون مطبقا كذا في البهر الفائق \* واذا زوج غير الاب والجدة الصغيرة فلا حياط ان يعقد مرتين مرة بمهر مسمى ومرة بغير مهر مسمى لامر من احدهما انه لو كان في التسمية نقصان لا يصح النكاح الاول ويصح الثاني بمهر المثل والثاني ان الزوج لو كان حلف بطلاق امرأة يتزوجها بلفظ ان اتزوج او بلفظ كل امرأة اتزوجها ينقذ الثاني بمهر المثل وتحل وان كان ابا او جد فكذا عند ابي يوسف ومحمد رح وعند ابي حنيفة رح للوجه الثاني كذا في التجنيس والمزيد \* فان زوجهما الاب والجدة فلا خيار لهما بعد بلوفهما وان زوجهما غير الاب والجدة فلكل واحد منهما الخيار اذا بلغ ان شاء اقام على النكاح وان شاء فسخ وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رح وبشرط فيه القضاء بخلاف خيار العتق كذا في الهداية \* فان اختار الصغير او الصغيرة الفرقة بعد البلوغ فلم يفرق القاضي بينهما حتى مات احدهما توارثا وتحل للزوج ان يطأها مالم يفرق القاضي بينهما كذا في المبسوط \* وان زوج القاضي او الامام ثبت الخيار

هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي \* سئل القاضي بديع الدين عن صغيرة زوجت نفسها من كفو ولا ولي لها ولا قاضي في ذلك الموضع قال يعتقد ويتوقف على اجازتها بعد بلوغها كذا في التاتارخانية \* واذا ازوجت الصغيرة نفسها فاجاز الاخ الولي جازولها الخيار اذا بلغت كذا في محيط المرخسي \* ويطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكرًا ولا يمتد الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بلغت وهي بكر يطل الخيار وان كانت نيبًا في الاصل او كانت بكرًا الا ان الزوج قد بنى بها ثم بلغت عند الزوج لا يطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها من المجلس وانما يطل خيارها اذا رضيت بالنكاح صريحًا او يوجد منها فعل يستدل به على الرضا كالندكين من الجماع او طلب النفقة او ما اشبه ذلك اما لو اكلت طعامه او خدته كما كانت فهي على خيارها اذا علمت بالعقد ساعة ما بلغت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بلغت كان لها الخيار اذا علمت واذا بلغت وسألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود بطل خيار البلوغ كذا في المحيط \* ولو اجتمع لها حقان الشفعة وخيار البلوغ تقول اطلب الحقين ثم تبدأ في التفسير باختيار النفس كذا في السراج الوهاج \* ولا يطل خيار الغلام ما لم يقل رضيت او يجعي منه ما يعلم انه رضا ولا يطل بالقيام في حق الغلام وانما يطل بالرضا هكذا في الهداية \* واذا ادركت بالحيض لا بأس بان تختار نفسها مع رؤية الدم وان رأت الدم في الليل تقول مسخت الكاح ونشهد اذا أصبحت وتقول انما رأيت الدم الآن لانها لا تصدق ان تقول رأيت الدم في الليل ومسخت ذكره في مجموع التويزل قل رض وان كان هذا كذا بالكن الكذب في بعض المواضع مباح كذا في الخلاصة \* قال هشام سألت محمداً عن الصغيرة التي زوجها معها اذا حاضت فقالت الحمد لله قد اخترت فهي على خيارها فان بعثت خاد مهالجن حاضت تدعو الشهود لتشهد هم فلم تندر على الشهود وهي في موضع منقطع من الناس فمكنت اياما لا تقدر على الشهود قال الزمها النكاح ولم يجعل هذا عدرا كذا في المحيط \* ابن سماعه عن محمد بن ح اذا اختارت نفسها واشهدت على ذلك ولم تقدم الى القاضي شهرين فهي على خيارها ما لم تمكنه من نفسها كذا في الذخيرة \* ووقع الاختلاف في خيار البلوغ فقالت المرأة اخترت نفسي ورددت النكاح كما بلغت وقال الزوج لا يسكت وسقط خيارك فانقول قول الزوج كذا في المحيط \* الصغير والصغيرة المرفودان اذا روجهما المولى

ثم اعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لان خيار العتق يفني عنه حتى لو امتق امته الصغيرة  
اولاً ثم زوجها ثم بلغت فان لها خيار البلوغ كما ذكره الاسيحي كذا في البحر الرائق \* اريد مسلم  
ولحق بدار الحرب وخلف امرأته وابنته الصغيرة في دار الاسلام وزوج العم الجارية مسلماً  
فالنكاح جائز لهما الخيار اذا بلغت فان لم تبلغ حتى لحقت الام والبنت والزوج مرتدين  
بدار الحرب فالنكاح بحاله فان سبي الكل واسلموا فان الجارية والام مملوكتان والزوج  
والاب حران فان بلغت الجارية لاختيارها ولها خيار العتق اذا اعتق كذا في محيط السرخسي \*  
ثم الفرقة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك في سببها الرجل والمرأة وكذا الفرقة  
بخيار العتق ليست بطلاق بخلاف المخيرة كذا في السراج الوهاج \* والضابطه ان كل فرقة  
جاءت من قبل المرأة لا بسبب الزوج فهي فسخ لخيار العتق والبلوغ وكل فرقة جاءت  
من قبل الزوج فهي طلاق كالإيلاء والحب والعتق كذا في النهر الفائق \* واذا وقعت الفرقة  
بخيار البلوغ ان لم يكن الزوج دخل بها فلامهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج  
او باختيار المرأة وان كان دخل بها فلها المهر كاملاً وقعت الفرقة باختيار الزوج  
او باختيار المرأة كذا في المحيط \* معتوه زوجها غير الاب والجد ثم عقلت فلها الخيار  
وان زوجها ابوها او جداهم عقلت فلا خيار لها كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجها الابن  
فهو كالاب بل اولى كذا في الخلاصة \* واختلفوا في وقت الدخول بالصغيرة فقبل لا يدخل بها  
مالم تبلغ وقبل يدخل بها اذا بلغت تسع سنين كذا في البحر الرائق \* واكثر المشائخ على انه  
لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطائفة ان كانت ضئيلة سميته تطيق الرجال ولا يخاف  
عليها المرض من ذلك كان للزوج ان يدخل بها وان لم تبلغ تسع سنين وان كانت خفيفة مهزولة  
لا تطيق الجماع ويخاف عليها المرض لا يحل للزوج ان يدخل بها وان كثر سننها وهو الصحيح  
واذا انعقد الزوج المهر وطلب من القاضي ان يأمر بالمرأة بتسليم المرأة فقال ابوها انها  
صغيرة لا تصلح للرجال ولا تطيق الجماع وقال الزوج بل هي تصلح وتطيق ينظر ان كانت ممن  
تخرج اخرجها واحضرها ونظر اليها فان صلحت للرجال امر بدفعها الى الزوج وان لم تصلح  
لم يأمره وان كانت ممن لا تخرج امر من يثق بهن من النساء ان ينظرن اليها فان قلن انها  
تطيق

تطبق الجماع ونحمل الرجال امر الاب بدفعها الى الزوج وان قلن لانهن حمل الرجال لا يؤمر بتسليمها الى الزوج كذا في المحيط \* فقد نكاح حرة مكلفة بلا ولي عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى ظاهر الرواية كذا في التبيين \* سئل شيخ الاسلام مطايع بن حمزة عن امرأة شافعية بكر بالغت زوجت نفسها من حنفي بغير اذن ابيها والاب لا يرضى وردّه هل يصح هذا النكاح قال نعم وكذلك لو زوجت نفسها من شافعي كذا في الظهيرية \* لا يجوز نكاح احد علي بالغة صحيحة العقل من اب او سلطان بغير اذنها بكرة كانت او ثيباً فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها فان اجازته جاز وان ردته بطل كذا في السراج الوهاج \* ولو ضمكت البكر عند الاستيثار او بعد ما بلغها الخبر فهو رضا كذا ذكر القدوري وشيخ الاسلام كذا في المحيط \* وهكذا في الكافي \* وقالوا ان ضمكت كالمستهزئة لما سمعت لا يكون رضا كذا في المبسوط والكافي \* وعليه الفتوى كذا في البحر الرائق \* وان تبست فهو رضا هو الصحيح من المذهب ذكره شمس الائمة الحلواني كذا في المحيط \* وان بكت اختلفوا فيه والصحيح ان البكاء اذا كان بخروج الدم مع من غير صوت يكون رضا وان كان مع الصوت والصباح لا يكون رضا كذا في فتاوى قاضي خان \* وهو الاوجه وعليه الفتوى كذا في الذخيرة \* وان اسأذن الولي البكر البالغة فسكتت فذلك اذن منها وكذا اذا مكنت الزوج من نفسها بعدما زوجها الولي فهو رضا وكذا لو طالبت بصدقها بعد العلم فهو رضا كذا في السراج الوهاج \* واذا قال لها الولي اريد ان ازوجك من فلان بالف فسكتت ثم زوجها فقالت لا ارضى او زوجها ثم بلغها الخبر فسكتت فالسكوت منها رضا في الوجهين جميعاً اذا كان المزوج هو الولي وان كان لها ولي اقرب من المزوج لا يكون السكوت منها رضا بل ان شاءت رضى وان شاءت ردت وان بلغها الخبر من رجل واحد ان كان ذلك الرجل رسول النبي يكون سكوتها رضا سواء كان الرسول عدلاً او غير عدل كذا في المضمرات \* وان كان المخبر فضولاً مرء فيه العداء والعدالة عند ابي حنيفة رخص خلافاً لهما كذا في الكافي \* وقال بعض مشايخنا رخص ان كان المخبر اجنبياً ليس بولي ولا رسول عنه ان كان المخبر رجلاً واحداً غير عدل فن عندته في ذلك ثبت النكاح وان كذبته لا يثبت وان ظهر صدق المخبر عند ابي حنيفة رخص وعندهما



يثبت النكاح اذا ظهر صدق المخير كذا في الذخيرة \* ولو بلغها الخبر فنكحت بكلام اجنبي فهو سكوت ههنا فيكون اجازة هكذا في السير الرائق \* بكر بلغها خبر النكاح فاخذها العتاس او السعال فلما ذهب عنها قالت لا ارضى جاز الرد اذا قالت متصلا به وكذلك اذا اخذ منها ثم ترك فقالت لا ارضى جاز الرد في هذا الموضع ايضا كذا في الذخيرة \* وتعتبر في الاستيثار تسمية الزوج على وجه يقع به المعرفة كذا في الهداية \* حتى لو قال لها اريدان ازوجك من رجل فسكنت لا يكون رضا ولو قال لها ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكنت فهو رضا يزوجه الولي من ايهم شاء فان قال من جبراني او بني عمي ان كانوا جماعة يحصون فهو رضا والا فلا كذا في التبيين \* وهذا كله اذا لم تفوض الامر اليه اما اذا قالت انا راضية بما تقوله انت بعد قوله ان اقواما يخطبونك اوزوجني ممن تختاره ونحوه فهو استيذان صحيح وقبل يشترط ذكر المهر وهو قول المتأخرين \* وفي فتح القدير وهو الاوجه كذا في السير الرائق \* فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج فسكنت لا يكون سكوتها رضا ولها ان ترد بعد ذلك وان ذكر الزوج والمهر في الاستيثار فسكنت ان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكنت قالوا ان وهبها من رجل فذلك نكاحه لانها راضية بنكاح لاسميتها فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح بلفظ الهبة يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانها راضية بتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقبله وان زوجها الولي بغير الاستيثار ثم اخبرها بعد النكاح فسكنت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا فيه والصحيح انه لا يكون رضا وان ذكر الزوج والمهر فسكنت ان رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فهو على التقصيل الذي تقدم في الاستيثار قبل النكاح وان ذكر المهر ولم يذكر الزوج فسكنت لم يكن السكوت رضا استأمرها قبل النكاح او اخبرها بعد النكاح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو زوجها وليها فقالت لا ارضى ثم رضى في المجلس لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو زوجها الولي فردت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك فقالت انا راضية بما تفعل فزوجها الولي من الاول فابت ان تجيز نكاحه كان لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل الشيخ الامام الفقيه ابو نصر من رجل زوج وليته فلما بلغها الخبر قالت هو ذميم لا ارضى به او قالت هو دباغ لا ارضى به قال هذا كلام واحد

فلا يضرهما قدمت وبطل النكاح كذا في المحيط \* واذا استأمرها الولي في نكاح رجل فابت ثم زوجها الولي منه فسكنت كان رضا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* ولو زوجها الولي بحضرتها فسكنت اختلف المشائخ فيه والاصح انه رضا ولو زوجها وليان متساويان كل واحد منهما من رجل فجازتهما معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بقيا موفين حتى تميز احد هما كذا في التبيين \* وهو ظاهر الجواب كذا في المحرر الرائق \* واذا استأمر البكر الولي في التزويج من رجل فقالت غيره اولى لم يكن ذلك اذا ثاولوا خبرها به بعد العقد فقالت ذلك كان اجازة كذا في الذخيرة \* بالغة زوجها ابوها فبلغها الخبر فقالت لا اريد او قالت لا اريد فلانا فالمختار انه يكون ردًا في الوجهين كذا في التارخانية ناقلاً عن العتائية \* ولو قال لها وليها اني اريد ان ازوجك من فلان فقالت يصلح فلما خرج الولي قالت لا ارضى ولم يعلم الولي بقولها حتى زوجها من فلان صح ولو زوجها الولي فقالت نعم ما صنع فلا صح انه اجازة ولو قالت احسنت او اصبحت او بارك الله لك اولنا او قبلت التهنئة فهو رضا وقال ابن سلام رح اذا قال لها الولي ازوجك من فلان فقالت باكي ليست انه يكون رضا ولو قالت لا حاجة لي الى النكاح او كنت قلت لك لا اريد فهو رد للنكاح المباشر \* وكذا لو قالت لا ارضى او لا اصبر او انا كارهة من ابي يوسف رح انه رد \* واما قولها لا يعجبني اولا اريد الا ازدواج فلا يكون ردًا حتى لو رضى بعد ذلك بصح ولو قالت لا اريد فلانا فهو رد كذا في الظهيرية \* وهو الاظهر والا قرب الى الصواب هكذا في المحيط \* ولو قالت انت اعلم او بالفارسية توبه داني لم يكن ذلك رضا ولو قالت ذلك اليك فهو رضا كذا في الظهيرية \* بكسر زوها ابن ممها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكنت ثم قالت لا ارضى كان لها ذلك لان ابن العم كان اميلا في نفسه فضوليا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا يعمل الرضا \* ولو استأمرها في التزويج من نفسه فسكنت ثم زوجها من نفسه جازا جاعاً كذا في فتاوى قاضي خان \* قال الاب للبكر البالغة ان فلانا يذكر كرك بهر كذا فوثبت من مكانها مرتين وهي ساكنة فزوجها جاز كذا في غابة السروجي \* ولو زوجها الولي بغير استئمان ثم اختلفا فقال الزوج بلغك النكاح فسكت وقالت لا بل رددت كان القول قولها كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* فان اقام الزوج البيعة على سكوتها حين

بلغها الخبر فهي امرأته والآ فلا نکاح بينهما ولا يمين عليها في قول ابي حنيفة رح وعندهما عليها اليمين  
 كذا في المحبط \* وعليها القنوع كذا في شرح الثقافة للشيخ ابي المكارم \* فاذا انكلت بقضي عليها  
 بالنكول وان اقام الزوج بيته على سكوتها حين بلغها الخبر واقامت بيته على الرد فبينتها اولي  
 كذا في المحبط \* واذا قال الشهود كنا عندها ولم نسمعها تنكلم ثبت سكوتها بذلك كذا  
 في فتح القدير \* ولو اقام الزوج البيته انها اجازت العقد حين اخبرت واقامت البيته انها ردت  
 حين اخبرت كانت البيته بيته الزوج كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت البكر قد دخل بها  
 زوجها ثم قالت لم ارض لم تصدق على ذلك وكان تمكينها اياه من الدخول بهارضا الا اذا دخل بها  
 وهي مكروهة فمح لا يثبت الرضا فان اقامت بيته على الرد في هذه الصورة ذكر في فتاوى الفضلي  
 انها تقبل وقيل الصحيح انها لا تقبل لان التمكين منها بمنزلة الاقرار بالرضا ولو اقرت بالرضا  
 ثم ادعت الرد لا يصح دعواها ولا تقبل بينتها فكذا هذا كذا في المحبط \* ولا يقبل عليها قول وليها  
 بالرضا لانه يقر عليها بثبوت الملك للزوج واقرارها عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح كذا  
 في شرح المبسوط للامام السرخسي \* رجل زوج ابنته بالاعتق ولم يعلم الرضا والرد حتى مات زوجها  
 فقال ورثة الزوج انها زوجت بغير امرها ولم تعلم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث وقالت زوجني  
 ابي بامرري كان القول قولها ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجني ابي بغير امرري  
 فبلغني الخبر فرضيت فلا مهر لها ولا ميراث هكذا في فتاوى قاضي خان \* ولو استأذن الثيب  
 فلا بد من رضاها بالقول وكذا اذا بلغها الخبر هكذا في الكافي \* وكما يتحقق رضاها بالقول كقولها  
 رضيت وقبلت واحسنت واصبت والله لك اولنا ونحوه يتحقق بالدلالة كطلب مهرها ونفقتها  
 وتمكينها من الوطى وقبول التهنية والضحك بالسروور من غير استهزاء كذا في التبيين \*  
 واليب اذا زوجت قبلت الهدية بعد التزوج فذلك ليس برضا وكذلك لو اكلت من طعامه  
 او خدمته كما كانت تخدمه قبل ذلك \* ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة للرواية لهذه المسئلة  
 قال وعندي ان هذا اجازة كذا في الظهيرية \* وان زالت بكارتها بوثة او حصة او جراحة  
 او تعيس فهي في حكم الابكار وان زالت بكارتها بزنا فكذلك عند ابي حنيفة رح \* وعندهما لا يكتفى  
 بسكوتها فان اخرجت واقيم عليها الحد فالصحيح انه لا يكتفى بسكوتها وكذا ان صار الزنا عادة لها  
 كذا في الكافي

كذا في الكافي \* واذا مات زوج البكر بعد ما خلا بها قبل ان يدخل بها تزوج كما تزوج الابكار  
 وكذا لو وقعت الفرج بين العنين وامرأته وكذا لو زالت بكارها فخرّف الاستبراء ولو زالت بكارها  
 بئكاح فاسد او جمعت بشبهة تزوج كما تزوج الثيب هكذا في الخلاصة \* الباب الخامس في الاكفاء  
 الاكفاء معبرة في الرجال للنساء للزوم النكاح كذا في محيط السرخسي \* ولا تعتبر في جانب النساء  
 للرجال كذا في البدائع \* فاذا تزوجت المرأة رجلا خيرا منها فليس للولي ان يفرق بينهما  
 فان الولي لا يعتبر بان يكون تحت الرجل من لا يكافئه كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \*  
 الكفاءة تعتبر في اشياء منها النسب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان القرشي الذي  
 ليس بهاشمي يكون كفوا للهاشمي وغير القرشي من العرب لا يكون كفوا للقرشي  
 والعرب بعضهم اكفاء لبعض \* الانصاري والمهاجري فيه سواء كذا في فتاوى قاضيان \*  
 وبنو هذيل يسوا باكفاء لعامة العرب والصحيح ان العرب كلهم اكفاء كذا ذكره ابو اليسر في مبسوطه  
 كذا في الكافي \* والموالي وهم غير العرب لا يكونون اكفاء للعرب والموالي بعضهم اكفاء لبعض  
 كذا في العتبية \* قالوا الحسب كفو للنسب حتى ان النقيب يكون كفوا للطولية ذكره قاضيان  
 والعتابي في جوامع الفقه \* وفي النبايع والعالم كفو للعربية والطولية والاصم انه لا يكون كفوا للطولية كذا  
 في غاية السروجي \* ومنها اسلام الآباء من اسلم بنفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له  
 اب واحد في الاسلام كذا في فتاوى قاضيان \* ومن له اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن له ابوان  
 فصاعد في الاسلام كذا في البدائع \* والذي اسلم بنفسه لا يكون كفوا للذي له ابوان اولئذ في الاسلام  
 ويكون كفوا للمثله هذا اذا كان في موضع قد تباعد عهد الاسلام وطال واملا اذا كان العهد قريبا  
 بحيث لا يعتبر ولا يكون ذلك عيبا فانه يكون كفوا كذا في السراج الوهاج \* ومن له ابوان في الاسلام  
 كان كفوا لامرأة لها ثلثة آباء في الاسلام او اكثر كذا في المحيط \* رجل ارتد والعاذ بالله ثم اسلم  
 فهو كفو لمن لم تجر عليه ردّة كذا في القنية \* ومنها الحرية فالملوك كيف كان لا يكون  
 كفوا للحرية وكذا المعتق ابوه لا يكون كفوا للحرية الاصلية كذا في فتاوى قاضيان \* والمعتق  
 يكون كفوا للمثله كذا في شرح الطحاوي \* والمعتق ابوه لا يكون كفوا للمرأة انني لم اجد في الحرية  
 كذا في فتاوى قاضيان \* والذي هو حر مسلم في الاصل بابيه وجدته بان ولدته حرة مسلما  
 كفوا لمن له آباء احرار مسلمون ولو كان جده معتقا وكافرا اسلم لا يكون كفوا \* والمعتق لا يكون كفوا

لامرأة أمها حرة الأصل وأبوها معتق وقبل لا رواية لهذه المسئلة كذا في العتابة \* ومولاة أشرف القوم  
 لا تكون كقوى المولى الوضع لأن الولاء بمنزلة النسب حتى أن مولاة بني هاشم إذا تزوجت نفسها  
 من مولى العرب كان لمعتقها حق التعرض هكذا في شرح الطحاوي \* ومولاة الهاشمي لا تكون  
 مولى القريشي كذا في التمرقاشي \* ومعتقة أشرف القوم تكون كقوى المولى كذا في الذخيرة \*  
 وتعتبر الكفاءة في الحرية والأسلام في حق العجم لأنهم كانوا يقتخرون بهما دون النسب هكذا  
 في النبيين \* أما في حق العرب فإسلام الأب ليس بشرط كذا في المحيط \* فلو تزوج عربي له  
 أب كافر بعية لها أباء في الإسلام فهو كقوى وأما الحرية فهي لازمة للعرب لأنه لا يجوز استرقاقهم  
 كذا في البحر الرائق \* ومنها الكفاءة في المال وهو أن يكون مالكا للمهر والنفقة وهو المعتبر  
 في ظاهر الرواية حتى أن من لا يملكهما أو لا يملك أحدهما لا يكون كقوى كذا في الهداية \*  
 موسرة كانت المرأة أو معسرة هكذا في التجنيس والمزيد \* ولا يعتبر الزيادة على ذلك حتى أن  
 من كان قادرا على المهر والنفقة كان كقوى لها وإن كانت هي صاحبة أموال كثيرة هو الصحيح  
 من المذهب \* وإن كان يقدر على نفقتها بالكسب ولا يقدر على المهر اختلف المشائخ فيه  
 عامتهم على أنه لا يكون كقوى كذا في المحيط \* والمراد بالمهر المعجل وهو ما تارة نعتجلاه  
 ولا يعتبر الباقي ولو كان جالا كذا في النبيين \* بل ابن نصر يعتبر في النفقة قوت سنة وكان  
 نصبر ح يقول يعتبر قوت شهر وهو الأصح هكذا في التجنيس والمزيد \* ومن أبي يوسف رح  
 إذا كان قادرا على المهر وبكسب كل يوم ما ينفق عليها كان كقوى أو هو الصحيح كذا في  
 شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* والأحسن في المحترفين ما قال أبو يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 ثم إنما يعتبر القدرة على النفقة إذا كانت المرأة كبيرة أو صغيرة تصلح للجماع أما إذا كانت  
 صغيرة لا تصلح للجماع لا يعتبر القدرة على النفقة لأنه لا نفقة لها في هذه الصورة ويكتفى بالقدرة  
 على المهر كذا في الذخيرة \* رجل تزوج امرأة وهو فقير فترك له المهر لا يكون كقوى لأنه  
 إنما يعتبر حالة العقد كذا في التجنيس والمزيد \* رجل زوج اخته الصغيرة من صبي له طاقة النفقة  
 وليس له طاقة المهر فقبل الأب النكاح وهو غني جاز لأنه بعد غنيابغي الأب في حق المهر دون النفقة  
 لأن العادة جرت فيما بين الناس أنهم يتحملون مهر الإبناء الصغار دون النفقة كذا في الذخيرة \*  
 ولو كان عايد بن يقدر المهر كان كقوى إلا أن له أن يقضي أبيه النبيين شاء كذا في النهر الفائق \*

ومنها الديانة تعتبر الكفاءة في الديانة وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحم هو الصحيح كذا في الهداية \* فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه كذا في المجمع \* سواء كان معلى الفسق او لم يكن كذا في المحيط \* وذكر السرخسي ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة رحم ان الكفاءة من حيث الصلاح غير معتبرة كذا في السراج الوهاج \* رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل على ظن انه صالح لا يشرب الخمر فوجده الاب شريفا مد منا وكبرت الابنة فقالت لا ارضى بالنكاح ان لم يعرف ابوها يشرب الخمر وغلبة اهل بيته الصالحون فالنكاح باطل ابي يطل وهذه المسئلة بالاتفاق كذا في الذخيرة \* واما الخلاف بين ابي حنيفة رحم وصاحبيه فيما اذا زوجها من رجل عرفه غير كفوا فعند ابي حنيفة رحم يجوز لان الاب كامل الشفعة وافر الراي فالظاهر انه تامل غاية التامل ووجد غير الكفو اصلح من الكفو كذا في المحيط \* ثم الكفاءة تعتبر عند ابتداء النكاح ولا يعتبر استمرارها بعد ذلك حتى لو تزوجها وهو كفون ثم صار فاجرا اذ اعرالا يفسخ النكاح كذا في السراج الوهاج \* ومنه الحرفة في ظاهر الرواية من ابي حنيفة رحم لا يعتبر الحرفة ويكون البطار كفوا للنظار وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واحدى الروايتين من ابي حنيفة رحم صاحب الحرفة الذنية كالبيطار والحجام والحائك والكناس والدباغ لا يكون كفوا للطار والبرزاز والصراف هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيان \* وكذا الحلاق لا يكون كفوا لهم كذا في السراج الوهاج \* والمروى من ابي يوسف رحم ان الحرف متى تقاربت لا يعتبر التفاوت ويثبت الكفاءة فالحائك يكون كفوا للحجام والدباغ يكون كفوا للكناس والصفار يكون كفوا للمحداد والطار يكون كفوا للبرزاز قال شمس الاثمة الحلواني وعليه الفتوى كذا في المحيط \* والجمال لا يعد في الكفاءة كذا في فتاوى قاضيان \* قال صاحب الكتاب النصيحة ان يراعى الاولياء المجانسة في الحسن والجمال كذا في التاثير خانية نافلا من الحجية \* واختلفوا في العقل قال بعضهم لا يعتبر كذا في فتاوى قاضيان \* ثم المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفو صح النكاح في ظاهر الرواية من ابي حنيفة رحم وهو قول ابي يوسف رحم آخرا وقول محمد رحم آخرا ايضا حتى ان قيل تخريق بنيت فيه حكم الطلاق والظهار والابلاء والتوارث وغير ذلك ولكن الاولياء حق الاعتراض وروى الحسن من ابي حنيفة رحم ان النكاح لا ينعقد به اخذ كثير من مشيختنا رحم كذا في المحيط \* والمختار في زماننا للفتوى رواية الحسن \* وقال الشيخ الامام شمس الاثمة السرخسي

رواية الحسن اقرب الى الاحتياط كذا في فتاوى فاضلخان في فصل شرائط النكاح \*  
وفي البرازية ذكر برهان الأئمة ان الفتوى في جواز النكاح بكرًا كانت اوثقاً على قول  
الامام الاعظم وهذا اذا كان لها ولي فان لم يكن صح النكاح اتفاقاً كذا في النهر الفائق \* ولا يكون التفريق  
بذلك الا عند القاضي اما بدون فسخ القاضي لا يفسخ النكاح بينهما ويكون هذه فرقة بغير طلاق  
حتى لو لم يكن الزوج دخل بها فلا شيء لها من المهر كذا في المحيط \* وان دخل بها او خلا  
بها خلوة صحيحة يلزمه كل المسمى ونفقة العدة وعليها العدة كذا في السراج الوهاج \* والذي  
يلي المرافعة الى القاضي المحارم ضد بعض المشائخ \* وعند بعضهم المحارم وغير المحارم في ذلك  
على السواء حتى يثبت ولاية المرافعة لابن العم ومن اشبهه وهو الصحيح كذا في المحيط \* ولا يثبت  
هذه الولاية لذوى الارحام وانما تثبت للعصبات كذا في الخلاصة في جنس خيار البلوغ \*  
واذا تزوجت المرأة غير كفوء ودخل بها وفرق القاضي بينهما بخصومة الولي والزمه المهر والزماها  
العدة ثم تزوجها في عدتها بغير ولي وفرق القاضي بينهما قبل الدخول بها كان لها عليه المهر  
الثاني كاملاً وعليها عدة مستقبل في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله كذا في شرح المبسوط  
لل امام السرخسي \* واذا تزوجت نفسها من غير كفوء بغير رضا الولي فقبض الولي مهرها  
وجهازها فهذا منه رضا وتسليم ولو قبضه ولم يجزها فقد اختلف المشائخ والصحيح انه يكون رضا  
تسليماً للعقد واذا لم يقبض مهرها ولكن خاصم زوجها في نفقتها وتقدر مهرها عليه بوكالة منها كان ذلك  
منه رضا وتسليماً للعقد استحساناً \* وهذا اذا كان عدم الكفاءة ثابتاً عند القاضي قبل خصامة الولي  
اياها في المهر والتفققا ما اذا لم يكن عدم الكفاءة ثابتاً قبل ذلك عند القاضي لا يكون رضا بالنكاح  
قياساً واستحساناً كذا في الذخيرة \* وسكوت الولي عن المطالبة بالتفريق لا يبطل حقه في الفسخ وان  
طال الزمان حتى تلد كذا في شرح الجامع الصغير لفاضلخان \* اما اذا ولدت منه فليس للاولياء  
حق الفسخ لكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام واذا تزوجت نفسها من غير كفوء فعلم الولي بذلك فسكت  
حتى ولدت اولاداً ثم بدأ له ان يخصم في ذلك فله ان يفرق بينهما كذا في النهاية \* واذا  
زوجت نفسها من غير كفوء ورضي به احد الاولياء لم يكن لهذا الولي ولا لمن مثله اودونه  
في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك لمن فوّه كذا في فتاوى فاضلخان \* وكذا اذا تزوجها

احد الاولياء برضاها كذا في المحيط \* وان زوجها الولي من غير كفؤ فدخل بها ثم بادت من زوجها بالطلاق ثم زوجت نفسها هذا الزوج بغير ولي كان الولي ان يفسخ كذا في فتاوى فاضيل \* ولوطلفها طلاقا رجيا وراجعها بغير رضا الولي لا يكون للولي حق التفرق كذا في الخلاصة \* في المنتقى ابن سامة من محمد راح امرأة تحت رجل هوليس بكفولها خاصم اخوها في ذلك وابوها غائب عنها غيبة منقطعة او خاصمه ولي آخر وغيره اولي منه وهو غائب غيبة منقطعة فادعى الزوج ان الولي الاولى زوجه يوم باقاة البيعة فان اقام بيعة على ذلك قبلت يستتوا خذبه على الولي الاولى والافرق بينهما كذا في النخبة \* في المنتقى بشر من ابي يوسف رجل زوج امته له وهي صغيرة من رجل ثم ادعى انها ابنته ببيت النسب والنكاح على حاله ان كان الزوج كفؤا فان لم يكن كفؤا فهو في القياس لازم لانه هو الذي زوج وهو ولي ولوباها من رجل ثم ادعى المشتري انها بنته فكذلك اذا كان الزوج كفؤا وان كان الزوج غير كفؤ فالقياس كذلك لانه زوجها ولي مالك \* وفي نكاح الاصل عبد تزوج امرأة باذن مولاه ولم يضر وقت العقد انه حراً وعبد ولم تعلم المرأة ايضاً ولا اولياؤها انه حراً وعبد ثم ظهر انه عبد فان كانت المرأة هي التي باشرت عقد النكاح فلا خيار لها ولكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء هم الذين باشروا عقد النكاح عليها وبافي المسئلة بحالها فلا خيار للمرأة ولا للاولياء وبمنه لو اخبر الزوج انه حراً وبافي المسئلة بحالها كان لهم الخيار فهذه المسئلة دليل على ان المرأة اذا زوجت نفسها من رجل ولم تشترط الكفاءة ولم تعلم انه كفؤ او غير كفؤ ثم علمت انه غير كفؤ فلا خيار لها ولكن للاولياء الخيار وان كان الاولياء هم الذين باشروا عقد النكاح برضاها لم يعلموا انه كفؤ او غير كفؤ فلا خيار لواحد منهما واما اذا شرط الكفاءة او اخبر لهم بالكفاءة ثم ظهر انه غير كفؤ كان لهم الخيار \* وسئل شيخ الاسلام عن مجهول النسب هل هو كفؤ لامرأة معروفة النسب قال لا كذا في المحيط \* ولو انتسب الزوج لها سباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفؤ فحق الفسخ ثابت للكل وان كان كفؤاً فحق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا يفسخ لاحد كذا في الظهيرية \* ولو كانت هي التي فرت الزوج وانتسبت اليه غير نفسها لا خيار للزوج وهي امرأته ان شاء امسكها وان شاء طلقها كذا في شرح الجامع الصغير فاضيل \* ولو تزوج امرأة على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لايه او عمه لايه كان لها حق الفسخ



كذا في فتاوى فاضلان \* رجل تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادها رجل من بني قريش  
وانت القاضي نسبها منه وجعلها بنتا له وزوجها حجام فلماذا الاب ان يفرق بينهما وبين زوجها  
ولو لم يكن كذلك لكن اقرت بالرق لرجل لم يكن لمولاها ان يطل النكاح بينهما كذا  
في الذخيرة \* المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفؤ هل لها ان تمنع نفسها حتى يرضى  
الاولياء افنى الفقيه ابوالليث ان لها ذلك وان كان خلاف ظاهر الرواية وكثير من مشائخنا  
افتوا بظاهر الرواية ليس لها ان تمنع كذا في الخلاصة \* ولو تزوجت المرأة ونقصت من مهر مثلها  
فللولي الاعتراض عليها حتى يتم لها مهرها او يفارقها واذا فارقها قبل الدخول فللمهر لها  
وان فارقها بعده فلها المسمى وكذا اذا مات احد هما قبل التفريق وهذا عند ابي حنيفة رح  
وقال ليس له الاعتراض هكذا في التبيين \* ولا يكون هذه العرقه الا عند القاضي ومالم يقض القاضي  
بالفرقة بينهما فصك المطلق والظهار والابلاء والميراث باق كذا في السراج الوهاج \*  
السلطان اذا اكره رجلا لزوج موليته من كفؤ باقل من مهر مثلها ورضيت المرأة بذلك  
ثم زال الاكره فللولي حق الخصومة مع الزوج حتى يبلغ مهر مثلها او يفرق القاضي بينهما وعلى  
قول ابي يوسف ومحمد رح لاحق للولي في ذلك وكذلك في مسئلة اذا كانت المرأة  
مكرهه ثم زال الاكره على قول ابي حنيفة رح حق الخصومة للمرأة مع الولي  
وعلى قولهما حق الخصومة للمرأة لا غير كذا في المحيط فيما ينصل بفصل معرفة الاولياء \*  
واذا اكرهت المرأة على ان تزوج نفسها من كفؤ بمهر المثل ثم زال الاكره  
فلاخبار لها واما اذا اكرهت على ان تزوج نفسها من غير كفؤ او باقل من مهر المثل  
ثم زال الاكره فلها الخيار كذا في المحيط \* واذا اكرهت المرأة على النكاح ففعلت فانه  
يجوز العقد ولا ضمان على المكره بحال ثم ينظر ان كان الزوج كفؤا والمسمى اكره من مهر المثل  
او مثله جاز وان كان اقل من مهر المثل وطلبت التبليغ الى مهر مثلها يقال له اما ان تبلغ اليه  
والافارقها فان بلغ فيها ونعمت وان فارقها قبل الدخول لا يلزم شي وان دخل بها وهي مكرهه  
فهذا رضا منه للتبليغ الى مهر المثل وان دخل بها طائفة فهذا رضا منها بالمسمى الا ان  
للأولياء الاعتراض عليها عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس لهم ذلك هذا اذا كان الزوج كفؤا اما اذا كان  
غير كفؤ فلا ولياء ان يفرقوا بينهما فان دخل بها ان كانت مكرهه لزمه مهر المثل وحق الاعتراض

لعدم الكفاءة باقي وان دخل بها طائفة يلزمه المسمى ولا يزداد عليه ويكون هذا رضا منها  
 بالكاح لان تمكينها من نفسها الجارة للعقد كقولها رخصت ويسقط الخياران الثابتان لها التفريق  
 لعدم الكفاءة وانما مهر المثل وبقي الخيار للاولياء في التفريق لعدم الكفاءة وتلصصان المهر  
 عند ابي حنيفة رح وعندهما لهما الخيار لعدم الكفاءة لا غير ولو فرق بينهما قبل الدخول لا يلزمه شيء  
 كذا في السراج الوهاج في كتاب الاكراه \* ولو زوج ولده الصغير من غير كفؤ بان زوج ابنة امة  
 او ابنته عبد او زوج بغير فاحش بان زوج البنت وتقص من مهرها او زوج ابنة وزاد على مهر  
 امرأته جاز وهذا عند ابي حنيفة رح كذا في التبيين \* وعندهما لا يجوز الزيادة والخط الآبما  
 يتقايين الناس فيه قال بعضهم فاما اصل الكاح فصحيح والاصح ان الكاح باطل عندهما كذا  
 في الكافي \* والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* واجمعوا على انه لا يجوز  
 ذلك من غير الاب والجد ولا من القاضي كذا في فتاوى قاضيهان \* والخلاف فيما اذا  
 لم يعرف سوء اختيار الاب مجانفة او فسقا ما اذا عرف ذلك منه فالكاح باطل اجماعا وكذا  
 اذا كان مكررا لا يصح تزويجه لها اجماعا كذا في السراج الوهاج \* وان كانت الزيادة  
 والتقصان بحيث يتقايين الناس في مثله يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الاب  
 والجد من مائر الاولياء كذا في المحيط \* الباب السادس في الوكالة بالكاح وغيرها  
 يصح التوكيل بالكاح وان لم يحضره الشهود كذا في التاتارخانية نافلا من التجنيس لخواهر زادة \*  
 امرأة قالت لرجل زوجني ممن شئت لا يملك ان يزوجه من نفسه كذا في التجنيس والمزيد \*  
 رجل وكل امرأة ان تزوجه فزوجت نفسها منه لا يجوز كذا في محيط السرخسي \* واذا وكل  
 رجلا ان يزوجه امرأة بعينها يبدل سماء فزوجها الوكيل لنفسه بذلك البدل جاز النكاح  
 للوكيل كذا في المحيط \* وكلت رجلا بان يتصرف في امورها فزوجها من نفسه فقالت المرأة  
 اردت البيوع والاشربة لا يجوز النكاح لانه لو وكلته بتزويجها لا يملك ان يزوجه من نفسه فهذا  
 اولي كذا في التجنيس والمزيد \* امرأة وكلت رجلا بان يزوجه من نفسه فقال زوجت  
 فلانة من نفسي يجوز وان لم تقل قلت كذا في الخلاصة \* امر رجلان يزوجه فزوجه  
 ابنته الصغيرة وبنت اخيه الصغيرة وهو وليها لا يجوز وكذلك كل من يولي امرأها بغير امرها  
 ولو تزوجه ابنته الكبيرة برضاها ذكر في الاصل ان على قول ابي حنيفة رح لا يجوز الا ان يرضى

بها الزوج وعلى قولها يجوز ولو زوجه اخته الكبيرة برضاها جاز بخلاف كذا في المحيط \*  
 الوكيل من قبل المرأة اذا زوجها من ابنة او ابنه لا يجوز في قول ابي حنيفة رح كذا  
 في فتاوى فاضيلان \* وان كان الابن صغيرا لا يجوز بخلاف كذا في المحيط \* الوكيل بالنكاح  
 من قبل المرأة اذا زوجها ممن ليس بكنو لها قال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح  
 وان كان كنو الا انه اعمى او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكذا اذا كان خصيا او ضنبا \*  
 ولو وكل رجلا ان يزوجه امرأة فزوجه امرأة عمياء او شلاء او رتقاء او مجنونة او صغيرة نجاء مع  
 او لا نجاء مع حرة او امة ليست بكنو له مسلمة او كناية جاز في قول ابي حنيفة رح كذا  
 في فتاوى فاضيلان \* ولو زوجه الوكيل امة نفسه لا يجوز اجماعا كذا في النهاية \*  
 ولو زوجه شوهاء او فوهاء لها العايب سائل ومقل زائل وشق مائل فهو على هذا الاختلاف كذا  
 في الظهيرية \* وعلى هذا الخلاف اذا زوجه مقطوعة اليدين او مفلوجة هكذا في النهاية \*  
 امرء ان يزوجه بيضاء فزوجه سوداء او على العكس لا يصح ولو عمياء فزوجه بصيرة يصح  
 كذا في الوجيز للكردي \* امرء بان يزوجه امة فزوجه حرة لا يجوز وان زوجه مكاتبه  
 او مدبرة او ام ولد جاز كذا في الخلاصة \* الوكيل بالنكاح الفاسد اذا زوجه نكاحا جائزا  
 لم يجز كذا في محيط السرخسي \* ولو وكله ان يزوجه امرأة فزوجه الوكيل امرأة جعلها الزوج  
 طالفا ان تزوجه بالنكاح جائز والطلاق واقع كذا في المحيط \* رجل وكل رجلا ان يزوجه امرأة  
 فزوجه امرأة قد ابانها الموكل قبل التوكيل جاز اذا لم يكن الموكل شك اليه من سوء خلقها  
 ونحو ذلك ولو زوجه الوكيل امرأة فارتها الموكل بعد التوكيل لا يجوز كذا في فتاوى فاضيلان  
 في كتاب الوكالة \* واذا قال الرجل لغيره زوجني امرأة فاذا فعلت ذلك فامرها بيداها فزوجه  
 الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيداها ولو قال زوجني امرأة واشترط لها على اني  
 اذا تزوجتها فامرها بيداها فزوجه امرأة لم يكن الامر بيداها الا ان يشترط الوكيل \* ولو وكلت  
 رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على الزوج انه اذا تزوجهها يكون الامر بيداها ثم زوجها منه  
 جاز للنكاح ويكون الامر بيداها حين زوجها \* زوجه امرأة كان الموكل آلى منها او كانت  
 في عدة الموكل جاز نكاح الوكيل ولو زوجه الوكيل امرأة هي في نكاح الغير او في عدة الغير  
 وهو

وهو يعلم بذلك اولم يعلم قد دخل الموكل بها ولم يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من النسب  
ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل وكذا الزوج فم امرأته \* ولو وكل رجلا  
ان يزوجه فلانة او فلانة فايتهما زوجة جاز ولا يبطل التوكيل بهذه الجهالة وان زوجهما جميعاً  
في عقد لم تجز واحدة منهما كذا في فتاوى قاضي خان \* امر رجلان يزوجه امرأة فزوجه  
امرأتين في عقد لا يلزم واحدة منهما وهو الصحيح هكذا في شرح الجامع الصغير لفاضي خان \*  
فان اجاز نكاحهما او نكاح احدهما نفذ كذا في البصر الراثق \* ولو زوجة في عقدتين لزمه  
الاولى ونكاح الثانية موقوف على الاجازة كذا في العيني شرح الهداية \* ولو وكله ان  
يزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك واخرى معها لزمه تلك \* ولو وكله ان يزوجه امرأتين  
في عقد فزوجه واحدة جاز وكذا اذا وكله ان يزوجه هاتين المرأتين في عقد فزوجه احدهما  
وتفريق العقد ليس بخلاف ولو قال لا تزوجني الا اثنتين في عقد واحدة فزوجه امرأة  
لم يلزمه وكذلك في العينين اذا اشق بآخر كلامه ولا تزوجني واحدة منهما دون الاخرى  
فزوجها احدهما لا يجوز كذا في المحيط \* ولو قال زوجني هاتين الاختين تجوز احدهما الا  
ان يقول في عقد ولو قال هاتين في عقد وهما اختان جاز التفريق الا ان ينه عن التفريق كذا  
في التاتارخانية \* ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات عنها وطلقتها وانقضت مدتها  
ثم تزوجها الوكيل اياه جاز كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا ان يزوجه من قبيلة فزوجه من قبيلة  
اخرى لم يجز كذا في الخلاصة \* وكل رجلا يزوجه فلانة فتزوجها الوكيل صح نكاح الوكيل  
فلوان الوكيل قام مع المرأة شهر او دخل بها ثم طلقها وانقضت مدتها فتزوجها من الموكل جاز  
تزوجها اياه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو لم تزوجها الوكيل لكن تزوجها الموكل بنفسه ثم  
ابانها فتزوجها الوكيل اياه لم يجز كذا في الخلاصة في كتاب الوكالة \* اذا وكل رجلاً ان يزوجه امرأة  
بعينها فتزوجها اياه باكثر من مهر مثلها ان كانت الزيادة بحيث يتغابن الناس في مثلها يجوز بخلاف  
وان كانت الزيادة بحيث لا يتغابن الناس في مثلها فكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز \*  
وكل رجلان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجه بالزيادة ان كانت الزيادة مجبوتة بنظر المهر  
مثلها ان كان الف او اقل جاز النكاح ويجب لها ذلك وان كان اكثر لا يجوز ما لم يجز الزوج  
وان زاد شيئاً معلوماً لا يجوز ما لم يجز الزوج كذا في المحيط \* ولو وكل رجلاً ان يزوجه فلانة

بالب درهم فزوجها اباه بالفين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالتحيار باقي ان اجاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى والتجب المسمى وان لم يرخص الزوج بالزيادة فقال الوكيل انما اكرم الزيادة والزكما النكاح لم يكن له ذلك كذا في فتاوى فاضل خان \* وان كان المأمور ضمن لها المسمى فاخبرها بانه امره بذلك ثم انكر الزوج الامر بالزيادة على الالف فانكار الامر بالزيادة انكار الامر بالنكاح ولا مهر على الزوج ولها ان تطالب المأمور بالمهر وبعد هذا نقول في رواية كتاب النكاح وبعض روايات الوكالة ان المرأة تطالب المأمور بنصف المهر وفي بعض روايات كتاب الوكالة تطالبه بجميع المهر واختلف المشائخ رحمهم الله فيه والصحيح انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع ما ذكر في كتاب النكاح ان القاضي فرق بينهما لطلبه ذلك حتى لا يتقن معلقة فسقط نصف المهر من الاصل بزعمها لكون الفرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول \* وموضوع ما ذكر في بعض روايات كتاب الوكالة انها لم تطلب التفريق لكن قالت اصبر حتى يقر زوجي بالنكاح او اجد بيته على الامر بالنكاح فبقي عليه جميع المهر بزعمها على الاصل فكذا على الكفيل كذا في المحيط \* وكل رجلا بان يزوج امرأة بما تة على ان المعجل مشرون والمؤجل ثمانون فبعل الوكيل المعجل ثلثين لا يصح العقد ويكون موقوفا على الاجازة فان اقدم الزوج على الوطء ولم يعلم بما صنع الوكيل لا ينعقد العقد وان اقدم مع العلم بذلك يكون اجازة \* امرت رجلان يزوجها على الفين فزوجها على الف فدخل بها ولم تعلم فلها ان ترد النكاح ولها مهر مثلها بالغاما بلغ كذا في خزائن المفتين \* وكل رجلا بان يزوجه امرأة بالب درهم فابت المرأة حتى زادها الوكيل ثوبا من ثياب نفسه فالتكاح موقوف على اجازة الزوج لانه خالف امره وفي هذا الخلاف مضرة للزوج لانه اذا استحق هذا الثوب فيجب قيمته على الزوج لا على الوكيل لان الوكيل متبرع فلا يجب عليه الضمان فلو لم يعلم الزوج بان الوكيل زاد في المهر حتى دخل بها فهو بالتحيار ولا يكون الدخول بهارضا بما خالف به الوكيل ان شاء اقام معها وان شاء فارقتها فاذا فارقتها فلها الالف مما سمى لها الوكيل ومن مهر المثل هكذا في التجنيس والمزيد \* وكل رجلا بان يزوجه امرأة فزوج الوكيل امرأة على عبد للوكيل او مرض له صح التزويج ونقدوا لزم الوكيل تسليمه واذا سلم لا يرجع على الزوج بشيء وان

لم تقبض المرأة العبد المهور حتى هلك لاضمان على الوكيل وترجع المرأة بقيمة العبد على الزوج ولو زوجه الوكيل امرأة بالف درهم من ماله بان قال زوجتك هذه المرأة بالف من مالي او قال زوجتك هذه المرأة بالف في هذه جاز النكاح والمال على الزوج ولا يطالب الوكيل بالالف المشار اليه كذا في الذخيرة \* ولو زوجه على عبد للزوج جاز وعلى الزوج قيمة عبده استحساناً كذا في محيط السرخسي \* والعبد لا يصير مهراً ما لم يرض به الزوج كذا في المحيط \* وكله ان يزوجه امرأة فزوجها اياه وضمن لها عنه المهر جاز ذلك ولم يرجع به الوكيل على الزوج كذا في المبسوط \* وكله ان يزوجه امرأة على الف درهم فان ابت فمابين الالف الى الفين فابت المرأة ان تزوج نفسها فزوجها بالفين ذكر في الاصل ان ذلك جائز لازم للزوج كذا في المحيط \* وكلت رجلان يزوجهما من رجل بمهر اربع مائة درهم فزوجها الوكيل واقامت المرأة مع الزوج سنة ثم زعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقه الوكيل ينظر ان اقر الزوج ان المرأة لم توكله بدينار فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت النكاح وليس لها غير ذلك وان شاءت ردت ولها عليه مهر مثلها بالغاً ما بالغ ولا نفقة لها في العدة وان انكر الزوج ذلك فكذلك كذا في محيط السرخسي \* هذا اذا كان المهر مذكوراً اما اذا لم يكن بان وكل رجل رجل آخر بان يزوجه امرأة فزوجها امرأة بكر من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه او وكلت رجلان يزوجهما من رجل فزوجها باقل من مهر المثل بما لا يتغابن الناس فيه جاز عند ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في الخلاصة \* وكله بان يزوجه امرأة بالف درهم فزوجها امرأة بخمسين ديناراً باذنها ولا باذنها ثم جدده بالف باذنها ولا باذنها بطل الاول والثاني ولو كان الاول بالف بلاذنها والثاني بخمسين ديناراً بلا امرها لا ينتقض الاول وان كان الثاني بامرها بطل الاول كذا في الكافي \* وكله ان يزوجهما منه فدا بعد الظهر فزوجها قبل الظهر او بعد الغد لا يجوز ولو وكلته بالتزويج علي ان يأخذ خطاً فزوج ولم يأخذ خط المهر صح كذا في الوجيز للكردي \* رجل قال لغيره زوج ابنتي هذه رجلا يرجع الى عم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلاً على هذه الصفة من غير مشورة فلان جاز لان فرضه من المشورة ان يكون النكاح ممن كان بهذه الصفة فاذا حصل الغرض فلا حاجة الى المشورة كذا في فتاوى قاضيخان \* رجل ارسل رجلاً لينخطب له فلانة فزوجها له جاز سواء كان بمهر مثل

اوغبين فاحش كذا في السراجية \* وكل رجلا ان يخطب له ابنة فلان فنجاء الوكيل الى ابى المرأة  
وقال هب ابنتك مني فقال الاب وهبت ثم ادمى الوكيل اني اردت النكاح لموكلني  
ان كان القول من الخاطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا على  
وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما اصلا وان كان على وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل لا للموكل و  
كذا اذا قال الوكيل قبلت لفلان لان الوكيل لما قال هب ابنتك مني وقال الاب وهبت ثم العقد  
بينهما واما اذا قال الوكيل هب ابنتك من فلان فقال الاب وهبت لا ينعقد النكاح  
ما لم يقل الوكيل قبلت فاذا قال قبلت لفلان او قال قبلت مطلقا ففى الوجهين ينعقد العقد للموكل  
هكذا في المحيط \* وان قال ابو الهيثم بعد ما جرى بينه وبين الوكيل مقدمات النكاح للموكل  
زوجت ابنتي على صداق كذا ولم يقل من الخاطب او من موكله فقال الخاطب قبلت  
يصح النكاح للخاطب كذا في الثاثر خانية \* الوكيل بالتزويج ليس له ان يوكل غيره فان فعل  
فزوج الثاني بفسخة الاول جاز كذا في فتاوى قاضي خان في كتاب الوكالة \* اذا وكلت المرأة  
رجلا ان يزوجه وقالت ما صنعت من شيء فهو جائز جاز للوكيل ان يوكل غيره بتزويجها  
فخصر الوكيل الموت واوصى بالوكالة الى رجل بالتزويج فزوجها الوكيل الثاني بعد  
موت الاول يجوز كذا في المحيط \* اذا وكلت المرأة او الرجل رجلين بالتزويج ففعل احدهما  
لم يجز كذا في فتاوى قاضي خان \* وكل رجلا ان يزوجه امرأة بعينها وكل آخر ايضا  
وكلت امرأة وكيلين كذلك فالتى وكلا الزوج ووكلا المرأة فزوج احدهما وكيلين بالتزويج  
وقبل وكيل من جانبيها وزوج آخر بمائة دينار وقبل الآخر من جهتها وقع العقدان معا وجهلا  
واختلف في السابق صح بهر المثل كذا في الكافي \* ولو وكل رجلا لزوج امرأة فزوجه امرأة  
ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى  
كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في ذلك لانهما تصادقا على النكاح فثبت النكاح بصداقتهما  
وهذه المسئلة دليل على ان النكاح يثبت بالتصادق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وكلته بالتزويج  
ثم ان المرأة تزوجت بنفسها خرج الوكيل من الوكالة علم الوكيل بذلك او لم يعلم ولو اخرجته  
من الوكالة ولم يعلم وكيل بذلك لا يخرج من الوكالة واذا تزوجهما جاز النكاح ولو كان وكيلان  
جانب

جانب الرجل يتزوج امرأة بعينها ثم إن الزوج أمها وابتها خرج الوكيل من الوكالة كذا في المحيط  
 امرأة وكلت رجلاً بان يزوجهما من إنسان فزوجت نفسها بكناح فاسد قبل نكاح الوكيل  
 قال بعض مشائخ بخارايغزل الوكيل من الوكالة وهو اختيار الامام برهان الدين المرغيناني  
 وبه يفتي القاضي برهان الدين وفتوى بعض مشائخ بخارا انه لا يغزل كذا في التا تاريخية فلا  
 من فتاوى آهو\* ولو وكله بان يزوجه امرأة بعينها فارتدت والعياذ بالله ولحققت بدار الحرب ثم  
 سبت واسلمت فزوجها اياه جازي قول ابي حنيفة رح\* مريض كل سانه فقال له رجل اكرن لك  
 وكيلاني تزويج ابنتك فلانة فقال المريض بالفارسية آري آري وام يزد علي هذا فزوجها له بصح  
 كذا في الظهيرية\* رجل له ابن ولابنة ابنة فاكراه الاب ابنة علي ان يوكله بتزويج ابنته  
 فقال له الابن من ان تزواي فرزندي تويزارم هرچه خواهي بكن فذهب الاب وزوج ابنته  
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يصح هذا النكاح كذا في فتاوى واضيخان\*  
 ولو وكل رجلاً بان يزوجه امرأة وتحت اربع نسوة انصرف الوكالة الى حاله بملك الزوج ذلك  
 وهو ان ثنتين واحدة من نساءه كذا في محيط السرخسي\* اجمع اصحابنا ان الواحد يصلح وكيلًا  
 في النكاح من الجانبين ووليًا من الجانبين ووليًا من جانب اصيلاً من جانب ووكيلاً من جانب  
 اصيلاً من جانب ووليًا من جانب ووكيلاً من جانب\* اما الواحد هل يصلح فضوليًا من الجانبين  
 او وليًا من جانب فضوليًا من جانب او اصيلاً من جانب فضوليًا من جانب او ووكيلاً من جانب  
 فضوليًا من جانب حتى يتوقف العقد على الاجازة عند ابي حنيفة ومحمد رح لا يصلح كذا  
 في شرح الجامع الصغير لقاضي خا\* كل عقد صدر من انضري وند قبل بقبل سواء كان  
 ذلك القابل فضوليًا آخرًا او وكيلاً او اصيلاً عقد موقوفًا كذا في النهاية\* ونظر العقد يتوقف  
 على القبول في المجلس ولا يتوقف على ما وراء المجلس كذا في السراج النور\* رجل قال انهدوا  
 اني تزوجت فلانة فبلغها الخبر فاجازت فهو باطل وكذا لو قالت المرأة بين يدي شهود  
 اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان القائب فبلغه الخبر فاجاز لا يجوز ولو قيل فتدري  
 من القائب في المتصلين يتوقف على اجازة القائب في قول اصحابنا كذا في شرح الجامع الصغير  
 لقاضيخان\* وتثبت الاجازة لنكاح النضولي بالقول وانفعل كذا في النعمان رقيق\* رجل زوج  
 رجلاً امرأة بغير ان يبلغه الخبر فقال نعم ما صنعت وبارك الله فيك وقال احسنت او صبت



كان اجازة كذا في فتاوى قاضيان \* وهو المختار اختاره الشيخ ابوالليث كذا في المحيط \* واذا علم انه اراد به الاستهزاء بسوق الكلام على وجه الاستهزاء فمح لا يكون اجازة ولو هاته القوم فقبل التهنئة كان اجازة هكذا في فتاوى قاضيان \* وفي الحجة قال الفقيه وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* زوج رجلاً امرأة بغير اذنها فقالت لم يعجبني ما فعل او قالت مرا خوش نيا مدين كار لا يكون رد احتى لورضيت بعد ذلك يتغذا لنكاح كذا في الفصول العمادية \* قبول المهر اجازة وقبول الهدية ليس باجازة كذا في فتح القدير \* وفي فوائد صاحب المحيط لوفال للفضولي بئس ما صنعت يكون اجازة في النكاح كذا من محمد ر ح وفي ظاهر الرواية يكون رداً وعليه الفتوى \* والاجازة بالفعل سوق المهر اليها وهل بشرط وصول المهر اليها قال ظهير الدين يشترط وقال مولانا والقاضي الامام فخر الدين لا يشترط \* ولو خلاها هل يكون اجازة قال مولانا تكون وقال بعضهم نفس الخلوة لا تكون اجازة هكذا في الفصول العمادية \* رجل زوج امرأة من رجل بغير امرها بلغها الخبر فقالت باك نيست فهذا اجازة هكذا ذكر الفقيه ابوالليث ر ح \* وكان الفقيه ابو جعفر ر ح يفتي به كذا في الذخيرة \* ولو زوجه الفضولي اربعاً في عقدة وثلاثاً في عقدة فطلق واحدة من فريق كان اجازة لنكاح ذلك الفريق كذا في فتح القدير \* فضولي زوج رجلاً عشراني عقود وبلغهن فاجزن جاز نكاح التاسعة والعاشرة وعلى هذا عشرة رجال زوج كل واحد ابنته من رجل ومن مدركات فاخترن جميعاً جاز نكاح التاسعة والعاشرة وان كانوا احد عشر رجلاً فنكاح الثلث الاخيرة جاز وان كانوا اثني عشر فنكاح الاربعة جاز وان كانوا ثلثة عشر فنكاح الاخيرة وحدها جاز كذا في فاية السروجي \* فضولي زوج رجلاً خمس نسوة في عقود متفرقة فللزوجة ان يختار اربعاً منهن ويفارق الاخرى كذا في الظهيرية \* ولو تزوج رجل اربعاً بغير اذنهن ثم اربعاً ثم تثبتن توقف ثنتان كذا في العناينة \* مال محمد ر ح رجل زوج رجلاً امرأة بغير اذنهما بالف درهم وخاطب من الرجل رجل آخر بغير اذنه فكانا فضولين ثم انهما جددا النكاح تخمسين ديناراً بغير اذنهما حتى توقف الكاحان على اجازتهما ثم ان المرأة اجازت احد النكاحين واجاز الزوج احدهما ايضاً فان اجاز الزوج النكاح الذي اجازته المرأة بان اجازت النكاح بالف درهم واجاز الزوج ذلك ايضاً جاز النكاح بالف درهم وان اجاز الزوج النكاح الآخر بان اجاز النكاح تخمسين ديناراً فانه لا يجوز فان اجمعاً بعد ذلك على اجازة الثاني لا يجوز وان

اجمعاً على اجازة الاول كان جائزاً وكذلك لو ان المرأة بدأت واجازت النكاح الثاني كان ذلك فسخاً منها الاول حتى لو اجمعاً على الثاني يجوز ولو اجمعاً على الاول لا يجوز وكذلك لو بدأ الزوج بالاجارة واجاز احد النكاحين بطل الآخر هذا الذي ذكرنا اذا علم المجاز اولاً من المجاز آخرًا اما اذا نسي المجاز الاول ثم اجمع بعد ذلك على احد النكاحين وتصادف على ذلك بان قالوا تذكرنا ان هذا هو المجاز اولاً فانه جاز هذا النكاح فان لم يتذكر المجاز اولاً و اجمعاً على احد النكاحين من غير تذكر المجاز اولاً لم يجوزوا احد منهما ابداً ولو قالت المرأة ابتداء اجزت النكاحين كان للزوج ان يجيز ايها شاء اما النكاح بالف واما النكاح بخمسين ويجوز ذلك ويلزم الزوج المسمى فيه ولو اجاز احد هما النكاح بالدرهم والآخر بالدنانير وخرج الكلامان منهما معا فانه ينتقض النكاحان جميعاً وان اجاز كل واحد النكاحين جميعاً وخرج الكلامان منهما معا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اجاز كل واحد منهما النكاحين ولم يخرج الكلامان معا بل على التناقب فينقض احد النكاحين لا محالة وان اجاز احد هما نكاحاً لا بعينه بان قال الزوج مثلاً اجزت احد النكاحين او قال اجزت هذا وهذا فاجازة المرأة في هذه المستقلة لا تغلوص اربعة اوجه اما ان قالت اجزت ما اجازة الزوج وخرج الكلامان معاً ففي هذا الوجه يجوزوا احد النكاحين واما ان قالت ان قالت اجزت، فبما اجازة الزوج وخرج الكلامان معا انتقض النكاحان جميعاً واما ان قالت اجزت النكاحين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قالت اجزت ما اجاز الزوج يجوزوا احد النكاحين واما ان قالت اجزت احد هما او قالت اجزت هذا وهذا اصل ما قاله الزوج وخرج الكلامان معاً ذكر انهما لم يجيزا نكاحاً بعد ولهما ان يجتمعا على احد النكاحين ايها شاء وان شاء فسخا كلا العقدين كذا في الذخيرة \* ولو قل اجرت احد هما وقال الآخر بعد اجرت احد هما جاز النكاح عنداي حنيفه راجح كذا في محيط السرخسي \* فضولي زوج عبد امرأتين في عدة ثم تزوجه امرأتين في عدة وذا برضا النسوة فعق له ان يجيز نكاحنتين اما الاولى بين والاخرى بين او احدى الاولى بين واحدى الاخرى بين ولو اجاز نكاح النكاحين بطل ولو اجاز نكاح الرابعة حازون كانت النكحة وقعت في عدة لم يلحقها الاجازة ابداً كذا في الكافي \* وان تزوج احد نسوة بغير اذن المولى فاجاز المولى الكل صحت المائلة كذا في العتائيه \* والاصل ان الاحقة بمنزلة العقد في حق المصل فكان المصل بحال لا يصح اجتماعه في اشياء عدة لا يصح اجتماعه

في الامضاء والاجازة وان يصح اجتماعه في الانشاء يصح في الاجازة \* رجل زوج رجلا بغير اذنه  
صغيرتين في عقدة بغير اذن ابويهما وخاطب عنهما خاطب فارضعتما امرأة ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح  
احدهما واجاز ابوها لا يجوز ولو ارضعت احدهما وماتت ثم ارضعت الاخرى فاجاز نكاحها فاجاز  
ابوها جاز ولو كان نكاح الصغيرتين من وليس في عقدتين ثم صارتا اختين واجاز نكاح احدهما جاز \* صغيرتان  
بنتا عم زوجها معهما في عقدتين من رجل بغير امره فارضعتما امرأة فاجاز الزوج نكاح احدهما  
لم يجز ولو كان لكلوا حدة هم هو وليها والمثلة يحالها فاجاز نكاح احدهما جاز \* ولو تزوج امين  
في عقدة برضاها بغير اذن المولى فاعتق المولى احدهما بعينها فبلغ المولى النكاح فاجاز نكاح  
الامة لا يجوز وكذلك لو زوج رجل رجلا امين في عقدة باذنهما واذن مولاها فاعتق المولى  
احدهما ثم بلغ الزوج فاجاز نكاح الامة لا يجوز وان اجاز نكاح الحرة جاز ولو ان المولى اعتقهما  
معافا جاز نكاح احدهما او كليهما جاز ولو قال فلانة حرة وفلانة حرة واعتق احدهما وسكت ثم  
اعتق الاخرى ثم بلغ الزوج فاجاز نكاحهما معا ومتعاقبا صح نكاح المعتقة الاولى دون الاخرى  
ولو كان النكاح في عقدتين فانكناهما الموليين فاعتق احدهما احدهما له اجازة نكاح ابنتهما شاء  
وانكناهما لرجل واحد يجوز نكاح الحرة دون الامة كذا في محيط السرخسي \* اذا كانت تحت رجل  
حرة وزوجه فضولي امة فماتت الحرة او زوجه اخت امرأته فماتت امرأته ليس له  
ان يجيز وكذا لو كان تحت اربع نسوة فزوجه خامسة ثم ماتت احداهن ليس له ان يجيز في الخامسة  
ولو زوجه خمسا دفعة واحدة ليس له ان يجيز في بعضهن هكذا في السراج الوهاج \* حر تحت امرأته  
زوجه رجل اربع نسوة بغير امره فبلغه ذلك فاجاز نكاح بعضهن لم يجز ولو زوجه اربع نسوة  
في عقود متفرقة فاجاز نكاح بعضهن جاز فان اجاز نكاحهن في هذه الصورة لم يجز وبطل نكاح الكل  
حتى لو اجاز بعد ذلك نكاح بعضهن لا يجوز ولو ماتت امرأته قبل الاجازة في العقد الواحد  
او في العقود المتفرقة لم اجاز نكاح الكل لم يجز كذا في المحيط \* لو ان رجلا زوج ابنته البالغة  
من رجل غائب وقيل من الزوج فضولي فمات ابوها قبل اجازة الغائب لا يبطل نكاح الاب  
بموته \* رجل زوج ابنته البالغة امرأة بغير اذنه فحين الابن قبل الاجازة قالوا ينبغي للاب ان يقول  
اجزت النكاح علي ابنته كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا زوج رجل بنت اخيه من ابنته  
وهما

وهما صغيران ولابنة اخيه اب ثم مات ابوها قبل اجازة النكاح فاجاز العم هذا النكاح قبل بلوغها  
صحت الاجازة ونفذ النكاح وكذلك اذا تزوج الرجل ابنة البالغ امرأة بغير اذن الابن فلم يبلغ  
حتى صار معنوها فاجاز الاب ذلك النكاح جاز وكذلك العبد اذا تزوج بغير اذن المولى  
ثم خرج من ملكه الى ملك غيره فاجاز الثاني النكاح صح اجازته ونفذ العقد وكذلك الامة  
اذا زوجت نفسها بغير اذن المولى فخرجت عن ملكه الى ملك غيره بالبيع او بالهبة او بالارث  
فان لم يحل فرجها للمالك الثاني بان ورثها جماعة او ورثها ابنة وكان الميت وطئها او باعها  
او وهبها من جملة اوصياء ابنته وكان الاب وطئها فللوارث الاجازة واذا كانت الجارية  
تعمل للثاني في هذه الصورة بان وهبها من اجنبي او باعها من اجنبي او من ابنته ولم يكن الاب  
وطئها او ورثها ابنته ولم يكن الميت وطئها فانه لا يصح الاجازة من الثاني ولا يصح النكاح  
باجازة الثاني كذا في المحيط \* وما ينصل بذلك مسائل الفسخ العائدون في الفسخ اربعة الاول  
عاقدا لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو الفضولي \* فذا تزوج رجلا امرأة بغير اذنه ثم قال  
فسخت العقد لا يفسخ وكذا الزوجه اخذت تلك المرأة بتوقف النكاح الثاني ولا يكون  
فسخا للاول الثاني عاقدا يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل \* رجل وكل رجلا  
ليزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك الفسخ  
بالتقول ولزوجته اخذت تلك المرأة لا يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضي خان \*  
فان انكحها الوكيل بعينها نكاحا آخر ينتقض الاول كذا في محيط السرخسي \* الثالث عاقدا  
يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل تزوج رجلا امرأة بغير امرته ثم ان تزوج وكله  
بان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه اخذت تلك المرأة يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد  
بالتقول لا يصح فسخه الرابع عاقدا يملك الفسخ بالقول والفعل جميعا وصورته رجل وكل رجلا  
ليزوجه امرأة بغير عينها فزوجه امرأة خاطب عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح  
فسخه ولو تزوجه اخذت تلك المرأة يفسخ العقد الاول هكذا في فتاوى قاضي خان \* فان فضولي  
في باب النكاح لا يملك الرجوع قبل الاجازة والوكيل في باب النكاح الموقوف  
يملك الرجوع قولاً وفعلاً كذا في الظهيرية \* ولو تزوج له فضولي امرأة ثم وكل رجلا  
بان يزوجه له امرأة فاجاز ذلك ثم نقضه لم يصح نقضه على رواية انجماع ولو تزوجه اخذتها

بأمرها بطل نكاح الأولي \* أحذ الوكيلين بالنكاح المطلق لا يملك نقض ما بأمره الوكيل الآخر  
 وهو فاقصد أو يملك نقضه بنكاح اختها أو بتجديد الأول بمهر آخر كذا في العتائية \*  
 ولو تزوج امرأة بغير إذنهما ثم وكل رجلاً بأن يزوجه امرأة فنقض بلسانه ما فعل الزوج  
 ويصح فان زوجها اختها ينتقض الأول ولو تزوجه الوكيل امرأتين في عقدة أحدهما اخت الأولي  
 أو أرباعي عقدة لم ينتقض نكاح الأولي كذا في محيط السرخسي \* الباب السابع في المهر  
 وهو مشتمل على فصول الفصل الأول في بيان ادنى مقدار المهر وبيان ما يصلح مهرًا وما  
 لا يصلح مهرًا أقل المهر عشرة دراهم مضروبة أو غير مضروبة حتى يجوز وزن عشرة نبرا  
 وإن كانت قيمته أقل كذا في التبيين \* وغير الدراهم يقوم مقامها باعتبار القيمة وقت العقد  
 في ظاهر الرواية حتى لو تزوجها على ثوب أو مكيل أو موزون وفيه يوم العقد عشرة نصارت  
 يوم القبض أقل لبس لها الرد وفي العكس لها ما نقص كذا في النهر الفائق \* ولو انقص الثوب  
 لفوات جزء منه قبل القبض فلها الخيار إن شاءت أخذه وإن شاءت أخذت عشرة دراهم  
 هكذا في محيط السرخسي \* المهر إنما يصلح بكل ما هو مال متقوم \* والمنافع تصلح مهرًا  
 غير أن الزوج إذا كان حراً وقد تزوجها على خدمته أياها جاز النكاح ويقضى لها بمهر المثل  
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح هكذا في الظهيرية \* ولو تزوجها على خدمة حراً آخر  
 فإن لم يكن بأمره ولم يجزه وجب قيمتها وإن كان بأمره فإن كانت خدمة معينة تستدعي مخالطة  
 لأبوين معها الانكشاف والفتنة وجب أن تمنع وتعطى هي قيمتها ولا تستدعي ذلك وجب  
 تسليمها وإن كانت غير معينة بل تزوجها على منافع ذلك الحر حتى تصير أحرق بها لأنه أجبر وحده  
 فإن صرفته في الأول فكلا الأول وفي الثاني كالثاني هكذا في فتح القدير \* ولو تزوجها على خدمة  
 عبدة أو أمته صح كذا في النهر الفائق \* ولو كان الزوج عبداً فلها خدمته بالاجماع كذا  
 في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة على أن يعلمها القرآن كان لها مهر مثلها كذا  
 في فتاوى واضيخان \* ولو تزوجها على أن يرعى غنمها أو يزرع أرضها في رواية لا يجوز  
 وفي رواية جاز كذا في محيط السرخسي \* والأول رواية الإصمعي والجامع وهو الأصح هكذا  
 في النهر الفائق \* والصواب أن يسلم لها أجماعاً استدلالاً بقصة موسى وشعيب عليهما السلام \* وشريعة  
 من قبلنا بلزماً إذ أنص الله تعالى أو رسوله بل أنكار كذا في الكافي \* وإذا تزوج على تعليم الحلال

والحرام من الاحكام او على الحج والعمرة ونحوها من الطاعات لا تصح التسمية عندنا \* ثم الاصل في التسمية انها اذا صحت وتقررت يجب المسمى ثم ينظر ان كان المسمى عشرة قصا عدا فليس لها الا ذلك وان كان دون العشرة يكمل عشرة عندا صحابنا الثلاثة واذا غدت التسمية وتزالت يجب مهر المثل واذا تزوجها على ان لا يخرجها من بلدها او على ان لا يتزوج عليها لا يصح التسمية فان المذكور ليس بمال \* وكذا لو تزوج المسلم المسلمة على مبتغا ودم او خمر او خنزير لم يصح التسمية ولو تزوجها على منافع سائر الاعيان من سكنى دارة وركوب دابة والحمل عليها وزراعة ارضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صحت التسمية كذا في البدائع \* ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه او مدبرة او ام ولد جاز ولو تزوج عليها حرة او مكاتبه لا يجوز ولا يتخذ بقيمته كذا في غاية السروجي \* ولو تزوج امرأة على طلاق امرأة له اخرى او على دم عمد له عليها او على ان يحج بها كان لها مهر مثلها كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل لمع على امرأة الف درهم فمن مبيع فتزوجها على ان اخذ ذلك عنها كان لها مهر مثلها والتاخير باطل كذا في الظهيرية \* رجل تزوج على الالف التي له على فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالي وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حتى يوصلها بقبض الدين من المديون ولو تزوج امرأة على الالف التي لمع على فلان الى سنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اتبعت المديون فان اختارت اخذ الزوج اخذته بالمال الى سنة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تزوجها على هذا العبد هو ملك الغير او على هذه الدار وهي ملك الغير فالنكاح جائز والتسمية صحيحة فبعد ذلك ينظر ان اجاز صاحب الدار وصاحب العبد ذلك فلها عين المسمى وان لم يجز المستحق لا يطل النكاح ولا التسمية حتى لا يجب مهر المثل وانما يجب قيمة المسمى كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة على عيب عدا اشتراه منها جاز فان كان قيمة العيب عشرة فلها ذلك وان كانت اقل من عشرة وجب تكميل العشرة كذا في الظهيرية \* قد قالوا ان نكاح الشغار منعقد والشرط باطل ولكلوا حدة من المرأتين مهر مثلها وهوان بزواج رجل ابنته على ان يزوجه الزوج اخته ارامه على ان يكون بضع كل واحدة منهما صداق الاخرى كذا في الجوهرة النيرة \* واذا سمى في العقد ما هو معدوم في الحال بان تزوجها على ما يتم نخله العام او على ما يخرج ارضه العام او على ما يكتسب فلا مد لا يصح التسمية وكان لها

مهر المثل وكذا اذا سمي ما ليس بمال الحال من كل وجه بان تزوجها على ما في بطون غنمة او على ما في بطون جاريتة لا يضح التسمية وكان لها مهر المثل كذا في المحيط \* واذا تزوجها على حكمها وحكمه او حكم اجنبي كانت التسمية فاسدة ثم ان كان الزوج على حكم الزوج ينظر ان حكم بمهر مثلها او اكثر فلها ذلك وان حكم باقل من مهر مثلها فلها مهر مثلها الا ان تزويج بالافل وان كان الزوج على حكمها فان حكمت بمهر مثلها واقل فلها ذلك وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يجز الزيادة الا اذا رضي الزوج بالزيادة وان كان الزوج على حكم الاجنبي فان حكم بمهر المثل جاز وان حكم باكثر من مهر المثل يتوقف على رضا الزوج وان حكم باقل من مهر المثل يتوقف على رضا المرأة كذا في البدائع \*

الفصل الثاني فيما يتأكد به المهر والمنفعة والمهر يتأكد بأحد معان ثلاثة الدخول والخلو والصحة وموت احد الزوجين سواء كان مسمى او مهر المثل حتى لا يسقط منه شيء بعد ذلك الا بالبراء من صاحب الحق كذا في البدائع \* وان تزوجها ولم يسم لها مهر او تزوجها على ان لا مهر لها فلها مهر مثلها ان دخل بها او مات عنها وكذا اذا ماتت هي فان طلقها قبل الدخول والخلو فلها المنفعة ولو فرض القاضي لها مهرا او فرض الزوج بعد العقد ففي حال التاكيد يتأكد كما يتأكد مهر المثل وان طلقها قبل الدخول تجب المنفعة ولا ينتصف المفروض في قول ابي حنيفة ومحمد راج كذا في السراج الوهاج \* ولا تجب المنفعة الا اذا حصلت الفرقة من جهته كاطلاق الفرقة بالابلاء واللعان والحب والعنة وردته وابائه الاسلام وتقبيله امها وابنتها بشهوة وان جاءت الفرقة من جهتها فلا تجب كردها وابائها الاسلام وتقبيلها ابن الزوج بشهوة والرضاع وخيار البلوغ وخيار العلق وعدم الكفاءة وكذا لو اشترى زوجته من المولى واشتراها وكيله منه ولو باعها المولى من رجل ثم اشترى الزوج منه تجب المنفعة وكل موضع لا تجب المنفعة فيه عند عدم التسمية لا تجب نصف المسمى عند وجودها كذا في التبيين \* وفي كل محل اوجب العقد مهر المثل ففي الطلاق قبل الدخول تجب المنفعة فحسب كذا في التهذيب \* المنفعة ثلاثة انواع قميص وملحفة ومنقعة وسطا جيد غاية الجودة ولاردي غاية الرداءة كذا في المحيط \* هذا في عرفهم واما في عرفنا فيعتبر عرفنا كذا في الخلاصة \* ولو اعطاها قيمة الاثواب دراهم او دنانير تجبر على القبول

على القبول كذا في البدائع \* ثم لا تزاد على نصف مهر مثلها ولا تنقص من خمسة دراهم كذا في الكافي \* ويعتبر فيها حالها لقيامها مقام مهر المثل على قول الكرخي كذا في التبيين \* فان كانت من السفلة يستعها من الكرباس وان كانت من الوسطى يستعها من القز وان كانت مرتفعة الحال يستعها من الابرسم وهو الاصح كذا في الينابيع \* والصحيح انه يعتبر حاله كذا في الهداية والكافي \* وقيل يعتبر بحالهما كما هو صاحب البدائع \* وهذا القول اشبه بالفتنة كذا في التبيين \* قال الولوالجي وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الزهر الفائق \* ولا منعة للمنفق منها زوجهما سوى لها مهر اول لم يسم دخول بها زوجها ولم يدخل وكذلك كل نكاح فاسد فرق القاضي فيه بينهما قبل الدخول بها وقبل الخلوة وبعد الخلوة والنزوح منكرا للدخول فلا منعة فيها والعبد بمهرته الحر في وجوب المنعة اذا كان النكاح باذن المولي كذا في المحيط \* المنعة عندنا على ثلثة اوجه منعة واجبة وهي المطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر او مستحبة وهي للمطلقة بعد الدخول ولا واجبة ولا مستحبة وهي للمطلقة قبل الدخول وقد سمي لها مهر كذا في السراج الوهاج \* والخلوة الصحيحة ان يجتمع في مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطء حسا او شرعا او طبعيا كذا في فتاوى قاضي خان \* والخلوة الفاسدة ان لا يتمكن من الوطء حقيقة كالمرضى المدنف الذي لا يتمكن من الوطء \* ومرضاها ومرضه سواء هو الصحيح كذا في الخلاصة \* اما المرض فالمراد به ما يمنع الجماع او يلحق به ضرر والصحيح ان مرضه لا يخلو عن تكسر وقتور فكان مانعا سواء لحقه ضرر او لا وهذا التصيل في مرضها كذا في الكافي \* اذا اخلا بامراته واحدها محرم بفرض او نقل او في صوم فرض او صلوة فرض لا يصح الخلوة وفي صوم انقضاء والذنر والكفارة وايمان والاصح انه لا يمنع الخلوة وصوم التطوع لا يمنع في ظاهر الرواية و صلوة التطوع لا تمنع والحجض والتفاس يمنع ولو كان معهما قائم واحد من لا يصح الخلوة ولو كان معهما صغير لا يغفل او غدي عليه لا يمنع الخلوة وان كان معهما صغير يغفل او امته ان يعبر ما يكون بينهما او كان معهما اصم او اخرس لا يصح هكذا في فتاوى قاضي خان \* وانجبون والمعنوة كالصبي فان كانا بغللا فليست بخلوة وان كانا لا يغفلان فهي خلوة كذا في السراج الوهاج \* وان كان معهما جارية للمرأة اخذتوا فيه والفتوى على انها تصح كذا في الجوهرة النيرة \* وجازب الرجال لا تمنع الخلوة كذا في معراج الداراية \* وكان محمد بن ابي القول لو كان نسائه تصح بخلاف



ما لو كان ثمة امتها ثم رجع وقال لا تصح وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله هكذا  
 في المحيط والذخيرة وفتاوى قاضي خان \* وان كان معها زوجته الاخرى يمنع صحة الخلوة  
 وان كان معها مقلب عقور يمنع وان لم يكن عقوراً فان كان للمرأة فكذلك وان كان للزوج  
 صحت الخلوة كذا في التبيين \* ولو دخلت على زوجها وهوائهم وحده صحت الخلوة علم  
 بدخولها ولم يعلم وهذا الجواب محمول على قول ابي حنيفة رح لان عنده للثائم حكم اليقظان  
 كذا في الظهيرية \* المرأة اذا دخلت على الزوج ولم يكن معه احد ولم يعرفها الزوج فمكنت  
 مائة ثم خرجت او الزوج دخل عليها ولم يعرفها لا يكون هذا خلوة مالم يعرفها هكذا  
 اختار الشيخ الامام الفقيه ابو الليث كذا في المحيط \* وفي الحجة وبه تأخذ كذا في النازخانية \*  
 وبصدق انه لم يعرفها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو عرفها هو ولم تعرفه هي تصح الخلوة  
 كذا في التبيين \* ولا يصح خلوة الغلام الذي لا يجامع مثله ولا الخلوة بصغيرة لا يجامع مثله  
 والكافر اذا خلا بامرأته بعد ما اسلمت صحت الخلوة ولو اسلم الكافر وامراًته مشركة فخلا بها  
 لا تصح كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن الموانع لصحة الخلوة ان تكون المرأة رتقاء او فرقاء  
 او غفلاء او شعراء كذا في التبيين \* ولو ظاهر منها ثم خلا بها نبل الكفيرة لم تصح احرمته وطئها  
 عليه كذا في السمر الرائق \* وان خلا بها ولم تمكنه من نفسها اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم  
 لا يصح الخلوة وقال بعضهم تصح كذا في السراج الوهاج \* وخلوة العجوب خلوة صحيحة  
 عند ابي حنيفة رح وخلوة العنين والخصي خلوة صحيحة كذا في الذخيرة \* والمكان الذي  
 يصح فيه الخلوة ان يكونا آمنين عن اطلاع الغير عليهما بغير ان يهما كالدائر والبيت كذا  
 في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولا تصح الخلوة في الصحراء لبس بقر بهما احداث المأمن  
 مرور انسان وكذا الخلوة على سطح ليس على جوانبه مترا وكان الستور قيقاً او قصيراً بحيث لو قام  
 انسان يقع بصره عليهما لا يصح الخلوة اذا خافا هجوم الغير فان اما صحت الخلوة كذا في الظهيرية \*  
 ولو خلا بها في الطريق ان كانت جادة لا تصح وان لم تكن صحت كذا في السراج الوهاج \*  
 ولا يصح الخلوة في المسجد والحمام فان حملها الى الرستاق الى فرسخ او فرسخين وعدل بها  
 من الطريق كان خلوة في الظاهر كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خلا بها في خيمة في مفازة  
 صحت الخلوة كذا في الظهيرية \* ولو حج بها فنزل في مفازة من غير خيمة فليست الخلوة صحيحة

وكذا في الجبل كذا في التبيين \* وفي بستان لا باب له يفلق ليست بخلوة فان كان له باب وغلقت فهو خلوة كذا في الخلاصة \* ولو خلا بها في محمل عليه قبة مضروبة ليلا ونهارا ان امكنه الوطى صحت الخلوة ولو خلا بها في بيت غير مسقف او في كرم صحت في ظاهر الرواية كذا في فتاوى قاضيان \* وهو محمول على ما اذا كان للكرم حيطان كذا في الظهيرية \* ولو خلا بها في حجلة او قبة فارخى السطحه فهو خلوة صحيحة كذا في البدائع \* ولو كان مترقى البيت بينه وبين من في البيت من النساء يكون خلوة وفي المستقى قال ابو يوسف رح لو كان الستر من ثوب رقيق يرى منه او كان قصيرا بحيث لو قام انسان يراها لا يكون خلوة هكذا في الخلاصة \* وفي البيوتات الثلاثة والاربعة واحد بعد واحد اذا خلا بما رآه في البيت التصوي ان كانت الابواب مفتوحة من اراد ان يدخل عليها يدخل من غير استئذان لا يصح الخلوة وكذا لو خلا بها في بيت من دار ولبيت باب مفتوح في الدار اذا اراد ان يدخل عليها غيرهما من المحارم والاجانب يدخل لا يصح الخلوة كذا في فتاوى قاضيان \* وفي مجموع التوازل سئل شيخ الاسلام عن تزوج امرأة فادخلتها معها عليه وخرجت وردت الباب الا انها لم تغلقه والبيت في خان يسكنها انا من كثيرة ولهذا البيت طوابق مفتوحة والناس يعودون في ساحة الخان ينظرون من بعد هل يصح هذه الخلوة قال ان كانوا ينظرون في الطوابق يترصدون لهما وهما يعلمان بذلك لا تصح واما النظر من بعيد والنعوذ في الساحة فغير مانع من صحة الخلوة فانهما يقدران ان ينتقلا في البيت الى زاوية لا يقع ابصارهم عليهما كذا في الذخيرة \* تجب العدة في الخلوة سواء كانت الخلوة صحيحة او فاسدة استجسانا لنهم الشغل وذكر التدويري ان المانع ان كان شرعا تجب وان كان حقيقيا كالمرض والمغفل لا تجب واصحابنا قالوا الخلوة الصحيحة مقام الوطى في حق بعض الاحكام دون البعض فاقاموها مقامه في حق تركد المهر وثبوت النسب والعدة والشفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها واربع سواها وحرمة نكاح الامة على قياس قول ابي حنيفة رح ومراعاة وقت الطلاق في حقها ولم يقيموها مقام الوطى في حق الاحصان وحرمة البنات وحلها للاول والرجعة والميراث واما في حق وقوع طلاق آخر فقه روينين والا قرب ان يقع كذا في التبيين \* ولا تقام الخلوة مقام الوطى في حق زوال النكاح حتى لو خلا بكثر ثم طلقها تزوج كالابكار كذا في الوجيز للكردي \* واذا تأكد المهر لم يسقط

وان جاءت الفرقة من قبلها بان ارتدت أو طاعت ابن زوجها بعد ما دخل بها أو خلاها وتبل  
ذلك يسقط جميع المهر لجمي الفرقة من قبلها كذا في المحيط \* ولا خلاف في ان احد الزوجين  
اذا مات حتى اقبل الدخول في نكاح فيه تسمية انه يتأكد المسمى سواء كانت المرأة حرة  
او امة وكذا اذا قتل احدهما سواء قتله اجنبي او قتل احدهما صاحبه او قتل الزوج نفسه فاما اذا  
قتلت المرأة نفسها فان كانت حرة لا يسقط من الزوج شيء من المهر بل يتأكد الكل عندنا كذا  
في البدائع \* وان كانت امة فقتلت نفسها روى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يسقط مهرها وروي  
عن ابي حنيفة رح انه لا يسقط وهو قولهما وان قتلها مولا فقبل الدخول يسقط مهرها عند ابي حنيفة رح  
وعندهما لا يسقط وهذا اذا كان المولى بالغاً عاقلاً ما اذا كان صبياً او مجنوناً لا يسقط اجماعاً كذا  
في الجوهرة النيرة \* واذا اتل السيد زوجها لا يسقط اجماعاً كذا في السراج الوهاج \* واذا مات  
احد الزوجين في نكاح لا تسمية فيه فانه يتأكد مهر المثل عند اصحابنا كذا في البدائع \* ومهر  
مثلها يعتبر بقوم ايها اذا استوتسا وجمالاً وبلداً وعصراً وعقلاً وديناً وبكارة وكذا يشترط  
ان تستوي في العلم والادب وكمال الخلق وان لا يكون لهما ولد كذا في التبيين \* وانما يعتبر  
حاله في السن والجمال حالة التزوج كذا في المحيط \* وقالوا يعتبر حال الزوج ايضاً بان يكون  
زوج هذه كزوج امثالها من نساها في المال والحسب وعدمهما كذا في فتح القدير \* وقوم  
ايها اخواتها لا ايها وامها ولا ابياها وعماها وبنات عمها ولا يعتبر مهرها بمهرها الا ان تكون  
امها من قوم ايها بان كانت بنت عم ايها كذا في المحيط \* فان لم يوجد فمن الاجانب من قبيلة  
هي مثل قبيلة ايها كذا في التبيين \* وفي المتن ويشترط ان يكون الخبر بمهر المثل رجلين او رجلاً  
وامراًتين ويشترط لفظ الشهادة فان لم يوجد على ذلك شهود مدول فالقول قول الزوج مع يمينه  
كذا في الخلاصة \* زوجت نفسها بمهرها ما جاز وفي الذخيرة هو الصحيح كذا في ذريعة السروجي \*

الفصل الثالث فيما سمي مالاً وصحاً يس بمال اذا تزوجها على ألف درهم  
وعلى طلاق فلانة وقع الطلاق على فلانة بنفس العقد كذا في المحيط \* وللمرأة المسمى فقط كذا  
في البحر الرائق \* بخلاف ما اذا تزوجها على ألف وعلى ان يطلق فلانة فانه لا يقع الطلاق  
مالم يطلق ثم اذا شرط التطلق ولم يطلق فلانة كان لها تمام مهر مثلها كما لو تزوجها على ألف درهم  
وكرامتها

وكرها متها وتزوجها على ألف درهم وعلى أن يهدي لها هدية فلم يف بالشرط وكذا في كل شرط لها فيه منفعة إذا لم يف الزوج بالشرط كذا في المحيط \* هذا إذا كان مهر مثلها أكثر من المسمى ولو كان المسمى مثل مهر المثل أو أكثر منه ولم يف بما وعد فليس لها إلا المسمى فان وفى بما شرط لها فلها المسمى ولو شرط مع المسمى منفعة لاجنبي لم يف فليس لها إلا المسمى هكذا في البحر الرائق \* ولو تزوج مسلم مسلمة وسمى لها في مقدرة النكاح ما يحل وما لا يحل مثل أن يتزوجها على مهر صحيح وأرطال من خمر فالمهر مسمى لها إذا كان عشرة نصاعدا ويطل الحرام وليس لها تمام مهر مثلها لأن الخمر لا منفعة فيها للمسلمين كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوجها على ألف درهم وعلى طلاق ضربتها فلانة على أن ردت عليه عبد أو وقع الطلاق بنفس العبد وانقسم الألف والطلاق على بضعتها وعلى العبد أن كان قيمة العبد وقيمة البضع سواء كان نصف الألف ونصف الطلاق عوضاً عن العبد ثلثاً ونصف الألف ونصف الطلاق عوضاً عن البضع صدقاً لها وانقسم البضع والعبد على الخلق والألف أيضاً وصار بمقابلته الطلاق نصف العبد ونصف البضع وبمقابلته الألف نصف العبد ونصف البضع ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بائناً فان استحق العبد أو هلك قبل التسليم رجع بمسماثة حصه العبد ورجع بنصف قيمة العبد أيضاً وان كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق ضربتها فلانة على أن ردت عليه عبد أو يقع الطلاق على الضرة مالم يطلقها وصار نصف الألف صداقاً لها والنصف ثمن العبد إذا كان قيمة البضع وقيمة العبد على السواء فبعد ذلك ينظر أن وفى لها بالشرط بأن طلق فلانة فلها الخمسمائة لا غير وإن لم يطلق ضربتها فلها تمام مهر مثلها كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ألف وإن يطلق ضربتها على أن ترد المرأة عليه بعد أن طلقها علم بأن هذه عقود نسوة نكاح وبيع وطلاق يجعل فانقسم ما في جانبه وهو الألف وطلاق الضرة على ما في جانبها وهو البضع والعبد فصار نصف الألف بازاء العبد فيكون ثلثاً ونصفها بازاء البضع فيكون مهرها وطلاق الضرة نصفه بازاء العبد فيكون خلعاً ونصفه بازاء البضع فلا يصير مهرها لأنه ليس بمال ولكن يعتبر حقاً للمرأة فإذا طلقها فلا يخلو ما إن يطلقها قبل الدخول أو بعده وكل وجه لا يخلو ما إن يطلق الزوج الضرة أو لم يطلق فإذا طلقها قبل الدخول ولم يطلق الضرة وقيمة العبد ومهر المثل سواء ترد على الزوج مائتين وخمسين ونصف العبد وإن طلق الضرة

والمسئلة بحالها للزوج مائتان وخمسون وكل العبد وان طلقها بعد الدخول وطلق الضرة  
فالالف لها والعبد له وان لم يطلق الضرة فلها مهر مثلها فان استحق العبد وقد طلق الزوج الضرة  
يرجع عليها بخمس مائة حصة العبد من الف وب نصف قيمته وان استحق العبد ولم يطلق الضرة  
يرجع بالخمس مائة التي كانت ثمن العبد ولا يرجع بنصف قيمة العبد كذا في محيط السرخسي \*

الفصل الرابع في الشروط في المهر لوتزوجها على الف وشرط عليها ثوباً بعينه قسم الف  
على قيمة الثوب وعلى مهر مثلها فحصة الثوب ثمنه وحصة البضع مهرها كذا في العناية \*

واوتزوج امرأة على الف ان لم يكن له امرأة وعلى الفين ان كانت له امرأة او تزوجها  
على الف ان لم يخرجها من بلدها وعلى الفين ان اخرجها منها او تزوجها على الف ان كانت  
مولاة وعلى الفين ان كانت عربية وما اشبه ذلك فلا شك ان النكاح جائز وما المهر فالشرط الاول  
جائز بلا خلاف فان وقع الوفاء به فلها ما سمي على ذلك الشرط وان لم يقع الوفاء به فان كان  
على خلاف ذلك او فعل خلاف ما شرط فلها مهر مثلها لا يتص من الفل ولا يزداد على الاكثر وهذا  
قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح الشرطان جائزان كذا في البدائع \* ولتزوجها  
على الفين ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة صح والشرطان جائزان بلا خلاف كذا  
في الخلاصة \* ولتزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي نسيب لا تجب الزيادة  
كذا في الفتية \* رجل تزوج امرأة على انها بكر فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب  
بكماله كذا في التيجيس والمزبد \* ولتزوجها على الف والدوا على الف الى سنة فعند ابي حنيفة رح  
يحكم مهر المثل فان كان مهر مثلها ألفاً او اكثر لها الف حالة وان كان اقل من الف لها الف الى سنة  
ولتزوجها على الف حالاً او على الفين الى سنة فعند ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها الف درهم  
او اكثر فلها الخيار ان شاءت اخذت الف درهم الى سنة وان شاءت اخذت الناحل وان كان  
مهر مثلها اقل من الف فالخيار يطبق على الباقي ماء وان كان مهر مثلها اكثر من الف واقل  
من الفين فلها مهر مثلها عند ابي حنيفة رح كذا في الكافي \* وفي الملاق قبل الدخول يجب نصف  
الالف ب لاجماع كذا في العناية \* وفي المقي اذا نال لآراءه اتروك على الف درهم  
على ان تزوجني فلانه بمهر من عندك تعطينه ايها فتزوجها على ذلك كان النكاح بحصتها  
من الف اذا قسم على مهرها وليس عليها ان تزوج فلانه ولو قال ان تزوجك على الف

علي ان تزوجني فلانة بالف فقبلت ذلك وتزوجت فهذه امرأة قد تزوجت بغير مهر مسمى  
 فلها مهر مثل نساءها كرجل تزوج امرأة علي الف علي ان ترد عليه ألف درهم وتوان المرأة التي  
 شرط نكاحها زوجت نفسها منه بخمس مائة فجاز ونكاح الأولى علي ما وصفت لك بغير مهر مسمى \*  
 ولو تزوج امرأة علي ان يهب لايها ألف درهم فهذا الألف لا يكون مهرًا ولا يجبر علي  
 ان يهب فلها مهر مثلها وان سلم الألف فهو الواهب وله ان يرجع فيها ان شاء ولو قال علي  
 ان اهب له منك ألف درهم فالألف مهر فان طلقها قبل الدخول وقد وقع الهبة رجع عليه  
 بنصف ذلك وهي الواهبة كذا في المحبط \* ولو تزوج امرأة علي جارية علي ان له خدمتها  
 ما عاش وما في بطنها له كانت الجارية وخدمتها وما في بطنها للمرأة ان كان مهر مثلها مثل قيمة الخادم  
 او اكثر وان كان مهر مثلها اقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل الا ان سلم الزوج الخادم  
 اليها باختياره بغير خدمه كذا في فتاوى فاضلان \* ولو تزوج امرأة علي جارية بغير مهر واستثنى  
 ما في بطنها فله الجارية وما في بطنها كره الكرخي والطحوي من غير خلاف كذا في البدائع \*  
 ولو تزوج امرأة علي غنم بعينها علي ان اصوافها لاي كان له الصوف استحسانا كذا في الظهيرية \*  
 ولو قال تزوجك علي ان تعطيني هذا الثوب لها مهر المثل ولا يلزمها الثوب ولو تزوجها  
 علي الفين علي ان الثأل لله او للرحم او للمساكين او قالت تركت الثأل لله او للرحم او للمساكين  
 او للجساء فالمهر الف استحسانا سواء كان هذا القول من الزوج او من المرأة ولو قال علي  
 ان اتا منهنما لاديبها او لفلان بعينه فليس بشيء لانه شرط فيه هبة باطله وعليه تمام مهر المثل لكن  
 اكثر من الألف كذا في العناية \* ابن سماعه عن محمد بن رجل تزوج امرأة علي بنسأف لها  
 والف لايها وقالت المرأة زوجت نفسي منك علي الفين نف لي والف لايي فذلك جاز  
 والاثنان لها كذا في المحبط \* ولو قال لامرأة تزوجك علي ان اهبك ألف درهم ارعني  
 ان اهب لك عبيد فتزوجها علي ذلك قال ابو يوسف ربح ان دفع عليها ما سمي فهو مهرها وان  
 ايمن ان يدفع لاجبر وكان عليه مهر مثلها الا ان ادعى الألف ولا على قيمة العبد ولو قال لي حبس ربح  
 كذا في فتاوى فاضلان \* في نوادرهم عن محمد بن ابي رافع عن امرأة ان تزوجت بغير مهر مسمى  
 زوجها علي ألف درهم علي ان مائة منها لك فهو جاز المهر تسعة مائة وربعه كذا في  
 علي ألف درهم علي ان تسعين منه رة الدرهم رة لغيرك تسعة مائة في المحبط \* ولو تزوجها

على اربعاً تدنياً وعلى ان يعطيها بكل مائة خادم ما يغير عنه فالشرط باطل ولها مهر مثلها لا يزداد على اربعاً كذا دينار ولا ينقص عن اربعة خدام وسط ولو كان الخدم باعينها فالشرط جائز ولها اربعة خدام وسط كانها تزوجها على ذلك كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على مائة درهم على ان يسوق بذلك اليها عشرة من الابل الاوساط فجوز استحساناً كذا في فتاوى قاضي خان \* ابن سماعه عن محمد رَح امرأة زوجت نفسها من رجل على ان يبرئ فلاناً مما له عليه من الدين يبرئ فلان منه ولها على الزوج مهر مثلها وعن ابي يوسف رَح في الامالي اذا زوج ابنته على ان يبرئ من الدين الذي له عليه او زوجت المرأة نفسها على ان يبرئها من الدين الذي له عليها وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة بالف على ان لا ينق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الالف والتففة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامته اعتقك على ان تتزوجني ويكون العتق صدأ فك قبلت عتقت ثم ان وفّت بالشرط وزوجت نفسها منه فلا شيء عليها والا يجب عليها قيمة نفسها ولو قالت لعبدها اعتقك على ان تزوجني بالف او على ان تعطيني ألفاً قبل عتق فان ابى ان يتزوجها فعليه قيمة نفسه وان تزوجها بالف قسم الالف على قيمة نفسه وعلى مهر مثلها فما اصاب الرتبة فمنه وما اصاب المهر فمهرها يتصف بالطلاق قبل الدخول كذا في العتائية \* الفصل الخامس في المهر يدخله الجهاالة المهر المسمى انواع ثلاثة منها ما هو مجهول الجنس والوصف كما لو تزوجها على ثوب اودابة او دار فلها مهر المثل وكذا لو تزوجها على ما في بطن جاريته او غنمه او على ما يثمر نخيله العام ونوع هو معلوم الجنس مجهول الوصف كما لو تزوجها على عبد او فرس او بقرا وشاة او ثوب هروي يجب الوسط ان شاء ادنى عينه وان شاء ادنى قيمته كذا في الظهيرية \* وهذا اذا ذكر العبد والثوب مطلقاً غير مضاف الى نفسه فاما اذا ذكره مضافاً الى نفسه بان قال تزوجتك على عبيدي او ثوبي لبس له ان يعطي القيمة لان الاضافة من اسباب التعريف كالاشارة كذا في المحيط \* ويعتبر قيمة الوسط بقدر غلاء السعر والرخس عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو الصحيح هكذا في الكافي \* وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* ولو صالحا على اكثر من قيمة عبد وسط لا يجوز وباتل يجوز كذا في العتائية \* ونوع هو معلوم الجنس والصفة كما لو تزوجها على مكبل او موزون موصوف

موصوف في الذمة صححت التسمية ويلزم منه تسليمه هكذا في الظهيرية \* ولو تزوج على كرخطة مطلقه ولم يصفه فان شاء اعطى كراً وسطاً وان شاء اعطى قيمته كذا في محيط السرخسي \*

والجواب في سائر المكيلات والموزونات نظير الجواب في الخطة كذا في المحيط \* ولو تزوجها على هذا العبد او على هذا الالف حكم مهر المثل وكذا اذا تزوجها على هذا العبد او على هذا العبد واحدهما او كس حكم مهر مثلها فان كان مهر مثلها مثل ارفعهما واكثر فلها الارتفاع لرضاها به وان كان مثل او كسهما او اقل فلها الاوكس لرضا به وان كان بينهما فلها مهر مثلها وهذا صناديحي خيفة رح وقالها الاوكس في ذلك كله وعلى هذا الخلاف ولو تزوجها على الف والفين كذا في التبيين \* ولو طلقها قبل الدخول لها نصف الاوكس بالاجماع كذا في العتائية \* وان كان نصف الاوكس اقل من المتعة فم يكون لها المتعة هكذا في فتاوى قاضيخان \*

ولو تزوج على بيت بنظر ان كان الرجل بدويًا فلها بيت شعر وان كان الرجل بلديًا قال محمد رح لها بيت وسط اراد به اثاث البيت الا انه كنى من الاثاث بالبيت لاتصال بينهما قالوا وهذا في مرفهم فاما في مرفنا فانه لا ينصرف الى المتاع لانه لا يراد به المتاع في مرفنا واما يراد به البيت المبني من المدر وانه لا يصلح مهرًا اذا لم يكن شيئاً كذا في محيط السرخسي \*

ويجب مهر المثل كما لو تزوجها على دار بغير عينها يجب مهر المثل ولو تزوجها على بيت بعينه فلها ذلك هكذا في شرح الطحاوي \* وفي المنتقى قال محمد قال ابو خيفة رح اذا تزوج امرأة على ماله من الحق في هذه الدار قال افرض لها مهر المثل لا اجاز به قيمة الدار وفي قولها ما كان له من الحق في الدار لا غير وقال لها مهر المثل لا غير اذا بلغ ذلك عشرة كذا في المحيط \* ولو تزوج على نصيبه من هذه الدار قال ابو خيفة رح لها الخيار ان شاءت اخذت النصيب وان شاءت اخذت مهر مثلها لا يزداد على قيمة الدار وان كان مهر مثلها اكثر وعلى قول صاحبه رحمهما الله لها النصيب من الدار ان كان النصيب يساوي عشرة دراهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو تزوجها على الف مطلق ينصرف الى ما هو اقرب الى مهر مثلها من الذهب والفضة كذا في العتائية \* تزوج امرأة على الف درهم وفي البلدة تقود مختلفة ينصرف الى الغالب منها فان لم يكن ينظر الى مهر مثلها والى تلك النقود في ذلك وانق مهر مثلها بحكم لها به كذا في التاتارخانية \* وفي نكاح الفتاوى رجل تزوج امرأة على الف درهم



فكسدت الدراهم وصار المقد غير ما يجب قيمة تلك الدراهم يوم كسدت هو المختار  
 ذكره الصدر الشهيد \* والانتفاع كالكسادة ان لا تزوج في جميع البلدان اما اذا كانت  
 تزوج في بعض البلدان فلا تكون كسادة \* في العيون فلولم يكسد ولم ينقطع ولكن رخص او خلا  
 لا يعتبر هذا اذا كانت رائجت وقت العقد فان كانت كسدة تجب تلك الدراهم اذا سوت عشرة دراهم  
 كذا في الخلاصة \* وان تزوجها بكذا من العديلات وهي كسادة قالوا يجب لهما مهر المثل لانها  
 اذا كانت كسادة كانت سلعة وزنية وهي انما تعرف بالاشارة او بذكر الوزن وهو ما ذكره الوزن  
 انما ذكر العدد كذا في المحيط \* واذا تزوجها على مثل هذا الزنيل حنطه وبوزن هذا الحجر  
 ذهباً وعلى قدر مهر فلانة او قيمة هذا العبد او قيمة عبد يجب مهر المثل ولا يزداد على المسمى  
 والقول قول الزوج في مقدار المسمى عند فوت ما ذكره ولو ذكر دراهم او على ثاقه من هذه الابل  
 او على ثوب قيمته عشرة اوقال بجميع ما املك وينصف مهر المثل او على سكنى دار موقوفة  
 او على ان يرد آبقها يجب مهر المثل هكذا في العناية \* واذا تزوجها على الف رطل خل  
 فان كان الغالب في ذلك البلد خل التبر فهو عليه وان كان الغالب خل الخمر فهو عليه وكذلك  
 لو تزوجها على كذا رطل لبن فهو على الغالب من ذلك فان لم يكن واحداً منها غالباً فلها مهر المثل  
 كذا في المحيط \* ولو تزوجها على دينار وشي يجب مهر المثل ولا يزداد على ديناران ما وى  
 عشرة دراهم كذا في غاية السروجي \* رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب  
 كان لها عشرة دراهم ولو طلقها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان يكون منعها اكثر  
 فيكون لها ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تزوجها على ثوب وخمسة دراهم لها  
 مهر المثل ولو طلقها قبل الدخول فلها الخمسة ولو قال على ما في يدي وفيها عشرة دراهم  
 ان شاءت اخذتها وان شاءت اخذت مهر المثل كذا في غاية السروجي \* ولو تزوج امرأتين  
 على الف قسمت على مهر مثلهما فان طلقهما قبل الدخول كان لهما نصف الف على قدر  
 مهرهما كذا في محيط السرخسي \* فان قبلت احدهما دون الاخرى جاز النكاح في التي  
 قبلت ويقسم الف على قدر مهر مثلهما فما اصاب حصة التي قبلت فلها ذلك القدر والباقي  
 يعود الى الزوج كذا في البدائع \* وان لم يصح نكاح احدهما فصل الف للاخرى  
 عند ابي حنيفة رح ولو دخل بالتي لم يصح نكاحها فلها مهر المثل عند ابي حنيفة رح وهو الصحيح

كذا في محيط السرخسي \* ولوان اخا واختا ورثا دارا من ابهما فتزوج الاخ امرأة بيت  
بعينه من تلك الدار ثم مات الاخ ولم ترض الاخت بذلك فالوا يقسم الدارين ورثة الاخ والاخت  
فان وقع ذلك البيت في نصيب الاخ كان البيت للمرأة بمهرها وان وقع في نصيب الاخت  
فللمرأة قيمة البيت في تركه الزوج كذا في فتاوى فاضلي خان \* وان تزوجها على مبدمن عيذه  
او قبض من قصاصه او عصامته من مائة يصح ويجب الموطن ذلك والقرعة كذا في غاية السروجي \*  
ولو تزوجها على جهز بنت فلها وسط ما يجهزه النساء كذا في التاتارخانية \* الفصل السادس  
في المهر الذي يوجد على خلاف المسمى ان تزوج مسلم امرأة على هذا الدن من الخل فاذا  
هو خمر فلها مهر مثلها عند اي حنيفة رح وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر يجب مهر المثل  
عند اي حنيفة ومحمد رح كذا في الهداية \* ولو تزوجها على هذا الدن من الخمر فاذا هو خمر وهذا الحر  
فاذا هو صدا وهذا الميتة فاذا هي ذكينة فلها المثار اليه في الاصح عند اي حنيفة رح وبه قال  
ابويوسف رح هكذا في فتح القدير \* ولو قال على هذا الحر فاذا هو عبد فبغيره يجب قيمته ولو كان عبدا  
يجب مهر المثل كذا في العتائية \* واذا تزوج امرأة على عبد بعينه فاذا هي جارية او على ثوب  
مروى بعينه فاذا هو مروى فان عليه عبد ابدل قيمة الجارية وثوباً مروياً بقيمة المروى كذا  
في الذخيرة \* ولو تزوجها على هذا العبد فظهر مدبر او مكاتباً او على هذه الامة فظهرت  
ام ولد يجب في ذلك كله القيمة بالاتفاق كذا في غاية السروجي \* سواء تعلم المرأة بحال العبد  
اولا هكذا في فتاوى قاضيخان \* واذا تزوج امرأة وسمى لها شيئاً واثار الى شيء والمشار اليه  
لبس من جنس المسمى قال ابو حنيفة رح انكافا حلالين فلها مثل الذي سمي وانكافا حرامين  
او كان المشار اليه حراما كان لها مهر المثل او كان ذلك مشكلاً وقت العقد لا يدري كم لو تزوج  
امرأة على هذا الدن من الخل فاذا هو طلاء فلها مثل الدن من الخل وان كان فيها خمر فلها  
مهر المثل وان كان المسمى حراماً والمشار اليه حلالاً اختلفت الروايات فيه عن اي حنيفة رح  
والصحيح ما رواه ابو يوسف رح عنه انه اذا اشار الى حلال كان لها المثار اليه كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ولو تزوج على هذين العبدين او على هذين الدينين من خل فاذا احدهما حر واخره عبد  
والخل الباقي لا غير عند ابن حنيفة رح كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوجها على هذا النرق  
من السمن فاذا الاشئ فيه كان لها مثل ذلك النرق سمناً ان كان يساوي عشرة وان تزوجها

علي ما في الزق من السمن فاذا الاشئ فيه كان لها مهر المثل وكذا لو كان في الزق شئ آخر من  
 خلاف الجنس كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى من محمدرح اذا تزوج امرأة على الارض  
 وحددها على ان فيها عشرة اجرة قبضتها المرأة فاذا هي ستة اجرة وكان ذلك قبل ان تذرهما  
 فلها الخيار ان شاءت اخذت الارض ولا شئ لها غيرها وان شاءت ردت الارض واخذت قيمتها  
 في ذلك الموضع لو كانت عشرة اجرة فان كانت المرأة قد باعت هذه الارض او هبتها وسلمتها  
 ثم علمت انها ستة اجرة فلا شئ لها غير الارض وكذلك اللؤلؤة اذا انتقصت من وزنها والثياب  
 اذا انتقصت من ذراعها ولولم تكن باعته ولا وهبتها ولكن غلب عليها دجلة او نحوها من الانهار  
 فجزى فيها وصارت مسهلة ثم علمت انها ستة اجرة رجعت على الزوج بتمام قيمة الارض  
 وكذلك اذا تزوجها على عشرة اثواب هروبة باعياها على ان كل ثوب منها عشاري  
 فوجدت كلها سباعيا فهي بالخيار ان شاءت اخذتها وان شاءت ردتها واخذت قيمتها  
 لو كانت عشارية على مثل حالها التي هي عليه فان وجدت كلها عشارية الا واحدة منها فانها  
 سباعية فهي بالخيار ان شاءت اخذت الثياب ولا شئ لها غيرها وان شاءت اخذت الثياب العشارية  
 وردت الثوب الذي وجدته سباعيا واخذت قيمته لو كان عشاريا على مثل رفعته وجوده  
 كذا في المحيط \* ولو تزوجها على عصير بعينه فتحمر قبل القبض روي عن ابي يوسف رح  
 لها عصير مثله ان قدر عليه وان عجز فقيمه كذا في محيط السرخسي \* ولو تزوج امرأة على  
 هذه الاثواب العشرة فاذا هي تسعة قال محمدرح لها التسعة وتام مهر مثلها ان كان مهر مثلها  
 اكثر من قيمة التسعة وفي قياس قول ابي حنيفة رح لها التسعة لا غير اذا كانت قيمة التسعة عشرة  
 دراهم ولو كانت الثياب احد عشر قال محمدرح يعطيها عشرة منها اي عشرة شاء وفي قياس  
 قول ابي حنيفة رح ان كان مهر مثلها مثل العشرة اذا عزل اخسها يعزل الا خس ولها الباقي  
 وليس لها غير ذلك وان كان مهر مثلها مثل العشرة الباقية اذا عزل الاجود يعزل الاجود  
 ولها العشرة الباقية لا غير وان كان مهر مثلها اكثر من قيمة الاثواب اذا عزل الاجود وانل  
 من قيمة الاثواب اذا عزل الاخس كان لها مهر المثل والفتوى على قول ابي حنيفة رح كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* واذا تزوجها على هذه الاثواب العشرة الهروبة فاذا هي تسعة فلها  
 تسعة

تسعة ونوب آخر هروي وسط بالاجماع كذا في محيط السرخسي \* رجل تزوج امرأة على حنطة بينها على انها عشرة اكر افاذا هي تسعة اكر اركان لها التسعة وكذا آخر مثل التسعة كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا تزوج امرأة على ارض على ان فيها الف نخل وحدد ها وتزوجها على دار وحدد ها على انها مبنية بالآجر والبص والساج فاذا الارض لا نخل فيها واذا الدار لا بناء فيها فهي بالخيار ان شاءت اخذت الدار والارض ولا شيء لها غير ذلك وان شاءت اخذت مهر مثلها وان طلقها قبل ان يدخل بها لم يكن لها الا نصف الارض ونصف الدار على ما وجدت لها عليه الا ان يكون منعها اكثر من ذلك فيكون الخيار للمرأة ان شاءت اخذت نصف الارض ونصف الدار ولا شيء لها غير ذلك وان شاءت اخذت المنفعة كذا في المحيط \*

الفصل السابع في الزيادة في المهر والخط عنه وفيما يزيد وينقص الزيادة في المهر صحيحة حال قيام النكاح عند علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* فاذا زادها في المهر بعد العقد لم يمتد الزيادة كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا قبلت المرأة الزيادة سواء كانت من جنس المهر او لا من زوج او من ولي كذا في النهر الثاق \* والزيادة انما تنأ كد باحد معان ثلثة اما بالدخول واما بالخلوة الصحيحة واما بموت احد الزوجين فان وقعت الفارقة بينهما من غير هذه المعاني الثلثة بطلت الزيادة ويتصف الاصل ولا يتصف الزيادة كذا في المضمرات \* وفي فتاوى الشيخ الامام الفقيه ابي الليث رح ان الزيادة في المهر بعد هبة المهر صحيحة \* وفي اكره شيخ الاسلام خواهر زاد روح ان الزيادة في المهر بعد الفارقة باطله \* وهكذا روى بشر عن ابي يوسف رح وصورة ما روى بشر اذا طلق امرأته ثلثاً قبل الدخول بها وبعد ثم زادها في المهر لم يصح وكذلك اذا انقضت مدة المطلقة طلاقاً رجعيّاً ثم زادها في المهر بعد ذلك لا يصح الزيادة وفي النقد روي ان الزيادة في المهر بعد موت المرأة جائزة عند ابي حنيفة رح وعندهما لا تجوز كذا في المحيط \* المطلقة الرجعية اذا قال لها زوجها زدت في مهرك لم يصح لانها مجبوتة وتقول لها احنك بمهر الف درهم ان قبلت جاز ولا فلا لانه زيادة في المهر فيتوقف على قبولها وهل يشترط قبول الزيادة في المجلس الاصح انه يشترط كذا في الظهيرية \* امرأة وهبت مهرها من زوجها ثم ان الزوج اشهد ان لها عليه كذا من مهرها تكلموا فيه واختار عند الفقيه ابي الليث ان افراد جائز اذا قبلت المرأة كذا في الخلاصة \* والاشبه ان لا يصح ولا يجعل زيادة بلا قصد الزيادة

كذا في الوجيز للكردي \* ولتزوج امرأة بالف درهم ثم جدد النكاح بالنفس اختلافه  
ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزما في كتاب النكاح ان علي قول ابي حنيفة ومحمد  
لا يلزمه الالف الثانية ومهرها الف درهم وعلي قول ابي يوسف رح يلزمه الالف الثانية وبعضهم  
ذكر الخلاف على عكس هذا قال بعض مشائخنا رحمهم الله البخاري صنادنا ان لا يلزمه الالف الثانية كذا  
في الظهيرية \* وفنوى القاضي الامام على انه لا يجب بالعقد الثاني شيء الا اذا عني به الزيادة  
في المهر فحينئذ يجب المهر الثاني كذا في الخلاصة \* قبل ولو وهبت مهرها ثم جدد المهر لا يجب الثاني  
بالاتفاق وقيل على الاختلاف كذا في معراج الداربية \* وان حدد النكاح للاحتياط لا يلزم الزيادة  
بلا نزاع كذا في الوجيز للكردي \* ابراهيم من محمد رح زوج امته من رجل على مهر معلوم ثم اعتقها  
ثم زادها الزوج في المهر شيئا معلوما فالزيادة للمولى وروى ابن سماعه من ابي يوسف رح ان الزيادة لها  
ولا اجبر الزوج على دفع الزيادة الى المولى وان باعها فالزيادة للمشتري ولا اجبر الزوج  
على دفع الزيادة الى المولى قال محمد رح في الجامع حررت زوج امته بغير اذن مولاها على مائة درهم  
فقال الزوج للمولى اجز النكاح فقال المولى اجزته على ان تزيد في الصداق خمسين درهما فان  
رضي الزوج بذلك صح وبثبت الزيادة وان لم يرض به لم يثبت الاجازة وفيه ايضا مائة منكوبة  
اعتقت حتى يثبت لها الخيار وقال لها زوجها زك في صداقك خمسين درهما على ان  
تختاريني ففعلت صح الاختيار وثبتت الزيادة وتكون الزيادة للمولى وبمثله لو قال لها لك  
علي خمسون درهما على ان تختاريني ففعلت فلا شيء لها وبطل خيارها في نكاح المنتقى  
ادعى نكاح امرئة وهي نجعدن ان الزوج مع المرأة اصطالحا على ان اعطاها الف درهم  
ان اجازت له النكاح الذي ادعى فهو جائز وكذلك اذا قال لها زيدك مائة على ان تقوي  
بالنكاح ففعلت فان وجديته على اصل النكاح الاول لم يكن له ان يرجع في المائة لانها بمنزلة  
زيادة في المهر كذا في المحيط \* وان حطت عن مهرها صح الحط كذا في الهداية \* ولا بد  
في صحة حطها من الرضا حتى لو كانت مكروهة لم يصح ومن ان لا تكون مريضة مرض الموت  
هكذا في البحر الرائق \* واذا تزوج الرجل امرأة على عدا وجارية او على عين من الاعيان  
فزاد المهر ثم ورد الطلاق قبل الدخول فان كانت الزيادة قبل القبض وكانت متصلة متولدة  
من الاصل كالسمن والكبر والحسن والجمال او كانت يضاء احدى العينين فانجلي البياض

أو كان آخره فنكلم أو اصم فاستمع أو كانت نحيلاً فأنثرت أو أراضا فزرع فيها أو متصلة متولدة من الأصل كالولد والأرض والعقروا والبوا إذا جزوا الصوف والشعر إذا ازديلاو النمر إذا جزوا الزرع إذا حصد فان الأصل والزيادة يتصفان بالاجماع هكذا في شرح الطحاوي \* ولو قبضت المرأة الأصل مع الزيادة المتولدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يتصف الأصل والزيادة كذا في المبسوط \* وإن كانت متصلة غير متولدة من الأصل كما إذا صيغ الثوب أو بنى في الدار بناء صارت المرأة بذلك قابضة فلا يتصف ويجب عليها نصف القيمة يوم حكم بالقبض وإن كانت متصلة غير متولدة منه كالهبة والكسب والقلعة فان الأصل يتصف والزيادة كلها للمرأة عند أبي حنيفة ربح وعد هذا الأصل والزيادة كلاهما يتصفان هكذا في شرح الطحاوي \* ولو كان الزوج أجرة فالأجرة له وينصق به كذا في محيط السرخسي \* وإن كانت بعد القبض وكانت متصلة متولدة من الأصل فإنه يمنع التصيف والزواج عليها نصف القيمة يوم سلمه إليها وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح وقال محمد ربح لا يمنع التصيف هكذا في شرح الطحاوي \* وإن كانت الزيادة متصلة غير متولدة من الأصل فإنها تمنع التصيف وعليها نصف قيمة الأصل هكذا في البدائع \* وإن كانت متصلة متولدة من الأصل تمنع التصيف بالاجماع وإن كانت متصلة غير متولدة فالزيادة للمرأة والأصل بينهما نصفان هذا كله إذا حدثت الزيادة ثم ورى بالطلاق قبل الدخول بها وإما إذا ورد الطلاق أولاً ثم ظهرت الزيادة فاما أن يكون بعد القضاء بالنصف للزوج أو قبل القضاء قبل القبض أو بعده فإنا كان قبل القبض فالزيادة والأصل بينهما نصفان وجد القضاء أو لم يوجد وإن كان بعد القبض وكان بعد القضاء بالنصف للزوج فكذلك الجواب وإن كان قبل أن يقضى بالنصف للزوج فالمهر في يدها كالمقبوض بحكم عقد فأسد هكذا في شرح الطحاوي \* ولو ارتدت أو تليت ابن زوجها قبل الدخول بها بعدما حدثت الزيادة في يد المرأة فذلك كالأصل وعليها نصف قيمة الأصل يوم قبضت كذا في البدائع \* وإذا انتقص المهر في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فهذا على وجه أحدها أن يكون النقصان دأفة مساوية والله أعلم وتبين أن كان النقصان يسيراً كان لها نصف النكاح مع ما من غير ضمان النقصان نسبه غير ذلك وإن كان النقصان فاحشاً فلها الخيار إن شاءت تركت ثمهره في الزوج وممن نصف قيمته يوم العقد وإن شاءت أخذت نصف النكاح مع ما من غير أن يصدق من غير أن يصدق.

الوجه الثاني ان يكون النقصان بفعل الزوج وانه على وجهين ايضاً ان كان النقصان يسيراً فانها تأخذ نصف الخادم وتضمن الزوج نصف قيمة النقصان وليس لها ان تترك الخادم على الزوج وتضمنه نصف قيمة الخادم وان كان النقصان فاحشاً ان شاءت اخذت نصف قيمة الخادم يوم العقد وترك الخادم وان شاءت اخذت نصف الخادم وتضمنت الزوج نصف قيمة النقصان الوجه الثالث ان يكون النقصان بفعل المرأة وفي هذا الوجه لها نصف الخادم لاشي لها غير ذلك ولا خيار لها سواء كان النقصان يسيراً او فاحشاً الوجه الرابع ان يكون النقصان بفعل الصداق ففي ظاهر الرواية هذا كالنقصان بأفّة سماوية الوجه الخامس ان يكون النقصان بفعل الاجنبي وانه على وجهين ان كان يسيراً فانها تأخذ نصف الخادم وتضمن الاجنبي نصف قيمة النقصان ليس لها غير ذلك وان كان فاحشاً ان شاءت اخذت نصف الخادم واتبعت الاجنبي بنصف قيمة النقصان وان شاءت تركت الخادم على الزوج واخذت من الزوج نصف قيمة الخادم يوم العقد ثم الزوج يتبع الجاني بجملة النقصان هذا اذا حصل النقصان في يد الزوج وان حصل النقصان في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فان كان بأفّة سماوية والنقصان يسيراً اخذ الزوج نصف المهر معيبا ليس له غير ذلك وان كان النقصان فاحشاً ان شاء اخذ النصف كذلك معيباً من غير ضمان النقصان وان شاء ترك ذلك على المرأة وتضمنها نصف قيمته صحيحاً يوم القبض وان كان هذا النقصان في يد المرأة بعد الطلاق عامة المشايخ رحمهم الله على ان للزوج ان يأخذ نصفها مع نصف النقصان وهكذا ذكر القدوري في شرحه وهو الصحيح \* وان كان النقصان قبل الطلاق وبعد الطلاق بفعل المرأة فهذا وما لو كان النقصان بأفّة سماوية سواء وان كان النقصان بفعل المهر فكذلك الجواب ايضاً وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الاجنبي ينقطع حق الزوج من المهر وعليها نصف القيمة للزوج يوم قبضته لان الاجنبي قد ضمن الارش فنصير هذه الزيادة منفصلة الآن تكون هي ابرأت الجاني من الجناية او هلك الارش في يدها قبل الطلاق فمح ينصف لزوج المانع وان كان هذا النقصان بعد الطلاق ذكر الحاكم الشهيد ان هذا وما لو حصل النقصان قبل الطلاق سواء وذكر القدوري في شرحه ان الزوج يأخذ نصف الاصل وهو الخيار في الارش ان شاء اتبع الجاني واخذ منه نصف الارش وان شاء اخذ من المرأة وان كان النقصان قبل الطلاق بفعل الزوج فهذا وما لو كان النقصان بفعل الاجنبي سواء وان

هلك الصداق في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على الزوج نصف القيمة يوم العقد وان هلك في يد المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها فلها على المرأة نصف القيمة يوم القبض كذا في المحيط \* وليس للمرأة خيار الرؤية في المهر ولا تردد الا بسبب فاحش وانما لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكياً او موزناً ما اذا كان مكياً او موزناً فغيره بالعيب اليسير كذا في الظهيرية \* ولو تزوج امرأة على امة بعينها فماتت في يدها ثم علمت انها عماء رجعت عليه بنقصان النعمي كما في البيع وان لم تكن الامه معينة فالمرأة تضمن قيمتها عماء ويضمن الزوج قيمة خادم وسط فينقصان ويرد عليها فضل ذلك وان كانت قيمتها عماء اكثر من قيمة خادم وسط لم يرجع واحدهما على صاحبه بشي كذا في محيط السرخسي \* الفصل الثامن في السعة اذا تزوج امرأة على صداق في السرو سمع في العلانية باكثر من ذلك فالمسئلة على وجهين الاول ان يتواضعا في السر على مهر ثم تعاد في العلانية باكثر فان كان ماتا قدا عليه في العلانية من جنس ماتوا ضعا عليه في السر الا انه اكثر ماتوا ضعا عليه في السر فان اتفقا على المواضعة او شهد الرجل عليها او على وليها ان المهر هو المسمى في السر والزيادة سعة فالمهر ماتوا ضعا عليه في السر وان اختلفا فادعى الزوج المواضعة في السر على الخ وانكرت المرأة المواضعة على ذلك فالمهر هو المسمى في العقد ويكون القول قول المرأة الا ان يقوم للزوج بيته وان كان ماتا قدا عليه في العلانية من خلاف جنس ماتوا ضعا عليه فان لم يتفقا على المواضعة فالمهر هو المسمى في العقد وان اتفقا على المواضعة بنقد النكاح بمهر المثل واذا تواضع الرجل والمرأة في السر ان المهر دنائير وبتزوجها في العلانية على ان لامهر لها كان مهرها الدناير التي تواضعا عليها في السر وان تزوجها في العلانية على ان لا تكون الدناير مهرها او تزوجها في العلانية ومكت من المهر بنقد النكاح بمهر المثل في الوجهين جميعاً الوجه الثاني ان يتعادا في السر على مهر ثم اتفقا في العلانية باكثر من ذلك فان اتفقا على مواضعة في السر وشهدان الزيادة في العلانية سمعة فالمهر هو المذكور عند العقد في السر فاما اذا لم يشهدان الزيادة في العلانية سمعة ففي شرح مختصر الطحاوي على قول ابي حنيفة ومحمد رح ان المهر هو مهر العلانية ويكون زيادة على المهر الاول سواء كان من جنسه او خلاف جنسه غير انه اذا كان من خلاف جنسه فجميعه يكون زيادة على المهر الاول وان كان من جنسه فبقدر الزيادة على المهر الاول يكون زيادة



وذكر شيخ الاسلام رح انهما اذا اتفعا في السر بالى واظهر الى العلانية خلاف ذلك ثم اختلفا فقال الزوج ما اقررت به في العلانية هزل وقالت المرأة لا بل جده فالقول قول المرأة والمهر هو المذكور في العلانية الا ان يقوم للزوج بيته على ما ادعى هكذا في الذخيرة \*

الفصل التاسع في هلك المهر واستحقاقه لو تزوجها على شيء بعينه وهلك قبل التسليم او استحق فان كان ذلك من ذوات الامثال رجعت على الزوج بالمثل والا بالقيمة كذا في المحيط \*

وكذلك لو وهبت العين للمهورة للزوج ثم استحققت ترجع عليه بقيمتها كذا في الظهيرية \*

ولو استحق نصف الدار للمهورة ان شاءت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت اخذت كل القيمة فان طلقها قبل الدخول بها فليس لها الا النصف الباقي كذا في محيط السرخسي \*

ولو تزوج امرأة على ايها علق فان استحق الابن ثم ملكه الزوج قبل القضاء بالقيمة لها لم يكن لها الا الالب ولو ملكه الزوج بعد القضاء بالقيمة لها فليس لها ان تأخذ الاب واذا ملكه الزوج في الفصل الاول لا تملكه المرأة الا بالقضاء او بتسليم الزوج اليها ويجوز تصرف الزوج فيه قبل القضاء للمرأة او التسليم اليها كذا في الظهيرية \*

ولو تزوجها على عبد الغير او على عبد نفسه ثم استحق بحسب قيمة العبد ان لم يجز المستحق ولو وصل العبد اليه بسبب قبل القضاء عليه بالقيمة مؤمرا بتسليم عينه كذا في الثانية \*

الفصل العاشر في هبة المهر للمرأة ان تهب ما لها للزوجها من صداق دخل بها زوجها ولم يدخل وليس لاحد من اوليائها اب ولا غيره الا متراض عليها كذا في شرح الطحاوي \*

وليس للاب ان يهب مهر ابنته عند عامة العلماء كذا في البدائع \* وللمولى ان يهب صداق امته من زوجها وكذلك مدبرته وام ولده واما المكاتبه فالمهر لها وهبة المولى لا تصح ولا يبرأ الزوج بدفعه الى المولى كذا في شرح الطحاوي \*

امرأة الميت اذا وهبت المهر من الميت جار ولو وهبت حالة الطلق ثم ماتت لا تصح كذا في السراجية \*

ولو وهبت من ورثته يجوز ولو وهبت مهرها بشرط فان وجد الشرط يجوز وان لم يوجد يعود المهر كما كان هكذا في التاتارحانية \*

فان تزوجها على ان تقبضتها ووهبها له لم يملكها قبل الدخول بها يرجع عليها بخمس مائة وكذا اذا كان المهر مكيلا او موزنا فخر في الذمة لعدم تعينها فان لم تقبض الالف حتى وهبها له لم يملكها قبل الدخول بها لم يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء ولو قبضت خمسمائة ثم وهبت الالف كلها المقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول بها لم يرجع واحد

منهما بشيء على صاحبه عند أبي حنيفة رح ولو كانت وهبت أقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها إلى تمام النصف كذا في الهداية \* في المتنقلى إبراهيم من محمد رح ولودفع الالف كلها اليها ثم اختلفت فيه بالف قبل ان يدخل بها رجوع عليها في القياس بخمسائة وفي الاستحسان لا يرجع عليها بشيء كذا في المحيط \* ولو تزوجها على ما يتعين بالتعيين كالعروض فوهبت له نصفها وكله قبضت أولم تقبض ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشيء ولو تزوجها على حيوان أو عرض في الذمة فكذا الجواب كذا في الكافي \* سواء قبضت أولم تقبض هكذا في الكفاية \* وإذا وهبت الصداق من اجنبي وسلطته على القبض قبضت ثم طلقها قبل الدخول بها رجوع عليها بنصفه ولو قبضت الصداق ووهبته من الاجنبي ثم وهبه من الزوج ثم طلقها قبل الدخول بها رجوع عليها بالنصف \* الدين والعين فيه سواء كذا في المحيط \* إذا باعته المرأة أو وهبته على عوض ثم طلقها رجوع عليها بمنزل نصفها فيما له مثل أو بنصف القيمة فيما لا مل له ثم انكأته باعت قبل القبض فعليها نصف القيمة يوم البيع وانكأته قبضت ثم باعت فعليها نصف القيمة يوم القبض كذا في البدائع \* رجل قال لمطلقة لا تزوجك ما لم تهيني مالك علي من المهر فوهبت مهرها على ان يتزوجها ثم ابنى ان يتزوجها فالمهر باق على الزوج تزوج أولم يتزوج كذا في الخلاصة \* سئل عن قال لامرأته ابرئيني من مهرك حتى اهب لك كذا فقالت ابرأتك ثم ابنى الزوج ان يعطيها شيئاً فالمهر بحاله كذا في الحاوي \* امرأة اقترت بانها مدركة ووهبت مهرها من زوجها قالوا يظر إلى قدها فان كان قدها قد المدركات صح امرأها حتى لو قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يقبل قولها وان لم يكن قدها قد المدركات لا يصح افرازها قال رضي الله تعالى عنه وبني القاضي ان يحتاج في ذلك ويسألها عن سنه ويقول له بماذا عرفت ذلك كما قالوا في غلام اقرأه بنو غ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتمل في ذلك كذا في فتاوى قاضيه \* اختلفا في هبة المهر فقالت وهبته لك بشرط ان لا تطلقني فقال بغير شرط فلقول قولها كذا في القنية \*

العسل الحادي عشر في منع المرأة نفسها بمهرها والتأجيل في المهر وما يتعلق بهما في كل موضع دخل بها أو صحت الخطوة ونأكد كل المهر لو ارادت ان تمنع نفسها لاستبدء المعجل لها ذلك عنده خلافا لهما وكذا لا يمنع من الخروج والسرور والتمتع لغيره \* زاد \* خرجت خروجا فاحصا وقبل تسليم الفس لم يدرك الا حصة \* وكذا اذا دخل بها وهي

صغيرة او مكروهة او مجنونة فلا بل حبسها حتى يوفي لها المعجل كذا في العناينة \*  
 ولودخل الزوج بها او خلاها برضاها فلها ان تمنع نفسها من السفر بها حتى تستوفي جميع المهر  
 على جواب الكتاب والمعجل في عرف ديارنا عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك وكان  
 الشيخ الامام الفقيه الزاهد ابو القاسم الصفار رح يفتي في السفر بقول ابي حنيفة رح وفي منع النفس  
 بقولهما واستحسن بعض مشائخنا رح اختياره كذا في المحيط \* واذا اوفاها مهرها نقلها الى حيث شاء  
 وكثير من المشائخ على انه ليس للزوج ان يسافر بها في زماننا وان اوفاها المهر ولكن ينقلها  
 الى القرى ابن احب وعليه الفتوى \* وله ان ينقلها من القرية الى القرية الى المصر ومن القرية الى القرية  
 كذا في الكافي \* زوج ابنته البكر البالغة فاراد ابوها التحول الى بلد آخر بيعا لفلان ان يحملها معه  
 وان كره الزوج ذلك اذا لم يكن اعطاها المهر وان كان قد اعطاها المهر فليس له ذلك الا برضا الزوج  
 كذا في المحيط \* فان اعطاها المهر الا درهما واحدا فلها ان تمنعه من نفسها وليس له  
 استرجاع ما قبضت كذا في السراج الوهاج \* صغيرة زوجت فذهبت الى زوجها قبل  
 قبض الصداق كان لمن كان له حق امساكها قبل النكاح ان يرداها الى منزله ويعتمها من الزوج  
 حتى يدفع الزوج مهرها الى من له حق القبض كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا زوج العم  
 بنت اخيه وهي صغيرة بصداق مسمى وسلمها الى الزوج قبل قبض جميع الصداق  
 فالتسليم فاسد وترد الى بيتها كذا في التجنيس والمزبد \* ولا يشترط احضار المرأة لاستيفاء الاب  
 مهر ابنته ولو طالب الزوج الاب بتسليم المرأة فان كانت في منزله فعليه تسليمها اليه وان لم تكن  
 ولا يقدر على تسليمها فليس له قبض الصداق وان كانت في منزله ولكن اتهمه الزوج في تسليمها  
 فالقاضي يأمر الاب بان يعطيه كعقلا بالمهر ويأمر الزوج بدفع المهر اليه ولو كانت المحصومة  
 في المهر بالكوفة والبنت بالبصرة لا يكتفى الاب بقل البنت الى الكوفة ولكن يقال للزوج  
 ادفع المهر الى الاب واخرج معه الى البصرة وتأخذ المرأة هناك كذا في محيط السرخسي \*  
 وان بينوا قدر المعجل يعجل ذلك وان لم بينوا شيئا ينظر الى المرأة والى المهر المذكور  
 في العقد انه كم يكون المعجل لمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر ف يجعل ذلك معجلاً ولا يقدر  
 بالربع ولا بالخمس وانما ينظر الى المتعارف وان شرطوا في العقد تعجيل كل المهر يجعل الكل  
 معجلاً

معبلاً ويترك العرف كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو باعها بالمهر متاعاً فلها ان تمنع نفسها منه حتى تقبض المتاع وقال ابو يوسف رح واذا قبضت المهر فاذا هوز يوف اود راهم لا تنفق فلها ان تمنع نفسها منه حتى يبدلها ولو كان دخل بها برضاها ثم وجدت المهر المقبوض زيوفاً وما شبه ذلك او كان متاعاً اشترت منه وقبضته فاستحق بعد ما دخل بها فليس لها ان تمنع نفسها منه كذا في المحيط \* في المنتقى اذا كان المهر حالاً فاحالت عليه فريما لها بالمهر فلها ان تمنع نفسها منه حتى يأخذ فريما بالمهر ولو كان الزوج احوالها بالمعجل على فريما له على ان ابرأته من المهر ففى الاستحسان ليس له ان يدخل بها حتى تأخذ المهر هكذا في الذخيرة \* واذا كان المهر مؤجلاً معلوماً فعل الاجل ليس لها ان تمنع نفسها لتستوفى المهر على اصل ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع \* تزوج امرأة على النكاح سنة فاراد الزوج الدخول بها قبل السنة قبل ان يعطيها شيئاً فان شرط الزوج الدخول بها في العقد قبل السنة فله ذلك وليس لها المنع منه بخلاف كذا في جواهر الاطلاقي \* وان لم يشترط قال محمد رح له ذلك كالبيع وبه كان يفتي الامام الاستاذ ظهير الدين قال ابو يوسف رح ليس له ذلك وبه كان يفتي الصدر الشهيد كذا في الخلاصة \* ولو شرط عليها ان يدخل بها قبل ايفاء المعجل صح الشرط ولو كان المهر مؤجلاً ثم عجل من ابي يوسف رح لها ان تمنع كذا في العناية \* ولو كان بضه عاجلاً وبضه آجلاً فاستوفت العاجل وكذا لو اجلته بعد العقد مدة معلومة ليس لها ان تحبس نفسها وعلى قول ابي يوسف رح لها ان تحبس نفسها الى استيفاء البدل عند الاجل كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال بضه معجل ونصفه مؤجل كما حُرِّثَ العادة في ديارنا ولم يذكر الوقت للمؤجل اختلفت المسانخ فيه قال بعضهم لا يجوز الاجل وسحب حالاً وقال بعضهم يجوز ويقع ذلك على وقت وقوع الفروقة او بالطلاق وزوي من ابي يوسف رح ما يؤيد هذا القول كذا في البدائع \* لا خلاف لاحد ان تأجيل المهر الى غاية معلومة نحو شهر او سنة صحيح وان كان لا الى غاية معلومة فقد اختلفت المسانخ فيه قال بعضهم صح وهو الصحيح وهذا في العادة معلومة في نفسها وهو الطلاق والموت الا يرى ان تأجيل البعض صحيح وان به يصح على عتبة معلومة كذا في المحيط \* وبالطلاق الرجعي تنجل المؤجل ولو راجعها لانه جل كذا يفتي الامام الاستاذ كذا في الخلاصة \* ولو ارتدت والعباد بالله نعم اسلمت واجبرت على السكاح حتى لها ان تطالبه

تقيقة المهر فيه اختلاف المشايخ كذا في المحيط \* في المتن ولتزوج امرأة على ثوب موصوف  
الى اجل فلما حل الاجل غصبت من الزوج ثوبا على تلك الصفة فهو تصاص كذا في الذخيرة \*  
رجل تزوج امرأة على ثياب معلومة موصوفة الطول والعرض والرفعة مؤجلة عطاها قيمة الثياب  
كان لها ان لا تقبل القيمة وان لم يكن لها اجل لم يكن لها ان تمنع من اخذ القيمة كذا في الظهيرية \*  
رجل تزوج امرأة بالف على ان يتقدها ما تسرله والبقية الى سنة كان الالف كله الى سنة  
الا ان تقيم المرأة البيعة انه يسرله منها شي او كله فتأخذه كذا في فتاوى فاضلي خان \*  
امرأة زوجت بنتها وهي صغيرة وقبضت صداقها ثم ادركت فان كانت الام وصيتها فلها ان تطالب  
امها الصداق دون زوجها وان لم تكن الام وصيتها فلها ان تطالب زوجها والزوج يرجع الى الام  
وكذا في غير الاب والجد من الاولياء \* رجل قبض مهور ابنته من الزوج ثم ادعى عليه الرد ثانيا  
ان كانت المرأة بكر لم يصدق الابينة وان كانت ثيبا صدق كذا في محيط السرخسي  
في باب انكاح الصغير والصغيرة \* وللأب والجد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة كانت  
او كبيرة الا اذ انتهت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك \* والوصي يملك ذلك  
على الصغيرة وفي البنت البالغة حق القبض لها دون غيرها ولو اقر الاب انه قبض صداقها في صغرها  
وهي صغيرة وقت الاقرار يصدق وان كانت بالغة حين اقرار لا يصدق ولم يضمن الاب للزوج شيئا  
لانه صدقه الا ان يقبض بشرط ان تبرأ بنته كذا في العتائية في الفصل الثاني فيمن لا يجوز نكاحها  
بالمحرمة وغيرها من كتاب النكاح \* رجل تزوج بالغة ودفع الى ايها بمهرها ضيعة  
فلما بلغها الخبر قالت لا ارضى بما فعل الاب فهذا على وجهين اما ان كان ذلك في بلد  
لم يجر التعارف يدفع الضيعة بالمهر او في بلد جرى التعارف ففي الوجه الاول لم يجز يكره ان كانت  
او ثيبا وفي الوجه الثاني جاز هذا اذا كانت المرأة بالغة وان كانت صغيرة فلخذ الاب مكان المهر المسمى  
ضيعة لا تساوي المهر فان كان في بلد لم يجر التعارف انهم يأخذون الضيعة باضعاف قيمتها لم يجز  
وان كان في بلد جرى التعارف انهم يأخذون الضيعة بالمهر باضعاف قيمتها جاز \* صغيرة لا يستمتع بها  
زوجها فلا بد ان يطالب الزوج بمهرها كذا في التنجيس والمزيد \*

النصل الثاني عشر في اختلاف الزوجين في المهر \* اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال  
قيام النكاح عند ابي حنيفة ومحمد ربح بحكم مهر الملل فان شهدا لحدهما كان القول قوله

مع اليمين على دعوى الآخر فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف  
او انل كان القول قوله مع اليمين بالله ما تزوجها بالف في درهم فان نكل ثبت الزيادة  
وان حلف لا تنبت واتيها اقام البينة قضى له وان اقام جميعا يقضى ببينتها وان كان مهر  
مثلها الفين او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالف فان نكلت بثبت الالف  
وان حلفت فلها الفان الف بالتسمية لا خيار للزوج فيها والف يحكم مهر المثل له الخيار فيها ان شاء  
ادى من الدراهم وان شاء من الدنانير واتيها اقام البينة يقضى ببينته وان اقام جميعا يقضى  
ببينته الزوج وان كان مهر مثلها الف وخمسائة تحالفان نكل الزوج لزمه الفان بطريق التسمية  
وان نكلت هي يقضى بالف وان حلفا جميعا يقضى بالف وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة  
يحكم مهر المثل ويخبر الزوج في الخمسائة واتيها اقام البينة قبلت ببينته وان اقاما يقضى بالف  
وخمسائة الف بطريق التسمية وخمسائة بطريق مهر المثل كذا في فتاوى قاضي خان \*

ذكر ابو بكر الرازي رح ان التحالف في فصل واحد وهو اذالم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما  
اما اذا كان مهر المثل شاهدا لاحدهما كان القول قول من شهد له مهر المثل مع يمينه ولا يتحالفان  
وهو الصحيح كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* وذكر الكرخي اذالم يكن لهما بينة فانهما  
يتحالفان اولافاذا حلفا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة ومحمد رح قال الشيخ الامام الاجل  
شمس الائمة السرخسي وهو الاصح هكذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*

وان كان المهر ديناموصوفا في الذمة بان تزوجها على مكيل موصوف او موزون موصوف  
او مذروع موصوف فاختلغا في قدر الكيل والوزن والذرع فهو كالاختلاف في قدر الدراهم والدنانير  
وان كان الاختلاف في جنس المسمى بان قال الزوج تزوجتك على عبد وقالت على جارية  
او قال الزوج تزوجتك على كرسبر وقالت على كرسطة او على ثياب هرونة او قال  
على الف درهم وقالت على مائة دينار او في نوعة كالتركي مع الرومي والدنانير بصورة مع المصرية  
او في صفته كالجودة مع الرداءة فالاختلاف فيه كالاختلاف في العيين الالدراهم والدنانير  
فان الاختلاف فيهما كالاختلاف في الالف والالفين لان كل واحد من المجنسين وانوعين  
والموصوفين لا يملك الا بالتراضي بخلاف الدراهم والدنانير فانهما وان كانا جنسين مختلفين  
لكنهما في باب مهر المثل جعلوا كجنس واحد لان مهر المثل يقضى من جنس الدراهم والدنانير

فجازان يستحق مائة دينار من غير تراش هذا اذا كان المهر دينا فاما اذا كان مينا فان اختلفا في قدره فان كان مما يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على طعام بعينه فاختلفا في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام بشرط انه كبر وقالت المرأة تزوجتني عليه بشرط انه كبران فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين وان كان مما لا يتعلق العقد بقدره بان تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه يساوي عشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه ثمانية اذرع فقالت انه عشرة اذرع لا يتحالفان ولا يحكم مهر المثل والقول قول الزوج بالاجماع وان اختلفا في جنسه وعينه كالعبد والجارية بان قال الزوج تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية او اكثر فلها قيمة الجارية لا عينها بخلاف ما اذا اختلفا في الدراهم والدنانير فقال الزوج تزوجتك على مائة دينار او اكثر فلها مائة دينار كما مر كذا في البدائع \* ولو اناهما تصادقا على المهر وهو عيب كالعبد والعروض ونحوهما فهلك عند الزوج ثم اختلفا في قيمته فالقول قول الزوج بالاجماع كذا في شرح الطحاوي \* ولو قال تزوجتك على عبدى الاسود وقيمتها الالف قد مات في يدي وقالت المرأة لابل تزوجتني على عبدك الايض وقيمتها الفاد وهم وقد مات في يدك فانه يحكم مهر المثل ويتحالفان ان كان مهر المثل بين الدعويين \* ولو تزوجها على كربة بعينه فهلك فاختلفا في مقداره او صفته او تزوجها على ثوب بعينه او نفقة فضة بعينها او ابريق فضة بعينه فهلك واختلفا في الدرهم او الوصف او الوزن ففي كل ما ذكرنا ان القول قول الزوج قبل الهلاك كان القول قوله ايضا بعد الهلاك كذا في المحيط \*

ولو اختلفا في الوصف والقدر جميعا فالقول للزوج في الوصف والقول للمرأة في القدر الى تمام مهر مثلها كذا في الظهيرية \* ولو قالت المرأة تزوجتني على عبدك هذا وقال الزوج تزوجتك على امي هذه وهي ام المرأة واقاما البينة فالبينة بينة المرأة وتعتق الامة على الزوج باقراره ولو اقام الزوج البينة انه تزوجها بالخدم واقامت المرأة البينة على انه تزوجها بمائة دينار واقام ابو المرأة وهو عبد الزوج انه تزوجها على رقبته فالبينة بينة الاب فان اقامت امها وهي امة الزوج مع ذلك انه تزوج ابنتها على رقبته فالبينة بينة الاب والام ونصفهما جميعا مهر لها

ويسعى الوالدان للزوج في نصف قيمتهما ولولم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها بالف درهم فقضى القاضي ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان ابا المرأة وهو عبد للزوج اقام البينة انه تزوج المرأة على رقبته فان القاضي يبطل القضاء الاول ويقضي بان الاب هو المهر ولو كان الزوج يدعي انه تزوجها على ايها وصدة الاب في ذلك فاقاما البينة وادعت المرأة انه تزوجها على مائة دينار ولم تقم البينة فقضى القاضي ببينة الاب والزوج وجعل الاب صداقا واعتمده من مالها وجعل ولادة لها ثم اقامت المرأة البينة انه كان تزوجها بمائة دينار كانت البينة بينة المرأة ويقضي القاضي لها على الزوج بمائة دينار ويجعل اباها حرا من مال الزوج وابطل الولاء الذي كان قضى به للمرأة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو اختلفا بعد الطلاق فان كان بعد الدخول او قبل الدخول بعد الخطوة فالجواب فيه كالجواب فيما لو اختلفا حال قيام النكاح وان كان قبل الدخول بها وقبل الخطوة فان كان المهر ديناً فاختلغا في الالف والاثنتين فانقول قول الزوج ويتصف ما يقول الزوج ولم يذكر الخلاف ذكر الكرخي وحكى الاجماع وقيل نصف الالف في قولهم وذكر محمد ربح في الجامع وقال بنهي ان يكون القول قول المرأة الى متعة مثلها والقول قول الزوج في الزيادة على قياس قول ابي حنيفة ربح والصحيح هو الاول وقيل لا خلاف بين الروايين في الحقيقة وانما اختلفت لاختلاف وضع المسئلة فوضع المسئلة في كتاب النكاح في الالف والاثنتين فلا وجه لتحكيم المنعة ووضعها في الجامع الكبير في العشرة والمائة بان قال الزوج تزوجتك على عشرة دراهم وقالت المرأة تزوجتني على مائة درهم ومنعة مثنها عشرون وان كان المهر عينا كما في مسئلة العبد والجارية فلها المنعة الآن برضى الزوج ان يأخذ نصف الجارية كذا في البدائع \* ولو كان الاختلاف في اصل المسمى بان نقاد احدهما وادعاه الآخر يجب مهر المثل وهذا بالاتفاق كذا في التبيين \* ولا يزداد على ما ادعت المرأة لو كانت هي المدعية للنسبية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي لها كذا في البحر الرائق \* ولو كان الاختلاف بعد الطلاق قبل الدخول يجب المنعة بالاتفاق كذا في فتح القدير \* وان كان الاختلاف بعد موت احدهما فالجواب فيه كالجواب في حيونهما حال قيام النكاح في الاصل او في المقدار كذا في الايضاح شرح الكنز \* وان مات الزوجان



وقع الاختلاف بين الورثة في مقدار المسمى فالقول قول ورثة الزوج ولا يستثنى المستكروهذا  
 عند أبي حنيفة رَح كذا في النبين \* وللمستكر تفسير ان احدهما ان يدعي انه تزوجها  
 بائناً من عشرة وبه اخذ بعض مشائخنا والثاني ان يدعي انه تزوجها بالابتناء مثل تلك  
 المرأة بمثل ذلك المهر وبه اخذ عامة المشايخ وهو الصحيح كذا في المحيط \* وان وقع الاختلاف  
 بين ورثتهما في اصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشي في قول أبي حنيفة رَح \*  
 وقال يقضى بمهر المثل قالوا والغنوى على قولهما كذا في فتاوى قاضي خان \* وقال مشائخنا رَح  
 هذا كله اذ لم تسلم المرأة نفسها فان سلمت نفسها وقع الاختلاف في حال الحيوة او بعد الممات  
 فانه لا يحكم مهر المثل لاننا نعلم ان المرأة لا تسلم نفسها من غير ان تستعمل شيئاً من مهرها عادة  
 فيقال لا بد ان تقر بما استعملت والا قضينا عليك المتعارف ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا كذا  
 في محيط السرخسي \* اذا مات الزوجان وقد سمى لها مهرها اثبت ذلك بالبينة او بتصادق الورثة  
 فلورثتها ان يأخذوا ذلك من ميراث الزوج هذا اذا علم ان الزوج مات اولاً او علم انها  
 ماتت اولى ولم تعلم الاولى واما اذا علم انها ماتت اولاً فيسقط منه نصيب الزوج كذا في فتح القدير \*  
 ولو تفتت الورثة على عدم تسمية المهر في العقد يقضى بمهر المثل على قول صاحبه وعليه الفتوى  
 كذا في جواهر الاختلاف \* لو ابرأت زوجها من مهرها او وهبتها ابنته ماتت بعد مدة فقالت الورثة  
 ابرأتني في مرض موتها وانكر الزوج فالقول قوله كذا في النبين \* امرأة ادعت على زوجها  
 بعد موته ان لها عليه الف درهم من مهرها فالقول قولها الى تمام مهر مثلها عند أبي حنيفة رَح  
 كذا في محيط السرخسي \* قال هشام سألت محمداً رَح من امرأة ادعت ان هذا الرجل تزوجها  
 بالكوفة منذ سنة على الفين واقامت على ذلك بينة واقام الزوج بينة انه تزوجها بالبصرة  
 منذ سنتين على الف قال البيهقي بينة المرأة قلت وان كان معها ولد لا كثر من سنتين قال وان كان  
 كذا في الذخيرة \* الزوج انما ابى ان يكتب خط المهر لا يجبر ولو كان في خط المهر دنائير والعقد  
 بالدرهم تجب الدراهم ولا تجب الدنانير بالخط قال رضي الله تعالى عنه تأويله بينه وبين الله تعالى  
 اما القاضي يجبره على الدنانير الا اذا علم ان العقد بالدرهم كذا في التاتارخانية \* ومن بعث  
 الى امرأته شيئاً فقالت هو هدية وقال هو من المهر فالقول قوله في غير المهرى للاكل كالشواء  
 واللحم المطبوخ والفواكه التي لا تبقى فان القول قولها فيه استحساناً بخلاف ما اذا لم يكن

مهيتا للاكل كالعسل والسمن والجوز واللوز هكذا في التبيين \* وذكر الفقيه ابو الليث المختار  
 ان القول قوله في مناع لم يكن واجبا على الزوج كالحف والملاءة ونحوه وفي مناع كان واجبا عليه  
 كالنصار والدرع ومناع الليل فليس له ان يحتسب من المهر كذا في محيط السرخسي \*  
 ثم اذا كان القول قول الزوج ترد عليه المتاع ان كان قائما وترجع بهر حالانه بيع بالمهر  
 ولا يتغربه الزوج بخلاف ما اذا كان من جنس المهر وان كان هالكا لا ترجع ولو قالت هي من المهر  
 وقال هو دية فان كان من جنس المهر فالقول قولها وان كان من خلافه فالقول قوله كذا في التبيين \*  
 اعطاها مالا وقال من المهر وقالت من النفقة فالقول للزوج الا ان تقيم هي البيعة كذا في فتح القدير \*  
 رجل بعث الى امرأته متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا ايضا ثم قال الزوج الذي بعثته  
 كان صداقا كان القول قول الزوج مع يمينه فان حلف ان كان المتاع قائما كان للمرأة  
 ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهرا وترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا  
 ان كان شيئا مثلياردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن مثليا لا ترجع على الزوج بما بقي  
 من المهر وما الذي بعث ابو المرأة ان كان هالكا لا ترجع على الزوج بشي وان كان قائما وكان الاب  
 بعث ذلك من مال نفسه يسترد من الزوج وان بعث الاب ذلك من مال الابنة البالغة برضاها  
 فلا رجوع فيه كذا في فتاوى قاضيان \* سئل علي بن احمد عن ارسل الى خطيبته دنانير  
 ثم اتخذوا له نيا بكا هو العادة ثم بعد ذلك يقول هو قدتها من المهر هل يكون القول قوله  
 فقال القول قول الباعث قبل له لو دفع اليهم دنانير فقال انفقوا البض الى اجرة الحائك  
 والبض الى ثمن الشاة للشراء والبض الى الجوزة كما هو العادة ثم فعلوا ذلك فزقت اليه ثم بعد ذلك  
 يدعي اني بعثت الدنانير لاجل المهر قبل قوله قال اذا صرح بالقول لا يقبل قوله في التعيين وسئل  
 ابو حامد من رجل خطب لابنته خطيبة وبعث اليها دراهم ثم مات الاب وطلب ما تركة الميراث  
 من هذا المال لم يعث فقال ان تمت الوصلة بينهما فهو ملك لابنته وان لم تمت فهو ميراث  
 وان كان الاب حيا يرجع الى بيانه وسئل عندي عن بعث الى الخطيبة سكر وحوز ولوز ونمرا  
 وغيره ثم بدأ لهم فتركوا المعادة هل لهذا الخطاطب ان يرجع عليه . مترد مدفع فقال  
 ان فرق ذلك على الناس باذن الدافع ليس له حق الرجوع وان لم يذن به ذلك طه ذلك  
 كذا في التاتارخانية \* تزوج امرأة وبعث اليها دراهم وصوت المرأة على ذلك عوضا

ثم زفت اليه ثم فارقتها وقال انما بعثت اليك عارية واراد ان يسترد ذلك وارادت المرأة ان تسترد العوض فالتول له في الحكم واذا استرد ذلك من المرأة كان للمرأة ان تسترد منه ما عوضته عليه كذا في المحيط \* قال ابو بكر الاسكاف رح ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذا وان لم تصرح بذلك لكنها حسبت ونوت ان يكون عوضا كان ذلك هبة منها وبطلت نيتها كذا في فتاوى قاضي خان \* في الحجة ولو ارسل الى المرأة نافجة مسك او طيبا ثم قال كان من المهر فالتول قوله \* وفي الحاوي فان وجهت هي اليه عوضا لذلك الطيب وحسبت ان زوجها وجه الطيب اليها هدية فلما ظهر الخلاف ارادت الرجوع في العوض هل لها ذلك قال ليس لها ذلك ثم ينظر ان كان الطيب قائما يسترد الزوج اذ لم ترض بذلك مهرا وان كان هالكا وله مثل يسترد المثل وان لم يكن له مثل فمح يصير قيمته فصا ما بمهرها كذا في التاخرانية \* امرأة ماتت فاتخذت امها ما نأى وبعثت الى ام المرأة بقرة فذبحت البقرة وانفقته في ايام المأتم ثم اراد الزوج ان يرجع بقيمة البقرة قالوا ان اتفقا انه بعث اليها للتذبح وتطعم من اجتمع عندها في المأتم ولم يذكر القيمة لا يرجع وان اتفقا انه بعث اليها وذكر القيمة كان له ان يرجع عليها وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها قال رضي الله تعالى عنه وينبغي ان يكون القول قول الزوج كذا في فتاوى قاضيخان \* وفي مجموع النوازل بعثت الى امرأته ايام العيد درهم فقال عيدي وقال سيم شكرتم ادعى انه من المهر لا يصدق كذا في المحيط \*

الفصل الثالث عشر في تكرار المهر رجل قال لامرأة كلما تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ودخل بها في كل مرة فانه يقع عليها طلاقان ويأزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه لما تزوجها اولا وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق قبل الدخول فاذا دخل بها وهذا دخول من شبهة لان على قول الشافعي رح لا يقع الطلاق المعلق بالتزوج فتجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر وهو طلاق بعقب الرجعة في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لان عندهما اذا تزوج المعدة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت العدة بالدخول من شبهة والطلاق بعد الدخول بعقب الرجعة ويوجب كمال المهر فيجب عليه المسمى في النكاح

في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح الثالث لانها في عدة من طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر الثالث ولا يجب عليه المهر بالمدخول بعد النكاح الثالث لانه وطى المنكوحه ولو قال كلما تزوجتك فانت طالق بائن فزوجها ثلث مرات ودخل بها في كل مرة بانته منه بثلاث وعليه خمسة مهرور ونصف في قياس قول الشيخية وابي يوسف رخصهما الله نصف مهر بالنكاح الاول ومهر مثل المدخول الاول ومهر بالنكاح الثاني ومهر مثل المدخول الثاني لانه وطئها من شبهة ومهر بالنكاح الثالث ومهر مثل المدخول الثالث لانه وطى من شبهة فيجتمع عليه خمسة مهرور ونصف \* واذا تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها بائنا ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل المدخول بهافي النكاح الثاني كان عليه مهر بالنكاح الاول ومهر كامل بالنكاح الثاني في قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص عليهما استقبال العدة عندهما ولو لم يطلقها في النكاح الثاني حتى بانته من زوجها قبل المدخول بفعل من قبلها كالردة ومطوعة ابن الزوج عندهما يجب عليه مهر كامل واذا كانت امه فاعتقت بعد النكاح الثاني واختارت نفسها قبل المدخول عندهما يجب عليه مهر كامل للنكاح الثاني \* واذا تزوجت المرأة من غير كفؤ فدخل بها فرفع الولي الامر الى القاضي وقرق بينهما ووجب المهر والعدة ثم تزوجها هذا الرجل بغير ولي وقرق القاضي بينهما قبل المدخول في النكاح الثاني يجب لها مهر كامل ويلزمها عدة مستقبله في قول الشيخية وابي يوسف رخص \* رجل تزوج صغيرة زوجها وليها ودخل بها ثم بلغت واختارت نفسها وقرق بينهما ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل المدخول بها عندهما عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله \* رجل تزوج صغيرة ودخل بها ثم طلقها نطقه بائنة ثم تزوجها في العدة فبلغت واختارت نفسها وقرق بينهما كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ارتدت والعياذ بالله ثم اسلمت فزوجها في العدة ثم ارتدت قبل المدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم اعتقت واختارت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل المدخول بها وعلى هذا رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها في العدة نكاحا حلالا ثم طلقها قبل المدخول بها كان عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله في قول ابي حنيفة وابي يوسف رخص كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وطى جارية ابنته او جارية مكانه او وطى امرأة في النكاح المفسد مرارا فليده مهر واحد كذا في الظهيرية \* الاصل ان الوطى متى حصل عقيب شبهة الملك

مرأه لم يجب الأمهر واخذ لان الوطى الثانى صادف ملكه ومنى حصل الوطى عقيب شبهة الاشتباه مراراً يجب لكل وطى مهر على حدة لان كل وطى صادف ملك الغير ولو وطى الابن جارية الاب مراراً قد ادعى شبهة فعليه بكل وطى مهر وكذا الوطى جارية امراًة ولو وطى مكاتبته مراراً فعليه مهر واحد ولو وطى احد الشريكين الجارية المستركة مراراً فعليه بكل وطى نصف مهر ولو وطى مكاتبته بينه وبين غيره مراراً فعليه في نصفه نصف مهر واحد وعليه في نصف شريكه بكل وطى نصف المهر وذلك كله للمكاتبه \* رجل زنى امرأة فزوجها وهو على بطنها فعليه مهران مهر مثلها ومهر آخر وهو المسمى بالنكاح هكذا في محيط السرخسي \*

اذا قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق حين اخلوبك او قال اذا خلوت بك فخلابها وجامعها فعليه مهر ونصف مهر بها لدخول ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ولا اثر للخلوة في هذه الصورة لان المهر المأني كد بالخلوة اذا كان فيها مدة يمكنه الدخول فيها وان لم يكن جامعها بعد الخلوة فعليه نصف المهر واذا قال لاجنبيه اذا تزوجتك وخلوت بك ساعة فانت طالق فتزوجها وخلابها ودخل بها وقع الطلاق عليها ولها مهران مهر بالخلوة ومهر بالدخول اذا كان الدخول بعد الخلوة بساعة وان كان الدخول مع الخلوة لم يكن عليه الامهر واحد كذا في المحيط \* ولو وطى المعتدة من الطلقات الثلاث وادعى شبهة قيل ان كانت الطلقات الثلاث جملة نظراً انها لم تقع فهذا ظن في موضعه فيلزمه مهر واحد وان ظن ان الطلقات واقعة لكن ظن ان وطئها حلال فهذا الظن في غير موضعه فيلزمه بكل وطى مهر كذا في الخلاصة \*

اذا اشترى جارية ورطبها مراراً ثم استحققت كان عليه مهر واحد وان استحق نصفها كان عليه نصف المهر للمستحق كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو وطى منكوحته مراراً ثم ظهر انه حلف بطلانها يلزمه مهر واحد كذا في محيط السرخسي \* غلام ابن اربع عشرة سنة جامع امرأة وهي نائمة لا تدري ان كانت ثيبا ليس عليه حد ولا عقروا نكاحاً بكر او افضها يلزمه مهر مثلها وكذا لو كانت امه ان كانت ثيبا لا شيء عليه وان كانت بكر او افضها عليه مهرها وكذا المجنون كذا في فتاوى قاضي خان \*

الصبي اذا زنى بصبيبة فعليه المهر وان اقرب ذلك لامهر عليه واذا زنى الصبي بامرأة حرة بالغة فاذهب مذرته ان كانت مكرهة ضمن الصبي المهر وان كانت طائفة رعته الى نفسها فلا مهر عليه والصبيبة اذا دعت صبيبا الى نفسها وذهب مذرته فعليه المهر لان



لا مهر على الابن وروى ابن سماعه عن ابي يوسف رح مريض وهب من مريض جاريتة  
وطئها الموهوب له وعقرها مائة وقيمتها ثلثمائة ثم وهبها الموهوب له من الواهب ثم مات من مرضهما  
فلا مقر على الموهوب له قال محمد رح في مريض وهب جاريتة من رجل ثم وطئها عند الموهوب له  
وعليه دين مستغرق ثم مات المريض لا عقراً عليه ولوطع الواهب يدها فلا شيء عليه بخلاف الصحيح  
اذا وطئها ثم رجع في هبته يلزمه العقر كذا في محيط السرخسي \* مريض وهب جاريتة لانسـان  
وعليه دين مستغرق ثم ان الموهوب له وطئ الجارية ثم مات الواهب ونقضت الهبة لمكان الدين  
بضمن الموهوب له عقر الجارية كذا في الظهيرية \* في نوادر المعلى من ابي يوسف رح  
رجل فصب امرأة وجامعها فيما دون الفرج وجاءت بولد فان كانت بكر افعليه المهر وان كانت  
ثيباً فلا مهر عليه كذا في التاتارخانية \* الفصل الرابع عشر في ضمان المهر زوج ابنته الصغيرة  
او الكبيرة وهي بكر او مجنونة رجلاً وضمن عنه مهرها صـ ضمانه ثم هي بالخيار ان شاءت طالبت  
زوجها او وليها ان كانت اهلاً لذلك ويرجع الولي بعد الاداء على الزوج ان ضمن بامره هكذا  
في التبيين \* زوج ابنته من رجل على ألفي درهم واشهد على نفسه انه زوج فلانة من فلان بالفي درهم  
على ان ألف درهم من مالي وعلى فلان ألف درهم فقبل الزوج فالمهر كله على الزوج  
والاب ضامن عنه ألف درهم فان اخذت المرأة ذلك من ايها او من ميراثه كان للاب ولورثته  
ان يرجع بذلك على الزوج كذا في المحيط \* واذا زوج ابنه الصغيرة امرأة وضمن عنه المهر  
وكان ذلك في صحته جاز اذا قبلت المرأة الضمان واذا ادّعى الاب ذلك ان كان الاداء  
في حالة الصحة لا يرجع على الابن بما ادّعى استحساناً الا اذا كان بشرط الرجوع في اصل الضمان  
كذا في الذخيرة \* ثم للمرأة ان تطالب الولي بالمهر وليس لها ان تطالب الزوج ما لم يبلغ  
فاذا بلغ تطالب ايها شاءت كذا في التبيين \* اذا ضمن الاجنبي بامر الاب يرجع وكذا الوصي  
لو ادّعى مهره يرجع فان مات الاب قبل ان يؤدّي فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت من الابن  
وان شاءت من تركة الاب ثم بعد ذلك يرجع الورثة على الابن عند اصحابنا الثلث رح كذا  
في الخلاصة \* فان كان الضمان في حالة الصحة والاداء في حالة المرض ذكر الخصاص  
في ادب الفاضي انه لا يكون متبرعاً عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وبحسب ذلك

من ميراث الابن كذا في الذخيرة \* وفي البقالي اذا قال الاب اشهدوا ابائي فزوجت ابني  
فلا تلزمه الآن يؤدى فيكون صلة عند ابني يوسف رحمه الله كذا في الخلاصة \* ولو كان الابن  
كبيراً وضمن الاب منه بغير امره في صحته ثم مات الاب واخذت المرأة من تركته لم يرجع  
ورثته بالاجماع والمجانين كالصبيان في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان \* هناك اذا حصل الضمان  
في حالة الصحة واذا حصل الضمان في مرض الموت فهو باطل لانه قصد بهذا الضمان  
ايصال النفع الى الوارث والمريض محبور من ذلك فلا يصح كذا في الذخيرة \* واذا خطبها  
وضمن لها المهر وقال امرني بذلك فزوجت نفسها ثم حضر الزوج وصدق الرسول في الرسالة  
والامر بالضمان صح النكاح وصح الضمان اذا كان الرسول من اهل الضمان واذا ادعى الضمان  
رجع بذلك على الزوج وان كذبه في الامر بالضمان وصدقه في الرسالة صح النكاح  
وصح الضمان فيما بين المرأة والرسول لاني حق المرسل حتى كان للمرأة ان ترجع دلى الرسول  
بالصداق ولا يرجع الرسول على الزوج بما ادعى وان كذبه في الرسالة والامر بالضمان ولا يثبت له  
على ذلك فانكحاح باطل ولا مهر على الزوج ولها ان تطالب الرسول بالمهر وبعد هذا  
اختلفت الروايات ذكرني نكاح الاصل وفي بعض روايات كتاب الوكالة ان المرأة تطالب الرسول  
ببعض الصداق وذكرني بعض روايات كتاب الوكالة انها تطالب الرسول بجميع المهر فتيل في المسئلة  
روايتان وقيل اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع وهو الصحيح وقد ذكرنا في فصل الوكالة كذا في المحيط \*  
ولو قال لم يأمرني الزوج بشيء لكنني ازوجك منه وضمن المهر ولم يميز ففعلت وانكر الزوج الرسالة  
بطل ذلك كله كذا في العناية في فصل من لا يجوز نكاحه بالحرمة \* والوكيل بالتزويج  
اذا ضمن لها المهر وادعى ان كان بامر بامر يرجع عليه والا فلا كذا في الخلاصة في فصل الوكالة  
بالنكاح الفصل الخامس عشر في مهر الذمي والحربي ما صلح مهر في نكاح المسلمين  
فانه يصلح مهر في نكاح اهل الذمة وما لا يصلح مهر في نكاح المسلمين لا يصلح مهر في نكاحهم  
ايضاً الا الخمر والخنزير كذا في البدائع \* ولو نكح ذمي ذمية ببينة او دم او نكحها بغير مهر  
امانيتها او سكتاعنه وذلك العقد جائز عندهم فوطئت او طلقت قبل البولي او مات الذمي عنها  
لا مهر لها في صورتين عند ابني حنيفة رح كذا في العيني شرح الكنت \* سواء اسلم او رفع  
احدهما الامر ايضاً او ترافعا وهذا اذا لم تدبوا بمهر المثل بالنسي هكذا في فتح القدير \*



وكذا الحريان ان تعاقد علي ميثا ودم او علي ان لامهر لها في دار الحرب لامهر لها بالاتفاق بين اصحابنا الثلاثة كذا في الصني شرح الكنز \* سواء اسلما او ترافعا هكذا في فتح القدير \* فان تزوج ذمي ذميّة على خمر او خنزير ثم اسلما او اسلم احدهما فان كان الخمر والخنزير بعينه ولم تقبض فليس لها الا المعين وان كان بغير عينه بان كان في الذمة فلها في الخمر القيمة وفي الخنزير مهر مثلها وهو قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح لها مهر مثلها سواء كان بعينه او بغير عينه وقال محمد رح لها القيمة سواء كان بعينه او بغير عينه ولا خلاف في ان الخمر والخنزير اذا كان دينافي الذمة ليس لها غير ذلك هذا كله اذا لم يكن المهر مقبوضا قبل الاسلام فان كان مقبوضا فلا شيء للمرأة كذا في البدائع \* ولو تلقاها قبل الدخول ففي المعين لها نصف العين من ذابي حنيفة رح وفي غير المعين في الخمر لها نصف القيمة وفي الخنزير لها المنة كذا في الكافي \* الفصل السادس عشر في جهاز البنت لوجهاز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى \* ولو اخذ اهل المرأة شيئا عند التسليم فللزوجة ان يسترده لان شئ كذا في الصبر الرائق \* واذا بعث الزوج الى اهل زوجته اشياء عند زفافها منها دياج فلما زفت اليه اراد ان يسترد من المرأة الدياج ليس له ذلك اذا بعث اليها على جهة التملك كذا في الفصول العبادية \* جهاز بنته وزوجها ثم زعم ان الذي دفعه اليها ماله وكان على وجه العارية عندها وقالت هو ملكي جهزني به اوقال الزوج ذلك بعد موتها فالقول قولهما دين الاب وحكي من علي السفيدي ان القول قول الاب وذلك بمثله السرخسي واخذه بعض المشائخ وقال في الواقعات ان كان العرف ظاهرا بمثله في الجهاز كما في ديارنا فالقول قول الزوج وان كان مشتركا فالقول قول الاب كذا في التبيين \* قال الصدر الشهيد رح وهذا التفصيل هو المختار للفتوى كذا في النهر الفائق \* واذا كان القول للزوج واقام الاب بينة فبنت بيته والبيئة الصحيحة ان يشهد عند التسليم الى المرأة اني انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نسخة معلومة ويشهد الابنة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والدي عارية في يدي منه لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط كذا في الصبر الرائق \* ولو تزوج ابنته بالغة وجهازها بمنعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد وزوجها من آخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجهاز ولو كان لها على ابيها دين فجهز لها ابوها ثم قال جهزتها بدينها علي وقالت بما لك فالقول للاب ولودفع الى ام ولده شيئا لتخذه جهاز البنت

ففعله وسلمته اليها لا يصح تسليمها اليها مالم يسلمها ابوها \* صغيرة نسجت جهازا بمال امها وايها  
وسعيها حال صغرها وكبرها فماتت امها فسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاختوها دعوى نصيبهم  
من جهة الام \* امرأة نسجت في بيت ايها الاشياء كثيرة من ابريسم كان يشتريها ابوها ثم مات الاب  
فهذه الاشياء لها باعتبار العادة ولودعت الام في تجهيزها لبيتها اشياء من امتعة الاب بحضرته  
وعلمه وكان ساكتا وزفت الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا انما نفقت الام  
في جهازها ما هو معتاد والاب ساكت لا تضمن هكذا في القنية \* تزوجها واعطاها ثلثة آلاف  
دinar بدست يمان وهي بنت موسر ولم يعطها الاب جهازا اقل الامام جمال الدين  
وصاحب المحيط بانه يتمكن من مطالبة الجهاز من الاب على قدر العرف والعادة وان لم يجهز  
له طلب دست يمان قال وهذا اختيار الائمة \* غرر جلا وقال الزوج بنتي منك يجهز  
عظيم وارد عليك دست يمان كذا دينار فاخذ دست يمان واعطاها بلا جهاز لا رواية فيه الا ان  
صدر الاسلام برهان الائمة ومشائخ بخاراجا جوابا بانه ان لم يجهزها يسترد ما زاد على دست يمان  
مثلا \* وقد ر الجهاز بدست يمان صدر الاسلام وعما د الدين النسفي لكل دينار من دست يمان  
ثلثة دنانير واربعة دنانير من الجهاز فان لم يفعل هذا القدر استرد منه دست يمان وقال الامام  
المرفعي اني الصحيح انه لا يرجع على ابي المرأة بشيء لان المال في النكاح غير مقصود  
كذا في الوجيز للكردي \* رجل جهز لابنة له فمات قبل التسليم اليها وطلب بقية الورثة نصيبهم  
من الجهاز فان كانت الابنة بالغة وقت التجهيز فلباقى الورثة نصيبهم هكذا ذكره هو الصحيح  
لانها اذا كانت بالغة ولم يسلم اليها لا يصح القبض والمالك بخلاف ما اذا كانت صغيرة  
حيث لا نصيب للباقي لانها اذا كانت صغيرة كان الاب باضا لها كذا في حواهر الثناوي \*  
امرأة دفعت متاعها الى الزوج وقالت اين را فزوجها ودركت خذ اتي خرج كن ففعل هل عليه  
فيمتثلها نعم كذا في الثناوي الصحيح \* رجل اتفق على معتدة الغير على طمع ان ينزوجه اذا انتضت  
عدها فلما انتضت عدتها ابت ان تزوج ان شرط في الاتفاق الزوج يرجع عليها بما اتفق زوجت  
نفسها ام لا ذكره الصدر الشهيد والصحيح انه لا يرجع لو زوجت نفسها وان لم بشرط لكن  
اتفق على هذا الطمع اختلف المشائخ فيه والاصح انه لا يرجع كذا قال الصدر الشهيد رح \*  
وقال الشيخ الامام الامتاز رح الاصح انه يرجع زوجت نفسها منه ولم تزوجه لانها رشوة

وهكذا اختاره في المحيط \* وهذا اذا دفع الدراهم اليها تنفق الى نفسها اما اذا اكلت معه لا يرجع عليها شيء \* ولو صل في كرم رجل على طمع ان يزوج بنته منه فلم يزوج يرجع باجر المثل شرط التزوج ام لا اذا علم انه يعمل لهذا الغرض \* قال الاستاذ ظهير الدين خالي رح لا يرجع كذا في الخلاصة \* رجل خطب ابنه رجل فقال ابو البنت بلى ان كنت تنقد المهر الى سنة اشهر او الى سنة ازوجها منك ثم الرجل بعد ذلك بعث بهذا يا ابني بيت الاب ولم يتدر على ان ينقد المهر فلم يزوج منه هل له ان يسترد ما بعث للمهر قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك يسترد وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم فاما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك \* امرأة لها ممالك قالت لزوجها اتفق عليهم من مهري ففعل فقالت لا احسب من مهري لانك استخذ منهم قال ابو القاسم ما اتفق عليهم بالمعروف يكون مهرا كذا في فتاوى قاضي خان \*

الفصل السابع عشر في اختلاف الزوجين في متاع البيت \* قال ابو حنيفة ومحمد رح اذا اختلف الزوجان في متاع موضوع في البيت الذي كانا يسكنان فيه حال قيام النكاح او بعد ما وقعت الفرقة بفعل من الزوج او من المرأة فما يكون للنساء عادة كالدرع والخمار والمغازل والصندوق وما اشبه ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البينة على ذلك وما يكون للرجال كالسلاح والقباء والقلنسوة والمنطقة والغوس ونحو ذلك فهو للرجل الا ان يقيم المرأة البينة على ذلك وما يكون للرجال والنساء كالعبد والخدم والفرش والاشاة والثور فهو للرجل الا ان يقيم المرأة البينة على ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا مات احدهما ثم وقع الاختلاف بين الباقي وورثة الميت فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح ما يصلح للرجال فهو للرجل ان كان حياً ولو ورثته ان كان ميتاً وما يصلح للنساء فهو على هذا وما يصلح لهما فعلى قول محمد رح هو للرجل ان كان حياً ولو ورثته ان كان ميتاً وقال ابو حنيفة رح المشكل الباقي منهما وما كان من متاع التجارة والرجل معروف بتلك فهو للرجل كذا في المحيط \* وان كان احدهما حراً والآخر مملوكاً مسجوراً كان او مأذوناً او مكاتباً كان المتاع كله للحر منهما ايها كان وقالوا ان كان المملوك مسجوراً فكذلك وان كان مأذوناً او مكاتباً فالجواب فيه كالجواب في الحرين ولو كان احدهما مسلماً والآخر كافراً فهو او ما لو كانا مسلمين سواء ولو كان احدهما صغيراً والآخر كبيراً او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انها سواء كذا في فتاوى

في فتاوى قاضي خان \* وانكنا مملوكين او مكاتبين فالقول في المتاع علي ما وصف كذا في المحيط \*  
ولا تفرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان البيت الذي يسكنان فيه ملك الزوج او ملك المرأة ولو كان  
غير الزوج في مبال احد بان كان الابن في مبال الاب والاب في مبال الولد ونحو ذلك كان المتاع  
مند الا شبهة للذي يعول كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كانت له نسوة ووقع الاختلاف  
بينه وبينهن في المتاع فان كن في بيت واحد فمتاع النسوة بينهما على السواء وان كانت كل واحدة  
في بيت على حدة فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين زوجها على ما وصفت ولا يشارك  
بعضهن بعضا كذا في المحيط \* ولو اقرت المرأة بمتاع انها اشترته من زوجها كان المتاع للزوج  
وعليه البيينة وان اختلفا في البيت الذي يسكنان فيه يدعي كل واحد انه له فالقول للزوج فان  
اقامت البيينة او اقاما يقضي بيينة المرأة ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة فاقامت البيينة  
ان الدار لها وان الرجل عبد او اقام الرجل البيينة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بالف درهم  
دفع اليها ولم يقم بيينة انه حر فانه يقضي بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما وان اقام البيينة انه  
حر الاصل والمسئلة بحالها يقضي بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضي بالدار للمرأة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو اختلفا في متاع من متاع النساء واقاما البيينة يقضي به للزوج  
كذا في المحيط \* اذا غزلت المرأة قطن زوجها ثم اختلفا في الغزل قبل الفرة او بعدها  
فان اذن لها بالغزل بان قال اغزليه لي كان الغزل للزوج ولا اجر لها عليه فان ذكرها لغيره اجرا  
معلوما كان لها ذلك وان ذكر اجر اصحبه ولا او شرط ان يكون الغزل والكرباس لهما كان الغزل  
للزوج ولها اجر مثلها وان اختلفا في الاجر فقالت غزلت باجر وقال غير اجر فالقول للزوج  
مع بيئته ولو قال اغزليه لنفسك كان الغزل لها ولا شيء عليها وان اختلفا فقال اذنت لك لتغزلي  
لي وقالت لا بل تلت اغزليه لنفسك كان القول قول الزوج مع الممين ويؤفل اغزليه ليكون الغزل  
لها فالقول له ولها اجر المتل ولو قال اغزليه ولم يزد عليه فالقول له وان نهاها عن الغزل فغزلت  
كان الغزل لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها وان اختلفا فقال صاحب القطن غزلت بذني  
وقالت غزلت بغير اذنك فالقول قوله وان حمل قطنا الي بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج  
يبيع القطن كان الغزل له وعليه مثل ذلك القطن وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن  
كان القول قوله كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون للزوج وكذا

لواختلفا في الكرباس فقال للمرأة دفعت الى الحائك لينسجها باذني وقالت دفعت بغير اذنك  
فالقول للزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي نكاح فتاوى ابي الليث امرأة غزلت قطن  
زوجها باذنه وكانا يبيعان من ذلك الكرباس ويشتريان بالثمن امثلة لراحة بينهما واتخذا  
يبطن الكرباس ثياب البيت فجميع ذلك من الكرباس وما اشترى به للرجل الا الاشياء التي  
اشترى الزوج لها او علم مائة انه اشترى لها فللمرأة ذلك \* وفي يوع فتاوى ابي الليث رجل كان  
يدفع الى امرأته ما تحتاج اليه وكان يدفع اليها احياناً دراهم ويقول اشترى بها قطناً واغزلي  
فكانت تشتري وتغزل ثم تباع وتشتري بثمانية امثلة البيت كانت الامثلة لها كذا في الذخيرة \*  
غزلت القطن باسم الزوج لتجعل له منديلاً فماتت قبل النسج فهو لصاحب القطن \* رجل قوام  
على امرأته يتفق عليها ويشترى لها من الجوزة فنهى تغزلها ويدفع الرجل غزلها الى الحائك فنسجها  
اثواباً ثم وقعت الفرقة فان كان نسجها ليلبايع او يتخذ الثياب له فهي له وان كان لها فهي لها كذا في القنية \*

الباب الثامن في النكاح الفاسد واحكامه اذا وقع النكاح فاسداً فرق القاضي بين الزوج  
والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان قد دخل بها فلها الاقل مما سمي لها  
ومن مهر مثلها ان كان ثمه مسمى وان لم يكن ثمه مسمى فلها مهر المثل بالغاً ما بلغ وتجب العدة  
ويتبرر الجماع في القبل حتى يصير مستوفياً للمعقود عليه ويعتبر العدة من حين يفرق بينهما عند  
علمائنا الثلاثة كذا في المحيط \* وفي مجموع النوازل الطلاق في النكاح الفاسد يكون متاركة  
ولا ينقص من عدد الطلاق كذا في الخلاصة \* والمشاركة في الفاسد بعد الدخول لا تكون الا بالقول  
كخلت سبيلك او تركتك ومجرد انكار النكاح لا يكون متاركة ام الوانكر وقال ايضاً اذ هي  
وتزوجي كان متاركة وبعد مسمي صحيح احد هما الى الآخر بعد الدخول لا يحصل المشاركة \*  
وقال صاحب المحيط وقبل الدخول ايضاً لا يتحقق الا بالقول ولكل فسخه بغير محضر صاحبه  
وبعد الا لا بمحض صاحبه كذا في الوجيز للكردي \* وعام غير المتارك شرط لصحة المتاركة  
هو الصحيح حتى لو لم يعلمها لا ينقض عدتها كذا في القنية \* والصحيح ان علمها بالمشاركة لا يشترط  
كما لا يشترط في الطلاق \* وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد ولا نفقة وان صالح على النفقة  
في النكاح الفاسد لا يجوز كذا في الوجيز للكردي \* وبثبت نسب الولد المولود في النكاح الفاسد  
ويعبر بدة النسب من وقت الدخول عند محمد راجح وعليه الفتوى قاله ابو الليث كذا في التبيين \*

والنكاح الفاسد لاحكم له قبل الدخول حتى لو تزوج امرأة نكاحاً فاسداً بان مساً امها بشهوة  
ثم تركها، ان يتزوج الام كذا في الخلاصة \* الحرة اذا اشترى امرأتها فسد النكاح بخلاف العبد المأذون  
انما اشترى امرأتها كذا في السراجية \* وبالدخول في النكاح الفاسد لا يصير محصناً ولو وطئها بعد التقريق  
بعد كذا في معراج الدراية \* واذا تزوجها نكاحاً فاسداً او خلاها وجاءت بولد وانكر الزوج الدخول  
فمن ابي يوسف راح روايتان في رواية قال يثبت النسب وبجب المهر والعدة وفي رواية قال  
لا يثبت النسب ولا يجب المهر ولا العدة وان لم يخل بها لا يلزمه الولد كذا في الفقيه \* غاب  
عن زوجته البكرتين فتزوجت وجاءت باولاد اوسيت امرأة فتزوجها حربي وانت باولاد  
اوادعت المطلق واعتدت وتزوجت باخر وولدت اوعى البهاز وجها فاعتدت وتزوجت  
باخر فولدت فالولد عند الامام الاول نفاة الاول اودعا اودعا الثاني اوتفاة اقل من ستة اشهر  
او اكثر من ستين وللزوج الثاني ان يدفع الزكوة اليهم وتقبل شهادتهم له كذا  
في الوجيز للكردي \* وروى عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة راح ان الاولاد تزوج  
الثاني ورجع الي هذا القول وعليه الفتوى كذا في التبيين \* وهكذا في فتاوى فاضل خان والسراجية \*  
وبه افتى الصدر الشهيد \* وقال الامام ظهير الدين الفتوى على انه لا اول لان الولد للفراس  
بالنص ولو كان الاول حاضراً والمسئلة بحالها فالولد لا اول كذا في الوجيز للكردي \* رجل تزوج  
امراً فاسقطت سقطاً فاستبان خلقه لاربعة اشهر من وقت النكاح جاز ولو كان لاربعة اشهر  
الا يوم لا يجوز \* المطلقة اذا تزوجت ثم قالت كنت معتدة بنظر ان كان بين طلاق الاول وبين  
تزوج الثاني اقل من شهرين صدقت وفسد النكاح وان كان شهران فصاعد لا تصدق وصح النكاح  
كذا في الخلاصة \* الباب التاسع في نكاح الرقيق نكاح القن والمكاتب والمذنب والامموم المؤن  
بلاذن السيد موقوف ان اجاز فعد وان رد بطل فان نكحوا بلاذن والمهر عليهم ويبيع الثمن فيه  
لا الاخران بل يسعيان كذا في الوقاية \* وكذا ولد ام المولد ومعتق البعض لا ينفذ فيه بل يسعيان  
هكذا في التبيين \* وكذا المكاتب لا تملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وكذا المأذون لا ينفذ  
لغى التجارة والنكاح ليس منها وكذا المدبرة لا تزوج نفسها كذا في السراج الموهج \* ثم ادفع بعد مرة  
ولم يف الثمن بالمهر لا يباع ثانياً بل يطالب بعد العتق لانه يبيع بجميع المهر بخلاف المعتق حيث يباع بها  
مرة بعد اخرى ولو مات العبد سقط المهر والمعتق كذا في التبيين \* وم يجب على العبد بغير

اذن المولى من المهر يؤخذ به بعد العتق كذا في فتاوى قاضي خان \* باع عبده بعد ما زوجه امرأة فالمهر في رتبة الغلام يدور معه اينما دار هو الصحيح كدبن الاستهلاك \* زوج عبده حره ثم اعتقه فخير في تضمين المولى او العبد يضمن الاقل من قيمته ومن مهرها \* زوج مدبره امرأة ثم مات للمولى فالمهر في رتبة العبد يؤخذ اذا اعتق كذا في القنية \* رجل زوج عبده امرأة بالف درهم ثم باع منها بتسع مائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها تأخذ التسعة مائة بمهرها ويطل النكاح ولا ترجع المرأة بالمائة الباقية على العبد وان عتق ولو كان على العبد لرجل آخر دين الى درهم فاجاز الغريم بيع العبد من المرأة كانت التسعة مائة بين الغريم وبين المرأة يضرب فيها الغريم بالف والمرأة بالف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك ويتبعه الغريم بما بقي من دينه اذا عتق كذا في فتاوى قاضي خان \* ويملك المولى اجبار جميع ما يملكه الا المكاتب والمكاتبه كذا في العناية \* فهما لا يجبران على النكاح وان كانا صغيرين وهذا من اغرب المسائل حيث اعتبر فيها رأي الصغير والصغيرة في تزويجهما حتى قالوا الوزوجهما المولى بغير اذ هما توفى على اجازتهما فان ادب المال وعقلا لا يعتبر رأيهما مادام صغيرين بل يتقدم به المولى والوالي هكذا في التبيين \* ولو ضيت المكاتبه الصغيرة قبل الاداء ثم متت لاختيار لها الحال لانها صغيرة ولها خيار العتق اذا بلغت كذا في الكافي \* ولو ان هذه المكاتبه لم ترض بالنكاح ولم تنفضه حتى عجزت وردت في الرق بطل النكاح حتى لو اجاز له لم يعمل اجازته ولو كان مكان المكاتبه مكاتب صغير وقد زوجه المولى امرأة بغير رضا ثم عجز وردت فبقا لم يطل نكاحه بل يبقى موقفا على اجازة المولى كذا في المحيط \* والاذن بالنكاح يتناول العاسد ايضا عند ابي حنيفة رح ولا يتناول الا الصحيح كذا في التبيين \* فاذا تزوج امرأة نكاحا فاسدا ثم اراد ان يتزوج اخرى نكاحا صحيحا ليس له ذلك عند ابي حنيفة رح لان الاذن انتهى بالنكاح العاسد كذا في البدائع \* واذا اذن لعبده في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها لزمه المهر في الحال في قول ابي حنيفة رح كذا في المحيط \* ولو اذن له بنكاح فاسد نصا ودخل بها لزمه المهر في الحال في قولهم جميعا كذا في البدائع \* اذن لعبده في النكاح مطلقا فتزوج امرأة نكاحا فاسدا لم تجز واحدة منهما الا اذا اقترن به ما يدل على التعميم بان قال تزوج ما شئت من النساء او ما شئت فم يعم ويتزوج

ويتزوج نثن فان قال المولى عنيت به امرأتين جاز نكاحهما كذا في المحيط \* ولو تزوج العبد والامة بغير اذن المولى ثم اجاز قبل الدخول او بعده بحجب مهر واحد وهو المسمى وان طلبها العبد قبل الاجازة بطل التوفى كذا في العتائية \* كل ما وجب من مهر الامة فهو للمولى سواء وجب بالعقد او بالدخول وسواء كان المهر مسمى او مهر المنزل وسواء كانت الامة ذمة او مدبرة او ام ولد الا المكاتبه والمعتق بعضها فان المهر لهما كذا في البدائع \* زوج امته او تزوجت باذنه ثم عتقت فلها الخبار والمهر للمولى كذا في النمراتشي \* اذ ازوج امته ثم اصغى لم زاده الزوج في مهرها الزيادة للمولى رواه ابن رستم عن محمد بن علي بن يوسف رح ان الزيادة لها وسلك ابو ابيها ثم زاده فالزيادة للمستري كذا في المحيط \* اذ اتزوج العبد بغير اذن المولى قال المولى طلبها رجعت بكون اجازة كذا في التبيين \* ولو قال له المولى طلبها او قال له وارثي من اجازة كذا في البدائع \* ثم الاصل فدان اذن السيد يثبت دستميج كفوته اجزت او رعت به او اذنت فيه وبثبت ايضا بالذلة قولاً او فعلاً مثل ان ينول عدساً منه هذا حسن او صواب وانعم ما صنعت او بارك الله فيها ولا بأس به او يصدق اليها مهرها او شيئاً منه بخلاف الهدية قال النقيه ابو القاسم لا يكون شيء من هذه الاقوال اجازة والاول اختيار نبي الليث وبه كان يفتي الصدر الشهيد الا اذا علم انه قاله على وجه الاستعزاء والاذن في النكاح لا يكون اجازة فان اجاز العبد ما صنع جاز استحساناً للعبد اذ ارجو فضولي فذنه مولاد في التزويج فاجاز ما صنع الفضولي كذا في التبيين \* نكحت من بغير اذن مولاد على مائة درهم فقال المولى للزوج اجزت على ان تزديني خمسين درهماً يعني تزوج ذلك فليس هذا باجازة ورد للمولى ان يجيزه كذا في التبيين \* لا تجزى حتى تزويج خمسين او الا بزيادة خمسين وان قبل صارت الزيادة مع الاصل مهر ولو قال لا اجزى زيدني خمسين او قال لا اجزى النكاح واحية ان زدتنى عشرة فهو رد وبطل النكاح الاول وينال حرث بخمسين ديناراً ورعي الزوج صح النكاح بخمسين ديناراً كذا في الكافي \* ان تزوج للمعتقة لك خمسون درهماً على ان تخارني اثم تعدد راسي بها وولد اخر ربي وكخمسون زيادة علي صدك صح وبجب الزيادة للمولى كذا في محمد بن رخصي \* ولو تزوجت بغير شهود فاحاز المولى بحضرتهم لا يصح كذا في الكافي \* تزويج العبد والنوصي



والقاضي والمكاتب والشريك المفاوض بملكون تزويج الامة ولا يملكون تزويج العبد  
والعبد المأذون والصبي المأذون والمضارب والشريك شركة عنان لا يملكون تزويج الامة  
عنداي جنيئة ومحمد رح ولوزوج الاب والوصي امة الصبي من عبدة لا يجوز كذا  
في الخلاصة \* واذا زوج امته من عبدة لا مهر لها عليه كذا في المحيط \* زوج امته من عبدة  
على ان امرها بيده ان ابتدأ المولى فقال زوجتها منك على ان امرها بيدي اطلقها كما يريد  
وقبل العبد صح وصار الامريدة وان ابتدأ العبد وقال زوجني امك على ان امرها بيدك  
تطلقها كما تريد فزوجها لم يصرا الامريدة كذا في الوجيز للكردي \* ولوزوج الاب جارية ابنه  
من عبدة ابنه جاز عنداي يوسف رح خلافاً لفررح لانه لا يتعلق المهر برقية العبد ولا يكون فيه  
ضرر فيملك الاب كذا في محيط السرخسي \* واذا تزوج العبد والمكاتب او المدير  
او ابن ام الولد بغير اذن المولى ثم طلقها تلاً قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح  
وليس بطلاق على الحقيقة حتى لا ينقص من مدد الطلاق \* ولو وطئها بعد الطلاق بلزمه الحد  
فان اجاز المولى هذا النكاح بعد ذلك لا يعمل اجازته وان اذن له ان يتزوجها بعد هذا الطلاق  
كرهت له ان يتزوجها ولم افرق بينهما ان فعل كذا في المحيط \* ولوزوج احد الموليين امته  
ودخل بها الزوج فلا آخر للنقص فان نقص فله نصف مهر المثل وللمزوج الاقل من نصف مهر المثل  
ومن المسمى كذا في الظهيرية \* مجهولة النسب اقترت بالرق لاني الزوج قال الزوج هي حرة الاصل  
ثم ملت الاب انفسخ النكاح كذا في العناية \* امة تزوجت بلا اذن المولى فباعها فاجاز المشتري النكاح  
ان كان دخل بها الزوج صح والا لالان الحمل البات اذا طرأ على الموقوف ابطله حتى لو كان المشتري  
ممن لا يحل له وطئها يجوز مطلقاً كذا في الوجيز للكردي \* وكذا المكاتبه اذا تزوجت بغير  
اذن المولى فمات المولى ما جاز الوارث نكاحها صححت اجازته كذا في فتاوى قاضيخان \*  
ويجوز نكاح المكاتب باذن الوارث كذا في العناية \* اذا اذن الرجل لعبدة ان يتزوج  
على رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد باذن مولاهن جاز النكاح وصار العبد لمولاهن \*  
وان تزوج حرة على رقبته لا يجوز وكذلك لو تزوج مكاتبه على رقبته كان النكاح باطلا  
هذا اذا اذن له ان يتزوج على رقبته امرأة اما اذا اذن له ان يتزوج امرأة ولم يقل على رقبته  
فتزوج امرأة حرة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز النكاح بقيمته استحساناً كذا

في المحيط \* هذا اذا كانت قيمته مثل مهر المثل او اكثر مما يتغابن فيه فان كان مما لا يتغابن فيه فلا يجوز حتى اذا دخل بها في ذلك لم يتبع في المهر حتى يعق كذا في الكافي \* واذا امر مكاتبه او مدبرة ان يتزوج على رقبته فتزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد جاز وكذا اذا تزوج حرة او مكاتبه \* واذا صح النكاح يجب على المكاتب والمدبر قيمتهما بسعيان في ذلك \* عبد تزوج حرة او امة او مكاتبه او ام ولد او مدبرة على رقبته بغير اذن المولى فيبلغ المولى ذلك فاجازه فان كان تزوج امة او مدبرة او ام ولد عمل اجازته وصح وان كان تزوج حرة او مكاتبه لا يعمل اجازته وان كان قد تزوج على رقبته حرة وقد دخل بها لزمه الاقل من قيمتها ومن مهر المثل وبعد ذلك ينظر ان دخل بها بعد ما اجاز المولى النكاح يكون ذلك ديناً في رقبته يباع فيه الا ان يفديه المولى وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح يؤخذ بما لزمه بعد العتق وان كان تزوج على رقبته امة او مدبرة او ام ولد وقد دخل بها ان دخل بها بعد اجازة المولى النكاح لا يجب الا المسمى وهو رقية العبد للمولاهن وان دخل بها قبل اجازة المولى النكاح فكذلك الجواب لا يجب الا المسمى وهو رقية العبد للمولى بعض مشائخنا قالوا ما ذكر جواب الاستحسان كذا في المحيط \* عبد تزوج امة بغير اذن المولى ثم تزوج حرة فاجاز المولى نكاحهما جاز نكاح الحرة ولو تزوج حرة ثم امة واجاز نكاحهما جاز نكاح الحرة عند ابي حنيفة رح وكذلك عبد تزوج امرأة ثم امرأة ثم امرأة فبلغ المولى فاجاز الكل ولم يدخل بهن جاز نكاح الساتة وان دخل بهن فسد نكاحهن كذا في الظهيرية \* ولو تزوج بغير اذن سيده امة ثم حرة ثم امة ثم اجاز السيد نكاحهن تجوز الامة الاخيرة ولو تزوج حرتين ودخل باحدتهما ثم تزوج امة فاجاز المولى كله قال ابو حنيفة رح يجوز نكاح الحرتين ولو تزوج امتين في عقد ودخل باحدتهما ثم تزوج حرتين في عقد ودخل باحدتهما ثم اجاز المولى نكاح احد الغريبتين لم يجز نكاح شيء منهن كذا في محيط السرخسي \* عبد تزوج حرة وامة ثم حرة وامة فاجاز المولى الكل جاز نكاح الحرتين وان دخل بهن فنكاحهن فاسد \* عبد تزوج حرة فقال العبد لم يذن لي المولى وقد تنص نكاح هو قالت المرأة قد اذن بفرق بينهما لافراة ان النكاح فاسد ويلزمه كمال المهر ان كان دخل بها ونصف المهر ان لم يدخل بها ولها نفقة عدة كذا في الظهيرية \* وكذا اذا قالت لادري اذن ام لا كذا في التاتارخانية نافلاص جاءع الجوامع \* ومن زوج عبداً واثله مديوناً

امراة جازوا المرأة اسوة للغرماء ان كان النكاح به مهر المثل او اقل فلوزوجها منها باكثر طولب بالزيادة  
بعدها ميتة الغرماء كدفع الصحة مع دين المرض كذا في فتح القدير \* ولو باعها المولى من الزوج سقط المهر  
لان الفقرة من قبل المولى قبل الدخول كالحرمة ترد او تقبل ابن زوجها قبل الدخول كذا  
في التمرناشي \* وكذا يسقط المهر لو اعتقها قبل الدخول فاختارت الفقرة ولو باعها وذهب بها المشتري  
من المصر او غيرها بموضع لا يصل اليه الزوج يسقط المطالبة بالمهر حتى لو حضرها بعده فلدا المهر كذا  
في البحر الرائق \* ولو باعها من آخر ثم اشترى الزوج فعلى الزوج نصف المهر للمولى الاول كذا  
في التمرناشي \* ولو تزوجت بغير اذن مولاه فوطئها المولى فقد انسخ وكذا لو قبلها بشهوة علم به  
اولم يعلم كذا في العناية \* ولو اشترى جارية ثم زوجها قبل القبض ان تم البيع كان النكاح جائزا  
وان انتقض البيع بطل النكاح عند ابي يوسف ر. ح خلافاً للمحمد ر. ح ويقول ابي يوسف ر. ح يفتى  
كذا في الظهيرية \* وحق الملك بمنع ابتداء النكاح ولا يمنع البقاء كحق الاسترداد في البيع الفاسد  
يمنع البائع من النكاح ولو زوجها ابنة ثم مات الاب حتى ثبت حق الاسترداد لابن لا يفسد النكاح  
حتى يسردا كذا في العناية \* ولو تزوجها الابن بعد موت الاب لا يصح وكذا اذا تناقضا  
عبد ابامة فقبضها بائع الغلام وزوجها من بائعها ثم هلك الغلام قبل قبضه لم يفسد النكاح  
ولو تزوج ابتداء بعد هلاك الغلام لم يجز كذا في الكافي \* واذا اشترى المكاتب زوجته  
او زوجة المولى لا يفسد النكاح ولو ابانها ثم اراد ان يتزوجها لا يجوز وكذا الوصيات الاب وبنته  
تحت مكاتبه او عبده الموصى بعقده وكان على الميت دين مستغرق لم يعد نجساً ح البنت  
وكذا الوصية بعقدهما غير معين تمنع فساد نكاح البنت في حق العبد الذي تحتها ولو كانت تحتها  
بنتان لا رواية لهذا ولو اوصى له بزوجه لم يفسد حتى يقبل بعد موته ولو كان على العبد دين للبنت  
او لغيرها يفسد النكاح لان دين العبد لا يمنع الارث كذا في العناية \* ومن زوج امته لا يجب عليه  
تبويتها فتقدمه وطأها الزوج ان طفر بها وكذا ان اشترط التبوية لا يجب عليه شيء لانه لاية قضيه العقد  
فلن يواها معه منزلا فلها النفقة والسكنى ولو بدأ له ان يستخدمها بعد التبوية فله ذلك فلوطئها باثنا  
بعد التبوية يجب لها النفقة والسكنى وقبلها وبعد الاسترداد لا تجب والمكاتبه في هذا الحرمة  
كذا في التبيين \* واذا زوج الرجل مدبرته او ام ولده وبواها يتا مع زوجها ثم بدأه ان يستخدمها  
ويرد ها

ويردها الى منزله فله ذلك وكذلك لو كان شرط ذلك للزوج كان الشرط باطلا لا ينعنه ذلك  
من استخداها كذا في المحيط \* وقد قالوا في الامة اذ ابواها كانت تعدم مولاها في بعض الاوقات  
من غير ان يستخداها لم يسقط نفقتها وكذا المدبرة وام الولد كذا في السراج الوهاج \* زوج امته رجلا  
فلاذن في العزل الى المولى كذا في الكافي \* العزل ليس بمكروه برضا امرأته الحرة  
او برضا مولى امرأته الامة وفي الامة المملوكة بغير رضاها \* قالوا وكذلك المرأة يسعها ان تعالج  
لامتطاء الجبل مالم يستين شي من خلقه وذلك مالم يتم له مائة ومشرون يومئذ اذا عزل وظهر بها  
حبل هل يجوز نفقه قالوا ان لم بعد الى وطئها او عاد بعد البول ولم ينزل جاز له نفقها والا فلا كذا  
في التبيين \* لو اعتقت امه او مكاتبه خبرت ولو زوجها كذا في الكثر \* ولا فرق في هذا بين  
ان يكون النكاح برضاها او بغير رضاها كذا في التبيين \* ثم الكلام في خيار العتق في فصول احدها  
ان خيار العتق يثبت للاتنين دون الذكور والثاني ان خيار العتق لا يطل بالسكوت ويض بتولي  
او فعل يدل على اختيارها النكاح والثالث انه يطل بالقيام عن المجلس والرابع ان الجهل  
بخيار العتق مذر حتى لو علمت بالعق ولم تعلم بالخيار لا يطل خيارها وان قامت عن المجلس  
على ما عليه اشارات الجامع وهو قول الكرخي وجماعة من مشايخنا خلافا لما له القاضي الامام  
ابو الطاهر الدباس والخامس ان الفرقة بخيار العتق لا يحتاج فيها الى قضاء القاضي كذا  
في المحيط \* والعبد اذا تزوج بغير اذن مولاه ثم اعتق صح نكاحه ولا خيار له وكذلك لو داه فاجاز المشنري  
وكذلك لو اجاز وارثه بعد موته كذا في السراج الوهاج \* واذا زوجت الامة نفسها بغير  
اذن المولى واجاز فالمهر للمولى اعتقها بعد ذلك او لم يعتقها والدخول حصل بعد الاعتاق  
او قبله وان لم يجز حتى اعتقها جاز العتد ولا خيار لها الا انه ينظر ان لم يكن دخل بها تزوج  
فالمهر لها وان كان دخل بها قبل العتق فالمهر للمولى هذا اذا كانت كبيرة واما اذا كانت صغيرة  
فاتقها فانه عندنا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها عصبة سواء وان كانت لها عصبة غير المولى  
فاذا اجاز العتد جاز واذا ادركت بعد ذلك فلها خيار الادراك الا اذا سخن مجبر العتد ابدا  
او جدها فانه لا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* ولو تزوجت مدبرة ثم مات المولى ونفذت  
من الثلث جاز النكاح وان لم تنزع لم يجز حتى تؤدى السعاية عند ابني حنيفة رح وند هما يجوز  
كذا في الظهيرية \* ام ولد تزوجت بغير اذن مولاهن ثم اعتقها مولاهن اومات عنها ان لم يدخل

بها الزوج قبل العتق لم يجز النكاح وان دخل بها جاز كذا في الخلاصة \* ولو طرأ الرق على النكاح فهو كالنكاح في حق ثبوت خيار العتق عند ابي يوسف رح وذلك نحو الحرية اذا تزوجت ثم سببت فاعتقت والمسلمة اذا تزوجت ثم ارتدت مع زوجها ولحقا بدار الحرب ثم سببت ثم اعتقت فلها الخيار في قول ابي يوسف رح وعند محمد رح انه لا يثبت لها الخيار قال القدوري قال ابو يوسف رح يجوز ان يثبت خيار العتق مرة بعد اخرى نحو ان تعتق فتختار زوجها ثم ترد مع الزوج ثم تسبي فتعتق فتختار نفسها وقال محمد رح يثبت خيار واحد \* اذا اختارت المعتقة نفسها قبل الدخول بها فلا مهر لها اصلا وان اختارت بعد الدخول بها وجب المسمى لسببها ولو اختارت زوجها كان المسمى لسببها دخل بها ولم يدخل بها كذا في المحيط \* ولو اعتقتها فضولي ثم زوجها دفعت المهر للمولى ثم اجاز المولى العتق نفذ العتق والنكاح ولها ان تسترد المهر من المولى ولو باعها الفضولي ثم زوجها ثم اجاز المولى البيع فلم يشترى ان يجيز النكاح او يفسخ كذا في العتائية \* في المستقن ابن سامة من محمد رح عبد تزوج حرة بغير اذن مولاه ودخل بها ثم تزوج بامة لم يكن تزوجه الامة في مدة الحرية رد النكاح الحرة في قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف رح ومحمد رح هو رد ولو تزوج حرة فدخل بها ثم تزوج اخنها لم يكن ذلك رد النكاح الاول وفي نوادر بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح عبد تزوج بغير اذن مولاه امة رجل باذنه ثم قال لا حاجة لي في نكاحها فهذا رد له ولو لم يقل ذلك حتى دخل بها ثم تزوج بعض من لا يصح له نكاحها في عدتها لم يكن ذلك نقضا للنكاح \* وفي المستقن اذا تزوج العبد حرة باذن المولى على غير مهر ثم جعل المولى العبد لامرأته بمهرها وقبلت ذلك انتقض النكاح وعليها ان ترد العبدان لم يكن دخل بها \* قال محمد رح في الجامع رجل زوج امته برضاها من رجل بغير امر الزوج والزوج بالغ عاقل خاطب عنه ابوه واجنبى بغير امره حتى توقف النكاح على اجازة الزوج فاعتق المولى الامة قبل ان يجيز الزوج النكاح بقي النكاح كذا في موقفنا على اجازة الزوج واتي من الامة او الزوج شاء نقض هذا النكاح ثم نقضها صحيح وان لم يعلم به الزوج \* ولو اراد المولى ان ينقض هذا العقد بعد العتق قبل اجازة الزوج لم يذكر هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشائخ رح فيه والصحيح انه ليس له ذلك وان اجاز الزوج النكاح بعد ما اعتقت حتى نفذ النكاح لم يكن لها خيار العتق ويكون المهر للمعتقة

فلو كان المولى زوجها بغير رضاها وباقي المسئلة بحالها ثم ان الامة بعد ما عثقت نقضت النكاح قبل اجازة الزوج او بعد اجازة الزوج فانه يعمل نقضها في الحالين كذا في المحيط \* وان زوجت الامة بغير الاذن ومن جانب الزوج فصولي فنقضت قبل اجازة الزوج بعد العتق واقبله لم يصح نقضها واذا عثقت واجاز الزوج لا ينفذ الا باجاز نهار لان الاجازة بمنزلة الانشاء كذا في العناية \* رجلان شهدا على رجل انه اعتق جاريته هذه وهو بمحمد قضى القاضي بالعتق ثم رجعا من شهدا نهما ثم تزوج احدهما قال ابو يوسف رح ان تزوجها قبل القضاء بالقيمة عليهما يفرق بينهما وبعد القضاء جاز نكاحه \* مسلم اذن لعبد النصراني في التزوج فاقامت المرأة شهودا من النصارى انه تزوجها تقبل ولو كان العبد مسلما والمولى نصرانيا لم يجز كذا في الظهيرية \* تزوج امة ابنه فولدت لم تصرام ولد له وعليه المهر وعتق الولد على اخيه بالقرابة تزوج امة ابيه فولدت لم تصرام ولد له وعتق الولد على ابيه كذا في التمرقاشي \* واذا استولد الاب امة ابنه بنكاح فاسد او طمى بشبهة فعندنا لا تصير ام ولد له كذا في المبسوط \* حرة تحت عبد قالت لسيده اعتقه عني بالفى ففعل عتق العبد وفسد النكاح وسقط المهر وعليها للمولى الفى وكذا لو قال رجل نكحت امة لولاهما امتقها عني بالفى ففعل عتقت الامة وفسد النكاح وللمولى على الزوج الفى ولو قالت اعتقه عني ولم تسم ما لا فاعتقه لم يفسد النكاح والولاء للمعتق عند ابي حنيفة ومحمد رح كذا في الكافي \* الباب العاشر في نكاح الكفار كل نكاح جائز بين المسلمين فهو جائز بين اهل الذمة وما لا يجوز بين المسلمين فهو انواع منها النكاح بغير شهود اذا تزوج الذمي ذمية بغير شهود وهم يدينون ذلك فهو جائز حتى لو اسلما يقران على ذلك عند علماء السنة وكذلك اذا لم يسلموا ولكن طلبا من القاضي حكم الاسلام او طلب احدهما ذلك فائتدعي لا يفرق بينهما ومنها نكاح معتدة الغير اذا تزوج الذمي بامرأة هي معتدة الغير ان وجبت العدة من مسلم كان النكاح فاسدا بالاجماع ويتعرض لهم في ذلك قبل الاسلام وان كانوا يدينون جواز النكاح في حالة العدة وان وجبت العدة من كافروهم يدينون جواز النكاح في حالة العدة فماداموا على الكفر لا يتعرض لهم بالاجماع كذا في المحيط \* اذا تزوج الكافر في عدة كافروها في دينهم جائز ثم اسلم اقرأ عليه هذا قول ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يقران عليه والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* ولا يفرق القاضي بينهما على قس

ابي حنيفة راح اسما واسلم اجد هما ترافعا ورافعا احدهما هكذا في المحيط \* في المبسوط ان الخلاف بينهم فيما اذا كانت المرافعة والاسلام والعدة قائمة اما اذا كان بعد انقضاءها فلا يفرق بالاجماع كذا في فتح القدير \* ومنها نكاح المحارم لو كانت منكوحة الكافر محرمة له بان كانت امه واخته هل لهذه الإنكحة حكم الصحة فعند ابي حنيفة راح هي صحيحة بينهم حتى يترب عليها وجوب النفقة ولا يسقط حصانه بالدخول بها بعد العقد وقيل عنده هي فاسدة وهو قولهما والصحيح الاول وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلثا والجمع بين المحارم او الخمس كذا في التبيين \* ولا يتوارثان به بالاجماع كذا في الظهيرية \* فان اسما واسلم اجد هما يفرق بينهما بالاجماع وكذلك اذا لم يسلموا ولكن رافعا الى القاضي كذا في المحيط \* وان رفع احد هما الى القاضي وطلب حكم الاسلام لم يفرق بينهما اذا كان الآخر باي ذلك وعندهما يفرق بينهما كذا في الكافي \* وما داموا على الكفر ولم يترافعوا اليانا لا يتعرض لهم بالاتفاق اذا كانوا يدنينون ذلك كذا في المحيط \* وهكذا في العداية \* واتفقوا على قول ابي حنيفة راح انه لو تزوج اخصين في عقد واحدة ثم فارق احدهما قبل الاسلام ثم اسلم ان الباقية نكاحها على الصحة حتى يقرأ عليه كذا في الكفاية \* اذا طلق الذمي امرأته الذمية ثلثا ثم اقام عليها كقبامه عليها قبل الطلاق قبل ان يتزوج بها آخر وقبل ان يحدث عقدة النكاح عليها او خالع امرأته ثم اقام عليها قبل تجديد النكاح فانه يفرق بينهما وان لم يترافعا الى القاضي \* ولو طلقها ثلثا ثم جدد عقد النكاح عليها فيرانها لم تزوج بزواج آخر فانه لا يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* ذمي تزوج مسلمة بفرق وان اسلم وفالت تزوجتني وانما مسلمة وقال بل مجوسية فالقول لها ويفرق لدعواها التحريم كذا في الثنا روائية \* اذا زوجت صبيته من صبي وهما من اهل الذمة فادركا فان كان المزوج ابا فلاخبار لهما وان كان المزوج غير الاب والجد فلهما الخيار عند ابي حنيفة ومحمد راح كذا في المحيط \* ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا ففرق بينهما كذا في الكنز \* وان سكت ولم يقل شيئا فالقاضي يعرض الاسلام عليه مرة بعد اخرى حتى يتم الثلث احتياطا كذا في الذخيرة \* ثم لا يفرق بين ان يكون المصربيا مميزا او بالغيا حتى يفرق بينهما بابائه وهذا على قول ابي حنيفة ومحمد راح ولو كان احدهما صغيرا غير مميز ينظر عقله كذا

كذافي التبيين \* فإذا عطل مرض عليه الاسلام فان اسلم والا يفرق ولا ينتظر بلوغه وان كان  
مجنوناً يعرض على ابويه الاسلام فان اسلما او اسلم احدهما والآخر بينهما كذا في الكافي \*  
فان اسلم الزوج وابنت المرأة لم يكن الفرقة طلاقاً وان اسلمت المرأة وابنت الزوج وفرق  
يكون الفرقة طلاقاً عند أبي حنيفة ومحمد ربح كذا في محيط السرخسي \* ثم اذا وقعت الفرقة بينهما  
بالاباء فان كان بعد الدخول فلها المهر كله وان كان قبل الدخول فان كان بائناً فلها نصف المهر  
وان كان باباً ثلثاً فلها مهرها كذا في التبيين \* ولو اسلم زوج الكناينة بقي نكاحهما كذا في الكنز \*  
وان اسلم احد الزوجين في دار الحرب ولم يكونا من اهل الكتاب او كانا والمرأة هي التي اسلمت فانه  
يتوقف انقطاع النكاح بينهما على مضي ثلث حبس سواء دخل بها او لم يدخل بها كذا في الكافي \*  
فان اسلم الآخر قبل ذلك فالنكاح باق ولو كان مسناً منين فالينونة اما بعرض الاسلام على الآخر  
او باقتضاء ثلث حبس كذا في العانية \* وهذا الحبس لا يكون عدة ولهذا يستوي فيها المدخول  
بها وغير المدخول بها ثم اذا وقعت الفرقة قبل الدخول بذلك فلا عدة عليها وان كان بعد الدخول  
والمرأة حرة كذلك وان كانت هي المسلمة فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ربح كذا في الكافي \*  
ولو كانت لا تحيض لصغر او كبر لا تبين الاباضي ثلثة اشهر كذا في البحر الرائق \* ولو اسلمت المرأة  
وخرج الزوج مستماً لا تبين الاباضي ثلث حبس وكذلك لو صار ذمياً بعد ما خرج مستماً  
حتى لو خرجت المرأة بعرض الاسلام عليه فان اسلم لم يفرق بينهما وكذلك لو اسلم الزوج  
ثم خرجت الزوجة ذمياً لم تبين حتى تحيض ثلث حبس فاذا وقعت الفرقة بدعي ثلث حبس  
ذكر في السير الكبير انها فرقة بطلاق عند أبي حنيفة ومحمد ربحه كذا في محيط السرخسي \*  
وتبائن دارين سبب الفرقة لا السبي حتى لو خرج احد الزوجين مسماً وذمياً من دار الحرب  
الى دار الاسلام وقعت الفرقة كذا في التبيين \* عربي خرج من دار الاسلام  
بنت امرأته وان سبي احدهما وقعت البينة بينهما تبائن الدارين ومن سبي معاً لم تقع البينة  
كذا في السير الجاهلي \* ولو خرج عربي مسماً ودخل المسلم دار الحرب مسماً  
لم يقع البينة بينهما وبين امرأته كذا في الكافي \* وكذا الخروج من معاً اهل البغي الى معنة  
اهل مدائن والعكس لا يقع به الفرقة كذا في التبيين \* مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب  
فخرجت دار الحرب وحدها بنت عندنا ولو خرجت المرأة قبل الزوج ثم تبين كذا في الطهريّة \*



وتكسح المهاجرة الحائلة بلاعدة خرجت من دار الحرب الى دار الاسلام مسلمة واذمية وكذا اذا اسلمت في دار الاسلام او صارت ذمية وهذا عند ابي حنيفة رح ولا يجب العدة هكذا في التبيين \* ولو سبي وتحت اختان او اربع او خمس فسيبين معه بطل نكاح الكل عند ابي حنيفة واني يوسف رح سواء كان يعقود او يعقده ولو كان تحت كافراختان او خمس فاسلموا معا فان كان يعقود صح نكاح الاخت الاولى والاربع الاول وبطل الباني فان تزوجهن بعدة فان كانوا من اهل الذمة بطل الكل بلا خلاف بيننا الا اذا ماتت واحدة او بانت قبل اسلامه صح نكاح الاربع الباقية وان كانوا من اهل الحرب فكذلك في قول ابي حنيفة واني يوسف رح كذا في العتابة \* وان سببت معه ثمان لم يفسد نكاحهما وفسد نكاح اللتين بقيتا في دار الحرب كذا في السراجية \* ولو كان الحرابي تزوج اما و بنتا ثم اسلم فان كان تزوجهما في عقدة واحدة فنكاحهما باطل وان كان تزوجهما متفرقا فنكاح الاولى جائز ونكاح الاخرى باطل في قول ابي حنيفة واني يوسف رح وهذا اذا لم يكن دخل بواحدة منهما ولو انه كان دخل بهما جميعا فنكاحهما جميعا باطل بالاجماع وان كان دخل باحدهما فان كان دخل بالاولى ثم تزوج الثانية فنكاح الاولى جائز ونكاح الثانية باطل بالاجماع كذا في البدائع \* ولولم يدخل بالاولى ولكن دخل بالثانية فان كانت الاولى بنتا والثانية اما فنكاحهما باطل بالاتفاق وان تزوج الام او اولادها بدخل بها ثم تزوج البنت ولا يحل له ان يتزوج الام كذا في السراج الوهاج \* ارتد أحد الزوجين عن الاسلام وقعت الفرقة بغير طلاق في الحال قبل الدخول وبعدة ثم ان كان الزوج هو المرتد فلها كل المهران دخل بها ونصفه ان لم يدخل بها وان كانت هي المرتدة فلها كل المهران دخل بها وان لم يدخل بها فلا مهر لها وان ارتد امعائمه اسلموا معا فهم على نكاحهما استحسنوا ولو اسلم احدهما بعد ارتدادهما معا وقعت الفرقة بينهما كذا في الكافي \* وان لم يعرف سبق احدهما في الارتداد يجعل في الحكم كانهما وجد معا كذا في الظهيرية \* ولو جرت كلمة الكفر على لسانها مغايضة لزوجها واخراجا نفسها عن حبالته او لاستيجاب المهر عليه بنكاح مستأنف تحرم على زوجها فتجبر على الاسلام ولكل قاض ان يجدد النكاح بادنئ شيء ولو بدينا رخصت او رخصت وليس لها ان تتزوج الا بزوجها فالهنا واني اني اخذ بهذا قال ابو الليث وبه تأخذ كذا في التمرقاشي \*

فان اسلم الزوج ونحته كناية ثم ارتد بانت كذا في محيط السرخسي \* والولد يتبع خير الابوين دينا  
 كذا في الكنز \* هذا اذا لم يختلف الداران كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير  
 في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد  
 في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبعه ولده ولا يكون مسلما كذا في التبيين \*  
 والمجوسي شر من الكتاني كذا في الكنز \* ولو كان احدا الزوجين كتابيا والآخر مجوسيا فالولد  
 كتابي يجوز للمسلم مناكحته وتحل له ذبيحته كذا في غاية السروجي \* مسلم تزوج نصرانية  
 ثم تمجسا معا قال ابو يوسف رح يقع الفرة وقال محمد رح لا تقع كذا في الظهيرية \* ولو كانت  
 تحت مسلم نصرانية فهو ذاب جميعا وقعت الفرة بينهما بالاتفاق لان سبب الفرة جاء من قبل الزوج  
 خاصة كذا في السراج الوهاج \* ولو تزوج مسلم صبية لها ابوان مسلمان فارتد الم تبين الصغيرة  
 من زوجها وان لحقها بدار الحرب بانت ولو مات احدا الابوين في دارنا مسلما او مرتدا  
 ثم ارتد الآخر ولحق بها بدار الحرب لم تبين من زوجها كذا في الظهيرية \* صبية نصرانية تحت  
 مسلم تمجس ابوها وقدمت الام نصرانية لم تبين كذا في محيط السرخسي \* مسلم تزوج  
 صبية نصرانية زوجها ابوها وابوها نصرانيان ثم تمجس احدا ابويها بقي الآخر على النصرانية  
 فالابنة لا تبين من زوجها ولو كان الابوان تمجسا والجارية صبية على حالها بانت من زوجها  
 وان لم يدخلا دار الحرب وليس لها من المهر قليل ولا كثير وكذلك الجواب فيما اذا بلغت  
 معنوه لانها اذا بلغت معنوه بقيت تابعة للابوين والدار في الدين لانه ليس للمعنوه اسلام  
 نفسها حقيقة فكانت بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه \* امرأة بالغة مسلمة صارت معنوه ولها ابوان  
 مسلمان زوجها ابوها وهي معنوه حتى جاز النكاح ثم ارتد الابوان والعياذ بالله ولحقها  
 بدار الحرب لم تبين من زوجها \* والصغيرة اذا عقلت الاسلام ووصفته ثم صارت معنوه كانت  
 بمنزلة هذه \* مسلم تزوج نصرانية صغيرة ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تغفل دينها من الدين  
 ولا تصفه وهي غير معنوه فانها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقله  
 وهي لا تغفل الاسلام ولا تصفه وهي غير معنوه بانت من زوجها كذا في المحيط \* ولا مهر لها  
 قبل الدخول وبعده يجب المسمى ويجب ان يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها  
 اهو كذلك فان قالت نعم حكم اسلامها فان قالت اعرفه واقدر على وصفه ولا اصفه بانت

ولوقالت لا اقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الاسلام ولم تصفه لم تبين وان وصفت المجوسية بانث عند ابي حنيفة ومحمد رَح خَلَا لا يبي يوسف رَح وهي مسئلة ارتداد الصبي كذا في الكافي \* رجل ارتد مرارا وجد الاسلام في كل مرة وجد النكاح على قول ابي حنيفة رَح تحل له امرأته من غير اصابة الزوج الثاني ولزوج المرتدة ان يتزوج باربع سواها اذا الحقت بدار الحرب \* رجل تزوج امرأة فغاب عنها قبل الدخول فاخبره مخبر انها قد ارتدت والمخبر حر او مملوك او محدود في قذف وهو ثقة عنده وسعه ان يصدقه ويتزوج اربعا سواها وكذا اذا كان غير ثقة واكبر رأيه انه صادق وان كان اكبر رأيه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث وان اخبرت المرأة ان زوجها قد ارتد لها ان تزوج بأخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان وفي رواية السير ليس لها ان تزوج قال شمس الائمة السرخسي الاصح رواية الاستحسان كذا في فتاوى فاضلهمان في باب الردة \* ان ارتد السكران الذاهب العقل لم تبين منه امرأته في الاستحسان كذا في السراج الوهاج في فصل الردة \* الباب الحادي عشر في القسم ومما يجب على الازواج للنساء العدل والتسوية بينهما فيما يملكه والبيتوتة عندها للصحة والموانسة لاني لا يملك وهو الحب والجماع كذا في فتاوى فاضلي خان \* والعبد كالحر في هذا كذا في الخلاصة \* فيسوي بين الجديدة والقديمة والبكر والثيب والصحة والمريضة والرتقاء والمجنونة التي لا يخاف منها والحائض والنفساء والحامل والحائض والصغيرة التي يمكن وطئها والمحترمة والمولى منها والمطاهر منها كذا في التبيين \* وكذا بين المسلمة والكثائية كذا في السراج الوهاج \* والزواج الصحيح والمريض والمحبوب والخصي والعين والبالغ والمرأهق والمسلم والذمي في القسم سواء كذا في فتاوى فاضلهمان \* وكانت احداهما حرة مسلمة او زمنية والاخرى امة او مكاتبة او مدبرة او ام ولد فانه يجعل للحره يومين وللبنتين وللامه يوماً وليلة كذا في الخلاصة \* ولو اقام عند الامه يوماً فاعتقت بيمين عند الحره يوماً وكذا لو اقام عند الحره ثم اعتقت الامه ينتقل الى العتيقة لان المقضي قد زال كذا في التبيين \* ولا قسم للمملوكات بملك اليمين كذا في البدائع \* ومما لا يقسم الليل ولا يجمع المرأة في غير يومها ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها بالنهار لحاجة ويعودها في مرضها في ليلة غير هافان نقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها حتى تشفى او تموت كذا في الجوهرة النيرة \* والاخبار في مقدار الدور الى

الى الزوج لان المستحق هو النسوة دون طريقته كذا في التبيين \* ولو امرأة القاضي بالقسم  
والنسوة فحان فراغته الى القاضي واجبة القاضي عقوبة لا تركابه المحطور ويا امرأة بالعدل ولو اقام عند  
احدى امرأته شهر اقبل الخصومة وبعد هاتم خاصيته الاخرى في ذلك امره القاضي بالنسوة  
بينهما في المستقبل وما مضى كان هدر ليس لها ان تطلب ان يقيم عندها مثل ذلك ولو اقام عند  
احدى امرأته زيادة باذن الاخرى جاز وكان لها ان ترجع من ذلك ولا يكون الاذن لازماً  
بكذا في فتاوى فاضلي خان \* ولو وهبت احدى المراتبين القسم لصاحبها جاز ولها ان ترجع  
متى شاءت كذا في السراج الوهاج \* وان رضيت احدى الزوجات بترك قسمها لصاحبها  
جاز ولها ان ترجع في ذلك كذا في الجوهرة النيرة \* ولو تزوج امرأتين على ان يقيم عند  
احدهما اكثر او اعطت لزوجها مالاً او جعلت على نفسها جعلاً على ان يزيد قسمها او حلت  
من المهر لكي يزيد قسمها فالشرط والجعل باطل ولها ان ترجع في مالها كذا في الخلاصة \*  
وكذلك لو بذل الزوج للواحدة مالاً على ان تبذل نوبتها لصاحبها او بذلت هي المال لصاحبها  
لترك نوبتها لا يجوز والمال يسترد كذا في التاتارخانية \* ولو كان للرجل امرأة واحدة وهو يقوم  
بالليل ويصوم بالنهار او يشغل بصحبة الاماء فتظلمت المرأة الى القاضي امره القاضي ان يبيت  
معهما اياماً ويفطر لهما احياناً وكان ابو حنيفة رح اولا يجعل لهما يوماً وليلة وللزوج ثلثة ايام  
وليا لهما ثم رجع فقال يؤمر الزوج ان يراعيها فيونسا بصحبته اياماً واحياناً من غير ان يكون  
في ذلك شيء موقت كذا في فتاوى فاضلي خان \* وهو الصحيح كذا في البحر الرائق \*  
وفي المنتقى ولو كانت عنده امرأتان ولها مهات اولاد السراري ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند كل واحدة  
ليلة ويقيم في يومين وليلتين عند من شاء من السراي ولو كان عنده اربع نسوة اقام عند كل واحدة  
منهن يوماً وليلة ولم يكن عند السراي الا وقتة شبيهة المار كذا في فتاوى فاضلي خان \* وله  
ان يسافر بعض نساكه دون البعض والاولى ان يقرع بينهما تطيباً للتوبيهن وان ائتم من السفر  
ليس للاخرى ان تطلب من الزوج ان يسكن عندها مثل ما كان عندائي سافرها واذ  
كانت له امرأة واراد ان يتزوج عليها اخرى وخاف ان لا يعدل بينهما لاسبغ ذلك وان كان  
لا يخاف وسعه ذلك والامتناع اوئى ويوجب بترك ادخال النعم عليها كذا في السراجية \*  
والمنسحب ان يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطء والتقبيل وكذا بين الجواري

وامهات الازد ولا يجب شيء كذا في فتح القدير \* وما يتصل بذلك مسائل لا يجوز ان يجمع بين ضربتين او الضرائر في مسكن واحد الا برضا هن للزوم الوحشة ولو اجتمعت الضرائر في مسكن واحد بالرضا بكرة ان يطاء احداهما محضرة الاخرى حتى لو طلب وطئها لم يلزمها الاجابة ولا تصير في الامتناع ناشئة ولا خلاف في هذه المسائل وله ان يجبرها على الفسل من الجنابت والحيض والنكاس الا ان تكون ذميمة وله جبرها على التطيب والاستحدا كذا في البحر الرائق \* وله ان يمنعها من اكل ما يتاذى من رأتخته ومن الهزل وعلى هذا له ان يمنعها من التزين بما يتاذى برأخته كان يتاذى برأتحة الحناء الاخضر ونحوه وله ضربها بترك الزينة اذا كان يريد بها وترك الاجابة وهي طاهرة والصلوة وشروطها كذا في فتح القدير \* رجل له امرأة لا تصلي له ان يطلقها وان لم يقدر على ابقاء مهرها فان ارادت ان تخرج الى مجلس العلم بلاذنه لم يكن لها ذلك فان وقعت لها نازلة وزوجها عالم بها او جاهل لكنه يسأل عالما لا تخرج والآله ان تخرج وان كان لها اب زمن وليس له من يقوم عليه وزوجها يمنعها من الخروج اليه لها ان تعصي زوجها ونطيع الوالد مؤمناً كان او كافراً رجل له ام شابة تخرج الى الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لا يمنعها ابنتها ما لم يتحقق عندها انها تخرج لفساد فم يرفع الامر الى القاضي فاذا امره القاضي بالمنع له ان يمنعها لقيامه مقامه كذا في الكافي \* تزوج اربع نسوة بالكوفة ثم طلق احدتهن بغير عيبتها ثم تزوج مكبة ثم طلق احدتي نساؤه ثم تزوج بالطائف اخرى ثم مات ولم يدخل بواحدة منهن فللثانية مهر كامل وللمكية سبعة اثمان المهر وللکوفيات ثلثة اصدقة ومن صدق بينهما سواء \* تزوج امرأة في عقدة وامرأتين في عقدة وثلثا في عقدة ولم يعلم ايتهن الاولى فنكاح الواحدة صحيح يقيم والقول قول الزوج في الثلث والثلثين ايتهن الاولى وامي الفريقين مات والزوج حي فقال هي الاولى ورثهن واعطى مهرهن وفرق بينه وبين الاخر وان كان دخل بهن كلهن ثم قال في صحته او عند موته لاحد الفريقين هو الاول فهو الاول ويفرق بينه وبين الاخر ولكل واحدة الا نل من مهر مثلها وماسمي لها وان قال الزوج لا ادري ايتهن الاولى حجب عنهن الا من الواحدة فان مات قبل ان يبين فللواحدة ماسمي لها من المهر بكمالها وللثالث مهر ونصف بينهما وللثنتين مهر واحد كذا في شرح المبسوط للامام السرخسي \* تزوج امرأة وابنتها في ثلث عقود ولا يدري الاولى منهن ومات قبل الوطء والبيان

فلهن مهر واحد وكمال ميراث النساء هذا بالاتفاق \* ثم اختلفوا في كيفية القسمة . فقال ابو حنيفة رح اللام النصف من كل من المهر والميراث وقال يقسم بينهما اثلاثا ولو تزوج الام في عقدة والبتين في عقدة كان الكل للام بالاتفاق ولو تزوج امرأة وامها وابنتها وامرأة وامها وابنتها امها كان المهر والميراث بينهما اثلاثا بالاتفاق وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو تزوج ثلثا في عقدة وواحدة في عقدة وواحدة في عقدة ولا يدري ايهن اولى فللثالث مهر ونصف وللمتفردين مهر ونصف وبينهما نصفان واذا تزوج واحدة في عقدة وثلثتين في عقدة وثلثا في عقدة واربعاً في عقدة ثم مات ولا يعرف ايتهن اولى فلهن ثلثة مهر ونصف فاما النصف فللاربع ثلثة ارباعه وللثالث ربعه واما مهر واحد فللاربع منه سدسان ونصف وللثالث سدسان ونصف وللثنتين سدس واما المهران فاستوت في ذلك منازمة الفرق الثلث فكان بينهما اثلاثا لكل فريق ثلثا مهرهما اصاب الاربع فيبينهن سواء ولا مزاحمة للواحدة معهن ولكن تأخذ من الثلث ثمن ما اصابهن والباقي بينهما سواء ومن الثلثين سدس ما اصابهما والباقي بينهما سواء وهذا على قول ابي يوسف رح وعلى قول محمد رح للاربع مهر وثلث مهر وللثالث مهر وللثنتين ثلثا مهر وللواحدة نصف مهر واذا تزوج اربع نسوة في عقدة وثلثا في عقدة ثم طلق احدى نساؤه ثم مات قبل ان يبين فلهن ثلثة مهر هكذا في شرح المسوط للامام السرخسي \* .

### كتاب الرضاع

قليل الرضاع وكثيره اذا حصل في مدة الرضاع تعلق به التحريم كذا في الهداية \* والغليل مفسر بما يعلم انه وصل الى الجوف ووقت الرضاع في قول ابي حنيفة رح ثمة ربتين شهرا وقالا مقدر يحولين هكذا في فتاوى قاضي خان \* لو ظم الرضيع في مدة الرضاع ثم سقي بعد ذلك في المدة فهو رضاع على قول من يرى الرضاع في تلك المدة لوجود الارضاع في المدة وهذا الظاهر من المذهب كذا في المحيط \* وفي النبايع وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* واذا مضت مدة الرضاع لم يتعلق بالرضاع تحريم كذا في الهداية \* واجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق اجرة الرضاع مقدر يحولين حتى ان المطلقة اذا طالبت به بعد الحولين باجرة الرضاع فابى الاب ان يعطي لا يجبر ويجبر في الحولين كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذه الحرمة كما ثبتت في جانب الام تثبت في جانب الاب وهو الفحل الذي نزل اللبن بوطئه كذا في الظهيرية \* تحرم

على الرضيع ابواه من الرضاع واصولهما وفروعهما من النسب والرضاع جميعا حتى ان المرضعة لو ولدت من هذا الرجل او غيره قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت رضيعا او ولد لهذا الرجل من غير هذه المرأة قبل هذا الارضاع او بعده او ارضعت امرأة من لبنه رضيعا فلكل اخوة الرضيع واخواته واولادهم واولاد اخواته واخوال الرجل عمه واخنة عمته واخوال المرضعة خاله واختها خالته وكذا في الجد والجدة \* وثبت حرمة المصاهرة في الرضاع حتى ان امرأة الرجل حرام على الرضيع وامرأة الرضيع حرام على الرجل وعلى هذا القياس الا في المستثنين كذا في التهذيب \* احداهما ان لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من النسب ويجوز في الرضاع لان اخت ابنه من النسب ان كان منه فهي ابنه وان لم يكن منه فهي ربيته وهذا المعنى لا يتأتى في الرضاع حتى ان في النسب لولم يوجد احد هذين المعنيين بان كانت جارية بين الشريكين جاءت بولد فادعاء حتى يثبت النسب منهما ولكل واحد منهما بنت من امرأة اخرى جاز لكل واحد من المولدين ان يتزوج ببنه شريكه وان حصل كل واحد من المولدين متزوجا باخت ابنه من النسب والمسئلة الثانية لا يجوز للرجل ان يتزوج ام اخته من النسب ويجوز في الرضاع لان في النسب ان كانا اخوين لام فام الاخ امه وان كانا اخوين لاب فام الاخ امرأة يه وهذا المعنى معدوم في الرضاع كذا في المحيط \* وتحل اخت اخيه رضاعا كما تحل نسباً مثل الاخ لا باذا كانت له اخت من امه يحل لاخته من ابيه ان يتزوجها كذا في الكافي \* وتحل ام اخيه وام عمه وعمته وام خاله وخالته من الرضاع هكذا في شرح الوفاة \* وكذلك يجوز له ان يتزوج بام حفدة وعمته وولده من الرضاع ولا يحل ذلك من النسب كذا في التبيين \* وكذا يجوز له ان يتزوج بعمه وولده من الرضاع وكذا ام اخت ابنه وبنت اخت ولده وبنت عمه ولده هكذا في النهر الفائق \* وكذا المرأة يجوز لها ان تتزوج بابي اختها وبأخي ابنها وبأبي حفدة وبجد ولدها وبخال ولدها من الرضاع ولا يجوز ذلك كله من النسب كذا في التبيين \* اذا طلق الرجل امرأته ولها لبن فتزوجت بزواج آخر بعد ما انقضت عدتها ووطئها الثاني اجمعوا انها اذا ولدت من الثاني فاللبن من الثاني ويقتطع من الاول واجمعوا على انها اذا لم تحبل من الثاني فاللبن من الاول واذا حبلت من الثاني ولكن لم تلد منه قال ابو حنيفة رح اللبن يكون من الاول حتى تلد من الثاني كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة

امرأة ولم تلده منه قط ثم نزل لها لبن فأرضعت صبيا كان الرضاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم  
 على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه المرأة \* رجل زنى بامرأة فولدت منه فأرضعت بهذا اللبن  
 صبيرة لا يجوز لهذا الزاني ولا لاحد من آبائه واولاده نكاح هذه الصبية كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 ولعم الزاني وخاله ان يتزوج بهذا الولد كالمولود من الزنى كذا في التبيين \* ولو وطئ امرأة بشبهة  
 فحبلت منه فأرضعت صبيا فهو ابن الواطئ من الرضاع وعلى هذا اكل من ثبت نسبه من الواطئ ثبت  
 منه الرضاع وفي كل موضع لا يثبت نسب الولد منه ثبت الرضاع من الام كذا في المفصولات \* رجل تزوج  
 امرأة فولدت منه ولدا فأرضعت ولدها ثم يمس لبنها ثم در لها لبن بعد ذلك فأرضعت صبيا كان  
 لهذا الصبي ان يتزوج اولاد هذا الرجل من غير المراجعة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 بكم لم يتزوج لو نزل لها لبن فأرضعت صبيا صارت اما للصبي وبثت جميع احكام الرضاع  
 بينهما حتى لو تزوجت ابكر رجلا ثم طلقها قبل الدخول بها كان لهذا الزوج ان يتزوج الصبية  
 وان طلقها بعد الدخول لا يكون له ان يتزوجها كذا في خزانة المفتين \* ولو ان صبية لم تبلغ  
 تسع سنين نزل لها اللبن فأرضعت به صبيا لم يتعلق به تحریم وانما يتعلق التحريم به اذا حصل  
 من بنت تسع سنين فصاعدا كذا في البحورة النيرة \* وكذا الموزل للبكر ماء اصغر لا يثبت من ارضاعه  
 تحریم هكذا في فتح القدير \* المرأة اذا جعلت ثديها في فم الصبي ولا تعرف مص اللبن  
 ففي النقص لا يثبت الحرمة بالشك وفي الاحتياط ثبت دخل في فم الصبي من الثدي مائع ولذا اصغر  
 تثبت حرمة الرضاع لانه لبن تغير لونه كذا في خزانة المفتين \* اذا نزل للرجل لبن فأرضع به صبيا  
 لا يثبت به حرمة الرضاع كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا نزل للختى لبن ان علم انه امرأة يتعلق  
 به التحريم وان علم انه رجل لم يتعلق به التحريم وان اشكل ان قالت النساء انه لا يكون على غزاة النساء  
 يتعلق به التحريم احتياطا وان لم يقطن ذلك لا يتعلق به تحریم كذا في البحورة النيرة \*  
 ولبن الحبة والميتة سواء في التحريم كذا في الظهيرية \* واذا ارضع الصبيان من ثنن بهيمة لا يثبت  
 به الرضاع كذا في فتاوى قاضي خان \* والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى  
 اذا ارضع في دار الحرب واسلموا او خرجوا الى دارنا يثبت احكام الرضاع فيدهم كذا  
 في الوجيز للكردي \* وكما يحصل الرضاع بالمس من الثدي بخصه الصب والسعوط  
 والوجوه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا يثبت بالافطار في الاذن والحقة والاحليل والدبر والامه



والجائفة وان وصل الى الجوف والدماع وعند محمد ر ح يثبت بالحقنة كذا في التهنذيب \*  
والاول ظاهر الرواية هكذا في فتاوى قاضيان \* واذا اختلط اللبن بالطعام فان كانت النار  
قد مست اللبن وانضجت الطعام حتى تغير فلا يحرم سواء كان اللبن غالباً ومغلوباً وان كانت النار  
لم تنسه فان كان الطعام غالباً لا تثبت الحرمة به ايضاً وان كان اللبن غالباً فكذلك عند ابي حنيفة ر ح  
لانه اذا خلط المانع بالجاء صار المانع تبعاً فخرج من ان يكون مشروباً حتى قالوا لو كان الطعام  
قليل وبقي اللبن مشروباً تثبت به حرمة الرضاع وقيل هذا اذا كان لا يتقاطر اللبن من الطعام  
عند حمل اللقمة واما اذا كان يتقاطر منه اللبن تثبت به الحرمة عنده لان القطرة من اللبن اذا  
دخلت حلق الصبي يكفي لثبوت الحرمة والاصح انها لا تثبت بكل حال عنده كذا في الكافي \*  
وهو الصحيح لان التعذي بالطعام هكذا في الهداية \* ولو خلط لبن الادمي بلبن الشاة  
ولبن الادمي غالب تثبت الحرمة وكذا لو تردت خبزاً في لبنها وتشرب الخبز اللبن اولت  
سويقاً بلبنها ان كان يوجد منه طعم اللبن تثبت الحرمة هذا اذا اكل الطعام لقمة لقمة فان حاسوا  
تثبت الحرمة في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خلط لبن المرأة بالماء او بالدواء  
او بلبن البهيمة فالعبرة للغالب كذا في الشهيرة \* وكذا بكل مائع او جامد كذا في النهر الفائق \*  
وتفسير الغلبة ان يرى منه طعمه ولونه ورسمه واحد هذه الاشياء وقيل الغلبة عند ابي يوسف ر ح  
تغير اللون والطعم وعند محمد ر ح اخراجه من اللبن كذا في السراج الوهاج \* ولو استوبا وجب  
ثبوت الحرمة لانه غير مغلوب كذا في البحر الرائق \* واذا اختلط لبن امرأتين تعلق التحريم  
بغلبهما عند هملو قال محمد ر ح تعلق بهما كيف ما كان وهو رواية عن ابي حنيفة ر ح وهو اظهر و احوط  
هكذا في التنبيه \* قبل الاصح قول محمد ر ح كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* ولو استوبا  
تعلق التحريم بهما اجماعاً كذا في النهر الفائق \* ولو جعل اللبن مضجاً او رائباً او شيرازاً او جبناً  
او فطاً او مصلاً فتناوله الصبي لا يثبت التحريم لان اسم الرضاع لا يقع عليه كذا في البدائع \*  
في ملقط المخلص صبية ارضعتها بعض اهل القرية لا يدري من ارضعتها منهن فتزوجها رجل  
من اهل تلك القرية فهو في سعة من المقام معها في الحكم \* والواجب على النساء ان لا يرضعن  
كل صبي من غير ضرورة وان فعلن ذلك فليحفظن او يكتبن كذا سمعت من مشائخي ر ح كذا  
في المضمرات \* ولا فرق في التحريم بين الرضاع الطاري والمقدم كذا في المحيط \* ولو ان

زجلا تزوج صغيرة فجاءت ام الزوج من النسب او من الرضاع او ابنته فارضعت الصغيرة  
حرمت عليه ويجب لها عليه نصف المهر ويرجع به على المرضعة ان تعدت الفساد وان لم تعد  
لم يرجع كذا في السراج الوهاج \* واذا ارضعت اجنبتان لهما لبن من رجل واحد صغيرتين  
نحت رجل حرمتا على زواجهما ولم نعر ما شئت وان تعدتا الفساد كذا في فتح القدير \* ولو تزوج  
صغيرتين رضيعتين فجاءت امرأة اجنبية فارضعتهما معا وعلى التعاقب حرمتا عليه ويجوز  
ان يتزوج احد بهما ابنتهما شاء فان كن ثلثا فارضعتن جميعا حرمن عليه وله ان يتزوج واحدة  
منهن ابنتهن شاء وان ارضعتن على التعاقب واحدة بعد واحدة حرمت عليه الارليان  
وكانت الثالثة امرأته وكذا اذا ارضعت السنتين معاً ثم الثالثة حرمتا والثالثة امرأته ولو ارضعت الاولى  
ثم السنتين معاً حرمن جميعا كذا في البدائع \* يجب عليه لكل واحدة منهن نصف المهر ويرجع به  
على المرضعة ان كانت تعدت الفساد كذا في المضمرات \* فان كن اربع صبا فارضعتن  
معا واحدة بعد اخرى فقد نكح الجميع كذا في السراج الوهاج \* وكذا لو ارضعت واحدة  
ثم الثلث معاً حرمن هكذا في فتح القدير \* ولو ارضعت الثلث منهن معاً ثم ارضعت الرابعة  
لا تحرم الرابعة كذا في المحيط \* واذا تزوج الرجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة  
حرمتا على الزوج ثم ان لم يدخل بالكبيرة فلا مهر لها وللصغيرة نصف المهر ويرجع به الزوج  
على الكبيرة ان كانت تعدت الفساد وان لم تعد فلا شيء عليها وان علمت ان الصغيرة امرأته  
كذا في الهداية \* وتعمده بان تعلم قيام النكاح وان الرضاع منها فسد وتعمد لا دفع الجوع  
او الهلاك منه خوف ذلك فلو لم تعلم النكاح او علمته ولم تعلمه فسد او علمته فسد او لكن  
خافت الهلاك او قصدت دفع الجوع لا يرجع والقول قول الكبيرة في ذلك مع يمينها وعن  
محمد رح انه يرجع في الوجهين ما اذا قصدت الفساد وما اذا لم تقصد وهو الصحيح \* وانه رواية  
منه وهو قولهما كذا في فتح القدير \* وان كانت مجنونة لا يرجع عليها ولا مجنونة تنصق لصدق  
ان كان قبل الدخول كذا في فتاوى قاضي خان \* وكذا المعتوه كذا في المحب \*  
وكذا المكره كذا في فتح القدير \* وكذا الصغيرة اذا جاءت الى الكبير وعي - ثم  
فاخذت نديها وارضعت منها بانما منه ولكل واحدة منهما نصف الصدق ولا يرجع به على احد  
كذا في السراج الوهاج \* ثم الكبيرة حرمتا مؤبدة وكذا الصغيرة ان كان دخل دلام

أو ثلثين منه وإن لم يكن جائزاً أن يتزوج بها ثانياً كذا في النهر الفائق \* ولو كانت تحت  
 صغيرة وكبيرة فارضعت أم الكبيرة الصغيرة بانثا وكذلك لو ارضعتها اخت الكبيرة ولو  
 ارضعتها أمة الكبيرة وأختها لم تبين واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو أخذ رجل  
 لبن الكبيرة فأوجر صبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق ثم يرجع الزوج  
 على الرجل بذلك إذا تعمدت فساد وهو الصحيح \* رجل وطئ امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج صبيته  
 فارضعتها أم الموطوءة بآنت الصبيته \* رجل تزوج صبيته ثم عمتها لا يصح نكاح العمة فإن ارضعت  
 أم العمة الصبيته لا تحرم الصبيته على زوجها كذا في فتاوى قاضخان \* ولو تزوج كبيرة وصغيرتين  
 فارضعتهما الكبيرة فإن ارضعتهما معاً حرم عليه ولا يجوز له أن يتزوج الكبيرة أبداً ولا يجوز له أن يجمع  
 بين الصغيرتين نكاحاً أبداً ويجوز أن يتزوج بأحدتهما إن كان لم يدخل بالكبيرة وإن كان قد دخل بها لا يجوز  
 كما في النسب وإن ارضعتهما على التعاقب واحدة بعد أخرى فقد حرمت الكبيرة مع الصغيرة الأولى  
 وأما الصغيرة الثانية فإنها ارضعتها بعدما بآنت الكبيرة فلم يصح ما معها لكنها ربيته من الرضاع  
 فإن كان قد دخل بها تحرم عليه والأدلا ولا يجوز نكاح الكبيرة بعد ذلك ولا يجمع بين الصغيرتين  
 ولو تزوج كبيرة وثلاث صبيات فارضعتهم على التعاقب واحدة بعد أخرى حرم من جميعها  
 لأنها لما ارضعت الأولى صارت بنتاً لها فحصل الجمع بين الأم وابنت فحرم ما عليه فلما ارضعت الثانية  
 فقد ارضعتها والكبيرة والصغيرة مآنتان فلا تحرم بسبب الجمع لعدم الجمع ولكن ينظر إن كان قد دخل  
 بالكبيرة تحرم عليه للحال لأنهار ربيته وقد دخل بها وإن كان لم يدخل بها لا تحرم عليه للحال حتى  
 ترضع الثالثة فإذا ارضعت الثالثة حرمتها عليه لأنها صارت أختين والجمع في تزوج الكبيرة بعد ذلك  
 والجمع بين الصغيرتين وتزوج الصغائر على نحو ما ذكرنا كذا في البدائع \* وإذا تزوج كبيرة وثلاث  
 رضيعات وارضعت واحدة ثم تبين معاً حرم من جميعها وإن ارضعت ثنتين معاً ثم ارضعت الثالثة حرمت الكبيرة  
 والأولى ولا تحرم الثالثة كذا في فتاوى قاضخان \* ولو تزوج كبيرتين وصغيرتين ولم يدخل بالكبيرتين  
 بعد حتى عمدت الكبيرتان إلى إحدى الصغيرتين وهي زينب فارضعتها أحدتهما بعد الأخرى  
 ثم ارضعت الصغيرة الثانية وهي عمرة أحدتهما بعد الأخرى بآنت الكبيرتان والصغيرة الأولى وهي زينب  
 والصغيرة الثانية وهي عمرة امرأة ولو أن إحدى الكبيرتين ارضعت الصغيرتين واحدة بعد أخرى

ثم ارضعت الكبيرة الاخرى الصغيرتين واحدة بعد اخرى فان كانت الكبيرة الثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الاولى هي زينب بنت الكبيرتان والصغيرة الاولى هي زينب والصغيرة الاخرى وهي عمرة امرأته ولودأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الاخرى حرمن عليه جملة كذا في المحيط \* رجل له امرأتان كبيرة وصغيرة ولابنه امرأتان صغيرة وكبيرة فارضعت امرأة الاب امرأة الابن وامرأة الابن امرأة الاب واللبن منهما فقد بانت صغيرتان ونكاح الكبيرتين ثابت وكذا لو كان مكانهما اخوان ولو كان رجل وعمه فنكاح امرأة الابن ثابت وتبين امرأة العم الصغيرة منه كذا في البحر الرائق \* ولو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت هذه الكبيرة تلك الصغيرة لبلنه او بلبن غيره حرمت عليه لانها ام امرأته كذا في المحيط \* ولو طلق رجل امرأته ثلثا ثم ارضعت المطلقة قبل انقضاء عدتها امرأته له صغيرة بانت الصغيرة لانها صارت بنتا لها فحصل الجمع في حالة العدة والجمع في حال قيام العدة كالجمع في حال قيام النكاح كذا في البدائع \* ولو طلق امرأته ثلثا ثم ان اخت المعتدة ارضعت امرأة له صغيرة قبل انقضاء عدة المطلقة بانت الصغيرة كذا في الظهيرية \* ولو زوج رجل ام ولده مملوكا له صغيرا فارضعت له بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولها كذا في البدائع \* رجل له ام ولد فزوجها من صبي ثم اصبها فاخترت نفسها ثم تزوجت باخر فولدت فجاءت الى الصبي فارضعت بانت من زوجها لانها صارت امرأة ابنه من الرضاع كذا في التاتارخانية \* الرضاع يظهر باحد امرين احدهما الاقرار والثاني البينة كذا في البدائع \* ولا يقبل في الرضاع الآشادة رجلين او رجل وامرأتين عدول كذا في المحيط \* ولا يقع الفرقة الا بتفريق القاضي كذا في النهر الفائق \* واذا شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان وفرق بينهما فان كان قبل الدخول بها فلا شيء لهما وان كان بعد الدخول بها يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يجب النفقة والسكنى كذا في البدائع \* ولو شهد رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عند ما لا يسعها المقام مع الزوج لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي بثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان المخبر واحدا ووقع في قلبه انه صادق فالاولى ان يشتره يأخذ بالثقة وجدا لاخبار قبل العقد او بعده ولا يجب عليه ذلك كذا في المحيط \* ولو تزوج امرأة فقالت امرأة ارضعتكما فهو على اربعة اوجه ان صدقاها فسد النكاح ولا مهر لهما ان لم يدخل بها وان كذباها فالنكاح بحاله لكن اذا كانت مدله فالتزوة

ان يفا رفا كذا في التهذيب \* واذا فارقتها فالأفضل له ان يعطيها نصف المهر ان كان قبل الدخول والأفضل لها ان لا تأخذ شيئا منه وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج ان يعطيها كمال المهر والثقة والسكنى والأفضل لها ان تأخذ الأقل من مهر مثلها ومن المسمى ولا تأخذ الثقة والسكنى وان لم يطلقها فهو في سعة من المقام معها كذا في البدائع \* وكذلك اذا شهدت امرأة ان ارجل وامرأة ارجلان غير عدلين ارجل وامرأتان غير عدول كذا في السراج الوهاج \* وان صدقتها الرجل وكذبته فاسد النكاح والمهر بحاله وان صدقتها وكذبها الرجل فالنكاح بحاله ولكن لها ان تحلفه وتفرق اذا نكل كذا في التهذيب \* ولتزوج امرأة ثم قال بعد النكاح هي اختي من الرضاة او ما شبهه ثم قال او همت ليس الامر كما قلت لا يفرق بينهما استحسانا ولو ثبت علي هذا المطلق وقال هو حق كما قلت فرق بينهما ولو جحد بعد ذلك لا يتبعه جحدوه كذا في المحيط \* وان كانت المرأة صدقته فلامهر لها وان كذبت فلها نصف المهر وان كان قد دخل بها فلها جميع المهر والثقة والسكنى ان كذبت وان صدقته فلها الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء لها من الثقة والسكنى كذا في المضمرات \* ولو افر الزوج بهذا قبل النكاح فقال هذه اختي من الرضاة او امي من الرضاة ثم قال او همت واخطأت جازله ان يتزوجها ولو قال هو حق كما قلت لم يجز ان يتزوجها ولو تزوجها فرق بينهما ولو جحد الاقرار فشهد اثنان على الاقرار فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* واذا اقرت المرأة ان هذا امي من الرضاة او اخي من الرضاة فابن اخي وانكر الرجل ثم اكذبت المرأة نفسها وقالت خطأت فتزوجها فالنكاح جائز وكذلك لو تزوجها قبل ان تكذب نفسها ولو قتت المرأة بعد النكاح قد كنت اقررت قبل النكاح انك اخي وقد قلت ان ما اقررت به حق حين اقررت بذلك وقد وقع النكاح فاسد اذ فانه لا يفرق بينهما ولو كان هذا القول من الزوج يفرق بينهما ولو اقر بذلك جميعا ثم اكذبا أنفسهما وقالا خطأنا ثم تزوجها كان النكاح جائزا كذا في النخبة \* واذا قالت هذا ابني رضاا واصرت عليه جازله ان يتزوجها لان الحرمة ليست اليه لا ينفى في جميع الوجوه كذا في البحر الرائق \* ولو اقر بالنسب فقال هذه اختي من النسب او امي او ابنتي وليس لها نسب معروف ويصلح ان تكون امه او بنته فانه سئل مرة اخرى فان قال او همت واخطأت او غلطت فهما على النكاح في الاستحسان فان قال هو كما قلت فانه يفرق بينهما كذا في السراج الوهاج \*

وأذا كان مثلها لا تولد لمثلها لم يثبت النسب ولا يفرق بينهما كذا في المبسوط \* وأقال لامرأته هذه ابنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف لم يفرق بينهما وكذا أقال هذه أمي وله أم معروفة وثبت على ذلك لا يفرق بينهما كذا في المحيط \*

### كتاب الطلاق

وفيه سبعة عشر باباً الباب الأول في تفسيره وركنه وشرطه وصفه وحكمه وتقسيمه وفيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع أما تفسيره شرعاً فهو رفع قيد الكاح حالاً أو مآلاً بلفظ مخصوص كذا في البحر الرائق \* وأما ركنه فقوله أنت طالق ونحوه كذا في الكافي \* وأما شرطه على الخصوص فثبتان أحدهما قيام القيد في المرأة نكاحاً واحدة والثاني قيام حل محل النكاح حتى لو حرمت بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلقها في العدة لم يقع لزوال الحل وإذا طلقها ثم رجعها بقي الطلاق وإن كان لا يزال الحل والقيد في الحال لأنه يزولهما في المال حتى انضم إليه ثلث كذا في محيط السرخسي \* وأما حكمه فموقوف الغرة بانقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن كذا في فتح القدير \* وزوال حل المناكحة متى تم ثلثاً كذا في محيط السرخسي \* وأما وصفه فهو أنه مطلق ونظر إلى الأصل ومباح نظراً إلى الحاجة كذا في الكافي \* وأما تقسيمه فإنه نوعان سني وبدعي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع إلى العدد ونوع يرجع إلى الوقت أما الطلاق السني في العدد والوقت نوعان حسن واحسن \* فالأحسن أن يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجامعها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها أو كانت حاملاً فدامت حملها \* والأحسن أن يطلقها واحدة في طهر لم يجامعها فيه ثم في طهر آخر أخرى ثم في طهر آخر أخرى كذا في محيط السرخسي \* والسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها وفي الوقت تثبت في حق المدخول بها خاصة وغير المدخول بها بطلاقها في حالة الطهر والحيض كذا في الهداية \* والمرأة التي خلا بها زوجها في حق مراعاة وقت الطلاق بمنزلة المدخولة كذا في المحيط \* المسلمة والكفية والامة في وقت طلاق السنة سواء كذا في التاتارخانية \* قبل يؤخر الطلقة الأولى إلى آخر الخبر لا تنصرف بتطويل العدة \* وقبل يطلقها عقيب الطهر كيلا يتلوى بالايقاع عقيب الوقوع وهو الاظهر كذا في التبيين \* ثم الطهر اندي لم يجامعها فيه انما يكون وقت الطلاق السني اذا لم يجامعها ولم يطلقها في الحيضة التي سبقت على هذا الطهر فان الجماع في حالة الحيض والطلاق

في حالة الحيض يخرج كل واحد منهما الطهر الذي عقبيه من ان يكون محلا للطلاق السني نص عليه في الزيادات \* وهذا اذا لم يراجعها من طلاقها في حالة الحيض فاما اذا راجعها فقد ذكر في الاصل انها اذا ظهرت ثم حاضت ثم ظهرت طلقها ان شاء وهذا الاشارة الى ان بالمرجة لا يعود الطهر الذي عقيب الحيض محلا للطلاق السني \* وذكر الطحاوي انه يطلقها في الطهر الذي يلي الحيضة وهذا الاشارة الى انه يعود محلا للطلاق السني \* قال ابو الحسن رح ماذكرة الطحاوي قول ابي حنيفة رح وما ذكر في الاصل قولهما \* ولو طلقها في حالة الحيض ثم تزوجها ثم اراد ان يطلقها في الطهر الذي يلي هذه الحيضة فهذا الطلاق يكون منيا بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ولو ابانها في طهر لم يجامعها فيه ثم تزوجها فله ان يطلقها في ذلك الطهر والاجماع كذا في البدائع \* واذا طلق امرأته في طهر لم يجامعها فيه واحدة ثم راجعها في ذلك الطهر بالقول فله ان يطلقها ثانيا في ذلك الطهر وكان سنيا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح لا يكون سنيا ومن محمد رح روايتان كذا في الذخيرة \* وكذلك الاختلاف اذا راجعها بالمس او بالقبلة وبالنظر الى فرجها بشهوة كذا في السراج الوهاج \* فاذا كان آخذا يدا امرأته من شهوة فقال لها انت طالق ثلثا للسنة يقع عليها ثلث تطليقات في الحال يتبع بعضها بعضا لان كلما وقع عليه تطليقة صار مراجعها يقع اخرى كذا في المبسوط \* ولو راجعها بالجماع ليس له ذلك بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* هذا اذا راجعها بالجماع فلم تحبل منه فان حبلت منه فله ان يطلقها اخرى في قول ابي حنيفة ومحمد رح كذا في البدائع \* واما البدعي فتوعان بدعي لمعنى يعود الى العدد وبدعي لمعنى يعود الى الوقت فالذي يعود الى العدد ان يطلقها لثلاثي طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمات متفرقة او يجمع بين التطليقتين في طهر واحد بكلمة واحدة او بكلمتين متفرقتين فاذا فعل ذلك وقع الطلاق وكان عاصيا \* والبدعي من حيث الوقت ان يطلق المدخول بها وهي من ذوات الافراء في حالة الحيض او في طهر جامعها فيه وكان الطلاق واقعا ويستحب له ان يراجعها والاصح ان الرجعة واجبة هكذا في الكافي \* والطلاق البائن ليس بسني في ظاهر الرواية والخلع سني كان في حالة الحيض او في غير حاله الحيض \* وفي المتنفي ولا بأس بان يخبر امرأته في الحيض ولا بأس لها ان تختار نفسها في الحيض وفيه ايضا اذا ادركت واختارت نفسها فلا بأس

فلا بأس للقاضي ان يفرق بينهما في حالة الحيض هكذا في المحيط \* والامة اذا امتقت فلا بأس بان تختار نفسها وهي حائض وكذلك اذا مضى اجل العنين وهي حائض كذا في شرح المحاوي \* المدخولة وغيرها سواء في هذه المسائل هكذا في السراج الوهاج \* واذا كانت المرأة لا تحيض عن صغرها وكبرها لهما بان بلغت بالسن ولم ترد مأصلا فاراد ان يطلقها للسنة طلقها واحدة فاذا مضى شهر طلقها اخرى فاذا مضى شهر طلقها اخرى ثم ان كان الطلاق وقع في اول الشهر وهوان يقع في اول ليلة رئي فيه الهلال فيعتبر الشهر بالالهة اتفاقا في التفريق والعدة وان كان وقع في وسطه فبالايام في تفريق الطلاق بالاتفاق فلا يطلقها الثانية في اليوم الموالي ثلثين من الطلاق الاول بل في الحادي والثلاثين فما بعده وفي حق العدة كذلك عند ابي حنيفة رح يعتبر بالايام وهو رواية من ابي يوسف رح فلا ينتضي عدتها الا بمضي تسعين يوما ويجوز ان يطلق النبي لا تحيض من صغرها وكبرها ولا يفصل بين وطئها وطلاقها بزمان وبه قالت ثلاثة السنة كذا في فتح القدير \* قال شمس الائمة الحلواني رح كان شيخنا يقول هذا اذا كانت المرأة صغيرة لا يرجي منها الحيض والحبلى واما فمن يرجي فالانفصال ان يفصل بين وطئها وطلاقها بشهر هكذا في الذخيرة \* وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ويطلقها للسنة فلما انفصل بين كل تطلقتين بشهر عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الهداية \* اذا قال لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء انت طالق للسنة وقع تطليقة للحال ان كانت طاهرة من غير جماع وان كانت حائضا وكانت في طهر جامعها فيه لم يقع للحال شيء حتى يأتي وقت السنة ويؤثر لامرأته المدخولة وهي من ذوات الاقراء ان طالق للسنة فهو على وجوده ونوى ان يقع عند كل شهر تطليقة فهو على ما نوى وكذلك ان لم ينو شيئا فهي طالق عند كل شهر تطليقة وان نوى ان يقع الثلث جملة المحرز صحته لانه وقوع الثلث جملة عرف بالسنة وان نوى ان يقع عند رأس كل شهر تطليقة فهو على ما نوى ولو كانت أيسة او صغيرة مدخولة فقل لها انت طالق للسنة وقعت في الحال واحدة وطئها للحال ولم يوطأها يقع بعد شهر اخرى وبعد شهر اخرى كذا في المحيط \* وان نوى ان يقع الثلث الساعية جملة كان كما نوى كذا في محيط السرخسي \* وكذلك الجماع ان لم يكن فيه ونوى كذلك كذا في التبيين \* ونوفال له قبل ذلك ان طلق بالامتناع واحدة بعد ثلاثة ايام ورجع وقت اخرى



ساعة تزوجها وكذا الثالثة عند أبي حنيفة رح كذا في السراج الوهاج \* وكذلك لو كانت حاملا فقال لها انت طالق ثلثا للسنة حتى وقعت واحدة ساعة ما تكلم به ووقعت الاخرى لورضع حملها بعد ذلك بيوم وتزوجها كذا في الذخيرة \* ولو قال انت طالق للسنة ولم يقل ثلثا انك انت من ذوات الافراء يقع عليها تطليقة اذا صادف الوقت ووقته طهر لاجماع فيه ولو لم يصادف الوقت لا يقع الي ان يصادف الوقت فاذا صادف فقد ولو كانت من ذوات الاشهر وكانت حاملا يقع عليها تطليقة حال ما تلفظ به كذا في شرح الطحاوي \* ولو نوى ثلثا جملة او متفرقا على الظاهر صح هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي وشيخ الاسلام وصاحب الاسرار \* وذكره في الاسرار \* والصادر الشهيد وجماعة منهم صاحب الهداية انه لا يصح نية الجملة فيه كذا في التبيين \* حتى لا يقع اكثر من واحدة كذا في شرح الجامع الصغير لفاصحن \* ولو قال انت طالق للسنة فاراد به واحدة بائنة لم تكن بائنة كذا في محيط السرخسي \* ولو اراد ثنتين لم تكن ثنتين ولو اراد بقوله طالق واحدة وبقوله للسنة اخرى لم يقع الا واحدة كذا في التاتارخانية \* واذا قال لامرأة انت طالق كل شهر للسنة فانك انت قد ايسست من الحيض تعد بالشهور فهي طالق ثلثا عند كل شهر واحدة وانك انت تعد بالحيض فهي طالق واحدة الا ان ينوي ثلثا عند كل شهر واحدة فيكون ثلثا كذا في المحيط \* ولو قال لها وهي ممن لا تحيض انت طالق للشهور فهي طالق عند رأس كل شهر واحدة ولو قال انت طالق للحيض وهي ممن تحيض وقعت عند كل حيض تطليقة وانك انت ممن لا تحيض لم يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال مع ذلك للسنة تقع واحدة في الحال انك انت طاهرة من غير جماع ثم عند كل شهر وعند كل حيض اذا طهرت في قوله للحيض كذا في التمهيدية \* ولو قال انت طالق ثنتين للسنة وقع عند كل طهر لم يجامعها فيه تطليقة كذا في البدائع \* ذكر المصلي عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأة انت طالق تطليقتين او لهما للسنة فانك انت طاهرة من غير جماع وقعت عليها التي هي للسنة اولان لم يتبعها الاخرى فانك انت حائضا تاخرت! التطليقتان جميعا حتى تطهر ثم تعان التي للسنة قبل الاخرى ولو قال لها انت طالق ثنتين احدهما للسنة والاخرى للبدعة وقال انت طالق واحدة للسنة والاخرى للبدعة فانك ان الوقت وقت السنة تعان جميعا يقع السنة ولا يتبعها البدعة وان لم يكن الوقت وقت السنة يقع البدعة ويتاخر السنة وان بدأ بالبدعة والوقت ليس وقت السنة يقع البدعة ويتاخر السنة

كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق تسين للسنة احدُهما بائن فله ان يجعل البائن أيهما شاء وان لم يبين حتى حاضت وطهرت بانث بتطليقتين كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق بعد السنة يقع بعد الحيض والظهر ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق للسنة فولدت ثلثة اولاد من بطن واحد لا يقع عند ابي حنيفة وامي يوسف رح لان عندهما النفاس من الولد الاول فاذا طهرت من النفاس يقع واحدة ثم في كل طهر اخرى ولو قال انت طالق مع كل واحدة واحدة للسنة يقع الثلث بصفة السنة ولو قال للبدمة يقع الثلث للحال كذا في العناية \* واذا قال لامرأته انت طالق غد للسنة وهي ممن لا يقع عليها طلاق السنة في الغد لا يقع عليها الطلاق الا في وقت السنة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق للسنة وهي طاهرة من غير جماع من الزوج لكن وطئها غير زنا وقع الطلاق في هذا الطهر وان كان بشبهة لم يقع في هذا الطهر كذا في الظهيرية \* واذا طاهر من امرأته ثم طئها طلاق السنة في وقته قبل ان يكفر من الطهار وقوع ولم يمنع حصة الظهار وقوع الطلاق السني وكذلك لو تزوج باخت امرأته ودخل بها وفرق بينهما وطلق امرأته للسنة في مدة الاخت وكذلك لو طلق امرأته للسنة وهي حبلى من فجور \* امرأة نعي اليها زوجها فترجعت بزواج آخر ودخل بها هذا الزوج ثم قدم زوجها الاول وفرق بينهما وبين الزوج الثاني حتى وجبت العدة من الثاني فطلقها الاول للسنة في عدتها من الثاني لم يقع في قول ابي يوسف رح ويقع في قول ابي حنيفة رح ولو كان الاول طلقها ثلثا للسنة قبل ان تتزوج بالناني فحاضت وطهرت فلزمها تطليقة ثم تزوجت بالناني ودخل بها الثاني وفرق بينهما لم يقع عندها ما بقي من طلاق السنة ما دامت تعتد من الثاني في قول ابي يوسف رح وفي قول ابي حنيفة رح يلزمها 'الطلاق' ولو قال لها انت طالق ثلثا للسنة بالف درهم ان شئت او قدم المشية على الطلاق فان كان هذه المثلثة في حالة الحيض فالمشية في قياس قول ابي حنيفة رح لا تكون حتى تطهر من الحيض وان كانت هذه المثلثة في طهر جامعها فحتى تحيض حصة اخرى فتطهر هكذا في المحيط \* ولو طئها وهي صغيرة ثم حاضت وطهرت قبل مضي الشهر فله ان يطئها اخرى بالاجماع ولو طئها وهي من ذوات الاقراء ثم ايست فله ان يطلقها اخرى حين تقيس كذا في محبة السر خسي \* وفي نوادر ابي سليمان عن ابي يوسف رح رجل قال لامرأته وقد ايست من الحيض انت طالق ثلثا للسنة وقعت واحدة حين تكلم به ثم اذا حاضت بعد ذلك وطهرت بطلت تلك التطليقة الاولى

ولزمها تطليقة عند الطهر من الحيض يريد به اذا كان جاء معها بعد الايام قبل هذه المقاتلة فان ايسر بعد هذه الحيضة واستبان ايامها وقعت التطليقتان الباقيتان بالشهور \* ذكر في المنتقى اذا قال لها انت طالق للسنة فقالت انا طاهرة وقال الزوج وقعت عليك في الحيض او بعده فالقول قول المرأة ولو قالت انا حامل وقال هولست بحامل لم تصدق المرأة على ادعاء الحمل وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأته وقد دخل بها انت طالق واحدة للسنة فقالت المرأة قد كنت حضت وطهرت قبل هذا قبل ان نتكلم بهذا الكلام وكلمت به وانا طاهرة ولم تقرني وقال الزوج قد كنت قريبك بعد الطهر قبل هذا الكلام فالقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت قريبك في الحيض وكذبته المرأة فالقول قول المرأة وكذلك لو قالت لم تكن دخلت بي قط فالقول قولها قال في القدوري رجل قال لامرأته وهي امه انت طالق للسنة وهي السامة ممن لا يقع عليها طلاق السنة ثم اشترى لها ثوباً ثم جاء وقت السنة لم يقع عليها شيء فان اعتقها ثم جاء وقت السنة يقع الطلاق كذا في المحبط \* ولو كان الزوج عبداً والمرأة حرة فقال لها انت طالق للسنة ثم اشترى منه وقع الطلاق اذا جاء وقت السنة وفي الظهيرية وقال ابو يوسف رح لا يقع وفي العتائية والفتوى على هذا كذا في التائار خانية \* رجل قال لامرأته انت طالق لثلاث السنين وهي طاهرة بطهر جامعها فيهم ثم اشترى لها ثوباً ثم اعتقها مكانه فانها تعتد بحضتين فاذا طهرت من الحيضة الاولى وقع بها تطليقة وتبين بالحيضة الاخرى فلا يقع طلاق آخر ولو كانت حائضاً حين ما قال لها هذه المقاتلة ثم اشترى لها ثوباً واعتقها في تلك الحيضة ثم طهرت من تلك الحيضة لا يقع عليها الطلاق من قبل انه قد وقعت الفرقة بينهما بفساد النكاح ولا يقع طلاق السنة بعد فرقة كانت بين الزوج وامرأته الا بعد شهر او بعد حيضة وكذا المعتقة اذا اختارت نفسها في حالة الحيض وقد كان الزوج قال لها انت طالق للسنة لم يقع عليها الطلاق اذا طهرت من هذه الحيضة كذا في المحبط \* وذكر في الزيادات لو امر رجلان يطلق امرأته للسنة وهي مدخولة بها فقال لها الوكيل انت طالق للسنة او قال اذا حضت وطهرت فانت طالق فحاضت وطهرت لم يقع شيء حتى لو حاضت وطهرت ثم قال لها الوكيل انت طالق طلقك ولو قال له طلق امرأتي لثلاث السنين فطلقها لثلاث السنين المحال رمت واحدة وينبغي ان يطلقها اخرى في طهر آخر ثم يطلقها لآخرى في طهر آخر كذا في محيط

في محيط السرخسي \* ولو كان الزوج غائبا واراد ان يطلقها للسنة واحدة فانه يكتب اليها اذا جاءك كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق وان اراد ان يطلقها ثلثا للسنة يكتب اليها اذا جاءك كتابي هذا ثم حضت وطهرت فانت طالق ثم اذا حضت وطهرت فانت طالق كذا في شرح الطحاوي \* وفي المبسوط وان شاء اوجز فكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثلثا للسنة فيقع بهذه الصفة وان كانت لا تحيض كتب اذا جاءك كتابي هذا ثم اهل شهر انت طالق او فانت طالق ثلثا للسنة كذا في البحر الرائق \* الفاظ طلاق السنة على ما روي من بشر من ابي يوسف رح السنة وفي السنة وعلى السنو وطلاق سنة والعدة وطلاق مدة وطلاق العدل وطلاقا عدلا وطلاق الدين او الاسلام واحسن الطلاق واجمله وطلاق الحق والقرآن او الكتاب كل هذه تحمل على اوقات السنة ولو قال انت طالق في كتاب الله او كتاب الله او معه فان نوى طلاق السنة وقع في اوقاتها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على الوقوع للسنة والبدعة فيحتاج الى النية ولو قال على الكتاب اوبه او على قول القضاء او الفقهاء او طلاق القضاء او الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال ولو قال عدلية او سنة وقع عند ابي يوسف رح للسنة ولو قال حسنة او جميلة يقع في الحال وقال مسدد رح في الجامع الكبير يقع في الحال في كليهما ولو قال طالق للبدعة او طلاق البدعة ونوى الثلث في الحال يقع وكذا الواحدة في الحيض والطمهر الذي فيه جماع وان لم يكن له نية فان كانت في طهر فيه جماع او في حالة الحيض او النفاس وضعت واحدة من ساعته وان كانت في طهر لا جماع فيه لا يقع للحال حتى تحيض او بما معها في ذلك الطهر كذا في فتح القدير \* ويؤال انت طالق تطليقة حقا طلقت الساعة ولو قال انت طالق تطليقة بالسنة او مع السنة او بعد السنة كان للسنة هكذا في محيط السرخسي \* والفاظ طلاق البدعة يحوان بقول انت طالق للبدعة او طلاق البدعة ابو طلاق الجور او طلاق المعصية او طلاق الشيطان فان نوى ثلثا فهي ثلث هكذا في البدائع \* فصل فيمن يقع طلاقه وفيمن لا يقع طلاقه يقع طلاق كل زوج اذا كان بالغاً عاقلاً سوا كان حراً أو عبداً غائماً أو مكرهاً كذا في المجوهرة النيرة \* وطلاق اللاعب والهازل به واقع وكذلك لو اراد ان يتكلم بكلام فسق لسانه بالطلاق فالطلاق واقع كذا في المحيط \* وفي الجامع الاصغر سئل راسد عن اراد ان يقول زينب طالق فجرى على لسانه عمرة ففي القضاء تطلق التي سمي

وفيمائنه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما وإذا قال الرجل لامرأته انت طالق ولا يعلم معنى قوله انت طالق فانه يقع الطلاق وإذا قال لامرأته انت طالق ولا يعلم ان هذا القول طلاق طلقت في القضاء ولا تطلق فيمائنه وبين الله تعالى هكذا في الذخيرة \* ولا يقع طلاق الصبي وان كان يعقل والمجنون والنائم والمبرسم والمغمى عليه والمدهوش هكذا في فتح القدير \* وكذا المعتوه لا يقع طلاقه ايضاً وهذا اذا كان في حالة العتة اما في حالة الافاقة فالصحيح انه واقع هكذا في الجوهرة النيرة \* طلق النائم فلما انتبه قال لها طلقتك في النوم لا يقع وكذا لو قال اجزت ذلك الطلاق ولو قال اوقعت ذلك يقع ولو قال اوقعت الذي تلفظته في النوم لا يقع طلق المبرسم فلما صحا قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قلته لاني نوهمت وقوع الطلاق الذي تكلمت به في البرسام ان كان في ذكره وحكاية صدق والآلا كذا في الوجيز للكردي \* ولو طلق الصبي ثم بلغ فقال اجزت ذلك الطلاق لا يقع ولو قال اوقعت واقع لانه ابتداء الايقاع كذا في البحر الرائق \* ولو ان رجلاً طلق امرأة الصبي فقال الصبي بعد بلوغه اوقعت الطلاق الذي اوقعه فلان يقع ولو قال اجزت ذلك لا يقع شيء كذا في المحبط \* ولو كان الصبي وكيلًا بالتطبيق من قبل رجل فطلق الصبي صح كذا في التاتارخانية \* حكى بيمين رجل فلما بلغ الى ذكر الطلاق خطر بباله امرأته ان نوى عند ذكر الطلاق عدم الحكاية واستئناف الطلاق وكان موصلاً بحيث يصلح الايقاع على امرأته يقع لانه واقع وان لم ينو شيئاً لا يقع لانه محمول على الحكاية كذا في الفتاوى الكبرى \* وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنبيذ وهو مذنب اصحابنا راجع كذا في المحبط \* ولو اكره على شرب الخمر وشرب الخمر لضرورة وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا يقع طلاقه ولا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيهان \* اجمعوا انه لو سكر من النبيذ والبنج الرماك ونحوه لا يقع طلاقه وعتاقه كذا في التهذيب \* ومن سكر من البنج دفع طلاقه ويحذف هذا الفعل بين الناس وعليه الفتوى في زماننا كذا في جواهر الاخلاطي \* وان شرب من الاشربة المنخدة من الحبوب والفواكه والعسل اذا طلق واعتق اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر الصحيح انه كما لا يلزمه الحد لا ينفذ تصرفه كذا في فتاوى قاضيهان \* ومن شرب من الاشربة المنخدة من الحبوب والعسل فسكر وطلق لا يقع عند ابي حنيفة وابي يوسف راجع خلافاً لمحمد راجع ويقتضى بقول محمد راجع كذا في فتح القدير \* ومن محمد راجع اذا شرب النبيذ

وَلَمْ يوافقهُ فارتفع وصعد فزال عقله بالصداع لا بالشرب فطلق لا يقع ولو زال عقله بالضرِب  
 او ضرب هو علي راسه حتى زال عقله وطلق لا يقع طلاقه كذا في فتاوى قاضى سخان \* وَاَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ  
 لَوْ أَكْرَهَ عَلَى الْإِفْرَارِ بِالطَّلَاقِ لَا يَنْغِذُ اقْرَارُهُ كَذَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ \* وَجَلَّ أَكْرَهُهُ السُّلْطَانُ  
 لِيُوكِلَ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَقَالَ لِمَخَافَةِ الضَّرْبِ وَالْحَبْسِ أَنْتَ وَكِلَيْي وَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ ذَلِكَ فَطُلِقَ الْوَكِيلُ  
 امْرَأَتَهُ ثُمَّ قَالَ الْمُوَكَّلُ لَمْ أُوَكِّلْهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِي قَالَ لَوْ لَا يَسْمَعُ مِنْهُ وَيَقَعُ الطَّلَاقُ كَذَا فِي الْمَصْرِ الرَّائِقِ \*  
 وَلَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ فَشَرِبَ الْوَكِيلُ الْخَمْرَ فَطُلِقَ امْرَأَتُهُ قَالَ بَعْضُ الْمُشَافِئِ  
 لَا يَقَعُ وَأكْثَرُ الْمُشَافِئِ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ كَذَا فِي التَّائِيخَانِيَةِ \* وَيَقَعُ طَلَاقُ الْآخَرِ بِإِلَازِمِ الْإِشَارَةِ بِإِزِيدَ  
 بِالْآخَرِ الَّذِي وَلَدُوهُ وَآخَرُ أَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَدَامَ حَتَّى صَارَتْ إِشَارَتُهُ مَفْهُومَةً كَذَا  
 فِي الْمَضْمَرَاتِ \* سَوَاءٌ قَدَرُ عَلَى الْكِتَابَةِ أَوْ لَا كَذَا فِي مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ وَفَتْحِ الْقُدِيرِ \* وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَهُ إِشَارَةٌ مَعْرُوفَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مِنْهُ أَوْ يَنْكُرُ فِيهِ فَهُوَ بَاطِلٌ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ \* وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ الْخَمْرُ  
 وَلَمْ يَدْمَ لَمْ يَعْتَبَرِ إِشَارَتُهُ \* وَطَلَاةُ الْمَفْهُومِ بِالْإِشَارَةِ إِذَا كَانَ دُونَ الثَّلَاثِ فَهُوَ رَجْعِيٌّ كَذَا  
 فِي الْمَضْمَرَاتِ \* وَفِي آخِرِ النِّهَايَةِ مِنَ التَّمْرِنَاتِ تَقْدِيرُهُ بِسَنَةِ وَمِنَ الْإِمَامِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَدُومَ  
 إِلَى الْمَوْتِ قَالُوا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي النُّهْرِ الْفَائِقِ \* وَإِذَا كَانَ الْآخَرُ يَكْتَبُ كِتَابًا بِجُوزِهِ  
 طَلَاةُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ فِي مَسَائِلَ شَتَّى \* سَلَّ بَعْضُهُمْ مِنْ سَكْرَانٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ \* أَيُّ سِرْخٍ  
 لَبِكُ بَمَا مَآئِدُ رَوَيْتُ \* كَذَبَانُوِي مِنْ طَلَاقٍ دَادَهُ شَوَيْتُ \* قَالَ يَنْظُرُ أَنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ نَبِيًّا  
 وَكَانَ قَبْلَ هَذَا هَذَا زَوْجَ طَلْفِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا هَذَا فَانْهَى طَلْقَ بِهَذَا اللفظان لم يكن له نية الطلاق  
 وإن لم يكن لها قبل هذا زوج يقع الطلاق نوى أو لم ينو كذا في التائخانية \* وإذا ارتحل الزوج ولحق  
 بدار الحرب لم يقع على المرأة طلاقه فان عاد إلى دار الإسلام وهي في العدة وقع الطلاق عليها  
 ولو ارتدت المرأة ولحقت بدار الحرب لم يقع طلاق الزوج عليها فان عادت قبل الحيض لا يقع  
 طلاق الزوج عليها عند أبي حنيفة رحمه وقال أبو يوسف رحمه يقع كذا في الذخيرة \* ولو اشترى  
 امرأة وطلقها لم يقع الطلاق عليها وكذا إذا ملكته أو شقصا منه لا يقع ولو اشترت زوجها ثم اعتقته  
 ثم طلقها وقع طلاقه عليها وعليها هذا لو اشترى زوجته ثم اعتقها ثم طلقها وهي في العدة وقع طلاقه  
 لزوال المانع كذا في التبيين \* وإذا تزوج العبد امرأة يقع طلاقه ولا يقع طلاق مولاه على امرأته  
 كذا في الهداية \* واعتبار الطلاق بالنساء عندنا حتى يكون طلاق الأمة ننتين حرًا كان زوجها

او عبدا وطلاق الحرة ثلثا جرا كان زوجها او عبدا كذا في الكافي \*

الباب الثاني في ايقاع الطلاق وفيه سبعة فصول الفصل الاول في الطلاق الصريح وهو كانت طالق ومطلقة وطلقت ويقع واحدة رجعية وان نوى الاكثر او الالبانة او لم ينو شيئا كذا في الكنز \* ولو قال لها انت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يصدق قضاء وبدين بينه وبين الله تعالى والمرأة كالفاضي لا يحل لها ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك او شهد به شاهد عدل عندها ولو قال لها انت طالق من وثاق لم يقع في القضاء شيء وكذا لو قال انت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله انت طالق طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء ولو قال انت طالق من عمل كذا او من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق من فلان او من قيد ذكر هذه المستقلة في المنتقى في الموضوعين واجاب في احكام الموضوعين انه لا يقع الطلاق في القضاء واجاب في الموضوع الآخرا انه يقع الطلاق في القضاء وروى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رح اذا قال لامرأته انت طالق من هذا القيد او من هذا اللؤلؤ طلقت ولم يدين في القضاء كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ثلثا من هذا العمل طلقت ثلثا ولا يصدق قضاء انه لم ينو الطلاق كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته يا مطلقه ان لم يكن لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات ذلك الزوج ولم يطلق وقع الطلاق عليها وان كان لها زوج قبله وقد كان طلقها ذلك الزوج ان لم ينو بكلامه الاخبار طلقت وان قال صنت به الاخبار دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يدين في القضاء اختلفت الروايات فيه والصحيح انه يدين ولو قال نويت به الشتم دين مما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء ولو قال لها اطلقك ان نوى به الطلاق يقع والآفل كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت مطلقة او يا مطلقه بتسكين الطاء والتخفيف لا يكون طلاقا الالبانية كذا في السراج الوهاج \* وان قال انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا فان لم يكن له نية او نوى واحدة او اثنتين فهي واحدة رجعية وان نوى ثلثا فثلث ولو قال انت طلاق يقع الطلاق به ولا يحتاج فيه الى النية ويكون رجعا وتصح نية الثلث ولا تصح نية الشتم فيها كذا في الهداية \* هذا اذا كانت حرة اما اذا كانت امه يقع ثنتان او يكون قد تقدم على الحرة واحدة فيقع ثنتان اذا نويهما مع الاولى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق الطلاق وقال

وقال منيت بقولي طالق واحدة وبقولي الطلاق اخرى يصدق بفتح رجبين انك انت  
مدخولا بها والا لانا الكلام الثاني كذا في الكافي \* وفي المستقى رجل قال لامرأته  
لك الطلاق قال ابو حنيفة رح ان نوى الطلاق فهي طالق وان لم يكن له نية فلا شيء عليه  
وقال ابو يوسف رح ان نوى الطلاق طلاق والا فلا يريد ها \* ولو قال عليك الطلاق  
فهي طالق اذا نوى \* ولو قال لها طلاق عليك واجب وقصد كذا اذا قال لها الطلاق عليك  
واجب ذكره الباقلي في فتاواه \* ولو قال طلاقك علي لا يقع ولو قال طلاقك علي واجب ولازم  
او فرض او ثابت ذكر الشيخ الامام الفقيه ابو الليث رح في فتاواه خلافاً بين المتأخرين منهم من قال  
يقع واحدة رجعية نوى اولم ينو منهم من قال لا يقع نوى اولم ينو منهم من قال في قوله واجب  
يقع بدون النية وفي قوله لازم لا يقع وان نوى والفارق العرف وعليه هذا الخلاف اذا قال لها  
ان فعلت كذا طلاقك علي واجب او قال لازم او قال ثابت ففعلت واختيار المصدر الشهيد  
علي الوقوع في الكل كذا في المحيط \* وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \* وكان الشيخ الامام الاجل  
ظهير الدين الحسن بن علي المرفعي ناني رح يفتي بعدم الوقوع في الكل كذا في المحيط \*  
وفي الفتاوى الكبرى للخاصي المختار انه يقع في الكل كذا في فتح القدير \* روى ابن سامة  
عن محمد رح فبين قال لامرأته كوني طائفا او اطلقني قال اراها واقعا \* ولو قال لها انت طالق  
طالق وانت طالق انت طالق او قال قد طلقك قد طلقك او قال انت طالق وقد طلقك يقع ثنتان  
اذا كانت المرأة مدخولا بها ولو قال منيت بالثاني الاخبار عن الاول لم يصدق في القضاء  
ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى \* ولو قال لامرأته انت طالق فقال له رجل ما فعلت فقال طلقها  
او قال قلت هي طالق فهي واحدة في القضاء كذا في البدائع \* واذا قال لامرأته انت طالق  
وطالق وطالق ولم يعلقه بالشروط انك انت مدخولة طلقت ثلثا وانك انت غير مدخولة طلقت  
واحدة وكذا اذا قال انت طالق طالق طالق او ثم طالق ثم طالق او طالق طالق كذا  
في السراج الوهاج \* رجل قال لامرأته انت طالق انت طالق انت طالق فقال منيت بالاولى الطلاق  
وبالثانية والثالثة انها مصادق ديانته وفي القضاء طلقت ثلثا كذا في فتاوى فاضلي خان \* مني  
كره لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو يتعد الطلاق وان عني بالثاني الاول ام يصدق  
في القضاء كقوله يا مطلقه انت طالق او طلقك انت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو



حرف الفاء لا يقع اخرى ألا بالنية كقوله طلقك فانت طالق كذا في الظهيرية \* ولو قال  
انت طالق واعتدي وانت طالق اعتدي وانت طالق فاعتدي فان نوى واحدة يقع واحدة  
وان نوى اثنين يقع ثنتان وان لم يكن له نية ان قال انت طالق فاعتدي يقع واحدة وان قال  
اعتدي أو واعتدي يقع ثنتان كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقها ثم قال لها طلاق داد مت يقع  
اخرى ولو قال طلاق داد است لا يقع اخرى \* ولو قال انت طالق واحدة واحدة يقع واحدة \* ولو قال  
انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال لها انت طالق ثم قال لها  
يا مطلق لا يقع اخرى روى ابن سماعة في نوادره عن ابي يوسف رح في رجل له امرأتان لم يدخل  
بواحدة منهما فقال امرأتي طالق امرأتي طالق ثم قال اردت واحدة منهما لا اصدقها واينهما منه  
وكذلك لو قال امرأتي طالق امرأتي طالق \* ولو كان دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فله ان يوقع الطلاقين  
على احد لهما كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لزوجها طلقني وطلقني فقال الزوج قد طلقك  
طلقت ثلثا نوى الزوج الثلث اولم ينو ولو قالت بغير حرف الواو طلقني طلقني فقال الزوج  
قد طلقك فان نوى الثلث طلقت ثلثا وان نوى واحدة اولم ينو شيئا يقع واحدة كذا في المحيط \*  
قال ابو القاسم الصفار اذا قال الرجل لامرأته طلقك غير مرة طلقت ثنتين \* وفي وافعات الناطقي  
رجل قال لامرأته انت طالق كذا كذا يقع ثلث كانه قال انت طالق احد عشر كذا في التاتارخانية \*  
امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها لست لي بامرأة فالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج  
الى النية \* امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لها انت واحدة طلقت واحدة \* رجل طلق امرأته  
واحدة او اثنين فدخلت عليه ام امرأته فقالت طلقنها ولم تحفظ حق ايها ولما تبقي ذلك فقال الزوج  
هذه تانية او قال الزوج هذه تالفة يقع اخرى ولو عاتبته ولم يذكر الطلاق فقال الزوج هذه المقاتلة  
لا يقع الزيادة الا بالنية كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي المنتقى امرأة قالت لزوجها طلقني  
فقال الزوج قد فعلت طلقت فان قال زدني قال فعلت طلقت ايضا روى ابراهيم بن محمد رح  
قبل لرجل اطلقت امرأتك ثلاثا قال نعم واحدة قال القياس ان يقع عليها ثلث تطليقات  
ولكننا نستحسن ونجعلها واحدة وفيه اذا قالت المرأة طلقني ثلثا فقال الزوج قد ابنتك  
فهذا جواب وهي ثلث كذا في المحيط \* ولو قالت طلقني ثلثا فقال انت طالق او فانت طالق  
فهي واحدة ولو قال قد طلقك فهي ثلث كذا في السراج الوهاج \* ولو قالت انا طالق فقال نعم

طلقت ولو قاله في جواب طلعتي لا تطلق وان نوى \* قبل لرجل البست طلعت امرأتك فقال بلى  
 تطلق كأنه قال طلعت لانه جواب الاستهزام بالاثبات ولو قال نعم لا تطلق لانه جواب الاستهزام  
 بالنفي كأنه قال ما طلعت كذا في الخلاصة \* ولو حذف الفاف من طالق فقال انت طالق  
 فان كسر اللام وقع بلائية والا فان كان في مذاكرة الطلاق او الغضب فكذلك والالتوقف على اليقنة  
 وان حذف اللام فقط فقال انت طالق لا يقع وان نوى وان حذف اللام والفاف بان قال انت  
 طاق وسكت او اخذ انسان فمه لا يقع وان نوى كذا في البحر الرائق \* رجل قال لامرأته  
 تراى في هذا خمسة الفا تلاق وتلاغ وتلاخ وتلاك من الشيخ الامام الجليل ابي بكر  
 محمد بن الفضل رح انه يقع وان تعدد قصدان لا يقع ولا يصدق قضاءه ويصدق ديانة الا اذا شهد  
 قبل ان يلفظ به وقال ان امرأتى تطلب مني الطلاق ولا ينبغي لي ان اطلقها فالتفت بها قطعا  
 لقبها وتلفظ بها وشهدوا بذلك عند الحاكم لا يحكم بالطلاق بينهما وكان في الابتداء يفرق  
 بين العالم والجاهل كما هو جواب شمس الائمة الحلواني رح ثم رجع الى ما قلنا وعليه الفتوى  
 كذا في الخلاصة \* قال الشيخ الامام ابو بكر رح هذا استفتيت في تركي قال لامرأته تراى  
 تلاك بالناء والكاف وهو عندهم بالتركي الطحال فقال اردت به الطحال وما اردت به الطلاق  
 واثبت انه لا يصدق في القضاء كذا في الذخيرة \* رجل قال لغيره اطلقت امرأتك فقال نعم  
 بالهجاء او قال بلى بالهجاء ولم يتكلم به يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيخان \* وان قال لها ابتداء  
 انت طالق يعني طالق يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال نساء اهل الدنيا او الري طواق  
 وهو من اهل الري لا تطلق امرأته الا ان نواها رواه هشام من ابي يوسف رح وحليه الفتوى  
 ولا يفرق بين ذكر لفظ جميع وعدمه في الاصح وفي نساء اهل السمكة او الدار وهو من اهلها ونساء  
 هذا البيت وهي فيه تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال نساء هذه البلدة او هذه القرية طواق وفيها  
 امرأته طلقت كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت بثلاث وقعت ثلاث ان نوى ولو قال لم انو  
 لا يصدق اذا كان في حال مذاكرة الطلاق والاصدق ومثله بالفارسية توبسه على ما هو المختار  
 للفتوى \* ولو قال انت اطلق من فلاة وفلاة مطلقة لو غير مطلقة فان عني به الطلاق وقع والا فلا  
 وهذا بخلاف ما اذا قالت له مثلا فلان طلق زوجك فقال لها ذلك فانه يقع وان لم ينو كذا  
 في فتح القدير \* ولو قال لامرأته انت مني ثلاثا ان نوى الطلاق طلقت وان قال لم انو الطلاق

لم يصدق ان كان في حال مذكورة الطلاق ولو قالت لزوجها طلقني فاشترى ثلث اصابع واراد بذلك ثلث تطلقات لا يقع مالم يقل بلسانه هكذا في الظهيرية \* وفي المنتقى ابن سماعة عن محمد بن اذ قال الرجل زينب امرأته طالق فخاصمت زينب الى القاضي في الطلاق فقال لي امرأة اخرى ببلدة كذا اسمها زينب فاياها عنيت ولم يقم على ذلك بينة فان القاضي يطلق هذه المرأة ويبينها منه ان كان الطلاق باثنا وان احضرت تلك واسمها زينب وعرفها القاضي بذلك فانه يوقع الطلاق عليها ويرد اليه الاولين ويطلق طلائها \* وعن ابي يوسف رح فيمن قال امرأته طالق وله امرأة معروفة فقال لي امرأة اخرى وجاءت امرأة اخرى وادعت انها امرأته وصدها الزوج في ذلك فقال لي ياها عنيت او قال اخترت ان وقع الطلاق على هذه فان اقام البينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق صرف الطلاق عن المعروفة ولم يقم له بينة على ذلك وقضى القاضي بطلاق المعروفة ثم قامت له بينة على التزوج بالمجهولة قبل الطلاق وقبل ان يقضي القاضي بطلاق المعروفة وقال الزوج عنيت بالطلاق المجهولة فالقاضي يطلق ما قضى به من طلاق المعروفة ويردها اليه ويوقع الطلاق على المجهولة وكذلك لو كانت المعروفة قد تزوجت وفيه ايضا اذا تزوج امرأتين احد لهما نكاح صحيح والاخرى نكاحا فاسدا واسمها واحد فقال فلانة طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء وكذلك اذا قال احدى امرأتي طالق ثم قال عنيت التي نكاحها فاسد لم يصدق قضاء كذا في المحيط في الفصل الثاني عشر \* ولو قال فلانة طالق ولم ينسبها ونسبها الى ابيها او امها او اخنها او ولدها او امرأته بذلك الاسم والنسب فقال عنيت اخرى اجنبية لا يصدق في القضاء ولو قال هذه المرأة التي عنيت امرأتي وصدها في ذلك وقع الطلاق عليها ولم يصدق في ابطال الطلاق عن المعروفة الا ان يشهد الشهود على نكاحها قبل ان يتكلم بالطلاق او على اقاربهما به قبل ذلك او تصدته المرأة المعروفة كذا في فتح القدير \* وجل قال طلقت امرأتا وقال امرأة طالق ثم قال لم امن امرأتي يصدق ولو قال امرأة طالق وامرأة معمرة وقال لم امن امرأتي لم يصدق قضاء كذا في المحيط \* ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتاهما معرفتان كان له ان يصرف الطلاق الى ايهما شاء كذا في فتاوى قاضيان \* قال في الجامع الكبير ولو قال كنت طلقت امرأة كانت لي او قال كنت طلقت امرأة تزوجتها او قال بكانت لي امرأة فطلقتها وادعت

وأدعت المعروفة أنها هي وقال الزوج كانت لي امرأة أخرى غير المعروفة وأياً ما طلقت فالقول قول الزوج لان الزوج لم يقر بالابقاع في الحال في هذه الصورة حتى تتعين المعروفة هكذا في الذخيرة \* ولو قال كانت لي امرأة فاشهدوا أنها طالق فادعت المعروفة أنها هي فالقول قول المعروفة لان قوله فاشهدوا اشهاد للحال فيكون قوله أنها طالق انشاء الطلاق للحال فلو قال طلقت امرأتي او قال امرأة لي طالق او قال امرأة من نسائي طالق وباقي المسئلة بحالها يقع الطلاق على المعروفة في الحكم لان هذا الكلام ايقاع للحال كذا في المحيط \* رجل له امرأتان اسم احدلها زينب واسم اخرى عمرة فقال لعمرة انت زينب فقالت نعم فقال انت طالق اذن لا تطلق \* في الاصل رجل له امرأتان زينب وعمرة فقال با زينب فلجأته عمرة فقال انت طالق ثلثاً طلقت المحببة ولو قال نويت زينب طلقته ذه بالاشارة وتلك بالاعتراف كذا في الخلاصة \* ولو قال يا زينب انت طالق فلم يجبه احد طلقت زينب ولو قال لامرأته ينظر اليها ويشير اليها يا زينب انت طالق فاذا هي امرأة له اخرى اسمها عمرة يقع الطلاق على عمرة باعتبار الاشارة ويطل التسمية كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال يا زينب انت طالق ولم يشر الى شيء غير انه رأى شخصاً ظنه زينب وهي غير ما طلقت زينب قضاء لادبائه كذا في التاتارخانية \* قال امرأته عمرة بنت صبيح طالق وامرأته عمرة بنت حفص ولانية له لا تطلق امرأته فان كان صبيح زوج ام امرأته وكانت تنسب اليه وهي في حجره فقال ذلك وهو يعلم نسب امرأته ولا يعلم طلقت امرأته ولا يصدق قضاء وفيما بينه وبين الله تعالى لا يقع ان كان يعرف نسبها وان كان لا يعرف يقع ايضاً فيما بينه وبين الله تعالى \* وان نوى امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته في انفساء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في خزائن المغنين \* ولو قال امرأته المحببة طالق ولانية له في طلاق امرأته وامرأته ليست بحبسية لا يقع عليها وعلى هذا اذا سمى بغیر اسمها ولانية له في طلاق امرأته فان نوى طلاق امرأته في هذه الوجوه طلقت امرأته كذا في الذخيرة \* ولو كانت له امرأة بصيرة فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار الى البصيرة تطلق البصيرة ولا يعتبر التسمية والصفة مع الاشارة كذا في خزائن المغنين \* ولو قال فاطمة الهمدانية او العوراء طالق وامرأته فاطمة وليست بهمدانية ولا عوراء لم تطلق ولو ذكر نسبها طلقت وان وصفها بصفة ليست فيها لان الغائب يعرف بالاسم والنسب كذا في العناية \* لو قال يا محجزة انت طالق وهو يشير اليها طلقت كذا في محيط السرخسي \*

ان سمي امرأته باسمها وباسم ابيها بان قال امرأتي عمرة بنت صبيح بن فلان او قال ام هذا الرجل التي في وجهها الخال طالق طلقت امرأته سواء كان في وجهها الخال او لم يكن كذا في المحيط \* وكذا لو قال امرأتي بنت صبيح او بنت فلان التي في وجهها خال طالق ولم يكن بها خال طلقت كذا في محيط السرخسي \* ولو قال امرأتي عمرة ام ولدي هذه الجليلة طالق ولائته له والجليلة غيرها وليست بامرأته لم تطلق كذا في البحر الرائق \* امرأة قالت لرجل اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فتزوجها ثم قال كل امرأة لي طالق ثلثا الا فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء الا فيما بينه وبين الله تعالى كذا في الظهيرية \* ولو قال لها افرضتك طلاقك لا يقع واختلف المشائخ رح في قوله رهنك طلاقك والصحيح انه لا يقع \* رجل قال لامرأته خذي طلاقك فقالت اخذت يقع الطلاق \* وفي العيون شرط البينة والاصح انها ليست بشرط رجل قال لامرأته طلاقك الله تعالى تطلق وان لم ينوكذا في الخلاصة \* وهو الاصح كذا في المحيط \* وفي المنتقى لو قال لامرأته قد شاء الله تعالى طلاقك او قضى الله تعالى طلاقك او قد شئت طلاقك لم يكن طلاقا الا ان ينوي ولو قال هويت طلاقك او احببت طلاقك او رضيت طلاقك او اردت طلاقك لا تطلق وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يقع كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انا بريء من طلاقك او برئت اليك من طلاقك فالصحيح انه لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال برئت من طلاقك اختلف المشائخ رحمهم الله فيه اذا نوى وان لم ينو لا يقع والاصح انه يقع كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته وهبت لك تطليقتك يكون تقويضا ان طلقت نفسها في المجلس يقع والا فلا \* رجل قال لامرأته انت طالق وانا بالخيار ثلثة ايام يقع الطلاق ويطل الخيار \* رجل سمي امرأته مطلقه فقال سمينك مطلقه لا يقع الطلاق عليها الا فيما بينه وبين الله تعالى ولا في القضاء كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا قال وهبت لك طلاقك فهذا امر صحيح حتى يقع الطلاق قضاء وان لم ينو به الطلاق واذا قال نويت ان يكون الطلاق في يدي لا يصدق قضاء ويصدق ديانة ولو اراد ان يطلقها فقالت هب لي طلاقني ابي اعرض عنه فقال وهبت لك طلاقك صدق في القضاء ولو قال اعرضت من طلاقك ينوي الطلاق لم تطلق كذا في المحيط \* ولو قال تركت طلاقك يريد به الطلاق تطلق ولو قال مانويت به الطلاق صدق في القضاء كذا في الخلاصة \* ولو قال خليت

سبيل طلاق ينوي الطلاق يقع كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته انت طالق وسكت  
ثم قال ثلثا ان كان السكوت لا تقطع النفس يقع الثلث وان كان لا تقطع النفس لا يقع الثلث  
ولو قال انت طالق فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلثا يقع الثلث كذا في الخلاصة \* سئل كم طلقها  
فقال ثلثا ثم زعم انه كان كاذبا يصدق في القضاء كذا في التا تاريخية \* ولو قال انت طالق وهو يريد  
ان يقول ثلثا فقبل ان يقول ثلثا مسك غيره فمه او مات يقع واحدة كذا في محيط السرخسي  
في باب التشكيك والتخيير \* ولو اخذ انسان فمه ثم قال ثلثا فثلث وهو محمول على ما اذا قال  
على الفور عند رفع اليد من فمه كذا في الظهيرية \* ولو قالت لزوجها طلقني ثلثا فاراد ان يطلقها  
فاخذ انسان فمه يده فلما رفع يده قال دادم فانها تطلق ثلثا هكذا حكى فتوى شمس الاسلام  
كذا في الذخيرة \* ولو اضاف الطلاق الى جملتها او الى ما يعبر به من الجملة وقع الطلاق  
وذلك مثل ان يقول انت طالق او يقول ربك طالق او عنك طالق او روحك طالق او بدك  
او جسدك او فرجك او رأسك او وجهك كذا في الهداية \* وكذا اذا قال نفسك كذا  
في السراج الوهاج \* ولو اضاف الى جزء لا يعبر به من جميع البدن كما لو قال يدك او رجلك  
او اصبغك طالق لا يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال يدك طالق واراد به العبارة من  
جميع البدن طلقت كذا في السراج الوهاج \* وكذا اذا قال سرتك طالق وكذا اللسان والاذن  
والاذن والساق والفخذ كذا في الجوهرة النيرة \* والاصح انه لا يقع في الظهر والبطن والبضع  
كذا في الكافي \* وان اضاف الى جزء شائع نحو ان يقول نصفك طالق او ثلثك طالق او ربعك  
طالق او جزء من الف جزء منك يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال يدك طالق  
فيه روايتان والصحيحة منهما انه يقع كذا في السراج الوهاج \* والمختار في الدم ان لا يقع كذا  
في الخلاصة \* ولو قال شعرك طالق او ظفرك او ريقك لم تطلق بالاجماع كذا في السراج الوهاج \*  
وكذا السن والعرق والحمل هكذا في فتح القدير \* ولو قال الرأس منك طالق او الوجه او وضع  
يده على الرأس او العنق وقال هذا العضو طالق لم يقع في الاصح كذا في التبيين \* ولو قال  
هذا الرأس طالق و اشار الى رأس امرأته الصحيح انه يقع كما لو قال رأسك هذا طالق كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال دبرك طالق لا يقع ولو قال اسنك طالق يقع قال المرغيناني  
لو قال فبك طالق لا رواية فيه وينبغي ان يقع كذا في غاية السروجي \* ولو قال نصفك الاعلى

طالق واحدة ونصفك الاسفل طالق تسعين فلارواة لهذه المسئلة من المتقدمين ومن المتأخرين رخ  
وقد صارت هذه المسئلة واحدة بخارافا فتى بعض مشا تخنارح بوقوع الواحدة بالاضافة  
الى النصف الاعلى لان الرأس فى النصف الاعلى فيصير مضيقاً الطلاق الى راسها وافتى بعضهم  
بوقوع الثلث بالاضافة لتين لان الرأس فى النصف الاعلى والفرج فى النصف الاسفل فيصير  
مضيقاً الطلاق الى راسها بالاضافة الى النصف الاعلى والى فرجها بالاضافة الى النصف الاسفل  
كذا فى المحيط \* ولو قال انت طالق نصف تطليقة يقع واحدة كاملة \* ولو قال انت طالق نصفى  
تطليقة فهي كواحدة كذا فى محيط السرخسي \* ولو قال ثلثة انصاف تطليقة يقع ثنتان هو الصحيح  
وكذا اربعة انصاف تطليقة كذا فى العناية \* ولو قال انت طالق نصف تطليقتين يقع واحدة ولو قال  
نصفى تطليقتين يقع ثنتان ولو قال ثلثة انصاف تطليقتين فهي ثلث ولو قال انت طالق نصف تطليقة  
وثلث تطليقة وسدس تطليقة يقع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة منكورة والى منكورة اذ اكررت  
كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطليقة وثلثها وسدسها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء  
تطليقة بان قال انت طالق نصف تطليقة وثلثها وربعا قيل يقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار  
كذا فى محيط السرخسي \* وهو الصحيح كذا فى الظهيرية \* اذا قال لها انت طالق نصفى ثلث  
تطليقات يقع ثلثتان واذا قال انت طالق نصفى ثلث تطليقات طلقت ثلاثاً كذا فى الذخيرة \*  
ولو قال انت طالق واحدة ونصفا وقال واحدة وربعا وما شبه ذلك يقع ثنتان ولو قال واحدة  
ونصفها او قال واحدة وربعا يقع واحدة كذا فى المحيط \* وهكذا فى البدائع \* وهذا قول  
بعضهم والمختار انه يقع ثنتان كذا فى السراج الوهاج والجمهرة النيرة \* واذا اطلقها ثلثة اربع  
طلقة واربعة اربع يقع واحدة فى المهر وثلث فى المنكر ولو قال خمسة اربع يقع ثنتان فى المهر  
وثلث فى المنكر وعلى هذا فى كل جزء ساء كالاخماس والاعشار كذا فى النيسين \* ولو طلق  
امرأته واحدة ثم قال لاخرى اشركتك فى طلاقها طلقت واحدة ولو قال للثالثة قد اشركتك  
فى طلاقها طلقت تسعين ولو قال للرابعة اشركتك فى طلاقهن طلقت ثلثا ولو كان الطلاق  
على الاولى بمال مسمى ثم قال للثانية قد اشركتك فى طلاقها طلقت ولم يلزمها المال ولو قال  
قد اشركتك فى طلاقها على كذا من المال فان قبلت لزمها الطلاق والمال والا فلا كذا فى الظهيرية \*  
ولو قال

ولو قال فلانة طالق ثلثاً وفلانة معها اشركت فلانة معها في الطلاق طلقنا ثلثاً هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال لثلاث نسوة له انتن طوالق ثلثا وطلقنك ثلثا يقع على كل واحدة ثلث ولا ينقسم بخلاف ما لو قال او قتت بينكن ثلثا فانها تقسم بينهما يقع على كل واحدة طلقة كذا في غاية السروجي \* ولو قال اشركنك في طليقة فهذا ما لو قال بينكن طليقة سواء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لاربعة نسوة انتن طالقات ثلثا يقع على كل واحدة ثلث ولو قال لامرأة انت طالق خمس طليقات فقالت ثلث يكفيني فقال ثلث لك والباقي على صواحبك وقع الثلث عليها ولم يقع شيء على غيرها لان الباقي بعد الثلث صار لغيرها فقد صرف اللغوي صواحبها فلا يقع شيء كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لاربعة نسوة طوالق ثلثا ينوي ان الثلث بينهما فهو يدين فيما بينه وبين الله تعالى فتطلق كل واحدة واحدة كذا في فتح القدير \* ولو كانت له امرأتان فقال بينكما طليقتان طلقت كل واحدة طلقة وكذا اذا قال اشركت بينكما في طليقتين وليس كذلك اذا طلق امرأته طليقتين ثم قال لآخرى قد اشركتك في طلاقها فانه يقع عليها طليقتان ايضا كذا في السراج الوهاج \* ولو طلق احدتهن واحدة والاخرى ثنتين ثم قال للثالثة اشركتك معها يقع الثلث عليها مدخولة فكانت او غير مدخولة ولو طلقهن على التفاوت ثم اشرک فبرهن مع احدتهن غير عين بخير كذا في العناية \* وفي البقالي اذا طلق امرأته ثلثا ثم قال لامرأة اخرى جعلت لك في هذا الطلاق نصيبا فان نوى واحدة فواحدة وان نوى نصيبا في كل واحدة من الثلث فثلث \* وفي المنتقى اذا طلق امرأة له ثم تزوجها ثم قال لامرأة اخرى له قد اشركتك في طلاق فلانة طلقت ولو قال اشركتك في طلاق فلانة ولم يكن طلقها او كانت فلانة تحت زوج آخر قد طلقها او لم يطلقها ففي امرأة الغير لا يلزم امرأته طلاق ان كان طلقها او لم يطلقها نوى الزوج طلاقا ولم ينو في امرأة بملكها الاطلاق الثانية اذ لم يكن طلق تلك ولا يكون هذا اقرارا بطلاق تلك الا ان يقول اشركتك في طلاق فلانة التي طلقها وفي البقالي ايضا لو اشركتها في طلاق امرأة الغير لا يصح الا ان يقول انا وقع طلاقه الذي وقع عليها على امرأتي وروى بشر من ابني يوسف رح في امة اعتقت واختارت نفسها فقال زوجها لامرأة اخرى له قد كنت اشركتك في طلاق هذه لا يقع عليها الطلاق وكذلك كل فرقة بغير طلاق ولو قال قد اشركتك في فرقة هذه او قال



فداشركك في ينفقة ما بيني وبينها الزمها تطليقة بائنة وان نوى ثلثا فثلث وان قال لم انوالطلاق  
لم يدين في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* ولو قال لاربع نسوة له يمكن  
تطليقة طلقت كل واحدة واحدة وكذا اذا قال يمكن تطليقتان او ثلث او اربع الا اذا نوى ان كل  
تطليقة ينفق جميعا يقع في التطليقتين على كل منها تطليقتان وفي الثلث ثلث ولو قال يمكن خمس  
تطليقات ولا نية له طلقت كل تطليقتين وكذا ما زاد الى ثمان فان زاد على الثمان فقال تسع  
طلقت كل ثلثا كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق وانت يقع ثنتان وفي الفتاوى واحدة  
ولو قال وانت لامرأة اخرى يقع عليها ولو قال انت طالق وانت الاولى والثانية يقع على الاولى  
ثنتان وعلى الثانية واحدة ولو قال انت طالق ولا بل انت يقع واحدة ولو قال ثانيا انت للآخرى لا يقع  
بدون النية فاما وانت يقع كقوله هذه طالق وهذه يقع عليهما ولو قال هذه طالق هذه لم يقع على الاخرى  
بدون النية ولو قال هذه وهذه طالق طلقنا ولو قال هذه طالق لم تطلق الاولى الا ان يقول طالقان  
ولو قال لهن انت ثم انت ثم انت طالق طلقت الاخرى وكذا يحرف الواو ولو قال طالق طلقن ولو قدم  
الطلاق طلقن كذا في الظهيرية \* وهكذا في العناية \* وكذا لو كان له اربع نسوة فقال لواحدة  
انت ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت للمرأة الاخرى ثم انت طالق للاربعة طلقت الاربعة كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق وانت وانت لا طلقت الاولى ان فقط \* ولو قال انت طالق  
ثلثا وهذه معك او مثلك او قال وهذه الاخرى معك وعني به جالسة معك لم يصدق وطلقتا  
ثلثا فاما قوله ان طلقك فهذه مثلك او معك فطلق الاولى ثلثا يقع على الاخرى واحدة لان قوله  
ان طلقك يتناول طلقة واحدة ولو قال ابتداء هذه طالق معك لم يقع على المخاطبة الا بالنية كذا  
في العناية \* ذكر في الاصل فيمن كان له ثلث نسوة قال هذه طالق وهذه طلقت الثالثة في الحال  
ويخير الزوج بين الاولى والاخرى كذا في المحيط \* له اربع نسوة قال انت طالق او هذه وهذه  
او هذه فله الخيار في احدى الاوليين واحدى الآخرين كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
هذه طالق او هذه وهذه وهذه طلقت الثالثة والرابعة وله الخيار في الاوليين ولو قال هذه طالق  
وهذه او هذه وهذه طلقت الاولى والرابعة وله الخيار في الثانية والثالثة كذا في المحيط \* ولو قال  
انت طالق لا بل هذه او هذه لا بل هذه طلقت الاولى والاخرى وله الخيار بين الثانية والثالثة  
ولو قال عمرة طالق او زينب ان دخلت الدار فدخلها خير في ابقائه طلقا بينهما شاء ولو قال

انت طالق ثلثا وفلانة علي حرام وعنى به اليمين لم يجبر على البيان حتى تمضي اربعة اشهر  
فاذا مضت ولم يقر بها يجبر على ان يوقع طلاق الايلاء او طلاق التصريح ولو قال امراً أنه طالق  
او عبدة حرّفات قبل البيان فعند ابي حنيفة رح عنق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق  
وللمرأة نصف الميراث وثلاثة ارباع الصداق ان كانت غير مدخولة ولا ميراث لها من السابعة كذا  
في محيط السرخسي \* وفي المنتقى اذا قال لها انت طالق لابل طالق فهي طالق ثنتين وكذا لو قال  
انت طالق واحدة لابل واحدة وكذلك لو قال انت طالق واحدة لابل طالق واحدة وفيه ايضاً  
عن ابي يوسف رح اذا قال لها انت طالق لابل انت فهي طالق واحدة بالكلام الاول ولا يلزمه  
بالكلام الثاني شيء الا ان ينوي ولو قال انت طالق لابل انما لزم الاولين تطبيقاً والاخرى  
واحدة وفي الاصل لو قال لها كنت طلقك امس واحدة لابل ثنتين وقت ثنتان كذا في المحيط \*  
ولو قال للمدخولة انت طالق واحدة لابل ثنتين يقع الثلث ولو قال ذلك لغير المدخولة يقع واحدة  
ولو قال انت طالق وطالق وطالق لابل هذه طلقت الاخيرة واحدة والاولى ثلثا ولو قال لثلاث  
نسوة انت طالق وانت لابل انت طلقن جميعاً كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها وهي  
غير مدخولة بها هذه طالق واحدة واحدة واحدة لابل هذه الاخرى فالاخرى تطلق ثلثا  
والاولى واحدة وان كانت مدخولة ثلث كذا في العناية في فصل الكتابات \* رجل قال لامرأته  
انت طالق واحدة لابل غد اطلقت للحال واحدة فاذا انشق الفجر من الغد وهي في العدة  
يقع اخرى كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال انت طالق رجعي والاخرى بائن لابل  
هذه فعلى الاولى ثنتان وعلى الاخرى واحدة ولو قال انت طالق ثلثا لابل هذه طلقتا ولو قال  
لابل هذه طالق طلقت الثانية واحدة كذا في العناية في فصل الكتابات \* ولو قال لامرأته  
انت طالق واحدة اولاً ولا شيء لايقع شيء وقال محمد رح يقع واحدة رجعية ولو قال انت طالق  
اولاً ولا شيء او غير طالق لايقع شيء اتفاً كذا في الكافي \* ولو قال ثلثا ولا قيل على الخلاف  
والاصح انه لا يقع كذا في العناية في فصل الكتابات \* في نوادر ابن سماعه عن محمد رح  
اذا شك في انه طلق واحدة او ثلثا فهي واحدة حتى استيقن او يكون اكبر ظنه علي خلافه  
فان قال الزوج مزمت علي انها ثلث او هي مندي علي انها ثلث اضع الامر علي اشدّه فاخبره  
مدول حضروا ذلك المجلس وقالوا كانت واحدة قال اذا كانوا عدولاً اصدتهم وأخذ يقولهم

كذا في الذخيرة في الفصل الحادي عشر \* ولو قال انت طالق واحدة وتنتين فاليان اليه  
ولو قال ذلك لتبر المدخولة يقع واحدة ولا يخبر الزوج كذا في الظهيرية \* ذكر في القدوري  
اذا ضم الى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحبر والبهيمة وقال احدكما طالق او قال هذه  
طالق او هذه طلقت امرأته في قول ابى حنيفة وابى يوسف رح ولو جمع بين منكوحته وبين  
رجل وقال احدكما طالق او قال هذه طالق او هذا لم يقع الطلاق على منكوحته الا بالنية في قول  
ابى حنيفة رح ولو ضم الى امرأته امرأة اجنبية وقال احدكما طالق او قال هذه طالق او هذه لم تطلق  
امرأته الا بالنية لان الاجنبية محل لذلك خبر اوان لم تكن محلا له انشاء وهذه الصيغة  
بحقيقته اخبار ولو قال في هذه الصورة طلقت احدكما طلقت امرأته من غير نية ذكره  
في طلاق الاصل \* ذكر هشام في نوادره من محمد رح اذا قال لامرأته ولا جنبية احدكما طالق  
واحدة والاخرى ثلثا وثلث الواحدة على امرأته قال محمد رح في الزيادة رجل له امرأتان  
رضيعتان فقال احدكما طالق ثلثا طلقت احدتهما والبيان اليه فلوانه لم يبين الطلاق في احدتهما  
حتى جاءت امرأة فارضعتهما معا وعلى التعاقب بانها جميعا كذا في المحيط \* ولو جمع بين  
امرأته الحبة والميتة وقال احدكما طالق لا تطلق الحبة كذا في فتاوى قاضي خان \* قال  
في الزيادة رجل نكحه حرة وامة وقد دخل بهما فقال احدكما طالق تنتين ثم اعتقت الامة  
ثم بين الزوج الطلاق في المعتقة قال تحرم حرمة غليظة ولو كانتا امتين فقال الزوج احدكما  
طالق تنتين ثم اعتقتهما جميعا ثم مرض وبين الطلاق في احدتهما فانها تحرم حرمة غليظة والميراث  
بينهما نصفان لان البيان في حق الميراث كالمعدوم كذا في المحيط \* رجل نكحه امة رجل  
فقال المولى احدكما حرة ثم قال الزوج التي اعتقها المولى طالق تنتين أمر المولى بالبيان  
دون الزوج فاذا بين العتق في احدتهما طلقت هي تنتين ولا تحرم حرمة غليظة وتعتد بثلاث  
حيض وان مات المولى قبل البيان شاع العتق فيهما فالزوج الآن أمر بالبيان فان بين الزوج  
في احدتهما تحرم حرمة غليظة عند ابى حنيفة رح لانها مستسعاة وطلاقا تنتان وعدنها حضنتان  
وان لم يمت المولى ولكنه غاب لايوم فالزوج بالبيان فان بدأ الزوج وقال احدكما طالق تنتين  
ثم قال المولى التي طلقها الزوج فهي حرة يوم الزوج هنا بالبيان فاذا بين الزوج في احدتهما الطلاق  
طلقت

طلقت وصنعت عقيب الطلاق فتحرم حرمة غليظة وتعد بثلاث حيض وفي بعض النسخ فيحسبن كذا في الكافي \* قال محمد بن ح في الجامع اذا كان للرجل امرأتان وقد دخل بهما فقال لهما انما طالقان طلقت كل واحدة منهما تطليقة رجعية فان لم يراجع واحدة منهما حتى قال لهما احدا لهما طالق ثلثا كان له البيان فان لم يبين حتى انقضت عدة واحدة لهما تعينت الباقية للثالث وان انقضت عدتهما معاً يقع الثالث على واحدة منهما قالوا اراد به انه لا يقع الثالث على واحدة منهما بعينها اما يقع الثالث على واحدة منهما لا بعينها ثم قال وليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها قالوا اراد بذلك انه ليس له ان يوقع الطلاق على واحدة منهما بعينها مقصودا بالبيان اما العكس حكاه للنكاح بان يتزوج احدهما بعد انقضاء العدة فلما انقضت عدتهما ثم اراد ان يتزوجهما معاً لم يجز ولو تزوج باحد لهما جاز وتعين الاخرى للطلقات الثالث ولولم يتزوج واحدة منهما حتى تزوجت احدهما لهما زوجا آخر ودخل بهان فارقها ومات عنها فانقضت عدتهما ثم نكحهما الاول جميعا جاز وكذلك لو انقضت عدتهما ثم مات احدهما فتزوج الثانية جاز نكاحها لانه لم يوجد في المنة ما يوجب تعيينها بالواحدة حتى تعين الحبة بالثالث بخلاف ما اذا كانتا حبتين وتزوج باحد لهما لان النكاح لا يصح الا في المطلقة بواحدة فتعين المتزوجة للواحدة قال في الزيارات رجل نكح امرأتان لرجل لم يدخل بهما فقال احدهما طالق فتبين ثم اشترى احدهما تعينت الاخرى للطلاق كما لو ماتت احدهما ولو اشترى لهما معا بقي الطلاق بينهما مجعلا ولا يملك الزوج البيان في احدهما ولو وطئ احدهما بملك اليمين تعينت الاخرى للطلاق لان حمل امرأة على الصلاح واجب وذلك بحمل وطئها على الحلال وذلك بانتفاء الطلاق عنها لان الامة المطلقة بتطليقتي كما لا تحل بملك النكاح لا تحل بملك اليمين ولو قال لامرأتين له وقد دخل بهما احدهما لهما طالق واحدة والاخرى ثلثا ولا نية له في واحدة منهما فله ان يوقع الثالث على ايتهما شاء مادامتا في العدة واذا انقضت عدتهما ليس له ان يوقع الثالث على احدهما بعينها وان انقضت عدة احدهما بانته هي بواحدة والاخرى طالق ثلثا وان لم يكن دخل بهما وباقي المسئلة بحالها فليس له ان يوقع الثالث على احدهما بعينها فان تزوج باحد لهما في هذه الصورة جاز وليس له ان يتزوج الاخرى كذا في المحجب \* ولو طلق احدي نسائه الاربع ثلثا ثم اشبهت وانكحرت كل واحدة ان تكون هي المطلقة لا يقرب واحدة منهن لانه حرمت عليه احدهن ويجوز

ان تكون كل واحدة وعند قال اصحابنا ح كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز التحريم فيه والفروج  
 من هذا الباب ولهذا قالوا اذا اختلفت الميعة بالمذبوحة انه يتحرى لان الميعة تباح عند الضرورة  
 وان استعدين عليه الى الحاكم في الثقة والجماع اعدى عليه وحسبه حتى يبين النبي طلقها  
 منهن ويؤزمه ثقتهم وينبغي ان يطلق كل واحدة طلقه واحدة فاذا تزوجن بغيره جاز له التزوج  
 بهن وان لم يتزوجن فالأفضل ان لا يتزوج بواحدة ولو تزوج بالثلاث صح لكاهن  
 وتعينت الرابعة للطلاق وكذا قالوا في الوطى لا يقربهن احتياطاً فان قرب الثلاث  
 تعينت الرابعة للطلاق وليس له ان يتزوج بالكل قبل ان يتزوجن بزواج آخر فان تزوجت  
 واحدة منهن بزواج ودخل بهانم تزوج الكل ذكر في الجامع انه يجوز نكاح الكل ولو ادعت  
 كل واحدة انها المطلقة ثلاثا يحلف الزوج فان نكل فوقع على كل واحدة الثلاث وان حلف لهن فالحكم  
 صكاً قلنا قبل البين كذا في الاختيار شرح المختار \* وكذا اذا كانتا اثنتين فتزوج احدهما  
 تعينت الاخرى للطلاق هذا اذا كان الطلاق ثلاثاً فان كان باثنتين كهن جميعاً نكاحاً جديداً  
 ولا يحتاج الى الطلاق وان كان رجعياً راجعاً جميعاً واذا كان الطلاق ثلاثاً فماتت واحدة  
 منهن قبل البيان فالأحسن ان لا يبطأ الباقيات الأبعد بيان المطلقة وان وطئهن قبل البيان جاز كذا  
 في البدائع \* ولو قال لامرأتين له احدهما طالق ولم يبين حتى ماتت احدهما طالقت الباقية وكذا  
 لو لم تمت ولكن جامع احدهما او قبلها او حلف بطلاقها او طاهر منها وطلقها تعينت الاخرى للطلاق  
 ولو ماتت احدهما فقلعت عنتها لم يبرئها وطلقت الباقية كذا في الخلاصة في جنس الفاطمات \* ولو طلق  
 واحدة بعينها ثم قال اردت بهذا الطلاق التعيين كان القول قوله كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق  
 من واحدة الى اثنتين او مابين واحدة الى اثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلاث  
 او مابين واحدة الى ثلاث فهي ثلثان وهذا عند أبي حنيفة كذا في الهداية \* ولو نوى واحدة  
 في قوله من واحدة الى ثلاث او مابين واحدة الى ثلاث يدين ولا يصدق في القضاء كذا  
 في غاية السروجي \* ولو قال من واحدة الى عشرين ثلثان عند أبي حنيفة كذا في التبيين \*  
 ولو قال انت طالق مابين واحدة الى اخرى ومن واحدة الى واحدة فهي واحدة كذا  
 في السراج الوهاج \* روى هشام عن أبي يوسف رح انه لو قال انت طالق مابين واحدة وثلاث فهم  
 واحدة كذا في المحيط \* ولو قال ثلثان الى اثنتين فثلثان عند أبي حنيفة كذا في العناية \* ولو قال انت

طالق الى الليل او قال الى شهر او قال الى سنة فهو على ثلاثة اوجه اما ان ينوي الوقوع للحال  
 ويجعل الوقت للاستعداد وفي هذا الوجه يقع الطلاق للحال واما ان ينوي الوقوع بعد الوقت المضاف اليه  
 وفي هذا الوجه يقع الطلاق بعد مضي الوقت المضاف اليه وان لم يكن له نية اصلا لا يقع الطلاق  
 الا بعد مضي الوقت المضاف اليه عندنا ولو قال لها انت طالق الى الصيف او قال لها الى الغناء  
 فهذا او ما لو قال الى الليل والى الشهر سواء وكذلك اذا قال الى الربيع لو قال الى الصيف كذا  
 في المحيط \* ولو قال انت طالق الى حين لوالى زمان فان نوى وقتادون وقت فهو على ما نوى  
 وان لم ينو شيئا فهو على سنة اشهر ولو قال انت طالق الى قريب ولم ينو شيئا فهو على شهر الا يوما  
 كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قال انت طالق من هنا الى الشام فهي واحدة  
 بملك الرجعة كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق واحدة في ثنتين فان نوى واحدة وثنتين  
 وهي مدخول به او وقعت ثلث ولو كانت غير مدخول به او وقعت واحدة وان نوى معنى مع وقعت  
 ثلث مدخولة كانت او غير مدخولة هكذا في فتح القدير \* وان نوى الظرف يقع واحدة  
 لان الطلاق لا يصلح ظرفا فيلغوزكر الثاني كذا في السراج الوهاج \* وكذلك اذا قال واحدة  
 في ثلث ونوى واحدة وثلاثا ونوى واحدة مع ثلث يقع الثلث وكذلك اذا قال انت طالق ثنتين  
 في ثنتين ونوى ثنتين وثنتين او ثنتين مع ثنتين يقع الثلث وان لم يكن له نية او نوى الضرب  
 والحساب ففي قوله واحدة في ثنتين يقع واحدة لا غير وفي قوله واحدة في ثلث كذلك وفي قوله  
 ثنتين في ثنتين يقع ثتان لا غير كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق بمكة او في مكة فهي طالق  
 في الحال في كل البلاد وكذلك قوله انت طالق في الدار وان معنى به اذا انت بمكة يصدق بانه  
 لاقضاء ولو قال انت طالق اذا دخلت مكة لم تطلق حتى تدخل مكة ولو قال في دخولك الدار  
 يتعلق بالفعل كذا في الهداية \* وان قال انت طالق في الشمس وهي في الظل كانت طالقا مكانها  
 وان قال انت طالق في صلوتك لم تطلق حتى تركع وتسجد سجدة وان قال في صومك كانت طالقا  
 حين نطلع الفجر كذا في السراج الوهاج \* ولو قال في مرضك او وجعك لم تطلق حتى يمرض  
 كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق طلبة فيهاد خولك الدار فانه يقع في الحال كذا  
 في غاية السروجي \* ولو قال لها انت طالق في حبسك او مع حبسك فحين رأت ادم تطلق بشرط  
 ان يستر بها الدم الى ثلاثة ايام ولو قال انت طالق في حبسك او مع حبسك فمالم تحض

وتظهر لا تطلق ولو كانت حائضاً في هذه الفصول كلها لا تطلق ما لم تظهر من هذه الحيضة وتحيض مرة أخرى كذا في المبدائع وشرح الطحاوي \* ولو قال انت طالق بدخولك الدار او يحضتك لم تطلق حتى تدخل او تحيض كذا في البصر الرائق \* ولو قال انت طالق في ثوب كذلو عليها غيره طلقت للحال وكذا اذا قال انت طالق وانت مريضة وان قال عنيت اذا البست واذا مرضت دين فيما بينه وبين الله تعالى لا في القضاء كذا في فتح القدير \* ولو قال لها انت طالق في ذهابك الى مكة او في لبسك ثوب كذا لم تطلق حتى تفعل ذلك الفعل كذا في المحيط \*  
ولو قال لها انت طالق في علمي او حسبي او رأبي يقع الطلاق بخلاف قوله انت طالق فيما اعلم كذا في التمهيدية \* الفصل الثاني في اضافة الطلاق الى الزمان وما يتصل بذلك \*  
لو قال لها انت طالق في الغدا وقال غداً اولانية له يقع الطلاق حين يطلع الفجر من الغد وان قال نويت به الوقوع في آخر الغد فانه يصدق فيما بينه وبين الله تعالى في الفصلين وهل يصدق قضاء اجمعوا على انه لا يصدق في قوله غدا واختلفوا في قوله في الغد قال ابو حنيفة رح يصدق وقالوا لا يصدق وعلى هذا اذا قال انت طالق رمضان او في رمضان او قال انت طالق شهراً او في شهر ولو قال انت طالق في رمضان فهو على اول رمضان يأتي وكذلك اذا قال لها انت طالق في يوم الخميس فهو على اول خميس يأتي ولو قال عنيت رمضان الثاني لا يصدق في القضاء ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى هكذا في المحيط في الفصل الثالث عشر \* ولو قال لها يوم الخميس انت طالق يوم الخميس او في يوم الخميس فهو على اليوم الخميس القائم كذا في الذخيرة \*  
وفي مجموع النوازل اذا قال لها انت طالق يوم الجمعة او في يوم الجمعة وهو في يوم الجمعة فانه يقع الطلاق ولا يكون على الجمعة الآية الا ان ينوي كذا في المحيط \* رجل قال في شعبان انت طالق في رمضان تطلق حين تغرب الشمس من آخر يوم من شعبان ولو قال انت طالق في الصيف او في الشتاء او في الربيع او في الخريف لا يقع الطلاق الا في الوقت المذكور كذا في فتاوى قاضيهان \*  
رجل حلف وقال لا امرأتني في النصف من رمضان انت طالق ليلة القدر عند ابي حنيفة رح لا يقع الطلاق ما لم يمض رمضان من السنة المستقبلة وعليه قولهما اذا مضى النصف من شهر رمضان الثاني يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان في باب الامتلاف \* والحالف لو كان من العوام

من العوام بحثت في ليلة السابع والعشرين من رمضان الذي جلف فيه لكثرة عرفهم كذا في الحاوي \* ولو قال انت طالق بعد سنة تطلق بعد ما غربت الشمس من اليوم السابع بعرف الناس كذا في التارخانية \* ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا اليوم يؤخذ باول الوقتين الذي تقوّ به يقع في الاول في اليوم وفي الثاني في الغد كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق اليوم وغدا تطلق في الحال واحدة ولا تطلق غيرها وان قال غدا واليوم فانها تطلق اليوم واحدة وغدا اخرى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال لها انت طالق اليوم واذا جاء غد يقع للحال واحدة واذا جاء غد وهي في العدة يقع اخرى كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غد فهي طالق غدا حين يطلع الفجر كذا في الذخيرة \* واذا قال لها في الليل انت طالق في ليلك ونهارك يقع عليها الطلاق ساعة ما قال هذه المقالة ثم لا يقع في النهار شيء هذا اذا لم يكن له نية وان نوى ان يقع لكل وقت تطليقة كان كما نوى واذا قال لها في الليل انت طالق نهارك وليك تقع واحدة ساعة ما قال هذه المقالة وتقع اخرى اذا طلع الفجر ولو قال لها لا انت طالق في ليلك وفي نهارك او قال لها نهارا انت طالق في نهارك وفي ليلك طلقت في كل وقت تطليقة واذا قال لها انت طالق في الكك وشربك او في قيامك وقعودك لم يقع ما لم يوجد او لو قال في الكك وفي شربك او في قيامك وفي قعودك ما يهما وجد يقع فان نوى طلقة واحدة في قوله في ليلك وفي نهارك دين فيما بينه وبين الله تعالى لانه نوى ما يحتمله لفظه وفي نودا ابن سامة من محمد ر ح اذا قال لامرأته انت طالق بالنهار والليل ان قال ذلك نهارا طلقت واحدة وان قال ذلك ليلًا طلقت ثنتين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته في وسط النهار انت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو قال آخر هذا اليوم واوله طلقت ثنتين لان الطلاق الواقع في اول اليوم يكون واقعا في آخره فلا يقع الا واحدة اما اذا بدأ بآخر اليوم والطلاق آخر اليوم لا يكون واقعا في اوله فيقع طلاقان كذا في فتاوى قاضي خان في فصل الكتابات \* واذا قال انت طالق الساعة غد يقع عليها في الحال وان قال عنيت بهذه الساعة الساعة من الغد فانه لا يصدق في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في المحيط \* وفي المنتقى انت طالق غدا او بعد غد يقع في الغد فقط ولو قال امس واليوم فواحدة فاما اليوم وامس فثنتان ولو ذكر معه اول من امس فثلت كذا في الفتاوية في الفصل الثاني



فيما يكون شرطاً معني وفي الإضافات \* ولو قال أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت تسنين في قول  
 أبي حنيفة وإبي يوسف ربح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال أنت طالق غدا أو بعد  
 غد يقع بعد غد لأنه جعل أحد الوقتين ظرفاً \* والأصل أنه منى إضاف الطلاق إلى أحد الوقتين  
 يقع بآخرهما كذا في الكافي \* ولو قال أنت طالق اليوم وغدا وبعد غد ولا نية له يقع واحدة  
 كذا في محيط السرخسي \* فإن نوى ثلاثاً متفرقة على ثلاثة أيام وقص كذلك كذا في فتح القدير \*  
 ولو قال أنت طالق تطليقة تقع عليك غدا تطلق حين يطلع الفجر ولو قال تطليقة لا تقع الا غدا  
 طلقت للحال كذا في محيط السرخسي \* وإذا قال أنت طالق رأس كل شهر فانه تطلق  
 ثلاثي رأس كل شهر واحدة \* ولو قال لها أنت طالق كل شهر فانه تطلق واحدة كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال لها أنت طالق كل جمعة فان كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة  
 حتى تبين بثلاث وان كانت نيته على كل جمعة تمر بأيامها على الدهر فهي طالق واحدة  
 وإن لم يكن له نية طلقت واحدة كذا في البحر الرائق \* ولو قال أنت طالق كل يوم أو ابداً  
 أو طالق الأيام أو قال أنت طالق اليوم وغدا أو بعد غد فهي واحدة وكذلك لو قال أنت  
 طالق اليوم ورأس الشهر ولو نوى في كل يوم يقع ولو قال أنت طالق في كل يوم تطليقة يقع  
 كل يوم تطليقة ولو قال أنت طالق في كل يوم أو عند كل يوم أو كلما مضى يوم طلقت ثلاثاً  
 في كل يوم تطليقة كذا في محيط السرخسي \* روى بشر عن أبي يوسف ربح إذا قال لامرأته  
 أنت طالق بعد أيام فانه يقع بعد سبعة أيام \* وروى المعلى عنه إذا قال لها إذا كان ذو القعدة فانت  
 طالق وقد مضى بعضه قال هي طالق ساعة ما تكلم وإذا قال أنت طالق في مجيء يوم إن قال  
 ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الجائي وإن قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت  
 إذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مضي يوم إن قال  
 ذلك ليلا طلقت إذا غربت الشمس من الغد وإن قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت  
 إذا جاءت الساعة التي حلف فيها من اليوم الثاني ولو قال أنت طالق في مجيء ثلاثة أيام إن قال  
 ذلك ليلا طلقت كما طلع الفجر من اليوم الثالث وإن قال ذلك في ضحوة من النهار طلقت إذا  
 طلع الفجر من اليوم الرابع ولو قال أنت طالق في مضي ثلاثة أيام فإن قال ذلك ليلا طلقت  
 إذا غربت الشمس من اليوم الثالث اذ به يتم الشرط هكذا وقع في بعض نسخ الجامع ووقع

في بعضها لا تطلق حتى نجى مثل تلك الساعة التي حلف فيها من اللبنة الرابعة وهكذا ذكر القدوري في شرحه كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق امس وقد تزوجها اليوم لم يقع شيء ولو تزوجها اول من امس وقع الساعة ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك لم يقع شيء كذا في الهداية \* ولو قال انت طالق اذا تزوجك قبل ان تزوجك وانت طالق قبل ان تزوجك اذا تزوجك او اذا تزوجك فانت طالق قبل ان تزوجك ففي صورتين الاولىين يقع عند التزوج اتفاقاً وفي الثالثة لا يقع عند ابي حنيفة ومحمد ربح هكذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته انت طالق قبل دخولك الدار بشهر او قال لها انت طالق قبل قدوم فلان بشهر فدخلت الدار او قدم فلان قبل تمام الشهر من وقت البمين لا تطلق ولو دخلت الدار او قدم فلان لنتمام الشهر من وقت البمين يقع الطلاق \* ومن قال لامرأته انت طالق قبل هذا بشهر تطلق في الحال ثم عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله يقع الطلاق مقارناً للدخول ويقصر الفروع على وقت الدخول والقدوم حتى لو خالعهما في وسط الشهر ثم دخلت الدار او قدم فلان لنتمام الشهر وهي في العدة لا يظهر بطلان الخلع هكذا في المحيط \* ولو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر فان مات فلان لنتمام الشهر طلقت مستنداً الى اول الشهر وهذا عند ابي حنيفة ربح وعندهما تطلق بعد الموت ولو مات فلان قبل تمام الشهر لا تطلق اجماعاً \* ولو قال انت طالق قبل شهر رمضان بشهر يقع في اول شعبان اتفاقاً ولو قال انت طالق ثلثاً او اثناً قبل موت فلان بشهر ثم خالعهما في اثناء الشهر ثم مات فلان لنتمام الشهر انكانت في العدة يقع الثلث مستنداً ويبطل الخلع ويرد الزوج بدل الخلع الى المرأة عند ابي حنيفة ربح وعندهما يقع الثلث ولا يبطل الخلع ويصير مع الخلع ثلثاً وان مات فلان بعد العدة بان وضعت حملها ولم تكن مدخولاً بها لم يجب العدة لا يقع الثلث ولا يبطل الخلع بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* واذا قال انت طالق قبل موتي بشهر او قبل موتك ثم مات الزوج او المرأة عنده يقع الطلاق قبل الموت في آخر جزء من اجزاء حيوته مستنداً وعندهما لا يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت طالق قبل موت فلان وفلان بشهر فمات احد هما قبل تمام الشهر لم تطلق بهذه البمين ابداً وان مضى شهر من وقت البمين ثم مات احد هما طلقت ولا ينتظر موت الآخر ولو قال انت طالق قبل قدوم فلان وفلان بشهر فقدم احد هما لنتمام الشهر من وقت البمين ثم قدم الآخر بعد ذلك طلقت لان وجود القدرين

مُنْتَعِ عَادَةً فَسَقَطَ اعْتِبَارُهُ وَلَوْ قَالَ لَا مَرَأَتَهُ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ يَوْمِ الْأَصْحَى وَالنَّظَرُ بِشَهْرٍ فَأَنْهَا تَطْلُقُ  
 إِذَا أَهْلَ هَلَالٍ رَمَضَانَ لِأَنَّ النَّظَرَ مَعَ الْأَصْحَى لَا يَوْجِدَانِ مَعًا فَتَطْلُقُ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ بِصِفَةِ التَّعَدُّمِ  
 وَإِعْتِبَارِ اتِّصَالِ الشَّهْرِ بِأَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ يَوْمِ الْأَصْحَى  
 يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ وَكَذَا الْوَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلِيقُهُ قَبْلُهَا يَوْمِ الْأَصْحَى يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْحَالِ هَكَذَا  
 فِي الذَّخِيرَةِ \* وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ أَنْ نَحْبِضِي حَيْضَةَ بِشَهْرٍ فَمَكَّنْتَ شَهْرًا نَرَأَتْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ  
 دَمَا لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَرَاهُ ثَلَاثًا فَإِذَا اسْتَمَرَّ ثَلَاثًا قَبْلَ هِيَ طَالِقٌ قَبْلَ ذَلِكَ بِشَهْرٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ وَالصَّحِيحُ  
 أَنَّهَا تَطْلُقُ لِلْحَالِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَفِي الْمُتَقَنِّ مِنَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ إِذَا قَالَ لَا مَرَأَتَهُ أَنْتَ طَالِقٌ  
 قَبِيلٌ عَذَاوَتِيبِلٌ تَدُومُ فَلَانٌ فَهُوَ قَبِيلٌ ذَلِكَ طَرَفَةٌ عَيْنٍ قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو الْفَضْلِ رَحِمَهُ هَذَا الْجَوَابُ  
 فِي قَوْلِهِ قَبِيلٌ تَدُومُ فَلَانٌ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ إِذَا قَدِمَ فَلَانٌ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \*  
 وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ يَوْمَ الْأَصْحَى تَطْلُقُ حِينَ يَمُضِي اللَّيْلُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ هَذَا يَوْمِ الْأَصْحَى  
 طَلَقْتَ لِلْحَالِ وَلَوْ قَالَ مَعَ يَوْمِ الْأَصْحَى طَلَقْتَ حِينَ يَطْلُعُ فَجَرَةٌ وَلَوْ قَالَ مَعَهَا يَوْمِ الْأَصْحَى طَلَقْتَ  
 لِلْحَالِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \* وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَعَ مَوْتِي أَوْ مَعَ مَوْتِكَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ كَذَا  
 فِي الْكَافِيِّ \* وَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ قَبْلَ يَوْمٍ قَبْلَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ قَالَ بَعْدَ يَوْمٍ بَعْدَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَقَعُ الطَّلَاقُ  
 عَلَيْهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْمُسْتَلْتَبِنِ جَمِيعًا وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ بِشَهْرٍ غَيْرِ هَذَا الْيَوْمِ أَوْ سَوَى هَذَا الْيَوْمِ  
 كَانَ كَمَا قَالَ وَكَانَتْ طَالِقًا بَعْدَ مَضِيِّ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَشْبَهُ هَذَا قَوْلُهُ الْآخِرُ هَذَا الْيَوْمِ فَإِنَّ هُنَاكَ تَطْلُقُ  
 حِينَ تَكْلُمُ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَالْأَصْلُ أَنَّ الطَّلَاقَ إِذَا عُلِقَ بِفَعْلَيْنِ يَقَعُ عِنْدَ أَحَدِهِمَا لِأَنَّهُ إِنْ وَقَعَ  
 عِنْدَ أُولَاهُمَا هَارَ مَتَعَلِقًا بِأَحَدِهِمَا وَإِنْ عُلِقَ بِأَحَدِ الْفَعْلَيْنِ يَقَعُ عِنْدَ أُولَاهُمَا وَإِنْ عُلِقَ بِالْفِعْلِ وَالْوَقْتُ  
 يَقَعُ لِكُلِّ أَحَدٍ تَطْلِيقُهُ لَأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ وَإِنْ عُلِقَ بَوَقْتٍ أَوْ فِعْلٍ فَإِنَّ سَبْقَ الْفِعْلِ وَقَعٌ وَلَمْ يَنْتَظِرِ الْوَقْتُ  
 وَإِنْ سَبَقَ الْوَقْتُ لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَوْجِدَ الْفِعْلَ وَيَجْعَلَ كَأَنَّهُمَا وَقْتَانِ مَا ضَيْفَ الطَّلَاقِ إِلَى أَحَدِهِمَا  
 وَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ فَلَانٌ وَإِذَا جَاءَ فَلَانٌ فَانْتَ طَالِقٌ لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ مَجِيئِهِمَا جَمِيعًا وَلَوْ قَدِمَ الْجُزْءُ فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
 إِذَا جَاءَ فَلَانٌ وَإِذَا جَاءَ فَلَانٌ فَاتَّيَهَمَا جَاءَ طَلَقْتَ وَكَذَلِكَ لَوْ تَوَسَّطَ الْجُزْءُ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ \*  
 وَلَا يَقَعُ بِالثَّانِي شَيْءٌ إِلَّا إِذَا نَوَى ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَحِيطِ \* وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا جَاءَ غَدٌ وَبَعْدَ غَدٍ يَقَعُ فِي آخِرِهِ  
 وَلَوْ قَالَ وَهِيَ مُضْطَجِعَةٌ أَنْتَ طَالِقٌ فِي قِيَامِكَ وَقَعْدِكَ لَمْ تَطْلُقْ حَتَّى تَفْعَلَهُمَا فَإِنَّكَ أَنْتَ فَاعِدٌ وَقَدِمْتَ  
 ثُمَّ قَامْتَ

ثم قامت او كانت قائمة فدامت ثم صعدت طلقت ولو قال انت طالق في قيامك وفي صعودك طلقت بليهما  
 وجد ولو وجد لم يقع الا واحدة ولو قال انت طالق اذا جاء فلان واذا جاء فلان فأيهما وجد طلقت  
 واحد فتؤكد لك لو قال انت طالق اذا جاء رأس الشهر او اذا قدم فلان فأيهما وجد وقع ولو قال انت طالق  
 رأس الشهر او اذا قدم فلان ان وجد القدوم أو لا يقع وان جاء رأس الشهر أو لا يقع حتى يقدم  
 فلان كذا في مسيطر السرخسي \* وان قال انت طالق رأس الشهر او اذا قدم فلان تعلق  
 بكواحد طلاق فيقع في الوقت الموصوف واحدة وعند الشرط اخرى كذا في الكافي في آخر  
 فصل الطلاق قبل الدخول \* واذا قال لامرأته الامة اذا جاء غد فانت طالق ثنتين وقال لها المولى  
 اذا جاء غد فانت حرة في الغد لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره وعدتها ثلث حيض وهذا عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الهداية \* ولو قال اذا اطلقتك فانت طالق واذا لم اطلقك  
 فانت طالق ولم يطلق حتى مات وقع تطليقتان ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق واذا اطلقتك  
 فانت طالق فمات قبل ان يطلق وقع تطليقة واحدة كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق  
 ما لم اطلقك او متى لم اطلقك او متما لم اطلقك وسكت طلقت باتفاق العلماء ولو قال موصولا  
 انت طالق برحمتي لو قال متى لم اطلقك فانت طالق ثلثا ثم وصل قوله انت طالق قال اصحابنا  
 بروقت واحدة ولو قال حين لم اطلقك ولا نية له فهي طالق حين سكت وكذا زمان لم اطلقك  
 وحين لم اطلقك وبوم لم اطلقك وان قال زمان لا اطلقك او حين لا اطلقك لا تطلق حتى  
 تمضي سنة اشهر ان لم يكن له نية كذا في فتح القدير \* ولو قال يوم لا اطلقك لم تطلق حتى  
 يمضي يوم كذا في العناية في الفصل الثاني فيما يكون شرطاً بمعنى \* ومن قال لامرأته فهم انزوجه  
 فانت طالق فتزوجها بلا طلقت ولو قال صيت به بياض النهار خاصة دين في القضاء كذا  
 في الهداية \* واذا قال ليلة انزوجه فانت طالق يقع الطلاق اذا تزوجها ليلا كذا  
 في السراج الوهاج \* ولو قال يوم انزوجه فانت طالق قال ذلك ثلث مرات فتزوجها  
 يقع الثلث كذا في مسيطر السرخسي \* ولو قال كلما لم اطلقك فانت طالق وسكت يقع الثلث  
 متتابعاً ولا يقع جملة حتى لو كانت غير مدخول بها وقعت عليها واحدة لا غير كذا في التبيين \*  
 ولو قال اذا لم اطلقك فانت طالق واذا ما لم اطلقك فانت طالق فانه يرجع الى نيته فان قال نويت  
 به الايقاع في الحال طلقت من ساعته وان قال نويت به في آخر العمر فهو بمنزلة قوله ان لم اطلقك

فانت طالق فان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا يقع عليها الطلاق حتى يموت احدهما وقالوا  
طلقت حين ما سكنت كذا في المضمرات \* ولو قال انت طالق اذا لم اطلقك او اذا ما لم اطلقك  
لم تطلق حتى يموت احدهما ان عني به الشرط وان عني به معنى آخر وقع الطلاق كما سكت  
وان لم يكن له نية فعند ابي حنيفة رح لا تطلق حتى يموت احدهما وعندهما كما سكت يقع كذا  
في الكافي \* رجل قال كلما تعدت عندك فامرأة طالق فتعد عدة ساعة طلقت ثلثا ولو قال كلما  
ضربتك فانت طالق فضرها بيد جميعا طلقت اثنين وان ضربها بكف واحد لا تطلق الا واحدة  
وان وقعت الاصابع متفرقة \* رجل قال لامرأة كلما طلقك فانت طالق فطلقها واحدة يقع طلاقان  
طلاق بالتطبيق وطلاق بقوله كلما طلقك فانت طالق ولو قال كلما وقع عليك طلاني فانت طالق  
فطلقها واحدة طلقت ثلثا كذا في فتاوى قاضيهان \* الفصل الثالث في تشبيه الطلاق ووصفه  
اذا قال انت طالق مثل عدد كذا الشيء لا عدد له كالشمس والقمر وما اشبه ذلك فهي واحدة  
بأنه عند ابي حنيفة رح واذا قال عدد ما في يدي من الدراهم ولبس في يده شيء يقع بالعدد واحدة  
وكذا اذا قال عدد ما في الحوض من السمك وليس في الحوض سمك كذا في المحيط \*  
ولو اضاف الطلاق الى عدد معلوم النقي كعدد شعر بطن كفي او مجهول النقي والاثبات كعدد  
شعر ابلبس ونحوه يقع واحدة او من شانه الثبوت لكنه زائل وقت السخط بعرض كعدد شعر  
ساقى او ساق وقد تنور لا يقع لعدم الشرط كذا في فتح القدير \* ولو قال بعدد الشعر الذي  
على فرجك وقد كانت طلت وليس عليه شعر قال محمد رح لا يقع كما لو قال بعدد الشعر الذي  
على ظهر كفي وقد طلى كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال انت طالق عدد شعر رأسي  
وقد طلى لا يقع شيء ولو قال انت طالق عدد ما في هذه القصعة من الثريدان قال ذلك قبل صب المرقه  
عليه فهو ثلث وان قال بعد صب المرقه فواحدة كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال انت طالق  
كالف او مثل الف فان نوى ثلثا فهو ثلث بالاجماع وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي  
واحدة بآئنه في قول ابي حنيفة قواي يوسف رح واذا قال انت طالق واحدة كالف فهي واحدة  
بآئنه في قولهم جميعا واذا قال لها انت طالق كعدد الالف هو كعدد ثلث او مثل عدد ثلث فهي  
ثلث في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى غير ذلك فنيته باطله هكذا في البدائع \* ولو قال  
انت طالق كنت فان نوى ثلثا فثلث وان نوى واحدة او لم يكن له نية فهي واحدة بآئنه

عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كالنجوم فواحدة عند محمد بن  
الآن ينوي العدد ثلث كذا في الاختيار شرح المختار \* ومن محمد رح لو قال انت طالق  
كعدد النجوم يقع ثلث كذا في التبيين \* رجل قال لامرأته انت طالق عدد النجوم او عدد التراب  
او عدد البحار طلقت ثلثا ولو قال انت طالق واحدة مثل الثلث يقع واحدة بائنة ولو قال انت طالق  
مثل الاساطين او مثل الجبال او مثل البحار يقع واحدة بائنة في قول ابي حنيفة وزفر رح  
كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال كعظم الجبل فهي واحدة بائنة وان نوى ثلثا ثلث كذا  
في فتاوى قاضيهان في فصل الكنايات \* وان قال انت طالق عدد الرمل فهي ثلث اجماعا  
هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق ملا البيت فهي واحدة بائنة الا ان ينوي ثلثا  
كذا في الهداية \* واذا قال انت طالق ملا الدار او ملا الجب فان نوى ثلثا ثلث وان نوى  
واحدة او اثنين او لم يكن له نية فهي بائنة واذا قال انت طالق واحدة مثل الدار او قال  
بدلاً الدار فهي واحدة بائنة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق مثل عظم السمسم او عظم حبة  
او عظم خردلة كان بائنا عند ابي حنيفة رح وكذا عندهما كذا في محيط السرخسي \* ثم الاصل عند  
ابن حنيفة رح انه متى شبه الطلاق بشي يقع بائنا صغيرا كان او كبيرا سواء ذكر العظم او لا وعند ابي يوسف رح  
ان ذكر العظم يكون بائنا والا يكون رجعا سواء كان المشبه بصغير او كبير او محمد رح قبل مع  
ابي حنيفة رح وقيل مع ابي يوسف رح وبيان ذلك اذا قال انت طالق مثل عظم رأس الابر  
كان بائنا في قول ابي حنيفة و ابي يوسف رح ولو قال مثل رأس الابر او مثل حبة الخردلة فهو بائن  
عند ابي حنيفة رح ورجعي عند ابي يوسف رح وان قال مثل الجبل كان بائنا عند ابي حنيفة رح  
وعند ابي يوسف رح يكون رجعا ولو قال مثل عظم الجبل كان بائنا اجماعا وان نوى بهذه الالفاظ  
كلها ثلثا كانت ثلثا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق كالثلج فهو بائن عند ابي حنيفة رح  
وعندهما ان اراد به البياض فهو رجعي وان اراد به البرد فهو بائن ولو قال انت طالق مثل سنجة  
دائق فواحدة كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق نصف درهم او مثل سنجة نصف درهم او مثل  
سنجة درهم او مثل سنجة خمسة دراهم او مثل خمسة دنانير يقع واحدة ويكون بائنا عند  
ابي حنيفة ومحمد رح ولو قال مثل سنجة دائق ونصف او مثل سنجة داتين فنتان وكذا مثل  
ثلاثة دراهم لان له سنجتين ولو قال مثل سنجة داتين ونصف او مثل سنجة ثلث ارباع درهم

يقع الثلث كذا في العتابة \* ولو قال مثل سبعة ثلثي درهم يقع ثنتان لان له سبعتين ولو قال  
مثل سبعة الى درهم يقع واحدة كذا في محيط السرخسي \* والحاصل ان التعويل  
على عدد السجرات المتعارفة فيما بين الناس كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق كذا  
واشار باصبع واحدة فهي واحدة وان اشار باصبعين فهي ثنتان وان اشار بثلاث فثلاث ويعتبر  
فيه الاصابع المنشورة دون المضمومة كذا في فتاوى قاضيخان \* وهذا هو المعتمد كذا  
في البحر الرائق في باب التعلق \* وان قال غيب الكف او المضمومة لا يصدق قضاء ولو قال  
انت طالق مثل هذا واشار بثلاث اصابع ونوى ثلاثا فثلاث وان نوى واحدة فواحدة كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق مثل هذا وهذا واشار بثلاث اصابع فان نوى ثلاثا  
فثلاث وان نوى واحدة فواحدة بآئنة وكذا اذا لم يكن له آئنة كذا في البدائع \* ولو قال انت طالق  
بائني والبتة او انفس الطلاق وطلاق الشيطان او البدة او اشد الطلاق او الجبل او تلبية شديدة  
او مريضة او طويلة فهي واحدة بآئنة ان لم ينو ثلاثا ولو نوى بقوله انت طالق واحدة وبقوله بائني  
ونحوه اخرى يقع ثنتان ويكون بائناً \* الاصل انه متى وصف الطلاق ان كان وصفا لا يوصف به الطلاق  
يلغوا الوصف ويقع رجعي ما لم يقل انت طالق طلاقا لم يقع عليك او على اني بالخير  
ومثني وصفه يصفه يوصف به الطلاق فلا يخلو ما ان لا ينبي من زيادة كقوله احسن الطلاق او افضله  
او اسنّه او اجملّه او اعدله او خيره او ينبي من زيادة كقوله اشد الطلاق ونحوه فالاول رجعي  
والثاني بائن على اصولهم ولو قال انت طالق اقمح الطلاق او احشّه او اخشّه او اسوأه او غلظه  
او اشره او طوله او اكبره او اعرضه او اعظمه ولم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين في غير الامة  
كانت واحدة بآئنة وان نوى ثلاثا فثلاث كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق طوله ومريضه  
كذا فهي واحدة بآئنة وان نوى الثلاث لا يقع كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته  
انت طالق عامة الطلاق او جل الطلاق يقع طلاقان ولو قال انت طالق اكرر الطلاق ذكر في الاصل  
انه يقع ثلث ولو قال اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال انت طالق كل التلبية طلقت واحدة  
ولو قال انت طالق كل تلبية طلقت ثلاثا مخ بها او لم يدخل وكذا لو قال انت طالق بعد كل تلبية  
او مع كل تلبية او قال انت مع كل تلبية طالق طلقت ثلاثا كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال

ولو قال لامرأته انت طالق لا قبل ولا كثير يقع الثالث هو المختار وقال الفقيه ابو جعفر رخص يقع  
تثان وهو الاشبه ولو قال لا كثير ولا يقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال كل الطلاق فهي  
واحدة ولو قال كبير الطلاق فهي تثان ولو قال انت طالق الطلاق كله فهي ثلث ولو قال عددا  
من الطلاق فهو تثان وكذلك اذا قال عدد الطلاق ولو قال عدة الطلاق فهو ثلث ولو قال  
انت طالق واخرى فهي واحدة ولو قال انت طالق واحدة واخرى فهي تثان ولو قال انت  
طالق غير واحدة فهي تثان ولو قال انت طالق غير تثتين فهي ثلث كذا في المحيط \*  
ولو قال انت طالق واحدة تكون ثلثا او تصير ثلثا وتعود ثلثا او تتم ثلثا او تستكمل ثلثا فهي  
ثلث كذا في التمرقاشي \* ولو قال انت طالق تمام ثلث او ثالث ثلث فهي ثلث ولو قال  
انت طالق آخر ثلث تطبيقات فهي واحدة ولو قال طاقك آخر ثلث تطبيقات طلقت ثلثا  
كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق اكثر من واحدة واقبل من تثنين قال الشيخ الامام  
ابوبكر محمد بن الفضل رخص القياس ان يقع تثان لكن ذكر في اختلاف العلماء انه يقع الثالث كذا  
في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق تطليقة حسنة او جيلة كانت طالق املك رجعتها حائضا  
كانت او غير حائض ولم تكن هذه التطليقة للسنة كذا في فتح القدير \* ولو قال لامرأته انت طالق  
مالا يجوز عليك من الطلاق او مالا يقع او على اني بالخيار ثلثة ايام يقع واحدة وبطل الخيار  
وكذلك لو قال انت طالق تطليقة تطير في الهواء كذا في الظهيرية \* وان قال انت طالق  
على ان لا رجعة لي عليك بلغو وملك الرجعة كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق  
لثنين من الطلاق فهو تثان ولو قال الواثن من الطلاق فهي طالق ثلثان قال نوبخت الوان الصخرة  
والصخرة فانه يدين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك اذا قال انواعا او ضربا او وجوها فهو ثلث  
هكذا في المحيط \* ولو قال انت طالق اطلق الطلاق لا يقع بدون النية كذا في العناية  
في فصل الكتابات \* رجل طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت تلك التطليقة  
بائنة او قال جعلتها ثلثا اختلفت الروايات فيه والصحيح ان على قول ابي حنيفة رخص بصير بائنا  
او ثلثا وعلى قول محمد رخص لا يصير بائنا ولا ثلثا وعلى قول ابي يوسف رخص يصح جعلها  
بائنا ولا يصح جعلها ثلثا ولو طلق امرأته بعد الدخول واحدة ثم قال في العدة الزمت امرأتي ثلث  
تطبيقات بتلك التطليقة او قال الزمتها تطليقتين بتلك التطليقة فهو على ما قال ولو طلقها واحدة



ثم راجعها ثم قال جعلت تلك التطليقة بائة لانصب بائة ولو قال لها بعد الدخول اذا طلقك واحدة  
 فهي بائن او هي ثلث خلقتها واحدة فانه يملك الرجعة ولا يكون بائناً ولا ثلثاً لانه قدم القول  
 قبل نزول الطلاق ولو قال اذا دخلت الدار فانت طالق ثم قال جعلت هذه التطليقة بائة او قال  
 جعلتها ثلثاً في هذه المعلقة قبل دخول الدار لا يلزمه هذه المعلقة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 الفصل الرابع في الطلاق قبل الدخول اذا طلق الرجل امرأته ثلثاً قبل الدخول بها ونص عليها فان  
 فرق الطلاق بائة بالاولى ولم يقع الثانية والثالثة وذلك مثل ان يقول انت طالق طالق طالق وكذا ان  
 قال انت طالق واحدة واحدة واحدة ونعت واحدة كذا في الهداية \* والاصل في هذه المسائل  
 ان الملقوبه اولاً ان كان موقعا اولاً وقعت واحدة واذا كان الملقوبه موقعا آخر وقعت ثلثان ولو قال  
 انت طالق واحدة قبل واحدة وقعت واحدة وكذا اذا قال واحدة بعد واحدة وقعت واحدة وان قال  
 واحدة قبلها واحدة وقعت ثلثان وان قال واحدة بعد واحدة يقع ثلثان وكذا اذا قال واحدة مع واحدة  
 او معها واحدة وفي المدخول بها يقع ثلثان في الوجوه كلها هكذا في السراج الوهاج \* ولو قال واحدة  
 فقد مها ثلثان فثلث كقول واحد مع ثنتين او معها ثلثان وكذا واحدة قبلها ثلثان او واحدة  
 بعد ثنتين فثلث كذا في العتاية \* ولو قال انت طالق ثنتين مع طالق في اباك فطلقها واحدة  
 يقع واحدة ولو قال انت طالق وبعد طالق ان دخلت الدار يقعان بالدخول كذا في الظهيرية \*  
 ولو قال لها ولم يدخل بها انت طالق احد او عشرين يقع الثلث عند علمائنا الثلثة ولو قال  
 احد عشر يقع الثلث في قولهم ولو قال واحدة وعشر او نعت واحدة ولو قال واحدة ومائة  
 او واحدة والمائة كانت واحدة في رواية الحسن من ابي حنيفة وح وقال ابو يوسف رح يقع الثلث  
 كذا في المحيط \* في المنتهى اذا طلق امرأته ولم يدخل بها ثنتين ثم قال كنت طلقها واحدة  
 قبل الثنتين فاني لا ابطال منها الثنتين والزمها التي اقر بها ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره كذا  
 في الذخيرة \* وان قال واحدة ونصا وقع ثلثان في قولهم جميعا وان قال نصفاً واحدة وقع ثلثان  
 عند ابي يوسف رح وعند محمد رح واحدة وهو الصحيح كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قال انت طالق  
 واحدة واخرى يقع ثلثان كذا في البحر الرائق \* وان قال انت طالق ثلثاً ونحوه من العدد  
 فمات بعد قوله انت طالق قبل قوله ثلثاً ونحوه لم يقع شيء كذا في التبيين \* ولو قال انت طالق البتة  
 او طالق بائن فماتت قبل ان يقول البتة او بائن لا يقع شيء كذا في الصخر الرائق \* ولو قال

انت طالق اشهد واثلثا فواحدة ولو قال فاشهد واثلث كذا في الثانية \* وان قال لها ان دخلت البئر  
 فانت طالق واحدة واحدة فدخلت الدار وقع عليها واحدة عند أبي حنيفة رح وعندهما تثنان  
 واما اذا اخرج يقع تثنان اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* وان ملق الطلاق بالشرط ان كان الشرط  
 مقدما فقال ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق وهي غير مدخولة بانت بواحدة  
 عند وجود الشرطي قول أبي حنيفة رح ولغا الباقي وعندهما يقع الثلث وان كانت مدخولة  
 بانت بثلاث اجماعا الآن على قول أبي حنيفة رح يتبع بعضها بعضا في الوقوع وعندهما  
 يقع الثلث جملة واحدة وان كان الشرط مؤخرا فقال انت طالق وطالق وطالق ان دخلت الدار  
 او ذكره بالغاء فدخلت الدار بانت بثلاث اجماعا سواء كانت مدخولة او غير مدخولة هذا كله  
 اذا ذكره بحرف العطف فان ذكره بغير حرف العطف ان كان الشرط مقدما فقال ان دخلت الدار  
 فانت طالق طالق طالق وهي غير مدخولة فالاول ملق بالشرط والثاني يقع للحال والثالث لغو  
 ثم اذا تزوجها ودخلت الدار ينزل الملق وان دخلت بعد البيهونة قبل التزوج حث ولا يقع شيء  
 وان كانت مدخولة فالاول ملق بالشرط والثاني والثالث يقعان في الحال وان اخرج الشرط  
 فقال انت طالق طالق طالق ان دخلت الدار وهي غير مدخولة فالاول ينزل للحال ولغا الباقي  
 وان كانت مدخولة ينزل الاول والثاني للحال ويتعلق الثالث بالشرط كذا في السراج الوهاج \*  
 ولو عطف بحرف الغاء فقال لغير المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فدخلت  
 فهو على الخلاف فيما ذكر الكرخي فعنده تبيين بواحدة ويستطما بعدها وعندهما يقع الثلث  
 وذكر العقيده ابو الليث رح انه يقع واحدة بالاتفاق وهو الاصح ولو عطف بشم واخر الشرط كانت  
 طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فان كانت مدخولا بها فعنده يقع في الحال تثنان  
 ويتعلق الثالثة بالشرط وان كانت غير مدخول بها وقعت واحدة في الحال وتلغوا الثانية وان قدم الشرط  
 فقال ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق وهي مدخول بها تنطق الاولى وقعت الثانية  
 والثالثة وان لم تكن مدخولا بها تنطق الاولى وقعت الثانية ولغا الثالثة وعندهما تنطق الكل  
 بالشرط قدمه او اخره كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق ان دخلت الدار فماتت  
 قبل قوله ان دخلت لم تطلق ولو قال انت طالق وانت طالق ان دخلت الدار فماتت المرأة

عند الاول او الثاني لايقع كذا في البحر الرائق \* ولو قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق  
ان دخلت الدار بانت بالاولى ولم يتعلق الثانية بالدخول وفي المدخولة يقع واحدة في الحال  
ويتعلق الثانية بالدخول ان دخلت في العدة وقعت كذا في الظهيرية \* وفي المنتقى قال ابو يوسف رح  
في رجل قال لامرأته ولم يدخل بها انت طالق واحدة بعد واحدة ان دخلت الدار بانت بالاولى  
ولم يلزمها اليمين لان هذا منقطع ولو قال انت طالق واحدة قبل واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى  
تدخل فاذا دخلت طلقت واحدة ولو قال انت طالق واحدة قبلها واحدة او مع واحدة او معها  
واحدة ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها نثنان ولو قال انت طالق  
واحدة وبعدها واحدة اخرى ان دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل واذا دخلت وقع عليها  
ثنان كذا في المحيط \* الفصل الخامس في الكتابات \* لايقع بها الطلاق الابائية  
او بدلالة حال كذا في الجوهرية النيرة \* ثم الكتابات ثلثة اقسام ما يصلح جوابا لا غير امرك  
بيدك اختاري اعتدي وما يصلح جوابا لورد الا غير اخري اذهبي اعزلي قومي تفغي استري  
تصري وما يصلح جوابا وشما خلية برة بنة بثلة بائن حرام \* والاحوال ثلثة حالة الرضا وحالة  
مذاكرة الطلاق بان تسأل هي طلائها او غيرها يسأل طلائها وحالة الغضب ففي حالة الرضا  
لا يقع الطلاق في اللفاظ كلها الابائية والقول قول الزوج في ترك النية مع اليمين وفي حالة  
مذاكرة الطلاق يقع الطلاق في سائر الاقسام قضاء الا فيما يصلح جوابا لورد فانه لا يجعل طلاقا كذا  
في الكافي \* وفي حالة الغضب يصدق في جميع ذلك لاحتمال الرد والسب الا فيما يصلح للطلاق  
ولا يصلح للرد والشنم كقوله اعتدي واختاري وامرك بيدك فانه لا يصدق فيها كذا في الهداية \*  
والحق ابو يوسف رح بخلية وبرية وبنة وبائن وحرام اربعة اخرى ذكرها السرخسي في المبسوط  
وقاصمخان في الجامع الصغير وآخرون وهي لا سبيل لي عليك لا ملك لي عليك خليت  
سبيلك فارقتك ولا رواية في خرجت من ملكي قالوا هو بمنزلة خليت سبيلك وفي البنايع الحق  
ابو يوسف رح بالخمسة سنة اخرى وهي الاربعة المتقدمة وزاد خالك والحق بالملك هكذا  
في غاية السروجي \* وفي قوله حبك علي فاربك لايقع الطلاق الابائية كذا في فتاوى قاصمخان \*  
وانقلني وانطلقني كالحق وفي البزازية وفي الحقي برقتك يقع اذ انوى كذا في البحر الرائق \*  
تطلق

تطلق واحدة رجعية في احدى ي واستبرئي رحك وانت واحدة ولونوى ثلثا وثلثين وفي غيرها  
بائنة وان نوى ثنتين ونصح نية الثلث ولا تصح نية الثلث في قوله اختاري كذا في النبيين \*  
وبابتغى الازواج يقع واحدة بائنة ان نولها وثنان وثلث ان نولها هكذا في شرح الوتاية \*  
وكذا صححت نية الثنتين في الامة كذا في النهر الفائق \* ولو طلق منكوحته المرأة واحدة  
ثم قال لها انت بائن ونوى ثنتين كانت واحدة حتى لو نوى الثلث يقع كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال فسلمت النكاح ونوى الطلاق يقع ومن ابي حنيفة رح ان نوى ثلثا فثلث كذا  
في معراج الدراية \* ولو قال لامرأة لست لي بامرأة او قال لها ما انا بزواجك او سئل فقيل له  
حل له امرأة فقال لا فان قال اردت به الكذب يصدق في الرضا والغضب جميعا ولا يقع الطلاق  
وان قال نويت الطلاق يقع الطلاق في قول ابي حنيفة رح وان قال لم اتزوجك ونوى الطلاق  
لا يقع الطلاق بالاجماع كذا في البدائع \* ولو قال مالي امرأة لا يقع وان نوى وكذا لو قال  
علي حبة ان كانت لي امرأة وهذا بالاجماع ذكره الامام السرخسي في نفسه والشيخ الامام  
نعم الدين في شرح الشافي كذا في الخلاصة \* قد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما انت لي بامرأة  
اولست والله لي بامرأة فانه لا يقع شيء وان نوى ولو قال لاحاجة لي فبك بنوي الطلاق فليس  
بطلاق ولو قال افلحي بنوي الطلاق كان طلاقا كذا في السراج الوهاج \* اذا قال لا اريدك او  
لا احبك او لا اشتهبك او لا رغبة لي فبك فانه لا يقع وان نوى في قول ابي حنيفة رح كذا  
في البحر الرائق \* ولو قال ما انت لي بامرأة ولست لك بزواج ونوى الطلاق يقع عند ابي حنيفة رح  
وعندهما لا يقع ولو قال انا منك بائن انا عليك حرام ونوى الطلاق يقع ولو قال انا بائن  
او حرام ولم يقل منك او عليك لا يقع وان نوى كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
في حال مذاكرة الطلاق باينتك او اينتك او اينت منك او لا سلطان لي عليك او سرحك  
او وهبتك لنفسك او خليت سبيلك او انت مائبة او انت حرة او انت اعلم بشأنك فقالت  
اخترت نفسي يقع الطلاق وان قال لم انا الطلاق لا يصدق قضاء \* ولو قال لها لانكاح بيني وبينك  
او قال لم يبق بيني وبينك نكاح يقع الطلاق اذا نوى \* ولو قالت المرأة لزوجها لست لي بزواج  
فقال الزوج صدقت ونوى بها الطلاق يقع في قول السرخسي رح كذا في فتاوى قاضيخان \* روى الحسن  
عن ابي حنيفة رح انه اذا قال وهبتك لاهلك او لا ييك او لا مك او لا زواج فهو طلاق

اذ انوى وان قال وهبتك لاخيك او لخالك او لعمك او لفلان الاجنبى لم يكن طلاقاً كذا  
 فى السراج الوهاج \* ولو قال لها وهبت نفسك منك فهو من جملة الكنايات ان نوى  
 به الطلاق يقع والا فلا ولو قال لها ايتحك لا يقع وان نوى كذا فى المحيط \* ولو قال صرت  
 غيراً امرأتى فى رضا او مسخ تطلق اذ انوى كذا فى الخلاصة \* ولو قال لم يبق بينى وبينك  
 شيء ونوى به الطلاق لا يقع وفى الفتاوى لم يبق بينى وبينك حمل ونوى يقع كذا فى العناية \*  
 ولو قال انا برئ من نكاحك يقع الطلاق اذ انوى \* ولو قال ابعدى منى ونوى الطلاق يقع كذا  
 فى فتاوى قاضى خان \* ومن الكنايات تحببى منى ونحوت منى كذا فى فتح القدير \* رجل  
 قال لامرأته اربعة طرق عليك مفتوحة لا يقع بهذا شيء وان نوى الا اذا قال خذي اى طريق  
 شئت وقال نويت الطلاق ولو قال مانويت صدق \* ولو قال لها اذهبي اى طريق شئت لا يقع  
 بدون النية وان كان فى حال مذاكرة الطلاق \* وفى المنتقى لو قال لها اذهبي الى مرة  
 ونوى الطلاق يقع الثلث \* وفى مجموع النوازل لو قال لها اذهبي الى جهنم ونوى الطلاق  
 يقع كذا فى الخلاصة \* ولو قال اعتنك طلفت بالنية كذا فى معراج الدراية \* وكوني حرة  
 او اعتقي مثل انت حرة كذا فى البحر الرائق \* ولو قال بعث طلاقك فقالت اشتريت  
 فهو رجعي ولو قال بمهرک فهو بائن وكذلك فى قوله بعث نفسك \* امرأة قال لها زوجها  
 انا استنكف منك فقالت المرأة كالبزاق فى الفم فان كنت تستنكى عنها فارم بها فقال الزوج  
 تف ورمنى بالبزاق وقال رميت ونوى به الطلاق لا تطلق كذا فى الظهيرية \* ظن الزوج  
 ان نكاح امواته وقع فاسد اقال تركت هذا النكاح الذى بينى وبين امرأتى فظهران نكاحها  
 كان صحيحاً لا تطلق امرأته \* ولو قال لامرأته انا برئ من ثلث تطليقاتك قال بعضهم يقع الطلاق  
 اذ انوى وقال بعضهم لا يكون طلاقاً وان نوى وهو الظاهر \* ولو قال لها انت السراح فهو كما قال  
 لها انت خلية كذا فى فتاوى قاضى خان \* واذا قال لها ابرأتك من الزوجية يقع الطلاق  
 من غير نية فى حالة الغضب وغيره كذا فى الذخيرة \* فى مجموع النوازل امرأة قالت لزوجها  
 انا برئ منك فقال الزوج انا برئ منك ايضاً فقالت انظر ما ذا تقول فقال مانويت الطلاق  
 لا يقع الطلاق لعدم النية كذا فى المحيط \* ولو قال صبحت عن طلاقك ونوى الطلاق لم تطلق  
 وكذا اكل لفظاً لا يحتمل الطلاق لا يقع به الطلاق وان نوى مثل قوله بارك الله عليك او قال لها

اطعمني او استيني ونحو ذلك ولو جمع بين ما يصلح للطلاق وبين ما لا يصلح له بان قال اذهبي  
وكلي او قال اذهبي ويعي الثوب ونوى الطلاق بقوله اذهبي ذكر في اختلاف زفر ويعقوب  
ان في قول ابي يوسف رح لا يكون طلاقا وفي قول زفر يكون طلاقا كذا في البدائع \* ولو قال  
لها اذهبي فتزوجي يقع واحدة اذ انوى فان نوى الثالث يقع الثالث \* وفي الفتاوى لو قال اذهبي  
فيعي الثوب او اذهبي فتعني او قومي فكلي واراد بقوله اذهبي الطلاق لا يقع كذا في الخلاصة \*  
ولو قال تزوجي زوجا لم يطل لي فهو اقرار بالثالث \* ولو قال تزوجي ونوى الطلاق او الثالث صح  
وان لم ينو شيئا لم يقع كذا في العنانية \* رجل قال لاخر ان كنت تبصريني لاجل ثلاثة التي تزوجتها  
فاني تركتها فخذها ونوى الطلاق يقع واحدة باثثة كذا في الخلاصة \* ولو قال اعتدي اعتدي  
اعتدي فهذه المسئلة تحتمل وجوها ان ينوي بكل من هذه الالفاظ طلاقا وبالأولى طلاقا لا غيرا وبالأولى  
حيضا لا غيرا وبالأولى طلاقا لا غيرا وبالأولى والثالثة طلاقا لا غيرا وبالثانية والثالثة طلاقا وبالأولى  
حيضا ففي هذه الوجوه الستة تطلق ثلثا او بنوي بالثانية طلاقا لا غيرا وبالأولى طلاقا وبالثانية  
حيضا لا غيرا وبالأولى طلاقا وبالثالثة حيضا لا غيرا وبالأخرين طلاقا لا غيرا وبالأولى وبالثانية  
لا غيرا وبالأولى وبالثالثة حيضا لا غيرا وبالأولى والثانية طلاقا وبالثالثة حيضا وبالأولى والثالثة طلاقا  
وبالثانية حيضا وبالأولى والثانية حيضا وبالثالثة طلاقا وبالأولى وبالثالثة حيضا وبالثانية طلاقا  
او بالثانية حيضا لا غير ففي هذه الاحاد عشر وجوها تطلق ثنتين او بنوي بكل منها حيضا او بالثالثة طلاقا  
لا غير او بالثالثة حيضا لا غير او بالثانية طلاقا وبالثالثة حيضا لا غير او بالثانية وبالثالثة حيضا وبالأولى  
طلاقا وبالأخرين حيضا لا غير ففي هذه الوجوه الستة تطلق واحدة او لم ينو بكل منها شيئا فلا يقع  
في هذا الوجه شيء كذا في فتح القدير \* رجل قال لامرأته اعتدي اعتدي اعتدي وقال  
نويت بالكل تطليقة واحدة دين فيما بينه وبين الله تعالى وفي النضاء تطلق ثلثا كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال اعتدي ثلثا وقال نويت باعتدي طلاقا ونويت بثلث ثلث حيض  
فهو كما قال في النضاء كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيه \* في المبسوط قال لها اعتدي  
فاعتدي او اعتدي واعتدي او قال اعتدي اعتدي ونوى الطلاق يقع ثنتين في النضاء كذا  
في غابة السروجي \* في المتنعي اذا قال لها اعتدي يا مطقة وعني بقوله اعتدي الطلاق  
فهو طالق تطليقتين أحدهما بقوله اعتدي والثانية بقوله يا مطقة وان قال نويت انها مطقة

بما الزمها من الطلاق باعتدي يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال له إنني فانت طالق فهي واحدة  
 إذا لم يبق قول له ينبي طلاقاً ولو قال حرمت نفسي عليك فاستبرئي ونوى بهما طلاقاً فهي واحدة بائن ثلاثة  
 لا يقع علي بائن بائن وكذلك إذا قال نويت بقولي حرمت نفسي واحدة وبقولي استبرئي ثلثاً  
 فهي واحدة ولو قال لم أنوب بقولي حرمت نفسي شيئاً وأردت بقولي فاستبرئي واحدة أو ثلثاً فهو كما نوى  
 كذا في المحيط \* ولو قالت لزوجها طلقني فقال اعتدي ثم قال لم أنوا الطلاق لم يصدق كذا  
 في التاتارخانية \* الطلاق الصريح يلحق الطلاق الصريح بان قال انت طالق وقعت طلاقاً ثم قال  
 انت طالق يقع أخرى وبلحق البائن أيضاً بان قال لها انت بائن أو خالها على مال ثم قال لها  
 انت طالق وقعت عندنا والطلاق البائن يلحق الطلاق الصريح بان قال لها انت طالق ثم قال لها  
 انت بائن يقع طلاقاً أخرى ولا يلحق البائن البائن بان قال لها انت بائن ثم قال لها انت بائن  
 لا يقع الا طلاقاً واحدة بائن لأنه لا يمكن جمعه خبراً من الاول وهو صادق فيه فلا حاجة  
 الى جمعه انشاءً لأنه اقتضاء ضروري حتى لو قال عنيت به البيونة الغليظة بنفي ان يعتبر وبثبت  
 به الحرمة الغليظة الا اذا كان البائن معلقاً بان قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال انت بائن  
 ثم دخلت الدار وهي في العدة تطلق كذا في العيني شرح الكنز \* ولو قال لها انت بائن أو خالها ثم قال  
 لها ان دخلت الدار فانت بائن ونوى الطلاق فدخلت وهي في العدة لا يقع الطلاق \* ولو قال لامرأته  
 والله لا افر بك ثم قال لها قبل مضي اربعة اشهر انت بائن ونوى به الطلاق أو خالها يقع الطلاق  
 ثم اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها يقع الطلاق ايضاً ولو خالها او لا ثم قال لها انت بائن لا يقع شيء  
 كل حكم مرفته في الطلاق الصريح فكذلك في قوله انت واحدة واعتدي واستبرئي رحمك  
 كذا في السراج الوهاج \* فلو اباها أو خالها ثم قال لها في العدة اعتدي ناو با وقع الثاني  
 في ظاهر الرواية كذا في البحر الرائق \* رجل طلق امرأته على جُل بعد الخلع في العدة  
 وقع الطلاق ولم يجب المال اما وقوع الطلاق فلا نه صريح فيلحق ولو طلقها على مال أو خالها  
 بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها بمال ثم خالها في العدة لا يصح \* ولو قال لها بعد البيونة خالها  
 ينوي الطلاق لا يقع شيء كذا في الخلاصة في الجنس السادس في بدل الخلع \* اذا قال لها  
 انت بائن عدأ ونوى به الطلاق ثم ابانها اليوم ثم جاء القديق عليها تطليقة بالشرط عندنا  
 قال

قال مشاخصارح وينبغي على قياس هذه المسئلة انه اذا قل لها ان دخلت الدار فانت بائن  
 بنوي به الطلاق ثم قال لها ان كلمت فلانا فانت بائن بنوي به الطلاق ثم دخلت الدار وقع عليها  
 تطليقة واحدة ثم كلمت فلانا بعد ذلك يقع عليها تطليقة اخرى كذا في الذخيرة \* ولو قال للمبانة  
 انت طالق بائن فانه يلحقها ولو قال انت بائن لا يقع ولو قال لها ابنتك بتطليقة لا يقع كذا  
 في الخلاصة في جنس في من يكون محلا للطلاق \* كل فرقة توجب حرمة مؤبدة كحرمة المصاهرة  
 والرضاع فان الطلاق لا يلحقها وان كانت في العدة وكذلك لو اشترى امرأته بعد ما دخل بها  
 لا يلحقها الطلاق لانها ليست بعمدة كذا في البدائع \* الفصل السادس في الطلاق بالكتابة  
 الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعني بالمرسومة ان يكون مصدراً ومعنواً  
 مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة ان لا يكون مصدراً ومعنواً وهو على وجهين مستبينة  
 وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على الصحيفة والمحاط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته  
 وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء وشي لا يمكن فهمه وقراءته فغير المستبينة  
 لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق يقع والا فلا  
 وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى او لم ينو المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب  
 اما بعد فانت طالق فكتب هذا يقع الطلاق ويلزمها العدة من وقت الكتابة \* وان حلق طلاقها  
 بجميع الكتاب بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فمالم يحجم اليها الكتاب لا يقع كذا  
 في فتاوى فاضلي خان \* وان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكتب بعد ذلك  
 حوائج فجاءها الكتاب فقرأت الكتاب اولم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة \* رجل كتب  
 الى امرأته بحوائج وكتب في آخره اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فبدأته  
 فمما كتبه الطلاق فجاء الكتاب تطلق ولو مما كتبه الحوائج وترك كتابة الطلاق ثم بعث به اليها  
 لم تطلق لانه اذا مما الحوائج بطل الكتاب فلم يتحقق الشرطان كتب في اول الكتاب  
 اما بعد فاذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم كتب الحوائج في آخره ثم مما الطلاق وبقي ما بعده  
 لم تطلق وان مما ما بعده وترك الطلاق طلقت كذا في الظهيرية \* ولو كتب الطلاق في وسط الكتاب  
 وكتب قبله وبعدة حوائج ثم مما الطلاق وبعث بالكتاب اليه وقع الطلاق كان الـ في قبل الطلاق  
 أقل او أكثر كذا في فتاوى فاضل خان \* ولو كتب اليها اما بعد فانت طالق فلما ان شاء الله تبارك وتعالى



موصولا بكتابه لا تطلق وان كان مقصولا تطلق كذا في الظهيرية \* ولو كتب الى امرأته اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ووصل الكتاب الى ايها فاخذ الاب ومزق الكتاب ولم يدفعه اليها ان كان الاب متصرفا في جميع امورها فوصل الكتاب الى ايها في بلدها وقع الطلاق وان لم يكن كذلك لا يقع الطلاق ما لم يصل اليها وان اخبرها الاب بوصول الكتاب اليه فان دفع الاب الكتاب اليها وهو ممزق ان كان يمكن فهمه وقراءته وقع الطلاق عليها والا فلا كذا في فتاوى فاضلي خان \* واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذه المسئلة وينبغي ان يصح كذا في الظهيرية \* رجل اكبر بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته كذا في فتاوى فاضلي خان \* ولو قال لآخر اكتب الى امرأتي كتابا ان خرجت من منزل فانت طالق فكتب فخرجت المرأة بعد ما كتب قبل قراءته عليه ثم قرأ عليه وبعث به الى المرأة لم تطلق بالخروج الاول وكذا لو كتب الكتاب على هذا فلما قرأ على الزوج قال للكتاب قد شرطت ان خرجت الى شهر او بعد شهر كان الحاق هذا الشرط جائزا ذكره في الجامع كذا في محيط السرخسي \* ولو كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محما اسم الاخيرة ثم بعث الكتاب لا تطلق كذا في الظهيرية \* في المتنين لو كتب كتابا في فرطاس وكان فيه اذا تاك كتابي هذا فانت طالق ثم نسخه في كتاب آخر او امر غيره ان يكتب نسخة ولم يمل هو فاتها الكتابان طلقت تطليقتين في القضاء اذا اقر انهما كتابا او اقامت به تينة واما فيما بينه وبين الله تعالى يقع عليها تطليقة واحدة بايها اتاها ويطل الآخر لانها نسخة واحدة وفيه ايضا رجل استكتب من رجل آخر الى امرأته كتابا بطلاقها وقرأه على الزوج فاخذة وطواه وختم وكتب في عنوانه وبعث به الى امرأته فاتها الكتاب واقر الزوج انه كتابه فان الطلاق يقع عليها وكذلك لو قال لذلك الرجل ابعت بهذا الكتاب اليها وقال له اكتب نسخة وابعت بها اليها وان لم تقم عليه البيعة ولم يقرانه كتابا لكنه وصف الامر على وجهه فانه لا يلزمه الطلاق في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه ولم يمله بنفسه لا يقع به الطلاق اذا لم يقرانه كتابا به كذا في المحيط والله اعلم بالصواب \*

الفصل السابع في الطلاق بالالفاظ الفارسية \* والاصل الذي عليه الفتوى في زماننا هذا

في الطلاق بالفارسية انه اذا كان فيها لفظ لا يستعمل الا في الطلاق فذلك اللفظ صريح يقع به الطلاق من غير نية اذا اضيف الى المرأة وما كان بالفارسية من الالفاظ ما يستعمل في الطلاق وفي غيره فهو من كتابات الفارسية فيكون حكمه حكم كتابات العربية في جميع الاحكام كذا في البدائع \*

اذا قال الرجل لامرأته بهشتم ترازني فاعلم بان هذه اللفظة استعمالها اهل خراسان واهل عراق في الطلاق وانها صريح عند ابي يوسف رح حتى كان الواقع بهار جعيا ويقع بدون النية \*

وفي الخلاصة وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي التقرير وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* واذا قال بهشتم تراولم يقل اززني فان كان في حالة غضب ومذاكرة الطلاق فواحدة يملك الرجعة وان نوى بائنا وثلاثا فهو كما نوى وقول محمد رح في «ذا تقول ابي يوسف رح كذا في المحيط \*

ولو قال الرجل لامرأته تراجنك بازداشتم او بهشتم او بله كردم ترا او باي كشاده كردم ترا فهذا كله تفسير قوله طلقك عرفاً حتى يكون رجعياً ويقع بدون النية كذا في الخلاصة \*

وكان الشيخ الامام ظهير الدين المرصني رح يفتي في قوله بهشتم بالوقوع بلانية ويكون الواقع رجعياً ويفتي فيما سواها باشتراط النية ويكون الواقع بائناً كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته بيك طلاق دست بازداشتم يقع الطلاق بائناً ولو قال بيك طلاق دست بازداشتم يقع رجعي كذا في النجيس والمزبد \* امرأة قالت لزوجها مرا طلاق ده فقال الزوج داه كبر وكرده كبر او قال داه داه وكرده بادان نوى يقع ويكون رجعياً وان لم ينو لا يقع ولو قال داه داه است او كرده است يقع نوى او لم ينو ولا يصدق في ترك النية قضاء ولو قال داه انكار او كرده انكار لا يقع وان نوى ولو قال لها بعد ما طلبت الطلاق داه كبر وبر ولا يقع اخرى الا اذا نوى اثنتين \*

ولو قالت لا اكنفي بالواحدة فقال دو كبران نوى به الاثنتين من الطلاق طلقت ثلثا ولو قال لها بعد ما طلبت منه الطلاق كفته كبر لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قالت دست از من بازدار فقال بازداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائناً كذا في المحيط \* ولو قالت مرادار فقال الزوج ناداشته كبر يقع الطلاق اذا نوى ويكون بائناً كذا في الذخيرة \* ولو قالت مرا طلاق ده فقال لا فعل فقالت اكر بدعي بروم شوي كم كفت بكن خواهي يكي خواهي ده لا يقع كذا في العناية \* امرأة قالت مراسه طلاق ده فقال الزوج دايم بالياء فان كان هذه اللفظة اهل بلدة من البلدان ولم يكن لغة اهل بلدة الزوج لا يصدق انسلم يرد به الجواب وان لم يكن لغة

اهل بلدة من البلدان لم يكن جوابا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ترايك طلاق واين طلاق اولين وآخرين است يقع واحدة كذا في الخلاصة \* ولو قال لها توسة د و نوى الطلاق يقع كذا في خزانه المفتين \* رجل قال لامرأته دست از من باز دار فقال المرأة باز داشتم بس طلاق فقال الزوج من نيزاز تو باز داشتم ان نوى الواحدة فواحدة وان نوى الثلث فثلث وان لم ينو شيئا لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته مرا بكار نيسي ونوى به الطلاق لا يقع \* رجل قال لامرأته هزار طلاق ترا وقع الك \* رجل قال لامرأته في حال مذاكرة الطلاق هزار طلاق بدامنيت در كردم طلقت نلتا ولو قال مانويت به ايقاع الطلاق فالقول قوله مع يمينه \* رجل قال لامرأته توسة طلاق باش ان نوى ايقاع الثلث يقع والا فلا كذا في الطهيرية \* ولو قالت طلقني فقال سه طلاق بدامنيت نود، نهادم بر و يقع الثلث كذا في العتامية \* ولو قال بالفارسية توطلافي يقع كما لو قال لها توطالقي وكذا لو قال لها توطلاق باش أو سه طلاق باش أو سه طلاقه شونطلق من غيرية وبه كان يفتي الامام الاستاذ طهیر الدین خالي رح وفي باب السنن لا تطلق من غيرية كذا في الخلاصة \* رجل شاجر مع امرأته فقال لها بالفارسية هزار طلاق ترا ولم يزد على هذا وقع عليها نلتا تطليقات \* امرأة قال لها زوجها انت طالق واحدة فقالت له المرأة هزار فقال الزوج هزار فهذا على وجهين اما ان ينوي شيئا اولم يتوقفى الوجه الاول هو على ما نوى وفي الوجه الثاني لا يقع امرأه قالت لزوجها كيف لا تطلقني فقال الزوج لها بالفارسية تواسرتا با طلاق كزده يسأل الزوج عن مراده \* امرأة سألت زوجها الطلاق فقال الزوج بالفارسية يك طلاق دادمت ودو طلاق دادمت تطلق نلتا \* رجل قال لامرأته ترا يسار طلاق ولم يكن له نية يقع تطليقتان \* رجل قال لآخر تزوجت امرأة اخرى فقال نعم فقال لم طلقت المرأة الاولى فقال بالفارسية از براي ترا ولم يكن تزوج امرأة اخرى ولم يطلق الاولى ولم يرد بذلك الطلاق لا تطلق \* رجل قال لامرأته من طلاق تراد ادم فهذا على ثلثة اوجه ان نوى الايقاع او التقويض اولم ينو شيئا فتفى الوجه الاول يقع وفي الوجه الثاني لا يقع وفي الوجه الثالث يقع كذا في التنجيس والمزيد \* ولو قال دست باز داشتم ترا فبه اختلاف الشيعين لكن على نحو ما ذكرنا في نوله بهشتم \* في فتاوى النسفي اذا قال دست باز داشتمي مرا فقال داشتم فهو بمنزلة ما لو قال دست باز داشتم واذا قالت مراد ركاز خدایم كن

خداي کن فقال الزوج نراد ما خدای کرم او قالت مرا خدای بخش فقال الزوج ~~ببخش~~ ان نوى الطلاق يقع وان لم ينو لا يقع كذا في الذخيرة \* قالت له طلقني فقال ترا كدام طلاق مائة است يا كدام نكاح فهو اقرار بالثك كذا في القنية \* سئل نعيم الدين عن من قال له امرأته طلقني فقال لها انه نوا طلاق مائة است نه نكاح برخيزوره كبر قال هذا اقرار انه قد طلقها ثلثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته دست بازداشتت بيك طلاق فقالت المرأة بازكوي تا كوهان بشنوند فقال الزوج دست بازداشتت بيك طلاق فلما افترا قالت له اجنبية زن را دست بازداشتني فقال دست بازداشتتمش بيك طلاق قالوا لو قال في المرة الثانية والثالثة دست بازداشتتم يكون انشاء فطلق ثلثا الا اذا قال صبت بالثانية والثالثة الاخبار ولو قال دست بازداشتت ام يكون اخبارا كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال چهار راه بر تو كشاده است لا يقع الطلاق وان نوى ما لم يقل خدای ايما شئت هذا اكثر المشايخ وانه منقول من محمد رح واذ قال لها چهار راه بر تو كشادم يقع الطلاق اذا نوى وان لم يقل خدای ايما شئت \* وفي مجموع النوازل لو قالت دست ازم من بدار فقال لها اذهبي الى جهنم يقع الطلاق \* سئل نعيم الدين عن من قال لامرأته هادم طلاق سرخویش كبر وروزي خویش طلب كن قال الطلاق الاول رجعي فان لم ينو بقوله سرخویش كبر طلاقا آخر بقي الاول رجعا ولا يقع بهذا القول شيء وان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وبصير الاول مع الثاني بائنان كذا في الذخيرة \* ولو قالت كران بخريد بيبي بازده فقال بيبي باز دامت ونوى يقع به الطلاق ولو قال بيبي باز دادم بغير التاء لا يقع وان نوى كذا في الخلاصة \* ولو قال ابو المرأة لزوجه كران خورده ازم من بمن بازده فقال بنوا باز دادم يقع الطلاق اذا نوى كذا في الظهيرية \* ولو قالت سو كند خور بطلاق من كه فلان كار كنكم فقال خورده كبر حكى فتوى شيخ الاسلام الازجندی رحمه الله لا تطلق \* امرأة قالت لزوجهام بيكسوي توبكسوي فقال الزوج همچنين كبر لا تطلق \* امرأة قالت لزوجهاتو بر من چرا آمده كه من زن تونه ام فقال ني كبر لا تطلق \* رجل دعا امرأته الى الفراش فابت فقال لها اخرجي من عندي فقالت طلقني حتى اذهب فقال الزوج اكر آرزوي تو چنین است چنین كبر فلم قل شيئا فامت لا تطلق كذا في المحيط \* رجل تزوج امرأة فقيل له چرا كردي فقال کرده ناكرده كبر وناكرده تري كبر بقم اذا نوى وقيل لا يقع وان نوى وبه يعني كذا في الخلاصة \* رجل اكل خبزا وشرب خمرا

فقال فان خورديهم ونبيهم نافي ما يستعمل قال له رجل بعدما سكت به طلاق فقال الرجل بسم طلاق  
لا تطلق امرأته فكذلك في فتاوى قاضي خان \* في الفتاوى رجل قال لامرأته اكبر نوزن  
مني بطلاق مع حذف الياء لا يقع اذا قال لم انوا الطلاق لانه لما حذف فلم يكن مضيفا اليها \* امرأة  
طلبت الطلاق من زوجها فقال لها سه طلاق يرد اورو فتني لا يقع ويكون هذا تفويض الطلاق  
اليها وان نوى يقع \* ولو قال لها سه طلاق خود برد اورو فتني يقع بدون النية \* ولو قالت طلقني  
فضر بها وقال لها اينك طلاق لا يقع \* ولو قال اينك طلاق يقع \* وفي مجموع النوازل سئل  
شيخ الاسلام عن ضرب امرأته فقال دار طلاق قال لا تطلق وسئل الامام احمد القلانسي رح  
عن وكز امرأته وقال اينك بك طلاق ثم وكزها ثانيا وقال اينك دو طلاق وكذا الثالث  
قال تطلق ثلثا فشيخ الاسلام يقول معنى الضرب طلاقا فيطلل والامام احمد يقول معنى الطلاق  
فيقع \* سكران هربت منه امرأته فتبعها ولم يظفر بها فقال بالفارسية به طلاق ان قال  
عنيت امرأتي يقع وان لم يقل شيئا لا يقع كذا في الخلاصة \* ولو قال لها دار طلاق لا يقع  
في جنس الاضافة اذا لم ينو عدم الاضافة اليها وقيل يقع من غيرنية وهو الاشبه لان قوله دار  
في العادة وقوله خذ سواء ولو قال لها خذي طلاقك يقع من غيرنية كذا ههنا كذا في المحيط \* سئل  
شمس الائمة الوزجندى رح عن امرأة قالت لزوجها لو كان الطلاق بيدي لطلقت نفسي  
الف تطلقه فقال الزوج من نيز هزار دادم ولم يقل دادم ترا قال يقع الطلاق \* امرأة  
قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال الزوج اينك هزار لا تطلق من غيرنية \* رجل طلق امرأته  
فقيل له في ذلك فقال دادمش هزار ديكر تطلق ثلثا من غيرنية \* امرأة قالت لزوجها  
من برتوسه طلاقه ام فقال الزوج ييشي او قال سه طلاقه ييشي او قال سه مكوجه صد كو نهذا كله  
اقرار منه بالثالث فيقع عليها ثلث تطلقات \* سئل الفقيه ابو بكر رح عن قال لامرأته هزار طلاق  
توبكي كردم قال يقع ثلث تطلقات وكذلك اذا قال هزار طلاق ترايكي كنم ونوى الطلاق  
يقع ثلثا كذا في الذخيرة \* سئل نجم الدين رح عن قال لامرأته نجدد النكاح بيننا احتياطا  
فقالت بين وجه الحرمه ونازعه في ذلك فقال سزاي اين زنكان اين است كه همچنين حرام  
ميداري قال يكون اقرار بالحرمه \* ولو قال سزاي اين زنكان آنست كه حرام داري ولم يقل  
همچنين لا يكون اقرار بالحرمه هذه لعدم الاضافة بخلاف الاول لان قوله اين زنكان وهمچنين

تحقيق الحرمة منه كذا في الخلاصة في جنس المتفرقات \* سئل شيخ الاسلام الفقيه ابو نصر  
من سكران قال لامرأته ان تريد ان اطلقك قالت نعم فقال بالغارسية اكرتوزن مني بك طلاق  
دو طلاق سه طلاق قومي واخرجني من عندي وهو يزعم انه لم يرد به الطلاق فالقول قوله كذا  
في المحيط \* سئل ابو بكر من سكران قال لامرأته يزارم يزارم تو مرا جيزي نباشي  
تقالت المرأة التي معنى تقول فاني اخاف لم يبق بيني وبينك شيء فقال الزوج جنين خواهم  
فلياصحما قال لم اذكر شيئا من ذلك فقال ارجوانها لا تطلق وهي امرأته كذا في التاتارخانية \*  
في فتاوى النسفي رجل قال ان زن كه مرا بئحانه است به طلاق وليست امرأته في بيته  
وقت الطلاق تطلق امرأته ولو قال ابن زن كه مرا بئحانه اندر است به طلاق وليست هي  
في هذا البيت وقت الطلاق لا تطلق كذا في الخلاصة والمحيط \* في فتاوى النسفي اذا قال  
لامرأته المدخول بها ترايك طلاق ترايك طلاق فهما بمنزلة قوله انت طالق انت طالق كذا  
في الذخيرة \* ولو قالت مرا طلاق ده ومرا طلاق ده ومرا طلاق ده فقال دادم يقع ثلث ولو قالت  
مرا طلاق ده مرا طلاق ده مرا طلاق فقال دادم يقع واحدة ولو قالت مرا طلاق كن مرا طلاق كن  
مرا طلاق كن فقال كردم كردم كردم تطلق ثلثا وهو الاصح \* ولو قالت لزوجه مرا طلاق ده  
فقال ابن نيزاده وان يقع اذا نوى ولا يقع بدون النية كذا في الفصول العمادية في الفصل الثاني  
والعشرين في الخلع \* امرأة قالت لزوجه من وكيل نوهستم فقال هستي فقالت طلقت نفسي ثلثا  
فقال الزوج تو بر من حرام كشتي ما را جدا بايد بود ان نوى بالتوكيل الطلاق دون العددي يقع  
واحدة رجعية وان نوى المفارقة دون العددي يقع واحدة بائنة وهذا عند ما عندنا في حنفية رح  
فينبغي ان لا يقع كالوكيل بالواحدة اذا طلق ثلثا كذا في الخلاصة \* وعليه الفتوى \* سئل  
نجم الدين رح ممن خالع امرأته ثم قال لها في عدتها دامت سه طلاق ولم يزد عليه قال  
ان نوى ثلث تطليقات طلقت ثلثا والآ فلا \* زن را كهت ترا طلاق دادم مردمان ملامت  
كردند كهت ديكر دادم بكفت وبراو نصفت طلاق قال يقع اذا كان في العدة كذا  
في الفصول العمادية في الفصل الثاني والعشرين \* رجل قيل له ابن فلانة زن تو هست  
فقال هست ثم قيل له ابن زن تو سه طلاق هست فقال هست وهو يزعم انه لم يسمع قوله سه طلاقه  
وانما سمع ابن زن تو هست قالوا لا يصدق قضاء وهذا اذا قال زن تو سه طلاقه هست بصوت جهير

اما اذا لم يكن كذلك صدق قضاء رجل قال لعمره زن از نوسه طلاق كه اين كار نكرده فقل هو اهل طلاقه  
 يكون جوازا حتى لو لم يكن هذا الشخص فعل ذلك الامر لا يقع الطلاق كذا في الظهيرية \*  
 قالت لزوجهما من باتونمياشم فقال الزوج مباح فقالت طلاق بدست تو است مرا طلاق كن  
 فقال الزوج طلاق ميكنم طلاق ميكنم وكررتنا طلقنا ثلثا بخلاف قوله كنم لانه استقبال فلم يكن تحقيفا  
 بالتشكيك \* وفي المحيط لوفال بالعريه اطلق لا يكون طلاقا الا اذا غلب استعماله للحال فيكون  
 طلاقا \* وفي ايمان مجموع النوازل سئل نجم الدين عن امرأة قالت لزوجهما من برنوسه طلاقه ام  
 فقال الزوج هلاهل تطلق ثلثا قال لا الا ان ينوبها ولو قالت لزوجهما حلال خدا بر تو حرام فقال آري  
 حرمت عليه بتعليقه \* سئل نجم الدين عن رجل قال لامرأته اذ هي الي بيت امك فقالت  
 طلاق ده تا بروم فقال تو بروم من طلاق دما دم فرستم قال لا تطلق لانه وعد كذا في الخلاصة \*  
 وروى قال لها ترا طلاق او طلاق ترا نهى طلاق ولا فرق بين التقديم والتاخير كذا في خزائن المفتين \*  
 سئل شيخ الاسلام نجم الدين السفي رح ممن قال لامرأته وكانت له امرأتان سه طلاق  
 آن ديكر نر ادا دم تو اين سه طلاق بوي ده زن گفت اين سه طلاق بوي دادم ومبدانم  
 كه اين زن سه طلاقه شد ديكر كه خطاب باوي كرد طلاق شود يانه فقال نه اين طلاق شود و نه آن \*  
 ورجل من عايتان يقول اذا رأى صبيائي مادرت شش طلاقه فسكر من الضموفائة ابنة فطمة صبي  
 اجنيا فقال رواي مادرت شش طلاقه ولم يعلم انه ابنة طلق امرأته ثلثا \* رجل طلق امرأته  
 ثنتين فقيل له يبا آشتي كمت فقال ميان ماد بو آهني مي بايد لا تطلق امرأته ثلثا ولا يكون  
 هذا اقراوا بالطلقات الثلث \* امرأة قالت لزوجهما من برنوسه طلاقه ام فقال توجه سه طلاقه  
 وجه هزار طلاقه لا تطلق امرأته كذا في الظهيرية \* سئل نجم الدين رح ممن قالت له امرأته  
 مرا برک باتو باشدن نيست مرا طلاق ده فقال الزوج چون تورو طلاق داده شد وقال  
 لم انو الطلاق هل يصدق قال نعم ووافقه في هذا الجواب بعض الائمة كذا في الذخيرة \*  
 ورجل اتهم امرأته برجل ثم رأى ذلك الرجل في بيته فغضب وقال زن ضرر اطلاق دادم  
 قيل يقع الطلاق اذ انوى وقيل بالوقوع من غيرنية \* رجل جمع الاصداء وامرأته ان تختذلهم  
 طعا ما لم تعمل وذهبت عن بيت الزوج فقال الزوج زنيكه دوست و دشمن مرا نبود از من سه طلاق  
 ذكر

ذکر فی مجموع النوازل انه تطلق امرأته \* رجل قال لخدمه وهم یذکرون امرأته بسوء چندین کردید که بے طلاق کردیدش اوچندان کردید که بے طلاق کردیدش بیع الطلاق علیها کذا فی المحيط \* ولو قال لها دامت بک طلاق وسکت ثم قال ودو طلاق وسه طلاق بیع الثلث \* ولو قال ترا بک طلاق وسکت ثم قال ودو بیع الثلث ولو قال دو بغیر الوان نوبی العفی بیع الثلث وان لم ینبیع واحدة کذا فی الخلاصة \* ولو قال ترا طلاق دادم خریدی گفت خریدم وخریش را بے طلاق دادم شوی گفت رستی ان معنی بقوله رستی الاجازة وقع الطلقات الثلث والافواحدة رجعية کذا فی العنایة \* ولو قال لها از تو یزار شدم لا بیع بدون النیة \* ولو قالت یزار شو از من ودست باز دار از من فقال یزار شدم بشرط النیة ویقولها هذا لا یصبر حال مذاکرة الطلاق \* ولو قال لها مرا با تو کاری نیست و ترا با من نمی امطنی ما کان لی عندک واذهی حیث شئت لا بیع بدون النیة کذا فی الخلاصة \* مثل نجم الدین رح معن قال لامرأته بر خیز و بخت ما در رو وسه ماهه مدتی من بدارم ثم قال دامت بکی طلاق ثم قال این سخن آخرین بدان کنتم که نباید که معنی سخن اول ندانسته باشی هل له ان یتزوجها بعد ذلك قال لا وقد طلقت ثلثا کذا فی الطهیرة \* ولو قال لها تو از من چنان دوری چنانکه مکه از مدینه لا بیع الطلاق بدون النیة \* رجل قال لا خرزن تو بر تو هزار طلاقت است فقال له الآخر زن تو بر تو نیز هزار طلاقت است اثنی الشیخ الامام النسفی انه تطلق امرأته قال رح ولكن هذا فی رواية ابن سماعق فی ظاهر الروایة لا تطلق \* ولو قال لامرأته تو مرا نشائی تا قیامت او همه عمر لا بیع الطلاق بدون النیة \* ولو قال وبرا شو ی حلالة می باید صارت مطلقه الثلث کذا فی الخلاصة \* ولو قال لها تو حیل خویشتن کن لا یكون اقرار منه بالثلث ولو قال حیل زنان کن یكون اقرارا بالثلث اذ انوی \* ولو قال میان ما را نیست ان نوبی الثلث فثلث والا فلا شیء \* ولو قال این ساعت میان ما را نیست لیس بشیء بلانیة \* لو قال میان ما دیوار آهین می باید لا بیع کذا فی الوجیز للکردری \* قالت مرا طلاق ده هر سه تم قالت دادی فقال دادم نه ان قال متقلانہ بدل علی الرد لا بیع وان قال مخفقا بیع وكذلك لو قال دادم ولم یقل نه کذا فی الثناثر خانیة ناقلا من الحجۃ \* فی مجموع النوازل امرأه قالت لزوجه آخر زن توام فقال الزوج نه توونه زنی تو لا بیع بهذا شیء کذا فی المحيط \* ولو قال نوزن من نمی لا بیع وان نوبی هو المختار کذا فی جواهر الاطلاقی \*



سئل الدبوسي ممن قال لامرأته هشة هشة حرامي حرامي قال لا يصدق في انه لم يرد به الطلاق وطلقت ثلثا كذا في الحاوي \* في النسفة سئل عن امرأة قالت لزوجها با تونمي باسم قال ناباشيد كبر فقال ابن چه سخن بود آن كن كه خداي تعالى و رسول خدا فرمود نيكونيكو بگو طلاق تا بروم فقال طلاق كرده كبر برو و هل يقع الطلاق ان نوى الايقاع يقع واحدة قبل اليس قوله طلاق كرده كبر واحدة وقوله برو واحدة فقال يراد بهما الواحدة الا ان ينوي ثنتين فتصح كذا في التاتارخانية \* سئل شيخ الاسلام مطاء بن حمزة ممن طلق امرأته طلقين ولا يدري من حيث الظاهر وقوع الثلث عليها فقيل له لم لا تنزوجهما فقال وي مراشايد تاروي ديگري نه بيند ثم يقول عنيت به وجه ايها و امها ولم اطلق ثلثا قال ابن اقرار بود به طلاقه شك في آن زن بحكم كذا في الظهيرية \* في فتاوى النسفي رجل قال لامرأته بعد ما قالت لها في خصومة وقعت بينهما من باتونمياشم اكر نباشي بس انت طالق واحدة و ثنتين و ثلثا فقالت مياشم يقع الثلث \* و علي هذا رجل لامه ابوه لاجل امرأته فقال الابن اكر تراخوش نيست پس دادمش سه طلاق فقال الاب مر اخوش است و هو نظير مسئله الشتم و المجازاة حتى لو لم يقل بس يكون تعليقا و المستلтан لا تشبهان قوله لها اكر مر اخواهي ترا طلاق فقالت مخواهم لا تطلق لان هذا تعليق بالارادة و انها امر باطن لا يوقف عليه فيتعلق بالاخبار و اما قوله پس دادمش تحقيق كذا في الخلاصة \* و لو قال لامرأته دور باش از من يقع اذ انوى و لو قال يزارم از زن و خواسته آن ان نوى طلاقا يكون طلاقا و الا فلا كذا في التاتارخانية و الله اعلم بالصواب \*

الباب الثالث في تفويض الطلاق وفيه ثلثة فصول الفصل الاول في الاختيار \* اذا قال لامرأته اختاري بنوي بذلك الطلاق او قال لها طلقي تنسك فلها ان تطلق نفسها مادامت في مجلسها ذلك و ان تطاول يوما او اكثر ما لم تقم منه او تأخذ في عمل آخر و كذا اذا قام هو من المجلس فالامر في يدها مادامت في مجلسها و لبس اللزج ان يرجع في ذلك ولا ينهاها عما جعل اليها ولا يفسخ كذا في الجوهرة النيرة \* اذا قامت من مجلسها قبل ان تختار نفسها و كذا اذا اشتغلت بعمل آخر يعلم انه كان قاطعا لما قبله كما اذا دامت بطعام لتأكله و نامت او انشطت او اغتسلت او اخضبت او جامعها زوجها و خاطبت رجلا بالبيع و الشراء فهذا كله يطل خيارها كذا في السراج الوهاج \* و لو شربت ماء لا يطل خيارها

لأنها قد تشرب لتتمكن من الخصومة وكذلك إذا أكلت شيئاً يسيراً من غير أن تدعو بطعام كذا في النبيين \* إن قامت قاعدة أو لبست ثياباً من غير أن تقوم أو فعلت فعلاً قليلاً يعلم أنه ليس بأعراض لم يطل خيارها ولو قالت ادعوا لي شهوداً أشهدهم على اختياري أو ادعوا لي أبي لابتشيرة أو كانت قائمة فأتكأت أو تعدت فهي على خيارها وكذلك إذا كانت قاعدة فأتكأت فهي على خيارها على الأصح وإن اضطجعت فعن أبي يوسف ربح روايتان أحدهما يطل خيارها وبه قال زفرح والثانية لا يطل \* وإن كانت قائمة فركبت بطل خيارها وكذلك إذا كانت على دابة فركبت على دابة أخرى كذا في السراج الوهاج \* ولو كانت متكئة فاستوت قاعدة لا يطل خيارها كذا في الظهيرية \* ولو كانت راكبة فزلت أو على العكس بطل خيارها كذا في الخلاصة \* وإن كانت تسير على دابة أو في محمل فوقت فهي على خيارها وإن سارت بطل خيارها إلا أن تختار مع سكوت الزوج لأن سير الدابة ووقوفها مضافان إليها فإذا سارت كان كمجلس آخر كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو كانت على دابة واقفة فسارت بطل خيارها وإن كانت واقفة فاجابت ثم سارت أو كانت سائرة فاجابت كما صنعت في خطوتها ذلك بانته منه وكذلك الجواب إن كانت ماشية وإن سبقت خطوتها جوابها لم تبين منه وإن كانت الدابة سائرة فوقتها بقي خيارها ولو كانت في بيت فمشت من جانب إلى جانب بقي خيارها والسفينة كالبيت لا كالدابة قال شمس الأئمة الحلواني رح سواء كانا على الدابتين أو على دابة واحدة أو كانت هي على دابة وهو مشي أو كانا في سفينتين أو في سفينة واحدة أو في محملين أو في محمل واحد حتى لو كانا على عائق رجل واحد واختارت نفسها في خطوتها فك بانته منه وإلا فلا كذا في الفصول العمدية في الفصل الثالث والعشرين \* وفي المحمل بقوده الجمال وهما فيه لا يطل كذا في العمالية \* وإن كانت مجتنية فتربعت أو كانت متربعة فاجتت لا يطل خيارها كذا في الظهيرية \* رجل خيراً مرأته فقبل أن تختار نفسها أخذ الزوج بيدها فافأها وأجامعها طوعاً أو كرهاً خرج الأبر من يدها \* في مجموع التوازل وفي الأصل من نسخة الإمام خواهرزاده مخيرة إذا قامت لتدعو الشهود بأن لم يكن عندها أحد يدعوا لشهود لا يخلو ما إن تحولت عن موضعها أو لم تحول أن لم تحول لا يطل الخيار بالاتفاق وإن تحولت عن موضعها اختلف المشائخ رحمهم الله بناء على أن المعبر في بطلان الخيار أمرضاها وتبدل المجلس

عند البعض أيهما وجد وعند البعض الآخر ارض وهذا اصح حتى لو قالت المرأة خويشتن  
 خريدتم نقام الزوج وجاء اليها ومشي خطوة وخطوتين وقال نرو ختم صبح الخلع وهذا يوافق  
 قول البعض كذا في الخلاصة \* وان ابتدأت الصلوة بطل خيارها فرضاً كانت الصلوة  
 او واجبة او نفلاً فان خيرها وهي في الصلوة فاتمناها فان كانت في صلوة الفرض او الواجب كالوتر  
 لا يبطل خيارها حتى تخرج من الصلوة وان كانت في صلوة التطوع فان سلمت على رأس الركعتين  
 فهي على خيارها وان زادت على الركعتين بطل خيارها ولو خيرت وهي في الاربع قبل الظهر فاتممت  
 ولم تسلم على رأس الركعتين اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يبطل خيارها كما في التطوع المطلق  
 وقال بعضهم لا يبطل وهو الصحيح كذا في البدائع \* وان سمعت او قرأت شيئاً يسيراً لم يبطل  
 خيارها وان طال بطل كذا في الجوهرة النيرة \* ولو قالت اعطني كذا ان كنت تطلقني بطل  
 حتى لو طلقت لا يقع ولو قالت لم تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها يقع ذكره في الفتاوى \*  
 واذا خبرها واخبرت بالشفعة ينفي ان تقول اخترت كذا في العتابة \* ولو خيرها فلم تسمع  
 او كانت غائبة فلها الخيار في مجلس علمها ولو قال الزوج علمت في مجلس القول وانكرت المرأة  
 فالقول لها كذا في محيط السرخسي \* ثم لا بد من النية في قوله اختاري فان اختارت نفسها  
 في قوله اختاري كانت واحدة بائنة ولا تكون ثلثاً وان نوى الزوج ذلك كذا في الهداية \*  
 فاذا اختارت نفسها فانكرت قصد الطلاق فالقول له مع يمينه اما اذا خبرها بعد مذاكرة الطلاق  
 فاخترت نفسها ثم قال لم انا الطلاق لم يصدق في القضاء وكذا اذا كان في غضب واذا لم يصدق  
 في القضاء لا يسع المرأة ان تقيم معه الا بنكاح مستقبل كذا في فتح القدير \* وفي المحجب ولا بد  
 من ذكر النفس او التولية والاختيار في احد الكلامين لوقوع الطلاق بان قال الزوج اختاري  
 نفسك او اختاري تليقة او اختاري اختيارة او قالت المرأة اختوت نفسي واخترت تليقة  
 او اختيارة وقع الطلاق بذلك \* اما لو قال اختاري فقالت اخترت لم يقع شيء \* ولو قال  
 لها اختاري فقالت فعلت فكذا ولا يقع شيء بخلاف ما لو قال اختاري نفسك فقالت فعلت  
 حيث يقع كذا في غاية السروجي \* ويشترط ذكر النفس متصلاً وان انفصل فان كان في المجلس  
 صح والا فلا وتكرر قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس وكذا قوله الاختاراني او امي او اهلي

أو الأزواج يعني من ذكر النفس كذا في النسيين \* بخلاف قولها اخترت قومي أو ذارحم \* محرم  
 لا يقع وينبغي أن يحمل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن ولها أخ ينبغي أن يقع \*  
 ولو قال اختاري فقالت اخترت نفسي لابل زوجي يقع ولو قدمت زوجي لا يقع ولو قالت  
 اخترت نفسي أو زوجي لم يقع ولو عطف بالواو فالاعتبار للمقدم وبلغوا بعده ولو خيرها ثم جعل  
 لها ألفاً على أن تختارها فاختارته لا يقع ولا يجب المال كذا في فتح القدير \* ولو قال لها  
 اختاري فقالت اخترت ثم قالت منيت نفسي ان كان ذلك في المجلس طلفت وصدقت  
 وإن قالت بعد القيام من المجلس لا تطلق ولا يقبل قولها كذا في فتاوى قاضي خان  
 في فصل الطلاق الذي يكون من الوكيل أو من المرأة \* ولو قال لها اختاري  
 فقالت أنا اختار نفسي فهي طالق استحساناً كذا في الهداية \* ولو قال لها اختاري فقالت  
 ابنت نفسي أو حرمت نفسي أو طلفت نفسي كان جواباً ويقع به الطلاق بان كان في السراج الوهاج \*  
 وإن كان النقوض مقروناً بذكر الطلاق بان قال لها اختاري الطلاق فقالت اخترت الطلاق فهي  
 واحدة رجعية \* وإن ذكر الثلث في التخيير بان قال لها اختاري فلما قالت اخترت يقع الثلث  
 كذا في البدائع \* ولو قال لها اختاري اختاري اختاري فقالت اخترت الأولي أو الوسطي  
 أو الأخيرة أو اختارة وقع الثلث بلائياً وكذا لا يحتاج فيه إلى ذكر النفس هذا في رواية الجامع  
 وفي رواية الزيارات بشرط اللبث وإن كرر قوله اختاري \* ثم وقوع الثلث بقولها اخترت الأولي  
 أو الوسطي أو الأخيرة قول أبي حنيفة رح وعندهما تطلق واحدة \* ولو قالت اخترت اختارة  
 أو الاختارة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو دفعة أو واحدة أو اختارة واحدة يقع ثلث في قولهم جميعاً \*  
 ولا فرق بين أن يذكر الآخرين أو أو أوفاء أو ثم أو لم يذكر كذا في النسيين \* ولو قالت طلفت نفسي  
 أو قالت أنا طالق فهو جواب للكل وتطلق ثلثاً كذا في المحيط \* ولو قال لها اختاري ثلث مرات  
 فقالت اخترت الطليقة أو اخترت الطليقة الأولى يقع واحدة بالاجماع كذا في الظهيرية \*  
 ولو قال لها اختاري اختاري اختاري أو ذكر التخيير بين بحرف العاء فقالت فه طلفت نفسي  
 واحدة أو اخترت نفسي طليقة فهي واحدة بائنة هكذا في البدائع \* ولو قالت اخترت نفسي  
 قبل تكرار الزوج بطل ما بعده كذا في العتائية \* وإذا قال لها اختاري اختاري اختاري  
 فقالت قد أبطلت واحدة بطل ذلك كله كذا في المحم \* وإن قال لها اختاري اختاري اختاري

فاختارت نفسها فقال الزوج نوبت بالاول الطلاق و اردت بالاخيرين ان انهما لم يصدق  
 في القضاء ويدين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اختاري  
 بالي فقالت اخترت جميع ذلك وضعت الاوليان بلا شيء والثالثة بالي وكذا لو قالت  
 اخترت نفسي اختيارة او واحدة او بواحدة كذا في معراج الداية \* وان قالت اخترت نفسي  
 بالاولى او الوسطى او الاخرة فكذلك عند ابي حنيفة رح وعندهما ان اختارت بالاولى  
 والوسطى يقع واحدة بلا شيء وان اختارت بالثالثة يقع بالي كذا في الكافي \* ولو قالت طلقت نفسي  
 بواحدة او اخترت نفسي بتطبيقه فهي واحدة بائنة فبعد ذلك نسأل المرأة من ذلك فان قالت  
 عنيت الاولى والثانية وقصا بلا شيء او الثالثة بانتهى بالي كذا في فتح القدير \* وان قال اختاري  
 واختاري واختاري بالي فقالت اخترت او اخترت واحدة او بواحدة يقع الثلث بالي  
 اجماعا \* وان قالت بالاولى او الوسطى او الاخرة فكذلك عند \* وعندهما لا يقع شيء كذا  
 في الكافي \* ولو قال اختاري واختاري بالي فقالت اخترت بتطبيقه او طلقت نفسي لم يقع شيء  
 اجماعا هكذا في محيط السرخسي \* ولو قالت طلقت واحدة لم يقع عندهم ولو ذكر لكل تخيير  
 ما لا على حدة اختارت ما شاءت كذا في العناية \* ولو قال لها اختاري من ثلث تطليقات  
 ما شئت فلها اختيار واحدة او اثنتين عند ابي حنيفة رح لا غير وعندهما تملك ان تطلق نفسها ثلثا  
 كذا في فتح القدير \* واذا قال لها اختاري فقالت لا اختارك او قالت لا ازيدك او قالت  
 لا حاجة لي فيك فهذا كله باطل \* ولو قالت لا اختار الطلاق فهذا رد الامر وان قالت هويت  
 زوجي او احببته فهي على خيارها وان قالت كرهت فراق زوجي فقد اختارتها وان قالت  
 اخترت ان لا اكون امرأتك فقد بانت منه كذا في المحيط \* ولو قال اختاري بتطبيقه فقالت  
 اخترتها يقع رجعية ولو قال اختاري بتطبيقين فاخترت واحدة يقع \* ولو قال لرجل خيرا امرأتي  
 فما لم يكن بخير هالم يكن الخبار لها ولو قال اخبرها بالخبار قبل ان يخبرها سمعت الخبر  
 فاخترت نفسها وقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها اختاري نفسك اليوم وهذا الشهر  
 او شهرا او سنة فلها ان تختار نفسها ما دام الوقت باقيا سواء امرضت عن المجلس او اشتغلت  
 يعمل آخر او لم تعرض فهو سواء ويكون لها الخيار في ذلك الوقت الموقت ولو قال اختاري اليوم  
 او هذا الشهر فلها الخيار فيما بقي من اليوم او الشهر لا يزاد على ذلك ولو قال يوما فهو

من ساعة تكلم اليه مثلها من الغد ولو قال شهرافه من الساعة التي تكلم فيها الي ان يستكمل  
 ثلاثين يوما \* والخيار اذا كان موقتا يطل بمضي الوقت سواء علمت اولم تعلم بخلاف ما اذا كان  
 غير موقت كذا في السراج الوهاج \* ولو قال اختاري اليوم واختاري غد افردت في اليوم  
 لا يطل في الغد ولو قال اختاري في اليوم وغدا افردت في اليوم يطل اصلا كذا في محيط السرخسي \*

الفصل الثاني في الامر باليد الامر باليد كالنخير في جميع مسائله من اشتراط ذكر النفس  
 او ما يقوم مقامه ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغير ذلك سوى نية التلك فانها تصح ههنا  
 لا في النخير كذا في فتح القدير \* اذا قال لامرأته امرك بيدك بنوي الطلاق فان كانت تسمع  
 فامر هايد هاما دامت في مجلسها وان لم تسمع فامر هايد هاما اذا علمت او بلغها كذا في المحيط \*

وان كانت غائبة فهو ملحق وجهين ان اطلق الكلام فلها النخير في المجلس الذي يبلغها فيه واما  
 اذا جعل الامر اليها موقتا بوقت فان بلغها مع بقاء شيء من الوقت فلها النخير في بقية الوقت وان  
 مضى الوقت قبل ان تعلم ثم علمت فلا خيار لها كذا في السراج الوهاج \* وان قال لها امرك بيدك  
 بنوي ثلثا فقلت قد اخترت نفسي بواحدة فهي ثلث كذا في الهداية \* ولو قال امرك بيدك  
 ونوي الثلث وطلقت نفسها ثلثا كان ثلثا وان نوي اثنتين فهي واحدة وكذا اذا قالت طلقت  
 نفسي واخترت نفسي ولم تذكر الثلث فهي ثلث وكذا اذا قالت ابنت نفسي او حرمت  
 نفسي وغير ذلك من الالفاظ التي تصلح جوابا \* ولو قالت طلقت نفسي واحدة واخترت  
 نفسي بتطبيقه فهي واحدة بآئنة كذا في البدائع \* اذا جعل امر هايد هاما فاختارت نفسها في مجلس  
 علمها بآئنة بواحدة وان كان الزوج اراد ثلثا فثلث وان نوي اثنتين او واحدة أو لم يكن له  
 نية في العدد فهي واحدة كذا في المحيط \* اذا قال امرك بيدك في تطبيقه فهي بتطبيقه  
 رجعية \* وفي المنتهى اذا قال امرك بيدك في ثلث تطبيقات فطلعت نفسها واحدة او اثنتين  
 فهي رجعية كذا في الذخيرة \* رجل قال لامرأته امر ثلث تطبيقاتك بيدك فقلت المرأة  
 لم لا تطلقني بلسانك لم يكن ذلك ردا وكان لها ان تطلق نفسها كذا في فتاوى قاضي خان \*

واذا جعل امر هايد هاما فقلت نفسي طلقت وكذا اذا جعل امر هايد هاما فقلت قبله طلقت  
 كذا في فصول الاسر وشي \* ولو قال امرك بيدك او في كهك او في يميناك او في شمالك  
 او جعلت الامر بيدك او فوضت الامر كله في يدك ونوي الطلاق صح ولو قال في عينك او رجلك

اورأسك اونحوهالم بصم الإبائية \* ولونوى بالامر بالبد واحدة ثم نوى ثلثا لم يصح وبهذا  
لا يصح نية التنتين الا في الامنة كذا في العتائية \* ولو قال امرك في فمك اولسانك فهذا كقوله  
امرک بيدک \* ولو قال لها امري بيدک المختاران هذا كقوله امرک بيدک كذا في الخلاصة \*  
ولولم يرد الزوج بالامر بالبد طلاقا فلبس الامر بشئ الا ان يكون في حالة الغضب او في حالة  
مذاكرة الطلاق ولا يدين في الحكم انه لم يرد به الطلاق في الحائنين وان ادعت المرأة  
نية الطلاق او انه كان في غضب او مذاكرة الطلاق فالقول قوله مع اليمين وتقبل نية المرأة  
في اثبات حالة الغضب ومذاكرة الطلاق ولا تقبل بينها في نية الطلاق الا ان تقوم البينة  
على اقرار الزوج بذلك كذا في الظهيرة \* واذا جعل امرها يدها وطلقت نفسها وقال الزوج  
انما طلقت نفسك بعد اشتغالک بكلام او بعمل وقالت بل طلقت نفسي في ذلك المجلس  
من غير ان اشتغل بكلام آخر وبشي آخر فالقول قولها ولو وقع الطلاق كذا في فصول الاستروشي \*  
دعوى المرأة على زوجها انه جعل امرها يدها لا تسمع اما لو طلقت المرأة نفسها بحكم الامر  
ثم ادعت وقوع الطلاق وجوب المهر بناء على الامر فانه يسمع وليس للمرأة ان ترفع الامر  
الى القاضي حتى يجبر الزوج على ان يجعل امرها يدها كذا في الخلاصة \* جعل امرها  
بيدها ان قام مقام وطلعت نفسها فادعى انها لم تطلق نفسها في مجلس علمها وادعت الابقاع  
في مجلس العلم فالقول لها وذكر الحاكم قال جعلت امرک بيدک امس فلم تطلق نفسك فقالت  
اخبرت فالقول له كذا في الوجيز للكردي \* مثل جددي رح ممن جعل امر امرأته بيدها  
اكره ما ركد ثم قام فطلعت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مد ثلثة ايام ولم تطلقني  
في مجلس علمك وقالت المرأة لا بل علمت الآن فطلعت نفسي على الفور فالقول لمن يكون اجاب  
ان القول للمرأة كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* رجل جعل امر امرأته  
بيدها فقالت للزوج انت علي حرام او انت مني بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن  
فهذا كله طلاق \* ولو قالت انت حرام ولم تقل علي او قالت انت بائن ولم تقل مني فهو باطل  
ولو قالت انا حرام ولم تقل عليك او قالت انا بائن ولم تقل منك فهذا كله طلاق كذا  
في المحيط \* رجل جعل امر امرأته بيدها في الطلاق فقالت لزوجها طلقك كان باطلا  
كما

كما لو اضاف الزوج الطلاق الى نفسه كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها امرك  
 بيدك اليوم وبعد الغد لم يدخل فيه الليل في ذلك حتى لو اختارت نفسها في الليل لا يقع  
 وان ردت الامر في يومها بطل امر ذلك اليوم وكان لها الامر بعد الغد كذا في الذخيرة \* وكذا  
 لو قالت في اليوم ابطلت كل ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها امرك بيدك اليوم وغدا  
 دخلت الليلة تحت الامران ردت الامر في يومها ذلك لم يكن لها الامر في الغد كذا في الذخيرة \*  
 وفي الوالدية وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* رجل قال لامرأته امرك بيدك اليوم  
 وغدا وبعد غد فردت في اليوم بطل كله وليس لها ان تختار نفسها بعد ذلك وهو الصحيح هكذا  
 في فتاوى قاضي خان \* وعن ابي يوسف رح في الاملاء انه لو قال امرك بيدك اليوم وامر  
 بيدك غدا فهما امران حتى اذا اختارت زوجها اليوم ثم جاء الغد صار الامر بيدها وهو الصحيح  
 كذا في الكافي \* ولو اختارت نفسها اليوم فطلقت ثم تزوجها قبل مجيء الغد فارادت  
 ان تختار نفسها فلها ذلك وتطلق اخرى اذا اختارت نفسها كذا في البدائع \* ولو قال  
 امرك بيدك يوم يقدم فيه فلان فهو على اليوم دون الليل ولو قدم فلان ولم تعلم بتقديمه  
 حتى غربت الشمس خرج الامر من يدها كذا في العناية \* ولو قال لها امرك بيدك اليوم غدا  
 فردت في اليوم بطل الامر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان قال امرك بيدك يوما وشهرا  
 او سنة او قال اليوم او الشهر او السنة او قال هذا اليوم او هذا الشهر او هذه السنة لا يتقيد بالمجلس  
 ولها الامر في الوقت كله تختار نفسها فيما شاءت منه \* ولو قامت من مجلسها وتشا غلبت بغير الجواب  
 لا يبطل خيارها ما بقي شيء من الوقت بلا خلاف غير انه ان ذكر اليوم او الشهر او السنة منكرًا  
 فلها الامر من الساعة التي تكلم فيها الى مثلها من الغد والشهر والسنة ويكون الشهر هنا بالايام  
 وان ذكر معرفاتها الجارية في بقية اليوم وفي بقية الشهر وفي بقية السنة ويعتبر الشهر هنا بالهلال \*  
 ولو اختارت نفسها في الوقت مرة وليس لها ان تختار نفسها مرة اخرى ولو قالت اخترت زوجي  
 اولا واختار الطلاق ذكر في بعض المواضع ان علي قول ابي حنيفة ومحمد رح يخرج الامر  
 من يدها من جميع الوقت حتى لا تملك ان تختار نفسها بعد ذلك وان بقي الوقت كذا في البدائع \*  
 ولو قال لها امرك بيدك في هذا الشهر فاختارت زوجها خرج الامر من يدها في قول ابي حنيفة  
 ومحمد رح وعليه قول ابي يوسف رح يبطل الامر في ذلك المجلس لا في مجلس آخر



وفي بعض الروايات ذكر الخلاف على مكس هذا والصحيح هو الاول كذا في شرح الجامع الصغير  
لقاضي خان \* ولو قال امرأتي يبد فلان شهرانني على الشهر الذي يليه ويطل بمضيه  
بلاعلم كذا في الكافي \* ولو قال امرك يبدك ابد افردته مرة يطل ذكر بكراً مرك يبدك اليوم  
او شهر افردته لم يطل خيارها فيما بقي من المدة عنداني خيفة رح هكذا في التمرناشي \*  
ذكر ابن سماعه من محمد رح اذا قال لها امرك يبدك رأس الشهر كان الامر يدها الليلة التي  
يهل فيها الهلال ومن الغد الى الليل \* ولو قال لها امرك يبدك في رأس الشهر كان لها مجلسها  
حتى تغرب الشمس قال الا ترى انه لو قال لها امرك يبدك فدا كان لها المدة كله ولو قال  
في غدا كان على المجلس حتى تغرب الشمس من الغد ذكر ابن ابراهيم ما يخالف هذا فقد روي منه  
اذا قال امرك يبدك رمضان او قال في رمضان فهما سواء الا في بد هارمضان كله وكذلك  
اذا قال امرك يبدك غدا او في غد فهما سواء كذا في المحيط \* ولو قال امرك يبدك اليوم  
فهو على اليوم كله ولو قال في هذا اليوم فهو على مجلسها وهو صحيح موافق لقوله انت طالق  
في الغد كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها امرك يبدك الى عشرة ايام فلا مر في بد هار  
من هذا الوقت الى مضي عشرة ايام ويحفظ انقضاء العشرة بالسااعات ولو اراد الزوج  
ان يكون الامر يدها بعد مضي عشرة ايام دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يدين في القضاء كذا  
في الظهيرية \* رجل قال لآخر امرأتي يبدك الى سنة صار الامر يدها الى سنة حتى لو اراد  
ان يرجع لا يملك واذا تمت خرج الامر من يده كذا في التنجيس والمزيد \* وفي الفتاوى الصغرى  
لو قال لاجتبي امرأتي يبدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال في المحيط وهو الاصح  
كذا في الخلاصة \* المفوض اليه ان كان يسمع فلا مريده مادام في ذلك المجلس وان لم يسمع  
او كان غائبا فاما بصير الامر يدها اذا علم او بلغه الخبر ويكون الامر في يده مادام في مجلس العلم  
والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن اذا رد المفوض اليه ذلك يرتد بده كذا في الذخيرة \*  
رجل قال لغيره قل لامرأتي امرك يبدك لا يصير الامر يدها ما لم يقل المأ مور لها ذلك لان هذا  
امر بالتفويض ولو قال لغيره قل لامرأتي ان امرها يدها بصير الامر يدها قبل الاخبار كذا  
في الظهيرية \* ولو قال لغيره طلق امرأتي فقد جعلت ذلك اليك فهو تفويض يقتصر على المجلس  
والزوج ان يرجع منه واذا طلقها في المجلس يقع واحدة رجعية وكذا لو قال جعلت اليك

طلاقها فطلقها يقتصر ويكون رجعا ولو قال لغيره طلق امرأتي وقد جعلت امرها يديك او قل  
 جعلت امرها يديك وطلقها كان الثاني غير الاول لان الواو والطفى فاما حرف الفاء  
 في هذه المواضع يكون لبيان السبب بلا يملك الواحدة واذا ذكر بحرف الواو فطلقها الوكيل  
 في المجلس تبين بتطبيقين لان الواقع يحكم الامر يكون باثنا فاذا كان احدهما باثنا كان الآخر  
 باثنا ضرورة انه لا يملك الرجعة فان طلقها الوكيل بعد القيام من المجلس يقع واحدة رجعية  
 وكذا لو قال امرها يديك فطلقها كذا في فتاوى قاضي خان \* في الجامع انا قال لرجل امر امرأتي  
 يديك فطلقها فطلقها الوكيل قبل ان يقوم من المجلس فهو واحدة باثنا الا ان ينوي الزوج  
 ثلثا فيكون ثلثا ولو قام الرجل من مجلسه قبل ان يطلقها بطل الامر وكذلك لو قال طلقها فامرها  
 يديك كان هذا وما تقدم سواء كذا في المحيط \* في مجموع النوازل لو قال للصنك اكتب لها  
 خط الامر على اني متى ما فرت بغير اذنها نهى تطلق نفسها واحدة كلما شاءت فقالت لا اريد الواحدة  
 وطلبت الثلث واثنى الزوج ولم يتفق اخر جابصيرا الامر يدها في تلبية واحدة كذا في الفصول العمادية  
 في الفصل الثالث والعشرين \* ولو جعل امر امرأته يدها او بيد اجنبي ثم جن الزوج جنوا  
 مطبقا لا يبطل الامر باليد ولو جعل امر امرأته يدها او بيد صبي او مجنون او عبدا وكان فهو في يده  
 قبل ان يقوم من ذلك المجلس كما لو فوض ذلك الى المرأة ولو قال لامرأته وهي صغيرة  
 امرك يديك بنوي الطلاق فطلقت نفسها صح ووقع الطلاق كذا في الفصول الاستروشي \*  
 ولو جعل امر امرأته يدها معنوة صح ويقتصر على المجلس الا ان يقول طلقها متى شاءت او تطلق  
 نفسها متى شاءت \* ولو جعل امرها يدير رجلين لا يتفرد احدهما فان قال كذا فطلقت في المجلس  
 فانكسر الزوج حلف بالله ما تعلم ان الامر كذلك \* ولو نوى الثلث فطلقها احدهما واحدة  
 والاخر تبين اولثا وقعت واحدة لا ثلثا فهما عليه كذا في العناية \* ولو قال امر امرأتي يدي  
 ويديك او قال جعلت امرها يدي ويديك فطلقها المخاطب لم يجز طلاقه الا ان يجيز الزوج  
 كذا في المحيط \* ولو قال امر امرأتي يدها الله ويديك او قال جعلت امرها يدها الله ويديك  
 يريد به الطلاق فطلقها المخاطب يقع كذا في الكافي \* في المنتقى رجل جعل امرأته يدها  
 فقال ابوها قد قبلتها فطلقت كذا في المحيط \* ذكر في اجناس الناطقي شهد رجلان على رجل  
 وقالوا نشهد ان فلانا امرأان نبلغ امرأته انه جعل امرها يدها وبلغناها وقد طلقت نفسها بعد ذلك

جاز شهادتهما ولو قالان شهدان فلانا قال لنا اجل امر امرأتي يدها فعملنا امرها يد هالم بجز كذا  
 في الفصول الاستروثني \* من ابي خيفة رح لو كان له امرأتان فقال امركا بايد بكما لم تطلق  
 واحدة منهما الا باجتماعهما ولو قال لامرأة امركا يديك وامر امرأتي هذه يديك تطلقت  
 فلا تهم تطلقت نفسها يقع ولو قال لها امر نسائي يديك او طلقتي اي نسائي شئت فليس لها  
 ان تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال امر امرأة من نسائي في يدك بنوي الطلاق  
 فطلقت واحدة فقال الزوج عنيت اخرى لم يصدق قضاء كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال  
 امركا يديك او امر هذه يدها فان تطلقت في المجلس بطل الاخرى ولو طلقتا معا طلقت احد لهما  
 والبيان اليه كذا في العتائية \* فضولي قال لامرأة الغير جعلت امركا يديك فقالت المرأة قد اخترت  
 نفسي فبلغ الزوج ذلك فاجاز ذلك كله لا يقع الطلاق باختيارها لكن يصير الامر يديها في مجلس  
 عليها باجازه الزوج وكذلك لو قالت المرأة بنفسها قد جعلت امري يدي واخترت نفسي  
 فاجاز الزوج ذلك كله لا يقع الطلاق ولكن يصير الامر يديها ولو قالت جعلت امري يدي  
 وطلقت نفسي فاجاز الزوج ذلك يقع واحدة رجعية للحال وبصير الامر يديها حتى لو اختارت  
 نفسها يقع تطلقه اخرى بائنة \* ولو قالت المرأة اخترت نفسي وقال الزوج اجزت لا يقع  
 وان نوى الطلاق \* ولو قالت ابنت نفسي وقال الزوج اجزت يقع اذ انوى ولو قالت حرمت  
 نفسي عليك فقال الزوج اجزت يصير الزوج مؤبدا لان تحرير الحلال ابراء لكن في عرفنا صار  
 طلاقا فطلق كذا في الظهيرية \* واذا قالت المرأة لزوجها قد طلقت نفسي فقال الزوج قد اجزت  
 ذلك فهذا جائز ويقع عليها تطلقه رجعية ولا يشترط نية الطلاق من الزوج عند قوله اجزت  
 لوقوع الطلاق \* ولو نوى الزوج التلث عند قوله اجزت لا يصح نيته \* ولو قالت المرأة جعلت  
 امري يدي فقال الزوج اجزت ذلك وهو يرد الطلاق صار امرها يديها ولو قالت جعلت الخيار  
 الي فقال الزوج اجزت ذلك وهو يرد الطلاق صار الخيار اليها كذا في المحيط في الفصل الثامن  
 في الطلاق الذي يكون من غير الزوج \* اخبر ان فلانا طلق امرأتك فقال نعم ما صنع او بئس  
 ما صنع قيل في الاول يقع وفي الآخر لا يقع هو الظاهر والمأخوذ به كذا في جواهر الاخلاطي \*  
 ولو قالت كنت جعلت امس امري يدي فاخترت نفسي وقال الزوج صدقت واجزت ذلك  
 صار يدها

صاريدها الآن واختيارها قبل ذلك باطل \* ولو قالت قلت امس امرى يدي اليوم فقال اجزرت  
لم يصح لان اليوم قد مضى كذا في العتائية \* ولو قال امرأة زيد طالق فقال زيد اجزرت اورضيت  
او الزمت نفسي لزمه الطلاق كذا في المحيط في الفصل الثامن \* ولو قال لها بعت منك امرى بيدك  
بالف درهم ان اختارت نفسها في المجلس وقع الطلاق ولو زعمها المال كذا في خزائن المفتين \*  
ولو قال لها امرى بيدك وامرى بيدك او قال جعلت امرى بيدك وامرى بيدك كذا نقول بوضين  
وكذلك لو قال امرى بيدك فامرى بيدك \* ولو قال جعلت امرى بيدك فامرى بيدك فهو  
تقويض واحد كذا في محيط السرخسي \* واذا جمع الزوج بين اللفظ التقويض وهو قوله امرى بيدك  
اختاري طلقي فان ذكرها بغير حرف صلة يجعل كل واحد كلاً ما مبند أو لو ذكرها بحرف الفاء فالمدكور  
بصرف الفاء يجعل تفسيراً ان صلح تفسيراً او لفظ الاختيار صلح تفسير الامر باليد والامر باليد لا يصلح  
تفسير للاختيار والامر لا يصلح تفسير الامر وكذلك الاختيار لا يصلح تفسير للاختيار لان الشئ  
لا يصلح تفسير لنفسه واذا لم يصلح تفسيراً يجعل لفظاً تقدم وان تعذر جعله صفة تحصل على العطف ولو  
ذكرها بحرف الواو فهو للعطف والمطوف لا يصلح تفسير للمعطوف عليه واذا عطف البعض على البعض  
فالتفسير المذكور في آخره يجعل تفسير الكل كذا في المحيط \* واذا كرر الخيار والامر باليد بغير واو وذكر في  
آخره تفسيراً كان ذلك تفسيراً لما يليه دون ما قبله كذا في غاية السروجي \* واذا قال لها امرى بيدك  
طلقي نفسك او قال لها اختاري طلقي نفسك فقالت اخترت نفسي فقال الزوج لم ارد الطلاق  
كان مصداقاً ولا يقع عليها شيء \* ولو قال لها امرى بيدك فاختاري طلقي نفسك قالت  
اخترت نفسي وقال الزوج لم ارد بشيء من ذلك الطلاق فانه لا يصدق على ذلك ويقع تطليقة  
بأئنه بقوله امرى بيدك مع يمينه بالله ما اراد به الثلث \* ولو قال لها اختاري فامرى بيدك  
طلقي نفسك فقالت فداخترت نفسي او قالت طلقت نفسي فهي طالق تطليقة بأئنه بشره امرى بيدك  
كذا في المحيط \* واذا قال امرى بيدك طلقي نفسك او قال اختاري طلقي نفسك فقالت  
طلقت نفسي او اخترت نفسي بقرع واحدة بأئنه \* ولو قال امرى بيدك وطلقي نفسك او قال  
اختاري وطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي لا يقع شيء اذ لم ينو الزوج الطلاق \* ولو قالت  
طلقت نفسي بقرع طلقه رجعية بالصرح الآن يكون قد نوى الثلث بقوله وطلقي نفسك ولو قال  
امرى بيدك واختاري وطلقي نفسك فاخترت نفسها لم يقع شيء \* وكذا لو قال امرى بيدك

واختاري فاختاري او قال اختاري وامرك ييدك فامرك ييدك ولو قال امرك ييدك  
واختاري فطلقي نفسك فاختارت نفسها طلقت ثنتين مع بيمنه انه لم يرد الثالث بالا مروكنا  
لو قال اختاري واختاري فطلقي نفسك او قال امرك ييدك وامرك ييدك فطلقي نفسك كذا  
في غاية السروجي \* واذا قال قد جعلت امرك ييدك فامرك ييدك فطلقي نفسك فالامرواحد  
والثالث صار تفسير الامرك كذا في المائة \* وان قال اختاري فاختاري فطلقي نفسك فقالت  
اخترت نفسي يقع باثنتان وكذا لو قال امرك ييدك فامرك ييدك فطلقي نفسك \* وان قال  
اختاري فطلقي نفسك وامرك ييدك فقالت اخترت نفسي يقع باثنتان \* ولو قال امرك ييدك فاختاري  
فطلقي نفسك فاختارت نفسها او قال اختاري فطلقي نفسك فامرك ييدك فاختارت يقع واحدة  
بائنة كذا في الكافي \* ولو قال اختاري فامرك ييدك وطلقي نفسك فاختارت نفسها  
لا يقع شيء وان طلقت يقع واحدة هكذا في محيط السرخسي \* وان قال امرك ييدك فاختاري  
واختاري وطلقي نفسك او فطلقي نفسك فقالت اخترت نفسي يقع واحدة بائنة ولا يصدق الزوج  
في ترك النية \* وان قال فطلقي نفسك فامرك ييدك او جعلت الخبر ييدك فطلقي نفسك  
او فطلقي نفسك فقد جعلت الخبر ييدك فطلقت نفسها فهي واحدة بائنة وان قال فطلقي نفسك  
فاختاري فقالت اخترت نفسي يقع واحدة بائنة وان قالت طلقت نفسي يقع باثنتان وان قال  
امرك ييدك اختاري اختاري فطلقي نفسك ولم ينوشها فقالت اخترت نفسي  
يقع واحدة بائنة \* ولو قال امرك ييدك وسكت ثم قال فطلقي نفسك ما يحبسك ان تطلقي نفسك  
ولم ينوشها فقالت اخترت نفسي لا يقع حتى لو قالت طلقت نفسي يقع واحدة رجعية \*  
وان قال امرك ييدك فاختاري واختاري او قال اختاري فامرك ييدك وامرك ييدك  
او قال امرك ييدك اختاري فاختاري او قال اختاري امرك ييدك فامرك ييدك او قال  
امرك ييدك اختاري واختاري ولم ينوشها لا يقع في الوجوه كلها \* ولو قال جعلت امرك  
ييدك فامرك ييدك فاختارت نفسها يقع واحدة بائنة بالنية او بالقرينة بان يكون في حال  
مذاكرة الطلاق وان نوى الثلث بكون ثلثا \* ولو قال جعلت امرك ييدك وامرك ييدك  
فاختارت نفسها يقع باثنتان \* ولو قال فطلقي نفسك طلاقا ملك الرجعة فقد جعلت امرك ييدك  
في ثلث تظليقات بواثن فاختارت نفسها او طلقت يقع الثلث كذا في الكافي \* ولو قال فطلقي

نفسك واختاري فاخترت بغير بائنة وان طلقت بغير شتان كذا في محيط السرخسي \* ولو قال  
 لامرأته امرك يديك لكي تطلقني نفسك او حتى تطلقني نفسك فطلقت نفسها فهو بائن كذا  
 في فصول الاسروشي \* ولو قال لامرأته انت طالق او امرك يديك لم تطلق حتى تختار نفسها  
 في مجلسها فحينئذ يخبر الزوج ان شاء اوقع بطلقة وان شاء اوقع باختيارها كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال امرك يديك فاختراري او قال اختاري فامرک يديك فالحكم للامر باليد حتى  
 لو نبى الثلث يصح وان انكرها واقر بواحدة يحلف كذا في غايه السروجي \* ولو قال لامرأته  
 امرك يديك تطلقني نفسك غداً فقله تطلقني نفسك غداً مشورة فلها ان تطلق نفسها في الحال  
 كذا في الفصول العمادية في الفصل الثالث والعشرين \* ان قال امرک يديك تطلقني  
 نفسك ثلثا للسنة او قال اذا جاء غد فلها ان تطلق نفسها ثلثا في مجلسها والسنة او الشرط لغومته  
 وان قال امرک يديك تطلقني نفسك ثلثا للسنة او اذا جاء غد ولم ينو بالامر شيئاً فالامر وصح غيره  
 فلها ان تطلق نفسها ثلثا للسنة او اذا جاء غد كذا في الكافي \* التفويض المعلق بشرط اما ان يكون  
 مطلقاً عن الوقت واما ان يكون موقتاً فان كان مطلقاً بان قال اذا قدم فلان فامرک يديك  
 فقدم فلان فالامر بيد ما اذا علمت في مجلسها الذي قدم فيه وان كان موقتاً بان قال اذا قدم  
 فلان فامرک يديك يوماً او قال اليوم الذي يقدم فيه فاذا قدم فلها الخيار في ذلك الوقت كله  
 اذا علمت بالتقدم غير انه اذا ذكر اليوم منكر ايقع على يوم تام وان عرفه بغيره بغيره الذي  
 يقدم فيه ولا يبطل بالقيام من المجلس وليس لها ان تختار نفسها في الوقت كله الامر واحدة  
 ولو لم تعلم بقدومه حتى مضى الوقت ثم علمت فلا خيار لها بهذا التفويض ابداً هكذا في البدائع \*  
 ولو قال امر امرأتي بيد فلان شهر فهو على الشهر الذي يليه ويبطل بمضيه وان لم يعلم فلان \*  
 ولو قال اذا مضى هذا الشهر فامر ما يد فلان فمضى الشهر فامر ما يد في مجلس علمه وان علم  
 بعد شهرين لان التفويض معلق بمضي الشهر والمعلق بالشرط يصير مرسلاً عند وجود الشرط  
 ولو ارسل التفويض بعد مضي الشهر يقتصر على مجلس علمه فكذا هذا \* ولو قال امر امرأتي  
 بيد فلان وفلان اذا مضى شهر ثم مضى شهر ثم علم احدهما فقام قبل الطلاق بطل الامر فان طلق  
 فهو موقوف حتى يعلم الآخر فان طلق في مجلس العلم بغيره والابطال كذا في محيط السرخسي \*  
 قال لمديونه ان لم تقض حقي الى شهر فامر امرأتك بكون يدي فقال المديون وليكن كذلك

ووجد الشرطة ان يطلقها كذا في الوجه للكردي \* ولوقال اذا جاء شهر كذا فامر ك ييدك  
 يوما منه او قال من ساعة من يوم الجمعة ولم يكن له نية فليس بشي الا ان يبين ذلك اليوم  
 والساعة في المجلس كذا في العتاية \* في المنتقى اذا قال لها اذا اهل الهلال فامر ك ييدك فان  
 طلعت ان الهلال قد اهل ولم تختر نفسها في ذلك المجلس خرج الامر من يد ها وان جاءت  
 بعد الهلال بايام وقالت لم اعلم به فان جاءت بامراري انها فيه صادقة حلفتها على ذلك وقبلت  
 قولها والامر يد ها وان جاءت بامراري انها كاذبة فيه لم اقبل قولها كذا في المحيط \* واذا قال  
 لامرأته اذا تزوجت عليك امرأة فامر تلك المرأة ييدك ثم خالها وطلقها باثنا وثلثا ثم تزوج  
 امرأة اخرى لا يصير امرها يد ها واذا قال لها اذا تزوجت امرأة فامر تلك المرأة ييدك ولم يقل  
 عليك ثم انه طلقها باثنا وثلثا او خالها ثم تزوج امرأة اخرى يصير الامر يد ها \* واذا قال لها  
 ان تزوجت عليك في هذا النكاح فامر ك ييدك او قال فامرها ييدك ثم انه طلقها واحدة  
 باثنتي ثم تزوجها ثم تزوج امرأة اخرى لا يصير الامر يد ها كذا في الخيرة \* ولوقال ان تزوجت  
 عليك مادمت في نكاحي او ما كنت في نكاحي فامر ك ييدك ثم طلقها باثنا او خالها ثم تزوجها ثم تزوج  
 عليها في قوله مادمت في نكاحي لا يصير الامر يد ها وفي قوله ما كنت في نكاحي كذا لك على  
 رواية ايمان مختصر الكرخي فانه ذكر فيه ان قوله مادمت او ما كنت سواء وفرق في مجموع النوازل  
 بين قوله ما كنت وبين قوله مادمت و اشار الى ان في قوله ما كنت يصير امرها يد ها ولو تزوج عليها  
 بعد ما تزوجها بعد الخلع لانه يثبت كون بعد كون ولا يثبت ديمومة بعد ديمومة كذا  
 في فصول الاستروشي \* جعل امرأته يد ها ان تزوج عليها امرأة ثم انها دعت على الزوج  
 انك تزوجت علي فلانة وفلانة حاضرة تقول زوجت نفسي منه وشهد الشهود على النكاح  
 يصير الامر يد ها ولو كانت غائبة عن المجلس واقامت هذه بيعة انك تزوجت علي فلانة بنت فلان  
 بن فلان وصار امر ييدي هل تسمع فيه روايتان والاصح انها لا تسمع لانها ليست بخصم في اثبات النكاح  
 عليها كذا في الفصول العمانية \* ولوقال لها ان دخلت الدار فامر ك ييدك ثم طلقها واحدة باثنتي  
 او اثنتين باثنتين لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم دخلت الدار وصار الامر يد ها سواء تزوجها في العدة  
 او بعد ما انقضت عدتها مدخولة كانت او غير مدخولة حتى لو تزوجها فطلقت نفسها يقع كذا  
 في الخلاصة

في الخلاصة \* اذا قال لامرأته ان دخلت دار فلان فامر كيدك فدخلت دار فلان ثم طلقت نفسها ان طلقت نفسها قبل ان تزايل المكان الذي فيه سميت داخلة طلقت وان مشيت خطوتين ثم طلقت نفسها لا تطلق كذا في المحيط \* في المنتقى لو قال لامرأته ان غبت عنك فيمكثت في غيبتى يوما ويومين فامر كيدك قال اذا مكثت يوما فامر هايد ها وهذا على اول الامرين \* رجل جعل امرأته يد ها على انه ان غاب عنها كذا مدة تطلق نفسها متى شاءت فغاب عنها الى آخر المدة ثم حضر في اليوم الاخير من تلك المدة فاذا هي غيبت نفسها حتى تمت المدة افتى الشيخ الامام الاستاذ رض انه يبقى الامر في يد ها وافتى القاضي الامام فخر الدين رح انه ان كان لا يعلم بمكانها لا يصير الامر يد ها قال وهذا اذا كانت مدخولة فاما قبل ان يدخل بها لو غاب عنها تلك المدة لا يصير الامر يد ها ولو كانت مدخولة فغاب عنها تلك المدة لكنه في المصر لا يجي الى بيتها يصير الامر يد ها قال هكذا افتى الشيخ القاضي الامام \* ولو قال ان غبت من كورة بخار فامر ها يد ها فاذا خرج من الكورة الى الرستاق يصير الامر في يد ها كذا في الخلاصة \* ذكر في فتاوى القاضي الامام الاستاذ ظهير الدين رح لوجعل امرأته يد ها على انه متى غاب عنها من بخار فمن المكان الذي يسكن فيه شهرين فهي تطلق نفسها متى شاءت فغاب عن بخار شهرين وذلك قبل ان يبنى بها وطلقت المرأة نفسها قبل بناءها لا تطلق لانه لم يغب عنها من مكان يسكن فيه اذ يراد بالمكان الذي يسكن فيه مكان السكنى والازدواج كذا في فصول الاستروشي \* ولو قال ان غبت عن بخار فاسم بخار انطلق على القصة على قول اكثر المشائخ قال الامام السرخسي اسم بخار من كرمينة الى قرية كذا في الخلاصة \* جعل امر ها يد ها متى شاءت في الطلاق ان خرج من بلدة بخار ابلا اذ انها فخرج الى كوك سراى ومكث فيها يومين لا تطلق كذا في الوجيز للكدري \* سئل نجم الدين السفي من قال لغيره ان غبت من هذه البلدة ومضى على غيبتى ستة اشهر فامرأتي يدك حتى تغلها ببيعة مهرها ونفقة عدتها فغاب ولم يحضر حتى مضت المدة قال هو تو كبل مطلق حتى لا يبطل بالقيام عن المجلس وغيره من مشائخ سمرقند وبخار افتوا بان تملك حتى يبطل بالقيام عن المجلس وهو الصحيح كذا في الظهيرية \* رجل جعل امرأته يد ها على انه ان لم يعطها كذا في وقت كذا انهي تطلق نفسها متى شاءت فمضى ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلعا



فقال الزوج اعطينتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة ذلك فالتقول قول الزوج في حق الطلاق حتى لا يحكم بوقوع الطلاق عليها \* اصل المسئلة مسئلة ذكرها في المنتقى وصورتها رجل قال لاي امرأته ان لم أتك الى اربعين يوما فامر امرأتي بيدك فاذا مضى اربعون يوما بلما اليها من الساعة التي تكلم فيها فامرها بيدة مادام في مجلسه ذلك فان قال الزوج بعد ذلك قد أتيتك وقال ابو المرأة لم تأتني فالتقول قول الزوج كذا في الذخيرة \* ولو جعل امرها بيدة ما علم انه ان غاب عنها ثلثة اشهر ولم يصل نفقة اليها فهي تطلق متى شاءت نفسها فبعث اليها حمسين درهمها قال ان لم يكن هذا قدر نفقتها هذه المدة مامر امرها بيدة ولو كانت النفقة مفروضة فوهبت النفقة من زوجها فمضت المدة ولم يصل اليها النفقة لا يصير الا مريدها ويرتفع اليمين عندي حنيفة ومحمد رح فلو لم تهب النفقة ولكن الزوج قال بعثت النفقة اليها ووصلت اليها وانكرت هي ينبغي ان يكون القول قوله وقال هكذا سمعت من القاضي الامام الاستاذ فخر الدين رح ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعي ايفاء حق \* وفي فصول الاستروشي ويكون القول قولها وهو الاصح كذا في الخلاصة \* ذكر في الذخيرة واحاله الى المنتقى اذا قال لامرأته ان لم ارسل اليك هذا الشهر بنفقتك فانت طالق او قال ان لم ارسل اليك بنفقة هذا الشهر فانت طالق فارسل على يدي انسان فضاقت من يد الرسول لايحض لانها قد ارسل كذا في فصول الاستروشي \* جعل امرها بيدة ما متى شاءت بطلاق ان لم يرسل اليها النفقة الى ان يمضي الشهر هذا فارسلها اليها يد رجل ولم تجد الرسول منزلها واعطاها بعد مضي الشهر اجاب القاضي الاستروشي بانها تملك الايقاع وفيه نظر لان النفقة اذا ضاعت في يد الرسول لا يصير الامر يدها لان الشرط مدم الارسال وقد ارسلها اليها \* قال لها اني لم اوصل اليك خمسة دنانير بعد عشرة ايام فامر بك بيدك في طلاق متى شئت فمضي الايام ولم يرسل اليها النفقة ان كان الزوج اراد به الفور لها الايقاع وان لم يرد به الفور لا تملك الايقاع حتى يموت احدهما كذا في الوجيز للكردي \* رجل اراد ان يغيب من امرأته من سمرقند فطالبته بالنفقة فقال ان لم ابعت بنفقتك من كس الى عشرة ايام فامر بك بيدك لتطلي نفسك متى شئت فبعث اليها نفقتها قبل انقضاء عشرة ايام لكن من موضع آخر هل يصير امرها بيدة في فتاوى ظهير الدين ما يدل على انه يصير الامر يدها فانه ذكر فيها لو قال ان لم ابعت نفقتك

من كرمينة الى عشرة ايام فانت طالق فبعث من موضع آخر قبل انقباض عشرة ايام بحثت في بيته  
 كذا في الفصول العبادية \* ان لم تصل اليك نفقة عشرة ايام فامر بك يدك فتشزت بان ذهبت  
 الى ايها بلاذنه في تلك الايام ولم تصل اليها النفقة لابقع كذا في البحر الرائق \* ان غبت عنك  
 فامر بك فامر الظالم لا يصير الامر يدها \* وقال الشيخ ان اجبره على الذهاب فذهب بنفسه  
 صار يدها كذا في الوجيز للكردي \* اذا جعل امرها يدها انه متى ضربها بغير جنابة  
 فهي تطلق نفسها فضر بها ثم اختلفا فقال الزوج ضربتها بجنابة فالقول قول الزوج كذا  
 في الذخيرة \* رجل جعل امر امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها  
 متى شاءت فخرجت من البيت بغير اذن الزوج فضر بها هل يصير الامر يدها فقد قيل  
 لا يصير الامر يدها ان اوفى صداقها المجل وان لم يوفها ذلك فلها ان تذهب الى بيت ايها  
 من غير اذنه وتمنع نفسها لاستيفاء المجل فلا يكون الخروج جنابة وكان الشيخ الامام الاجل  
 ظهير الدين المرغيناني رح يفتي بان الامر لا يصير في يدها من غير تفصيل وكان يقول خروجها  
 من البيت جنابة مطلقة والاول اصح كذا في المحيط \* قال لها ان لم اعطك دينارين الى شهر  
 فاصرك بيدك فاستدانت واحالت على زوجها ان ادعى الزوج المال على المحال قبل مضي المدة  
 ليس لها ابقاء الطلاق وان لم يؤد ملكة الايقاع \* امر بك يدك ان خرجت من البلدة الا بانك  
 فخرج من البلد وخرجت في مشايعة لا يكون اذنا ولو استاذنها فاشارت لم يذكر حكمه كذا  
 في الوجيز للكردي \* ستل جدي رح ممن جعل امر امرأته يدها اكر قمار كند ثم فامر  
 فطلقت المرأة نفسها ثم ادعى الزوج انك قد علمت مذلتة ايام ولم تطلقي في مجلس علمك  
 وقالت المرأة لا بل علمت الآن فطلقت نفسي على الفور لمن يكون اجاب ان القول للمرأة  
 كذا في الفصول العبادية \* ولو جعل امرها يدها ان شرب المسكر او غاب عنها في جده  
 احد الامرين وطلقت نفسها وجده الآخر لا يكون لها ان تطلق نفسها مرة اخرى ولو جعل  
 امر امرأته يدها على انه متى ضربها او غاب عنها فان شاءت طلقت نفسها واحدة وان شاءت  
 اثنتين وان شاءت ثلاثا فان طلقت نفسها واحدة بعد وجود الشرط هل لها ان تطلق نفسها اخرى  
 في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك كذا في فصول الاستروشي \* ان غبت عنك ستة اشهر  
 ولم تصل بك نفسي ونفقتي في هذه المدة فامر طلاقك بيدك ثم غاب عنها ولم تصل اليها نفسه

ووصلت نفقته كان الامر يدها لان الطلاق هنا ملق بعدم الفلطين في المدة ولم يوجد ذلك  
فبحثت اما اذا علمته بوجود الفلطين لا تبحث ما لم يوجد كلاهما حتى لو قال والله لا دخلن  
هاتين الدارين او قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق قد اطلق واخر لا يطلق  
الا بدخول الدارين كذا في جواهر الاخلاطي \* جعل امرها يدها وهي صغيرة على انه متى  
غاب عنها سنة تطلق نفسها بلا خسران يلحق الزوج فوجد الشرط فابرأته من المهر ونفقة العدة  
واقتص طلاقها يقع الرجعي ولا يسقط المهر والنفقة كذا في الوجيز للكدوري \* رجل جعل امرأته  
يدها على انه متى ضربها بغير جنابة تطلق نفسها فطلبت النفقة والعتق ولازمته فهذا ليس بجنابة  
اما اذا شتمته او مزقت ثيابه او اخذت لحبته فهذه جنابة \* ولو قالت لزوجها يا حمار او يا ابله  
او خدائت مرك دها فهذه جنابة منها \* ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة  
فهي تطلق نفسها فكشفت وجهها عن غير محرم افتنى الشيخ الامام الاستاذ رح انه يكون جنابة  
وقال القاضي الامام فخر الدين رح لا يكون جنابة قال وهذا موافق لما قال القدوري ان وجهها  
وكفيها ليست بعورة كذا في الخلاصة \* والصحيح انها ان كشفت وجهها عند من ينهم بها  
فهو جنابة كذا في الظهيرية \* ولو اسمعت صوتها اجنبيا يكون جنابة بان كلمت اجنبيا او كلمت  
عامدة ليسمع اجنبي او شافيت مع الزوج فسمع صوتها اجنبي كذا في الخلاصة \* ولو شتمت  
اجنبيا كان جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل امرأته يدها ان ضربها بغير جنابة فجنبت جنابة  
شرعية حتى استحققت الضرب فلم يضربها ثم بعد ايام جنت جنابة غير شرعية فضربها وطلقت المرأة  
نفسها بحكم الامر قال الزوج اني ضربتك لاجل الجنابة الاولى فليس لك ان تطلقني نفسك  
قالت بل ضربتني لاجل الجنابة الثانية ولي ان اطلق نفسي فالقول قول الزوج هكذا  
في الفصول العمادية \* ولو جعل امرأته يدها على انه متى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها  
فلعنها الزوج ثم لعنته المرأة فضربها تكلموا فيه بعضهم قالوا هذا ليس بجنابة وعامة المشائخ على انه  
جنابة وهو الصحيح وكذلك اذا قذف الزوج ام امرأته ثم قذفت المرأة ام زوجها كذا  
في الظهيرية \* ولو جعل الامر يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية فقالت له وقت الخصومة  
يا ابن الاجير او يا ابن الاعرابي فضربها وانه كما قالت لها ان تطلق نفسها ولو قالت له يا ابن الساج  
ان كان

ان كان كما قالت فلا يعتبر بهذا ولا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* ولو قال لها اني بليد  
فقات له مثل ذلك بكون جنابة وهذا اذا صرحت بما قال الزوج وان قالت توحي ففيه  
اختلاف المشائخ والاصح انه جنابة وصار كأنها قالت توحد بليدي كذا في خزائن المفتين \*  
ولو جعل امرأته بيد هاملين انه مني ضربها بغير جنابة منها فهي تطلق نفسها متى شاءت  
فخاصمت المرأة الى القاضي وقالت انه ضرب بني بغير جنابة فطلقت نفسي وطلبته بقية المهر  
فسأل القاضي الزوج لماذا ضربتها فقال الزوج بقصد نكاح المرأة للقاضي انه اقرب لضرب  
واقرب شرط صحة ايقاع الطلاق فمرة بتسليم بقية المهر الى فجاء الزوج بعد ذلك عند القاضي وادعى  
انه ضربها بجنابة كانت منها واقامت على ذلك بينة فاستقنوا من صحة عواة فاتفقت الاجوبة  
على فساد مكان التناقض كذا في الذخيرة \* رجل جعل الامر يبدز وجتها بتولية لوضربها بغير جنابة  
فصعدت السطح من غير ملأة تكون هذه جنابة اذا صعدت للنظارة والآفلا ولو جعل الامر يبدزها  
ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها اعطيني البطيخ فالتقه اليه على هيئة الالهانة فوضربها بجنابة وان  
لم تلقها على طريق الالهانة لا يكون جنابة ولو جعلت في امره مصيبة فقال لها لا تعطيني هذا فقالت  
مجيبة له طابت نفسي به ثم ضربها كان هذا القول منها جنابة وان جعلت في امر ليس بمصيبة  
لا يكون جنابة كذا في جواهر الاطلافي \* ولو جعل امرأته يبدزها ان ضربها فامر غيره فوضربها  
هل يصير امرها يبدزها نهضة مسئلة الخلاف على ان لا يضرب امرأته فامر غيره فوضربها فيه اختلاف  
المشائخ قال بعضهم بحث كما اذا حلف لا يضرب عبدة فامر غيره فوضرب به بحث وقيل لا يبحث  
ولو اوجعها وقرصها او مدشعرها او عضها او خققها فآلمها يصير الامر يبدزها وهذا اذا لم يكن في حالة  
المزاح اما في حالة المزاح لو فعل ذلك مما راحة فانه لا يصير الامر يبدزها وان اوجعها وكذا اذا اصاب  
رأسه انقها في حالة المزاح فادمها لا يبحث وهو الصحيح كذا في فصول الاستروشنى \* واعطاءها شيئا  
من يسهل بلا انه حيث لم يجر العادة بالمساحة بجنابة وكذا دعاؤها على يمين كذا قولها ازواج النساء رجال  
وزوجي لا ولود ماها الى اكل الخبز المجرد فضبت لا يكون جنابة كذا في البحر الرائق \* جعل امرها  
يبدزها ان ضربها بغير جنابة ثم قال لها اذنتك ان تذهبي في كل عشرة ايام الى بيت ابيك فمضى  
عشرة ايام او ازيد ولم تذهب اليهم فزارها ابوها ثم ذهبت بلا انه فوضربها صار الامر يبدزها \* جاءت ام المرأة  
الى بيت الزوج فقال جاءت امك الكلبة فقالت الكلبة امك واخنتك فوضربها لا يصير الامر يبدزها كذا

في الوجيز للكدري \* ولوجاء ضيف فامر الزوج للمرأة ان تيسط للضيف الطغسة لاجل ان يتم  
 فلم تغلب ضميرها صار امرها يدها ولوضربها ترك فصل الثياب وترك الطبع فهذا ضرب بغير جنابة  
 هكذا في خزائن المفتين \* ولوحصل امرها يدها على انتمنى شتمها فهي تطلق نفسها قال لا تمز في  
 حرك ولا تأكل العذرة او كلي او اضربي رأسك على البعد لا يصير الامر يدها كذا في الخلاصة \*  
 جعل امرها يدها على انتمنى ضربها تطلق نفسها على وجه لا يكون بينهما خصومة الزواج فطلقت  
 نفسها بعد وجود الشرط يجب المهر \* ولو قال بغير ضمان لا يجب المهر كذا في الوجيز للكدري \*  
 رجل قال لامرأة امرك بيدك كلما شئت فلها ان تختار نفسها كلما شاءت في ذلك المجلس وفي مجلس  
 آخر حتى تبين بثلاث الا انها لا تطلق نفسها في ذلك المجلس الا كرم من واحدة ولو شاءت طلقة واحدة  
 يفر واحدة ولو شاءت اخرى وهي في العدة يقع اخرى وكذا الوشاءت الثالثة وهي في العدة  
 ولكن اذا وقع الثلث وتزوجت بزواج آخر وعادت اليه وهاءت لم يقع عندنا هي  
 وقد بطلت اليمين بوقوع الثلث ولو شاءت واحدة حتى وقعت عليها وانقضت عدتها وتزوجت  
 بزواج آخر وعادت الى الاول عادت بثلاث تطلقات عندا هي حنيفة وايي يوسف رحمهما الله  
 ولو شاءت بثلاث تطلقات ثلاث مرات وقع عليها ثلاث تطلقات واحدة بعد اخرى كذا  
 في فصول الاشر وشني في الفصل الحادي والعشرين \* ولو شاءت مرة واحدة فطلقت ثم تزوجها  
 بعد العدة كان لها المشيئة فيما بقي من الثلث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها  
 امرك بيدك اذا شئت او منى شئت فلها ان تختار نفسها مرة واحدة في ذلك المجلس وغيره  
 في اي وقت شاءت ولو اختارت زوجها خرج الامر من يدها وكذلك في قوله امرك بيدك  
 اذا ما شئت او منى شئت كذا في فصول الاشر وشني \* ولوردت الامر لم يكن رد او لو قامت  
 من مجلسها او اخذت في صل آخر او كلام آخر فلها ان تطلق نفسها الا انها لا تملك ان تطلق نفسها  
 الا واحدة كذا في البدائع \* وان قال امرك بيدك كيف شئت يقتصر مشيئتها على المجلس  
 وكذا في قوله ان شئت او ما شئت او كم شئت او اين شئت او اينما شئت وكذا الوفا لا امراته  
 امرك بيدك حيث شئت يقتصر على المجلس هكذا في الفصول العمادية \* ولو قال لها اختاري  
 اذا شئت او امرك بيدك اذا شئت ثم طلقتها واحدة بائنة ثم تزوجها فاختارت نفسها مندا بحنيفة رح  
 تطلق ثانيا وقال ابو يوسف رح لا تطلق ثانيا قال شمس الائمة السرخسي قوله ضيق كذا

في الخلاصة \* قال لامرأته امرؤ لانه يبدك لتظليها متى شئت فهذا مشورة والا مرريدها في ذلك المجلس ذكره في المتن كذا في المحيط \* ولو جعل امرها يدها ثم طلقها طلاقا بائنا خرج الامر من يدها في ظاهر الرواية \* ولو طلقها واحدة رجعية بقي الامر على حاله قالوا هذا اذا كان الامر منجزا اما اذا كان معلقا بان قال اكرتوا بزني او ما شبه ذلك فامر بك يبدك ثم انه خالها او طلقها طلاقا بائنا لم يطل الامر حتى لو تزوجها ثم ضربها صار الامر يدها سواء تزوجها في العدة او بعد ما انقضت العدة كذا في الذخيرة \* وفي الغائية لو قال لها امر بك يبدك ما دمت امرأتي فهذا على النكاح ويطل بابانتها بخلاف ما اذا طلقها رجعيًا بخلاف ما اذا جعل امرها يدها مطلقا ولم يقل ما دمت امرأتي ثم ابانتها ثم تزوجها حيث يكون الامر بحاله في اظهر الروايتين وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية \* رجل جرى بينه وبين امرأته كلام فقالت المرأة اللهم نجني منه فقال الزوج ان كنت تريدني النجاة مني فامر بك يبدك وعني الطلاق ولم ينوالك فقالت طلق نفسي ثلثا فقال الزوج نجوت لم يقع عليها شيء في قول ابي حنيفة رح كذا في التنجيس والمزيد \* امرأة قالت لزوجها تريد ان اطلق نفسي فقال الزوج نعم فقالت المرأة طلق ان كان الزوج نوى نفوض الطلاق اليها تطلق واحدة وان عني بذلك طلقي نفسك ان استطعت لا تطلق \* رجل قال لغيره تريد ان اطلق امرأتك ثلثا فقال الزوج نعم فقال الرجل طلق امرأتك ثلثا قالوا تطلق ثلثا \* والصحيح ان هذا لو تقدم سواء اسامى بغير الطلاق اذا اراد الزوج نفوض الطلاق اليه كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لامرء زوجني ابنتك على ان امر امرأتي يبدك ان شئت طلقها وان شئت لم تطلقها فزوج الرجل ابنته ثم طلق امرأتها فقال ان طلقها في ذلك المجلس طلق وان قام لم تطلق كذا في الحاوي \* ولو قال امر بك بثلث تطليقات يبدك ان ابرأتني من مهر ك فقال وكني حتى اطلق نفسي فقال انت وكيلي لتلقي نفسك فاذا ابرأتني من المهر اولاً لم تطلق في المجلس يقع وان لم تبرأ لا يقع \* ولو قالت لزوجها تركت مهري عليك علي ان جعلت امرئي بيدي فعزل ذلك فمهرها قائم ما لم تطلق نفسها كذا في محيط السرخسي \* لو اكره ان يجعل امرأته في يدها فعزل صم وعمن ابي نصر لو اكره ان يكتب على الفرطاس امرأته طالق او امرها يدها لم يصح الا اذا نوى كذا في الغائية \* عبد قال لمولاه زوجني امك هذه علي ان امرها يبدك فزوجها لم يصح الا بغيره وان بدأ المولى

فقال زوجته منك علي ان امرها يدي فقبل العبد صار الامر به كذا في محبط السرخسي \*

الفصل الثالث في المشيئة اذا قال لها طلقي نفسك سواء قال لها ان شئت والافلها ان تطلق نفسها في ذلك المجلس خاصة وليس له ان يعزلها وكذا اذا قال لرجل طلق امرأتي وقرنه بالمشيئة فهو كذلك وان لم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا ولم يقتصر على المجلس وبملك العزل عنه كذا في الجوهرة النيرة \*

ولو قال لها طلقي نفسك فليس له ان يرجع عنه ولو قال لها طلقي ضرتك لا يقتصر على المجلس لانه توكيل هكذا في الكافي \* قال لامرأته طلقي نفسك ونوى الثلث فطلقت نفسها ثلثا مجتمعا ومتفرقا وقالت طلقت نفسي فثلث ولو طلقت واحدة او شتين وقعت ولو طلقت واحدة وسكنت ثم شتين وقعت واحدة كذا في التمراشي \* وان نوى شتين يقع واحدة الا اذا كانت امة كذا في السراج الوهاج \*

وان نوى واحدة لم يقع شيء باقاع الثلث صدائي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة \* ولو طلقت واحدة ولا نية للزوج او نوى واحدة فهي رجعية وكذا لو قالت ابنت نفسي او انا حرام او اباي او ابنة او برتبة كذا في التمراشي \* ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق وخرج الامر من يدها هكذا في فتح القدير \* ان قال لها طلقي نفسك ثلثا فطلقت واحدة فهي واحدة ولو قال لها طلقي نفسك واحدة فطلقت ثلثا لا يقع في قول ابي حنيفة رح وقال لا يقع كذا في الهداية \*

اذا قال لها طلقي نفسك واحدة فقالت طلقت نفسي واحدة واحدة واحدة واحدة وبلغوا الزيادة ولو قال لها طلقي نفسك تطليقة رجعية فطلقت بائنة او قال لها طلقي نفسك تطليقة بائنة فطلقت رجعية يقع ما مر به الخروج لا ما انت به كذا في البدائع \* ولو قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلثا وقد دخل بهما فطلقت كل واحدة منهما نفسها وصاحبها على التعاقب فطلقت كل واحدة منهما ثلثا بتطليق الاولى لا بتطليق الاخرى الاولى لان تطليق الاخرى بعد ذلك نفها وصاحبها باطل \*

ولو بدأت الاولى فطلقت صاحبها ثلثا ثم طلقت نفسها فطلقت صاحبها دون نفسها لان في حق نفسها مالكة والتملك يقتصر على المجلس فاذا بدأت بطلاق صاحبها خرج الامر من يدها وتطليقها نفسها لا يبطل تطليقها الاخرى بعد ذلك لانها في حق الاخرى وكلمة والوكالة لا تقتصر على المجلس كذا في الظهيرية \* في المنتقى عن ابي حنيفة رح فيمن قال لامرأته طلقا انفسكما ثم قال بعد لا تطلقا انفسكما فلكل واحدة منهما ان تطلق نفسها ما امت في ذلك المجلس ولم يكن

ولم يكن لها ان تطلق صاحبها بعد النهي كذا في محيط السرخسي في الفصل الرابع من باب الطلاق بالمشيئة \* اذا قال لامرأتين له طلقا انفسكما ثلثان شتمتا طلقت احد لهما نفسها وصاحبتهما ثلثان في المجلس لم تطلق واحدة منهما فان طلقت الاخرى نفسها وصاحبتهما بعد ذلك فلما قبل القيام من المجلس طلقنا ثلثا ولو طلقت احد لهما لم يقع الطلاق \* ولو قاما من المجلس ثم طلقت كلوا واحدة منهما نفسها وصاحبتهما ثلثا لم تطلق واحدة منهما كذا في المحيط \* ولو قال طلقت نفسك ثلثان شتمت طلقت نفسها واحدة او اثنتين لا يقع شيء في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قالت في هذه المسئلة شمت واحدة وواحدة وواحدة فان كان بعضها متصلا ببعض طلقت ثلثا دخل بها ولم يدخل كذا في التبيين \* ولو قال لها طلقتي نفسك واحدة ان شمت طلقت نفسها ثلثا لم يقع شيء عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع واحدة كذا في الكافي \* وان قال لها طلقتي مني شمت فلها ان تطلقها في المجلس وبعده ولها المشيئة مرة واحدة وكذا قوله شمتا شمتا وانما شمت ولو قال كلما شمت كان ذلك لها ابدا حتى يقع ثلث كذا في السراج الوهاج \* ولو قال طلقتي نفسك كفي شمت لها ان تطلق كما شئت باثنا اورجعا واحدة او اثنتين او ثلثا ويختص بالمجلس كذا في التهذيب \* ولو قال طلقتي نفسك ان شمت وطلقتي فلانة امرأة له اخرى ان شمت فقالت فلانة طالق واناطا لى او قالت اناطا لى وفلانة طالق طلقنا جميعا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها طلقتي نفسك ثلثان شمت فقالت اناطا لى لا يقع شيء الا ان تقول اناطا لى ثلثا كذا في الثنا تاريخية \* ولو قال لها طلقتي نفسك ان شمت فقالت قد شمت ان اطلق نفسي كان باطلا \* رجل قال لامرأته طلقتي نفسك اذا شمت ثم جن الرجل جنونا مطبعا ثم طلقت المرأة نفسها قال محمد رح كل شيء يملك الزوج ان يرجع من كلامه يطل بالجنون وكل شيء لم يكن له ان يرجع من كلامه لا يطل بالجنون كذا في فتاوى قاضيهان \* في المنتقى عن ابي يوسف رح اذا قال لها طلقتي نفسك واحدة بائنة شمت ثم قال لها طلقتي نفسك واحدة امك الرجعة متى شمت فقالت بعد ايام اناطا لى فهي طالق واحدة يملك الرجعة ويصير قولها جوا بالكلام الآخر كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته طلقتي نفسك عشرة ان شمت فقالت طلقت نفسي نا لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو قال لها طلقتي نفسك ان شمت فقالت شمت لا يقع كذا في البدائع \* في الزيادات اذا قال لامرأته اذا جاء غد خطقتي نفسك بالف درهم ثم رجعت قبل مجي الغد لا يعمل



رجوعه ولو كانت المرأة قالت اذا جاء غد فطلقني على الف درهم ثم رجعت قبل  
مجيئ الغد يعمل رجوعها كذا في التارخانية \* ولو قال لها انت طالق ان شئت فقالت  
شئت يقع ويختص بالمجلس كذا في التهذيب \* اذا قال انت طالق ان اردت اورضيت  
او هويت او احببت فقالت شئت او اردت في المجلس يقع الطلاق كذا في الحاوي \*  
واذا قال لها انت طالق ان اعجبك او افكك فقالت شئت وقع كذا في التارخانية \* ولو قال  
انت طالق ان شئت فقالت احببت لا يقع كذا في غاية السروجي \* ولو قال لها شائي الطلاق  
ونواه فقالت قد شئت يقع استحسانا وان لم يكن له نية لا يقع ولو قال شائي طلائك يقع بلانية \*  
ولو قال ان شئت فانت طالق فقالت نعم او قلت اورضيت لا يقع ولو قال انت طالق ان قبلت فقالت  
شئت حكى من الفقيه ابى بكر البلخي انه يقع الطلاق هكذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها  
انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال الزوج شئت بنوى الطلاق بطل الامر حتى لو قال شئت  
طلائك يقع اذا نوى كذا في الهداية \* ان قال لها انت طالق ان شئت فقالت شئت ان كان كذا  
فهو على وجهين اما ان علقت مشيتها بشيء ماض قد وجد ففي هذا الوجه يقع الطلاق واما ان  
علقت مشيتها بشيء لم يوجد بعد وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من بداهة من هذا  
فلما اذا قالت شئت ان شاء ابى كان ذلك باطلا وان قال الاب بعد ذلك شئت لا يقع الطلاق  
هكذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان شئت فقالت انا طالق فبهي باطل  
وان قالت انا طالق ثلثا فبهي ثلث كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها انت طالق واحدة  
ان شئت فقالت شئت ثلثا لا يقع عند ابى حنيفة رح ومنه ما يقع واحدة كذا في محيط السرخسي \*  
قال انت طالق ثلثا ان شئت فثلاث واحدات واحدات واحدات واحدة واحدة طلقت  
ثلثا دخل بها او لا ولو ثلث واحدات واحدة وسكنت فقد اعرضت حتى لو ثلثت بعد ما لم يقع كذا  
في التمرثاشي \* رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت وشئت وشئت فقالت شئت لا يقع هي  
حتى تقول ثلث مرات شئت كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق واحدة ان شئت فقالت  
قد شئت نصف واحدة لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* ناؤدين رشيد من محمد رح اذا غل لامرأته  
انت طالق واحدة ان شئت انت طالق ثنتين ان شئت فقالت قد شئت واحدة قد شئت ثنتين قال  
اذا وصلت فبهي طالق ثلثا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته انت طالق ان شئت واحدة وان شئت

اثنتين فقالت قد شئت طلقك في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ان تزوجت فلانة  
 فهي طالق ان شاءت فتزوجها فلها المشيئة في مجلس العلم كذا في محيط السرخسي \*  
 ولو قال لها انت طالق ان شاء فلان يتقيد بمجلس علم فلان فاذا شاء في مجلس علمه وقع الطلاق  
 وكذلك اذا كان غائباً بلغه الخبر يقتصر على مجلس علمه كذا في البدائع \* ولو قال لامرأته  
 انت طالق وطالق وطالق ان شاء زيد فقال زيد قد شئت تطليقة واحدة لا يقع شيء وكذلك  
 لو قال شئت اربعا كذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته ان شئت وان لم تشائي  
 فانت طالق فهذه المسئلة على وجوه منها ان يقدم المشيئة فقال ان شئت وان لم تشائي فانت طالق  
 او قدم الطلاق فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي او وسط الطلاق فقال ان شئت فانت  
 طالق وان لم تشائي وكل ذلك على وجهين احدهما اذا اعاد كلمة الشرط فقال ان شئت  
 وان لم تشائي فانت طالق او لم يعد و ذكر حرف العطف فقال ان شئت ولم تشائي فانت طالق  
 والالفاظ ثلثة المشيئة والاباء والكره فان لم يعد كلمة الشرط وعطف لا يقع الطلاق في الوجوه الثلاثة  
 قدم الطلاق على المشيئة واخر او وسط وان اعاد كلمة الشرط ان قدم المشيئة فقال ان شئت  
 وان لم تشائي فانت طالق لا يقع الطلاق ابد او كذا الوقال ان شئت وان ايت فانت طالق  
 او ذكر الكراهة مكان الاباء وان قدم الطلاق على المشيئة فقال انت طالق ان شئت وان لم تشائي  
 فقالت في مجلسها شئت طلقك وكذا الوفاة من مجلسها قبل ان تقول شيئا طلقك لعدم المشيئة  
 وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان لم تشائي فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق على الشرطين  
 وان ذكر الاباء وقدم الطلاق على الشرط فقال انت طالق ان شئت وان ايت فقالت شئت  
 او قالت ايت يقع الطلاق وان قامت من مجلسها قبل ان تقول شيئا لا يقع والكره بمنزلة الاباء  
 وان وسط الطلاق فقال ان شئت فانت طالق وان ايت فهو بمنزلة ما لو قدم الطلاق قال محمد بن  
 هذا اذا لم ينو شيئا فان نوى وقوع الطلاق دون التعليق يقع الطلاق في الوجوه كلها قدم الطلاق  
 على الشرط واخر او وسط كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لها انت طالق ان شئت ولم تشائي  
 ان شاءت في المجلس طلقك بحكم المشيئة وان قامت من مجلسها طلقك انصا واذا قال لها  
 انت طالق ان شئت او ايت فهو على احد الامرين في مجلسها ان شاءت في المجلس طلقك  
 وان قالت في المجلس ايت طلقك ايضاً وان قامت قبل ان تشاء وتامى لا تطلق ولا يكون الاباء

الأب كلاهما هذا إذا لم يكن للزوج نية فإن نوى إيقاع الطلاق عليها على كل حال فهو طلق ما نوى  
 فبقي الطلاق عليها لا محالة هكذا في المحيط \* ولو قال ان شئت فانت طالق وان لم تنشائي  
 فواقب طالق طلقت للحال ولو قال ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تبغضين  
 فانت طالق لا تطلق ولو قال انت طالق ان ايت او كرهت طلاقك فقالت ايت تطلق ولو قال  
 ان لم تنشائي طلاقك فانت طالق ثم قالت لا اشاء لا تطلق كذا في محيط السرخسي \* ان قال لها  
 ان كنت تحبينني او تبغضيني فانت طالق فقالت انا احبك او ابغضك وقع الطلاق وان كان في قلبها  
 خلاف ما اظهرت وهذا الجواب انما يكون على المجلس ولو قال لها ان كنت تحبينني بقلبك  
 فانت طالق فقالت انا احبك وهي كاذبة طلقت عند أبي حنيفة وأبي يوسف ربح هكذا  
 في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق واحدة فان كرهت فشتان فان كرهت يقع الثلث احدها  
 بالاول وثنتان بالتعليق فان سكنت فواحدة كذا في العناية \* بشرين الوليد من أبي يوسف ربح  
 رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا الآن انشائي واحدة فقامت من مجلسها قبل ان تشاء شيئا  
 طلقت ثلثا وان شاءت واحدة قبل ان تقوم لزمها تطلبة واحدة وكذلك لو قال انت طالق ثلثا  
 الا ان تريد واحدة او الا ان تهوي واحدة او الا ان تحبي واحدة وكذلك لو قال لها  
 انت طالق ثلثا الا ان يشاء فلان واحدة او الا ان يهوى فلان واحدة او الا ان يحب فلان واحدة  
 او الا ان يريد واحدة فهو مثل ذلك وان لم يكن فلان حاضرا فله ذلك اذا علم به في المجلس الذي  
 يعلم فيه كذا في المحيط \* ولو قال لها انت طالق ثلثا الا ان يرى فلان غير ذلك فهذا على المجلس  
 فلو قام فلان من المجلس قبل ان يرى غير ذلك طلقت المرأة ثلثا وهذا ما لو قال لها انت طالق  
 ثلثا ان لم ير فلان غير ذلك سواء وذلك يقتصر على المجلس \* ولو قال انت طالق ثلثا الا ان ارى  
 غيره لك فهذا لا يقتصر على المجلس حتى لو قال بعد ما قام من المجلس رأيت غير ذلك  
 لا يقع الثلث وكذلك اذا قال الا ان اشاء انا غير ذلك فهذا لا يقتصر على المجلس \* واذا قال  
 لامرأته انت طالق ان شاء فلان وان احب او ان رضي او ان هوى او ان اراد فبلغ ذلك فلانا  
 فله مجلس علمه بخلاف ما اذا قال ان شئت انا واحببت انا حيث لا يقتصر على المجلس واذا  
 لم يقتصر على المجلس في حق الزوج اذا قال ان شئت انا فالزوج كف يقول حتى يقع الطلاق  
 لم يذكر

لم يذكر محمد روح هذه المسئلة في شيء من الكتب قال مشا فخرارح وينبغي ان يقول شئت الذي جعلته التي ولا يشترط نية الطلاق عند قوله شئت ولا يشترط ان يقول شئت طلاقك ولو قال لها انت طالق ان لم يشأ فلان فقال فلان في المجلس لا شاء طلقت ولو قال ذلك لنفسه ثم قال لا شاء لا تطلق حتى يموت كذا في الذخيرة \* ولو قال لامرأته ان شئت فانتما طالقان فشاءت احد لهما لا يقع ولو قال لرجلين ان شئتما فمهي طالق ثلثا فشاء احدهما واحدة والاخرتين لا يقع ولو قال لامرأته ان شئت فانت طالق ثم قال لاخرى طلاقك مع طلاق هذه يقع عليهما بمشيئة الاولى ان اراد به الطلاق وان لم يرد به الطلاق يصدق كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت وشاء فلان تطلق بمشيئتهما كذا في الكافي \* ولو قال انت طالق اذا شئت وشاء فلان فقالت قد شئت ان شاء فلان فقال فلان شئت لا يقع كذا في محيط السرخسي \* واذا قال لها انت طالق خدا ان شئت فلها المشيئة في الغد ولو قال ان شئت فانت طالق خدا فلها المشيئة في الحال ولم يذكر في المسئلة خلافا قالوا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد روح ومن ابي يوسف روح ان لها المشيئة في الغد في المسكتين جميعا وعلى هذا اذا قال لها اختاري فدا ان شئت اختاري ان شئت خدا امرك بيدك خدا ان شئت امرك بيدك ان شئت خدا فالمشيئة في الغد في الحالين عند ابي حنيفة روح وعلى هذا اذا قال لها طلقي نفسك خدا ان شئت طلقي نفسك ان شئت خدا ان شئت طلقي نفسك خدا لم يكن لها ان تطلق نفسها حتى يمضي غدا في قول ابي حنيفة روح وقال ابو يوسف ومحمد روح ان قدم المشيئة فلها ان تطلق نفسها في الحال فتقول في الحال طلقت نفسي خدا كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق خدا ان شئت فقالت شئت الساعة لا يقع فان شاءت بعد ذلك في الغد يقع كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها ان شئت الساعة فانت طالق خدا ونوى ذلك ولم يقل الساعة فقالت شئت ان اكون خدا لما وقع الطلاق في الغد ولو قالت شئت ان يقع الطلاق في اليوم فانه لا يقع الطلاق ويخرج الامر من يدها كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق امس ان شئت فلها المشيئة في الحال كذا في محيط السرخسي \* ولو قال انت طالق رأس الشهر ان شئت كانت المشيئة لها رأس الشهر \* رجل قال لامرأته انت طالق ان لم يشأ فلان طلاقك اليوم فقال فلان لا شاء لا تطلق لان له ان يشاء في اليوم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها اذا جاء فدا فانت طالق ان شئت كان لها المشيئة في الغد كذا في المحيط \* ولو قال لها انت طالق

اذا شئت ان شئت وانت طالق ان شئت اذا شئت فهما سواء تطلق نفسها متى شاءت وعند اي وصف يرح  
 ان اخر قوله ان شئت فكذلك وان قدمه تعتبر المشيئة في الحال فان شاءت في المجلس تطلق  
 نفسها بعد ذلك اذا شاءت ولو قامت من المجلس قبل ان تقول شيئا بطل وقال شمس الائمة  
 في ان شئت فانت طالق اذا شئت هنا مشيئتان الاولى على المجلس والاخرى مطلقة اليها معاقلة  
 بالموقفة فمتى شاءت بعد هذاطلقت قال وان لم تقل شئت حتى قامت من المجلس فلا مشيئة  
 لها ولا فرق بين ان يقول ان شئت الساعة اولم يذكر الساعة هكذا في فتح القدير \*  
 ولو قال لها انت طالق متى شئت او متما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت فلها ان تشاء  
 في المجلس وبعد القيام من المجلس ولوردت لم يكن ردا ولا تطلق نفسها الا واحدة كذا  
 في الكافي \* ولو قال انت طالق زمان شئت او حين شئت فهو بمنزلة قوله اذا شئت فلا يقتصر  
 على المجلس كذا في غاية السروجي \* ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ذلك  
 ابد كلما شاءت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلثا كذا في المحيط \*  
 ولوطلقت نفسها ثلثا جملة لا يقع شيء عند اي خيفة ربح وعند ما يقع واحدة ولا يرد بالرد وان قال  
 لها انت طالق كلما شئت فطلقت نفسها ثلثا وتزوجت بزواج آخر ثم عادت اليه وطلقت نفسها لا يقع  
 ولوطلقت نفسها طلقة او طلفتين ثم تزوجت بزواج آخر ثم عادت الى الاول يملك عليها الثلث  
 عندهما ولها ان تطلق واحدة وواحدة الى ان توقع الثلث خلافاً لحدود كذا في التبيين \*  
 ولو قال لها كلما شئت فانت طالق ثلثا فشاءت واحدة فذلك باطل كذا في المحيط \* ولو قال  
 انت طالق حيث شئت او اين شئت لم تطلق حتى تشاء وان قامت من مجلسها فلا مشيئة لها  
 وان قال لها انت طالق كيف شئت فطلقت تطليقة يملك الرجعة قبل المشيئة فان قالت قد شئت  
 واحدة وبائة او ثلثا وقال الزوج نوبت ذلك فهو كما قال اما اذا ارادت ثلثا والزواج واحدة وبائة  
 او على القلب يقع واحدة رجعية وان لم تحضر النية تعتبر مشيئتها فيما قالوا لاجرا على موجب التخيير  
 كذا في الهداية \* وهذا عند اي خيفة ربح وعند ما لا يقع شيء مالم تشاء فان شاءت او قعت  
 واحدة رجعية او بائة او ثلثا بشرط مطابقة ارادته وما قاله الاولى وثمرة الخلاف تظهر في موضعين  
 فيما اذا قامت من المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة  
 رجعية وعند ما لا يقع شيء والرد كالقيام هكذا في التبيين \* وان قال لها انت طالق كم شئت

او ما شئت طلقت نفسها ما شاءت واحدة او اثنتين او ثلثا ما لم تقم من مجلسها او تأخذ في عمل آخر  
 ويتعلق اصل الطلاق بمشيتها فان ردت الامر كان رد اول وقال لها طلقتي نفسك من ثلث ما شئت  
 او اختاري من ثلث ما شئت فلها ان تطلق نفسها واحدة او اثنتين وليس لها ان تطلق نفسها ثلثا  
 عند اني حنيفه روح وقال لالا ان تطلق نفسها ثلثا ايضا كذا في الكافي \* وعلى هذا الخلاف  
 لو قال طلق من نسائي من شئت فليس له ان يطلق جميع نسائه وعندها له ذلك كذا  
 في غاية السروجي \* ولو قال طلق من نسائي من شاءت فشئت كلهن له ان يطلقهن كذا  
 في فتح القدير \* اولياء المرأة اذا طلبوا من الزوج ان يطلقها فقال الزوج لا يها ما ذا تريد مني  
 افعل ما تريد وخرج ثم طلقها ابوها لم يرد الزوج التعويض ويكون القول قوله انه لم يرد  
 به التعويض كذا في الخلاصة \* واذا قال لرجل طلق امرأتي فله ان يطلقها في المجلس وبعد  
 وله ان يرجع كذا في الهداية \* ان قال لها طلقتي نفسك وما حبك فلها ان تطلق نفسها  
 في المجلس لانه تعويض في حقها ولها ان تطلق ما حبته في المجلس وغيره لانه توكيل في حقها  
 وان قال لرجلين طلقا امرأتي ان شئتما فليس لاحدهما التردد بالطلاق ما لم يجتمعا عليه وان قال  
 طلقا امرأتي ولم يقرنه بالمشيئة كان توكيلا وكان لاحدهما ان يطلقها كذا في الجوهرية النبوية \*  
 اذا وكل رجلين بالطلاق كان لكل واحد منهما ان يطلقها اذا لم يكن الطلاق بمال ولو وكلهما بالطلاق  
 وقال لا يطلقها احد كما بدون صاحبه فطلق احدهما ثم طلقها الآخر اطلق احدهما واجاز الآخر  
 لا يقع شيء ولو قال لرجلين طلقا حلجبيما ثلثا فطلقها احدهما واحدة ثم طلقها الآخر تطليقتين لا يقع شيء  
 حتى يجتمعا على الثلث كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال لرجلين طلقا فلها ثلثا يتردها كل واحد منهما  
 بالطلاق وكذا يملك احدهما واحدة او اثنتين كذا في العتائية \* ولو قال لغيره انت وكيلي في طلاق  
 امرأتي ان شئت فشاء في المجلس فهو جائز وان قام الوكيل من المجلس قبل ان يشاء بطل التوكيل  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قال لغيره طلق امرأتي ثلثا ان شاءت لا يصبر وكخيلا  
 ما لم تشا ولها المشيئة في مجلس علمها واذا شاءت في مجلس علمها حتى صار وكيلا لوطلقها الوكيل  
 في ذلك المجلس يقع وتمام من مجلسه بطل التوكيل ولا يقع طلاقه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل  
 شمس الائمة الحلواني رحمه الله ان يحفظ هذا فان البلوى فيه نعم فان عامة كتب الطلاق  
 التي يكتبها الزوج من الغربة يكون فيها كتبت اليك هذا الكتاب سل امرأتي هل نشاء الطلاق

فان شاءت فطلقتها ثم ان الوكلاء كثيرا ما يؤخرون الابقاع من مجلس مشيئتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع واذا قال لغيره انت وكيلي في طلاقها على اني بالخيار او على انها بالخيار او على ان فلانا بالخيار فالوكالة جائزة والخيار باطل \* واذا قال لغيره طلق احدي نسائي وطلق واحدة منهم بعينها صح وليس للزوج ان يصرف الطلاق الى غيرها وكذا اذا طلق واحدة منهم لابعينها صح ويكون الخيار للزوج كذا في المصبط \* رجل قال لآخر وكلتك في جميع اموري فطلق الوكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح انه لا يقع ولو قال وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والانكحة وكل شيء كذا في فتاوى قاضي خان \* وكله بان يطلق امرأته تطليقة فطلقها تنبئ لا يجوز عنده وعندهما يقع واحدة كذا في الفتاوى الصغرى \* رجل وكل فيه بالطلاق فطلقها الوكيل ثلثا ان كان الزوج نوى بالتوكيل التوكيل بالثلث طلقت ثلثا وان لم ينو الثلث لا يقع شيء في قول ابي حنيفة رح \* رجل قال لغيره طلق امرأتي رجعية فقال لها الوكيل طلقك باثنا يقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل ابنتها لا يقع شيء \* ولو قال للوكيل طلقها تطليقة باثنة فقال لها الوكيل انت طالق تطليقة رجعية يقع واحدة باثنة \* رجل قال لغيره طلق امرأتي بين يدي اخي فلان فطلقها بغير محضر من الاخ وقع الطلاق كمالو قال فطلقها بين يدي اليهود فطلقها بغير محضر من اليهود يقع \* رجل قال لغيره لا انهاك من طلاق امرأتي لم يكن ذلك توكيلا ولو رأى انسا نا يطلق امرأته فلم ينهه لا يصير المطلق وكبلا ولا يقع الطلاق كذلك ههنا كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لغيره طلق امرأتي باثنا للسنة وقال لآخر طلقها رجعية للسنة فطلقها في طهر واحد طلقت واحدة وللزوج الخيار في تعيين الواقع كذا في البصر الرائق \* ولو وكل غائبا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل قبل ان يعلم بالوكالة فطلاقه باطل لان الوكالة بطلاقه لا يثبت قبل العلم كذا في فتاوى قاضي خان \* من قال لامرأته انطلقى الى فلان حتى يطلقك فذهبت فطلقها فلان صح ويصير فلان وكبلا بالتطليق وان لم يعلم بوكالته وذكر في الزبادات ما يدل على انه لا يصير وكبلا قبل العلم قبل في المسئلتين روايتان وقيل ما ذكر في الزبادات قياس وما ذكر في الاصل استحسان ثم على رواية الاصل وهو جواب الاستحسان اذا صار وكبلا وان لم يعلم لو ان الزوج نهى المرأة عن الانطلاق الى فلان لا يصير فلان معزولا

معزولا ينهي المرأة قبل العلم بالنهي وصار الجواب فيه نظير الجواب فيمن وكل رجلا ان يطلق امرأته ثلثا ثم قال للمرأة نهيت فلانا ان يطلقك فان فلانا لا ينزل ما لم يعلم بالنهي لانه لو انزل انزل بالنهي مقصود الا تبعا لنهي المرأة عن شيء وما فوض اليها شيئا حتى يصح نهي الغائب بطريق التبعية وتعذر القول بانزاله مقصود بالنهي قبل العلم فلهذا لا ينزل قبل العلم هذا اذا نهى المرأة قبل الانطلاق الى ذلك الرجل ما اذا نهى بعدها لانطلاق الى ذلك الرجل لا يصير فلان معزولا وان علم بال عزل وقبل الانطلاق يصير معزولا اذا علم بالنهي والعزل وهذا بخلاف ما لو قال لاجنبي اطلق الى فلان وقل له حتى يطلق امرأتي ثم نهى بعد ذلك صح النهي ولو نهى المرأة من الانطلاق لا يصح وهذا بخلاف ما لو قال لغيره ان جاءتك امرأتي فطلقها او قال ان خرجت اليك امرأتي فطلقها ثم انه نهى الوكيل من الايقاع بعد مجيء المرأة اليه وبعد خروجها اليه يصح النهي اذا علم كما قبل المجيء والخروج كذا في المحيط \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الوكيل في سكرة اختلفوا فيه والصحيح انه يقع \* رجل وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلقها الموكل باثنا اورجعيان ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة ولا ينزل باثنا الموكل اذا لم يكن طلاق الوكيل بمال فان لم يطلقها الوكيل حتى تزوجها الموكل قبل انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل يقع طلاقه عليها وان كان الموكل تزوجها بعد انقضاء العدة ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل وكذا لو ارتد الزوج والمرأة والعباد بالله ثم طلقها الوكيل فطلاق الوكيل واقع مادامت في العدة وان لحق الموكل بدار الحرب مرتدا وقضى القاضي بلحاقه بطلت الوكالة حتى لو كان مسلما وتزوجها ثم طلقها الوكيل لا يقع طلاق الوكيل ولو ارتد الوكيل والعباد بالله كان على الوكالة وان لحق بدار الحرب الا ان يقضي القاضي بلحاقه كذا في فتاوى قاضي خان \* الوكيل بالطلاق ليس له ان يوكل غيره \* واذا وكل صبياعا فلا عيدا بالطلاق صح كذا في السراجية \* ولو وكله فرد ثم طلق لم يقع ولو سكت بلا قبول ثم طلق وقع ولو قال له طلقها فدا فقال الوكيل انت طالق غدا كان دولا ولو قال طلقها فقال الوكيل انت طالق ان دخلت الدار فدخلت لم يقع واذا قال لغيره طلق امرأتي فلما طلقها الفا لا يصح وكذا لو قال لغيره طلق امرأتي نصف تلبية فطلقها الوكيل تلبية لا يقع شيء كذا في البحر الرائق \* الوكيل بالطلاق المنجز اذا علق لا يصح كذا في التقنية في كتاب الوكالة \* رجل



اراد السفر فوكل رجلا بطلاق امرأته ثم عزله بغير محض من المرأة ان لم يكن التوكيل بطلب المرأة  
يصح عزله وان كان التوكيل بطلب المرأة لم يصح عزله الا بمحض منها قال شمس الائمة السرخسي  
والصحيح انه يملك عزل الوكيل بالطلاق وان كان بطلب المرأة ولو وکل رجلا بالطلاق وقال كلما غزيتك  
فانت وكيلي قال بعضهم لا يصح هذا التوكيل وقال بعضهم يصح التوكيل ولا يملك عزله بتجدد الوكالة  
قال الشيخ شمس الائمة السرخسي الصحيح انه يملك العزل ثم اختلفوا في طريق العزل  
قال الشيخ الامام رح اذا قال عزلتك من جميع الوكالات ينزل وينصرف ذلك الى المعلق  
والمنجز وقال بعضهم يقول عزلتك كما وكلتك وقال بعضهم يقول رجعت من الوكالة المعلقة  
وعزلتك من الوكالة المطلقة كذا في التارخانية \* ولو قال لغيره طلق امرأتي فابنها او قال ابنتها  
فطلقها فهو توكيل لا يقتصر على المجلس وللزوج ان يرجع عنه واذا اطلقها الوكيل يقع واحدة بانه  
وليس لهذا الوكيل ان يوقع اكثر من واحدة كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال طلقها على ان  
لا تخرج من البيت شيئا فقال لها طلقك على ان لا تخرجي من البيت شيئا فقبلت طلقت  
اخرجت اولم تخرج ولو قال طلقك بشرط ان لا تخرجي من البيت فان اخرجت لا تطلق  
وان اختلفنا فاقول قول الزوج لانه منكر كذا في الغائية \* رجل قال لغيره طلق امرأتي  
هذه فقبل الوكيل وغاب الموكل لا يجبر الوكيل على الطلاق ولو جعل طلاق امرأته يدر رجل  
فجس المجعول اليه فطلق قال محمد رح ان كان لا يعقل ما يقول لم يقع طلاقه ولو جسن الموكل  
بالطلاق ان جن ساعته افاق فالوكيل على وكالته ولو جن زمانا دائما بطلت وكالته \* اذا قال لغيره  
طلق امرأتي اذا حاضت وطهرت فقال لها الوكيل اذا حاضت وطهرت فانت طالق كان باطلا  
كذا في فتاوى قاضيان \* قال لا خرز زوجني فلانة وطلقها فلنا ثم ظهر ان الآخر قد تزوجها قبل الامر  
او بعدة بنفسه ينبغي ان يبقى وكلا بالطلاق كذا في القنية في كتاب الوكالة \* الوكيل في الطلاق  
والرسول سواء كذا في التارخانية \* الرسالة ان يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يد انسان  
فيذهب الرسول اليها ويبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليها الطلاق كذا في البدائع \*  
وفي فوائد نظام الدين امر بدست زن نهاد كه اگر فلان كار كنم تو باي خود را كشاده كني هرگاه  
كه خواهي آن كار كرد وپيش از باي كشاده كردن باشوي خلع كرد پس از ان باي تواند  
كشاده كردن باي اجاب رح تواند و اگر عدة گذشته باشد باز نكاح كند تواند باي قال ني

ذکر فی الزیادات فی الباب الاول اذا امر رجلا ان يطلق امرأته بالف ثم ابانها بنفسه لیس الوکیل ان يطلقها وكذلك ان جدد النکاح \* ولو طلق امرأته بائن ثم وكل رجلا بان يطلق امرأته علی مال فطلقها علی مال وقبلت طلقت ولا یجب المال ولو جدد النکاح فی العدة فطلقها الوکیل وقبلت طلقت وبجب المال ولو انقضت العدة ثم جدد النکاح فطلقها وقبلت لا یقع \* فی فوائد جدی رح قال لامرأته اگر برتوزن خواهم امرویی بدست تو نهادم ثبت حرمة المصاهرة بینہ و بین امرأته لمسه لهما هل یقی الامر فی یدها بعد ثبوت الحرمة حتی لو تزوج امرأة لها ان تطلقها قال یقی الامر فی یدها لتصور قضاء القاضي به فانه لو قضی بجواز نکاح التي زنی بامها وابتناها نفذ عند محمد رح خلافا لابی یوسف رح کذا فی الفصول العمادیة \* جعل امرها یدها برانکه اگر کابین بخشی پای خود کشاده کنی منی شئت وکنت و هبت مهرهاله قبل ان یجعل الامر یدها قال شیخ الاسلام نظام الدین و بعض اصحابنا لها ان تطلق نفسها و بعضهم قالو لیس لها ان تطلق کذا فی الوجیز للکردری \* مردی بسفر میرفت زن را گفت که اگر یکماه از رفتن من برآید و من برتونه آمده باشم و نفقه من بتو نرسیده باشد امر تو بدست تو نهادم تا هر چه وقت بایدت پای خود کشاده کنی پیش از گذشتن یکماه نفقه رسید اما من نه آمد امر زن بدست زن نشود شرط امر که بدست زن شود و چیز است تا آمدن و نفقه نارسیدن یکی ازین دو یافتیم و یکی فی بخلاف قوله من و نفقه من نرسد و یکی رسید امر بدست وی شود رأیت فتوی اجاب عنها شیخ الاسلام هلاء الدین محمود الحارثی المروزی و صورته را جل قال لامرأته ان غبت عنک شهر افامرک یدک این مرد را کافر اسیر برد هل یبصر امرها یدها اجاب نی و کان والدی بقول ان اجبره علی الذهاب و ذهب بنفسه ینبغی ان یتحقق الشرط و هو الغیبة لان الاتیان مکرها و اناسیا و عامدا سواء فی تحقق الحث کذا فی الخلاصة \* و فی مستقنیات صاحب المحيط قال ایا اکرده روز از تو غائب شوم و نفقه من بتو نرسد امر تو بدست تو نهادم ده روز گذشت و اختلاف فی وصول النفقة شوی میگوید که رسانیده ام وزن منکر است اجاب رح قول قول زن باشد تا امر بدست وی باشد و این روایة اصل است و روایة منتفی برعکس این است کذا فی الفصول العمادیة \* قال الآخر اگر مسیم من ندھی الی و وقت کذا امر بدست من نهادی فلاق زن خواستنی را قتال نهادم فلم یعطه المال حتی مضی ذلک الوقت و قد تزوج امرأة

فليس لصاحب المال ان يطلقها ولو كان قال اكرسيم من ندهي الي وقت هكذا امر بدست من نهادي طلاق زني را كه بخواهي وباقي مسئله بحالها فله ان يطلقها كذا في المحبص \* رجل جعل امر امرأته يدها فالت دست بازداشتم ولم نقل خویشن را لاتین و لو قالت عینت نفسي ان كان المجلس قائما بصدق والا فلا وبض مشائخنا قالوا ينبغي ان يقع كذا في الظهيرية \* ولو قالت افكندم وقالت مانويت طلاقا صدقت ولو قالت نويت طلقت ولو قالت طلاق افكندم يقع بدون النية كذا في الخلاصة \* ذكر شيخ الاسلام قال لها امر بدست تو نهادم شش ماه را فالامر بيد هاند تمام سنة اشهر كذا في الوجيز للكردي \* وفي فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود رح مرزن خود را گفت كه اكرد روز نفقه توا من بتونرسد بعد از ان بای خود را كشاده كن ثم انها صارت ناشزة حتى مضى المدة فينبغي ان لا تطلق نفسها وقد وقع الاستفتاء ممن قال لامرأته اكر يكما نفقه تو نرسانم بتوا مر تو بدست تو بعد از این زن ييد ستوري شوي بختا پدري بضم رفت وبكاه باشيد و این مرد نفقه نرسناد بنبغي ان لا يصبر امرها يدها وقد وردت الفتوى ممن قال لامرأته اكر بعد از روز پنج دينار زر بتونرسانم فامرك بيدك لتطقي نفسك متني شت در روز گذشت و آن زر نرسانيد هل لها ان تطلق نفسها فلت نعم اگر مراد شوي آن بوده است كه اگر بر فورده روز تمام شدن نرسانم بای خود را كشاده كرد اند و ان لم يرد به الفور ليس لها ذلك حال همت احدها واستصوب والدي هذا الجواب كذا في فصول الاستروثني \* مثل بعض اسنانا ممن قال لامرأته اگر از این شهر ييد ستوري تو بروم امر تو بدست تو نهادم تا بای خود كشاده كني هر وقت كه خواهي این مرد كوك سر رفت و شبان روز باشيد ييد ستوري زن بای كشاده كردن تواند باني اجاب ني والله اعلم واقعة الفتوى رجل غاب عن امرأته بعد از سه ماه نامه آمد از این مرد در ان نامه نوشته بود كه اگر از وقت غيبت من دو ماه بر آيد وتن من درین مدت بتونرسد بای خود كشاده كني هرگاه كه خواهي ومعلوم شد كه این مرد این نامه را بعد از ان نوشته كه يكما بيش بر غيبت او نيامده بوده است اما آرنده نامه در راه دير مانده است درین صورت این زن بای خود تواند كشدن ياني چون سه ماه گذشته و این زن را علم نبوده است قبل في باب ما يجعل فيه امر امرأته الي غير بالوقت في آخر ايعان الجامع انه يصبر الامر يدها وفي فوائد

وفي فوائده شيخ الاسلام برهان الدين امر بدست زن نهاد که ويراني جنابت شرعي گردد پس از ان اين زن را گفت که هر ده روزي ترا دستوري دادم تا بخانه پدر و مادر روي ده روز گذشت دوازده روز شد پدر و مادر آمدند و بايشان رفت بخانه ايشان بدین جنابت بيدستوري رفتن بزدل بصير امرها يدها اجاب نعم بصير والله اعلم \* و رأيت فتوى اجاب عنها عني نظام الدين رح و صورتهاجل امر امر آنه يدها ان ضربها بغير جنابة شرعية پس مادر زن بخانه اين مرد آمد مرد گفت زن را که اين مادر ماده سک است چرا آمده است زن گفت مادر تست و خواهر تو مرد زن و اين مرد دست زن نشود گذاشتن در ان الفصول العبادية \* جعل امرها يدها على انتمنى ضربها بغير جنابة فهي تطلق نفسها ثم قال لها الزوج لعنت برتو باذناقت لعنت خود برتو باذناقتو فبعضهم قالوا هذا ليس بجنابة منها لانها باذنة وليست بباذنة وعامتهم على ان هذا جنابة منها وهو الاصح وعلى هذا اذا قال لها اي مادرت سياهه فقالت المرأة مادرت سياهه فعلى قول الاولين هذا ليس بجنابة والعامة تكلموا فيما بينهم وقال بعضهم ان كانت ام الزوج حية فهذا ليس بجنابة منها في حقه وان كانت امه ميتة فهذا جنابة منها في حقه وبعضهم قالوا لا يصير الامر يدها سواء كانت ام الزوج حية او ميتة فلو قالت له خذ ايت مرك وهاذ فهذا جنابة منها وكذلك اذا قالت له اي خذنا تر من كافر فهذا اجنابة منها ولو قالت له اي بدخوي فان كان كذلك فهذا ليس بجنابة وان لم يكن كذلك فهو جنابة ولو قال لها لا تفعلين هكذا فقالت خوش مي آرم ان كانت قالت ذلك في فعل هو معصية فهذا منها جنابة وان كانت قالت في فعل هو ليس بمعصية فهو ليس بجنابة \* فني المنتهي واذا قالت لزوجها اطلقني فقال الزوج من طلاق تريد ست تفهم ام فقالت من خود را طلاق دادم وقال الزوج من نيز ترا طلاق دادم بقع تطليقتان كذا في المحيط \* ولو قالت اي بي مزة يكون في حق الشرف جنابة كذا ذكر في العدة \* وسئل والدي امر بدست زن نهاد که بي جنابة ترند زن در پيش زنان ديگر گفت اگر شويان شما مرد اند شوي من ناري مرد نيست فضر بها الزوج اجاب لا يصير الامر يدها وهذا جنابة منها والله اعلم \* ذكر في فتاوى الديباري امر بدست زن نهاد که اورا بهيچ کناه نزنم مگر که بخانه فلان برود بيدستوري من زن بيدستوري شوي بخانه فلان رفت وشوي با او جنگ کرد وشوي را دشنام داد شوي آن زن را زدن گفت من بحکم امر خود باي خود کشنده کردم شوي گفت من بدان سبب زده ام که بخانه فلان رفت بيدستوري

من قال القول قول الزوج \* وذكرفي طلاق فتاوى الديناري قالت لزوجها بطلاق من سوكت خورده که مرا یکنه نرني وزدي من برتو طلاق مرد گفت که من یکنه شرعي نرده ام قال القول قول الزوج فلو قال الزوج بعد ذلك من تراکته بدم که بخلاف خواهرت مرومرا از الجا سخت مي آید اکنون رفتي و بدان سبب زده ام زن منکراست مر رفتن خانه خواهر را قول قول که باشد کواه برکه بود قال القول قول الزوج ولا يسمع البيعة في هذا \* رجل قال لآخر في مجلس شرب الخمر هر زني را که خواسته ام براي تو خواسته ام داشتن و رها کردن بدست تو بوده است فقال ذلك الرجل اگر چنین است دادم زن ترا بکطلاق و دو طلاق و سه طلاق هل يقع قال لا لان قوله دردست تو بوده است اخبار من کون الامريده في الزمان الماضي وليس من ضرورة كونه في يده بقاء بل الامر المطلق مقتصر على المجلس وقد تبدل فيطل حتى لو قال دردست تو است فهو اقرار بقيام الامر في يده فيصح التطبيق هكذا في فصول الاستروشي \* في فوائد جدي رح امر بدست زن نهادا گریکمه را و دینار بتو نرسانم بابت کشاده کن زن را و ام خواهی بود بوي حواله کرد پای تواند کشاد پس از گذشتن مدت اجاب نبي والله اعلم ان اداء الى المحتال قبل مضي المدة وان لم يؤد تواند \* وفي فوائد امر بدست زن نهاد که دیدستوري نواز شهر نرم مرد از شهر بیرون رفت وزن او را مشایعت کرد هل يكون اذا قال لا \* واقعة الفتوى امر بدست زن نهاد که بی دستوري وي کنیزک نصرد فذهب مع زوجها الى النخاس واختارت جارية فاشترها الزوج این پسندیدن زن دستوري بود اجاب بعض اهل زماننا وانکان ليس لذلك اهلا بود حتى لا يصير الامر بهد هار قد اجبت بصير الامر بهد ها کذا في الفصول العمادية \* وفي مجموع النوازل امرأة قالت لزوجهایک سخن گویم روا داشني اوقات یک کار کنم روا داشني فقال الزوج داشتم فقالت طلقت نفسي ثلثا لا يقع شيء والقول قول الزوج انه لم يرد الطلاق كذا في المحيط \* علق الطلاق بالضرب بغير جنابة فخرجت امرأة من البيت الى الزقيقة تأتئش در خانه آرد و كان في الزقيقة رجل اجنبي ولم يكن قصد المرأة رؤية الاجنبي فضربها الزوج لا تطلق لانه ضرب بالجنابة كذا في خزائن المفتين \* یکی دیگری را چنین گفت که هرگاه که بی دستوري من از شهر بروی امر زن خویش بدست من نهادی گفت نهادم یکبار دستوري داد پس از آن تواند رفتن بی دستوري وي اجاب علاء الدین رح تواند چه هرگاه هر وقت است و هر وقت یکبار فراز گیرد هکذا اکتبت

من فوائد \* قال لامرأته اگر بعد سر هر شش ماهی ترا بشهر مادر و پدر نیزم امر تو بدست تو نهادم پای خود بیگ طلاق باین بکشائی هرگاه که خواهی وزن قبول کرد نفیض را در مجلس پس ازین یکسال گذشت و این شوی این زن را بخانه پدر و مادر نبرد هل لها ان تطلق نفسها کانت مسئلة واقعة الفتوی بمرفیان فارس لها البنا بالفتوی فکتبت نعم لها ذلک و افتني اهل الافتاء بمسوقه يومئذ فی الجواب \* فی فوائد جدی رحیکی چنین گفت که من سبکی نخورم و قمار نکنم و زنانکم اگر بکنم زن از من بیه طلاق اگر یکی ازین کارها بکند زنش طلاق شود ثم قال ولا خلاف فی الثقی و اختلفوا فی الایات و هو اما ان قال اگر من سبکی خورم و قمار کنم و زنانکم امر زن بدست وی نهادم ثم فعل واحد امنها لا یصیر الامر یدها عند بعضهم و یصیر یدها عند الآخرین و قال رح الغرض من مثل هذه الالفاظ منع النفس وزجرها من ارتکاب المحذور و کلوا احد من هذه الافعال بانقراده یصلح فرضا له فینبغي ان لا یتوقف علی الکلمة وان کان اللفظ للجمع کذا ذکر شیخ الاسلام برهان الدین \* و فی فوائد العلامة مردی مرزن خود را گفت که اگر من سبکی خورم و جوشیده و عصبر و بکنی امر بدست تو نهادم تا پای خود بکشائی هرگاه که خواهی زن قبول کرد مرد بکنی خورد و دیگر هائی امر بدست زن شود بخوردن بکنی یانی اجاب شود که معلق بهر یکست جدا نه بجملة هكذا اجاب معللا و افقه الباقون من اهل زمانه \* امر بدست زن نهاد که اگر او را بزند بجائیة و بی جنائیة پای خود بکشد هرگاه که خواهد وزن قبول کرد بعد ازین مرد مر این زن را بزند بجائیة زن تواند پای کشاده کردن یانی اجبت تواند قلت و ما اختار الشیخان الامامان جدی و العلامة السمرقندی رحمهما الله و اهل زمانهما فیما ذکرناه و اختار الشیخ الکبیر ابي بکر محمد بن الفضل البخاری رح کذا فی الفصول العبادية \*

الباب الرابع فی الطلاق بالشرط ونحوه \* و فی اربعة فصول الفصل الاول فی الالفاظ الشرطیة الالفاظ الشرطیة ان و اذا و اذا ما و کل و کلما و منی و متما فقی هذه الالفاظ اذا وجد الشرط انحلت الیمین و انتهت لانها لا تقضى العموم والتکرار فوجود الفعل مرة تم الشرط و انحلت الیمین فلا یتحقق الحنث بعده الا فی کلمات لانها توجب عموم الافعال فاذا کان الجزاء الطلاق والشرط بکلمة کلما بتکرار الطلاق بتکرار الحنث حتی یتوفی طلاق الملک الذی حلف علیه فان تزوجها بعد زوج آخر و تکرر الشرط لم یحث عندنا کذا فی الکافی \* و لو دخلت کلمة کلما علی نفس التزوج بان قال

كلما تزوجت امرأة فهي طالق او كلما تزوجتك فانت طالق يحث بكل مرة وان كان بعد زوج آخر هكذا في غاية السروجي \* ولو قال كل امرأة انزوها فهي طالق فتزوج نسوة طلقن ولو تزوج امرأة واحدة مراراً لم تطلق الأمرة واحدة كذا في المحيط \* ولونوى بعض النساء صحت فيه ديانة لا قضاء وقال الخفاف يصح نيتهم في القضاء ايضاً والفتوى على ظاهر المذهب وان اخذ بقول الخفاف اذا كان الحالف مظلوماً فلا بأس به كذا في البحر الرائق \* ومن جملة الفاظ الشرط لو ومن واي وآيان وآين وآنى كذا في التبيين \* ومنها في اذا دخل على الفعل كقوله انت طالق في دخولك الدار يعني ان دخلت الدار هكذا في العناية \* والالفاظ التي للشرط بالفارسية اكر وهي وهيمشه وهر كاه وهرز مان وهر بار فالاول بمعنى قوله ان فلا يحث الأمرة والثاني بمعنى متى لا يحث الأمرة والثالث كاللثاني ومعناه واحد وفي الرابع والخامس يحث مرة لانه بمعنى كل وهو الصحيح \* والسادس بمعنى كلما يحث كل مرة كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان \* اما النظة كه بان قال امرأته طالق ثلثا كه اينكار ميكنند فان لم يتعارفوا التعليق بقوله كه يقع للحال لانه تحقيق وان لم يتعارفوا التعليق الآبه لا تطلق مالم يوجد الشرط وان تعارفوا التعليق بهذا وبصرح الشرط ذكر الفضلي في فتاواه انه يقع الطلاق للحال وبعض مشائخنا راجح قالوا لا يقع وهو الاصح كذا في المحيط \* وزوال الملك بعد اليمين بان طلقها واحدة او اثنين لا يبطلها فان وجد الشرط في الملك انحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وهي امرأته وقع الطلاق ولم يبق اليمين وان وجد في غير الملك وانحلت اليمين بان قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق فطلقها قبل وجود الشرط وضمت العدة ثم دخلت الدار ينحل اليمين ولم يقع شيء كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فطلقها واحدة او اثنين قبل دخول الدار فتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم عادت الى الزوج الاول فدخلت الدار طلق ثلثا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في البدائع \* تنجيز الطلقات الثلث يبطل تعليق الثلث ومادونها فلوعلق الثلث او مادونها ثم نجز الثلث قبل وجود الشرط ثم عادت اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شيء اصلاً كذا في شرح النقاية للبرجندي \* وكما يبطل التعليق بتنجيز الثلث يبطل بلحاظه بدار الحرب عند ابي حنيفة رح خلافاً لهما حتى لو دخلت الدار

بعد لحاقه وهي في العدة لا تطلق خلافا لهما وفائدة الخلاف فيما اذا اجاء تائباً مسلماً فتروجها تأيلاً  
لا ينقص من عدد الطلاق شيء عنده وينقص عندهما كذا في فتح القدير \* الفصل الثاني  
في تعليق الطلاق بكلمة كل وكلمة \* لو قال كلما دخلت هذه الدار فامرأتي طالق وله اربع نسوة  
فدخلها اربع مرات ولم يعن واحدة منهم بعينها يقع بكل دخلة واحدة ان شاء فرجها عليهن  
وان شاء جمعها على واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار كلما كلمت فلانا فانت طالق  
فاليمين الثانية تصير معلقة بالدخول فاذا دخلت الدار انعقدت اليمين الثانية فاذا كلمت ثلث  
مرات بعد ذلك طلقت ثلثاً كذا في البحر الرائق \* اذا قال الرجل لرجلين كلما كلمت  
عندكما طعاماً فامرأته طالق وتعدى عند احدهما اليوم وتعدى عند الآخر من الغد طلقت امرأته ثلثاً  
لانه لما تعدى عند الاول واكمل ثلث لقعات او اكثر كانه اكل عنده ثلث مرات واذا تعدى  
عند الآخر كانه اكل عنده ايضاً ثلث مرات فقد وجد الاكل عندها ثلث مرات والاكل عندهما  
في كل مرة شرط وقوع التطليقة وكذلك اذا قال لاحدهما كلما كلمت عندك ثم اكلت  
عند هذا فامرأته طالق كان الجواب كما قلنا كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته كلما كلمت كلاماً  
حسناً فانت طالق ثم قال سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر طلقت واحدة ولو قال  
سبحان الله الحمد لله لا اله الا الله الله اكبر طلقت ثلثاً كذا في الخلاصة في جنس من حلف لا يكلم  
فلانا \* ولو قال لامرأته وقد دخل بهما ولم يدخل بهما او دخل باحد لهما دون الاخرى كلما حلفت  
بطلا فكما فواحدة منكما طالق او قال فاحد لكما طالق وكرر مرتين لا يقع شيء ولم يذكر في الكتاب  
انه لو قال ذلك في المرة الثالثة وقالوا لا يقع الا اذا عني بالواحدة في المرة الثالثة هير الواحدة  
في المرة الثانية فبحسب حالها بطلا فكلتا في اليمين الاولى ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة  
منكما فهي طالق كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق يقع واحدة  
واليه البيان ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكما فواحدة منكما طالق كلما حلفت بطلاق  
واحدة منكما فهي طالق وقع التطليقتان وله الخيار ان شاء جعلهما على واحدة وان شاء  
عليهما ولو قال لهما وقد دخل باحد لهما دون الاخرى كلما حلفت بطلا فكلتا فانتما طان  
قاله ثلث مرات انعقدت الاولى وانحلت بالثانية ويقع على كل واحدة واحدة والثالثة انقضت  
في حق المدخولة ولا ينحل الثانية بالثالثة لعدم تمام الشرط وهو الحلف بطلا فكلتا \* فلو تزوج



غير المدخولة وقال لها ان دخلت الدار فانت طالق تحل الثانية والاولى ويقع علي كل واحدة تطليقتان لان بعض الشرطان موجودا بالحلف بطلاق المدخولة في المرة الثالثة والآن تم الشرط فتبين كل واحدة بثلاث ولولم يتزوج غير المدخولة ولكن قال لها ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق صححت اليمين وانحلت الاولى والثانية الا ان المدخولة في ملكه فبانت بثلاث وغير المدخولة ليست في ملكه فلغا في حقها وينحل اليمين الاولى والثانية لاني جزاء الا ان اليمين منعقدة بكلمة كلما فلا يظهر اثر الانحلال فبقينا فاذا تزوجها بعد ذلك وحلف بطاقتها يقع عليها تطليقتان ولو قال للمدخولة اذ تزوجتك فانت طالق لا يصح لانها مبانة الا اذا قال ان تزوجتك بعد ما تزوجت بزواج آخر فانت طالق فمح يصح اليمين لانه اضافة الى الملك كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \* ولو قال لواحدة منهن كلما حلفت بطلاقك فالهواني طواقم قال للثانية مثل ذلك ثم للثالثة طلقت الثالثة والرابعة ثلثا ثلثا والثانية تثبتن والاولى واحدة لان بالكلام الثاني صار حالفا بطلاق الاولى وبالكلام الثالث صار حالفا بطلاق الاولى والثانية ولو كان مكان مكانا اذا طلقت الثالثة والرابعة كل واحدة تطليقتين والاولى والثانية كل واحدة واحدة كذا في العناية \* ولو قال كل امرأة من نسائي ندخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال ولودخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى هكذا ذكره في المنتقى قال ابو الفضل هذا خلاف ما في الجامع كذا في الذخيرة \* في النوازل قال نصير سالت حسن بن زيان من رجل قال لامرأته كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق كلما دخلت هذه الدار دخلت فانت طالق فالت طالق فدخل الدار دخلت فانت طالق ثلثا كذا في التاتارخانية \* ولو قال لامرأتين كلما تزوجتكما فانتما طالقان فتزوج احداهما مرة والاخرى مرتين طلقنا واحدة الا اذا تزوج الاولى مرة اخرى طلقنا اخرى ولو قال كلما تزوجت امرأتين فهما طالقان فتزوج ثلثا طلقن لانه وجد في كل واحدة الشرط وهو تزوج امرأتين ولو قال كلما اكلت عندك فامرأته طالق فاكل عند كل واحدة ثلث لعمات طلقت ثلثا كذا في العناية \* ولو قال كل امرأة لي وكلما تزوجت امرأة الي ثلثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار وفي ملكه امرأة ثم تزوج امرأة اخرى ثم طلقهما جميعا ثم تزوجهما فانيا ثم دخل الدار طلقت كل واحدة منهما ثلثا واحدة بالايقاع وتنتان بالحلف ولو كان حين طلقهما لم يتزوجهما حتى دخل الدار ثم تزوجهما طلقت كل واحدة

واحدة بالحنث كذا في المحيط \* واذا قال كلما دخلت هذه الدار وكلمت فلانا فكلمت فلانا فامرأة من نسائي طالق فدخل الدار دخلات وكلم فلانا مرة واحدة لم تطلق الامرة واحدة ولو قال كلما دخلت هذه الدار فان كلمت فلانا فانت طالق فدخل الدار ثلثا وكلم فلانا مرة طلقت ثلثا ولو قال كلما تزوجت امرأة فدخلت الدار فهي طالق فتروجها ثلث مرات ثم دخل الدار مرة يقع طلقه واحدة ولو دخلها مرة اخرى طلقت اخرى ولو دخلها ثلثا طلقت ثلثا ونظيره لو قال لامرأة كلما اكلت نمرة وجوزة فانت طالق فاكل ثلث تمرات وجوزة واحدة لا يقع الا واحدة ولو اكل جوزة اخرى طلقت اخرى ولو اكل جوزة ثالثة طلقت ثلثا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* قال ابن سامة سمعت ابا يوسف رح قال ولو قال كلما دخلت هذه الدار فكلما كلمت فلانا فانت طالق قال فهذا عليهما ويكون الغلاء جزءا فان بدأت فدخلت الدار ثلث دخلات ثم كلمت فلانا مرة طلقت ثلثا ولو دخلت الدار دخلت ثم كلمت فلانا ثلث مرات طلقت ثلثا كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا فدخل الدار مرارا ثم كلمه مرارا بحث في الايمان كلها \* ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق ان دخلت الدار فتروجها مرارا ودخلت مرة طلقت ثلثا كذا في البحر الرائق \* رجل قال كل امرأة اتزوجها ابدا في قرية كذا فهي طالق ثم اخرج امرأة من تلك القرية فتروجها لا تطلق وكذا لو لم يخرجها من تلك القرية وتزوجها في غير تلك القرية لا يحنث ولو قال كل امرأة اتزوجها من قرية كذا فتروج امرأة من تلك القرية حنث حينما تزوجها كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال كل امرأة لي تكون ببخارا فهي طالق ثلثا الصحيح انه يراد به طلاق امرأة يتزوجها ببخارا ومن هذا قالوا لوزوج امرأة في فيربخارا ثم نقلها الى بخارا ويكون هو معها به لا تطلق وهو الصحيح كذا في الخلاصة في كتاب الايمان في الجنس الثالث في المنبوحة \* رجل له امرأة لم يدخل بها فقال كل امرأة لي وكل امرأة اتزوجها الى ثلثين سنة فهي طالق ان دخلت الدار فتروج امرأة وطلقها وطلق التي كانت عنده ثم تزوجها في الثلثين سنة ثم دخل الدار طلقت بالتقدمة تطليقتين باليمين سوى التطليقة التي اوقع عليها بالتبجيل فطلق ثلثا وما الجديدة فطلق واحدة باليمين سوى ما اوقع عليها بالتبجيل فطلق تطليقتين ولو ان الزوج حين طلقها اول مرة لم يتزوجها حتى دخل الدار ثم تزوجها طلقت بالتقدمة

واحدة بالحنث في يمين التزوج بنفس التزوج وان كان المنعقد في حقها يمينين يمين التزوج ويمين الكون فاما الجديدة فلا يقع عليها بالحنث شيء كذا في المحيط \* ولو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلانة لامرأة لعا وكل امرأة من نسائي تدخل الدار فهي طالق وفلانة طلقت فلانة للحال فلا ينظر التزوج والدخول فان تزوجها بعد ذلك او دخلت الدار وهي في العدة طلقت اخرى كذا في الظهيرية \* ولو قال كل امرأة اتزوجها ابدا او قال الى ثلثين سنة فهي طالق ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت كل امرأة يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن اليمين موقفة بان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق لثنا ان كلمت فلانا فتزوج امرأة قبل الكلام وتزوج امرأة بعده طلقت التي تزوجها قبل الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام ولو قال ان كلمت فلانا فكل امرأة اتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت اليمين مطلقة او موقفة فان نوى وقوع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام صححت نيته كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال كل امرأة اتزوجها ان دخلت الدار فهي طالق قدم المؤخر فمن تزوج قبل الدخول لم تطلق ومن تزوج بعده طلقت ويجعل الدخول شرط الانعقاد وصور الشرط الاول شرط الحنث وتقديره ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ولو قال كل امرأة املكها فهي طالق ان دخلت الدار او قدم الدخول يتناول من في ملكه لا من سيملك وان ضنى الاستقبال صدق في التغليب فتطلق من كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سيملك باقراره كذا في الكافي في كتاب الايمان في باب اليمين بالعق والطلاق \* في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رحمه فيمن قال كل امرأة اتزوجها تشرب السويق فهي طالق او قال كل امرأة اتزوجها تلبس المعصر فهي طالق فهذا على ان تشرب السويق وتلبس المعصر بعد التزوج الا ان يكون نيته على ما قبله كذا في الذخيرة في آخر منقرات باب التغليب \* ولو قال لامرأة كل امرأة اتزوجها مادمت حية فهي طالق فتزوج تلك المرأة بعينها لا يحنث وهذا على غير تلك المرأة وكذا لو قال هذا امرأته ثم طلقها بائنا ثم تزوجها لا تطلق كذا في فصول الاستروشي في الفصل العشرين فيما يبطل من العقود بالشرط \* ولو قال كل امرأة اتزوجها باسمك فهي طالق تطلق هذه ثم تزوجها لا تطلق وان كان نواها عند اليمين كما لو قال كل امرأة اتزوجها غيرك

غيرك فهي طالق لا تدخل هي في اليمين وان نواها \* رجل له اربع نسوة قال كل امرأة لي طالق  
اذ دخلت هذه الدار ثم طلق واحدة بعينها تطليقة بائنة ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقن جميعا  
رجل قال كل امرأة لي طالق وينوي بذلك من كانت في نكاحه ومن يستقيدها بعد ذلك  
لا يقع على من يستقيدها كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال كل امرأة لي طالق ان فعلت  
كذا وليست له امرأة ونوى امرأة يتزوجها بعد ذلك صححت كما اذا قال كل امرأة تكون لي  
والى هذا ذهب شمس الاسلام محمود وقال نجم الدين رح لا يصح وقال السيد الامام رح  
بالقول الاول ناخذ كذا في فصول الاستروشنى \* روي عن محمد رح ولو قال لوالديه كل امرأة  
اتزوجها ما منما حين فهي طالق فمات احد هما بطلت اليمين وهو الصحيح كذا في محيط السرخسي \*  
ولو قال كل امرأة تدخل في نكاحي فهي طالق فهذا بمنزلة ما لو قال كل امرأة اتزوجها  
وكذا لو قال كل امرأة تصير حلالا لي كذا في الخلاصة في الفصل الرابع في اليمين بالنكاح \*  
رجل يعلم انه كان حلف بطلاق كل امرأة تزوجها ولا يدري انه كان بالغا وقت اليمين او لم يكن  
فتزوج امرأة لم يحسن لانه شك في صحة اليمين فلا يحسن بالشك كذا في فتاوى قاضي خان \*  
ولو قال كل امرأة اتزوجها ما لم اتزوج فاطمة فهي طالق فماتت فاطمة او غابت فتزوج غيرها  
طلقت في الغيبة ولا تطلق في الموت ولو قال لامرأته كل امرأة اتزوجها فقد بيعت طلاقها منك  
بذرم ثم تزوج امرأة فقالت التي كانت عنده حين علمت نكاح غيرها قبلت او قالت طلقها  
او قالت اشتريت طلاقها طلقت التي تزوجها وان قالت التي كانت عنده قبل ان يتزوج  
اخرى قبلت لا يصح قبولها لان ذلك قبول قبل الاجاب كذا في البحر الرائق \* ان قال كل امرأة  
اتزوجها فهي طالق فتزوج نكاحا فاسدا ثم تزوجها نكاحا صحيحا طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \*  
في الملقط ولو قال كل امرأة اتزوجها عليك فهي طالق يعني على رقبك لا يحسن اذا تزوج  
امرأة اخرى كذا في التاتارخانية \* اذا قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فزوجه فضولي  
واجاز بالفعل بان ساق المهر ونحوه لا تطلق بخلاف ما اذا وكل به لا نقال العبارة اليه \*  
في المنتقى ان تزوجت فلانة فهي طالق وان امرت من يزوجها فهي طالق فامر  
انسانا فزوجها منه طلقت ولو تزوجها من غير ان يأمر احد الا تطلق وان امر بعد ذلك رجلا  
فقال زوجني فلانة وهي امرأته على حالها طلقت ولو قال ان تزوجت فلانة او امرت انسانا

ان يزوجنها فهي طالق فامر غيره فزوجه تلك المرأة لم تطلق ومن ابي يوسف ربح انه قال  
ان تزوجت ثلاثة او خطبتها فهي طالق فخطبها فتزوجها لا تطلق حتى لو تزوج قبل الامر  
في المسئلة التي قبلها وقبل الخطبة في هذه المسئلة وقع بلن قال ابتداء بمحضرة رجلين تزوجك بالف  
فقبلت طلقت هكذا في فتح القدير \* الفصل الثالث في تعليق الطلاق بكلمة ان واذا وغيرهما  
اذا اضاف الطلاق الى النكاح وقع عقيب النكاح نحو ان يقول لامرأة ان تزوجك فانت طالق  
او كل امرأة اتزوجها فهي طالق وكذا اذا قال اذا او مني وسواء خص مصرا او قبيلة او وقتا  
او لم يخص \* واذا اضافه الى الشرط وقع عقيب الشرط اتفاقا مثل ان يقول لامرأة ان دخلت الدار  
فانت طالق \* ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون المحالف مالكا او يضيفه الى ملك \* والاضافة  
الى سبب الملك كالزوج كلاضافة الى الملك فان قال لاجنية ان دخلت الدار فانت طالق  
ثم نكحها دخلت الدار لم تطلق كذا في الكافي \* ولو قال كل امرأة اجتمع معها في فراش  
فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق ولو قال نصف المرأة التي تزوجنيها طالق فزوجه امرأة بامر  
او بغير امر لا تطلق ولو تزوج امرأة على انها طالق لم تطلق كذا في فتح القدير \* التعليق بصريح الشرط  
وهو ان يذكر حرف الشرط يؤثر في المرأة المعبنة وغير المعبنة والتعليق بمعنى الشرط يعمل في غير المعبنة  
كما لو قال المرأة التي اتزوجها فهي طالق ولا يعمل في المعبنة بان قال هذه المرأة التي اتزوجها  
فهي طالق فتزوجها لا تطلق كذا في معراج الدراية \* ثم الشرط ان كان متأخرا عن الجزاء  
فالتعليق صحيح وان لم يذكر حرف الفاء اذا لم يتخلل بين الجزاء وبين الشرط سكوت الاتري  
ان من قال لامرأة انت طالق ان دخلت الدار يتعلق الطلاق بالدخول وان لم يذكر حرف الفاء  
لالم يتخلل بينهما سكوت وان كان الشرط مقدما على الجزاء فان كان الجزاء اسما  
فانما يتعلق بالشرط اذا ذكر الجزاء بحرف الفاء حتى ان من قال لامرأة ان دخلت الدار  
فانت طالق يتعلق الطلاق بالدخول ولو قال ان دخلت الدار انت طالق يقع الطلاق للحال  
الا اذا قال عنيت به التعليق فم يدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء واذا كان الجزاء  
فعلا ما فعل مستقبل او فعل ماض فالجزاء يتعلق بالشرط بدون حرف الفاء ويأتي على هذا الاصل  
ما اذا قال لها ان دخلت الدار وانت طالق فانها تطلق للحال وان قال عنيت التعليق لا يدين اصلا  
هكذا ذكر في الجامع وبعض مشائخنا قالوا يسأل الزوج كيف نوبت التعليق ان قال باضمار حرف الفاء

لا يصح نيته أصلاً وإن قال بالتقديم والتأخير يصح نيته فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك إذا قال لها  
فإن دخلت الدار أنت طالق تطلق للحال وإن عني التعليق دين فيما بينه وبين الله تعالى وكذلك  
إذا قال لها أنت طالق وإن دخلت الدار فإنها تطلق للحال وإن عني التعليق لا يدين أصلاً في القضاء  
ولا فيما بينه وبين ربّه ولم يذكر محمدرح ما إذا نوى به بيان الحال معناه أنت طالق في حال دخولك الدار \*  
وحكي من أبي الحسن الكرخي رح أنه قال يجب أن يصح نيته لأن الواو في مثل هذا يذكر للحال  
كذا في المحيط \* ولو قال أنت طالق إن ولم يزد عليه تطلق في الحال في قول محمدرح ولا تطلق  
في قول أبي يوسف رح وكذا لو قال أنت طالق ثلاثاً لا أو قال وألا أو قال إن كان أو قال وإن لم يكن لا تطلق  
في قول أبي يوسف رح وبه أخذ محمد بن مسلمة كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال أنت طالق  
دخلت تجزى لعدم التعليق ولو قال أنت طالق أن دخلت بفتح الهمزة وقع في الحال وهو قول الجمهور  
وبقوله ادخل الدار أنت طالق يتعلق بالدخول لأن الحال شرط مثل أدبي التي الغاوت طالق  
لا تطلق حتى تؤدي كذا في فتح القدير \* ولو قال أنت طالق ثم إن دخلت الدار فإنه يقع الطلاق  
ولو نوى التعليق لا يصح نيته أصلاً وما إذا نوى المقارنة بأن نوى وقوع الطلاق مقارناً لدخول الدار  
فما عدا ما تضمنه على أنه لا يصح كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته أنت طالق أنك انت السماء  
فوقنا أو قال أنت طالق إذا كان هذا أنهاراً وكان هذا البلاداً وهما في الليل أو في النهار يقع الطلاق للحال  
لأن هذا تحقيق وليس تعليقاً بشرط لأن الشرط ما يكون معدوماً على خطر الوجود وهذا موجود  
ولو قال إن دخل الجمل في سم الحياض فانت طالق لا يقع الطلاق لأن غرضه منه تحقيق النقي  
حيث علقه بامر محال كذا في البدائع \* رجل قال لامرأته إن لم تردي علي الدينار الذي  
أخذته من كيسي فانت طالق فإذا الدينار في كسه لا تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان \*  
سكران طرق الباب فلم يفتح له فقال إن لم تفتحي الباب الليلة فانت طالق ولم يكن في الدار  
أحد فعضت اللبلة ولم يفتح لا تطلق كذا في النهر الفائق ناقلاً من الفتية \* إذا قال لامرأته وفي  
حائض إن حضت أو قال لها وهي مريضة إن مرضت فانت طالق فهذا على الحيض والمرص  
في المستقبل فإن نوى ما يحدث من هذا الحيض أو من هذا المرض فهو على ما نوى ولو قال  
لها إن حضت غدا فانت طالق وهو يعلم أنها حائض فهذا على هذه القضية فإذا دام حتى  
اسفر الفجر من الغد طلق بعد أن يكون تلك الساعة تمام الثلث أو زائداً عليه فإن كان لا يعلم بحضنها

فهذا على حدوث الحيض في الغد وكذلك اذا قال لها ان حميت وهي مضمومة او قال ان صدقت وهي مصدومة فهذا على التفسير الذي قلنا في الحيض والمرض ولو قال لها وهي صحيحة ان صححت فانت طالق وقع الطلاق حين سكت يعني في الحال وكذلك اذا قال ان بصرت ان سمعت فانت طالق وهي بصيرة وسميعة وقع للحال قال واما القيام والعود والركوب والسكنى فهو على ان يمكث ساعة بعد البين واما الدخول فلا يكون الا على دخول مستقبل وكذلك الخروج لا يكون الا على خروج مستقبل وكذلك الحمل اذا قال للحبلى ان حبلى فهذا على حبل مستقبل وكذلك الضرب والاكل على الحادث بعد البين كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق ما لم تحبسي او ما لم تحبلي وهي حائض او حبلى في حال الحمل فهي طالق حين سكت فان كان يعني ما هي فيه من الحيض دين فيما بينه وبين الله تعالى فاما في الحمل فلا يصدق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق اذا صمت يو ما طلقت حين تغيب الشمس في اليوم الذي نصور فيه كذا في الكافي \* واذا قال اذا صمت فصامت ساعة مقرونة بالنية طلقت هكذا في النهاية \* اذا قال اذا حضت فانت طالق فرأت الدم لم يقع الطلاق حتى يستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حضا فاذا تمت ثلثة ايام حكما بالطلاق من حين حاضت كذا في الهداية \* ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق لم تطلق حتى يتقطع الحيض وتدخل في الطهر وذلك بالاقتطاع على العشرة او بمضي العشرة مع استمراره او بالاقتطاع والاختسال او بالاقتطاع وبما يقوم مقام الاختسال اذا كان دون العشرة كذا في غاية الزوجي \* ولو قالت بعد مشرة حضت وطهرت وكذا بها تطلق ولو قالت بعد مضي شهراني حضت وطهرت ثم حضت حيضة اخرى وانا الآن حائض لا يقبل خبرها ولكن اذا طهرت يقع لانها اخرت الاخبار من اوانه نصارت متهمه كذا في الكافي \* واذا قال لها ان حضت نصف حيضة فانت طالق لا تطلق ما لم تحض وتظهر وكذا اذا قال اذا حضت سدس حيضة او ثلث حيضة وكذلك اذا قال اذا حضت نصف حيضة فانت طالق واذا حضت نصفها الاخر فانت طالق لا يقع الطلاق ما لم تحض وتظهر فاذا حاضت وطهرت يقع طلقان كذا في البدائع \* قال اذا حضت نصف حيضة فانت طالق واذا حضت حيضة فانت طالق فانها تطلق تطلقتين معا اذا حاضت وطهرت كذا

كذا في الجامع الكبير \* ولو قال ان حضت نصف يوم يقع نصفه كذا في العناية \* ولو قال اذا  
حضت حضتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملك والثانية في ملك طلقت وكذلك  
ان تزوجها قبل ان تظهر من الحبضة الثانية بساعة او بعدما انقطع عنها الدم قبل ان تغسل واياها  
دون العشرة فاذا اغتسلت او مضى عليها وقت حملها طلقت كذا في البحر الرائق \* اذا قال لامرأته  
اذا حضت حبة فانت طالق واذا حضت حضتين فانت طالق فحاضت حضتين وقع عليها  
تطليقتان وكانت الحبضة الاولى كمال الشرط في اليمين الاولى وبض الشرط في الثانية ولو قال  
اذا حضت حبة فانت طالق ثم اذا حضت حضتين فانت طالق فحاضت حبة حتى وقع  
عليها الطلاق باليمين الاولى ولا يقع الطلاق باليمين الثانية ما لم تحض بعد ذلك حضتين اخريين  
ملا بكلمة ثم فان قال منيت به الاولى صدق بديانة لاقضاء \* في الباقي اذا قال لها اذا حضت  
فانت طالق ثم قال كلما حضت حضتين فانت طالق وقع باول الحبضة طلاق وبانقضائها  
وحبضة اخرى بعد ما يقع تطليقة اخرى كذا في المعيط \* وان اختلفا في وجود الشرط فالقول  
له الا اذا برهنت وما لا يعلم الا منها فالقول لها في حقها كان حضت فانت طالق وفلانة او ان كنت  
تحييني فانت طالق وفلانة فالتى حضت او احبك طلقت هي فقط وما يقبل قولها اذا اخبرت  
والحيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها ولو قال ان حضت حبة يقبل في الطهر الذي يلي الحبضة  
لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده هذا اذا كذبها الزوج واما اذا صدقها تطلق ضررها ايضا كذا  
في التبيين \* وهذا ايضا اذا لم يعلم وجود الحيض منها اما اذا علم طلقت فلانة ايضا كذا  
في الجوهرية النيرة \* لو قال ان حضت فعدي حر وضررتك طالق فقالت حضت وكذبها الزوج  
لا يقع الطلاق والعق فان صدقها الزوج وتمادى الدم ثلثة ايام متعق وطلقت من حين رأت  
ويمنع الزوج من وطئ المرأة واستخدم العبد في الثلث وكذا التزوجت الضريرة بزواج آخر وهي  
غير موطوءة وتمادى الدم ثلثة ايام جاز نكاحها وقبل ثلثة ايام القول قولها في انقطاع الدم ونكاحها  
حتى لو قالت في الثلث انقطع دمي وصدقها لم يعق ولم تطلق ضررتها وظهر بطلان نكاح الضريرة  
وان قالت بعد مضى الثلث انقطع دمي في الثلث وصدقها الزوج وكذبها العبد والضريرة فالقول  
للعبد والضريرة وصح نكاح الضريرة فان قالت حضت وصدقها الزوج ثم قالت كان الطهر قبل الدم  
عشرة ايام لم تصدق ولو قالت رأيت الدم ثم قالت الطهر قبل الدم عشرة ايام صدقت



وان قال الزوج كان طهرتك قبل المدم عشرة ايام وقالت لا بل كان عشرين يوما فالقول لها كذا في الكافي \* ولو قال لامرأته اذا احضنتنا فانتما طالقان فقلنا جميعا قد حضنا ان صدقهما طلقنا جميعا وان كذب بهما لم نطلقا وان صدق واحدة وكذب الاخرى طلقت المكذبة ولم تطلق المصدقة لوجود تكمال الشرط في المكذبة لان كل واحدة منهما مضرة عن نفسها واحدة على صاحبها وهي مصدقة على نفسها مكذبة في حق غيرها فاذا صدق احد لهما وجد الشرطان في حق المكذبة وهو اخبارها عن نفسها وتصديقها لصاحبها واما المصدقة فقد وجد فيها احد الشرطين ولو قال لهما اذا احضنتنا حيضة فانتما طالقان او اذا ولدتما ولد فانتما طالقان كان ذلك على حيضة واحدة تكون من احد لهما وعلى ولد يكون من احد لهما ثم اذا قالت احد لهما حضت ان صدقها طلقنا جميعا وان كذبها طلق في وحد هادون صاحبها وان قالت كل واحدة منهما حضت طلقنا جميعا سواء صدقهما او كذبهما كذا في السراج الوهاج \* وان كن ثلثا فقال ان حضن فانتن طواقن فقلن حضنا لم نطلق واحدة فمنهن الا ان يصدقن وكذا ان صدق واحد تسهن فان صدق اثنين وكذب واحدة طلقت المكذبة ولو كن اربعا واسئلة محالها لم يطلق الا ان يصدقن وكذا ان صدق واحدة واثنين وان صدق ثلثا وكذب واحدة طلقت المكذبة وحده دون المصدقات كذا في التبيين \* قال لسانه الرابع اذا حضن حيضة فانتن طواقن فقالت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فانتن طواقن فقالت واحدة حضت حيضة وصدقها الزوج طلقن ولو قال كلما حضنت حيضة فانتن طواقن فقالت كل واحدة حضت حيضة فان كذبهن طلقن كل واحدة نطقه وان صدق واحدة دون الثلث طلقن كل واحدة من الثلث طلقن كل واحدة من الثلث اثنين والمصدقة واحدة وان صدق اثنين طلقن كل مصدقة اثنين وكل مكذبة ثلثا وان صدق ثلثا طلقن كل واحدة ثلثا لثبوت ثلث حض في حق المصدقات واربع حض في حق المكذبة كذا في البحر الرائق \* قال لامرأته ائد خولة كلما حضت حيضتين فانت طالق فصاحت حيضتين يقع واحدة ثم اذا حاضت اخريين يقع اخرى فان حاضت اخريين لم يقع شيء لان العدة انقضت بالحيضة الاولى من الشرط الثالث ولو قال اذا حضت حيضة فانت طالق ثم قال كلما حضت فانت طالق فان رأت الدم طلقن واحدة واذا طهرت يقع اخرى كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب يقع الطلاق بالحيض \* ولو قال لها ان لم اجامعك في حضتك حتى تظهرني فانت طالق ثم قال لها بعد ما طهرت كنت قد جامعتها

في الحيض فانقول قوله ولا يقع عليها شيء كذا في الثاقبا خانية \* ولو قال اذا حضت فانت طالق  
 فقالت حضت ثم ولدت فان ولدت لسنة اشهر وقبل تمام ثلثة ايام لا يقع لانه طهرتها كانت حاملا  
 قبل تمام ثلثة ايام وان كانت لسنة اشهر من بعد ثلثة ايام بانتهى ولزمه الولد ولو كانت حائضا  
 فقال ان طهرت فانت طالق فقالت طهرت وكذبها الزوج تصدق في حقك لفساد دون ضررها  
 فان صدقتها وطلقت الضررة ثم ادعت معاودة الدم في العشرة لا تصدق وكذا لو قال ان طلقك لسنة  
 فثلاثة طالق ثم قال انت طالق لسنة فصارت وطهرت فقال الزوج جامعك في الحيض  
 او طلقك لا يقع على الضررة ويقع عليها وكذا لو طلق طلاقها يقع اخرى وان قال الزوج ذلك  
 في ايام حيضها لا يقع الطلاق عليها ايضا كذا في العناية \* اذا قال لها ان كنت تحبين  
 ان يعذبك الله بنار جهنم فانت طالق وثلاثة وعبدني حر فقالت احب طلقك ولم تطلق فلانة  
 ولم يعق العبد وهو بمنزلة قوله ان كنت تحبينني او تبغضينني وان قال لها ان كنت تحبينني بقلبك  
 فانت طالق فقالت احبك وهي كاذبة طلقك قضاء وديانة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح \*  
 واذا قال لامرأته انت طالق ان كنت اذا احبب كذا ثم قال احبب وهو كاذب فيه فهي امرأته  
 ويسمى ان يطأها فيما بينه وبين الله تعالى \* ثم اهل ان النطق بالمحبة كالتعليق بالحيض  
 لا يفتر فان الآتي شعبان احدى ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لكونه تقييدا حتى لو قامت  
 وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحيض لا يبطل بالقيام كسائر التعليقات \* والثاني انها اذا كانت  
 كاذبة في الاخبار تطلق في التعليق بالمحبة وفي التعليق بالحيض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى  
 كذا في التبيين \* ولو قال لهما اذا ولدتما اوفال لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالقان فولدت لهما  
 ولدا لا تطلق واحدة منهما ما لم تلد كلواحدة منهما ولدا وكذلك في قوله ان حضنتا حضنتين  
 واذا قال لهما اذا ولدتما ولدين فانتما طالقان فولدت لهما ولدين اوفال اذا حضنتا حضنتين  
 فانتما طالقان فصارت احد لهما حضنتين لا تطلق واحدة منهما ولو حضنت كلواحدة منهما حضنة  
 او ولدت كلواحدة منهما ولدا اطلقت ولا يشترط ولادة كلواحدة منهما ولدين كذا في المحيط \*  
 ولو قال لامرأته اذا ولدت فانت طالق فقالت ولدت وكذبها الزوج ولم يكن الزوج اقرب بالصل  
 ولا كان الحبل طاهرا وشهدت القابلة على الولادة عند ابي حنيفة رح لا يقضي بشهادة القابلة  
 وعندهما يقضي بوقوع الطلاق بشهادة القابلة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضيهمان في باب

ما يثبت به النسب وما لا يثبت \* ان قال اذا ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدا ميثا طلق كذا في الجوهرية النيرة \* قال الحاكم في الكافي اذا قال لها اذا ولدت ولدا فانت طالق فاسقطت سقطا قد استبان بعض خلقه طلقت فان لم يسنن خلقه لم يقع به الطلاق كذا في غاية البيان \* ولو قال ان ولدت ولدين فانت طالق فولدت احدهما في ملكه والثاني في غير ملكه ثم عادت اليه لم تطلق ولو ولدت الاول في غير ملكه والثاني في ملكه تطلق كذا في محيط السرخسي \* اذا قال ان ولدت غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق فتبين فولدت غلاما وجارية ولم يدر الاول بلزمه طلقه واحدة قضاء وفي الاحتياط ثنتان تنزهها وقد انقضت العدة حتى لو طلقها واحدة غير ها او كانت امه لا يرد ها الا بعد زوج آخر لا احتمال تقدم الجارية ولادة العدة منقضية هذا اذا لم يعلم ايها اول وان علما الاول منهما فلا شك فيه وان اختلفا فالقول قول الزوج لانه منكر كذا في التبيين \* فان ولدت خشي وقت واحدة ووقت الاخرى حتى تبين حاله كذا في البحر الزاخر \* وان ولدت غلاما وجارين ولا يدرى الاول منهم يقع ثنتان في القضاء وفي التنزه ثلث ولو ولدت غلامين وجارية لزمه واحدة في القضاء وفي التنزه ثلث \* ولو قال ان كان حملك غلاما فانت طالق واحدة وان كان جارية فتبين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لان الحمل اسم للكل فماله يكن الكل جارية او غلاما لم تطلق وكذا ان قال ان كان ما في بطنك غلاما والمسلطة بها لها لان كلمة ماعامة ولو قال ان كان في بطنك والمسلطة بها لها وقع ثلث كذا في التبيين \* ولو قال كلما ولدت ولدا فانت طالق فولدت ولدين في بطن واحد بان كان بينهما اقل من ستة اشهر طلقت بالاول وانقضت عدتها بالثاني ولا يقع طلاق آخر ولو ولدت ثلثة اولاد وقع ثنتان ولو ولدت ثلثة بين كل ولدين ستة اشهر وقع ثلث وتعند ثلث حبس \* ولو قال لامرأته كلما ولدت ولدا فانتا طالق فولدت احدهما ثم الاخرى ثم الاولى ثم الاخرى آخر في بطن واحد حتى ولدت كلوا واحدة ولدين طلقت الاولى فتبين وانقضت عدتها بولدها الثاني والاخرى ثلثا وانقضت عدتها بولدها الثاني ولو كان بين ولدي كلوا واحدة ستة اشهر فاكتر اليه ستين طلقت الاولى فتبين وانقضت عدتها بالولد الثاني وبثبت نسب الولدين وطلقت الاخرى واحدة وانقضت عدتها بالولد الاول ولا يثبت نسب ولدها الثاني ولو قال لامرأته الحامل اذا ولدت

اذا ولدت ولدا فانت طالق تنتين ثم قال ان كان الولد الذي تلديه غلاما فانت طالق فولدت  
 غلاما طلقت ثلثا ولو قال ان كان الولد الذي في بطنك غلاما والمستغنى بحالها طلقت واحدة لان  
 شرط اليمين كونه في بطنها وبالولادة تبين كون الغلام في بطنها فتبين ان الطلاق من ذلك الوقت  
 لا عند الولادة وقد انقضت العدة بوضع الحمل فلا يقع بالولادة كذا في محيط السرخسي \*  
 وفي الاصل اذا قال كلما ولدت ولدا فانت طالق وقال لها اذا ولدت غلاما فانت طالق فولدت  
 غلاما فانه يقع عليها تطليقتان باليمين كذا في المحيط \* ولو علق طلاقها بحبلها لم تطلق حتى  
 تلدا لا كثر من ستين من وقت اليمين ويندب ان يسبرتها قبل ان يطأها لتصور حدوثها كذا  
 في النهر الفائق \* لو قال ان لم نكوني حاملا فانت طالق ثلثا فجاءت بولد لاقل من ستين  
 منذ وقت اليمين لا تطلق في الحكم وان جاءت لا كثر من ستين يوم طلقت وان حاضت  
 بعد اليمين لا يقربها لاحتمال ان لا تكون حاملا وكذا اذا لم تحض لا ينبغي ان يقربها حتى تضع  
 كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لامرأة ان خطبتك وتزوجتك فانت طالق فخطبها وولاً  
 ثم تزوجها لا تطلق فان تزوجها قبل الخطبة بان زوجها منه فضولي فبلغها فاجازت طلقت  
 كذا في الخلاصة في كتاب الايمان \* روي عن ابي يوسف رح في رجل قال لامرأتين لا يملكهما  
 ان خطبتكما وتزوجتكما فانتما طالقان فخطبهما ثم تزوجهما لم تطلقا ولو تزوجهما من غير خطبة في مقدة  
 او مقدين طلقتا ولو خطب واحدة وتزوجها ثم خطب الاخرى وتزوجها لم تطلقا ولو خطب واحدة  
 ثم تزوجها لم تطلقا ولو تزوج واحدة فطلقها ثم تزوجها طلقا كذا في المحيط \* فان فقد يمينه  
 بالفارسية بان قال اكر فلانة را بخوام او قال هرزني را كه بخوام ففي كل موضع يكون هذا اللفظ  
 منهم تفسير الخطبة لا ينعقد اليمين وفي كل موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج ينعقد اليمين  
 اذا كان مراده هذا ويقع الطلاق اذا تزوجها وفي عرف ديارنا قولهم بخوام تفسير قولهم نكبت  
 وتزوجت فينعقد اليمين ولا يحسن بالخطبة فاذا تزوجها يقع الطلاق ولو كان الرجل مارا بتحيقة  
 هذه اللفظة انها للخطبة فقال منيت بها الخطبة لا يصدق قضاء ويصدق ديانة كذا في الذخيرة \*  
 ولو قال اكر فلانة را خواهند گي كم فعلى الخطبة ولو قال اكر زن كم هذا بمنزلة قوله ان تزوجت  
 امرأة ولو قال اكر زن آرم اختلف المشائخ فيه والفتوى على انه على الزفاف ولو قال اكر دختر  
 فلان مراد هندو ير اطلاق فتزوجها لا تطلق ولو قال اكر وير ايزني دهند بن لو قال داده شود

والمسئلة بما لها المختار انها لا تطلق ابضا \* وفي فتاوى النسفي اكر فلان يكره من زني كه يعضوا عن  
خواستن از مني يطلاق ففعل ذلك الفعل ثم تزوج لا تطلق \* وفي الفتاوى الصغرى لو قال لمنكوحه  
ان تزوجتك او قال بالفارسية اكر نرا يزني كنم فانت طالق فهذا ينصرف الى العقد  
ولا ينصرف الى الوطى وكذا لو قال بالفارسية اكر نرا نكاح كنم فاذا تزوجها لم تطلق فلذا فارقه انتم تزوجها  
طلقت اما اذا قال لمنكوحه ولا مراة لا يحل له نكاحها ان نكحتك فانت طالق ينصرف الى الوطى  
عني لو طلق امرأته ثم تزوجها لا تطلق كذا في الخلاصة في كتاب الايمان \* رجل قال ان تزوجت  
امراة كان لها زوج فهي طالق فطلق امرأته تطليقة بائنة فترجها لم تطلق كذا في التبيين والمزيد \*  
ولو قال ان زنيت بفلانة او خاطبتها قال ان زنيت بك فكل امرأة ان تزوجها فهي طالق  
فروى بها ثم تزوج بالمزنية لا تطلق كذا في الخلاصة \* ولو قال لولد له ان تزوجني امرأة فهي  
طالق قلنا فزوجا امرأة بشير امرأه لا تطلق كذا في فتح القدير \* ولو قال لولد له ان تزوجني امرأة فهي طالق  
فزوجا امرأة بامرءة قالوا لا تصح هذه البيمين ولا تطلق \* وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح  
تصح وتطلق وهو الصحيح \* رجل قال ان تزوجت امرأة من بنات فلان فهي طالق وليس  
لفلان بنت ثم ولدت له بنت فترجها الحالى قالوا لا يحسن في بيمة ويشترط قيام البنت  
وقت البيمين ولا يدخل في البيمين ما يحدث بعد البيمين \* رجل قال ان تزوجت امرأة ما دمت  
في الكوفة فهي طالق فارق الكوفة ثم ما دلتها فترج امرأه لا تطلق كذا في فتاوى قاضيان \*  
قال ان تزوجت فلانة ابدا فهي طالق فترجها مرة طلقت ثم اذا تزوجها اخرى لا يقع \*  
قال لاجنبية ما دمت في نكاحي فكل امرأة ان تزوجها فهي طالق ثم تزوجها فترج عليها امرأة  
لا يقع ولو قال ان تزوجتك ما دمت في نكاحي فكل امرأة ان تزوجها عليها والمسئلة بما لها  
يقع كذا في الوجيز للكردي \* رجل له مطلقة فقال ان تزوجتها فحلال الله علي حرام  
فترجها تطلق ولو قال لامرأته ان تزوجت عليك ما عشت فحلال الله علي حرام ثم قال ان  
تزوجت عليك فالطلاق علي واجب ثم تزوج عليها يقع علي كل منهما تطليقة بالبيمين الاولى  
ويقع اخرى علي واحدة منهما بالبيمين الثانية يصرفها الى ايتهما شاء كذا في فتح القدير \* رجل  
قال ان تزوجت امرأة الي خمس سنين فهي طالق فترج في السنة الخامسة تطلق كذا  
في التبيين والمزيد \* ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبله ثم نكحها يؤمده ابو يوسف وقال لا يقع

هكذا في فتح القدير \* ولو قال ان تزوجت عليك فالتى اتزوج طالق نطق امرأته طلاقا باثنتا  
 ثم تزوج امرأة اخرى في مدتها لا تطلق \* ولو قال رجل ان تزوجت زينب بعد صرة فهما  
 طالقان فتزوجهما هكذا او قال مع صرة فترجعهما معا او قال على صرة فترجوز زينب  
 بعد تزوج صرة وصرة في نكاحه طلقا في هذه الوجوه ولو تزوجها على خلاف ما ذكرتم تطلقا  
 ولو قال ان تزوجت زينب قبل صرة فهما طالقان فتزوج زينب طلق ولا يتوقف على تزوج  
 صرة ولا تطلق صرة اذا فكها ولو قال قبل صرة فنكح زينب لا تطلق حاله بتزوج صرة بعد على الفور لكن  
 ان تزوج صرة بعد على الفور لا تطلق صرة وطلقت زينب \* رجل تزوج امرأة صرة ثم قال لها ان مات  
 مولاك فانت طالق ثنتين فمات المولى والزوج وارثه وقع الطلاق ولم يحل له حتى تنكح زوجا غيره  
 هذا بصيغة واي يوصى رح هكذا في الكافي \* وفي المنتقى عن ابي يوسف رح لو قال ان تزوجت امرأة  
 بعد امرأة فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأتين في عقد طلق واحدة من الاخرين والخيار اليه  
 ولو تزوج امرأتين في عقد ثم امرأتين طلق واحدة من الاخرين ولو قال ان تزوجت امرأتين في عقد ثم امرأة فهما  
 طالقان فتزوج ثلثا طلق ثنتان منهن والبيان اليه كذا في مسند السرخسي \* رجل له ثلث نسوة  
 فقال لاحد لهن ان طلقك فالأخريان طالقان ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة مثل ذلك  
 ثم طلق الأولى واحدة طلق كل واحدة من الاخرين واحدة ولو لم يطلق الأولى لكن  
 طلق الوسطى يقع على الأولى تطليقة وعلى الوسطى والاخيرة على كل واحدة منهما تطليقتان  
 ولو طلق الأخيرة يقع على الأخيرة ثلث وعلى الوسطى ثنتان وعلى الأولى واحدة ولو كان له  
 اربع نسوة فقال لواحدة منهن ان لم ايت عندك الليلة فالثلث طالق ثم قال للثانية مثل ذلك ثم قال للثالثة  
 مثل ذلك ثم قال للرابعة مثل ذلك ثم ايت عند الأولى وقع عليها ثلث يقع على كل واحدة منهن لم ييت  
 عندهن تطليقتان ولو بات مع الثنتين وقع على كل واحدة منهما تطليقتان وعلى الاخرتين  
 على كل واحدة تطليقة ولو بات مع الثلث وقع على كل واحدة منهن يمين واحدة ولا يقع  
 على هذه التي لم ييت عندها شيء \* رجل له اربع نسوة فقال كل امرأة ثم اجامعها منكن الليلة  
 فالأخريات طالق فجامع واحدة منهن فطلع البجر طلق الجماعة ثلثا سائرهن طلق كل واحدة  
 منهن ثنتين كذا في التناوي الكبرى \* ولو كان له ثلث نسوة فدخل بهن فارتد عن ثم اسلمن  
 فقال ان تزوجت امرأة فهي طالق وان تزوجت امرأتين فهما طالقان وان تزوجت ثلثا

فهن طالق فتزوجهن في العدة بعقود طلقت الاولى ثلثا لانها دخلت في الايمان الثالثة  
وطلقت الثانية شتين لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى منحلة فبقيت داخلة في اليمينين  
وطلقت الثالثة واحدة لانه حين تزوجها كانت اليمين الاولى والثانية منحلتين كذا في العنائية \*  
واذا قال ان دخلت الدار فكل امرأة اتزوجها فهي طالق وفلاحة هذه واشار الى المحوأة التي  
في نكاحه فدخل الدار حتى وقع الطلاق على فلاة ثم تزوج فلاة طلقت \* واذا قال الرجل  
ان ضلعت كذا مال اتزوج فاطمة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق ففعل ذلك الفعل ثم تزوجها  
تطلق كذا في الذخيرة \* اذا كان الشرطا وصفيين بان قال لها ان دخلت دار زيد ودار  
صمروا وقال لها ان كلمت ابا صمروا بابيوسف فانت طالق يشترط وقوع الطلاق ان يكون آخرهما  
في الملك حتى لو طلعتها بعد ما علق طلقها بشرطين وانقضت عدتها ثم وجد احد الشرطين  
وهي مبانة ثم تزوجها فوجد الشرط الآخر وقع عليها الطلاق المعلق وقال زفر رح لا تطلق  
وينقسم هذه المسئلة حقا الى اربعة اقسام اما ان يوجد الشرطان في الملك فيقع بالاتفاق او يوجد  
في غير الملك فلا يقع بالاتفاق او يوجد الاول في الملك والثاني في غير الملك فلا يقع او يوجد الاول  
في غير الملك والثاني في الملك وهي الخلافة المذكورة فيما تقدم كذا في التبيين \* قال لها ان دخلت  
هذه الدار وهذه الدار فانت طالق او قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وهذه الدار او قال  
ان دخلت هذه الدار فانت طالق وهذه الدار لا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا وكذلك  
اذا كان العطف بصرف الفاء بان قال ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت طالق او قال انت طالق  
ان دخلت هذه الدار فهذه الدار او قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق فهذه الدار فهذا كله سواء  
فلا يقع الطلاق الا عند دخول الدارين جميعا كما في الفصل الاول الا ان هناك لا يرعى الترتيب  
في دخول الدارين وههنا يرعى وهو ان يدخل الدار الثانية بعد دخولها الاولى وكذلك  
ان كان العطف بكلمة ثم بان قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق ثم هذه الدار فهذه والفاء سواء  
يرعى الترتيب في الدخول في كل واحدة منهما الا ان ههنا لا بد ان يكون دخول الدار الثانية متراخيا  
عن دخول الاولى كذا في البدائع \* قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق اذا دخلت هذه الاخرى  
فانها وانقضت عدتها دخلت الاولى ثم تزوجها فدخلت الاخرى لم تطلق لان دخول الاولى  
معتبر

معتبر ولم يوجد كذا في التمرثاشي \* ولو قال لامرأتين دخلتما هذه الدار فالتما طالق لم تطلق واحدة حتى تدخل كلاهما في محيط السرخسي \* ولو قال لهما ان دخلتما هاتين الدارين فالتما طالق فدخلت احد لهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى طلقت كل واحدة منهما استحسانا وكذا اذا قال لهما ان دخلتما هذه الدار وهذه الدار الاخرى فالتما طالق فدخلت احد لهما دارا ودخلت الاخرى الدار الاخرى وهذا استحسان ولو قال لهما ان دخلتما هذه الدار ودخلتما هذه الدار الاخرى فالتما طالق لا تطلق واحدة منهما لم تدخلها هذه الدار وتدخلها هذه الدار الاخرى قياسا واستحسانا كذا في المحيط \* وان قال لهما ان اكلتما هذا الرغيف فالتما طالق لا يقع الطلاق مالم تاكل جميعا فان اكلت احد لهما اكثر من الاخرى طلقتا لان الشرط اكل واحدة منهما البعض مطلقا حتى لو اكلت احد لهما مقدارا لا ينطلق عليه اسم البض بان اكلت كسرة خبز لا يقع عليهما شيء هكذا في الذخيرة \* ولو قال ان دخلتما هذه الدار واكلتما فلانا وليستما هذا الثوب او ركبتما هذه الدابة او اكلتما من هذا الطعام او شربتما من هذا الشراب فمالم يوجد منهما جميعا لا يقع الطلاق كذا في التاتارخانية \* ولو قال ان دخلت هذه الدار وخرجت منها فالت طالق فحملها انسان وادخلها مكره ثم خرجت ثم دخلت طلقت وكذلك لو قال لهما ان توضأت وصليت فالت طالق فصلت وهي على وضوء ثم توضأت طلقت وكذلك القيام والقعود والصوم والافطار ونحو ذلك كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب مطف الشروط بعضها على بعض \* ولو قال لهما ان غزلت ثوبا ونسجه فالت طالق فنسجت ثوبا من غزل غير هاتم غزلت ثوبا ولم تسجه لا تطلق مالم تغزل وتسج ذلك الغزل كذا في الذخيرة \* رجل قال ان دخلت الدار ان دخلت الدار فالت طالق قال ذلك في دار واحدة فدخلت الدار مرة واحدة طلقت استحسانا كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال ان تزوجت فلانة ان تزوجت فلانة فهي طالق تطلق بالطلاق بالشرط الثاني ولها الاول وكذلك لو قال انت طالق ان تزوجتك ان تزوجتك لها الثاني ولو وطأ الجزاء فقال ان تزوجتك فالت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالاول ولها الثاني ولو قال اذا تزوجتك فالت طالق ان تزوجتك انعقدت اليمين بالثاني ولها الاول كذا في محيط السرخسي في كتاب الايمان في باب الشرط اذا اعترض على الشرط \* وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك او قال ان تزوجتك فان تزوجتك او اذا تزوجتك ومعنى تزوجتك



لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولوقدم الطلاق فقال انت طالق ان تزوجتك ولن تزوجتك  
 فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فانت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد  
 من التزوجين كذا في البدائع \* ولو قال انت طالق ان تزوجتك فان تزوجتك  
 او وسط الجزاء لم يقع حتى يتزوجها مرتين لان الفاء للتعقيب وذلك انما يتحقق في شئين  
 فتعذر جعل الثاني اعادة للشرط الاول \* ولو قال انت طالق ان تزوجتك ثم تزوجتك فهو  
 على التزوج الاول ولو قال ان تزوجتك ثم تزوجتك فانت طالق انعقدت على الاخير  
 لان ثم للفصل فافعل الشرط الثاني من الجزاء كذا في شرح الجامع الكبير للحميري \*  
 وان قال انت طالق ان اكلت وان شربت او قال ان اكلت فانت طالق وان شربت فأيهما وجد  
 نزل الجزاء ولا يبقى اليمين وكذا قوله انت طالق في اكلك وفي شربك ولو قال ان اكلت  
 فانت طالق وان شربت فانت طالق تلك التعليلة قال الطلقة الواحدة تعلقت بكل واحد وان لم يقل  
 تلك التعليلة فتطليقتان وان قال ان اكلت وان شربت فانت طالق لم يحسن الا بهما ولو قال  
 ان دخلت الدار فانت طالق ان كلمت فلانا يعتبر الكلام بعد دخول الدار كذا في العناية \*  
 ولو قال انت طالق ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار الاخرى او وسط الجزاء  
 فقال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت هذه الدار طلقت بدخول أي الدارين  
 وبطلت اليمين وان آخر الجزاء فقال ان دخلت هذه الدار وان دخلت هذه الدار فانت طالق  
 لا تطلق حتى تدخل الدارين كذا في فتاوى الكرخي \* ولو قال لها ان كلمت فلانا فانت  
 طالق وقال لها ايضاً ان كلمت انسانا فانت طالق فكلم فلانا طلقت تطليقتين وكذلك لو قال لامرأته  
 اذا تزوجت فلانة فهي طالق ثم قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثم تزوج فلانة طلقت  
 تطليقتين كذا في المحيط \* ولو قال امرأتي طالق ان دخلت الدار وعبدتي حروري المشي  
 أي بيت الله ان كلمت فلانا فاطلاق على الدخول والعق والمشي على الكلام كذا  
 في التارخانية \* في الفتاوى لو قال لامرأته ان تركتني ادخل دارك فلم اشترك حلما  
 فانت طالق فتركه فدخل فلم يشتر الحلبي على الفور فينبى أي يوسف ومحمد رح فيه اختلاف  
 والمختار انه يحسن قال رض ومن هذا الجنس صارت واقعة صورتها لو قال لامرأته ان بعث بقرتك  
 فلم افعلها فانت طالق فباعته البقرة فلم يقتلها على الفور افتوا على انها لا تطلق \* وفي الزبادت

رجل قال امرأني طالق ان لم اخبر فلانا بملغلت حتى يضربك فاجبر فلانا فلم يضربه برأى الحالى  
واليمين على الخبر خاصة كذا في الخلاصة \* قل لها انت طالق ان دخلت هذه السكة  
فدخل دارا في تلك السكة من طريق السطح ولم يخرج الى السكة لا بحث قال لاخى امرأته  
ان لم تدخل بيتي كما كنت فامرأني طالق فان كان بينهما كلام بدل على الفور فهو على الفور  
لان الحال اوجب التعيد والا كانت اليمين على الايد ويقع اليمين على الدخول المعتاد  
قبل اليمين حتى لو امتنع الاخر مرة كما كان معتادا بحث كذا في خزائن المفتين \* اذا قال  
ان لم ادخل هاتين الدارين اليوم فامرأته طالق او قال ان لم اضرب فلانا سوطين اليوم فامرأته  
طالق فدخل احدى الدارين وضرب احد السوطين ولم يضرب الآخر ولم يدخل الاخرى  
حتى مضى اليوم حنت في يمينه لان شرط البر دخول الدارين وضرب السوطين ولم يوجد  
ففات شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنت وكذا اذا قال ان لم اكلم فلانا وفلانا اليوم  
فعبدة حر وكلم احد هما دون الآخر حتى مضى اليوم حنت في يمينه فصار الاصل ان اليمين  
منتهى عقده على عدم الفعل في محلين ينظر فيهما الى شرط البر وعند فوات شرط البر يتعين الحنت  
ولو قال ان لم ادخل الليلة المدينة ولم التقي فلانا مرة تطلق فدخل فلم يصادفه في منزله  
ولم يلقيه الى ان اصبح فان كان عالما بانه غائب عن المنزل وقت الحلف بحث في يمينه  
وان لم يكن عالما بذلك وقت الحلف لا بحث في يمينه هكذا ذكر في فتاوى ابي الليث وعلى  
قياس المسئلة المتقدمة ينبغي ان بحث في يمينه ههنا ايضا لما ذكرنا من المعنى فتأمل عند الفتوى \*  
وفي القدوري عن ابي يوسف رح اذا قال لامرأته ان دخلت هذه الدار ولم تعطيني ثوبا كذا  
فانت طالق فدخلت الدار قبل اعطاء النوب طلقت اعطته النوب بعد ذلك او لم تعطه ولو اعطته ثم  
دخلت لم تطلق لان الواو في مثل هذا الحال كقوله ان دخلت الدار وانت راكبة ولو قال ان لم تعطيني  
هذا النوب ودخلت الدار لم يقع الطلاق حتى يجتمع امران دخول الدار وعدم الاعطاء \*  
وعدم الاعطاء انما يتحقق بموت احد هما او بهلاك النوب فاما اذا مات احد هما وهلك النوب  
ودخلت الدار فقد اجتمع الامران فتطلق كذا في الذخيرة \* اراد ان يضربى جارية فقال لامرأته  
ان اشتريت الجارية فتدخل فبيرة من ذلك عليك فانت طالق ثلثا فاضربى ودخلت عليها الفيرة  
فان دخلت مقبب الشراء وقع عليها الطلاق وان دخلت بعد الشراء بزمان لا يقع وهذا اذا

ظهرت الغيرة منها بلسانها بكلمة نصيحة أو لجاج اما اذا دخلت في قلبها ولم تتكلم بها لا تطلق ككذا  
 في الفتوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق ان كلمت فلانا  
 فالطلاق الاول والثاني ينطبق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني ولو دخلت الدار  
 طلقت اثنين ولو كلمت فلانا طلقت واحدة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو خلل الشرط  
 فقال انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار انت طالق ان دخلت الدار  
 او قدم الشرط ما لم تدخل لا يقع الطلاق فاذا دخلت وقع ثلث تطبيقات بالاتفاق كذا في الخلاصة \*  
 رجل قال لغيره ان لم آتكم غدا ان استطعت فامرأته طالق ولم يمرض ولم يمنعه سلطان ولا غيره  
 ولم يجيء امرأته لم يقدّر على اتيانه فلم يات حيث في يمينه وهذا اذا لم يكن له نية انوى الاستطاعة  
 من حيث الاسباب وان نوى الاستطاعة الحقيقية التي تحدث مع الفعل وهي الاستطاعة  
 من حيث القضاء والقدر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء وفي رواية اخرى  
 يصدق قضاء ايضا كذا في شرح الجامع الصغير لفاخصان \* ولو قال ان لم اخرج من هذه الدار اليوم  
 فامرأته طالق فقد الحالف ومنع من الخروج اياها بحيث الحالف وهو الصحيح \* ولو حلف  
 ان لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع من الخروج فانه لا يحسن كذا في خزائن المغنين \*  
 اذا قال لامرأته ان كلمت من القدر التي تطعين انت فانت طالق فان اوقدت هي النار  
 فهي طائفة سواء حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون او في التور او قبل ذلك وسواء  
 حصل وضع القدر على الكانون منها او من غيرها وان اوقدت النار غير ما فهي ليست بطائفة  
 حصل الايقاد بعد ما وضعت القدر على الكانون او قبل ذلك واليه اثار في القدوري  
 حيث قال الطائفة التي توقد النار دون التي تنصب القدر وتصب الماء وتلقي الا بازير  
 واختار الفقيه ابو الليث رح انها تكون طائفة اذا وضعت القدر في التور وعلى الكانون بعد ايقاد النار  
 وان حصل الايقاد من غير ما قال الصدر الشهيد رح في واقعاته وعليه الفتوى كذا في المحيط \*  
 رجل قال لامرأته انك تصدين كل طعام فان ادخلت عليك طعاما الى شهر فانت طالق  
 فادخل الحالف لسما للاجزاء لتحمل اليهم لا يحسن في يمينه لان يمينه وقعت على الادخال  
 لمنفعة البيت دلالة كذا في الطهريّة \* في فتاوى ابي الليث رح اذا اراد الرجل ان يجامع  
 امرأته

امرأته فقال لها ان لم تنخلي معي في البيت فانت طالق فنخلت بعد ما سكنت شهوته وقع الطلاق عليها وان دخلت قبل ذلك لا تطلق كذا في المحيط \* قال ان لم أطاك كالدبر فانت طالق ثلثة فهو على المبالغة في الجماع فان بالغ بر في يمينه قال لامرأته انت طالق ان لم اجامع مع فلانة ألف مرة فاليمين على كثرة العدد لا على كمال الالف ولا تقدير فيه وقالوا سبعون كثير كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان لم اشبك من الجماع فانت طالق قال لا يعرف ذلك الا بقولها وقال الفقيه ابراهيم بن الحارث والشيخ الامام ابو الحسن البخاري انه ان جامعها ودام على ذلك حتى انزلت فقد اشبعها ولا تطلق وقال الفقيه وبه تأخذ كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته اكرا مشب نزدك من نباتي فانت طالق فجاءت الى الباب ولم تدخل فطلق ولودخلت البيت وهوائهم لا تطلق والشرطان نجى اليه بحيث لو مديده اليها تصل اليه كذا في الخلاصة في الفصل الثامن عشر من الايمان \* امرأة نامت في فراشها فدهاها زوجها الى فراشه فابت فقال لها ان لم تنجى الى فراشي الليلة فانت طالق فجاء بها الزوج كرها الى فراشه من غير ان تضع قدمها على الارض فنامت معه الليلة لا تطلق \* رجل غاب من داره ساعة ثم رجع يظن ان المرأة عاتبة من الدار فقال ان لم آت بامرأتي الى داري الليلة فهي طالق ثلثة فلما أصبح قالت المرأة كنت في هذه الدار لم يحض كذا في خزانه المغنين \* رجل قال لامرأته ان نمت على ثوبك فانت طالق فاضطجع على وسادة لها او وضع رأسه على مرققة لها او اضطجع على فراشها او وضع جنبه او اكتر بدنه على ثوب من ثيابها حث لانه يعد نائما ولو انكأ على وسادة لها او جلس عليها لم يحض ما لم يضع جنبه او اكتر جسده \* رجل كان مع نقر على سطح فاراد ان يذهب فاراد وامنه ووضع رجله على ناحية السطح وقال ان بت الليلة او اكلت ههنا فارأته طالق ويريد به الموضع الذي وضع الرجل عليه فنام او اكل في غير ذلك الموضع من السطح تطلق امرأته قضاء ولا تطلق ديانة كذا في الخلاصة في الفصل السادس والعشرين من الايمان \* رجل قال لامرأته ان لم ابتمك الليلة مع قبضك هذا فانت طالق ثلثة وقالت المرأة ان بت معك مع قبضي هذا فاجابني حرة فلبس الرجل قميصها وبات لا يحستان لان شرط الحث في جانب المرأة ان تبين معه وهي لابسة قميصها وشرط البر في جانب الرجل ان يبيت معها وهو لا لبس قميصها وقد وجد \* رجل قال لامرأته ان لم أطاك مع هذه المقتمعة

فالت طالق ثلثاً ثم قل إن ولعنك مع هذه المقتعة فانت طالق ثلثاً فالمسيلة في ذلك ابن بلأها  
بغير مقتعة فلا يصح ما دامت المقتعة قائمة وهما حيان وإن مات أحدهما أو هلك المقتعة  
حدث في بيته كذا في فتاوى قاضي خان \* وإذا قال لها إن لم أجامعك على رأس  
هذا الزمجم فانت طالق فالمسيلة في ذلك أن ينقب السقف ويخرج رأس الرمح من السطح  
ويجامعها عليه \* ولو قال لها إن لم أجامعك وسط النهار وسط السوق فانت طالق فالمسيلة في ذلك  
أن يجعلها في العماري ويدخل في السوق ويفعل ذلك الفعل \* وإذا قال لامرأته إن بت الليلة  
إلا في حجرى فانت طالق فبانت في فراشه ولم يأخذها في حجره حقيقة لا يقع الطلاق ولو قال  
بالفارسية بكنار من اندرو باقى المسئلة بها لا يجب أن تطلق كذا في المحيط \* امرأة قالت لزوجها  
انك لمبت مع هذه الجارية وقال الزوج إن لمبت مع هذه الجارية فانت طالق ثلثاً فقالت المرأة  
إنك إن في يمينك هذه معنى فأنما طالق فقال الزوج نعم فإن لم يمين الزوج معنى سوى ما نطق به  
لم تطلق والا طلق كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته إن ولعنك ما دمت معي  
فانت طالق ثلثاً ثم أراد المسيلة قال محمد بن سفيان بن زياد ما سألته عن سألته فبانت طالق  
في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لجارية إن امرأتى كانت عندك البارحة فقال الجارية كانت  
امرأتى عندى البارحة فامرأته طالق ثم قال بعد ما سكنت ولا غير هائم تبين أنه كانت عنده  
امرأة أخرى قال نصير يحنث وقال محمد بن سلمة لا يحنث وهذا بناء على أن الحالف  
متى الحق الشرط مع اليمين المعقودة إن كان الشرط لا يلتحق باليمين بالإجماع وإن كان عليه  
فليس هذا الخلاف وما قاله نصير اقرب إلى قول أبي حنيفة رح فان عنده الشرط الفاسد يلتحق  
بالبهايات النامة والمختار قول محمد بن سلمة وعليه الفتوى لأن تخطل السكنات يمنع تعلق الجراء  
بالولي فلان يمنع الثاني والى قال رضي الله عنه والامام خالي يفتي بقول محمد بن سلمة  
كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرع \* قال لها إن غسلت ثيابي فانت  
طالق فغسلت كمه وذبله لا تطلق كذا في التنجيس \* قال لها إن لم تكوني غسلت هذه القصعة  
فانت طالق وكانت المرأة أمرت خادماً بغسل القصعة فغسلها فانكحان من عادة المرأة أنها  
تغسل بنفسها لا غيرها فوقع الطلاق وإن كان من عادة المرأة أنها لا تغسل إلا بخادمها وعرف الزوج  
ذلك لا يقع وإن كان من عاداتها أنها تغسل بنفسها ويخادها فأنظرها أنه يقع إذا غسلى الزوج الأمر

فخادم بالنسل فلا يقع كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان غسلت امرأتها ثيابي فغسلت  
طالقي فغسلت لغافته قالوا لا يكون خائفا الا اذا نوى ذلك \* رجل قال وصرأته ان اشتريت  
لك الماء فانت طالق فنهى الى سقاء درهمه لصب الماء في الخاية هل يحسن في يمينه قيل ينظر  
ان كان الماء في الكيزان عند دفع الدرهم الى السقاء يحسن وان لم يكن لا يحسن لان الماء مسمى  
كان في الكيزان عند دفع الدرهم اليه يصير مشتركا اما اذا لم يكن يصير مستاجرا كذا في الطهيرة \*  
رجل قال لامرأته ان شكوت مني الى اخيك فانت طالق فجاء اخوها وعند هاصبي لا يعقل  
فقاتلت المرأة ياصبي ان زوجي فعل بي كذا وكذا حتى يسمع اخوها لا تطلق لانها خالطت الصبي  
دون الاخ \* ولو قال لامرأته ان لم تسكني فانت طالق فقالت لا اسكت ثم سكنت لا يحسن الا ترى  
انه لو قال لها ان سكنت فانت طالق فقالت اني اصعب وهي مأكنة لا يحسن وقولها اصعب  
ليس بشيء اذا تركت ذلك وكذا لو قال لها وقد كلمته في اسنان ان اعدت علي ذكرا فلان  
فانت طالق فقالت لا اريد عليك ذكرا فلان او قالت لما نهيتني من ذكرا فلان لا ذكرا فلان لا يحسن  
لان هذا القدر مستثنى من اليمين ولو قالت لم نهيتني من ذكرا فلان او ان نهيتني من ذكرا فلان  
فقد ذكرت يحسن ولو ذكرت اسم فلان بالهجر لا يحسن هكذا في الخلاصة في الفصل التاسع  
في اليمين في الكلام \* في الفتاوى مثل ابو القاسم رح اذا قالت المرأة تزوجها لا طاعة لي بالكون  
معك جاتعة فقال لها ان كنت جاتعة في يميني فانت طالق قال اذا لم يكن كذلك في غير الصوم  
لا تطلق كذا في المحيط \* رجل خلع امرأته ثم قال في العدة ان انت امرأتني فانت طالق ثلثا  
ولم يرد بهذا الكلام الايقاع لا يقع لانها ليست بامرأة مطلقا كذا في التارخانية \* في فتاوى  
ابن الليث رح اذا قال لها بالفارسية ارتو فردازن من باشي فانت طالق ثلثا فخالها  
بعد ما طلع الفجر من الغد ينظر لئلا كان مراد الزوج من كلامه السابق منع كونها امرأة له في شيء  
من الغد فاذا آخر الخلع الى ما بعد طلوع الفجر طلقت ثلثا وان لم يكن له نية اذا خالها قبل  
غروب الشمس من الغد لا تطلق بحكم اليمين فان خالها قبل غروب الشمس من الغد ثم تزوجها  
قبل غروب الشمس طلقت بحكم اليمين ولو خالها قبل غروب الشمس ثم تزوجها  
في اليوم الجاني لا تطلق بحكم اليمين كذا في المحيط \* رجل حلف لا يطلق امرأته فخالها رجل منه  
بغير امرأة وعلمه فبلغ الخبر واجاز فان اجاز باللسان بان قال اجزت حنث وان اجاز بالفعل

ولم يقل بلسانه شيئا ولكن اخذ بدل الخلع وضع الطلاق ولم يحث كذا في التنجيس والمزيد \*  
رجل قال لامرأته ان قلت لك انت طالق فانت طالق فقال قد طلقك تطلق اخرى في القضاء  
وان عني طلا فاذ لك القول دين فيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتاوى قاضي خان  
في باب تطليق الطلاق \* رجل قال لامرأته ليلا بالغارسية اكر ترا مشب دارم نوسة طلاق تطلقها  
في الليل طلاقا باثنا فمضى الليل ثم تزوجها بكناح جديد لم تطلق وكذا وقال اكر ترا اجزا مروز  
دارم تطلقها باثنا في هذا اليوم كذا في التنجيس والمزيد \* رجل ذكر عنده فقيه من فقهاء البلدة  
فقال ان كان هو فقيها فامرأتي طالق ان اراد به ما يسميه الناس فقيها في العرف اولم يرد به شيئا  
وقع الطلاق وان اراد به الفقيه حقيقة فكذا في القضاء اما فيما بينه وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس  
بفقيه حقيقة لما روي عن الحسن البصري رض ان رجلا ساء فقيها فقال له الحسن وهل رايت  
فقيها قط انما الفقيه الزاهد عن الدنيا و الراغب في الآخرة البصير بمحبوب  
نفسه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان بلغ ولدي الختان ولم اخته فامرأتي طالق  
فوقت الختان عشرين فان نوى اول الوقت لا يحث ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخر الوقت  
قال الصدر الشهيد ح المختار انه اثنا عشرة سنة يعني اقضاء كذا في الخلاصة \* رجل قال  
ان بلغ ولدي الختان فلم اخته فامرأته طالق قال ابو الليث اذا اخر الختان من عشرين  
ينبغي ان يحث وغيره من المشائخ قال لا يحث ما لم يوخر الختان من اثنتي عشرة سنة  
وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لها ان لم اعامل معك على الخدمة كما كنت  
اعامل فانت طالق ان كانت له خدمة يقيد بها ولا يرجع اليه كذا في البرازية \* رجل قال  
ان كنت اخاف من السلطان فامرأته طالق ان لم يكن به سامة حلف خوف من السلطان  
ولا تبيل من ان يخاف من السلطان بجناية جناها لم يحث \* رجل اتهم بصبي قتل له ان فلانا  
يقول رأيت بصرمه فقال ان رأيت اسرعه فامرأته طالق وقد رآه قد ساره في امر آخر وجوت  
ان لا يحث \* رجل قال ان كان في بيته نار فامرأته طالق وفي بيته سراج ان حلف لاجل ان بعض  
جيرانه طلب منه النار ليستوقد منها نار انطلق وان كانت اليمين لاجل انهم طلبوا الخبز ونحوه  
اولم يكن هناك سبب لا يحث كذا في الخلاصة \* انهم بصبي قتل بالقارسية اكر من باوي  
ناحفاطي

على خباره فان نفى الزوج هذا الولد يؤمر بالبيان فان قال عنيت عند الايقاع التي لم تلد  
 يلا من بينه وبين التي ولدت ويقطع نسب الولد منه ويلحق بالام وان قال عنيت التي ولدت  
 بحجب السجد والنسب ثابت وان قال لم امن عند الايقاع واحدة منهما ولكن امنى بالمجهم التي  
 ولدت فهنا لا حد ولا لعان والنسب ثابت وان ولدت لاكثر من ستين من وقت الايقاع  
 فعينت الاخرى للطلاق لا ناتبنا بالوطى بعد الطلاق ههنا ونعنت التي ولدت للنكاح فان نفى الولد  
 بجري اللعان ولا يقطع النسب لانه لما حكم الشرع بالعوق منه وبالنسب وعلق به حكما  
 وهو كون الوطى منه ينافى هذا فيكون مانعا من قطع النسب وان ولدت احد لهما الاقل من ستين  
 من وقت الايقاع والاخرى ولدت لاكثر من ستين فعينت للطلاق صاحبة الاقل فاذا وقع الطلاق  
 على صاحبة الاقل فكهم عدتها ينظر ان كان بين ولادتها وبين ولادة صاحبة الاكثر بعدها اقل  
 من ستة اشهر فعدتها تنقضي بوضع الحمل وان كان بينهما ستة اشهر فصاعدا فعدتها صاحبة الاقل  
 بالحيض وان افر الزوج بوطى صاحبة الاقل او اطلقت صاحبة الاكثر باقراره ولا يصدق  
 في صرف الطلاق من صاحبة الاقل فطلقتا ولوجاهت كل واحدة بولد لاكثر من ستين من وقت الايقاع  
 وبين الولادتين يوم واكثر فولادة الاولى يكون يانالا للطلاق في الاخرى فاذا جاعت الاخرى  
 بعد بولد فالطلاق الواقع فيها لا يتحول الى غيرها وصار كما لو جامع احد لهما ثم الاخرى  
 وقع الطلاق على المجامعة آخر اكد ههنا وتنقضي عدة المطلقة بالولادة ويثبت نسب الولد كذا  
 في شرح الزيارات العتايي \* ولو ماتت احد لهما قبل البيان فقال الزوج اياها عنيت لم يرنها  
 وطلقت الثانية وكذلك اذا ماتتا جميعا احد لهما بعد الاخرى ثم قال عنيت التي ماتت اولا  
 لم يرث منهما ولو ماتتا جميعا معا بان سقط عليهما حائطا وفرنقا يرث من كل واحدة منهما نصف ميراثها  
 وكذلك اذا ماتت احد لهما بعد الاخرى لكن لا يعرف التقدم والتأخر فهنا بمنزلة موتها معا  
 ولو ماتتا معا ثم عين احد لهما بعد موتها وقال اياها عنيت لا يرث منها ويرث من الاخرى نصف  
 ميراث زوج ولوارثتا جميعا قبل البيان فانقصت عدتهما وباتت لم يكن له ان يبين الطلاق الثلث  
 في احد لهما كذا في البدائع \* ولو قوض طلاق امرأته الى اجنبى في الصحة فطلقتها الاجنبى  
 في المرض ان كان القرض على وجه لا يملك عزله عنه لم ترث مثل ان يملكه الطلاق  
 وان كان القرض على وجه يمكنه العزل مثل ان يوكله بالطلاق فطلق في المرض ورثت كذا



في السراج الوهاج \* الباب السادس في الرجعة وفيما تحل به المطلقة وما يتصل به \* الرجعة  
 ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة كذا في التبيين \* وهي على ضربين سني وبدني  
 قال سني ان يراجعها بالقول ويشهد على رجعتها شاهدين ويعلمها بذلك فاذا راجعها بالقول  
 نحو ان يقول لها راجعتك اوراجعت امرأتي ولم يشهد على ذلك او اشهد ولم يعلمها بذلك  
 فهو بدني مخالف للسنة والرجعة صحيحة وان راجعها بالفعل مثل ان يطأها او يقبلها بشهوة او  
 ينظر اليها فرجها بشهوة فانه يصير مراجعا عندنا الا انه يكره له ذلك \* ويستحب ان يراجعها بعد ذلك  
 بالاشهاد كذا في الجوهر النيرة \* الفاظ الرجعة صريحة وكناية فالصريح راجعتك في حال خطابها  
 اوراجعت امرأتي حال غيبتها وحضورها ايضا ومن الصريح ارتفعتك ورجعتك ورددتك  
 واسكنك \* ومسكنك بمنزلة اسكنك فهذه يصير مراجعها بلائحة \* والكنايات انت ضدي  
 كما كنت وانت امرأتي فلا يصير مراجعا باللائحة كذا في فتح القدير \* ولو قال لها اي رفته باز  
 اوردمت ان ضني به الرجعة يصير مراجعا كذا في الخلاصة \* وان راجعها بلفظ التزويج جاز  
 عند محمد رح وعليه الفتوى وكذا اذا تزوجها صار مراجعا لها هو المختار كذا في الجوهر النيرة \*  
 ولو قال لها انكمتك كان رجعة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو قال راجعتك بمهر الف درهم  
 ان قبلت المرأة ذلك صح والا فلا ان هذه زيادة في المهر فيشترط قبولها وهذا بمنزلة ما لو جدد النكاح  
 كذا في المحيط \* وما يثبت الرجعة بالقول ثبت بالفعل وهو الوطء والممس من شهوة كذا  
 في النهاية \* وكذا التقبل من شهوة على الغم بالاجماع \* فان كان على الخد أو الذقن أو الجبهة  
 أو الرأس اختفوا فيه وظاهر ما اطلقه في العيون القبلة في أي موضع كانت توجب حرمة المصاهرة  
 وهو الصحيح كذا في الجوهر النيرة \* النظر إلى داخل فرجها بشهوة رجعة كذا في فتح القدير \*  
 ولا يكون بالنظر إلى شيء من بدنها سوى الفرج رجعة كذا في التبيين \* كل ما يثبت  
 به حرمة المصاهرة يثبت به الرجعة كذا في الثنا رخانية \* ويكره التقبل والممس بغير شهوة اذا  
 لم يرد به المراجعة وكذا يكره ان يراها منجردة بغير شهوة كذا قال ابو يوسف رح كذا في البدائع \*  
 اذا كان اللبس والنظر من غير شهوة لم يكن رجعة بالاجماع كذا في السراج الوهاج \* لافرق  
 بين كون القبلة والنظر لللبس منها ومنه فيكون رجعة اذا كان ماصدا منها بلبس ولم يمنعها اتفاقا  
 فان كان اختلاسا منها بان كان نائما مثلا لا يتمكنه او فعلته وهو مكره او معنوه ذكر شيخ الاسلام

وشمس الائمة على قول ابي حنيفة ومحمد بن يثرب الرجعة فهذا اذا صدقها الزوج في الشهوة  
 فان انكر لانيث الرجعة وكذا اذا مات فصنعها الورقة ولا تقبل البيعة على الشهوة كذا في فتح القدير \*  
 وان شهدوا على الجماع جازا معا كذا في السراج الوهاج \* اذا ادخلت فرجة في فرجها وهوائها  
 او مجشون كانت رجعة انفا كذا في فتح القدير \* ولو قالت للزوج راجعك لم يصح كذا في البدائع \*  
 الخطوة بالمعدة ليست برجعة لانها لا تختص بالملك وكل فعل لا يختص بالملك اذا فعل الزوج  
 بالمعدة لا يكون رجعة كذا في المحيط \* اذا قال لامرأته اذ اجلسك فانت طالق فلتا جماعها فلما التقى  
 الثغنانان طلقت ولت ساعة لم يحب عليه المهر وان اخرجه ثم ادخله وجب عليه المهر وان كان الطلاق  
 رجعا بصير مراجعا باللباث عند ابي يوسف وخلافه محمد بن ولون ع ثم ارجع صامرا رجعا بالاجماع  
 هكذا في الهداية \* واذا قال ليهان لمسك فانت طالق فتمسها فانزع يده عنها ثم اصابها فتمسها فانها فهو  
 رجعة \* اذا قال لمنكوحته اذ راجعك فانت طالق ينصرف يمينه الى الرجعة الحقيقية لا الى العقد حتى  
 لو طلقها ثم تزوجها لا تطلق ولو راجعها تطلق \* لو قال لاجنبية ان راجعك ينصرف يمينه الى العقد \*  
 قل المطلقة طلاقا رجعا ان راجعك فانت طالق فلتا فانقضت صحتها ثم تزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق  
 باثنا تطلق كذا في المحيط \* وان نظر الى دبرها بشهوة لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \*  
 اختلفوا في الوطى في الدبر قيل انه ليس برجعة واليه اشار القدوري والفتوي على انه رجعة  
 كذا في التبيين \* رجعة المجنون بالفعل ولا يصح بالقول كذا في فتح القدير \* تصح الرجعة  
 مع الاكراه والهزل واللعب والخطاء كالنكاح \* وفي الغيبة ان اجاز مراجعة الفضولي صح كذا  
 في البحر الرائق \* قال الحاكم الشهيد اذا كتمها الطلاق ثم راجعها وكتمها الرجعة فهي امرأته  
 غير انه قد اساء في ما صنع وانما قال قد اساء لترك الاستحباب وهو الاشهاد والاعلام كذا  
 في غاية البيان \* ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط بان يقول اذا اجاء غد فقد راجعك واذا دخلت اندار  
 واذا فعلت كذا فهذا لا يكون رجعة اجماعا كذا في الجوهرة النيرة \* ولو شرط الخيار  
 في الرجعة لا يصح ولو قال الزوج بعد الطلاق راجعك غدا او رأس شهر كذا لم يصح الرجعة  
 في قولهم جميعا كذا في البدائع \* وثوقا لابطلت رجعتي او لارجعة لي عليك كان له الرجعة  
 كذا في النهر الباقى \* واذا طلق الرجل امرأته تطلق رجعة او تطليقتين فله ان يراجعها  
 في عدتها رضى بذلك او لم ترض كذا في الهداية \* وان ادعى الزوج الدخول بها

وقد خلاها فله الرجعة وان لم يكن خلاها فلا رجعة له كذا في المحيط \* في الروضة لوانتفا  
على انقضاء العدة واختلاف الرجعة فالصحيح ان القول قولها وعليه الجمهور كذا في غايه السروجي \*  
ولا ينبغي عليها عند ابي حنيفة رح كذا في الهداية \* وان كانت العدة باقية فالقول قولني في الصحيح كذا.  
في غاية السروجي \* ولو اقام ينة بعد العدة انه قال في مدتها قد راجعتها وانه قال قد جامعها كان  
رجعة كذا في البحر الرائق \* واذا انقضت العدة فقال كنت راجعتها في العدة فصدقه فهي رجعة  
كذا في الهداية \* ولو اتفقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج  
يوم السبت فهل يصدق بيمينه ام هي ام السابق بالدعوى فيه ثلثة اوجه الصحيح الاول  
كذا في معراج الدراية \* ذكر في شرح الطحاوي لو قال لها راجعتك فقالت المرأة  
موصولا بكلام الزوج انقضت عدتي لم يصح الرجعة في قول ابي حنيفة رح وعندهما  
يصح الرجعة كذا في النهاية \* والصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في المضمرات \* هذا مقيد بما  
اذا كانت المدّة تحتل الانقضاء فلو لم تحمله ثبتت الرجعة كذا في النهر الفائق \* ونسأل المرأة  
هنا بالاجماع على ان مدتها كانت متقضية حال اخبارها كذا في فتح القدير \* اجمعوا على انها اذا  
سكنت ساعة ثم قالت انقضت عدتي يصح الرجعة ولو بدأت المرأة بالكلام فقالت انقضت عدتي  
فقال الزوج مجيبا لها موصولا بكلامها راجعتك لا يصح الرجعة كذا في النهاية \* اذا قال  
زوج الامة بعد انقضاء مدتها قد كنت راجعتك وصدقه المولى وكذبته الامة فالقول قولها  
عند ابي حنيفة رح وقال القول قول المولى كذا في الهداية \* والصحيح قول ابي حنيفة رح  
كذا في المضمرات \* ولو كان على القلب بان كذب المولى وصدقه الامة فالقول قول المولى  
ولا يثبت الرجعة اجماعا في الصحيح كذا في التبيين \* ولو صدقه المولى والامة يثبت الرجعة  
اتفاقا ولو كذبا لم يثبت اتفاقا كذا في النهر الفائق \* وان قالت قد انقضت عدتي فقال المولى  
والزوج لم تنقض فالقول قولها كذا في الهداية \* ولو قالت انقضت العدة بالولادة لا يقبل  
الايمنة او اسقطت سقما مستبين بعض الخلق فللزوج ان يطلب يمينها على انها اسقطت  
بهذه الصفة بالاتفاق ولا فرق في هذا بين الامة والحره هكذا في فتح القدير \* المولى لو قال للزوج  
انت قد راجعتها فانكر الزوج لم يقبل قول المولى عليه كذا في الجوهر النيرة \* ان قالت  
قد انقضت

قد انقضت عدتي ثم قالت لم تنقض بعد فله رجعتها ولو راجعها ولم يعلم بها حتى انقضت صحتها وتزوجت بغيره فهي امرأته دخل بها الثاني اولم يدخل ويفرق بينها وبين الثاني وفي المضي هذا هو الصحيح كذا في غاية السروجي \* وتنقطع الرجعة ان حكم بخر وجها من الحيضة الثالثة انكأته حرة والثانية انكأته مقلنام عشرة ايام مطلقا وان لم ينقطع الدم كذا في البحر الرائق \* وان انقطع لاقل من عشرة ايام لم تنقطع حتى تغسل او يمضي عليها وقت صلوة كذا في الهداية \* فان كان المهر في آخر الوقت فهو ذلك الزمن البسر الذي تقدر فيه على الاغتسال والتحرية لا مادونه وان كان في اوله لم يثبت هذا حتى يخرج جميعه لان الصلوة لا تصير ديناً الا بذلك كذا في البحر الرائق \* اما اذا بقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الاغتسال او يسع للاغتسال لا فبر فلا يحكم بطهارتها بمضي ذلك الوقت حتى تغسل او يمضي وقت صلوة كاملة اخرى كذا في شاهان شرح الهداية \* ولو طهرت في وقت مهمل كوقت الشروع لا تنقطع الرجعة الى دخول وقت العصر كذا في البحر الرائق \* التي كانت مادنهما مرة خمسا ومرة سنا ثم استحيضت تأخذ بالاقل في انقطاع الرجعة وبالاكثر في حق التزوج بزواج آخر كذا في العتائية \* واذا كانت المطلقة كتابية فقد قالوا ان الرجعة تنقطع عنها بنفس انقطاع الدم كذا في البدائع \* ولو راجعها بعد هذا الفصل الذي قلنا ان به ينقطع الرجعة ثم عاودها ولم يجاوز العشرة صححت رجعتها وكذا الكلام في التيمم كذا في النهر الفائق \* وان لم تغسل ولم يمض عليها وقت صلوة كاملة بل تيممت بانكأته مسافرة لم ينقطع الرجعة بمجرد التيمم في قول الشيخين فواى يوسف رح كذا في المحيط \* وتنقطع اذا تيممت وصلى فرضا ونفلا عندا يمينه وايوسف رح كذا في فتح القدير \* فان شرعت به في الصلوة لا يحكم بانقطاع الرجعة عندهما ما لم تفرغ من الصلوة وهو الصحيح من مذهبيهما كذا في المحيط \* ولو تيممت وقرأت القرآن او مسحت المصحف او دخلت المسجد قال الكرخي ينقطع به الرجعة وقال ابو بكر الرازي لا ينقطع الرجعة كذا في غاية السروجي \* ولو اغتسلت بمسوح الحمار انقطعت الرجعة بنفس الاغتسال بالاجماع ولكنها لا تحل للزواج ولا تصلي بذلك الفصل ما لم تيمم كذا في البدائع \* وان اغتسلت ونسيت شيئا من بدنائها يصبه الماء فان كان عضوا كاملا فمات ولم ينقطع الرجعة وان كان اقل من عضو انقضت \* قال في الملبع وذلك قدر اصبع او اصبعين وهذا استحسان كذا في السراج الوهاج \* وكذا بعض الساعد والعضد والعضو الكامل كاليد

والرجل كذا في فتح القدير \* واذا اغتسلت من الحبضة الثالثة فيمادون العشرة لحبستها تركت المضضفة والاستشاق ففي قول ابي يوسف رح زوايتان في رواية هشام لا ينقطع الرجعة وفي رواية اخرى تنقطع كذا في غاية البيان \* وقال محمد رح تبين من زوجها ولكنها لا تحل للزواج كذا في الهداية \* ان كان البني احد المنخرين فالرجعة باقية بالاتفاق كذا في المحيط \* ولوجاءت بولده قال محمد رح اذا خرج نصف الولد غير الرأس يعني من العجز الى المنكبين انقضت العدة ولا تصح الرجعة في هذه الحالة كذا في السراج الوهاج \* خلا بما مر أنه ثم طلقها وقال لم اجامعها فصدقته او كذبه لارجعة له فان راجعها مع ذلك ثم ولدت لاقل من سنتين بيوم قبل ان تخبر بانقضاء العدة صححت تلك الرجعة كذا في التمر تاشي \* ولو طلق امرأته وهي حامل او بعد ما ولدت في عصمته وقال لم اجامعها فله الرجعة لان الحمل متى ظهر في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه وكذا اذا ولدت في عصمته في مدة يتصور ان يكون منه بان ولدت لسته اشهر فصاعدا من يوم التزوج جعل منه حتى يثبت نسبه منه في الموضعين \* ولو قال لامرأته ان ولدت فانت طالق فولدت ثم ولدت ولدا آخر بعد ستة اشهر من وث الولادة الاولى صارت مراجعة وان جاءت به لاكثر من سنتين مالم تقر بانقضاء عدتها بخلاف ما اذا كان بين الوالدين اقل من ستة اشهر حيث لا تكون مراجعة كذا في التبيين \* المطلقة طلاقا رجعيا اذا جاءت بالولد لاكثر من سنتين كان رجعة وان جاءت ثلاث من سنتين لا يكون رجعة كذا في المحيط \* قال كلما ولدت فانت طالق فولدت ثلثة فان كان بين كل ولدين ستة اشهر طلق بالاول وبعلق الثاني صار مراجا وبولاده طلقت اخرى وبعلق الثالث صار مراجا وبولاده طلقت اخرى فتعد بها كذا في التمر تاشي \* المطلقة الرجعية تنشوف وتزير ويستحب لزوجها ان لا يدخل عليها حتى يؤذنها او يسمعها خفق نعليه اذ لم يكن من قصده المراجعة وليس له ان يسافر بها حتى يشهد ما من رجعتها كذا في الهداية \* وكذا لا يحل اخراجها الى مادون السفر كذا في النهر الفائق \* وكما يكره السفر بها يكره الخلوة قال السرخسي انها يكره الخلوة اذالم يأمن شيطانها كذا في فتح القدير \* والطلاق الرجعي لا يجرم الوطى حتى لو وطئها لا يجرم العقر كذا في الكفاية \* لو طلق امرأته الامة رجعية ثم تزوج حرة كان له ان يراجع الامة كذا في البصر الرائق \* فصل فيما تحل به المطلقة وما يتصل به \*

اذا كان الطلاق بائنا دون الثلث فله ان يتزوجها في العدة وبعد انتضاؤها وان كان الطلاق ثلثا في الحرّة وثلثين في الامة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويدخل بها ثم يطلقها او يموت منها كذا في الهداية \* ولا فرق في ذلك بين كون المطلقة مدخولا بها او غير مدخول بها كذا في فتح القدير \* ويشترط ان يكون الايلاج موجبا للفعل وهو التقاء الختانين هكذا في العيني شرح الكتز \* اما الانزال فليس بشرط للاحلال \* واذا وطئها انسان بالزنا او بشبهة لا تحل لزوجها لعدم النكاح وكذا اذا وطئها المولى بملك البمين بان حرمت امته المنكوحه على زوجها حرمة فليقة وانقضت عدتها فوطئها المولى لا تحل لزوجها هكذا في البدائع \* ولو وطئها الزوج الثاني في حبس او نقاس او احرام او صوم حلت للاول كذا في محيط السرخسي \* ولو جامع المفضاة لا يحللها ما لم تحمل ولو صغيرة لا يجمع منها لا يحللها وان كان منها تجماع حلت وان افضاها كذا في النهر الفائق \* وفي الاتع العبي المراهق في التحليل كالبالغ اذا جامعها قبل البلوغ وطئها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ فيبرأ واقع كذا في التاتارخانية \* فسر المراهق في التجماع الصغيرة لسلام لم يبلغ ومثله يجمع جامع امرأته وجب الفصل عليها واحلها على الزوج الاول ومعنى هذا الكلام ان يتحرك آتته ويشتهي كذا في الهداية \* ولو كان الزوج الثاني مجنونا حلت للاول كذا في الخلاصة \* ولو كان الزوج الثاني عبدا او مدبرا او مكاتبا فزوجها باذن المولى ودخل بها حلت للزوج الاول كذا في المحيط \* ولو تزوجت عبدا بغير اذن سيده فدخل بها تم اجار السيد الكاح فلم يطأها بعد ذلك حتى طئها لا تحل للاول حتى يطأها بعد الاجازة كذا في فتح القدير \* ولو كان مجنوبا لا تحل للاول فان جعلت وولدت حلت للاول نصارت محصنة عندا ييسوف رح كذا في محيط السرخسي \* ولو كان مسلولاً حلت للاول كذا في المحيط \* في الفتاوى الصغرى اذا تلقى ذكره بغيره وادخل فرجها فان وجد الحرارة تحل والا فلا كذا في الخلاصة \* ولو اوج الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الجماع بقوته بل بمساعدة اليد لا يحل للاول الا ان ينتشر آلتها فتعمل كذا في البحر الرائق \* واذا كانت النصرانية تحت مسلم طلقها ثلثا فزوجت نصرانيا ودخل بها حلت للمسلم الذي طلقها ثلثا \* واذا طلق الرجل امرأته ثلثا فزوجت بزوج آخر وطئها الزوج الثاني ثلثا قبل الدخول بها ثم تزوجت بثالث ودخل بها حلت للزوجين الاولين فايهما تزوج صح كذا في المحيط \*

ولوا ردت المطلقة ثلثا ولحقت بدار الحرب ثم استرقها وطلق زوجته الامة ثنتين ثم ملجها  
فقي هاتين لايحل له الوطى الا بعد زوج آخر كذا في التهراتفا \* واذا طلقها ثلثا ثم قالت  
قد انقضت عدتي وتزوجت ودخل بي الزوج وطلقني وانقضت عدتي والمدة تحبل ذلك  
جاز للزوج ان يصدقها اذا كان في غالب ظنه انها صادقة كذا في الهداية \* واختلف اصحابنا  
في تلك المدة قال ابو حنيفة رح لا تصدق في اقل من ستين يوما اذا كانت حرة ممن تحبض  
وقالا بانها لا تصدق في اقل من تسعة وثلاثين يوما \* ولو كانت حاصلا فتوقع عليها الطلاق عقب الولادة  
فقالت قد انقضت عدتي قال ابو حنيفة رح لا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين يوما علي رواية  
محمد رح وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم وقال ابو يوسف رح لا تصدق في اقل  
من خمسة وستين يوما وقال محمد رح لا تصدق في اقل من اربعة وخمسين يوما وساعة هذا اذا  
كانت المطلقة حرة اما اذا كانت امة وهي من ذوات الحبض فعند ابي حنيفة رح لا تصدق في اقل  
من اربعين يوما وفي رواية محمد رح عنه وفي رواية الحسن لا تصدق في اقل من خمسة وثلاثين واما  
علي فويله لا تصدق في اقل من احدى وعشرين يوما وان وقع عليها الطلاق عقب الولادة فانها  
لا تصدق في اقل من خمسة وستين يوما علي رواية محمد رح وعلي رواية الحسن لا تصدق في اقل  
من خمسة وسبعين يوما واما علي فويل محمد رح فانها لا تصدق في اقل من سبعة واربعين يوما  
واما علي فويل محمد رح فانها لا تصدق في اقل من ستة وثلاثين يوما وساعة وان كانت المطلقة  
من ذوات الاشهر وهي حرة فانها لا تصدق في اقل من ثلاثة اشهر وان كانت امة لا تصدق  
في اقل من شهر ونصف بالاجماع كذا في المضمرات \* في مجموع النوازل المطلقة بثلت  
تطبيقات اذا جاءت بعد اربعة اشهر وقد كانت تزوجت فيما بين ذلك بزوج آخر وقالت  
قد انقضت عدتي من الزوج الثاني ورايت ان تعود الى الزوج الاول هل تصدق فعند ابي حنيفة رح  
اجاب الشيخ الامام الزاهد نجم الدين عمر النسفي انها لا تصدق وهو الصحيح كذا في النخبة \* ولو قالت  
للاول حللت لك فتزوجها ثم قالت ان الثاني لم يكن دخل بي فان كانت حاملة بشرائط الحل  
للاول لم تصدق ولا تصدق كذا في النهاية \* هذا اذا لم يسبق منها اقراران الزوج الثاني  
دخل بها كذا في التارخانية \* ولو قالت له حللت لايحل له ان يتزوجها مالم يستفسرها  
لاختلاف

لاختلاف الناس كذا في الذخيرة \* قال رض وهو الصواب كذا في القبة في نكاح الاجناس \* ولو ضربت المرأة  
ان زوجها الثاني جامعها وانكر الزوج الجماع حلت للاول ولو كان على القلب بان انكرت  
واقر الزوج الثاني لا تحل ولو قالت وطأني الزوج الثاني وقال الزوج الاول بعد ما تزوجها  
ما وطأك الثاني فرق بينهما وعليه لها نصف المهر المسمى \* في الفتاوى لو قالت بعد ما تزوجها الاول  
ما تزوجت بآخر قال الزوج تزوجت بآخر ودخل بك لا تصدق المرأة \* ولو قال الزوج الثاني النكاح  
وقع فاسدا يثبت لاني جامعته امها ان صدقته المرأة لا تحل على الزوج الاول وان كذبه تحل  
كذا اجاب القاضي الامام كذا في الخلاصة \* ولو تزوج امرأة نكاحا فاسدا وطلقها فلها جازله  
ان يتزوجها ولو لم تنكح زوجها غيره كذا في السراج الوهاج \* رجل تزوج امرأة ومن بينه التحليل  
ولم يشترط ذلك تحل للاول به ذلولها ويكره وليست النية بشيء ولو شرط يكره وتحل صداقي حنيفة  
وزفرح كذا في الخلاصة \* وهو الصحيح هكذا في المضمرات \* واذا طلق امرأته طلقه او طلقتين  
واقتضت عدتها وتزوجت بزوج آخر ودخل بها ثم طلقها واقتضت عدتها ثم تزوجها الاول  
مادت اليه بثلاث تطليقات ويهدم الزوج الثاني الطلقة والطلقتين كما يهدم الثالث كذا  
في الاختيار شرح المختار \* وهو الصحيح كذا في المضمرات \* في النوازل اذا شهد عند المرأة  
شاهدان ان زوجها طلقها فلها اذا كان زوجها غائبا يسمها ان تتزوج وان كان حاضرا لا كذا في الخلاصة \*  
علق الطلاق الثلاث بشرط ووجد الشرط وتخاف انه لو مرضت عليه انكره واستتمت المرأة  
فاقتوا بوقوع الثلاث وتخاف انه لو علم انكر الخطي لها ان تتزوج بآخر وتحل نفسها امرأته  
اذا غاب في سفر فاذا رجع التمس منه بتجديد النكاح لشك خالجه فيها لا لانكار الزوج الطلاق  
كذا في الوجيز للكردي \* مثل شيخ الاسلام يوسف بن اسحق الخطي عن طلق امرأته ثلثا  
وكنتم منها وجعل بطأها فمضت تلك حيف ثم اخبرها بذلك هل يجوز لها ان تتزوج بزوج آخر  
قال لا لان الوطى جرى بينهما بشبهة النكاح وانه موجب للعدة الا اذا كان من آخر وطئها  
جرت تلك حيف قبل له فان كانا عايمين بالحرمة مقرين بوقوع الحرمة الغليظة ولكن بطأها  
لمحضت تلك حيف ثم اراد ان تتزوج بزوج آخر قال يجوز نكاحها لانهما اذا كانا مقرين بالحرمة  
كان الوطى زنا والزنا لا يوجب العدة ولا يمنع من ان تتزوج وبهنا خذالا اذا كانت حليى  
على قول ابي يوسف ومحمد رخص حتى تضع حملها وعلى قول ابي حنيفة رخص يجوز كذا



في التآثر خاتمة \* وسئل شيخ الاسلام ابو القاسم رح من امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا ولا تقدر ان تمنع نفسها منه هل يسمعها ان تقتله قال لها ان تقتله في الوقت الذي يريد ان يقر بها ولا تقدر على منعه الا بالقتل وهكذا كان فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن طاء بن حمزة والامام ابي حنيفة وكان القاضي الامام الاسيباني يقول ليس لها ان تقتله كذا في المحيط \* وفي التلطف وعليه الفتوى قال الشيخ الامام نجم الدين يحكي به جواب السيد الامام ابي شجاع يقول لها ان تقتله فقال انه رجل كبير وله مشايخ اكابر لا يقول الا من صحة فلا اعتماد على قوله كذا في التآثر خاتمة \* واذا شهد عند المرأة شاهدان عدلان ان زوجها طلقها ثلاثا وهو بحمد ذلك ثم ماتا او غابا قبل ان يشهدا عند القاضي لم يسمعها ان تقوم معه وان تدعه يقر بها فان حلف الزوج على ذلك والشهود قد ماتوا فردها القاضي طيلة لا يسمعها المقام معه وينبغي لها ان تعتدي بمالها او تهرب منه فان لم تقدر على ذلك قتلته متى طلعت ان يقر بها لكن ينبغي ان تقتله بالدار وليس لها ان تقتل نفسها واذا هربت منه لم يسمعها ان تعتد وتزوج بزواج آخر قال الشيخ شمس الائمة الحلواني في شرح كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم فاما فيما بينها وبين الله تعالى اذا هربت فلها ان تعتد وتزوج بزواج آخر كذا في المحيط \* في النسبة مثل من امرأة حرمت على زوجها ولا يتخلص عنها الزوج ولو غاب عنها سحرته فردته اليها حل له ان يحتال في قتلها بالسم ونحوه ليتخلص منها قال لا يجعل ويعد منها باي وجه قدر كذا في التآثر خاتمة \* من طائفت الجبل فيه ان تزوج المطلقة من عبد صغير يتحرك آله ثم تملكه بسبب من الاسباب بعدما وطئها فيفسخ النكاح بينهما كذا في التبيين \* رجل قال ان تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا فالحيلة في ذلك ان يعقد النضولي عقد النكاح بينهما فيجيز بالفعل ولا يحسن ولو اجاز بالقول يحسن والاعتماد على هذا كذا في الطهيرة \* وان خافت المرأة ان لا يطلقها المحلل فقالت زوجتك نفسي على ان امرى يدي اطلق نفسي كلما اردت فقبل جاز النكاح وصار الامر يدها كذا في التبيين \* اذا ارادت المرأة ان يقطع طمع المحلل تقول لا اطاعك حتى تحلف بثلاث طلاقاني انك لا تفعل فلي فيما اطلب منك فاذا حلف مكنته فاذا اقربها مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والا فكذلك كذا في السراجية \* الباب السابع في الابلاء \* الابلاء منع النفس عن قربان المنكوحة منها موكد باليمين بالله او غير من طلاق او صفاق او صوم او حرج او نحو ذلك مطلقا او موقتا باربعين شهر

في الصراثر وشهرين في الاماء من غير ان يتخللها وقت يمكنه قربانها فيه من غير حنث ~~حكما~~  
في فتاوى فاضلي خان \* فان قربها في المدة حنث ويجب الكفارة في الحلف بالله سواء كان الحلف  
بذاته او بصفة من صفاته يحلف بها عرفا وفي غيره الاجزاء ويسقط الالباء بعد القربان وان لم يقربها  
في المدة بانته بواحدة كذا في البرجندي شرح الثاقبة \* فان كان حلف على اربعة اشهر  
فقد سقط الميعن وان كان حلف على الابد بان قال والله لا اقربك ابد او قال والله لا اقربك ولم يقل  
ابد افا لميعن باقية الا انه لا يتكرر الطلاق قبل التزوج فان تزوجها ثانيا عادا الالباء فان وطئها والا  
وقعت بمضي اربعة اشهر طلقة اخرى ويعتبر ابتداء هذا الالباء من وقت التزوج فان تزوجها  
ثالثا عادا الالباء وقعت بمضي اربعة اشهر طلقة اخرى ان لم يقربها كذا في الكافي \* فان تزوجها  
بعد زوج آخر لم يقع بذلك الالباء طلاق واليمين باقية فان وطئها كفر عن يمينه كذا في الهداية \*  
ولربانت بالالباء مرة او مرتين وتزوجت بزواج آخر وعادت الى الاول عادت اليه بثلاث  
تطبيقات وتطلق كلما مضى اربعة اشهر حتى تبين منه بثلاث تطبيقات فكذا في الثاني والثالث  
الى ما لا يتأهي كذا في النيسب \* ولو الى الذمي باسم من اسماء الله او بصفة من صفات ذاته فهو  
مؤل عند ابي حنيفة رح وعندهما ليس بمؤل واما اذا حلف بطلاق او عتاق فهو مؤل اجماعا \*  
وان حلف بحج او صرة او صوم او صدقة فليس بمؤل اجماعا وكذا اذا قال ان قربك  
فانت ملي كظهر امي او فلانة كظهر امي لم يكن مؤل اجماعا اذا صح الالباء الذمي فهو  
في احكامه كالمسلم الا انه اذا وطئ واليمين بالله لم يلزمه كفارة كذا في السراج الوهاج \*  
الا لفاظ التي يقع بها الالباء نوعان صريح وكناية اما الصريح فكل لفظ يسبق الى الفهم  
مغنى الوقوع منه كقوله لا اقربك لاجامعك لا اطأك لا باضعك لا اغتسل منك من جنابة  
لان المجامعة المضاف اليه ليراد بها الوقوع عادة والغتسل من الجنابة منها لا يكون الا من الجماع  
في الفرج وكذلك لو قال لا افنتك وهي بكرة لان الافتناع لا يكون الا بالجماع كذا  
في محيط السرخسي \* ولو قال لا وطئت في الدبر او فمادون الفرج لم يصير مؤل ولو قال لاجامعك  
الاجماع سوء مثل من ينه فان قال ارمت الوطئ في الدبر صار مؤل وان قال اردت جماعا  
ضعيفا لا يزيد على نحو النقاء المختلطين فليس بمؤل وكذا ان لم تكن لنية وان قال اردت دون ذلك  
فهو مؤل كذا في فتح القدير \* وفي البياني في هذه الالفاظ لا يصدق في الغشاء لان علمه يرد به الجماع

ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى كذا في التاخر خاتمة \* واما الكتابة فكل لفظ لا يسبق الى الفهم معنى الواقع منه ويحتمل غيره مالم ينو لا يكون ايلاء كقوله لا اسمها لا آتيها لا ادخل بها لا اشأها لا يجتمع رأسها ورأسى لا ايت معك في فراشي لا اصاحبها لا يقرب فراشها وتسوء نهارا ولن يظننها كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان نمت معك فانت طالق ثلثا ولا يلة له فهو ايلاء ووقع على الجماع عرفا كذا في الظهيرية \* ومنها الاصابة والمضاجعة والدنو كذا في العيني شرح الكنتز \* في اليتامى وينعقد الايلاء بكل لفظ ينعقد به اليمين كقوله والله وبالله وتالله وجلال الله ومظمة الله وكبرياء الله وسائر الالفاظ التي ينعقد به اليمين ولا ينعقد بكل لفظ لا ينعقد به اليمين كقوله وعلم الله لا تزك لو قال علي فغضب الله لو سخط الله او ما شبه مما لا ينعقد به اليمين \* وفي المنافع واهل الايلاء من كان اهل الطلاق عند ابي حنيفة رح وعندهما من كان اهلا لوجوب الكفارة كذا في التاخر خاتمة \* ولا يكون مؤليا الا باللفظ على الجماع في الفرج فان كان يحض بدون الجماع في الفرج لا يكون مؤليا \* رجل قال لامرأته والله لا يمسه جلدي جلدك لا يكون مؤليا لانه يحض في يمينه بالمس بدون الجماع في الفرج \* ولو قال لا يمسه فرجي فرجك يكون مؤليا لانه يبرأ بهذا الكلام الجماع \* ولو قال اكرأ توخسهم فانت طالق ولم ينو شيئا يكون مؤليا لان مراد الناس من هذا الجماع فان نوى المضاجعة لا يكون مؤليا فان ضاحها ولم يجامعها كان حائشا \* ولو قال اكر من دست بزن فراز كنم تابكسال فعلي كذا ولم يقر بها اربعة اشهر تبين بتطليقه لانه يراد به في العرف الجماع ولهذا الوجه معها في السنة فيما دون الفرج لا يحض في يمينه كذا في فتاوى قاضى صان \* ولو قال انا منك مؤل فان عنى به الخبر كذا باغليس بمؤل فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء وان عنى به الايجاب فهو مؤل في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى كذا في فتح القدير \* ولو قال اذا قربتك فعلي صلو لا يكون مؤليا كذا في الصكافي \* ذكر ابن سامة عن ابي يوسف رح اذا قال لله علي ان اعتق عبدي هذا عن ظهاري ان قربت لعمري اني فلانة وهو مظاها وليس بمظاها لا يكون مؤليا \* ولو قال عبدي هذا حر من ظهاري ان قربت امرأتي فهو مؤل مظاها كان او غير مظاها ويجزى عن ظهاري يرد بنداذا كان مظاها وقد قربت بانه قال كل شيء يعتق اذا قرب امرأته فهو مؤل وكل شيء لا يعتق الا بفعل آخر لا يكون مؤليا كذا في المحيط \* ولو قال

قال لامرأته ان قربنك اودعوك الى فراشي فانت طالق لا يكون مؤلّا كذا في فتاوى فاضل بن \*  
قال لها ان اغسلت من جنبتي ما دمت امرأتني فانت طالق ثلثا واعاد هذا القول ولم يطم  
هذا القول وكانت المرأة حاملا ولم يجامعها قبل وضع الحمل فوضعت حملها بعد هذه المقاتلة  
اربعة اشهر فصاعدا وقع عليها واحدة بائنة بمضي الاربعة الاشهر وانقضت عدتها بوضع الحمل  
فان تزوجها بعد ذلك جاز ولا يحسن بعد ذلك كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف بان يقول  
ان قربنك فعلي حجة او صرة او صدقة او صيام او هدي او اعتكاف او يمين او كفارة بيمين فهو  
مؤل ولو قال فعلي اتباع جنازة او سجدة تلاوة او قراءة القرآن او الصلوة في بيت المقدس او  
تسبيحة فليس بمؤل ويجب صحة الابلاء فيما قال فعلي مائة ركعة ونحوه مما يشق عادة ولو قال  
فلي ان تصدق علي هذا المسكين بهذا الدرهم او مالي هبة في المساكين لا يصح الا  
ان ينوي التصديق به ولو قال كل امرأة انزوجه انهي طالق يصير مؤلّا عند استخفافه ومحمد رح  
كذا في فتح القدير \* ولو قال ان قربنك فعلي صوم شهر كذا فان كان ذلك الشهر بمضي قبل الاربعة  
لم يكن مؤلّا وان كان لا بمضي قبل مضي الاربعة الاشهر فهو مؤل كذا في البدائع \* ولو قال  
ان قربنك فعلي طعام مسكين او صوم يوم فهو مؤل بالاتفاق كذا في المبسوط للسرخسي \*  
حلف لا يقربها في زمان او في مكان معين لا يكون مؤلّا حلف لا يقربها وهي حائض لا يكون  
مؤلّا كذا في مسيطر السرخسي \* ولو قال انت علي مثل امرأة فلان وقد كان فلان أنى من امرأته  
فان نوى الابلاء كان مؤلّا والا فلا ولو قال انت علي كالميتة ونوى اليمين يكون مؤلّا ولو قال  
لامرأته ان قربنك فانت علي حرام ونوى اليمين يصير مؤلّا عند أبي حنيفة رحمه وعندهما  
لا يصير مؤلّا حتى يقربها ولو أنى من امرأته ثم قال لامرأة له اخرى اشركك في ايلائها  
لا يصير مؤلّا وذكر الشيخ الكرخي لو قال لامرأته انت علي حرام ثم قال لامرأة له اخرى  
قد اشركتك معها كان مؤلّا منهما وفرق بينهما كذا في الظهيرية \* ان قال لا اقربكما كان مؤلّا منهما  
فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما باثنتي جميعا وان قرب واحدة منهما بطل ايلاءها والباقية ملية  
حاله ولا يجب عليه كفارة وان قربهما جميعا بطل ايلاءهما ويجب كفارة بدينه وان مات احد لهما  
قبل مضي اربعة اشهر بطل ايلاءهما ولا يجب كفارة اليمين وان قرب بعد ذلك بالاتفاق  
وان طلق احد لهما لا يبطل الابلاء كذا في السراج الموهاج \* قال ثمانية الاربعة والله لا اقربكن

صار مؤلها منهن الحال حتى لو لم يقربهن حتى مضت المدة أربعة أشهر بين جميعا وهذا قول اصحابنا الثلاثة وهو استحسان كذا في البدائع \* ولو قال لا ربع نسوة لا قرب يكن الا فلانة او فلانة فانه لا يكون مؤلها منهما جميعا حتى لا يصح ان قربهما ولا يقع الفرق بينهما وبينهما بمضي المدة من غير قربان كذا في الفصول العمدية \* ولو آلى من امرأته ثلث مرات في مجلس واحد يقع طلاق واحدة صدهما استحسانا وفي مجلسين يتعد كذا في الظهيرية \* اذا قال والله لا اقرب احد لكما فانه يصير مؤلها من احد لهما حتى لو طوى احد لهما نكته الكفارة وبطل الابلاء ولو ماتت احد لهما او طلق احد لهما ثلثا او بانت بالردة تعينت الثانية للابلاء لزوال المزاومة ولو لم يقرب احد لهما حتى مضت المدة بانت احد لهما بغير صين وله ان يختار الطلاق على ابتهما شاء ولو اراد ان يعين الابلاء في احد لهما قبل مضي اربعة اشهر لا يملك ذلك حتى لو صين احد لهما ثم مضت اربعة اشهر لم يقع الطلاق على المجتنب بل يقع على احد لهما بغير صينها وبغير في ذلك فلو لم يقع على واحدة منهما حتى مضت اربعة اشهر اخرى وقعت تطلبة على اخرى وبانت كلوا واحدة منهما بتطلبة في ظاهر الرواية كذا في البدائع \* ولو باننا بمضي المدتين ثم تزوجهما ما يكون مؤلها من احد لهما ولو تزوجهما متعاقبا صار مؤلها من احد لهما ولا تعين الاولى لا بالسبق ولا بالتعيين الا انه اذا مضت مدة الابلاء من يوم تزوجها او لبانت الاولى بسبق مدة ابلائها فاذا مضت اربعة اشهر اخرى منذ بانت الاولى بانت الاخرى كذا في الكافي \* وان قال لا اقرب واحدة منكما صار مؤلها منهما فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما بانتا وان قرب واحدة منهما بطل ابلأوهما ونجس الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ولو حلف لا يقرب زوجته وامته وزوجته واجنبية لا يصير مؤلها ما لم يقرب الاجنبية او امته فاذا قربهما صار مؤلها لانه لا يمكنه قربانها بعد ذلك الا بالكفارة كذا في الاختيار شرح المختار \* رجل قال لامرأته وامته والله لا اقرب احد لكما لم يكن مؤلها الا ان يعنى امرأته فان قرب احد لهما حلت فان اعتق الامة ثم تزوجها لم يكن مؤلها ايضا \* ولو قال والله لا اقرب واحدة منكما فهو مؤل من الحرية استحسانا كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* لو كان له امرأتان حرة وامته فقال والله لا اقربكما صار مؤلها منهما جميعا فاذا مضى شهران ولم يقربهما بانت الامة واذا مضى شهران آخران بانت الحرية ايضا \* ولو قال والله لا اقرب احد لكما يكون مؤلها من احد لهما بغير صينها ولو اراد ان يعين احد لهما قبل مضي الشهرين

ليس له ذلك واذا مضى شهران ولم يقربهما بانة الامة واستوفيت مدة الابلاء على الحرية  
 فاذا مضت اربعة اشهر ولم يقربهما بانة الحرية ولو مانت الامة قبل مضي الشهرين نعتبت الحرية  
 للابلاء من وقت البين كذا في البدائع \* ولو عتقت الامة قبل المدة صارت مدتها كدة الحرية  
 فاذا مضت اربعة اشهر من حين حلف طلقت احدهما واليه التعين ولو عتقت بعد ما بانة  
 ثم تزوجها بانة الحرية بمضي اربعة اشهر منذ بانة الامة ومدة الحرية من حين بانة المعلقة  
 بالابلاء قبل ذلك ولو اشترها قبل الشهرين بانة الحرية بمضي اربعة اشهر من حين حلف  
 فان اعتقها ثم تزوجها كان مؤلها من احدهما الا انه اذا مضت المدة من حين حلف  
 بانة الحرية فان مانت الحرية قبل المدة بانة المعلقة بمضي المدة منذ تزوجها فان لم تنت ولكن  
 ابانها ولم تنقض عدتها حتى مضت المدة منذ حلف بانة باخرى كذا في الكافي \* واذا بانة الحرية  
 بالابلاء نعتبت المعلقة للابلاء في المستقبل ويعتبر المدة من حين بانة الحرية ولو انقضت عدتها  
 او كان طلقها لئلا اذا مضت اربعة اشهر من حين تزوج المعلقة بانة بالابلاء لتعينها من ذلك الوقت  
 كذا في شرح الجامع الكبير للصيرفي \* وان قال ان قربت احدهما فالاخرى علي كطهرامي  
 فهو مؤل من احدهما فاذا مضى شهران بانة الامة وبطل ايلاء الحرية ولو كانتا حرتين فقال  
 ان قربت احدهما فالاخرى علي كطهرامي فهو مؤل من احدهما فان مضت اربعة  
 اشهر بانة الحرية بالابلاء واليه التعين فان لم يعين الطلاق في احدهما او عين في احدهما وضعت  
 اربعة اشهر اخرى لم يقع شيء ولو قال ان قربت احدهما فهي علي كطهرامي بقي الابلاء وكذا  
 لو قال ان قربت احدهما فاحدهما علي كطهرامي كذا في الكافي \* ولو قال ان قربت  
 احدهما فاحدهما علي كطهرامي وبانة الامة بمضي شهرين يبقى مؤلها من الحرية حتى  
 لو مضت اربعة اشهر من حين بانة الامة بانة الحرية ولو قال لامرأته واحدهما حرة والاخرى  
 امة ان قربت احدهما فالاخرى طالق يصير مؤلها فاذا مضى شهران بانة الامة ولا يستعد الابلاء  
 من الحرية ويعتبر المدة في حقها من حين بانة الامة حتى لو مضت اربعة اشهر من حين  
 بانة الامة وهي في العدة بانة الحرية لانه لا يمكنه قربان الحرية الا بطلاق الامة وان انقضت  
 مدة الامة قبل ذلك سقط الابلاء من الحرية لانه يمكنه قربانها من غير شيء يلزمه بطلان مصلبة الامة  
 للطلاق ولو كانتا حرتين بانة احدهما بمضي اربعة اشهر وبخبر الزوج في البيان وبصير مؤلها

من الباقية فان مضت اربعة اشهر والاولى في العدة طلقت الثانية والا فلا وان لم يبين حتى مضت اربعة اشهر اخرى باننا ولو قال لحررة واحدة ان قربت احدا لكما فاحدكما طالق فهو مؤول من احدهما وبانت الامة بمضي شهرين فاذا مضت اربعة اشهر منذ بانت الامة بانث الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن لانه لا يمكنه قربان الحررة الا بشي يلزمه لان الجزاء طلاق احدهما وقد تعين طلاق من بني محلا اذا انقضت عدة الاولى وكذا لو كانت حرتين الا ان المدة اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فالأخرى طالق فهو مؤول منهما وطلقت الامة بعد شهرين فان مضى شهران آخران والامة في العدة طلقت الحررة وان انقضت عدة الامة قبل ذلك لم يقع على الحررة شيء ولو كانتا حرتين باننا بعد مضي اربعة اشهر ولو قال ان قربت واحدة منكما فواحدة منكما طالق فهو مؤول منهما وبانت الامة بعد مضي شهرين فاذا مضى شهران آخران بانث الحررة سواء كانت الامة في العدة او لم تكن وان كانتا حرتين بانث كل واحدة بتطبيقه بمضي اربعة اشهر ولو قرب احدهما مضى ولكن لا يقع الا بتطبيق واحدة على الايهام وبطل اليمين الا اذا قال ان قربت واحدة منكما فهي طالق فانه اذا قرب احدهما يقع الطلاق عليها ولا يبطل اليمين حتى لو قرب الأخرى طلقت ايضا كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \*

قال والله لا قرب هذه وهذه فمضت المدة باننا جميعا كذا في النصول العبادية \* ولو قال ان قربت هذه وهذه فهو كقوله ان قربتكما بصير مؤليا منهما \* ولو قال ان قربت هذه ثم هذه لم يصير مؤليا كذا في معراج الدراية \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها تطليقة بائنة ان مضت اربعة اشهر من وقت الالبلاء وهي في العدة طلقت اخرى بالالبلاء وان انقضت عدتها ثم تمت مدة الالبلاء لا يقع الطلاق بالالبلاء \* رجل آلى من امرأته ثم طلقها ثم تزوجها ان تزوجها قبل انقضاء العدة كان الالبلاء على حاله حتى لو تمت اربعة اشهر من وقت الالبلاء يقع عليها تطليقة اخرى بحكم الالبلاء وان تزوجها بعدما طلقها بعد انقضاء العدة كان مؤليا لكن يعتبر مدة الالبلاء من وقت التزوج \* رجل آلى من امرأته بعدما طلقها تطليقة بائنة لا يكون مؤليا كذا في فتاوى قاضي خان \* وان آلى من المطلقة الرجعية كان مؤليا فان انقضت عدتها قبل انقضاء مدة الالبلاء سقط الالبلاء كذا في السراج الوهاج \* ولو آلى من امرأته ثم لحق مرتدا بدار الحرب ثم مضت

ثم مضت اربعة اشهر لتاتين الابلاء لروال الملك ووفوع البينونة بالردة وفي بطلان الابلاء  
والظهار بالردة روايتان والمختار هذا \* حلف بطلاق امرأته أن لا يطلق امرأته قال في منها  
لمضت المدة حثت ووقع عليها طلاق بالابلاء وطلاق بالحلف ولو حلف وهو عني قرق القاضي  
بينهما لا يقع حو المختار وكذا في التاتار خانية \* عبد آلي من امرأته المحرقة ثم ملكه المحرقة  
لا يقين الابلاء ولو باعها عندا واعتنته فتزوجها ثانيا بعد الابلاء كذا في الطهريه \* ولو قال والله لا اقربك  
شهرين وشهرين كان مؤثما وكذا اذا قال لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين فهو  
مؤث \* ولو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما وقال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين  
لم يكن مؤثما وكذا اذا قال والله لا اقربك شهرين ومكث ساعة ثم قال والله لا اقربك شهرين لم يكن  
مؤثما \* ولو قال والله لا اقربك شهرين ولا شهرين لا يكون مؤثما كذا في السراج الوهاج \* وفي المنتقى  
اذا قال والله لا طأك اربعة اشهر بعد اربعة اشهر فهو مؤث بمتره ما لو قال والله لا طأك ثمانية  
اشهر ولو قال والله لا اقربك شهرين قبل شهرين فهو مؤث وذكر ابن ساعه عن ابي يوسف راج  
في رجل قال والله لا اقربك اربعة اشهر الا يوما ثم قال من ساعته والله لا اقربك ذلك اليوم  
فهو مؤث كذا في المحيط \* ولو قال لامرأته انت طالق قبل ان اقربك بشهر لم يكن مؤثا حتى  
يمضي شهر فاذا مضى شهر ولم يقربها كان الابلاء حبيذا لقيام مكنه الجماع قبل الشهر بلا شيء  
يلزمه فان قربها بعد مضي شهر قبل تمام مدة الابلاء طلقت بالحنث وان تركها اربعة اشهر  
ولم يقربها بانت بتطبيقه بالابلاء وكذا الحكم اذا جعل ان اقربك رد يثا وقال انت طالق  
قبل ان اقربك بشهر ان اقربك كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* وفي شرح المحاوي  
لو قال انت طالق قيل ان اقربك فانه يصير مؤثا فان قريبا وقع الخلاق بعد اقربان بلا فصل  
ولو تركها حتى مضت اربعة اشهر بانت بالابلاء كذا في التاتار خانية \* ولو قال لامرأتين  
له انما طالقان ثلثا قبل ان اقربكما بشهر لم يكن مؤثا منهما حتى يمضي شهر فاذا مضى  
شهر صار مؤثا منهما فان تركهما اربعة اشهر بانتا وان قربهما بانت كلوا حدة بثلث ولو قرب  
احدهما قبل مضي الشهر او قربهما بطل الابلاء ولو قرب احدهما بعد شهر سقط الابلاء عنها  
ويصير مؤثا من الباقية فان قرب الباقية طلقنا ثلثا وكذا لو قال انما طالقان ثلثا قبل ان اقربكما  
بشهر ان اقربكما كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* واذا حلف على قرب امرأته بعق عبده



ثم باعه سقط الايلاء ثم آذاها دالى ملكه قبل القربان انعقد الايلاء وان دخل في ملكه بعد القربان لا انعقد ولو قال ان قربتك فبعد اى هذا ان حران فمات احدهما او باع احدهما لا يطل الايلاء ولوها فاجمعا او باعهما جميعا معا وعلى التعاقب بطل الايلاء ولو دخل احدهما في ملكه بوجه من الوجوه قبل القربان انعقد الايلاء ثم اذا دخل الآخر في ملكه انعقد الايلاء من وقت دخول الاول وان قال ان قربتك فعلى نحر ولدي فهو مؤل كذا في السراج الوهاج \*

ولو آلى بعق احد العبدين بغير ميثه فباع احدهما ثم اشتراه ثم باع الآخر فالمدّة من حين اشترى ما باع الاول وما باع الثاني قبل اشترائه الاول سقط الايلاء ولو قال ان قربتك فعبدى حر برأس شهر او قال فكل مملوك اشتريته فهو حر صار مؤليا فاما لو قال فهذا العبد حران اشتريته او فلانة طالق ان تزوجتها او قال كل امرأة اتزوجها من العرب او كل امرأة مسلمة او قال فهذه الدراهم صدقة ان ملكتها لا يصير مؤليا لانه ليس بمائع من القربان كذا في العناية \* رجل قال لامرأته ان قربتك فعبدى هذا حر فمضت اربعة اشهر وخاصمت الى القاضي ففرق القاضي بينهما ثم اقام العبدية انه حر الاصل فان القاضي يقضى بحريته ويطل الايلاء ونرد المرأة الى زوجها لانه تبين انه لم يكن مؤليا فانه يمكنه قربانها من غير ميث يلزمه كذا في الظهيرية \* فى الينايع لو قال والله لا اقربك فمضى يوم ثم قال والله لا اقربك فمضى يوم آخر ثم قال والله لا اقربك فانه يكون ثلثة ايلاء ات وثلت ايمان فان لم يقربها حتى مضت اربعة اشهر بانت منه بتطبيق واحدة فاذا مضى يوم بانت منه بتطبيق اخرى فاذا مضى آخر بانت منه بثلت تطبيقات ثم لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قربها بعد ذلك لزمته ثلت كفارات كذا في التارخانية \*

ولو آلى من امرأته في مجلس واحد ثلت مرات فقال والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك ان اراد التكرار فلا ايلاء واحد واليمين واحدة فان لم يكن له نية فلا ايلاء واحد واليمين ثلت وان اراد التشديد والتعليق فلا ايلاء واحد واليمين ثلت في قول الشيخين واى يوسف رحمهما الله تعالى ثم الايلاء على اربعة اوجه ايلاء واحد ويمين واحدة كقوله والله لا اقربك وايلاء ان ويمينان وهو اذا آلى من امرأته في مجلسين او قال اذا جاء قد فوالله لا اقربك واذا جاء بعد غد فوالله لا اقربك وايلاء واحد ويمينان وهي مسطرة الخلاف \* اذا قال في مجلس واحد والله لا اقربك والله لا اقربك واراد به التعليق فلا ايلاء واحد واليمين ثتان عند ابي حنيفة واى يوسف رح حتى اذا

حضت أربعة أشهر ولم يقربها بانت بواحدة وان قربها وجب كحارتان \* وإلا لما نديمين واحد توهموا إذا  
قال لامرأة كلما دخلت هذين الدارين قواله لا اقربك قد دخلت احد لهما دخلتين اودخلتهما جميعا  
دخلت واحدة فهما يلاان وديمين واحدة فالاول منعقد عند المخططين الاول والثاني عند الدخلة الثانية  
كذا في السراج الوهاج \* لو قال والله لا اقربك سنة الا يتصان يوم يصرف اليوم الى آخر السنة  
بالانفاق ويكون مؤليا \* رجل قال لامرأة والله لا اقربك سنة فلما مضى الاربعة الاشهر قانت  
ثم تزوجها ثم مضى اربعة اشهر بانت ايضا فان تزوجها ثانيا لم يقع لانه بقي من السنة بعد التزوج  
اقل من اربعة اشهر كذا في غاية البيان \* ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوم لم يكن مؤليا للحال  
في قول اصحابنا الثلاثة \* وعند زفير يكون مؤليا للحال حتى لو مضت السنة ولم يقربها يوما لا كفارة  
عليه عندنا فان قال ذلك ثم قربها يوما ينظر ان بقي من السنة اربعة اشهر فصاعد اصار مؤليا  
وان بقي اقل من ذلك لم يصير مؤليا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا اقربك سنة الامرة غير ان  
في قوله الا يوما اذا قربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر فصاعد الا يصير مؤليا ما لم تغرب الشمس  
من ذلك اليوم ويعتبر ابتداء المدة من وقت غروب الشمس من ذلك اليوم وفي قوله الامرة  
يصير مؤليا عقب القران بلا فصل ويعتبر ابتداء المدة من وقت فراقه من القران كذا في البدائع \*  
لو اطلق بان قال لا اقربك الا يوما لا يكون مؤليا حتى يقربها فاذا قربها صار مؤليا ولو قال سنة  
الا يوما اقربك فيه لا يكون مؤليا ابدا وكذا لو اطلق مع هذا الاستثناء كذا في فتح القدير \*  
ولو قال لامرأته والله لا اقربك الا يوم اقربك ما فيه لم يكن مؤليا بهذه اليمين ابدان جاءهما  
في يومين حنت حين تغرب الشمس من اليوم الثاني ولو قال والله لا اقربك الا يوما او الا  
في يوم او الا يوما واحدا اقربك ما فيه او الا في يوم واحد اقربك ما فيه لم يكن مؤليا حتى يقربها  
في يوم فاذا مضى ذلك اليوم صار مؤليا منهما لوجود علامة الايلاء ولو قربهما في يومين متتربين  
بان قرب احد لهما يوم الخميس والاخرى يوم الجمعة حنت وسقطت اليمين وكذا لو قربهما  
في يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة فان قربهما في يوم الخميس ثم قرب احد لهما يوم الجمعة  
فهو مؤل من التي لم يقربها في يوم الجمعة وسقط الايلاء من الاخرى ولو قرب احد لهما  
يوم الخميس ثم قربهما في يوم الجمعة كان مؤليا من التي لم يقربها يوم الخميس اذا غربت الشمس  
من يوم الجمعة ولا يكون مؤليا من التي قربها يوم الخميس فان قرب التي قربها في يوم الخميس

بعد ذلك لا تبحث وان غرب الاخرى حث وسقط الابلاء عنهما ولو قرب احدهما يوم الأربعاء  
ثم قربهما يوم الخميس تعين يوم الخميس للاشتاء ثم اذا قرب الثانية يوم الجمعة حث  
وسقط اليمين لوجود قربانها في غير يوم الاستثناء ولو قرب يوم الجمعة التي كان قربها  
يوم الأربعاء لم بحث لان الشرط قربانها لا قربان احدهما وقد قرب احدهما مرتين والابلاء  
باقى في حق التي لم يقربها يوم الأربعاء \* رجل قال لا مراثة والله لا اقربكما الا يوم الخميس  
لا يكون مؤليا حتى يمضي يوم الخميس ثم هو مؤل ولو قال الا يوم خميس لم يكن مؤليا ابدا  
كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري في باب الاستثناء من اليمين التي يقع على الواحد  
وعلى الجماعة \* ولو قال وهو بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأته بها لم يكن مؤليا كذا  
في الهداية \* ولو جعل للابلاء غاية ان كان لا يرجي وجودها في مدة الابلاء كان مؤليا كما اذا  
قال والله لا اقربك حتى اصوم المحرم وهو في رجب او لا تقربك الا في مكان كذا وبينه وبينه  
مسيرة اربعة اشهر فصاعدا فانه يكون مؤليا وان كان اقل من ذلك لم يكن مؤليا وكذا اذا قال  
حتى تنطمي ظفرك وبينها وبين الطعام اربعة اشهر فصاعدا وان كان اقل من ذلك لم يكن  
مؤليا وان قال لا اقربك حتى تطلع الشمس من مغربها او حتى تخرج الدابة والدجال  
كان القياس ان لا يكون مؤليا وفي الاستحسان يكون مؤليا وكذا اذا قال حتى تقوم الساعة او حتى  
يلج الجبل في سم النياط فانه يكون مؤليا وان كان يرجي وجودها في المدة لا مع بقاء النكاح فانه  
يكون مؤليا ايضا مثل ان يقول والله لا اقربك حتى تموتي او اموت او حتى اقتل او تقتلي  
او حتى تقتليني او تقتلك او حتى اطلقك ثلثا فانه يكون مؤليا بالاتفاق وكذا اذا كانت امة  
فقال لا اقربك حتى املكك او املك شقصا منك فانه يكون مؤليا ولو قال حتى اشتريك لا يكون  
مؤليا ايضا ولا يفسد النكاح وان كان يرجي وجودها مع بقاء النكاح ان كان مما يختلف به وينذر  
واوجه على نفسه كان مؤليا مثل ان يقول ان قربتك فعبدي حر كذا في السراج الوهاج \*  
ولو قال والله لا اقربك حتى اشتريك لنفسي الصحيح انه لا يصير مؤليا حتى يقول اشتريك لنفسي  
واقبضك كذا في غاية السروجي \* ولو قال والله لا اقربك حتى يأذن لي فلان او حتى يقدم  
فلان لم يكن مؤليا ويكون يمينا حتى لو قربها بعد ذلك لزومه الكفارة الا ان يموت فيصير مؤليا الآن  
عند

عندما بي يوسف روحه عند هابيل اليمين حتى لو قرىها بعد ذلك لا تبحث واذا بطلت اليمين لم يكن مؤثما كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* واذا قال والله لا اقربك حتى اعتق عبدي فلانا وحنى اطلق امرأتي ثلاثة احنى اصوم شهرا يصير مؤثما في جواب ابني حنيفة ومحمد ر \* ولو قال لا اقربك حتى اقتل عبدي وحنى اضرب عبدي وحنى اقتل فلانا واضرب فلانا او اخنم فلانا وما اشبه ذلك لم يكن مؤثما لانه لا يحلف بهذه الاشياء مرفا ومادة كذا في البدائع \* ولو قال لصغيرة او آيسة والله لا اقربك حتى نحضي فهو مؤثم ان علم انها لا تحضي الى اربعة اشهر كذا في مصبط السرخسي \* واذا قال لها والله لا اقربك ما دمت امرأتي فابانها تم تزوجها لم يكن مؤثما منها ويقرىها ولا تبحث ولو قال والله لا اقربك وانت امرأتي فابانها تم تزوجها كان مؤثما منها ولو حلف لا يقرىها حتى يفعل شيئا يعلم انه لا يقدر عليه لحوس الساء فهو مؤثم كذا في التاتارخانية \* ولو قال لا اقربك مادام هذا النهر يجري فان كان مما لا يتقطع ماؤه فهو مؤثم والا فلا كذا في الظهيرية \* ولو جن المؤثمي ووطئها انحلت وسقط الابلاء كذا في فتح القدير \* الابلاء متى كان مرسل او كان المؤثمي مسحوقا وقت الابلاء قادر على الجماع فبيته بالجماع لا باللسان كذا في مصبط السرخسي \* ولو قبلها بشهوة ولسها بشهوة ونظر الى فرجها بشهوة او جامع في مادون الفرج لا يكون فيثما كذا في التاتارخانية \* وان كان المؤثمي مريضا لا يقدر على الوطئ او كانت مريضة فبيته ان يقول فتت اليها فان قال ذلك فهي كالنفي بالوطئ في ابطال حكم البر ما دام مريضا كذا في الكافي \* اذا كان فيثم بالقول فقال فتت اليها لا يقع الطلاق عليها بمضي المدة اما اليمين اذا كانت مطلقة فهي على حالها اذا وطئها لزمتها الكفارة \* وان كانت اليمين موقفة باربعة اشهر وفاء فيها تم وطئها بعد الاربعة اشهر لا كفارة عليه كذا في السراج الوهاج \* في جوامع الفقه ولو عجز من جامعها لرتتها وقرنها او صغرها او بالجب او المنة او كان اسيرا في دار الحرب او لكونها ممتعة او كانت في مكان لا يعرفها هي ناشرة بينهما اربعة اشهر لا سرع ما يكون من السير له دون غيره واحال القاضي بينهما بشهادة اطلاق الثلث فبيته باللسان بان يقول فتت اليها او رجعت او راجعتها او ابطلت ايلاءها بشرط دوام العجز الى تمام المدة ومثله في البدائع قال او كان محبوبا قال القاضي في شرح مختصر الطحاوي لو آلى منها وهي محبوسة او محبوس او كان بينهما اقل من اربعة اشهر الا ان العدو والسلطان

يمنعه من ذلك فلا يكون فيه باللسان قال ويمكن ان يوفق بين القولين في الحبس بان يحمل  
 ما ذكره القاضي على ان احدهما يمكنه الوصول الى السجن ومنع العدو والسلطان نادر على  
 شرف الزوال والحبس يحق لا يعتبر في النفي باللسان ويظلم يعتبر كالفائب كذا في غاية السروجي \*  
 هل يكفي الرضا بالقلب من المريض قبل نعم حتى ان صدقته كان فيثا وقيل لا وهو وجه ثم هذا  
 اذا كان ما جزا من وقت الالباء الى ان يمضي اربعة اشهر حتى لو آلى منها وهو قادر فمكث  
 قدر ما يمكنه جماها ثم عرض له العجز بمرض او بعد مسافة او حبس او جب او اسر ونحو ذلك  
 او كان عاجزا حين آلى وزال العجز في المدة لم يصح فيه باللسان كذا في فتح القدير \* ولو كان المانع  
 شرعيا بان كان محرما يسه وبين السج اربعة اشهر ففيه بالجماع لا غير النفي باللسان لا يصح كذا  
 في التاتارخانية \* المريض المؤلى اذا جامع امرأته فيما دون الفرج لا يكون ذلك منه فيثا  
 وان قربها في حالة الحيض يكون فيثا كذا في الظهيرية \* الزوج اذا كان مريضا حين آلى  
 ثم مرضت المرأة ثم صح الزوج قبل مضي اربعة اشهر ففيه باللسان عند فرح وعندي يوسف رح  
 لا يكون فيه الا بالجماع كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \* وان كان الالباء معلقا بالشرط فانه يعتبر الصحة  
 والمرض في حق جزا النفي باللسان حال وجود الشرط لاحاله وجوبا لتعليق ولو نال المريض لامرأته  
 لا اقربك ابدأ ولم يفهم حتى بانت ثم صح بعد البيوتة ثم مرض ثم تزوجها يكون فيه بالجماع  
 عند أبي حنيفة ومحمد رح كذا في محيط السرخسي \* مريض قال لامرأته والله لا اقربك  
 فمكث عشرة ايام ثم قال والله لا اقربك يصير مؤليا ايلائين وانعدت عدتان مدة من اليمين الاولى  
 ومدة من الثانية فان فاء بالقول قبل مضي المدينين صح وارتفعت المدتان كمالو جامعها  
 فان دام المرض حتى تمت المدتان تاكد ذلك النفي وان صح قبل مضي المدة الاولى بطل  
 ذلك النفي ويكون فيه بالجماع وان لم يفهم بالقول وقع طلاقا في بعض المدينين واحدة بمضي  
 اربعة اشهر من اليمين الاولى واخرى بمضي عشرة ايام بعده وان جامع يمسك في اليمينين ويلزمه  
 كفارتان وان لم يبرء من مرضه ولم يفهم بالقول حتى مضت المدة من الالباء الاول بانت بتطبيقه  
 فان صح في العشرة الباقية من الالباء الثاني ففيه من الالباء الثاني بالجماع وان لم يقدر على الجماع  
 ابدأ وان لم يصح في العشرة الباقية من الالباء الثاني ان فاء بلسانه في العشرة الباقية بطل الالباء الثاني  
 وان لم يفهم بانت بتطبيقه اخرى فان فاء بلسانه في المدة الاولى صح في حق الاذن حتى لا يقع الطلاق

بمضي المدة الاولى فان صح في العشرة بطل حكم ذلك النفي ويكون فيه بالجماع ولو لم يفي بالجماع حتى بانث ثم تزوجها وهو مرض فهو مؤل بالايلاء الثاني وتوفريها حنث في اليمينين ولو زنت كفارتان كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* وانما يعتبر النفي باللسان في حق المرض حال قيام الزوجية لا بعد البيونة حتى ان المريض اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر ولم يفي اليها حتى بانث منه بتطبيقه ثم فاه اليها بلسانه بعد ذلك لا يبطل الايلاء حتى لو تزوجها وهو مرض على حاله ثم مضت اربعة اشهر ولم يفي اليها بانث بتطبيقه اخرى واما النفي بالجماع فكما يعتبر حال قيام الزوجية يعتبر بعد البيونة حتى ان الصبي اذا آلى من امرأته ومضت اربعة اشهر وبانث منه بتطبيقه ثم جاء معها بعد ذلك عطل الايلاء حتى لو تزوجها بعد ذلك ومضت اربعة اشهر اخرى من فبر جماع لا يقع عليها طلاق آخر كذا في المحيط \* ولو اختلفا في المدة فالقول قول الزوج غير انه لا يسع للمرأة ان تقم معه اذا كانت تعلم كذبه بل تهرب او تنفي بما لها فرارا من المحبة وان اختلفا بعد مضي المدة وادعى الزوج انه جاء معها في الاربعة الاشهر لم يصدق الا ان تصدقه المرأة كذا في التاتارخانية \* ولو قال ان قريبك فوالله لا اقر بك يصير مؤلًا عند القربان كذا في محيط السرخسي \* ولو قال ان شئت فوالله لا اقر بك فان شاءت في المجلس صار مؤلًا وكذا ان شاء فلان فهو على مجلسه كذا في العتائية \* اذا قال الرجل لامرأته انت علي حرام وذلك في غير حال مذاكرة الطلاق ان نوى به الطلاق كان طلاقا بائنا وان نوى ثلثا فقلت وان نوى تسنين لا يصح الا اذا كانت امة وان نوى الظهار كان ظهارا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح وان نوى اليمين او لم ينوي شيئا فهو ايلاء وان نوى الكذب فهو كذب في ظاهر الزوجية وعلى هذا لو قال لها حرمك علي او لم يقل علي او انت محرمة علي او حرام علي او لم يقل علي او قال انا عليك حرام او محرمة او حرمت نفسي عليك ويشترط ذكر قوله عليك في تحريم نفسه حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى الطلاق لا تطلق وكذا في البيونة بخلاف نفسها قال وهذا جواب المتقدمين كذا في الخلاصة في الفصل الثاني من الكتابات \* واذا قال لامرأته انت علي حرام سئل عن نيته فان قال اردت الكذب فهو كما قال وقيل لا يصدق في القضاء لانه مبين طهرا وان قال اردت الطلاق فهو تطليقة بائنة الا ان يقول نويت به الثلث فهو ثلث وان قال اردت التحريم او لم ارد به شيئا فهو يمين يصير به مؤلًا ومن المشايخ من يصرفه الى اخلاق من غير نيته العرف

قال صاحب الكتاب يأتي في الايمان وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* قال لامرأته  
 انت علي كالميتة او كالدّم او كالحصير من يمينه فان نوى كذا فهو ككذب  
 وان نوى التحريم فهو ابداء وان نوى الطلاق فهو طلاق كذا في السراج الوهاج \* ولو قال  
 ان قربتك فانت علي حرام فان نوى به الطلاق فهو مؤل عند هم جميعا وان نوى اليمين  
 فهو مؤل الحال مند ابني حنيفة رح وعند ابني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لا يكون مؤليا  
 مالم يقر بها هكذا في البدائع \* ولو قال ان قربتك فانت طالق فمضت المدة فقال كنت قربتها  
 في المدة لم يصدق ووقع طلاق آخر باقراره كذا في العتائية \* ولو قال انتا علي حرام بكون مؤليا  
 من كل واحدة منهما ويحنت بوطئها كذا في فتح القدير \* قال لامرأته انتا علي حرام  
 ونوى لاحد منهما الثلث والاخرى واحدة فهما طالقان ثلثا في قول ابني يوسف رح وقال ابو حنيفة رح  
 هو ككمان نوى ويجب ان يكون هذا على قول محمد رح ايضا والفتوى على قولهما ولو قال  
 نوبت الطلاق لاحد لهما واليمين للاخرى عند ابني يوسف رح يقع الطلاق عليهما وعلى قولهما  
 يجب ان يكون كما نوى ولو قال لثلاث نسوة انتن علي حرام ونوى لاحد لهن طلاقا والثانية  
 يمينان والثالثة الكذب لثنتين جميعا هكذا ذكر في الكتاب وهذا يجب ان يكون على قياس  
 قول ابني يوسف رح واما على قياس قولهما هو كما نوى كذا في الفتاوى الكبرى  
 في الفصل الاول في الفاظ التحريم \* ولو قال انت علي حرام فاحد من نوى بالاولى الطلقة  
 وبالثانية اليمين فهو كما نوى في قولهم ولو قال انت علي كمتاع فلان لا تحرم وان نوى كذا  
 في محيط السرخسي \* اذا قالت لزوجه انا علي حرام او قالت انا عليك حرام كان يميننا  
 وان لم تنوكما في جانب الزوج حتى لو مكنت زوجهما حنت في يمينها ولزمها الكفارة كذا  
 في الذخيرة \* الباب الثامن في الخلع وما في حكمه فيه فصول العصب الاول  
 في شرائط الخلع وحكمه الخلع ازالة ملك النكاح ببدل بلفظ الخلع كذا في فتح القدير \* وقد يصح  
 بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفارسية كذا في الظهيرية \* وشرطه شرط الطلاق وحكمه  
 وقوع الطلاق البائن كذا في التبيين \* ويصح نية الثلث منه \* ولو تزوجهما مرارا وخلعهما في كل مقد  
 عندنا لا يحل له نكاحها بعد الثلث قبل الزوج الثاني كذا في شرح الجامع الصغير لقا شيخان \*  
 حضرة

ناحباطي كنتم فامرأته طالق وقد كان نظر الى هذا الصبي وقبله طلق امرأته كذا  
 في الفتاوى الكبرى \* ان اشترت امة او تزوج طليق امرأة فانت طالق واحدة قالت لا ارضي  
 بواحدة فقال فانت طالق ثلثان لم ترض بواحدة قال هذا الكلام يراد به هذا الشرط يعني لا يقع  
 في الحال شيء \* قال لها ان كان الله يعذب الموحدين انت كذا قال لا يبحث ما لم يتبين قال والفقير  
 لان من الموحدين من يعذب ومن لا يعذب فاشتبه الامر فلا يقضي بالشك كذا في الحاوي \*  
 رجل قال ان كان الله يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين  
 من لا يعذب فلا يبحث كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لامرأته ان دخلت دار فلان ما دام  
 فلان فيها فانت طالق ثم ان فلانا تحول من تلك الدار زمانا ثم عاد اليها قيل لا يبحث وهو  
 مأخوذ من الفقهاء ابي الليث وقيل يبحث والصحيح انه لا يقع كذا في جواهر الاخلاطي في فصل النكاح \*  
 اذا قال لامرأته في حالة الغضب ان فعلت كذا الى خمس سنين تصيري مطلقة مني واراد بذلك  
 تفويتها فنفلت ذلك الفعل قبل انقضاء المدة التي ذكرها فانه يسأل الزوج هل كان حلف بطلاقها  
 فان اخبرانه كان حلف يعمل بخبره ويحكم بوقوع الطلاق عليها وان اخبرانه لم تحلف به قبل قوله  
 كذا في المحيط \* سكران دها امرأته التي فراشه فابت فقال لها ان امتلت وساعدتي والا فانت  
 طالق فاعده بعد ما دها في المستقبل بعد البمين لا تبحث وان دهاها في المستقبل ولم تساعده  
 حث قال مولانا وينبغي ان يبحث اذا لم تساعده وان لم يجد الدماء لان الناس يريدون  
 بهذا الامتنال الامر السابق \* سكران اطلق امرأته دها فقال للمرأة انك اذا صحت  
 تأخذ مني فقال ان اخذت منك فانت طالق فليخذ وهو سكران لا تبحث في بيمينه لان شرط البحث  
 بعد الافاقة \* سكران قال لامرأته وهبت داري هذه لك ثم قال ان لم اقل هذا من قلبي فانت  
 طالق ثلثان فاق ولا يذكر شيئا من ذلك قالوا لا تطلق امرأته لان الظاهر ان ما يقول في تلك الجأفة  
 يقول بقلبه كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لامرأته ان دخلت دار فلان فانت طالق فمات  
 فلان فصارت الدار ميراثا فدخلت ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا تبحث وانك  
 قال الفقير ابو الليث لا تبحث ايضا وعليه الفتوى \* رجل جالس في بيت من المنازل فقال  
 ان دخلت هذا البيت فامرأته طالق فاليمين على دخول ذلك البيت هذا في العربية ما لو  
 فقد اليمين بالغاربية وقال اكر من باين خانه اندر آيم فامرأته طالق فاليمين على دخول المنزل



فان قال منيت دخول ذلك البيت صدق ديانة لاقضاء فلوا اشار الى ذلك البيت فالحكم كذا  
 بكل حال كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \* رجل قال لامرأته ان دخلت دارا خي فانت طالق  
 فسكرن اخو الخالف دار اخرى ودخلت المرأة الدار الحديثة قال بعضهم ان كان بميت بفيض لحقه  
 من تلك الدار الاولى لا يحث في يمينه وان كانت يمينه لاجل الاخ حث في يمينه وان لم يكن له  
 نية حث في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح وان دخلت المرأة الدار التي كانت لاخته وقت اليمين  
 ان كانت الدار في ملك الاخ الا انه لا يسكن فيها حث في يمينه وان خرجت تلك الدار  
 من ملك الاخ بعد اليمين يبيع او هبة او غير ذلك لا يحث كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال  
 اكر توكر آستانه فلان كردي فانت طالق فقال منيت به الدخول وهي تحوم حومهم  
 فلا تدخل دهرهم تطلق ولو قال لامرأته بضاعة فلان اندر آكي ترا طلاق ولم يقل اكر ولا چون تطلق  
 في الحال \* رجل قال لامرأته ان دخلت الدار فساقي طواق قد دخلت الدار وفع الطلاق عليها  
 وعلى غيرها قال رض والاعتماد على هذا كذا في الخلاصة في الفصل السابع عشر \*  
 رجل اتهم امرأته برجل فدخل الزوج دارة فوجد الرجل المتهم جالس في موضع من الدار  
 والمرأة قائمة في ناحية اخرى من الدار فلما خرج الزوج والرجل المتهم حلف السلطان  
 زوج المرأة انك لم تأخذ فلان مع امرأتك فحلف الرجل بطلاق امرأته انه لم يأخذ فلان مع امرأته  
 لا يحث في يمينه \* رجل قال لامرأته اذا رفعت من شعيري وبعثت به الى الغاممي فانت طالق  
 وكانت في منزل له دابة تربي بالشعير وفي معلقها شعير وقد فضل منها مقدار كف فبعثت المرأة  
 بذلك الشعير مع شعير لها الى الغاممي فان كان الزوج لا يكره ذلك لا يحث في يمينه  
 لان ذلك القدر في اليمين لا يراد عادة وان كان بض بذلك يحث في يمينه والصحيح انه لا يحث  
 اذا خلطته بشعير هائم بعثت به عند ابي حنيفة ر ح كذا في الظهيرية \* رجل اتهم امرأته بالحرمان  
 فقال لامرأته اكر تاكسك حرام كنم فانت طالق فهذا على الجماع بمعانيها بتدخل الفرجين  
 وتعرف انها ليست بمملوكة ولا بزوج له او يشهد غير هاعلى ذلك اربعة فقرات مرة لان هذا  
 على الزنا والزنا لا يثبت الا بهذا فان محمد عند الحاكم انه لم يفعل وليس لامرأته ينة حلفت  
 عند الحاكم فان حلف وسعها المقام معه ولو قال لها اكر توياكسي حرام كني فانت طالق ثلثا فانها  
 فجامعها في العدة طلقت عند همالا لهما باعتبار ان عموم اللفظ و ابو يوسف ر ح يعتبر الغرض فعلى قياس

قوله لا تطلق وعليه الفتوى ولو قال لها ان قبلت لحد اذ انت طالق ثلثا فقبلته تطلق كذا في الخلاصة \*  
 رجل قال لامرأته ان حلت النكح بحرام منذ انت امرأتى فانت طالق فقالت اخذني  
 رجل فجماعني كرها قالوا انك انت بحال لا تقدر على المنع لا يحسن وان قدرت حنت اذ اصدتها الزوج  
 في ذلك \* رجل قال ان اغتسلت من الحرام فامرأته طالق فحانق اجنبية فامني واغتسل قالوا بوجوب  
 ان لا يكون حائطا وبمينه تكون على الجماع \* رجل قال ان ادخلت فلانا بيني فامرأته  
 طالق لا يحسن في بمينه مالم يدخل فلان بامر الحالف \* ولو قال ان دخل فلان بيني فدخل فلان  
 باذن الحالف او بغير اذنه بعلمة او بغير علمه كان الحالف حائثا في بمينه كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 واذا قال ان ضرمت فامرأتى طالق فخرج منه الفرض من غير قصد لا تطلق وهو نظير  
 ما لو حلف ان لا يدخل فادخل مكرها او حلف ان لا يخرج فخرج مكرها كذا في المحيط \* ولو قال  
 لامرأته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقالت سرني لا تطلق لانا نعلم انها كاذبة ولو اعطاها الى درهم  
 فقالت لم يسرنني فالقول قولها لانه يحتمل انها طلبت الفين فلا يسرها الى كذا في محيط السرخسي  
 في باب الحلف على الشتم والضرب \* رجل قال لامرأته ان دخل قريك داري  
 فانت طالق فدخل فيها قريب المرأة والرجل قيل بانه يحسن لان القرابة لا تجزئ فيكون  
 قريبا لكل واحد منهما وقيل بنظر ان كان دخل لعمل يختص به لا يحسن وان كان دخوله لعمل يختص  
 به يحسن \* امرأة حملت ثوبا من ثياب زوجها فقال لها الزوج ان لم تردني الثوب اليوم  
 فانت طالق فذهبت لترد فلحقها زوجها وهي تأخذ من العيبة لترد على الزوج فاخذ الزوج  
 من العيبة او منها قبل ان تدفع اليه لا يحسن استحسانا وبه اخذ الشيخ الفقيه الزاهد ابو الثيب رح  
 كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته ان لم يكن فرجي احسن من فرجك فانت طالق  
 وقالت المرأة ان لم يكن فرجي احسن من فرجك فجاريتي حرة قال الشيخ الامام  
 ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانا قائمين عند المقاتلة برت المرأة وحنت الزوج وانكنا قاعدتين  
 بر الزوج وحنت المرأة لان فرجها حالة القيام احسن من فرج الزوج وحالة القعود لا على العكس  
 وان كان الرجل قائما والمرأة قاعدة قال الفقيه ابو جعفر رح لا علم هذا قال وينبغي ان يحسن  
 كل واحد منهما لان شرط البر في كل بيمين ان يكون فرج احدهما احسن وعند التعارض لا يكون  
 احدهما احسن فتحسن كل واحد منهما \* سكران قال لامرأته ان لم يكن فلان اوسع دبر منك

فانت طالق قال ابي بكر الاسكاف رح هذا شيء غير معلوم ولا مقدور فلا يحسن كذا في فتاوى  
فاضي خان \* ولو قال لامرأتين له اوسعكما فرجاهي طالق يقع على ابعفهما وقال الشيخ الامام  
ظهير الدين يقع على اربطهما كذا في الخلاصة \* رجل وامرأة تشاجرا فقالت المرأة من بارخداي  
توأم فقال الزوج ان كان كذلك فانت طالق ان لم تكن افضل منه لم يقع لان الطول والتوق  
انما يكون باعتبار الفضل والعلم والحسب والنسب كذا في محيط السرخسي \* رجلان قال  
كلوا احد منهما لصاحبه ان لم يكن رأسي اقل من رأسك فامرأته طالق قالوا طريق معرفة  
ذلك انهما اذا ناما دما فأيهما كان اسرع جوا فخراس الآخر يكون اقل منه كذا في فتاوى  
فاضي خان في باب التعليق في كتاب رزين \* رجل قال لامرأته ان لم يكن ذكرى اشد  
من الحديد فانت طالق لا تطلق لانه لا ينتقص بالاستعمال كذا في الخلاصة في كتاب الطلاق \*  
رجل اتخذ ضيافة فدخل رجل من قرية اخرى فقال ان لم اذبح على وجه هذا القادم بقرة  
من بقوري فامرأته طالق ان ذبح بقرة قبل ان يرجع هذا القادم برقي بيمينه والا حنت فان ذبح  
بقرة امرأته لم يبر في يمينه الا اذا جرى بينه وبين امرأته من الانبساط والالفة ما لا يميز كل واحد  
منهما ماله من مال صاحبه ولا يجري بينهما مجادلة فيما يتناول كل واحد منهما من مال صاحبه  
فطرح رجوت ان يروا ن ذبح بقرة نفسه لاجل لكن ما اضافه بعد الذبح لمصحها فان كانت القرية التي  
انتقل منها هذا القادم قرية من هذه القرية برلان شرط البر قد تحقق وان كانت بعيدة مما يعد سفر  
اخاف ان لا يبر لان مثل هذا اذا قدم يتخذون الضيافة لاجله فيقع اليمين على الضيافة بعد الذبح  
كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا قال ان تركت فلانا بدخول هذه الدار فامرأتي طالق فان كان  
الحالف يملك هذه الدار فشرط بره ان يمنعه من الدخول بالقول والفعل هكذا ذكر الصدر الشهيد رح  
في واقعاته \* وفي النوازل شرط بره ملك المنع ولم يتعرض لملك الدار فقال ان كان الحالف يملك منه  
من الدخول فهو على النهي والمنع جميعا وان كان لا يملك منه فهو على النهي دون المنع  
وكان الشيخ الامام ظهير الدين رح يعتبر ملك المنع وعليه الفتوى \* واذا قال لامرأته انت طالق  
ان جاء معتك الامن عذرا وبلية او ضرورة وكان بعد ذلك ياتيها فيمادون الفرج فخطأ فخطاها  
فهذا عذر اذا كان معه على الخطاء وهو لا يريد ذلك كذا في الذخيرة \* امرأة قالت لزوجها  
انك

انك تغيب ولا تخاف لي الثقة فغضب الزوج فقالت المرأة لم يكن هذا كلاما عظيما محتاج الى الغضب فقال الزوج ان لم يكن كلاما عظيما فانت طالق فان اراد به المجازاة طلفت للحال وان اراد به التعليق دون المجازاة قالوا ان كان الرجل محترما اذا قدر يكون مثل هذه الشكاية اهانة لا تطلق وان لم يكن محترما اذا قدر طلقت \* رجل قال لامرأته ان لم تقومي الساعة وتجيئي الى دار والدي فانت طالق فقامت من ماضها قبل خروج الزوج ولبست الثياب وخرجت ثم رجعت وجلست حتى خرج الزوج لاحتش ولو ابتدراها البول فبالت ثم لبست الثياب للخروج لاحتش ولو بقي في الشارع وطال الكلام بينهما لا ينقطع الغرور ولو خافت فوت الصلوة فصلت قال نصير رح حنت وقال بعضهم لا تحنت كذا في الظهيرة \* وبه يفتي كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال لامرأته ان لم تصلي اليوم ركعتين فانت طالق فحاضت قبل ان تشرع في الصلوة او بعد ما صلت ركعة حكى من الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح انه كان يقول ان كان من وقت الحلف الى وقت الحيض مقدار ما يمكنها ان تصلي ركعتين بنقصد اليمين عند الكل وتطلق واذا كان اقل من ذلك لا ينقصد اليمين عند ابي حنيفة ومحمد رح ولا تطلق وعلى قول ابي يوسف رح بنقصد اليمين وتطلق والصحيح ان اليمين تنقصد عند الكل على كل حال ويقع الطلاق كذا في التناظر خاتمة نافلا عن الذخيرة \* قال لامرأته انك تسرقين من دراهمي فقالت نبت فقال الرجل لو رفعت من دراهمي فانت طالق فوجدت المرأة صرة مطروحة حين كنست الدار فرفعتها ووضعنها في ناحية واخبرت زوجها ان رفعت لالتحمس عندها رجوان لا تطلق \* قال لها ان رفعت من كبسي دراهم فانت طالق فحلت رأس الكيس وامرت ابنتها فرفعت قال في الكتاب اخاف ان تطلق \* انهم امرأة برفع دراهمه فقال لها بالفرسية اكرادرم من نوبرداري فانت طالق ثلثا ثم انها وجدت دراهم زوجها في منديل فرفعت واعطت امرأة وقالت لها ارفعي منها شيئا فرفعت المأمورة بعض الدراهم ودفعته الى الامرة وقع الطلاق \* قال لها ان سرت من دراهمي الى سنة فانت طالق ثم دفع اليها دراهم لتتظروا اليها فرفعت من ذلك شيئا بغير علم الزوج ثم قال لها الزوج ارفعت من هذه الدراهم شيئا فقالت نعم لاعلى وجه السرقة وردت على الزوج ان ردت بعد ما فارقه طلقت وان ردت قبل ان تفارقه لا تطلق وان انكرت طلقت ايضا \* امرأة رفعت من كبس زوجها درهما واشترت لحما وخط اللحم الدرهم بدراهمه

فقال لها الزوج ان لم تردى علي ذلك الدرهم اليوم فانت طالق ثلاثا فمضى اليوم وقع الثلث  
والجيلة في ذلك ان تاخذ المرأة كيس اللحام فتسلمه الي الزوج فقد برقي بمينه كذا  
في الفتاوى الكبرى \* قال لها ما فعلت بالدرهم قالت اشتريت اللحم قال ان لم تردى  
علي ذلك الدرهم فانت طالق وقد غاب الدرهم من يد العصاب قال ما لم يعلم ان ذلك الدرهم انيب  
اوسقط في البحر لا يثبت \* سرقت من دراهم زوجها من كيسه فخطبها بدراهم غيره فقال الزوج  
ان لم تردى الدراهم بعينها فانت كذا فان ترد عليه واحد او احد افقدت بعينها كذا في الحاوي \*  
وضع دراهمه علي يدي امرأته فاتهمها عند الاسترداد فقال لها بالفارسية اكرنودرم برداشتي  
سه طلاق هستي علي وجه الاستفهام فقالت المرأة هستم ثم بان انها كانت رفعت فان نوى الزوج  
به الابقاع عند الحث يقع الطلاق وان نوى مجرد نفيها لكي تقر لا يقع كذا في الفتاوى الكبرى \*  
رجل قال لابنه ان سرقت من مالي شيئا فامك طالق فسرق من دار الاب اجرة روي  
عن ابي يوسف رحمه الله سئل من هذه فقال ان كان الاب يغفل بذلك علي الابن طلقت امرأته  
وسئل من محمد رحمه الله فلم يجبه فقبل له ان ابا يوسف اجاب كذلك فقال ومن يحسن  
مثل هذا الا ابو يوسف \* رجل قال لامرأته ان اعطينك درهما تشتري به شيئا فانت طالق  
فدفع اليها درهما وامرهما ان تعطي فلانا يشتري به شيئا للمرأة ثم ذكر الرجل بمينه فاسترد الدرهم  
منها فان كانت المرأة تشتري الاشياء بنفسها لا يثبت وان كانت لا تشتري بنفسها يثبت \* رجل  
قال لامرأته ان بعثت من هذه الدار الي تلك الدار شيئا فانت طالق ثم ان الحالف امر جاريته  
ان تعطي اهل تلك الدار كل ما طلبوا فجاءه انسان من تلك الدار فطلب شيئا فاعطت الجارية فعلم المولى  
بذلك فكرة وغضب فقالت امرأة الحالف للجارية اذهبي واحملي من دار المولى باجود من  
ذلك الي تلك الدار فحملت الجارية قالوا ان علم بالليل انها فعلت ذلك لاجل المولى  
لا طاعة لمولانا لا يثبت وان علم انها فعلت ذلك طاعة لمولانا حث الحالف وان لم يكن هناك  
دليل تسأل الجارية ويقبل قولها انها فعلت ذلك طاعة لمولانا ولا لاجل المولى هكذا ذكر  
في الكتاب \* قال مولانا روض ويحتمل ان يكون صورة المسئلة اذا سأل اهل تلك الدار  
من الجارية شيئا فابت ولم تعط فاخبر المولى بذلك فكرة فقالت امرأة الحالف للجارية ارفعي  
من دار المولى باجود من ذلك واحملي الي تلك الدار ثم المسئلة الي آخرها كذا

في فتاوى قاضي خان \* قصار ذهب عن حائوته نوب لغيره فاتهم القصار اجبره فحلف الاجير  
 بالفارسية فقال اكر من ترايان كرده ام فامرأتي طالق ثلاثا وقد كان رفعه يحث \* رجل حلف للصوم  
 بثلاث تطليقات انه ليس معه درهم فبر الذي اخذوا منه فحلف فان كان معه الاقل من ثلثة دراهم  
 لا يحث وان كان معه ثلثة او اكثر فان كان اليمين بالطلاق وقع الطلاق وان لم يعلم فان كان اليمين  
 بالله لا كفارة عليه لانه ان علم فهو غموس وان لم يعلم فهو لغو \* ولو حلف بالفارسية بقوله اكر با من  
 درمي هست فانت طالق ان كان معه درهم او اكثر فالجواب فيه ما مر من التفصيل \*  
 ولو قال اكر با من سيم است ان كان معه مالو علموا بذلك اخذوا منه يحث والا فلا يحث \*  
 سلبه للصوم ثم حلفه بالطلاق ان لا يخبر احدا يخبرهم فاستقبله القائل فقال لهم  
 على الطريق ذباب فهم القائله فانصرفوا ان اراد بالذباب نفوس الصوم حث  
 وان اراد حقيقة الذباب ليرجعوا لم يحث ولو قال دخلت علي الليلة جماعة وذهبوا بكل شيء  
 وحلفوني ان لا اخبر باسمائهم وهم معي في السكة لو كتب يحث فالحيلة في ذلك ان يكتب اسمي  
 جبرانه فتعرض عليه فيقال هل كان هذا فيقول لا فانتهي اليمين فيسكت او يقول لا اقول فيظهر  
 ولا يحث كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل كان له نوب فسرق منه سارق او فصب منه فاصب  
 ثم ان رب الثوب حلف وقال ان كان له نوب واثار الى ذلك فامرأتي طالق فالمسئلة على  
 ثلثة اوجه ان عرف انه قائم تطلق امرأته وان عرف انه هالك لا وان لم يعرف احد الامرين تطلق  
 ايضا لان القيام اصل كذا في التجنيس والمزيد \* ولو قال بالفارسية اكر كمي را نبیذدم فامرأته كذا  
 فاليمين على ما نوى فان نوى السقي لا يحث بالاهداء وان نوى الاهداء لا يحث بالسقي  
 وان لم ينو شيئا فان دفع او سقى كان حائذا كذا في خزائن المفتين في كتاب الايمان في اليمين على الشرب \*  
 وفي الفتاوى رجل عاتبه امرأته في شرب الشراب فقال ان تركت شربه ابدافانت طالق ان كان  
 يعزم ان لا يترك شربها لا يحث وان كان لا يشربها كذا في الخلاصة في الفصل الثالث عشر \*  
 طلق المبرسم فلما صح قال قد طلقت امرأتي ثم قال انما قلته لانني توهمت وفزع الذي تكلمت  
 به في البرسام ان كان في ذكره وحكايته صدق والا لا \* صبي قال في صباه ان شربت سكر فامرأته  
 طالق فشراب في صباه لا يقع الطلاق ولو سمع صهرة وقال حرم عليك بنتي بتلك اليمين فقال  
 نعم حرمت فهذا اقرار بالحرمة والقول قوله في انه واحد او ثلث او فتي الامام ظهيرا لدين

وغيره فيه وفي مسئلة البرسام انه لا يقع لانه بنى على غير الواقع كذا في الوجيز للكردي \*  
ولو جلف ان خرجت بغير اذني فانت طالق فضبت المرأة ونهيات للخروج فقال الزوج  
دموها تخرج ولا نية له لم يكن اذا فاولونوى الاذن ثبت بالدلالة ولو قال لها في فضبه اخرجي  
ولا نية له كان على الاذن الا اذا نوى اخرجي حتى تطلقى كذا في الخلاصة \* لو قال لها ان خرجت  
من الدار الا باذني فانت طالق ثم يسمع سائلا يسأل فقال اعطى للسائل هذه الكسرة فان كان السائل  
يحيث لا تقدر المرأة على الدفع اليه الا بخروجها من الدار لا تطلق بالخروج وان كانت تقدر  
تطلق فان كان السائل حين اذن الزوج بذلك يحال تقدر المرأة على دفع ذلك اليه من غير  
خروج فخرج السائل الى الطريق فخرجت اليه المرأة تحث قال لها ان خرجت من هذه الدار  
بغير اذني فانت طالق فقالت امرأته له تريد ان اخرج حتى اصير مطلقة فقال الزوج نعم فخرجت  
تطلق لان هذا تهديد لا اذن فان قامت على اسكفة الباب وبعض قدمها بحيث لو اغلق الباب  
كان ذلك خارجا فان كان اعتمادها على البعض الداخل او عليهما لا تطلق وان كان اعتمادها  
على البعض الخارج طلقت كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا قال لها ان خرجت من هذه الدار  
من غير اذني فانت طالق فاذن لها بالعربية وهي لا تعرف العربية فخرجت تطلق ونظير هذا  
ما لا راد لها وهي نائمة او غائبة هكذا ذكر في النوازل \* وفي ايمان الاصل اذا اذن لها من حيث  
لا تسمع لم يكن اذا وان خرجت بعد ذلك طلقت في قول ابي حنيفة ومحمد ر \* وفي المنبتين  
اذا مال لامرأته انت طالق ان خرجت الا بامري فالامر ان يسمعها الامر بنفسه او رسوله فان اشهد  
قوما على ذلك لم يكن امرا فاولان هؤلاء الذين اشهدهم الزوج على الامر بلغوها ان الزوج قد امرها  
بالخروج ان لم يأمرهم ان يبلغوها فخرجت فهي طالق وان امرهم ان يبلغوها فخرجت بعد ذلك  
لا تطلق وفي الارادة والهواء والرضا لا يشترط سماعها رضاه واراذه حتى لو خرجت بعد ما قال  
رضيت اردت هويت لا تطلق وان لم تسمع هي ذلك بلا خلاف \* وفي النوازل اذا قال لها  
ان خرجت بغير اذني فانت طالق فاستاذنته للخروج الى بعض اهلها فاذن لها فلم تخرج الى ذلك  
لكنها تنكس الدار فخرجت الى باب الدار وقع الطلاق فان تركت الخروج ثم خرجت  
في وقت آخر الى بعض اهلها الذي اذن لها في الخروج قال اخاف ان يقع الطلاق عليها لان  
هذا

هذا إذن في الخروج في هذا الوقت عادة كذا في المحيط \* إذا حلف أن لا يخرج من المصر  
فإن خرج فأمراً أنه عائشة كذا واسم امرأته فاطمة لا تطلق إذا خرج كذا في الوجيز للكردي \*  
ولو أن لها بالخروج إلى بعض أهلها فإلها أبوها فإن لم يكونا في الإحصاء فإلها كل ذي رحم  
محرم منها فإن كان لها أبوان لكل واحد منهما منزل على حدة بأن تزوجت الأم وتزوج الأب  
فإلها كل منزل الأب كذا في الخلاصة \* قال لها إن خرجت يقع الطلاق فخرجت لم يقع الطلاق  
لتركه الإضافة كذا في القبة في باب فيما يكون تعليقاً وتجيئاً \* قال لها إن خرجت  
من الدار إلا بأذني فانت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت لا يحسن كذا في القبة  
في باب اليمين في الفعل \* ولو قال لامرأته إن خرجت من هذا البيت بغير أذني فانت طالق  
وقد كانت رهنه محدودة لها فاستأذنت للخروج فقال لها أذني وإرضي الدارهم وأرضي الرهن  
فخرجت وذهبت فلم تجده واحتاجت إلى الخروج مراراً لا تطلق كذا في الإمام الشافعي رح  
كذا في الخلاصة \* إذا قال لامرأته أنت طالق إن خرجت من هذه الدار إلا بأذني  
أو قال الأبرصائي أو قال الأبعلي أو قال لها أنت طالق إن خرجت من هذه الدار بغير أذني فهما  
سواء لأن كلمة الأبرص للاستثناء فالجواب بينهما أن بالذن مرة لا ينتهي اليمين حتى لو أن لها بالخروج  
مرة وخرجت ثم خرجت بعد ذلك بغير أنه طلق وهو نظير ما لو قال لها إن خرجت من هذه الدار  
إلا بيمين فانت طالق فخرجت بغير ملحقة طلق كذا في المحيط \* لو أن لها مرة فقبل أن تخرج نهياً  
من الخروج ثم خرجت بعد ذلك يحسن كذا في البدائع \* وإذا نوى في الأذن مرة  
لا يصدق قضاء على ما عليه الفتوى لأنه خلاف الشارع كذا في الوجيز للكردي \* والجملة  
في عدم التحسن أن نقول أذنت لك بالخروج في كل مرة أو نقول أذنت لك كلما  
خرجت فمجهول لا يحسن وكذا إذا قال كلمة تمت الخروج فقد أذنت لك وأذنت لك بالخروج أبداً  
وأذنت لك إن دخلت فلان نهياً بعد ذلك نهياً عاماً عند محمد رح يصح نهياً كذا في السراج للرجز  
وهو اختيار الفضلي وعليه الفتوى \* وإن قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ما شئت  
وإن قال إن فعلت كذا فقد أذنت لا يكون إذا كان كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال أنت طالق  
أن خرجت من هذه الدار حتى أذن لك أو أمروا رضى أو علم فخرجت إن ذلك على الأذن مرة  
واحدة حتى لو أن لها مرة فخرجت ثم عادت ثم خرجت بغير إذن لا يحسن وإن أردت قوله



حتى اذن في كل مرة فهو على ما نوى في قولهم جميعا كذا في البدائع \* ولو قال لها انت طالق  
ان خرجت من هذه الدار الا ان اذن لك فخذ او ما لو قال حتى اذن لك سواء حتى ينتهي اليه  
بالاذن مرة كذا في المحيط \* ولو حلف بطلاق امرأته على جاريته ان لا يخرج فقال للجارية اشترى  
بهذه الدراهم لصاف هذا اذن بالخروج كذا في الخلاصة \* ولو قال لها ان خرجت الى احد  
الاباذني فانت طالق فاستاذنته في الخروج الى ابيها فاذن لها فخرجت الى اخيها طلقت كذا  
في خزانة المفتين \* وفي المنتقى اذا قالت امرأة لزوجها اذن لي في الخروج الى بيت ابي فقال  
ان اذنت لك في ذلك فانت طالق ثم قال لها اذنت لك في الخروج ولم يقل الى اين لا يبحث  
في يمينه وهذا بخلاف ما لو استاذن الغلام مولا في تزوج امه رجل فقال له المولى ان اذنت لك  
في تزوجها فامرأته طالق ثم قال بعد ذلك قد اذنت لك في تزوج النساء وقال اذنت لك في التزوج -  
حش في يمينه \* واذا قال لبعده ان اشتريت هذا العبد باذني فامرأتي طالق ثم اذن له في التجارة  
فاشترى هذا العبد طلقت امرأة المولى ولو قال له اذنت لك في شراء البز فاشترى هذا العبد  
لا تطلق امرأة المولى \* رجل قال امرأتي طالق ان دخلت هذه الدار الا ان يأمرني فلان  
فهذا على الامر مرة واحدة ولو قال الا ان يأمرني به فلان فلا بد من الامر في كل مرة \* ولو قال  
لامرأته ان خرجت من هذه الدار الا باذني فانت طالق ثم قال لها اطيعي فلانا في جميع  
ما امرك به فامرهما فلان بالخروج فخرجت طلقت من قبل ان الزوج لم يأذن لها بالخروج  
وكذلك لو قال الزوج لرجل اذن لها في الخروج فاذن لها فخرجت طلقت وكذلك لو قال  
ذلك الرجل ان زوجك قد اذن لك وكذلك لو قال لها الزوج ما امرك به فلان فقد امرتك  
ثم اذن لها فلان بالخروج فخرجت طلقت ولو قال الزوج لرجل قد اذنت لها بالخروج قبلها  
ذلك ثم خرجت لم تطلق كذا في المحيط \* في فتاوى الاصل اذا قال لامرأته لا تخرجي  
من الدار بغير اذني فاني قد حلفت بالطلاق فخرجت من الدار بغير اذن لا تطلق كذا  
في التاتارخانية \* قال لها ان خرجت من هذه الدار الا من امر لا بد منه فانت طالق فارادت  
تدعي حقا ان قدرت على ان توكل بحث لو خرجت وان لم تقدر على ان توكل لم يحث \*  
حلف بطلاق امرأته ان لا يخرج امرأته بغير علمه فخرجت وهو راها فمنعها ولم يمنعها لم يحث \*  
انهم امرأته بجار له فقال لها ان خرجت من المنزل بغير اذني فانت طالق ثم قال لها اذنت لك

فيما يهدو لك الامن باطل فخرجت ودخلت منزل الجار الذي به اتهمت فان لم تكن لوت  
عند الخروج دخول ذلك المنزل ولا امرا باطلا سواء لا تحنت وان وجد منها بعد ذلك امر باطل لانها  
لم تخرج لامر باطل وان كانت نوت ذلك البيت عند الخروج لامر باطل حنت كذا  
في الفتاوى الكبرى \* ولو حلف على امرأته بطلاقها ان لا تخرج من الدار الاباذني او حلف السلطان  
رجلا بطلاق امرأته ان لا تخرج من البلدة الاباذنه او حلف صاحب الدين مديونه ان لا يخرج  
من البلدة الاباذنه فاليمين مقيدة بحال قيام الزوجية والسلطنة والدين فان بانت المرأة وعزل السلطان  
وسقط الدين سقط اليمين ثم لا تعود ابدا وان عادت الولاية للزوج والسلطان وعاد الدين \*  
رجل خرج مع الولي وحلف بالطلاق ان لا يرجع الاباذنه وسقط منه شيء ورجع لذلك  
لا تطلق \* ولو قال امرأته طالق ان خرجت من الدار الاباذن فلان فمات فلان قبل الاذن  
بطلت اليمين في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته  
ان خرجت في غير حق فانت طالق فخرجت في جنازة والدها واخ لا تطلق وكذلك كل ذي رحم  
محرم وكذلك خروجها الى العروس او خروجها فيما يجب عليها كذا في البدائع \* نشاجر مع امرأته  
فقال لها ان خرجت من هذا اليوم فان رجعت الى سنة فانت طالق ثلثا فخرجت اليوم الى الصلوة  
او الى غيرهما من حاجة ثم رجعت فان كان سبب اليمين خروج الانتقال او السفر لا تطلق لان اليمين  
مقيدة بذلك النوع من الخروج كذا في الفتاوى الكبرى \* قال لامرأته ان تركت هذا الصبي  
حتى يخرج من الدار فانت طالق ففعلت منه وخرج او قامت تصلي فخرج فانها لم تتركه  
فلا تطبق كذا في التاتارخانية \* رجل هو ببغداد فقال امرأته طالق ما لم يخرج الى الكوفة فمكث  
ساعة الا انه بما كس في تلك الساعة مع المكاري في الكراء قالوا لا تحنت في يمينه وعليه الفتوى \*  
ولو اشتغل بالوضوء للصلوة المكتوبة ونحوها فهو ذر للصلوة التطوع والاكل والشرب فليس  
بذرف فيكون حائثا كذا في الظهيرية \* قال لامرأته ان خرجت الى منزل والديك فانت طالق  
ثلثا فهو على الخروج من قصد وصلت او لم تصل \* ولو قال ان اتيت فهو على الوصول  
فصدت الخروج الى المنزل او لم تنصه كذا في الفتاوى الكبرى \* قال محمد بن سلمة ان ذهاب  
بمنزلة الخروج وهو الصحيح وهذا اذا لم ينو شيئا وان نوى به الا تيان او الخروج صحته نيته كذا  
في شرح البجا مع الصغير لقاضي خان \* سئل ابو القاسم رح عن امرأة خرجت الى ضيافة

تأخرت في ذلك وقتها ان مكنت هناك اكثر من ثلثة ايام فانت طالق فرجعت في اليوم الثالث الى قرية زوجها لم تدخل قرية زوجها ثم رجعت ومكنت هناك اياما قال لا افنى بالطلاق غير ان الاحتياط فيه اولي وقال الفقيه ابو الليث رح ان دخلت عمران قرية زوجها ثم رجعت لا تطلق وان لم تدخل ينبغي ان تطلق كذا في المحيط \* ان خرجت من بيتي فانت كذا فخرجت الى الدار فقط بغير ولو ان خرجت فقط لا الا بالخروج الى المحلة والفتوى على انه لا يحسن الا بالخروج الى المحلة فيهما ولو فارسيا وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لا امرأته ان خرجت من باب هذه الدار فانت طالق فصعدت السطح فنزلت في دار الجار لا يحسن هو الاصح كذا في الخلاصة \* رجل قال لا امرأته ان ارتقت هذا السلم او وضعت رجلك عليه فانت طالق فوضعت احدى قدميها على السلم ثم تذكرت فرجعت طلقت ولو قال ان وضعت قدمي في هذه الدار فانت طالق فوضع احدى قدميه في الدار لا يحسن لان وضع القدم في الدار صار كناية عن الدخول بخلاف ما تقدم كذا في الظهيرية \* ولو قال لا امرأته ان خرجت من هذه الدار فانت طالق او وضعت رجلك في السكة فانت طالق فوضعت القدم في السكة حس \* رجل قال لا امرأته ان صعدت هذا السطح فانت طالق فارتقت بعض السلم لا يحسن هو المختار لانها لم تصعد السطح كذا في النجيس والمزيد \* امرأة تخرج من دارها الى سطح جارها فنضب الرجل فقال ان خرجت من هذه الدار الى سطح دار الجار او الى الباب فانت طالق فخرجت الى سطح جار آخر لم يحسن ولو لم يتقدم هذه المقدمة حس لان اللفظ عام كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة كانت تبكي في بيتها فقال زوجها الصهرة ان لم تخرج ابنتك من هذا البيت وتبكي هناك فهي طالق فخرجت المرأة ثم دخلت وبكت قال الفقيه ابو الليث رح ان كان يسمع بكاءها في البيت احد طلقت اذا بكيت لانه انما منعها من البكاء لاجل ذلك وان لم يكن كذلك فلا يحسن بكتها بعد ذلك كذا في فتاوى فاضلي خان \* في النوازل سئل ابو جعفر عن رجل حلف بطلاق امرأته ان لا تخرج من هذه الدار وكانت تجنب دارة خربة مفتحة الى الشارع وقد سد باب الخربة واخذت خوخة الى دارة بمرافقها فخرجت المرأة من الخوخة هل يحسن قال ان كانت الخربة اصغر من الدار رجوت ان لا يحسن كذا في التآثر خانية \* قال لها ان خرجت من هذه الدار فانت

فانت طالق فدخلت كرها في الدار ان كان الكرم بعد من الدار بان يفهم الكرم وذكر الدار لايحنت  
وان كان لا بعد ولا يفهم حنت لان في الوجه الاول الكرم في الدار وفي الثاني لا وانما بعد من الدار  
وفهم بذكرها اذا لم يكن كبيراً ولم يكن مفتحه الى غير الدار كذا في الفتاوى الكبرى \*

امر ان ذهبت الى منزل والده في قرية اخرى فتبعها زوجها وأهلها العود الى منزله فابت فحلف بالزوج  
بطلاقها ان لم تذهب الى منزله تلك الليلة فخرجت معه وذهب بها الى منزله قبل ان تجار الصبح  
قالوا ان كان اكثر الليلة في تلك القرية يخاف عليه الحنت وان ذهبت قبل ان يمضي اكثر الليلة  
يرجع ان لا يكون حائناً والصحيح انه لا يحنت اذا ذهبت معه قبل مضي الليلة \* امر اذا كانت مع  
زوجها في منزل والدها قال لها الزوج اذهبي معي فابت فقال الزوج ان لم تذهبي معي فانت  
طالق ثلثا فخرج الزوج وخرجت هي على اثره وبلغت المنزل قبله قالوا ان خرجت بعده بحيث  
لا بعد ذلك خروجها معه حنت \* رجل قال لامرأته عند خروجها ان رجعت الى منزلي فانت  
طالق ثلثا فجلست ولم تخرج زماناً ثم خرجت فقالت الزوج كنت نويت الفراق فبعضهم  
لا يصدق قضاء وقال بعضهم يصدق وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* دعا امرأته الى الوقاع  
فابت فقال متى يكون فقالت غدا فقال ان لم تعطيني هذا المراد غدا فانت طالق ثم نسيها حتى  
مضى الغدا ليحنت \* ولو قال لها في منزل والدها ان لم تحضري منزلي الليلة فانت طالق  
فنبعها البراءة من الحضور تطلق هو المختار كذا في البصر الرائق \* رجل بين يديه امرأة متلغفة  
فقبل له هذه المتلغفة امرأته ثم قبل له احلى بثلاث تطليقات ان لم تكن لك امرأة سوى هذه  
فحلف بثلاث تطليقات ان ليس له امرأة سوى هذه وكانت المرأة المتلغفة اجنبية اختلغفها وبه الفتوى  
هللى انه تطلق امرأته قضاء وكذا الزوج امرأته ببلخ فذهبت المرأة بغير علمه الى نر مذ  
ثم حلف ان كان لسا امرأة بترم ذهبي طالق تطلق امرأته كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل اراد  
ان يتزوج امرأة فابى اهل المرأة ان يزوجه منه لما ان له امرأة اخرى فذهب المتخاطب  
بامرأته الاولى الى القبرة واجلسها هناك ثم قال لاهل هذه المرأة كل امرأة لي سوى التي في القبرة  
فهي طالق ثلثا فحسبوا ان ليست له امرأة في الاحياء فزوجوا منه هذه المرأة صح السكاح ولا يحنت  
كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال لامرأته ان لم تحضري غدا بكذا فانت طالق فبعثت به  
فدا على يد انسان ان نوى الوصول اليه لايحنت وان نوى حملها ولم ينو شيئا ليحنت كذا

في التمر تاشي \* رجل قال لمدينه امرأتك طالق ان لم تقض ديني فقال المديون نامم فقال له الرجل قل نعم فقال نعموا راجعوا به فاليمين لازمة وان دخل بينهما انقطاع كذا في خزائنه المفتين \* رجل ادمى على غيره الف درهم فقال المدعي عليه امرأتي طالق ان كان لك علي الف درهم فقال المدعي ان لم يكن لي عليك الف درهم فامرأتي طالق فاقام المدعي البيئه على حقه وقضى القاضي به فرق بين المدعي عليه وبين امرأته وهذا قول ابي يوسف رح واحد الروايتين عن محمد رح وعليه الفتوى فان اقام المدعي عليه البيئه بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم قبل دعواه يبطل تفريق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته وتطلق امرأه المدعي ان كان المدعي يزعم انه لم يكن له على المدعي عليه الا الف درهم وان اقام المدعي البيئه على اقرار المدعي عليه بالف درهم فالوالم بفرق القاضي بين المدعي عليه وبين امرأته قال مولانا رض وهذا مشكل لان الثابت بالبيئه كالنائب عما ناولوعاين اقرار المدعي عليه على نفسه بالف درهم للمدعي فرق القاضي بينه وبين امرأته والله اعلم كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لها ان شمتني فانت طالق وان لعنتني فانت طالق فلعنته يقع تطليقه واحدة كذا في الفتاوى الكبرى \* وفي النوازل قال الفقيه ابو الليث وبه نأخذ كذا في التاتارخانية \* ولو قالت له لا بارك الله فيك لا تطلق وكذلك لو قالت له يا جاهل باحمار يا ابله لا تطلق لان هذا ليس يشتم كذا في المحيط \* ولو قال لها ان شمتني فانت طالق فلعنته طلقت امرأته كذا في الظهيرية \* قال لها ان شمت امي او ذكرتها بسوء فانت طالق ثم قال لها كاذب امك سلام عليك فقالت المرأة لا بل امك فان كان الحلف يالغ او اوبلدة بسمون السائل سلام عليك حذف اما في بلاد ما وراء النهر وبلاد بلخ فون هذا اللفظ شتما ولا ذكر اسوء لا يحث \* جرى بينه وبين امرأته تشاجر من قبل اخته فقال لها ان سببت اختي بين يدي فانت طالق ثلثا ثم دخل الزوج عليها وهي تشاجر مع اخته وتسبها فسمع الزوج ان سبتها وهي تراه طلقت لانها سبتها بين يديه كذا في الفتاوى الكبرى \* رجل قال ان شمت احدا فامرأته طالق فستم ميتا طلقت امرأته \* رجل قال لامرأته ان قد فتك فانت طالق ثم قال لها يا ابنة الزانية تطلق لان في العرف هذا بعدد فاما للمرأة وان كان في الحقيقة فذا لا ميا كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال ان قد فتيتي فانت طالق فقالت له يا ابن الزانية لا يحث قال الفقيه لكن في زماننا يحث كذا في التاتارخانية \* قالت له امرأته يا سفله فقال لها ان كنت سفله فانت طالق واراد به التعليق

لا تطلق مالم يكن سفلة فنكلموا في معنى السفلة روي عن ابي حنيفة رح ان المسلم لا يكون سفلة  
انما السفلة هو الكافر وعليه الفتوى هكذا في الفتاوى الكبرى \* وروى عن ابي يوسف رح  
ان السفلة هو الذي لا يالي ماقال وما قيل له وعليه الفتوى هكذا في التجنيس والمزيد \* قالت له  
يا كشخان فقال الزوج ان انا كشخان فانت طالق ونوى التعليق قال ابو عصمة الكشخان مني سمع  
ان احدا من الرجال قد بدد الى امرأته بسوء ولا يالي اما لوضربها فليس بكشخان \* امرأة  
قالت لزوجها يا بفاك او قالت يا فلتبان فقال ان انا بفاك او قال ان انا فلتبان فانت طالق ثلثا  
ينوى الزوج ان اراد المكافاة بما قالت ونوى بالفارسية خشم وازدن وقع الطلاق كما قال  
هذه المقالة سواء كان الزوج كما قالت اولم يكن وان اراد التعليق لم يقع مالم يكن الرجل  
كذلك \* البفاك والفلتبان كل واحد منهما ان يكون الرجل عالما بفجور امرأته راضيا بذلك  
وان لم يكن له نية فمنهم من حملة على المكافاة ومنهم من حملة على التعليق ومنهم من قال وهو المختار ان كان  
في حالة الغضب يحمل على المكافاة لانه هو الظاهر وان كان في غير حالة الغضب يحمل على التعليق لانه  
هو الظاهر \* قالت له انك قوطبان فقال الزوج ان علمت اني قوطبان فانت طالق ثلثا تطلق مالم تقل  
علمت انك قوطبان كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة قالت لزوجها يا كوسج قال ان كنت كوسجا  
فانت طالق واراد به التعليق فالمختار انه ان كانت له حبة خفيفة غير متصلة تطلق والا فلا لانه هو الكوسج  
في متعارف الناس كذا في محيط السرخسي \* وتكلموا في تفسير الكوسج والاصح انه ان كانت  
لحبة خفيفة فهو كوسج كذا في الخلاصة ووجيز الكردري \* وروى المعلى عن ابي يوسف رح  
لوقال لامرأته ان لم تكني اسفل مني فانت طالق فهذا على الحسب فان كان احسب منها لم يحنث  
وان كانت احسب منه تطلق وان كان مشكلا فالقول قول الزوج انا احسب منها مع يمينه كذا  
في محيط السرخسي في باب الحلف على الشتم والضرب \* ولوقال لها ان شتمتي فانت طالق  
فانت المرأة لو لها الصغيرة اي بلاجه ينظر ان قالت ذلك لكرهه من الوالد لا يقع الطلاق  
وان قالت ذلك لكرهه من الوالد تطلق كذا في المحيط \* امرأة قالت لولدها اي بلاجه زاده  
فقال الزوج انك هو بلاجه زاده فانت طالق ثلثا فهذا على ثلثة اوجه اما ان يراد به المجاز او يراد به  
شيئا او اراد التعليق بالكلام في الوجه الاول والثاني قد مر وما في الوجه الثالث لم ينفذ في الحكم  
لعدم الشرط وان حملت المرأة انه من الزنا وقع عليها الطلاق لانه وجد الشرط في حقها ولا يسعها

المقام معه لانها مطلقة الثلث كذا في النجس \* وان قالت ذلك لشئ كرهته منه لا يقع هكذا في محيط السرخسي \* رجل قال لامرأته ان لم اقل عندا خيكة بكل فبيع في الدنيا منك فانت طالق فهذا يقع على ثلثة انواع من القسم والقوا حش فلما قال ذلك عند الاخ تحقق شرط البر فبنغي ان يقول للاخ من ساعته انما قلت ذلك لاجل البين وهي برة من هذه الاشياء كذا في الخلاصة \* وفي النوازل ولو قال له قبل ذلك لا يجوز لانه لا يكون بعد ذلك قول فبيع كذا في التاثير خانية \* رجل تشاجر مع اخيه واخته فقال لهما بالفارسية اكرم من شمارا يكون خرا ندر كنكم تكلموا في ذاك والاصح انه يراد بهذا القهر والغلبة فلا بحث حتى يموتا وبموت الحالف كذا في فتاوى قاضي خان في باب الحلف على الشتم \* وقبل بحث للحال وعليه الفتوى كما في من السماء كذا في محيط السرخسي \* ومنهم من قال بحث للحال لان العجز بتحقيق الا ان ينوي به القهر والغلبة والتضييق عليهما فيستند تصح النية ولا بحث حتى يموت الحالف او المحلوف عليه قبل ان يفعل مانوى وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى والمحيط والنجس وفتاوى قاضيخان في باب التعليق والخلاصة \* قال لامرأته ان اغضبتك فانت طالق فضرب صبيالها فغضبت بنظران ضربه في شئ ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه لا تطلق وان ضربه في شئ لا ينبغي ان يضرب ويؤدب عليه تطلق كذا في المحيط \* سئل والدي ممن قال لامرأته في حاله الغضب ان لم اكسر عظامك وشجبت لحومك فانت طالق ثلثة اقل لوضربها حتى لا تكاد تبرح من مكانها لا بحث ويكون هذا مجازا عن الضرب الشديد \* وسئل ايضا ممن قال لامرأته ان لم ازن منك السنجات فانت طالق ثلثة فقال لو اذنها اذى بليغا فانفها في كل امر لا بحث كذا في التاثير خانية ناقلا عن اليتيمة \* رجل قال لامرأته ان لم اضرب اليوم ولدك حتى ينشق نصفين فانت طالق ثلثة ثم ضربه على الارض فلم ينشق طلقت ثلثة كذا في محيط السرخسي في باب الحلف بالشم والضرب \* ولو قال لامرأته ان لم اضربك حتى اتركك لاجبة ولا ميتة قال ابو يوسف رح هذا على ان يضربها ضربا موجعا شديدا فلا فعل ذلك برقي يمينه وقوله حتى تبولي او تشنكي او حتى تستغيثي ما لم يوجد حقيقة هذه الاشياء لم يبر \* ولو قال لها ان ضربتك بغير جرم فانت طالق فوضعت القصعة على المائدة ومالت وصبت

وصبت علي رجله فضر فضر بها لا تحسنت ولكن بغير قصد لانها ماخذة بالخطاء في الاحكام الذنبية  
غير ان الاثم ساقط كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين في اليمين في الضرب \*  
رجل ضرب رجلا ضربا جعلا فقتل المضروب اكر من سزاي وي نكنم فامر أنه كذا فمضى زمان  
ولم يجاز قالوا هذا لا يقع على المجازاة الشرعية من الفصاص والارض او التعزير او نحوه ثمنا يقع  
على الاساءة باي وجه يكون فان نوى القور فهو على القور وان لم ينو يكون مطلقا كذا  
في فتاوى قاضخان \* وفي مجموع التوازل بهذه العبارة لو قال اكر من نكنم با تو امر وز أنكه  
مني بايد كردن فامر أنه طالق فمضى اليوم ولم يصنع في حقه شيئا لا الاحسان ولا الاساءة  
لا يحسنت لانه فعل في حقه ما ينبغي وهو العفو الا اذا قال عنت به الضرب او اشتهم فاذا لم يفعل يحسنت  
ولو قال لا امر أنه اكر ترا يخون اندر نكنم فانت طالق فضر باتها حتى خرج الدم وتلخت ثيابها  
بري يمينه ان كان مراده هذا القدر لان الظاهر ان الكمال غير مراد \* ولو قال اكر اين كوي را  
تر كستان نكنم فانت طالق بماذا ير قال ان سلط عليهم انرا كاكيرة بري يمينه ولو قال اكر فردا من  
بانو چنان نكنم كه سك با انبان آر دكند فامر أنه طالق قال يمزق بعض ثيابه ويحرقه ويلقيه على الارض  
حتى يبر كذا في الخلاصة في الفصل الحادي والعشرين من كتاب الايمان \* قال المطح -  
سألت محمدا رح من رجل حلف بطلاق امرأته ليضربنها حتى يقتلها او حتى ترفع ميتة ولا نية له  
قال ان ضربها بضر باشد بدا كاشد الضرب بري يمينه كذا في البدائع \* ولو قال لا امر أنه  
اذا دنوبت مني فانت طالق فضر ب ابنه فدنت منه لئد فع الضرب منه اذا كانت بحالته  
لومدت يد ما فرقت بينهما حسنت كذا في الخلاصة \* قال لبعده ان تثبتك فلم اضر بك فامر أني  
طالق فرأى العبد من قدر ميل او على ظهريت لا يصل اليه لا يحسنت كذا في الفتاوى الكبرى \*  
سئل الشيخ ابو الحسن من رجل كان يضرب امرأته فارادت الجماعة من النساء منه فقال  
اكر مراباز داريد از دهن فمهي طالق ثلثا فمغنه ولم يمتنع وهو يمتنعين قال طلقت ثلثا وانه صحيح  
كذا في المحيط \* قال لها ان اذيتك فانت طالق فاشترى جارية وتسراها فان كان عندا ليمين  
ما يصرف معنى الإيذاء أليه سوى ما فعل لا تطلق لان اليمين انصرفت الي ذلك والاطلقت  
لان المرأة تعد هذا اذني حتى لو لم تعده لا يقع \* قال لست تحبيني فقلت له ان لم احبك فانت طالق  
ثلثا فقال لها الزوج بالفارسية خود توئي ان قالت لا احبك قبل ان تعارقه وقع الطلاق



فان فارقه قبل ان تقول شيئا لم يقع لان قوله خود توحي بصرف الي ما ذكرت من الطلاق المعلق بالشرط فصار قابلا بل انت طالق ثلثا ان لم تحبيني \* دعا امرأته الى الفراش فقالت المرأة ما تصنع بي ونكحيك فلانة لامرأة اجنبية فقال الزوج ان كنت احبها فانت طالق نكحوا فيه والمختار ان لا تطلق ما لم يقل الزوج احبها وان كان يحبها لان الطلاق معلق بالاخبار من المحبة \* قال لها ان لم تكوني اهن علي من التراب فانت طالق ثلثا ان استهان بها استهانة بعد افرط فيها لاحت لانها اهن عليه من التراب كذا في الفتاوى الكبرى \* سئل ابو لقاسم من النساء يجتمعن ويفزلن لانفسهن ولغيرهن ايضا فغضب زوج امرأة فقال لها ان غزلت لاحد او غزل لك احد فانت طالق ثم امرأة منهن وجهت الى بيت هذه المرأة فقلنا لتغزله فغزله امها قال ان كان من عادة اهلك النسوة ان كلوا واحدة تغزل بنفسها لا تطلق ما لم تغزل هي بنفسها كذا في المحيط \* رجل قال لامرأته اكرري بسمان تو بكار برم يا بكار آيد مرافانت طالق فاستبدل غزلها بغزل آخر او كرا باسا نسج من غزلها بكرباس آخر فلبس ذلك قال ابو بكر الهنسي لا يحسن في يمينه كذا في الظهيرية \* وان اتخذ منه شبكة فاصطاد فالصحيح انه يكون حائلا لانه استعمله فيما يليق به كذا في خزائن المفتين - في كتاب الايمان \* ولو قال ارري بسمان تو بكار برم فلبس ثوبا من غزلها قال ابو بكر لا يحسن في يمينه فقيل اكر بكار آيد قال اخاف ان يكون حائلا \* رجل قال اكر رشة تو برتن من آيد فانت طالق فوضع يده على غزلها وخط غزلها ثوبا ولبس او انكأ على مرفقة من غزلها ونام على فراش من غزلها قالوا يمينه تقع على اللبس خاصة ولا يحسن في هذه الوجوه \* ولو قال اكر ايس جامه برتن من آيد فامرأته طالق وكان ذلك قبضا فحمله على عاتقه قالوا يقع يمينه على اللبس المعتاد في ذلك الثوب كذا في الظهيرية \* اكرري بسمان تو بكار آيد بالسود وزيان من اندر آيد فكذا انما غزلها واشتريت بثمنه فقامت زوجها لا يحسن في يمينه لانه لم يدخل عين الغزل ولا ثمنه في سود زيان لان الدخول في سود زيانه عبارة عن الدخول في ملكه ولم يوجد كذا في فتاوى قاضي خان \* قال لها بالفارسية اكر رشة تو باكر كرد تو بسود وزيان من در آيد فانت طالق ثلثا فغزلت والبست نفسها وصيبتها لا تطلق فان قصت دينا على زوجها لم تطلق ايضا لانه لم يدخل في ملك الزوج وان عملت المرأة في البيت من الخبز والطبخ واشياء ذلك لا تطلق ايضا لعدم شرط الحنث كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال اكر من نرايو شام از كار كرد خویش فانت طالق ثم ان المرأة

رقت الى زوجها كراما ينسجها لها باجر فخذ الاجر ونسج فلبست لايحسب لان هذا مكسوب المرأة  
 لا مكسوب الزوج وان كان القطن من الزوج فكذلك لان شرط الحسب الالباس ولم يوجد وكذا  
 لو كان الثوب للرجل فلبست بغير امره لا يكون حائلا لعدم الالباس كذا في فتاوى فاضلنا  
 في فصل الحلف باللبس \* لو قال لامرأته ان وضعت يدك على الدوك فانت طالق فوضعت  
 يدها على الدوك ولم تغزل لا تطلق \* ولو قال لامرأته وهو لا يس من غزلها ان جامه كه پوشيده ام  
 دريد وكذبت ان لبست من غزلك فانت طالق فلم ينزع ما كان لا بسا تطلق امرأته اما لو قال  
 اكرجوا زيني بيوشم فكذا فلم ينزع لايحسب كذا في الخلاصة \* ولو قال ان بعث غزلك فانت طالق  
 فباع غزلا للناس فيه غزلها حس ان لم يعلم بذلك كذا في الفتاوى الصغرى \* امرأة تريد  
 ان تطلع لزوجها فباء فقال الزوج بالفارسية اكرين قباكه تو ميبري اكون من بيوشم فانت طالق  
 فقطعت بعد ذلك بسنة فلبس طلقت لانه ليس بغور كذا في خزانه المفتين \* امرأة كانت  
 ترفع من مال زوجها وتنفق اليه امرأة لتغزل لها القطن قال لها الزوج ان رقت من مالي شيئا  
 فانت طالق فرفعت من ماله شيئا واشترت من الغامي شيئا من حوائج البيت او اقضت رغبها  
 او كانت التجارة تخبز في بينها فاحتاجت الى شيء من الدقيق فاعطتها والزوج لم يكن يكره ذلك  
 منها وانما يكره ما تدفع للغزل فان لم تكن هي تتولى شراء الحوائج بمال الزوج باذنه عادة  
 حس الزوج وان كانت تتولى لم يحسب لان هذا اتفاق كذا في الفتاوى الكبرى \* ولو قال  
 ان انت شعيت بهذه الحبيطة فامرأته طالق فباعها وانتفع بثمنها لايحسب في يمينه كذا في خزانه المفتين \*  
 رجل اشترى من ثمن اللحم فقالت امرأته هذا اقل من من وحلفت عليه فقال الزوج ان لم يكن  
 منافات طالق فانه يطبخ قبل ان يوزن فلا يحسب الرجل ولا المرأة كذا في الخلاصة في اليمين  
 في الاكل \* رجل قال ان صمرت في هذا البيت فامرأته طالق فحرب حائط بين هذا البيت وبين  
 جاره فصره وقصده بعمارة بيت الجار لا عمارة هذا البيت فالوا يحسب في يمينه وقصده باطل \*  
 رجل قال ان كذبت فامرأتي طالق فسل عن امر فحرب رأسه بالكذب لايحسب في يمينه  
 مالم يتكلم كذا في فتاوى فاضلي خان \* حلف بطلاق امرأته ان لا يشرب المسكر نصيب في حلقه  
 ودخل جوفه ان دخل جوفه بغير صنعة لايحسب ولو امسكه في فيه ثم شره بعد ذلك يحسب \* ولو قال  
 ان شربت الخمر فانت طالق فشهد على شرب الخمر رجل وامرأتان را تقبل في حق الحد

ولا في حق الطلاق قبل تقبل في حق الطلاق وهو المختار للفنوي كذا في خزائن المفتين \* رجل  
حلف ان لا يشرب المسكر الى سنة فشرّب في غير مجلس الشراب ورأوه سكران وهو يجحد  
شرب المسكر فشهدوا عند القاضي فلم يقض القاضي قال ابو القاسم للقاضي ان تحتاط ولا يقبل شهادة  
من لا يباين الشرب وعلى المرأة ان تحتاط لنفسها في المفارقة بالغداء \* رجل قال لانسان يقول شيئا  
تقول هذا من السكر فقال امرأتي طالق ان قلت هذا من السكر ولست بسكران قالوا ان كان  
كلامه مختلطاً بعد سكران عند الناس يبحث في يمينه \* رجل قال لامرأته ان طلق فلان امرأته  
فانت طالق ثلاثاً وغاب فلان فاقامت امرأة الخائف البينة ان الغائب طلق امرأته بعد يمين زوجها  
قال ابو نصر الدبوسي لا يقبل هذه البينة وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته اذهبي الى فلان  
واستري منه كذا واحمله الي الساعة فان لم تحمله فانت طالق فذهبت ولم تقدر على الاسترداد  
ثم استردت منه في اليوم الثاني وحملته اليه قالوا يبحث في يمينه لان قوله احمله الي الساعة  
تصيص على الفور \* سكران ضرب امرأته فخرجت من داره فقال ان لم تعودي الي فانت طالق  
وكان ذلك عند العصر فعادت اليه عند العشاء قالوا يبحث في يمينه لان يمينه تقع على الفور  
وان قال لم انو الفور لا يصدق قضاء وفي المرأة اذا قامت لتخرج فقال الزوج ان خرجت  
فانت طالق فجلست ثم خرجت بعد ذلك بساعة لا يبحث في يمينه \* رجل قال ان كنت فعلت  
كذا اين زن كه مرانخانه است طلاق وقد كان فعل الا ان امرأته لم تكن في بيته وقت التمين  
بحث في يمينه لان المراد من هذا الكلام هو المنكوحة \* ولو قال اين زن كه مراد زين خانه است  
كذا وليست امرأته في البيت الذي عينه لا تطلق امرأته لان عند تعيين البيت لا يراد به المنكوحة \*  
صبي قال ان شربت نكل امرأة اتزوجها نهى طالق فشرّب وهو صبي فتزوج وهو بالغ فظن صهره  
ان الطلاق واقع فقال هذا البالغ آري حرام است بر من قالوا هذا اقرار منه بالحرم فتحرم امرأته  
ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح \* رجل قال لامرأته بالفارسية احكي ثواب مشب  
بدين خانه در باشي فانت كذا فخرجت مع زوجها من ساعتها وبانت معه في منزله قالوا ان اراد  
بذلك ان تنتقل بمتاعها وقماشها تبحث ان تركت قماشها ثمه وان اراد النقل بنفسها لا يبحث  
وان اشكل على المرأة حلفته فان حلف فحسابه على الله تعالى وهذا ظاهر فيما اذا وقت فقال  
اگر

اگر این دوروز اینجا باشی و این وقت بمسئله کنی آنکه علی الانتقال بنفسها و متاعها و قماشها و ان لم یوقت ولم یکن له نیق وقت الیمن یحمل علی الانتقال بنفسها \* و رجل اراد السفر فحلقه صهره و قال ان غبت بعد هذا عن امرأتک فلم ترجع الیها عند رأس الشهر فامرأتک طالق فقال الخشن بالغریبة هنت ولم یزده علی ذلك ثم غاب اکثر من شهر طلقت امرأته لانها جاب كلام الصهر و الجواب يتضمن ایجاد ما فی السؤال فتطلق امرأته کذا فی فتاوی قاضیخان \* رجل وضع لقمه فی فیه فقال له رجل ان اکلتها فامرأته طالق فقال له آخران اخرجتها فعبدی حر قالوا یا کل بعضها فلا یحس احدهما کذا فی خزانه المقتنین \* و لو قال لامرأته اکر منی دار ی فانت طالق فدعت الی غیرها لیمسک ان حلف لاجل اللوث لا یحس و ان حلف لاشغالها بالطیور یحس کذا فی الخلاصه فی الفصل الرابع والعشرون \* و لو قال لامرأته زینب انت طالق اذا طلقت عمره ثم قال لعمره انت طالق اذا طلقت زینب ثم طلق زینب یقع علی عمره و لا یقع علی زینب و لو لم تطلق زینب و لکن طلقت عمره یقع علی زینب واحدة و علی عمره اخرى قبل فی الصوره الاولى و جب ان یقع علی زینب اخرى و فی الثانيه یجب ان لا یقع علی عمره اخرى و هو الصحیح کذا فی محبب السرخسی \*

اذا قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار لم تطلق حتی تدخل کذا فی المحیط \* و لو قال — انت طالق لو حسن خلفک سوف اراجعک وقع الطلاق السامه و هذا یس یسین و انما هو مده کذا فی فتاوی الکرخی \* و لو قال انت طالق لا دخلت الدار فهذا مثل قوله انت طالق ان دخلت الدار فلا یطلق حتی تدخل لان لا حرف فی اکده بالحلف فکانه نفی دخولها و لذلک یتعلق الطلاق بدخولها کذا فی البدائع \* رجل قال لامرأته انت طالق لو دخلت الدار لطلقتک فهو حی بطلاقها ان لم یطلقها اذا دخلت الدار کانه قال اذا دخلت الدار لطلقتک فان لم اطلقک فانت طالق فان دخلت الدار بلزمه ان یطلقها فان لم یطلقها حتی یموت الزوج او تموت المرأة یقع الطلاق و هو بمنزله ما لو قال ان دخلت الدار فعبدی حر ان لم اضربک \* رجل قال لامرأته ادخلي الدار و انت طالق فدخلت الدار طلقت لان جواب الامر بحرف الواو کجواب الشرط بحرف الفاء کذا فی فتاوی قاضیخان \* رجل قال آیه امرأة اتزوجها فیهی طالق فهذا علی امرأة واحدة الا ان ینوی جمیع النساء و هذا بالعریه و لو قال بالغریبه هر کد ام زن که بزنی کنم یقع علی کل امرأة قال الصدر الشہید روح المختار انه یقع علی امرأة واحدة \*

ولو قال آية امرأة زوجت نفسها مني فهي طالق يتناول جميع النساء ولو قال هرجه زن بزني كنم يقع على كل امرأة مرة واحدة الابن بنوي التكرار ولو قال هرجه كاهن بزني كنم يقع على امرأة مرة واحدة ثم تحل \* ولو قال ازين روزتا هزار سال هرزني كه ويراست فهي طالق وليست له امرأة فتزوج امرأة لا تطلق كذا في الخلاصة \* ولو قال اية نسائي كلمتك فهي طالق فكلمته طلق ولو قال اية نسائي كلمتها فهي طالق فكلمهن معا طلقت واحدة والخيار الى الزوج في البيان كذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* قال لامرأتين له اينكما اكلت هذه الرمانة فهي طالق فاكلتا منها جميعا لم تطلق واحدة منهما كذا في خزائن المفتين \* اذا قال الرجل لامرأته انت طالق يا زانية ان دخلت الدار تعلق الطلاق بالدخول ولا يجب حد ولا لعان لان قوله يا زانية نداء والنداء ليس بفصل كما لو قال انت طالق يا زنيب ان دخلت الدار وكذا لو قال انت طالق يا زانية بنت الزانية ان دخلت الدار ولو قدم النداء فقال يا زانية انت طالق ان دخلت الدار فهو قاذف لها حين نكلمه بلاعنها واذا صح القذف بنظر ان لاعنها اولاً ثم دخلت الدار وهي في العدة طلقت لبقاء المحلقة وان دخلت الدار ولا ثم خاصمت في القذف ان كان الطلاق رجعي بلاعنها سواء كان بانثالا \* ولو قال انت طالق يا طالق ان دخلت الدار لم تطلق في الحال ويتعلق \* ولو قال يا زانية بنت الزانية انت طالق ان دخلت الدار بصير قاذفها ولا معها في الحال وتعلق الطلاق بالدخول هكذا في شرح الجامع الكبير للخصيري \* ولو بدأ بالنداء بالطلاق فقال يا طالق انت طالق ان دخلت الدار وقع طلاق بقوله يا طالق وتعلق طلاق آخر بدخول الدار \* اذا اتى بالنداء في آخر الكلام بان قال انت طالق ان دخلت الدار يا زانية فان الطلاق يتعلق بالدخول لانه علق الطلاق بالدخول ثم نادى اها بعد ذلك فصارقاذف او في قوله انت طالق ان دخلت الدار يا طالق تعلق الاول بالدخول ووقع بقوله يا طالق هكذا في البدائع \* رجل قال لامرأته اسمها عمرة ان دخلت الدار يا عمرة فانت طالق ويا زنيب فدخلت عمرة الدار طلقت ويسأل من نيته في زنيب فان قال نويت طلاقها طلقت ايضاً ولو قال ذلك بغيره او فقال نويت طلاقها مع عمرة طلقنا جميعاً ولو قدم الطلاق فقال يا عمرة انت طالق ان دخلت الدار ويا زنيب فدخلت عمرة الدار طلقتا جميعاً ولو قال لم انو طلاق زنيب لا يقبل قوله ولو قال يا عمرة انت طالق ويا زنيب لم تطلق زنيب الا ان ينويها الا ترى انه لو قال لك يا فلان علي الف درهم ويا فلان كان المال للاول

ولو قدم المال فقال لك الف درهم علي يا زيد وبأسألم كان المال لهما جميعا ولو قال يا عمرة انت طالق يا زينب فعمرة طالق دون زينب الا ان ينويها ولو قال انت طالق يا عمرة يا زينب لا تطلق زينب الا ان ينويها ولو قدم اسمها فقال يا عمرة يا زينب انت طالق لم تطلق الاولى الا ان ينويها كذا في فتاوى فاضلي خان \* ولو قال اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة طلقت تزوج بعدها اخرى اولم يتزوج كذا في المحيط \* ولو قال اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأتين ثم امرأة لا يقع ولو تزوج امرأتين في مقد احد لهما نكاحا فاسدا تطلق التي نكحها صحيح ولو قال آخر امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة ثم امرأة لا يقع على الاخرة حتى يموت الزوج واذ اقامت الزوج يقع الطلاق عليها من حين التزوج عند ابي حنيفة ر ح حتى لو دخل بها لزمه مهر ونصف \* نصف بالطلاق قبل الدخول ومهر بالدخول بناء على مقد فاسد وتعد بثلاث حيض وعند ما يقع مقصورا على الحال وعليه مهر مثل وعليها عدة الوفاة والطلاق عند محمد ر ح \* وعند ابي يوسف ر ح عليها عدة الطلاق كذا في محيط السرخسي \* قال في الجامع اذا قال الرجل آخر امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج عمرة ثم تزوج زينب ثم طلق عمرة قبل الدخول بها ثم تزوج عمرة ثانياً مات الحالف طلقت زينب ولا تطلق عمرة ولو نظر الى مشرئوسه وقال آخر امرأة اتزوجها منك طالق فتزوج واحدة منهم ثم تزوج اخرى ثم طلق الاولى ثم تزوجها ثم مات فالطلاق واقع على التي تزوجها مرة دون التي تزوجها مرتين وهذه المسئلة والمسئلة الاولى سواء فيما اقامت الزوج بعد تزوج الثانية وانما تفرقان فيما اذا لم يموت الزوج حتى تزوج العاشرة بان تزوج متلا ربعا وفارقهن ثم تزوج اربعا اخرى وفارقهن ثم تزوج التاسعة ثم تزوج العاشرة فان العاشرة تطلق كما تزوجها مات الزوج اولم يموت وفي المسئلة الاولى لو تزوج مشرئوسه على التعريق فالعاشرة لا تطلق مالم يمت الزوج \* ولو قال آخر تزوج اتزوجها فالتى اتزوج طالق فتزوج امرأة وطلقتها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقها ثانياً مات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين لاني تزوجها مرة وكذلك لو نظر الى مشرئوسه وقال آخر تزوج اتزوجها منك فالتى اتزوج طالق فتزوج واحدة وطلقتها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلقها ثم مات الزوج طلقت التي تزوجها مرتين وتزوج العاشرة لم تطلق العاشرة حتى يموت الزوج كذا في المحيط \* ولو قال اول امرأة اتزوجها فهي طالق

فاقر بعد اليمين بتزوج امرأة فادعت الطلاق وادعت انها الاولى فقال قد تزوجت فلانة قبلك  
وصدقته فلانة او كذبته لم يصدق في القضاء على التي اقر بنكاحها وتزوجها مهابة وطلقتا  
لانه اقر بوجود الشرط وهو الاولى في التزوج فكان مقرا بوقوع الطلاق والطلاق لا يقع الا على المنكوحة  
وقد ظهر نكاحها دون نكاح غير هانكا من مقرا بوقوع الطلاق عليها ظاهرا فاذا ادمى  
صرفه عنها الى غير هالا يصدق في الصرف حتى لو اقام البينة على ما دعه قبلت بينته وطلقت  
تلك دون المعروفة لانها هي الاولى وتطلق الاخرى ايضا لا قرارة على نفسه بحر منها  
ثم الاخرى ان صدقته فلها نصف المهر وان كذبته في النكاح فلا شيء لها وان صدقته المعروفة  
ان المجهولة كانت هي الاولى لا يقع على المعروفة في ظاهر الرواية \* ولو قال تزوجتها وفلانة  
في عقد واحدة وكذبته المرأة فالقول قوله ولا تطلق واحدة منهما ونكاح فلانة ان صدقته  
ثبت والا فلا ولو قال ان كانت فلانة اول امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوجها فادعت الطلاق  
فقال تزوجت قبلها اخرى فالقول قوله مع يمينه \* ولو قال لامرأتين اول امرأة منكما اتزوجها  
فهي طالق او قال ان تزوجت احدا لكما قبل صاحبتهما فهي طالق فتزوج احدهما فادعت الطلاق  
فقال تزوجت الاخرى قبلها لم يصدق الا بينة ولو قال تزوجتهما في عقد فالقول قوله ولا يقع الطلاق  
ولو قال ان تزوجت امرأة قبل زينب فهي طالق فتزوج امرأة فادعت الطلاق فقال تزوجت  
زينب قبلك فالقول قوله ولو قال ان تزوجت احدا لكما قبل الاخرى فهي طالق فتزوج احدهما  
وقال تزوجت الاخرى قبلها لا يصدق ولو قال تزوجتهما معا فالقول قوله كذا في شرح الجامع الكبير  
للحصري \* ولو قال آخر امرأة اتزوجها فهي طالق فتزوج امرأة مرتين ثم مات لم تطلق  
ولو قال آخر تزوج اتزوجه فهي طالق والمسئلة بحالها طلقت كذا في محيط السرخسي \*  
ولو تزوج امرأة ثم طلقها ثم تزوج اخرى ثم تزوج التي طلق ثم اصاب الطلاق الى الفعل الماضي  
فقال آخر امرأة تزوجتها طالق ولا بنة له طلقت التي تزوجها مرة \* ولو قال آخر تزوج  
تزوجته فالتى تزوجتها طالق طلقت التي تزوجها مرتين كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \*  
رجل له امرأتان امرأة وزينب فقال امرأة طالق الساعة وزينب طالق اذا دخلت الدار  
لم يقع الطلاق على احدهما حتى يدخل الدار فاذا دخل خير في ايقاعه على ايتهما شاء \*  
رجل

رجل قال لامرأته انت طالق اولست برجل او انا فبرجل فهي طالق لانه رجل وهو كاذب  
في كلامه ولو قال انت طالق او انا رجل كان صادقا ولم تطلق امرأته كذا في تناوي فاضيهان \*  
رجل قال لامرأته انت طالق لو دخلت هذه الدار لابل هذه المرأة الاخرى فاليمن علي  
دخول الاولى فان دخلت الاولى الدار طلقا وان دخلت الثانية لا تطلق واحده منهما  
وان نوى الرجوع من الشرط صح فان دخلت الثانية طلقت الاولى ديانة وقضاء وان دخلت الاولى  
طلقت الاولى ديانة وقضاء ايضا وتطلق الثانية قضاء وكذا لو قال انت طالق ان شئت لابل هذه فهو  
علي مشيئة الاولى ولا يشترط مشيئتهما طلاقهما حتى لو شاءت طلاق نفسها دون صاحبها طلقت  
هي خاصة ولو شاءت طلاق صاحبها طلقت صاحبها خاصة ولو شاءت طلاقها جميعا طلقتا  
ولو قال ضمت صرف المشيئة الى الثانية دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا دين في القضاء  
في حق التخفيف كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \* ولو قال انت طالق ان دخلت لابل فلانة  
طالق تجز طلاق الاخرى وطلقت حين تكلم واحدة دون طلاق الاولى فانه بقي معلقا  
بالدخول \* ولو اخر الشرط وقال انت طالق لابل فلانة طالق ان دخلت ينكس الحكم  
فيفع طلاق الاولى في الحال ويبقى طلاق الاخرى معلقا كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير  
ولو قال ان دخلت هذه لابل هذه الدار فانت طالق لم تطلق حتى تدخل الدار الثانية  
بخلاف ما لو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق لابل هذه الدار فانت دخلت طلقت  
كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لامرأته انت طالق ان دخل فلان هذه الدار لابل فلان فانيهما  
يدخل طلقت ولودخل لم تطلق الا واحدة وان عني رد الجزاء يكون علي ما عني فان دخل الثاني  
لم تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وطلقت في القضاء \* وكذا لو قال انت طالق ان دخلت  
هذه الدار لابل فلان \* ولو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لابل فلانة والثانية امرأته فانها  
لا تطلق الباقية لان الكلام الثاني غير مستقل فتعلق بالشرط كذا في شرح الجامع الكبير للصبري \*  
ولو قال ان دخلت الدار فانت طالق لثلاث لابل فلانة قد دخلت الاولى الدار طلقت كل واحدة  
منهما لثلاث \* ولو قال في هذه المسئلة لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال واحدة وتعلق الثلث  
في حق الاولى ولو قال ان دخلت فانت حرام لابل فلانة طلقت كل واحدة طلاقا بائنا  
بدخول الاولى \* وكذا لو قال لابل فلانة طالق طلقت الثانية في الحال رجعا والاولى عند الدخول بائنا



كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في القدوري اذا قال لها ان دخلت الدار فانت طالق و طالق و طالق لايل هذه فدخلت الاولى الدار طلقنا ثلثا \* ولو قال لامرأته انت طالق واحدة لايل ثلثا ان دخلت الدار طلقت واحدة للحال و وضع طلاقا عند دخول الدار ان كانت المرأة مدخولا بها ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق واحدة لايل ثلثا لم تطلق شيئا حتى تدخل الدار و اذا دخلت الدار طلقت ثلثا سواء كانت مدخولا بها او لم تكن كذا في المحيط \*

الفصل الرابع في الاستثناء \* اذا قال لامرأته انت طالق ان شاء الله تعالى متصلا به لم يقع الطلاق و كذا اذا ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى كذا في الهداية \* بخلاف ما اذا مات الزوج بعد قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله وهو يريد الاستثناء حيث يقع الطلاق و انما يعلم ذلك فيما اذا قال قبل اليباع اني اطلق امرأتي و استثنى كذا في الكفاية \* ولو قال انت طالق الا ان يشاء الله تع و اذا شاء الله فهو مثل ان شاء الله كذا في السراج الوهاج \* ولو قال انت طالق ما شاء الله كان و كذا لو قال انت طالق الا ما شاء الله لا يقع شيء كذا في فتاوى قاضيهان \* اذا قال انت طالق فيما شاء الله لم يقع الطلاق اذا كان متصلا كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق لم يشأ الله لم يقع الا ان يوقته بان يقول اليوم فمضى اليوم تطلق بحكم اليمين كذا في العنايته \* ولو قال لها انت طالق ما لم يشأ الله لا يقع شيء كذا في الاختيار شرح المختار \* ولو قال لها انت طالق كيف شاء الله طلقت للحال كذا في مصب السرخسي \* في المنتقى اذا قال لها انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انها تطلق واحدة قال نعم و اجعل الاستثناء على الاكثر و ذكر بعد ذلك مسأئل انت طالق ثلثا الا ما شاء الله انت طالق ثلثا الا ان يشاء الله و ذكر انه لا يقع الطلاق اصلا كذا في المحيط \* و لو قال ان احب الله او رضيت او اراد او قدر لا يقع الطلاق كذا في فتاوى قاضيهان \* و لو قال انت طالق بمشيئة الله و بارادته او بمحبته او برضاه لا يقع لانه ابطال او تعليق بما لا يوقف عليه كقوله ان شاء الله لان حرف الباء للصاق و في التعليق الصاق الجزاء بالشرط \* و ان اضافته الى العبد كان تمليكاً منه فيقتصر على المجلس كقوله ان شاء فلان و ان قال بامر او بحكمه او بقضائه او بآذنه او بعلمه او بقدرته يقع في الحال سواء اضافته الى الله تعالى او الى العبد لانه يراد به التمييز عرفا في مثله كقوله انت طالق بحكم القاضي \* و ان قال بحرف اللام يقع في الوجوه كلها سواء اضافته الى الله تعالى او الى العبد \* و ان ذكر بحرف

في ان اضافة الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها الا في العلم فانه يقع الطلاق فيه للحال  
لانه يذكر للمعلوم وهو واقع ولا يلزم القدرة لان المراد بالقدرة ههنا التقدير فيقدر شيئا وقد لا يقدر  
حتى لو اراد به حقيقة قدرة الله تعالى يقع في الحال وان اضافة الى العبد كان تعليقا في الاربع الاول  
تعليقا في غيرها كذا في النيس \* ولو قال ان اعاني الله او بمعونة الله يريد به الاستثناء فهو مشتق  
فيما بينه وبين الله تعالى كذا في السراج الوهاج \* وان علق الطلاق بمشيئة من لا يوقف  
عليه مشيئته نحو ان يقول ان شاء جبرئيل والملائكة والجن او الشياطين فهو بمنزلة التعليق  
بمشيئة الله تعالى \* ولو جمع بين مشيئة الله وبين مشيئة العباد وقال ان شاء الله وشاء زيد فشاء زيد  
لم يقع الطلاق لانه علق بشرطين لم يعلم وجود احدهما والمعلق بشرطين لا ينزل عند وجود احدهما  
كذا في البدائع \* ولو قال لرجل طلق امرأتي ان شاء الله وشئت او ما شاء الله وشئت  
وظلفها المخاطب لا يقع ولو قال له طلق امرأتي بما شاء الله وشئت تطلقها على مال يجوز لان ههنا  
دخل المشيئة على البذل لا على الطلاق فيلغى ذكر البذل ويبقى الامر بالطلاق مطلقا كذا  
في المحيط \* واذا علق الطلاق بمشيئة الحائض لم ينعكس في النهر الفائق \* رجل طلق امرأته  
ثلاثا وقال ان شاء الله وهو لا يدري اي شيء ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في النيس والمزهر  
وهو المختار للفتوى كذا في مختار الفتاوى \* ولو قال انت طالق الا ان يشاء فلان غير ذلك  
او الا ان يريد فلان غير ذلك او الا ان يحب فلان غير ذلك او الا ان يرضى او يهوى او يرى  
فلان غير ذلك او الا ان يبدو فلان غير ذلك ينزل الطلاق بعدم المشيئة او غيرها من اخواتها  
من فلان في مجلس علم فلان والعبرة بالخبر دون التضمين بطونه حتى لو قال فلان شئت غير ذلك  
او اردت غير ذلك لم يقع الطلاق وان لم يشأ او لم يريد غير ذلك بقلبه ولو شاء بقلبه غير ذلك  
ولم يخبر بلسانه تطلق ولو استثنى الا ان فعل نفسه بان قال انت طالق الا ان شاء غيره او يريد غيره  
ينزل الطلاق بعدم ذلك في عمرة الابالعدم في المجلس وكذا اخواتهما وهي المحبة والرضا  
والهوى وغيرها ما ذكر فلموات قبل ان يشأ غيره طلقت آخر الحيوة تحقق العدم ولا اثر  
غير المدة خولة وان فتر عدم العدة كذا في مخرج تلخيص الجامع الكبير \* قال المصلي قال محمد ربح  
اذا قال لامرأته انت طالق لولاد خولك الدار وانت طالق لولاد مهرك وانت طالق لولاد شرفك  
فهذه كلها استثناء ولا يقع الطلاق \* وكذا لو قال لولا الله كذا في مخرج تلخيص الجامع الكبير \*

في مجموع التوازي لو قال لها انت طالق لولا ابوك اولا حسبك اولا جمالك اولا اني ارجوك  
لا تطلق والكلي استثناء كذا في الخلاصة \* التعليق بمشيئة الله تعالى اعدام وابطال عند ابي حنيفة  
ومحمد راج وقال ابو يوسف راج هو تعليق بشرط الا ان الشرط لا يوقف عليه فلا يقع كما لو ملقه بمشيئة  
فائب ولهذا شرط ان يكون متصلا كسائر الشروط \* قبل الخلاف بالعكس بين ابي يوسف ومحمد راج  
ونمرة الخلاف يظهر في مواضع منها اذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب بان قال ان شاء الله تع  
انت طالق فعند هما لا يقع وعند ابي يوسف راج يقع وكذا لو قال ان شاء الله وانت طالق او قال  
كنت طلقك امس ان شاء الله لا يقع عند هما ويقع عند ابي يوسف راج ومنها اذا جمع بين يمينين  
بان قال انت طالق ان دخلت الدار وعدي حر ان كلمت زيدا ان شاء الله تع ينصرف  
الي الجملة الثانية عند ابي يوسف راج وعند هما ينصرف الي الكل ولو ادخله في الايقاعين  
بان قال انت طالق وعدي حر ان شاء الله ينصرف الي الكل بالاجماع ومنها انه اذا حلف انه  
لا يحلف بالطلاق او باليمين بحث بذلك عند ابي يوسف راج الشرط وعند هما لا بحث كذا  
في النبين \* ذكر في ايمان الجامع ان ان شاء الله ينصرف الي اليمينين في ظاهر الرواية كذا  
في غاية السروجي \* ولو قال ان شاء الله فانت طالق لا تطلق في قوله لو قدم الطلاق فقال انت طالق  
وان شاء الله او انت طالق فان شاء الله لم يكن مستثنا كذا في السراج الوهاج \* ولو قال  
انت طالق ان شاء الله ان دخلت الدار لا ينطق الطلاق بدخول الدار والاستثناء فاصل هكذا  
في الوجيز للكردي \* ولو قال انت طالق ان شاء الله انت طالق فالاستثناء ينصرف الي الاول  
ويقع الثاني عندنا \* وكذا لو قال انت طالق ثلثا ان شاء الله انت طالق وقعت واحدة في الحال  
كذا في البحر الرائق \* ولو قال انت طالق واحدة ان شاء الله وانت طالق فتبين ان لم يشأ الله  
قالوا لا يقع شيء كذا في فتاوى فاضيل \* وفي النوازل اذا قال لامرأته انت طالق اليوم  
واحدة ان شاء الله وان لم يشأ الله فتبين فمضى اليوم ولم يطلقها وقع ثنتان وان طلقها واحدة  
قبل مضى اليوم لا يقع عليها الا تلك الواحدة كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ان شاء الله لا بل  
هذه فلا ستثناء عليهما ولا مشيئة لاخرى لانه جعل رجوعا عنه كانه قال انت طالق ان شاء الله لا بل  
هذه طالق ان شاء الله فان نوى الرجوع عن الشرط وهو المشيئة صحته بنية لانه محتمل كلامه  
وبه

وفيه يغليظ عليه كذا في شرح الجامع الكبير للصيرى \* وان قال لها انت طالق ثلثا الا واحد  
طلقت اثنين ولو قال الاثنين طلقت واحدة كذا في الهداية \* ذكر المصنف في زيادة  
من استثناء الكل من الكل انما لا يصح اذا كان بعين ذلك اللفظ وما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ  
فصح وان كان استثناء الكل من الكل من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسايتي  
لا يصح الاستثناء بل يطلقن كلهن ولو قال كل نسائي طالق الا زينب وعمرة وبكرة ومسلمي  
لا تطلق واحدة منهن وان كان هو استثناء الكل من الكل كذا في العناية \* ولو قال نسائي  
طالق الا هؤلاء وليس له نساء غيرهن فانه يصح الاستثناء لا تطلق واحدة منهن كذا في البدائع \*  
ولو قال نسائي طالق فلانة وفلانة وفلانة فالاستثناء جائز ولو قال فلانة طالق وفلانة  
طالق وفلانة فالاستثناء وكذا اذا قال هذه وهذه وهذه الا هذه كان الاستثناء باطلا  
كذا في المحيط \* ولو قال نساء طالق الا زينب لم تطلق وان لم يكن له غيرها كذا في غاية السروجي \*  
ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة وواحدة وبطل الاستثناء ووقع الثلث عند ابي حنيفة رح  
وعندهما يقع ثنتان وقول ابي حنيفة رح ارجح فكان ابو حنيفة رح يرى ثوقف صحة الاولين الى  
ان يظهر انه مستغرق اولاهما يريان اقتصار صحته على الاولى كذا في فتح القدير \* ولو قال انت طالق  
واحدة وواحدة وواحدة الا ثلثا يقع الثلث وبطل الاستثناء في قولهم جميعا كذا في البدائع \*  
ولو قال انت طالق واحدة وثنين الاثنين او ثنتين وواحدة الا ثنتين يقع الثلث وكذا ثنتين وواحدة  
الا واحدة كذا في فتح القدير \* ولو قال لها انت طالق واحدة وثنين الا واحدة يقع ثنتان كذا  
في النخبة \* ولو قال انت طالق ثنتين واربع الا خمس وقع الثلث كذا في الظهيرية \* ولو قال للمدخولة  
انت طالق انت طالق انت طالق الا واحدة يقع الثلث كذا في البحر الرائق \* في المنتقى  
اذا قال لها انت طالق ثلثا وثلثا الاربعان فهي ثلث في قول ابي حنيفة رح وهكذا روي عن محمد رح  
ويصير قوله وثلثا ثانيا فاصلا وقال ابو يوسف رح انها تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد رح  
كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ثنتين وثنين الاثنين ان نوى الاستثناء من احدي الثنتين  
لا يصح وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الاخرى يصح وان لم يكن له نية يصح الاستثناء  
ووقع الثنتان كذا في الظهيرية وغاية السروجي \* ولو قال انت طالق ثنتين وثنين الا ثلثا  
طلقت ثلثا ولو قال انت طالق اربعا الا ثلثا يقع واحدة \* ولو قال انت طالق ثلثا الا واحدة وثنين

عن ابي حنيفة رحمه الله قال يقع الثلث وقال ابو يوسف رحمه الله يقع ثنتان يصح استثناء الواحدة ويطل اليماقي  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ويطل الاستثناء ان يزيد المستثنى على المستثنى منه كقوله انت طالق ثلثا  
 الاربعاء وان يستثنى بعض التولية كقوله انت طالق الا نصفها هكذا في الخلاصة \* ولو قال ثنتين  
 ونصف الا نصفها يصح الاستثناء ويقع الثلث ولو قال انت طالق ثنتين ونصف الا ثنتين ونصف عند محمد رحمه  
 الله يقع واحدة لان بعد الاستثناء يبقى نصف تولية \* ولو قال واحدة ونصف الا واحدة يقع واحدة كذا  
 في العناية \* ولو قال انت طالق ثلثا الواحدة ونصف يقع عليها ثنتان كذا في البدائع \* رجل قال  
 لامرأته انت طالق ثلثا الا نصفها يقع ثنتان ولو قال الا انصافهن يقع الثلث كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 واذا قال انت طالق ثلثا الا نصف تولية وقع الثلث وهو قول محمد رحمه الله وهو المختار كذا في فتح القدير \*  
 ولو قال انت بائن الا بائن فان نوى بالاولى ثلثا وبالاخرى واحدة يصح الاستثناء ويقع ثنتان \*  
 وكذا انت طالق واحدة البتة الا واحدة بنوي بالبتة ثلثا كذا في العناية \* رجل قال لامرأته  
 انت بائن بنوي بذلك ثلثا الا واحدة طلقت ثنتين بائنتين وكذا لو قال انت طالق ثلثا بوائن  
 الواحدة طلقت ثنتين بائنتين ولو قال انت طالق ثلثا بائنا الا واحدة او قال ثلثا البتة الا واحدة  
 - سبع رجعتان وكذا لو قال انت طالق ثلثا الواحدة بائنة او واحدة بنة يقع تطبيقان رجعتان  
 كذا في فتاوى قاضيخان \* ولو قال انت طالق ثنتين بائنتين الواحدة فالواقع بائن كذا في الكافي \*  
 ولو قال لها انت طالق ثلثا الواحدة بائنة او الواحدة البتة طلقت تطبيقين رجعتين قال  
 في الزبادات اذا قال انت طالق اثنتين البتة الواحدة فهي طالق واحدة بائنة وكذلك اذا قال لها  
 انت طالق ثنتين الواحدة البتة فهي طالق واحدة بائنة او قال الواحدة بائنا فهي طالق  
 واحدة رجعة قال في الكتاب الا ان بنوي ان يكون البائن صفة للثنتين فتح تطلق واحدة  
 بائنة لانه نوى ما يحتمله لفظه كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق بائن وانت طالق  
 غير بائن الا ذلك البائن لا يصح الاستثناء كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق ثلثا  
 الواحدة او ثنتين طوئب بالبيان فان مات قبله طلقت واحدة في رواية ابن سماعه  
 عن ابي يوسف رحمه الله وهو قول محمد رحمه الله وهو الصحيح كذا في فتح القدير \* ولو قال  
 ثلثا الا شيئا يقع ثنتان وكذا الا بعضها ولو قال ثنتين الا نصف طلقت الواحدة شيئا يقع ثنتان  
 عند محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله استثناء النصف استثناء الواحدة كذا في العناية \* وفي المتن

اذا قال لها انت طالق ثلثا الواحدة ولا شيء فهذا لم يستثن شيئا وطلقت ثلثا كذا في المحيط \* قال لها  
 انت طالق اربعا الواحدة قال ابو حنيفة ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل  
 اصح كذا في النكاح \* ولو قال لامرأته انت طالق اربعا الا ثلثا يقع واحدة وخمسا الواحدة  
 يقع الثلث كذا في فتح القدير \* ولو قال خمسا الا ثلثا يقع ثنتان كذا في العناية \* واذا قال انت طالق  
 عشرا الا تسعا يقع واحدة \* واذا قال الا ثمانية يقع اثنتان واذا قال الا سبعة يقع ثلث وكذا في لو قال الاستا  
 او خمسا او اربعا او ثلثا او ثنتين او واحدة يقع ثلث كذا في البدائع \* ولو قال انت طالق ثلثا  
 الا ثنتين الواحدة يقع ثنتان كذا في الظهيرية \* ولو قال انت طالق ثلثا الا ثلثا الواحدة وقعت  
 واحدة لانه يجعل كل استثناء مما يليه فاذا استثنى الواحدة من الثلث بقي ثنتان يستثنيهما  
 من الثلث فيبقى واحدة كذا في الجوهرية النيرة \* واذا قال انت طالق عشرا الا تسعا الا ثمانية فاستثنى  
 ثمانية من تسع يبقى واحدة استثناء من العشرة فكانه قال انت طالق تسعا فطلق ثلثا \* وان قال  
 عشرا الا تسعا الواحدة فاستثنى واحدة من التسع يبقى ثمان استثناء من العشرة يبقى اثنتان كذا  
 في السراج الوهاج \* عن ابن سماعه في من قال لها انت طالق اربعا الا ثلثا الا ثنتين قال يقع الثلث  
 كانه قال انت طالق اربعا الواحدة كذا في النكاح \* ولو قال انت طالق ثلثا الواحدة  
 الواحدة يقع ثنتان والاستثناء الاخير باطل كذا في غاية السروجي \* ان قال ثلثا الا ثلثا الا ثنتين  
 الواحدة يقع واحدة ولو قال عشرا الا تسعا الا ثمانية الا سبعة يبقى ثنتان كذا في الاختيار شرح المختار \*  
 ولو قال لامرأته انت طالق ثلثا غير ثلث غير ثنتين قال محمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل ومحمد بن حنبل  
 في النهاية رجل قال لامرأته انت طالق ابد اما خلا اليوم طلقت للحال كانه قال انت طالق  
 تطلبقة لا تقع عليك اليوم كذا في التاتارخانية \* ولو قال انت طالق ثلثا الا غير واحدة فالمستثنى  
 ثنتان كذا في العناية \* ولو قال لامرأته انت طالق ان كلمت فلانا الا ان يقدم فلان  
 ينزل الاطلاق بكلامها قبل قدم فلان قدم فلان ولم يقدم ولا ينزل بكلامها بعد قدمه \*  
 ولو قال لها انت طالق الا ان يقدم فلان ينزل الاطلاق بغوت قدم فلان في العمر يعني انه  
 لو لم يقدم حتى مات ينزل الاطلاق في آخر اجزاء حياته وان قدم فلان لم تطلق كذا في شرح  
 تلخيص الجامع الكبير \* واذا قال لامرأته انت طالق ثلثا الواحدة غدا او قل الواحدة ان كلمت  
 فلانا لا يقع شيء قبل مجيء الغد والكلام وعند الكلام ومجيء الغد يقع ثنتان \* رجل حلف بطلاق امرأته

ان لا يكلم فلانا الا ناسيا بكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكر اكران حائنا \* ولو قال لامرأته انت طالق ان بكلمت  
فلانا الا ان لنفسك فكلمة ناسيا ثم كلمة ذاكر لا يكون حائلا ان كلمة الا ان للغاية \* رجل قال لغيره  
لا جئتك الى عشرة ايام الا ان اصوت ونوى بقلبه ان لم يمض ابد فان كانت يمينه بالله لا يحنث  
وانكاثت بطلاق او عتاق لا يصدق قضاء \* رجل قال لامرأته اذ دخلت الدار فانت طالق ثلثا  
لا يقعن عليك الا بعد كلام فلان قد دخلت الدار طلقت ثلثا وكلام فلان باطل كذا  
في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق ثلثا الواحدة ان حضت وطهرت او ان دخلت الدار  
فالشرط انصرف الى المستثنى منه كانه قال انت طالق ثلثا ان فعلت كذا الواحدة يتعلق  
بالشرط تنان كذا هذا كذا في شرح الزيادات للعائني \* في الولو الجبة لو قال انت طالق ثلثا الواحدة  
للسنة كانت طالفا تثنين للسنة عند كل طهر فطليقة واحدة كذا في البصر الرائق \* وشرط الاستثناء  
ان يتكلم بالحروف سواء كان مسموعا او لم يكن عند الشيخ الامام الفقيه ابي الحسن الكرخي \* وكان  
الشيخ الامام الفقيه ابو جعفر ربح يقول انه لا بد وان يسمع نفسه وبه كان يفنى الشيخ الامام الجليل  
ابوبكر محمد بن الفضل كذا في المحيط \* والصحيح مذكورة الفقيه ابو جعفر كذا في البدائع \* ويصح استثناء  
- الاصم كذا في فتاوى قاضي خان \* وفي الملقط المرأة اذا سمعت الطلاق ولم تسمع الاستثناء لا يسمعها  
ان تمكن من الوطء كذا في التاتارخانية \* وشرط صحة الاستثناء ان يكون موصولا بما قبله  
من الكلام عند عدم الضرورة حتى لو حصل الفصل بينهما بسكوت او غير ذلك من غير ضرورة  
لا يصح فاما اذا كان لضرورة التنفس فلا يمنع الصحة ولا بعد ذلك فضلا ان يكون سكنة هكذا  
روى هشام عن ابي يوسف ربح هكذا في البدائع \* ولو عطس او تجشأ او كان بلسانه ثقل فطال  
تردده ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء كذا في الاختيار ربح المختار \* قال انت طالق فجري  
على لسانه بلا قصد الاستثناء لا يقع كذا في الوجيز للكردري \* وهو الظاهر من المذهب كذا  
في فتح القدير \* رجل حلف بالطلاق واراد ان يقول في آخرها ان شاء الله فاخذ انسان فمه  
فان ذكر الاستثناء بعد ما رفع يده عن فمه موصولا يصح الاستثناء كما لو تخلل بين الطلاق وبين الاستثناء  
عطاس او جشاء كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت طالق ثلثا وثلثا ان شاء الله او ثلثا  
وواحدة ان شاء الله او قال انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لم يصح الاستثناء  
وطلقت

وطلقت ثلثا عند أبي حنيفة رح وعندهما صح ولم تطلق كذا في محيط السرخسي \* لو قال انت طالق واحدة وثلثا ان شاء الله صح بالاجماع وكذلك انت طالق وطالق وطالق ان شاء الله لانه لم يتخلل بينهما كلام لغو كذا في الاختيار شرح المختار \* قال انت طالق اربعاً ان شاء الله كان الاستثناء صحيحاً في قولهم كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ثلثا بواثن او قال ثلثا البتة ان شاء الله لا يصح الاستثناء كذا في غاية السروجي \* وفي المجتبى من الايمان لو قال انت طالق رجعيان شاء الله يقع ولو قال باثنا لا يقع كذا في البحر الرائق \* رجل قال لا مرة انت طالق ثلثا فاعلمني ان شاء الله صح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا اعلمني ان شاء الله اذ هي ان شاء الله طلقت ثلثا وبطل الاستثناء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال انت طالق بامرة ان شاء الله لا يقع الطلاق كذا في البدائع \* وفي المستقى اذا قال انت طالق ثلثا بامرة بنت عبد الله ان شاء الله لا تطلق ولو قال انت طالق ثلثا بامرة بنت عبد الله بن عبد الرحمن ان شاء الله تطلق كذا في المحيط \* ولو قال انت طالق ثلثا باطلاق ان شاء الله لم تطلق ولو قال باطلاق انت طالق ثلثا ان شاء الله تعلق الاستثناء بالثلاث ويقع واحدة في الحال ومن أبي حنيفة رح ان في قوله انت طالق ثلثا باطلاق ان شاء الله يقع الثلث والاول هو الصحيح ذكره الامام فخر الاسلام كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* ولو قال يا زانية انت طالق ان شاء الله يكون الاستثناء من الطلاق خاصة وبلا عنها كذا في شرح الجامع الكبير للصغري \* ولو قال انت طالق يا زانية ان شاء الله يفسخ الاستثناء كذا في فتاوى قاضيان \* ولو قال لها انت طالق يا زانية بنت الزانية ان شاء الله فالاستثناء من الكل حتى لا يقع الطلاق ولا يلزمه حد ولا لعان كذا في التاتارخانية \* ولو قال انت طالق ثلثا يا فلانة الواحدة يقع ثمان ولا يكون قوله يا فلانة فاضلاً كذا في الفتاوى الصغرى \* ولو قال انت طالق حتى يطيب قلبك ان شاء الله يكون فاضلاً فيقع الطلاق ولا يصح الاستثناء كذا في فتاوى قاضي خان \* طلق او خالع ثم ادعى الاستثناء او اشترط ولا مازع لاشكال في ان القول قوله كذا في فتح القدير \* اذا ادعت المرأة الطلاق فقال الزوج كنت قلت لها انت طالق ان شاء الله وكذبته المرأة في الاستثناء ذكر في الروايات الظاهرة ان القول قبل الزوج كذا في فتاوى قاضي خان \* فان شهد الشهود بخلع او طلاق بغير الاستثناء بان قالوا شهد انه خالع بغير استثناء وبالواطلاق بغير استثناء او قالوا طلق ولم يستسن لتقبل قول الزوج ثلثا قالوا لم نسمع منه كلمة



غير كلمة الخلع والطلاق بان القول للزوج ولا يفرق القاضي بينهما الا ان يظهر منه ما يكون دليلا على صحة الخلع من قبض البدل او سبب آخر فمخ يكون القول لها كذا في الفتاوى الصغرى \*

من نجم الدين النسفي عن شيخ الاسلام ابي الحسن ان مشائخنا استحسنوا في دعوى الاستثناء في الطلاق انه لا يصدق الا ببينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الزمان فلا يأمن من التلبس والكذب كذا في الفتاوى الغياية \* ولو قال الزوج طلقك امس فقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوازل خلافا بين ابي يوسف ومحمد رحم فقال على قول ابي يوسف رحم يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد رحم يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد والفتوى احتياطاً \* رجل طلق امرأته ثلثا فشهد عنده عدلان انك استثبتت موصولا وهو لا يذكر ذلك قالوا ان كان الرجل في الغضب ويصير بحال يجري على لسانه ما لا يريد ولا يحفظ ما يجري جازله ان يعتمد على قولهما والافلاكذا في فتاوى قاضي خان \*

الباب الخامس في طلاق المريض قال الخبندى الرجل اذا طلق امرأته طلاقا رجسيا في حال صحته او في حال مرضه برضاها او بغير رضاها ثم مات وهي في العدة فانها ميتة وان ماتت بالاجماع وكذا اذا كانت المرأة كتيبة او مملوكة وقت الطلاق فاسلمت في العدة او اعتقت في العدة فانها ترث كذا في السراج الوهاج \* ولو طلقها طلاقا بائنا او ثلثا ثم ماتت وهي في العدة فكذلك عندنا ترث ولو انقضت عدتها ثم مات لم ترث وهذا اذا طلقها من غير سوءها فاما اذا طلقها بسوءها فلا ميراث لها كذا في المحيط \* ولو اكرهت على سؤال طلاقها ترث كذا في معراج الدراية \*

ويعتبر وجود الاهلية ههنا وقت الطلاق ودوامها الى وقت الموت كذا في البدائع \* في المبسوط لو كانت المرأة امة او كتيبة حين ابانها في مرضه ثم اعتقت الامة واسلمت الكتيبة فلا ميراث لها كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولو طلق المريض امرأته ثلثا ثم ارثت ثم اسلمت ثم مات الزوج وهي معتدة لا ترث كذا في محيط السرخسي \* واذا ارتد الرجل والعياذ بالله فقتل اولحق بدار الحرب او مات في دار الاسلام على الردة ورثته امرأته وان ارتدت المرأة ثم ماتت اولحقت بدار الحرب ان كانت الردة في الصحة لا يرثها الزوج وان كانت في المرض ورثها زوجها استحسانا وان ارتد امعا ثم اسلم احدهما ثم مات احدهما ان مات المسلم منهما لا يرثه المرتدان ومات المرتدان ان كان الذي مات مرتدا هو الزوج ورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت

ردنها في المرض وورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم يرث كذا في فتاوى قاضيان \*

اذا جامعها ابن المريض مكرهه لم يرث قال في الاصل الا ان يكون الابن امرا لا بن بذلك فيستقل  
فعل الابن الى الاب في حق القرعة كانه باشر بنفسه فيصير قار كذا في المحيط \* ولو طلق المريض امرأته  
ثلاثا ثم جامعها ابنه وقبلها بشهوة وورث كذا في محيط السرخسي \* ولو طلقها ثلاثا وهو مريض ثم قبلت  
ابن زوجها ثم مات وهي في العدة لها الميراث كذا في المحيط \* اذا طاعت المرأة ابن زوجها وهي مريضة  
ثم ماتت في العدة وورثها الزوج استحسننا كذا في فتاوى قاضيان \* واذا طلقها باثنا في مرض  
ثم صح ثم مات لا يرث كذا في النهاية \* وان قالت طلقني للرجعة فطلقها ثلاثا او واحدة باثنة  
ورثته كذا في غاية السروجي \* واذا قال لها في مرضه امرك يدك او اختاري فاختارت نفسها  
او قال لها طلقي نفسك ثلاثا ففعلت او اختلعت من زوجها ثم مات الزوج وهي في العدة لا يرث كذا  
في البدائع \* واذا طلقت نفسها ثلاثا فاجاز ترث لان المطلق لا يرث كذا في التبيين \* قالوا فيمن  
طلق زوجته في مرضه ودام به المرض اكثر من سنتين فمات ثم جاءت بولد بعد موته لاقبل من ستة اشهر انه  
لاميراث لها في قول ابني حنيفة ومحمد ربح كذا في البدائع \* انما يثبت حكم الفرار اذا تعلق حقها بالموأنا  
ينعلق به مريض بخلاف منه الهلاك فالبا بان يكون صاحب فراش وهو الذي لا يقوم بحوائجه في البيت  
كما يعتاده الاصحاء وان كان يقدر على القيام بتكف وهو الذي يقضي حوائجه في البيت وهو يشكي  
لا يكون قار لان الانسان فلما يخلو عنه \* والصحيح ان من عجز عن قضاء حوائجه خلع البيت فهو  
مريض وان امكنه القيام بها في البيت اذ ليس كل مريض يعجز عن القيام بها في البيت كالقيام للبول  
والغائط كذا في التبيين \* والمرأة اذا كانت مريضة بحيث لا يمكنها القيام لمصعود على سطح كانت  
مريضة والا لا وقد ثبت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب فان كان الغالب  
من حاله السلامة كان كالصحيح ولا يكون قار ا فمن كان محصورا وفي صف القتال او ازالا  
في مستبحه او راكب سفينة او محبوسا لقود او رجم فهو سليم البدن عيانا والغالب من حاله السلامة  
اذا الحصن لدفع بأس العدو وكذا المدة وقد ينخلص عن الحبس والمسبعة بنوع من التحمل  
وان خرج للمبارزة او قدم ليقول في قتل مستحق عليه وانكسر السفينة فبقي على لوح او بقي  
في فم سبع فالغالب منه الهلاك فيتحقق منه الفرار \* والمقعد والمفلوج مادام يزداد ما به بالمرض  
فان صار قديما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا في الكافي \* وكذلك المدنوق

على هذا وبه اخذ بعض المشائخ وبه كان يفتي الصدر الكبير برهان الائمة والصدر الشهيد  
 حسام الائمة كذا في المحيط \* صاحب السيل اذا طال به ذلك فهو في حكم الصحيح الا اذا تغير حاله  
 من ذلك التغير فيكون حال التغير من مرض الموت وكذا الزمن وبأس الشق كذا  
 في البدائع \* فسر اصحابنا النطاوول بالسنة فاذا بقي على هذه العلة سنة فتصرفه بعد سنة كصرفه  
 حال صحته كذا في التمر تاشي \* صاحب الجرح والوجع الذي لم يجعله صاحب فرائض  
 فهو كالصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو اعيد المخرج للقتل الى الحبس او رجع المبارز  
 بعد المبارزة الى الصف صار في حكم الصحيح كالمرضى اذا برأ من مرضه كذا في البدائع \*  
 ولو كان الزوج مكرها في الطلاق فان كان بوعيد تلف لا يصير فارا وان كان بحبس او قيد يصير فارا كذا  
 في العتائية \* واذا اطلقها في مرضه ثلثا ثم قتل او مات بغير ذلك المرض فبرائه لم يصح فلها الارث كذا  
 في الكافي \* ولو اطلقها في مرضه ثم قتله لم ترث لانه لا ميراث للقاتل كذا في محيط السرخسي \*  
 المرأة كالرجل حتى لو باشرت سبب الفراق من خيار البلوغ والعق وتمكن ابن الزوج والارنداد  
 ونحو ذلك بعد ما حصل لها ما ذكرنا من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة \* والحامل لانكون فارة  
 الا اذا جاءها الطلق كذا في التبيين \* ولو فرق بين المريضة وزوجها العنة بان كان الزوج عنيئا فلجل سنة  
 فلم يصل اليها فخيرت وهي مريضة فاختارت نفسها ثم ماتت في العدة او لجب بان طلق امرأته  
 طلاقا بائنا بعدما دخل بها ثم جب فترزوجها في العدة فعلمت بذلك وهي مريضة فاختارت  
 نفسها ثم ماتت في العدة لم يرثها الزوج في المستثنين كذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \*  
 واذا قذفها فالتعنا وهي مريضة وفرق القاضي بينهما وماتت وهي في العدة لا يرثها الزوج كذا  
 في السراج الوهاج \* واذا كانت المطلقة في المرض مستحاضة وكان حبسها مختلفا ففي الميراث  
 تأخذ بالاقل وان كان حبسها معلوما فانقطع الدم عنها وكان ايامها اقل من عشرة فان مات  
 قبل ان تغتسل او قبل ان يذهب وقت الصلوة ترث وكذلك ان اغتسلت وبقي عضو لم يصبه الماء  
 كذا في الظهيرية \* فرق بالعنة والجب في مرض الزوج وماتت في مدتها لم ترث لرضاها بالغرفة  
 كذا في التمر تاشي \* ولو قذف امرأته في المرض ولا عينا في المرض ورثت في قولهم جميعا  
 وان كان القذف في الصحة واللعان في المرض ورثت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى

كذبا في البدائع \* واذا آلى منها في المرض فانقضت مدة الإبلاء في المرض ورثت مادامت في العدة وان كان الإبلاء في الصحة وضعت المدة في المرض لم تترك \* لو قال لها في مرضه كنت طلقك ثلثا في صحتي وانقضت عدتك فصدقته ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند همام يجوز إقراره ووضيته \* وإن طلقها ثلثا في مرضه بامرأته ثم أقر لها بدين أو أوصى لها بوصية فلها الأقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج \* وإنما يكون لها الأقل منهما عندنا لو مات الزوج وهي في العدة أما إذا مات بعد انقضائها فلها جميع ما أقر لها كذا في الفصول العبادية \* وإذا مات الرجل فقالت امرأته قد كان طلقني ثلثا في مرض موته ومات وأنا في العدة ولي الميراث وقالت الورثة طلقك في صحتي ولا ميراث لك فالقول لها كذا في الذخيرة \* ولو قالت الورثة كنت أمة واعتقت بعد موته وهي تقول ما زلت حرة فالقول لها كذا في غيبة السروجي \* لو كانت المرأة أمة قد اعتقت ومات زوجها فادعت المرأة العتق في حيوة الزوج وادعت الورثة أنه كان بعد موته كان القول قول الورثة فإن قال مولى الأمة كنت اعتقتها في حيوة زوجها لا يقبل قول المولى وكذا لو كانت المرأة كاتبة نعت مسلم فأسلمت ومات زوجها فقالت أسلمت في حيوة الزوج وقالت الورثة لا بل بعد موت الزوج كان القول قول الورثة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قالت طلقني وهوائم وقالت الورثة طلقك في اللحظة كان القول قولها كذا في التاتارخانية \* ولو قال لامرأته في مرضه قد كنت طلقك ثلثا في صحتي أو قال جامعتم أم امرأتي أو ابنة امرأتي أو قال تزوجتها بغير شهود أو كان يتنازع قبل النكاح أو قال تزوجتها في العدة وانكرت المرأة ذلك بانتهى منه ولها الميراث فإن صدقته فلا ميراث لها كذا في الفصول العبادية \* وإذا طلق امرأته ثلثا في مرض موته وماتت وهي تقول لم تنقض عدتي قبل قولها مع اليمين وإن تطاولت المدة فإذا حلفت أخذت الميراث وإن نكحت فلا ميراث لها كما لو أقرت بانقضاء العدة ثم انكرت وإن لم تنكح شيئا ولكنها تزوجت بزواج آخر في مدة تنقضي في مثلها العدة ثم قالت لم تنقض عدتي من الأول وإنما تصدق على الثاني وهي امرأة الثاني ولا ميراث لهما من الأول وجعل أقدامها على التزوج إقرارا منها بانقضاء عدتها دلالة ولهم تزوج ولكن قالت آسست من النجس واعتدت ثلثة أشهر من مات الزوج

وحرمت من الميراث ثم تزوجت بعد ذلك بزواج وجاءت بولد وانحاضت فلها الميراث من الاول ونكاح الآخر فامد كذا في المحيط \* اذا قال الرجل لامرأته وهو صحيح اذا جاء رأس الشهر واذا دخلت الدار او اذا صلى فلان الظهر او اذا دخل فلان الدار فانت طالق وصححت هذه الاشياء والزواج مريض لم ترث وان كان القول في المرض ورثته الا في قوله اذا دخلت الدار كذا في الهداية \* ان علق الطلاق بالشرط ان علق بفعل نفسه فانه يعتبر وقت الحث ان كان مريضاً وهي في العدة ورثت سواء كان التعليق في الصحة او المرض كان له منه بداً ولم يكن وان علقه بفعل اجنبي يعتبر فيه وقت الحث واليمين جميعاً ان كان مريضاً في الحائض ورثت والا فلا سواء كان له منه بداً ولم يكن كما اذا قال اذا قدم فلان كذا في السراج الوهاج \* وكذلك الجواب اذا حصل التعليق بفعل سماوي نحو مجيء رأس الشهر وما شبهه كذا في المحيط \* وان علقه بفعل المرأة ان كان لها بد من ذلك لم ترث سواء كان التعليق والفعل كلاهما في المرض او التعليق في الصحة والفعل في المرض وان كان فعلاً لا بد لها منه كالاكل والشرب والنوم والصلوة والصوم وكلام الابوين والاقضاء من الغريم فان كان التعليق والفعل كلاهما في المرض ورثت اجماعاً وان كان التعليق في الصحة والفعل في المرض فكذلك ايضاً عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى كما اذا علق الطلاق بفعل نفسه كذا في السراج الوهاج \* اذا قال في صحته لامرأته ان لم آت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم يأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج ورثها ولو قال لها ان لم آت البصرة فانت طالق ثلثاً فلم تأتها حتى مات ورثته وان ماتت هي وبقي الزوج لم يرثها كذا في البدائع \* ولو طلق المريض امرأته بعد الدخول طلاقاً بائناً ثم قال لها اذا تزوجتك فانت طالق ثلثاً ثم تزوجها في العدة طلقت ثلثاً فان ماتت وهي في العدة فهذا موت في عدة مستقبله في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح نبطل حكم ذلك الثرار بالتزوج وان وقع الطلاق بعد ذلك الا ان التزوج حصل بفعلها فلا يكون فاراً كذا في فتاوى ناضي خان \* مريض قال لامرأته وهي امة انت طالق ثلثاً غداً وقال المولى انت حرة غداً فجاء الغد وقع الطلاق والعناق معاً ولا ميراث لها وكذلك لو كان المولى نكلم بعتق ولا ثم قال الزوج بعد ذلك انت طالق غداً ولو قال اذا عتقت فانت طالق ثلثاً كان فاراً فان قال لها المولى انت حرة غداً وقال الزوج انت طالق ثلثاً بعد غداً فكان يعلم بمقالة المولى

فهو فاروق لم يعلم فليس بفار كذا في الظهيرية \* رجل قال لامرأته اذا مرضت فانت طالق ثلثا  
فمرض ومات في ذلك المرض وهي في العدة ورتته المرأة وقال ابو القاسم الصفار رح لا توث  
والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* امه تحت عبد قال لهما المولى انتما حران غدا  
وقال الزوج انت طالق ثلثا غدا لم يكن لها الميراث وان قال لهما انت طالق ثلثا بعد غدى في الجباس  
لاميراث لهما وفي الاستحسان اذا كان يعلم بمقتاة المولى فلها الميراث وان لم يعلم فلا ميراث لهما \* امرأة  
ادمت على زوجها المريض انها طلقها ثلثا فجمد وحلف القاضي فحلف ثم صدقته المرأة ومات الزوج  
ان رجعت الى تصديقه بعد موت الزوج لا يصح تصديقه \* مريض قال لامرأتين له ان دخلتما الدار  
فانتما طالق ثلثا فدخلتا الدار معاً مات وهما في العدة ورتتا فان دخلت احد لهما قبل الاخرى  
ورثت الاولى دون الثانية \* رجل قال لامرأته في صحتها اذا اشتت اذا وفلان فانت طالق ثلثا  
ثم مرض فشاء الزوج والاجنبي الطلاق معا وشاء الزوج ثم الاجنبي ثم مات الزوج لا توث  
وان شاء الاجنبي اولاً ثم الزوج توث كذا في الظهيرية \* اذا قال المسلم المريض لامرأته الكتائية  
اذا اسلمت فانت طالق ثلثا فاسلمت ثم مات الزوج يكون فاراً كذا في فتاوى قاضيخان \*  
لو كانت المرأة حرة كتائية فقال لهما انت طالق ثلثا غدا ثم اسلمت قبل الغدا وبعدة فلا ميراث لهما  
ولو اسلمت ثم طلقها ثلثا وهو لا يعلم باسلامها فلها الميراث \* واذا اسلمت امرأة الكافر ثم طلقها ثلثا  
وهو مريض ثم اسلم ثم مات وهي في العدة فلا ميراث لهما وكذا العبد اذا طلق امرأته في مرضه  
ثم اعتق واصاب ما لا فلا ميراث لهما \* ولو قال اذا اعتقت فنت طالق ثلثا فهو فار ولو كانت المرأة امه  
ايضاً فقال في مرضه اذا اعتقت اثنان فنت طالق ثلثا ثم اعتقت فلها الميراث ولو قال انت طالق غدا  
ثم اعتقا الميراث فلا ميراث لهما كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* رجل اعتق امه وهي تحت الزوج  
ثم طلقها الزوج ثلثا في مرضه وهو يعلم بعقتها ولا يعلم كان فاراً كذا في فتاوى قاضيخان \* امه تحت  
حراً اعتقت وذهب لهما مال فاختارت نفسها وهي مريضة ثم ماتت في العدة ورت زوجها \* رجل قال  
لامرأته في مرضه وقد دخل بهما طلقا أنفسكما ثلثا فطلقت كل واحدة نفسها وصاحبته على اعتق عبته  
ثلثا بتطليق الاولى وتطليق الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبته باعل وورثته اثنتان دين الاربع بخذف  
ما اذا بدأت الاولى فطلقت صاحبته دون نفسها حيث يقع الطلاق على صاحبته ولا يقع عليها  
وورثها وكذا لو ابتدأت كل واحدة بتطليق صاحبته وان طلقت كل واحدة نفسها وصاحبته معا علمت

ولم ترثاوان طلقت احدهما بان قالت احد لهما طلقت نفسي وقالت الاخرى طلقت صاحبتني  
 وخرج الكلامان معا طلقت تلك الواحدة ولا ترث وان طلقت احد لهما نفسها ثم طلقتهما  
 صاحبتها طلقت ولا ترث وعلى العكس ترث هذا كله اذا احكنا في مجلسهما ذلك فان قامتا  
 من مجلسهما ثم طلقت كلواحدة نفسها وصاحبتها ثلثا معا وعلى التعاقب او طلقت كلواحدة  
 صاحبتها ورثتا ولو طلقت كلواحدة منهما نفسها لم تطلق واحدة منهما ولو قال في مرضه طلقا  
 انفسكما ثلثا ان شئتما فطلقت احد لهما نفسها وصاحبتها لا تطلق واحدة منهما حتى تطلق الاخرى  
 نفسها وصاحبتها فلو طلقت الاخرى بعد ذلك نفسها وصاحبتها ثلثا وورثت الاولى  
 دون الثانية ولو خرج الكلامان منهما معا بانثا وورثتا ولو قامتا من المجلس ثم طلقت كلواحدة  
 كلتيهما متعاقبا او معا لا يقع \* ولو قال في مرضه امركما بايديكما يريد به الطلاق يصير طلاقهما مفوضا  
 اليهما بطريق التملك حتى لا تتفرق احد لهما بالطلاق ويقصر على المجلس كما في التعليق بالمشيئة  
 الا انهما يفتقران في حكم واحد وهما انهما اذا اجتمعا على طلاق واحدة منهما هل يقع وفي قوله ان شئتما  
 لا يقع ولو قال طلقا انفسكما بالف درهم فقالت كلواحدة منهما طلقت نفسي وصاحبتني بالف معا  
 او متعاقبا بانثا بالف ويقسم على مهريهما ولم ترثا بحال ولو طلقت احد لهما طلقت بحصتهما من الالف  
 ولم ترث وان قامتا من المجلس بطل الامر في حق نفسها كذا في الكافي \* قال محمد ربح رجل  
 قال لامرأتين له دخل بهما احد لكما طالق ثلثا ثم بين في مرض موته في احد لهما لا تحرم من الميراث  
 وصار الزوج فارا بالبيان فان كانت له امرأة اخرى غيرها كان لها نصف الميراث فان ماتت التي  
 بين الطلاق فيها قبل موت الزوج فلا ميراث لها وصح البيان فيها وكان الميراث للاخرى ولو كانت  
 له امرأة اخرى كان بينهما نصفان فان ماتت الاخرى وبقيت التي بين الطلاق فيها ثم مات الزوج  
 كان لها نصف الميراث لان البيان صح فيها في حق النصف الذي لم يكن لها ولم يصح  
 في حق النصف الذي كان لها فكانت منكوبة من وجه فلا تسحق الا النصف حتى لو كانت معها  
 امرأة اخرى فالربع لها وثلاثة ارباع للمرأة الاخرى فان ماتت احد لهما قبل موت الزوج  
 وقبل ان تعين الاخرى للطلاق ولا ميراث لها فان لم يمت الزوج ولم يبين حتى ولدت  
 احد لهما لآل من سنتين ولا كثر من ستة اشهر ولد امن وقت الطلاق فهذا اليس بيان والزوج  
 على

حضرة السلطان ليس بشرط الجواز الخلع عند عامة العلماء والصحيح قولهم هكذا في البدائع \*  
 اذا تشاق الزوجان وخافان لا يقيما حدود الله فلا بأس بان تقتدي بنفسهما منه بما لا يخلعها به  
 فاذا فعلا ذلك وقع تطليقة بائة ولزمها المال كذا في الهداية \* ان كان النشوز من قبل اثروج  
 فلا يحل له اخذ شيء من العوض على الخلع وهذا في حكم الديانة فان اخذ جاز ذلك في التحكم  
 ولزم حتى لا تملك استرداده كذا في البدائع \* وان كان النشوز من قبلها كرهنا له ان يأخذ  
 اكثر مما اعطاها من المهر ولكن مع هذا يجوز اخذ الزيادة في القضاء كذا في غاية البيان \*  
 لو قال خلعت نفسك مني بكذا فقالت خلعت قبل يصح وقيل لا يصح مطلقا والمختار انه لا يصح  
 الا اذا اراد به التحقيق لانه سوم ظاهر كذا في محيط السرخسي \* لو قال خلعت بكذا فقالت  
 نعم فليس بشيء كأنها قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت او اجزت صح وكذا لو قالت طلقني  
 بكذا فقال نعم فليس بشيء لانه وعد بخلاف قولها انا طالق بالي فقال نعم يقع كانه قال نعم انت طالق  
 بالي كذا في غاية السروجي \* وبسط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد على الآخر مما يتعلق  
 بالنيكاح كذا في كنز الدقائق \* والطلاق على مال فيه روايتان والصحيح انه لا يوجب البراءة  
 كذا في الخلاصة \* اذا كان الخلع بلفظ الخلع هل يقع البراءة من دين آخر غير المهر  
 عند ابي حنيفة راجح لا يقع البراءة في ظاهر الرواية وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 وكذلك المباراة هل توجب البراءة من سائر الديون فيه اختلاف المشائخ والصحيح انها لا توجب \*  
 وثلاثة البيوع والشراء اختلف المشائخ فيه والصحيح انها لا تخلع والمباراة كذا في التتوي الصغرى \*  
 ولا يقع البراءة من نفقة العدة في الخلع والمباراة والطلاق بدل الابطال شرطي في توكيدهم وكذا  
 لا يقع البراءة من نفقة الزوجات والعرض من غير شرطان شرط البراءة من ذلك فان وقت ذلك  
 وتجاوز الاثلا واذا اجزت البراءة ضددين الوقت والشرطان منتهى التوكيد قبل تمام توفت  
 كان الزوج ان يرجع عليها بمحض الاجرائي تمام المدة كذا في فتاوى قاضي خان \* وان دخلها  
 على مال مسمى معروف سوى العداق فان كانت المرأة مدخولا بها والمهر منبوض عنها  
 تسلم الى اثروج بدل الخلع ولا يتبع اخذها صاحبها بعد الخلاق بشيء وان كان المهر غير منبوض  
 فالمرأة تسلم الى الزوج بدل الخلع ولا ترجع على الزوج بشيء من المهر عند ابي حنيفة راجح اما اذا  
 كانت المرأة غير مدخول بها والمهر مقبوض فان الزوج يأخذ منها بدل الخلع ولا يرجع عليها



بنصف المهر بسبب الطلاق قبل الدخول عند أبي حنيفة رح وان لم يكن المهر مقبوضاً بأخذ الزوج  
 منها بدل الخلع وهي لا ترجع على زوجها بنصف المهر عند أبي حنيفة رح واما اذا بارأها بمال معلوم  
 سوى المهر فالجواب فيه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله كالجواب في الخلع عند  
 أبي حنيفة رح كذا في المحيط \* ان خالها على مهر فان كانت المرأة مدخولاً بها وقد قبضت  
 مهرها يرجع الزوج عليها بمهرها وان لم يكن مقبوضاً سقط عن الزوج جميع المهر ولا يتبع احدهما  
 صاحبه بشيء وان لم يكن مدخولاً بها فان كانت قبضت مهرها وهو الف درهم يرجع الزوج  
 عليها في الاستحسان بالف وان لم تكن قبضت في الاستحسان يسقط المهر من الزوج ولا يرجع  
 عليها بشيء وان خالها على عشر مهرها ومهرها الف درهم فان كانت المرأة مدخولاً بها والمهر  
 مقبوضاً يرجع الزوج عليها بمائة ويسلم لها الباقي في قولهم جميعاً وان لم يكن المهر مقبوضاً سقط  
 عن الزوج كل المهر في قول أبي حنيفة رح وان لم تكن المرأة مدخولاً بها فان كان المهر  
 مقبوضاً يرجع الزوج بعشر نصف المهر وذلك خمسون لان مهرها عند الطلاق نصف المهر  
 فيرجع عليها بعشر نصف المهر ويسلم لها الباقي وان لم يكن المهر مقبوضاً يرى الزوج عن جميع  
 مهرها في قول أبي حنيفة رح كذا في الظهيرية \* هذا اذا خالها على جميع مهرها وبعض  
 مهرها وان بارأها على جميع مهرها او على بعض مهرها فعند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله  
 الجواب فيه كالجواب في الخلع على قول أبي حنيفة رح كذا في المحيط \* رجل خلع امرأته  
 بمالها عليه من المهر ثم ظهر انه لم يكن لها عليه شيء كان عليها رد المهر كما لو قال خلعتك  
 على عبدك الذي في يدي او على متاعك الذي في يدي ثم ظهر انه لم يكن لها في يدي شيء  
 كان الخلع بمهرها ان كان المهر على الزوج يسقط وان كانت قبضت مهرها من الزوج ردت  
 على الزوج ما قبضت ولو خالها على مهر او طلقها تطليقة بمهرها الذي عليه فقبلت والزوج  
 يعلم انه لا مهر لها عليه بقع تطليقة بائنه بغير شيء في الخلع وفي الطلاق بمهرها يقع تطليقة رجعية كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* ولو قبضت بعض المهر ووهبت منه بعضاً ثم اخلت بشيء مجهول  
 اخذ الزوج ما قبضت لا غير كذا في محيط السرخسي \* رجل خلع امرأته على ان ترد على الزوج  
 جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته ما قبضت منه او وهبت من انسان ودفعت اليه حتى تعذر  
 عليها رد ذلك على الزوج كان عليها قيمة المقبوض ان كان من ذوات القيم وان كان

من ذوات الامثال كان عليها مثل ذلك كذا في فتاوى فاضلخان \* رجل تزوج امرأة على مهر مسمى ثم طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها ثانيا على مهر آخر ثم اختلفت منه على مهرها برئ الزوج من المهر الثاني دوى الاول كذا في السراج الوهاج \* خالها قبل الدخول وكان لم يسم لها مهر اتسقط المنة بلا ذكر كذا في الوجيز للكردي \* رجل خلع امرأته على مال ثم زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة كذا في التجنيس والمزيد \* خالها على ان تزوجها امرأة فعليها ان ترد عليه المهر الذي اعطاها لا غير كذا في المحاموي للقدسي \* لو خالها على مهرها ورضع ابنه حولين جاز ونجبر المرأة على الرضاع فان لم تفعل او مات الولد قبل الحولين فعليها قيمة الرضاع كذا في محيط السرخسي \* امرأة اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة مدتها وعلى ان تمسك ولدا منها ثلث سنين او عشر سنين بنقتهها صح الخلع وتجبر على ذلك وان كان مجهولا فان تركته على زوجها وهربت للزوج ان يأخذ قيمة الثقة منها ولها ان تطالبه بكسوة الصبي اما لو اختلفت على امساك الولد بنقتهها وكسوتها ليس لها ان تطالبه بالكسوة وان كانت الكسوة مجهولة وسواء كان الولد رضيعا او طبيعا كذا في الخلاصة \* لو اختلفت على دراهم ثم استأجرها ببديل الخلع على ارضاع الرضيع جاز ولو استأجرها به على امساك الغنم بنقته وكسوته لا يجوز كذا في فتح القدير \* ولو اختلفت على ان تمسك الولد الى وقت البلوغ صح وهذا اذا كان انتهى اما في الابن فلا يصح لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا ائتمل مكته مع الام بتخلق باخلاق النساء وفي ذلك من الفساد لا يخفى فان تزوجت الام فللاب ان يأخذ الولد منها وان اتفقا لا يترك عدده لان هذا حق الولد وينظر الى اجر مثل امساك الولد في تلك المدة وبرجع الزوج عليه بذلك وانما يصح خلع على امساك الولد اذا بين المدة فان لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا او طبيعا وفي المتن ان كان الولد رضيعا صح وان لم يبين المدة وترفع الحولين كذا في الخلاصة \* ذكر ابن سادة عن محمد بن علي في امرأة اختلفت من زوجها بما فيها من المهر ورضع ولده الذي هي حامل به اذا ولدت الى سنتين جاز فان مات لم يكن في بطنها ولدت بقيمة الرضاع ويومات بعد سنة ترد قيمة الرضاع سنة وكذا اذا ماتت هي عليها فيميتها وتركت فالت ضر سنين رجع عليها باجرة الرضاع سنتين وثقة باقي السنين الا ان قالت عند الخلع ان ماتت او ماتت فلا شيء علي

فهو على ما شرطت قاله ابو يوسف ر ح كذا في فتح القدير \* خلعهما على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة فطالبته بتفقيته نجبر عليها وما يهرط عليها دين وعليه الاعتماد كذا في غايه السروجي \* رجل تخلص امرأته وبينهما ولد صغير على ان يكون الولد عند الاب سنين معلومة صح الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حق الولد فلا يبطل بابطالهما وكذا وطلق الرجل امرأته على ان تمسك المرأة الولد بنفقته التي بلوغ الولد وعلى ان تترك المرأة مهرها عليه فقبلت تم انها ابت ان تمسك الولد فانها نجبر على ذلك وان لم تفعل كان عليها اجرامساك الولد التي بلوغه \* امرأة اختلعت على انها يرث من النفقة والسكنى ثم الخلع وتبرأ من النفقة ولا يبطل السكنى \* وان اختلعت على ان مؤنة السكنى عليها كان عليها ان تكسري بيتا من زوجها او من غيره فتعند فيه \* امرأة اختلعت من زوجها على نفقة ولده منها ما عاش قال ابو حنيفة ر ح عليها ان ترد المهر الذي قبضت \* امرأة اختلعت من زوجها على ان جعلت صداقها الولد ها او على ان تجعل صداقها الفلان الاجنبي قال محمد ر ح الخلع جائز والمهر للزوج ولا شيء للولد ولا للاجنبي كذا في فتاوى فاضيل \* ولو قال اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي منك واجاز الزوج جاز بغير مال وقال الامام الثاني اذا قال لها اخلي نفسك فقالت خلعت نفسي لا يكون الا بمال الا ان ينوي بغير مال ولو قال لغيره اخلع امرأتي ليس له ان يحلها بمال كذا في الوجيز للكردي \* ولو قال لها اخلي نفسك فقالت طلقت نفسي لزمها المال الا ان ينوي بغير مال كذا في محيط السرخسي \* امرأة قالت لزوجها اخلي على الف درهم فقال الزوج انت طالق اخلفوا فيه قال بعضهم كلام الزوج يكون جوابا ويتم الخلع وقال بعضهم يقع الطلاق ولا يكون خلعاً والمختار ان يجعل جوابا وان قال بعد ذلك لم امن به الجواب كان القول قوله ويقع الطلاق بغير شيء وكذا لو قالت المرأة لزوجها اختلعت منك فقال لها طلقك قال بعضهم هو جواب ويتم الخلع بينهما وقال بعضهم يقع واحدة رجعية وقال بعضهم يسأل الزوج من النية فان قال نويت به الجواب يكون جوابا وفي المسئلة الاولى ينبغي ان يسأل الزوج من النية ايضا كذا في فتاوى فاضيل \* قالت اخلي بكذا فقال في جوابها طلقك بالنية فهو ابتداء بخلاف كذا في غايه السروجي \* امرأة قالت لزوجها اخلي او قالت خوشتن خريد م فقال الزوج مجيبا لها انت طالق صار بمنزلة قوله

قوا، خلعت هكذا ذكر في النوازل والفتوى على أنه ان اراد به الجواب يكون جوابا \*  
 ووافل نرو ختم بيك طلاق يكون جوابا بدون النية قال الامام الاستاذ ظهير الدين قوله  
 انت طالق او بيك طلاق باي كشادة كردم يكون جوابا بدون النية قال في المحيط وهكذا  
 فتوى شمس الاسلام الازجندني وهو الصحيح كذا في الخلاصة \* وهل يبرأ الزوج من المهر  
 اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم لا يبرأ وهو الاصح كذا في الذخيرة \* اذا قال الرجل لامرأته  
 ابتعت مني او قال اشتريت مني ثلث تطليقات بمهرک ونفقة عدتك فقالت اشتريت الصحيح  
 انه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج بعد كلامها بعت كذا في فتاوى قاضي خان \* الا اذا اراد  
 به التحقيق دون المساومة كذا في محيط السرخسي \* ولو قال لها اشتريني ثلث تطليقات  
 بمهرک ونفقة عدتك فقالت اشتريت يتم الطلع بينهما كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال  
 لامرأته بعت منك ثلث تطليقات بمهرک ونفقة عدتك فقالت امرأته محببة له بعت ولم تقل  
 اشتريت قال الفقيه ابو الليث لا يقع وعليه الفتوى \* ولو قالت بعت منك مهري ونفقة مدني  
 فقال الزوج اشتريت خبز وروفا مت وذهبت الظاهر انها لا تطلق لكن الاحوط ان يجدد النكاح  
 ان لم يكن قبل ذلك طلاقا \* ولو قال لها بعت منك تطليقة بمهرک ونفقة مدتك فقالت بالفارسية  
 بجان خريدم يقع الطلاق كذا في الفتاوى الكبرى \* امرأة قالت لزوجها بعت طلاقا، او ذهبت  
 او قالت ملكتك فقال الزوج قبلت ونوى به الطلاق لا يقع شيء \* رجل قال لامرأته بعت منك  
 تطليقة بمهرک ونفقة عدتك بمنزل ما جاء جبرئيل عليه السلام الى النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقالت قبلت قالوا ان كانت طاهرة ولم يجامعها في ذلك الطهر طلقت كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 لو قال بعت منك طلاقا بمهرک فقالت طلقت يعني بانته منه بمهرها بمنزلة قوله اشتريت وقبل  
 يقع رجعا والاول اصح ولو قال بعت منك تطليقة فقالت اشتريت يقع الطلاق رجعا متجانا لانه صريح  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو قال بعت نفسك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن كذا  
 في فتاوى قاضي خان \* رجل قال لامرأته بعت منك تطليقة بثلاث آلاف درهم قال ذلك  
 ثلث مرات وقالت المرأة بعد كل كلام اشتريت ثم قال الزوج اردت التكرار والاخبار عن الاولين  
 بالثانية والثالثة لا يصدق قضاء فيقع ثلث تطليقات ويلزمها ثلثة آلاف كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 وهكذا في الخلاصة والوجيز للكردي \* وبه اخذ الفقيه كذا في العناية \* ولو قال لها

قد خلعتك ونوى الطلاق فهي واحدة ولو قال لها قد خلعتك علي ما لك علي من المهر  
قال ذلك ثلث مرات فقالته المرأة قبلت اورضيت طلقت ثلثا لانه لم يقع الاقبولها ولو قال قد بارأتك  
قد بارأتك قد بارأتك ولم يسم شيئا فقلت قد رضيت او اجزت فهي ثلث بغير شيء لو قالت  
قد خلعت نفسي منك بالي قد خلعت نفسي منك بالي قد خلعت نفسي منك بالي فقال الزوج  
اجزت اورضيت كان ثلثا بثلاثة آلاف درهم كذا في الخلاصة \* رجل قال لامرأته بعثت منك امركا  
بالف درهم فقالت في المجلس اخترت نفسي يقع الطلاق بالف درهم \* رجل باع من امرأته  
تطبيقه بجميع مهرها وجميع مالها في البيت غير ما عليها من القميص فقالت اشتريت وعليها  
حلي وثياب كثيرة يقع طلاق بائن بما يكون في البيت \* وجميع ما يكون عليها من الثياب  
والحلي يكون للمرأة \* رجل باع من امرأته تطبيقه بما لها عليه من المهر والزواج يعلم انه  
لامهر لها عليه يقع واحدة رجعية كذا في فتاوى قاضي خان \* امرأة قالت لزوجها اشتريت  
نفسي منك بما اعطيت او قالت اشتريت نفسي منك بما اعطيت وارادت به الايجاب دون العدة  
فقال الزوج اعطيت يقع الطلاق هذا اذا قالت اشتريت نفسي بالعربية اما اذا قالت بالفارسية  
ان قالت خرمي والمستلثة بحالها يصح ولا تنوي المرأة وان قالت خرم لا يصح ولا تنوي لان  
في الفارسية للايجاب لفظا وهو قولها خرمي وللعدة لفظا وهو قولها خرم فلا تنوي فاما في العربية  
لهما لفظ واحد وهو قوله اشتريت نفسي فتنوي \* امرأة قالت لزوجها وهبت لك مهري ثم قالت  
عوضني فقال الزوج عوضتك بثلاث طلاقات طلقت ثلثا كذا في التنجيس والمزيد \* رجل  
مر امرأته حتى تشري رأسا مشويا فاشترت فقال الزوج لها سر خريدي وزعمت انه يسأل  
عن الرأس المشوي فقالت خريدم وقال الزوج فروختم لا يصح الخلع ولكن انوى الطلاق  
قع كذا في الخلاصة \* الجلساء اذا قالوا للمرأة اشتريت نفسك بتطبيقه بكل حق يكون للنساء  
على الرجال من المهر وثقة العدة فقالت نعم اشتريت فقبل للزوج بعثت انت فقال نعم بصح الخلع  
ويبرأ الزوج وان لم يقولوا لها اشتريت نفسك منه لان شراءها نفسها لا يكون الا من الزوج  
كذا في الفتاوى الكبرى \* وبمقتضى كذا في الخلاصة \* لو اردت ان تخلع نفسها من زوجها  
واجتمع القوم وقالوا اولاً للمرأة اشتريت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت  
ثم قالوا للزوج بعثت فقال بعثت وكان في ضميره انه باع متاعا من متاع البيت فالطلاق واقع

في الحكم \* خلع امرأته بتطليقة واحدة فقال له رفاؤه لم فعلت هكذا فقال بالفارسية رومه بار  
لا يقع بهذا الكلام شيء لان هذا ليس بايجاب \* خالع امرأته فقيل له كم نويت قال مائشاء  
ان لم ينو الزوج شيئاً تطلق واحدة \* قالت لزوجها اخلعني وقالت بالفارسية مه خواهم فقال  
مه بارنم خلعها بعد ذلك بتطليقة يقع واحدة لانه لم يقع شيء بقوله مه بارهكذا في الفتاوى الكبرى \*

الفصل الثاني فيما جاز ان يكون بدلا من الخلع وما لا يجوز \* ما جاز ان يكون مهرأجاز  
ان يكون بدلا في الخلع كذا في الهداية \* واذا وضعت المخالعة على خمر او خنزير او متبة او دم  
وقبل الزوج ذلك منها ثبت الفرقة ولا شيء على المرأة من جعل ولا ترد من مهرها شيء كذا  
في الحاوي للقدسسي \* ولو خلعها على مبد نفسه او طلقها عليه لا يلزمها شيء لكن لا بد من القبول  
لوقوع الطلاق ثم في كل موضع لم يجب المال وكان بلفظ الخلع او البيع كان  
بائنا وفي كل موضع كان بلفظ الطلاق يكون رجعا بعد الدخول كما لو طلقها على خمر  
او على براءتها من دين لها عليه غير المهر وعلى براءتها منه من كفالة نفس او على تأخير دين  
لها عليه صحت البراءة والتأخير ان كان الى وقت معلوم ويكون الطلاق رجعا كذا  
في العناية \* ان سمى في الخلع ما احتل ان يكون مالا وان لا يكون مالا بان اخلعت  
على ما في بيتها او على ما في يدها من شيء بنظر ان كان في يدها او في بيتها في تلك الساعة شيء  
فذلك للزوج وان لم يكن في بيتها ولا في يدها شيء فلا شيء للزوج وكذلك اذا اخلعت على ما في  
بطون ضمنها او جارياتها ولم تنص على الولد اذا سمت في الخلع ما هو مال الا انه ليس بموجود  
في الحال وانما يوجد في الثاني بان اخلعت على ما ينتمى لغيرها العام او على ما اكتسب العام وجب  
عليها رد ما قبضت من المهر وجد ذلك ام لا \* اذا سمت في الخلع ما هو مال لا يتعلق وجوده  
بالزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان اخلعت على ما في بيتها او في يدها من المتاع  
او اخلعت على ما في خجلها من الثمار او اخلعت على ما في بطون ضمنها من ولد او ما في صبروع  
ضمنها من لبن ان كان هناك ما سمت في الخلع للزوج ذلك وان لم يكن هناك شيء لزمها رد  
ما قبضت من المهر \* اذا سمت في الخلع ما هو مال وله مقدار معلوم بان اخلعت على ما في يدها  
من دراهم او دينار او فلس فان اقل ما يطلق عليه اسم الدراهم ثلثة فكان مقداره معلوما ان كان  
في يدها ثلثة دراهم فصاعدا للزوج ذلك وان لم يكن في يدها شيء من ذلك نلثة وثلثة وثلثة من الدراهم

اوالدنانير وعددها من الفلوس وان كان في يد هادهم ان تؤمر بان تمام ثلثة دراهم \* اذا سمت في الخلع  
 ما هو مال و اشارت الى ما ليس بمال بان اختلفت على هذا الدن من الخل فاذا هو خسران  
 علم الزوج بكونه خسران فلا شيء له وان لم يعلم رجع عليها بالمهر الذي اعطاها وهذا عند ابي حنيفة رجع  
 كذا في المحيط \* لو خلعها على عبد بعينه ثم ظهر انه حر او ميت ردت ما اعطاها وان استحق يلزمها  
 قيمته وان ظهر حلال الدم فقبل يرجع بقيمته عند ابي حنيفة رجع وعندهما بالنقصان ولو خلعها  
 على عبد بعينه قيمته الف على ان يرد الزوج اليها فانما استحق العبد يرجع الزوج عليها بالف درهم  
 ونصف قيمة العبد لان نصف العبد يبيع بالف فاذا استحق يرجع بثمانه وهو الف ونصف العبد  
 بدل الخلع فيرجع بقيمته كذا في العتايه \* اختلفت مع زوجها على مهرها ونفقة عدتها  
 على ان الزوج يرد عليها عشرين درهما صح ولزم على الزوج عشرون درهما كذا  
 في الوجيز للكردي \* ان اختلفت على عبد لها ابق على انها بريمه من ضمانه لم تبرأ وعليها  
 تسليم عينه ان قدرت او تسليم قيمته ان صجرت كذا في السراج الوهاج \* لو خلعها على حيوان  
 موصوف نحو الفرس والبغل والحمار وغير ذلك فالخلع جائز له الوسط من ذلك وهي بالخيار  
 ان شاءت دفعت اليه الوسط وان شاءت دفعت اليه قيمتها \* وان خلعها على حيوان  
 قبيح موصوف ونع الطلاق ويجب عليها ان ترد ما استحققت عليه بالنكاح كذا في البناء \*  
 لو خلعها على دراهم معينة فوجدها ستوقه يرجع بالحياد وكذلك الثوب على انه هروي فاذا  
 هو هروي يرجع به هروي وسط كذا في صحيح السرخسي \* قال خلعك فقالت قبلت لا يسقط شيء  
 من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذ انوى ولا دخل بقبولها حتى اذ انوى الزوج الطلاق  
 ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد الطلاق لا يقع ويصدق بانه قضاء \* لو خلعها  
 ولم يذكر العوض الصحيح انه يبرأ كل من صاحبه وان لم يكن على الزوج مهر ترد ماسا ق اليها  
 من المهر لان المال المذكور بذكر الخلع عرفا كذا في الوجيز للكردي \* وهكذا في الخلاصة \*  
 لو قال خلعك على كذا وسمى ما لا معلوم لا يقع الطلاق ما لم تقبل وان قال الزوج بعد قبول المرأة  
 لم انويه الطلاق لا يصدق قضاء كذا في فتاوى قاضيان \* ان اختلفت بحكمه او بحكمها  
 او بحكم اجنبي فهو جائز كما في الصداق الا ان هناك المعيار مهر المثل وهذا المعيار ما اعطاها  
 فان اختلفت

فان اختلفت بحكمه فحكم الزوج عليها بمقدار ما اعطاها وباقه فذلك صحيح وان حكم باكثر من ذلك لم يلزمها الزيادة الا ان ترضى به وان كان بحكمها فاني حكمت بما اعطاها الزوج او اكثر جاز وان حكمت باقل من ذلك لم يثبت النقصان الا ان يرضى الزوج بذلك كذا في المبسوط \* وان كان الحكم الى الاجنبي فان حكم بقدر المهر جاز وان حكم بزيادة او نقصان لم يجز الزيادة الا برضى المرأة والنقصان الا برضى الزوج كذا في البدائع \* اذا اختلفت المرأة من زوجها على ان تعتق اباة ففعلت فالتعتق منها والاب مولى لهما ولو اختلفت على ان تعتق اباة ففعلت فالتعتق من الزوج ثم في الفصل الاول هل يرجع عليها بما ساق اليها اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى قال بعضهم يرجع والاصح انه لا يرجع عليها بشيء كذا في التاتارخانية \* الفصل الثالث في الطلاق على المال \* ان طلقها على مال فقبلت وتنع الطلاق ولزمها المال وكان الطلاق بائنا كذا في الهداية \* طلقها قبل الدخول على الف ولها عليه ثلث آلاف مهر يسقط الالف وخمسائة بالطلاق قبل الدخول وبقي عليه الف وخمسائة وتقاصا بالف ولا ترجع عليه بخمسائة عند البلخي وترجع عند غيره وعليه الفتوى كذا في الوجيز للكردي \* لو جعل مهرها ثلاثا فطلقها فطلبت على ثلث مهرها وطلقها ثانيا وثالثا كذا يقع الثلث ويسقط ثلث المهر وبضمن الزوج ثلثي مهرها كذا في الفتاوى الكبرى \* لو قالت طلقني ثلثا بالف فطلقها واحدة فعليها ثلث الالف ولو قالت طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدة فلا شيء عليها عند ابي حنيفة ر ح وبملك الرجعة لو قال الزوج طلقني نفسك ثلثا بالف او على الف فطلقت نفسها واحدة لا يقع شيء كذا في الهداية \* امرأة قالت لزوجها طلقني ثلثا بالف وقد كان الزوج طلقها ثنتين فطلقها واحدة يجب الالف كذا في الظهيرية \* امرأة قالت لزوجها طلقني واحدة بالف فقال لها الزوج انت طالق واحدة واحدة يقع الثلث واحدة بالف وثلثان بغير شيء عند الكل كذا في فتاوى قاضي خان \* قال انت طالق اربعا بالف فقبلت فطلعت ثلثا بالف ولو قبلت الثلث بالف لم يقع لو قال طلقني اربعا بالف فطلقها ثلثا فبقي بالالف ولو طلقها واحدة فبثلث الالف كذا في فتح القدير \* لو قالت لزوجها طلقني واحدة بالف درهم او على الف درهم فقال انت طالق ثلثا ولم يذكرا لالف طلقت مجانا عنده وعندهما طلقت ثلثا وعليها الالف بازاء الواحدة لو قالت طلقني واحدة بالف او على الف فقال انت طالق ثلثا بالف لا يقع عنده شيء



ما لم تقبل المرأة واذا قبلت الكل يقع الثالث بالف وعندهما ان لم تقبل المرأة فهي طالق  
 واحدة ولا يقع الثتان إلا بقيتان وان قبلت فهي طالق ثلثا لمحمد لهن بالف واثنان بغير شيء كذا  
 في الكافي \* حكى ابو الحسن عن ابي يوسف رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح وروى  
 ابن سماعة عن محمد رح انه رجع الى قول ابي حنيفة رح في هذه المسئلة وهكذا ذكره في الجامع  
 كذا في غاية السروجي \* ولو قال لها انت طالق على الف فقبلت طلقت وعليها الالف وهو قوله  
 انت طالق بالالف ولا بد من القبول في الوجهين كذا في الهداية \* لو قال انت طالق وعليك  
 الف فقبلت او قالت طلقني ولك الف فطلقها طلقت بلا مال عند ابي حنيفة رح وعندهما بالمال  
 كذا في محيط السرخسي \* ولو زاد الزوج على حرف الجواب فقال طلقك ثلثا بالف  
 عند ابي حنيفة رح ينوقف على قبولها فان قبلت يقع الثالث ويلزمها الف وان لم تقبل بطل  
 وعلى قولهما يقع الثالث بالف قبلت ام لا كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* ولو قالت  
 طلقني ولك الف فقال طلقك على الالف التي سميتها ان قبلت يقع الطلاق ويجب المال  
 وان لم تقبل لم يقع ولم يجب المال عنده وعندهما يجب ويقع كذا في محيط السرخسي \* لو قالت  
 طلقني بالف فقال انت طالق وعليك الف يقع بالف ولو قال انت طالق ثلثا بالف فقالت قبلت  
 واحدة بالف وقع الثالث بالف وان قالت قبلت بالعين وقع ولم يلزمها الالف ولو قال ان اعطيتني  
 الف فانت طالق فاعطته العين طلقت وكذا لو قالت قبلت بالعين كذا في غاية السروجي \* قال  
 لاجنبية انت طالق على الف ان تزوجتك وقبلت ثم تزوجها لا يعتبر القبول الا بعد التزوج  
 كذا في النهر الفائق \* لو قالت طلقني ثلثا بالف درهم طلقني ثلثا بمائة دينار فطلقها ثلثا طلقت  
 بمائة دينار ولو كان الايجاب من الزوج بالعين يلزمها المالا ان كذا في الظهيرية \* قالت المرأة  
 لزوجها طلقني وضرتني على الف درهم فطلق ضررتها او طلقها يجب نصف الالف اذا كان  
 مهر مثلها على السواء كما لو قالت طلقني وضرتني بالف درهم وان كان مهر مثلها  
 على التفاوت تجب حصصة المطلقة من الالف من المشايخ من قال هذا على قولهما وما على قول  
 ابي حنيفة رح لا يجب شيء ومنهم من قال هذا على قول الكل والاصح الاول \* واذا كان  
 للرجل امرأتان فساأناه ان يطلقهما على الف درهم او بالف درهم فطلق احدهما لزم المطلقة  
 حصتها من الالف فان طلق الاخرى لزمها حصتها ايضا ان كان طلقها في المجلس كذا في الذخيرة \*

وان افرقوا قبل ان يطلق واحدة منهما بطل ابجاءهما بالافتراق فان طلقهما بعد ذلك كان الطلاق  
واثما بغير بدل كذا في المبسوط \* واذا قال لامرأته انك طالق واحدة بالف درهم فقالت قبلت  
نصف هذه التولية طلقت واحدة بالف بلا خلاف ولوقالت قبلت نصفها بنخمسائة كان باطلا  
ولو قالت المرأة لنزوجه طلقني واحدة بالف درهم فقال الزوج انت طالق نصف تولية خلقت  
واحدة بالف درهم ولو قال انت طالق نصف تولية بنخمسائة طلقت واحدة بنخمسائة كذا في المحيط \*  
ولو قال انت طالق ثلثا السنة بالف درهم وهي طاهرة وقعت واحدة بثلاث الالف ثم الثانية  
في البهر الثاني بغير شيء الا اذا تزوجها قبله ثم الثالثة هكذا ولو قال ثلثا السنة احدنهن بالف  
غلاف بالثلاثة وان كان قبل الدخول تقع واحدة بغير شيء ثم اذا تزوجها لم تقع ولو قال انت طالق  
بعد غد بالف وغدا بالف واليوم بالف قبلت يقع في الحال بالف فاذا جاء غدا يقع الا اذا تزوجها  
قبله فتقع اخرى وكذا بعد غد ولو قال انت طالق تسعين احدنهما بالف يقع واحدة في الحال  
ويتعلق الاخرى بالقبول ولو قالت ان طلقني فلنك الف او قال الزوج ان جئتني بالف او اعطيتني  
او اديتني بالف درهم فانت كذا فهو على المجلس كذا في العناية \* لو قال لها انت طالق ثلثا اذا  
اعطيتني الف او متى اعطيتني الف فهي امرأته على حالها حتى تطهرك ومنع اعطته في المجلس  
او بعده فالطلاق واقع عليها وليس للزوج ان يتمتع منه اذا انتبه به لانه يجبر على القبول ولكن اذا  
وضعه بين يديه طلقت وهو استحسان كذا في المبسوط \* الاصل انه متى ذكر طالقين وذكر مقبيلهما  
فالا يكون مقابلا لهما الا اذا وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلا للثاني  
وان شرط وجوب المال على المرأة حصول البيونة فلو قال لها انت طالق الساعة واحدة وغدا  
اخرى بالف او على انك طالق غدا اخرى بالف او قال اليوم واحدة وغدا اخرى رجعية  
بالف قبلت يقع واحدة بنخمسائة في الحال وغدا اخرى بغير شيء الا ان يعود ملكه قبله  
كذا في فتح القدير \* لو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة على انك طالق  
غدا اخرى بالف درهم قبلت وقع عليها واحدة للحال بغير شيء فاذا جاء الغد يقع عليها  
تولية اخرى بالف درهم \* ولو قال لها انت طالق اليوم تولية بائنة على انك طالق غدا اخرى  
بالف درهم وقعت في الحال واحدة بغير شيء ثم اذا جاء الغد يقع عليها اخرى بغير شيء فان تزوجها  
قبل مجيء الغد ثم جاء الغد يقع تولية اخرى بالالف ولو قال لها انت طالق واحدة وانت طالق

اخرى بالف درهم قبلت وقعت الطلقان بالف وانصرف البذل اليهما وكذلك لو قال انت  
 طالق اليوم واحدة وغدا اخرى بالف درهم قبلت وقعت في اليوم واحدة بنصف الالف  
 وغدا اخرى بنصف الالف ان تحلل التزوج ولو قال لها انت طالق الساعة واحدة املك الرجعة  
 وغدا اخرى املك الرجعة بالف درهم او قال انت طالق الساعة باثنتي عشرة يوما  
 بالف درهم او قال انت طالق الساعة واحدة بغير شيء وغدا اخرى بغير شيء بالف درهم فالبذل  
 ينصرف اليهما ويكون تطليقة بنصف الالف فيقع واحدة في الحال بنصف الالف وغدا اخرى  
 مجا نالا ان يتزوجها قبل مجي الغد ثم جاء الغد فيقع اخرى بنصف الالف ولو قال لها انت  
 طالق الساعة واحدة املك الرجعة او قال باثنتي عشرة يوما بغير شيء وغدا اخرى بالف درهم  
 فالبذل ينصرف الى التطليقة الثانية ولو قال انت طالق اليوم واحدة وغدا اخرى املك الرجعة  
 بالف درهم ينصرف البذل اليهما كذا في المحيط \* لو كانت له امرأان فقال احد لكما طالق  
 بالف درهم والاخرى بخمس مائة فقبلتا طلقا وعلى كل واحدة خمسمائة لان ما وراءه مشكوك  
 على كل واحدة ولو قال والاخرى بمائة دينار لا شيء عليهما لوقوع الشك في كل واحدة  
 منهما كذا في العناية \* لو طلقها على ان تبرئه من كذائه نفس فلان فالطلاق رجعي لو طلقها على  
 ان تبرئه من الالف التي كفها لها من فلان فالطلاق بائن كذا في التاتارخانية \* طلقني على  
 ان اؤخر مالي عليك فطلقها فان كانت للتأخير غاية معلومة صح التأخير وان لم تكن لا يصح والطلاق  
 رجعي على كل حال كذا في الخلاصة \* وبصح التأجيل في بدل الخلع مع جهالة مستدركة  
 كالحصاد والديس لا الفاحشة كالعطاء وهبوب الريح والميرة وحيث لا يصح التأجيل يجب ائمال  
 حالا فيجوز اختلاهما على زراعة ارضها وركوب دابتها وخذ منها على وجه لا يلزم خلوتها بها  
 او خدمة اجنبية كذا في فتح القدير \* ويعتبر الخلع من جانبه تعليقا للطلاق بقبولها حتى لم يصح  
 رجوعه عنه ولم يبطل ببقائه من المجلس وبصح اذا كانت غائبة واذا بلغها فلها الخبر في مجلسها  
 وبصح تعليقه بالشرط والاضافة الى الوقت كقولنا اذا جاء غدا واذا قدم فلان فقد خالعتك  
 على الف فالقبول اليها بعد مجي الغد والقدم وفي جانبها يعتبر تملكها بعوض كالبيع حتى  
 يصح رجوعها قبل قبولها ويبطل ببقائه من المجلس ولا يتوقف حال الغيبة ولا يجوز التعليق  
 بشرط

بشرطه الاضافة الى وقت كذا في محبط السرخسي \* صح شرط الخيار في الخلع لها لاله كذا  
في كثر الدائق \* والخلع على مال بمنزلة الخلع في احكامه الا ان البذل اذا بطل بقي الطلاق  
بائنا وموض الخلاق اذا بطل يقع رجعا واذا وجب يقع بائنا كذا في محبط السرخسي \* قال لامرأته  
انت طالق على الى على اني بالخيار ثلثة ايام فقبلت بطل الخيار ووقع الطلاق ولو قال لامرأته  
انت طالق على الى على انك بالخيار ثلثة ايام فقالت قبلت ان ردت الطلاق في الايام الثلثة  
بطل الطلاق وان اختارت الطلاق في الايام الثلثة وقع الطلاق وبجب الالف للزوج كذا  
في الكافي \* لو اختلفا وهما بمشيان امكن كلام كل واحد منهما متصلا بالآخر صح الخلع وان لم يكن  
متصلا لا يصح ولا يقع الطلاق ايضا كذا في الخلاصة \* قالت سألتك ثلثا بالى فطلقني واحدة  
وقال الزوج سألت واحدة فاقول لها والبيته له ومن قال لامرأته طلقك امس على الى درهم  
فلم تقبلي فقالت كنت قبلت فاقول قول الزوج مع يمينه كذا في غايه السروجي \* لو قال  
بعت طلاقك امس بالى فلم تقبلي فقالت قبلت فاقول قولها لان الاقرار بالبيع اقرار بالقبول لانه  
شطره كذا في العتايه \* لو قالت سألتك ان تطلقني بمائة درهم وقال الزوج بل بالى فاقول  
قولها فان اقاما البيته فالبيته بينة الزوج وكذلك لو قالت خلعتني بغير شيء وقال الزوج  
بل بالى فاقول قولها وان اقاما البيته فالبيته بينة الزوج كذا في المبسوط \* اذا قالت  
لزوجها سألتك ان تطلقني ثلثا بالى فلم تطلقني الا واحدة وقال بل طلقك ثلثا فان كانا  
في المجلس فاقول قوله وان كانا قد افترا فاقول قولها وله عليها ثلث الالف ويقع عليها  
ثلثه تطليقات ان كانت في العدة وكذا اذا قالت سألتك ان تطلقني وصاحبتي بالى  
فطلقني وحدي فقال الزوج بل طلقكما جميعا فان كانا في المجلس الذي وقع فيه الايجاب  
فاقول قوله وان افترا من المجلس فاقول قولها وعلى المرأة حصنها من الالف لا عتريتها  
بذلك كذا في السراج الوهاج \* وكذلك ان قالت لم تطلقني ولا صاحبتي في ذلك المجلس  
فاقول قولها مع يمينها وعلى الزوج ان يثبت المال بالبيته ولكن انطلاق واقع عليها باقرار الزوج  
كذا في المبسوط \* المرأة اذا اختلفت مع زوجها على مال ثم اقامت البيته على زوجها اتته  
طلقها ثلثا او بائنا قبل الخلع تقبل ويسترد بدل الخلع والتناقص لا يمنع قبول ائبيته ههنا كذا  
في الخلاصة \* لو اتهمت بيته ان زوجها المجنون خالها في صحته واقام ولبه او هو بعد الافاقه بيته

أنه خالها في جنونه فبينة المرأة الأولى كذا في القنية \* لو قال طلقها ثلثا بالف درهم فقالت المرأة  
هذا منك أقرار ما ضي وقد كنت قبلته منك وقال الزوج كان هذا مني أقرارا مستقبلا حين  
تكلمت فلم تقبلي فالتقول قول الزوج وان اقاما البينة اخذت بينة المرأة كذا في التاخرانية \*  
لو قال انت طالق غدا على مبدك هذا فقبلت في الحال وباعت العبد ثم جاء غدا فعطىها قيمته  
ولو طلقها ثلثا قبل مجيء الغد بطل ذلك كذا في العتائية \* سئل شيخ الاسلام علي بن محمد الاصبهاني  
عن رجل وامرأة اختلعا قيل للزوج كم كان بينكما من الخلع فقال كان بيننا مرتين  
فقالت المرأة بل كان الخلع يتناثرت مرارا قال القول قول الزوج قال نجم الدين النسفي رح  
فسئلت من هذه المسئلة فقلت ان كان هذا بعد نكاح جرى بينهما وقالت المرأة النكاح لم يصح  
لان النكاح كان بعد الخلع الثالث وقال الزوج هو صحيح لانه كان بعد الخلعين فالتقول قول الزوج  
اما اذا كان الاختلاف بينهما بعد انقضاء عدتها قبل النكاح فلا يجوز النكاح بينهما ولا يحل للناس  
ان يحملوها على النكاح ويعقدوا بينهما كذا في الظهيرية \* طلبت من زوجها ان يخلعها  
على مال فاشهد الرجل عدلين ان امرأته اذا قالت من از توخو بشتن خريدم بأوندي اقول لها  
فروقتم ولا اقول فروختم ثم اجتمعوا عند القاضي للاختلاع فعلا ذلك عند القاضي وسمع القاضي  
ذلك ثم يقول الزوج بعد ذلك اني لم اقل فروختم وانما قلت فروقتم والشاهدان يشهدان  
على ذلك ان سمع القاضي فروختم بحكم بصحة الخلع ولا يلتفت الى شهادة الشاهدين ولا عبرة  
لذلك الاشهاد واما اذا قال القاضي لا اتيقن انه تكلم بالخاء او بالفاء وشهدا انه تكلم بالفاء فيسمع  
شهادتهما ويطلق الخلع ولو شهد بعض من شهد المجلس انه قال فروختم بحكم بصحة الخلع كذا  
في الفصول العبادية \* اذا وقع الخلع على بدل مسمى دفعت المرأة اليه مقدار المسمى وقالت  
انه بدل الخلع وقال الزوج قبضت بجهة كذا غير جهة الخلع فقد قيل القول قول الزوج وبه  
كان يفتي ظهير الدين المرغيناني رح وقيل القول للمرأة لان التملك صدر من المرأة  
فيكون القول قولها في بيان جهة التملك وهذا الاصل كثير في الشرع كذا في المحبط \*  
لو اختلنا في جنس ما وقع عليه الخلع او نوعه او قدره او صفته فالتقول قول المرأة وعلى الزوج البينة  
كذا في البدائع \* وكذا لو قالت اختلعت بغير شيء فالتقول قولها والبينة بينة الزوج كذا في فتح القدير \*  
لو اختلفت قالت المرأة الخلع بيننا صحيح قال تمت ثم خلعت القول قوله وهو نكاح المهرج كذا في الخلاصة \*

اذا اختلع امرأتها بالفارسية خريدم وفروختم فقال الزوج كان في ضميري اني بعت رأس الشاة او قال قلت فروختم من الايقاد او قال قلت فبروتم بالفاء فقد قيل القول في ذلك قوله مع اليمين الا اذا كان قبض بدل الخلع فمح لا يقبل قوله لان الظاهر يكذبه وقد قيل لا يقبل قوله قضاء وان كان لم يقبض بدل الخلع لان كلامه مخرج جوابا والجواب يتقيد بالسؤال والسؤال من تملكك النفس فينصرف الجواب اليه وعلى هذا اذا قال كان في ضميري اني بعت بند قبائي لا يقبل قوله ايضا عند بعض المشافخ رحمهم الله تعالى وعليه الفتوى ولو اشار الزوج عند قوله فروختم الى رأس الشاة والى بند قبائه فعلى قول هؤلاء هذا ليس بشيء والخلع صحيح الا اذا صرح فقال بند قباء فروختم فمح لا يصح الخلع ولو اقام الزوج بيته انه باع رأس الشاة وشهدت بيته انه قال بعت رأس الشاة قبلت بيته وكذلك اذا اقام بيته انه قال فروختم من الايقاد قبلت بيته ولو اقامت المرأة البيته بمعارضته انه باع نفسها او انه باعها فبينتها اولى هكذا قبل وفيه نظر عندي ينبغي ان يكون بيته الزوج اولى كذا في المحيط \* لو قال لرجل اخلع امرأتي لا يكون له ان يخلعها الا بمال هكذا في العناية \* امرأة وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها بالف درهم ان ارسل الوكيل البديل بان قال خالع امرأتك على الف درهم او قال على هذه الالف او اضاف للبذل الى نفسه اضافة ملك او اضافة ضمان بان قال خالع امرأتك على الف درهم من مالي او قال على الف على اني ضامن يتم الخلع بقبول الوكيل ان كان البديل مرسل فهو عليها وهي المطالبة به وان كان البديل مضافا الى الوكيل اضافة ملك او اضافة ضمان فالوكيل هو المطالب بالبديل دون المرأة ويرجع الوكيل بما ادنى على المرأة واذا وكلت رجلا بان يخلعها من زوجها فخلعها على عرض له اي للوكيل وهلك العرض في يد الوكيل قبل التسليم الى الزوج فان الوكيل يضمن قيمة ذلك للزوج كذا في المحيط \* لو قال لغيره طلق امرأتي فخلعها على مال او طلقها على مال فالصحيح انه ان كانت مدخولا بها لا يجوز وان لم تكن مدخولا بها جاز فعلى هذا الوكيل بالخلع اذا طلق مطلقا ينبغي ان يجوز قيل هو الاصح لان الخلع بعوض وبغير عوض متعارف فيصير وكلا بهما كذا في الظهيرية \* وهكذا في محيط السرخسي \* وكلت رجلا بالخلع ثم رجعت لا يعمل رجوعها اذا لم يعلم الوكيل ذلك فان ارسلت بالخلع رسولا الى زوجها ثم رجعت قبل تبليغ الرسالة صح رجوعها وان لم يعلم الرسول رجوعها \* قال لرجلين اخلاعا انكرتني على غير جعل فخلعها احدهما لم يقع الطلاق ولو امر رجلين ان يخلعا

امرأته بالف فقال احد هما خلعتها بالف وقال الآخر تداجزت ذلك قال ابو يوسف رح لا يجوز  
ولو قال احد هما خلعتها وقال الآخر خلعتها بالف فهو جائز كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كل  
رجلا بالخلع على كذا فقال الوكيل خلعت فلانة من زوجها على كذا جاز وان لم يكن  
هو بمقتريها وذكروا بعد هذا انه لا يجوز ان يكون الواحد وكيلًا من الجانبين وهذه المسئلة دليل  
على انه يجوز قال الحاكم ابو الفضل وهو الموافق لرواية الاصل وهو الصحيح كذا في العناية \* رجل  
وكل رجلان بخلع امرأته اذا اعطت قباء ودفعت القباء الى الوكيل وجري الخلع بينهما  
فلما رأى القباء اذا البطانة له فالخلع غير صحيح وكذا اذا كان له بطانة ولكن ليس له كتمان  
فاما اذا لم يكن له احد الكمين فالخلع صحيح كذا في الخلاصة \* لو ان رجلا جاؤا الى رجل  
زعموا ان امرأته وكلنتهم باخلاصها منه فخالعها معهم على الفبي درهم فانكرت المرأة التوكيل  
فان كانوا قد ضمنوا المال للزوج فالطلاق واقع والبدل عليهم وان كانوا لم يضمنوا فان لم يدع الزوج  
انها وكلنتهم لم يقع الطلاق وان ادعى الزوج انها وكلنتهم فانه يقع الطلاق لكن لا يجب المال  
هذا اذا خلع الزوج فان باع منهم تطليقة بالفبي درهم قال ابو بكر الاسكاف فهذا والخلع سواء  
وعليه النوى كذا في الفتاوى الكبرى \* في الاصل اذا قال لغيره اخلع امرأتي فان ايت  
فطلقها فابت المرأة الخلع فطلقها الوكيل ثم قالت انا اختلعت فخالعها جاز ان كان الطلاق رجعيًا  
كذا في المحيط \* رجل قال لرجل اخلع امرأتك على هذا العبد وهذه الالف لو هذه الدار ففعل  
فالقبول الى المرأة فان قبلت الخلع طلقت وعليها تسليم البدل المسمى فان استحق البدل ضمنت  
ولو قال اخلعها على عبدي هذا او داري هذه او الفبي هذه ففعل وقع الخلع ولا يحتاج الى قبول المرأة  
ثم ينم الخلع بقول الزوج خلعت ولا يحتاج الى ان يقول الاجنبي قبلت \* امرأة قالت لزوجها  
اخلعني على دار فلان او على عبد فلان ففعل وقع الخلع معها ولا يحتاج الى قبول صاحب الدار  
والعبد وعليها تسليم الدار والعبد الى الزوج فان تعذر كان عليها القيمة فان ابتدأ الزوج بان قال  
قد طلقتك او خالعتك على دار فلان كان القبول اليها لا الى صاحب الدار ولو خاطب الزوج  
صاحب العبد والمرأة حاضرة فقال خالعت امرأتي على مبدك هذا وقبلت المرأة لم يقع الخلع  
حتى يقبله صاحب العبد ولو كانت البداية من الاجنبي والبدل لغير المخاطب بان قال اخلع  
امرأتك

امرأتك على عبد فلان هذا او دار فلان هذه او على الف فلان هذه فالقبول الى صاحب العبد والدار  
 والاف لا الى المرأة \* الاجنبي اذا قال اخلع امرأتك علي درهم علي ان فلانا ضامن لها ففعل  
 كان القبول الى الضمين لا الى الخطاب ولا الى المرأة في هذا قبول \* ولو كانت المرأة هي المخاطبة  
 بان قالت اخلعني على الف علي ان فلانا ضامن ففعلها كان الخلع واقعا معها فان ضمن فلان المال  
 اخذ الزوج ايها ما شاء وان ابي الضمان اخذ المرأة بالمال ولو قال لرجل اخلع امرأتك علي هذا العبد  
 فقال خلعت فاذا العبد لرجل آخر فقبل مولى العبد لا يلتفت الى قبوله ويكون القبول الى المرأة  
 كذا في شرح الجامع الكبير للحصري \* اذا وكل احد الزوجين صبي او معنوها او مملوكا  
 بالقيام مقامه بالخلع والاختلاع جاز ذلك كذا في المبسوط \* لو قال اخلعني نفسك او قال اخلعني  
 فالمسئلة على وجوه ثلاثة احدها ان يقول اخلعني نفسك بمال ولم يقدر فقالت خلعت نفسي  
 منك بالف ففي هذا الوجه لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج اجزت كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 وهو ظاهر الرواية وروى ابن سماعه انه يصح الخلع وبه اخذ بعض مشائخنا كذا في الفصول العبادية \*  
 والثاني ان يقول لها اخلعني نفسك بالف درهم فقالت خلعت في رواية يتم الخلع بالف درهم  
 وان لم يقل الزوج اجزت وهو الصحيح \* والوجه الثالث ان يقول لها اخلعني نفسك ولم يزد عليه  
 فقالت اخلعت ذكر في المنتقى من ابي يوسف رح انه لا يكون خلعا \* وروى ابن سماعه  
 من محمد رح ان قال لها اخلعني نفسك فقالت اخلعت يقع طلاق بائن بغير بدل كانه قال لها  
 ايئني نفك وبه اخذ اكثر المشائخ رح وان كان الخطاب من قبل المرأة فقالت اخلعني او بارئني  
 فقال الزوج فخلعت فهذا وما كان الخطاب من قبل الزوج في الوجوه سواء كذا في فتاوى قاضيخان \*  
 اذا قال لها اخلعني نفسك بغير مال فقالت خلعت تم الخلع بقولها \* قالت اخلعني بغير مال اذا  
 قال الزوج خلعت يقع الطلاق هكذا في المحيط \* لو قال لها اخلعني نفسك بكذا ثم لقيها  
 بالعريه حتى قالت اخلعت وهي لا تعلم بذلك فالصحيح انه لا يتم الخلع ما لم تعلم المرأة ذلك.  
 كذا في محيط السرخسي \* لو ادعى رجل الرسالة من امرأة الرجل اليه ان يطلقها ويمسكها  
 فقال الزوج لا امسكها بل اطلقها فقال الرسول ابرأتك من جميع ما لها عليك فطلقها  
 فانكرت المرأة امره بالابراء الرسول يدعيه فان ادعى الزوج رسالتها او كانت اياه كذلك ورفع وهي  
 على حقها وان لم يدع فان كان الرسول قال ابرأتك من حقها على ان تطلقها فالطلاق غير واقع.



وان لم يقل على ان تطلقها فالطلاق واقع وهي على حتها كذا في فتح القدير \* لو قال فقبولي  
 طلقها على الف فقال طلقت يتوقف فانما جازت بيع الطلاق والا فلا كذا في العاتية \* رجل  
 خلع ابنته من زوجها ان كانت البنت كبيرة وضمن الاب بدل الخلع ثم الخلع كذا فتاوى فاضلخان \*  
 رجل خالع ابنته الكبيرة على صداقتها بانها جاز عليها \* ولو بلاذن ولم تجز ايضا فللمهر  
 لا يجوز ولا يقع وان اجازت وقع وبرئ من الصداق وان ضمن وقع الطلاق فاذا بلغ الخبر اليها فاجازت  
 نفذ عليها وبرئ الزوج وان لم تجز رجعت عليه بمهرها والزواج يرجع على الاب بحكم الضمان  
 هكذا في الوجيز للكردي \* من خلع ابنته وهي صغيرة بما لها لم يجز عليها فلا يسقط المهر  
 ولا يستحق مالها هل يقع الطلاق فيه روايتان والاصح انه يقع كذا في الهداية \* ان خلعها  
 على الف وهي صغيرة على ان الاب ضامن لالف الخلع واقع والالف على الاب وان شرط الالف  
 عليها يتوقف على قبولها ان كانت اهلا للقبول بان تقف بان الخلع شرع سائبا والنكاح شرع جالبا  
 فان قبلت وقع الطلاق اتفاقا ولكن لا يجب المال وان قبل الاب عنها صح في رواية وفي رواية لا يصح  
 وهذا اصح كذا في الكافي \* اذا خلع الصغيرة ولم يضمن المهر وتوقف على قبولها فان قبلت طلقت  
 ولا يسقط المهر وان قبل الاب منها فعلى الروايتين وان ضمن الاب المهر وهو الف درهم طلقت  
 ويلزمه خمسمائة استحسانا كذا في الهداية \* هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فلها جميع المهر  
 والاب يضمنه للزوج كذا في الفصول العمادية \* وان كان الخلع بين الزوج وام الصغيرة  
 ان اضافت الام البدل الى مال نفسها او ضمنت بتم الخلع كما لو كان الخلع مع الاجنبي  
 وان لم تضف ولم تضمنه هل يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية فيدو الصحيح انه لا يقع \*  
 وان كان العاقد اجنبيا ولم يضمن البدل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت تعقل العقد وتعتبر  
 بتوقف الخلع على قبولها وقال بعضهم لا يتوقف \* ولو اختلعت الصغيرة التي تعقل وتعتبر  
 من زوجها على صداقتها يقع طلاق بائن ولا يسقط الصداق ولو وكلت الصغيرة وكيلها بالخلع  
 ففعل الوكيل ففعله روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع بقبول الوكيل كما يتم  
 بقبول الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل البدل لا يقع الطلاق كما لو كان الخلع  
 من الاجنبي \* اذا خالع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح ولا يتوقف على اجازته كذا  
 في فتاوى فاضلخان \* خلع السكران والمكروء جائز عندنا وخلق الصبي باطلا والموتوة والمغصى عليه

من مرض بمنزلة الصبي في ذلك هكذا في المبسوط \* الامة اذا اختلعت من زوجها او طلقها على جعل فانه يقع الطلاق ولا تؤخذ بالجعل في الحال وانما تؤخذ به بعد العتق وان اختلعت باذن المولى تؤخذ به في الحال وتباع فيه الا ان يغديها المولى والمدبرة وام الولد في ذلك ككلامه الا انها لا تحتمل البيع فتؤدي البدل من كسبها اذا التزمت باذن المولى والمكاتبه لا تؤخذ ببديل الخلع الا بعد العتق سواء اختلعت بغير اذن المولى او باذنه واذا اختلعت الامة من زوجها بمهرها بغير اذن مولاه يقع الطلاق ولكن لا يسقط المهر كذا في المحيط \* اذا خلع الامة مولاه على رقبته وزوجها حراً فخلع واقع بغير شيء ولو كان الزوج مكاتباً او عبداً او مدبراً جاز الخلع فصارت الامة لسيد العبد والمدبر ونبت للمكاتب فيها حق الملك \* امتان تحت خر خلعهما المولى على رقبته احدهما بعينها بطل الخلع فيها وصح في اخرى ويقسم الثمن على مهرهما فما اصاب مهر التي صح خلعهما فهو للزوج من رقبته الاخرى ولو خلع كل واحد منهما على رقبته الاخرى وقع الطلاقان البائنان بغير شيء ولو طلق كل واحد منهما على رقبته صاحبته يقع رجعا كذا في الاختيار شرح المختار \* امة تحت عبد خلعهما مولاه على عبد في يده وقبل العبد ذلك جاز سواء كان بطلان المولى او بغير اذنه ولا يشترط قبول الامة فلما استحق العبد الذي جعل بدلا في الخلع فالخلع ماض ولا ضمان على المولى وكانت قيمته في رقبته الامة تباع فيها الا ان يغديها المولى وان ضمن المولى الدرك للعبد يرجع عليه بحكم الضمان فان كان على الامة دين كان قبل الخلع تباع ويقضى به دين الغرماء فان بقي من ثمنها شيء كان لمولى الزوج وان كان ما بقي من ثمنها لا يفي بقيمة العبد المستحق ضمنت الامة تمام القيمة اذا اعتقت ولوان الغرماء ابرأوا من الدين قبل البيع او بعده تؤخذ بقيمة العبد كما قبل الابراء ولا تسلم رقبته المولى الزوج ولو ضمن مولاه الدرك في العبد بيعت هي في دينها وضمن المولى قيمة العبد المستحق لمولى العبد ولا ضمان على الامة وان اعتقت ولوان المولى خلعهما على رقبته ولادين عليها ولم يضمن المولى سلمت لمولى الزوج وان كان عليها دين يبعث في الدين فان فضل شيء اخذت مولى الزوج ولا ضمان على المولى ان لم يفي الفاضل بقيمتها فان ابرأ الغرماء الامة من الدين قبل البيع سلمت البرقة لمولى الزوج ولا شيء لمولاه وان كان الابراء بعد البيع سلم الثمن لمولى الزوج فان كان في الثمن فضل على القيمة فالفضل له وان كان فيه نقصان فالنقصان على مولى الامة ان كان ضمن الدرك

وان لم يضمن صلى الامة تؤاخذ به بعد العتق كذا في شرح الجامع الكبير للحصيري \* اذا  
اختلعت في مرضها بغيرها الذي كان لها على زوجها ماتت في العدة فله الاقل من ميراثه  
منها ومن المهر ان كان يخرج من ثلث مالها وان لم يكن لها مال سوى ذلك فله الاقل من ميراثه  
منها ومن الثلث وان ماتت بعد انقضاء العدة فله المهر من ثلث مالها وان كان لم يدخل بها  
فاختلعت منه في مرضها بغيرها فنقول اما نصف المهر فقد سقط عن الزوج بالطلاق قبل الدخول  
لان جهتها والنصف الباقي له من ثلث مالها وكذلك ان كانت اختلعت منه باكثر من مهرها  
فنصف المهر سقط بالطلاق قبل الدخول والنصف الباقي مع الزيادة للزوج من ثلث مالها فان برأت  
من مرضها فله جميع المهر المسمى وان اختلعت وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع جائز  
بالمسمى قل اوكثر ولا ميراث لها منه قال وان تبرع اجنبي في مرضه باختلاعها من الزوج  
بمال ضمنه للزوج فهو جائز من ثلثه اذ مات من ذلك المرض وان كان الزوج مريضا حين  
فعل الاجنبي هذا بغير رضاها فلها الميراث اذ مات الزوج قبل انقضاء عدتها كذا في المبسوط \*  
ان كان الزوج ابن عم لها والمرأة مدخولا بها فان كان لا يرث منها يحق القرابة بان كانت عصبة  
اخرى اقرب منه فهذا وما لو كان الزوج اجنبيا سواء وان كان يرث منها يحق القرابة وقد ماتت بعد  
انقضاء العدة فانه ينظر الى بدل الخلع والى قدر ميراثه منها يحق القرابة فان كان بدل الخلع قدر ميراثه  
او اقل يسلم للزوج ذلك وان كان اكثر فالزيادة على ميراثه منها لا يسلم له الا باجازة باقى الورثة  
وان كانت المرأة غير مدخول بها فان نصف المهر يسلم للزوج بالطلاق قبل الدخول  
فلم تعتبر المرأة متبرعة في ذلك النصف وانما تعتبر متبرعة في النصف الآخر وقد صارت متبرعة  
على الوارث فينظر الى ذلك النصف والى قدر ميراثه منها فيسلم للزوج الاقل منها هذا اذا  
ماتت من مرضها وان برأت منه سلم للزوج جميع ما سمت له ومنزله والمال وهبت له شيئا ثم برأت  
من مرضها كذا في المحيط \* امرأة لها ابنا عم وهما وارثاها تزوجت احدهما ودخل بها ثم خلعت  
بغيرها في مرض موتها ولا مال لها غيره وماتت في العدة فالمهر بينهما ولو طلقها على مهرها  
وماتت في العدة فهو طلاق رجعي فله النصف بالزوجية والباقي بينهما نصفاً كذا في الكافي \*

الباب التاسع في الظهار \* الظهار هو تشبيه الزوجة او جزء منها شائع او مبرر به من الكل بما لا يحل النظر  
اليه

اليه من المحرمة على التأيد ولورضاع او صهرية كذا في فتح القدير \* سواء كانت الزوجة حرة اوامة او مكاتبه او مدبرة او ام ولد او كناية كذا في السراج الوهاج \* وشرطه في المرأة ان تكونها زوجة وفي الرجل كونه من اهل الكفارة فلا يصح طهار الذمي كالصبي والمجنون كذا في فتح القدير \* فان تزوج امرأة بغير أمرها ثم طاهر منها ثم اجازت النكاح فالظهار باطل ولو ان العبد او المدبر او المكاتب طاهر من امرأته صح طهاره كذا في السراج الوهاج \* فلو طاهر من امته موطوءة كانت او غير موطوءة لا يصح كذا في فتح القدير \* وكذا الوشبهها بالمحرمة حرمة مؤقتة كالمطلقة ثلثا لا يصح الطهاره كذا في ملخص المحيط \* ركن الطهاره قوله لامرأته انت علي كطهرامي او ما يقوم مقامه في افادة معناه كذا في النهاية \* اذا قال لهارأسك علي كطهرامي او وجهك او رقبتيك او فرجك يصير مظاهرا وكذا اذا قال لها بدنك علي كطهرامي او ربك او نصفك ونحو ذلك من الاجزاء الشائعة كذا في البدائع \* اذا ذكر جزء لا يعبر به من جميع البدن كاليد والرجل لم يثبت الطهاره كذا في محيط السرخسي \* ان قال ظهر ك علي كطهرامي او كبطنها او كفرجها لا يكون طهارا كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال انت علي كركبة امي في القياس يكون مظاهرا ولو قال لها فخذك علي كخذا امي لا يكون طهارا كذا في فتاوى قاضيخان \* اذا شبهها بعض من امه لا يجوز له النظر اليه فهو كشبيه بظهرها وكذا اذا شبهها بمن لا يحل له مناكتها على التأيد من ذوات محارمه مثل اخته او صمته او امه من الرضاع او اخته من الرضاع كذا في الجوهرة النيرة \* ان شبهها بفانحل النظر اليه كالشعر والوجه والرأس واليد والرجل لا يكون طهارا كذا في فتاوى قاضيخان \* لو قال انت علي كطهرامك كان مظاهرا سواء كانت مدخولا بها او لا ولو قال كطهربتك ان كانت مدخولا بها كان مظاهرا والا فلا كذا في السراج الوهاج \* ان شبهها بامرأة الاب والابن يكون طهارا دخل بها او لم يدخل بها الاب والابن \* ولو شبهها بامرأة زنى بها ابوه او ابنه قال ابو يوسف راح بكون طهارا وهو الصحيح \* ولو شبهها بام امرأة او ابنة امرأة فزنى بها يكون طهارا كذا في الظهيرية \* لو قبل اجنبية بشهوة او نظر الي فرجها بشهوة ثم شبه زوجته بابنتها لم يكن هذا مظاهرا في قول أبي حنيفة وح ولا يشبه هذا الوطئ كذا في المحيط \* وحكم الطهار حرمة الوطئ والدواعي الي غابة الكفارة كذا في فتاوى قاضي خان \* ان وطئها قبل ان يكفر استغفر الله تعالى ولا شيء عليه غير الكفارة الاولى ولا يعاد حتى يكفر كذا في السراج الوهاج \*

لو ظاهر منها ثم طلقها طلاقاً بائناً ثم تزوجها لا يحل له وطئها والاستمتاع بها حتى يكفر وكذا  
إذا كانت زوجته أمة فظاهر منها ثم اشتراها حتى يطل النكاح بملك اليمين وكذا لو كانت حرة  
فارتدت عن الإسلام ولحققت بدار الحرب نسبت ثم اشتراها وكذا إذا ظاهر منها ثم ارتد  
عن الإسلام في قول أبي حنيفة رح وكذا إذا طلقها ثلثاً فترجعت بزواج آخر ثم عادت إلى الأول  
لا يحل له وطئها بدون تقديم الكفارة عليه كذا في البدائع \* ولو ارتد أمعاناً مسلماً فهما على الظهار  
في قول أبي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* هذا كله في الظهار المطلق والموبد  
أما في الموقت كما إذا ظاهر مدة معلومة كالיום والشهر والسنة فإنه إن قربها في تلك المدة  
يلزمه الكفارة وإن لم يقربها حتى مضت المدة سقط عنه الكفارة وبطل الظهار كذا في الجوهرة النيرة \*  
للمرأة أن تطالب المظاهر بالوطئ وعليها أن تمنعه من الاستمتاع بها حتى يكفر كذا في فتح القدير \*  
المظاهر إذا لم يكفر ورفع امرأته إلى القاضي بحبسه القاضي حتى يكفر أو يطلق كذا في الظهيرية \*  
إن قال كبرت صدق ما لم يعرف بالكذب كذا في النهر الفائق \* لو قال لامرأته أنت علي كظهر أمي  
كان مظاهراً سواء نوى الظهار أو لانية له أصلاً وكذا إذا نوى الكرامة والمنزلة أو الطلاق  
أو تحريم اليمين لا يكون الاظهار ولو قال أردت به الأخبار عما مضى كذباً لا يصدق في القضاء  
ولا يسمع للمرأة أن تصدقه كما لا يسمع للقاضي ويصدق فيما بينه وبين الله تعالى وكذا إذا قال أنا منك  
مظاهر وظاهر فك فهو مظاهر نوى الظهار أو لانية له وأي شيء نوى لا يكون الاظهار وإن أراد  
به الخبر من الماضي كاذباً لا يصدق قضاء ويصدق ديانة وكذا لو قال أنت علي كبطي أمي أو كخذ أمي  
أو كخرج أمي فهذا وقوله أنت علي كظهر أمي على السواء كذا في البدائع \* إن قال أنت مني  
كظهر أمي أو عندي أو معي فهو مظاهر كذا في الجوهرة النيرة \* لو قال لها أنت أمي فلا يكون  
مظاهراً وينبغي أن يكون مكروهاً ومثله أن يقول يا بنتي يا اختي ونحوه ولو قال لها أنت  
علي مثل أمي أو كأمي بنوي فإن نوى الطلاق وقع بائناً ونوى الكرامة أو الظهار فكما نوى هكذا  
في فتح القدير \* وإن لم يكن له نية فعلي قول أبي حنيفة رح لا يلزمه شيء حملاً للعلط على معنى الكرامة  
كذا في الجامع الصغير \* والصحيح قوله هكذا في غاية البيان \* وإن نوى التحريم  
اختلفت الروايات فيه والصحيح أنه يكون ظهاراً عند الكل قال لها أنت مثل أمي ولم يقل علي  
ولم ينوش إلا يلزمه شيء في قولهم كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال إن ولدك ولدك وطقت أمي

فلا شيء عليه كذا في غاية السروجي \* اذا قال لها انت علي حرام كامي ونوى الطلاق والظهار  
او الابلاء فهو علي مانوي وان لم ينو شيئا يكون ظهارا في قول محمد بن حنبل في الخصاف الصحيح  
من مذهب ابي حنيفة ح ما قال محمد بن حنبل في فتاوى قاضي خان \* ولو قال انت علي حرام  
كظهر امي ونوى طلاقا وابلاء لم يكن الاظهار عند ابي حنيفة ح ومنه ما يكون خلافا  
وان نوى التحريم ولائبة له فهو ظهار بالاجماع \* ولو قال لامرأته انت علي كظهر امي او القريب  
او كظهر رجل اجنبى لم يكن مظاهرا كذا في محيط السرخسي \* ولو قال كخرج امي او كخرج  
ابني كان مظاهرا \* لانكون المرأة مظاهرة من زوجها عند محمد بن حنبل وفتاوى عليه وهو الصحيح  
هكذا في السراج الوهاج \* وشرط الظهار ان يكون الزوج من اهل الكفارة فلا يصح ظهار الذمي  
كالصبي والمجنون \* ولو ظاهرفرجين ثم افاق فهو علي حكم الظهار ولا يكون عائد ابلافاة هكذا  
في فتح القدير \* ومن الشرائط ان لا يكون معنوها ولا مدعها ولا مبرسا ولا مغنى عليه ولا نائما  
فلا يصح ظهار هؤلاء وكونه جادا ليس بشرط لصحة الظهار حتى يصح ظهار الهازل وكذا كونه طائعا  
او ماعدا ليس بشرط عندنا فيصح ظهار المكره والخاطيء كما يصح طلاقه وكذا الخلع من شرط الخيار  
ليس بشرط عندنا فيصح ظهارا شرط الخيار هكذا في البدائع \* وظهار السكران لازم وظهار الاخر من  
بكتابة او اشارة تعرف وهو ينوي لازم كالطلاق كذا في التاثير خانية \* اسلم زوج المجبوبة  
فظاهر منها قبل عرض الاسلام عليها صح لانه من اهل الكفارة كذا في البحر الرائق \* الظهار  
لا يوجب نقصان العدد ولا يوجب البينة وان طال المدة كذا في التاثير خانية \* يصح الظهار  
من الصغيرة والرتقاء والقرناء والحائض والنفساء والمجنونة وغير المدخول بها كذا في غاية السروجي \*  
لو طلق امرأته طلاقا رجعا ثم ظاهرها من غيرها صح ظهاره كذا في السراج الوهاج \* لا يصح الظهار  
من المطلقة ثلثا ولا من المبانة والمختلعة وان كانت في العدة كذا في البدائع \* ولو طلق المظاهر امرأته موهولا  
بالظهار لا كفارة عليه اجماعا لا انتفاء العدة كذا في الغيانية \* اذا قال لها انت علي كظهر امي غدا او بعد غد  
فهو ظهار واحد اذا قال انت علي كظهر امي غدا او اذا جاء بعد غد فهو ظهاران فان كثرا اليوم  
لم يجز من الظهار الذي وقع بعد الغد كذا في المحيط \* ان قال انت علي كظهر امي كل يوم  
فهو ظهار واحد يبطل بكفارة واحدة \* ولو قال انت علي كظهر امي في كل يوم يتجدد الظهار  
بتجدد كل يوم فلا مضي اليوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهرا في اليوم الآخر ظهرا

جديداً وله ان يقربها في الليل كذا في الكافي \* انت علي كظهر امي كل يوم ظهرا ابتعد المظهار  
فيكون مظها في كل يوم ويتجدد بتجدد اليوم فاذا مضى اليوم بطل ظهرا ذلك اليوم وكان  
مظها في اليوم الآخر ظهرا جديداً وله ان يقربها في الليل فان كفر في يوم بطل ظهرا ذلك اليوم  
وعاد في الغد \* اذا قال انت علي كظهر امي كلما جاء يوم فانه يكون مظها منها اذا جاء يوم  
ولا ينتهي ظهرا هذا اليوم بمضيه وكذلك كلما جاء يوم صار مظها ظهرا اخر مع بقاء الاول  
لا يطله الا الكفارة هكذا في شرح تلخيص الجامع الكبير \* في المنتقى اذا قال لها انت علي كظهر امي  
رمضان كله ورجب كله فكفر في رجب سقط عنه ظهرا رجب وظهرا رمضان استحسانا والظهار واحد  
وان كفر في شعبان لم يجز قال ارايت لو قال لها انت علي كظهر امي ابداء الا يوم الجمعة ثم كفر  
ان كفر في يوم الاستثناء لم يجز وان كفر في اليوم الذي هو مظاه فيه اجزاء من الكل \* اذا  
ظاهر الرجل من امرأته ثم قال رجل لامرأته انت علي مثل امرأة فلان فهو مظاه منها كذا  
في المحيط \* ولو ظاهر من امرأته ثم اشرك اخرى معها او قال انت علي مثل هذه بنوي الظهار  
صح وكذا بعد موتها وبعد التكبير كذا في العتابة \* ولو قال للثالثة اشركتك في ظهارهما فهو مظاه  
من الثالثة ظهارين كذا في التهذيب \* ان قال لثلاثه انت علي كظهر امي صار مظاهرا منهن  
وعليه لكل واحدة كفارة كذا في الكافي \* ولو ظاهر من امرأته مرارا في مجلس او مجالس فعليه  
لكل ظهار كفارة الا ان ينوي به الاول كما ذكره الاسيبابي وغيره وقبل ترق بين المجلس  
والمجالس والمعتمد هو الاول هكذا في البحر الرائق \* يصح ظهار زوجته تعليقا بان قال ان  
دخلت الدار وان كلمت فلانا فانت علي كظهر امي كذا في البدائع \* لو قال لاجنبية اذا  
تزوجتك فانت علي كظهر امي فتزوجها يكون مظاهرا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق  
ثم قال اذا تزوجتك فانت علي كظهر امي فتزوجها يلزمه الطلاق والظهار جميعا لانهما يقعان  
في حالة واحدة وكذا لو قال اذا تزوجتك فانت علي كظهر امي وانت طالق فتزوجها لزماه  
جميعا ولو قال اذا تزوجتك فانت طالق وانت علي كظهر امي فتزوجها يقع الطلاق ولا يلزمه الظهار  
عند ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قال لاجنبية انت علي كظهر امي  
ان دخلت الدار لا تصح حتى لو تزوجها فدخلت الدار لا يصح مظاهرا بالاجماع \* اذا  
علق

خلق الظهار بشرط ثم ابانها قبل وجود الشرط ثم وجد الشرط وهي في العدة لا ينزل الظهار كذا في البدائع \* لو قال انت علي كظهر امي ان شاء الله تعالى لا يكون ظهارا ولو قال انت علي كظهر امي ان شاء فلان او قال انت علي كظهر امي ان شئت فهو على المشيئة في المجلس كذا في فتاوى قاضي خان \* لو قال ان قربتك فانت علي كظهر امي كان مؤلّا بان تركها بالربعة اشهر بانته بالابلاء وان قربها في الاربعة الاشهر لزمه الظهار وان ابانت بالابلاء ثم تزوجها فغيرها فهو مظاهر كذا في المبسوط \* الباب العاشر في الكفارة \* الكفارة انما تجب على المظاهر اذا قصد وطئها بعد الظهار وان رضي ان تكون محرمة عليه بالظهار ولا يعزم على وطئها لم تجب عليه الكفارة اما اذا عزم على وطئها ووجبت عليه الكفارة يجبر على التكفير فان عزم بعد ذلك ان لا يطأها سقط عنه الكفارة وكذا لو مات احدهما بعد العزم كذا في التبايع \* كفارة الظهار عتق رقبة كاملة الرق في ملكه مقرونا بنية الكفارة وجنس ما ينبغي من المنافع قائم بلا بدل كذا في الجوهرة النيرة \* ويستوي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى والصغير والكبير كذا في شرح النقاية للبرجندي \* اذا اعتق نصف الرقبة ثم اعتق نصفها الآخر قبل ان يجامعها جاز من الكفارة وبعد ما جاء معها لا يجوز عنها جدايى خيفة رح \* ولو كان عبيدين اثنين اعتق احدهما نصيبه من كفارته لا يجوز عنها جدايى خيفة رح سواء كان موسرا او مسكرا \* اذا اعتق عبدة ولم ينو من كفارته ان يوتى بعد الاعتاق لا يجزيه منها كذا في السراج الوهاج \* لو اعتق نصف رقتين بان كان يسه وبين شريكه عبدا ان لا يجوز هكذا في المبسوط \* ويجوز الاصم من كفارة الظهار اذا كان يسمع شيئا وان كان لا يسمع شيئا لا يجوز هو المختار كذا في غاية البيان \* ولا يجوز تحرير الاخرس لقوات جنس المتنعة وهو التكلم كذا في الكافي \* اذا اختلف المتنعة فهو غير مانع حتى يجوز العوراء ومقطوعة احدى اليدين واحدى الرجلين من خلاف بخلاف ما اذا كانتا مقطوعتين من جانب واحد حيث لا يجوز كذا في الهداية \* اشل البدن لا يجزي لقوات متنعة الجنس كذا في المبسوط \* ويجوز المجبوب ولا يجوز تحرير الاعشى ومن قطع يداه او رجلاه ولا يجوز تحرير المدبر وام الولد لانهما حران من وجه ولا يجوز تحرير مكاتب ادنى بعض بدل الكتابة فان اعتق مكاتبه لم يؤد شيئا جاز كذا في الكافي \* ولو عجز عن اداء بدل الكتابة ثم امتنع فانه يجوز سواء ادعى من بدل الكتابة شيئا ولم يؤد كذا في شرح الطحاوي \* ويجزي الخصي ومقطوع الاذنين ومقطوع المذاكير



مندنا ولا يجوز مقطوع ايها المدين وكذلك اذا كان من كل يد ثلث اصابع مقطوعة لم يجوز  
 كذا في النهاية \* يجوز مقطوع اصبعين غير الايها من كل يد بلا ساق الاسنان العاجز من الاكل  
 كذا في فتح القدير \* وجاز الرقاع والقراء والعشاء والبرصاء والرمضاء والخشخشة ومقطوع الانف  
 كذا في البحر الرائق \* وجاز العشواء والمخرومة والعين هكذا في غايه السروجي \* ويجوز  
 ذاهب الحاجبين وشعر اللحية وكذا يجوز مقطوع الشفتين اذا كان بقدر على الاكل  
 ولا يجوز المجنون والمعتوه فان كان بجن ويفيق يجوز اذا اعتقه في حال افاقته وكذا المريض الذي  
 في حد مرض الموت لا يجزي فاذا كان يرعى ويخاف عليه يجوز \* والمريض يجوز عند بعض المشائخ  
 وعند بعضهم لا يجوز والمردة تجوز بخلاف كذا في المحيط \* وروى ابراهيم من محمد راج  
 اذا اعتق مبداء لال الدم قد قضي به من ظهارة ثم عني منه لم يجوز كذا في فتح القدير والنهاية \*  
 وذكر الكرخي في المختصر انه لو اعتق مبداء لال الدم من الظهار اجزاء كذا في شرح المبسوط  
 للسرخسي \* اذا اعتق مبداء على جعل بنية الكفارة لم يجوز من الكفارة وان اسقط الجعل \* ويجوز  
 اعتاق الايق اذا علم انه حي كذا في المحيط \* ولا يجزي الهرم العاجز والغائب المنقطع الخبر  
 هكذا في غايه السروجي \* لو اعتق طفلا رضيعا من كفارته جاز ولو اعتق ما في بطن جاريته لا يجوز  
 من الكفارة كذا في السراج الوهاج \* ولا يجوز المفلوج الهاس الشق ولا الزمن ولا المقعد \* واذا  
 اعتق عبده من كفارته وهو مريض لا يخرج من ثلث ماله فمات من ذلك المرض لا يجوز من كفارته  
 وان اجازة الورثة ولو انه برئ من مرضه جاز كذا في التاتار خانية \* ان اعتق عبدا خريبا  
 في دار الحرب لم يجزه من الظهار فان اعتقه في دار الاسلام اجزاء كذا في شرح المبسوط للسرخسي \*  
 ولو دخل ذورحم محرم منه في ملكه بلا صنع منه كما اذا اورثه فانه لا يجوز من كفارته بالاجماع  
 وان دخل بصره ان نوى من كفارته وقت وجود الصنع جاز مندنا كذا في السراج الوهاج \*  
 لو اعتق عبدا قد قصبه احد جاز من الكفارة اذا وصل اليه ولو ادعى الغاصب انه وثقه منه  
 فانام بينه زور وحكم له الحاكم بالعبد لم يجز عتقه عن الكفارة كذا في البحر الرائق \*  
 لو اعتق المديون جاز من الكفارة وان كانت عليه السعاية في الدين وكذلك لو اعتق الموهون  
 جاز من الكفارة وان كان الراهن مسرا وسعى العبد في الدين كذا في شرح المبسوط للسرخسي \*  
 لو اعتق رجل عبده من كفارة غيره بغير امره لم يجز بالاتفاق ويقع العتق عن الممتنع فان كان امره

بذلك فان قال له اعتق مبدك مني من غير ذكر عوض وقع عن المعتق عند ابي حنيفة ومحمد  
وان قال اعتقه مني ملئ الف وقع من الامر كذا في السراج الوهاج \* ولو وكل رجلا بان يشتري له  
اباه فيعتقه بعد شهر من ظهارة فاشتراه الوكيل يعتق كما لو اشتراه ويجزي من ظهار الامر كذا  
في فتاوى قاضي خان في فصل المعتق ودعوى النسب \* من وجبت عليه كفارة ظهار  
فاعتق رقبتين لا ينوي من احد لهما بعينها جاز عنهما وكذا ان صام اربعة اشهر او اطعم مائة  
وعشرين مسكينا جاز فان اعتق عنهما رقبة واحدة او صام شهرين كان له ان يجعل ذلك عن ايهما شاء  
وان ائتمن من ظهار وقتل لم يجز من واحد منهما كذا في الهداية \* هذا اذا كانت الرقية مؤمنة  
فان كانت كافرة صح من الظهار كذا في فتح القدير \* اذا ظاهر من اربع نسوة له فاعتق رقبة  
ليس له غيرها ثم صام اربعة اشهر متتابعة ثم مرض فاطعم ستين مسكينا ولم ينو في ذلك واحدة بعينها  
اجزاه عنهن استحسانا واذا بانت من المظاهر امراته ثم كفر عنها وهي تحت زوج او مرتدة  
لاحقة بدار الحرب جازت الكفارة عنه واذا ارتد الزوج والعياذ بالله ثم اعتق عبدا له  
من ظهارة ثم اسلم اجزاه عنه وهذا اصح كذا في شرح المبسوط \* لو قال لعبدان اشتريتك فانت حر  
ثم اشتراه ينوي كفارة الظهار لا يجوز من الظهار ولو قال عند اليمين من كفارة ظهاري جاز  
ولو قال لعبدان اشتريتك فانت حر من كفارة يميني او قال تطوعا ثم اشتراه ناويا من ظهارة  
لم يكن من ظهارة وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر تطوعا ثم قال ان اشتريته فهو حر من ظهاري  
ثم اشتراه فهو حر تطوعا ويقع المعتق عن الجهة التي عنها اولاولا بلحقه الفسخ وعلى هذا اذا قال  
ان اشتريت هذا العبد فهو حر من ظهاري ثم قال ان اشتريت فهو حر من يميني ثم اشتراه فهو حر  
من الظهار وكذلك اذا قال ان اشتريته فهو حر من ظهاري من فلانة ثم قال لامرأة اخرى  
ثم اشتراه فهو حر من ظهار الاول كذا في المحيط \* اذا ظن انه ظاهرها فكفر عنها ثم تبين انه  
ظاهر من اخرى لم يجزه عنها كذا في العتابة \* اذا لم يجد المظاهر ما يعتق فكفارة صوم شهرين  
متتابعين ليس فيهما شهر رمضان ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا ايام النحر كذا في غاية البيان \*  
لو جامع امراته التي ظاهرها بالنهار ناسيا وبالليل عامدا او ناسيا فانه يستقبل الصوم عند استحبة  
ومحمد رح ولو جامعها بالنهار عامدا استأنف بالاتفاق كذا في شرح الطحاوي \* واذا جامع  
غير التي ظاهرها ناسيا كان وطئها يفسد الصوم يقطع المتتابع ويلزمه الاستيناف بالاتفاق

وان لم يفسد الصوم بان وقع بالنهار ناسيا او بالليل كفي كان لا يلزمه الاستيناف بالا تقايق كذا  
 في غاية البيان \* اذا كفر بالصيام وافطر يوما بعد مرض او سفر فانه يستأنف الصوم وكذا الوجاه  
 يوم المفطر او يوم النحر او ايام التشريق فانه يستأنف الصوم فان صام هذه الايام ولم يفطر فانه  
 يستأنف ايضا كذا في الجوهرة النيرة \* ان صام المظاهر شهرين بالالهة اجزاء وان كان كل شهر تسعة  
 وعشرين يوما وان صام بغير الالهة ثم افطر لتام تسعة وخمسين يوما فعليه الاستقبال فان صام  
 خمسة عشر يوما ثم صام شهرا بالالهة تسعة وعشرين ثم خمسة عشر يوما اجزاء وهذا بناء على قولهما  
 فاما عندنا ابي حنيفة رح لا يجزئه كذا في المبسوط \* ان صام رمضان في السفر من طهارة مع شعبان اجزاء  
 في قول ابي حنيفة رح كذا في التاتارخانية \* ان اكل في صوم الظهار ناسيا لصومه لم يضره كذا  
 في النهاية \* لو صام شهرين متتابعين ثم قدر على الاعتاق قبل غروب الشمس في آخر ذلك اليوم  
 يجب عليه العتق ويكون صومه تطوعا والافضل له ان يتم صوم هذا اليوم ولو انه لم يتمه وافطر  
 لا يجب عليه القضاء عندنا \* ولو قدر على الاعتاق بعد غروب الشمس في آخر ذلك اليوم  
 جاز صومه من كفارته كذا في شرح الطحاوي \* المعبر في يسار المكفر واسارة وقت التكفير  
 لا وقت الظهار حتى لو ظاهر وهو ضني وكان وقت التكفير معسرا اجزاء الصوم ولو كان على العكس  
 لم يجز كذا في السراج الوهاج \* من ملك رقبة لزمه العتق وان كان يحتاج اليها وكذلك من ملك  
 ثمن رقبة من النقد بين ولا اعتبار بالمسكن وما فيه من الثياب التي لا بد منها انها يعتبر الفضل كذا  
 في المحيط \* معسر له دين على الناس اذا لم يقدر على اخذته من مديونه فقد عجز عن التكفير  
 بالمال فيجزيه الصوم اما اذا قدر على اخذته منه لم يجزه الصوم وان كان له مال ووجب عليه دين مثله  
 يجزيه الصوم بعد ما قضى دينه هكذا في البحر الرائق \* لم يجز للعبود لو مكاتب او مستعصى الا الصوم  
 ولو اعتق عنه المولى او اطعمه ولو بامره لم يجز كذا في النهر الفائق \* بخلاف الفقير اذا اعتق عنه غيره  
 او اطعمه انه يجوز كذا في الهدائع \* فان عتق قبل ان يكفر فملك ما لا كفارته بالعتق كذا في المبسوط \*  
 وليس للمولى منعه من هذا الصوم كذا في النهر الفائق \* بخلاف صيام الذر وكفارة اليمين لان له  
 ان يمنعه من ذلك كذا في الهدائع \* صوم العبد مقدر بالشهرين المتتابعين هكذا في التبيين \*

اذا لم يستطع المظاهر الصيام اطعم ستمين مسكينا كذا في السراج الوهاج \* الفقير والمسكين سواء فيها  
 كذا في البحر الرائق \* ولا يجزئه ان يعطي من هذه الكفارة من لا يجزئه ان يعطي من زكاة المال الا فقراء  
 اهل الذمة فانه يعطيهم من هذه الكفارة في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفقراء اهل الاسلام  
 احب اليها \* ولا يجزئه ان يعطي فقراء اهل الحرب وان كانوا مستأمنين في دارنا كذا  
 في شرح المبسوط \* لو دفع بتمر فبان انه ليس بمصرف اجزاه عند ابي حنيفة ومحمد ر كذا  
 في البحر الرائق \* وان امر غيره ان يطعم عنه من طهارة ففعل جاز ولا يكون للمأثور  
 ان يرجع على الامر في ظاهر الرواية لانه يحتمل القرض او الهبة فلا يرجع بالشك كذا في الكافي \*  
 وان قال الامر على ان نرجع على رجح المأثور على الامر كذا في التاتارخانية \* لو تصدق  
 عنه بغير امره لم يجز كذا في شرح المبسوط \* يطعم كل مسكين نصف صاع براوصاح تمر او شعير او قيمته  
 وان اعطى مئاة من برونوبين من تمر او شعير جاز للحصول المقصود كذا في الكافي \* دقيق البر  
 وسويقه مثله في اعتبار نصف الصاع ودقيق الشعير وسويقه مثله كذا في الجوهرة النيرة \* ولو ادنى  
 نصف صاع من تمر جيد يبلغ نصف صاع من حنطة لا يجوز وكذا لو ادنى اقل من نصف صاع  
 حنطة يبلغ صاعا من تمر او شعير لا يجوز \* والاصل فيه ان كل جنس هو منصوب عليه من الطعام  
 لا يكون بدلا من جنس آخر هو منصوب عليه وان كان في القيمة اكثر \* ولو ادنى ثلثة مئاة  
 من الذرة يبلغ قيمتها منوبين من الحنطة جاز قال هشام انما يجوز اذا اراد ان يجعل الذرة بدلا  
 من الحنطة اما اذا اراد ان يجعل الحنطة بدلا عن الذرة لا يجوز كذا في المحيط \* لو اعطى من كفارة  
 طهارة مسكينا واحدا ستمين يوما كل يوم نصف صاع جاز كذا في الفتاوى السراجية \* ولو اعطى  
 مسكينا واحدا كله في يوم واحد لا يجزئه الا عن يومه ذلك وهذا في الاعطاء بدفعة واحدة وباباحة  
 واحدة من غير خلاف اما اذا ملكه بدفعات فقد قيل يجزئه وقيل لا يجزئه الا عن يومه ذلك  
 وهو الصحيح كذا في التبيين \* لو اعطى ثلثين مسكينا كل مسكين صاعا من حنطة لا يجوز الا عن ثلثين  
 وعليه ان يعطي ثلثين مسكينا ايضا كل مسكين نصف صاع من حنطة كذا في السراج الوهاج \* اذا  
 اعطى ستمين مسكينا كل مسكين مئاة من حنطة لم يجزء وعليه ان يعيد مئاة اخرى على كل مسكين فان  
 لم يجد الاولين فاعطى ستمين آخرين كل مسكين مئاة لا يجزئه كذا في المحيط \* لو ادنى الى المكاتبين  
 مئاة امدانهم ردوا اليهم لوق ومواليهم اغنياء ثم كوثوا نانيا ثم اعاد عليهم لم يجزء لانهم صاروا بحال

لا يجوز الاداء اليهم نصار والكهنس آخر كذا في البحار الرائق \* لو اطعم متين مسكيناً شكلاً  
 مسكناً صاعاً من بر من طهارين في امرأة او امرأتين لم يجز الا من احد هما عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف ربح كذا في الكافي \* لو اعطاه نصف الصاع من احدى الكفارتين ثم اعطى النصف  
 الاخر اياه من الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق كذا في فاية البيان \* لو كانت الكفارتان من جنسين  
 مختلفين فانه يجوز بالاجماع \* لو اتى نصف رقبة وصام شهراً واطعم ثلثين مسكيناً لا يجوز  
 من كفارته كذا في شرح الطحاوي \* فان غداهم وعشاهم واشبعهم جاز سواء حصل الشبع  
 بالقليل او الكثير كذا في شرح النقاية لابي المكارم \* فلو غداهم يومين او مشاهم كذلك او غداهم  
 وسهرهم او سهرهم يومين اجزاء كذا في البحار الرائق \* واوقفها واعدها الغداء والعشاء  
 كذا في فاية البيان \* لو غدا متيناً وعشا سبتين اغيرهم لا يجزيه الا ان يعيدهم على احد السبتين منهم  
 غداء وعشاء كذا في التبيين \* والمستحب ان يكون الغداء والعشاء بخصر وادام كذا في شرح النقاية  
 لابي المكارم \* ولا بد من الادام في خبز الشعير والذرة ليمكنه الاستيفاء الى الشبع بخلاف  
 خبز البر ولو كان فيمن اطعمهم سبي فطيم لم يجز وكذا لو كان بعضهم شعبان قبل الاكل كذا في التبيين \*  
 اذا كانوا غلماناً يعمل مثلهم يجوز كذا في المحيط \* ولو اطعم مسكيناً واحداً سبتين يوماً كل يوم اكلتين  
 مشبعتين جاز ولو اطعم مائة وعشرين مسكيناً دفعة واحدة فعليه ان يطعم احداً لغيرين اكلة مشبعة اخرى  
 كذا في السراج الوهاج \* اذا غداهم واعطاهم قيمة العشاء او مشاهم واعطاهم قيمة الغداء يجوز  
 هكذا ذكر في الاصل \* وفي الباقي اذا غداه واعطاه مدافيه روايتان كذا في المحيط \*  
 يجب تقديم الاطعام على القربان وان قريبا في خلاله لم يستأنف كذا في فتح القدير \*  
 الباب الحادي عشر في اللعان \* اللعان عندنا شهادات مؤكدة بالايمان من الجانبين مقرونة  
 باللعن والغضب فائدة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها كذا في الكافي \* اذا قذف  
 امرأته مرات فعليه لعان واحد كذا في المبسوط \* واجمعوا انه لا تلاعن بين الزوجين الا مرة  
 واحدة كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصيري \* ولا يحتمل العفو والابراء والصلح وكذا  
 لو صفت عنه قبل المرافعة او صلحته على مال لم يصح وعليها رد بدل الصلح ولها ان تطالبه باللعان  
 بعد ذلك ولا يجزي فيه النيابة حتى لو وكل احد الزوجين باللعان لا يصح التوكيل فاما التوكيل  
 بالبينة فجاز عند ابي حنيفة ومحمد ربح هكذا في البدائع \* سببه قذف فلا ربح له امرأته قذا

بوجب الحد في الاجانب فيجب به اللعان بين الزوجين كذا في النهاية \* اذا قال لها بازانية اوانت زنيته اورأيتك تترين فانه يجب اللعان كذا في السراج الوهاج \* اذا قذف الرجل امرأته بالزنا وهي ممن لا يحد قذفها لا يجري بينهما اللعان بان كانت وطئت بشبهة أو كانت ظهر زناها بين الناس قبل ذلك اولها ولد من غير اب معروف كذا في غاية البيان \* ولو قال لها جومعت جمعا حراما او قال وطئت حراما فلا لعان ولا حد ولو قذفها بعمل قوم لوط فلا لعان ولا حد عند ابي حنيفة رح كذا في البدائع \* شرطه ان يكونا زوجين وان يكون النكاح بينهما صحيحا سواء دخل بها او لم يدخل حتى لو قذفها ثم طلقها نكاحا او بائن فلا حد ولا لعان وكذا اذا كان النكاح فاسدا لا يجب اللعان لانه ليس بزواج مطلقا كذا في غاية البيان \* ولو تزوجها بعد الطلاق فطال به بذلك القذف فلا حد ولا لعان كذا في السراج الوهاج \* لو طلقها طلاقا رجعي لا يسقط اللعان كذا في الظهيرية \* لو طلق امرأته طلاقا بائنا او ثلثا ثم قذفها بالزنا لا يجب اللعان لعدم الزوجية ولو طلقها طلاقا رجعيًا ثم قذفها يجب اللعان ولو قذف امرأته بعد موتها لم يلامن عندنا كذا في البدائع \* اهله عندنا من كان اهلا للشهادة حتى ان اللعان لا يجري بين الزوجين عندنا اذا كانا محمدين في القذف او احدهما او كانا رقيقين او احدهما او كافرين او احدهما او احرسين او احدهما او صبيين او احدهما او مجنونين او احدهما ونجري فيما عندنا ذلك كذا في المحيط \* لو قذف رجلا ضرب بعض الحد ثم قذف امرأة نفسه لم يكن عليه لعان وعليه تمام الحد لذلك الرجل كذا في المبسوط \* لو كانا فاسقين او احدهما يجب اللعان لانهما من اهل الشهادة في الجملة كذا في المضمرات \* قذف الاصم امرأته يوجب اللعان كذا في العناية \* متى سقط اللعان لمعنى الشهادة ينظر ان كان من جانب الزوج فعليه الحد وان كان من جانب المرأة فلا حد ولا لعان كذا في شرح الطحاوي \* لو كانا محمدين في قذف فعليه الحد كذا في الهداية \* اذا كان الزوج عبدا والمرأة مسعدة فعلى العبد اذا قذف حد القذف ان اقرت المرأة بالزنا فقد خرجت من ان تكون اهلا لللعان كذا في المبسوط \* حكمه حرمة الوطئ والاستمتاع كافرهما من اللعان ولكن لا يقع الفرة بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا بائن لم يقع وكذا لو اكدب الرجل نفسه حل الوطئ من غير تجديد النكاح كذا في النهاية \* قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله الفرة الواقعة في اللعان فرة بتطبيقه بائنة فيزول ملك النكاح ويثبت حرمة الاجتماع والتزوج مادام على حالة اللعان كذا في البدائع \* يشترط طلبها

فان امتنع عنه حبسه الحاكم حتى يلاص او يكذب نفسه كذا في الهداية \* فيحد حد القذف كذا  
 في السراج الوهاج \* فاذ للامن وجب عليها اللعان فان امتبعت حبسها الحاكم حتى تلاص  
 او تصدقه كذا في الهداية \* الافضل للمرأة ان تترك الخصوم تقو المطالبة فان لم تترك وخاصمت  
 الى القاضي يستحسن للقاضي ان يدعوها الى الترك فيقول لها اتركي واعرضي عن هذا  
 فان تركت وانصرفت ثم بدأ لها ان تخصمه فلها ذلك وان تقادم العهد لان ذلك حقها وحق العبد  
 لا يسقط بالتقادم كذا في البدائع \* صفة اللعان ان يبتدأ القاضي بالزوج فيشهد اربع مرات  
 يقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيماريتها به من الزنا ويقول في الخامسة  
 لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيمارها به من الزنا يشير اليها في جميع ذلك ثم تشهد المرأة  
 اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله اني لمن الكاذبين فيمارماني به من الزنا وتقول في المرة الخامسة  
 غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيمارماني به من الزنا كذا في الهداية \* وقيامها  
 وقت اللعان ليس بشرط الا انه يندب هكذا في البدائع \* اللعان يقف على لفظ الشهادة عندنا  
 حتى لو قال احلف بالله اني لمن الصادقين او قالت هي ذلك لم يصح اللعان كذا في السراج الوهاج \*  
 انما التعانق الحاكم بينهما ولا يقع الفرقة حتى يقضي بالفرقة على الزوج فيفارها بالطلاق  
 فان امتنع فرق القاضي بينهما وقبل ان يفرق الحاكم لا يقع الفرقة والزوجة قائمة بقاء طلاق الزوج  
 عليها وظهاره وبلاؤه ويجري التوارث بينهما اذا مات احدهما ولو اتفقا لما فرغا من اللعان  
 سالا القاضي ان لا يفرق بينهما لم يجبهما الى ذلك ويفرق بينهما كذا في الجوهرية الثيرة \*  
 فان اخطأ القاضي ففرق قبل تمام اللعان ينظر ان كان كل واحد منهما قد التعن اكثر اللعان  
 نفذ التقريب وان لم يلتعنا اكثر اللعان او كان احدهما لم يلتعن اكثر اللعان لم ينفذ كذا في البدائع \*  
 لو فرق بينهما بعد لعان الزوج قبل لعان المرأة نفذ حكمه لكونه مجتهدا فيه كذا في الظهيرية \*  
 ولو اخطأ الحاكم فبدأ بالمرأة قبل الرجل فانه يعيد اللعان على المرأة فان لم يفعل وفرق بينهما  
 وقعت الفرقة كذا في فتاوى الكرخي \* وقد اساء كذا في الينابيع \* ولو اتفعا عند الحاكم ولم يفرق  
 حتى عزل اومات فان الحاكم الثاني يستقبل اللعان بينهما في قول آبي حنيفة وابي يوسف رح  
 كذا في فتاوى الكرخي \* لو حدث بهما او باحدهما بعد اللعان ما يمنع منه قبل تفريق الحاكم  
 بطل اللعان

بطل اللعان وذلك بان خرما بعد ما فرغ من اللعان او خر من احدهما او ارتد احدهما واكذب  
احدهما نفسه او قذف احدهما انسانا نجد في القذف او بوطئتم المرأة خرا ما بطل اللعان ولا حد  
ولا يفرق بينهما ولو جن احدهما بعد ما فرغ من اللعان فرق القاضي بينهما كذا في السراج الوهاج \*  
رجل وامرأة تعاين ولم يفرق القاضي بينهما حتى عته احدهما فانه يفرق القاضي وان كان العتي بخلاف  
باهلية اللعان \* لو اتعن الرجل ولم تلتن المرأة حتى عتهت او عتهت قبل فراغها من اللعان  
او عته الرجل بعد ما فرغ قبل ان تلتن المرأة لا يفرق بينهما ولا يأمر المرأة باللعان \* لو تلاعنا ثم  
وكل الرجل او المرأة وكلا بالفرقة وغاب يفرق القاضي بينهما لان بعد تمام اللعان الحاجة الى التيقن  
وانه مما يجري فيه النيابة كذا في شرح الجمع الكبير للحصيري \* لو تلاعنا ثم وكلا وكلا بالفرقة  
فرق بينهما كذا في السراج الوهاج \* رجل قذف امرأة رجل فقال الرجل صدقت هي كما قلت  
كان قاذوا حتى تلاعن ولو قال صدقت مطلقا من غير زيادة لم يكن قاذوا كذا في الظهيرية \* لو قال  
انت طالق ثلاثا يازانية يجب الحد دون اللعان ولو قال يازانية انت طالق ثلاثا فلا حد ولا لعان كذا  
في غابة السروجي \* قال ابو حنيفة رح لو قال لامرأة لم يدخل بها انت طالق يازانية ثلاثا فهي ثلث  
ولا حد ولا لعان كذا في البدائع في كتاب الايمان \* ان قال يازانية فقالت انت ازني مني فعليه اللعان  
لان كلامها ليس بقذف له فان منها انت اقدر على الزنا مني ولهذا القذف الاجنبي  
بهذا اللفظ لا يلزم الحد وكذلك لو قال الزوج لزوجته انت ازني من فلانة وانت ازني الناس  
فلا حد ولا لعان كذا في المبسوط \* لو قال لها يازاني فهو قذف لان التاء قد تحذف  
بخلاف قولها للزوج يازانية لم يصح لو قال يازانية بنت الزانية فهذا قذف لها ولا معها كذا  
في العتائية \* فان اجتمعنا جميعا على مطالبة الحد بدأ بالحد لاجل الامومة وستر اللعان وان لم تطالبه الام  
وطالبته المرأة بلا عن بينهما ويجب حد القذف للام ان طالبت بعد ذلك في ظاهر الرواية وكذلك  
لو كان الام ميتة فقال لها يازانية بنت الزانية كان لها المطالبة فان طالبت واكملت في القذفين  
جميعا لحد للام حتى يسقط اللعان بينهما ولو لم يخاصم في قذف امها ولكن خاصمت في القذفين  
يجب اللعان كذا في شرح المطحوي \* قذف اجنبية ثم تزوجها قذف وطلبت اللعان والحد يحد  
ولا يلاعن ولو طلبت اللعان دون الحد فلا عن بينهما ثم طلبت الحد يحد لان الجمع بين الحد  
واللعان مشروع كذا في محيط السرخسي \* لو كان له اربع نسوة قذفن جميعا في كلام واحد



او قذف كلواحدة بالزنا بكلام على حدة فان كان الزوج و هن من اهل اللعان بلا من  
في كل قذف مع كلواحدة على حدة وان لم يكن الزوج من اهل اللعان يحد حد القذف  
فيكفي حد واحد عن الكل وان كان الزوج من اهل اللعان والبيض منهن ليس من اهل اللعان  
بلا من من كانت منهن من اهل اللعان لا غير كذا في البدائع \* ولو قذف الحر امرأته الذمية  
او الامة ثم اسلمت او اعقت لم يكن عليه حد ولا لعان واذا اعقت المرأة الامة ثم قذفها الزوج  
فعليه اللعان لبقاء النكاح بينهما عندما اعقت فان اختارت نفسها بطل اللعان ولا مهر عليه ان لم يكن  
دخل بها وان لم تكن اختارت حتى يلاعنها ويفرق بينهما فعليه نصف المهر وكذلك لو كان  
دخولها ثم فرق بينهما باللعان فلها النفقة والسكنى في العدة كذا في المبسوط \* زوجان كافران  
اسلمت المرأة ولم يسلم الزوج فلم يعرض القاضي عليه الاسلام حتى قذفها بالزنا ونفى نسب ولدها  
فانه يجب عليه الحد فان اقيم عليه بعض الحد ثم اسلم فقد نفيا قال ابو يوسف رح اقيم عليه  
بقية الحد ثم تلاعن كذا في التبايع \* اذا علق القذف بشرط لم يجب حد ولا لعان وكذلك  
اذا قال اذا تزوجتك فانت زانية او انت زانية ان شاء فلان فهو باطل \* لو قال لامرأته قد زنت  
قبل ان تزوجتك او اريتك تزنين قبل ان تزوجتك فهو قاذف اليوم وعليه اللعان بخلاف  
ما لو قال قد فتك بالزنا قبل ان تزوجتك فانه يجب عليه الحد لانه ظهر باقراره قذف قبل التزوج  
فهو كما لو ثبت ذلك بالبيينة وان قال لها فرجك زان او جسدك زان او بدتك زان فهو قذف  
بخلاف اليد والرجل \* وباي لغة رماها بالزنا فهو قاذف لو قذف بنت تسع فعليه الحد والمطالبة  
اذا بلغت وبدون تسع يعزر كذا في العيني \* لو قال لزوجه لم اجدك بكر الاحد ولا لعان  
عند الجمهور وهو قول الائمة الاربعة واصحابهم وهو الاصح هكذا في غاية السروجي \* واذا قال  
وجدت معمار جلا بجا معها لم يكن قاذفا وان قال زنت مسكره او زني بك صبي لم يكن قاذفا  
كذا في المبسوط \* ولو قال لها زنت وانت صبية او مجنونة وجنونها معهود فلا حد ولا لعان ولا يجعل قاذفا  
في الحال كذا في غاية السروجي \* وان قال لها زنت وهذا الحمل من الزنا فلا عيبا لوجود القذف  
حيث ذكر الزنا صريحا ولم ينف القاضي الحمل كذا في الهداية \* اذا قال الزوج ليس حملك  
مني فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة وزفر رح وقالان جاءت بولد لا قل من ستة اشهر لا من  
وان جاءت لاكثر فلا لعان وهو الصحيح هكذا في المصمرات \* وهكذا في المتون \* واذا نفى الرجل

ولدا مرأته عقيب الولادة او في الحال التي يقبل التهنية ويتناع آلة الولادة صح نفيه ولا من به  
وان نقاه بعد ذلك لا من ويثبت النسب ولو كان غائباً لم يكن امرأته ولم يعلم بالولادة حتى قدم  
له النقي عند ابي حنيفة رح في مقدار ما يقبل التهنية وقال في مقدار مدة النقاس بعد القدوم  
لان النسب لا يلزم الا بعد العلم به فصارت حالة القدوم كحالة الولادة كذا في الكافي \* اذا اقر  
بالولد صريحاً او لالة لا يصح النقي بعد ذلك سواء كان بحضرة الولادة او بعد ها والصريح  
ان يقول الولد مني او يقول هذا ولدي والد لالة ان بسكت اذا هي لكنه يلا من كذا  
في غاية البيان \* رجل له امرأة فجاءت بولد فتقاه وقال هذا الولد ليس مني او قال هذا الولد  
من الزنا وسط اللعان بوجه من الوجوه فانه لا ينتقي النسب سواء وجب عليه الحد او لم يجب  
وكذلك اذا كان من اهل اللعان فلم يتلعا فانه لا ينتقي النسب كذا في شرح الطحاوي \*  
ولو نفى ولد زوجته فصدقته فلا حد ولا لعان وهو ابنهما لا يصدقان على نفيه كذا في الاختيار  
شرح المختار \* لو نفى ولد زوجته وهما في حال لالعا بينهما لم ينتفي وكذلك لو كان العلوق  
في حال لالعا بينهما ثم صار اجمالا يتلعا نكاحا كان امة او كتابية حال العلوق فاصحقت  
او اسلمت فانه لا يلا من ولا ينتقي النسب كذا في محيط السرخسي \* لو جاءت بولد فماتت  
ثم نقاه الزوج يلا من ويلزمه الولد وكذلك لو جاءت بولد بين احدهما ميت فتقاهما يلا من  
ويلزمه الولدان وكذلك لو جاءت بولد فتقاه الزوج ثم مات الولد قبل اللعان يلا من الزوج  
ويلزمه الولد كذا في البدائع \* امرأة ولدت ولدين في بطن واحد فافر الزوج بالاول  
ونفى الثاني لزمه الولدان ويلاعنها ونفى الاول واقر بالثاني لزمها وعليه حد القذف فان تقاهما  
ثم مات احد هما قبل اللعان لا من على الحي وهما ولدا وكذا فيما اذا ولدت ولدين احدهما  
ميت فتقاهما لزمها ولا من على الحي منهما كذا في فتاوى قاضيخان \* ان ولدت ولدا فتقاه  
ولا من به ثم ولدت من الغد وكذا آخر لزمه الموندان جميعا واللعان ماض فان قال هما ابناي كان  
صادقا ولا حد عليه وان قال ليسا بابني كانا ابنيه ولا حد عليه ولو قال كذبت باللعان وفيما  
قد تقاهما به كان عليه الحد كذا في المبسوط \* ويشترط تصديقها اربع مرات لا باحة النكاح  
اما في سقوط الحد واللعان فمرة واحدة تكفي كذا في السراج الوهاج \* لو طلق امرأته طلاقا رجعا  
فجاءت بولد لاقل من سنتين يوم فتقاه ثم جاءت بولد لاكثر من سنتين يوم فافر به فقد بانث منه

ولا حد ولا لعان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف روح ولو كان الطلاق بائنا والمسئلة بحالها حد وثبت نسب الولدين في قوله أبي حنيفة وأبي يوسف روح كذا في الإيضاح \* ذكر الحسن من الخصيفة روح امرأة أن جاءت بثلاثة أولاد في بطن واحد فأقر الزوج بالاول وثقني الثاني وأقر بالثالث بلا من وهم بقوة وأن ثقي الاول والثالث وأقر بالثاني بعد وهم بنوه وكذلك في ولد واحد إذا أقر به ثم نفاه ثم أقر بلا من ويلزمه وأن نفاه ثم أقر به فانه بعد ويلزمه كذا في محيط السرخسي \* إذا تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يرها حتى جاءت بولد فنفاه فانه يلاعنها ويلزم الولد امه وعلى الزوج المهر كاملا كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير للحميري \* إذا قال لأمرأته وقد دخل بهما أحدكما طالق فلما لم يبين حتى ولدت أحدهما أكثر من ستين من وقت الطلاق تبعت الأخرى للطلاق ونعت التي ولدت للنكاح فان نفى الولد لامن القاضي بينهما لوجود سببه ولا ينقطع نسب الولد لو ولدت وزوجها غائب فقطمت ولدا بعد مدة الرضاع وطلبت من القاضي أن يفرض النفقة لها ولولدها وأقامت البينة تفرض ثم حضر الزوج وثقني الولد لامن القاضي بينهما وقطع النسب وان كان النسب محكوما به لامن القاضي بحكومة لو ولدت ولدا فانقلب هذا الولد على الرضيع فمات الرضيع ونفى بالدية على عاقلة ابيه ثم نفى الاب نسبها لامن القاضي بينهما ولا يقطع النسب كذا في التحرير شرح تلخيص الجامع الكبير \* رجل تزوج امرأة فجمعت بولد لتمام ستة اشهر من وقت النكاح فان القاضي يقضي بالنسب والدخول حتى يقضي لها بكمال المهر ونفقة العدة فلما نفى هذا الولد فانه يلاعنها بينهما ويقطع النسب وان حكم بكونه منه حيث قضى بكمال المهر ونفقة العدة وكذا المطلقة طلاقا رجعا إذا ولدت لأكثر من ستين يكون رجعة فان نفاه لامن القاضي بينهما والحق الولد امه كذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحميري \* ان كان القذف بولد نفى القاضي نسبه والحقه بامه \* صورة هذا اللعان أن يأمر الحاكم الرجل فيقول أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من نفى الولد وكذا في جانبها فتقول أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما راني به من نفى الولد ولو قذفها بالزنا ونفى الولد ذكر في اللعان امرين يقول الزوج أشهد بالله اني لمن الصادقين فيما رويتها به من الزنا ونفى الولد وتقول المرأة أشهد بالله انه لمن الكاذبين فيما راني بعض الزنا ونفى الولد كذا

كذا في الكافي \* واذ فرق القاضي بينهما بعد اللعان يلزم الولد امه وورثي بشر من ابي يوسف رَح  
 ان لا بد ان يقول القاضي فرقت بينكما وقطعت نسب هذا الولد منه حتى لو لم يقل ذلك  
 لا ينتفي النسب عنه وهذا صحيح كذا في المبسوط \* وهكذا في النهاية \* ثم بقي القاضي نسب الولد  
 ولحمته باجه ومن ابي يوسف رَح ان القاضي يفرق ويقول الزمته امه واخرجته من نسب الولد  
 حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفي النسب كذا في الكافي \* وفي المبسوط هذا هو الصحيح كذا  
 في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* متى وجد منهما من احدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان  
 قبل ذلك لم يبقا متلاصين فيحل له ان يتزوجها وذلك مثل ان يكذب نفسه فحمد او تكذب  
 نفسها او قذف احدهما انسانا فاقيم عليه الحد او خرس احدهما او جنت المرأة او وطئت  
 وطئا حراما او ارتد احدهما ثم اسلم فانه متى وجد احدهما ذكر نأحل له ان يتزوجها  
 عند ابي حنيفة ومحمد رَح كذا في اليباع \* وهكذا في السراج الوهاج \* لو فرق بينهما ثم نهت  
 لا يجوز له نكاحها لبقاء اهلية اللعان في الغنة هكذا في التحرير شرح الجامع الكبير للحصري \*  
 لا يشرع اللعان بنفي الولد في المجهوب والخصي كذا في البحر الرائق \* ولد الملائنة في حق  
 بعض الاحكام الحق بالنسب حتى قالوا بان شهادة ولد الملائنة لا يتقبل وكذلك شهادة الرجل  
 لولد الملائنة لا تقبل وكذلك لو وضع الرجل زكوة في ولد الملائنة او وضع ولد الملائنة زكوة ماله  
 في ابيه لا يجوز وكذلك لو كان لولد الملائنة ابن وللزوج ابنة من امرأة اخرى فتزوج هذا الابن  
 هذه الابنة او كان لولد الملائنة بنت وللزوج ابن من امرأة اخرى فتزوج هذا الابن هذه الابنة  
 لا يجوز وكذلك اذا ادعى انسان هذا الولد لا يصح وان صدقه الولد في ذلك وفي حق  
 بعض الاحكام الحق بالاجاب حتى قبل لا يرث كلوا حدهما من صاحبه ولا يستحق كلوا حده  
 منهما الثقة على صلح كذا في الذخيرة \* ان خاصته وادعت عليه انه قذفها بالزنا فحمد الزوج  
 لا يقبل منها في اثبات القذف الا شهادة رجلين عدلين ولا تقبل شهادة النساء ولا الشهادة  
 على الشهادة ولا كتاب القاضي الى القاضي كما لا تقبل في اثبات القذف على الاجنبي كذا  
 في البدائع \* ولو اقامت شاهدين ثم ادعى الزوج اقام رجلين او رجلا وامرأتين على تصديقها  
 سقط اللعان ولا حد عليه ولو لم يكن له ابنة فارادت ان تحلف الزوج عليه ليس لها ذلك كذا  
 في شرح الطحاوي \* لمن ادعى الزوج انها صدقته واراد بمينها لم يكن عليها يمين كذا في المبسوط \*

لو اقام اربعة من الشهود على المرأة بالزنا لا يجب اللعان ويقام عليها حد الزنا ولو شهد اربعة  
واحد هم الزوج فان لم يكن من الزوج قذف قبل ذلك تعجل شهادتهم ويقام عليها الحد عندئذ  
فان كان الزوج قذفها او لائم جاء بثلاثة سواء فهم قذفة بعدون وعلى الزوج اللعان فان جاء هو  
وثلاثة شهد وانها قد زنت فلم يعد لولا واحد عليها ولا حد عليهم ولا لعان على الزوج كذا في البدائع \*  
لو شهد مع الزوج ثلثة من العميان عليها بالزنا بعد العميان وبلا عنها الزوج \* واذا  
شهد للمرأة ابناها على زوجها انه قذفها بالزنا وشهد الآخرا نه قال لولدها هذا من الزنا لم يجز لو شهد  
حلق شهد احد الشاهدين انه قذفها بالزنا وشهد الآخرا نه قال لولدها هذا من الزنا لم يجز لو شهد  
احدهما انه قذفها بالعمرية والآخرا نه قذفها بالفارسية لا تقبل ولو شهد احدهما انه قال لها  
زنى بك فلان فشهد الآخرا نه قال لها زنى بك فلان رجل آخر فعله اللعان ولو كان قذفها  
برجل واحد وجاء ذلك الرجل يطلب حده جلد الحدود رأ اللعان \* واذا شهد شاهدان  
على الزوج بالقذف حبسه حتى يسأل من الشاهدين ولم يكن له فان لا تشهد انه قذف امرأته  
وامتنع في كلمة واحدة لم يجز الشهادة وان شهد ابناؤه من غيرهما على قذفه اياها وامها عنده لم يجز  
شهادتهما الا ان الاب اذا كان عبدا او محمدا وفي قذف فيجوز شهادتهما عليه بضرب الحد  
ولو شهد عليه شاهدان بقذف امرأته فعدلائم ماتا او غابا قبل ان يقضي القاضي بشهادتهما  
فانه يحكم باللعان فان الموت والغيبة لا يقدح في مد التهما بخلاف ما لو صميا او ارتدا او فسقا كذا  
في المبسوط \* ان اقامت اربعة من الشهود فشهد شاهدان انه قذفها يوم الخميس وشهد آخران انه  
قذفها يوم الجمعة فلا عا عند ابي حنيفة رح كذا في التاتارخانية \* ان ادعى الزوج انها كانت امته  
او ذمية يوم قذفها لا يجب اللعان الا اذا كانت معروفة بالحرية والاسلام عند القاضي  
وان اقام الزوج بينة على رقبته وكفها يومئذ و اقامت هي على اسلامها وحريتها فينتها والى  
الا ان يثبت بشهود الزوج ردتها بعد الاسلام كذا في العناية \* اقام الرجل القاذب شاهدين  
على اقرار المرأة بالزنا بسقط اللعان عن الزوج ولا يلزمها حد الزنا كما لو اقترت مرة واحدة  
ولو شهد عليها رجل وامرأتان بذلك درأت اللعان ايضا مستحسنا وان ادعى الزوج انها زانية  
او نكحت وطأ حراما فعليه اللعان فان ادعى الزوج بينة على انها كاذبة قال اجل الى قيام القاضي  
فان احضر بينة والا لعن وان قال الزوج قذفها وهي صغيرة وادعت ابنة قذفها بعد ما دركت

فالقول قوله وان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة \* وان ادعت قذفا مستقاما واقامت عليه شهودا لاجاز  
 فان اقام الزوج البينة انه طلقها بعد ذلك طلاقا رجعا وخطبها وتزوجها فلا لعان بينهما ولا حد كذا  
 في المبسوط \* الباب الثاني مشرقي العنين \* هو الذي لا يصل الى النساء مع قيام الآلة  
 فان كان يصل الى الثيب دون الابكار او الى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به او لضعف  
 في خلقه او لكبر سنه او سحر فهو عنين في حق من لا يصل اليها كذا في النهاية \* اذا اولج الحشفة  
 فليس بعنين وان كان مقطوعا فلا بد من ايلاج بقية الذكر كذا في البحر الرائق \* اذا رعت المرأة  
 زوجها الى القاضي وادعت انه عنين وطلبت الفرقة فان القاضي يسأله هل وصل اليها  
 اولم يصل فان اقرانه لم يصل اجله سنة سواء كانت المرأة بكر او ثيبا وان انكر وادعى الوصول اليها  
 فان كانت المرأة ثيبا فالقول قوله مع بيئته انه وصل اليها كذا في البدائع \* فان حلف بطل حقها  
 وان نكل يؤجل سنة كذا في الكافي \* وان قالت انا بكر نظر اليها النساء \* وامرأة تجزي والاثنتان  
 احوطا وثق فان قلن انها ثيب فالقول قول الزوج مع بيئته كذا في السراج الوهاج \* فان حلف  
 لاحق لها وان نكل يؤجل سنة كذا في الهداية \* وان قلن هي بكر فالقول قولها من غير يمين  
 وان وقع للنساء شك في امرها فانها تمتحن قال بعضهم تؤمر حتى تبول على الجدار فان امكنتها  
 ان ترمي على الجدار نهى بكر والا فهي ثيب وقال بعضهم تمتحن ببيضة الديك فان وسعها  
 خفي ثيب وان لم تسعها فهي بكر كذا في السراج الوهاج \* ان شهد البعض بالبكارة والبعض  
 بالنبابة يريها غيرهن واذا ثبت عدم الوصول اليها اجله القاضي سنة طلب الرجل التأجيل اولم يطلب  
 ويشهد على التأجيل ويكتب لذلك تاريخا كذا في فتاوى قاضي خان \* ابتداء التأجيل  
 من وقت المخاض كذا في المحيط \* لا يكون هذا التأجيل الا عند قاضي مصر او مدينة  
 فان اجله المرأة او اجله غير القاضي لا يعتبر ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* في التأجيل  
 يعتبر السنة القمرية في ظاهرها رواية كذا في التبيين \* وهو الصريح كذا في الهداية \*  
 روى الحسن بن ابي حنيفة رح انه يعتبر سنة شمسية وهي تزيد على القمرية بايام وذهب  
 شمس الاثمة الحرسي في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذا بالاحتياط وكذلك صاحب النخبة  
 وهذا المختار عندي كذا في غاية البيان \* وهو اختيار شمس الاثمة في المبسوط \* واختار الامام  
 قاضيان والامام ظهير الدين في التأجيل انه يقدر سنة شمسية اخذا بالاحتياط كذا في الكفاية \*

وعليه الفتوى كذا في الخلاصة \* عن خمس الائمة الحلواني الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما  
وربع يوم وجزء من مائة وعشرين جزء من اليوم والقمرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما كذا  
في الكافي \* وفي المجتبى اذا كان التأجيل في اثناء الشهر يعتبر السنة بالايام اجماعا كذا  
في البحر الرائق \* ويحتسب في هذه السنة ايام حبسها وشهر رمضان كذا في شرح الجامع الكبير  
لقاضيهان \* لا يحتسب بمرضه ومرضها كذا في الهداية \* فان مرض في تلك السنة يؤجل ايضا  
مقدار مرضه عند محمد رح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* ان حج او غاب احتسب عليه  
بخلاف ما اذا حجت هي او غابت حيث لا يحتسب عليه من المدة كذا في التبيين \* لو كانت  
مكرمة حين خاصته لم يؤجله القاضي حتى فرغ من الحج كذا في النهاية \* قال محمد رح  
ان خاصته وهو محرم يؤجل سنة بعد الاحلال وان خاصته وهو مظاهر فان كان بقدر على الاعتاق  
اجل سنة من حين الخصومة وان كان لا يقدر على ذلك اجل اربعة عشر شهرا فان اجل سنة  
وليس بمظاهرم ظاهر في السنة لم يزد على المدة بشي كذا في البدائع \* ولو وجدت المرأة  
زوجها مريضا لا يقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصح وان طال المرض \* والمعنوة اذا زوجه  
وليها امرأة فلم يصل اليها اجله القاضي سنة بمحضرة خصم عنه كذا في فتاوى قاضيهان \*  
ان حبس الزوج وامتنعت من المجيء الى السجن لم يحتسب عليه وان لم تمتنع وكان له موضع  
خلوة احتسب عليه وان لم يكن له موضع خلوة لم يحتسب عليه وعلى هذا التخصيل اذا حبس  
على مهرها كذا في التبيين \* لو حبست المرأة بحق وكان الزوج يصل اليها وبمكته التخلوة  
والمبيت معها يحتسب تلك المدة والا فلا كذا في فتاوى قاضيهان \* ان جاءت المرأة الى القاضي  
بعد مضي الاجل وادعت انه لم يصل اليها وادعى الزوج الوصول فان كانت ثيبا في الاصل  
كان القول قوله مع اليمين فان حلف بطل حقها وان نكل خيرها القاضي وان قالت المرأة  
انا بكر نظرت اليها النساء والواحدة تكفي والثنان احوط فان قلن هي ثيب كان القول قوله  
مع اليمين وان قلن هي بكر او اقر الزوج انه لم يصل اليها خيرها القاضي في الفرقة كذا  
في شرح الجامع الصغير لقاضي خان \* فان اختارت زوجها او قامت عن مجلسها او افامها  
اعوان القاضي او قام القاضي قبل ان تختار بطل خبرها كذا في المحيط \* وهكذا روي  
من

من مجمر ح و عليه الفتوى كذا في التاتارخانية ناقلًا عن الواقعات \* ان اختارت الفرقة  
امر القاضي ان يطلقها بائنة فان ابنى فرق بينهما هكذا ذكر مجمر ح في الاصل كذا في التبيين \*  
والفرقة تطلقه بائنة كذا في الكافي \* ولها المهر كاملا وعليها العدة بالاجماع ان كان الزوج قد خلاها  
وان لم يخل بها فلا عدة عليها ولها نصف المهر ان كان مسمى والمنفعة ان لم يكن مسمى كذا  
في البدائع \* ان مضت السنة من وقت الاجل ولم تخصمه زمانا لا يطل حقها وان طأ ومنه  
في المضلعة في تلك المدة كذا في فتاوى قاضي خان \* وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \*  
سأل الزوج القاضي ان يؤجله سنة اخرى او شهرا او اكثر فانه لا ينبغي له ان يفعل ذلك الا  
برضا المرأة فان رضى ثم رجعت فلها ذلك ويطل الاجل فتخير كذا في النهاية \*  
اذا مضت السنة فمات القاضي او عزل قبل ان يخبر المرأة ووَلِّيَ غيره فقد مضت الى القاضي الثاني  
واقامت البينة ان فلانا القاضي كان اجله في امرها سنة وان السنة قد مضت فان القاضي الثاني  
يسني الامر على الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو شهد شاهدان بعد تفريق القاضي  
على اقرار المرأة قبل تفريق القاضي انه كان وصل اليها بطل تفريق القاضي ولو اقرت بعد تفريق  
القاضي انه كان وصل اليها لم تصدق كذا في الظهيرية \* لو وصل اليها مرة ثم مجز لا خيار لها كذا  
في التبيين \* ان علمت المرأة وقت النكاح انه عنين لا يصل الى النساء لا يكون لها حق الخصومة  
وان لم تعلم وقت النكاح وعلمت بعد ذلك كان لها حق الخصومة ولا يطل حقها بتزك الخصومة  
وان طال الزمان مالم ترض بذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* العنين اذا فرق القاضي  
بينه وبين امرأته ثم تزوج هذه المرأة ثانيا لم يكن لها خيارها ولو تزوج امرأة اخرى وهي مائة  
بخاله ذكر في الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي \* والصحيح ان للثانية  
حق الخصومة اذا لم يصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في غاية السروجي \*  
ولو تزوجها ووصل اليها مرة ثم عنفارت وتزوجته ولم يصل اليها فلها الخيار كذا في محيط السرخسي \*  
رجل تزوج امرأة وكان يأتيها فيمادون الفرج حتى ينزل وتسرل ولا يصل اليها في فرجها واقامت  
معه ذلك زمانا وهي بكر او ثيب ثم خاصمته الى القاضي اجله سنة كذا في فتاوى قاضي خان \*  
لا يخرج من العنة باءنخاله دبرها كذا في معراج الدراية \* لو لم يكن له ماء وبجامع فلا ينزل  
لا يكون لها حق الخصومة كذا في النهاية \* ان وجدت كبيرة زوجها الصغير عنيها ينتظر بلوغه



ولو كانت صغيرة لا يفرق وليها ولو وجدت زوجها المغنوة علينا بخاصم منه وليه ويؤجل سنة كذا في الكافي \* اذا كان زوج الامة مبيتا بالخيار الى المولى في قول ابي حنيفة رح وعليه الفتوى كذا في الفتاوى الكبرى \* كما يؤجل العنين يؤجل الهضمي وكذا الشيخ الكبير وان قال لا ارجوان اصل اليها كذا في فتاوى قاضي خان \* الخشني اذا كان يبول من مبال الرجال فهو رجل يجوز له ان يتزوج امرأة فان لم يصل اليها اجل كما اجل العنين كذا في المبسوط \* حكم الخشني المشكل كحكم العنين يعني اذا وجدت زوجها خشني مشكلا كذا في السراج الوهاج \* ان كانت امرأة العنين رتقاء او قرناء لا يؤجل كذا في البدائع \* لو وجدت المرأة زوجها محبوبا خيرا القاضي للحال ولا يؤجل كذا في فتاوى قاضي خان \* ويلحق بالمحبوب من كان ذكرا صغيرا جدا كالزرا لا من كانت آله صغيرة لا يمكن ادخالها داخل الفرج كذا في البحر الرائق \* ان قالت وجدته محبوبا فقال الزوج ما انا بمحبوب وقد وصلت اليها فالقاضي يري رجلا فان علم بالمس والجمس من وراء الثوب من غير كشف عورته لا يكشف عورته وان لم يمكن الا بالكشف والنظر امر غير ان ينظر للضرورة وان وصل اليها ثم جب ذكره فلا خيار لها كذا في غاية السروجي \* ان كانت امرأة المحبوب عالة بذلك وقت النكاح فلا خيار لها كذا في شرح الطحاوي \* ان كان الزوج محبوبا ولم تعلم بحاله فباعت بولد فادامه وانبت القاضي نسبه ثم علمت بحاله وطلبت الفرقة فلها ذلك لان الولد لزمه بغير جماع كذا في المحیط \* اذا فرق القاضي بين المحبوب وبين امرأته بعد الخلوة ثم جاءت بولد الى سنتين يثبت النسب منه ولا يبطل تفريق القاضي وفي العنين يثبت النسب ويبطل تفريق القاضي اذا كان الزوج يدعى الوصول اليها كذا في الظهيرية \* اذا وجدت زوجها الصغير محبوبا فالقاضي يفرق بينهما لمخصومتها في الحال ولا ينتظر البلوغ ويوهل الصبي للطلاق ومنهم من جعله فرقة بغير طلاق والاول اصح لكن القاضي لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم كالأب ووصيه فان لم يكن له ولي ولا وصي فالجد ووصيه خصم فيه فان لم يكن فالقاضي ينصب عنه خصما فان جاء ببينة تبطل حق المرأة مثل رضاها بحاله او ببينة على علمها به عند القدر لم يفرق بينهما وان طلب بمينها تخلف فان نكلت لم يفرق وان حلفت فرق كذا في غاية السروجي \* لو كانت المرأة صغيرة زوجها ابوها فوجدت زوجها محبوبا لا يفرق بينهما لمخصومة الاب حتى تبلغ ولو كانت المرأة بالغة والمستلة

بما لها فولت المرأة رجلا بالخصومة مع زوجها وهي غائبة هل يفرق بينهما الخصومة الوكيل  
لم يذكر مصدره هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يفرق بل ينتظر  
حضورها وبعضهم قالوا يفرق بينهما كذا في المحيط \* زوج الامة اذا كان مجبوا بالخيار  
الى المولى في ذلك في قول ابي حنيفة وزفرح كذا في فتاوى قاضي خان \* لو ان معنوها  
لا يرجي صحته وزوجه وليه امرأة كبيرة فاذا هو محبوب فالتقاضي يفرق بينهما للحال بمحض ربه  
ولولم يكن مجبوا الا انه لا يصل اليها فالتقاضي ينصب منه خصما ان لم يكن له ولي ويؤجله  
فان لم يصل اليها فرق القاضي بينهما كذا في الذخيرة \* اذا كان بالزوجة صيب فلا خيار للزوج  
واذا كان بالزوج جنون او برص او جذام فلا خيار لها كذا في الكافي \* قال مصدره ان كان الجنون  
حادثا يؤجله سنة كالعنة ثم ينصير المرأة بعد الحول اذا لم يبرء وان كان مطبقا فهو كالجب وبه نأخذ  
كذا في المحاوي للقدسي \* الباب الثالث عشر في العدة \* هي انتظار مدة معلومة يلزم المرأة  
بعد زوال النكاح حقيقة او شبهة المتأكد بالدخول او الموت كذا في شرح النقاية للبرجندي \*  
رجل تزوج امرأة نكاحا جائزا فطلقها بعد الدخول وبعد الخلوة الصحيحة كان عليها العدة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* لو كان النكاح فاسدا ففرق القاضي ان فرق قبل الدخول لا يجب العدة  
وكذا لو فرق بعد الخلوة وان فرق بعد الدخول كان عليها الاعتداد من وقت التفريق وكذا  
لو كان الفرقة بغير قضاء كذا في الظهيرية \* لا تجب العدة بالوطء في نكاح البغولي كذا  
في محيط السرخسي \* لا تجب العدة على الزانية وهذا قول ابي حنيفة ومصدره كذا  
في شرح المحاوي \* رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ونسي ما قال ثم تزوج امرأة  
وبدخل بها تطلق ويجب مهر ونصف مهر وتجب العدة ويثبت النسب من الزوج كذا  
في الخلاصة \* رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم قال قد كنت حلفت ان تزوجت نيبا فطعنني  
طالق ثلثا ولم اعلم انها تب يقع الطلاق باقراره ثم ان صدقته المرأة كان لها نصف المهر بالطلاق  
قبل الدخول ومهر المثل بالدخول وعليها العدة بهذا الوطء ولا تنقض لها وان كذبته المرأة  
في البمين فلها مهر واحد ولها النفقة والسكنى كذا في فتاوى قاضي خان \* اربع من النساء لا عدة  
عليهن المطلقة قبل الدخول والحرية دخلت دارا فامان تركت زوجها في دار الحرب  
والاختان تزوجتهما في مقد واحد فيفسخ بينهما والجمع بين اكثر من اربع نسوة فيفسخ بينهما

كذا في التا تاريخية ناقلا عن الخزائن \* العدة بالنساء بالاجماع كذا في التمر تاشي \* اذا اطلق الرجل  
 امرأة طلاقا بائنا اور جعيا او ثلثا او وضعت الفرقة بينهما بغير طلاق وهي حرة ممن تحبض فعدتها  
 ثلثة اقراء سواء كانت الحرة مسلمة او كاثية كذا في السراج الوهاج \* والعدة لمن لم تحض لصغرها وكبر  
 او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر كذا في النقاية \* وكذا الورأت دما يومئذ لم ترفع فعدتها بالشهور  
 هو الصحيح ولورأت ثلثة دما ثم انقطع فعدتها بالحبض وان طال الى ان أبست كذا  
 في العتائية \* وفي جوامع الفقه فيمادون الثلثة تعد بالشهور وهو الصحيح في الثلث بالحبض كذا  
 في غاية السروجي \* وكذا اذا كانت صغيرة تعد بالشهور فحاضت بطل حكم الشهور واستقبلت  
 بالعدة بالحبض كذا في السراج الوهاج \* اذا وجبت العدة بالشهور في الطلاق والوفاة فان  
 اتفق ذلك في فترة الشهر اعتبرت الشهور بالاهلة وان نقص العدد من ثلثين يوما وان اتفق ذلك  
 في خلاله فعند أبي حنيفة رح واحد من الروايين من أبي يوسف رح يعتبر في ذلك عدد الايام  
 تسعون يوما في الطلاق وفي الوفاة يعتبر مائة وثلثون يوما كذا في المحيط \* لو طلق امرأته  
 وقت العصر من اول يوم من الشهر وهي ممن تعد بالشهور تعتبر مدتها بالاهلة ومضي بعض اليوم  
 لا يوجب تكملة بالايام بخلاف اليوم الثاني والثالث كذا في الفتاوى الصغرى \* اذا اطلق امرأته  
 في حالة الحبض كان عليها الاعتداد بثلث حبض كوامل ولا يحسب هذه الحبضة من العدة  
 كذا في الظهيرية \* عدة الامة والمدبرة وام الولد والمكاتبة في الطلاق والفسخ قرآن وان كانت  
 لا تحبض فعدتها شهر ونصف في الطلاق والفسخ كذا في الكافي \* والمستسعاة كالمكاتبة  
 عند أبي حنيفة رح وعندهما كالحر كذا في السراج الوهاج \* اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه  
 شبهة او نكاح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلث حبض ان كانت حرة وحضتان ان كانت امة  
 وسواء مات عنها او فرق بينهما وهي حية فان كانت لا تحبض من صغرها وكبر فعدة الحرة ثلثة اشهر  
 وعدة الامة شهر ونصف كذا في غاية البيان \* لو اشترى زوجته وقد دخل بها فسد نكاحه ولا عدة  
 في حقه حتى لا يحرم عليه ولها وهي كالمعدة في حق غيره حتى لا يزوجهها من الغير ما لم تحض  
 حبضتين هكذا في محيط السرخسي \* اذا اشترى زوجته ولها منه ولد فاعتقها فعليها ثلث  
 حبض حبضتان تجب فيهما ما تجب المنكوبة وحبضة من العتق لا تجب فيها ما تجب المنكوبة  
 كذا

كذا في الظهيرة \* لو اشترى زوجته وحاصت حصة ثم اعتقها تكمل العدة بحضتين بعد العتق  
 وتجب ما تجب الحرة ولو ابانها ولعدة ثم اشترى لها حل لوطها بملك اليمين بخلاف ما لو ابانها  
 ثنتين لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان حاصت حضتين ثم اعتقها فلا عدة عليها من النكاح  
 لكن يجب عليها عدة العتق لاحد ادائها اذا كان له منها ولد كذا في العتائية \* مكاتبها اشترى  
 منكوحته لا يفسد النكاح فان عجز المكاتب بقيا على النكاح وان ادعى الكتابة فعنق  
 يفسد النكاح ولا عدة عليها كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا اشترى المكاتب زوجته  
 ثم مات وترك وفاء فاديت الكتابة فسد النكاح قبل الموت بلا فصل ووجب عليها العدة  
 في فساد النكاح حضتان اذا كانت لم تلد منه وقد دخل بها فان كانت ولدت فليها تمام ثلث  
 حيض فان لم يترك وفاء ولم تلد منه شهران وخمسة ايام دخل بها او لم يدخل فان كانت  
 ولدت منه سعت منه وسعى ولدها على نجومه وان عجز فعدتها شهران وخمسة ايام فان ادعى  
 عتق وعتق المكاتب فان كان الاداء في العدة فليها ثلث حيض مستأنفة من يوم عتقها  
 تستكمل فيها شهرين وخمسة ايام من يوم مات المكاتب كذا في البدائع \* لو تزوج المكاتب  
 بنت مولاة باذنه ثم مات المكاتب بعد موت المولى من وفاء فعدتها اربعة اشهر وعشر دخل بها  
 او لم يدخل ولها الصداق والارث لانه مات حرا وان مات لامن وفاء فسد نكاحها  
 لان المرأة ملكة في آخر حياته فان كان دخل بها سقط المهر بقدر ما ملكه منه وتعد بثلث حيض  
 وان لم يكن دخل بها فلا صداق ولا عدة كذا في محيط السرخسي \* المعتدة بالحيض ان كان  
 حيضها عشرة ايام فوقت اغتسالها ليس من الحيض وان كان دون العشرة فهو من الحيض  
 وان كانت كافرة فليس هو من الحيض في الفصلين ويحل للزوج وطئها ويحل لها ان تتزوج بآخر  
 اذا كانت في آخر العدة كذا في السراج الوهاج \* عدة الحامل ان تضع حملها كذا في الكافي \*  
 ولو كانت المعتدة بالحيض اياما عشرة فوقت اغتسالها ليس من الحيض وبنفس الانقطاع  
 في الحيضة الثالثة يطل الرجعة ويحل لزوجها ان يقربها ان لم يكن طلقها ويجوز لها ان تتزوج  
 بآخر ان كان قد طلقها وان كانت اياما ما يغفل من عشرة فلم تغتسل او يمضي عليها وقت صلوة كامل  
 لا يبطل الرجعة ولا يجوز لها ان تتزوج بآخر هذا اذا كانت مسلمة اما اذا كانت كاتبة بنفس الانقطاع  
 يبطل الرجعة ويحل لزوجها وطئها ويجوز لها ان تتزوج بآخر سواء كانت ايام حيضها عشرة او اقل .

كذا في السراج الوهاج \* سواء كانت حاملا وقت وجوب العدة او حبلت بعد الوجوب كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* وسواء كانت المرأة حرة او مملوكة قنة او مدبرة او مملوكة او ام ولد او مستساعة  
 مسلمة او كناية كذا في البدائع \* وسواء كانت عن طلاق او وفاة او متاركة او طمى بشبهة كذا  
 في النهر الفائق \* وسواء كان الحمل ثابت النسب ام لا ويتصور ذلك فيمن تزوج حاملا بالزنا  
 كذا في السراج الوهاج \* لو حدث الحمل في العدة بعد الموت ذكر الكرخي انه يتعلق بانقضاء العدة  
 والصحيح انه لا يتعلق وتأويله ان العلوق يضاف الى ما قبل الموت ولهذا ثبت النسب من الميت  
 اما اذا حدث بعد موته فلا يتعلق به بخلاف كذا في العتانية \* وليس للمعدة بالحمل مدة  
 سواء ولدت بعد الطلاق او الموت بيوم او اقل كذا في الجوهرة النيرة \* وذكر في الاصل انها  
 لو ولدت والميت على سريره انتقضت به العدة وشرط انقضاء هذه العدة ان يكون ما وضعت  
 قد استبان خلقه فان لم يستبين خلقه رأسا بان سقطت علقه او مضغة لم تنقض العدة كذا في البدائع \*  
 اذا كانت المعتدة حاملا فولدت ولدين انتقضت العدة بآخرهما كذا في المحيط \* ان خرج منها  
 اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعا ينقطع حق الرجعة ولا يحل لها ان تنزوج احتياطا كذا  
 في فتاوى قاضيخان \* روى هشام بن محمد رح اذا طلقها وهي حامل فاذا خرج الولد  
 من قبل الرجلين او من قبل الرأس النصف من البدن سوى الرجلين او سوى الرأس  
 فقد انتقضت العدة قال محمد رح والبدن هو من البنية الى منكبيه كذا في النخبة \* لو كانت  
 أيسة وهي حرة عدتها ثلثة اشهر كذا في فتاوى قاضي خان \* ان كانت رأسة فاجتدت بالشهور  
 ثم رأت الدم انتقض ما مضى من عدتها وعليها ان تسأنف العدة بالحيض ومغاء اذا رأت الدم  
 على العادة لان عودها يطل الا بالاس هو الصحيح كذا في الهداية \* ذكر صرد والشهيد  
 ان المرئي بعد الحكم بالاياس اذا كان دما خالصا فهو حيض وان تنقض الحكم بالاياس  
 لكن فيما يستقبل من الزمان لا فيما مضى عليها من الاحكام وان كان المرئي كدرة  
 او خضرة لا يكون حيضا ويحمل على فساد المنبت وهذا القول هو المختار وعليه الفتوى  
 وهل يشترط حكم الحاكم بالاياس لعدم بطلان ما مضى او لا يشترط اذا بلغت مدة الاياس ولم تزل الدم  
 فيه اختلاف المشائخ والاولى ان يشترط كذا في السراج الوهاج \* في مجموع النوازل الأبسة  
 اذا اعتدت بالاشهر وتزوجت ثم رأت الدم يكون النكاح فاسدا عند البعض انما اذا قضى القاضي

بجواز النكاح ثم رأيت الدم لا يكون النكاح فاسداً والاصح ان النكاح جائز ولا يشترط القضاء  
وفي المستقبل العدة بالحيض كذا في الخلاصة \* ألا يسته اذا اعتدت ببض الشهور  
ثم حبلت تستكمل العدة بوضع الحمل كذا في فتاوى قاضي خان \* عدة الحرة  
في الوفاة أربعة اشهر وعشرة ايام سواء كانت مدخولها ولا مسلمة او كناية نعمت مسلم  
صغيرة او كبيرة او أيسة وزوجها حراً وعبد حاضراً في هذه المدة ولم تحض ولم يظهر حملها  
كذا في فتح القدير \* هذه العدة لا تجب الا في نكاح صحيح كذا في السراج الوهاج \*  
المعتبر بشر ليل وعشرة ايام عند الجمهور كذا في معراج الدراية \* اذا كانت المنكوحه امة  
فمات منها زوجها فعدها شهران وخمسة ايام وكذا الحكم في المدبرة والمكاتبة وام الولد  
والمستعانة على قول ابي حنيفة رخص كذا في غاية البيان \* امرأة الغائب اذا اخبرها رجل  
بموته واخبر رجلان بحيوته فان كان الذي اخبرها بموته شهدانه عاين موته او جنازته وكان  
عدلا وسعيان تعدد وتزوج هذا اذا لم يؤرخا ما اذا ارخا وتاريخ شهود الحيوة متأخر فشاهدتهما  
اولى كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل عن امرأة لها زوج غائب فجاها رجل اليها واخبرها  
بموت زوجها ففعلت هي واهل البيت ما يفعل اهل المصيبة من اقامة العزبة واعتدت  
وتزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم جاء رجل آخر واخبرها ان زوجها حي وقال ان ارايته في بلد كذا  
كيف حال نكاحها مع الثاني وهل يحل لها ان تقوم معه وماذا تفعل هي وهذا الثاني فقال  
ان كانت صدقت المخبر الاول لم يمكنها ان تصدق المخبر الثاني ولا يطل النكاح بينهما ولهما  
ان يقرأ على هذا النكاح كذا في التارخانية والبحر الرائق ناقلاً عن النسفية \* الرجل اذا طلق  
اخذ من امرأته بعينها بعد ما دخل بهما وهما من ذوات الحيض ثم مات ولا تعرف المطلقة بحب  
على كل واحدة منها عدة الوفاة يستكمل فيها ثلث حيض وكذا يطلق احدى امرأتيه ثلثاً  
بغير صيتها في صحته ثم مات قبل البيان بحب على كل واحدة منهما عدة الوفاة يستكمل فيها  
ثلث حيض كذا في فتاوى قاضي خان \* اذا قال لامرأته ان لم ادخل الدار اليوم فانت طالق  
ثلاث مرات بعد مضي اليوم ولا يدري ادخل اولم يدخل فعليها عدة الوفاة وليس عليها العدة  
بالحيض كذا في المبسوط \* لو مات الصبي من امرأته فظهر بها حمل بعد موته اعتدت  
بالاشهر ولو مات وهي حوامل تعدد بوضعه استحساناً كذا في محيط السرخسي \* ولا يثبت نسب الولد

في الوجهين كذا في الهداية \* انما يعرف قيام الحبل من يوم الموت بان تلد لاقل من سنة اشهر من يوم مات الصبي وانما يعرف حدونه بعد الموت بان تلد بسنة اشهر فصا دامن يوم الموت كذا في الجامع الصغير \* اذا مات الخصي من امرأته وهي حامل او حدث الحمل بعد الموت فعدتها ان تضع حملها واما المجبوب اذا مات منها وهي حامل او حدث بعد موته ففي حد من الروايتين كالحمل في ثبوت النسب منه وانقضاء العدة بالوضع وفي الرواية الثانية هو كالصبي كذا في الجوهرية النيرة \* ان مات المجنون عن امرأته كان حكمه في العدة والولد حكم الرجل الصحيح كذا في البحر الرائق \* اذا طلق امرأته ثم مات فان كان الطلاق رجعيًا انتقلت عدتها الى الوفاة سواء طلقها في حالة المرض او الصحة وانهدمت عدة الطلاق وان كان بائنا او ثلثا فان لم ترث بان طلقها في حالة الصحة لا ينقل عدتها وان ورثت بان طلقها في حالة المرض ثم مات قبل ان تنقضي العدة فورثت اعتدت باربعة اشهر وعشرة ايام فيها ثلث حيض حتى انهارا لولم توف المدة الاربعة الاشهر والعشرون ثلث حيض تكمل بعد ذلك وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم كذا في البدائع \* لو قتل المرتد على رده حتى ورثته امرأته فعدتها بعد الاجلين عند ابي حنيفة ومحمد رحم \* اذا مات مولى ام الولد منها او اعقبتها فعدتها ثلث حيض هذا اذا لم تكن معتدة ولا تحت زوج ولا تنقذ لها في العدة وان كانت ممن لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر وان مات من امة كان بطنها او مدبرة كان بطنها او اعقبتها لم يكن عليها شيء كذا في السراج الوهاج \* لو زوج ام ولده ثم مات منها وهي تحت زوج او في عدة من زوج فلا عدة عليها بموت المولى فان اعقبتها المولى ثم طلقها الزوج فعليها عدة الحرائر ولو طلقها الزوج اولانم اعقبتها المولى فان كان الطلاق رجعيًا تنقضي عدتها الى عدة الحرائر وان كانت بائنا لا تنقضي فان انقضت عدتها ثم مات المولى فعليها بالموت ثلث حيض فان مات المولى والزوج فان علم ان الزوج مات اولا وعلم ان بين موتيهما اكثر من شهرين وخمسة ايام فعليها شهران وخمسة ايام مدة عدة الامة وفي وفاة الزوج فان مات المولى فعليها ثلث حيض وان كان بين موتيهما اقل من شهرين وخمسة ايام فكذلك عليها شهران وخمسة ايام مدة عدة وفاة الزوج فاذا مات المولى لاشي عليها كذا في البدائع \* اذا مات زوج ام الولد منها ومولاها ولا يعلم ايها مات او لا وبين موتيهما اقل من

من شهرين وخمسة ايام فعليها اربعة اشهر وعشر من آخرهما موتا احتياطاً ولا معتبراً بالحيض فيها وان علم ان بين موتيهما شهرين وخمسة ايام او اكبر فعدتها اربعة اشهر وعشر يستكمل فيها ثلث حيض فاما اذا لم يعلم كم بين موتيهما ولا اتيهما مات او لا فعند أبي حنيفة ربح اربعة اشهر وعشر لا حيض فيها وعندهما يستكمل فيها ثلث حيض وكذلك لو كان الزوج طلقها تطليقة رجعية في هذه الوجوه ولا ميراث لها من الزوج كذا في المبسوط في ادب القاضي طلقت وهي صغيرة لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجامع فعدتها ثلثة اشهر قال ابو علي النسفي هذا اذا لم تكن مراقة فان كانت مراقة قال ابو الفضل لا ينقصي عدتها بالا شهر بل توفى حالها الى ان يظهر انها حبلت بذلك الوطى ام لا كذا في النمراشي \* صغيرة طلقها زوجها فامضت ثلثة اشهر الا يوما ثم حاضت فمالم تحض ثلث حيض لا تنقصي عدتها \* رجل طلق امرأته طلاقاً رجعياً فاعدت بثلث حيض الا يوماً مات الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشر كذا في غاية البيان \* اذا عدت المطلقة بحضة او حيضتين ثم ارتفع حيضها لا تخرج من العدة مالم تياس فاذا آيست تستقبل العدة بالا شهر كذا في فتاوى قاضي خان \* الامة المنكوحه اذا طلقها زوجها رجعياً ثم اعتقها مولاها في عدتها تحولت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليها ان تعد بثلث حيض ان كانت من نجيب وبثلثة اشهر ان كانت ضميم لا تحيض اما اذا طلقها زوجها طلاقاً بائناً أو ثلثاً أو مات عنها ثم اعتقت في العدة لم تحول عدتها الى عدة الحرائر فعليها ان تعد بحيضتين او شهر ونصف او شهرين وخمسة ايام على حسب اختلاف احوالها كذا في غاية البيان \* امة صغيرة طلقت بعد الدخول فعدتها شهر ونصف فلما تقارب الانقضاء بلغت فانقلبت عدتها الى الحيض فتعد بحيضتين فلما تقارب الانقضاء اعتقت فصارت عدتها بثلث حيض فلما تقارب الانقضاء مات الزوج لزمها العدة باربعة اشهر وعشر كذا في الصناية \* ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة فان لم تعلم بالطلاق او الوفاة حتى مضت مدة العدة فقد انقضت عدتها كذا في الهداية \* وان شكت في وقت موته فتعد من حين تسيقن بموته كذا في الصناية \* والعدة في النكاح الفاسد عقيب التبريق او عزم الواطئ على ترك وطئها كذا في الهداية \* اذا اقر الرجل ان له طلقاً امرأته منذ كذا صدقته المرأة في الاسناد او كذبته او قالت لا ادري فالعدة من وقت الإقرار ولا يصدق في الاسناد هو المختار وجواب محمد ربح في الكتاب



ان في التصديق العدة من وقت الطلاق الا ان المتأخرين اختاروا وجوب العدة من وقت الإقرار حتى لا يصل له التزوج باختها واربع سواها زجراله حيث كنتم طلاقها ولكن لا يجب لها النفقة والسكنى وعلى الزوج المهر ثانيا بالمدخول لاقراره وتصديقها آية بذلك كذا في غاية البيان

ثاقلا من اليتيمة والفناوى الصغرى \* لو طلقها ثلثا وهو يقيم معها فان كان مقرا بالطلاق ينقضي العدة وان كان منكرا يجب العدة من وقت الاقرار زجرالهما هو المختار كذا في العتائية \* طلق امرأته ثلثا وكنتم طلاقها من الناس فلما حاضت حبستين وطهها فحبلت ثم اقر بطلاقها كان لها النفقة ما لم تصع الولدان عدتها انما تنقضي بوضع الحمل كذا في الفناوى الكبرى \*

رجل قال لامرأته المدخولة كلما حضت وطهرت فانت طالق فحاضت ثلث حبس كانت العدة من وقت الطلاق الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* الرجل اذا طلق امرأته ثم انكر الطلاق فاقبعت عليه البينة وقضى القاضي بالتفريق فان العدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء كذا في الخلاصة \*

العدتان تنقضيان بدة واحدة عندنا كانتا من جنس واحد او من جنسين صورة الاولى المطلقة اذا حاضت حصة ثم تزوجت بزوجة أخرى وطهها الثاني وفرق بينهما وحاضت حبستين بعد التفريق كان لهذا الزوج الثاني ان يتزوجها لا نقضاء بدة الاول وليس أخيرة ان يتزوجها حتى تحبس ثلث حبس من وقت التفريق لقيام مدة الثاني في حق الغير وان كان طلاق الاول رجيا كان للاول ان يراجعها قبل ان تحبس حبستين بعد تفريق الثاني وان حاضت ثلث حبس من وقت تفريق الثاني تنقضي العدتان جميعا بصورة النافية المتوفى عنها زوجها اذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الاولى باربعة اشهر وعشر والثانية بثلث حبس ثلثها في الاشهر كذا في فتاوى قاضي خان \* لو طلقها بتطبيق بائنة او بتطبيقين بائنتين ثم وطهها في العدة مع الإقرار بالحرمة كان عليها ان تستقبل العدة استقبالا يكل وطئها يتداخل مع الاولى الا ان ينقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت الثانية والثالثة عدة الوطئ حتى لو طلقها في هذه الحالة لا يقع طلاق آخر فلا صل ان المعدة بعدة الطلاق يلحقها الطلاق والمعدة بعدة الوطئ لا يلحقها الطلاق واما المطلقة ثلثا اذا جامعها زوجها في العدة مع علمه انها حرام عليه ومع اقراره بالحرمة لا تستأنف العدة ولكن يرجع الزوج والمرأة كذلك اذا قالت علمت بالحرمة ووجد شرائط الاحصان ولو ادعى الشبهة بان قال ظننت انها تحل لي تسريتي العدة بكل

وطئة ويتدخل مع الاولى الى ان تنقضي الاولى فاذا انقضت الاولى وبقيت الثانية والثالثة كانت هذه مدة الوطء لا تستحق النفقة في هذه الحالة وهذا الذي ذكرنا اذا جامعها مقرا بطلاقها واما اذا جامعها منكرا لطلاقها فانها تستقبل العدة ككذا في الذخيرة \* رجل طلق امرأته ثلثا ففروجت من ماعته رجلا ودخل بها الثاني ثم فرق بينهما كان عليها الامتداد بثلاث حصص منهما ونفقتها وسكنها على الاول كذا في فتاوى قاضي خان \* لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففرق بينهما فطليها بقبعة عدتها من الاول تمام اربعة اشهر وعشر وعليها ثلث حصص من الآخر ويحتسب بما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة كذا في معراج الدراية \* خالها بمال او بغيره ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة تستأنف العدة لكل وطئة ويتدخل العدة الى ان تنقضي الاولى وبعد تكون الثانية والثالثة مدة الوطء لا الطلاق حتى لا يقع فيها طلاق ولا تجب فيها نفقة كذا في الوجيز للكردي \* الكناية اذا كانت تحت مسلم فطليها ما على المسلمة الحرة كالحرمة والامة كالامة وان كانت تحت ذمي فلا عدة عليها في موت ولا فرقة عند أبي حنيفة رح اذا كان ذلك في دينهم وعندهما عليها العدة كذا في السراج الوهاج \* الباب الرابع عشر في الحداد \* على المبنوة والمنوفى منها زوجها اذا كانت بالغة مسلمة الحداد في عدتها كذا في الكافي \* والحداد الاجتنب من الطيب والدهن والكحل والحناء والخضاب ولبس المطيب والمصفر والثوب الاحمر وما صبغ بمزفران الا اذا كان غسلا لا ينقض ولبس القصب والخز والسريز ولبس الحلبي والتزين والامشاط كذا في التاتارخانية \* قال شمس الاثمة المراد من الثياب المذكورة ما كانت جديدا منها يقع بها الزينة اما اذا كانت خلقا لا يقع بها الزينة فلا بأس به كذا في المحيط \* ان امتشطت بالطرف الذي اسنانه منفرجة لا بأس به وانما يكره الامشاط بالطرف الاخر لان ذلك يكون للزينة كذا في فتاوى قاضي خان \* وانما يلزمها الاجتناب في حالة الاجتياز اما في حالة الاضطرار فلا بأس بها ان اشتكت رأسها وعينها فصبت عليها الدهن او اكتحل لاجل المعالجة فلا بأس به كذا في المحيط \* لو اعتادت الدهن فخافت وجعا يحل بها لو لم تقبل فلا بأس به اذا كان الغالب هو الحلول كذا في الكافي \* ولا تلبس الحرير لان فيه زينة الاضرورة مثل ان يكون بها حكة او قملة ولا يحل لها لبس الممشق وهو المصبوغ بالمشق لئلا يسلب المصبوغ اسوة كذا في التبيين \* اذا كانت المرأة فقيرة وليس لها الا ثوب واحد مصبوغ

فلأبأس بان تلبسه من غير ارادة الزينة كذا في شرح الطحاوي \* ولا يجب الحداد على الصغيرة  
والمجنونة الكبيرة والكتائية والمعتدة من نكاح فاسد والمطلقة طلاقا رجعيا وهذا عندنا كذا في البدائع \*  
لو أسلمت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فيما بقي من العدة كذا في الجوهرية النبوة \*  
على بلامة الحداد اذا كانت منكوبة في الوفاة والطلاق البائن وكذا المدبرة وام الولد والمكاتبه  
والمستسعاة وليس في عدة ام الولد من وفاة سيدها او اعانها حداد وكذا الموطوءة بشبهة كذا في فتح القدير \*  
لا يجوز للاجنبي خطبة المعتدة صريحا سواء كانت مطلقة او متوفى عنها زوجها كذا في البدائع \*  
اجمعوا على منع التعريض في الرجعة وكذا في البائن عندنا وانما التعريض في المتوفى عنها زوجها  
كذا في غايه السروجي \* صورة التعريض ان يقول لها اني اريد النكاح او احب امرأة من صفتها  
كذا في صفها بالصفة التي هي فيها او يقول انك لحسنة او جميلة او تعجبيني او ليس لي مثلك  
او ان ارجوان بجمع اللهيبي وبينك او ان قضى الله لي امر اكان كذا في السراج الوهاج \* ان كانت  
معتدة من نكاح صحيح وهي حرة مطلقة بالغة عاتلة مسلمة والحال حالة الاختيار فانها لا تخرج لولا  
ولانها راسواء كان الطلاق ثلثا او بائنا او رجعيا كذا في البدائع \* المتوفى عنها زوجها تخرج نهارا  
او بعض الليل ولا تبنت في غير منزلها كذا في الهداية \* المعتدة بالنكاح الفاسد لها ان تخرج  
الان منعها الزوج هكذا في البدائع \* ان كانت المعتدة امة فلها ان تخرج لخدمة المولى  
في الوفاة والخلع والطلاق سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا فان اعتقت في العدة لزمها خيما بهي  
من العدة ما يلزم الحرة المبانة \* وفي القدوري اذا كان المولى براء الا امة لم تخرج ما دامت  
على ذلك الا ان يخرجها المولى والمدبرة وام الولد والمكاتبه كالامة في اباحة الخروج كذا  
في المحيط \* والمستسعاة كالمكاتبه عند ابي حنيفة \* فاما الكتائية فانه يحل لها الخروج باذن الزوج  
ولا يحل لها الخروج بغير اذن الزوج سواء كان الطلاق رجعيا او بائنا او ثلثا في العدة وكذلك  
في عدة الوفاة لها ان تبنت في غير منزلها هكذا في المبسوط \* فان أسلمت في العدة لزمها فيما بقي  
من العدة ما يلزم الحرة المسلمة \* والحرة المسلمة لا تخرج لا باذن الزوج ولا بغير اذنه ولما الصبية  
فان كان الطلاق رجعيا فلها ان تخرج باذن الزوج وليس لها ان تخرج بغير اذنه كذا قبل الطلاق \*  
وان كان الطلاق بائنا فلها ان تخرج باذن الزوج وبغير اذنه الا اذا كانت متراخية فخرج لا تخرج

بغير إذن الزوج كذا اختاره المشائخ رحم كذا في المحيط \* المولى إذا اعتق ام ولده فلها ان تخرج  
 كذا في الظهيرية \* المجنونة والمجنونة تخرج كالكتيبة كذا في غاية السروجي \* المجوسية  
 اذا اسلم زوجها وابت الاسلام حتى وقعت العرقه ووجبت العدة بان كان الزوج قد دخل بها لها  
 ان تخرج الا اذا اراد الزوج منعها من الخروج لتحسين مائة فلما طلب منها ذلك يلزمها \* ولو قبلت المسلمة  
 ابن زوجها حتى وقعت العرقه ووجبت العدة اذا كان بعد الدخول فليس لها ان تخرج من منزلها  
 كذا في البدائع \* امرأة اختلعت من زوجها على نفقة عدتها واحتاجت الى الخروج لاجل النفقة  
 تكلموا فيه قال بعضهم لها ان تخرج بمنزلة المتوفى عنها زوجها وقال بعضهم ليس لها ذلك وهو المختار  
 كذا في فتاوى قاضيهان \* وهو الاصح كذا في محيط السرخسي \* على المعتدة ان تمتد  
 في المنزل الذي يضاف اليها بالسكنى حال وقوع العرقه والموت كذا في الكافي \* لو كانت  
 زائرة اعلمها او كانت في غير بيتها لامرجه ووقع الطلاق انتقلت الى بيت سكنها بلا تأخير وكذا  
 في مدة الوفاة كذا في غاية البيان \* ان اضطرت الى الخروج من بينها بان خافت سقوط منزلها  
 او خافت على مالها او كان المنزل باجرة ولا يجد ما تؤدبه في اجرة في مدة الوفاة فلا بأس  
 عند ذلك ان تنقل وان كانت تقدر على الاجرة لا تنقل وان كان المنزل لزوجها قد مات عنها فلها  
 ان تسكن في نصيبها ان كان ما يصيبها من ذلك ما يكتفي به في السكنى وتستمر من سائر الورثة  
 ممن ليس بمحرم لها كذا في البدائع \* وان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها فخرجها الورثة  
 من نصيبهم انتقلت كذا في الهداية \* لو اسكنوها في نصيبهم باجرة وهي تقدر على ادائها  
 لا تنقل كذا في شرح مجمع البحرين لابن الملك \* واذا انتقلت لعذر يكون سكنها في البيت الذي  
 انتقلت اليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه كذا في البدائع \*  
 لو كانت بالسواد فدخل عليها الخوف من سلطان او غيره كانت في سعة من التحول الى المصر  
 كذا في المبسوط \* المعتدة اذا كانت في منزل ليس معها احد وهي لا تخاف من اللصوص  
 ولا من المجران ولكنها تفزع من امر الميت ان لم يكن الخوف شديدا ليس لها ان تنقل  
 من ذلك الموضع وان كان الخوف شديدا كان لها ان تنقل كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 اذا انهدم بيت العدة فالتدبير في اخبار المنزل في الوفاة وفي الطلاق البائن اذا كان الزوج  
 غائبا اليها وفي الطلاق الرجعي والطلاق البائن اذا كان الزوج حاضرا الى الزوج

كذا في المحيط \* اذا اطلقها ثلثا او واحدة بائنة وليس له الايت واحد فينبغي له ان يجعل بينه وبينها  
 حجابا حتى لا يقع الخلوة بينهما الا اجبية فان كان فاسقا يخاف عليها منه فانها تخرج وتسكن منزلا  
 آخر وان خرج الزوج وتركها فهو اولي وان اراد القاضي ان يجعل معها امرأة حرة ثقة تقدر  
 على المحبولة فهو حسن كذا في المحيط \* اذا طلق امرأته بالبادية وهي معه في خيمة والزوج  
 ينتقل الى موضع آخر للكلاء والماء هل يسه ان يتحول بها ينظر ان كان يدخل عليها ضررين  
 في نفسها وما لها بتركها في ذلك الموضع فله ان يتحول والا فلا كذا في الظهيرية \* المعتدة لا تسافر  
 للحم ولا لغيره ولا يسافر بها زوجها عندنا وان سافر بها وهو لا يريد الرجعة لا يصبر مرابجا كذا  
 في فتاوى فاضيلان \* للمعتدة ان تخرج من بينها الى صحن الدار وتبيت في اي منزل شاءت  
 الا ان يكون في الدار منازل لغيره فلا تخرج من بينها الى تلك المنازل \* ولو سافرها ثم اطلقها بائنا  
 او ثلثا او مات عنها وبينها وبين مصرها ومقصداتها اقل من السفر ان شاءت مضت وان شاءت  
 رجعت سواء كانت في المصر او غيره معها محرم او لم يكن الا ان الرجوع اولي ليكون الاعتداد  
 في منزل الزوج وان كان احد الطرفين سفرا او الآخر دونه اختارت مادونه وان كان كل واحد منهما  
 سفرا فان كانت في المفازة مضت ان شاءت او رجعت بمحرم او غير محرم ولكن الرجوع اولي  
 فان كانت في مصر لم تخرج بغير محرم وان كان معها محرم لم تخرج عند اي حيف قرح ولا تخرج  
 وهو قول ابي حنيفة رح اولا وقوله الآخر اظهر وان طلقها رجعا تبعت زوجها سارا ومضى  
 ولم تفارقه كذا في الكافي \* الباب الخامس عشر في ثبوت النسب \* قال اصحابنا  
 لثبوت النسب ثلث مراتب احدها النكاح الصحيح وما هو في معناه من النكاح الفاسد والحكم  
 فيه انه يثبت النسب من غير دوة ولا ينتقي بمجرد النقي وانما ينتقي بالعلن فان كانا ممن لا علان  
 بينهما لا ينتقي نسب الولد كذا في المحيط \* والثانية ام الولد والحكم فيها ان يثبت النسب من غير دوة  
 وينتقي بمجرد النقي كذا في الظهيرية \* وذكر في النهاية مغزيا الى المبسوط انما يملك  
 نفيه ما لم يقض القاضي به او لم يتناول ذلك فاما اذا قضى القاضي به فقد لزمه على وجه لا يملك  
 ابطاله وكذا بعد التطاول كذا في التبيين في باب الاستيلاء \* قالوا وانما يثبت نسب ولد ام الولد  
 بدون الدوة ان كان يحل للمولى وطها ما اذا كان لا يحل فلا يثبت النسب بدون الدوة  
 كما ولد كاتبها مولاها او امة مشتركة بين اثنين استولدها ثم جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت النسب

بدون الدوة كذا في الظهيرية \* وكذا الوحرم وطئها عليه بعد ذلك بوطنى ابيه وابنه او  
بوطئها معها او بنتها لم يثبت نسب ما تلده بعد ذلك الا بالدوة كذا في الاختيار شرح المختار \* الثالثة الامة  
اذا جاءت بولد لا يثبت النسب بدون الدوة عندنا كذا في الظهيرية \* وحكم المدبرة كحكم الامة  
في انه لا يثبت النسب منه بدون دوة المولى كذا في النهاية \* وان كان يطاء الامة ولا يعزل  
عنها لا يصل له نفيه فيما بينه وبين الله تعالى ويلزمه ان يعترف به وان كان يعزل عنها ولم يحسنها  
جاز له النفي لتعارض الظاهرين كذا في الاختيار شرح المختار \* زوج امته من رضيع ثم جاءت  
بولد فانما هو المولى يثبت النسب منه لانه عبده وليس له نسب فلو كان الزوج محبوبا  
لم يثبت النسب من المولى لانه عبده لكن له نسب معلوم كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا  
تزوج الرجل امرأة فجاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من ذيوم تزوجها لم يثبت نسبه وان  
جاءت به لسته اشهر فصاعدا يثبت نسبه منه اعترف به الزوج او سكت فان جحد الولادة تثبت  
بشهادة امرأة واحدة تشهد بالولادة كذا في الهداية \* ولو ولدت احد الولدين لاقل من ستة  
اشهر من وقت النكاح يوم والآخر بعده يوم لم يثبت نسب واحد منهما كذا في العتائية \*  
الاصل في هذا ان كل امرأة لم يجب عليها العدة فان نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا اذا علم  
يقينا انه منه وهوان يجبي لاقل من ستة اشهر وكل امرأة وجبت عليها العدة فان نسب ولدها  
يثبت من الزوج الا اذا علم يقينا انه ليس منه وهوان يجبي لاكثر من سنتين فاذا عرفنا هذا  
فقول رجل طلق امرأته قبل الدخول بها ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق  
يثبت النسب فان جاءت به لسته اشهر فصاعدا لا يثبت النسب ولو قال لامرأة اجنبية اذا تزوجتك  
فانت طالق ثم تزوجها وقع الطلاق ثم اذا جاءت بولد لتمام ستة اشهر من وقت النكاح  
يثبت النسب ولو جاءت لاقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت ولو طلقها بعد الدخول  
ثم جاءت بولد يثبت النسب الي سنتين وينقضي العدة به ولو جاءت به لاكثر من سنتين  
ان كان الطلاق رجعا يثبت النسب ويصير مراحا لها وان كان الطلاق بائنا لا يثبت النسب  
ما لم يدع الزوج فاذا دعي الزوج يثبت منه وهل يحتاج الي تصديقها ام لا فيه روايتان في رواية  
يحتاج وفي رواية لا يحتاج هذا اذا طلقها ولومات عنها قبل الدخول او بعده ثم جاءت بولد  
من وقت الوفاة الخي سنتين يثبت النسب منه وان جاءت به لاكثر من سنتين من وقت الوفاة

لا يثبت النسب هذا كله اذا لم تقربا نقضاء العدة وان اقرت وذلك في مدة ينقضي  
في مثلها العدة الطلاق والوفاة سواء تم جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار  
بثبت النسب والا فلا هذا كله اذا كانت كبيرة سواء كانت ممن تحيض او ممن لا تحيض  
واما اذا كانت صغيرة طلقها زوجها ان كان قبل الدخول فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر  
من وقت الطلاق يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يثبت النسب واذا اطلقها  
بعد الدخول فان ادعت الحمل ففي الطلاق الرجعي يثبت النسب الى سبعة وعشرين شهرا  
وفي الطلاق البائن الى سنتين ولو اقرت بانقضاء العدة ثم جاءت بولد لاقل من ستة اشهر  
من وقت الاقرار يثبت النسب وان جاءت به لاكثر من ذلك لا يثبت النسب ولو سكنت  
من الدعوى عند ابي حنيفة ومحمد رحمكوتا بمنزلة الاقرار فعند ابي يوسف رحمك الدعوى بالحمل  
كذا في شرح الطحاوي \* امرأة قالت في عدة الوفاة لست بحامل ثم قالت من الغداة حامل كان القول  
قولها وان قالت بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست بحامل ثم قالت انا حامل لا يقبل قولها الا  
ان تأتي بولد لاقل من ستة اشهر من موت زوجها فيقبل قولها ويطل اقرارها بانقضاء العدة كذا  
في فتاوى قاضي خان \* الصغيرة اذا توفي عنها زوجها فان اقرت بالحمل فهي كالكبيرة  
يثبت نسبته منه الى سنتين لان القول قولها في ذلك ولما اقرت بانقضاء عدتها بعد اربعة اشهر  
وعشر ثم ولدت لستة اشهر فصاعدا لم يثبت النسب منه وان لم تدع حبالا ولم تقربا نقضاء العدة  
فعند ابي حنيفة ومحمد رحمك ان ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام يثبت النسب والالم يثبت  
كذا في التبيين \* المبتوتة ان جاءت بولدين احدهما لاقل من سنتين والاخر لاكثر من سنتين  
وبين الولادين يوم قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمك يثبت نسبهما كذا في الظهيرية \* ولو خرج  
بعض الولد لاقل من سنتين وباقيه لاكثر من سنتين لا يلزمه حتى يكون الخارج لاقل من سنتين  
نصف بدنه او يخرج من قبل الرجلين اكثر البدن لاقل والباقى لاكثر ذكره محمد رحمك كذا  
في فتح القدير \* وان كانت معتدة من طلاق بائن او من وفاة فجاءت بولد الى سنتين  
فانكر الزوج الولادة والورثة بعد وفاته وادعت هي فان لم يكن الزوج اقربا بالحمل ولا كان الحمل  
ظاهرا لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين في قول ابي حنيفة رحمه الله وان كان الزوج  
قد اقر

قد اقر بالجل او كان الجبل ظاهرا فالقول قولها في الولادة وان لم يشهد لها فاقبل في قول المصحف  
وان كانت معدة من طلاق رجعي في ذلك كذا في البدائع \* ولو قال الزوج الذي ولدته غير هذا  
لم يقبل منه هذا قول ابي حنيفة رح كذا في غاية السروجي \* وان كانت معدة من عي وفاة  
فصدقتها الوزقة في الولادة ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنه عند هم وبيرته وهذا في حق الارث  
ظاهر لانه خالص حقه وفي حق النسب ان كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلان او رجل  
وامرأتان منهم وجب الحكم بانبات نسبه حتى شارك المصدقين والمنكرين ويشترط لفظ الشهادة  
في مجلس الحكم عند البعض والصحيح انه لا يشترط لفظ الشهادة كذا في الكافي \* واذا تزوجت المعدة  
بزوج آخر ثم جاءت بولد ان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولاقل من ستة  
اشهر منذ تزوجها الثاني فالولد الاول وان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول او مات  
ولسته اشهر فصاعد منذ تزوجها الثاني فهو للثاني والنكاح جائز وان جاءت به لاكثر من سنتين  
منذ طلقها الاول او مات ولاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني لم يكن الاول ولا الثاني  
وهل يجوز نكاح الثاني في قول ابي حنيفة ومحمد رح جائز هذا اذا لم يعلم وقت التزوج  
انها تزوجت في مدتها فان علم ذلك وقع النكاح الثاني فاسد انجاءت بولد فان النسب يثبت  
من الاول ان امكن اثباته بان جاءت به لاقل من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولسته اشهر  
فصاعداً منذ تزوجها الثاني لان نكاح الثاني فاسد ومهما امكن احالة النسب الى الفراش الصحيح  
كان اولي وان لم يكن اثباته منه وامكن اثباته من الثاني فالنسب يثبت من الثاني  
بان جاءت به لاكثر من سنتين منذ طلقها الاول او مات ولسته اشهر فصاعداً منذ تزوجها الثاني  
لان نكاح الثاني وان كان فاسداً لكن لما تعد اثار النسب من النكاح الصحيح فانباته من الفاسد والي  
من الحمل على الزنا هكذا في البدائع \* رجل تزوج بامرأة فجاءت بسقط قد استبان خلقه فان جاءته  
به لاربعة اشهر جاز النكاح وثبت النسب من الزوج الثاني وان جاءت لاربعة اشهر الا يوماً  
لم يجز النكاح كذا في البحر الرائق \* رجل تزوج بامرأة وجاءت بولد فاختلعا قتل الزوج  
تزوجتك منذ شهر وقالت المرأة لا بل منذ سنة فالولد ثابت النسب من الزوج كذا في التمهيد \*  
ويجب ان يستحلفي جدهما خلافاً لابي حنيفة رح كذا في الكافي \* وان تصاد فاعلى انه تزوجها  
منذ شهر لم يثبت النسب منه فان قامت البيينة بعد التصديق على تزوجه اياها منذ سنة قبلت



وهذا الجواب صحيح مستقيم فيما اذا قام الولد البيته بعد ما كبر اما اذا كان قيام البيته حال صغر الولد فقد اختلف المشايخ رح فيه قال بعضهم لا تقبل البيته ما لم ينصب القاضي خصما من الصغير وقال بعضهم لاحاجة الى هذا التكاليف والقاضي يسمع البيته من غير ان ينصب عنه خصما كذا في الظهيرية \* رجل تزوج امرأة فولدت ولدا بخمسة اشهر فقال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد لي وقالت المرأة لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الرجل وفي رواية القول قولها وان جاءت بالولد لاكثر من سنتين من وقت النكاح والمستلة بحالها كان القول قول الزوج كذا في التاتارخانية \* ولو نكح امه فطلقها فاشترىها فولدت لافل من سنة اشهر من وقت الشراء لزمه والا لا بالدعوة وهذا اذا كان بعد الدخول ولا فرق في ذلك بين ان يكون الطلاق باثنا اورجيا وان كان قبل الدخول فان جاءت به لاكثر من سنة اشهر من وقت الطلاق لا يلزمه وان كان لافل منه لزمه اذا ولدت له لتمام سنة اشهر او اكثر من وقت التزوج وان كان لافل لا يلزمه وكذا اذا اشترى زوجته قبل ان يطلقها فيما ذكرنا من الاحكام كذا في التبيين \* وان طلقها تسنتين حتى حرمت عليه حرمة غلبه ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق ولو اشترى زوجته الموطوءة ثم اعتقها فولدت لاكثر من سنة اشهر منذ اشترىها لا يثبت النسب الا ان يدعيه الزوج وعند محمد رح يثبت النسب منه الى سنتين من يوم الشراء بلا دعوة وكذا لو لم يعتقها ولكن باعها فولدت لاكثر من سنة اشهر منذ باعها فعند ابي يوسف رح لا يثبت النسب وان ادعىه الا بتصديق المشتري . وعند محمد رح يثبت بالتصديق كذا في الكافي \* ام الولد اذا مات عنها يلاها واراعتها يثبت نسب ولدا الى سنتين من وقت العتق كذا في العناية \* من نال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة على الولادة فهي ام ولده قالوا هذا فيما اذا ولدت لافل من سنة اشهر من وقت الاقرار فان ولدت لسته اشهر ولاكثر لا يلزمه ولكن ينبغي لك ان تعرف انه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد او قال ان كان لها حمل فهو مني بلفظ التعليق اما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاكثر من سنة اشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق كذا في غاية البيان \* رجل قال لفلان هذا ابني ثم مات ثم جاءت ام الغلام وهي حرة وقالت انا امرأته فهي امرأته ويرانه \* وذكر في التواتر ان هذا استحسان .

وهذا انما علم انها حرة فلما اذ به يعلم بذلك فزعم الورقة انها ام ولد الميتم وهي تدعى النكاح لم يوثق كذا في الجامع الصغير لقاضيها \* ولو طلقها لثابت تزوجها قبل ان تنكح زوجها فبجاءت منه بولد ولا يعلمان بفساد النكاح فالنسب ثابت وان كان يعلمان بفساد النكاح يثبت النسب ايضا عند انجي حنيفة رح كذا في التاتارخانية ناقلا عن نجيب الناصري \* رجل نكح امرأة وفي يدها ولد والولد ليس في يد الزوج فقالت المرأة تزوجتني بعد ما ولدت هذا الولد من زوج قبلك فقال الزوج لابل ولدته في ملكي فهو ابن الزوج ولو كان الولد في يد الزوج دون المرأة فقال هو ابني من غيرك فقالت هو ابني منك فالقول قول الزوج لا تصدق المرأة كذا في الظهيرية \* واذا كان الولد في يدي رجل وامرأة فقال الزوج هذا الولد من زوج كان لك من قبلي وقالت المرأة بل هو منك فهو منه كذا في المحيط \* ولو زنى بامرأة فحملت ثم تزوجها فولدت ان جاءت به ستة اشهر فصاعدت نسبته وان جاءت به اقل من ستة اشهر لم يثبت نسبته الا ان يدعيه ولم يقل انه من الزنا ما ان قال انه مني من الزنا لا يثبت نسبته ولا يرث منه كذا في التبايع \* رجل اشترى امه فولدت منه ثم اقام رجل البيعة انها امرأته زوجها منه مولاهما فجعل المرأة له ويجعل الولد والزوج وفتح الولد بدعوة المولى \* صبي في يد امرأة قال رجل للمرأة هذا ابني منك من نكاح وقالت هو ابنيك من زنى لم يثبت نسبته منه وان قالت بعد ذلك هو ابنيك من نكاح يثبت نسبته منهما \* رجل مسلم تزوج بمسارمة فنجس بالولاد يثبت نسب الاولاد منه عند انجي حنيفة رح خلافا للهابباء على ان النكاح فاسد عند انجي حنيفة رح باطل عندهما كذا في الظهيرية \* ولو خلا بامرأة خلوة صحيحة ثم طلقها صريحا وقال لهما اجامعا فصدقته او كذبته وجب عليها العدة ولها كمال المهر فان قال لهما راجعتك لم يصح المراجعة وان جاءت بولد لا قل من سنتين ولم تعترف بانقضاء العدة يثبت نسبته وصحت تلك المراجعة ويجعل واطفالها قبل الطلاق كذا في السراج الوهاج \* ام ولد اذا نكحت نكاحا فاسدا ودخل بها الزوج وجاءت بولد يثبت النسب من الزوج وان ادعاه المولى كذا في خزائن المفتين \* النسب يثبت بالايام مع قدرته على الطلق كذا في النهاية \* رجل زوج ابنه وهو صغير بمهرأة لا يثبت من مثله وقاع ولا احبال فجاءت بولد لا يلزمه الولد ولا تود ما انفق ابو الزوج عليها من ابنه وان اقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة ستة اشهر

مقدار مدة الحمل كذا في الظهيرية \* الصبي المراهق اذا جاءت امرأته بالولد يثبت النسب كذا في السراجية \* ولد الملهة جرة لا يلزم الحر يبي حنيفة رح كذا في التمرناشي \* اكثر مدة الحمل ستان و اقل مدة الحمل ستة اشهر كذا في الكافي \* اجمعوا على أنه يعتبر المدة من وقت النكاح في الصحيح منه وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد من الخطوة هكذا في فتاوى قاضي خان \* الباب السادس عشر في الحضانة احق الناس بحضانة الصغير حال قيام النكاح او بعد الفرقة الام الا ان تكون مرتدة او فاجرة غير مأونة كذا في الكافي \* سواء لحقت المرتدة بدار الحرب او لا فان ثابت فهي احق به كذا في البحر الرائق \* وكذا لو كانت سارقة او مغنية او ناسخه فلاحق لها هكذا في النهر الفائق \* ولا تجبر عليها في الصحيح لاحتمال عجزها الا ان لا يكون له ذورحم محرم غيرها فتحجب على حضانته كيلا يضيع بخلاف الاب حيث يجبر على اخذها اذا امتنع بعد الاستثناء عن الام كذا في العيني شرح الكنز \* وان لم يكن ام تسحق الحضانة بان كانت غير اهل للحضانة او متزوجة بغير محرم او ماتت فام الام الاولى من كل واحدة وان علت فان لم يكن للام ام فام الاب الاولى ممن سواها وان علت كذا في فتح القدير \* ذكر الخصاف في النفقات ان كان للصغيرة جدة من قبل ابيها وهي ام ابي امه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الام من جهة امها كذا في البحر الرائق \* فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فالأخت لأم فان ماتت او تزوجت فبنات الأخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فبنات الأخت لأم لا يختلف الروايات في ترتيب هذه الجملة اما اختلفت الروايات بعد هذا في الحالة والاخت لاب في رواية كتاب النكاح الاخت لاب الاولى من الحالة وفي رواية كتاب الطلاق الحالة الاولى وبنات الاخوات لاب وام اولام الاولى من الحالات في قولهم واختلفت الروايات في بنات الاخت لاب مع الحالة والصحيح ان الحالة الاولى واولى الحالات الحالة لاب وام ثم الحالة لام ثم الحالة لاب وبنات الاخوة الاولى من العبات والترتيب في العبات على نحو ما قلنا في الحالات كذا في فتاوى قاضي خان \* ثم يدفع الى حالة الام لاب وام ثم لام ثم لاب ثم الى ممانتها على هذا الترتيب وخالة الام الاولى من حالة

من خالة الاب عند ثام خالات الاب وعمانه على هذا الترتيب كذا في فتح القدير \*  
والاصل في ذلك ان هذه الولاية تستفاد من قبلي الامهات فكانت جهة الام مقدمة  
على جهة الاب كذا في الاختيار شرح المختار \* بنات العم والخال والعمة والخالة لاحق  
لهن في الحضنة كذا في البدائع \* وانما يظل حق الحضنة لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا تزوجن  
باجنبي فان تزوجن بذي رحم محرم من الصغير كالجدة اذا كان زوجها جدا الصغير والام  
اذا تزوجت بعم الصغير لا يظل حقها كذا في فتاوى قاضي خان \* ومن سقط حقها بالتزوج  
بعود اذا ارتفعت الزوجية كذا في الهداية \* واذا كان الطلاق رجعيا لا يعود حقها حتى تنقضي  
عدتها لقيام الزوجية كذا في العيني شرح الكنتز \* ولو تزوجت الام بزواج آخر ونسك الصغيرة  
معها ام الام في بيت الرب فلا بد ان يأخذها منها \* صغيرة عند جدة نخون حقها فلعمانها  
ان تأخذها منها اذا ظهرت خيانتها كذا في القنية \* وان ادعى الزوج ان الام تزوجت  
بزواج آخر وانكرت فالقول قولها وان اقرت انها تزوجت بزواج آخر ولكن ادعت انه طلقها وحدها  
فان لم تعين الزوج فالقول قولها وان عينت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق حتى يقره  
ذلك الزوج \* واذا وجب الانتزاع من النساء ولم تكن للصبي امرأة من اهله يدفع الى العينة  
فيقدم الاب ثم ابوالاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وكذا  
من سفل منهم ثم العم لاب وام ثم لاب فاما اولاد الاعمام فانه يدفع اليهم الغلام فيبدأ بين العم لاب وام  
ثم بين العم لاب والصغيرة لا تدفع اليهم \* ولو كان للصغير اخوة واعمام فاصلحهم اولي فان تساوا  
فاستهم كذا في الكافي \* قال في تحفة الفقهاء وان لم يكن للجارية من عصبتها غير ابن العم  
فالاختيار الى القاضي ان زاء اصلح يضم اليه والا فيضع عند امينة كذا في غاية البيان \*  
واذا لم يكن للصغيرة عصبة تدفع الى الاخ لام ثم الى ولدته ثم الى العم لام ثم الى الخال لاب وام  
ثم لاب ثم لام كذا في الكافي \* ابوالام اولي من الخال ومن الاخ لام كذا في السراج الوهاج \*  
ويدفع الذكر الى مولى العتاقة ولا تدفع الاثني كذا في الكافي \* ولاحق للامه وام الولد في الحضنة  
ما لم يتعاقا بالحضنة لمولاه ان كان الصغير في الرق ولا يفرق بينه وبين الام ان كانا في ملكه  
وان كان حرا فالحضنة لا قربانه الاحرار واذا اعتقا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الاحرار \*  
والماكبة احق بولدها المولود في الكتابة بخلاف المولود قبلها كذا في العيني شرح الكنتز \* المدبرة

كالقنعة كذا في النيبين \* لاحق لغير المحرم في حضائه الجارية ولا للعصبة التفاسق على الصغيرة  
 كذا في الكفاية \* ولا حضاً فقلن يخرج كل وقت وتترك لطبت ضائعة كذا في البحر الرائق \*  
 والام والجدة احق بالغلام حتى يستغني وقد بسع سنين وقالي القندوري حتى يأكل وحده  
 ويشرب وحده ويستجبي وحده وقدره ابو بكر الرازي بسع سنين \* والفتوى على الاول \* والام  
 والجدة احق بالجارية حتى تحيض وفي نوادر هشام عن محمد رح اذا بلغت خد الشهوة  
 فالاب احق وهذا صحيح هكذا في النيبين \* الصغيرة اذا لم تكن مشتهاة ولها زوج لا يسقط حق الام  
 في حضانتها مادامت لاتصلح للرجال كذا في القنية \* وبعد ما استغنى الغلام وبلغت الجارية  
 فالعصبة الاولى يقدم الاقرب فالاقرب كذا في فتاوى فاضلي خان \* وبمسكه هؤلاء ان كان غلاما  
 الى ان يدرك فبعد ذلك بنظر ان كان قد اجتمع ربه وهو ما مون على نفسه بخل سبيله فيذهب  
 حيث شاء وان كان غير ما مون على نفسه فالاب يضمه الى نفسه ويوليه ولا نفقة عليه الا اذا تطوع كذا  
 في شرح الطحاوي \* والجارية ان كانت ثيبا وغير ما مونة على نفسها لا يخلى سبيلها  
 ويضمها الى نفسه وان كانت ما مونة على نفسها فلا حق له فيها ويخلى سبيلها وتنزل حيث  
 احببت كذا في البدائع \* وان كانت البالغة بكرة فلا ولياء حق الضم وان كان لا يخاف  
 عليها الفساد اذا كانت حديثة السن واما اذا دخلت في السن واجتمع لها رايها وعنفها  
 فليس للاولياء من الضم ولها ان تنزل حيث احببت لا يتخوف عليها كذا في المحيط \* وان  
 لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات او كان لها موصية مفسدة فللقاضي ان ينظر في حالها  
 فان كانت ما مونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرة او ثيبا والا وضعها عند امرأة امينة ثقة  
 تقدر على الحفظ لانه جعل ناظر للمسلمين كذا في العيني شرح الكنز \* لو ان امرأة جاءت بالصبي  
 تطلب النفقة من ابيه فقالت هذا ابن بنتي منك وقد ماتت امه فاعطني نفقته فقال الاب صدقت  
 هذا ابني من ابنتك فاما امه فلم تمت وهي في منزلي واراد اخذ الصبي منها لم يكن له ذلك حتى  
 يعلم القاضي امه وتحضر هي فتأخذها فان احضر الاب امرأة فقال هذه ابنتك وهذا ابني منها  
 وقالت الجدة ما هذه ابنتي وقد ماتت ابنتي ام هذا الصبي فالقول في هذا قول الرجل  
 والمرأة التي معه ويدفع الصبي اليه وكذا لك الجدة لو حضرت وبالنسبة هذا ابن ابنتي  
 من هذا الرجل وقد ماتت امه وقال الرجل هذا ابني من غير ابنتك من امرأة لي فالقول

قوله وبأخذ الصبي منها ولو حضر الأب امرأة وقال هذا ابني من هذه لامن ابنتك وقالت الجدة ما هذه امه بل امه ابنتي وقالت التي احضرها الرجل صدقت ما نأبأ به وقد كذب هذا الرجل ولكني امرأته فان الأب اولي به وبأخذ كذا في الظهيرية \* ذكر في السراجية اق الام تستحق اجرته على الحضنة اذا لم تكن منكوحه ولا معتدة لايه وتلك الاجرة غير اجرة ارتضاعه كذا في السحر الرائق \* واذا كان الأب معسرا وبات الام ان تربي الابا جرة وقالت العمه انا اربي بغير اجر فان العمه اولي هو الصحيح كذا في فتح القدير \* الولد متى كان عند احد الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه ومن تعاهده كذا في التاتارخانية ناقلا عن الحاوي \* فصل مكان الحضنة مكان الزوجين اذا كانت الزوجة بينهما قائمة حتى لو اراد الزوج ان يخرج من البلد فاراد اخذ ولده الصغير ممن له الحضنة من النساء ليس له ذلك حتى يستقني عنها وان ارادت المرأة ان تخرج من المصر الذي هو فيه الى غير ذلك فلا يجوز ان يمنعها من الخروج سواء كان معها ولد اولم يكن وكذا لك اذا كانت معتدة لا يجوز لها الخروج مع الولد وبدونه ولا يجوز للزوج اخراجهما كذا في البدائع \* واذا وقعت الفرقة بين الرجل وامرأته فارادت ان تخرج بالولد عند انقضاء عدتها الى مصرها فان كان النكاح وقع في مصرها فلها ذلك وان كان وقع النكاح في غير مصرها فليس لها ذلك الا ان يكون بين موضع الفرقة وبين مصرها قرب بحيث لو خرج الأب لمطالعة الولد يمكنه الرجوع الى منزله قبل الليل بحيث هذه بمنزلة محال مختلفة في مصر ولها ان تتجول من محله ولو ارادت ان تنقل ببلد ليس ببلد ها ولم يقع فيه النكاح فليس لها ذلك الا اذا كان بين البلدين قرب على التفصيل الذي قلنا كذا في المحيط \* ولو انتقلت من مصر الى مصر ليس بقريب ولم يكن مصرها لكن اصل العقد كان بها ليس لها ذلك على رواية المبسوط وهو الصحيح كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا كانت المرأة والزوج من اهل السودان ارادت ان تنقل الولد الى قريتها وقد وقع النكاح فيها فلها ذلك وان كان وقع في غيرها فليس لها نقله الى قريتها ولا الى القرية التي وقع فيها النكاح اذا كانت بعيدة وان تقارب بحيث يمكن للأب نظر الصبي ويعود قبل الليل فلها ذلك كذا في السراج الوهاج \* وان كان الأب متوطنا في مصر وارادت نقل الولد الى القرية فان تزوجها فيها وهي قريتها فلها ذلك وان كانت بعيدة من المصر وان لم تكن قريتها فان كانت قريبة ووقع اصل النكاح فيها فلها ذلك كما في المصر

وان كان لم يقع النكاح فيها فليس لها ذلك وان كانت قريبة من المصر كذا في البدائع \* وان ارادت ان تنقله من قرية الي مصر جاع وليس ذلك مصرها ولا وقع النكاح فيه فليس لها ذلك الا ان يكون المصر قريبا من القرية على التفسير الذي قلنا كذا في المحيط \* وليس للمرأة ان تنقل ولدها الي دار الحرب وان كان قد تزوجها هناك وكانت حرة بعد ان يكون زوجها مسلما او ذميا وان كان كلاهما حريين فلها ذلك كذا في البدائع \* وان ماتت الام حتى وصلت الحضنة الي الجدة ام الام فليس لها ان تنقل الي مصرها وان كان اصل العقد فيه وكذا ام الولد اذا اعتقت لا تخرج الولد من المصر الذي فيه ابوه كذا في غاية البيان \* غير الجدة كالجدة كذا في البحر الرائق \* وفي المستقنين ابن سماعه من ابي يوسف رح رجل تزوج امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم ان هذا الرجل اخرج ولده الصغير الي الكوفة وطلقها فخاصمته في ولدها وارادت رده عليها قال ان كان الزوج اخرجها اليها بمصر فليس عليه ان يرد ويقول لها اذهبي اليه وخذيه قال وان كان اخرجها بغير امرها فعليه ان يحج به اليها \* ابن سماعه من ابي يوسف رح في رجل خرج مع المرأة وولد لها من البصرة الي الكوفة ثم رد المرأة الي البصرة ثم طلقها فعليه ان يرد ولدها فيؤخذ بذلك لها كذا في الظهيرية \* واذا اخذ المطلق ولده من خاصته لزواجه له ان يسافر به الي ان يعود حقا كذا في البحر الرائق فاعلمنا من الفتاوى السراجية والذاعلم بالصواب \* الباب السابع عشر في النفقات \* وفيه ستة فصول \* الفصل الاول في نفقة الزوجة يجب على الرجل نفقة امرأته المسلمة والذمية والفقيرة والغنية دخل بها ولم يدخل كبيرة كانت المرأة او صغيرة بجامع منلها كذا في فتاوى فاضيلان \* سواء كانت حرة او مكاتبة كذا في الجوهرة النيرة \* نكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع والمختار انها ما لم تبلغ تسعالم تبلغ مبلغ الجماع وعليه الفتوى هكذا في التا تاريخانية \* والصحيح انه لا عبرة للسن وانما العبرة لاحتمال والقدرة كذا في الكافي \* المرأة ان كانت صغيرة منلها لا توطأ ولا تفصل للجماع فلا نفقة لها عندنا حتى نصير الي الحالة التي تطبق الجماع سواء كانت في بيت الزوج او في بيت الاب هكذا في المحيط \* الكبيرة اذا طلبت النفقة وهي لم تزف الي بيت الزوج قلنا ذلك اذ لم يطالبها الزوج بالنفقة ومن مشائخ بلخ رح من قال لا تستحقها اذ لم تزف الي بيته والفتوى على الاول كذا في الفتاوى

في الفتاوى الغيانية \* فان كان الزوج قد طلبها بالنفقة فان لم تمتنع عن الانتقال الى بيت الزوج فلها النفقة فاما اذا امتنعت عن الانتقال فان كان الامتناع بحرق بان امتنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة واذا كان الامتناع بغير حق بان كان لو فاتها المهر او كان المهر مؤجلا او وجبه منه فلا نفقة لها كذا في المحيط \* وان نكحت فلا نفقة لها حتى تعود الى منزلها والناشئة هي النكاحية من منزل زوجها المانعة نفسها منه بخلاف ما لو امتنعت عن التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم ولو كان المنزل ملكها فممنعه من الدخول عليها لا نفقة لها الا ان تكون سألته ان يحولها الى منزلها او يكتري لها منزلا واذا تركت النشوز فلها النفقة ولو كان يسكن في ارض الفصب فامتعت منه لها النفقة كذا في الكافي \* وان كانت سلمت نفسها لم امتنعت لاستيفاء المهر لم تكن ناشئة في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضي خان \* رجل يسكن ارض المملكة يريد ارض السلطان وبأخذ المال من السلطان فقالت المرأة لا اصدق معك في ارض المملكة ولا آكل من مالك قالوا ليس لها ذلك واثبت بالامتناع من ذلك وتصير ناشئة وستل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلي والمرأة تايي ان تكون معه قال ليس لها ذلك كذا في الظهيرية \* اذا اغيبت المرأة عن زوجها او ابتان تتحول معه حيث يريد من البلدان وقدا و فاتها مهرها فلا نفقة لها عليه وان لم يعطها مهرها وبقي المسئلة بعالها فلها النفقة هذا اذا لم يدخل بها وان دخل بها فكذلك الجواب في قول ابي حنيفة رح وفي قولهما لا نفقة لها سواء لو فاتها المهر ام لا قال الشيخ الامام ابو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ان يسافر بها وان اوفى صداقها كذا في المحيط \* اذا حبست المرأة في دين فلا نفقة لها بال الكرخي اذا حبست في دين لا تقدر على اداؤه فلها النفقة وان كانت تقدر فلا نفقة لها والفتوى على انه لا نفقة لها في الوجهين كذا في الجوهرة النيرة \* وهذا اذا كان الزوج لا يقدر على الوصول اليها في المجلس وان وجدته مكانا يصل اليها فالواجب لها النفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو قصبتها فاصب وهرب بها وحبست ظلما ذكر النصف انها لا تستحق قال الصدر الشهيد حبان الدين وعليه الفتوى كذا في الغيانية \* ولو حبس الزوج وهو يقدر على اداء الدين اولم يقدر او هرب فلها النفقة كذا في فاية السروجي \* وان حبس في سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه والصحيح انها تستحق النفقة كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو كان الزوج في بلدة اخرى



قد سفر فبعث اليها الحملوة والزاد حتى تستقل اليه ولم يجد محرماً ولم تذهب تستحق النفقة كذا  
 في الموجز للكردي \* والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تصلح للجماع  
 فلا نفقة لها سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا يطبق وان كانت المرأة تطبق الجماع فلها النفقة  
 سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا يطبق كذا في المحيط \* وان كان الزوج صغيراً والمرأة كثيرة فلها النفقة  
 لوجود التسليم وكذلك اذا كان الزوج مجبوراً او ضيقاً او مريضاً لا يقدر على الجماع او خارجاً  
 للحج فلها النفقة لوجود التسليم كذا في البدائع \* وان كانا صغيرين لا يقدران على الجماع  
 فلا نفقة لها للعجز من قبلها فصار كالمجبوب والعين اذا كانت تحته صغيرة كذا في التبيين \*  
 ولو كانت المرأة مريضة قبل النقلة مرضاً يمنع من الجماع فنقلت وهي مريضة فلها النفقة بعد النقلة  
 وقبلها ايضا اذا طلبت النفقة فلم ينقلها الزوج وهي لا تمنع من النقلة لو طالبها الزوج وان كانت  
 تمنع فلا نفقة لها كما لصحة كذا ذكر في ظاهر الرواية وان نقلت وهي مصحبة ثم مرضت  
 في بيت الزوج مرضاً لا تستطيع معه الجماع لم تبطل نفقتها بخلاف كذا في البدائع \* ولمرضت المرأة  
 في بيت زوجها بعد الدخول فانتقلت الى دار ابائها قالوا ان كانت بحال يمكنها النقل  
 الى بيت الزوج في صحبة او نحوها فلم تستقل لانتفقه لها وان كان لا يمكن نقلها فلها النفقة كذا  
 في فتاوى فاضلي خان \* المرأة اذا كانت رتقاء او قرناً او صارت مجنونة او اصابها بلاء يمنع  
 من الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها بحكم كبرها كان لها النفقة سواء اصابها هذه العوارض  
 بعد ما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك اذا لم تكن مانعة نفسها بغير حق كذا في المحيط \*  
 ولو حجت المرأة حجة فريضة فان كان ذلك قبل النقلة فان حجت بلا محرم ولا زوج فهي ناشئة  
 وان حجت مع محرم لها دون الزوج فلا نفقة لها في قولهم جميعاً وان كانت انتقلت الى منزل الزوج  
 فقد قال ابو يوسف رح لها النفقة وقال محمد رح لا نفقة لها كذا في البدائع \* وهو الاظهر كذا  
 في السراج الوهاج \* واما اذا حج الزوج معها فلها النفقة اجماعاً ويجب عليه نفقة الحضر  
 دون السفر ولا يجب الكراء اما اذا حجت للنطوع فلا نفقة لها اجماعاً اذا لم يكن الزوج معها هكذا  
 في الجوهرية النيرة \* وان حجت مع زوجها حجة فلا كان لها نفقة الحضر ولا نفقة السفر كذا  
 في فتاوى فاضلي خان \* اجمعوا على ان الصوم والصلوة لا يسقط النفقة كذا في غاية السروجي \*  
 رجل اتهم بامرأة بها حمل فزوجه ابوها منه والزوج ينكر ان يكون الحمل منه جاز الزناح

ولا ينفق على الزوج لانه ممنوع من استمتاعها ببعض من قبلها كذا في محيط السرخسي \*  
 واما اذا اقر الزوج ان الحمل منه فالنكاح صحيح بالاتفاق وهو غير ممنوع من وطئها فتستحق النفقة  
 عند الكل كذا في المحيط \* واذا كان لرجل نسوة يرضعن حرائر مسلمات وبعضهن اماء او ذميات  
 فهن في النفقة سواء كذا في التاتارخانية \* كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها كذا في الخلاصة \* قال  
 ولا نفقة في النكاح الغاسد ولا في العدة منه ولو كان النكاح صحيحا من حيث الظاهر ففرض القاضي لها النفقة  
 واخذت في ذلك شهران ثم ظهر فساد النكاح بان شهد الشهود انها اختتمت الرضاعة وفرق القاضي بينهما  
 رجع الزوج على المرأة بما اخذت واما اذا اتفق الزوج عليها مسامحة من غير فرض القاضي  
 لها النفقة لم يرجع عليها بشيء كذا ذكره الصدر والشهدري في شرح ادب القاضي كذا في الذخيرة \*  
 واجمعوا ان في النكاح بغير شهود تستحق النفقة كذا في الخلاصة \* ولو آلى منها وظهر  
 منها فلها النفقة ولو تزوج اخت امرأته او عمتها او خالتها وله يعلم بذلك حين دخل بها  
 وفرق بينهما ووجب عليه ان يعتزل منها مدة عدة اختها فلا مرأته النفقة ولا نفقة لاختها وان  
 وجبت عليها العدة كذا في البدائع \* اذا كان زوج المرأة موسرا ولها خادم فرض  
 عليه نفقة الخادم هذا اذا كانت حرة فان كانت امه لا تستحق نفقة الخادم فان كان لها خادمان  
 او اكثر لا يفرض لاكثر من خادم عند ابي حنيفة ومحمد رحم وقالوا ان الزوج الموسر يلزمه  
 من نفقة الخادم ما يلزم الميسر من نفقة امرأته وهو ادنى الكفاية كذا في الكافي \* واختلفوا  
 في هذا الخادم فقبل هي جارية مملوكة لها وان كانت غير مملوكة لها لا تستحق النفقة للخادم  
 في ظهير الرواية ولو كان الزوج معسرا لا يجب عليه نفقة خادمها وان كان لها خادم فيماروا الحسن  
 من ابي حنيفة رحم وهو الاصح هكذا في التبيين \* واذا قال الزوج لامرأته لا اتفق علي احد  
 من خدمك لكن اعطيتك خادما من خدمي ليعخدمك وابت المرأة ذلك لم يكن للزوج  
 ذلك ويجبر على نفقة خادم واحد من خدم المرأة \* امرأة لها مالا يكفها نفقة زوجها اتفق عليهم  
 من مهرها فالتقي عليهم فقالت المرأة لا اجعل النفقة محسوبة لانك استخدمتهم فما اتفق عليهم  
 بالمعروف فهو محسوب عليها كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا طلبت المرأة من القاضي  
 ان يفرض لها النفقة على الزوج فان كان حاضر اصاحب المائدة فالقاضي لا يفرض لها النفقة  
 وان طلبت الا اذا ظهر للقاضي انه يضر بها ولا يتفق عليها فم يفرض لها النفقة وان لم يكن

صاحب المائدة فالقاضي يفرض لها النفقة في كل شهر وامره ان يطبها هكذا في المحيط \*  
ولا يقدر نفقتها بالدرهم والدرنا تبر على مفر كانت بل بقدرها على حسب اختلاف الاسعار غلاء  
ورخصا رعاية للجانبين كذا في البدائع \* ولو فرضت لها النفقة مشاهرة بدفع اليها كل شهر  
فان لم يدفع وطلبت كل يوم كان لها ان تطالب عند المساء كذا في الفتاوى الكبرى \* واذا  
اراد الفرض والزوج موسرا كل الخبز الحواري واللحم المشوي والمرأة معسرة او على العكس  
اختلفوا فيه والصحيح انه يعتبر حالهما كذا في الفتاوى الغياثية \* وعليه الفتوى حتى كان لها  
نفقة اليسار ان كانا موسرين ونفقة العسار ان كانا معسرين وان كانت موسرة وهو معسر لها فوق بما يفرض  
لو كانت معسرة فيقال له اطعمها خبز البر وباجة او باجتين وان كان الزوج موسرا مفراط اليسار نحو  
ان يأكل الحلواء والحمل المشوي والباجات وهي فقيرة كانت تأكل في بيتها خبز الشعير لا يجب عليه  
ان يطعمها ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيتها ولكن يطعمها خبز البر وباجة او باجتين  
وفي ظاهر الرواية يعتبر حال الزوج في اليسار والاعسار كذا في الكافي \* وبه قال جمع كبير  
من المشائخ رح وقال في النفقة انه الصحيح كذا في فتح القدير \* وقال مشائخنا رح  
والمستحب للزوج اذا كان موسرا مفراط اليسار والمرأة فقيرة ان يأكل معها ما يأكل بنفسه قال  
في الكتاب وكل جواب عرفته في فرض النفقة من اعتبار حال الزوج او اعتبار حالهما فهو الجواب  
في الكسوة كذا في الذخيرة \* اذا كان هو معسرا وهي موسرة سلم لها قدر نفقة المعسرات  
في الحال والرائد يبقى دينا في ذمته كذا في التبيين \* وان قال انامعسر وعلي نفقة المعسرين  
كان القول قوله الا ان تقيم المرأة البينة فان اقامت المرأة البينة انه موسر قضى عليه بنفقة الموسرين  
وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة وان لم يكن لهما بينة وطلبت من القاضي ان يسأل  
من حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كان حسنا فان اخبره عدل انه موسر لا يقبل القاضي  
ذلك وان اخبره عدلان انه موسر قضى القاضي بنفقة الموسرين وان لم يتلفظا بلفظ الشهادة \*  
بشروط العدد والعدالة في هذا الخبر ولا يشترط فيه لفظ الشهادة وان قال اسمعنا انه موسر وبلغنا  
ذلك لا يقبل القاضي ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* واذا قضى القاضي بنفقة الاعسار  
ثم ايسر فخاصته تتم لهاته الموسر كذا في الكافي \* وان قالت لا اطيعن ولا اخزن قال في الكتاب

لانجبر على الطبخ والخبز وعلى الزوج أن يأتيها بطعام مهياً أو يأتيها بمن يكفيها عمل الطبخ والخبز  
 قال الفقيه ابو الليث رح ان امتعت المرأة عن الطبخ والخبز انما يجب على الزوج ان يأتيها  
 بطعام مهياً اذ كانت من بنات الإشراف لا تخدم بنفسها في أهلها ولولم تكن من بنات الإشراف  
 لكن بها علة تمنعها من الطبخ والخبز اذ لم تكن كذلك لا يجب على الزوج ان يأتيها بطعام مهياً كذا  
 في الظهيرية \* قالوا ان هذه الاعمال واجبة عليها ديانة وان كان لا يجبرها القاضي كذا في البحر الرائق \*  
 ولو استأجرها للطبخ والخبز لم يجز ولا يجوز لها اخذ الاجرة على ذلك كذا في البدائع \* ويجب  
 عليه آلة الطحن وآنية الاكل والعرب مثل الكوزة والجرة والقدر والمفرقة واشباه ذلك كذا  
 في الجوهرية النيرة \* ثم على ظاهر الرواية فرق بين نفقة المرأة وبين خادمها فان خادمها  
 اذا امتنعت عن هذه الاعمال لا تستحق النفقة على زوج مولاتها كذا في الذخيرة \*  
 والنفقة الواجبة المأكل والملبوس والسكنى اما المأكل فالدقيق والماء والملح والحطب والدهن  
 كذا في التاتارخانية \* وكما يفرض لها قدر الكفاية من الطعام كذلك من الادم كذا  
 في فتح القدير \* ويجب لها ما تنظف به وتزيل الوسخ كالشط والدهن وما تغسل به الرأس  
 من السدر والخطمي وما تنزل به الدزن كالاشنان والصابون على عادة اهل البلد \* واما ما يقصد  
 به التلذذ والاستمتاع مثل الخضاب والكحل فلا يلزمه بل هو على اختياره ان شاء هباً لها وان شاء  
 تركه فاذا هباً لها فعليها استعماله واما الطبيب فلا يجب عليه الا ما يقطع به السهوكه لا غير  
 ويجب عليه ما يقطع به الصنان ولا يجب الدواء للمرض ولا اجرة الطبيب ولا الفصد ولا الحجامة  
 كذا في السراج الوهاج \* وعليه من الماء ما تغسل به ثيابها ويدنها من الوسخ كذا في الجوهرية النيرة \*  
 وفي فتاوى الشيخ ابي الليث رح ثمن ماء الاغتسال على الزوج وكذا ماء وضوءها عليه غنية  
 كانهن اوفقرية \* وفي الصيرفية وعليه فتوى مشائخ بلخ وفتوى صدر الشهيد رح وهو اختيار  
 فاضلي خان كذا في التاتارخانية في باب الفصل \* واجرة القابلة عليها ان استأجرت لو استأجرها  
 الزوج خليه وان حضرت بلا اجارة فلما ثل ان يقول على الزوج لانه مؤثقة لوطى ويجوز ان يقال  
 عليها كاجرة الطبيب كذا في الوجيز للكردي \* رجل ذهب الى القرية وتركها في البلد فللقاضي  
 ان يفرض النفقة مع غيبته ولا يشترط له غيبة سفر كذا في القنية ناقلاً عن فتاوى فاضلخان  
 وصاحب المحيط \* امرأة جاءت الى القاضي وقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجي

فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلبت من القاضي ان يفرض لها النفقة  
ان كان للغائب مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالدراهم والدنانير والطعام او الثياب التي  
تكون من جنس الكسوة والقاضي يعلم انها منسكوحة الغائب فان القاضي يأمرها ان تنفق  
على نفسها بالمعروف من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله  
ما استوفيت النفقة ولم يكن بينكما سبب يمنع النفقة كالنشوز وغيره وبأخذ منها كعبلا كذا  
في فتاوى تاضيفان \* وهو الصحيح هكذا في المحيط \* وان لم يكن له مال حاضر لا يفرض  
بطريق الاستدانة عند اصحابنا الثلاثة ولو كان له مال حاضر ولم يعلم القاضي بالنكاح واقامت المرأة البينة  
على النكاح لا تقبل عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف رح تقبل ويفرض النفقة وان لم يقض  
بالنكاح وان حضر وانكر كلفها القاضي باعادة البينة وان لم تعد يسرد النفقة كذا في الخلاصة \*  
اليوم القضاة يفرضون النفقة بمذهب زفر والامام الثاني لحاجة الناس كذا في الوجيز للكردي \*  
واذا غاب الرجل وله مال في يد رجل يعرف به وبالزوجة فرض القاضي في ذلك المال نفقة  
زوجة الغائب وكذا اذا علم القاضي بذلك ولم يعرف فانه يقضي فيه بذلك سواء كان المال  
امانة في يده او ديناً او مضاربة وبأخذ منها كعبلاً بها وكذا ايضاً يحلفها القاضي بالله ما اعطاها النفقة  
ولم يكن بينكما سبب يسقط النفقة من نشوز او غيره كذا في الجوهرة النيرة \* وان علم القاضي  
احدهما اما الزوجية او المال يحتاج الى الاقرار بما ليس بمعلوم عندة وهو الصحيح ولو لم يقر الذي  
في يده المال بذلك ولم يعلم القاضي فارادت المرأة اثبات المال او الزوجية او مجموعهما بالبينة  
ليقضي لها في مال الغائب او لتؤمر بالاستدانة لا يقضي لها بذلك لانه قضاء على الغائب  
وقال زفر رح يسمع بينها ولا يقضي بالنكاح وتعطى النفقة من مال الزوج ان كان له مال والا تؤمر  
بالاستدانة وبه قال الثلاثة وعليه عمل القضاة اليوم وبه يفتى كذا في العيني شرح الكنز \*  
ثم اذا رجع الزوج ينظر ان كان لم يجعل لها النفقة فقد مضى الامر وان كان قد جعل واقام البينة  
على ذلك اولم تقم له بينة واستحلفها فنكحت فهو بالخيار ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من الكفيل  
ولو اقرت المرأة انها كانت قد جعلت النفقة من الزوج فان الزوج يأخذ منها ولا يأخذ من الكفيل  
كذا في البدائع \* وان رجع الغائب وانكر النكاح فالقول قوله مع حلفه فاذا اجفى فان كان المال  
ودبعة فله ان يأخذ من ايهما شاء ان شاء اخذ من المرأة وان شاء اخذ من المودع واماني الدين

ياخذ من الغريم ثم يرجع الغريم على المرأة كذا في التاتارخانية \* واذ ارجع الزوج واقام البيعة  
 على الطلاق وانقضاء العدة ضمن القابض ولا يضمن الدافع الا اذا قال بيعة الزوج ان الدافع  
 كان يعلم بالطلاق وانقضاء العدة كذا في العنانية \* وان قال الدافع كنت أعلم بالزوجة ولا أعلم  
 طلاقها لا يضمن ويحلف على انه لم يكن يعلم طلاقها كذا في غاية السروجي \* الوديعه او لم  
 من الدين في البداية بالاتفاق عليها \* وبعد ما امر القاضي المدين او المودع اذا قال المودع  
 دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل قوله ولا يقبل قول المدينون الا بيعة كذا في فتاوى قاضيان \*  
 واذا كانت الوديعه والمال الذي في بيت الزوج من خلاف جنس حقها فليس لها ان تبيع شيئا  
 من ذلك في نفقة نفسها وكذلك القاضي لا يبيع ذلك في نفقتها عند الكل قال وينفق عليها  
 من غلة الدار والعبد الذي هو الغائب كذا في المحيط \* المفقود بمنزلة الغائب كذا في فتاوى  
 قاضيان \* في كل موضع كان للقاضي ان يقضي لها بالنفقة في مال الزوج فلها ان تأخذ  
 من مال الزوج ما يكفيها بالمعروف بغير قضاء \* واذا طلبت المرأة من القاضي ان يفرض لها النفقة  
 على زوجها وكان للزوج على المرأة دين فقال احسبوا لها نفقتها منه كان له ذلك كذا في المحيط \*  
 ولو قضى القاضي بالنفقة فلا الطعام اؤرخص فان القاضي بغير ذلك الحكم كذا في الظهيرية \*  
 ولا يفرق بجزء من النفقة ويؤمر بالاستدانة عليه كذا في الكثر \* ظهور العجز من النفقة انما يكون  
 اذا كان الزوج حاضرا وما اذا غاب الرجل عن امرأته غيبة منقطعة ولم يخلف نفقة لهذه المرأة  
 فزفت المرأة الامر الى القاضي فكتب القاضي الى عالم يرى التفریق بالعجز من النفقة  
 ففرق بينهما هل يقع الفرقة والصحيح انه لا يصح قضاؤه فان رفع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز  
 قضاءه فالصحيح انه لا يثبت لان هذا القضاء ليس في مجتهديه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا  
 في النهاية \* اذا خاصمت المرأة زوجها في نفقة ما مضى من الزمان قبل ان يفرض القاضي  
 لها النفقة وقبل ان يترضاها على شيء فان القاضي لا يقضي لها بنفقة ما مضى عندنا كذا في المحيط \*  
 استدانت على الزوج قبل الفرض والتراضي فانفقت انها لا ترجع بذلك على زوجها بل تكون  
 منطومة بالاتفاق سواء كان الزوج غائبا او حاضرا ولو انفقت من مالها بعد الفرض والتراضي لها  
 ان ترجع على الزوج وكذا اذا استدانت على الزوج سواء كانت استدانتها بان القاضي  
 او بغيره انه غير انها أي كانت بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغريم -

ان يطالب الزوج بما استدانته وان كانت باذن القاضي لها ان تحمل الغريم على الزوج فبطل به بالدين هكذا في البدائع \* واذا فرض القاضي لها على الزوج كل شهر كذا او تراصيا على نفقة كل شهر فمضت اشهر ولم يعطها شيئا من النفقة وقد كانت استدمت أنت فانفتت او افقت من مال نفسها ثم ماتت او ماتت المرأة سقط ذلك كله عندنا وكذلك لو طلقها في هذا الوجه يسقط ما اجتمع عليه من النفقات بعد فرض القاضي هذا الذي ذكرنا اذا فرض لها القاضي النفقة ولم يأمرها بالاستدانة واما اذا امرها بالاستدانة على الزوج فاستدانته ثم مات احد هما فلا يبطل ذلك هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المختصر وهو الصحيح \* وكذلك في مسألة الطلاق يجب ان يكون الجواب هكذا كذا في المحيط \* ولا ترد النفقة المعجلة ولو كانت لموت احدهما او تطلقه باعاضا بيمينه واي يوسف رح وعليه الفتوى هكذا في النهر الفائق \* وعلى هذا الكسوة كذا في السراج الوهاج \* ولوا عطي النفقة للنبي طلقها ثلثا في مدة المحلل ليتزوجها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها درهم كان له ان يرجع الا ان يكون على وجه الصلة وقال غيره من المشايخ ان اعطى النفقة وشرط فقال انفق عليك على ان تنزجيني فزوجت نفسها منه اولم تزوج كان له ان يرجع عليها وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لاجل ذلك قال بعضهم لا يرجع وقال الشيخ الامام الا ستاظهر الدين رح يرجع بذلك على كل حال لانه رشوة كذا في فتاوى قاضيخان \* واذا كان حال الزوج في العسرة معلوما للقاضي فالقاضي لا يحبسها هكذا في المحيط \* وان لم يعلم القاضي انه معسر وسألت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضي في اول مرة لكن يأمره بالانفاق ويخبره انه يحبسها ان لم ينفق عليها فان عادت المرأة بعد ذلك مرتين او ثلثا يحبسها القاضي وكذا في دين آخر غير النفقة واذا حبسه القاضي شهرين او ثلثا يسأل عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة اشهر والصحيح انه ليس بمقدور بل هو مفوض الى رأي القاضي ان كان في اكبر رايه انه لو كان له مال لضجروا في الدين بخلي سبيله ولا يمنع الطالب من ملازمته بل للطالب ان يدور معه أينما دار ولا يقعد في مكان ولا يمنعه من التصرف وان كان ضنيا لا يخرج حنى يؤدي الدين والنفقة الا برضا الطالب كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو فرض الحاكم النفقة على الزوج فامتنع من دفعها وهو معسر وطلبت المرأة حبسه له ا... يحبسها الا انه لا ينبغي ان يحبسها في اول

مقدار ما يكفيها اذا كان الزوج موسرا واذا اصاحت المرأة زوجها على ثلثة دراهم نفقة كل شهر  
ثم قال ان تزوج لا يطبق ذلك فانه لا يصدق في ذلك ويلزمه جميع ذلك قال في الكتاب  
الا ان يرأى منه القاضي يريده الا ان يعرف القاضي من حاله بالسؤال من الناس فاذا اخبروا انه  
لا يطبق ذلك نقص عنه ووجب على قدر طاقته قال فان لم يمض شيء من الشهر حتى يصلحها  
من هذه الثلثة الدراهم على شيء ان كان شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض لها في نفقتها بحال نحو  
ما اذا صالح من هذه الثلثة الدراهم على ثلثة مخاتيم بعينه او بغير عينه يعتبر هذا الصلح تقديرا للنفقة  
وان كان شيئا لا يجوز للقاضي ان يفرض في نفقتها بحال يعتبر الصلح الثاني معاوضة والذي ذكرنا  
من الجواب في الصلح من النفقة فكذلك في الصلح من الكسوة \* واذا صالح امرأته من كسوتها  
على درع يهودي وملحفة زبلي وخمار شامي جاز كذا في الذخيرة \* واذا صالح امرأته  
من نفقة سنة على نوب ودفع اليها فهو جائز فان استحق الثوب بعد ذلك بنظر ان وقع الصلح  
على الثوب بعد ما فرض القاضي لها النفقة او بعد ما اطلقها على شيء للنفقة كل شهر ثم وقع الصلح  
من ذلك على هذا الثوب فانها ترجع بما فرض لها القاضي من النفقة وما وقع الصلح عليه اول مرة  
واما اذا وقع ابتداء الصلح على الثوب فانها ترجع بقيمة الثوب وهو نظير ما لو وقع الصلح  
من نفقة المرأة على وصفي وسطولم يجعل له اجلا او جعل له اجلا فان كان قبل فرض القاضي  
وقبل اصطلاحهما جاز وان كان هذا الصلح بعد فرض القاضي او بعد اصطلاحهما لا يجوز كذا  
في المحيط بخمسة وان كان الرجل امرأتان احد لهما حرة والاخرى امة بوالها المولى يتناصلا لهما  
من النفقة وقد شرط للامة اكثر مما شرط للحرة جاز فان كان المولى لم يبيعه لهما يتناصلا تحت زوجها  
من نفقة لم يجز هذا الصلح وكان له ان يرجع بذلك وكذلك اذا صالح الرجل امرأته من نفقتها  
ونكاحها فاسد لا يجوز كذا في الذخيرة \* ولو صالحته على اكثر في النفقة والكسوة ان كان قدر ما  
يتغابن الناس في مثله جاز وان كان قدر ما لا يتغابن الناس فالزيادة مردودة ويلزمه نفقة مثلها كذا  
في الخلاصة \* العبد اذا تزوج باذن المولى كان عليه نفقة المرأة يباع في النفقة مرة بعد اخرى  
كذا في فتاوى قاضي خان \* والمولى ان يفديه فمومات العبد سقطت وكذا اذا قتل  
في الصخيم كذا في الجوهرة النيرة \* وان تزوج مدبر باذن سيده فالنفقة يتعلق بكسبه  
وكذا المكاتب ثب ما لم يعجز فان عجز بيع فيها فان تزوج هو لاء بغير اذن المولى فلا نفقة



عليهم ولا مهر كذا في الكافي \* فان عتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق ويجب عليه المهر  
والنفقة في المستقبل ومعتق البضع عند ابنتي خيفة رح بمنزلة المكاتب كذا في المحيط \* وان زوج امته  
من عبدة فنفقها على المولى بواها ولا كذا في الكافي \* فان قال المولى لا اتفق عليها يجبر  
على نفقتها كذا في التا تاريخية \* ولو زوج ابنته من عبدة فلها النفقة على العبد كذا  
في البدائع \* المنكوحة اذا كانت امه ان بواها المولى بيتا فلها النفقة والا فلا وكذا المدبرة  
وام الولد \* والنبوة ان يخلى بينها وبين زوجها ولا يستخدها المولى وان بواها المولى بيتا ثم بدله  
ان يستخدمها كان له ذلك كذا في فتاوى قاضي خان \* ولا نفقة على الزوج مدة الاستخدام  
ولو بواها بيت الزوج وكانت تجيء في اوقات الى مولاه فتخدمه من غير ان يستخدمها  
قالوا لا يسقط نفقتها كذا في البدائع \* ولو جاءت الى بيت المولى في وقت والمولى ليس في البيت  
واستخدمها اهل المولى ومنعوها من الرجوع الى بيته فلا نفقة لها كذا في المحيط \* المكاتبه اذا تزوجت  
باذن المولى فهي كالحره ولا تحتاج الى الثبوت كذا في فتاوى قاضي خان \* سئل والدي رح  
عن امه زوجها مولاه من انسان وهي مشغولة بخدمة السيد طوال اليوم وتشتغل بخدمة الزوج  
من الليل فقال نفقة اليوم على المولى ونفقة الليل على الزوج كذا في التا تاريخية ناقلا  
عن التيمية \* واذا تزوج العبد والمدبرة والمكاتب امرأة باذن المولى فولدت امرأته اولاد لا يجبر  
على نفقة الاولاد سواء كانت امهم حره او امه او مدبرة او ام ولد او مكاتبه ففيها اذا كانت المرأة  
مكاتبه فنفقة الاولاد عليها وفيما اذا كانت المرأة مدبرة او ام ولد فالاولاد هم بمنزلة مكاتبه فيكون نفقتهم  
على مولاهما وهو مولى ام الولد والمدبرة وفيما اذا كانت امه لرجل آخر فنفقة الاولاد  
على مولى الامه وفيما اذا كانت المرأة حره فنفقة الاولاد على الام ان كان لزام مال وان لم يكن  
لهما مال فنفقة الاولاد على من يرث الاولاد الاقرب فالاقرب وكذلك الحر اذا تزوج امه  
او مكاتبه او ام ولد او مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبرة والمكاتب كذا في الذخيرة \*  
وان كان مولى الامه وام الولد والمدبرة فقير او ابوا الاولاد غني هل يؤمر الاب بالانفاق  
فان كان الولد من الامه لا يؤمر الاب بذلك وان كان الولد من امه ولد او مدبرة يؤمر الاب  
بالانفاق عليهم كذا في المحيط \* ثم يرجع الاب على المولى كذا في فتاوى قاضي خان \*

في اول مرة تقدم عليه بل يؤخر الحبس الى مجلسين او ثلثة يغيظه في كل مجلس تقدم عليه فان لم يدفع حبسه حينئذ كما في سائر الديون كذا في البدائع \* واذا اخسه لا يسقط منه النفقة وتؤمر بالا ستدانة حتى ترجع على الزوج اذا ظهر له فان قال الزوج للقاضي اجمعها معي فان لي موضعاً في المجلس خالياً للقاضي لا يحبسهم معه ولكنها تصير في منزل الزوج وبحسب الزوج لها كذا في المحيط \* واذا حبس للنفقة فما كان من جنس النفقة سلمه القاضي اليها بغير رضا بالا لجماع وما كان من خلاف الجنس لا يبيع عليه شيئاً من ذلك ولكن يأمره ان يبيع بنفسه وكذا في سائر الديون في قول ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يبيع عليه كذا في البدائع \* ثم اذا ثبت للقاضي ولاية البيع عندهما يدا بالعرض فان لم يف ثمن العروض بالدين والنفقة يشتغل ببيع العقار كذا في الذخيرة \* رجل له صماعة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة لانه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك في النفقة كذا في فتاوى قاضيهان \* ولو اختلفا في قدر الوقت الماضي من فرض القاضي فالقول قول الزوج والبينة بينهما كذا في الوجيز للكردي \* واذا فرض النفقة للمرأة على الزوج ولها على الزوج بقية المهر فاعطاها شيئاً ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت المرأة لا بل هو من النفقة فالقول قول الزوج قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شيخ الاسلام خواهر زادة هذا اذا كان المؤدى شيئاً يعطى في المهر بمادة اما اذا كان شيئاً لا يعطى في المهر مادة كقصعة نريد ورغيف وطبق فاكهة وما اشبه ذلك فلا يقبل قول الزوج كذا في المحيط \* واذا اختلفا فيما وقع الصلح عليه او الحكم به من النفقة في الجنس او القدر فالقول قول الزوج والبينة بينة المرأة واذا بعث اليها بنوب قالت هو هدية وقال الزوج هو من الكسوة فالقول قول الزوج مع يمينه الا ان تقيم المرأة البينة انه بعث به هدية وان اقاما البينة فالبينة بينة الزوج وكذلك ان اقام كل واحد منهما البينة على اقرار الآخر اذ ادها وكذا ان بعث بالدرهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي هدية فالقول قوله كذا في المبسوط \* واذا ادعى الزوج الإنفاق وانكرت المرأة فالقول قولها مع اليمين كذا في المحيط \* امرأة قالت ان زوجي يريد ان يغيب عني وطلبت كخبلاً بالنفقة قال ابو حنيفة رح ليس لها ذلك وقال ابو يوسف رح اخذت كخبلاً بنفقة شهر واحد استحساناً وعليه الفتوى \* ولو علم انه يمكث في السفر اكثر من الشهر يأخذ الكخبيل باكثر من شهر عند ابي يوسف \* ح كذا في الخلاصة \* رجل

ضمن لامرأة خبره النفقة والمهر من زوجها قال ضمان النفقة باطل الآن يسمى لكل شهر شيئا ومعناه ان الزوج مع المرأة اصطلاحا على شيء مقدّر لنفقة كل شهر ثم يضمنه كذا في الذخيرة \* وان كفله للمرأة رُجل بنفقة كل شهر لم يكن كفيلا إلا بنفقة شهر واحد ولو قاتل الكفيل كفلت لك من زوجك بنفقة سنة كان كفيلا بنفقة السنة وكذا لو قال كفلت لك بالنفقة ابدًا او ما عشت كان كفيلا بالنفقة ما دامت في نكاحه \* واذا كفل انسان بنفقة شهر او سنة فطلقها زوجها بائنا او رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة \* رجل خاصته المرأة الى القاضي في النفقة فقال لها ابو الزوج انا اعطيك النفقة فاعطاها مائة درهم ثم طلقها الزوج لم يكن للاب ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة كذا في فتاوى فاضل خان \* المرأة اذا ابرأت الزوج من النفقة بان قالت انت بريء من نفقتي ابدًا ما كنت امرأتك فان لم يفرض القاضي لها النفقة بالبراءة باطله وان كان فرض لها القاضي كل شهر عشرة دراهم يصح البراء من نفقة الشهر الاول ولم يصح من نفقة ما سوى ذلك الشهر ولو قالت بعد ما مكثت شهرا ابرأتك من نفقة ما مضى وما يستقبل يبرأ من نفقة ما مضى ومن نفقة شهر ولا يبرأ زيادة على ذلك كذا في الفتاوى الكبرى \* وهكذا في التبنيس والمزيد \* ولو قالت ابرأتك من نفقة سنة لا يبرأ الا من شهر الا ان يكون فرض لها كل سنة كذا في فتح القدير \* واذا صالحت المرأة زوجها من نفقتها على ثلاثة دراهم كل شهر فهو جائز \* ثم الاصل في جنس مسائل الصلح من النفقة ان الصلح من النفقة من الزوجين متى حصل بشيء يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج نفقتها بحال يعتبر الصلح بينهما تقديرًا للنفقة ولا يعتبر معارضة سواء كان هذا الصلح قبل فرض القاضي النفقة وقبل تراضي الزوجين على شيء لكل شهر او كان هذا الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر واذا وقع الصلح على شيء لا يجوز للقاضي ان يفرض على الزوج في نفقتها بحال كما لو وقع الصلح على عداوتوب بنظر ان كان الصلح بينهما قبل قضاء القاضي لها بالنفقة وقبل تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر الصلح بينهما تقديرًا للنفقة ايضًا وان كان الصلح بعد فرض القاضي لها النفقة او بعد تراضيها على شيء لكل شهر يعتبر هذا الصلح بينهما معارضة وفائدة اعتبار التقدير ان يجوز الزيادة على ذلك والتقصان منه على هذا الاصل يخرج جنس هذه المسائل قال واذا صالحت المرأة زوجها على ثلاثة دراهم كل شهر نقالت المرأة لا يكفي هذا القدر كان لها ان تحتج به حتى يزيد ما

رجل كُتِبَ عليه وامته فزوجها منه فولدت ولداً نفقة الولد على الام دون الاب وهذا الخلاف  
 مالوطني المكاتب امة نفسه فولدت لولد فان نفقة ذلك الولد على المكاتب واذا تزوج المكاتب  
 امة رجل فولدت منه ولداً ولم تلده حتى اشتراها المكاتب فولدت لولد نفقة الاولاد على المكاتب  
 كذا في المحيط \* الكسوة واجبة عليه بالمعروف بقدر ما يصلح لها عادة صيفاً وشتاءً كذا في التاتارخانية  
 ناقلاً من البتايغ \* وانما يفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر مرة كذا في المبسوط \*  
 ولو فرض لها الكسوة في مدة ستة اشهر ليس لها غير ما حتى تضي المدة فان تخرقت قبل مضيتها  
 ان كانت بحيث لو لبسها معادالم تنخرق لم يجب عليه والاوجب وان بقي الثوب بعد المدة  
 ان كان بقاؤه لعدم اللبس او اللبس ثوب غيره او للبس يومادون يوم فانه يفرض لها كسوة اخرى  
 والا فلا كذا في الجوهر النيرة \* ولو ضاعت الكسوة والنفقة اوسرت لم يجدد غيرها حتى يمضي الفصل  
 بخلاف المحارم كذا في غاية السروجي \* ويجب عليه ان يعطيها ما يفترض للعود عليه على قدر  
 حال الزوج فان كان موسراً وجب عليه نفقته في الشتاء ونطق في الصيف وعلى الفقير حصير  
 في الصيف ولبد في الشتاء ولا يكون الطنفسة والنطع الا بعد ان يسقط حصير كذا في السراج الوهاج \*  
 قال في الكتاب وفي كل موضع يفرض القاضي نفقة الخادم على الزوج يفرض الكسوة للخادم  
 ايضاً والكسوة للخادم على المعسر في الشتاء قميص كربس وازار وكساء كاربس ما يكون وفي الصيف  
 قميص مثل ذلك وازار وعلى الموسر في الشتاء قميص زطي وازار كرباس وكساء رخيص  
 وفي الصيف مثل ذلك فقد اوجب لها في الشتاء من الكسوة اكثر مما يجب عليه في الصيف  
 ثم لم يفرض لها الخمار قال في الكتاب ولخادم المرأة المكعب والخف بحسب ما يكتفيها  
 قال مشائخنا ما ذكر محمد ربح في الكتاب من بيان الخادم وكسوتها فهو بناء على عادتهم  
 وذلك يختلف باختلاف الامكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات في كل وقت فعلى القاضي  
 اعتبار الكفاية في نفقة الخادم فيما يفرض في كل وقت ومكان الا انه لا يبلغ كسوة الخادم كسوة المرأة  
 كذا في المحيط \* والله اعلم بالصواب \* الفصل الثاني في السكنى \* يجب السكنى لها عليه  
 في بيت خال من اهلها واهلها الا ان تخاف ذلك كذا في العيني شرح الكثر \* وان اسكنها  
 في منزل ليس معها احد فتيك الى القاضي ان الزوج يضربها ويؤذيها وسألت القاضي  
 ان يأمره ان يسكنها بين قوم صالحين يعرفون احسانه واساءته فان علم القاضي ان الامر

كما قالت زجرة من ذلك ومنعه من التعدي وان لم يعلم ينظر ان كان جيران هذه الدار قواما بالحيين  
افرها هناك ولكن يسأل الجيران من صنعتهم فان ذكروا مثل الذي ذكرت زجرة عن ذلك ومنعه  
من التعدي في حقها وان ذكروا انه لا يؤذيها فالتعدي يتركها فته وان لم يكن في جوار  
من يؤذي به او كانوا يبيلون الى الزوج فالتعدي يأمر الزوج ان يسكنها في قوم صالحين  
ويسأل من ذلك وبنى الامر على خبرهم كذا في المحيط \* امرأة ابنت ان نسكن مع ضررها  
او مع احماها كامه وغيره فان كان في الدار بيت وفرغ لها بيتا وجعل لبيتها غلقا على حد ليس لها  
ان تطالب من الزوج بيتا آخر فان لم يكن فيها الا بيت واحد فلها ذلك وان قالت لا يسكن  
مع امك ليس لها ذلك وكذلك لو قالت لا اسكن مع ام ولدك كذا في الظهيرية \*

وبه اتفق برهان الائمة كذا في الوجيز للكردي \* واذا اراد الزوج ان يمنع اباه او امها واحدا  
من اهلها من الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا يمنع الابوين من الدخول  
عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعهم من الكينونة عندها وبه اخذ مشايخنا وعلية الفتوى  
كذا في فتاوى فاضلخان \* وقبل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين في كل جمعة مرة  
وعليه الفتوى كذا في غاية السروجي \* وهل يمنع غير الابوين من الزيارة نال بعضهم لا يمنع المجرم  
من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلع في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الوارادت المرأة ان تخرج  
لزيرة المحارم كالخالدة والعمة والاخت فهو على هذه الاقوال كذا في فتاوى فاضلخان \* وليس للزوج  
ان يمنع والديه وولداه من غير واهلهما من النظر اليها وكلامها في اي وقت اختارها كذا  
في الهداية \* في مجموع النوازل فان كانت قابلة او فسالة او كان لها حق على آخر او لا خير عليها  
حق تخرج بالاذن وبغير الاذن والجمع على هذا ما عد ذلك من زيارة الاجانب ومبادئهم والوليمة  
لا يأذن لها ولا تخرج \* ولو اذن وخرجت كانا عاصيين ومنع من الحمام كذا في فتح القدير ثم لو اذن  
لها الخروج الى مجلس الوطء الخالي من البدع لا بأس به ولا تناف مع عبدا ولو خصيا  
ولا مع ابنتها المجوسية ولا باخيارضا ما في زماننا ولا بامرأة اخرى ولا بالغلام المحرم الذي  
لم يحلم الا ان يكون مراعا ابن بنتي عشرة او ثلث عشرة والصغيرة التي لا تشبه بتسافر  
بلا محرم وتساقر مع زوج بنتها وابن زوجها وزوج امها كذا في الوجيز للكردي \*

وليس لها ان تعطي شيئا من بيتها بغير اذنه ولا تصوم بغير فرض كذا في فتاوى فاضلخان \*

الفصل الثالث في نفقة المعدة \* المعدة من الطلاق تستحق النفقة والسكنى كان الطلاق وجعيا أو بائنا أو ثلثا حاملا كانت المرأة ولم تكن كذا في فتاوي قاضيخان \* الاصل ان الفقرة متى كانت من جهة الزوج فلها النفقة واكانت من جهة المرأة ان كانت يحق لها النفقة واكانت يصحبة لانتفقه لها وان كانت بمعنى من جهة غيرها فلها النفقة فالملازمة النفقة والسكنى والمباينة بالخلع والابلاء وردة الزوج ومجامعة الزوج امها تستحق النفقة وكذا امرأة العنين اذا اختارت الفقرة وكذا ام الولد والمدة اذا اعتقلا وهما عند زوج وقد بواهما المولى يتناولوا اختارت الفقرة وكذا الصغيرة اذا ادركت فاخترت نفسها وكذا الفقرة لعدم الكفاءة بعد الدخول كذا في الخلاصة \* وان ارتدت او طاعت ابن زوجها او اباه او لمسته بشهوة فلا نفقة لها استحسانا ولها السكنى وان كانت مستكرهة فلا كذا في البدائع \* فان اسلمت المدة والعدة باقية فلا نفقة لها بخلاف ما لو نشزت فطلقها ثم ركت النشوز فلها النفقة كذا في محيط السرخسي \* والاصل في هذه ان كل امرأة لم تبطل نفقتها بالفرقة ثم بطلت في العدة بعارض منها ثم زال العارض في العدة تعود نفقتها وكل من بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود النفقة اليها في العدة وان زال سبب الفرقة كذا في البدائع \* وان طلقها ثلثا ثم ارتدت والعاذ بالله سقطت نفقتها لعين الردة ولكن لانها تحبس حتى تتوب فلا تكون في بيت زوجها حتى لو ارتدت ولم تحبس بعد بل هي في بيت زوجها تحملها النفقة فان تابعت ورجعت الى بيته فلها النفقة لزوال العارض وهو الحبس وهذا اذا كان الطلاق ثلثا وبائنا فالأمة المعدة من طلاق رجعي اذا ارتدت فحبست او لا فلا نفقة لها كذا في الكافي \* ولو طاعت ابن زوجها او اباه في العدة ولمسته بشهوة فان كانت معدة عن طلاق وهو رجعي فلا نفقة لها وان كان الطلاق بائنا او كانت معدة من فرقة بغير طلاق فلها النفقة والسكنى بخلافها اذا ارتدت في العدة ولحققت بدار الحرب ثم هادت واسلمت او سببت واضمقت او لم تعنق فلا نفقة لها كذا في البدائع \* لانتفقه للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا او حائلا اذا كانت ام ولد وهي حامل فلها النفقة من جميع المال كذا في السراج الوهاج \* ولو وجبت العدة على المرأة ثم حبست يحق عليها تسقط النفقة \* والمعدة اذا كانت لا تلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتبرز زمانا لا تستحق النفقة كذا في الظهيرية \* ولو طلقها وهي فاشرة فلها ان يثوبها لبيت زوجها وتأخذ النفقة وان طالت العدة بارتعاج الحيض كان

لها النفقة الى ان تصير آيسة وتنقضي عدتها بالاشهر وان انكرت المرأة انقضاء العدة بالحبس كان القول قولها مع اليمين فان اقام الزوج البينة على اقرارها بانقضاء العدة سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت انها حامل كان لها النفقة من وقت الطلاق الى سنتين فان مضت السنتان ولم تلد وقالت كنت اظن اني حامل ولم احض الى هذه المدة وطلبت النفقة كان لها النفقة الى ان تنقضي عدتها بالحبس او تصير آيسة فتقضي عدتها بالاشهر كذا في فتاوى قاضي خان \* وان حاضت في الاشهر الثلاثة واستقبلت العدة بالحبس فلها النفقة وكذلك لو كانت صغيرة بجامع مثلها فطلقها بعد ما دخل بها اتفق عليها ثلاثة اشهر فان حاضت فيها واستقبلت عدة الاقراء اتفق عليها حتى تنقضي عدتها كذا في البدائع \* واذا خرج احد الزوجين الحريين مسلما الى دار الاسلام ثم خرج الآخر لانه نفقة للمرأة \* وكما تستحق المعدة نفقة العدة تستحق الكسوة كذا في فتاوى قاضي خان \* ويعتبر في هذه النفقة ما يكتبها وهو الوسط من الكفاية وهي غير مقدرة لان هذه النفقة نظير نفقة النكاح فيعتبر فيها ما يعتبر في نفقة النكاح \* المعدة اذا لم تنصاف في نفقتها ولم يفرض القاضي لها شيئا حتى انقضت العدة فلا نفقة لها كذا في المحيط \* واذا فرض القاضي نفقة للمعدة في عدتها وقد استدان على الزوج اولم تستدن ثم انقضت عدتها قبل ان تقبض شيئا من الزوج فان استدان بامر القاضي كان لها الرجوع بذلك على الزوج وان استدان بغير امر القاضي اولم تستدن اصلا قبل تسقط وهو الصحيح كذا في جوهر الاخلطجي \* رجل غاب عن امرأته فتزوجت امرأته بزواج آخو ودخل بها الثاني فباعد الزوج الاول فرق القاضي بينها وبين الزوج الثاني وكان عليها العدة ولا نفقة لها في حديثها لا على الاول ولا على الثاني \* رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فتزوجت بزواج آخر قبل انقضاء العدة ودخل بها الثاني ثم فرق القاضي بينهما كان لها النفقة والسكنى على الزوج الاول في دخول امي حنيفة ر \* منكوح الرجل اذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها الثاني فلم القاضي بذلك وفرق بينهما ثم علم الزوج الاول فطلقها ثلثا وجب عليها العدة عنهما ولا نفقة لها على احد كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلق امرأته وهي لم تطلقا فابنته وقد كان المولى بواها مع زوجها يئسا حتى وجبت النفقة ثم اخرجها المولى لخدمته حتى سقطت النفقة ثم اراد ان يعيدها الى

الى الزوج وبأخذ النفقة كان له ذلك وان لم يكن يومها المولى يتاحى طلقها الزوج ثم اراد ان يموتها مع الزوج في العدة يلجج النفقة فانها لا تجب الا بالاصل في هذا ان كل امرأة كان لها النفقة يوم الطلاق ثم صارت الى حال لا نفقة لها ان تعود وتأخذ النفقة وكل امرأة لا نفقة لها يوم الطلاق فليس لها النفقة الا الناشئة كذا في البدائع \* رجل تزوج امرأة ولم يموتها يتاحى طلقها طلاقاً رجعيًا كان طولاها ان يأمر الزوج لينخلها ميتا وينفق عليها وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يغلي بينها وبين زوجها وليس له ان يطلب النفقة وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبرئة فلا تستحق بعد الطلاق البائن كذا في فتاوى قاضي خان \* ولو طلقها الزوج طلاقاً رجعيًا ثم اعتقها المولى كان لها ان تطلب من الزوج حتى يموتها ميتا وينفق عليها لانها ملكت امر نفسها وان كان الطلاق بائنا فالزوج لا يخلو بها في بيت واحد وهي لا تأخذ بالسكنى وهل لها ان تأخذ بالنفقة والصحيح انه ليس لها ذلك \* واذا اعتق ام ولد لا نفقة لها في العدة وكذلك لو مات المولى حتى عتقت ام الولد بموته لا نفقة لها في تركة الميت ولكن ان كان لها ولد فنفقة لها تكون في نصيب الولد كذا في المحيط \* قال الخصاص رح في نفقائه ولو ان رجلا قد منه امرأته الى القاضي وطالبته بالنفقة وقال الرجل للقاضي كنت طلقته منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة ومجّدت المرأة الطلاق فان القاضي لا يقبل قوله فان شهد له شاهدان بذلك والقاضي لا يبرء ما فانه بالحسرة بالنفقة عليها فان عدلت الشهود واقرت انها حاضت ثلث حمض في هذه السنة فلا نفقة لها عليه فان اخذت منه شيئا ردت عليه كذا في الذخيرة \* فان قالت لم احض في هذه السنة فالقول قولها ولها النفقة فان قال الزوج قد اخبرتني ان عدتها قد انقضت لم يقبل قوله في ابطال نفقتها كذا في البدائع \* ولو شهد شاهدان على رجل انه طلق امرأته ثلثا وهي تدعي الطلاق او تنكر فله ان ينفي للقاضي ان يمنع الزوج من الدخول عليها والخلوة معها مادام القاضي مشغولا بتزكية الشهود ولا يخرجها القاضي في هذا الوجه من منزل زوجها نص عليه في الجامع . ولكن يجعل معها امرأة امينة تمنع الزوج من الدخول عليها وان كان الزوج عدلاً \* ونفقة الامينة ههنا في بيت المال فان طلعت المرأة من القاضي النفقة وهي تقول طلقني او تقول له يطلقني او تقول لا ادري الملقني ام لا يطلقني فهذا على وجهين ان لم يكن الزوج دخل بها فانه ضي الا يقضي لها بالنفقة وان كان قد دخل بها لقاضي يقضي لها بمقدار نفقة العدة الى ان يسأل عن الشهود



فان تطاولت المسئلة عن الشهود حتى انتقضت العدة لم يزد لها القاضي على نفقة العدة شيئا بعد هذا ان زكيت الشهود و فرق بينهما سلم لها ما اخذت من النفقة وان لم ترك الشهود وجب عليها ان ترد على الزوج ما اخذت من النفقة كذا في المحيط \* وان اعطاه الزوج على سبيل اللاباحه لا يرجع بشي كذا في التاتارخانية \* امرأة اقامت بيته على رجل بالنكاح فلانفقة لها في مدة المسئلة عن الشهود ولو اراد القاضي ان يفرض لها النفقة لما رأى من المصلحة ينبغي ان يقول لها ان كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر كذا وكذا ويشهد على ذلك فاذ افضى شهر وقد استدانت وعدلت البيته اخذته بنفقتها منذ فرض لها وان ادمى الزوج النكاح وهي تحمد فاقام عليها بيته لانفقة لها \* اختان ادعت كل واحدة منهما ان هذا الرجل تزوجها وهو يحمد فاقامتا البيته على النكاح والدخول فلهما نفقة امرأة واحدة في مدة المسئلة عن الشهود نص عليه الخصاف \* امرأة اخذت نفقتها من زوجها شهران شهد شاهدان انها اخته من الرضاع يفرق بينهما ويرجع الزوج عليها بما اخذت كذا في الظهيرية والله اعلم بالصواب \*

الفصل الرابع في نفقة الاولاد \* نفقة الاولاد الصغار على الاب لا يشاركه فيها احد كذا في الجوهرة النيرة \* الولد الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ لبن فبره لا تجبر الام على الارضاع وان لم يأخذ الولد لبن فغيره قال شمس الائمة الحلواني رح في ظاهر الرواية لا تجبر ايضا وقال شمس الائمة السرخسي تجبر ولم يذكر فيه خلافا وعليه الغويني وان لم يكن للاب والولد مال لتجبر الام على الارضاع عند الكل كذا في فتاوى فلبسغان \* وهو الصحيح \* ارضاع الصغير اذا كان يوجد من ترضعه انما يجب على الاب ان لا يكون للصغير مال واذا كان له مال فيكون مؤنة الرضاع في مال الصغير كذا في المحيط \* ويستأجر الاب من ترضعه عند الأم وهذا اذا وجدت من ترضعه اما اذا لم توجد من ترضعه تجبر الام على الارضاع وقيل لا تجبر الام في ظاهر الرواية والى الاول مال القدوري وشمس الائمة السرخسي كذا في الكافي \* وليس على الطثران تمكث عند الولد في بيت امه اذا لم يشترط عليها ذلك ويستغني الولد عنها في تلك الساعة واذا ابت الطثران ترضعه عند الام ولم يشترط في عقد الاجارة الارضاع عند الام كان لها ان تحمل الولد الى منزلها فترضعه او تقول اخرجه فارضعه في فناء دار الأم ثم يدخل الولد

على اليم وإن شرطوا في عقد الاجارة ان تكون الطئر عند الام يلزمها الوفاء بمشرطته كذا -  
 في شرح الجامع الصغير لقاضيخان \* واذا وادت امته من الام ولده فلان يجبرها على ارضاع الولد  
 لان لبنها ومنافعها له ولواردان في سلم الولد الى غيرها واددت هي ارضاعه فلا ذلك كذا  
 في الشراج التوهاج \* ومن محمد راج استاجر ثمر الصبي شهرا فلما انقضت المدة ابت ارضاعه  
 وهو لا يأخذ ثمنين غيرها تجبر على ابقاء الاجارة بالارضاع كذا في الوجيز للكردي \* وان استأجرها  
 وهي زوجته او معتدته عن طلاق رجعي لترضع ولدها لم يجز كذا في الكافي \* المعتدة  
 من طلاق بائن او طلاقات ثلث في رواية ابن زياد تستحق اجر الرضاعة وعليه الفتوى هكذا  
 في جواهر الاخلاطي \* وان مضت مدتها فاستأجرها لارضاع ولدها جاز فان قال الأب  
 لا استأجرها وجاء غيرها فرضيت الام بمثل اجر الاجنبية او غيرها جري في اولي به وان التست  
 زيادة لم يجبر عليها الزوج كذا في الكافي \* وان استأجرها وهي منكوحته او معتدته لارضاع  
 ابن له من غيرها جاز كذا في الهداية \* ولو ضلحت المرأة زوجها من ارضاع على شيء  
 ان كان الصلح حال قيام النكاح او في المدة من طلاق رجعي لا يجوز وان كان الصلح في المدة  
 من طلاق بائن او طلاقات ثلث جاز على احد من الروايتين فاذا ضلحها على شيء بعينه  
 جاز وان ضلح على شيء بغير عينه لا يجوز الا ان يدفع ذلك في المجلس وفي كل موضع  
 جاز الا استبجارت زوجته النفقة لا تسقط بموت الزوج لانها اجرة وليست بنفقة هكذا  
 في الذخيرة \* وبعد العطاء يفرض القاضي نفقة الصغار على قدر طاقة الاب ويدفع الى الام حتى  
 تنفق على الاولاد فان لم تكن الام ثقة يدفع الى غيرها لينفق على الولد \* امرأة طلقها زوجها  
 ولها اولاد صغار فافترت انها قبضت نفقتهم لخمسة اشهر ثم قالت بعد ذلك كنت قبضت عشرين  
 وثلاثة أشهر في تلك المدة مائة درهم ذكر في المتن ان هذا على نفقة مثلهم ولا تصدق انها قبضت  
 عشرين وان قالت بعد افترارها بقبض النفقة ضاعت النفقة فانها ترجع على ايهم بنفقة مثلهم  
 رجل معسر له ولد صغير ان كان الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يكتسب وينفق على  
 ولده كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان ابى ان يكتسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويحبس  
 كذا في المحيط \* وان كان لا يقدر على الكسب يفرض القاضي عليه النفقة ويأمر الام حتى  
 تستدين على زوجها ثم ترجع بذلك على الاب اذ اليسر وكذا لو كان الاب يجد نفقة الولد ويستغ

من الاتفاق يفرض القاضي عليه النفقة فهو ترجع الام عليه بذلك وكذا لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد فتركه الاب بلا نفقة واستدان الام وانفقت بامر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويحبس الاب بنفقة الولد وان كان لا يحبس بساؤد يونه \* ولو فرض القاضي النفقة على الاب فلم تستدن الام واكل الولد بمسئلة الناس لا ترجع على الاب بشيء وان حصل له بمسئلة الناس نصف الكفاية يستط نصف النفقة من الاب ويصح الاستدانة بالنصف الباقي وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فاكلوا من مسئلة الناس لا يرجع على الذي فرضت عليه النفقة بشيء كذا في فتاوى قاضي خان \* وان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستدانة فاستدانته حتى يثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يؤدي لها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذكر في الاصل ان لها ذلك وهو الصحيح وما اذا لم امرها بالاستدانة فاستدانته ثم مات الزوج قبل ان يؤدي اليها ذلك ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك مالا بالاتفاق كذا في الذخيرة \* ونفقة الصبي بعد القطام اذا كان له مال في ماله هكذا في المحبض \* وان كان مال الصغير فاثبا امر الاب بالاتفاق عليه ويرجع في ماله فان انفق عليه بغير امره لم يرجع الا ان يكون اشهد انه يرجع ويسعه فيما بينه وبين الله تعالى ان يرجع وان لم يشهد اذ كانت بنته يوم دفع انه يرجع واما في القضاء فلا يرجع الا ان يشهد كذا في السراج الوهاج \* وان كان للصغير عقار او اودية او ثياب وحنيج الى ذلك بالنفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه كذا في الذخيرة \* صغيره اب معسر وجدا بوالاب موسر وللصغير مال غائب يوم الجدة بالاتفاق عليه ويكون ذلك دينه على الاب ثم يرجع الاب بذلك في مال الصغير وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دينه على الاب كذا في فتاوى قاضي خان \* وهكذا في القودوري \* والصحيح من المذهب ان الاب الفقير ملحق بالبيت في حق استحقاق النفقة على الجد هكذا في الفخيرة \* وان كان الاب زنا وليس للصغير مال يقضي بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك على احد وكذا لو كان للصغير ام موسرة او جدة موسرة و اب معسر امت بان تنفق على الصغير ويكون ذلك دينه على الاب ان لم يكن الاب زنا وان كان زنا لا شيء عليه \* ويجبر الكافر على نفقة ولده المسلم وكذا المسلم على نفقة ولده الكافر الزمن كذا في فتاوى قاضي خان \* السلام اولي بالتحمل

من سائر الاقارب حتى لو كان الاب معسرا والام موسرة وللصغير جد موسر مؤمرا لام بالاتفاق من مال نفسها ثم ترجع على الاب ولا يؤمر الجدة بذلك كذا في الذخيرة \* وان اعطت الاولاد نصف الكفاية ترجع بذلك القدر كذا في الخلاصة \* واذا كان للاب المعسرا مؤمرا يؤمره لاخ بالاتفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كذا في محيط السرخسي \* المذكور من الاولاد اذا بلغوا حدا الكسب ولم يبلغوا في انفسهم يدفعهم الاب الى عمل ليكسبوا او يواجرهم ويتفق عليهم من اجرتهم وكسبهم واما الاناث فليس للاب ان يواجرهن في عمل او خدمة كذا في الخلاصة \* ثم في الذكور اذا سلمهم في عمل فاكسبوا اموالا فالاب يأخذ كسبهم ويتفق عليهم من كسبهم وما فضل من نفقتهم يحفظ ذلك عليهم الى وقت بلوغهم كسائر املاكهم فان كان الاب مبدرا امسرا فلا يؤمر على ذلك فالقاضي يخرج ذلك من يده ويجعله في يدا مبن ويحفظ لهم فاذا بلغوا سلم اليهم كذا في المحيط \* وقال الامام الحلواني اذا كان الابن من ابناء الكرام ولا يستأجره الناس فهو عاجز وكذا طلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون اليه لا يسقط نفقتهم من آبائهم اذا كانوا مشغولين بالعلوم الشرعية لا بالخلافات الترككية وهذا بان الفلاسفة ولهم رشد والالاجب كذا في الوجيز للكردي \* ونفقة الاناث واجبة مطلقا على الآباء مالم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال كذا في الخلاصة \* ولا يجب على الاب نفقة الذكور الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عن الكسب لزمانة او مرض ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز كذا في فتاوى فاضلخان \* ونفقة زوجة الابن على ابيه ان كان صغيرا فقيرا اذ من ماله من كفاية الصغير \* وذكر في المبسوط لا يجبر الاب على نفقة زوجة الابن كذا في الإختيار وشرح المختار \* الرجل البالغ ان كان زنا او مقعدا او شل اليدين لا يستع بهما او معنوها او مفلوجا فان كان له مال يجب النفقة في ماله وان لم يكن له مال وكان له اب موسر وام موسرة يجب النفقة على الاب واذا اطلب من القاضي ان يفرض له النفقة على الاب اجابه القاضي الى ذلك ويدفع ما فرض لهم اليهم كذا في المحيط \* وان صاحبت المرأة زوجها من نفقة الاولاد الصغار صح سواء كان الاب معسرا او موسرا فبعد ذلك ينظر ان كان ما وقع الصلح عليه اكثر من نفقتهم فان كان الزيادة متعاقبين الناس فيه بان كانت الزيادة زيادة تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفايتهم فليأخذوا عقوبا وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانها

فطرح منه وان كان المصالح عليه أقل مما نفقتهم بان كان لا يكفيهم يبلغ الى مقدار كفايتهم كذا  
 في الذخيرة \* اذا كان الرجل غائباً وللمال حاضر فان القاضي لا يأمر احداً بالنفقة من ماله  
 الا الابوين الفقيرين واولاده الصغار الفقراء الذكور والاناث والكبار الذكور الفقراء العجزة  
 من العسب والاناث الفقيرات والزوجة ثم ان كان المال حاضر عند هؤلاء وكان النسب معروفاً  
 او ظم القاضي بذلك امرهم بالنفقة منه وان لم يعلم بالنسب فطلب بعضهم ان يثبت ذلك  
 عند القاضي بالبينة لا يسمع منه البينة وكذلك ان كان ماله وديعة عند انسان وهو مقر بها  
 امرهم القاضي بالاتفاق منها وكذلك اذا كان له دين على انسان وهو مقر به وان كان صاحب اليد  
 او الدينون منكرافارادوا ان يقيموا البينة لم يلتفت القاضي الى ذلك هذا اذا كان المال من جنس النفقة  
 من الدراهم والدنانير والطعام ونحوها كذا في البداية \* واذا كان الغائب عند الوالدين  
 او الولد او الزوجة مال هو من جنس حقوقهم فانفقوا على انفسهم جاز ولم يضمنوا فان كان  
 عند غيرهم واعطاهم بامر القاضي حتى انفقوا على انفسهم لم يضمن صاحب اليد وان كان اعطاهم  
 بغير امر القاضي كان ضاماً له هذا اذا كان ما تركه الغائب من جنس حقهم فاما اذا لم يكن من  
 جنس حقهم فارادوا ان يبيعوا شيئاً من مال الغائب لنفقتهم اجتمعوا على ان سوى الولد المحتاج  
 لا يملك بيع مقام الغائب ولا بيع عروضه بالنفقة واما الاب المحتاج فيملك بيع المقتول بالنفقة  
 استحصانا ولا يملك بيع العقار الا اذا كان الولد الغائب صغيراً او هذا قول ابي حنيفة ر. خ .  
 في كتاب المفقود \* واجمعوا على ان حال حضرة من يجب عليه النفقة ليس الاجد من يستحق النفقة  
 بيع العروض والعقار كذا في المحيط \* وان كان الزوج قد ترك ما له الاولاد اصغاراً كانت  
 نفقة الاولاد من انصباهم وكذا اكل من يكون وارثاً فنفته في نصيبه وكذلك امرأة الميت يكون نفقتها في  
 حصة من الميراث حاملاً كانت او حائلاً وبعد هذا ينظر ان كان الميت قد اوصى الى رجل بالوصي  
 ينفق على الصغار من انصباهم وان كان لم يوص الى احد فالقاضي يفرض لكل واحد من الصغار  
 في نصيبه بقدر ما يحتاج اليه من النفقة على قدر سعة اموالهم وضيقها \* ويشترى الصغير خداماً ان كان  
 يحتاج الى الخدم لانه من جملة مصالحه وكذا اكل ما كان من المصالح فالقاضي يشترى ذلك  
 للصغير من نصيبه فان كان الميت لم يوص الى احد من الاولاد كباراً وصغاراً فنفته كل واحد منهم يكون في نصيبه  
 كما ذكرنا وينصب القاضي وصياً في ماله فان لم يكن في البلدة قاضي فارتقى للكبار على الصغار

من انصباء الصغار كانوا اضا منين في هذه الثقة وهم في الحكم فاما فيه ايضهم وبين الله تعالى  
 لاضمان عليهم كذا في الذخيرة \* قل مشاخصارح في رجلين كانا في سفر فاعطى علي احدهما  
 فانفق الآخر على الغنى عليه مئ مال المغنى عليه لم يضمن استحصانا وكذا اذا مات فبغيره  
 صاحبه من ماله وكذا العبد المأذونون اذا كانوا في البلاد فمات مولا لهم فانفقوا في الطريق  
 واما في الحكم فيضمن كذا في الخلاصة \* ولو كان الكبار انفقوا على الصغار ثم لم يقروا بذلك  
 واقر وايقية انصباء الصغار يرجح ان لا يكون عليهم شيء في ذلك وكذا الوفاة الرجل  
 ولم يورث الى احد وله اولاد صغار وودعة عند آخر فقي الحكم ليس للمودع ان ينفق منها  
 عليهم ويحتسبه من مال الميت ولو فعل وحلف على ان لا مال عليه للميت رجوت ان لا يؤخذ كذا  
 في الوجيز للكردي والله اعلم بالصواب \* الفصل الخامس في ثقة ذوي الارحام \*  
 قال ويجبر الولد المورس على ثقة الابوين المعسرين مسلمين كانا و ذمييين قدرا على الكسب  
 اولم يذرا بخلاف الحريرين المستامين ولا يشارك الولد المورس احدا في ثقة ابيه المعسرين  
 كذا في العناية \* اليسار مقدرا لثواب فيما روي من ابي يوسف ررح وعليه الفتوى والى انصب  
 نصاب حرمان الصدقة كذا في الهداية \* واذا اخلط الذكور والاناث فثقة الابوين عليهما  
 على السوية في ظاهر الرواية \* وبه اخذ الفقيه ابو الليث وبه يقتضي كذا في الوجيز للكردي \*  
 وان كان للثقة ذين احدهما فائق في الغنى وانما خرب ملك نصابا كانت الثقة عليهما على السواء  
 ولو كان احدهما مسلما والآخر ذميا كانت الثقة عليهما على السواء كذا في فتاوى قاضي خان \*  
 قال الشيخ الامام شمس الائمة قال مشاخصارح انما يكون الثقة عليهما على السواء اذا اتفقا  
 في اليسار تفاوتا يسيرا واما اذا اتفقا تفاوتا فاحسب ان يتفاوتا في ثقة الثقة كذا في الذخيرة \*  
 ثم انقضت القاضي بالثقة عليهما فاي احدهما ان يعطي الاب ما يحب عليه فالتراضي في ما لا آخر  
 بان يعطي كل الثقة ثم يرجع على الآخر بحسبه وان كان الرجل المعسر زوجة ليست ام ابنه الكبير  
 لم يجبر الابن على ان ينفق على امرأة ابيه وكذلك ام ولده وامته لا يجبر الابن على ثقة  
 هؤلاء الا ان يكون بالان علة لا يدر على خدمة نفسه ويحتاج الى خادم يقوم بشانه ويخذه  
 فم يجبر الابن على ثقة خدام الاب منكوحة كانت او امة كذا في المحيط \* الاب اذا كان  
 فقرا معسرا وله اولاد صغار مجاورين وبن كبير مورس يجبر الابن على ثقة ابيه وثقة اولاده الصغار

كذا في محيط السرخسي \* والام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن تنفقها وان كان معسر لوهي  
غير زمنة واذا كان الابن يقدر على نفقة احد ابويه ولا يقدر عليهما جميعا فالام احق وان كان  
كبير جلا وب واجن صغير وهو لا يقدر الا على نفقة احد هما فالابن احق وان كان له ابوان وهو لا يقدر  
على نفقة احد منهما فانهما ياكلان معه ما اكل وان احتاج الاب الى زوجة والابن مؤسر  
وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية وان كان للاب زوجتان او اكثر لم يلزم الابن الا  
نفقة واحدة ويدفعها الى الاب وهو يوزعها عليهن كذا في الجوهرة النيرة \* قال ابو يوسف رح  
اذا كان الابن فقيرا كسوبا والاب زنا يشارك الابن في القوت بالمعروف لانه اذا لم يشاركه  
بخشي على الاب التلث ذكر الخصاص في ادب القاضي ان كان الاب فقيرا ولم يكن  
كسوبا والابن فقيرا كسوبا فقال الاب للقاضي ان ابني يستسب ما يقدر ان ينفق علي  
فالقاضي ينظر في كسب الابن فان كان فيه فضل عن قوته يجبر الابن على نفقة الاب منه وان  
لم يكن فيه فضل عن قوته فلا شيء عليه بالحكم ولكن يؤمر من حيث الديانة هذا اذا كان الابن وحده  
وان كان له زوجة واولاد صغار يجبر الابن على ان يدخل الاب في قوته ويجعله كاحد من ماله  
ولا يجبره على ان يعطي شيئا على حدة فان كان الاب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب والنفقة  
اختلفوا فيه قيل يجبر وقيل لا يجبر كذا في محيط السرخسي \* ويعتبر في حق الجد لاستحقاق النفقة الفقر  
لا غير على ما هو في ظاهر الرواية كما في حق الاب والجد من قبل الام كالجد من قبل الاب  
وكذا يفرض نفقة الجدات من قبل الام ونفقة الجدات من قبل الاب ويعتبر في حق الجدات  
ما يعتبر في حق الاجداد ايضا كذا في المحيط \* والنفقة لكل ذي رحم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت  
امراة بالغة فقيرة او كان ذكر فقيرا زنا او اعشى تجب ذلك على قدر الميراث ويجبر عليه كذا في الهندية \*  
ويعتبر اهلية الارث لاحقيقه كذا في النقاية \* لا يقضى بنفقة احد من ذوى الارحام اذا كان غنيا  
اي الكبار الاصحاء فلا يقضى لهم بنفقتهم على غيرهم وان كانوا فقراء \* وتجب نفقة الاناث الكبار  
من ذوى الارحام وان يكن صحاح البدن اذا كان بهن حاجة الى النفقة كذا في الذخيرة \*  
ولا يشارك الزوج في نفقة زوجته احد حتى لو كان لها زوج معسر وابن مؤسر من غير هذا الزوج  
او اب مؤسر او اخ مؤسر فنفقتها على الزوج لا على الاب والابن والاخ لكن مؤسر الاب والابن  
او الاخ

او الاخ بان يتفق عليهما ثم يرجع على الزوج اذا ايسر كذا في البدائع \* واذا كان للفقير  
 والد وابن ابن موسرين فالتفقة على الوالد واذا كان له بنت وابن ابن فالتفقة على البنت خاصة  
 وان كان الميراث بينهما وان كان له بنت بنت او ابن بنت وله اخ لاب وام فالتفقة على ولد البنت  
 ذكر اكل او اشبع وان كان الميراث للاخ لاولد البنت ولو كان له والد ولد وهما موسران فالتفقة  
 على ولده وان استويا في القرب الا ان الابن يرجح باعتبار التاويل والتاويل ثابت له في مال ولده  
 ولو كان له جد وابن ابن فالتفقة عليهما على قدر ميراثهما على الجد السدس والباقي على ابن الابن  
 واذا كان للرجل الفقير بنت واخت لاب وام وهما موسران فالتفقة على البنت وان كانتا تسويان  
 في الارث وكذا اذا كان للفقير ابن نصراني وله اخ مسلم وهما موسران فالتفقة على الابن  
 وان كان الميراث للاخ وكذا اذا كان للفقير بنت ومولى متافقه وهما موسران فالتفقة على البنت  
 وان كانا يسويان في الميراث وكذا المعسرة اذا كانت لها بنت واخت لاب وام فالتفقة على ابنتها  
 وان كانتا تشتركان في الميراث كذا في المحيط \* ولو كان له ام وجد فان نفقته عليهما اثلاثا  
 على قدر موارثتهما الثلث على الام والثلثان على الجد وكذلك اذا كان له ام واخ لاب وام وابن اخ  
 لاب وام او عم لاب وام او واحد من العصبة فان الشقة عليهما اثلاثا على قدر موارثتهما ولو كان له  
 جد وجدته فالتفقة عليهما اسداسا ولو كان له عم لاب وام وعمه لاب وام فالتفقة على العم دون العمه  
 وكذلك لو كان له عم لاب وام وخال لاب وام فالتفقة على العم ولو كان له عمه لاب وام وخال لاب  
 وام فالتفقة عليهما اثلاثا ثلثاها على العمه وثلثها على الخال وكذلك لو كان له خال وخالته  
 من قبل الاب والام فان التفقة عليهما اثلاثا ولو كان له خال من قبل الاب والام وابن عم لاب  
 وام فالتفقة على الخال والميراث لابن العم لان شرط وجوب التفقة هو ان يكون ذورحم محرم  
 من اهل الميراث ولو كان رحما غير محرم نحو ابن عم او محرم غير رحم نحو الاخ من الرضاع  
 والاخت من الرضاعة او رحما محرمالا من قرابة نحو ابن عمه واخوه من الرضاع لا يجب التفقة  
 كذا في شرح الطحاوي \* ولو كانت له ثلثة اخوة متفرقين فالتفقة على الاخ لاب وام وعلى الاخ لام  
 على قدر الميراث اسداسا ولو كان له عم وعمه وخالته فالتفقة على العم وان كان العم محسرا فالتفقة  
 عليهما والاصل في هذا انه كل من كان يحرز جميع الميراث وهو محسرا يجعل كالميت واذا جعل  
 كالميت كانت التفقة على الباقيين على قدر موارثهم وكل من كان يحرز بعض الميراث لا يجعل



كالميت فكانت النفقة على قدر موارث من كان يرث معه بيان هذا الأصل رجل مفسر عاجز  
 من الكسب وله ابن مفسر عاجز عن الكسب او هو صغير وله ثلثة اخوة متفرقين فنفقة الاب  
 على اخيه لانيه وامه وعلى اخيه لانه اميد اساسدس النفقة على الاخ لام وخسة اسداسها  
 على مالاخ لاب وام ونفقة الولد على الاخ لاب وام خاصة \* ولو كان للرجل ثلث اخوات  
 متفرقات كانت نفقته عليهن اخما سالثة اخما سها على الاخت لاب وام وخمس على الاخت  
 لاب وخمس على الاخت لام على قدر موارثهن ونفقة الابن على عمته لاب وام ولو كان  
 مكان الابن بنت والمسئلة بحالها فنفقة الاب في الاخوة المتفرقين على اخيه لانيه وامه  
 وفي الاخوات المتفرقات على اختلافه وامه وكذلك نفقة البنت على العم لاب وام وعلى العمة  
 لاب وام كذا في البدائع \* الاب مع الابن اذا اختلعا في البسار قال الابن هو غني وليس علي نفقته  
 وقال الاب انا معسر ذكر في المنتقى ان القول قول الابن والبينة بينة الاب ولم يقبل قول الاب انه  
 معسر وان كان الظاهر شاهدا له وان كان اقر الابن انه كان عبدا ثم عتق فعليه النفقة ولو انفق  
 على نفسه من مال الابن ثم خاصمه الابن فقال انفقته وانت موسر وقال الاب فعلته وانا معسر  
 قال انظر الى حال الاب يوم الخصومة ان كان معسرا فالقول قوله استحسانا في نفقة مثله  
 وان كان موسرا فالقول قول الابن ولو اقاما البينة فالبينة بينة الابن هذا في طلاق المنتقى كذا  
 في الخلاصة \* ماذا فرض على الابن نفقة الاب وكسوته واعطى نفقة شهر وكسوة سنة وقال الاب  
 ضاع ان علم انه صادق بجبر نانيا وكذا سائر المحارم كذا في التاتارخانية \* اذا كان الاب محتاجا  
 وابن الابن ان ينفق عليه وليس ثمة قاض يرفع الامر اليه له ان يسرق مال ابنه وتوجد قاض ثمة  
 يأثم بسرقة ماله وباعطاء الابن مالا يكتفيه بجوز له ان يأخذ الى ان يقع الكفاية بيسرة فوق الكفاية  
 يأثم وكذا اذا لم يكن محتاجا ولم يكن نفقته عليه لا يجوز له ان يسرق مال ابنه كذا في البحر الرائق \*  
 وان كان لاب مسكن او دابة فالذهب عندنا انه يفرض النفقة على الابن الا ان يكون في المسكن  
 فضل نحو ان يسكنه ان يسكن في ناحية منه فم يؤمر الاب ببيع الفضل والابتفاق على نفسه  
 فانما آل الامر الى الناحية التي يسكنها الاب يفرض نفقته على الابن كذا اذا كانت للاب  
 دابة نفيسة يؤمر ان يبيع ويشترى الاركس وينفق الفضل على نفسه فآل الامر الى الاركس  
 يفرض النفقة على الابن ويستوي في هذه الوالدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح

من المذهب كذا في الذخيرة \* ولا يجب النفقة مع اختلاف الدين الا لمزوجة والا بوبن  
والاجداد والجدات والودود ولد الولد ولا تجب على النحراني نفقة أخيه المسلم وكذلك  
لا تجب على المسلم نفقة أخيه النحراني كذا في المهداية \* ولا يجبر المسلم والغومي على نفقة  
والديه من أهل الحرب وان كانا مستأمنين في دار الاسلام وكذلك الحرابي الذي  
دخل علينا بامان لا يجبر على نفقة والديه اذا كانا مسلمين او كانا من أهل الذمة كذا في المحيط \*  
أهل الذمة فيما بينهم في النفقة كاهل الاسلام وان اختلفت مللهم كذا في محيط السرخسي \*  
واذا أسلم الذمي وامرأته من غير أهل الكتاب وابت الاسلام وفرق بينهما فلا نفقة لها في العدة  
وان كانت المرأة هي التي أسلمت فابى الزوج ان يسلم ففرق بينهما كان عليه النفقة والسكنى  
مادامت في العدة كذا في المبسوط \* واذا خرج الحرابي وامرأته الينا بامان فطلبت النفقة  
فالقاضي لا يفرض لها ذلك قالى في السير الكبير لو فرض القاضي نفقة الزوجة والنوالدين  
والولد في مال مسلم اسير في دار الحرب فقامت بينة على ردة الاسير قبل فرض القاضي  
نفقة المرأة ضمن ما اخذت من النفقة فان قالت حاسبوني من نفقة عدتي يقول لها الحاكم  
لا نفقة لك كذا في المحيط \* الذمي اذا تزوج بمحارمه وذلك نكاح في دينهم وطلبت منه  
نفقة النكاح فعلى قياس قول ابى حنيفة يخرج يفرض لها نفقة النكاح واجمعوا على ان في النكاح  
بغير شهود تستحق هي النفقة كذا في الذخيرة والله اعلم بالصواب \* الفصل السادس  
في نفقة المملوك على المولى ان ينفق على عبده وامته سواء كان العبد والامة قنا ومدبرا  
او ام ولد صغيرا كان لهوكبير ازما كان او صبيحا وامعى او بصيرا مرهونا ومستأجرا كذا  
في السراج الوهاج \* فان اتى المولى عن الاتفاق فكل من يصلح للاجارة يواجر وينفق عليه  
من اجرتهم ومن لا يصلح لذلك لعذر الصغر وما اشبه ذلك ففى العبد والامة يؤمر المولى لينفق  
عليهما او يبيعهما وفي المدبر وام الولد يجبر المولى على الاتفاق لا غير كذا في المحيط \* واذا  
كانت جارية لا يؤاجر مثلها بان كانت حسنة نخشى من ذلك الفتنة أجبر على الاتفاق والبيع  
كذا في فتح القدير \* وان لم يفكهما بنفقة فالباقي على المولى وان زاد فالزيادة له كذا  
في السراج الوهاج \* عند النفقة للرقيق كفاية من غالب قوت البلد وادامه وكذلك الكسوة  
ولا يجوز الاقتصار فيها على بستر العورة فان نعم السيد في الطعام والادام والكسوة لم يجب عليه

ان يدفع الى الرقيق مثله بل يستحب ذلك وان كان السيد يأكل ويلبس دون المعتاد شح  
اورياضة لزمه رعاية الغالب للرقيق على الاصح واذا كان له مريد يستحب ان يسوي بينهم  
في الطعام والادام والكسوة وقيل له ان يفضل النقيس على الخسيس والاول اصح والتجاري  
كذلك واذا ولي رقيقه اصلاح طعامه وجاء به فينبغي ان يجلسه لياكل معه فان اشتهع العبد ناد  
فينبغي لسيدة ان يطعمه منه واجلاسه معه افضل ندبا الى التواضع ومكارم الاخلاق كذا  
في السراج الوهاج \* ويزيد الجارية التي للاستمتاع في الكسوة للعرف كذا في غاية السروجي \*  
ويجب على المولى شرب الماء الطهارة للرقيقة كذا في الجوهر النيرة \* ولا يجب على المولى نفقة  
مكاتبه وكذا معتق البعض كذا في البدائع \* رجل له عبد لا يتفق عليه ان كان قادر على الكسب  
فليس له ان يأكل من مال مولاه من غير رضاه وان كان عاجز افله ان يأكل وان كان قادرا  
ولكن منعه من الكسب يقول العبد له اما ان تأذن لي في الكسب واما ان تنفق علي فاذا لم يأذن  
فله ان يتفق على نفسه من مال مولاه هكذا في التاتار خانية نافلا من الولوالجية \* ونفقة العبد المبيع  
قبل القبض على البائع مادام في يده وهو الصحيح وفي بيع الخمار تكون على من يصير له الملك وقيل  
على البائع وقيل تستدان فبرجع على من يصير له الملك كذا في شرح التاتار خانية \* ونفقة العبد الوديع  
على المودع ونفقة العبد العارية على المستعير كذا في البدائع \* ولو ان رجلا فصب عبدا كانت نفقته عليه  
الحى ان يره على المولى فان طلب من القاضي ان يأمره بالنفقة والبيع لا يجبه الا ان يكون البائع  
مخوفا يخاف منه على العبد فم يأخذ القاضي ويبيع ويمسك الثمن ولو ادع عبدا وغابت  
فجاء المودع الى القاضي وطلب منه ان يأمره بالنفقة والبيع فان للقاضي ان يأمره بان يوجر العبد  
ويتفق عليه من اجرة وان رأى ان يبيعه فعل والعبد الرهن اذا ثبتت كونه رهنا بفعل به  
ما يفعل بالوديع كذا في فتاوى قاضي خان \* عبد صغير في يد رجل فقال لغيره هذا عبدك  
وديعه عندي فانكر يستحلف بالله ما اودعه ويقضي بنفقته على ذى اليد ولو كان كبير لم يستحلف  
والنفقة تجب على من له المنفعة مالكا كان او غير مالكا كذا في غاية السروجي \* العبد الموصى  
بربته لا يمان ويخذ منه لا خرافة نفقة على صاحب الخدمة لان المنفعة له فان كان صغيرا  
لم يبلغ الخدمة بنفقته على صاحب الرقبة حتى يبلغ الخدمة ثم على الخبير لان له ملك منفعة

بغير عوض فان مرض في يد صاحب الخدمة ينظر ان كان مرضا لا يستطيع معه الخدمة من زمانه  
او غير هاتئفقتة على الموصى له بالرقبة وان كان مرضا يستطيع معه الخدمة فتتقنه على الموصى له  
بالخدمة فان يطاول المرض فرائى القاضي ان يأمره ببيعه باغض واشترى بثمنه عيدا يقوم مقامه  
في الخدمة ويكون رقبته لصاحب الرقبة ولو اوصى بالامة لرجل وبما في بطنها لآخر فتتقن الامة  
على الموصى له بربقتها كذا في محبط السرخسي \* ولو كان المملوك بين الشريكين فتتقنه  
عليهما على قدر ملكيهما وكذلك لو كان في ايديهما كل واحد منهما يدعي انه له ولا ينبغي لهما  
فتقنه عليهما وقالوا في الجارية المشتركة بين اثنين انت يولد فادما المولى ان فتقنه هذا الولد  
عليهما وعلى الولد اذا كبر فتقنه كل واحد منهما كذا في البدائع \* ولو كان عبد بين رجلين  
فغاب احدهما وانفق الآخر بغير اذن القاضي وبغير اذن صاحبه فهو متطوع كذا في فتح القدير \*  
عبد بين رجلين غاب احدهما وتركه عند الشريك ورفع الشريك الامر الى القاضي واقام البيعة  
على ذلك كان القاضي بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء لم يقبل واذا قبل بأمره بالنفقة  
ويكون الحكم ما هو الحكم في الوديعة كذا في فتاوى قاضي خان \* اعتق عبدا صغيرا او امة  
صغيرة لا يجب النفقة على المعقن وانما يتفق عليه من بيت المال اذا لم يكن له مال وعلى هذا  
نفقة الشيخ الكبير والزم من والمرضى على بيت المال اذا لم يكن له مال ولا قرابة كذا في المضمرات \*  
ولو اعتق عبدا وكان بالغا صححنا فتقنه في كسبه كذا في البدائع \* رجل يربى عبدا آبقا  
فاجده كبردا على مولاه فانفق عليه بغير امر القاضي كان مطوعا لا يرجع كذا في فتاوى قاضي خان \*  
رجل اخذ عبدا آبقا وطلب مائة فلم يدر عليه فجاء الى القاضي واخبره بالنقص وطلب  
من القاضي ان يأمره بالاتفاق فالقاضي لا يلتفت الى قوله قبل اقامه البيعة وبعد اقامه البيعة  
كان القاضي بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل كما في اللقيط واللفظة وبعد ما قبل القاضي البيعة  
ان كان الاتفاق اصلح لصاحبها وبذلك وان كان ترك الاتفاق اصلح بان خاف ان يأكله النفقة  
امره ببيعه وامساك الثمن كذا في الذخيرة \* ولو شهد الشهود على امة في يد رجل انها حرة  
قبلت البيعة وان لم يعرفهم القاضي بالعدالة يسأل عن حالهم ويفرض لها النفقة في مدة المسئلة  
من الشهود ويجوز على اعطاء النفقة ويضعها على يد امرأة عدله ويكون اجرة الامينة في  
بيت المال فان طالت المسئلة من الشهود فان اعطى المدعى عليه النفقة ثم عدلت البيعة وقضى

بصرفها رجع المدمى عليه عليها بما اخذت من النفقة سواء ادعت انها حرة الاصل او ادعت الاحتاق على المولى او لم تدج للحرية لانه ظهر انها اخذت النفقة بغير حق وكذا لو اكلت شيئا من ماله وجرأه وان ردت البيعة ردت الجارية على المولى ولا يرجع المولى عليها بشيء ولا يرجع أيضا بها اخذت من ماله بغير اذنه وكذلك رجل في بدة امة شكت عند القاضي انه لا يتفق عليها امره القاضي بان يتفق عليها او يبيعها فان اجبره القاضي على النفقة فاعطاها النفقة ثم قامت البيعة انها حرة الاصل وقضى القاضي بالحرية يرجع المولى عليها بتلك النفقة وبما اخذت من ماله بغير اذنه ولا يرجع بما اكلت باذنه \* رجل ادعى امة في بذر رجل انها له فانكر المدمى عليه فاقام المدمى البيعة على ما ادعى بضعها القاضي على يدي عدل حتى يسأل من الكشهود فبأمر المدمى عليه بالاتفاق عليها لقيام الملك من حيث الظاهر فان اتفق عليها ثم ردت البيعة بقيت الجارية للمدمى عليه ولا شيء عليها وان عدلت البيعة فنفسى القاضي المدمى لا يرجع المدمى عليه بما اتفق لانه ظهر انها كانت منصوبة اكلت من مال الغاصب وجناية المخصوب على الغاصب تدرك في فتاوى قاضيهان \* وان كان مكان الجارية مهد وباتى المستئلة بحالها فالقاضي يضع العبد على يدي عدل الا اذا كان المدمى عليه لا يجد كفيلا بنفسه وكفيلا بالعبد كان المدمى لا يقدر على ملازمة وان كان المدمى عليه مخوفا على ما في بدة بالاتلاهي فمحضه القاضي على يدي عدل بخلاف الامة وكذا اذا كان المدمى عليه فاسقا معروفا بالغيبور مع الغلمان فالقاضي يضعه على يدي عدل وهذا لا يختص بالدعوى والبيعة بل في كل موضع ان صاحب الغلام معروفا بالغيبور مع الغلمان فالقاضي يخرج الغلام من بدة ويقعه على يدي عدل بطريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واذا وضع القاضي العبد على يدي عدل امره ان يكسب ويتفق على نفسه اذا كان قادرا على الكسب بخلاف الامة لانه عاجزة عن الكسب حتى لو كانت الامة فادرة على الكسب ومعروفة بذلك بان كانت خبازة وغسالة تؤمر بالكسب ايضا هكذا قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي والفقهاء ابو اسحق السخاوي فان كان العبد عاجزا عن الكسب لم يرضه بل يصغره يؤمر المدمى عليه بالاتفاق قال فان كان مكان العبد ابقوا المدمى عليه لا يجد كفيلا وهو مخوف لم يفي ما في بدة والمدمى لا يقدر على ملازمة فالقاضي يقول للمدمى انا لا اجبر المله من عليه الى الاتفاق لكن ان شئت ان اضعها على يدي عدل فانفق عليها والا فلا تضع على يدي عدل

بخلاف العبد والامة كذا في المحيط\* ومن ملك بهيمة لزمه علفها وسقيها فان امتنع من ذلك لم يجبر عليه ولا يجبر على بيعها الا انه يؤمر بدائة فيما بينه وبين الله تعالى على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بما بالاتفاق واما بالبيع وهو الاصح وبكرة الاستحصاء في حلب البهيمة اذا كان مضرا بها لقلة العلف وبكرة ترك الحلب ايضا ويستحب ان يقص الحالب الغفارة ثلاثين ذبها ويستحب ان لا يأخذ من لبنها الا ما فضل من ولدها مادام لا يأكل غيره وبكرة تكليف الدابة ما لم تطلقه من تثقل الحمل وادامة السير وغيره كذا في الجوهرة النيرة\* دابة بين رجلين امتنع احدهما عن الاتفاق عليها وطلب الآخر من القاضي ان يأمره بالنفقة حتى لا يصير متظوعا لقاضي يقول للآتي امان تبيع نصيبك او تنفق عليها هكذا ذكره الخصاصف رح في نفاقة كذا في المحيط\* واذا كان له نحل يستحب ان يقي لها في كوارتها شيئا من العسل ويستحب ان يكون ذلك في الشتاء اكثر وان قام شيء لغذاؤها مقام العسل لم يتعين عليه ابقاء العسل في الجوهرة النيرة\* والله اعلم بالصواب







( ٥٨٦ )

صفحة	سطر	خط	صحيح
١٥٢	٢٣	كذ	كذا
١٥٣	١	بنية الخصوم	بنية الخصم
١٥٣	١١	هذ	كذا
١٥٨	٩	يتخطى	يتخطى
١٦٣	١٠	حازت	جازت
١٦٥	١٨	فتاى	فتاوى
١٧٠	٢٢	بعدهما	بعدهما
٢١٠	١٦	نتهى	انتهى
٢١٣	٢٠	تقضاها	تقضاها
٢٢٢	١	تحررا	تحررا
٢٢٣	١٥	تقه	تقه
٢٢٥	١٦	تتكفيه	تكتفيه
٢٢٩	٢٢	جاز	جاز
٢٣٠	٥	الصلاة	المصلوات
٢٣٠	١٠	الصلاة	المصلوات
٢٣١	١	لاولى	الاولى
٢٣٢	١٧	القبه	القبر
٢٦٥	٢	لايحل	لاتحل
٢٧٨	١٠	يرد	يرد
٢٩٠	١٧	عله	عليه
٢٩٣	٢٥	اخ	آخر
٢٩٥	١٨	القط	القطر
٣٠٩	١٥	الى	الى

5818  
SIA

